

حواشي  
الشرواني وابن قاسم العبادي

على

تحفة المحتاج بشرح المنهاج

لابن حبيب الهيتمي

دار صادر









### ﴿ الجزء الثاني ﴾

من حواشي العلامةين الفهامين والامامين  
 القديسين العلامة العارف بالله الشيخ عبد الجيد الشرواني تزيل مكة  
 المكرمة والامام المحقق والعلامة المبدق الشيخ آجدين  
 قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج تأليف  
 الامام العالم العلامة الاوحد الفهامة خاتمة  
 المحققين شهاب الدين آجدين حجر  
 الهنيئ الشافعي تزيل مكة  
 المشرفة تقمداً لله الجميع  
 برحمته واسكنهم  
 فسيح جنته  
 آمين

### ﴿ وجملة تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

### ﴿ تنبيه ﴾

قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الجيد الشرواني في أول كل  
 صفحة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل صفحة  
 مفصولاً بينهما جدول وجعلت التحفة تابعة لحاشية الشرواني

بسم الله الرحمن الرحيم

\*(باب صفة الصلاة)\*

(قوله أي كيفيتها) تفسير الصفة بالكيفية تفسير مرادنا أشاؤه الاسنوي عرش (قوله المشبهة الخ) في التعبير عن الشرط بالخارج بالاشتغال تسمع وكأنه أراد به مطلق المتعلق وذلك يستوي فيما لو كن والشرط عرش وقد يقال خروج الشرط بالنسبة إلى نفس الصلاة والاشتغال عليه بالنسبة إلى كيفية الصلاة الاعتبار فيها فلا تسمع (قوله وخارج الخ) الأولى أو (قوله وهو ما قارن الخ) عبارة المغني والركن كالشرط في أنه لا بد منه وبقائه بأن الشرط هو الذي يتقدم على الصلاة ويجب استمراره فيها كالمظهر والستر وخروج يتعرف الشرط الترتول كترك الكلام الكثير فليست بشرط كجسوه في المجموع بل بمطابقة للصلاة كقطع النية اه وكذا في النهاية الاقوله الذي إلى يستمر وقوله بل بمطابقة أي فهمي موانع (قوله ما قارن الخ) فان قلت هذا لا يصدق على الولاء لا في الكلام على الترتيب انه شرط وأن المراد به عدم تطويل الركن القصير وعدم

\*(باب صفة الصلاة)\*

(قوله صفة الصلاة) قال السوطي في فتاوه ليست هذه الاضافة بيانية بل ان الاضافة البيانية هي اضافة الشيء الى مرادفه كسعيد كز وبابه ولا تكون على تقدير حرف ولا هي من قسم المحضة عند الأكثرين بل هي اما لغوية محضة على رأي الغارسي وغيره أو واسطة بين المحضة وغيرها على رأي ابن مالك وسفحة الشيء ليست من اضافة الشيء الى مرادفه لان الصفة غير الموصوف والكيفية غير المكيف وهي على تقدير الالزام وهي بمحضتين متفاوتتا البيانية من هذه الوجوه الثلاثة اه وقوله لان الاضافة البيانية هي تحلقها بما صرح به غير واحد كالصام من ضبط البيانية بان يكون بين المتضامين ع ومن وجه وقوله كسعيد كز وبابه تحلقها بما صرح بها ان الاضافة في ذلك من اضافة اسمي الى الاسم (قوله وهو ما قارن الخ) فان قلت هذا لا يصدق على الولاء لا في الكلام على الترتيب انه شرط وأن المراد به عدم تطويل الركن القصير وعدم طول الفصل اذا سلم في غير محله ناسيا وعدم طول أو عدم مضمون ركن اذا شئت في النية قلت العلم المذكور مقارن لسائر أحوال الصلاة فتأمل

\*(باب صفة الصلاة)\*

أي كيفيتها المشبهة على فرض داخل في ما هيها ويسمى ركنا خارج عنها ويسمى شرطاً وهو ما قارن كل معتبر سواء ومقارنة المظاهر السائر مثلاً وجودة حالة الصلاة

فلا ترد خلافاً لزمه ما في تعريف آخر لكن ذلك باعتبار رسمه الظاهر وهذا باعتبار خاصته المقصود منه وهي مقارنته لساو معتبرا في  
فكاهه المقوم لها ومرفى الاستقبال أنه في نحو القيام بالصدر ونحو السجود بمفهوم اليد (٢) وعلى سنة وهي اما اعتبار السجود  
وتسمى بعض الانما كانت كدلت

بالجبر أنسب البعض  
الحقيقي وهو الأول وأول الجبر  
به وتسمى هيئة وقد شئت  
الصلابة بالإنسان فالركن  
كرامته والشرط كتابته  
والبعض كعضوه والهيئة  
كشعره (أو كراتها ثلاثة  
عشر) بناء على أن العلماء أئمة  
في بحالهم الاربع عشرة تابعة  
للكركن وبو يد ما في في  
بعض التقديم والتأخر على  
الامام وفي الروضةبعة  
عشر بناء على انما كركن  
مستقل أي بالنسبة للعد  
للعلم في نحو التقديم  
الذكر فالخلف لفظي  
كذا أطلقوا عليه وليس  
كذلك بل هو معنى اذ من  
الواضح أنه لو شك في السجود  
في طمأنينة الاعتدال مثلا  
فان جعلناها تابعة لركن  
شك كالو شك في بعض  
حروف الفاتحة بعد فراغها  
أو مقصودة لزما العود  
للاعتدال فورا كالو شك  
في أصل قراءة الفاتحة بعد  
الركوع فانه يعود اليها كما  
يأتي فان قلت المقرر في  
كلامهم هو الثاني قلت  
فيستل قول من قال ان  
الاعتدال في حاله هو بالنسبة  
للعد لا للحكم فان قلت فما  
وجه الجمع بين جعلها مستقلة  
في مسئلتها واعتبارها بتقديم  
والتاخر قلت وجه ذلك

طول الفصل اذا سلم في غير محله ناسأأ وعدم طول أو عدم معنى ركن اذا شك في السنة قلت العدم المذكور  
مقارن لسائر أجزاء الصلاة فتأمل ما بلغ سم **(قوله فلا ترد)** أي الطهارة على جميع نوع غير الشرط **(قوله)**  
ويأتي الخ (أي في الباب الآخر) **(قوله)** باعتبار رسمه الظاهر (أي في جميع افراد الشرط) **(قوله)** وهذا باعتبار  
خاصته الخ (أي ان الغلبة بالنسبة لبعض الافراد كالأول فلا قلنا كان الرسم الأول في أظهر من هذا الرسم وبه يتدفع  
ما في سم **(قوله)** ومرفى الاستقبال جواب عما يقال ان تعريفا للشرط بما ذكرنا ليشمل الاستقبال لانه انما  
يعتبر في الضام والقعود دون غيرهما **(قوله)** وهي اما (لاحقة عليه **(قوله)** الأول) أي الركن **(قوله)** وقد شئت  
الخ هذه حكملة لتقسيم ما شئت على الصلاة الى الاقسام الاربع المذكورة عش **(قوله)** بناء على قوله كذا  
أطلقوا في المعنى والى قوله فان قلت فاجب ان يكون **(قوله)** في بحالهم الاربع عشرة وهي الركن وع والاعتدال  
والسجود والجلوس بين السجدين سم **(قوله)** لم يؤثر شكك في شئ من هذه الملامح لان العلم ان يتنعم كونهما صفة  
تابعة للركن شرط في الاعتداله فالتشابه في الشك في الاتيان بالركن على الوجه المعتد به فإذا أتى بركن بل هذا  
هو الاوفق بكلامهم سم وباتى عن النهاية وشيئا ما وافقهم الفرق بينهما وبين الشك في بعض حروف  
الفاتحة بغير ما في الشارح **(قوله)** فان قلت الخ عبارة النهاية وتورد بتأثير شكك فيها وان جعلناها تابعة  
فلا بد من تذكيرها على كل حال ويرى بيننا وبين الشك في بعض حروف الفاتحة بعد فراغها ما بينهما سم  
اغترق واذك السجدة كثر وهما وعلية الشك فيها زاد شيئا فالحق ان الخلاف لفظي كالخط عليه  
كلام الرسل وان جزاه **(قوله)** هو الثاني أعاد العود سم **(قوله)** فاستل الخ البطلان  
بمعنونه لا بل بالحكم مطلقا بل يسد بقوله في نحو الخ وهو لا يشمل مسئلة الشك لمرجع من مقتضى  
الاستقلال بل هو مفتوق ذهابا بقدر عدم وقوع ذلك القيد في كلام القائل ما ذكر بل هو في ذاته من  
الشارح فيمكن حل كلامه عليه فان البطلان فتأمل سم وقديقالوا في الكلام على المطالبة بالعلان  
أي لئلا في مسئلة الشك اعطى غير ما يستل حكما المستقل حكما معني اقتضاء صري وقول سم عن  
مقتضى الاستقلال لعل صوابه عن مقتضى عدم الاستقلال **(قوله)** فيستل قول من قال الخ انما يبطال ان  
صريحه يتفرع على في الاستقلال فقط سم **(قوله)** في مسئلة الشك أي مسئلة الشك **(قوله)** بان قاعدة  
البناء على البقين الخ أي وطرح الشك ولا فيه **(قوله)** بخلاف التقديم والتأخر الخ يعني واغترقا  
بلطف **(قوله)** باعتبار رسمه يتأمل دعوى الرسمية ومقابلة الخاصة للرسم مع ان التفرع بالحخصة من قبيل  
الرسم **(قوله)** لم يؤثر شكك في شئ من هذه الملامح لان العلم ان يتنعم كونهما صفة تابعة للركن شرط في الاعتداله  
فالتشابه في الشك في الاتيان بالركن على الوجه المعتد به فإذا أتى بركن بل هذا هو الاوفق بكلامهم وأما استدلاله  
بالقياس على الشك في بعض حروف الفاتحة فغير عليه انه يجعل الجامع التبعية كما يصح به من غير محبت  
جعلها على القول بالتبعية لمصلحة بعض حروف الفاتحة على القول بالاستقلال لمصلحة بعض حروف الفاتحة لا تسلم  
ان بعض حروف الفاتحة تابع والفرق قائمها صفة للركن والصفة تابعة للموصوف وبعض الحروف ليس صفة  
للفاتحة والباقيها بل جزء منها الجزء ليس تابعها لكونه لان التبعية توجب تقدم التابع وعلو بالتبعية الفاتحة  
غير مقدمة ولا بالترتبة على بعض حروفها على انه يجوز أن يكون اغترقا الشك في بعض حروف الفاتحة بعد  
الفرغ مختصا بالفاتحة وما فيها السجدة عرض الشك في ذلك فلا يلزم أن يلحق به غيرهما ما ليس  
في معناها فتأمل مع ذلك الموضح في هذه الملامح كما اقتضاء عبارة وعلى هذا أمكن جمعة قولهم ان الخلاف  
لفظي فليتأمل **(قوله)** هو الثاني ينبغي أن يكون المراد الثاني لزوم العود ويحتمل ان المراد به انما قلنا  
مقصود قديم العود لكن في هذا نظر لان الظاهر انه لم يقع في كلامهم على هذا الوجه ولا يجوز ان المراد به مجرد  
انها مقصودة لا تترتب تسلي ذلك قوله فيستل الخ **(قوله)** فاستل الخ قلت البطلان ممنوع لانه لم يسل

بان قاعدة البناء على البقين في الصلاة توجب التسوية بين التابع والمقتصد بخلاف التقديم والتأخر فانها بمنزلة بان الامور الحسبية التي  
يظهر بها غلب الخلف والطمأنينة ليست كذلك فتأمل

ويُعرف بينهما وبين بعض  
سوف الفاعلة بأنه تم بفتح  
أصل القراءة والأصل  
مضارع على الصيغة وهنا  
شك في أصل الطمانينة  
فلا أصل يستند الموقد  
الصارف شرط للاعتقاد  
بالركن والولاء يأتي بيانه  
والخلاف فيه في الثالث  
عشر قيل ويقاس عد  
الفاعل ركنا في نحو الصوم  
والبيع تكون الجسلة  
أربعة أو ثمانية عشر اه  
وقد يجب أن يجعل الفاعل  
وكل في البيع بخلاف الفتيق  
فإن ينظر وأية ههنا  
قلت قياس عد شرطاً  
عده شرطاً هنا ولم يقولوا به  
قلت الشرط ثم غيره هنا كما  
هو واضح وأما جعله ركناً  
في الصوم فهو لأن ما به  
لا وجود لها في الخارج  
وإنما تتعلّق بتعلّل الفاعل  
فعل ركناً لتكون تابعة  
تختلف بنحو الصلاة توجد  
خارجاً لم يصح للتعلّل لها  
أحدها (أنية) لما مر في  
الوضوء وقيل إنها شرط  
لأنها قصد الفعل وهو خارج  
عنه ويجب بأنه بنجم  
التكبير يبين دخوله فيها  
من أوله قبل وفائدة الخلاف  
أنه لو اتفق مع مقارنه  
مقد كسبت قر الركبة  
تمامها لم تصح على الركبة  
تختلف الشرط متى لم يتغير  
لأنه إن أريد بانتسابها  
يسبق تكبيرة الأركان فهو  
غير ركن ولا شرط أما  
يقولونها ضرباً عليها

فدما ترك العمل بموجبه تلك القاعدة لأنهما (القول هو يعرف بينهما الخ) تقدم عن النهاية فرق آخر  
(قوله) فلا أصل (الخ) فدية العمل على تأمل لأنه حيث فرض تبعيتها للاعتدال فهو أصل لها وقد يتبين  
الاتباع به والأصل مضاعف الصيغة أي بأن يؤتى به مع جميع متعلقاته فتأمل وقد يعرف بأن حرف الفاعلة  
بعض تحقيق للفرقة المتينة والطمانينة معاً للاعتدال وإن كانت تابعة لأخرى فالاعتدال إلى القيام بعد  
الركوع وهي استقرار الأعضاء فلا يلزم من استبعاد ذلك لاتباعه استبعاد هذا فتأمل بصري وفي سم نظير  
استشكاله بالاجواب (قوله) وفقد الصارف (الخ) جواب عما ورد على حصر الأركان في الثلاثة عشر (قوله)  
شرط (الخ) أي لا ركن (قوله) والخلاف فيه أي في أنه هل هو ركن أو شرط كرهى (قوله) قبل إلى المتن في  
النهاية لا قوله فإن قلت المراد ما جعله (قوله) أو بعشر أي بناء على أن الطمانينة في حاله الأربعة صيغة  
تابعة (قوله) أو ثمانية عشر أي بناء على أنها ركن مستقل (قوله) الشرط ثم غيره هنا) هذا يقتدر بتسامحه  
لأن دفع السؤال سم (قوله) وأما جعله (الخ) فقد يقال إن كان اعتباره لتكوين تابعة في الوجود الخارجى  
فلا وجود له فيه استقلالاً ولا تبعاً وأى في الوجود البعدي فتعقلها لا توقف على تعقله بصري ولكن منعه ولا  
تبعاً بل المراد من الوجود البيع وجود بعض الأجزاء الخارجى أي الفاعل (قوله) لا وجود لها في الخارج (الخ)  
ورده الشهاب سم بأن ما به الصوم الأمسك المخصوص بمعنى كفا النفس على الوجه المخصوص وهو فعل  
موجود كما مر جوابه في الأصول انتهى وأقول الظاهر أن آثارها من صوره الصلاة تشهد بخلاف صوره  
الصوم ويشد (قوله) توجد خارجاً أي عن القوى المدركتين ثم كانت القراءة فيها معبراً عن الأفعال  
مشاهدة عن (قوله) لما مر إلى المتن في النهاية (قوله) لما مر أي من قوله ملي الله على سبيل الأعمال  
بالبات ولأنها واجبة في بعض الصلاة وهو أولها لا في جميعها فكأنها ركناً كما كتبت وبها والركوع واجبة  
الأم على اعتبار النية في الصلاة وبها لأن الصلاة لا تتعد إلى ما هي ونهاية (قوله) وهو خارج عنه أي  
وقد الفعل خارج عن ذلك الفعل (قوله) ويجب بأنه (الخ) قد يقال غاية ما يستلزم هذا أن تكون مقارنة  
لأول الصلاة في الوجود وهو لا ينافي خروج جهات حقيقة الصلاة لأنها قصد فعل الصلاة وقد فصل الشيء  
خارج عن حقيقة ذلك الشيء بمعية بصري عبارة سم فسه نظراً لهرلان تبين دخوله فيها من أوله لا ينافي  
خروج القصد كغيره من خروج القصد عن المخصوص ورى فتأمل ثم يمكن دفع هذا القيل بأن ما لان  
القصد خارج عن ما به القصد ولكن معنى الصلاة سر مجموع القصد أو القصد فكون دخلاً في ما به  
الصلاة مع كونه خارجاً عن القصد فليتأمل اه (قوله) وفائدة الخلاف (الخ) قال ابن شهاب بن جزمه في النفي  
ونقله شخناً في النهاية ثم قال ولا وجه عدم معهما مطلقاً انتهى اه بصري أي سواء قبله في شرط أو ركن  
عن (قوله) لو اتفقت أي النية (قوله) فال أي المقصد (قوله) ضرباً عليها أي على قوى الشرط والركن

الحكم مطلقاً بقوله هو الخ وهو لا يشعل مسألة الشك نحر وجهه مقتضى الاستقلال بعن مقفود  
فيها يتقدم وعدم وقوع ذلك التقيد كلام الفائل ما ذكره بل يزاد من الشراح فيمكن حل كلامه عليه  
فإن المطلات فتأمل (قوله) فيسئل أنما يسئل أن ضرر جواباً عن غير التالى على الاستقلال فقط (قوله) وههنا شك  
في أصل الطمانينة) رد على هذا الفرق أنه جعل الطمانينة في سابق نظير بعض حروف الفاعلة فكون مجموعها  
مع الركن نظير مجموع الفاعلة على هذا يقال أيضاً يتبين أصل الركن والأصل مضاعف على العفقات أنظر لها  
وحدها ثم معناه في المسكولة فيمن الفاعلة فتأمل (قوله) غيره هنا) هذا يقتدر بما يدفع السؤال فتأمل (قوله)  
لا وجود لها في الخارج (الخ) هذا غير صحيح لأن ما به الصوم الأمسك المخصوص بمعنى كفا  
النفس على الوجه المخصوص أو كفا ذلك وفعل كما مر جوابه في الأصول موجود في الخارج كما مر جوابه  
أضافه حيث قال إن الفعل المكافئ له الفعل بمعنى الحاصل بالمصدر ومثلاً بالهيئة المعية بالصلاة أو بالأصل  
عن الغفران لا ينعني ابتعاد ذلك لأنه أمر اعتباري لا وجود له في الخارج جزمه من ذلك الكمال في ما يشتهى على  
جميع الأحوال وشرحه في الكلام على تعريف الحكم (قوله) ويجب (الخ) في نظراً لهرلان تبين دخوله فيها

(قوله لغارته) أي المفسد (قوله لبعض التكبيره) أي وهو ركن بالاتفاق فيسقط فيه قهر الشرط  
 وانتفاء الموانع وشيئ من قول المتن (فرضا) أي ولو نذر أو قضاء أو كفاية نها بمعنى (قوله من حيث) أي قوله  
 بل في المعنى الآخر فلا إلى وهي وإلى قوله ونظيره في النهاية لا ما ذكر (قوله من حيث كونه صلاة) أي لامن  
 حيث كونه فسر ضابطا ليس لما يأتي سم أي من قول المصنف والاصح وجوب الخ (قوله ليجز) الأولى  
 التأييد على النهاية والمعنى وغيرهما عبارة عن ضابطا عما اشترط قصد فعلها التميز عن سائر الأفعال اه (قوله  
 عن بقية الأفعال) أي التي لا تحتاج إلى نية أو لتغير الصلاة قليلا بي (قوله فلا يكفي احضارها الخ) أي الصلاة  
 ولا يخفى أن معنى الصلاة هو الحاصل بالمصدر لانه الموجد المكلف به كما بين في شروع جمع الجوامع  
 وجواشها في الكلام على تعريفا لحكم فتقوله مع الغفلة عن خصوص الفعل يتعين أن راد الفعل هنا المعنى  
 المصدر فيشكل قوله لانه أي الفعل المطلوب لانه يلزم أن يكون المطلوب غير المكلف به أو إضافا ليس المحذور  
 مجرد الغفلة عن خصوص الفعل إذ مجرد احضار في الذهن لا يكفي إذا احضار في الذهن تصور وهو غير كاف  
 فكان ينبغي أن يقول فلا يكفي احضارها في الذهن بل لابد من قصد إحداها سم (قوله وهي) أي الصلاة  
 (هنا) أي في التمسك في تصور تلك الصلاة واجبة أو الصلاة أو الواو فعالا مراد بها ما يشعل النسخة (قوله  
 والالزام التسلسل) عبارة عن المعنى لانه لا يتوهم في لزوم التسلسل في ذلك اه وعبارة النهاية لانه لا يتوهم ولا  
 لتعلق بتغيرها أو افتقار إلى نية أخرى اه (قوله ورد أصل السؤال) أي على كونه لها كما هو الحال كانت  
 داخل في الصلاة لا فتقر إلى نية أخرى فيسلسل (قوله لجواز تعليقها بنفسها الخ) أي فلا يحتاج لنية أخرى  
 ليلزم التسلسل سم (قوله لا يحتاج لنية بخصوصه الخ) ولتأمل أن يقول هذا لا يمنع ورد أصل السؤال  
 لأن أصله أن الواجب تعلق النية بالأجزاء حتى النية على وجه الاجال لاعلى وجهه انحصار فتكون النية  
 منو على الاجال فتوجب له عتاج لنية نيتها بأشغال الاجال فتسلسل وأما قوله لا يقتضي تعليقها بكل  
 فرد الخ فتعني على الخصوص لا مطلقا فالالزام أن بعض أركان الصلاة غير مقصود لأجبال لا تفصيل وهو  
 باطل مستلزم للتحكم سم (قوله وتعلقها بالمجموع الخ) لا يخفى أن تعلق الشيء بالمجموع من حيث هو  
 مجموع لا يستلزم التعلق بكل فرد غير أن هذا لا يجدي فيما نحن فيه لأن المجموع عبارة عن الأجزاء المتألف  
 منها مع الهيئة الاجتماعية فالنية أن كانت شارحة عن الأجزاء المتألف منها وبنية الهيئة المذكورة تسمى بالمدى  
 وهو كون النية شرطوان كانت داخله لا تستلزم اعتبارها مرتين وهو ظاهر الفساد ولو سلم بحتمه فليس منافيا  
 للمدى المشار إليه إذا السلام في الأولى وهذا التقدير فيه تسليم لشرطتها فالحق ما قاله بجهة الاسلام أنها

من أوله لا ينافي خروج القصد كخروج القصد عن المقصود ضروري فتأمل وكنه فهم أن المراد بكونه  
 خارجا عما قصد هذا القائل أنه لو قبل وجودها فبين أنه بالتمام يتبين الشعور من الأول فلا يكون  
 القصد قبلها وليس كذلك وإنما المراد به أنه ليس بتمامها ولا جزءا من وجوده أو قصد الشيء لا يكون ذلك الشيء  
 ولا جزءا قدره فإنه ظاهر ثم يمكن دفع هذا القول بأننا نسأل أن القصد من جملة ما يقصد ولكن معنى الصلاة  
 شرعا مجموع القصد والمقصود فتكون داخل في ما هيته الصلاة مع كونه خارجا عن المقصود فتسلسل (قوله من  
 حيث كونه صلاة) أي لامن حيث كونه فسر ضابطا ليس لما يأتي (قوله فلا يكفي احضارها) أي الصلاة في الذهن  
 ولا يخفى أن معنى الصلاة هو الحاصل بالمصدر لانه الموجد المكلف به كما بين في شروع جمع الجوامع  
 والفعل يتعين أن راد الفعل هنا المعنى المصدر فيشكل قوله لانه أي الفعل المطلوب لانه يلزم أن يكون  
 المطلوب غير المكلف به أو إضافا ليس المحذور مجرد الغفلة عن خصوص الفعل إذ مجرد احضار في الذهن لا يكفي  
 إذا احضار في الذهن تصور وهو غير كاف فكان ينبغي أن يقول فلا يكفي احضارها في الذهن بل لابد من قصد  
 إحداها فلا يتأمل (قوله بل ومعها الخ) هذا مختصر من شرح الجمعية وتولاه في بحث ظاهر بهامش نسخة تسمى  
 (قوله لجواز تعليقها بنفسها الخ) أي فلا يحتاج لنية أخرى ليلزم التسلسل (قوله لا يحتاج لنية بخصوصه  
 فتعي كذلك) حاصل هذا أن تارة الواجب تعلق النية بالأجزاء حتى النية على وجه الاجال لاعلى وجه

لغارته بعض التكبيره  
 (فان صلي فرضا) أي أراد  
 صلاته (ووجب قصد  
 فعله) من حيث كونه صلاة  
 ليجز عن بقية الأفعال فلا  
 يكفي احضارها في الذهن  
 مع الغفلة عن خصوص  
 الفعل لانه المطلوب وهي  
 هنا بعد النية والالزام  
 التسلسل بل ومعها لجواز  
 تعليقها بنفسها أيضا كالعالم  
 بتعلقها بغيره مع نفسه وظاهره  
 الشافعي أو بعين فانها  
 تركت نفسها وغيرها على  
 أن ذلك أن تمنع ورد أصل  
 السؤال بأن كل ركن غيرها  
 لا يحتاج لنية له بخصوصه  
 ففي كذلك وتعلقها  
 بالمجموع من حيث هو مجموع  
 لا يقتضي تعليقها

بالشروط أشبهه وكل وجه قوله أشبهه بعدم حرمه بشرطه مخالفتها للبقاء الشرط في كون مقدار تنه الجسع  
الأفعال الحكيمية لاحقة بقية كاهو واضح فليتامس ولعبر بصري **(قوله)** بكل فرد فرد من أجزائه أي  
مخصوصه سم **(قوله)** من ظهر أي قوله انتهى في المعنى الأول قبل **(قوله)** من ظهر أو غير الخ وظهر كما  
معناه بعضهم أنه يكفي في الصبح صلاة العدا اتصال الصبح لصدهما علم بأولى أجزائه صلاة ثوب في أذنيه  
أو بقنت فيها ألبانين نية الصبح وردود الوجه والأجزاء وظهر أن اتصاله بين الأجزاء عند توفر شرطه  
مغيب عن نية الظهر ولم أرفه شيئاً أه نهايتو قولها في أجزائه الخ ينقل المعنى التردد المذكور عن العباب  
ثم قالو ينبغي الاكتفاء أه وقولها وظهر الخ متعنه ثم تصديه بقوله عندنا لم يحل تأمل لأنه لما كان يكون المراد  
به ملاحظته عند النية ولا معنى له لأن السن مغن عنها فلا يكون الاعتدال في رفعه عدم توقف تنهها عن غيرها  
على ذكره وإما أن يكون المراد به تشديد الحكم أي أنها لا يكتفي بهذه النية عند توفر الشرط ولا وجهه أيضاً إذ  
الغرض التمييز وهو حاصل بمذاكر مطلقاً فلا تأمل بصري أقول جل عيش كلام النهاية على الأول ثم ذكر عنه  
مد في حاشيته قوله مد عن نية الظهر ما نصه أي وإن كان في قطر لا يسأل الأجزاء أه **(قوله)** لستين أي  
ما قصد فعله (عن غيره) أي عن سائر الصلوات **(قوله)** فلا يكتفي بغيره في وقت الظهر ولو رأى الإمام يصلي العصر  
فقطه يصلي الظهر فتوى ظهر الوقت لم يصح لأن الوقت ليس وقت الظهر أو ظهر اليوم صح لأنه ظهر يومه  
شرح بأفضل **(قوله)** قبل الخ واقفه المعنى عبارة ولو عبر بقوله قصد فعلها أو تعيينها لكان أولى واستغنى بها  
قدرته بمعا الشارح فالمراد قصد فعل الغرض من حيث كونه صلاة لا من حيث كونه فرضاً أو التضمن قصد  
الفرضية فإن من قصد فعل الغرض فقد قصد الفرضية بلا شك فلا يحسن بعد ذلك قوله والأصح الخ لأنه معني  
الأول أه **(قوله)** فعلها الخ أي بأعادة التمهيد للصلاة **(قوله)** من أعادة فاضرب الخ أي الذي في المتن **(قوله)**  
بعده أه أي معني قوله وجب قصد فعله **(قوله)** وليس بسد الخ لا يخفى أن حاصل هذا الرد تصحح العبارة  
ودفع التكرار بتأويلها وبأن قرئ بهذا وهذا إنما يدفع الاعتراض لو ادعى المعتز فساد العبارة أو ليس  
كذلك بل إنما ادعى أولى بغيرها ولا ينافي قوله لأنه يلزم الخ من معناه أن ذلك يلزم بحسب ظاهر العبارة ولا  
يخفى أن ما يستغنى عن التأويل والترتبة أولى مما يحتاجهما سم **(قوله)** أذهب تعينه بوجه الفعل  
لا يصح أو حمله لا يصح بمن التأويل إذا تعين في متعلق الفعل مع ما قبله من الاشتتت فالقول أو راجعه  
للفرض فتأمل بصري أي من حيث ذاته لا صفته **(قوله)** كما قرئ أه أي في محل المتن **(قوله)** على أنه لو رجع  
الخ برده على أن عبارة المعتز التي حكاه ليس فيها استدلال بالاستزام قصد المضاف للفرض لقصد الغرض  
مخصوص حتى رد علم منع الاستزام بل حاصل كلامه أن ظاهر العبارة بقصد قصد الفرضية لأن الأخبار  
بوجوب التمهيد تدل على أنهم منه الأو جوبه مع قيده على أنه لو لم يستدل به بذلك لم يعد له ما منع أظلم بدع  
استزماً لفعل بل فليتبسبب ظاهر العبارة ولا شك فيه ولم رد أفاضلي التسليم أنه يلزم الاكتفاء بالوآزم  
وإنما ردوا لأن استدلالاً به إذا تحقق قصد الفعل تحقق قصد الغرض في ضمنه غير قصده باله جل  
مخصوصه وليس كذلك بل المراد إذا تحقق قصد الفعل تحقق قصد الغرض بخصوصه استقلالاً في ضمنه ولا

انصوص بان قصد الجملة استدخله لتأويل الأجزاء لقائل أن يقول هذا لا يخبر ورد أصل السؤال لأن  
حاصل هذا أن النسق من يعلى الأجزاء فتشوجها أنه يحتاج لنية تشبهها بأضاعلي الأجزاء وهكذا فافهم  
فتأمل به باطل فأن قوله لا يقتضى تعليقها بكل فرد الخ فعناء على انصوص لا مطلقاً والأول أن بعض أركان  
الصلاة غير مقصود لأجزاء ولا تفصيل لأجزائه باطل مستلزم للحكم فإن قلت بل يجوز أن يراد مقاماً ويكون  
اشارة إلى عدم وجوب التعلق بالنية قلت فيرجع للجواب الأول أن المراد هنا ما بعد النية فإن قلت لا يرجع له  
لأن المراد على الأول التعلق بتفصيل لا على هذا التعلق بالأجزاء قلت لتسليان المراد على الأول التعلق بالتفصيل  
بدليل قسر جميع بعد ذلك بأنه لا يجب نية من الأركان على التفصيل **(قوله)** من أجزائه أي مخصوصه **(قوله)**  
لأنه يلزم الخ أي بالنظر لظاهر المعنى حيث تدون التأويل **(قوله)** وليس بسديد لا يخفى أن حاصل هذا الرد

بكل فرد فرد من أجزائه  
(د) وجب (تعينه) من  
ظهر أو غيره ليشير عن  
غيره فلا يكفي نية فرض  
الوقت قبل الأصوب فعلها  
وتعينها لأنه يلزم من  
إعادة التمهيد على فرض  
الفداء قوله والأصح وجوب  
نية الفرضية لأنه معناه أه  
وليس بسديد ما فيه تعينه  
يرجع للفعل كاهو واضح  
وضمير فعله يرجع له من  
حيث كونه صلاة كما قرئ  
وقرئته قوله والأصح الخ  
فلم يلزم ما ذكر أصلاً على  
أنه لو رجع ضمير فعله

شبهت في اجزاء ذلك كله فهم ان الاول قد تدبر سم **(قوله الغرض)** أي سم قطع النظر عن الحقيقة  
 السابقتين غيرها كحقيقة الغرضية حتى يصح قوله لم يلزم الجعري **(قوله قاله لا يكتفي الخ)** بما يقتضي  
 منها العجب اذا لم يكن فيه ليس من جهة النسبة بل ذكر مسئلة متعلقة بالنسبة وشئان ما بينهما فكون الدلالة  
 الاثرية لا يكتفي بها فيما نحن فيه غير ينبغي بناء على التسليم المذكور يمكن الاعتراض عن المصنف رحمه  
 الله تعالى بان يذكرنا باننا نقتصر على ما حصل التزاما وهو مستحسن مع ما فيه من ان نكتفي بانه وهو الاشارة  
 الى الخلاف المذكور فتأمل الحق تأمله بصري **(قوله في مكتوبة)** الى قوله لعمري في النهاية والملة في الا  
 قوله كاصل الوجود ذلك وما آتاه عليه **(قوله ونذر)** وتكتفي بنية النذر في المنذور عن نية الغرضية تأمله في الغائر  
**(في فائدة)** العبادات المشروطة فيها النية وجوب الغرض للفرصة خمسة أقسام الاول بشرط بلا  
 خلاف كالزكاة هكذا في العمري وليس كذلك لان نية الغرضية في المال ليست بشرط لان الزكاة لا تقع الا  
 فرضا الثاني عكسها الخ والعبرة بالكاتب بشرط على الاصح كالصلاة الرابع عكسها كصوم رمضان على ما في  
 المجموع من عدم اشتراط الخامس عبادة لا يكتفي فيها ذلك بل يضر وهي التيمم فانه اذا قوى غرضه لم يكتف  
 مغنى عنها وقوله لم يكتف أي ما لا يفي به الصلاة ع وش ومثل الكردي الاول فتلان السيوطي  
 بالكفوات **(قوله كاصل فرض الظاهر)** والاقرب انه يكتفي أصلي الظاهر الواجب والمتعين لرادف الغرض  
 والواجب لان معنى التعين ان مخاطبه بخصوصه بحيث لا يسقط بفعل غيره وهذا عين الغرض ع **(قوله)**  
 لتبين أي الصلاة الغرضية **(قوله عن النفل)** أي اشتباهه بالنفل مع اعتبار التعين سم عبارة بصري  
 قد يقال ان كان المراد به ماعد المعادة فقد حصل التمييز بالتعين اوهي فلا يحصل بالغرضية التمييز عنه على  
 اشتراطها فيها اه وفي الجعري عن الحلبي وع ش ما صلا ان المراد بالنفل هنا المعادة وصلا في اولى اذا  
 كان النافى بالغائر معدود الغرض من نية الغرضية احد أمرين اما التمييز كما مر واما بيان الحقيقة في الأصل  
 كافي بالمادة قوله الصبي فنوي كل منهما بالغرض بيان الحقيقة الأصلية أو يطلق فلأراد أنه فرض عليه  
 بطلت ثم هذا التذرع الاعتراض به كيف يعقل اشتراط فرض الغرضية بالتمييز عن النفل مع انه حاصل  
 بالتعين اه أي الفرض المعتبر في غير المعادة وصلا الصبي غير المعتبر فيه ما يحصل بذلك التمييز ويؤيد  
 ذلك قول النهاية والمغني وانما لو جبت نية الغرضية مع ما ذكر أي من قصد الفعل والتعين المصادف بالصلاة  
 تصح العبارة ودفع التكرار وتأويلها بيان في نفعي التأويل وهذا انما يدفع الاعتراض لو ادعى المعترض  
 فساد العبارة وليس كذلك بل انما ادعى اوله به غير هالولا بنا فيه قوله لانه يلزم الخ لان معناه ان ذلك يلزم  
 بحسب ظاهر العبارة لا يعني ان ما يستغنى عن التأويل والقرينة أولى بما احتجهم بقوله على انه لو وجع  
 الخ رد عليه ان عبارة المعترض التي حكاه ليس فيها استدلال باستلزام قصد المضاف للغرض لقصد الغرض  
 بخصوصه حتى رد عليه مع الاستلزام وانه على التسليم يلزم الاكتفاء في التنب بالوازم بل حاصل كلامه ان  
 ظاهر عبارة المصنف تعدد قصد الغرضية لانه اشهر بوجوب قصد الفعل المقدد باضافته للغرض والاخبار  
 بوجوب التمييز لا يفهم منه الاوجه مع بقائه لا يقال نعم ان حاصل كلامه ذلك لانه ظاهر عبارته ولو سلم  
 تكتفي في رد الاعتراض دعوى ان مراد ذلك وبجرحه للتاقتفي في العبارة لا تقتفي على انه لو سلم استدلاله  
 بالاستلزام المذكور لم رد عليه مع الاستلزام اذ لم يدع استلزاما قطعا بل تخدما بحسب ظاهر العبارة ولا خلاف فيه  
 ولم رد ايضا على التسليم انه يلزم الاكتفاء بالوازم وانما ردوا في رد الاستلزام انه اذا تحقق قصد الفعل تحقق  
 قصد الغرض في ضمنه من غير قصد الفعل بخصوصه وليس كذلك بل اراد انه اذا تحقق قصد الفعل تحقق  
 قصد الغرض بخصوصه مستقلا لا في ضمنه ولا شبهة في اجزاء ذلك كله فهم ان الاول قد تدبر **(قوله)**  
 قصد الغرض بخصوصه) تصرح بان الذي ادعى لزومه قصد الغرض بخصوصه لا شبهة في اجزاء ذلك كله فهم ان الاول قد تدبر **(قوله)**  
 جعل لازما فكيف يصح قوله وبنسب الخ **(قوله لا يكتفي فيها بالوازم)** رد عليه انه جعل هذا الازم قصد  
 الغرض بخصوصه ولا شبهة لما علق في اجزاء ذلك **(قوله لتبين)** أي اشتباهه بالغرض بالنفل مع اعتبار التعين

لغرض لم يلزم ذلك أيضا  
 اذ لا يلزم من قصد المضاف  
 لغرض الذي هو الفعل  
 قصد الغرض بخصوصه  
 وبسببه قاله لا يكتفي  
 فيها بالوازم \* (تنبيه)  
 لا ينبغي اعتبار التعين هنا  
 ما يأتي انه قد ينوي القصد  
 ويتم والجمع في الفعل  
 لان ما هنا باعتبار الذات  
 وصلاته غير ما هو تام باعتبار  
 غرض اقتضاه (والاصح  
 وجوب نية الغرضية) في  
 مكتوب ونذر وصلا فحوازة  
 كاصل فرض الظاهر مثلا أو  
 الظاهر فرضا والاولى أولى  
 للفلسا في اجزاء الثانية  
 نظرا الى ان الظاهر اسم  
 للزمان وذلك لتمييز عن  
 النفل

ومعاده على ما يأتي فيها  
لنفا على الأصلية منه يؤخذ  
اعتداله ما في وقت أوائلها  
من وجوب نية الغرضية  
على الصبي لتفكيك الفرض  
أسالة ويؤيده وجوب  
القيام عليه ولو نافر والكوفه  
تفسلا في حقه لم وجوبه  
فتصويب الاسنوي وغيره  
تصويب مجموع وغيره  
عدم وجوبه عليه ذلك  
وه بما ذكرته فان قلت لم  
اختصاص المرحون في وجوب  
نية الغرضية في المعادة فصولا  
الصبي ولم يختلفوا في وجوب  
القيام بهما قلنا لان قصد  
الحاكم كونه بالقيام محسوس  
ظاهر وبالنسبة الثاني حتى  
والحاصل انما يظهر الاول  
فوجوب دون الثاني فلم يجب  
على قول (دون الاضافة  
الى الله تعالى) فلا يجب أي  
استحضارها في ذهن لانها  
لا تكون أي باعتبار الواقع  
الاله فاندفع ما قيل في تصور  
هذا اشكال لان فصل  
الغرضية لا يكون الا تفهلا  
ينال قصد الغرضية عن  
نية الاضافة الى الله تعالى  
فدعوى عدم انفكاك  
المذكور ليست في محلها  
لكنها تسن خروجهما  
خلاف من أرجبها فيحقق  
معنى الانحلال ويستسن  
أضافته الاستقبال وعدد  
الركعات

المعادة لتعين نية الغرض للصلاة الاصلية اه (قوله ومعاده) عطف على مكتوبة (قوله على ما يأتي) أي  
في صلاة الجمعة (قوله ومنه يؤخذ الخ) أي من قوله لتفكيك الاصلية (قوله اعتبار ما في الوقت الخ) اعتمد  
الشارح في غير هذا الكتاب أيضا وضع الاسلام ذكره بالاشهاد الرمي كروي (قوله لتفكيك) أي  
صلاة الصبي (قوله لم وجوبه) فتدفع هذه الملازمة بان هذا النقل ليس بكيفية النوافل لانه في ذاته فرض  
وضع على الغرضية ولم يتأخر الصبي ليتم وبالألفاظ بل بلغ ناس وجوب القيام ليتم علمه وبألفه ونسبة  
الغرضية بتخلف الواقع سم (قوله فتصويب الاسنوي الخ) اعتمد التهايتو المفسر والزيادى  
وغيرهم من المتأخرين بعبارة شيخنا والجبري ولا يجب نية الغرضية في صلاة الصبي على المعطلان صلاته  
تتم فلا تكفي بنوى الغرضية وقت المعادة بان صلاته تتم فلا تنافي بخلاف المعادة ففيها اختلاف  
اذ قيل ان فرضه الثانية وقيل بحسب الله ما شاء منهما وان كان الاصح ان فرضه الاولى اه (قوله  
تصويب المجموع الخ) فهم بعضهم ان قياس تصويب المجموع عدم وجوب نية الغرضية في الجمعة على من  
لا يجب عليه كالعبود والمرأه هذا قياس فاسدلان الصبي لم يخاطب بفرض الوقت فلا معنى لوجوب الغرضية  
في حقه بخلاف المذكور بن بالنسبة للمجمعة فانهم خوطبوا بفرض الوقت الصادق بالجمعة في فرض الوقت  
بدلا واوحى خصليته سم على ج اه عش (قوله انك) أي لكونها تنافي حقه (قوله ودالخ) خبر  
تصويب الاسنوي الخ (قوله المرحون) أي المجتهدون في الفتوى (قوله دون الثاني) أي النية (قوله  
لانها) أي عبادة المسلم نهايتو معنى (قوله أي باعتبار الواقع الخ) أي لكنه قد يغفل عن اضافتها اليه فيفسد  
ملاحظته فيحقق اضافتها من النواي عش (قوله فاندفع الخ) تبريع على قوله أي باعتبار الواقع  
مع قول السابق أي استحضارها في ذهن (قوله ما قيل الخ) نقله المفسر عن المديري وأقره (قوله أي تصور  
هذا) أي عدم الاضافة الى الله تعالى معنى (قوله الغرضية الاولى) الغرض كذا المعنى (قوله فدعوى عدم  
الانفكاك الخ) أي بان الغرضية عبارة عن كون الشيء مطلوباً بالله تعالى طلبا جازما وعدم انفكاك الاضافة  
عن قصد الغرضية بهذا المعنى في غاية الظهور ويجاب بان هذا انما يستلزم عدم انفكاك الاضافة باعتبار  
الطلب بمعنى أن كون الطالب هو الله تعالى لا ينفك عن قصد الغرضية وليس الكلام في الاضافة بهذا المعنى  
بل في الاضافة بمعنى كون المعبود تلك العبادة والتخديم هو الله تعالى والاضافة بهذا المعنى ينفك في القصد  
والاعتقل عن قصد الغرضية على انما نحن عدم انفكاك الاضافة بالمعنى الاول أيضا لانه يمكن في قصد الغرضية  
قصد كون الشيء مطلوباً بامنه طلبا جازما مع الغفلة عن خصوص الطالب فليتلأ سم (قوله لكنها) أي قوله  
وان كان في النهاية المعنى (قوله وعدد الركعات) وان عن الظاهر مثلا ثانيا وأقسامه عدم تعدد لتلاعبه  
أو خطا فذلك على الرابع أحدان فاعده أن ما وجب الغرض به جله أو تفصيلا بفرض الخطأ فيه والظاهر مثلا  
يجب التعرض لعدد جله ففرض الخطأ فيه اذ قوله الظاهر يقتضي أن يكون أو بعاولا فيستمر أن يتعرض  
لوقت فلو عين اليوم وأخطأ مع في الاداء كذلك في القضاء أيضا كما يشبهه كلامهما في التيم وهو المعتمد بانه  
(قوله لم وجوبه) فتدفع هذه الملازمة بان هذا النقل ليس بكيفية النوافل لانه في ذاته فرض وضع على الغرضية  
ولما شرع للصبي ليتم وبألفاظ بل بلغ ناس وجوب القيام ليتم علمه وبألفه ونسبة الثانية الغرضية بتخلف  
الواقع (قوله تصويب المجموع) فهم بعضهم ان قياس تصويب المجموع عدم وجوب نية الغرضية في  
الجمعة على من لا يجب عليه كالعبود والمرأه هذا قياس فاسدلان الصبي لم يخاطب بفرض الوقت فلا معنى  
لوجوب الغرضية في حقه بخلاف المذكور بن بالنسبة للمجمعة فانهم خوطبوا بفرض الوقت الصادق بالجمعة  
فهو فرض الوقت بدلا واوحى خصليته (قوله فدعوى عدم الانفكاك) كون الغرضية عبارة عن كون  
الشيء مطلوباً بامنه تعالى طلبا جازما وعدم انفكاك الاضافة عن قصد الغرضية بهذا المعنى في غاية الظهور  
وجاب بان هذا انما يستلزم عدم انفكاك الاضافة باعتبار الطلب بمعنى أن كون الطالب هو الله تعالى  
لا ينفك عن قصد الغرضية بهذا المعنى وليس الكلام في الاضافة بهذا المعنى بل في الاضافة بمعنى كون المعبود



لذلك (و) الامع (له)  
لا يجب نية الاداء ولا  
القضاء بل تسن وان كان  
عليه فائتة بمخالفة للمؤداة  
أو القاضية خلافا لما اعتمد  
الاذني بل تنصرف للمؤداة  
والساقطة من القاضيات  
و يفرق بين هذا وما يأتي في  
نحو سنن الظهور والعديان  
لا يميز بين الاضافات للمتزوج  
من حيث كونها قبله أو  
بعده أو الوقت بعد العن  
وهذا التميز حاصل بذكر  
فرض الظهور مثلا يكون  
الوقوع السابق فسلم يتحقق  
لذكر اداءه لاقضاه وما  
يوضح ذلك ان الاول من  
فرضه المشترك الثاني من  
وضع العلم وشان ما بينهما  
قد أمه وأنه (يصح الاداء  
بنية القضاء وحكمه) ان  
صدر بنوعه أو قصد المعنى  
القوي اذ كل يطلق على  
الاستولفة والام بصع  
لتلاعه وأخذ البارز  
من هذا ان من مكث يعمل  
عشرين سنة يصلي الصبح  
لظنه دخول وقته ثم بان  
خطؤه لم يلزمه الا قضاء  
واحدة لان صلاة كل يوم  
تقع عاقبه الا فلا شرط نية  
القضاء ولا بعرضه النص  
على ان من صلى الظهور  
بالاجتهاد فبات قبل لو

زاد المعنى ومن عليه فوات لا يشترط أن ينوي ظهور يوم كذا بل يكفي نية الظهور أو العصر اه وزاد شفتنا  
ولا يندب ذكر اليوم أو الشهر أو السنة قبل المعنى سوى عليه المحض أي المراءى بما القلوب ومن ندب  
ذلك ضعف كافي البليسي اه (قوله ذلك) أي العز ومن الخلاف (قوله للمؤداة) والقاضية) فنصر على  
ترتيب الف ولكن الاولى اسقاط قوله أو القاضية (قوله بل ينصرف) أي المطلق (قوله بل ينصرف للمؤداة  
الخ) بقي ما لو أعاد المكتوب بقى وقتها جماعة أو منفردا حيث يطلب عاداتها كذلك وعليه فائتة تنوي ما يصلح  
لاداءه والقضاء ولم يتعرض لواحد منهما فهل يقع فعله إعادة الفائتة بآية بحاله أو يقع عن الغائتة نفسه  
نظر وقد رجع الاول أن الوقت لا إعادة وقد رجع الثاني وجوب الغائتة دون الاعادة سم أقول وقد تويد  
الثاني مسألة البارز الأ<sup>١</sup> يتوالت عليه (قوله بأنه لا يميز) أن أريه عدم المميز غير الماحل فممنوع  
أو عنه فسلم وقوله الا في وهنا الخ ممنوع فلي تأمل بصري (قوله بذكر فرض الظهور الخ) قد يقال هذا  
موجود في الاداء والقضاء فكيف يحصل به تغيير الاول و (قوله لا يكون الخ) فدية قال لو يميز بعد السابق ليزي  
نحو سنة الظهور بالاول لدخول وقت السابقة دون المتأخر وهذا دخل وقت القضاة فاذمير السابق مع  
دخول وقت الجميع فم دخول وقت السابق فقط أولى تأمل سم (قوله وما يوضح ذلك الخ) لا يفتي ما فيه  
من الخلقه فلي تأمل بصري (قوله ان الاول) أي نحو هذا الظهور و (قوله والثاني) أي مثل فرض الظهور  
(قوله من وضع العلم) ان أراد أنه من وضع العلم بالنسبة لاداءه فقط فهو ممنوع أو بالنسبة للاعدهم يند سم  
(قوله ان عذر) الى قوله ولا يعارضه المعنى والى قوله والاول في النهاية لا ما لم يعلبه (قوله ان عذر) بنحو  
غيره أي كان نية بقائه الوقت دون اداءه فبين خوجه أو طن بنحو وجبه فاقضاه فبين بقائه نهاية  
ومنه في قال عر ولو نوى الاداء والقضاء مع الشك والشك في الشك العقيم نية الاداء وعدمها مع نية القضاء فلي تأمل ان  
العلم بالتلاعه هو متف بالشك والشك في الشك العقيم نية الاداء وعدمها مع نية القضاء فلي تأمل ان  
الاصل بقائه الوقت وعدم خوجه اه (قوله اذ لا يطلق الخ) تقول قضيت الدين وأدته بمعنى قال تعالى  
فاذا قضيت مناسككم أي أدت بها وبمعنى (قوله والاول الخ) أي بان قصد المعنى الشري أو أطلق وبذلك  
صرح شفتنا الزا بادي غرض أي ولم يعذر بنوعه (قوله وأخذ البارز الخ) وبما أخذه أفتي شفتنا  
الشهاب الملى وأفتي أيضا في عليه قضاء ظهر الاربعاء فقط فنوى قضاء ظهر الخميس غلطا بأنه لا يصح ويقع  
عن قضاء الاربعاء لان التعيين غير واجب فلا يصح الخطأ فيه كالتعيين بالامام والجنابة سم ونها: (قوله  
من هذا) أي من قولهم يصح القضاء بنية الاداء أو من قولهم لا يجب نية الاداء ولا القضاء كالمشعر به كلامه  
بعد (قوله لم يلزمه الا قضاء واحدة) وهي التحيرة سم (قوله لان صلاة كل يوم تقع الخ) ظاهره وان كان  
عين كونها عن اليوم الذي طن دخول وقتها واقفا مع ما صرح به الشارح هو من أنه لا يصح الخطأ في اليوم  
وأنه لو كان عليه ظهر الاربعاء فقط فنوى قضاء ظهر الخميس غلطا يقع عليه لكن في سم على المنهج

تلك العبادة والمقدم بها هو انه تعالى والاضافة بهذا المعنى تنقل في القصد والتعلق عن قصد الغرضية على  
ان يتعمد عدم انشكاله اضافة بالمعنى الاول افضالنا يكفي في قصد الغرضية قصد كون الشيء مطلقا بمناسه طلبا  
حازم مع الغفلة عن خصوص الطالب فلي تأمل (قوله بل تنصرف للمؤداة الخ) بقي ما لو أعاد المكتوب بقى  
وقتها جماعة أو منفردا حيث يطلب عاداتها كذلك ولم ينو اداءه ولا قضاءه عليه فائتة تنوي ما يصلح لاداءه  
والقضاء ولم يتعرض لواحد منهما فهل يقع فعله إعادة الفائتة بآية بحاله أو يقع عن الغائتة فيه فلي تأمل وقد  
رجع الاول ان الوقت لا إعادة وقد رجع الثاني وجوب الغائتة دون الاعادة (قوله فرض الظهور) قد يقال  
هذا موجود في الاداء والقضاء فكيف يحصل به تغيير الاول وقوله ويكون الخ قد يقال لو يميز بعد السابق ايز  
في نحو سنة الظهور بالاول لدخول وقت السابقة دون المتأخر وهذا دخل وقت القضاة فاذمير السابق مع  
دخول وقت الجميع فم دخول وقت السابق فقط أولى تأمل (قوله والثاني من وضع العلم) ان أراد أنه وضع  
العلم بالنسبة لاداءه فقط فهو ممنوع أو بالنسبة للاعدهم لم يند فتمامه (قوله وأخذ البارز الخ) وبما أخذه

والوجه ان يقال ان قصد الصلاة فرض ذلك الوقت الذي نل دخوله بخصوصه فالوجه عدم وقوعه لان  
 القصد المذكور صار من الفائتة وان لم يلاحظ كون فرض ذلك الوقت فالوجه الوقوع عن الفائتة  
 فليتلأ ثم رأيت خفناج نقل عن ابن المقرئ خلاف مسئلة البارزى ثم لم يعل على الخالفين الذين ذكرناهما  
 وذكر مر في مسئلة البارزى نحو ذلك انتهى أى حل مسئلة البارزى على ما لو لم يلاحظ فرض الوقت  
 الذى نل دخوله ولكن ما نقله سم عن مر لاوافق ظاهر ما فى الشارح مر كاتقدم ومعلوم أن  
 المعلوم عليه ما فى الشارح مر عش ولكن الظاهر هو التفصيل الذى حوى عليه الشارح و سم له هو  
 صريح قولهم بالعلان فيما لو قضى بنية الاداء الشرى (قوله لم تقع عن فائتة عليه الخ) عبارة النهاية  
 اتعقدت فلا لان ذلك محله فبن لم يكن علمه مقصودا فاما ما فى خلاف مسئلتنا اه (قوله لم اشترط) الى  
 المتن فى النهاية والمضى الاقوله وايضا الى نعم وقوله بالنسبة الى كتحته مسجدا (قوله والوتر الخ) عبارة المغنى  
 والوتر صلة مسئلة فلا يضاف الى العشاء فان وتر واحدة أو بأكثر وصل نوى الوتر وان فصل نوى  
 بالواحدة الوتر وتغير غيرهما بنيتصلا لا لليل ومقدمة الوتر وسنتهوى إلى أو ركعتين من الوتر على  
 الاصح قال الاستوى ومحل ذلك ان نوى عددا فان لم يتوقف لم يلغوا جهامة أو يصح ومحل على ركعتيه  
 المتعين أو ثلاث لانها أفضل من كنية الصلاة فان لم يتعقد ركعتين مع محبة الركعة واحدة عشر لان  
 الوتره غايه فحملنا الاطلاق عليها بخلاف الصلاة فيه نظر اه والظاهر كمال شيخنا انه يصح ومحل على  
 ما يريد من ركعة الى احدى عشرة وقرأ اه وكذا فى النهاية الاقوله أو ركعتين من الوتر على الاصح  
 والاقوله والظاهر الخ فقال له واستظهر الشيخ انه يصح ومحل على ما يريد من ركعة أو ثلاث أو خمس  
 أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة ورجح الوتره لله تعالى الخ على ثلاث أو توجه به أقل ما طلبه الشارح  
 فيه نصا ثمانية أقله اذال ركعة بكرة الاقتصار عليها فلا تسكن مطلوبه بنفسها اه وعقبه سمى بخاصه  
 ورد على ما رجحه مر ان من لازم الحبل على الثلاث الاتيان بما هو موصوفه وقد ورد النهى عن ذلك الان  
 يجب العمل النهى على ما اذا قصد الثلاث بخلاف ما اذا جمل الاخلاق عليها فليتأمل اه وقال عش  
 أفنى شيخنا الشهاب الرملى وقوله واحدة أى هى الأخيرة (قوله لم يحل هذا الخ) أى وفيه لم يكن علمه فائتة  
 نظير ما نوى شرح مر \* (فرع) \* أفنى شيخنا الشهاب الرملى فبن على قضاء ظهر الاربعاء فنوى قضاء  
 ظهر الخميس غاملا لم يضر وقوعه عن قضاء الاربعاء لان التعيين غير واجب فلا يضر الخطأ فى كلى تعيين الأمام  
 والجنائز \* (فرع آخر) فى الروض وغيره انه لو نل دخوله الوقت قارح بالفرض فبن خلافا ما نقله فلا  
 اه وظاهره انه لا فرق فى انقلابه فلا وجهه بين أن يبين خلافه قبل فراغه أو بعده وهو محتمل لكن فى شرح  
 مر الجزم فىقال بان خلافه قبل الفراغ انه يبين بطلانه كالموصى بالاجتهاد فى القبلة فتبين له الخطأ فى  
 الصلاة اه وقد يفرق بان تبين الخطأ فى القبلة يمنع محبة النفل وان كان بعد الفراغ (قوله والوتر) قال فى  
 الروض وينوى بجميعه الوتر وتغير فيما سوى الأخيرة بين صلاة الليل ومقدمة الوتر وسنته اه ومحل  
 اذا نوى عددا فان لم يتوقف لم يلغوا جهامة أو يصح ومحل على ركعة لانها المتعين أو ثلاث لانها أفضل أو  
 احدى عشرة لان الوتره غايه فحملنا الاطلاق عليها فيه نظر كذا نقل ذلك فى شرح الروض عن  
 الفهرات ثم قال والظاهر انه يصح ومحل على ما يريد من ركعة أو ثلاث أو خمس أو سبع أو تسع أو إحدى  
 عشرة اه ورجح شيخنا الشهاب الرملى انه يصح ومحل على ثلاث اه ووجه بان الثلاث أقل ما طلب  
 للشارح بخلاف الواحدة كتر اجهة لا ينال بها أى الاقتصار عليها ورد على ما رجحه ان من لازم الحبل على  
 الثلاث الاتيان بما هو موصوفه وقد ورد النهى عن ذلك قال فى العباب فان وصل الثلاث كره اه وعبارة  
 الروض وشرحه الموصلى أى الثلاث تشهد أفضل منه بتشهد من فرق بينهما وبين المغرب وورد الوتر واثنان  
 ولا تشهدوا الوتر بالمغرب واه الدارقطنى وقال رواه ثقات اه وقتنه جل النهى على ما يشهد بن وقصة  
 العباب حله على الأعم إلا أن يجب العمل النهى على ما اذا قصد الثلاث بخلاف ما اذا جمل الاطلاق عليها

لم تقع عن فائتة عليه لان  
 محل هذا فبن ادى بقصد  
 أنها التى دخل وقتها الاول  
 فبن ادى بقصد التى عليه  
 من غير أن يقصد التى دخل  
 وقتها (والنفل ذوالوقت)  
 كالأوتاب (أو السبب)  
 كالكسوف (كالقصر)  
 فيما سبق من اشتراط قدر  
 فعل الصلاة وتعيينها بما  
 اشتر به كالترابح والخصم  
 والوتر سواء الواحدة والرائد  
 عليها أو بالإضافة كعبدة  
 الغطر ونسوف الغمر  
 وسنة الظهر الثقيلة

وقوله **مر** ووجهه الخ وقياس ذلك انه لو قوس سنة الظهور قبلية مثلاً فركعتان أو الواضحة فكذلك أنه مؤلف ومبني في شبهة شتى إلى يادي ثم رأيت في سيم على صلاة الغفل بقلتين **مر** ما صنفه ع يجوز أن يطلق في سنة الظهور المتقدمة مثلاً ويحضر بين ركعتين وأربع **اه** **مر** **اه** وبقي ما لو نزلوا وتركوا ما لم يلق فهل يجعل على ثلاث قياساً على ذلك أو على ركعة أو إحدى عشرة أو ثلثون في نظر والاقرب الأول **اه** أي قياساً على ما جرى عليه النهاية بتعالق الله وأما على ما مر عن شيخ الإسلام والمفتي وعن سيم عن **مر** فالاقرب التغيير كما هو ظاهر **(قوله وإن قدمها)** أي خلافاً لبعض المتأخرين نهاية أي يجب قالان لم يكن صلى الغرض لا يحتاج لنية قبلية لأن البعيدة لم يدخل وقتها فلا يشبه ما لو أيقظه ع **(قوله لا تختص النيات)** قدر دأبها لخصت نية الجلصة مرة بالامام ومرة بالأموم **سم** **(قوله ثم ما يندرج الخ)** والحق في هذا المقام عدم الاستثناء عن هذا المفعول ليس عين ذلك المقعد وانما هو نقل مطلق حصل به مقصود ذلك المقدر نهاية **(قوله كتحية مسجد الخ)** أي وصلاً للحاجة وسنن الخ والعصاة لا تظفر بين المغرب وبالعشاء والصلوات في سنة آذار أو ادا نرج للسر والمساير اذا نزلت مرة أو ادا مغرقتة نهاية قال ع **قوله** **مر** وصلاً للحاجة أو قلها ركعتان وقوله **مر** وسنن والاقرب بعضهم فواتها بطول الزمن لانها ملبت بعد الزوال فالزوال والسبب لطلب فعلها وهو بان وقت طال الزمن فليراجن وهذا حيث حصل الوقت ولم يصل ما تحصل به فان كل مسمى سنة الظاهر أو تحية المسجد مثلاً بعد الزوال ثم أراد أن يصلها فالأقرب بعدم الاعتقاد لانها مظهر مطلوب بحيث إذا وصل ان العباد اذا لم يطلب لم تتعدو قياس عدم حصول تحية المسجد اذا بلغها انتفاء سنن الخ والاذفعل سنة الظهور مثلاً وفي سنة الزوال منها وقوله والصلوة في بيته الخ والمساير الخ اقل كل منهما ركعتان ومبني أن يخلق بذلك التوبة وكفارة القتل وعندنا ما يفيد ذلك من كل ما قد سبق به مجرد الشغل الصلاة وقوله لا هذا المفعول الخ فلا يقال صلى تحية المسجد مثلاً وانما يقال صلى صلواته حصل بها المقصود من تحية المسجد وعلى هذا الوجه لا يصح تحية الوضوء مثلاً لا تحية الصلاة مما يحصل به مقصود ما حاصل على عدم فعله وكذا لا يحصل ولو لم يحدث ثم تروا ان سقط الطلب كما مر به في حجة الله تعالى فلو أراد أن يعيد التحية مثلاً هل تتم أم لا لتسوقها في ضمن ماقبله فيه نظر والاقرب الثاني لحصولها بما قبله أولاً **عش** **(قوله قيل)** أي قوله ونقل الغرض في المغني الاقوله لاسهوا وقوله وان شذائي التسمية إلى قوله وان كان الأفضل الخ في النهاية لا ما ذكر **(قوله لازمة)** أي لا تنقل نهايتها ومغني قال **سم** أي من غير التزام بالنذر **سم** **(قوله هنا)** أي في النقل المتبدية وقت أو سبب **(قوله لاسهوا)** خلافاً لما يقول المغني كما مر وصلاة **سم** قوله لاسهوا وفي الخادم لكن المنقول بالطلان لا تفحص أو زاد ذلك منافع موضع الشرع **اه** ولا يخفى ان البطان هو الجاري على القواعد لان ما يجب التعرض له جله أو تفصيلاً بضر الخطأ فيه والعدد كذلك لانه يجب التعرض له اجمالاً في ضمن التعرض لكونه مظهر الوضوء مثلاً **اه** **(قوله لكن قضية كلام الشين الخ)** وهو الهة نهاية ومغني زاد **سم** فاعتدناه لا بضر الخطأ في اليوم لافي الاداء ولا في القضاء ولا يشك

فلنأمل **(قوله لا تختص النيات)** قدر دأبها لخصت نية الجلصة مرة بالامام ومرة بالأموم **(قوله لان النية لازمة)** هل يشكل على الزوم قضية النذر ويجب بعد التسليم بان المراد من غير التزام **اه** **(قوله عدا لاسهوا)** في الخادم وقضية أخرى انه لا يشترط التعرض لعدد الركعات لو قوس الظهور لاسهوا ركعتان أو خمساً ساء الله يعتقد انه اذا لم يشترط تعينه ما عاين وأحاط فيه لا يصل لكن المنقول بالطلان لانه نقص من الغرضية أو زاد فيه أو ذلك منافع موضع الشرع **اه** وقوله لكن المنقول هكذا في نسخة وفي أخرى لكن المشهور ولا يخفى ان البطان هو الجاري على القواعد لان ما يجب التعرض له جله أو تفصيلاً بضر الخطأ فيه والعدد كذلك لانه يجب التعرض له اجمالاً في ضمن التعرض لكونه مظهر الوضوء مثلاً **(قوله لكن قضية كلام الشين)** هو الهة فاعتدناه لا بضر في اليوم لافي الاداء ولا في القضاء ولا يشك لانه بضر في نظيره من الصوم لما ينادى باب الصوم ومنه الفرق بان تعلق الصوم بالزمان أشد من تعلق الصلاة بقرآن **(قوله**

**قوله**

بانه يضرب في نظيره من الصوم للفرق بان تعاق الصوم بالزمان أي من تلقى الصلاة اه (قوله وجب) أي  
 ثبت عرش (قوله حصوله) أي الفعل (قوله وفي سائر ما شرع الخ) وبذلك هنا على جميع الابواب فانه  
 لم يذكر الا هنا معنى (قوله اذ الفالح) أي كان نوى الظهور وسبق لسانه الى العصر نهاية وتعني وكذلك  
 تعدد ثم أعرض عنه وقصد ما نواه عند تكبيرة الاحرام عرش (قوله ليساعد اللسان الخ) ولانه أبعد من  
 الوسواس نهاية وتعني (قوله على ما يأتي في الخ) عبارة هناك مع المتن بنوى يقبل وجوبها بخلافها  
 الاعمال بالنسبة لسانه ندبا للاتباع اه (قوله من أوجبه) أي التلطف بالنسبة في كل عبادة معني وعرش  
 (قوله تنبيه الخ) ولو عقب النية لم يفتأ أن شاء الله أو نواهها وقصد بذلك التبرك أو أن الفعل واقع بالمشيئة لم يضرب  
 أو التعلق أو أطلق لم يضع للمنافاة ولو قلب المعنى صلاته التي هو فيها صلاة أخرى على ما علمنا بطلان صلاته أو  
 أي ما يأتي بالفرض دون النفل كان أحرم القادر بالفرض فأعدا أو حرمه الشخص قبل الوقت فاعدا  
 عامنا بذلك لم نتعد صلاته لتلاعبة فان كان معذورا كن طعن دخول الوقت فأحرم بالفرض أو قبله فلا مطلقا  
 ليدرك جماعة شريعتهم وهو منفرد فسلم من تركتين ليدركها أو وزع المسبوق قبل تمام التكبير راجعا  
 أو قبلت فلا للسند اذا يلزم من بطلان الخصوص بطلان العموم ونخرج بذلك ما لو قلبه فلا معينا تركه  
 الضمى فلا تضعه لا فتقوله الى التعيين وما إذا لم تصرع الجماعة كل كل كان على الظهور فوجد من يصلي العصر  
 فلا يجوز قطع على المجموع عرش الوصل اه أحرم قبل الوقت في أثناء صلاته فانه لا تتمه بالتبين بطلانها وما  
 وقعته نافذة لا لقسم العسدي كن صلى بالاجتهاد لغير القبلة ثم تبين له الحال فان كان ذلك بعد الفرائض  
 وقبلة نافذة وان كان في أثناءها بطلت كغيره ولا يجوز له أن يستمر في زادها ولو طعن في صلاة أخرى  
 فرض أو نفل فأنه عليه صحت صلاته ولا تبطل بشيئ من السجود الاول في ظهره فقام لثلاثة ثم ذكره أي  
 الظهر ولا بالقوت في سنة الصبح نظر انها الصبح وان طال الزمان وانى ترك فيها الظهر اه ثم رأيت في  
 المتن ماوافق هذه الآية في ردة الشك في الطهارة فقال فيها ما يوصله ولو شك في الطهارة وهو جالس  
 للسجدة الأولى فقام الى الثالثة ثم ذكر الطهارة بطلت صلاته في كل شك في النية ثم ذكر بعد احداث فعل بخلاف  
 ما قاله قوموا وذكر فانه لا تبطل بل يعود وينوي ويسجد للسجود اه قال عرش قوله مر فسلم من  
 تركتين ظهره انه لو قلبها الى أقل من تركتين أو أكثر قبل تلبسها بالنية لم يصح وهو كذلك وقوله مر فرض  
 أو نفل الخ دخل فيه ما لو كان في سنة الصبح فظن الصبح مثلا وتكسبه في كل منهما ما يقع مجاؤه باعتبار  
 نفس الامر ثم ان تذكره فذلك وان لم يتركه أعاد السنة بدأ بالصبح وجوبه بالان الأصل بقاء كل منهما  
 وخروج بالظن ما لو شك في ان نواه ظهر او عصر مثلا فصرح حال التردد أو مضى ترك معه قال سم على  
 ج فرع وفي الرض وغيره انه لو طعن دخول الوقت فأحرم بالفرض فبان خلافه انقلب نفلا اه وظاهره  
 انه لا فرق في انقلابه فلا وجه بين ان يتبين خلافه قبل فراغه أو بعده وهو وجه لكن في شرح مر الجزم  
 بخلافه في الاول قياسا على تبين الخطأ في القبلة وقد يفرق بان تبين الخطأ في القبلة يمنع حصة النفل وان  
 كان بعد الفراغ اه عرش (قوله أو قصد الخ) ظاهره العطف على قصدوه فيما لا يخفى عبارة النية  
 ولا تبطل بنسبة الصلاة ودفع الغريم أو حصوله بنسبة الاقل لم يل ذلك بنار بخلافه نية فرض الصلاة  
 لا يندرج فيه لفتش بل بنسبة عبادتين مقصودتين بخلافه نية الطواف ودفع الغريم أي فلا ينعقد له من  
 جنس ما دفعه عادة بخلاف الصلاة اه (قوله صرح) أي صلاها بذلك القصد (قوله ونسقى الغرض الرازي  
 الخ) عبارة تأتي خلافا للغرض الرازي اه (قوله وطلب التواب) الواب يعني أو كما عبر بها النهاية (قوله يحول  
 الخ) خبر ونقل الخ (قوله على من محض الخ) لعل الوجه أن يقال ان أو بدأ التعميم المذكور انه لم

وجوب حصوله (والنية  
 بالقلب) اجابا هنا وفي  
 سائر ما شرع فيه لانهما  
 القصد وهو لا يكون الابه  
 فلا يكتفي مع غفلة فطلق ولا  
 يضرب اذا خالفه في القلب  
 (ويندب النطق) بالمعنى  
 (قبيل التكبير) ليساعد  
 اللسان القلب ونحوه وان  
 خلاص من أو جبه وان شذ  
 وقاسا على ما يأتي في الخ  
 المستدفع به التمسك بانه لم  
 ينقل (تنبيه) قبله في صل  
 ولا بد ينزل فصل بقصد أو  
 قصد دفع غير م مح ولا  
 ديناره ونقل الغرض الرازي  
 اجماع المتكلمين مع أن  
 أكثرهم من اقتناعه أن  
 من جدد أو ملأ لجل خوف  
 العقاب أو طلب التواب لم  
 تصح عبادته بخلافه على من  
 محض عبادته لانه وسعه

على من محض الخ لعل الوجه أن يقال ان أو بدأ التعميم المذكور انه لم يفعله الا لاجل ذلك بحيث انه لو لا  
 ما فعل مع اعتقاده احصاها لانه فلو حجه بعبادته كما تدبر صرح بذلك انصوص الترهيب  
 والترهيب ادعاء بالامر انه بعد الاخلال بحق الخدم مضاعفة ثبوته وبجر ذلك لاني الصفة ولا لاجل

لكن النظر خيئ في بقائه اسلامه وما يدل على ان هذا امر ادا المتكلمين انه محله نظرهم (١٣) لنا فانه لا يستحقه تعالى العباد من

الخلق لما له امان لم يحسها

بان على تعالى الصانع

في ذلك وطلبه فصنع عباده

خيرا وان كان الفضل

تعبير العبادة عن ذلك

وهذا مجمل قوله تعالى

يدعونهم هم خوفا وطعما

بناء على تفسير يدعون

ببغضون والامر وادشطر

قبول الدعاء ان يكون

كذلك (الشافى تكبيرة

الاحرام للحدث الصحيح

تغير عما التكبير وتحليلها

التسليم ثم قوله للمسي

صلاته في انظر المتق عليه

اذقت الى الصلاة تكبير

سبب ذلك تغير عما كان

حلالا قبلها وجعلت خاتمة

الصلاة ليجزى المصل

معناها المبال على عظمتين

ثم انما خدمت حق تبارك العيبة

والخسوع عين تزيدي

تكررها بالقدم استعجاب

لا يترك في جميع صلاته اذ

لا روح ولا كمال لها بدورها

طالوب فيها كسل قوله

اسمع ان نفسه ان صعب

ولا نقول او نحو (و يثبت

على القادر عليها انما

الله اكبر) لا يتباع مع

خبر البخاري صلواتا

وايشون اصيلي اى

علموني اذا قالوا لا اى

فلا يكتفى الله كبير ولا الرحمن

اكبر و بسن جزم الراء

واجبا به غلط وحديث

التكبير جزم لا اصل له

فكيف فصل عليه الالفاظ

يفعل الاجل ذلك بحيث لا يولد ما فعل مع اعتقاده استحقاق الله تعالى ذلك لما له فلو جعله بعبادته كما قد  
صرح بذلك نصوص الترهيب كثيرا بل لا يراه تعدد الاحلال حتى الخدم مع اعتقاده ثبوته  
و يجر ذلك لاننا الصلة ولا لا يحان وان اريدنا ان يفعل الاجل ذلك لمع عدم اعتقاد الاستحقاق المذكور  
فالوجه عدم اعلمه وعدم صحة عبادة فتأمل سم على ج ا ه ع (قوله لكن النظر جئت الخ) قد  
يقال حيث اعتقاد استحقاقه تعالى للعبادة فلو جعل الاسلام لان غاية الامر ان تكليبا لمخالفة هو مع اعتقاد  
حق الاولية لا يتقدم في الاسلام فتأمل سم على ج ا ه ع (قوله ان هذا) اى الجهر لشدني عبارة  
عش اى من محض عبادة لذل الخ ا ه زاد الكرى وخبريانه ومنافاته رجحان اليه ا ه والظاهر  
ان خبره مما ارجع لبعض المذكو الى المنع منه (قوله لنا فانه الخ) انظر الى علة للاستدلال  
فكان الاولى تقديم قوله وما يدل الخ على الامتناع (قوله فصنع عبادة الخ) اذ طبع في ذلك وطلبه  
اياء لاننا صحتها بية (قوله وهذا) اى من بعض ما بان على الخ (قوله والا) اى بان يعمل يدعون  
على ظاهره من الدعاء (قوله لم يرد الخ) توجه الى ايراد الله تعالى مدح المتعبدين خوفا وطعما لم يلق  
الضرب بدافئ (قوله كذلك) اى خوفا وطعما قول المتن (تكبيرة الاحرام) اى في القامود بدله نهاية  
ومعنى (قوله للحدث) الى المتن في النهاية والمغنى الاقوله و من ثم الى الواجب (قوله لمع قوله الخ) لعل  
الاولى الصلف كمالى المغنى ليشد استقلال كل من الحديثين في الاستدلال (قوله للمسي صلاته الخ) اسم  
خلاصين رافع الزر في عبارة ا ه ع (قوله سميت بذلك) اى سميت هذه التكبيرة بتكبيرة الاحرام بمعنى  
(قوله لغير محال الخ) اى انه يجوز به على المصلى ما كان حلالا قبله من مقدمات الصلاة كالركوع والشرب  
والسلام وغير ذلك معنى ونهاية (قوله وجعلت) اى التكبيرة (قوله في تكررها) اى تكرر والتكبيرة  
في الالفاظ (قوله اسماع نفسه) طاهر فلو طوعه لجمع على خلافه العادة (قوله عليها) اى على  
المنطق بنهاية (قوله لا تراعى الخ) اى قوله وتظهر ذلك في المغنى الاقوله كاجلوا الى وعدم تكررها وقوله وانما  
مع الى وكذا اقوله وبسنت الى وسن وكذا في النهاية الاقوله ولا يضر الى وسن (قوله لا تراعى الخ) اى لانه  
انما ومن فعله صلى الله عليه وسلم بنهاية بمعنى (قوله اذا قالوا لا اى) اى في هذا قوله يتقوا الله الصل سم  
(قوله فلا يكتفى الله كبير) اى لغوا معنى افعال وهو التفضيل (قوله ولا الرحمن) اى والرحيم (الكبير)  
اى والله اعظم واجل لانه لا يسمى تكبيرة انما هي (قوله و بسن جزم الراء الخ) ولا يضر فيها كما في به للوالد  
وجه الله تعالى خلافه ما اعتد به جميع متأخرونهاية قال ع ش ويقال في رفع الهاء او كسرهما من الله وما لو  
غم الراء او كسرهما من اكبر هل يضر اولا فانه نظر والآخر بعدم الضم ولما بان من ان الصن في القراءة اذا لم  
يغير المعنى لا يضر وتقول بالروس من فتاوى والشافى شرح ما لو انق اقلناه في المسئلة الثانية ا ه عبارة المغنى  
ولم يجرع الراء من اكبر لم يضر خلافه اقتضاء كلام ابن ونس في شرح التنبيه ا ه (قوله لا اصل له الخ)  
اى انما هو قول المغنى نفسه على ذلكنا لحاظا ابن جعفر في جمل ادبنا الى انى وعلى تقدير وجوده فغناه  
عدم التردد فيها بمعنى (قوله عدم مده) اى التكبير (قوله وعليه الخ) اى عدم الدلالة (قوله على ان  
الجزء الخ) بل الجزء الاصلاحي لا يتصور هنا سم (قوله الالفاظ الخ) اى السابقة عليه (قوله وعدم  
تكررها) عطف على قوله من الراء عليه المغنى وتقول عن فتاوى ابن ز من ان لو شدد الراء بطلت صلاته  
واعترض عليه بان الواجب خلافه ا ه زاد النهاية اذا الراء حرف تكرر بزيادته لا تغير المعنى ا ه (قوله

وان اذانه لم يفعه الا لاجل ذلك مع عدم اعتقاد الاستحقاق المذكور وهو وجه عدم اعلمه وعدم عبادة

فتأمل (قوله لكن النظر جئت في بقائه اسلامه) قد يقال حيث اعتقد استحقاقه تعالى للعبادة فتأمل ولا حلا

اسلامه لان غاية الامر ان تكليبا لمخالفة هو مع اعتقاد حق الاولية فلا تخد في الاسلام فتأمل (قوله اذا

الاقوال لا ترى) اى في هذا قوله يتقوا الله الصل (قوله على ان الجزم الخ) بل الجزم الاصلاحي لا يتصور هنا

وبغرض محتم المراد به عدمه كاجلوا عليه خبر الصحيح السلام جزم على ان الجزم المقابل لرفع اصطلاح حدث

الشمى عدمه تكرر بها

و يضر الخ) ظاهره ولو جاحل بما ذكره ع (قوله زادة واوا الخ) أي ومدهمزة اللهيمية ومعنى أي لانه ينقلب من لفظ الخبر الانشائي الى الاستفهام نحننا (قوله والسلام عليكم) أي في التقليل (قوله لتقدم نمايكن العطف الخ) قد روي على هذا الفرقان الواو يكون للاستئناف فهاضت الواو قبلهما جاحل عليه سم وقد يجاب بان الاصل في الواو العطف بل أنكر بعض النحاة جميعها للاستئناف (قوله كشدي بالياء) ووجهه انه لا يمكن تشديدها بالضرر بل الكاف لان الياء المدغمسة كسوة والكاف ساكنة ولا يمكن ان ينطق بهما واذا لم يتركب تغير المعنى لانه يصير كبر معني (قوله كشدي بالياء الخ) ظاهره ولو جاحل ع (قوله وزادة ألف الخ) أي وابدال همزة أكبر واوا من العالم دون الجاهل وابدال الكاف همزة ولو زاد في المدخل الالف التي بين اللام والهاء الى حد لا يراه أحد من القراء هو عالم بالخال فيما يظهر من نهاية قال ع ش قوله مر دون الجاهل ظاهره تشبيها ذكر بالعام ان تشير غير العالم بضرر مطاقي غير هذه الصور ولو قيل بعدم الضرر في بقية الصور مع الجهل لم يبعد لانه مما يخفى الآن يقال ان غير المعنى يخرج الكلمة عن كونها تكبيرا ويصيرها اجنبية والصلوات لم تبطل بالكلمة الاجنبية لكن تبطل بنقصان ركن مطلقا كالجوهر ولو جوب الفاضلة على فعله بدون قوله مر لا يراه أحد من القراء أي في قراءة غير متواترة اذ يضر هذا عن كونه لغويا يمتددا من قبلهم على ما نقله ابن جرير سبع الفات وقد ذكر الالف بمرتين وهو على التقريب يوجب بطلان الضرر بل الاصابع متواصلة متقاربة بالنطق بالدهاء وجرى شغلها اطلاق الضرر في جميع ما تقدم في الشرح والحاشية الا في ابدال الهمزة واوا واقفده العالم وفيه الالف التي بين اللام والهاء فتركه بالكسوة بل ذكره (قوله كثر) أي لانه يصير جمع كبير وهو الابل الذي له وجه واحد نهائية (قوله ولا يضر وقفة بسيرة الخ) خلافا لظاهر قولهم نحننا وقفة الطويلة فيما ينمو وكذا البسيرة على المجداه (قوله ويبحث الاخرى الخ) اعتمد النهي وتوقل البصري عن العباب ما وافقه صابرته قوله وعدم وقفة طيلة أي بان زادت على سكتة التنفس والواو كافي العباب اه (قوله وبنس أن لا يصل الخ) فالوصل خلاف الاولى نهائية ومعني (قوله لا يضر ما موما) أي مما قبل لفظا للحلالة كمتدبا وما اما (قوله ولو كبر مرات الخ) ولولش في انه أحرم ولا حرم قبل أن ينوي اخر وج من الصلاة فتعذلا بالناسك في هذه النية أم شاع أو ورتلا فتعذد الصلاة مع الشك وهذا من القروع انفسدوا واقتدى بامام فذكر ثم كبر فهل يجوز الاقتداء به جاحل انه قطع النية في اخر وج من الاولى أو يمتنع لان الاصل عدم قطعه للنية الاولى بحيث يمكن أن يكون على الخلاف فيما لو تخلف في أثناء صلاته فانه يحمله على السهو ولا يقطع الصلاة في الاصح ومقتضاه البقاء في مسئلته واولا وجهه ولو أحرم بركعتين وكبر للاحرام كبره بنية أربع ركعات فهذا محتمل الاطال لانه لم يرض النية الاولى بل زاد عليها فنبطل ولا تمتنع الثانية وهو الاول وجه نهائية في سم ما وافقه قال ع ش قوله مر فاحرم قبل أن ينوي أي وقبل طول الفصل فان طال بطلت صلاته وامتنع بالانابة اه وقال السيد عمر البصري قوله ومقتضاه البقاء الخ أي ان كان اقتداء المأموم به بين التكبيرتين

(قوله كحقر كقبلهما) قال الناصري واذا قالوا لله أكبر زادة الواو لم يجر ذلك في الجملة عن كتابي القفال واقره وقال ابن المنير بالسنن ان الصلاة تصح لأن الهمزة تبدل واوا كما تبدل الواو همزة كلام الناصري وفيه تناقض يخفى لان قوله زادة الواو يقتضي انه جمع بين الواو وهمزة الحلالة وهذا هو الذي عناه الشارح بقوله كحقر كقبلهما كجو ظاهره وانقلبه عن ابن المنير يقتضي انه انما قالوا بدل همزة الحلالة وهذا يدل كرها الشارح هنا وذكره في شرح الارشاد بالنسبة للهمزة أكبر حيث قال وابدال أي ويضر ابدال همزة أكبر واوا من العالم دون الجاهل فيما يظهر وان كان ظاهر كلام جميع الصنفين مطلقا لانه لفظ اه واعلم انما ذكر عن ابن المنير انما نقله الشارح عنه في همزة أكبر (قوله لتقدم نمايكن الخ) قد روي على هذا الفرقان الواو تكون للاستئناف فهاضت الواو قبلهما جاحل عليه (قوله ولو كبر مرات ناويا الاقتراح بكل الخ) في شرح العباب قال القاضي ولولش انما صلاته هل كبر لا متتابع فكبره لاولا ولم يسم

ويضر ز يادقوا وساكنة لانه يصير جمع لاء أو مقربة بين الكلمتين كحقر ك قبلهما وانما صح والسلام عليكم على ما نقله القفال لتقدم نمايكن العطف عليه ثم لا هنا وكذا كل ما غير المعنى كشدي بالياء وزادة ألف بعدها بل ان علم معناه كثر ولا يضر وقفة بسيرة بين كلمتي هو سكتة التنفس ويبحث الاخرى انه لا يضر ما زاد عليها لغوي وبنس أن لا يصل همزة الحلالة لا يضر ما موما ولو كبر مرات ناويا الافتتاح بكل

## فصل فيها بالوتر وخرج

بالشعير لانه لما دخل بالاولى خرج بالثانية لان نسبة الانتفاع بهما متعينة لقطع الاولى وهكذا فانهم ينوذك ولا تغل بمطل كعادة لفظ النسخة فبعد الاولى ذكر لا يوتر وتلعب ذلك ان حلفت بمطل فانت طالق فاذا كرهه طلقت بالثانية واتصلت بها البين الاول وبالاربعة واتصلت بها الثالثة وبالخامسة واتصلت بها السادسة وهكذا (ولا تفسر زيادة لا تغلح الاسم) أي اسم التكبير بان كانت بعده مطلقا أو بين جزأيه وتلت وهي من أوصافه تعالى بخلاف هو وبار حسن (كلته) أي كبر من كل شيء وكلته (الا كبر) لانها مقدمة للمباغنى التعظيم فاذا نها حصر التكبر به والظمة بسائر أنواعهما فتهالى ومع ذلك هي خلاف الاولى لخلاف في إبطالها وقد يشكل هذا بالمطلان في لفظه أو كبر من كل شيء (أ كبر في الصبح) لانها زيادة تسمية بخلاف العلوية كلته لاله الا هو أ كبر كفى التحقيق وبه يندفع التمثيل لغير الصار بهذا مع زيادة الذي والشارع هما مع زيادة الملك القدوس

فصيح صلاته انه انقصد حصصه وشك في طر ومطل لا ملام والاصل عدمه وتكون المسئلة حينئذ نظير مسألة التخص وان كان اقتداؤه به بعد التكبير تنفيضا لما لم لا نه اتقدي بمن يشك في صحة صلاته فلا يكون جازا بالنية هذا ما ظهر له اه اقول قضية كلامه عدم صحة الاقتداء في مسألة التخص بعده فليراجع (قوله) دخل فيها بالوتر الخ) هذان ينو بينهما وتخرجوا واقتضوا والا فخرج بالنيق يدخل بالتكبير نهاية ومعنى واسى وشرح بافضل زاد شيئا والوسع عند تكبيرة الاحرام من تلاعب الشيطان وهي تدل على حبس في العمل أو نقص في الدين اه (قوله) فان لم يرد ذلك) أي ان لم ينو بغير الاولى شيئا نهاية ومعنى (قوله) كعادة لفظ النسخة) أي وتردد في السمع طول عرش (قوله) لا يوتر الخ) ولا يوتر أيضا كغيره ما ظهر لوروى ذلك وتخلل بخواعة النية اذ باللفظ بالنطل بمطل الاول في تكن نيتا لافتناع مع التكبير الثاني مثلا متعينة لقطع الاول ثم رأيت في النهاية ما ينو بذلك بصري (قوله) وتغير ذلك) أي قوله ولو كبر مران الخ (قوله) فاذا كرهه) أي قوله ان حلفت بمطل فقلت الخ (قوله) وهكذا) انظر ما قلناه وقد تم الطلاق الثلاث بالسادة الآن بقاله على فرض الزيادة على الثلاث (قوله) أي اسم التكبير) التي فيه وقد يشكل في المعنى وكذا في النهاية الاقوة بعدم مطلقا وقوله وهو (قوله) معلقا) أي قلله أو طوله (قوله) وهي من أوصافه تعالى) يخرج لام التعريف بصري وقد عني بمفاده من الحصر الاستقمن أوصافه تعالى (قوله) بخلاف هو) أي انه هو الا كبر معني (قوله) وبار حسن) عبارة النهاية وتوخلل غير النوع كلفه بال كبر من مطلقا كلفه ابن الرقة وتبره وقلله الله راجح أ كبر وعوه في ما يظهر لاجها من الاعراض عن التكبير الى الله اه (قوله) وكلته الا كبر) مقتضى صيغة ان هذا مثال لزيادة المتوسختن أو مضافه تعالى فليأمل ما فيه بصري قد مر انه في قوة الوصفه تعالى كما يفيد العطف الاستقمن (قوله) لانها مقدمة الخ) عبارة النهاية لانها لا تغير المعنى بل تقويه فاذا حصر اه (قوله) أي الله الا كبر (قوله) بخلاف) أي المذكور في غير هذا الكتاب عبارة الزيادة قوله لاله الا كبر عزاء على المشهور ورشدي (قوله) هذا) أي عدم المطلان زيادة آل (قوله) مع ان هو كال في الوضع الخ) يحتمل ان المراد به كون كل منهما مفعول لغير جزأين بصري والظاهر بل المتعين ان المراد في المعنى الوضوي وان قول الشارح واذا نه الحصر من عطف التفسير (قوله) واذا نه الحصر) فيه فظاهر بالنسبة له وان شرط ضمير الفصل المنفصل الحصر ان يكون الخبر معرفا والخبر هنا نسكرة (قوله) بخلاف آل) مقتضى كلام النجاشي انه مستقلة ولا ينافي الاتصال الخطي بصري وفيه ان المقرر في النجاشي فيه اتصال المعنى باللفظ ايضا لكونه حرفا غير مستقل بالمفهومية كجمله عليه النهاية (قوله) أو عز وجل) الى قوله لكن في النهاية (قوله) بخلاف العلوية) أي بان كانت ثلاث كلمات أكثر شيئا ويجري (قوله) وبه) أي بجمل الضعيف عما ذكره عبارة النهاية بخلافه اذ طال كلته لاله الا هو أ كبر والتخيل بما ذكرته هو ما في التحقيق بقول الماوردي في قوله يسر ضعف وأولى منه أي بالضعف زيادة الشيخ الذي بهذا الجلالة اه (قوله) هذا) أي الاله الا هو أ كبر (قوله) مع زيادة الذي) أي لفظ الذي بعد الجلالة قول المتن انقصد صلاته لان الأصل عدم الافتتاح لكن الاحتياط ان سلم ثم كبر اه وما ذكره ولا يخالف فيما يأتي عن ابن القاص والرافعي وما ذكره آخره فظاهر فانه ان لم يوتره كبحر عليه الخرج من الفرض والا حرم عليه التماس لانه تلبس بعبادة قاسدة والسلام من الفرض حرم على كل تقدر فكيف يكون احتياطه ثم رأيت الزكشي صرح بخلافه في شرح العباب قال ابن القاص والرافعي ولو شك في الانتصاف فذكر ثانية قبل نية الخرج لا تتعدله ان يحصل حاله فلا يحصل له العقد وشك في هذه التكبيره هل هي شفع أو وتر ولا انعقاد مع الشك ونظر فيه بان شك في الاحرام بصريه ليس في صلاة فلا يحتاج الى ما خرج اه وأقول قاس ما مر انية حيث أثار الشك بان طالع من أوصافه ما اعتقد بان انه لا يحد التلبس ما ليس في صلاة والا خرج بهما احتياج النية للاعتقاد اه كلام شرح العباب لكن قد يشكل على ما نقله عن الرافعي ما ذكره قبل عبادة الثلاثة واللفظ لروض وان دخل في الصلاة وتلن ان لم يكبر الاحرام فانتصاف الصلاة

(الأكبرانية) هل ولو أنما أكبرنا ما كان قال أكبرانه أكبره نظر ولا قرب أن يقال أن قصد أي بالله البناء  
 ضر والابن قصد الاستئناف أو أطلق فلا عش (قوله) اجزاع عليكم السلام الخ أي في التحليل نهاية ومعنى  
 قول المتن (ومن عجز الخ) وانفرد أو حنيعة يعجزوا الترجمة المقادير معنى قال عش وفي طبقات التابع السبكي  
 في ترجمة القرظي فقال يعني بالحنيفة المقصود من كثرة التكبير الشاعلي الله بالكبر جاعلا فرق بينه وبين  
 ترجمته بكل أسنان وبين قول الله أعلم فقال الشافعي وم يسلط الله لا فرق في صفات الله تعالى بين العظمة  
 والكبر بامع أنه تعالى يقول العظمة أن يرى والكبر بامع داني والرداء أشرف من الأزار الخ (قوله) بآ لغة  
 شاه أي من فارس يتوسر بآنيوعبرانيه غير هافاني بجلول التكبير تلك اللغة الألبان في خلاف الفاصحة  
 ثما بعبارة المعنى وقيل إن عرف السريانية والعبرانية تعينت لشرفهما بالزال بعض كتب الله تعالى هما  
 وبعدهما الفارسية أولى من التركية والهندية (فائدة) \* ترجمة التكبير بالفارسية تحداي زوكتر فلا  
 يعني خدای زوكتر التفضيل كلفته كبير اه قال الكردي وفي الألعاب أخذ من الخلاف المذكور  
 الأولى تقدم السر بالنسبة والعبرانية ثم الفارسية والأولى أولى فيما ظهر لشرفها بالزال التوراة والاعمال بها  
 خلاف الثانية فإنه قيل أنه أنزلهم كتاب لكن نظر فيه الزركشي اه وقد بعد كرهه ماني جميع الجوزي  
 عن أي عر هو كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ويصغرونها الآن تكون قرابتهم التوراة  
 بغير اللسان الذي أنزل به اه (قوله) ولا بعد الخ) فلو عجز عن الترجمة سهل ينتقل إلى ذكر آخر أو يسقط  
 التكبير بالكيفية نظر والآخر بالثاني لكن كلامه مر الآتي في شرح قلت لا مع المنصوص جواز  
 التفرقة لا يقتضي خلافا عش قول المتن (وجوب التعلم الخ) ويوجب على السيد تعليم غلامه العربي بتأجل  
 التكبير وهو أو تعلمه لكن نسب أو عمله فإن لم يعلموا واستكسبه عصى بذلك ثما ومعنى قال عش قوله  
 مر لأجل التكبير وهو يؤخذ منه أنه يخلص من الآثم بتعليمه من العز يسمي يمكن من ذلك وقوله مر  
 فإن لم يعلم الخ أي في شلم سبكه فلا عصبان لا مكان أن يعلم ولو باعتر نفسه لا يقال العبد لا يؤجر فيه  
 لا انقل الشرع جعل له الأولية فيما اضطر إليه وهذا من لان الشرع له أجزأ ذلك اه وقال الرشدي قوله  
 مر واستكسبه الظاهر أنه ليس بقدر العصبان بل العصبان بات إذا لم يعلموا بخله لكتسب أو ما علم  
 كان حسيه كجمل مما قدمه قبل هذا اه (قوله) ان قدر علم الخ وفي العباب يؤخر الصلاة أي وجوبها عن  
 أول الوقت للتعلم أي أن أمكنه فيه فإن ضاق عنه أي التعلم ترجم عنه أي عن التكبير بآي لغة شاه ثم أن قصر  
 في التعلم أعادوا الأضلا اه بزيادة عن شرحه اه سم وفي الشارح والنهاية والمعنى ما يقبده (قوله) ولو سخر

(الأكبرانية) فإنه لا يكتفي  
 (على الصحيح) لأنه لا يسمى  
 تكبيرا وبه فارق اجزاع عليكم  
 السلام الآتي (ومن عجز)  
 بفتح الجيم أقصع من كسرها  
 عن النطق بالتكبير  
 بالعربية ولم يكنه التعارف  
 الوقت (ترجم) عن وجوبها  
 دأى لغتها ولا يعمل بالذكر  
 آخر (وجوب التعليمات  
 عند) علمه ولو سخر لكن  
 أن وجد المون المعتز في  
 المعج

فإن علم بعد فراغ الثانية أي أنه كان كرمتهما الأولى أو قبله بنى على الأولى وسعد للسهر في الحالين اه  
 الآن طريق بين الظن والتردد باستواء فامتلأ من أوردت ذلك على مر خافوا الفرق فيما يظهر (قوله)  
 دخل بالورج خرج بالشفع) قال في الروض وشرحه هذا أن لم يبين كل تكبيرتين خرجا أو اقتضاهما  
 فخرج بالثبوت يدخل بالتكبير ثم قال في شرحه هذا كلامه العدد كما قال ابن الرفعة ما مع السهو فلا سلطان  
 اه وظاهر وجوب عوله أمام السهو الخ قوله إن لم يبين بينهما الخ أيضا فامتلأ فيه (فخرج) \* كبر الإنسان  
 مر تين فعل متع على غيره لا اقتداء به لأنه خرج بالثانية أو يصح الاقتداء به لا على العدة لأنها الظاهر من  
 حال العمل مع احتمال أنه نوى الخروج بينهما فأنفقت صلاته بالثانية وأنه نوى الأولى الاقتداء ولم يبين  
 بالثانية شيا فهدى ذكر لا يؤخر في استمرار العقد وصلاته الأولى فيه نظر والأوجه الثاني ويؤيده ما لو تفض  
 أنه لا يلزم مغايرة احتمال التعدد ونسبانه ولو كبرنا أو لا كرتين ثم كبرنا أو بالعاقبة بطلان  
 الأولى وعدم انعقاد الثانية ثم أن قصد الخروج بعد الأولى انعقدت الثانية كجهر ظاهر (فخرج) \* نوى مع  
 الله أكبر من قوله الله أكبر كبر الخ فقول (قوله) لا تنعقد وصلاته ولا ضم ما وصله بالتكبير من قوله كبر الخ الوجه  
 ثم مر (قوله) وجوب التعلم ان قدر) قال في العباب يؤخر الصلاة أي وجوبها عن أول الوقت للتعلم فإن  
 ضاق عنه أي عن التعلم ترجم عنه أي التكبير بآي لغة شاه ثم أن قصر في التعلم أعادوا الأضلا اه وقوله عن أول



فيما يظهر وان أمكن الفرق بان هذا فوري لانه لا ضابط يظهر هذا اما لانه ثم لم يوقبل (١٧) هنا على الشيء على من قدر عليه وان

قال كل من زعم انه لا يمكن ان يكون له ما لا يتصور  
يعتقد ذلك لان ما لا يتصور  
الواجب الاله واجب وانما  
لم يلزمه الشر لخصه بل ما  
الظهور لانه لا يدوم نفسه  
باعتبار انما يعلم من ثم ان  
قد علمه آخر الوقت لم يجر  
الصلاة بالترجي له وله بخلافها  
بالتبسم كما يجب فضله  
ما صلا بالترجي ان ترك  
التعلم امكانه ووقته من  
الاسلام فبين طرأ عليه  
واجب فقول وعلى ان  
يحسن تحريك لسانه على  
الاذى ومن بعده فحريك  
لسانه وشفته ولها ان تدور  
امكانه لان اليأس لا يسقط  
بالمعسوفان عجز عن ذلك  
فانه قبله فظهر ما في فحين  
عجز عن كل الاركان اما من  
لا يحسن ذلك فلا يلزمه  
تحريك لانه عبث وفارق  
الاول بانه كاطق انقطع  
صوته فانه يتكلم بالقوة وان  
لم يسمع صوته بخلاف هذا  
فانه كعجز عن القاطعة  
وبدلها فيقف بقدرها ولا  
يلزمه تحريك فعل من هذا  
ما نص به كلام المجموع  
ان القرير بك ليس بدلائع  
القرامة فان قلت ان في  
الجنب بخبر بك لسانه على  
راى لم يدرك شفته ولا له  
وبالاشارة على رأى وكل

أى الى لدا خرغني وعبارته النهاية واء في ذلك التكبير والافتتاح والتشهد وما بعده ولو بسفر طاعة وان  
طال كالتضاه كلامهم اه (قوله فيما يظهر) اعني عرش (قوله ان لم يوقبل هذا الخ) اعني عرش  
(قوله وذلك) الى قوله اما من لا يحسن في النهاية ما وقع الا في قوله على الوجه (قوله وذلك) يرجع الى ما في  
المتن (قوله لو قدر) الى قوله اما من لا يحسن في الغنى الا قوله وقتله ولا يجري (قوله ويجب الخ) عبارة  
النهاية ويجب عليه اخير الصلاة لاجل الفعل الا ان يضيق وقتها لا يجوز الصلاة للقاء عليه مادام الوقت  
متسعا فان ضاق الوقت على لم يتعدا على كل صلاة ترك التعلم لهما مع امكانه اه (قوله وفي غيره من التميز  
الخ) قاله الاسنوي وغيره والواجب جملته من مؤاخذته بما مضى في زمن صباه ما به أى فيكون من  
البوغ عرش عبارة سم قوله من التميز على الوجه الاوجه أنه من البوغ اه وعبارته المصرية وقد  
يقال ان كان مراد القائل لوجوب التعلم من التميز الوجوب على الولي فظاهر وأعلى الصبي فالظاهر خلافه  
اه (قوله يجري ذلك) أى قوله ولو بسفر الى هنا (قوله وعلى ان تحرس الخ) قال بعضهم ان كان مراد الشافعي  
والاحسان بذلك من طرأ حوسه او خيل لسانه بعدم معرفته القرأ وغيره ما من الذكر الواجب فهو واضع لانه  
حينئذ يحرك لسانه وشفته وهو على بالقرأ على خارج الحرف وغيره يكون كاطق انقطع صوته فيتكلم  
بالقوة ولا يسمع صوته وان أرادوا أنهم من ذلك أى بان أرادوا ما شمل الحرس الطارئ الاصل فهو بعد  
والظاهر ان مرادهم الاول أى من طرأ حوسه واللا وجوب تحريكه على الناطق الذي لا يحسن شيئا ان لا  
يتعداه عن الاخر خلقه نهاية وفي سم بعد كرموا انقصن الاعيان ما صه وقد يقال قحاس قوله او  
عقل الاشارة الى الحرف الخ ان الناطق الذي لا يحفظ شيئا اذا عقل الاشارة الى الحرف كترمه أى التحريك ثم  
يحدث مع مر فبالفرق بين الاخر والناطق المذكور والى تخصيص الوجوب على الاخر من طرأ  
حوسه اه (قوله فظهر ما في فحين عجز الخ) قضيه ان هذا العجز لا يلزمه تحريك لسانه وشفته ولها ان الهم  
الآن يرجع هذا السابق فان أيضا اه سم (قوله لانه عبث) قضيه ان يكون مبطلا سم على عجز وقد  
يتوقف فهو يقال بعدم الإعلان كالجزء كالمحرك أصابعه على حركه غير ان هذه حركات خفيفة وهي لا تسهل وان  
كثرت عرش (قوله وفارق الاول) أى فارق من لا يحسن ذلك من يحسنه (قوله ما تقرر) أى من يجب  
تحريك الشفاه الهات (قوله الامام) الى قوله لا من يجب في النهاية والمغنى الا قوله لكن لا غير المبلغ وقوله  
بل الى المتن (قوله الامام الخ) أى لسمع المأمور من فعلوا اصله بخلاف غيره من مأمور ومنفرد فالسنة  
في حقه الاسرار مغنى وشرح المنهم قال الجعري قضيه أنهم لم يعلوا بان نقله من غير جهر لاني به فيكون  
ماحا ويحتمل الكراهة بعبارته لا يطغى تعبد في المبلغ بالاحتياج يقتضى ان الامام يطلب منه الجهر طامقا  
وليس كذلك بل في كلامه ما يقتضى أنه مقيد بالاحتياج فهما وهو قوله ففعلوا اصله أى بالرغم فلو علموه  
بغير الرغ انتفى الاحتياج فيكون الرفع مكرها حيث عرش وفيه وقفة فلا يرجع (قوله بتكبير تحريمه

الوقت ذلك) قال في شرحه ان أمكنه فبأنتهى (قوله من التميز على الوجه) الاوجه من البسوغ  
(قوله وعلى ان تحرس الخ) قال في شرح العباب قال الاذى وتبعه المازركشي وهو ظاهر فحين طرأ حوسه او  
عقل الاشارة الى الحركه كانه حينئذ يحسن التحريك على خارج الحرف وهو كاطق انقطع صوته فيتكلم  
بالقوة ولا يسمع صوته اما بغيره فالظاهر ان لا يلزمه واللا وجوب تحريكه على ناطق لا يحفظ شيئا ان لا يتقاعد  
عن الاخر من خلقه ثم قال ولا أحسب أمدا أصبح على ان تحريك الحركه ان يحرك لسانه بل تحريكه حينئذ  
فوع من اللعب فيه أنه ان يكون مبطلا اه ما في شرح العباب وقد يقال قياس قوله او عجز الاشارة الى  
الحركة ان الناطق الذي لا يحفظ شيئا اذا عقل الاشارة الى الحركه كترمه ثم يحدث مع مر فبالفرق بين  
الاخر والناطق المذكور والى تخصيص الوجوب على الاخر من طرأ حوسه (قوله فظهر ما في فحين عجز  
الخ) قضيه ان هذا العجز لا يلزمه تحريك لسانه وشفته ولها ان الهم الامام الآن يرجع هذا السابق فان أيضا

(٣ - شراوى وابن قاسم - ثاني) منه ما ينافي ما تقرر وقلت يفرض بالمدار هنا على ان اليأس لا يسقط بالمعسور  
كياتر و ثم على القرأ وهو في كل من السابق والاخر بحسبه (ويسن) الامام الجهر بتكبير تحريمه وانتقاله

والجواب على المصلي أن لا يقصر بحيث لا يفهم وأن لا يخلطه بأن يبلغ في مدله بل ياتيه مينا والاسراع به أولى  
لأنه قول النبي خلاف تكبير الاشتقاقات الثلاث بل هو بفتحها من التكرار وكذا في النهاية الأولى بخلاف الج  
**قوله** وكذا يبلغ الج أي واحد أو أكثر بحسب الحاجة يتوهم في **قوله** احتج إليه أي بأن لم يبلغ  
صوت الإمام جميع المؤمنين معنى **قوله** لكن الج معتمد ع ش وسنخنا **قوله** نوبا أي الإمام والمبلغ  
وكذا غيرهما بالاولى وهو على خلاف السنة **قوله** والاعلام يدخل فيه الاطلاق والكلام مغر وض في  
الجهر بالتكبير وقضيت له مع عدم الجهر لا ضرر مطلقا لكن ان قصد حثذ الاعلام فقط ان تصور فينبغي  
أن يضرب سم قال الجبري وسنخنا والاطلاق بقصد الاعلام فقط أو الاطلاق في حق العالم أو أما العاقل ولو  
مخالفا للعلم فلا ضرر قصد الاعلام فقط ولا الاطلاق اه **قوله** وغير المنع الج أي والإمام **قوله** بكرهه  
ذلك الج يؤخذ من التعليل أن محلها حيث كان ثم من بدأ ذبه والافوه خلاف الأولى فيما يظهر نعم ينبغي في  
الاولى حديث علم أو غيب على نفسه حصول نادى من ذكر سبها ان كان اذاه لا يستعمل عادة أن يحرم أخذ من  
مسائل ذكر وهما في كتاب الج فليراجع مصرى **قوله** مطلقا أي اماما أو غيره وفي النهاية ولو امرأة  
ومضطعا اه قول المتن **قوله** رفع يديه الج وحكمته قال الشافعي رضي الله تعالى عنه اعظام إحلال الله تعالى  
وجهه ثوابه والافتداء بنبيه صلى الله عليه وسلم وجه الاعظام ما تضمنه الجع بين ما كن من اعتقاد القلب على  
كبريائه تعالى وعظمته واثم جفته باللسان وأظهرها بتمكن الظهور به من الاركان نهاية قال ع ش وهذه  
الحكمة مطردة في جميع المواضع التي يطلب فيها الرفع اه **قوله** في كفيه أي مستقبلهما القلب عملا  
أطراف أصابعهما نحوها كذا كره الحامل في نهاية يوفى في خلافا للشرح بافضل في الثانية قول المتن **قوله** (حذو  
منكبيه) ولو تعذر على الرفع الا أن يذ على المشرع أو يقتصر على أي يملكه فان أمكنه أي بالزاد على  
المشروع فان تعذر أو تعسر رفع إحدى يديه رفع الاخرى ورفع الاقطع الى حذو كل ساهل أو صل كفه  
وأصابعه الهيئة المشروعة ولو ترك الرفع ولو عدا حتى شرع في التكبير ورفع أثنائه لا بعدهن والاسباب نهاية  
ومعنى **قوله** وراحته أي ظهرهما للجبري **قوله** وبس الج قال الترمذي وأبو وهب في أن يفتقر الرفع  
والتكبير الى موضع سجوده وطريق رأسه قالانها يتوهم في شرح بافضل أي لا احتمال ان يكون فيه نخاسة  
أو نحوها فتمنع السجود ع ش **قوله** وتقر بها وسطا) وعلى ما تقرر ان كراهه الرفع وتقر بق أصابعه  
وكونه وسطا الى القبلة مستقيمة واذا فعل شأنها أثبت عليه وفاته الكمال نهاية **قوله** ندب انهما هما  
الج أي انتهاء الرفع مع انتهاء التكبير نهاية **قوله** واعقده الاخرى الج وكذا اعتدلهما في الرفع والرفع  
الاسلام وشرح بافضل **قوله** وبس ارسالهما الج أي لا يتابع فهو أولى من ارسالهما بالكبلة ومن  
ارسلهما ثم ردهما الى ما تحت الصدرة شرح بافضل ومعنى **قوله** الى ما تحت الصدرة أي يوقى سرته شرح  
بافضل قول المتن **قوله** (ويجب الج) أي لانه أول أفعال الصلاة وجب عقارته ذلك كالج وغيره الا الصوم لما سر  
نهاية قول المتن **قوله** (قرن النية بالتكبير) أي قرنا حقيقيا بعد الاستحضار الحقيقي بان يستحضر الصلاة تفصيلا مع  
تعيينها في غير النفل المطلق ونية الفرضية في الفرض وقصد الفعل في كل صلاته بقرن ذلك المستحضر بكل  
التكبير من أولها الى آخرها هذا ما قاله المتقدمون وهو أصل مذهب الشافعي واختاره المتأخرون لا اكتشافه  
بما تقررنا العرفية بعد الاستحضار العرفي بان يستحضر الصلاة تاجلا لا يحصى بعدائه مستحضر للصلاة مع  
أصافها السابق بقرن ذلك المستحضر بأي جزء من التكبير ولو لحرف الاخير وبكفي تفرقة الاوصاف  
على الاخر وهذا سهل من الاول لان الاول فيسجد وقال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج فالمر  
الى الثاني قال بعضهم ولو كان الشافعي حيا لأقبحه وقال ابن الرفعة انه الحق وصوبه السبكي قال الخطيب سجد  
هما أسوة وأخلص ان لهم استحضارا حقيقيا واستحضارا فريقا قرنا حقيقيا وقرنا فريقا والواجب انما هو

وكذا مبلغ احتج اليه  
لكن ان قولنا الذكر  
أو والاشباع والا بطلت  
وغير المبلغ بكرهه ذلك  
لا يذاته غير والله صلى  
مطلقا **قوله** يديه أي  
كفسيه **قوله** في تكبيره الذي  
للمقر اجابا بل قال ان  
ينزع ويصير هو جوب ذلك  
**قوله** بالجماع المذال  
**قوله** بحيث تعاضد  
أطراف أصابعه أعلى  
أذن به واجاماه شعبي  
أذن به وراعاة منكبيه  
للا تبايع الوارد من طريق  
مصلحة متعدده لكنها  
مختلفة الفسوا هر جمع  
الشافعي بينهما إذ كره  
وبس كسفه هما وشي  
أصابعه وتقر بها وسطا  
**قوله** (والأصح) أن الأفضل في  
وقت الرفع أن يكون **قوله** (رفع)  
مع ابتدائه أي التكبير  
للا تبايع كافي المعصمين ولا  
ندب في الانتهاء كافي الروضة  
نصفه ربع في تحقيقه  
وتعقيقه ومجموعه ندب  
انها تمامها أي يشا واعتدله  
الاستوى وغيره وبس  
ارسلهما الى ما تحت صدره  
**قوله** (وبس نية بالتكبير)  
كلا لوزيها لاجرائها على  
أجزاء

**قوله** والاعلام) يدخل فيه الاطلاق والكلام مغر وض في الجهر بالتكبير وقضيت له مع عدم الجهر  
لا ضرر مطلقا لكن ان قصد حثذ الاعلام فقط ان تصور فينبغي ان يضرب

بل لابد أن يستحضر كل

معنبر فيها مما مر وغيره  
كالقصر للقاصر وكسوة  
اماما أو أموما في الجمعة  
والقدوة لأمو في غيرها  
أراد الأفضل مع ابتدائه ثم  
يستمر مستحضرا لذلك  
كما في الزاء وفيل يجب  
تقديم ذلك على أوله يسير  
(وقيل) وصحة الزاء في  
الطلائ (يكفي) قرنها  
(بأوله) لأن استحضارها  
دواما لا يجب تكرار ورده  
بان الاتصاف بخصاله وفي  
المجموع والتفصيل المختار  
اختاره الأمام والغزالي أنه  
يكفي فيها المقارنة العرفية  
عند التسامح بحيث بعد  
مستحضرا للصلاة قال  
الامام وغيره والأول بعد  
التصور واستحضاره انتهى  
لا يقال استحضار أجل ممكن  
في أدنى لحظة كما صرح به  
الامام نفسه لانه يقول ذلك  
من حيث الاجمال وما نحن  
فيه من حيث التفصيل  
ولذلك صوب السبكي وغيره  
هذا اختيار وقال ابن  
الرفعة انه الحق وبقوله انه  
قول الجمهور والركن انه  
حسن بالخلاف غيره  
والأدنى انه صحيح والسبكي  
من لم يقل به وقع في الوسواس  
المنوم وفي نحو الجليل من  
الله الجليل كما يكتب  
مقارنة النسبة له أيضا كما  
بصر به قولهم ثم يستمر  
الآن هو وهو مخبرون  
فوزعهم بان الاستعداد  
لا يتوقف عليه ورده انه  
زاده من جهة ما توقف

العرفان للحققان شخناو بجري (قوله بل لابد أن يستحضر الخ) اقتصر عليه النهاية وسكت عن  
الاختيار الا فيقال بان يستحضر في ذهنه ذات الصلاة وما يجب التحضر له من صفاتها ثم يقصد فعل ذلك  
المعلم بعمل يقصد هذا معان بالاول التكبير ولا يغفل عن ذكره حتى يتم تكبيره ولا يجزئه توريه عليه  
فيلزم بتقبل تمامه تصح صلاته لان التمتع في الاعتقاد لا يحصل لان تمام التكبير اه قال ع  
قوله مر ويحل قبله هذا معان الخ أي فكون كالوقت بمره الى شيء قبل الشرع وفي التكبير  
وأدام نظره السال عليه اه قال الرشدي قوله مر وما يجب التحضر له الخ أي من التعيين والفرضية  
والمراد بذات الصلاة والافعال والاقوال المخصوصة اه (قوله ثم) أي من قصد الفعل والتعيين والفرضية  
في القرض ومن الاولين في النقل المتبدد والاول فقط في النقل المطلق (قوله أراد الأفضل الخ) يقصد به  
الاستعداد بعد الاستعداد وظاهره ولو في بقية التكبير سم (قوله مع ابتدائه) متعلق بقوله أن يستحضر الخ  
والضمير للتكبير (قوله ثم يستمر الخ) هذا أحد وجهين في الاستحضار ورده السبكي بان استحضار التلبس  
بنية واجبا على السبكي بناء على دليله عليه والثاني انه لو إلى أمهالها فادوا جدا قصد المعبر جرده وهكذا من غير  
تحليل زمن وقال السبكي وهذا الوجه من وجوه مشقة لا يغلطه كل أحد ولا يغفل انتهى اه ع (قوله  
وقيل الخ) وهذا الاعتدال الثاني لا اكتشاف وجود النية قبل التكبير مرة اه ع قول المتن (وقيل  
يكفي بأوله) أي بان يستحضر ما ينوبه قبله ولا يجب استحضارها إلى آخره (قوله دوما) أي إلى آخر  
الصلاة (قوله في المجموع) أي قوله وفي نحو الجليل في الباقي الا قوله قال الامام الى صوب الخ (قوله المقارنة  
العرفية الخ) بنيت أن تحضر والمقارنة العرفية هي المقارنة بين طوطمات الصلاة لا فقط ويرجع الى  
القول السابق أو مقارنه أي من التكبير فيجب أن يكون بعض الصلاة من ذلك وهذا بعد أيضا  
أو زود بها فيرجع الى التوزيع فليحذر ذلك وليس يرجع فاني لحضتها كثيرا فلم أر أن أبدا جالها  
بالتفصيل وأقربها ما روي القليل ثم أيت في شرح العباب للشارع بعد أن قرر واختاره المذكور وما ص  
عليه فهل يجزئ سبق أوله على استحضار تمام النية أو لا بمن استحضارها كلها مع التناقض بأوله وان لم يستمر  
فقط باعتبار المقارنة العرفية لا قوله أيت في الجواهر ما يؤيد وهو ان العراقيين جروا على المختار وصبروا  
عنها لأنه غير بينه مقارنة للنسبة لهم فربما على جميع التكبير قال والغزالي هوهم انه يتغير بين  
التقديم على التكبير والبسط وليس كذلك انتهى اه بصري وتقدم عن شخناو بجري كفاية المقارنة  
بأي من التكبير وكفاية البسط وتفرقة لأوصاف على الأجزاء (قوله الأول) أي ما في المتن من المقارنة  
والاستحضار الحقيقيين (قوله وكذلك) أي لكون الكلام في التفصيل ويجوز كون المشار إليه قوله والاول  
بعيد التصور (قوله بحيث بعد الخ) ظاهره انه تعوي والمقارنة العرفية وليس كذلك بل هو توسع والاستحضار  
العرفي في الكلام حذف تقديره وكما في الاستحضار العرفي بحيث الخ والحاصل ان الشارح ذكر المقارنة  
العرفية بل يصور دها وروى الاستحضار العرفي ولم يذكره شخناو بجري (قوله صوب السبكي الخ) وقال ابن  
الرفعة الخ فيهما السومقني (قوله وفي نحو الجليل الخ) كل المناسب أن يقدم على قول المصنف وقيل الخ  
(قوله به مقارنة للنسبة له أيضا الخ) أي إلى الاولين ما تعومني (قوله وهو مخبر الخ) المعنى كما في به الشهاب  
الرملي خلافا وان كلامهم خرج من خارج الغالب من عدمه زيادة شيء في التكبير فلا دلالة على  
استمرار المقارنة فيه بعد اللفظي التكبير نظر المعنى بماية ومعنى فسم (قوله وان زود عيما الخ)  
اعتمد النزاع النهاية وأغنى كمالها (قوله والا لازم الخ) الاول وجوه على قوله يجب مقارنته للنسبة الخ (قوله  
وهو بعيد) رده النهاية بما تمسكوا كان الزمن يسيرا لم يقدم عز و بها بينهما شبه بسكتة لنفس

(قوله أراد الأفضل) يقصد به الاستعداد بعد الاستعداد وظاهره ولو في بقية التكبير (قوله كما صرح به  
قوله الخ) أي وكما قل عن شيخ الاسلام صالح الباق في ذنواي شخناو بجري الشهاب الرملي وجهاته تعالى ظاهر  
كلامهم وجوب الاقتران وعندنا لا يجب كلامهم على الغالب اه مر

عليه لازم أجزاء النية بعد زودها وهو بعيد

والحي اه وفيه لا يخفى قول المتن (الثالث القيل الم) أى ولو بعين باحثة فاضل عن مؤنة مؤنة مبنية  
 يومولته معنى ويأتى فى الشارح وعن النها يقتله (قوله ولو فى فرض) أى قوله ولانه الخ فى الغنى القوله  
 وخلافه وكسلس وقوله وكان وجهه الى آخره واو الى المتن فى النها بالقوله وخلافه وكسلس (قوله  
 ولو فى فرض ص) أى وفرض عا و (قوله ومعادة) أى وفر يضمتد وتواعلهم اوجبوا الذل كفى قيام  
 الصلاة وحلوس التشهد ولم يوجبوه فى الركوع ولا فى السجود لان القيام والقعود يقعان للعبادة والعبادة  
 فاحتج الى ذكر يخصهما للعبادة والركوع والسجود يقعان خاصين لله تعالى اذ هالعا يقعان للعبادة فلم  
 يجب ذكرهما نهاية (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) ولانه أجمع الامتلى ذلك وهو معلوم من  
 الدين بالضرة معنى (قوله لعمران بن الحصين الخ) وكانت الملائكة تصالحه فشككنا صلى الله عليه وسلم  
 من مرض الباسور فذاعه النبي صلى الله عليه وسلم فترى منه فاقطعت عنه الملائكة فشككنا صلى الله  
 عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اما ما فرى بعد الباسور ومصلحنا للملائكة يا بلى وعش اه  
 يعبرى (قوله باسور) جمع باسور وقوى قروح المعقدة كرى (قوله كراكب سفينة الخ) فانه يصلى من  
 قعود ولا إعادة مغنى زادا النها بكفى المجموع زاد فى الكفايتوان أمكنته الصلاة على الأرض ومنزعة الأذى  
 والزركشى فيه أى فى عدم الاعادة منع عقول الماوردى بحال الاعادة بحمل على ما اذا كان العز الزام أى  
 فى السفينة لتدريه اه قال عش قوله مروان أمكنته الصلاة الخ أى ولو بلا مشقة فلا يكفأ الخ ورجع من  
 السفينة للصلاة خارجا على ما هو ظاهر عبارة الشارح م ر كن قال سم على قول محل اذا شق الخ ورجع  
 الى الأرض وأوقات معصية السفر انتهى اه (قوله انفا الخ) هل يضربا جميع التيم أو مشقة لا تحتفل عادة بحمل  
 تأمل ولعل الثانى أقرب لانه خفف فيه بالنسبة لغريه ثم ظهر بقال اذا ع أو غلب على فله ذلك يجب عليه القعود  
 الى قبله من المفسدة محل نظره باقى نظره فى الاستعصى أولى بالوجوب بصرى وقوله وأصل الثانى الخ  
 سأتى فى شرح ولوعجز عن القيام الجزم به وقوله وباقى نظيره الخ أقول ظاهره صنيع النها بتواضعى الوجوب  
 فى مستلحق القرب والكمين ودرج الاول والاعباب بالوجوب فى مسئلة السلس (قوله بخود وانا الخ)  
 أى كالفرق نهاية (قوله والتعليل بان الخ) جرى على هذا التعليل النها والمغنى (قوله به نظر) خبر  
 والتعليل (قوله من معشاه) أى الاعادة (قوله وكسلس الخ) فانه يصلى قاعدا وجو با كفى الأنوار واعادة  
 عليه نهاية واعباب وفى المغنى ما وافق قوله سم وظاهره على الوجوب لوصلى قائما ثم زول البول ثم تع  
 صلاته اه وأقره عش (قوله وارض الخ) ولو قاله طبيب ثقتان صلبت مستقبلا أمكن مداواته  
 وبعبه مرض أى كما فعله ترك القيام لو كان المنبره عدلر وأية فيما يظهر أركان هو عار فانهما يتوكدان  
 المغنى الاتقوله ولو كان الخ قال عش قوله م فله ترك القيام أى ولا إعادة عليه اه (قوله وكان وجهه)  
 أى وجهه لجواز (قوله بتحصيل الفضائل) أى بسبب تحصيل الفضائل أى لاطلاق قوله القعود بعض  
 الصلاة لتفصيل فضيلة الجماعة عش (قوله الامع الخ) صادقة اذا فرغ من كعتوضه  
 أخرى وعما اجتمع من القيام والقعود فى كل كعتوضه فله يتخير بين تقديم أهما شاء أو يتعين تقديم  
 القيام فى الصورة الثانية ثم قد فعند الركوع هل ركع من قعود أو يرتفع الى حال أو ركع بعدل ثم جرى  
 للسجود أو ينتصب قائما ثم جرى للركوع وباقى نظيره هذا التردد فى مسئلة الصورة الثانية والآخر الى  
 كلامهم عدم لزوم ذلك بل ركع من قعود بصرى وباقى عن خلفه (قوله ونم) أى لاجل الوجه المذكور

(قوله خاف بخود وانا رأس) أى صلى قاعدا وان أمكنه الصلاة قائما على الأرض كفى الكفاية ولعل  
 محله اذا شق الخ ورجع الى الأرض أو فر معصية السفر (قوله لا يستكمل حدثه إلا بالقعود) أى وقعد قال  
 فى شرح العباب أى وجو با كفاية قضاء كلامهم جرى على فى الأنوار وهو أوجس قول ابن العفة دباوان  
 فله من الرضة وجواز ركعتي استهاله بالذات ونقل عن الكاى مساعديه وجرى عليه بعض المتكلمين  
 على المنهاج ولا إعادة عليه انتهى وظاهره على الوجوب لوصلى قائما ثم زول البول ثم تعص صلاته (قوله)

فى فرض القادر) عليه ولو فى  
 فرض صعب ومعادة لقوله  
 صلى الله عليه وسلم لعمران  
 ابن الحصين وكانته باسور  
 مصل قائما فانما تستطاع  
 فقاعدان لم تستطع فعل  
 جنبر واه الضارى زاد  
 التسانى فان لم تستطع  
 فستلقا لا يكف الله  
 نفسا الاوسعها وخرج  
 بالفرض النفل وسأتى  
 والقادر غيره كراكب  
 سفينة خاف بخود وانا  
 رأس أن قام وكرب غزاة  
 أو كيتهم خاف أن قام رؤية  
 العدو ونفسا للتدبير اسكن  
 تحب الاعادة ههنا ربه  
 ومن ثم لو كان ففهم من  
 قصد العدو لهم لم يحب وفاقا  
 للتحقق وخلافه للمجموع  
 لانه ليس بنادر كما هو واضح  
 والتعليل بان العذر هنا  
 أعظم فيه نظرا اذا اعطية  
 لا دخل لها فى الاعادة وعندها  
 كإعلم من معشاه وكسلس  
 لا يستكمل حدثه لا  
 بالقعود وارض أمكنه بلا  
 مشقة قيامه وانفرد لان صلى  
 فى جماعة الأمع الجلوس فى  
 بعضها الصلاة معهم مع  
 الجلوس فى بعضها وان كان  
 الانضال انفرادا لياتى بها  
 كلها من قيام وكن وجهه  
 ان عذره اقتضى مساجته  
 بتحصيل الفضائل فاندفع  
 قول جمع لا يجوز له ذلك لان  
 القيام أكد من الجماعة  
 ومن ثم لو كان اذا فر الغائفة  
 فقط لم يقد أو والسو وقعد فيها

جاءه فقرأه تمام القعود وان كان الفضل تركها وأخر القيام عن سابقه مع تقدمه عليها (٢١) لانهم كان حتى في النفل ولا نه قبلها

شرط وركبته الخاضعي  
معها وبعد هاء وسن ان  
يفرض من قديمه بشن  
خلاف القول الاول باربع  
اصابع فقدمه حوا الشبر  
في تحريكهما في السجود  
(وشرطه) الاعتماد على  
قدمه أو أحدهما كما يعلم  
مما يأتي (انصب فقاره)  
وهو مفصل الظهر لان اسم  
القيام لا يوجد الا بعد ولا  
بضر استناده الى الارتفاع  
الا ان كان بحيث يكثر رفع  
رجليه لا لا تغير قائم بل  
معلق بنفسه من ثم أو اسلك  
واحد من كسبه أو تعلق به بل  
في الهواء بحيث لم يصرفه  
اعتماد على شيء من قدمه  
لم تصح صلاته وانما سنا  
الارض ولا يضر قيامه على  
ظهر قدمه من غير عذر  
خلاف البعض لانه لا ينافي  
اسم القيام وانما لم يحز نظيره  
في السجود لانه ينافي وضع  
القدمين المأمور به ثم فان  
وقف مخضيا لا مامه أو خافه  
بان يصير الى أقل الركوع  
أقرب تحقيقا في الاولى  
وتقدم الى الثانية وتلا بضر  
في ذكر ههنا كون  
الطلان فيها عدم الاستقبال  
أضلاله ألا تلاحظ عذر  
بذنه عن القبلة وذلك لانه  
يجوز اجتماع سببي ابطال  
على شيء واحد على انه قد  
ينحصر الابطال في زوال  
القيام بان يكون في الكعبة

(قوله جاز الخ) أي تحصل فضيلة السجدة عرش (قوله فقرأه تمام القعود) فمحدث لم يقل جاز الصلاة  
مع القعود تصريح بأنه انما بعد عند العزل لا مطلقا فإذا كان يقدر على القيام الى قدر الفاتحة ثم يعجز  
السجدة قام الى تمام الفاتحة ثم فعل السجدة فقرأه السجدة ثم قام للركوع وهكذا سمى على جاز عرش وقوله  
تصريح ان قبل المنع (قوله وان كان الفضل الخ) ولو شرع في السجدة بعد الفاتحة ثم زف انما سنا ما بعد  
الركوع ولا يكف فعله بالركوع وان كان ترك القراءة أحب نهاية وقوله هو قدس اكمله أي ثم يقوم  
الركوع كما يعلم من كلام سم المدا عرش (قوله وأخر القيام) أي في الذ كر عرش (قوله ولانه  
قبله ما شرط الخ) بضمه الاكتفاء بمقارنته له ما فقط وان لم يقدم عليها الا ان يكون ما قاله منقولا فلا بد من  
قبوله مع اشكاله أو يكون شرطه قبله ما لنزوف مقارنته له ما عاذه على ذلك فان أمكنت بدونه لم يشترط  
سم على جاز عرش (قوله ويسن ان يقرأ الخ) ويكره الصافر جليو بتقديم احداهما على الاخرى نهاية  
(قوله بشر) أي بالنسبة لوسط المعتدل بالنسبة لنفسه (قوله قدمه حوا الشبر الخ) لا يقياس عليه  
ما هنا عرش (قوله على قدمه أو أحدهما) ينبغي ولو البعض من ذلك سم (قوله أو أحدهما) الاولى الثانية  
(قوله مما يأتي) له أو ادبه قوه بحيث لم يصرفه اعتمادا الخ قول المتن (انصب فقاره) أي لا يرتفع لانه يستحب  
سراط اثار اراس من غير مشعر (قوله وهو) أي قوله تحقيقا في النهاية لا قوه وانما سنا الارض وكذا  
في الغني الاقوله ومن ثم الى المتن (قوله وهو) عبارة عن الغني وهو يقع الفاعل من الظاهر أو يغفل  
(قوله الامعه) أي انصب (قوله ولا يضر استناده الخ) لكن يكره الاستناد نهاية ومعنى شرع بوضف الى بلا  
عذر (قوله الى الخ) أي من جدار ونحوه (قوله ومن ثم) أي لانه الا ان غير علم الخ (قوله لانه ينافي الخ) يتأمل  
سم وقد يقال التبادر من وضع القدمين وضع أسفلهما (قوله بان يصير الخ) عبارة عن الغني وانما ينافي الاختصاص  
السلب لاسم أن يصير الى الركوع أو قرب كافي الجموع ومقتضاه انه لو كان أقرب الى القيام أو أسوى  
الامر ان يصح وهو كذلك وانظر فيه الاخرى اه (قوله الى أقل الركوع الخ) خرج ما لو كان بينهما بين القيام  
على السواء فلا يضر وسأني في شرحه ولو أمكنه القيام الخ (قوله وان كان أقرب الخ) فيقرق في ذلك بين  
القادر وغيره سم (قوله تحقيقه في الاولى الخ) فلو شئت في كون قدمه أقرب الى أقل الركوع قال في نظهر  
أن يقال ان كان بعد الانصبان بضر أو بعد النهوض ضرر علايا انصبان في المستلين فليأتا قبله وأبرأج  
يصري (قوله في ذكر ههنا) أي مسئلة الوتوف مخضيا (هنا) أي في معص القيام (قوله أيضا) أي كعدم  
القيام (قوله لان) أي في الاختصاص (قوله وذلك) أي عدم المضرة (قوله سبي ابطال على شيء واحد) الانحصار  
سبين على شيء الخ (قوله الا بطلان) أي بسببه (قوله ليجنه) الى قوله وتقول بان الرفع في النهاية لا ينافي عليه وفي  
الغني الاقوله ويقاس الى ولو عر قول المتن (بحيث لا يسي الخ) قد يقال لم يعتبر بكونه أقرب الى أقل  
الركوع عذر كما اعتبر في المخني الخلف وقد يفرق على بعد ان ذلك لما كان أقرب اليه منهما ممكن  
تقدمه مع اختلافهما فلم يبق الا التفرار لكونه لا يسي فاقفا تأمله يصري (قوله ويقاس بذلك الخ) عبارة  
انها يتوهم تبطل صلاته من بطلان فاعدا بالاختصاص في غير موضع الركوع على حد كونه أم لا قال أو يشكل  
لا تبطل ان كان جاهلا ولا يبطل اه قال عرش مو رنه ان يحرم فاعدا وبقرا الفاتحة ثم يغني بعد القراءة

جاءه فقرأه تمام القعود) في حيث لم يقل جاز الصلاة مع القعود تصريح بأنه انما بعد عند العزل لا مطلقا فإذا كان يقدر على القيام الى قدر الفاتحة ثم يعجز فقرأه السجدة ثم قام للركوع وهكذا سمى على جاز عرش وقوله تصريح ان قبل المنع (قوله وان كان الفضل الخ) ولو شرع في السجدة بعد الفاتحة ثم زف انما سنا ما بعد الركوع ولا يكف فعله بالركوع وان كان ترك القراءة أحب نهاية وقوله هو قدس اكمله أي ثم يقوم الركوع كما يعلم من كلام سم المدا عرش (قوله وأخر القيام) أي في الذ كر عرش (قوله ولانه قبله ما شرط الخ) بضمه الاكتفاء بمقارنته له ما فقط وان لم يقدم عليها الا ان يكون ما قاله منقولا فلا بد من قبوله مع اشكاله أو يكون شرطه قبله ما لنزوف مقارنته له ما عاذه على ذلك فان أمكنت بدونه لم يشترط سم على جاز عرش (قوله ويسن ان يقرأ الخ) ويكره الصافر جليو بتقديم احداهما على الاخرى نهاية (قوله بشر) أي بالنسبة لوسط المعتدل بالنسبة لنفسه (قوله قدمه حوا الشبر الخ) لا يقياس عليه ما هنا عرش (قوله على قدمه أو أحدهما) ينبغي ولو البعض من ذلك سم (قوله أو أحدهما) الاولى الثانية (قوله مما يأتي) له أو ادبه قوه بحيث لم يصرفه اعتمادا الخ قول المتن (انصب فقاره) أي لا يرتفع لانه يستحب سراط اثار اراس من غير مشعر (قوله وهو) أي قوله تحقيقا في النهاية لا قوه وانما سنا الارض وكذا في الغني الاقوله ومن ثم الى المتن (قوله وهو) عبارة عن الغني وهو يقع الفاعل من الظاهر أو يغفل (قوله الامعه) أي انصب (قوله ولا يضر استناده الخ) لكن يكره الاستناد نهاية ومعنى شرع بوضف الى بلا عذر (قوله الى الخ) أي من جدار ونحوه (قوله ومن ثم) أي لانه الا ان غير علم الخ (قوله لانه ينافي الخ) يتأمل سم وقد يقال التبادر من وضع القدمين وضع أسفلهما (قوله بان يصير الخ) عبارة عن الغني وانما ينافي الاختصاص السلب لاسم أن يصير الى الركوع أو قرب كافي الجموع ومقتضاه انه لو كان أقرب الى القيام أو أسوى الامر ان يصح وهو كذلك وانظر فيه الاخرى اه (قوله الى أقل الركوع الخ) خرج ما لو كان بينهما بين القيام على السواء فلا يضر وسأني في شرحه ولو أمكنه القيام الخ (قوله وان كان أقرب الخ) فيقرق في ذلك بين القادر وغيره سم (قوله تحقيقه في الاولى الخ) فلو شئت في كون قدمه أقرب الى أقل الركوع قال في نظهر أن يقال ان كان بعد الانصبان بضر أو بعد النهوض ضرر علايا انصبان في المستلين فليأتا قبله وأبرأج يصري (قوله في ذكر ههنا) أي مسئلة الوتوف مخضيا (هنا) أي في معص القيام (قوله أيضا) أي كعدم القيام (قوله لان) أي في الاختصاص (قوله وذلك) أي عدم المضرة (قوله سبي ابطال على شيء واحد) الانحصار سبين على شيء الخ (قوله الا بطلان) أي بسببه (قوله ليجنه) الى قوله وتقول بان الرفع في النهاية لا ينافي عليه وفي الغني الاقوله ويقاس الى ولو عر قول المتن (بحيث لا يسي الخ) قد يقال لم يعتبر بكونه أقرب الى أقل الركوع عذر كما اعتبر في المخني الخلف وقد يفرق على بعد ان ذلك لما كان أقرب اليه منهما ممكن تقدمه مع اختلافهما فلم يبق الا التفرار لكونه لا يسي فاقفا تأمله يصري (قوله ويقاس بذلك الخ) عبارة انها يتوهم تبطل صلاته من بطلان فاعدا بالاختصاص في غير موضع الركوع على حد كونه أم لا قال أو يشكل لا تبطل ان كان جاهلا ولا يبطل اه قال عرش مو رنه ان يحرم فاعدا وبقرا الفاتحة ثم يغني بعد القراءة

جاءه فقرأه تمام القعود) في حيث لم يقل جاز الصلاة مع القعود تصريح بأنه انما بعد عند العزل لا مطلقا فإذا كان يقدر على القيام الى قدر الفاتحة ثم يعجز فقرأه السجدة ثم قام للركوع وهكذا سمى على جاز عرش وقوله تصريح ان قبل المنع (قوله وان كان الفضل الخ) ولو شرع في السجدة بعد الفاتحة ثم زف انما سنا ما بعد الركوع ولا يكف فعله بالركوع وان كان ترك القراءة أحب نهاية وقوله هو قدس اكمله أي ثم يقوم الركوع كما يعلم من كلام سم المدا عرش (قوله وأخر القيام) أي في الذ كر عرش (قوله ولانه قبله ما شرط الخ) بضمه الاكتفاء بمقارنته له ما فقط وان لم يقدم عليها الا ان يكون ما قاله منقولا فلا بد من قبوله مع اشكاله أو يكون شرطه قبله ما لنزوف مقارنته له ما عاذه على ذلك فان أمكنت بدونه لم يشترط سم على جاز عرش (قوله ويسن ان يقرأ الخ) ويكره الصافر جليو بتقديم احداهما على الاخرى نهاية (قوله بشر) أي بالنسبة لوسط المعتدل بالنسبة لنفسه (قوله قدمه حوا الشبر الخ) لا يقياس عليه ما هنا عرش (قوله على قدمه أو أحدهما) ينبغي ولو البعض من ذلك سم (قوله أو أحدهما) الاولى الثانية (قوله مما يأتي) له أو ادبه قوه بحيث لم يصرفه اعتمادا الخ قول المتن (انصب فقاره) أي لا يرتفع لانه يستحب سراط اثار اراس من غير مشعر (قوله وهو) أي قوله تحقيقا في النهاية لا قوه وانما سنا الارض وكذا في الغني الاقوله ومن ثم الى المتن (قوله وهو) عبارة عن الغني وهو يقع الفاعل من الظاهر أو يغفل (قوله الامعه) أي انصب (قوله ولا يضر استناده الخ) لكن يكره الاستناد نهاية ومعنى شرع بوضف الى بلا عذر (قوله الى الخ) أي من جدار ونحوه (قوله ومن ثم) أي لانه الا ان غير علم الخ (قوله لانه ينافي الخ) يتأمل سم وقد يقال التبادر من وضع القدمين وضع أسفلهما (قوله بان يصير الخ) عبارة عن الغني وانما ينافي الاختصاص السلب لاسم أن يصير الى الركوع أو قرب كافي الجموع ومقتضاه انه لو كان أقرب الى القيام أو أسوى الامر ان يصح وهو كذلك وانظر فيه الاخرى اه (قوله الى أقل الركوع الخ) خرج ما لو كان بينهما بين القيام على السواء فلا يضر وسأني في شرحه ولو أمكنه القيام الخ (قوله وان كان أقرب الخ) فيقرق في ذلك بين القادر وغيره سم (قوله تحقيقه في الاولى الخ) فلو شئت في كون قدمه أقرب الى أقل الركوع قال في نظهر أن يقال ان كان بعد الانصبان بضر أو بعد النهوض ضرر علايا انصبان في المستلين فليأتا قبله وأبرأج يصري (قوله في ذكر ههنا) أي مسئلة الوتوف مخضيا (هنا) أي في معص القيام (قوله أيضا) أي كعدم القيام (قوله لان) أي في الاختصاص (قوله وذلك) أي عدم المضرة (قوله سبي ابطال على شيء واحد) الانحصار سبين على شيء الخ (قوله الا بطلان) أي بسببه (قوله ليجنه) الى قوله وتقول بان الرفع في النهاية لا ينافي عليه وفي الغني الاقوله ويقاس الى ولو عر قول المتن (بحيث لا يسي الخ) قد يقال لم يعتبر بكونه أقرب الى أقل الركوع عذر كما اعتبر في المخني الخلف وقد يفرق على بعد ان ذلك لما كان أقرب اليه منهما ممكن تقدمه مع اختلافهما فلم يبق الا التفرار لكونه لا يسي فاقفا تأمله يصري (قوله ويقاس بذلك الخ) عبارة انها يتوهم تبطل صلاته من بطلان فاعدا بالاختصاص في غير موضع الركوع على حد كونه أم لا قال أو يشكل لا تبطل ان كان جاهلا ولا يبطل اه قال عرش مو رنه ان يحرم فاعدا وبقرا الفاتحة ثم يغني بعد القراءة

أقرب فيما يظهر ولو عجز عن  
النوض إلا بعين لزمه ولو  
بإثرة مثل طلبها فاشتهر  
باعتبار الفطرة فيما يظهر  
وقول ابن الرقعة لو قدر أن  
يقوم بركعة أو اعتكف على  
شيء لم يلزمه ضعف كما أشار  
إليه الماذري أو يجوز على  
ما قاله الغزالي على ملازمة  
ذلك ليستمره القيام فلا  
ينافي الأولى لانحائها فيما  
إذا عجز عن النوض إلا  
بالمعين لكنه إذا قام استقل  
أه والأوجه أنه لا فرق  
فيستألف ما في النوض  
أو دوامه بالمعين لزمه (فان  
لم يبق انتصابا وصار  
كرا كع) لكن أو غيره  
(فالصحيح أنه يغف كذلك)  
وجو بأقرب من الانتصاب  
(وزيد) وجو بالاعتكاف  
لركوعه صان قدر) على  
الزيادة تميزا بين الواجبين  
وتول الامام والغزالي يلزمه  
القسوة دلالة لا يسي قانما  
رده تعبه هما له لو عجز  
عن القيام على قدمه وأمكنه  
النوض على ركبته لزمه  
سبحانه لا يسي قانما لو أن  
أمكن الفرق بأن ذلك  
انتقل الى الركوع الثاني  
للقام بكل وجه بخلاف هذا  
فان لم يشكر لزمه كغيره يظهر  
إذا فرغ من قدر القيام ان  
يصرف ما بعده الركوع  
بطعاما ينتبه ثم لا اعتدال  
بطعاما ينتبه ويخص قوله  
لا يجب قصد الركن بخصومه  
بغير هذا ونحوه باعتداده وجود صورة الركن الابانية (ولو أمكنه القيام دون الركوع والسجود) منه

الى حد ركوعه على نية الركوع بل تنعيبا له بما أمثلوا أحرم متعينا أو التحنن عقبا حرامه وترأفان كان عامدا  
عالميا بطلت صلواته وان كان ناسيا أو جاهلا فان تذكر أو أعاد ما فعله من الجلوس استبرأ لصحته واعتدب ما فعله  
وان سلم بان ياتى ما فعله وجبت الأعادة لانه ترك ما هو يدل القيام مع القدر وعليه وقوله والابنات أي بان  
كان عالما أي بفعل ذلك لا لعذر أمالو كان لعذر كان جلوسا مقترضا بغير جلة أو إذا التورك فصل  
بوصفه بسبب الاتيان بالترك فلا يضره أقول وظاهره انه لا تتعدي صلواته فيما أحرم متعينا خلافا لما  
بوصفه بمعين من التفصيل فيه (قوله الى اقل ركوع القاعد الخ) هذا في المختن لقدام أو تلف كغيره ظاهر أما  
المائل فقباس من ميعان يصير بحيث لا يسي قاعدا ومن هذا يظهر ما في صنع الشارع فتدبر بصري  
(قوله ضعيف) وقالا لانه لا يسي قاعدا ومن هذا يظهر ما في صنع الشارع فتدبر بصري  
من القيام المستكمل الخ ظاهر ولو قدر دوام قيامه وفي سم على المنهج نقلا عن الشارع من أن جعل ذلك في  
النوض فإذا استوى قائما استغنى عنه عبادة واعلم أن مسئلة العكاز لانه لا يمان احداهما أن يحتاج اليه في  
النوض وإذا قام أمكنه القيام بعد النوض بدونها وثانها أن يحتاج اليه في النوض وفي القيام بعده أيضا  
بحيث لا يمكنه القيام بعد النوض بدونها فيجب في الحال الأول دون الثاني من أقول وكذا ية الى العين اه  
وعتبرة سم على البسطة قوله الابن من وجب بخلاف ما لو احتاج له في جميع صلواته من اه ثم على أي عرض  
بعد كركلام عن الرض وشركه في النهاية والمختن مثله ما نصه ويحصل ذلك أن من قدر بعد النوض  
أي معين أو نحو صاعلي القيام معتمدا على نحو جدار أو صلازمه أو معين لم يلزمه اه (قوله ان يسي) أي  
ما قاله الغزالي (قوله والأوجه الخ) خلافا لما سرح سم وعن عرض عبارة الجبري بعد كركلام وعتبرة سم  
حاصل مسئلة العين والعكاز أنه ان كان يحتاج الى ذلك في النوض فقط أي في كل ركعة ولا يحتاج الى ذلك في  
دوام قيامه لزمه والابان احتاج الى ذلك في النوض ودوام القيام فلا يلزمه وهو عاجز لا أن أي تنصلي من  
قعود اه وفرق عرض بين المعين والعكاز بان الأول لا يجب الا في الاستداه والثاني يوجب في الابتداء والدوام  
للمشقة في الأول دون الثاني واعتدبه شغنا الحنفية اه وكذلك اعتدبه شغنايل وهو ظاهر النهاية والمختن  
والروض وشركه كاسر (قوله بالمعين) شامل للأدوية ونحوه (قوله اكبر) أي قوله وان أمكن الخ في  
النهاية والمختن (قوله تصحهما) أي الشين (قوله بان ذلك) أي من صارك كرا ع وقوله بخلاف هذا أي من  
أمكنه النوض على ركبته (قوله فان لم يقدر) الى المتن أقرو عرض (قوله أن يصرف ما بعده الخ) يؤخذ من  
اقتضاه على الركوع والاعتدال انه لا يشرطه لا تتقال من القيام الى الركوع أو أخرى لا تتقال من  
الركوع الى الاعتدال وقد وجب ان الانتقال معصود لغيره فقام بفصل ذلك الغير فلا جعله عليه بصري  
(قوله لا اعتدال الخ) هل جعل هذا إذا عجز أيضا عن الاعمال الى الاعتدال بقوله رأسه شجفنه ولا قدمه على  
هذا لأنه أعلى منه أم لا فيمنظر ولعل المختار الأول سم وختم بفتحاه ما القلوب ويظهر كلامه شامل للركوع  
الماقول المتن (ولو أمكنه القيام الخ) قال في العباد وشركه أو قدر على القيام والاضطعا فقط أي دون  
الجلوس فلم وجو بان القيام بقودوز يادة كافي الى الوضوء في البغوى وأما قائما بان ركوع والسجود

السواء فلا يضره وسأفي في شرح ولو أمكنه القيام دون الركوع والسجود الخ قوله وان كان أقرب  
الخ فيفرق في ذلك بين القادر وغيره (قوله لان شغنا الخ) اعتدبه من (قوله إذا فرغ من قدر القيام  
الخ) قد يقال هذا بخلاف قول الرض وشركه في بحث الاعتدال تتعال وضوءا صلاهما ما نصه ولو عجز  
الراكع عن الاعتدال لم يجد من ركوعه وسقط الاعتدال ليعذره اه فانه يدل على خلاف ما سطره  
العلم الان برميحوط الاعتدال الاصل ولكن لا بد من مكث بعد الركوع بقصد الاعتدال أو يجعل على  
ما لو طرأ الخير بعد الركوع ويفرق بين العجز الطارئ والسابق ثم ان سقوط الاعتدال بخلاف ما سطر ومن  
وجوب الاعمال بالاركان بنحو الرأس عند العجز عنها الان يكون جعل قول الرض بالسقوط اذا عجز عن  
الاجابة أيضا في ما فيه (قوله ثم لا اعتدال بطعاما ينتبه) هل جعل هذا إذا عجز أيضا عن الاجابة الى الاعتدال

فدونه أي بصلبه ثم رتبته ثم رأسه ثم طرفه وشهدوا قائما انتهى اه سم وفي المغني وانها بقاوافق ذلك (قوله)  
 لعلة) الى قول المتن وفعله حافي النهاية وتالي قول الشارح وخرج في المغني الا انه وان كان إلى المتن (قوله ولو  
 بعين) أي في النهوض دون ما بعده على ما مر ع وشهدى أي من الخلاف المتقدم آغا (قوله ثم رأسه  
 الخ) عبارة العباب وشرحه أو ما جاء من قدام ولا يلزمه القعود للاعلاء بالسجود كما يأتي بشرطه امكانه  
 اه ولكن ينبغي القعود للشهد سم أي والسلام (قوله فقط) أي دون السجود معنى (قوله فان قدرا الخ)  
 فثبتته انه لا يلزم جعل أقل الركوع أو كماله السجود سم (قوله وخرج بقوله من الخ) أو قول خرج ما ذكر  
 بقوله منه ممنوع بل ذكر منه من دخل اذا كان القيام دون الركوع والسجود من القيام صادق مع  
 امكانهما من غير القيام وهو القعود وانما يخرج ما ذكره بل قوله منه بقوله مطلقا أو بقوله من مومن  
 غيره فتأمل سم أي أو أطلقه بحذف كافي النهاية والمغني فان الاطلاق يظهر في العموم (قوله من بقدر علمها  
 الخ) يفهم منه تصوير المسئلة بما اذا كان لو قام بغير الركوع والسجود مطلقا ولو قد قدر علم ما من من  
 قعودا مالم يكن اذا قام بغير علمه لكنه بقدر بعد القيام على القعود والاتباع بهما من من قعود فالظاهر  
 انه يلزمه ان لم يقل القراءة ثم شهد الا تباينهما من قعود فلتأمل فان ذلك قد يناسب قوله وعلمه الخ لكن  
 لا يقتضيه الاما ذكرناه سم على ج اه بصري (قوله وبني الخ) الاول حذف الواو (قوله على ما جزم  
 الخ) راجع الى قوله فيصلي فاعلم الخ (قوله فيقعد الخ) أي حال العجز لا مطلقا فيقوم للنيب وقراءة  
 الفاتحة ثم يسجد لسورة ثم يقوم للركوع وهكذا كغيره فظاهر سم وهذا مخصوص بالسورة الاولى  
 وتقدم من قري بعين السيد البصري بيان بخلاف القعود في الثانية (قوله تحصيل الفضل السورة الخ)  
 أي وان كان الأفضل تركهما كاسم (قوله والجماعة) الواو بمعنى أو (قوله ولا يويي بينك لاجل ذلك) أي  
 لا يصل قائما يويي الركوع والسجود بل يقوم بعد السجود فبأن الركوع عن القيام ثم السجود ولا يعتنه  
 الشارع بالتأملهما (قوله كاسم) أي قبل قول المتن وشروطه وكان ينبغي تقديمه على ولا يويي الخ قول المتن  
 (ولو جزم عن القيام الخ) واذا وقع الخطر وهو في بيت لا سم فامته وليس هناك مكن غيره فهل يكون ذلك عدرا  
 في أن يصلي فيه مكنو به عيب الامكان ولو قعد دائما لا اذا انقضى الوقت كما فهم من الروضة أم يلزمه أن  
 يخرج منه ويصلي قائما في موضع عيبه المظهر فان قيل بالترخص فهل يلزمه الاعادة أم لا قال أو شكتل ان  
 كانت المشقة التي تحصل عليه في الماز دون المشقة التي تحصل على الرض لوصلي قائما يجوز أن يصلي فاعدا  
 أي ونحوه وان كانت مثلها جاز له ذلك والواضح أن التقديم حينئذ في أول الوقت أفضل ولا إعادة لأن المظهر من

بقعود رأسه ثم جنبه والاقدم على هذا لأنه أعلى منه أم لا في نظر ولعل المتأمل الاول (قوله ثم رأسه) عبارة  
 العباب وشرحه ثم انزعز عن الانحناء أصلا أو ما جاء من رأسه من قيام ولا يلزمه القعود للاعلاء بالسجود كما يأتي  
 بشرطه فاما مكانه لا بأس ولا يسقط بالمعسور اه ولكن ينبغي القعود للشهد سم في العباب وشرحه  
 أو قدر على القيام أو الاضطجاع فقط أي دون الجلوس فموجوب بالان القيام قعود زادة كافي الروضة عن  
 البغوي أو ما تأملنا بالركوع والسجود قدرته أي بصلبه ثم رتبته ثم رأسه ثم طرفه وشهدوا ساجدا قائما ولا  
 يضطجع لهما ان القيام قعود زادة اه (قوله فان قدرا الخ) فثبتته انه لا يلزمه جعل أقل الركوع  
 أو كماله السجود (قوله وخرج بقوله من من بقدر علمها الخ) أو قول خرج ما ذكر بقوله منه ممنوع بل  
 ذكر منه من دخل اذا كان القيام دون الركوع والسجود من القيام صادق مع امكانهما من غير القيام وهو  
 القعود وانما كان يخرج ما ذكره بل قوله منه بقوله مطلقا أو بقوله من مومن غيره فتأمل وقوله  
 بقدر علمها الخ يفهم منه تصوير المسئلة بما اذا كان لو قام بغير الركوع والسجود مطلقا ولا يعرض  
 عند القيام عن غيره من مطلقا ولو قد قدر علمها ما من من قعودا مالم يكن اذا قام بغير علمه لكنه بقدر  
 بقدر بعد القيام على القعود والاتباع بهما من من قعود فالظاهر انه يلزمه ان لم يقل القراءة ثم شهد الا تباين  
 هما من قعود فلتأمل فان ذلك قد يناسب قوله وعلمه الخ لكن لا يقتضيه الاما ذكرناه (قوله فيقعد) أي حال

كأمر نحوه كالأكتفاء بغير دأذهاب (٢٤) انشوع (قد اجاعا) كيف شاء كما اقتضاه إطلاق الخبر السابق ولا ينقص ثوابه لعذره

ولون من متعشما المشتغل  
تجزله القراءة في نهوضه لانه  
دون القيام الصاربه يقول  
الغنى ومن تبعه تجزله لانه  
أعلى من القعود الذي هو  
فرضه وربه انما يكون  
فرضه دأدام فيه (وافترائه)  
ولو امرأة في محل قيامه في  
فرض أو نفل (أفضل) من  
خزكه وكذلك (تربعه في  
الاطوار) لانه المهور في  
غير محل الإقامة بعد التشهد  
الاخير ولانه الذي تعقبه  
الحركة وتربعه صلى الله  
عليه وسلم لبيان الجواز  
فأفضل يعني فاضل وينبغي  
أنه لو تعارض السربع  
وانتورك تقدم التربع  
لجزان اختلاف القوى في  
أفضليته على الافتراض ولم  
يجز ذلك في التورل (وكبره)  
الجارس ماذا وجب له  
(والاقعاء) في جز من أجزاء  
الصلاة انتهى الصبي عنه  
وفهمه الجهور (بان يجلس  
على ور كيه) وهما أصل  
تفخذه وهو الابان كذا قاله  
شيخنا ويلزم اعتقاد الورل  
والابانة وليس كذلك في  
القهة - وسالفه خباين  
الساق والورل وهو ما فون  
الغخذ وورل اعتمد على  
وركه وورل فلان الصبي  
يجله على وركه معتمدا  
عليها وتورل في الصلاة  
وضح الورل على الرجل  
البنى وهذا منهي عنه

الاعذار العامة وقال ابن العراقي لارخصة في ذلك والاولى أي ما قاله أو شكك أو جملها بتعذر وفوقه م  
لان المعز من الاعذار العامة قال السيد البصري هو محل تأمل لان المعز وان كان عامدا لأن العذر هناك  
من كسبه وجدان المطر وعدم كن تسبق فيه القاملا يبعد أن يكون ذلك نادرا اللهم إلا يفرض في  
ناحية منه وصحة تكبر ذلك عندهم اه وفي عش نحوه ثم قال وهل يمثل المطر ما ليس في موضع لا يمكنه  
القيام فعلى قاعدا أم لا ندوة الحسب النسبة للمطر فيسقط النظر والآخر بالاول اه وبأن في الشارح  
قيل قول المتن والقادر الخ ما وافقه (قوله كأمر نحوه) أي بالضعف (قوله كالأكتفاء الخ) أي كضعفه  
خلافها لما ينو الغنى حيث قالوا للفظ الثاني قال الرافعي ولا يعني بالجزء عدم الامكان فقط بل في معناه خوف  
الهلاك أو الفقر ووز ياد بالمرض أو بطرق مشقة شديدة أو دوران الرأس في حق راكب السفينة كما تقدم  
بعض ذلك قال في زيادة الرخصة التي اشتارها الامام في ضبط الجزان لحققة مشقة متدهب خشوعه جمع  
شئني يعني الشهاب الولي بين كلاي الرخصة والجموع بان اذهب انشوع بان شاعن مشقة شديدة اه  
واعتمده شيخنا قول المتن (قعد الخ) \* (فائدة) \* سئل الشيخ عن الذين عن رجل يتي السهبان ويقتصر  
على ما كوله من الرق من نبات الارض ويخوفه فضعف بسبب ذلك عن الجمعة والجماعة والقام في الفرائض  
فأجاب الأخير في روع يؤدى الى اسقاط فرائض الله تعالى يعني (قوله اجاعا) الى قوله ولون من في النهاية  
والغنى قول المتن (كيف شاء) أي على أي كيف شاءه من افتراض أو فورك أو عتيد أو نحو ذلك شيخنا (قوله  
ولا ينقص ثوابه الخ) فتوابه كتاب القيام وان لم يكن صلى قبل مره كقرا أو ناهون فيما يظهر خلافا للذريع  
نعم ان عصى بنحو قطع وجهه لم يتم ثوابه ولن يكن لاقعاء عليه نهاية (قوله لم تجزله القراءة الخ) يأتي قبل  
الركن الرابع عن النهاية ما يؤيد من سم وعش استشكله (قوله في نهوضه) أي بتخلاف ما لو عجز  
عن القيام فهو للجوارس قال في العباب لو طرأ على القادر عجز عن كان في أثناء الفاتحة فعلى مقدوره  
ادامته انتهى ما هو به لاعلا خلافا للشيخين انتهى اه سم واعتمده النهاية والغنى وشرح بافضل ما قاله  
الشيخان كما يأتي قبل قول المتن والقادر انتقل قول المتن (وافترائه) سابقا به في التشهد (قوله أو أفضل)  
استطارد (قوله الذي الخ) عبارة الغنى فهو يعصم كفايته التشهد الاول اه (قوله وينبغي) الى قوله  
وهو الابان في النهاية (قوله الجوارس) الى قوله وهو الابان في الغنى (قوله لانه الخ) أي الافتراض (قوله في  
جز من أجزاء الصلاة) يخرج بالصلاة غير هافلا بكبره فيه الاقعاء والمرد لا غيرهما من سائر الكسفات نعم ان  
قد على ختمه بيه أو تشهر بعلم أكثراته بالحاضر من وهم من سعى منهم كره ذلك وان تأذ بذلك لانه  
ليس كل ايضاعه موافق الكراهة حيث لم يكن له ضرورة تقتضى ذلك عش (قوله وهو) أي أصل  
الغخذ من (قوله كذا قاله شيخنا الخ) قد يكون ما قاله الشيخ بانه ما مردهنا سم أي فهو مجاز وعلاقته بالجوارة  
لكن تفسيره الاول في قول الورل بالابانة يقتضى انهما مترادفان وقفا لما ظهر كلام شيخ الاسلام (قوله  
وبازمه) أي ما قاله الشيخ (قوله في القاموس الخ) على الالبسة (قوله وهو ما فون الغخذ) في شبهه حور في تأمل  
بصري أقول سهله كون التعريف لفظيا (قوله وركه) أي فلا بد ليل آخر كلامه (قوله معتمدا  
عليها) أي على ورل فلان وهو يبين لقوله على وركه (قوله منهي عنه) أي في الصلاة (قوله ما يفي بحاله)  
أي ما في القاموس في مواضع متفرقة منه (قوله وهو) أي هذا الحاصل (قوله صريح في تغاير الورل والابانة الخ)

الجز لا مطا القاء يقوم للنية وقراءة الفاتحة ثم يقعد للسورة ثم يقوم للركوع وهكذا كما هو ظاهر (قوله لم تجز  
له القراءة في نهوضه) بخلاف ما لو عجز عن القيام فهو للجوارس قال في العباب لو طرأ على القادر عجز عن  
كان في أثناء الفاتحة فعلى مقدوره ادامته مقراء انتهى ما هو به لاعلا خلافا للشيخين اه فعلى كلام الشيخين لو  
ترك القراءة في الهوى الى ان خعدا فأنها هل تحسب هذه الركعة أولا أو تبطل صلاته ان تعد له تعدد تقويت  
القراءة في محلها أو تقويتها لركعة ان لم يتعدي به نظر والاخير منقاس بل لا يبعثه خبره (قوله كذا قاله شيخنا)

أو وضع الابان أو أحداهما على الارض والابانة العجزة أو ما تركب العجز من سعيهم ولهم العجزة العجز وهو مؤخر الشيء وقد  
هذا حاصل ما يفي بحاله وهو صريح في تغاير الورل والابانة الغخذ



لكنه بين الحد الفاصل للورق عن الآخر نزو بينهما ما ذكره في الجراح أن الورق هو المتصل بمحل القعود من الآلة وهو محو صوله  
انفصال الجوف الأعظم بخلاف القعود يصدق على ذلك الجوف أن أعلاه موضع عليه لمسي وأسفله موضع على الأرض فذكر القاموس لهذا  
مشيما ذكرته فتأمله وما ذكره من كراهة قعوده على الشيء واضع (ناصبا ركبة) زاد أو يصعب مع وضع يده بالأرض ولعل هذا شرط لتسميته  
انفصاله عن الأرض وحكمه كراهته ما عني التشبه بالكلاير القردة وكثير واية وقيل أن يضع يده بالأرض ويقعد على أطراف أصابعه  
وقيل أن يقرش وجهه أي أصابعه ما بان باصق بطنها بالأرض ويضع اليه يديه عقبه قال (٢٥) في الروض وقد غلطوا في جعله مسلماً للآلة

وقد عني الصراحة في معارضة الورق للآلة (قوله لكنه) أي القاموس (قوله عن الآخرين) أي الآلة  
والغرض (قوله من الآلة) بيان محل القعود (قوله هو) أي الورق وكذا ضميره (قوله لهذا) أي الذي  
(قوله ما ذكرته) أي من معارضة الورق للآلة (قوله من كراهة قعوده) أي الورق (قوله واضع) أي بان  
التورك المسنون أن يجعل الورق على الرجل اليسرى قول المتن (ناصبا ركبة) أي بان يلقى اليه موضع  
صلاته وينصب نفسه وساقه كهيئة السوفزانيا بمعنى (قوله زاد) أي قوله في الجلوس في المني الآتية  
ولعل في حكمه (قوله وحكمه) أي المتن في النهاية الآتية وقيل الوقيل (قوله يقعد على أطراف أصابعه)  
ظاهره أن ينصب قدميه ويضع اليه على الأرض قليلا (قوله أي أصابعه الخ) ظاهره نصب قدميه  
معنى وهذا أي تفسير الآلة المذكورة بان يقرش وجهه الخ (قوله في الجلوس بين السعدتين) ظاهره ندب  
وضع البدن بالأرض حيث ندم وفيه وقفة (قوله أفضل منه) أي من الآلة المسنون (قوله بكلمة الاستراحة)  
وفي الجريح من القلوب وجلسنا للشهد الأول اه فليراجع (قوله وجوب) أي قوله وذلك في المني وإلى  
قول المتن فإن عجز عن القعود في النهاية (قوله وذلك) أي ما ذكر من أقل وأكبر كوع القاعد (قوله إذ  
الاول) أي الأول (بحاذي) أي القائم (فيه) أي الأول (قوله أنهما) أي أقل وأكبر كوع القاعد (قوله  
بالمعنى السابق) أي بان يلقى القعود مشقة لا يحتمل عادة فإن لم يجد التيم عبارات في النهاية بان من  
القعود تلك المشقة لحاصل من القيام اه قول المتن (صلى جنبه الخ) \* (فرع) \* صلى مضطجعا أو فرأ  
الفاخرة ثم قدر على الجلوس فجلس من له فراعته ثم قدر على القيام فقام من له فراعته أيضا ولا يكون ذلك من  
التكرار انتهى عنه اه سم وبقي في النهاية والمعنى ما بيده (قوله ومقدم منه) أي بيده (قوله كذا  
قاله) ومن قاله شيخ الإسلام والمعنى شرحه بأفضل (قوله هنا) أي في المضطجع (قوله ويناسبهما) أي  
القيام والقعود (قوله عدم وجوبه) خلافا للشيخ الإسلام والمعنى شرحه بأفضل (قوله بينهما) أي بين  
المضطجع وبين القيام والقعود (قوله وتسميته) أي المصلى (مع ذلك) أي مع الاستقبال بالمقدم دون الوجه  
(قوله في السك) الأولى تأخير عن قوله بمقدم منه (قوله وهذا) أي بجاذ كرم المكان والتسمية (قوله  
بينه) أي المضطجع (قوله لانه) أي المصلى في الاستلقاء (قوله يجب بغيره) أي الوجه والاعتناء بالوضع  
وجبه (قوله لكنه في شرح من جهة الخ) وافقنا لحظس وشيخنا (قوله هنا) أي كالمضطجع (قوله حيث  
أي من مكان استقبال المستلقي بمقدم منه وجهه (قوله ويسن) أي قوله وان كان الخ في النهاية الآتية  
أو باعلاها ما يصح استقباله وكذا في المني الآتية ولو بغيره نفسه وقوله ولوعده واية فيها يظهر (قوله)

قد يكون ما قاله الشيخ بياناً لمرادنا (قوله في الجلوس بين السعدتين) ظاهره ندب وضع البدن على  
الأرض حيث ندم (قوله صلى جنبه الخ) \* (فرع) \* صلى مضطجعا أو فرأ الفاتحة ثم قدر على الجلوس فجلس من له  
له فراعته ثم قدر على القيام فقام من له فراعته أيضا ولا يكون ذلك من التكرار انتهى عنه (قوله أمكن  
(٤ - شرواني وابن قاسم) - ثاني) بالوجه هذان القيام والقعود ونظر في قسامه عدم وجوبه إذا فارق بينهما مكان الاستقبال  
بالمقدم دونيه وتسميته مع ذلك مستقبل في الشكل يتقدم منه وهذا يفرق بينهما وبين ما يأتي في رفع المستلقي رأسه ليستقبل بوجهه بناء على  
ما فهمنا انقصار شخصنا في شرح الرض تبع الغير عليه لانه لم يلبس بكنية بمقدم منه لم يجب بغيره لكنه في شرح من جهة غيرنا بالوجه ومقدم البدن  
أيضا وانظر انه لا تخالف في جعل الأول على ما إذا لم يكن الخ لا يقدرا استقبال وجهه فقط والثاني على ما إذا أمكنه أن يستقبل بمقدم منه أيضا  
فحيثما سئل عن استقبال بالوجه لانه لا ضرورة المستلقي من كونه على جنبه (الاعم) كالتيم في القعود بكونه على اليسار أمكنه  
على اليمن (فان عجز) عن الجانب بالمعنى السابق ولو بغيره نفسه أو بقول طيب ثقة ولقد دللوا واية فيها يظهر من حيث مستقبل أمكن

(فستقيا) يصلى على ظهره  
 واتخذ الى القبلة تدبر  
 النساق السابق ويجب  
 أن يصنع تحت رأسه نحو  
 منحنى مستقبل بوجه القبلة  
 لا السماع لأن يكون داخل  
 الكعبته وهي مسقوفة أو  
 لا سلاها ما يصح استقباله  
 وفي داخله له أن يصلى  
 منكعاصلى بوجهه ولومع  
 قدرته على الاستقامة فيما  
 يظهر لاستواء الكعبتين  
 في حقهما حيث ذوان كان  
 الاستقامة أولى وظهر أن  
 قولهم وأخصاه أو جلاه  
 للقبلة كالغرض لبيان  
 الأفضل فلا يضر اختارجهما  
 عنها لأنه لا يمنع اسم الاستقامة  
 والاستقبال حاصل بالوجه  
 كما فر لم يجب فيه مما لم  
 يعهد الاستقبال به ثم ان  
 فرض تسدده بالوجه لم  
 يبعدا يجابه بالوجه حيث  
 فصله ببعض البدن  
 ما أمكنه ثم ان طاق الركون  
 والسجود اني بهما أو أوما  
 بهما أو رأسه ويشرب بجهته  
 من الأرض ما أمكنه ويجعل  
 السجود أخفض وظاهر  
 أنه يكفي أدنى زيادة على  
 الاعمال بالركوع وان قدر  
 على أكثر من ذلك خلافا  
 لما فهمه بعض العبارات  
 فان عجز أو ما أمكنه ولا  
 يجب هنا على الواجبات  
 أخفض السجود بخلافه فيما  
 مر لظهور التبيين بينهما في  
 الاعمال بالرأس دون الطرف  
 فان عجز كائن أو كره على ترك  
 كل ما ذكر في الوقت أحرى الأفعال على قلبه كالقول اذا اعتقل لسانه وجوباً بالواجب وتنبأ بالمندوبة

متعلق بالقول (قوله هذا واقعيتك) ولا تضاع ولا يشك بان هذا العارض نادراً له مرض وجنس المرض غير  
 نادر مر اه سم وعش (قوله وأخصاه الخ) بفتح الميم أشهر من ضمها كسرهما بثلاث الهجزة أيضاً  
 كالأول والاعمال وهو المقتضى من قدمه بحري (قوله فلا يضرك الخ) جزم الأستاذ أو الحسن الكبرى باستراط  
 الاستقبال إلى الجنب وهو مقتضى الأصل فقسم شوبى وجبارة السجود قوله وأخصاه الخ أى ذبا كان كان  
 متوجهاً بوجهه ومقدم بدنه ولا فوجوا به انتهى اه بحري (قوله بغيره) أى غير الوجه (قوله ثم ان فرض  
 الخ) في هذا الاستدراك نظر لان الاستقبال بوجه مخصوص بالقاس أنه اذا تضرع سقط كإحدى نظائره وانما  
 بوجه ما قاله أن لو وجب بالوجه والجنب لكان المسوق لا يسقط بالمعصو وشوبى اه بحري وكردى  
 (قوله ثم ان أطاف) الى قوله أما إذا الخ في النهاية الاقوله ويقرب الى ويجعل وقوله وظاهره الى فان عجز أو ما  
 وقوله كائن أو كره الى اخرى وكذا الى المعنى الاقوله ولا يجب الا ان عجز وقوله كالاتو الى ولا إعادة (قوله ثم  
 ان أطاف الخ) أى المصلى فاعداً أو مضطجعا أو مستلقاً بحري على الاتباع وقال في مائة المنهج أى المستلقي  
 لانه المحدث منه ويأتى فيه من مضطجعا وعجز عن الجلوس ليسجد به عش اه والأول أفيد (قوله  
 والأو بهما مر أسه الخ) عبارة النهاية بان المعنى ولو قدر المصلى على الركوع فقط كره له السجود ومن قدر على  
 زيادة على أكمل الركوع تعنت تلك الزيادة للسجود لان الفرق واجب بينهما على المتمكن ولو عجز عن  
 السجود إلا أن يسجد بمقدم رأسه أو صدغه وكان بذلك أقرب الى الأرض وجب ان عجز أو ما مر أسه والسجود  
 أشرف فان عجز الخ قال عش قوله مر أقرب الى الأرض صورته ان يصلى مستلقاً ولا يمكنه الجلوس  
 ليسجد منه ولكن قدر على جعل مقدم رأسه على الأرض أو صدغه دون جهته وجب أن يافى بمقدور وحسب  
 كانت بجهته أقرب الى الأرض في تلك الحالة بما كانت عليه قبل السجود اه وقوله مستلقاً أى أو مضطجعا  
 (قوله ما أمكنه) ظاهره في الركوع والسجود ثم قد شئت أن مع قوله وظاهره لثباته سم وقد تندفع  
 المناقصة فعله وان كان يسجد على النصف والمارض عش أفتا (قوله أو ما أمكنه) كذا عبر بالجمع  
 شرح المنهج وغير النهاية الخ وفاضل بالأفراد وقال عش قال غير على الجهة ولو فعل بغير واحد  
 فأنظر الاكتفاء اه (قوله على الواجبات الخ) اعتمده مر اه سم وكذا اعتمده شخنة وفي الكبرى  
 بعد نقل اعتماده من شرح الأروا والاعمال والتأني بتماته ونظر فيه سم واعتمده العنقوي وغيره  
 وجوبه اه لكن لم يتعرض سم هناك أقر كلام الرملى كأمرو وكذا لم يتعرض له الجعري عنهما ولا عن غيره بل  
 ذكر كلام النهاية وآقره فلما جزم (قوله أحرى الأفعال الخ) بان يخل بفسه فاعلم وأقرناور اكملانه الممكن  
 ولا يلزم نحو القاصد والموى أراءه في القيام والركوع والسجود على قلبه كما قاله الامام نهاية قال عش قوله  
 ورا كاهى أو بعدد على ما مر من حج ولكن قال بان المترى سقط الاعتدال فلا توقف الصحة على تمثله  
 معتدلاً ولا على معنى زمن يسع الاعتدال وقوله لانه الممكن ولا يشترط فيما يقدر به تلك الأفعال أن يسعها  
 كان قادراً أو فعلها بل حيث حصل التمييز بين الأفعال في نفسه كان مثل بقى أو كما مضى زمن بقدر الطمأنينة  
 فيه كفى اه وقال الرشدي قوله مر ولا يلزم نحو القاصد الخ لعل المعنى انه لا يلزم القاصد أجراء القاصد المحجوز  
 عنه لا اوى أراءه نحو الركوع والسجود المحجوز عنه بل مع اتبانه بالأعمال أو الفهم من أفراد ما قبله اه  
 (قوله اذا اعتقل لسانه) قضيتان هذا اعتقل لسانه لا يلزم قصر بان شق أو لسانه ولها نه ثم أبت في شرح  
 العباد عن الخادم خلافة فلما جزم سم وقدمنا عن النهاية ما وافقها بقيدها أيضاً قول عش هناماته  
 وهل يجب عليه مراعاة صفة القراء من الأدغام وغيره لانه لو كان قادراً على النطق وجب عليه ذلك وأولاه نظر  
 والاقرب الى الثاني لان الصفات انما اعتبرت عند النطق ليتبين بعض الحروف عن بعض خصوصاً المتماثلة  
 سداواة عسلك) ولا تضاع ولا يشك بان هذا العارض نادراً له مرض وجنس المرض غير نادر مر  
 (قوله ما أمكنه) ظاهره في الركوع والسجود ثم قد شئت أن مع قوله وظاهره الخ فان قدر على أكثر من  
 ذلك فليست (قوله على الواجبات الخ) اعتمده مر (قوله اذا اعتقل لسانه) قضيتان هذا المعتقل لسانه لا يلزمه  
 والمندوبة

والتقوية وعند الجزع عنها انما يأتي بها على وجه الاشارة اليها لا يشبه بعضها بعض حتى يحتاج الى التمييز  
 اه **قوله** (ولا إعادة) هذا هو حيث في الاكره اندرته الآن رجع هذا القول كالاتوال الخ فقط وتبدل على  
 ذلك قوله الاتي ويلزمه الاعادة الاصل يصح لانه اما اذا اكره الخ لانه لم يفعل شيئا حتى يقال يلزمه الاعادة بل  
 المتناهي فيه ان يعبر بالقضاء فليست امل وفيه نظر بل المتبادر وجوع ذلك لقوله اما اذا اكره الخ سم عبارة  
 ع ش وتوقف سم في عدم الاعادة ونفس عن فتاوى الشارح مر وجوب الاعادة وهو الاقرار بلان  
 الاكره اي ما ذكرنا اذا وقع باليوم والاعادة في مثله واجبة اه أي ولان المسئلة لا تبتة آ تفهم وجود  
 فيها ما هناء يادة فيلزم من زوم الاعادة فيها زومها هنا بالاولى **قوله** (ولا تسقط عنها الخ) وبذلك تعلم كفر من  
 ادعى ان له حاله يدنو من الله تعالى سقطت عنه التكليف كما يفعله الاحيون شغواؤا زبادى **قوله** (اما دام  
 الاكره) هل يشك بان المحروس على نجاسة يصلى سم **قوله** (ويحصل هنا) أي الاكره في ترك الصلاة  
**قوله** (فخص الخ) \* (فرو ع) لو قدر في أثناء صلاته على القيام أو القعود أو عزه عنه أي بالقدرة وله وبني  
 على قرأته ويستحب اعادتها في الاولين لتعم حال الكمال وان قدر على القيام أو القعود قبل القراءة أو تأتمنا  
 أو قاعدا ولا يجوز ثم قرأته في نهو نفسه لغيره لم يعاها فيها هو اكل من فلو قرأ في نفسها أعاد وتجب القراءة في هوى  
 العاثر لانه اكل مما بعد هوى قدر على القيام بعد القراءة وجب قيامه لطمأنينة ليركع عنه لقدرته عليه وانما  
 لم تجب لطمأنينة لانه غير مقصود لنفسه وان قدر عليه في الركوع قبل الطمأنينة ارفع لها الحد الذي ركع  
 عن قيام فان انتصب ركع بطلت صلاته لما فيه من زبادى تركوع أو بعد الطمأنينة فقد ترك ركوعه ولا يلزمه  
 الانتقال الى الحد الذي اركع ولو قدر في الاعتدال قبل الطمأنينة قام وطمأنن وكذا بعدها ان أراد قنوتها في سجدة  
 والا فلا يلزمه القيام لان الاعتدال ركع قصير فلا يطول وقضية العمل أي قوله فلا يلزمه القيام جواز القيام  
 وقضية التعديل أي قوله لان الاعتدال الخ منعه وهو كمال شغنا أو حفا ان قنوت قاعدا بطلت صلاته معنى  
 ونها به تصاوئش بفضل وبني قدر على مرتبة من المراتب السابقة في أثناء الصلاة يلزمه الاتيان بها ثم تجزئ  
 القراءة في النهوض وتجزئ في الهوى اه وتروى النهاية في ما اذا قام في أثناء الصلاة فحسب على يقوم مكبرا ثم  
 ساكتا وقال ع ش العبد الثاني ثم قال قوله مر وتجب القراءة في هوى العاثر الخ أي لو ترك كما عايدا  
 على ما بطلت صلاته لانه فوت القراءة الواجبة بتعوي بطلها اه وفي سم مثله قول المتن (والقادر) أي  
 على القيام (التنفل) سواء الى واجب وغيره او ما تنس فيه الجماعة وما لا تنس فيه شغنا ونها بتعوي **قوله** (ولو  
 نحو عبد) أي قوله وفي غير بنيان في المتن والى قوله والذي يجزئ في النهاية **قوله** (ولو نحو عبد) أي كالكسوفين  
 والاستسقاء نها بتعوي قول المتن (وكذا مضطجعا) أي مع القدرة على القيام نهاية ومعنى **قوله** (لو حديث  
 الخاضى الخ) وهو وارد في بني النفل كذلك نهاية أي غير قائم مع القدرة على القيام **قوله** (ولو حمله الخ) أي  
 محل نقصان أجزا القاعدا والمضطجع عند القدرة ولا فلا ينقص من أجزاها شيء معنى وشجنا **قوله** (وان تطوعه  
 الخ) أي مع قدرته نهاية **قوله** (لا ما من الخ) محل نامل **قوله** (ويلزم) الى قوله وان ثم في الثاني **قوله** (القعود  
 الركوعي ع السجود) أي ليا فيهما ما من ع ش عبارة الجبري على المنهج انظر حكم المجلس بين المحدثين  
 هل يفعله أو يكفيه الاضطجاع فيه نامل ثم رأيت في اليعايب وبكفيه الاضطجاع بين المحدثين وفي الاستدلال  
 شوبرى اه **قوله** (لا يصح الخ) بخلاف الاحتياط فانه لا يمنع فيما يظهر خلافا للاستوى لانه اكل من  
 القعود ثم اذا قرأه أي الاحتياط وأراد ان يجعله لركوع اشتراط كاه ظاهر مضى جزمه بعد القراءة وهو  
 مطمئن ليكون عن الركوع انما قارنها لا يمكن حسبنا عنه نهاية **قوله** (وان ثم ركوعه الخ) عبارة غيره آتمن  
 نحر يك شغنة ولسانه ولها نه ثم رأيت في شرح العياض عن الخادم خلافا فليرجع **قوله** (ولا إعادة) هلا  
 وجبت في الاكره اندرته الآن رجع هذا القول كالاتوال الخ فقط وتبدل على ذلك قوله الاتي ويلزمه  
 الاعادة الاصل يصح لقوله اما اذا اكره الخ لانه لم يفعل شيئا حتى يقال يلزمه الاعادة بل المتناهي فيه ان يعبر  
 بالقضاء فليست امل وفيه نظر بل المتبادر وجوع ذلك لقوله اما اذا اكره الخ **قوله** (اما دام الاكره) هل يشك

وروده

أي النائم الخ) جواب سؤال المنشؤ قوله لعدم الخ (قوله والذي يصح الخ) والمعتمد أن قوله به  
من حيث كثرة القراءة والتسليم وصحها والعشر أفضل من حيث زيادة الضام لأنه أفضل أركان الصلاة للعبد الصحيح أفضل الصلاة  
طول القنوت ولأن ذكره وهو لقراءة (٢٨) أفضل من ذكر غيره وذكر المصلي أقرب ما يكون من به إذا كان ساجدا أمما هو بالنسبة

لاستجابة الدعاء فيه فلا ينافي  
أفضلية القيام والمخاض لان  
قطو له أفضل من تكرير  
غيره كالسجود وان الكلام  
فيما إذا استوى الزمان  
فالزمن المصروف أطول  
القيام أفضل من الزمن  
المصروف لتكرير السجود  
فان قلت ما لا يفضل من  
تنبه الزائد يفتي قلت هذا  
الجواب يقتضي بقاء القيام  
وتحريم من صلى قاعدا له  
نصف أحوال القائم بينهم  
استواءه ما كون المنطوق  
أقوى من المفهوم بوجه  
الاول لا سيما واخبر الثاني  
طعن في سند وادعى نسخه  
وفي المجموع وعاطلة القيام  
أفضل من تكبير الراكعات  
والمستغل قراءة الفاتحة في  
هويه وان وصل لحسد  
الراكع فيها فظهر ان هذا  
أقرب للقيام من الجلوس  
ومن ثم لزم العاجز كالمريض  
ينبغي انه لا يحسب ركوعه  
البراداة لضعفه بعد فراغ  
قراءته لا يلزم اتحاد كونه  
القيام والركوع ويحتمل  
انه لا يشترط ذلك بل يكفي  
زيادة طمأنينة بقصد ولا  
بعد في ذلك الاتحاد الا ترى  
ان المصلي قاعدا انظر بقصد  
محل تشهد الاول وقيامه  
وتميمه ان يذكرهما

ان المصوم على تحاسة يصلي (قوله والعشر أفضل الخ) أفتي تحننا الشهاب الرمي بان العشر أفضل  
(قوله أقوى من المفهوم) في كون ذلك من قبل المفهوم الاصطلاحي نظر (قوله نعم ينبغي ان لا يجيب  
ركوعه الخ) الظاهر ان هذا الكلام كونه ما اذا اراد الراكع من قيام ما اذا اراد ان يستمر هاديا الى الجلوس  
ثم ترك من جلوس فلا مانع من ذلك وان قرأ الفاتحة في جيبه هو به ولم يكملها الا بعد جلوسه (قوله لا للنفل  
الخ) أفتي تحننا الشهاب الرمي يجوز ان الاحكام بالنقل في فهو ضا في القيام وامتناع القراءة فيه فهو ضا  
الى القيام واستشكك أحدهما بالآخر وفرض في الاول يدخل في الصلاة بعد قوس فيه بخلاف الثاني

وقون ما هنا سنخو كلامه انك ركن ليس ككبر تأني في الفرق غيراً يتبعه بحث الاول واخذ من قولهم ان الانبياء  
بالترحم في سال الراكع أي سوره منافق للفرق لا للنفل فاذا جاز تحريمه في الركوع فقرأته كذلك لكن ينبغي تقسده بما ذكره وبعضهم  
أفتي في قاعدا ان من العود بحيث لا يسمى قاعدا الله يصح ويزيد ان تحننا للراكع بحيث لا يبلغ مسجده وهو صريح فيما قبله به ما من واعتارنه

بقولهم ان المضطجع (الخ) أى فقيامه في مستلثنا أن يتسبب ثم رجع **(قوله هـ)** أى في الاضطجاع **(قوله)** قراءة الفاتحة في هو به ( صورته أن يتذكر في هو به لصعود التلاوة أنه ترك الفاتحة أو شئ فها أقصر أهانى الهوى كرى **(قوله لما يأتى)** أى لآله تأتي في شرح وتعين الفاتحة قول المتن (هـ) سد الخرم) قال في شرح العجائب هو أحسن من تعبير غيره بعقب اذا نظاهره لو سكت بعد التزم طوبى لآله يقتل بعد دعاء الافتتاح انتهى بقى ما لو أتى بذكر غير مشر وع قبل دعاء الافتتاح فهل يفوت حجة لا فتنظر وفي العجائب ولو أذكره أى المأموم الامام في أثناء الفاتحة فاتها الامام قبل افتتاحه من لقراءته ما لم يتم افتتاحه قال في شرحه لان التأمين يسير فلا يفوت به سنة الافتتاح بخلاف التأمين لقراءة غير امامه قياسا على ما يأتى في قطع موالاة الفاتحة انتهى وقوله قياسا لا يبدل على ترجيح النوان بالذكر الغير المشروع فلي تأمل وأقاد الشارح في باب صلاة العبد انه لا يفوت دعاء الافتتاح على المأموم بشرع وع امامه في الفاتحة **(فرع)** \* الوجه انه يحرى في ترتيب دعاء الافتتاح وموالاة ما يأتى في التشهد وانه يحصل أصل السنة ببعضه سم وقوله وفي العجائب الخ أى وبافضل والنهاية وقوله لا يبدل على ترجيح الخ يأتى من عرش وروى جميع عدم الفوات وعن السيد البصري ما رواه افقه أى عرش **(قوله بفرض)** الخ قوله وكفى في النهاية الاما أنه عليه وكذا في المعنى الا قوله ولو على غائب الى المتن قول المتن (دعاء الافتتاح) أى دعاء يستفتح به الصلاة وفى تسميته دعاء تحيولان الدعاء طلب وهذا الطلب فيه وانما هو اختيار فسمى دعاء باعتبار انه يحزى عليه كما يحزى صلى الله عليه وآله الاجهرى رأى وباعتبار أن آخره دعاء وان لم يكن مذكورا وانما هو اللهم ابعدينى وبين خطاياى كما باعدت بين المشرق والمغرب فان هذا منتهى شأن ذلك دعاء مستقل من أدعية الافتتاح كما يأتى من النهاية **(قوله الامان الخ)** عبارة النهاية لمنع دراموم ومأموم عكس منه بان أدرك امامه في القيام دون الاعتدال أى وما بعده وأمن فوات الصلاة أو الاداء وقد شرع فيها وفى وقتها ما سمع جميعها وفاب على ظهره انه مع اشتغاله به يدرك الفاتحة قبل ركوع امامه اه قال الرشيدى قوله مر وأمن فوات الصلاة أى بان لا يفوت الموت بان لم يحضر ما يحضى منه الموت عاجلا وقوله مر وقد شرع الخ هذا تقدير اسع وهو المراد بقوله غير مؤمن فوات وقت الصلاة والحاصل انه لا بد من أنه فوت الصلاة من أصلها كما عيشه وفوت الاداء كل لم يبق من الوقت الامام في الصلاة لكن ورد عليه ان هذا يفتى عاقبه وفى حاشية الشرح الجواب عن هذا بما لا ينشئ اه وقوله الامان سيع الصلاة يأتى عن المعنى والاحتياط ما خلفه **(قوله الان أدرك الامام في غير القيام الخ)** وعليه فلو تعوذ ثم هوى ثم سأل الامام قبل أن يجلس فعاد فهل يأتى به لان التعوذ المذكور غير مشر وعه أولا لوجود صورة التعوذ محل تأمل لعسل

القيام

بقولهم ان المضطجع يرتفع  
الركوع كقاعه وزيادته  
لا يمكن هذا الركوع عما هو  
فيه فلهذا لا ارتفاع الى المرتبة  
التي قبله ثم الركوع فيها  
بغلافه مستلثنا بعضهم  
جوزوا بدعية التلاوة فى  
الفصل قراءة الفاتحة  
وهو الى وصوله للصعود  
(الرابع) من الأركان  
(القراءة) الفاتحة في القيام  
أو بدله لما يأتى (و يسن)  
وقيل يجب (بعد التزم)  
بفرض أو قبل ما بعد صلاة  
الحناء ولو على غائب أو قبل  
على الوجه (دعاء الافتتاح)  
الان أدرك الامام في غير

فى الافتاء الثانى فظهر لعدم اشتراط القيام فى النقل وكذا فى الفرق لا به تمام الاحرام بين السجود من أدله ولانه يعتبره ما يعتبر الصلاة كاعتساب المسجد ان على انه قد ينكس الفرق لانه يحتمل لا تقادما لا تحثا طائفة من الأثرى انه لو شرك فى تكبير الأروام مع غيرهم بان قصد مع الاجرام غيره ضرب بخلافه لو قصد بالركن كالقراءة الى ركن وغيره فانه لا يضر **(قوله بعد التزم)** قال في شرح العجائب هو أحسن من تعبير غيره بعقب اذا نظاهره لو سكت بعد التزم طوبى لآله يقتل بعد دعاء الافتتاح انتهى بقى ما لو أتى بذكر غير مشر وع قبل دعاء الافتتاح فهل يفوت حجة لا فتنظر ويحتمل ان لا يفوت اذ لم يقدم عليه شأ مطلقا فى الصلاة فو يحتمل الفوات كما تنقطع بذلك موالاة الفاتحة فى العجائب ولو أذكره أى الامام المأموم فى أثناء الفاتحة فاتها الامام وقبل افتتاحه آمن لقراءته ما لم يتم افتتاحه من لقراءته ما لم يتم افتتاحه قال في شرحه لان التأمين يسير فلا يفوت به سنة الافتتاح بخلاف التأمين لقراءة غير امامه قياسا على ما يأتى في قطع موالاة الفاتحة اه وقوله قياسا لا يبدل على ترجيح الاحتمال الثانى فلي تأمل وأقاد الشارح في باب صلاة العبد انه لا يفوت دعاء الافتتاح على المأموم بشرع وع امامه في الفاتحة **(فرع)** \* الوجه انه يحرى في ترتيب دعاء الافتتاح وموالاة ما يأتى في التشهد وانه يحصل أصل السنة ببعضه **(قوله الان أدرك الخ)** أى فلا يستحب وهذا لا يأتى الجواز الامان **(قوله)**

الإمام أقرب بصري (قوله ما لم يسل الخ) أي أو يخرج من الصلاة يحدث أو غيره قبل أن واقعته معنى (قوله) قبل أن يجلس) ظاهره ولو بعده هو به المجلس فليخرج بصري (قوله أو لا اعتدال) قد شبهه بغير القيام (قوله لا إلين) أي مأموم سم (قوله أو لا أن شاق الخ) هذاوافق ما تقدم في بحث المدعى أنوار أنه لو بقي من الوقت ما يسع الركعتين فقط استحب الاتيان بالسنن وإن لم يخرج الوقت قبل الغرغيم لم يبعد أن يحصل استحباب الاتيان بالسنن حينئذ أن أدرك ركعة في الوقت حر اه سم وفي عرش هنا ما وقع وبغده أيضا قول المغني والأسي ولا يسن أن خاف فوت القراءة خلف الإمام أو فوت وقت الصلاة أو وقت الأداء بان لم يسبق من وقتها ما يسع ركعة اه و يأتي عن عرش عند قول المتن ويسرهما فوجه كلام الشارح (قوله في هذه الثلاثة) أي المستثناة قد توهم أنه إذا أدرك الإمام في غير القيام بشرطه بترك التعوذ مطلقا وليس بحر ادول فالقالي في النهاية يترسب التعوذ بالشروط المتقدمه عند الجلوس معه لانه مغوث ثم لغوات الانتحاب به لانه لا له لقرآن لم يشرغ فيها اه وقال عرش أي اما إذا أدركه فيه فانه يجلس معه ثم إذا قام تعوذ بخلاف ما سرق في الافتتاح فانه يجب أدركه في غير القيام بالاتي بالافتتاح ومثيل الجلوس ما لو أدركه في غيره مما لا يقرب أدبه عقب اسوامه كالاعتدال ونابغة فيه اه (قوله أو لا أن شرع في التعوذ الخ) ظاهره وان اشتغل بأذكار غير مشروعة ونظر فيه سم على بحر أقول والذي ينبغي أخذ من هذه العبارة ونحوها عدم الغوات عرش وتقدم من السديد البصري ما واقعته (قوله ولو سوا) بخلاف ما إذا أورد فسبق لسانه إلى التعوذ فيما ظهر سم (قوله أذعية كثير الخ) منها جلده جدا كثيرا ما سئل كيف هو منها الله أكبر كبيرا وسبحان الله بكرة وأصولا ومنها اللهم بأعديني وبين خطايائي إلى آخره وأنها افتتح حصل أصل السائلين الاول أي وجه وجهي الخ أفضلها في المجموع وظاهر استحباب الجميع بين جميع ذلك لمنفرد وإمام من ذكر أي جمع محصور بن الخ وهو ظاهر بخلاف الأذرية نهاية قال عرش قوله إلى آخره أي كما بأعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقني من خطايائي كما تقني الثوب بالإيض من الدنس اللهم افضلي من خطايائي بالما والتم والمبرد واده الشيطان انتهى شرح الوص والمراد المنفردة الفصل الحقيقي بها اه (قوله وكفى) أي تجوز (قوله) ينبغي محاولة الصدق الخ) كان المراد الصدق في الطلب وعندهم والاختفاء الصدق والكذب المعروفين لاحتيا هذا المزمور ردهما الخير وما نحن فيه من حين الانشاء والدعاء بصري وقوله والدعاء قد مر ما تقدم الظاهر انه لانشاء الاخلاص كاتبة عليه بعضهم وقد تقرر في محله ان كل انشاء متعين لخبر (قوله ونائق) إلى قوله ويؤيد في النهاية الامامية عليه وعلى قوله ورد في المغني الا قوله قبل (قوله على ارادة الشخص الخ) نحو المسلمين فحين عن التاويل بازاء هذا الشخص يتابع على التغليب المشهور في نحو ذلك بصري عبارة النهاية بقرينة ما علم أن المرأة تأتي بجميع ذلك بانفاطه المذكور رة لتغليب الشائع لغو استعمالات ارادة الشخص في نحو حنيغها فقلت في لفظ الأوراد اه قال عرش قوله حر واوراد الشخص لعل المراد انها تقوله وبجمل ذلك منها على ارادة الشخص لأن مشروعيته في حقها تتوقف

والا لئ) أي مأموم خاف الخ (قوله أو لا أن شاق الوقت الخ) هنا عطف ما تقدم في بحث المدعى أنوار أنه لو بقي من الوقت ما يسع الركعتين فقط فقد استحب الاتيان بالسنن وإن لم يخرج الوقت قبل الغرغيم لم يبعد أن يحصل استحباب الاتيان بالسنن حينئذ أن أدرك ركعة في الوقت حر اه (قوله بحث يخرج بعض الصلاة قسمة) فيسديده لو بقي من الوقت ما يسع الركعتين فقط لم يستحب دعاء الافتتاح وان حاز المحدث فظاهره مع ما تقدم عن الأوراد في المداهة لو بقي من الوقت ما يسع الركعتين فقط استحب ان يأتي بالسنن ثم رأيت الشارح في شرح العباب بعد ذلك أن الأذرية والركعة في رددا في وجوب الترك قال وقد توثق مما تقرر به في كلام البغوي السابق أول التهم وتكليف الصلاة انه ان شرع في الصلاة وقد بقي من وقتها ما يسعها لم يجب الترك لان الاشتغال به حينئذ كغيره من السنن عدلها وهو جائز في هذه الحالة اه وما أوردناه غير ذلك لان كلام الأوراد فان الاتيان بالسنن سننوه غير المدان المبني وليس يستغنى عنه (قوله ولو سوا)

ما لم يسل قبل أن يجلس أو في الاعتدال والا لئ خاف فوت بعض الفاعل أو في بعض الاوقات بحيث يخرج بعض الصلاة عنق أو في التعوذ مثله في هذه الثلاثة والا أن شرع في التعوذ أو القرع ولو سوا وورد فيه احصية كثيرة مشهورة وأفضلها وجهت وجهي أي ذاتي وكفى عنها بالوجه اشلو قال ان المصلي ينبغي أن يكون كله وجهه مقبلا بكيته على الله تعالى لا يلتفت لغيره بقلبه في لحظة منها وينبغي محاولة الصدق عند التلفظ بذلك خذرا من الكذب في مثل هذا المقام للذي فطر السموات والأرض أي أبدعهما على غير مثال سبق خفي أي ما لا يعلم كل الادب ان الطرائق إلى دين الحق وطريقه ونائق به وبعدها المراد أيضا على ارادة الشخص



(قوله ومن ثم) يعني لأجل ورود هذا التفسير وكان ينبغي التنبه عليه - وألا حتى يظهر هذا التفسير عبارة  
سم وهو أفضل من نحو أنا ثناء بالله من الشيطان الرجيم لانه الوارد ولو أتى بمعنى هذه الصيغة كان ضمن بالله  
أو ألقى إليه من الشيطان الرجيم فينبغي حصول المقصود في الجملة وإن فاته العمل بطلب خصوص تلك  
الصيغة اه عبارة عنها يتوالمخى ويحصل بكل ما شئت على التعوذ من الشيطان الرجيم وأفضله أعوذ بالله من  
الشيطان الرجيم اه زاد الثاني وقيل أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم اه (قوله كل هذا هو  
أفضل صيغة) أي بالنسبة للقراءة أو مطلقا ولا فلا يخفى أن التعوذ الوارد لدخول المسعد أو انظر روح منه أو  
لدخول الخلاء الأفضل المحافظة في عمل لفظ الوارد رشدي وقوله أو مطلقا العمل صوابه لا مطلقا (قوله وبحت  
عدم ندبه الخ) اعتمد المغي بعبارة (تنبه) كلام المصنف يقتضي استصحاب التعوذ أن أي بالذكر كالحزب كانه  
يأتي بدعاء الافتتاح وقال في المهمان أن التحصنه لا يستحب وهو ظاهر لأن التعوذ لقراءة القرآن ولم يوجد  
بخلاف دعاء الافتتاح اه (قوله لأن لنا تبسبحك المنوب عنه) قضية ذلك السن البسملة لمن أحسنها أيضا وقد  
يقال إذا أحسن البسملة وجبت لانها آية من الفاتحة ومن قدر على آية منها لزمته (فرع) تعارض التعوذ  
ودعاء الافتتاح بحيث لم يمكن الأحدهما دون الجمع بينهما فهل رأى الافتتاح لسبقه أو التعوذ لانه القراءة  
الأفضل والواجبة في نظر سم على حج أقول الأقرب الثاني لأن المقصود منه التحفظ من الشيطان وأيضا  
فهو مطلوب لكل قراءة عش (قوله يغوث) أي التعوذ وقوله ولوسهوا خرج به ما لو سبق له لسهه فلا يغوث  
وكذا يطلب إذا تعوذ فاصدا القراءة ثم أعرض عنها سماع قراءة الامام حيث طال الفحص بالسماعه  
لقراءة امامه بخلاف ما لو قصر الفصل فلا يأتي به عش قول المتن (ويسرها) أي بحيث يسمع نفسه  
لو كان سماعا ولو أمكنه بعض الافتتاح أو التعوذ في بحفاضة على الأمور به ما يمكن وعدم علم ندبهما  
لغير المتكبر بان اختل في شرط مما ذكرناه بل قد يجرمان أو أحدهما عند خوض في الوقت نهاية قال  
عش قوله مر أي بحيث يسمع الخ أي فلا يزد على ذلك وظاهره ولو قصد تعليم المؤمن من التعوذ والافتتاح  
لا يمكن ذلك ما قبل الصلاة ما بعدهما وقوله ولو أمكنه بعض الافتتاح الخ أي بأن يخاف من الاتيان بهما  
ركوع الامام وهو في أثناء الفاتحة وقوله أو التعوذ الخ وهو أي بعض التعوذ صادق بان يأتي بالشيطان أو  
الرجيم فقط ولعله غير مراد وان المراد الاتيان بأعوذ بالله وقوله مر أو أحدهما عند خوض في الوقت أي  
بان أحرم بما وقع في الوقت ما لا يسعها والافتد عمرانه بان بالسنة إذا أحرم في وقت يسعها وان لزم  
صبر ورهاقه لكن بشكل عليهما يقتضيه كلام الرض من أنه إذا شرع في الصلاة في وقت يسعها كلمة  
بدون دعاء الافتتاح ويخرج بعضها بتقدير الاتيان به تركه وحس بمثله حج ومن قال سم في شرح الغاية

يستثنى من السنن دعاء الافتتاح فلا يأتي به الاحتياط في صفة خروج شيء من الصلاة عن وقتها اه وعليه فيمكن  
الفرق بينه وبين بقية السنن بأنه عهد بطلب ترك دعاء الافتتاح في الجنائز وفيما لو أدرك الامام في ركوع أو  
اعتدل فالتحطرت بتمتع بقية السنن أو بان السنن شرعت مستقلة وليست مقدمة شيء بخلاف دعاء

قرآن ولا صرف الان يدعى ان قرينة الافتتاح صار في وقتها فيبقى ما لو أتى بمعنى من السبلن كقوله وأما  
مسلم أو وانما أتى المسلمين في حق الصديق (قوله على أردت) أي أراد متصلة بقراءة (قوله أفضل صيغة)  
هو أفضل من نحو أنا ثناء بالله من الشيطان الرجيم لانه الوارد ولو أتى بمعنى هذه الصيغة كان ضمن بالله أو  
ألقى إليه من الشيطان الرجيم فينبغي حصول المقصود في الجملة وإن فاته العمل بطلب خصوص تلك الصيغة  
التي إليه من الشيطان الرجيم (قوله لأن لنا تبسبحك المنوب عنه) قضية ذلك السن البسملة لمن أحسنها أيضا وقد  
يقال إذا أحسن البسملة وجبت لانها آية من الفاتحة ومن قدر على آية منها لزمته (فرع) تعارض التعوذ ودعاء الافتتاح بحيث  
لم يمكن الأحدهما دون الجمع بينهما فهل رأى الافتتاح لسبقه أو التعوذ لانه القراءة الأفضل والواجبة فيه  
نظر (قوله يغوث الخ) لا يقال هو مكر مع قوله السابق أو القراءة ولوسهوا لأن ذلك في الافتتاح وهذا



وليسوا (وسرها) ندبا  
 حتى جبرية كسائر  
 الاذكار وقضية كلامهم  
 أنه خارجها يصح به للفتحة  
 وغيرها وعليه آفة القراءة  
 وجعله كجئت ان كان ثم  
 من يسمعه ليست لئلا  
 يفوته من المقر وشي قيل  
 وبهذا يفرق ينسوين  
 داخلها ودخله الامام في  
 الظاهر بقائه يسمي مع أن  
 المأمورين مأمورون  
 بالانصاف فالاولى التعليل  
 بالاتباع والوجه أنه خارجها  
 سنتين و يفرق ينهوا بين  
 التسمية للراكان بان القصد  
 ثم حفظا المطعوم من  
 الشيطان وهو حاصل  
 بالتسمية الواحدة وهنا  
 حفظا القارئ فطلبت من  
 كل بخصوصه وبه يظهر أن  
 التسمية في الوضوء صنعتين  
 (وبتعود كل ركعة على  
 المذهب) لان كل قراءة  
 جديدة وهو لا لافتحها  
 ومن ثم في قراءة القيام  
 الثاني من كل من ركعتي  
 صلاة الكسوف وتعلم  
 بعد الوضوء وتلقب  
 الفصل وأخذ منه أنه  
 لا بعد السجدة أيضا وان  
 كانت السجدة ابتداء من  
 أثناء سورة أي غير براعة  
 كما قاله الجعبري وروى قول  
 الحنظلي لافرق أن يسمى  
 وكسود التلاوة كل  
 ما يتعلق بالقراءة بخلاف  
 ما ذكره امرأوا وتكلم  
 باجني

الافتتاح عش (قوله ندبا) الى قوله وقضية الخ في الغنى (قوله حتى في جهر يقال) وفي شرح الروض وقضية  
 كلام المحققان يصح بالتعود وان أسر بالقراءة وليس كذلك بل هو على سنهاان جهر الجهر وان سرفسر  
 الا في الصلاة فيسره به معطوقا وين رفع الصوت بالقراءة وحمل أفضلته اذ لم يصغر ياعلم بتأنيده أحد والا  
 فالاسرار أفضل انتهى اه سم (قوله وحمله كجئت الخ) تقدم خلافاً نفاووافق ما تقدم قول عش  
 وهما أي التعود والتسمية تابعان للقراءة ان سرفسر وان جهر الجهر لكن استثنى ابن الجزري وفي التفسير  
 من الجهر بالتعود غير الاول في قراءة الادارة والعر وفلان بالمدارسة فقال يستحب من الاسرار ان المقصود  
 جعل القراءة تين في حكم القراءة الواحدة اه وينبغي جوبان مثله في التسمية للعلامة المذكورة فلما رجع اه وقد  
 يقال مقتضى العلامة المذكورة عدم استصحاب التعود والتسمية بالكلية لاندب الاسرار (قوله ليست الخ)  
 المتبادر وجوبه قوله وحمله الخ (قوله بهذا) أي التعليل (قوله التعليل) أي للسند الجهر في خارج  
 الصلاة (قوله والاوجه انه) أي التعود وقوله خارجها ليس احترازا عن داخلها كجهرها وقوله سنتين  
 أي فيطلب من كل من المجتمعين للقراءة سم عبارة السند البصري قوله سنتين ينبغي أن يكون يحمل هذا  
 حيث اجتمع جماعة على القراءة التي يتروهم فالاستغناء بتعود واحد ولا فلو قرأ مترتين فكل قراءة  
 مستقلة فاني يتروهم الاستغناء بتعود غير السابق لقراءة نفسه اه (قوله و يفرق بينهما) أي الاستغناء (قوله  
 وبه) أي بذلك الفرق قول المتن (وبتعود كل ركعة الخ) أي حصول الفصل بين القراءة تين بالركوع وغيره  
 مغنى ونما ينفذ (قوله في كل) أي من الركعات (قوله وهو لا لافتحها الخ) أي والتعود للقراءة لافتحها  
 الصلاة به يعلم ما في الاضمار الاخبر من الابهام بصرى (قوله ومن ثم) الى قوله وأخذ في النهاية والابغنى  
 ما نوافقه (قوله اقرب الفصل) فضيته أنه لو طالع أعاذ التعود وهو الاوجه في شرح العباب وقبائه إعادة  
 السجدة سم على ج اه عش (قوله وأخذت منه) أي من التعليل (قوله من أثناء السورة الخ) قوله هذا  
 الكلام مقتضى أنه لافرق في التسمية ابتداء من أثناء سورتين الصلاة وتوابعها لكن خصه مر  
 بخارجها ليعبر سم على ج أقول وجوب ما في به بعد الفاتحة من القراءة في صلاته بدفع الفاتحة  
 كانه قرأة واحدة والقراءة الواحدة لا يطلب التعود ولا التسمية في أثناءها لم تعرض للمصلي ما نعم من  
 القراءة بعد الفاتحة ثم زال وأراد القراءة بعد من التسمية في أثناءها لم تعرض للمصلي ما نعم من  
 وقوله ثم تعرض الخ فضته انه بسن للازم الاتيان بالسجدة قبل الوضوء بعد الفاتحة السكون المسنون ثم  
 ابتداء من أثناء السورة وقوله بالسجدة أي والتعود (قوله كما قاله الخ) أي استثناءه مراعاة (قوله لافرق) اعتمد  
 مر اه سم عبارة الكردى قال القلوبي تكرر في أولها أي مرة وتندب في أثناءها عند شغل الرمي وقال ابن  
 ج والخطيب وابن عبدالحق تحرم في أولها وتكر في أثناءها وتندب في أثناءها غيرها اتفاقا اه (قوله أن  
 يسمى) خبر كانت (قوله كلما يأتى بالقراءة) أي كتسبيح من ناله شي في صلاته عش (قوله بخلاف  
 ما ذكره السند الخ) اطلاعه ما دعى بالليل وعبارة الاسنى ويكتبه التعداد الواحد ما يقع قرائته بكلام أو سكوت  
 طول بل ذكر ذلك في المجموع اه وقد يجمع بينهما ما بان ذلك في سكوت لا يكون بقصد الاعراض بصرى

في التعداد (قوله وليسوا) انظر سبق اللسان (قوله حتى في جهر يقال) في الروض في باب الاحداث وتندب  
 تعوذ لها في القراءة جهر اقال في شرحه وقضية كلام المحققان يصح بالتعود وان أسر بالقراءة وليس  
 كذلك بل هو على سنهاان جهر الجهر وان سرفسر الا في الصلاة فيسره به معطوقا وليس اه ثم ذكر  
 أنه بسن رفع الصوت بالقراءة ثم قال وحمل أفضلته ترفع الصوت اذ لم يصغر ياعلم بتأنيده أحد والاسرار  
 أفضل اه (قوله والاوجه انه) أي التعداد وقوله خارجها ليس احترازا عن داخلها كجهرها وقوله سنتين  
 وقوله سنتين أي فيطلب من كل من المجتمعين للقراءة (قوله اقرب الفصل) فضيته أنه لو طالع أعاذ  
 التعداد وهو الاوجه في شرح العباب وقبائه إعادة السجدة (قوله ان ابتداء من أثناء سورة) لافرق  
 بين الصلاة وقول جهرها لكن خصه مر بخارجها ليعبر (قوله لافرق أن يسمى) اعتمد مر (قوله

(قوله وان قل) راجع للسكوت أيضا (قوله والحق الخ) قال في شرح العباب يس الاستبكال أيضا كما قاله  
 جمع متأخرون لكل سجدة تلاوة أو شكر سواها في الاول استكال للقراءة أم لا طالع الفصل أم قرب على الواجب  
 وأما الاستبكال للقراءة بعد السجود فينبغي بناؤه على الاستعاذة فان سنتين والاولى والاصح فلا ثم رأيت  
 بعضهم قالوا لو قطع القراءة وعاد عن قرب فقتضى ندبا إعادة التعمد إعادة السواك أيضا وهو ظاهر فيما  
 ذكرته اه أي من بناء السواك على الاستعاذة سم (قوله بذلك) أي باعادة التعمد في الاول (وتبين  
 الفاتحة) أي قراءتها لحفظها ونظرها في مصحف أو تلقينها وتجويز ذلك وقوله كل ركعة أي في قيامها أو بدله  
 المنفرد وفيه سرية كانت الصلاة أم جهريه فمفسرنا ثم نقلنا معنى زاد النهاية وقد يجب تكرار الفاتحة في  
 الركعة الواحدة أو سبع مرات فما تكرار كان ندوا أن يقرأ الفاتحة كل أعطس فعطس في صلاته فان كان في غير  
 القيام وجب عليه أن يقرأ إذا فرغ من الصلاة وان كان في القيام وجب عليه أن يقرأ إذا لان تكرار الفاتحة  
 لا يترك ذلك كره القاضي حسين في فتاويه اه قال عس قوله من أن يقرأ إذا فرغ الخ يفتي ان المصنف أنه  
 يعترف بالتأخير في فراغ الصلاة فلو تأخر في الركوع أو غيره واعتذر بقرانه وقوله مر وجب عليه الخ  
 يفتي أن محل ذلك في المأدوم مالم يعارضه وكى ع الامام فان عارضه فينبغي أن يتابعه بتدارك بعد قوله من  
 سلاطه ان عطف بعد فراغ القراءة الواجبة والافغني أن يكمل الفاتحة عن القراءة الواجبة ثانيا بها  
 عن النذر أن أمن ركوع الامام كما تقدم والأخوه إلى تمام الصلاة وبقي ما عرضه ذلك وهو جبهل  
 يقرأ وهو جوب أو يؤخر القراءة إلى أن يغتسل ويكون ذلك عذرا في التأخير في نظر والاقرب الثاني حتى  
 لو نذر أن يقرأ عقب العطاس كان محولا على عدم المانع وبقي أيضا ما عطف قبل الشرع في القراءة فهل  
 يشترط لوقوع القراءة عن الواجب القصد لان طلبا للعطاس صار عن وقوعها عن الواجب أم لا فاذا  
 قرأها من بين وقعت احدها من الركن والاخرى عن النذر وان لم يعين ما سلك والاقرب الاول لانه حيث  
 لم يقصد وقعت القراءة لغوا أو ما اقتص على مر واحدة من غير قصد تركه فانه تطيل صلاته عس (قوله  
 كل قيام) أي قوله فلا اعتراض في التأخير إلى الاقوله وفي الاجزاء إلى انه صلى الله عليه وسلم (قوله والغنى  
 المتفق عليه الخ) وأما من صلى خلف امام فقرأه الامام له قراءة فضعف هذا لحفظ كايته المار فطعن  
 وغيره نهاية (قوله على الخلاف الشهير الخ) قال في جمع الجوامع وشرحه وفي الاجزاء كفي القبول أي في انه  
 يغيب الفساد أو المصنف قولان بناء الاول على ان الاجزاء الكفاية في سقوط الطلب وهو الراجح وللثاني على انه  
 اسقاط القضاء فان ما لا يسقط بان يحتاج الى الفعل ثانيا قد يصح كصلاة فاذا اظهر بن انتهى اه سم

وان قل والحق بذلك إعادة  
 السواك (والاولى أكد)  
 مما يصدها الاتفاق على  
 ندبه فيها (وتبين الفاتحة  
 كل قيام من قيامات  
 الكسوف الاربعين كل  
 ركعة) كليه عن ثب  
 وعشر من عباد الغنى  
 المتفق عليه الصلاة لم  
 يقرأ بفاتحة الكتاب الظاهر  
 في نفى الحقيقة لا كمالها  
 والغنى الصحيح كماله  
 حفاظ لا يفسد في صلاة  
 لا يفسد الرجل فيها بأم  
 القرآن وفي الاجزاء ان  
 لم يفسد الفساد على الخلاف  
 الشهير في الاصول

والحق بذلك إعادة السواك في شرح العباب في باب الوضوء في الكلام على الاستبكال على الصلاة انه هل يأتي  
 به في أثناءهما المظمو يسن أيضا كما قاله جمع متأخرون لكل سجدة تلاوة أو شكر وسكت منهما لان الصلاة  
 قد تشملهما سواها في الاول استكال للقراءة أم لا طالع الفصل أم قرب على الواجب وأما الاستبكال للقراءة به  
 السجود فينبغي بناؤه على الاستعاذة فان سنتين لان هذه تلاوة تجديدية والاولى والاصح فلا ثم رأيت بعضهم  
 قالوا لو قطع القراءة وعاد عن قرب فقتضى ندبا إعادة التعمد إعادة السواك أيضا وهو ظاهر فيما ذكرته  
 بانتهاء وقوله فكذا كره أي من بناء السواك على الاستعاذة (قوله كل ركعة) (فرع) من ذكره الخ  
 الفاتحة كل أعطس فعطس في الصلاة في محل القراءة بعد قراءتها ثم قرأها أيضا (قوله على الخلاف  
 الشهير في الاصول) قال في جمع الجوامع قبل العام وقبل أن يفتي عنه القبول أي يفتي عن الشيء بقيد الصحة  
 وقبل بل الثاني دليل الفساد في الاجزاء كفي القبول وقيل أولى بالفساد اه وقوله كفي القبول قال في  
 شرحه في انه يغيب الفساد أو المصنف قولان بناء الاول على ان الاجزاء الكفاية في سقوط الطلب وهو الراجح  
 وللثاني على انه اسقاط القضاء فان ما لا يسقط بان يحتاج الى الفعل ثانيا قد يصح كصلاة فاذا اظهر بن  
 قال في الثاني أي على الفساد في الثاني حديث المار فطعن في تأخير صلاة لا يقرأ إل رجل فيها بأم



في البحر قال سالم الرازي في التفسير لا يشترط في وقوع العلم بالتواضع في تصفاته المحسنة بل يقع ذلك بأخبار  
 المسلمين والكفار والعدول والنفاق والأحرار والعبيد والكلوا والفقراء والجمعة الشريفة اه وعجوبة  
 سم في شرح الورقان الصغير وهو أي التواضع يوجب به جماعة في يدون على الاربعة كما عرفت في جمع  
 الجوامع ولو سئلوا كيف كانوا أو قالوا ما انا اه وشملت العبارة للصبيان المسلمين عن ع (قوله وصومين طرق  
 الخ) فان قيل بشكل وجوبها في الصلاة بقول أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر ورضي الله تعالى  
 عنهما يفتقرون الصلاة بالجدد من العالين كل واحد الخايري صلى الله عليه وسلم وأبو بكر ورضي الله تعالى  
 وأبو بكر وعز وعثمان فلم يسمع أحد منهم يقول بسم الله الرحمن الرحيم كل واحد مسلم أجاب بان معنى الاول  
 كانوا يفتقرون بسورة الحمد وبينهما معنى أنس كما قال البارقي أنه كان يجهل بالصلاة وقال لا ألوان  
 اقتدى بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم وأما الثاني فقال أي امتنا اه واية لفظ الاول بالمعنى الذي صرحه الراوي  
 بما ذكر بحسب فهمه ولو بلغ الخبر بلفظه كافي الخايري لاصاب اذا لفظ الاول هو الذي اتفق عليه الحفاظ  
 معنى نهاية (قوله ولا يفتقرون) لم يصح فوات الخ (قضية اه لا فرق بين العالم وبغيره ع) (قوله من أول كل  
 سورة الخ) قال الزوري في التبيان ما صلا على هذا الواسط القاري البسملة في قراءة الاسباع أو الأجزاء  
 لاستحق شأمن المعلوم الذي شرطه الواقف ووجه بان الواضعا غائرا لمن يقرأ أو ليس مثلان قوله  
 البسملة يصدق عليه انه لم يقرأ السورة المشروطة وقد يقرأ بينه وبين معناه ليعمل أي ببعضه حيث يستحق  
 القسم من المعنى بان المدار هنا على ما شرطه أو أقصوه ولم يوجد فلا يستحق شأ اه ع وأقره المدائني  
 والجمهور (قوله بالفرق) أي بين أنا أعطيتك وغيره من السور (قوله ما عدا سورة) استثنائه من كل  
 سورة (قوله من ثم حوت الخ) عليه منع ظاهر وفي الجعري ما يدل على خلافه فراجع سم عبارة ع  
 قوله هر سورة تراة أي سواها في أي أولها كان مكر وهما خلافا لحي حيث قال بالحرمة اه عبارة شيخنا  
 فتكره بالبسملة في أولها وتسفي أنثائها كما قاله الريلي وقيل يحرم في أولها وتكره في أنثائها كما قاله ابن ج  
 كان عبدالحق والشيخ الخطيب اه قول المتن (وتشديداها) أي لانها هي التي تحررها الشدة وتوجبها  
 شامل لهما أي أنها الحسنة على التشديد بكونه من الفاصحة فيمتحور ولما عرفت في الحر بقره وجبراية  
 تشديداها فلو عرفت بالمكان أو لمعنى (قوله منها) أي التي في النهاية المعنى الإقوله يكن قرأ إلى بطل (قوله  
 وهي أربع عشرة) منها ثلاث في البسملة نهاية معنى (قوله فتنفخ في شدد الخ) أي حيث يكن قادر نهاية  
 (قوله كان قرأ الرحمن الخ) أثره ع (قوله لان ظهورها الخ) قد يقال الحسن الذي لا يغير المعنى لا يبط  
 سم وقد يقال المراد بالحسن هنا الاندال وفي الجعري ما نصوا اعتناءه متى تعبد الاندال بغيره وان لم يغير  
 المعنى واختلف في تغيير المعنى انما هو معتبر في الحسن أي في الأجزاء بغيره (قوله يبط قرأه الخ) عبارة  
 النهاية والمعنى في تصح قراءة تلك الكلمة بتغييره نظمها اه أي فيعيد بها إلى الصواب ولا تبطل صلاته وان  
 كان عمدا عالما بالحق بغير المعنى ع (قوله لا عكسه) عبارة أنها بغير المعنى والاستسني وشرح بافضل ولو  
 شدد مخفقا أساءه وأخاه اه أي أي تبسطة ع قال السد البصري انظر هل المراد مجرد التشديد أو ولوم  
 زادة تعرف جعل تأمل اه أقول يظهر ان مراده هو الاول وأما زادة الحذف من زادة حروف آخره فظن  
 ان فيه تفصيل إلى زادة لا تحق التنبيه (قوله كثر) ينبغي ان اعتقد الخلاف حيث جحد خلاف ما اعتقد خلافه  
 وقصد الكذب فليراجع سم عبارة الكودي عن الاعراب هذا أي الكفران قصده مختلفا اذا قصد  
 القراءة الشاذة وان اياها انما خفت لكرهه ثقل تشديدها بعد كسر فانه يحرم بمحتمل عدم بطلان صلاته

هذا القول لا يفهم من عدم التعيين فضلا عن تبادله منتهى ما فهم مجرد جواز القول (قوله حوت أولها)  
 عليه منع ظاهر وفي الجعري ما يدل على خلافه فراجع (قوله لان ظهورها الخ) قد يقال الحسن  
 الذي لا يغير لا يبط (قوله كثر) ينبغي ان اعتقد المعنى حيث جحد خلاف ما اعتقد خلافه وقصد الكذب  
 فليراجع (قوله والاعبد للسهو) يحتمل انه في الجموع علم وتعبد فيصدق بثلاث صور (قوله

وصح من طرق انه صلى الله  
 عليه وسلم عداها أي منها  
 وانه قال اذا قرأتم الحمد فقرأوا  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 انها أم القرآن وأم الكتاب  
 والسبع المثاني وبسم الله  
 الرحمن الرحيم إحدى آياتها  
 وفيه اصريح ود على من  
 كره تسميتها أم القرآن ولا  
 بكفر في البسملة أجماعا  
 كتبها خلافا لهم وهم فيما  
 لما تقر وان الامصان ثوبها  
 فلي لا يقبض ولا تكفر  
 بغير ثوبا ولا تقابل ولا  
 يقبض على يمينه فوات وان  
 أجمع عليه كان كواكب لبنت  
 الابن السد سمع بنت  
 الصواب والاصح انها آية  
 كاملة من أول كل سورة سيما  
 صرح به خبير مسلم في انا  
 أعطيتك ولا تأمل بالفرق  
 باصدا براعة لا يمتثلت  
 بالسيف باعتبار أو كثر  
 مقاصدها ومن ثم حوت  
 أولها حكما هو ظاهر

(وتشديداها) منها هو  
 أربع عشرة فتبينه شدد  
 كان قرأ الرحمن بغير الادغام  
 ولا نظر لكون اللم لا طهرت  
 شالغت الشدة فلم يحدف  
 شيلا لان ظهورها الخ فلم  
 يمكن قياسه مقامها بطل  
 قرأه لا يهوفان أولها  
 ساكن لا عكسه ولو علم معنى  
 اياك الخفف وتعمده كثر

لأن المعنى لم يتغير عند مرعاة ذلك القصد وبحتم البطلان لأن قصص الحرف في الشاذ بمقتضى وان لم يتغير  
 المعنى وتلك الشدة كثر في الحرف والوجه الأول لما يأتي من دونه الثاني اه **(قوله لانه)** أي الأناهيته  
 ومعنى أي القصص عرش **(قوله نهضه الشمس)** أي فكأنه قال نهضه الشمس معني ونهاية **(قوله وال)**  
 أي ان كان سائدا أو صاهلها ينفو معني عبارة سم يحتمل انه في الجموع علم وتعمد فيصديق ثلاث صور اه  
**(قوله بعد السهو)** أي في تخفيفه باله وشبهه كالما بطل جمع ومنه كسر كافه باله بعد صلاته هالان  
 الكسرة بغير المعنى ومعني بطل المعنى أو استعماله معني أخو كالتبطل مع لئتم هذا السهو للخل  
 الحاصل بما فعله وليس المراد انه السهو من غيبه عن عادته على الصواب في سم على المنهج فرج حيث  
 بطلت القراءة دون الصلة فتقوى كرم عدا قبل إعادة القراءة على الصواب بطلت صلاته كاهن ظاهر فلتأمل  
 عرش **(قوله أو نطق بقاف العرب بال)** خلافا للشيخ الاسلام والنهائية والمعني وغيرهم من المتأخرين كشيخنا  
 قاضيه وروا القسطنطين الكركي قال الكركي وكلام سم في شرح أي شجاع يعيل إلى ما تناهوا والشرح من  
 البطلان اه **(قوله المنسوبة إلى)** سمغوت بن علي بن غيبر من هي له فكان الأولى الأبرار **(قوله ويجري)** إلى قوله  
 قبل في النهاية والمعني الآخرة وان لم يتغير الأول أو بدل **(قوله ويجري ذلك)** أي بطلان القراءة لا بدال **(قوله)**  
 وان لم يتغير المعني الخ وقالوا بطلان النهاية والمعني وشرح المنهج **(قوله تصح قراءته لتلك الكلمة)** أي  
 وتصح إعادة تأويلها بعد هال الزكوع فان ركن قبل إعادة تأويلها بطلت صلاته ان كان عمدا عالما والام تحسب  
 ركعة شفعنا عبارة العبري أي ويجب عليه استئناف القراءة ولا تبطل صلاته إلا ان غير المعني وكان عمدا  
 عالما اه قلبي وبالمعتمده متى تعمدا الأبدال ضر وان لم يتغير المعني لأن الكلمة حينئذ صارت أجنبية كقائه  
 سلطان من مرد وقررة العززي اه وهو ظاهر النهاية والمعني وشرح المنهج كما هو يأتي من عرش ما يصرح  
 به قول المتن **(في الأصح)** ولو تبدل الضا بغير الظاهر تصح قراءته قطعا كما يتوهم **(قوله لتفسير النظم الخ)**  
 وقباضه إلى باقي آخر ونهاية ينفو معني قال عرش ومنها كقائه جع باله انه الجدهاه فبطل بغيره خلافا للقاضي  
 حسين في قوله لا تبطل لانه من الفين الذي لا يتغير المعني اه **(قوله قادر)** أي النطق على الصواب **(قوله)**  
 وعاشر أمكنه التعل الخ) ينبغي أن لا تتعد صلاته إلا إذا ضاق الوقت ثم ان قصر في التسل أو عادوا فلا وحيد  
 فقوله لم تصح قراءته لتلك الكلمة معناه بالنسبة لهذا أن صلاته لا تجزئ سبع قراءته هذه الكلمة كذلك ان  
 كان قصر في التعل ومعناه بالنسبة لقادر الذي لم يتعد أن صلاته لا تصح ما يتدارك الصواب سم **(قوله)**  
 عنه أي عين التعل **(قوله قادر عليه)** أي على النطق بالصواب سم **(قوله ان علم)** أي القصر سم **(قوله)**  
 بذال الذين) فرع في فتاوى السيوطي ما لم يستعمله إذا قال المصلي الصراط الذين يزاد له هل تبطل  
 وعاشر أمكنه التعل فترك) ينبغي ان يجري فيما تقدمنا في المعاصرين تكبيره الأرواح في العباد ويؤخر  
 وجوب الصلاة عن أول الوقت لتعلم فان ضاق عنه أي عين التعل ترجمه عن أي عن التكبير بأي لغة شاء ثم ان  
 قصر في التعل عادوا فلا اه وحيد فقوله لم تصح قراءته لتلك الكلمة معناه بالنسبة لهذا أن صلاته لا تجزئ  
 مع قراءة هذه الكلمة كذلك ان كان قصر في التعل ومعناه بالنسبة لقادر الذي لم يتعد أن صلاته لا تصح ما  
 يتدارك الصواب **(قوله قادر عليه)** يحتمل ان المراد قادر على التعل كقادر يتدارك من ذكره ضاعب قوله اما  
 عاجزه أي عن التعل كما هو المتبادر منه فوه انه قد تشكل قوله متعمده اذا ظهر الوصف أو التعل لا التعل  
 ينبغي النطق على الصواب بالعل أو أيضا فظاهر قوله بل تبطل صلاته انها تتعد سواء اتسع الوقت أو ضاق ثم  
 تبطل عند النطق باذ كروهه نظر بل ينبغي الاعتقاد عند متى في الوقت وعدم بطلانها لكن تزوم إعادة كما  
 قدم فظهر في المعاصرين تكبيره الأرواح بالمرسوق ما لم يتعد اتساعه فيحتمل ان لا تتعدو فيحتمل ان يقال ان  
 سئل التعل عند الوصول إلى محل الخطأ اعتقدوا فلا يجوز يحتمل ان المراد قادر على النطق بالصواب فيكون  
 المراد القادر منه وهو المراد في قوله أو لا بان الخلف في قادر لم يتعد على هذا فلا شك في هذا ما ينبغي رد  
 الاحتمال الأول **(قوله ولو أتى بذال الذين الخ) \* (فرع) \*** في فتاوى السيوطي ما لم يستعمله إذا قال

للهضه الشمس والاحجد  
 السهو (د) تصغير عاتية جمع  
 حروفها غشيت (لوا بدل)  
 حاء الجملته هاء وانطق  
 بقاف العرب بالمرتدة  
 بينها وبين الكاف والمراد  
 بالعرب المنسوبة اليهم  
 أخلاطهم الذين لا يعتمدهم  
 ولما نسب بعض الأتخا ل  
 العرب وصيغتهم بطلت  
 إلا ان تعذروا علمنا تعلم قبل  
 خروج الوقت واقتضاه كلام  
 جمع بل صريحه الصفقة  
 قاف العرب وان قد ضعف  
 لما في الجموع أنه اذا نطق  
 بسين مرتدة بينها وبين  
 الصاد بطلت ان قدر والا  
 فلا ويجزئ ذلك في سائر  
 أنواع الأبدال وان لم يتغير  
 المعني كالمازوت الخ يتنقل  
 أبدا (ضادا) منها أي أت  
 بدله (بظاه) وزعم ان  
 الاعمى الأبدال انما تبدل  
 على المتردود كمر  
 مع قصره في الخطيئة (لم  
 تصح) قراءته لتلك الكلمة  
 (في الأصح) لتفسير النظم  
 والمعني أضل بمعنى غاب  
 وظل يفعل كذا بمعنى فعله  
 نهارا ولا نظر لعسر التيز  
 وقرب الفرج لأن الكلام  
 كالتقصر فحين يكتنه النطق  
 بها ومن ثم صرحوا بان  
 الخلاف في قادر لم يتعد  
 وعاشر أمكنه التعل فترك اما  
 عاجزه فيجزئ فظهره فظهره  
 عليه متعمده فلا يجوز  
 قطعا بل تبطل صلاته ان  
 علم ولو أتى بذال الذين

صلاته أم لا الجواب الظاهر التفرقة في ذلك بين العابد وغيره اهـ وكان وجهه أن زيادة النطق باجني وهو  
 يبطل مع العبد أي وعلم التمر لم يبطل مع غيره ذلك اسم **(قوله مهملة)** أي أو زائدا أو قال المستحب بالهمز تبدل  
 القاف شخشا **(قوله مطلقا)** أي تدعو على النطق بالصواب أم لا تعتمد أم لا **(قوله ضمت)** إذا لم تكن الابدال  
 مع العبد والعلم يبطل ولو لم يغير المعنى كما مر **(قوله لا اجها)** بالفتح في التثنية **(قوله في نظيره)** أي نظير ذلك  
 البعض **(قوله متى خفف القادر)** أي على النطق بالصواب ومثله القادر على التعلم ولم يفتقر الوقت كما مر  
 مر **(قوله كأنه انطلق)** مثاله الابدال بالقرأة الشاذة **(قوله في الفاتحة)** تنزه عه ما لا فعل إلا بعد **(قوله)**  
 فان غير المعنى الخ يخرج به ما لو لم يغير المعنى كخفف النون من مالك ومالك فان كان عامدا لعلمه  
 ولم تبطل به صلاته ولا فلا حرم ولا بطلان ومشله فسد الابدال وتضرر زيادة ما لك ما لك لان كثيرا  
 ما تولى حروف الاشباع من الحركات ولا يغير بها المعنى عرش عبارة شغلنا وما الحسن الذي لا يغير المعنى كان  
 قال بعد بكسر الباء أو فضعها فلا يضر مطلقا لكنه يحرم مع العبد والعلم اهـ وبأنه من سم ما وافقه **(قوله)**  
 لاضهما) أي فلا يضر مطلقا يحرم مع العبد والعلم كما مر **(قوله وعلم)** أي التحريم سم **(قوله بطلت)**  
 صلاته هذا واضح في الفاتحة اذ لم يعبه وفيها وفي غيره هذا اذ صار كلاما اجنبيا اذ لم يخرج بالغير من  
 كونه ذكر أو دعاء ولم يقصده اذ لم يقرأه لان قصده فاعلم في ظاهره فبطل فعلم تأمل واعل الاقرب  
 حيث قدم البطلان بصرى وقوله اذ لم يعبه ليس بقوله ولم يقصده الخ فظاهر ان الابدال هنا قصد  
 القراءة لان المقام صاروف الى القراءة والله اعلم **(قوله والاقرءاته الخ)** ان رجوع ايضا لقوله فان تغير المعنى  
 اقتضى بطلان القراءة بطن لا يغير المعنى وهو ممنوع وايضا تبدل في ذلك الابدال لا يغير المعنى كالعاون بالواو  
 في حديثه لا تبطل صلاته مع القدرة والتمتع والعلم وقوله نظر وان كان نظيره ما فاده كما مهم في الحسن الذي  
 لا يغير المعنى من عدم بطلان الصلاة مطلقا وقد قال مر بالبطلان اهـ عبارة عرش وفيه ان  
 لا يغير المعنى قراءة العاين بالواو أي بدل الباء اهـ أقول ولا ينبغي بطلان صلاته به اذا كان عامدا على الله  
 أبدل حرفا بغيره اهـ أقول قد يقال ان الابدال المستحب منه بدل ليل قوله السابق اتفانوا لم يغير المعنى  
 كالمعاون الصريح في أن تغير المعنى ليس بشرط في الابدال بل قد تغير الوجود في تفسير المعنى قوله لا في  
 فيها اذا تغير الخ لزوم استدراكه لو رجع الى ذلك ايضا **(قوله فلا يبي عليها)** أي بعد اعادتها على الصواب  
**(قوله وأحررها هذا التفصيل)** أي بطلان الصلاة مع العبد والعلم وبطلان القراءة بدونها كرى **(قوله في)**  
 القراءة لا شاذة الخ) قضية ذلك انه لو لم يغير المعنى لم يبطل بها الصلاة ولا القراءة يصرح بذلك قول الروض

مهملة بطلت قيل على  
 الخلاف وقيل قطعاً فزعم  
 عدم البطلان فيها مطلقاً  
 لانه لا يغير المعنى ضعيف  
 \* (تنبيه) هو وقع في اعتبارهم  
 في فروع هناما وهم  
 التناقض والتحقيق أنه لا اجها  
 وأنهم إنما اطلقوا في بعضها  
 استكمال ما فهم من كلامهم  
 في نظيره وقد بينت ذلك  
 في شرح الجواب بما حاصله  
 أنه متى خفف القادر وشدا  
 أو غير ذلك بطلت صلاته  
 ولم يكن الابدال قراءة شاذة  
 كأنه انطلق أو زائدا للترتيب  
 في الفاتحة أو السور وفان  
 غير المعنى بان يبطل أصله أو  
 استعمال المعنى آخرونه  
 كسر كاف باله لا يضره علم  
 وتعتمد بطلت صلاته والا  
 ففراعه لتلك الحكمة فلا  
 يبنى عليها الآن قصر الفصل  
 ويصدق لهو في اذا تغير  
 المعنى بما به مبالاة  
 ما يبطل بعده بعد لهو  
 ولو اراه هذا التفصيل في  
 القراءة الشاذة اذا غيرت  
 المعنى وأطلقوا البطلان  
 بهذا اشتهت على زيادة  
 حرف واقعه

المصلحة الصراط الذين زيادة الهل تبطل صلاته أم لا الجواب الظاهر التفرقة في ذلك بين العابد وغيره اهـ  
 وكان وجهه أن زيادة النطق باجني وهو يبطل مع العبد أي وعلم التمر لم يبطل مع غيره ذلك وقد يقال  
 قضية ما في في الجملة من صحة صلاة الفاعل والواو اعم من زيادة خوف أو كثرة قد تذكر والتكرار ومن  
 صحة لمن شددت ففعلوا ن تعمد مع انه زاد حرقا فاعلم البطلان هنا مطلقا لان نقص الصفة في نحو الفاعل  
 بالمعذور على ما بين لنا هناك ويرى بين التشديد وغيره بعدم تميزا في باقي التشديد فتأمل وقد يفرق  
 بأن زيادة الابدال هنا ينافي ظاهرها الاضافة لانها لا تتبدل معها **(قوله والاقرءاته الخ)** ان رجوع ايضا لقوله فان  
 غير المعنى اقتضى بطلان القراءة بطن لا يغير المعنى وهو ممنوع **(قوله والاقرءاته)** بدخل فيه الابدال لا يغير  
 المعنى كالعاون بالواو وقد قلنا لا تبطل صلاته مع القدرة والتمتع والعلم وقوله نظر وان كان نظيره ما فاده  
 كالمهم في الحسن الذي لا يغير المعنى من عدم بطلان الصلاة مطلقا وقد قال مر بالبطلان **(قوله وأحررها)**  
 هذا التفصيل في القراءة الشاذة قضية ذلك انه لو لم يغير المعنى لم تبطل بها الصلاة ولا القراءة ويصرح  
 بذلك قول الروض ولغير القرائن السبع حكم الحسن اهـ ولا شك ان الحسن الغير لا يغير المعنى لا يبطل الصلاة  
 ولا القراءة وكذا قول أصله وتصح القراءة الشاذة ان لم يكن فيها تيمم ولا زيادة خوف ولا نقصان اهـ  
 ويؤيد من ذلك ان ادغامهم الرحيم في ممالك الذي هو قرأة شاذة لا يبطل الصلاة ولا القراءة لانه لا يغير

ولغير القراءات السبع حكم المعنى اه ولا شك أن المعنى الغير المتغير بمعنى لا ينطل الصلوة ولا القراءة وكذا قول أصله ونصم بالقراءة الشاذان لم يكن فيها تغيير معنى ولا زيادة حرف ولا نقصانه انتهى اه سم **(قوله)** الجله أى اطلاعهم **(قوله)** من سطف الخاص وهو ما شملت على زيادة حرف أو نقصه **(قوله)** على العام وهو الغير للمعنى الصادق للغير بحدود بينهما **(قوله)** يختص ذلك أى ما شملت على زيادة حرف أو نقصه **(قوله)** بالزيادة الخ اظهار في مقام الانحصار **(قوله)** أو النقص الوجه أنه يضر النقص من الغائبة وان لم يضر المعنى سم أى كما يفيد اطلاعهم **(قوله)** السلان بنقصه من شدد **(قوله)** أو يؤيده أى الاختصاص **(قوله)** لهم أى الاشتمال على زيادة حرف أو نقصه **(قوله)** لم يطل مطلقا أعيد ان كان معهما سم **(قوله)** أو مصرى بهم الخ كقوليه واقصوا الخ وإنه الخ عطف على قوله حذف المضاف **(قوله)** ذلك التصل الخ ظاهره يطلان الصلت مع التغيير والغدو العلم وطلان القراءة بدوتم فوفيه ما تقدم عن سم وأيضاً كلامهم كالصريح في أن تنقيص شدد من الفاعلة يضر وان لم يضر المعنى **(قوله)** هذا أى تنقيص الشدد **(قوله)** لان زيادة الحرف حق التام نقص الحرف **(قوله)** تشمل ذلك أى تنقيص التشديد **(قوله)** مطلقا أى غير المعنى أولاً **(قوله)** ونعم القراءة شاذ الظاهر ان محله اذ قصد أنه قرأت وأما قرأه الأعلى انه قرأت فلا يحرم وبنى ان يستثنى ما ذكره أهل العلم الفريحي تميز عن غيرهما من المتواتر وبعلم انها قد قرئ بها أو لم يقرأ وى وآسادا سم **(قوله)** مطلقا أى غير المعنى أولاً **(قوله)** وهو ما رواه السبعة اعتمدوا غير واحد على ما روى غير كروى **(قوله)** العشرة قاله البغوي تبعه السكوي وله التاج واعتمدوا على ما روى وهو المعروف عند أئمة القراء كروى **(قوله)** وتلفيق قراء الخ أى يحرم كلهم صريح السبان أى بشرط ارتباط المقر ونائبنا بالقرء أولاً أخذنا ما بيننا عن المجموع وكله أى الشارح أشار الى ذلك بالمثل يجعله سلا مقبداً وحيداً بهذا مفهوم قول المجموع الاتقى بشرط أن لا يكون الخ قوله لا استلزامه الخ لتعليل للأشراط المذكور والهام في الاستلزام مراجعة المعنى في قوله أن لا يكون الخ الاتقى وقوله ثم ان غير الخ تفصيل للمعنى دون النفي لانهم

المعنى الآن يقال الحرفان المدغمان أقبل من المظهر من نفي الادغام نقص في الجلة فتبطل قرأاً بت كلام الشارح الاتقى شرح ولا يجوز نقص حرف البديل لا يقال القراءة الشاذة الادغام مع قراءة ملك ملائف فلو ادغمهم قراءته ملك الألف كان من قبيل زيادة الحرف في الشاذ وهو سطل لا نأقول ان زيادة الميلة في الشاذ هي ان زيادة على القراءة المتواترة تضيئ زيادة ليست في المتواترة وأفعال ليست كذلك لوجودها في المتواترة على ان الشارح بين ان ان زيادة لا تضر الا ان غيرت و زيادة ألف ملك لا تغير فلتأمل وفي التيمنا للمصنف ما نصه فصل يجوز قراءة الفاتحة بالقراءات السبع المجمع عليها ولا يجوز غير السبع ولا بالروايات الشاذة المنقولة عن القراء السبعة وسأقي في الباب ان شاء الله تعالى بيان اتفاق الفقهاء على استباحة من قرأ الشواذ أو قرأها قال أصحابنا وغيرهم لو قرأ الشواذ في الصلاة بطلت صلاته ان كان عالماً وان كان جاهلاً لم يطل ولم تحسبه تلك القراءة وقد نقل الامام أبو عمرو بن عبد البر الحافظ اجماع المسلمين على انه لا يجوز القراءة الشاذة ان لاصى خلص من قرأها اه وقوله بطلت صلاته ان كان عالماً يمكن حمله على ما يضر المعنى فلا يخالف ما تقدم عن روض وأصله **(قوله)** أو النقص الوجه أنه يضر النقص من الغائبة وان لم يضر المعنى **(قوله)** لم يطل مطلقا أى بل ان كان معهما **(قوله)** ونعم القراءة شاذ الظاهر ان محله اذ قصد انه قرأت وأما قرأه الأعلى انه قرأت فلا يحرم وبنى ان يستثنى ما ذكره أهل العلم الفريحي تميز عن غيرهما من المتواتر وبعلم انها قد قرئ بها أو لم يقرأ وى وآسادا سم **(قوله)** وتلفيق قراء الخ أى يحرم كلهم صريح السبان أى بشرط ارتباط المقر ونائبنا بالقرء أولاً أخذنا ما بيننا عن المجموع وكله أشار الى ذلك بالمثل يجعله سلا مقبداً وحيداً بهذا مفهوم قول المجموع الاتقى بشرط أن لا يكون الخ وقوله لا استلزامه الخ لتعليل للأشراط المذكور والهام في الاستلزام مراجعة المعنى في قوله أن لا يكون الخ الاتقى وقوله ثم ان غير الخ تفصيل للمعنى دون النفي لانهم مع عدم الارتباط لا يشعرا من لازم تغير المعنى تحقيق الارتباط

ويتعين حمله كما أشار إليه  
بعضهم على أنه من عطف  
الخاص على العام فيقتصر  
ذلك على ما لا يضر المعنى  
بالزيادة والنقص ويؤيده  
حذف المصنف لهمافي  
فتاويه وتنباه واقتضاه  
على تغيير المعنى وأنه لو انطبق  
بحرف أحسن لم تبطل  
مطلقاً وأمر بهم بذلك  
التفصيل في تنقيص الشدد  
مع أن فيه نقص خوف ولا  
يغلب هذا ليس فيه انقص  
شدة لأن زيادة الحرف في  
الشاذ تشمل ذلك فادفع  
الاخذ بظاهر كلامهم من  
البطلان في الزيادة والنقص  
مطلقاً ونعم القراءة شاذ  
مطلقاً قبل اجماعاً واعتراض  
وهو ما رواه السبعة وقيل  
العشرة وانصره كثيرون  
وتأفق قراءتين كتب  
آدم وكلان أو فهمما  
وفي المجموع بسنن قرأ  
بقراءة من السبع أن يتم بها  
والجاء بشرط أن لا يكون  
ما قرأه بالشاذية مرتبطاً  
بالأولى

أي لاستلزامه هيئة لم يقرأ بها أحد ثم ان غير المعنى لا يصلح والافلا (ويجب ترتيبها) بأن يأتي بها على قتلها المعر وبقلا يتابع ولا منه ط اليعجاز ومن ثم وجب ولو خارج الصلاة فلو بد أن يفسقوا الثاني مثلام يعتمد به مطلقا ثم سها بتأخير الأول ولم يطل فصل يفي عليه وان تعمد تأخيرها وقصد به التكميل خلافا لما أوجهه كلام الزركشي أنه اذا لم يقصد شيئا كذلك أو طل فصل أي بين فراغه وارادة تكمله بان تعمد السكوت لما يأتي أنه سهر لا يضر ولو سمع طوله الآن يعرف كإياني استأنفها لان قصد التكميل به منصرف وبه يندفع ما أطالبه الاسوي وغيره في محسبانه مطلقا و يفرق بين هذا وتفسيره في نحو الوضوء والاذن والعطوف والنسي فانه يعتد بما يأتيه من ناسي محله مطلقا بان هذا الكونه منطوق اليعجاز ويحرم خارج الصلاة أيضا فله أكثر ولو ترك حرفا لم يتعمدا استأنف قراءة تلك الكلمات لم يغير المعنى ولا الفلا أو غير معتمد لم يعتد بآخيه حتى يأتيه قبل طول الفصل كجلس مجلس (و) تجب (موالانها)

عدم الارتباط لا يغير المعنى ضمن لازم تغير المعنى تحقق الارتباط سم (قوله أي لاستلزامه الخ) قد يقال هذا الاستلزام وجود مع الارتباط وعدمه وتغيير المعنى وعدمه لا يقتضي المنع اقتضاء مطلقا مع ليس كذلك سم ولتسمع وجود ذلك الاستلزام مع عدم الارتباط (قوله بان يأتي) التي قوله ولو ترك في النهاية والمعنى الآخره ومن ثم أتى فلو قوله خلافا إلى أو طل قوله بان تعمد إلى استأنف قوله وبه الذي يعرف وقوله ويحرم إلى يحاط (قوله منطوق اليعجاز) أي مرجعه عرش (قوله لم يعتد به) أي بالنصف الثاني (مطلقا) أي سواء كان البدء ذلك سها أو عدا (قوله ثم ان سها بتأخير الأول) أي بان كانت بدايته بالنصف الثاني ثم الأول على وجه السهو سم (قوله ولم يطل فصل) أي بين النصف الأول المؤخر وارادة التكميل سم (قوله يفي عليه) أي على النصف الأول (قوله وان تعمد تأخيرها) ليس بتدقيقات الاستئناف لا بد منه بكل حال حيث قصد التكميل ويشدى وعش (قوله وقصد به التكميل) أي لم يغير المعنى ولا يطل صلاته نهاية ومعنى (قوله كذلك) أي بحسب استأنفها (قوله أي بين فراغه) أي النصف الأول (قوله وارادة تكمله) الأولى واليانية أو وتكميله لانه لا يلزم من ارادة التكميل التكميل فو رابعه ان المقصود يجرى (قوله بان يأتي) أي تغافل الموالاة وهو تعليل للتقيدها بعدم (قوله الخ) أي السكوت بان لما يأتي (قوله الآن) يعرف كإياني أي في قوله وفارق ما مر في الترتيب الخ في هذا الفرق الآخر في لان طول الفصل به بعد فراغ النصف الأول المؤخر أي يفتون به الموالاة لا الترتيب سم وفي الرشد ينعوه (قوله استأنفها) أي الأول وجوبا وهو جواب وان تعمد الخ (قوله وبه الخ) أي بالتعليل (قوله مطلقا) أي قصد التكميل أولا (قوله وتقطيعه في نحو الوضوء الخ) ومن الضور على الجوار عرش (قوله والعطوف) لم تظهر صوة والترتيب الحقيقي فيرشد (قوله مطلقا) أي تصديه التكميل أولا عرش (قوله بان هذا) أي ترتيبها فاعضد (قوله ويحرم الخ) أي ترك الترتيب وهو عطف على منطوق اليعجاز ولو قلنا وجب الخ لا يستغنى عن تقدير الزن قال سم كلامه تقرر بحجج الاستدعاء بالنصف الثاني مع الاتيان بالأول بعد قصد التكميل بل يفي حصة الاستدعاء بالنصف الثاني مطلقا حيث قصد القراءة الواجبة بخلاف ما إذا اختار ان يأتي به وحده لا لقراءة الواجبة ثم يأتي بقوله فما (قوله استأنف قراءة تلك الكلمة) أي مطلقا وينبغي حيث لم يطل الفصل الاكتفاء بالاتيان به اذا كان آخر أو وما بعده اذ لم يكن سم (قوله والافلا صلاة) أي ان علم الضم (قوله حتى يأتي به الخ) كالصريح في أنه لا يجب استئناف قراءة تلك الكلمة ثم يحتمل تقيد الفصل بالعدد أخذ ما يأتيه من الطول انما يقطع الموالاة اذا كان عددا ويحتمل الاطلاق و يفرق بين الموالاة والحروف فهو الالة الكلمات اذا اختلفت بفصل الحروف أشد أو تم بالاختلاف المعنى وكذا قوله السابق استأنف قراءة تلك الكلمة يحتمل تقيد جميعا اذا طال الفصل عددا أو مطلقا على ما تقرر والاكتفي بالاتيان بالحرف المتروك و رابعه سم وامل الاقرب بالاحتمال الثاني فيما ظهر والفرق المذكور (قوله بمجر) أي في التنبه (قوله وتجب) التي قوله وقال في المعنى الاقوله واستمر على الوجهين في المتن في النهاية (قوله وتجب موالانها) (قوله أي لاستلزامه الخ) قد يقال هذا الاستلزام وجود مع الارتباط وعدمه وتغيير المعنى وعدمه فلو اقتضى المنع اقتضاء مطلقا مع ليس كذلك (قوله ثم ان سها) أي بان كانت بدايته بالنصف الثاني ثم الأول على وجه السهو (قوله ولم يطل فصل) أي بين النصف الأول المؤخر وارادة التكميل (قوله الآن) يعرف كإياني أي في قوله وفارق ما مر في الترتيب الخ في هذا الفرق الآخر في لان طول الفصل بعد فراغ النصف الأول المؤخر أي يفتون به الموالاة لا الترتيب فليتأمل (قوله بان هذا الكونه الخ) قصد التكميل بل يفي حصة الاستدعاء بالنصف الثاني مع الاتيان بالأول بعده بقصد التكميل بل يفي حصة الاستدعاء بالنصف الثاني مطلقا حيث قصد القراءة الواجبة بخلاف ما إذا اختار ان يأتي به وحده لا لقراءة الواجبة ثم يأتي بقوله فما (قوله استأنف قراءة تلك الكلمة) مطلقا وينبغي حيث لم يطل الفصل بالعدد اذ لم يكن سم (قوله حتى يأتي به الخ) كالمصريح في أنه لا يجب استئناف قراءة تلك الكلمة ثم يحتمل



بأن يفصل بينهما وبين من سكتة التفتيح أو إلى الالات مع خبر صاوا كما (٤١) رأيت في أصلي (فان) فصل يا كنز من ذلك فهو أولئك كراية

وان طال كبراني لم يضر كراية من هنا في محلها ولو غير عذر كراهة جمع متقدمون خلافا لاسنوي ومن تبعه وعاد إلى ما ذكره قبل واستصر على الوجه قال البغوي ولو شك أنتماء في البسملة فاسمها مع الشك ثم ذكر أنه في ما لم أعاد ما قرأه على الشك لاستثناؤه لم يدخل فيها غير هذا قال ابن سريج بسبب استثناها وهو الوجه لتقصيره بما قرأه مع الشك فصار كانه أجنبي وان (تخلل ذكر) احتجنا لاتباع الصلاة كالجهد لعل العجز على غير الامام بالقصد والقيد التيسير والتسبيح لغو دلل على قطع الموالاة وان قل لاشعاره بلا عراض ومن ثم لو كان سهوا أو جهلا لم يقطعها وان طال كبره في شرح العباب وقال جمع يقطعها كما ينقطع الترتيب في يام وردة فرفقهم بين نسائهم وتيسار الموالاة فيها أسهل منه لانه مناط الانحياز بخلافها فان تعلق بالصلاة كتمانها لقراءة امامه وفتح عليه اذا سكت بقصد القراءة ولو لمع انقضوا لا بطلت صلاته على العبد وكسبوره معدلة لتلاوة وكسوال رجة أو استعادة من عذاب عند قراءة امامه (فلا يقطعها في الاصح) أي

وهو يجري ذلك في البطل قال شيخنا البطل يعطى حكم البطل منه أجهوري اه يصح (قوله بان لا يفصل الخ) ولو بالغ في الترتيل بفعل الكلمة كثير فاصدا لظواهر الحروف كلو قفة للطغيان السنين والتاعن نستعين لم يجز ان الواجب ان يخرج الحرف من فخره ثم ينقل إلى ما بعده متصلا به بلا وقفه به يعلم ان يجب على كل قارئ أن يراعى في تلاوته ما يجمع القراء على وجوبه شرح بافضل (قوله هو الخ) أي أو لغيره سعال أو عطاس أو تثاؤب أو عيش أو يابض سم ما يتعلقه (قوله وان طال) أي الفصل فهو أولئك كراية (قوله كبراني) أي أنشأ شرح قطع الموالاة (قوله واستمر) أي بخلاف ما لو يستمر سم (قوله على الأوجه) وقفا لاسنوي والنهاية وخلافا للمعنى عبارة ولو كرر آية من الآيات الأولى أو الأخيرة أو شئت في غيرهما فكرر لم يضر وكذلك ان لم يشك في المذهب كراهة الامام وابعده في التحقيق وقال المتولي ان كرر الآية تأتي هو فيها لم يضر وان أعاد بعض الآيات التي فرغ منها بان وصل إلى انعمت عليهم ثم قرأ مالك يوم الدين فان استمر على القراءة فقرأه وان انقصر عدا على مالك يوم الدين ثم عا د فقرأ غير المتصو بعلم ولا الضمان لزمه استئناف القراءة لان هذا غير معهود في التلاوة اه واعتمد ما قاله المتولي في الأوزار والأول أوجه اه أي ما قاله الامام من الاجزاء وان يستمر (قوله قال البغوي الخ) اعتمد المعنى وقفا للشباب الرمي (قوله ولو شكنا انتماء) أي انما تفتي بالبسملة أي هل أتى بها (قوله ثم ذكر) أي بعد فراغ الفاتحة (قوله على الشك) أي بعد الشك (قوله وهو الوجه) وقفا للنهاية وخلافا للمعنى كغير قول المتن (ذكر) الذكر باللسان ضد الانصاف وانه مكسور وروى بالقلب ضد النسيان وذلكه من معناه قاله الكسائي وقال غيره هما لغتان بمعنى معنى ونهاية (قوله أجنبي) أي قول المتن ويقطع في النهاية والمعنى الاقوله بالقصد والقيد التيسير وقوله وان طال إلى المتن (قوله كالجهد لعل العجز) أي وكبراني ثم وثق بها يتومعنى (قوله بالقصد والقيد الخ) انحصار الواضح بالقيدين الاتيين (قوله والقيد) ان أراد به قوله الاتي اذا سكت فاشارة إلى القطع اذا لم يسكت بالاولى اذا لم يفتح حيث طلب انما يطلب بعد السكوت سم (قوله والتسبيح) هلا قده ايضا سم (قوله لاشعاره) أي الاشتغال بذلك (قوله ومن ثم) أي لاجل علته لاشعار المذكور (قوله لو كان) أي التخلل (قوله وان طال) كلام شرح التسبيح بصرح بذلك سم (قوله يقطعها) أي قطع التخلل المذكور ولو سهوا أو جهلا لقول المتن (كتمانها بقرائة امامه) أي وان لم يؤمن امامه بالقبول بخلاف غير امامه فاذا آمن لقراءته قطعها بخلاف قول المتن (وتقصه عليه) أي في الفاتحة وغيره عيش وشخصنا والغرض تلقين الآية عند التوقف فيها بنوعه (قوله اذا سكت) عبارة بالمعنى والنهاية ويحمله كل في التهمة اذا سكت فلا يفتح عليه مادام مردد التلاوة اه أي لاسنوي فان فتح حيثما انقطع الموالاة عيش (قوله ولا) أي بان قصد الغف قطع أو اطاق شخصنا (قوله وكسبوره مع الخ) أي مع جهود امامه لها والاعطال صلاته كتردي (قوله وكسوال رجة الخ) أي وصلاته على النبي صلى الله عليه وسلم اذا سمع من امامه أي فيها جمعه عيش وشخصنا إذا القاير في وقته شخصنا الرمي بالهجره في الظاهر كالهمس على من يحدث بطل الصلاة لشبهه بالكرن اه وفي اطلاعه نظر (قوله أو استعادة) أي وقوله بل عند سماعه ليس الله باحكم الحاكمين وسبحان في العظم عند قسم باسم ربك العظم ونحو ذلك شرح بافضل (قوله عند قراءة امامه الخ) الاولى اسقاط امامه كإتي النهاية والمعنى عبارة شرح بافضل عند قراءة أي بينهما من آمن امامه اه قول المتن (فلا في الاصح) قال لاسنوي تفصيلا الفصل بالعبد أخذ بما يأتي ان الطول انما يقطع للموالاة اذا كان عداو محتمل الاطلاق ويعرف بين الموالاة والخروج من الالات الكلمات اذا اختل بفضيل الحروف أو شدوا قربا إلى اختلال المعنى وكذا قوله السابق استأنف قراءة تلك الكلمة محتمل بلبسها اذا طال الفصل عدا أو لم يتعاقل ما تقرر ولا كفي الاتيان بالحرف المتر وبعده (قوله واستمر) أي بخلاف ما لم يستمر (قوله قال البغوي الخ) الوجه في صورة البغوي انه يعيدها كلها جر (قوله والقيد) ان أراد به قوله الاتي اذا سكت فاشارة إلى القطع اذا لم يسكت بالاولى اذا لم يفتح حيث طلب انما يطلب بعد السكوت (قوله والتسبيح) هلا قده ايضا (قوله وان طال)

لنحب ذلك لكن يسره  
الاستئناف خروجاً من  
الخلاف بخلاف فخصه  
قبيل كونه لعدم ندبه  
حجتاً (وقطع) الموالاة  
(السكون) العدد (الطول)  
تصرفاً وهو ما شرعنا به قطع  
الفرق بخلافه لعدم كسوه  
أو جهل أو إغماؤه وارق  
ما مر في التبيين أنه لو  
صاحب الإعياء الاختفاء به  
أكثر (وكذا سير) ضبطه  
المثول بضم سكة تنشق  
واستراحة (قصد به قطع  
القراءة في الأهر) لتأثير  
الغلب مع التنية كقول الوديع  
الوديعة بفتح واو لانه  
مضن وإن لم يضمن بأحدهما  
وحده وانما يثبت الصلاة  
بينة قطعهما فقل لا يهركن  
تخصيصاً بمتاهة كقراءة  
لا تتفرق لينة خاصة فلم تؤثر  
بينة قطعهما قال الاسنوي  
وقضيه أن بنية القطع لا تؤثر  
في الركوع وغيره من الأركان  
«(فرع)» شك قبيل  
وكوعه في أصل قراءة الفاتحة  
لزم مقرراتها أي بعضها فلا  
وقياسه أنه لو شك في حلوس  
التشهد مثلاً في السجدة  
الثانية فإن كان في أصل  
الاثنيان بها أو بطمأنينتها  
على ما مر من فعلها أو في  
بعض أجزاءها موضع اليد  
فلا تكن ظاهر إطلاقهم في  
الشك

مقتضى كلام الشيخين عدم القطع ولو طال وفيه نظر اهـ غير دومة تنفي النظر وهو المعتمد عـش أقول قضية  
التعليل بنسب ذلك لعدم الفرق هو يؤيد أي عدم الفرق قوله السابق أنفاً ولو طال الخ فليخرج (قوله)  
لنحب ذلك) قد شكك ندبه مع طلب الاستئناف اذهب وندب أمر قاطع للفرقة وجب بغيره قاطع والواجب  
الاستئناف فلتأمل سم (قوله) خروجاً من الخلاف) ومحل الخلاف في العمد فإن كان ساهماً لم يقطع  
ما ذكره الأشكال أنوى حزمه غنى (قوله) بخلاف فخصه قبل كونه الخ) أي فيقطع الموالاة سم (قوله)  
العمد) إلى قوله وقاسم في النهاية والمغنى ما وافقه الأقوال قبل ركوعه قول المتن (ويقطع السكون الخ) أي  
مختاراً كان أو لعارض مغنى عبارة سم قال الاسنوي وما ذكره المصنف محله إذا كان عمداً قال الرافعي سواء  
كان مختاراً أم لعارض أي كالسعال والتوقف في القراءة ونحوهما فإن كان ناسياً لم يضر والإعياء كالنسيان  
قاله في الكفاية اهـ كلام الاسنوي فصل إن السعال ليس من العذر لكن ما ذكره في التوقف نقل خلافه  
وأقر في شرح الروض عن القاضي وغيره اهـ واعتده النهاية والمغنى أيضاً عبارة نحو ما يستثنى من كل من  
الضابطين أي السكون الطويل ما لو نسي أي فسكت طويلاً لئلا يتركها فإنه لا يؤثر في القاطع وغيره اهـ  
(قوله) الطويل عرفاً) «(فرع)» لو سكنت في أثناء الفاتحة ما بقصد أن يزيل السكون هل تنقطع بمجرد وقوعه  
في السكون كالوقوع في الماء يسلطه أو امتداد السكون يزيل السكون هل تنقطع بمجرد وقوعه في السكون  
حصول الطول بالفعل حتى لو عرض لعرض أو دخل في السكون هل تنقطع بمجرد وقوعه في السكون هل تنقطع بمجرد وقوعه في السكون  
الثاني فليخرج سم على المنهج وقد يقال في الأول لأن السكون بقصد الصلاة مستلزم بقصد القطع فاشبه  
ما لو سكنت بسبب بقصد قطع القراءة عـش (قوله) وهو ما شرع الخ) عبارة النهاية بأن زاد على سكة الاستراحة  
والإعياء لا يشاعره بالأعراض وإن لم ينقطع اهـ (قوله) وفارق الخ) تقدم ما بين سم والرئيسي  
(قوله) وانما يطالب الخ) عبارة المغنى فإن لم يقصد القطع ولم يزل السكون لم يضر كقول الوديعة بولاية تعدد كذا  
أن يقطع القراءة لم يسكت فإن لم يزل الصلاة لم ينقطعها فقط لا يجب بأن ينافي ما ذكره الخ (قوله)  
لأنها) أي بنية الصلاة سم ونهاية (قوله) يجب ادائها محكماً) ولا يمكن ذلك مع بنية القطع نهاية (قوله) قال  
الاسنوي الخ) وهو ظاهر نهايتها بغيره (قوله) قبل ركوعه) ليس بقيد ولعله اغترافه لظهور قوله لزمه مقرراتها  
(قوله) في السجدة الثانية) أي هل أتت بها (قوله) على ما مر) أي من الطمأنينة أو من مستعمل لاهية  
تابعة للركن (قوله) وقاسم الخ) ساقى له اعتماداً وعن النهاية بخلافه (قوله) لكن ظاهر إطلاقهم) اعتده  
النهاية بالنسبة لغير التشديد بغيره ولو شك هل ترك حرقاً أكثر من الفاتحة بعد تمامها لم يؤثر لأن الظاهر  
حينئذ مضى أمانة ولأن الشك في حرقها أكثر كثر وفيها ففيه حصة للشبهة كما نفي فيها بطلان الظن  
بخلاف بقية الأركان أو شك في ذلك قبل تمامها أو هل قرأها أو لا استأنف لأن الأصل عدم قرأتها والأوجه  
الحاق التشديد بها فمما ذكره قاله الزركشي لا سائر الأركان فيها يظهر اهـ قال عـش قوله مـر بخلاف  
بقية الأركان أي فيض الشك في صحتها بعد قرأتها ومنها التشهد فضر الشك في بعضه بعد فراغه منه على  
ما اقتضاه كلامه هذا لكن ساقى له مـر أن الأوجه خلافه قوله مـر لا سائر الأركان أي فإنه اذا شك فيها أو

كلام شرح المنهج يصرح بذلك (قوله) لنحب ذلك) قد شكك ندبه مع طلب الاستئناف اذهب وحجتاً  
ندب أمر قاطع للفرقة وجب بغيره قاطع والواجب الاستئناف فلتأمل سم (قوله) بخلاف فخصه الخ) أي  
فقطع الموالاة (قوله) ويقطع السكون الطويل) قال الاسنوي وما ذكره المصنف محله إذا كان عمداً قال  
الرافعي سواء كان مختاراً أم لعارض أي كالسعال والتوقف في القراءة ونحوهما فإن كان ناسياً لم يضر والإعياء  
كالنسيان قاله في الكفاية اهـ كلام الاسنوي فصل إن السعال ليس من العذر لكن ما ذكره في التوقف نقل  
خلافه وأقر في شرح الروض عن القاضي وغيره (قوله) وهو ما شرع الخ) عبارة في الروض فإن سكنت بسبب مـر  
نية قطعهما أو طويلاً لم يؤثر على سكة الاستراحة استأنف القراءة اهـ (قوله) لا يهركن) أي لأن بنية الصلاة  
(قوله) لا تؤثر في الركوع) اعتده مـر

في صفتها وجبا عادتها معلقة فورا ومن ذلك ما لو شك في شيء من الاعضاء السبعة هل وضعه أو لا فبعد السجود وان كان الشك بعد الفراغ منه هذا إذا كان اماما أو منفردا أو بعد سلام الامام ان كان مأموماً أي حيث امتنع عليه الرجوع اليه بان تلبس مع الامام بما بعده اه (قوله في غير الفاتحة) ومنها التشهد فضرر الشك في بعضه بعد فراغه منه على ظاهر اطلاقهم وسأيت في زده (قوله مطلقاً) أي سؤاله كان الشك في أصل الالتيان به أو في بعضه (قوله ووجه) أي ظاهر اطلاقهم (قوله وروى) أي التوجيه المذكور (قوله بين الشك فيها) أي في الفاتحة (قوله وهذا) أي الفرق المذكور و (قوله يأتي في غيرها) أي في غير الشك في أصل الالتيان دون البعض كما في الفاتحة (قوله كلها) أي ومن ثم في النهاية والمغنى (قوله كلها) سيد كرميتر زده (قوله بان بجز الخ) عبارة الر وض و يجب أي على العاشرين قراءتها التوصل الى تعلمها حتى يشرع مصحف أو استعاره أو سراج في ظلمة فأن تركه أعدل صلواتها بلا قراءة بعد القدرة انتهى وقوله بعد القدرة طرف الاعداد

في غير الفاتحة ولم الالتيان به مطلقاً ووجه بان حروفها كثيرة فسمح بالشك في بعضها بخلاف غيرها ويرد فرقهم بين الشك فيها وفي بعضها بان الاصل في الاول عدم الفعل والظاهر في الثاني مضى بها نامته وياتي في غيرها (قوله جهل الفاتحة) كلها بان بجز عنها في الوقت لتعويضها و بلاداً وعدم معل أو مصحف ولو عاوية أو باجوة منسل وجدها فاضلة عما اعتبرت في القنطرة (فصبح آيات) يافيه به ان أحسنها

وعبارته العباب فان تركه الممكن أمراً عادداً صلواتها بلا فاتحة إذا قدر عليها انتهت بظاهر أن هذا يجري أيضاً فحين تركه الممكن من غيرها ما يأتي ثم قال في العباب وان تعذر كل ذلك أي الفاتحة ثم سبع آيات ثم سبع أنواع من الذكر ثم العليم بقدر الفاتحة ولا أعاد عليه انتهى فعلم وجوب الاعداد حيث لم يبدون الفاتحة مع إمكان التوصل الى قراءتها وعدم وجوبها الأصلي بدونها لم يمكنه التوصل اليها سم (قوله لا أعاد معلوم أو مصحف الخ) ولولم يكن بالبلد الاصغر واحداً لم يمكن التعلم الا منه لم يلزم ما كماله عاونه وكذلك لم يكن بالبلد الاعلى واحداً لم يلزمه التعلم بلا آخر على ظاهر المذهب كالأول احتاج الى السيرة أو الموضوع موعم غيره ثوب أو ما فستقل الى البلد نهايتي سم بعدد كرمته عن شرح الر وض وقوة الكلام تقتضي أنه لا يلزم مالك الاصغر عاونه بخلاف ما يلزمه التعلم بالاجرة ثم رأيت الشرح سوى بينهما فأنظر اه عبارة عرض قال مر والصحيح أنه يلزمه التعلم بالاجرة ولا يلزمه بدونهما بخلافه كما لم يصحف لا يلزمه عاونه ولا اجارته والفرق أن البلد يحصل التكليف به بعد وجوبه بذل مال الانسان لغيره ولو يعرض الى المضطر سم على التمسج ويحل عدم وجوب الاعداد ولا اجارته ثم تتوقف صحة ذلك على ذلك والواجب كان توقفت صحة ذلك للجمعة في ذلك لكن من لم يحفظها من الاربعين اه (قوله أو باجوة منسل الخ) وهي أن يمكنه التعلم ولو بالسفر فزمنه بها أي وان طال كلفه منه في تكبيره الاحرام عرض أي ولو لم يجب معرفته في الحج شيئاً (قوله ولو عاوية) قال الشارح في باب العار ية عطف على ما يجب عاونه ما لم يصحف أو ثوب توقفت صحة الصلاة عليه أي حيث لا أجرة له لقلة الزمن والام يلزمه منه بلا آخره فيما يظهر ثم رأيت الاذرى ذكره حيث قال الخ سم أي وهو مخالف ما تقدم عن مر وشرح الر وض الآن يعمل ما تقدم على ما إذا طال

(قوله بان بجز الخ) عبارة الر وض ويجب أي على العاشرين قراءتها التوصل الى تعلمها حتى يشرع مصحف أو استعاره أو سراج في ظلمة فأن تركه أعدل صلواتها بلا قراءة بعد القدرة اه وقوله بعد القدرة طرف الاعداد عبارة العباب فان تركه الممكن أمراً عادداً صلواتها بلا فاتحة إذا قدر عليها اه وظاهر أن هذا يجري أيضاً فحين تركه الممكن من غيرها ما يأتي ثم قال في العباب ولولم يمكنه الفاتحة أي التوصل الى قراءتها كما ذكره عرف قراءته سبع آيات كما ذكره في العباب وان تعذر كل ذلك لزمه القيام بقدر الفاتحة ولا أعاد عليه اه فعلم وجوب الاعداد حيث لم يبدون الفاتحة مع إمكان التوصل الى قراءتها وعدم وجوبها الأصلي بدونها لم يمكنه التوصل اليها سم (قوله لا أعاد معلوم أو مصحف الخ) ولولم يكن بالبلد الاصغر واحداً لم يمكن التعلم الا منه لم يلزم ما كماله عاونه وكذلك لم يكن بالبلد الاعلى واحداً لم يلزمه التعلم بلا آخر على ظاهر المذهب كالأول احتاج الى السيرة أو الموضوع موعم غيره ثوب أو ما فستقل الى البلد نهايتي سم بعدد كرمته عن شرح الر وض وقوة الكلام تقتضي أنه لا يلزم مالك الاصغر عاونه بخلاف ما يلزمه التعلم بالاجرة ثم رأيت الشرح سوى بينهما فأنظر اه عبارة عرض قال مر والصحيح أنه يلزمه التعلم بالاجرة ولا يلزمه بدونهما بخلافه كما لم يصحف لا يلزمه عاونه ولا اجارته والفرق أن البلد يحصل التكليف به بعد وجوبه بذل مال الانسان لغيره ولو يعرض الى المضطر سم على التمسج ويحل عدم وجوب الاعداد ولا اجارته ثم تتوقف صحة ذلك على ذلك والواجب كان توقفت صحة ذلك للجمعة في ذلك لكن من لم يحفظها من الاربعين اه (قوله أو باجوة منسل الخ) وهي أن يمكنه التعلم ولو بالسفر فزمنه بها أي وان طال كلفه منه في تكبيره الاحرام عرض أي ولو لم يجب معرفته في الحج شيئاً (قوله ولو عاوية) قال الشارح في باب العار ية عطف على ما يجب عاونه ما لم يصحف أو ثوب توقفت صحة الصلاة عليه أي حيث لا أجرة له لقلة الزمن والام يلزمه منه بلا آخره فيما يظهر ثم رأيت الاذرى ذكره حيث قال الخ سم أي وهو مخالف ما تقدم عن مر وشرح الر وض الآن يعمل ما تقدم على ما إذا طال

ومن الاعار: نصته أحو (قوله لان هذا العدد الخ) أي السبع الأولى بسم الله الرحمن الرحيم الثانية الحمد لله  
 رب العالمين الثالثة الرحمن الرحيم الرابعة تكاليم الرحمن الخامسة تبارك وتعالى السادسة الحمد لله  
 الصراط المستقيم السابعة صراط الذين الى آخر السور وفيه يبين القارئ مراد ذلك لان النبي صلى الله عليه  
 وسلم كان يفعل ذلك (قوله عنها) أي الفاتحة (قوله لقوله تعالى الخ) ولان القرآن مجزى والترجمة مختص  
 بالغزاة عبارة الامداد فلا يجوز الترجمة عن القرآن مطلقا لان الغزاة تخص بنظامه العربي دون معناه اه  
 وعليه فلو ترجم معناه لكانت بطلان حاله لان ما في آية أخرى (قوله والجمعي ليس كذلك) عبارة  
 النهاية والمغني فدل على ان الجمعي ليس بقرآن اه (قوله كما) أي في شرح الخطبة (قوله امتناع وقوع  
 العرب أي من غير الاعلام كما في شرح الخطبة (قوله وللتعب الخ) عطف على قوله لقوله تعالى الخ (قوله  
 وبه) أي بالتعليل الثاني (قوله وغيرها) كالخطبة والالتفات بالشهادتين نهاية ومعنى (قوله على ترتيب  
 المصحف) الى قوله فلا اعتراض في النهاية والمغني (قوله خلاف كسبه) أي التعبير بالمرتبته فانه لا يفيد وجوب  
 الموالاة لا يخفى في هذه العبارة من الايجاز الخ لا يصح في عبارة النهاية بخلاف ما لو عبر بالمرتبته لم يسم  
 التوالى اه (قوله فلا اعتراض) راجع الاعتراض سم عبارة التي فان قبل كان الأولى للمصنف ان  
 يعبر بالمرتبته لان الموالاة قد كفي مقابلة التفرقة والمرتبة كفي مقابلة القلب بالتقدم والتأخر فترقب  
 القراء على عيول الالها ولا يتخلل ترتيبها وقد يأتي بالقرآن متوالية لكن لا مع ترتيبها أحسب ان المراد بالتوالية  
 التوالى على ترتيب المصحف فيستفاد الترتيب مع التوالى في مختلف ما لو عبر بالمرتبته فانه لا يستفاد منها  
 التوالى اه (قوله عنها) أي من المتواليات (قوله كذلك) أي كغير من الفاتحة السابق تصور  
 ويحتمل ان ضمير ضمير ارجع الى سبع آيات وقوله كذلك كناية عن متواليه (قوله وان لم تغد) أي قوله وان  
 نازع في النهاية (قوله كتم نظر) أي مع سبقه لا تقديم معنى منظوما بحري (قوله والحر وف القطعة)  
 قد منع انما التقديم معنى منظوما في الامر جهلنا بعين معناها سم (قوله كاتقضاء) أي التعميم المذكور  
 (قوله وان نازع في غير واحد) ومنهم الاذري واقفة الخطيب عبارة وظهر اطلاقهم انه لا فرق بين ان  
 تفيد المتفرقة بمعنى منظوما أم لا كتم نظره في المجموع وظهر المختار كما قلناه لجور واختار الامام الاول  
 أي اشترط ان تفيد المتفرقة بمعنى منظوما أو قرأ في الروضة وقال الاذري المختار باذكار الامام واطلاقهم  
 محمول على الغالب ثم المختار الشيخ أي المصنف انما يتقدم اذا لم يحسن غير ذلك اما مع حفظه أو بان متواليه  
 أو متفرقة منتظمة المعنى فلا وجه وان شبه اطلاقهم انتهى وهذا يشبه ان يكون جعاباين الكلا من وهو  
 جمع حسن اه وعقبه الجعري عما نصه والمعيد الاول أي الاطلاق والحسن غير حسن اه وباقين  
 شخائله (قوله في هذا) أي فيما لا يفيد معنى منظوما (قوله انه لا بد ان ينوي به القرآن الخ) أي فلو اطلق  
 بطلان حاله لان ما في آية كلام أخرى (قائدة) ولولم يحفظ غير هذا لذكره بقدر الفاتحة وهل يطلب  
 منه الاتيان به أولا قصد التعوذ المطلوب أم لا فانه نظر والاذري فيهما من عيش قول المتن (مع حفظه  
 متواليه) أي منتظمة المعنى خلافاً لما قاله الخازني في المتفرقة قال في التقديم معنى منظوما اذا لم يحسن غيرها أما  
 اذا أحسن غيرها فلا وجوب لاجلها وقد عانت ان المعنى احوالها مطلقا شخائله خلافاً لما قاله الخازني  
 والاذري والخطيب وجوب النهاية بعد ذكر كلام الاذري والمعيد الاول مطلقا اه قال عيش قوله الاول  
 هو قوله سواء أأفادت المتفرقة معنى منظوما أم لا وقوله مطلقا أي حفظا غير هام لا اه (قوله ولو أحسن)  
 الى قوله ولا عبر في النهاية والمغني الا قوله آية أو أكثر وقوله من القرآن (قوله ولو أحسن) آية أو أكثر  
 الفاتحة الخ) عبارة النهاية والمغني في الاصل والخطيب وشيخ الخطيب لا يرون في بعض الفاتحة فقط وعرف بعضها  
 الا خبر بدلا في يبدل البعض الا خبر وضعه مع رعاية الترتيب الخ قال عيش قوله هر وعرف بعضها

منص قوله تعالى ولقد  
 آتيناك سبعاً من المثاني  
 فرائضها في بدلها وان لم  
 يشئ على ثناء ودعاء وتس  
 فائمة لتحصيل السور وقولا  
 يصوره أن يترجم عنها  
 لقوله تعالى آتاناها فترآنا  
 هو ما والجمعي ليس كذلك  
 ومن ثم كان التحقيق كما  
 امتناع وقوع العرب فيه  
 وما فيه مما هو مع ذلك ليس  
 منه بل من توافي اللغات  
 فيه ولتعب بلفظ القرآن  
 وبه فارق وجوب الترجمة  
 من تكبيره الاحكام وغيرها  
 مما ليس بقرآن (متواليه)  
 على ترتيب المصحف فالتعبير  
 به يفيد وجوب ترتيبها  
 بخلاف عكسه فلا اعتراض  
 عليه خلافاً لزمع (فان  
 مجزى عنها كذلك) (متفرقة)  
 قلت الاصح المنصوص في  
 الام (جواز المتفرقة)  
 وان لم تقدم معنى منظوما كتم  
 نظره والحر وف القطعة أوائل  
 السور كما اقتضاء اطلاقهم  
 وان نازع في غير واحد  
 لكن نص في هذا انه  
 لا بد ان ينوي به القراءة  
 حيث لا يصرف للقرآن  
 مجزى التلطف به (مع حفظه  
 متواليه) والله أعلم كافي  
 حقه رمضان والحصول  
 المقصود ولو أحسن آية أو  
 أكثر من الفاتحة أي في  
 محله وبسبب الباقي من  
 القرآن فان كان الاول قد  
 على البدل أو لا فترقم  
 البدل عليه أو بينهما فم

الحاشية من القرآن والد كره عن العجز عن القرآن ويضرب به قوله في شرح الجملة الصغيرة فلو حفظنا أولها فقط  
 آخره كرهه أَوْ نحوها فقط قدم الدكر انتهى فتقيد بحال البدل بكونه من القرآن لهله مجرد تصور من ومن ثم  
 قال بعد فان لم يحسن بدلا كره ما حفظه ولم يبق فان لم يحسن قرأنا اه (قوله آتية) أي بما أحسنه من  
 الفاتحة آتية أو أكثر (قوله) وبدل الباقي من القرآن أي أن أحسنه من القرآن أحسنه ولا يقبضه  
 التكرار في ذلك خلافا لظاهر كلامه فلو لم يبق أي ولا يقبضه تكرر بعض الفاتحة فيها إذا أحسن بدلا من  
 ذكر عن البعض الآخر يعبري ويندفع بذلك وما مر عن عرش آتيا قول البصري ما تصه قوله وبدل  
 الباقي من القرآن يخرج للدكر أي فلا يبق به بل يكرر رها وقوله الآتية فان لم يحسن بدلا شامل لذكر فلا  
 يكرر رها الا عند العجز عنه فليست أملا ويكرر برأحدهما أو يتبعين الأول فنظر الأول شوي اه يعبري (قوله) كره  
 ويجز عن الوسط فهل يجوز له تكرر برأحدهما أو يتبعين الأول فنظر الأول شوي اه يعبري (قوله) كره  
 ما حفظه الخ) وأما قوله في بعض الدكر أو الدعاء فقبل يكمل عليه بالوقوف والمعجزة انه يكرر رها وضاهو  
 واضح شيخنا من عن عرش مثله (قوله) كره ما حفظه منها الخ) انظر لوعرف بدل بعض ما أحسنه  
 منها كان عرف منها آتية وقدر على ثلاث من البدل أو عكسه فهل الذي يكرر وما أحسنه منها أو من البدل  
 فيه نظر والآخر بان الذي يكرر ما البدل أخذ من فعله مدر السابق بان الشيء لا يكون أصلا بدلا  
 ضروريه وهذا ضروري في التكرار بالآتية به عرش أقول الآخر بانه يكرر ما أحسنه من الفاتحة فالظاهر  
 من ذلك العزلة الأصل في وجوب بالآتية به عرش أقول الآخر بانه يكرر ما أحسنه من الفاتحة فالظاهر  
 ان تكرر والفاتحة كالامل لتكرر وغيره بالصور المذكورة داخله في قوله فان لم يحسن بدلا الخ  
 البعض الذي يكرر لاجله يصدق عليه انه لا يحسن المصلي بدله (قوله) بقدرها) الأولى هنا وفي نظيره الآتية  
 التذكير بارباع العجز في ما لا يحسنه (قوله) أو من غيرها) عطف على قوله من الفاتحة (قوله) من الدكر  
 أي أو الدعا (قوله) ولا عجزه بعض الآتية) خلافا للنهاية به عرش ولو يبرف بعض آتية لم يكن في ذلك أي  
 فيها اذا كان المحفوظ من الفاتحة دون هذه أي فيها اذا كان المحفوظ من غيرها كما اقتضاه كلام الرضا  
 وشافيا بن الرضا في قوله بعد لم ومنه فهموا ولكن قال الأذري والعمري وقباضه ابن الرضا فنظر ظاهر اه  
 والظاهر الخطيب والروض حيث عرفت في الموضوع الأول بعض الفاتحة وعبر في الموضوع الثاني الأول بعض  
 البدل والثاني بآتية من غيرها قال شارحه وتقيده كاهل في هذه دون ما قبلها بالآتية بقضى أنه لو عرف  
 بعض آتية لم يفتى في ذلك دون هذه والذي سواه من الرضا في قوله بعد لم ومنه فهموا ولكن قال الأذري وقباضه  
 زعمنا ان الرضا فنظر ظاهر لاقتضاء ما من أحسن معظم آتية من آتية كان الناس أمورا واحدة لا يلزمه  
 قرأته وهو يعيد بدل هو أول من كثير من الآيات القصار اه (قوله) لكن فزوع فيه) (فرع) \*  
 لو قدر على قراءة الفاتحة في أثناء البدل أو قبله لم يجز البدل في أيها أو بعد البدل ولو قبل الكوع أجزاء  
 البدل بوضع شرحه في أثناء النهاية في أيها قبله على الذي كره قبل أن تحصى وقفة بقدر الفاتحة فزعمنا ان الاتان  
 به وهذا غير خاص بالفاتحة بل يطرد في التكبير والتشهد اه وقوله مدر قبل أن تحصى وتفتا الخ أي يختلف  
 ما لو قدر على بعد وقفة تسعها فلا يلزمه لأن الوقوف بدل وقفة عرش وسم وشحننا قول المتن (أي  
 بذكر) ومقتضى ما تقدم في القرآن وما ساق في الوقوف انه يأتي ذكر أيضا بدل السورة وقول أو من  
 ذكره فليراجع بصري (قوله) متزوج) إلى قوله ولو بالادغام في الغنى الآتية أشار إلى ولا يتبعن وإلى  
 التنبيه في النهاية الاما ذكر (قوله) قال قل سبحان الله والحمد لله الخ) قد يشكك هذا على من يعتبر بعض  
 الآتية من الفاتحة أي كأنها بقا الخطيب وشيخ الاسلام كما مر فان الحمد لله بعض آتيتها والمتقدم عليه  
 وهو سبحان الله أقل من البسملة فان تسبيل الشرف في السبل أن يكون سبع آيات أو أفرع من الدكر يبلغ  
 مجموع عروفا قد يبرح في الفاتحة وان لم تكن حروف كل آية أو فروع من البدل فحروف كل  
 (قوله) ثم بدل الباقي فضية وجوب تقديم التفریق (قوله) قال قل سبحان الله والحمد لله الخ) قد يشكك

من البدل بقدر ما يحسنه  
 قبله ثم يأتي بما يحسنه ثم  
 يسد الباقي فان لم يحسن  
 بدلا كره ما حفظه منها  
 بقدرها أو من غيرها آتية  
 به ثم يبدل الباقي من الدكر  
 أن أحسنه أو أكره بقدرها  
 أيضا ولا عجزه بعض الآتية  
 بالخلاف ذكره ابن الرضا  
 لكن فزوع فيه (فان يحسن)  
 عن القرآن (أي يذكر)  
 متزوج إلى سبعة أنواع يعبري  
 كل فروع مكان آتية ولما في  
 صحيح ابن حبان وان ضعف  
 أن رجلا جاء إلى النبي صلى  
 الله عليه وسلم فقال يا رسول  
 الله اني لا أستطيع أن أعلم  
 القرآن فهل علي ما يجزيني من  
 القرآن وفي اللفظ المذكور قطي  
 ما يجزيني في صلاتي قال قل  
 سبحان الله والحمد لله ولا اله  
 الا الله والله أكبر والله هو

آية من الفاتحة فلا يضر نقص حجاب الله من حروف البسملة قلت لكن بحسب الترتيب بين ما يحسنه من الفاتحة يدل على ما يحسنه فحسب الترتيب بين بدل البسملة والجسمة ولا يحصل الترتيب بينهما إلا أن تقدم عليها قدر حروف البسملة فليتامل سم وأبواب النهاية عن الاشكال المذكور بما لا يشق العليل (قوله ولا قوة الا بالله) زاد شخنا ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ثم يكرر ذلك أو يزيد عليه حتى يبلغ قدر الفاتحة والاخلاص أن ذلك ينقص عنها اه عبارة عش قوله ولا قوة الا بالله زاد الشيخ عمرة العلي العظيم ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن كذا ورد انتهى اه (قوله وهو لا يتعين الخ) خلافا للرؤى والنهاية والخطيب كسر (قوله ولا يتعين لفظ الخ) وهو الاصح وقيل بشعر ونصف البسملة فليتامل أي نوعين آخر من المذكرة نحو ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن لتبصر السبعة أنواع مقام سبغ آيات وحوى على ذلك في التنبيه وقيل يكفي هذه الجسمة أنواع المذكورة هاهنا الحديث وسكوته عليها ورويان سكوته لا يفي الى زيادة عليها فسمى (قوله وان حفظ ذكر الخ) لكن الاولى المذكور يجرى (قوله غيره) لاجل حاله (قوله أجزاء) وبحسب الشئ يرى ان فعله حيث يحضر الترجمة بالاخرى ولا يتعين كروى ويجرى واعده شيئا صابرة والدعاء كذا لكن بحسب تقديم ما يتعلق بالآخرة ولو تغير العبر بغيره اللهم ارزقني و جسدته على ما يتعلق بالدنيا كالحلم ارزقني دينارا اه قول المتن (قوله ولا يجوز نقص حروف البسملة الخ) المراد أن المجموع لا ينقص عن المجموع لان كل آية أو نوع من المذكور أو الدعاء من البسملة فلا يفي في الوقوف ماشقة عدما ياتي به من الحروف بل قديت عن ذلك على كسرين الناس عش وحلي (قوله بقراءة ملك) أي بلا ألف (قوله ولو بالادغام الخ) راجع للمتن قال سم هذه الغاية تفقد الان اذ لم يسر انقص من عدده اه (قوله وهو حرفان الخ) قاله في المجموع وتبعه ابن الرفعة في الكفاية وغيره وهو ظاهر خلافا لما في المطالب اه شرح العباب وبعبارة مختصرة الكفاية لابن النقيب والحرف المشدد من الفاتحة يحذف ولا يرعى في الذكر التشديدات انتهت بظاهر ذلك انه يعني عن المشددين الفاتحة حرفان لا تشدد بل في النشأ مصلحه وذكرنا صنف اعتبار عدم نقص الحروف ولم يذكر اعتبار تشديدات الفاتحة ولا بد من اعتبار وجود تشديدات بعد تشديدات الفاتحة وان لم يمكن ذلك جعل عوض كل تشديد حرفا وكذا في الذكر انتهى وفيه تصريح بحروف الاتيان بالتشديدات مع القدرة وانه لا يفي معها ان المشددين حرفان بلا تشديد واعلم ان مقتضى هذا على من يعتبر بعض الايقن الفاتحة فان الجسمة بعض آية منها والمقدم عليه وهو سمان الله أقل من البسملة فان قبل الشرط في البسملة أن يكون سبغ آيات أو أنواع من المذكور يبلغ مجموع حروفها قدر حروف الفاتحة وان لم يكن حروف كل آية أو نوع من البسملة قدر حروف كل آية من الفاتحة فلا يضر نقص سمان الله عن حروف الفاتحة قلت لكن بحسب الترتيب بين ما يحسنه من الفاتحة يدل على ما يحسنه فحسب الترتيب بين بدل البسملة والجسمة ولا يحصل الترتيب بينهما إلا أن تقدم عليها قدر حروف البسملة فليتامل (قوله عن حروف الفاتحة) هل يكفي بظنه في كون ما آتاه قدر حروف الفاتحة كما كفي به في كون وقوفه بقدرها كما بات (قوله ولو بالادغام) هذا يفيد ان الادغام ليس انقص من عدده (قوله من الفاتحة البديل) في شرح العباب قال في المجموع وتبعه ابن الرفعة في الكفاية وغيره وبحسب الحرف المشدد يحذف في الفاتحة والبديل وهو ظاهر خلافا لما في المطالب اه ما في شرح العباب وبعبارة مختصرة الكفاية لابن النقيب والحرف المشدد من الفاتحة يحذف ولا يرعى في الذكر التشديدات انتهت بظاهر ذلك انه يعني عن المشددين الفاتحة حرفان بلا تشديد بل في النشأ مصلحه وذكرنا صنف اعتبار عدم نقص الحروف ولم يذكر اعتبار التشديدات ولا بد من اعتبار وجود تشديدات بعد تشديدات الفاتحة وان لم يمكن ذلك جعل عوض كل تشديد حرفا وكذا في الذكر اه وفيه تصريح بحروف الاتيان بالتشديدات مع القدرة وانه لا يفي معها ان المشددين حرفان بلا تشديد واعلم ان مقتضى هذا على من يعتبر بعض المجموع وغيره انه لو آتاه في البديل بعدد حروف في الفاتحة كفي وقد

ولا قوة الا بالله أشد رقيما الى السبعة يذكر خمسة منها ولعله لم يذكره الاخرين لان الظاهر حفظه البسملة وشئ من الدعاء ولما كان الجسمة بعض آية وهو لا يتعين قراءته على ما مر لم يجب تعقيب البسملة له أو قلدها ان لم يحفظها ولا يتعين لفظ الوارد ويجزئ الدعاء المتعلق بالآخرة أي سبعة أنواع منها وان لم يحفظ ذكرها غيره فان لم يعرف غيرها يتعلق بالدنيا أجزاء (ولا يجوز نقص حروف البديل) من قرآن أو ذكر (عن) حروف (الفاتحة) وهي بالبسملة والتشديدات مائة وخمسة وخمسون حرفا بقراءة ملك ولو بالادغام خلافا لبعضهم لان غاية أنه يجعل المشدق مشددا وهو حرفان من الفاتحة والبديل

﴿تنبیه﴾ ما ذکر من ان حو وها بنون تشدد عانها وبقرا افعالک بالالف مائة و احدى و اربعون هو ما جرى عليه الاسنوي وغيره وهو مبنى على ان ما حذف من جملة الجس في العدو بانه ان الحرف و فاما المنعوط فها هو في مائة كلفات الوصل انما توسعوا في بعون وقد تفقوا على ان لا يتم على حذف ستة افعال الف اسم و الف بعد الام الحلاله مرة وربعه من الحرف مرتين وبعدين العالين فالف ما ذكر الاسنوي وناؤه سخطنا في شرح الهجعة الصغير فقال بعد ذكر اسماء انما توسعوا و احدى و اربعون هذا ما ذكره الاسنوي وغيره و تبعهم في الاصل والحق انها ما توسعوا في ثلثون و لا بد من الفات الوصل اه وكنه نظر الى ان الف صمرا على الموضوع و الف (٤٧) بعد ضاد الضان محذوف وقرر سمال كن

ما تقدم عن الحمير وغيره انه لا تأتي البدل بمشدد عن حرف في الفاتحة كفي وقد يتوقف فيه فليتامل فان الوجه من انه لا يكفي سم وما ذكره عن مختصر الكفاية ذكره المصنف واقره وقوله ان مقتضى ما تقدم عن الحمير الخ الذي لا يجرى عليه الشارح والناظر يقول انه فان الوجه الخ اعتمد عش وغيره عبارة الاول قوله هو والبدل اى حذو ثم التثنية ياتي في البدل على تشديدات الفاتحة لا حسب حرف واحد ا ه وبصورة شخنا والخلي والحرف المشدد من البدل كالخرف المشدد من الفاتحة هو الحاء منه كالخرف المشدد منها لا تشكك ا (قوله ما ذكر) اى بطريق الزوم سم (قوله ما تقرأ حذو ربوع) اى ان ذلك هو الباقي بعد اقطا التشديدات الاربعة عشر من المائة والخمسة واثنين سم (قوله ويديه) اى يجرى عليه الاسوي (قوله وكذا) اى شيخ الاسلام (قوله لكن هذا) اى الخلف في المواضع الثلاثة (قوله ثبوت الثلاثة) خبر والمشهور (قوله هذا) اى أخذ هذا (قوله في فاعلة حرف الخ) الاول الحروف (قوله وذلك) اى القراءة (قوله على انها) اى ذلك الحكم (قوله ولا) اى لعدم الاراد (قوله الامام) صفة المصنف اى مصنف سيدنا محمد بن ابي الله تعالى عنه (قوله وعلم) اى الحق المذكور (قوله والاول اوجه) اى لانه الاحتياط الواجب لم يجرى عليه الاسوي وشيخ الاسلام غيرهما به يندفع قول سم قد يقال بل الثاني اوجه لعدم توقف المصنف على تلك الالفاظ بديل الصفة اذ اوصل الجمع اه وايضا التوقف عليها عند الفصل الصحيح كلف الترجع (قوله لا م الرجن الخ) قد يقال الحق الذي لا يخصص عنه بناء على ما مر وه من اعتبار اللفظ دون الرسم ان لا يعد عولام الرجن و (قوله قلت الممتنع الخ) ما تضمنه كلامه من حصر الامتناع في ما ذكره منوع وموافق لمصر بمجموع المشدد معدود بغير مزيدا ذكره بقوله وكذا الخ ليس فيه تأييد لما ادعاه فليتامل حتى تأمل مصرى (قوله لعارض الازنم) قد يقال عارض الازنم انما يقتضى صدقة الحرف لا عدمه اخرى قالوا جان المشدد لا بدلا لاسم واحد لكن بحرفين يعتبر مصنفه على ما تقدم عن النشارى سم (قوله كلا يجوز) اى قوله وبجواب الغنى (قوله انما ازا الخ) قد يقال بل مقابل الاصح (قوله واستشكل الخ) عبارة المصنف قالوا بان الاستدراك فاعل ما باعتبار سبع ايات واختلافها في عبود الحرف وقدر الحمير وفيه المصنوع وقال التواب عليها اه (قوله وجوب السبع) اى الايات و (قوله دون عدد الحروف) اى في بقية الحروف اوجه سم (قوله بان خصوص كونها الخ) اى الفاتحة (قوله كاسم) اى في شرح فسم ايات (قوله هذا) اى بالسبع (قوله لها) اى بالحروف (قوله يتوقف فيه فليتامل فان الوجه انه لا يكفي (قوله ما تقرأ حذو ربوع) اى ان ذلك هو الباقي بعد اسقاط التشديدات الاربعة عشر من المائة والخمسة واثنين فتوقفه تنبيه ما ذكر اى بطريق الزوم (قوله الاول اوجه) قد يقال بل الثاني اوجه لعدم توقف المصنف على تلك الالفاظ بديل الصفة اذ اوصل الجمع (قوله لعارض الازنم) قد يقال عارض الازنم انما يقتضى صدقة الحرف لا عدمه اخرى قالوا جان المشدد لا بدلا لاسم واحد لكن بحرفين يعتبر مصنفه على ما تقدم عن النشارى (قوله وجوب السبع) اى لا ياتون قوله

والأول وجه فيجب مائة وسبعون بعون حوافير الشدان الأربعمعشر فالحلقة ثمانون حوافير قلت يلزم على فرض الشدان كذلك عدد الحرف الواحد من ثمانين إلى مائة والرحن مئلاحيست وجردها والرحن مئلاحيست وجردها حصة واحدة أو حوافير الشدة قلت المانع حسابه من ثمن جهة واحدة وماهنا ليس كذلك لأنهم صاحبنا أولانظر الأصل الفلح وناظرناظر العارض الأديعام وكماحيست ألقاف الوصل نظرا لبعض الحالات فكذلك هذا فمثل ذلك فاهمهم (فالأصح) كالأبوز النقص عن آباءهواألقاف أقضاه يوم فصرعن طول بل لمر رعا بهماألقاف في الأيام واستشكل قطعهم لوجوب السمع في البرل دون عددالحرف ومم أنهم المقصود بالتأويلوجوابان خصوص كونها عاوقت المنته كسائر علاف خصوص علدو ونها فكانتأنيهم بذلك أقوى وأبطلالتأويلأبها الاختصافالناقصه نفق أمرها

ويشترط إلى المتن في النهاية ألا أنه لا يدل الذكر بالبدل وعبارة المغنى وشرح المنهج ولا يشترط في الذكر والدعاء  
 أن يقصد بهما البدلية بل الشرطان لا يقصد بهما غيرها وهى كالصريح في موافقة ما في الشرح والنهية بين  
 عدم جواز التشريك قول الخليل على المنهج ووافقه شيخنا ما نصه قوله غيرها أى فقط حتى في التعمد والافتتاح  
 إذا كان كل بدلا خلافا لغيره ضعيف وإن اعتمد الجبري بما نصه قوله فقط أى لا يقصد البدل بغيره بل يقصر  
 على كلامهما والاعتداله يضر حيث يختلف ما ساقى في قوله ما لم يكن مع غيره والفرق أن الركن أصل والبدل فرع  
 والأصل لا يتغير فيه شيئا وعبارة لا يفتضح قوله بل الشرطان لا يقصد بهما غيرها أى البدلية ولو لمعها فلا افتضح  
 وتعوز بقصد السنية والبدل لم يكفه شرح مرانته وهو الذى اعتمد على كلام الجبري (قوله) أن لا يقصد  
 بالذكر الخ شامل لما إذا لم يقصد شيئا أولو بالافتتاح والتعمد وهو صريح في الرفض ولا يشترط بقصد البدلية  
 بل بشرط أن لا يقصد غيرها فلا يفتضح بدعاء الاستفصاح ولم يقصد اعتداله بدلا انتهى اسم (قوله) بالذكر  
 ومثله الدعاء كما صرح به في غير هذا الكتاب كثيره وشرح ذلك القرآن فليراجع وعلى هذا فتغافر القراءة  
 الذكر والدعاء بالافتضاء بهما قصد البدلية وغيرهما فليراجع ولكن عبارة الرضى المقدمة وقد عرفت شرحه  
 بقوله ولا يشترط في البدل الخ شاملة للبدل إذا كان قرأ ناقضته أنه يضر فيه قصد البدلية وغيره اسم  
 ويصرح بذلك القضية قول عرش ما نصه قوله مر فلا افتضح أو تعوز بقصد السنية والبدل لم يكف بنبني أن مثل  
 ذلك ما لو قرأ آية تشبه على دعاء يقصد بهما الدعاء لنفسه والقرآن فلا تنكح في أداء الواجبات كانت بدلا ولا  
 في أداء السور وإن لم تكن لأنه لما سوى ذلك القرآن والدعاء آخر حجابا المقصد من كونها قرأ ناكح فلا يعنى  
 بهما فيما يتوقف حصوله على القرآن اه لكن عقبة الرضى بما نصه قوله مر بقصد السنية والبدل لم يكف  
 بحث الشيخ عرش أن مثله ما إذا شرب في آية تضمن الدعاء بين القرآن وبين الدعاء لنفسه وفيه موقفة للفرق  
 الظاهر أنه هو هنا شرب بين مقصودين لما اتفقا للصلاة هما السنية والقرآن فذا قصد أحدهما فأتى الآخر  
 بخلافه في تأليفه عن موضوع اللفظ فيها الدعاء اه وناقض السيد البصري ما وافقه (قوله) ولو لمعها  
 راجع سم قد قلنا ما من بل التوقف من يله أن يقول البصري ما نصه قوله ولو لمعها يؤخذ من قرينة  
 التثنية أن المراد منع التشريك بين البدلية وسنة مقصودة فلا مرد عليه أنه لا يضر في عدم الصارف قصد  
 التشريك بكتابة الترمذ مع نسبة معتبرة في الوضوء وقصد الصلاة ودفع الغريم وما نأى به في الاعتدال أن المضر  
 رفع الرأس بقصد الغرض وحده ونحو ذلك لأن جميع ما ذكر ليس فيه تشريك بين مقصودين شرعا فيجعل  
 واحد حتى لو فرض في مسئلنا قصد نحو الدعاء مع البدلية لم يضر اه وقد مر عن الرضى ما يوافق قوله وأما  
 قوله حتى لو فرض الخ قد تقدم عن المغنى وشرح المنهج وبما يخالفه الآن يخص قوله المذكور وبما إذا  
 كان البدل قرأنا (قوله) من قرآن إلى قوله أى بالنسبة في المغنى وشرح المنهج وكذا في النهاية لا قوله  
 وترجمته الذكر والدعاء (قوله) ويجز عن التعلم) ينبني وكذا لو قدر لكنه يقضى ما صلا له لضى الوقت قاله سم  
 وهو يومهم اعتقاد صلا القادر على التعلم مع سعة الوقت وقد تقدم عنه في الشرح خلافا لا يوافق ما ساقط هذه

ويشترط أن لا يقصد بالذكر  
 تشريك البدلية ولو لمعها فلا  
 افتضح أو تعوز بقصد السنية  
 والبدل لم يكف (فان لم يحسن  
 شأن من قرآن ولا غيره ويجز  
 عن التعلم وترجمته الذكر  
 والدعاء

دون عدد الحروف أى فلم يقطع أو جوبه (قوله) أن لا يقصد بالذكر غير البدلية) شامل لما إذا لم يقصد  
 شيئا ولو بالافتتاح والتعمد وهو صريح في قول الرضى ولا يشترط قصد البدلية بل بشرط أن لا يقصد غيرها فلا  
 أن بدعاء الاستفصاح ولم يقصد اعتداله بدلا اه وهو شامل للقرآن وغيره وقد عرفت في شرحه بقوله ولا يشترط  
 في البدل الخ (قوله) بالذكر) ومثله الدعاء كما صرح به في غير هذا الكتاب كثيره وشرح ذلك القرآن  
 فليراجع فان قضية قولهم أنه لا يشترط قصد الركن لا بد من عدم الصارف بان يقصد غيره فقط ان  
 القراءة كذلك وعلى هذا فتغافر القراءة الذكر والدعاء بالافتضاء بهما قصد البدلية وغيرهما فليراجع  
 لكن عبارة الرضى وشرح شاملة للبدل إذا كان قرأ ناقضته أنه يضر فيه قصد البدلية وغيره فافهم  
 ما قلناه عنه فيما س (قوله) ولو لمعها) راجع (قوله) ويجز عن التعلم) ينبني وكذا لو قدر لكنه يقضى ما صلا له



نظير ماسر (وقف) وجوباً (قدر الفاتحة) في طه أي بالنسبة لمن قرأها مع العترة من (٤٩) غالب أمثاله نظير ماسر في خلق بلا نحو

مرفق أو حشفت ذلك لأن القراءة والوقوف بقدرها كانا واجبين فإذا قصر أحدهما في الآخر وبزومه القعود بقدر الشهادتين ويسن له الوقوف بقدر السورة والقنوت والتعود بقدر الشهادتين (ويسن عقب الفاتحة) لقراءتها ولو خارج الصلاة لكنه فيها أكد وصلها بدلها إن تضمن دعاء (آمين) مع سكتة طرفة عين ما قبلها من القرآن وحسن زيادة رب العالمين وذلك للغير المتفق عليه إذا قل الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فإنه من وافق قوله قول الملائكة أوفى الزمن وقيل الانحلاص والمراعاة للملائكة المؤمنين على أوعية الصالحين والحاضرون لصلاتهم غفر له ما تقدم من ذنبه وفي حديث البيهقي وغيره أن اليهود يحسدونا على شيء ما يحسدونا على القبلة والجمعة وقولنا خلف الإمام آمين (تنبه) أنهم قوله عقب دعوت التأمين بالتلفظ بغيره ولو سهوا كما في المجموع عن الأصحاب وإن قل نعم ينبغي استئذنه بخروا بغشقر للغير الحسن أنه صلى الله عليه وسلم قال عقب الضالين رب اغفرني آمين وأفهم أيضاً فوته بالسكوت أي بعد

القول (قوله نظير ماسر) أي بمن الظاهر عز في شرح فان جهل الفاتحة قول المتن (وقف الخ) ولا يجب عليه تحريك السلسلة بخلاف الأخرس الذي طرأ تحريكه مخفياً (قوله وذلك) أي وجوب الوقوف (قوله ويسن) أي قوله والقنوت في النها يتوالت في قول المتن (عقب الفاتحة) بعين مفتوحة فمكسورة بعدها همزة واحدة ويجوز ضم العين واسكان الألف أو ما عقب به قبل الياء فالتحليل كدري (قوله لتأخرها) وكذا السامعها كأنه بعينهم من الطوحي شخنتا بآتي في الشرح ما يخالفه (قوله ولو خارج الصلاة) أي قوله وينبغي في المتن الإقوله نعم إلى وأفهم وكذا في النها بما لا ماذر وقوله وفي حديث إلى التنبه (قوله لكنه) أي التأمين (قوله ومثلها) أي الفاتحة (قوله إن تضمن دعاء) كذا في شرح حر وظاهره ولو في أوله وفيه وقفة سم عبارة عيش ظاهره أنه لا فرق بين تقديم الدعاء وتأخره لكن في سم على المنهج ما نصه قال من لو أتى بسئل الفاتحة فان ضم بدعاء آمين عقبه أو وهو يقتضي أنه لا يؤمن حيث قدم الدعاء وقد نشر إلى قول الشارح من محامكة للبعدل أو وفي الجعري عن البرماوي وفي الكندي عن القليوبي أنه يؤمن ولو أتى بالبذل بما تضمن الدعاء وختمه بما تضمنه أو والأقرب الأول أي ماسر عن عيش (قوله تغييرها) أي لفظة آمين (وحسن الخ) عبارة الخ في النها يقال في الام والوقال آمين رب العالمين وغير ذلك من الذكر كان حسناً (قوله وذلك للغير المتفق عليه الخ) هذا لا يصدق المنفرد والإمام صريحاً سم عبارة النها بغيره أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته فقال آمين بغيرها صوته أو زاد الخ في الخبر الذي في الشرح وعبارة شرح بافضل والنهج للاتباع في الصلاة فليس بها خروجها (قوله والحاضر من الخ) عطف على المؤمنين الخ والأولى قلب العطف (قوله غفر له ما تقدم الخ) والمراد الصغار فقط وإن قال ابن السكيت في الأشباه والنظائر أنه يشمل الصغار والكبار ثم إنه (قوله عقب) أي إلى آخره (قوله ينبغي استئذنه بخروا) الخ وينبغي أن لو زاد على ذلك والى ولجميع المسلمين أيضاً عيش (قوله بغيره) أي ينبغي بغيره الحديث المذكور وعليه ينبغي أن يصل يدعو بين آخر الفاتحة قلنا من التميز بصري (قوله نظير ماسر) تقدم تعقيد الطويل في ماسر بالبعد أو سم أي بخلافه لعز كسوه وجهل أو أعباه فلا يضر (قوله على من قال لا يغوث الخ) اعتمد هذا الأستاذ في الكنز أو قولاً من المتن والنها بحيث قالوا لا يغوث والتأمن إلا بالشرع في غير ماسر على الأصح ككل المجموع أو قال عيش قوله حر بالشرع الخ ظاهره أنه لا يغوث بالسكوت وإن طال ولا ينافيه تغييره بالعقب ما هو زعمه على أن الأولى المباداة بالسكوت لا أنها شرط لكن قال لا يغوث بالسكوت إذا طال الخ أو قال الرشدي قوله حر بالشرع الخ أي أو بطول الفصل بحيث تنقطع نسبتهم الفاتحة عبارة شيخنا والتعقيد بالعقبية يفيد أنه يغوث بالتلفظ بغيره وإن قل ولو سواهم

لحق الوقت (قوله وقف قدر الفاتحة) (فرع) قالو وقد على الفاتحة في أثناءه البدل وجب قرأها أو بقدرها أو بعدل كوع غلاوي في مالم يحسن شأماً طرأ وقد عرفت عليها بعد الوقوف بقدرها هل تسقط عنه أو قد عرفت عليها بعد الفرج من البدل بجماع أنه لو أتى بجائز معجزة ولا لأنه لم يأت بسئل فان القيام ليس بدل الفاتحة بل هو واجب آخر معها فاعلم وقد يلزم الأول لأن لو وجد نقل فخصه (قوله ومثلها بدلها) أن تضمن دعاء أو رده على أن قياس ما ذكر في بحث التعوذ من أن الأوجه به لن يأتي ذكر بدل الفاتحة لأن التائب حكم المذنب عنه أن يؤمن في البدل وإن لم تضمن دعاء لأنه قضيت إعطاء النائب بحكم التائب أنه قبل ما لم فإن الفرق في بيان معنى التعوذ المقصود به وهو الاعتصام من الشيطان مناسب للسكوت مفرود من ذكر أو دعاء أو قرآن بخلاف التأمين الذي هو طالب الاحتياط لا يناسبه الدعاء فبما لا معنى للتأمن على قوله لا اله الا الله أو سبحان الله مثلاً (قوله إن تضمن) كذا شرح حر وظاهره ولو في أوله وفيه وقفة (قوله وذلك للغير المتفق عليه) هذا لا يصدق المنفرد بالإمام صريحاً (قوله نظير ماسر) تقدم تعقيد الطويل في ماسر بالبعد (قوله وبما قرأه يعلم الردي من قال لا يغوث الخ) اعتمد هذا الأستاذ في الكنز

(٧ - ص) (شرواني وابن قاسم) ثاني (السكوت المسنون وينبغي أن يجعله إن طال نظير ماسر في المأثورة بخلافه يعلم الردي من قال لا يغوث إلا بالشرع في السورة وأل كوع نعم ما أفهمهم فوته

يستقر باغترق ونحوه الخ ونفوت بالشروع في الركوع ولو فو والاسكوت وان زاد على السكتة  
 أنطلوبه اه (قوله بالشروع في الركوع الخ) كان وجهه انه لما كان تتمه لتفاحة لا بفعل الا في محلها تم  
 ظاهر كلامه انه نفوت بالشروع في الانحناء وان لم يجر عن حد القام وهو محل تأمل لان الاصل لو بقي منه  
 شيء جازة الاثنان به حيث ذاقوا نابعه فاستأمل وقد يقال لا يحصل لشروع فيه مقابلة بالوصول لاقوله  
 بصري ونبي جمل كلام الشارح على ظاهره اذا انظر ان وجه الفوت بذلك الاشعار بالاعراض كفي  
 التلطف لفظ فلجم لم طلب كتر خصوص بالشروع في الركوع بل كلامهم كالصريح في الفوت بمجرد  
 التكبير بالركوع (قوله والاقتصر) الى قوله أو يجرد الخ في النهاية في المعنى الاقوله ويسكن الى المتن وما عليه  
 قول المتن (ويجوز القصر) أي فهو لغتان أو هم التعليل خلافه رشدي (قوله الامامة) أي مع المذهبانية  
 ومعنى عبارة شيخنا عبد الهمة وتخصيف الميم مع الامامة وعدمها بالقصر لكن المداق مع ويجوز تشديد الميم  
 مع المد والقصر فيه نفس لغات اه وقوله نفس لغات فخصه ما قدمه ان لغاته ست لان براد قوله مع الممد  
 بالامامة (قوله ومعناه الخ) ظاهره انه في التشديد مع القصر باقتل أصلها وهو ما صرح به شيخ الاسلام  
 في الاسنى والغرر ومقتضى كلام الشارح في فتح الجواهر انها ايضا فاصدين فخير بصري أقول وكذا  
 ظاهر المعنى والنهاية انه واجب للتشديد مع القصر ايضا عبارة تهاضكي التشديد مع القصر والمد أي فاصدين  
 اليك وانت أكرم أن تخيبن قدرك وهو لمن بل قبله شأنه متكرر ولا تبطل به الصلاة لقصد الدعاء كما  
 في المجموع اه قال عن قوله مرهون الخ أي التشديد مع المد والقصر وبصرح في شرح الروض  
 وقوله لقصد الدعاء فخصه انه لم يقصد به الدعاء بطالبه بصرح ج اه عبارة الرشدي قوله مرهون  
 فاصدين ظاهره انه تفسير للتشديد بقسميه القصر والمد وصرح به في الامداد لكن في التفتة وشرح الروض  
 وغيرهما انه للممدود فقط اه وقوله في الامداد أي وشرح باقتل عبارته فان شدد مع المد والقصر وقصد ان  
 يكون المعنى فاصدين اليك الخ لم تبطل اه (قوله وكذا ان لم يردش الخ) وفي البصري عن الشوبري وفي  
 الكردى عن القليوبي ما اعتمد انها لا تبطل في صورة الاطلاق اه وحوى عليه شيخنا عبارة وجل الرمي  
 التشديد أي بقسميه لحنا قال وقيل شأنه متكرر لكن لا تبطل به الصلاة لان قصده بمعناها الاصلية وحده وهو  
 فاصدين بخلاف ما لو قصد الدعاء ولو مع معناه الاصلية أو أطلق فلا تبطل صلاته على المتعمد حيث اه  
 وظاهر منعه ان الحصر المذكور ومما قاله الرمي وعليه فعله في غير انها يقول انكلام النهاية بكس كالمعنى  
 ظاهره في موافقة الحقيقة فليراجع قول المتن (مع تأمين امامه) شمل ذلك ما لو وصل التأمين بالفاضة وهو كذلك  
 نهاية وقال عن قول المصنف مع تأمين امامه يخرج ما لو كان خارج الصلاة فتسمع قراءة غيره من امام أو  
 مأمووم أي أو غيرهما فلا يسن له التأمين اه (قوله لا تله) الى قوله وقد يشك في المعنى الاقوله ومن ثم الى  
 وليس الى قوله وقضية الخ في النهاية الاما ذكر (قوله كحل الخ) محلة لقوله لبوا في الخ فوجهه لعن كردى  
 (قوله الحصر السابق) وجهه الدلالة منه ان قوله فانه من وافق تأمين الخ قبل الدلالة اعما على ان آية طلب  
 موافقة الامام في التأمين هي موافقة تأمين الملائكة والام لا يمكن لذكر كراهة ذلك فحصل من ان تأمين الامام موافق  
 تأمين الملائكة رشدي (قوله وبه يعلم الخ) أي بسن اللغة أو بذلك الخبر (قوله ان المراد بامان الخ) ويصح  
 خبرا لمعنيين اذا قل الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا تأمينها يتوكد في اسم عن الكثرة (قوله  
 أراد ان يؤمن) لا نسب تاويله بشرع فتأمل ان كنت من أهله بصري (قوله ولان التأمين الخ) عطف على  
 قوله لاوافق كردى ورشدي (قوله الاثنان) فان لم يؤمن الامام ولم يسمعه ولم يدر هل آمن أو لا آمن هو  
 معنى وأسنى (قوله الا ان سمع قراءة امامه) الظاهر انه لا يدين سماعه بغيره مع الحرف ولا بغير صوت ولو سمع  
 بعضها فهل يؤمن مطلقا أو لا يؤمن مطلقا أو يقال ان سمع ما قبل اهد نام يؤمن أو هي وما بعدها آمن بحمل

بالشروع في الركوع ولو  
 فورامجه والاقتصر الأشهر  
 ان تأمينها (تحقيق الميم  
 بالمد) وهي اسم فعل بمعنى  
 استجب به سني على الفتح  
 ويسكن عند الوقف  
 (ويجوز) الامامة (والقصر)  
 مع تخفيفه لوتشديد بالانه  
 لا يحل بالمعنى وفيها التشديد  
 مع المد أيضا ومعناها  
 فاصدين فان تأمينها أواد  
 فاصدين اليك وانت أكرم  
 من أن تخيب فاصدا لم تبطل  
 صلاته لتضمنه الدعاء أو  
 مجرد فاصدين بطالبه وكذا  
 ان لم يردش بكلمة وظاهر  
 (و) الافضل للماموم في  
 الجهر بانه (يؤمن مع  
 تأمين امامه) لا قبله ولا بعده  
 لبوا في تأمين الملائكة كما  
 دل عليه الخبر السابق وبه  
 يعلم ان المراد بامان في رواية  
 اذا آمن الامام فأمنا أو أراد  
 أن يؤمن ولان التأمين لقراءة  
 امامه وقد فرغت لا تأمينه  
 ومن ثم اتفق به لا يسن  
 للمأمووم الا ان سمع قراءة  
 امامه

فقال فان أحرم وقت الا بالشروع في السجدة أو الركوع اه (قوله الخ) ينسقي أو في السجدة  
 (قوله ان المراد الخ) ويوضحه ما اذا قل الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين كنز (قوله

و يؤيد ما يأتي من الآموم لا يؤمن بالاعتقاد من آلهة مع الله لان مع الله وليس لنا ما ينسب فيه نحري (٥١) مقارنة الآموم سوي هذا فان لم نشقوله

موافقة آمن عقبه ولو آخوه  
عن الزمن المسنون آمن  
قبيله ولم ينظره باعتباراً  
بالمشروع وقد شكل عليه  
ما يأتي في جهر الآموم أو  
اسراره من ان العبرة فيها  
بقبيله لا بالمشروع الآن  
يجب بان السبب التأمين  
وهو اقتضاه قراءة الآموم  
وجدف لم يتوقف على شيء  
آخر والسبب في قراءة  
الآموم السور وموقوف  
على فعل الآموم فاعتبر  
وقضية كلامهم انه لا ينسب  
لغير الآموم وان سمع قيل  
لكن في الضاري اذا آمن  
القرآن فأمروا وعومسه  
يقضي الذنب في سببنا  
وفي نظر اه (ويجهر به)  
نذا في الجهر بآلاموم  
والمنفرد قطعاً بالآموم (في  
الاطهر) وان تركه امامه  
لرواية البخاري عن عطاه  
ان ابن الزبير رضى الله  
عنهما كان يؤمن هو ومن  
وراه المسجد الحرام حتى  
ان للمجدد للعبادة  
بالفخر والشدة في الخلط  
الاصوات وصم عن عطاه انه  
أدرك ما يسمي بالعبادة  
الحرام اذا قال الآموم  
ولا الضالين وفعر الأصواتهم  
بآمين أما السيرة فيفسرون  
فيها جميعهم كالقراءة (ويسن)  
في سيرة وجهر بآلاموم  
ومنفسر كلامهم بسم (مع  
سورة بعد الفاتحة)

تأمل بصري ونقل عن حاشية الشارح على فتح الجرح اذ ما نصه والذي يقه ان العبرة بالآخرة التي يلبسها  
التأمن ولكن هل بشرط كونه جلة مقدم من الفاتحة أو من غيرها الا قرب نعم فكيف سماع ولا الضالين مثلاً  
اه (قوله) يؤيد ما يأتي من الآموم لا يؤمن بالاعتقاد من آلهة مع الله لان مع الله وليس لنا ما ينسب فيه نحري (٥١) مقارنة الآموم سوي هذا فان لم نشقوله  
نذب الفخر فيحصل بغيره عز وجل كما هو مقتضى هذا الحكم بالجهري بسم (قوله) ولو آخوه (قوله) سوي هذا فان لم نشقوله  
انه لم يؤخر بان قصر الزمن بعد مرار الغزاة فلا يؤمن حديثاً وعليه قالوا سوي هذا فان لم نشقوله  
يعتد به في حصول أصل السنة فلا يحتاج في أدائها الى اعادته مع الآموم ع (قوله) آمن قبيله (الخ) قال  
المجموع ولو قرأه مع غيره ما عاين تأميناً واحداً وأفرغ قبيله قال البغوي ينتظره والاختيار أو الصواب انه يؤمن  
لنفسه ثم المتابعة منها بوضع قبيله قال ع (قوله) هر كنى تأميناً واحداً شعر بان تكرير التأمين أولى ويقدم  
تأمين قراءته اه (قوله) وقد يشكل عليه (أى) على اعتبار المشروع هنادون فعل الآموم (قوله) فاعتبر (أى)  
فعله ظاهر هذا الفرق انه سبب التأمين لقراءة الآموم اذا جهر فيها الآموم فيجهر به الآموم كما اعتد به الجلال  
الرملي في شرح البهجة واقتضاه كلام الشارح في الفتح اه وسبب ما يتعلق بالمقام (قوله) لغير الآموم (أى) ولو  
كان يخرج الصلاة ع (قوله) الجهرى يقول المتن (ويجهر به) (الخ) وجهر الاثنى والخشعي به بجهرهما  
بالقراءة وسأى والا ما كن التبريج فيها بالآموم خلف آلامه مخفية تأميناً مع آلامه في دعائه في قنوت الصبح  
وفي قنوت النازلة في الصلوات الخسروا واذا غلب عليه نهاية معنى وينبغي أن يراد على ذلك نحو سؤال الرحمن عند  
قراءة آياتها ونحو تكبير الانتقال من مبلغ احتيج اليه وتبين ما يلفظ فيه الآموم كالقيام لركعة فائدة اذ لم  
يرد بالغنى ما يشله كردى (قوله) قطعاً) وقيل فلهما وجه شاذ معنى (قوله) نذا في الجهرية (أى) جهر  
من وسواو تركوا بالباطنة في ع (قوله) والآموم (أى) قراءة آلاموم يسره لقراءة نفسه مع آلامه سم  
قول المتن (في الاظهر) قال في المجموع وحمل الخلاف اذا آمن الآموم والاسحب للآموم الجهر قطعاً لسمعه  
في تأمين معنى فيقول الشارح فان تركه امامه وهم جريان الخلاف فيه أيضاً رأيت ابن شسبة قال بعد ذكر  
كلام المجموع وقضية كلامه الى وضو الكفاية ان ذلك طريقه مرجوح وان المذهب هو ان الخلاف وان لم  
يجهر الآموم انتهى فاعلم كلام الشارح مبنى عليه بصري (قوله) لرواية البخاري (أى) المتن في النهاية (قوله)  
يفسرون (الخ) عبارة شرح المنهج وفي سم عن الكثرة يشله فلا جهر بالتأمين فيها ولا معقب بل يؤمن الآموم  
وبغيره سراً مطلقاً اه قال الجبري قوله فلا جهر بالتأمين (الخ) ظاهره ولو سمع قراءة آلامه وعبارة سم على  
الغاية ولا ينسب في السر يتجهر بالتأمين ولا موافقة الآلام فيه بل يؤمن كل من آمن جهر الآلام بالآلام  
فيها أى السر يعلم بعد سن موافقة انتهت بمقتضى كلام شرح الى وض ان الآموم لا يجهر بالتأمين في  
السر يتوان جهر امامه ع (قوله) مطلقاً أى سمع قراءة آلامه لم يسم ع (قوله) كلام الجبري  
(قوله) في السرية (أى) قوله وقاعدة الخ في النهاية لا قوله وان طل الى نعم وكذا في المتن الا قوله بل ينسبها  
الى الاضلال قول المتن (ويسن سورنا الخ) لا يتابع بل قيل وجوب ذلك شرح بافضل ويصكر ترك قراءة  
السورة كقوله ابن قاسم شخناً (قوله) في سرنا الخ) ولو كثر سورة في الركعتين حصل أصل السنة نهاية  
وسم ونفع الجواد (قوله) بسم) ينبى مسماعاً مفسراً سم (قوله) في غير صلاة (الخ) أى لو كان الغير  
منسودة خلافاً للاسنوى نهاية (قوله) الجنب (أى) نحوه (قوله) وذلك (الخ) الى المتن (قوله) الحديث  
الصحيح (في) فقر يسه ووقف (قوله) أم القرآن عوض من غيرها) يتأمل معناه فاعلم بحسب وجبت كان

و يؤيد ما يأتي من الآموم لا يؤمن بالاعتقاد من آلهة مع الله لان مع الله وليس لنا ما ينسب فيه نحري (٥١) مقارنة الآموم سوي هذا فان لم نشقوله  
نذب الفخر فيحصل بغيره عز وجل كما هو مقتضى هذا الحكم بالجهري بسم (قوله) ولو آخوه (قوله) سوي هذا فان لم نشقوله  
انه لم يؤخر بان قصر الزمن بعد مرار الغزاة فلا يؤمن حديثاً وعليه قالوا سوي هذا فان لم نشقوله  
يعتد به في حصول أصل السنة فلا يحتاج في أدائها الى اعادته مع الآموم ع (قوله) آمن قبيله (الخ) قال  
المجموع ولو قرأه مع غيره ما عاين تأميناً واحداً وأفرغ قبيله قال البغوي ينتظره والاختيار أو الصواب انه يؤمن  
لنفسه ثم المتابعة منها بوضع قبيله قال ع (قوله) هر كنى تأميناً واحداً شعر بان تكرير التأمين أولى ويقدم  
تأمين قراءته اه (قوله) وقد يشكل عليه (أى) على اعتبار المشروع هنادون فعل الآموم (قوله) فاعتبر (أى)  
فعله ظاهر هذا الفرق انه سبب التأمين لقراءة الآموم اذا جهر فيها الآموم فيجهر به الآموم كما اعتد به الجلال  
الرملي في شرح البهجة واقتضاه كلام الشارح في الفتح اه وسبب ما يتعلق بالمقام (قوله) لغير الآموم (أى) ولو  
كان يخرج الصلاة ع (قوله) الجهرى يقول المتن (ويجهر به) (الخ) وجهر الاثنى والخشعي به بجهرهما  
بالقراءة وسأى والا ما كن التبريج فيها بالآموم خلف آلامه مخفية تأميناً مع آلامه في دعائه في قنوت الصبح  
وفي قنوت النازلة في الصلوات الخسروا واذا غلب عليه نهاية معنى وينبغي أن يراد على ذلك نحو سؤال الرحمن عند  
قراءة آياتها ونحو تكبير الانتقال من مبلغ احتيج اليه وتبين ما يلفظ فيه الآموم كالقيام لركعة فائدة اذ لم  
يرد بالغنى ما يشله كردى (قوله) قطعاً) وقيل فلهما وجه شاذ معنى (قوله) نذا في الجهرية (أى) جهر  
من وسواو تركوا بالباطنة في ع (قوله) والآموم (أى) قراءة آلاموم يسره لقراءة نفسه مع آلامه سم  
قول المتن (في الاظهر) قال في المجموع وحمل الخلاف اذا آمن الآموم والاسحب للآموم الجهر قطعاً لسمعه  
في تأمين معنى فيقول الشارح فان تركه امامه وهم جريان الخلاف فيه أيضاً رأيت ابن شسبة قال بعد ذكر  
كلام المجموع وقضية كلامه الى وضو الكفاية ان ذلك طريقه مرجوح وان المذهب هو ان الخلاف وان لم  
يجهر الآموم انتهى فاعلم كلام الشارح مبنى عليه بصري (قوله) لرواية البخاري (أى) المتن في النهاية (قوله)  
يفسرون (الخ) عبارة شرح المنهج وفي سم عن الكثرة يشله فلا جهر بالتأمين فيها ولا معقب بل يؤمن الآموم  
وبغيره سراً مطلقاً اه قال الجبري قوله فلا جهر بالتأمين (الخ) ظاهره ولو سمع قراءة آلامه وعبارة سم على  
الغاية ولا ينسب في السر يتجهر بالتأمين ولا موافقة الآلام فيه بل يؤمن كل من آمن جهر الآلام بالآلام  
فيها أى السر يعلم بعد سن موافقة انتهت بمقتضى كلام شرح الى وض ان الآموم لا يجهر بالتأمين في  
السر يتوان جهر امامه ع (قوله) مطلقاً أى سمع قراءة آلامه لم يسم ع (قوله) كلام الجبري  
(قوله) في السرية (أى) قوله وقاعدة الخ في النهاية لا قوله وان طل الى نعم وكذا في المتن الا قوله بل ينسبها  
الى الاضلال قول المتن (ويسن سورنا الخ) لا يتابع بل قيل وجوب ذلك شرح بافضل ويصكر ترك قراءة  
السورة كقوله ابن قاسم شخناً (قوله) في سرنا الخ) ولو كثر سورة في الركعتين حصل أصل السنة نهاية  
وسم ونفع الجواد (قوله) بسم) ينبى مسماعاً مفسراً سم (قوله) في غير صلاة (الخ) أى لو كان الغير  
منسودة خلافاً للاسنوى نهاية (قوله) الجنب (أى) نحوه (قوله) وذلك (الخ) الى المتن (قوله) الحديث  
الصحيح (في) فقر يسه ووقف (قوله) أم القرآن عوض من غيرها) يتأمل معناه فاعلم بحسب وجبت كان

في غير صلاة فاذا اظهر من الجنب لم يتابعه وصلاة الجنازة فكذلك اظهرتها وذلك لان الاخبار الكثيرة الصحيحة في ذلك ولم تقب الحديث الصحيح  
أم القرآن عوض من غيرها وليس غيرهما يحصل أصل سنتها

بأنه يدل بعضه على أن فضل الأوجه (٥٤) والأفضل ثلاث ومرة كاملة أفضل من بعض طويلة وان طال من حيث الاتباع الذي قد يروى

قوله يدل على زيادة الحروف  
تغير صلاة ظهر يوم الخمر  
للجامع بين دون مسجد مكة  
في حق من نزل بالمعلوف  
الأفضلة إذا اتبع ثم يروى  
على زيادة الفاعل فأنفع  
ما كثر من هتاف البعض  
في الترواج أفضل كما فقهه  
ابن الصلاح وعلمه بان  
السنة التمام في جميعها  
بالقرآن ومنها خصوصاً  
الصحيح لورود البعض فيها  
أيضا وأقرب قوله بعد الفاعلة  
أنه لو قدمها علم الم تقبيل  
كما لو كرر الفاعلة إلا إذا لم  
يخلف غيرها على الأوجه  
(ال) في الركعة (الثالثة)  
من المغرب وغيرها (والإربع)  
من الرباعية وما يبعد أول  
تشهد من التوافل (في)  
الاطهر) لشبهته من فعله  
صلى الله عليه وسلم ومثاله  
ثبت في مسلم من فعله صلى  
الله عليه وسلم أيضا فاعلم  
تقديم المبتدأ على التاني  
قوله فلذا صححه أكثر  
العراقين واختاره السبكي  
وطهه يكون أقصر من  
الأولين لنسب تقصير الثانية  
عن الأولى كما صرح به الخبير  
ولان النشاط في الأول وما  
يليه أكثر وبه يتوجه  
مخالفتهم ثلاث القاعدة  
وجاهر قراءتها فيها على  
بيان الجواز لأن المعروف  
المستمر من أحوال صلى الله  
عليه وسلم رعاية للنشاط

أكثر من غيره قلت فان سبق جماع أي الثالثة إلى أربعين صلاة نفسه كإياديه أو بالاولين للمال علم ما سببه (قوله)  
من صلاة امامه بان لم يذكر كعلمتها مع وانما أدركه في التابغ والى بعضهما

وجوبها أصدا ليست عوضا عن شيء وفي شرح الجامع الصغير ما حاصله ليس المراد بالتبعض أنه كان ثم  
واجب ويوعى وقت هذه عن بل المراد أن الشتمات على أفضل في غير هاتين الذات والصفات والثلاثة وغير ذلك  
فقلبت مقام غيرها في قاعدة المعنى الذي اشتمل عليه غيرها وليس غيرها مشتملا على ما فاعلى يقوم مقامها  
عش (قوله بأية الخ) والأوجه أنه لو قرأ البسملة لا يقصد منه التي أول الفاعل تحصل أصل السئلة بأية  
من كل سورة نها يتوفى الكردي بعدد كرمته من فخر الجود وغيره مناضه وفي الإيعاد لا فرق بين أن يقصد  
كرومها غير التي التي الفاعلة أو يطلق اه (قوله بل ببعضه الخ) كذا في شرح المنهج والمنهج لشيخ الاسلام  
كردي (قوله على الأوجه) ولا يعد التادى بخوالج وفي أوائل السور كالم وص وق ون ان قلنا  
أنه مبتدأ أو خبر حذف خبره أو مبتدؤه ولا حظ ذلك لأنه جند جلة والظاهر أنه على هذا أي غاية الامران  
أي تحذف بعضهما وهذا لا ينافي فادتها وفهم المعنى منها فليتلأمل سم (قوله وسورة) كاملة أفضل الخ) ومع  
هذا لو نذر بعضهم سورة معينة وجعلها فرائضه ولا تقوم سورة أخرى مقامه وان كانت أطول كالو نذر  
الصدق بقدر من سورة وتصدق بذلك ذهب فانه لا يجوز أن يخرج ما بعينه ما لو قال الله على أن أقرب بعض سورة  
غير أن عدة النذر بقراءة بعض من أي سورة وقراءتها سورة كاملة عش (قوله وان طال) المعتمد أنه لما  
هي أفضل من قدرها من طويلة مر اه سم أي لأطول منها بان يتوقف (قوله على زيادة الحروف)  
أي على ثوابها (قوله ما كثر من هتاف) وافقهم النها بالمعنى كما مر انفا (قوله وعلمه بان السنة الخ) يؤخذ  
من ذلك أن محل كون البعض أفضل إذا أراد الصلاة بجميع القرآن في الترواج فان لم يرد ذلك فالسورة  
أفضل كفي سم على المنهج عن تصريح مر بذلك عش ودرشدي (قوله ومنها خصوصاً الصحيح)  
قضية أن البعض في سنة الصبح أفضل ولعله بالنسبة لغیر الكافر ونوالا خلاص سم عبارة الكردي  
بالصحيح فيه أفضل من سورة ثم روي ما للوارد كالكافر ونوالا خلاص في سنة الصبح فمهما أفضل من أبي  
البرق والبرق ان يقرأه فتنبيه اه (قوله ولو البعض الخ) أي أبي البرق والبرق والبرق والبرق والبرق والبرق  
يعطف غيرها) شامل للذكر والساء فليظن سم لكن المتبادر من المقام عدم العمل قول المتن (ال) في  
أن الثالثة الخ) شمل ذلك ما لروى بالعبارة تشهد واحد خلافا لقضية كلام الزركشي في باب التلوع عنها يعني  
لوفعلها كذلك إذا كان الكلام في الفرض بقراءة ما يأتيه وشددي وعش (قوله وما بعد أول تشهد) عبارة  
النهاية ولو أقصر المتتفل على تشهد سنته السورة في الكل أو أكثر من قبل تشهد الأول اه (قوله)  
تكون أن أقصر من الأولين) أي تكون الرابعة أقصر من الثالثتها يتوقف (قوله لنسب) الى المتن في النهاية  
(قوله في الأول) الأولى التائيت (قوله به) أي بقوله لان النشاط الخ (قوله يتوجه) الأولى ويجمع  
التوجه (قوله من صلاة نفسه) أي بان لم يذكر ثالثتها وابتعته الامام سم (قوله كما يأتي الخ) أي في  
التنبية في قوله وحينئذ يصدق الخ كردي (قوله سابقه) أي التي (قوله منها مع) أي من صلاة امامه سم الامام  
(قوله بآية) قال في العباب وتتأدى السنة تبعض سورة وقوله الأولى ثلاث آيات اه ولا يعد التادى بعض  
الحروف في أوائل السور كالم وص وق ون ان قلنا أنه مبتدأ أو خبر حذف خبره أو مبتدؤه ولا حظ ذلك لأنه  
حيث جلة والظاهر أنه على هذا أي غاية الامران أي تحذف بعضهما وهذا لا ينافي فادتها وفهم المعنى منها  
فليتلأمل (فرع) الجود وسورة في الركعتين تحصل أصل سنة القراءتهم (قوله بل ببعضه الخ) كذا  
شرح مر ولا يخفى أن اعتبار الأداة هنا لا تنافي قوله السابق في شرح قلت لا يصح المنصوص جواز المتفرقة  
وان لم تقدم معنى منظوم لان ذلك عند العجز عن الواجب الأصلي وهذا عند القدرة على الاتيان بالسورة فانظر  
إذا عجز عن المفيد (قوله وان طال) المعتمد أنه لما هي أفضل من قدرها من طويلة مر (قوله ومنها خصوصاً الصحيح)  
الصحيح قضية ان البعض في سنة الصبح أفضل ولعله بالنسبة لغير الكافر ونوالا خلاص (قوله إذا لم يحفظها  
غيرها) شامل للذكر والساء فليظن (قوله من صلاة نفسه) أي بان لم يذكر ثالثتها وابتعته الامام (قوله)



الصلاة الامام برده ما قرنه من الاعتبار من المذكور ونفى المجموع عن التصريح في إمكان السجود قراءة السور وفي أوليه نحو بطه قراءة الامام قرأها للمؤمن معه ولا يعدها في آخره أي وإن لم يقرأها معه ووجهه بأنه لما تمكن تركه عند قصره في شريعته تدارك قاله هنا ولم يمكنه ذلك قرأها في آخره يعني (هـ) هذا وأدركه ثابته بآية وأمكنه السور وفي أوليه تركها في الباقي أي لتقصيره في كلهما مما قدمته وان تعدت في ثابته دون ثابته قرأها فيها ولا يقرأها في رابته أي بخلاف ما إذا لم يتمكن في ثالثه فيقرؤها في رابته كما أفهمه كلامه بل الأولى عودهما معاً لاخير بينهما لانهما الموقوف به الاقرب الذي يمنع تمتت الصلوة ولا اشكال عليه لانه اذا أدركه ثابته الاصل والرابعة ولم يتمكن فيه من السور وصار الذي أدركه مع الامام أي نفسه والذي قاله معه ثالثه ورابعه وحديثه يصدق على هذه الصورة أي سبق بالثالثة والرابعة من صلاة نفسه وان يقرأ في الثالث والاربعين تداركهما وانظر وهذا سلكه الشارح المحقق واعتراض بعض الشارحين عليه بطرده مما قرنه فتأمله وخرج بهما صلاة المغرب فان سبق بالاوليين بالاعتبار السابق وتمكن من قراءة سورتهم في الثالثة قرأها فيها أخذ من قولهم ثلاث فحلقوهما صلاته أو بالاولى قرأها في الثالثة والثالثة كما علم مما روينا في النسخ مع التفويت هتاهما أن تقام عدم التدارك (ولا سورتهم للمؤمن) الذي سيع

لصلاة الامام) أي لانه ادر كهما معه سم (قوله من الاعتبار من المذكورين) أي الحالين المذكورين كردى (قوله وفي المجموع) الى قوله فالدرك ع ش عن ابي يادى مثله (قوله ووجه) قد يشكل على هذا التوجيه ما بان في الجملة انه لو ترك سورة الجمعة في الأولى ولو عدا قرأها مع المنافقين في الثانية الا ان يفرق بان خصوص الجمعة في الجمعة أ كمن مطلق السورة في غيرهما فليتناحل سم (قوله صدالح) جوابنا (قوله قالتهما) أي المجموع عن التصريح (قوله وعلى هذا) أي على قوله وفي لم يتمكن الخ (قوله وأمكنه الخ) أي لم يقرأها فبهما (قوله انتهى) أي كلام المجموع (قوله بل الأولى الخ) كان المناسبت قد عطل قوله وفي المجموع الخ كما هو ظاهر (قوله منع تشتت الصلوة) أي سكن فيه تشتت المعنى فتأمل سم أي بالنسبة للصغير الاول وأما وجهه بقوله السابق في التنبه لانه اذا أدركه ثابته الامام الخ فظاهر التكلف (قوله من صلاة نفسه) أي مع الامام (قوله حين تداركهما) أي ثالثه ورابعة نفسه سم (قوله سلكه الشارح المحقق) أي والنهاية يتوالفنى (قوله عليه) أي الشارح المحقق (قوله مما قرنه الخ) وهو قوله لانه اذا أدركه الخ (قوله وخرج الخ) كان مراده الخروجه من العبارة بمعنى انها لا تشمل ذلك الخ وخرج بمعنى الخالف في الحكم لان ما ذكره هنا موافق لما تقدم كما يعرف بالتأمل و (قوله بهما الخ) قد يقال خروجهما خارج مما قبل فبهما سم (قوله بالاوليين) الدال على الخ لا يظهر عليه ما تبعه على ذلك (وقوله أو بالاولى) أي نفسه بان أدركهما الخ أو بالاوليين الدال على الخ لا يظهر عليه ما تبعه على ذلك (وقوله أو بالاولى) أي بذلك الاعتبار سم (قوله الذي يسمع) الى قوله وفارقتهما في النهاية والمغنى الا قوله وقيل الى المتن وقوله وان نأخذ الى المتن وقوله ونعلمه (قوله وقيل بحرم الخ) عبارة عن المغنى والاشماع مع تحجب وقيل وجوبه في غير الغار في فوائدها لهذا (قوله واختير ان أذى غيره) والقياس انه ان غلب على طهه الا يذاه حرم والا كره بصري (قوله بان لم يسمع الخ) لا يخفى ما في هذا التصريح عبارة النهاية والمغنى فان لم يسمع قرأه كان بعد عن امام الخ (قوله فيقرأ في سر يتجه الامام فيها لاعتكافه) الذي يظهر انه اذا جهر في السرية فغير بان الخلاف وجهه ما اذا أسر في الجهر بقوله لا جهر لعل بعدم القراءة الاعلى الضعيف المقابل للاص في السرية المقابل بأنه لا يقرأه ما أخذ بعموم النهى وقطعا لنظر عن المعنى الذي لا جهره ورائى عن القراءة فليتناحل بصري (قوله اعتبار فعل الامام) اعتمد شيخ الاسلام والنهاية والمغنى (قوله الحاضر) سذكر محترزه (قوله لكن الشرط) عبارة شرح بافضل وأشار بقوله للمفرد داخ الى ان طوله وكذا أو ساطع لاسن للمفرد وامام محصور من مسجد غير مطر وقام بطر أعلمهم غيرهم وان قل حضور وروضا بالتعويل وكانوا أحرار ولم يكن فهم موقوف ولا جراحين ولا الاشراف اذن السيدان ورجح المستأجران

قدمته وان تعدت في ثابته دون ثابته قرأها فيها ولا يقرأها في رابته أي بخلاف ما إذا لم يتمكن في ثالثه فيقرؤها في رابته كما أفهمه كلامه بل الأولى عودهما معاً لاخير بينهما لانهما الموقوف به الاقرب الذي يمنع تمتت الصلوة ولا اشكال عليه لانه اذا أدركه ثابته الاصل والرابعة ولم يتمكن فيه من السور وصار الذي أدركه مع الامام أي نفسه والذي قاله معه ثالثه ورابعه وحديثه يصدق على هذه الصورة أي سبق بالثالثة والرابعة من صلاة نفسه وان يقرأ في الثالث والاربعين تداركهما وانظر وهذا سلكه الشارح المحقق واعتراض بعض الشارحين عليه بطرده مما قرنه فتأمله وخرج بهما صلاة المغرب فان سبق بالاوليين بالاعتبار السابق وتمكن من قراءة سورتهم في الثالثة قرأها فيها أخذ من قولهم ثلاث فحلقوهما صلاته أو بالاولى قرأها في الثالثة والثالثة كما علم مما روينا في النسخ مع التفويت هتاهما أن تقام عدم التدارك (ولا سورتهم للمؤمن) الذي سيع

الامام في جهره بل يسمع (قوله في يسمع) عن القراءة فتاحها مع اعداها فتحتون ثم كرهت له وقيل بتحريم واختير ان أذى غيره (فان بعد) بان لم يسمع أو سماعه أو يسمع صوت الاخير من فوائدها قرب بمنه لخصوصه (هـ) أو كاتسريه يقرأ في الاصح لفقد السماع الذي هو سبب النهى وقضية التناظر والمشرع قد قرأ في سر يتجه الامام في الاعتكاف مع تحجب في الشرع الصغير لكن الذي في الرفضه اقتضاه والمجموع نص بمحاسبة فعل الامام (ويسن) للمصلي الحاضر ولو اماما سكن بالشر وط السابقة

في دعاء الاقتتاج وان نازع  
في اعتبارها هذا الذي  
الصحيح والظاهر (طوال) بضم  
الطاء وكسرها (المفصل) نعم  
يسن كما في الروضة وأصلها  
وقصرهما نقص الظهر عن  
الصبح بان يقرأ فيها قرين  
طوله لما يأتي ولأن النشاط  
فيها أكثر (والعصر والعشاء  
أرسلوا والمغرب قصار)  
لغير الصبح الدال على ذلك  
وحكمته طول الوقت الصحيح  
وقصرها غيرت بالنظرين  
وقصر وقت المغرب على  
الخلاف فيه وفعلها غيرت  
بالتحقيق والثلاثة الباقية  
طويلة وتفاوتت مع غيرت  
بالتوسط في غير الظهر  
وبما مر فيه وفارقتها فيه  
القرين من الصبح النشاط فيه  
أكثر منه فيسواء تراخي  
عنه لقلة النشاط فيه بالنسبة  
لهما فهو مرتبة شطعتين  
الصبح وبين العصر والعشاء  
وطوله من الجترات إلى عدم  
فأوساطه إلى الضحى فقصاره  
إلى الآخر على ما شتهر  
(د) يسن (صحيح الجمعة) إذا  
اتسع الوقت (الم تنزيل)  
السجدة (وفي الثانية هل  
أن) بكاملها الشبهة مع دوامه  
من فعله صلى الله عليه وسلم  
وبه ينفع اندفاع ما قيل  
الاولى تركهما في بعض  
الجمع حذرا من اعتقاد  
العام فوجوهما وحديث  
أنه قرأ في جميعهما مجعدين  
الم تنزيل

اختل شرط من ذلك نسب الاقتتاج سائر الصلوات على قصر المفصل ويكره خلافا لما ابتدعه جهالة  
الاختصاص بالنظرين بل الزائد على ذلك وكذا يقال في سائر أركان الصلاة فلا يسن للإمام تقويمها على أدنى الكمال  
فيها لهذه الشروط والا كره اه (قوله في دعاء الاقتتاج) أي في زيادة الإمام على ما تقدم بيانه  
سم قول المتن (طوال المفصل) عبارة تشرح الوضوح ويحل استحباب الطول والأوساط إذا انفرد المصل أو  
أثر المحصورين بالنظرين بل والاختلاف اه سم وفي النهاية والمعنى ما وافقها (قوله وحكمته) أي اعلم ان  
الحكم ما لا يكون في الصبح وفي الثلاثة الأخيرة وما في المغرب فيفضل تأمل بل مقتضى ما ذكره فيها أن  
تكون كالثلاثة لأنها وجدها مقتضى التخفيف وهو في الوقت ومقتضى النظرين بل وهو قصر الفعل  
فاستحب التوسط كأن تلك وجدها مقتضى التختة فهو هو طول الفعل ومقتضى النظرين بل وهو طول الوقت  
بصري أو ليدفرن كجواهرها بأن مقتضى التخفيف هنا أقوى معنى الثلاثة ومقتضى النظرين بل بعكس  
ذلك قوله الأخيرة المتوسطة (قوله وفعلها) الأول حذفه فتأمل (قوله غيرت) بالتحقيق يتأمل معنى  
كون التخفيف جبر القصر سم يعني قصر الفعل والألف المناسبة بالنسبة لقصر الوقت ظاهر (قوله ودعى امر)  
أي قريب الأطوال (فيه) أي في الظهر (قوله وفارقتها) أي الظهر والعصر والعشاء (قوله لقلة النشاط  
فيه) أي ولطول فعله بالنسبة إلى مقتضى التخفيف بصري (قوله ففسي مرتبة) أي وبقي حكمها لجبر ما هي  
ولعلم أنها لا كان البيل محل الخلق وتبين فيه المبرر شرع الجهر فيه الظاهر للذخيرة البديل به وخص  
بالأولين للنشاط المصلي فيها والهارا كان محل الشواغل والاختلاط بالناس طلب فيه الأسر ليعلم  
صلاحيته للتفرغ للصلاة والحق الصبح بالصلاة لا يخلو ولا يفتعل بحال الشواغل عادة تكبير الجمعة عرش  
(قوله إلى علم الخ) خلافا لما يؤول في عبارة الأول وطوله كقوله ابن الرقة وغيره أن طوله كقاف الخ (قوله على ما شتهر)  
وأوساطه كالجسعة وقصاره كالعصر والاختلاف والاختلاف بطول الجترات واقتر بشل الرحمن وأوساطه كالشمس  
وضعاها والبل إذا غشي وقصاره كالعصر والاختلاف والاختلاف بطول الجترات واقتر بشل الرحمن وأوساطه كالشمس  
أوساطه ومنها إلى الآخر قصاره اه سيعرف في شرحه بأفضل مثل ما في النهاية عبارة قال ابن معين وطوله  
من الجترات إلى عدم الجترات ونظره في النقل كقوله ابن الرقة وغيره أن طوله كقاف الخ (قوله على ما شتهر)  
\* (قائمة) قال ابن عبد السلام القرآن ينقسم إلى فاضل ومغضول كاية الكرسي وتبين الأول كلام الله  
في الله وثاني كلام الله في غيره فلا ينبغي أن يدوم على قراءة الفاضل ويترك المغضول لأن النبي صلى الله عليه  
وسلم لم يفعله لأنه يؤدى إلى هجران بعض القرآن ونسائه معنى (قوله ويسن) أي للمصلي الحاضر قول المتن  
(صحيح الجمعة) مثل ذلك ما إذا كان اماما لم يحصر من نهاية وهو صريح في صنع شيخ الإسلام في المنهج  
والأسنى والشراح في شرحه بأفضل خلافا لظاهر منجبه هناك قال الكردي وتبع الجبال الرمي على ذلك  
القلوبى والشورى والحاوى وغيرهم اه (قوله إذا التسم) إلى قوله وبه ينفع في المعنى وإلى قوله وحديث  
الحزب النهاية (قوله لثبوته) أي كإلهامه أو كذا خبره واه (قوله وبه الخ) أي بالتعليل (قوله ما قيل إلا في الخ)  
الاعتبار (قوله في دعاء الاقتتاج) أي في زيادة الإمام على ما تقدم بيانه (قوله طول المفصل) عبارة  
شرح الوضوح ويحل استحباب الطول والأوساط إذا انفرد المصل أو أثر المحصورين بالنظرين بل والاختلاف  
(قوله غيرت) بالتحقيق يتأمل معنى كون التخفيف جبر القصر (قوله لثبوته) أي قال الشارح في شرح  
المشكاة وتقليص المشكاة كراهة فقر السجدة في الصلاة بأشغالها على زيادة سجدة في الغرض قال  
القرطبي منهم فأسد شهادته هذا الحديث وصحة أنه صلى الله عليه وسلم قرأ سورة واحدة في صلاة الظهر  
فصحبهم فيها وزعم احتمال أنه قرأ في صبح الجمعة ثم تنزيل السجدة ولم يسجد بأقل فقد صرح من الطبراني  
أنه صلى الله عليه وسلم سجد في صبح الجمعة في الم تنزيل اه وقوله بشهادة هذا الحديث أي ما ذكره صاحب  
المشكاة بقوله وعن أبي هريرة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الغيرة يوم الجمعة ثم تنزيل في الركعة  
الاولى وفي الركعة الثانية سهل إلى على الإنسان وذكر الشارح في شرح هذا الحديث فواته من قوله على

مال إليه الغنى **(قوله)** منظر في سنده **(و)** يفرض محمته هولبيان الجواز سم **(قوله)** أتى بمقامي الثانية كذا في  
 المغني ونسب المسجع **(قوله)** وأقر أهل أئني في الأولى الخ **(قوله)** لا يقال قرأهما بأضلاع الانبياء بكل في محلهما مطلوب  
 أيضا وفيما ذكره عداك أصل الانبياء هما وقد يقال بماذا ذكره بيان لأصل سنة الانبياء بمجاوما السكال  
 فبما ذكره لا يقال يلزم عليه تطويل الثانية لا تقول لاما مع من لا تستدرك فضيلة أقرأه لولم تزل السجدة  
 في الأولى قرأها في الثانية وهو أبلغ في التطويل وانه لو تعارض التطويل والترتيب فقدم الترتيب كما سبأني  
 بصري **(قوله)** قطعها **(ي)** ينبغي ان لا يكون في أثناء كلام من تبعه فيما يظهر بصري **(قوله)** أما إذا ضاق الوقت الخ  
 هذا الإطلاق قد يخالف ما تقدم من الاقوال في محبت المد سم **(قوله)** على الواجب **(قوله)** خلافا للاسنى والخطيب  
 في شرح التبيين والنهاية حيث قالوا واللفظ للاختصار ولوضاق الوقت من قرأه جهره أقرأه ما أمكن منها ولأية  
 السجدة وكذا في الأخرى يقرأ ما أمكن من هل أتى فان قرأه غير ذلك كان نارا للسنة قاله الفارقي وغيره وهو  
 المعتمدان فوز عنه اه **(قوله)** من تفرده الخ **(ع)** عبارة المغني قال الفارقي ولوضاق الوقت ضمها أتى بالمكن  
 ولأية السجدة بعض هل أتى على الانسان قال الأذري ولم يره لغيره اه **(قوله)** وأما المسافر **(قوله)** أتى قوله  
 لحديث الخ في النهاية والمغني الا قوله في الجمعة وغيره قاله وأما المسافر أي وان قصر سفره أو كان نازلا لشرح  
 بافضل **(قوله)** في الجمعة وغيره **(هـ)** أي الجمعة هو ظاهر النهاية أي يضاف وجهه بالاشتغال بالمر السفر طبعه  
 التفتت ثم ذكر شامل إلى كان سائرا أو نازلا ليس منتهيا وقت الصلاة للسير والتمتع قاله ولوقبل  
 اذا كان نازلا لم يذكر لا يطلب خصوص هاتين السورتين لأخطئانه لم يرد ع **(قوله)** الكافر ونقول  
 ثم الاختلاص الخ **(و)** وتسنن أضاف سنة الصبح والمغرب والطواف والاحرام والاستسقاء شرح بافضل  
**(قوله)** وإياهم الخ **(ز)** مقتضى كلام النهاية والمغني انه أي المسافر بالنسبة لاعداء أي صلاة الصبح  
 كثيرة ومقتضى قول الشارح وإياهم المسافر بالتخصيف الخ خلافه فغير بصري أقول يفهم يوم  
 التخصيف في حق المسافر تقيد الشارح من ما ذكر في الصبح وغيره يكون المسلم حاضرا أو يصح بذلك  
 قوله في الامداد والخص التخصيف في حق المسافر بالصبح اه **(ح)** وايضا فقتض التخصيف في صلاة الصبح مع  
 تاكدس وتبها حتى يطلب من ايام غير محصورين طلب التخصيف في غيرها الأولى وبصورة شيئا وهذا في غير  
 المسافر اما هو فيقرأ في صلاة الصبح وقيل في جميع صلاته بالكافرون والاختلاص تخفيفا عليه **(قوله)**  
 ويسن الجهر **(د)** أتى قوله وفتاوى المصنف في النهاية والمغني **(قوله)** في الصلوات الجهر **(ع)** عبارة النهاية والمغني  
 في صبح وأولي مغرب وعشاء واما في جمعة لا يتابع والاجماع في الامام وقيس عليه المنفرد يسر كل منهما  
 فيما سوى ذلك ثم اتفرق في المؤداة أما الفاشقة لغيره فها وقت القضاء فيصبر من غير وبا الشمس إلى طلوعها  
 ويسر فيما سوى ذلك ثم يستثنى صلاة العيد فيصبر في قضائها كالاداء هذا كله بالنسبة للذكر أما الأنثى والخنثى  
 فيصبر ان لم يسجد مع اجنبي ويكون جهر وهذا من جهر الذكر فان كان من اجنبي يسجد مع كل بل يسر ان  
 فان جهر لم تعطل صلاتهما وأما النوافل غير المطلقة فيصبر في صلاته العيدين ونسوف القمر والاستسقاء

منظر في سنده ويلزم من ذلك الحد ترك أكثر السن المشهور وتولا قائل به فان تولا في الأولى أتى بمقامي الثانية وأقر أهل أئني في الأولى قرأ في الثانية ثلاثا صلواته عنهما وكذا في كل صلاة من في أوليهما سورتان معينتان وظاهر أنه يسن ان شرع في غير السورة المعينة ولو سهرها قطعها وقراءة المعينة أما إذا ضاق الوقت ضمنها قياتي بسورتين قصيرتين على الواجب وقول الفارقي ومن تبعه ببعضهما من تفرده كما أشار إليه الأذري وأما المسافر فيصبر في صبحه في الجمعة غيرها الكافر ون ثم الاختلاص لحديث فيعوان كان متعذرا وورد أيضا أنه صلى الله عليه وسلم صلى في صبح السفر بالمعوذتين وعليه فيصبر المسافر خفيرا بين يدي الحديثين بل فضية كور الحديث الثاني أقوى سندها وإياهم التخصيف للمسافر في سائر أقرأه أن المعوذتين أولى ويسن الجهر بالقراءة لغير المأموم في الصلوات الجهر يتألم أكثر هاهن كلامه كتر كفي الطواف ليللا ووقت صبح وكاليد



ولو تضاعفوا لهم الغيرة في الجهر ومند في المقصود وقت القضاء في غير هالان الجهر لسان فبأن يحل الاسرار واستحبهم الرأى لا يجهز  
 الا ان لم يسمعها أجنبي ومنه الخفي ولكن جهرهما دون جهر الرجل ولا يجهز مصل ولا غيره ان شئت على نحونا ثم أوصل فذكره كذا في المجموع  
 وتناوى المصنف وورد في ابن العماد نقله عنها الخزيمة ان كان مستمع القراءة أكثر من المصلين نظر الى بادء المصلي ثم نظر فيه وبحث  
 المنع من الجهر بحضرة المصلي مطلقا لان المحذور على المصلين أي أصالة دون الوعاظ والقراء (ص) ووافل الليل المطلقة يتوسط فيها بين

الجهر والاسرار بان يقرأ  
 هكذا مرة وهكذا أخرى أو  
 يدعى أن بينهما واسطة بان  
 يرفع عن إجماع نفسه الى  
 حلالا يسبحه غيره (فرع) \*  
 تسن سكتة يسيرة وضبطت  
 بقدر سبحان الله بين الحرم  
 ودعاء الافتتاح وبينه وبين  
 التعمود وبينه وبين البسملة  
 وبين آخر الفاتحة وآمين  
 وبين آمين والسورة ان  
 قرأها بين آخرها وتكبیر  
 الركوع فان لم يقرأ سورة  
 فبين آمين والركوع و بين  
 الامام ان بسكت في الجهرية  
 بقدر قرأه الاموم الفاتحة  
 ان علم أنه يركع وفي سكتته  
 كجهر ظاهر وان يشتغل  
 في هذه السكتة بدعاء أو  
 قراءة وهي أولى وحسن  
 فيظهر أنه برعى الترتيب  
 والاولا بينهما وبين ما يقرأه  
 بعد هالان السنة للقراءة  
 على ترتيب المصنف وهو الاله  
 وفارق حرمه تنكيس الاله  
 باله مع كون ترتيبها كجهر  
 عليه من فعله صلى الله عليه  
 وسلم اتفاقا برب بعض  
 أنواع الانحياز بخلافه في  
 السور ونقل الباقلي  
 الاجماع على حرمه قراءة  
 آمين كل سورة لكن

والترابيع والوتر رمضان وركعتي الطواف وقت جهر اه يحذف (قوله ولو قضاه) أي كان قضاه بعد  
 الزوال سم (قوله ولا يجهز مصل الخ) شامل للعرض وغيره (قوله على نحونا) ظاهره ولو في المسجد  
 اقله المقرأ وضغونه نظر لانه مقصر باليوم حسد سم (قوله وبه) أي بقوله وتناوى المصنف (قوله ان كان  
 الخ) المناسب لما قبله وابعده ان لم يكن الخ (قوله ثم نظره) أي بان العماد أي فيما نقله عن الفتاوى  
 (قوله وبحث الخ) أي بان العماد بحث قال ويجزى كل أحد الجهر في الصلاة ونزل جهان شوش على  
 غيره ممن يحومصل أو قرأ أو أتم الفرض ويرجع لقول المتشوش ولو فاسقلانه لا يعرف الامنه اه وما  
 ذكره من الحرمة ظاهر لكن ينافي كلام المجمع وغيره فانه كالصريح في عدمها الآن يجمع بحمله على  
 ما اذا خفي التشوش اه شرح المختصر للشارح اه بصري وياقن شيخنا جمع آخر (قوله مطلقا)  
 أي وان كان المصلي أقل من مستمع القراءة (قوله ووافل الليل) الى الفرع في النهاية والمعنى (قوله المطلقة)  
 خرج به المقدمة وقت أو بفتح العبدین بندي فبما الجهر كاسر ونحوه والى وان يندب فيه الاسرار شرح  
 بافضل (قوله يتوسط الخ) ان لم يخبر به أو تشوش يسأل على مصل أو أتم والاسر له الاسرار كذا في المجموع  
 وبه اس على ما ذكر من يجوز بذكر أو قراءة مختصرة من يشتغل بماله أو يترس أو يندب كالأقربة  
 الشهاب الملى قال ولا يخاف ان المحكم على كل من الجهر والاسرار بكونه ستمن حيث ذاته نهاية ومعنى وقال  
 عس قضية تخصص ذلك التقيد بالنقل المطابق ان ما طلب فيه الجهر كالعشاء والترابيع لا يتركه فبما  
 ذكر وهو ظاهر لانه مطلوب لذاته فلا يترك لهذا العارض اه وهذا بخلاف لطلال الشرح الحار والاول  
 يجزى مصل الخ الى كالمصريح في العموم وقول السيد المصري المتقدم هناك ثم رأيت قال خشنا في شرح  
 والجهر في موضعه وهو الصحيح وأولنا المغرب الخ ما صو يحرم الجهر عند من يتأذى به واعتد بعضهم اه بكرة  
 فقط ولعله يحول الى ما ذكره في التناوي وندب للتوسط في فوافل الليل المطلقة بين الجهر والاسرار لم  
 يشوش على نام أوصل أو نحوهما اه وهو مرجع في العموم (قوله أو يدعى ان بينهما واسطة الخ) وهو  
 الأولى معنى ونهاية (قوله بين) الى قوله ان لم في النهاية والمعنى الا قوله وضبطت بقدر سبحان الله وقوله وبينه  
 وبين التعمود وقوله وبين آمين والسورة (قوله ان يسكت) أي بعد نامنه (قوله وان يشتغل) الى قوله  
 وحسن في النهاية (قوله والاولا) فلو تركها كان قرأ في الأولى اللهم فوالله لا يلاف ترش كان خلاف  
 الأولى ومنه يعلم ان ما فعل الآن في صلاة التراويح من قراءة الهام ثم الاخلاص الخ خلاف الأولى أيضا فترك  
 الموالاة تركه بسورة الاخلاص عس ويستثنى من كراهة تركها الامما استثنى كالكافرون والاخلاص فيما  
 مرجع يري (قوله وفارق) أي تنكيس السور حيث كان مكررها (قوله بانه) أي تنكيس الاله (قوله لمع)  
 كون ترتيبها الخ) معتد بقل اجتهدى عس (قوله بخلافه) أي التنكيس (قوله من كل سورة) لعله  
 ليس بقدره فله تفرق آيات سورة فواحدة كاشته قول البهي الا في (قوله ورواه الخ) خبر لكن ظاهر الخ  
 والزهري المنه ورجع للباقلاني (قوله بكراته) أي الخاط (قوله وبه) كذا في النسخة انما على  
 أصل الشارح مراد ما موضوعه فوقه مصر في بعض النسخ ويجزى (قوله والاولا) أقرب وفي أصل الشارح

(قوله ولو قضاه) أي كان قضاه بعد الزوال (قوله الا ان لم يسمعها أجنبي) عبارة ترويض عطا على مستونات  
 وان تجهر بالراء أو الحسنى حيث لا يسمع أجنبي اه (قوله على نحونا) ظاهره ولو في المسجد وقت اقامة  
 ٨ - (شرافي وابن قاسم) ثاني )  
 أن يقرأ على التأليف المنقول بحدود من صرح بكراته أو يحدو بحرمته من غير من ولو تعارض الترتيب وتناول الأولى كان قرأ الاخلاص  
 فهل يقرأ الفلق نظر لالترتيب أو الكون نظر للتناول الأولى كل محتمل والاول أقرب بكونه كذا بين الاموم فرغ من الفتاوى الثالثة وألها  
 أو من التشهد الاول قبل الامام

بِخَطِّهِ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ وَقَالَ عَبْدُ الرَّؤُوفِ وَيُظْهِرُ غَيْرَ ذَلِكَ وَهُوَ أَنَّ بَعْضَ الْفُلُقِ وَيَسْلُ مِنْ ذَلِكَ مِنَ الْكِرَاهَةِ

الَّتِي تَطَوَّلَ فِيهَا التَّائِي عَلَى الْأَوَّلَى وَعَدَمُ التَّرْتِيبِ أَذْغَابًا لِعَدَمِ التَّائِي عَلَى بَعْضِ الْفُلُقِ أَنَّهُ مَغْضُولٌ وَهُوَ مَنْ هُنَا

الْكِرَاهَةُ أَهْ وَبِهِ صَرَحَ فِي النَّهَايَةِ بَصْرِي **(قَوْلُهُ)** أَنْ يُشْتَغَلَ بِدَعَاءِ مَا خَلَّيَ الَّذِي أَفْتِي بِهِ شَيْخُنَا الشَّوَابِ الرِّبْلِي

فِيهَا إِذَا فَرَّغَ الْمَأْمُومُ مِنَ الشَّهَادَةِ الْأَوَّلَى قَبْلَ الْأَمَامِ نَهَيْسَ لَهُ الْإِيْتِمَانُ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْإِكْلَافِ وَوَأَمَّا هَذَا سَمِ

وَأَعْتَمَدَ شَيْخُنَا **(قَوْلُهُ)** وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْ إِلَى قَوْلِهِ أَنْ ظَنَّ فِي النَّهَايَةِ الْإِقُولَةَ وَكَذَلِكَ أَوَّلَى السَّرِيَّةِ **(قَوْلُهُ)** أَنْ ظَنَّ

إِدْرَاكَهَا يُؤْخِذُ مِنْهُ مَا لَا تَنْظُرُ حِينَئِذٍ لِقِرَاءَتِ السُّورَةِ بَصْرِي **(قَوْلُهُ)** قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ إِلَى قَوْلِهِ أَهْ اعْتَمَدَ

الْمَغْنِي **(قَوْلُهُ)** وَأَنْ لَا يَقِفَ إِلَى قَوْلِهِ أَهْ اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ **(قَوْلُهُ)** لَمْ تَسْنَلِ الْعَادَةَ خَلَّيَ كَانَ وَجْهَهُ الْخُرُوجُ مِنْ

خِلَافِ ابْنِ سَرِيحٍ الْمَارِ فِي الْمَوَاقِفِ كَرِهَ بَصْرِي وَفِيهِ خِلَافُ ابْنِ سَرِيحٍ الْمَارِ إِذَا هُوَ فِي تَكْمِيلِ الْفَاتِحَةِ

مَعَ الشُّكِّ فِي تَبَيُّنِ الْبِسْمِلَةِ **(قَوْلُهُ)** الْأَنْتَحَنَةُ وَقَبْلَ الْخُصُوعِ عَشْتَنَّا قَوْلَ الْمَتْنِ **(وَأَقْلَهُ)** خَلَّيَ وَلَوْ عَزَمَهُ الْأَجْمَعُونَ أَوْ

اعْتَمَدَ عَلَى شَيْءٍ أَوْ اخْتَصَّ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَمُوجِ الْعَاجِزُ يُعْنِي قَدْرَ مَا كَانَهُ فَانْ عَجَزَ عَنْ الْإِسْتِغْفَارِ أَوْ مَارِ أَسْمَهُ بِطَرَفٍ وَلَوْ

شُكَّ لَهُ الْخُصُوعُ قَدْرَ تَصَلُّيهِ بِرِاحَتِهِ وَكِتْمَانِهِ بِمَا عَادَهُ الرُّكُوعُ عِلَانِ الْأَصْلِ عِلْمُهُ نَهَايَةَ وَشَيْخُنَا كَذَلِكَ فِي الْمَغْنِي الْأ

قَوْلُهُ وَلَوْ شُكَّ الْخُصُوعُ قَالَ عَشْ قَوْلُهُ وَلَوْ عَجَزَ عَنْهُ الْأَجْمَعُونَ خَلَّيَ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْعِلَامِ

وَقَوْلُهُ أَوْ اخْتَصَّ عَلَى شَيْءٍ فَخَلَّيَ خَلَّيَ فِي شَرْطِ الْمَسَلِّ لَشُقُّهُ أَنْ لَا يَخْرُجَ عَنْهُ الْإِسْتِغْفَارُ الْوَاجِبُ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ

أَوَّلُ الظَّاهِرِ نَمَّ لِمَا لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى الْإِسْتِغْفَارِ الْوَاجِبِ أَهْ **(قَوْلُهُ)** الْقَائِمُ أَيُّ أَمْرٍ كَوْنُهُ الْقَائِدُ قَدْ تَمَّ مَعْنَى وَنَهَايَةَ

قَوْلِ الْمَصْنُفِ **(أَنْ يُعْنِي)** هَذَا لَمْ نُوْجِدْ فِي خُطِّ الْمَصْنُفِ وَخَاتَمِيهِ لِحَقِّقِهِ بَعْضُ تَلَامِيذِهِ تَعْبَاهُ الْفُطْهَ عَشْ

**(قَوْلُهُ)** الْخُصُوعُ الْحَقِيقَةُ وَمِنْ غَيْرِ الْمَغْنِي وَنَهَايَةَ الْإِقُولَةَ وَالْإِبْلَاطُ وَقَوْلُهُ وَأَنْ نَظَرُ فِيهِ الْأَسْنَى وَقَوْلُهُ أَوْ قَتَلَ

نَحْوِيَّةَ **(قَوْلُهُ)** لَأَشُوْ بِمَا يَنْتَحِنُ وَهُوَ أَنْ يَطَأَ بِجَبْهِهِ وَرُفْسِ رَأْسِهِ بِمَقْدَمِ صَدْرِهِ أَنْ كَانَ فَعَلَ ذَلِكَ

عَامِدًا عَالِمًا بِطَلَبِ صَلَاتِهِ وَالْإِبْلَاطُ وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُوَدِّعَ الْقِيَامَ وَرُكُوعًا كَأَيُّهَا لَا يَكْفِيهِ هُوَ

الْإِسْتِغْفَارُ شَيْخُنَا وَقَوْلُهُ ثُمَّ أَنْ كَانَ فَعَلَ ذَلِكَ عَامِدًا عَالِمًا بِطَلَبِ صَلَاتِهِ أَيُّ لَا ذَلِكَ زَادَ فَعَلَ غَيْرَ مَطْلُوبٍ

فَقَسَى تَلَايَ أَوْ شَبَّهَ وَبِأَيِّ فِي الشَّرْحِ مَا وَافَقَهُ مَنْ مَرَفَ عَشْ عَنْ ظَاهِرِ **(قَوْلُهُ)** وَالْإِبْلَاطُ عِبَارَةُ

النَّهَايَةِ بِغَيْرِهِ فَلَا يَحْتَمِلُ الْإِسْتِغْفَارَ وَلَا يَمُوجُ اخْتَصَّ أَهْ قَالَ عَشْ قَوْلُهُ وَلَا يَمُوجُ اخْتَصَّ ظَاهِرُهُ مَرَّ كَشَيْخِ

الْإِسْلَامِ أَنَّهُ إِذَا عَادَهُ عَلَى الصَّوَابِ بَانَ اسْتَوَى وَرُكُوعُ مَحْضُ صَلَاتِهِ كَأَيُّ أَخْلَى بِحَرْفٍ مِنَ الْفَاتِحَةِ عَامِدًا عَلَى

الصَّوَابِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ جِجِ الْبَلَانِ بِمَعْرُومَاتِ كَرَّ لَكِنْ الْإِقْرَابُ لَطَالُهَا فَمِنْهُمْ إِقْضَاءُ كَلَامِ الشَّارِحِ مَرَّ كَالشَّيْخِ

وَحَلَّ كَلَامِ جِجِ بِمَعْرُومَاتِهِ عَلَى الْعَامِدِ الْعَالِمِ عَلَى مَا ذَكَرَ بِمَعْرُومَاتِهِ عَلَى الصَّوَابِ أَهْ وَقَوْلُهُ بِمَعْرُومَاتِهِ عَلَى الْعَامِدِ الْعَالِمِ

تَقْدِيمُ مَنْ شَيْخُنَا خِلَافَ هَذَا الْفَرْصِ قَوْلُ الْمَتْنِ **(قَدْ بَلَّغَ رِاحَتَهُ)** خَلَّيَ كَفِي بِأَوَّلِ بَعْضِ الرِّاحَةِ بَعْضُ

الرَّكْبَةِ أَوْلَا لِيَحْلَ تَامِلُ وَلَعَلَّ الثَّانِي أَقْرَبُ بَصْرِي **(قَوْلُهُ)** أَيُّ كَفِيهِ أَيُّ بَطْنِهَا نَهَايَةَ عِبَارَةِ الْمَغْنِي وَشَرْحُ

الْمَنْهَجِ شَرْحُ بِأَفْضَلِ وَالرَّاحَتَانِ مَعَادَا الْأَصَابِعِ مِنَ الْكُفَّيْنِ أَهْ قَالَ عَشْ وَهِيَ أَوَّلَى الْخَوَاصِ الْأَصَابِعِ

صَرِيحًا أَهْ **(قَوْلُهُ)** أَوْ إِذَا وَضَعَهُمَا خَلَّيَ أَيُّ أَوْ إِذَا ذَلِكَ مَوْلَانَا جَوَابُ لَمْ يَحْجُوفُ وَبِأَيُّ ذَلِكَ ثَلَاثَتُهُمْ أَنَّهُ

لَا يَدِينُ وَضَعَهُمَا بِالْفِعْلِ شَيْخُنَا وَلَكِنْ تَسْتَعِينُ فِي الْحَذَفِ بِجَعْلِ لَوْ مَصْدَرٍ بِتَوَعُّلِ كُلِّ الْأَوَّلَى حَذَفَ أَرَادَ

**(قَوْلُهُ)** اعْتَدَلَ خَلْقَتُهُ وَظَاهِرُ أَنْ الْمُرَادَ بِهِ اعْتَدَلَ الْبَيْنَ وَالرَّكْبَتَيْنِ بَانَ كَيْفَ يَكُونُ مِنْهُمَا مَسْلُوبًا

خَلْقَتُهُ بَانَ لَا يَقُولُ بِدَعَاءٍ أَوْ تَقْصِيرٍ بِالْبِسْمِلَةِ لِقَضِيَّةِ مَحَاطَتِهِ بِحَسَبِ الْعَادَةِ وَأَنْ لَا يَقْرَبَ رُكْبَتَاهُ مِنْ وَكَيْهِ أَوْ

مِنْ قَدَمِهِ كَذَلِكَ وَأَمَّا عَدَالَةُ أَصْلِ الْخَلْقَةِ بَانَ لَا يَكُونُ طَرَفًا لِجَدَا وَلَا قَصِيرًا فَلَيْسَ بِهِ دَخَلَ فِيمَا تَحْتَ مِنْهُ وَلَا

يَتَعَلَّقُ بِهِ حَكْمٌ كَأَيُّ ظَاهِرُهُ أَنَّ يَنْتَحِنُ كَذَلِكَ فِي عِبَارَةِ الشَّيْخِ وَمِنْ بَعْضِهِمَا كَالشَّارِحِ الْحَقِيقِ فِيهِ مَنْ جَعَلَ عَطْفَ

مَا بَعْدَهُ مِنْ عَطْفِ التَّعْسِيرِ بَصْرِي وَقَوْلُهُ فَعَبْنِ الْخُصُوعِ نَظَرُ فَقَدْ أَشَارَ النَّهَايَةَ وَالْمَغْنِي إِلَى تَحْتَ كُلِّ مَنْهَا

بَقَوْلِهِمَا لَوْ طَالَتْ إِدَاءُ أَوْ قَصُرَتْ أَوْ قَطِعَتْ مِنْهَا شَيْءٌ لَمْ يَتَوَذَّكَ أَهْ وَقَالَ شَيْخُنَا الْأَوَّلُ بِحَجَرِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي

بَحَجَرِ الثَّانِي **(قَوْلُهُ)** لَا يَسْمَى رُكُوعًا أَنْ أَرَادَ لِقَضِيَّةِ مَنَاقِبِهِ لِمَا قَدْ مَلَا يَنْتَحِنُ فِي الْإِسْتِغْفَارِ وَأَرَادَ شَرْعًا فِيهِ

الْمُرُوضَةُ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ مَقْصَرٌ بِالنُّومِ حِينَئِذٍ **(قَوْلُهُ)** أَنْ يُشْتَغَلَ بِدَعَاءِ الَّذِي أَفْتِي بِهِ شَيْخُنَا الشَّوَابِ الرِّبْلِي

حدالركوع (ركوع عالم يكف)

لان هوى الركوع بعض هوى السجود فليقتصد أحدياً كافتقر فاقبل ذلك كانه مأمور به يتنفع أن قول الزركشي لو هوى امامه فظننه يسجد للتلاوة فتابعه فبان انه ركع بحسبه واقتصر ذلك لما تبعه في اجبة على ما غايبنا على تراخي مسئلة الى روضة الماعلى ما فيها فواضح انه لا يحسبه لانه قصد أحدياً كافتقره (١٠) وظن المتابع ان واجبت لا يفسد ركعتن وجوب السجود في مسئلة الروضة فلا بد ان يقوم ثم يركع

والرابعة هل ركع فقام له ثم بان وكوعمضى على صلاته ولا سجود انتهى وقال في شرحه وقامه بقصد تكميل الركعة الثالثة لا تمنع احتسابه عن قيام الرابعة لان القيام الواجب يقوم مقام بعض ومن هنا يظهر الفرق بين أن يقصد المصل غير الركع من جنسه فيجب وان اختلف النوع أو من غير جنسه كقصد السجود عن الركوع أو عكسه فلا يحسب انتهى فانظر قوله أو عكسه الخ منع قوله هنابل له الهوى من ركوعه الخ سم **(قوله)** لان هوى الركوع الخ بنأمل جدوا **(قوله)** بعض هوى السجود قد تمنع البعض لان هوى السجود انما هو عن الاعتدال المتأخر عن الركوع سم أى ولو سلم البعض فكان السجود مستلزماً لهوى الركوع ضروراً استلزام الكل لجزءه فنفى ما قدم من دعوى عدم الاستلزام **(قوله)** و الخ أى عاقره في مسئلة الركوع **(قوله)** قول الزركشي الخ اعتمدنا هنا وبالغنى ورضنا **(قوله)** لو هوى امامه أى عقب قراءة آية سجدة معنى ونهاية **(قوله)** حسبه اعتمد مر سم **(قوله)** انما بان الخ خبران قول الزركشي الخ **(قوله)** وكذا قول غيره أى غير الزركشي **(قوله)** مع امامه **(قوله)** لا يأتى الخ خبر قوله قول غيره الخ **(قوله)** أيضاً أى مثل قول الزركشي **(قوله)** وأشار به أى ذلك الغير بقوله بخلاف مسئلة الزركشي والوجه الاجزاء في المسئلةين لان وجوب المتابعة يلغى قصده ويخرج من كونه صارفاً سم **(قوله)** كلفن وجوب السجود الخ الفرق واضح فان ظن وجوب السجود غير مطابق وظن المتابعة توافق ادلاهما بكل تقدس رسوا كان هوى الامام لسجود التلاوة أو الركوع سم قول المتن **(وأنه)** الخ ويكره تركه ملص عليه في الامم نهاية ومعنى **(قوله)** كأنه جعنا الخ أى كالروح الواحد من نحاس لا يوافق فيه شيئاً **(قوله)** ويرق بينهما الخ أى بين الركبتين كشر كرى قول المتن **(وأنه)** كرتيه بيديه أى يكتم ولو تعذر وضع يديه أو أحدهما فعل الممكن نهاية **(قوله)** لا لا اتباع فيها الخ أى فى الاشد والتفرقة **(قوله)** تفرق الخ أى عن قوله لا لا اتباع لعدم ووجه عبارة الغنى والنهاية وتفرقة أصابعه تفرقها وسطاً اتباع في غير ذكر الوسط اه **(قوله)** بان لا يعرف الخ فيما شارة الجواب عن قول بان التنبيل أنهم معناه نهاية ومعنى أى معنى قول المصنف وتفرقة أصابعه للتنبيل عرش قول المتن **(ويكره)** أى يشرع في التكبير سم **(قوله)** ونقله البخارى أى فى تصنيفه في الرد على منكر الرزم معنى وعش **(قوله)** وغيره أى ونقل الرفع غير البخارى عش **(قوله)** منهم أى من الصعابة معنى **(قوله)** أوجه أى الرفع **(قوله)** بان يسد به الخ أى قوله ما دافى النهاية الاقوله وبداه الخ مع ابتداء الخ والى قوله حتى في جلسة الخ فى المعنى الاما ذكر **(قوله)** مع ابتداء التكبير متعلق بيدها **(قوله)** ما دافى الى المتن أقفه عش **(قوله)** لا تنهائ الخ تعليل للاستدلال **(قوله)** من ابتداء الخ متعلق ببدء

وكذا قول غيره لو هوى معه نظائره هوى السجود الركع فبان أن هوى الركوع أجزاء هوى عن الركوع أو بسجودا متابعة الواجبة في محلها بخلاف مسئلة الزركشي لا تاتى الاعلى مقابل مالى الرضة أيضاً كعلمه مما قرره وأشارته لفرق بين صورته وصوره فالزركشي مما يجب من قبل همام على جدوا **(وأنه)** مع مامر تسوية ظهر ووقف بان عليهما حتى يصيرا كالصفتية الواحدة للاتباع **(ونصب سابقه)** ولفظه الى سابقه ولا يشترى ركبتيه لغوات استواء الظهور **(وأنه)** ركبتيه بيديه ويفرق بينهما كما في السجود **(وتفرق أصابعه)** لا لا اتباع فيها تفرقها وسطاً **(التعليق)** لانها أشرف الجهات باب لا يعرف شأماً هنا عن جهتها خمسة أو بسرة **(وأنه)** من جلالة الأسكل أيضاً أنه **(يكفر)** ابتداءه هوى يعنى قبله **(ووقوفه)** كاحص عنه صلى الله عليه وسلم من طرق كثيرة ونقله البخارى عن سبعة عشر صحاباً وغيره عن أضعاف ذلك بل لم يصح عن واحد منهم عدم الرفع

هل ركع فقام له ثم بان وكوعمضى على صلاته ولا سجود اه قال في شرحه قال ان العماد وقامه بقصد تكميل الركعة الثالثة لا تمنع احتسابه عن قيام الرابعة لان القيام الواجب يقوم مقام بعض الى ان قال عنه ومن هنا يظهر الفرق بين أن يقصد المصل غير الركع من جنسه فيجب وان اختلف النوع أو من غير جنسه كقصد السجود عن الركوع أو عكسه فلا يحسب اه فانظر قوله أو عكسه الخ منع قوله هنابل له الهوى من ركوعه الخ سم **(قوله)** لان هوى الركوع الخ بنأمل جدوا وقوله بعض هوى السجود قد تمنع البعض لان هوى السجود انما هو عن الاعتدال المتأخر عن الركوع **(قوله)** حسبه اعتمد مر سم **(قوله)** كلفن وجوب الفرق واضح فان ظن وجوب السجود غير مطابق وظن المتابعة مطابق ادلاهما بكل تقدس رسوا كان هوى الامام لسجود التلاوة أو الركوع **(قوله)** وأشار به أى ذلك الغير بقوله بخلاف مسئلة الزركشي هذا والوجه الاجزاء في المسئلةين لان وجوب المتابعة يلغى قصده ويخرج من كونه صارفاً **(قوله)** ويكره أى يشرع

ومن ثم أوجه بعض أصحابنا **(كره)** فمعها في **(احرامه)** بان يبدأه وهو قائم وبداه مكشوفتان وأصابعهما مشدودة تفرقة وقوله وطلوع ابتداء التكبير فإذا أدى قيامه منكسباً حتى ماذا التكبير الى استقراره في الركوع ثلاثاً على موضع من صلاته عن ذكر وكذا في سائر الاقتالات حتى في جلسة الاستراحة فيدعى الى الانفاة بين الادم والهات لكن بحيث لا يتجاوز سبع أثنان لا تنهائ به هذا الممن ابتداء

رفع رأسه إلى غمام قائمه (و) من جلته أيضاً أنه (يقول) بقدا استقراره (ف) سبحان رب العظيم (و) بحمده (ثلاثاً) لا تبايع وصمه أنه لا تزل  
فسيح باسم ربك العظيم قال صلى الله عليه وسلم اجلسوا ههنا في ركوعكم فليأتك منجاس (٦١) ربك الأعلى قال الجاهل ههنا في سجودكم

(و) قوله رفع رأسه أي من السجود (قوله وبحمده) أي المتن في النهاية الآتية قبل وكذا في المتن الآتية أنه  
ورد في لسان الأعلى (قوله وبحمده) معناه أو بحمده سبحانه والتسبيح لغة التزبذ والتبجيد  
تقول سبحت في الأرض إذا أديت معنى (قوله لا تزل) وفي النهاية والمتن تزل بالياء (قوله فليأتك منجاس)  
كان نكتة التعبير هنا بالغة الأشعار بتأخر أول هذه من تلك وهل التعقيب أحسن من تلك نظر ونكتة ثابتة  
الفعل هادون مناسب للتفني والأشعار بجواز الأمرين بصري (قوله وحكمته) أي تخصيص الأعلى بالسجود  
معنى (قوله ذلك) أي قرب الوجه والمسافة (قوله لجعل الأبلغ الأبلغ) أي والمعلق مع المطلق معنى (قوله)  
وأفله أي التسبيح (فيهما) أي الركوع والسجود (قوله واحدة) أي مع الكراهة عرش (قوله وأكله)  
أحدى عشرة) كافي التحقيق وغيره واختار السبكي أنه لا يتقدم بعد بل يزيد في ذلك ما شاع معنى (قوله عاباً)  
أي قوله وليصدق في المتن والنهاية الآتية وسله المتن (قوله عليها) أي على الثلاث أي يكره ذلك نهاية  
ومعنى قول المتن (لأن ركعت الخ) أنما قدم الطرفين في الثلاثة الأولى لأن فيها رداً على المشركين حيث كانوا  
يعبدون معه تعالى وغيره وأخوف في قوله خضع إلى لأن الخشوع ليس من العبادات التي يتسببها إلى غيره  
تعالى حتى يردعهم فيها عرش وإذا تعرض هذا الدعاء والتسبيح فقدمها ويقدم التسبيح  
الثلاث مع هذا الدعاء على أكمل التسبيح وهو إحدى عشرة تعبيري (قوله خضع الخ) يقول ذلك وإن  
لم يصح تنصاف ذلك لأنه متعبد به وفقاً لمر عرش (قوله سمى وبصري) كان الحكمة والله أعلم في  
التصاغر في السمع والبصرون بقية الحواس الظاهرة وقوع العبث بها في الباقي تعمم الأعضاء  
الظاهرة وقوة عبيدتها عذوق الأعراس عن القوى الباطنة بالكلية كونها من الأمور الدخيلة التي  
تصان أفعالها العوام عنها بصري قول المتن (وما استقلت به قدي) أي جلته هو جميع الجسد فيكون  
من ذكر العباد بعد الخاص شرح بقايل (قوله وليصدق الخ) قد يقال المقصود منه الأشعار وهو لا يوصف  
بصدق ولا كذب لتبناي من صريح وقد يقال أن الصدق باعتبار ما تضمنه من الخبر والدعاء (قوله وأما  
وجب) إلى المتن في المتن الآتية وأطلق الويسن (قوله عيران عنها) يعني حتى يحتاج إلى التمييز عنها (قوله)  
سبحانك اللهم أي ينبغي أن يكون ذلك قبل الدعاء لأنه أسبب للتسبيح وأن قوله ثلاثاً عرش (قوله وتكره)  
إلى المتن في النهاية (قوله وتكره القراءة الخ) وفي سم على المنهج عن شرح الروض قال الزركشي وحمل  
كرهتها إذا قصد بها القرآن فإن قصد بها الدعاء والثناء فنبى أن تكون كقولك يا نعم القرآن أو  
أي فلا تكون مكره وهو ينبغي أن مثل قصد القرآن ما لو أطلق فيما ظهر أخذاً بما في في القنوت عرش  
(قوله في غير القيام) أي من الركوع وغيره من بقية الأركان نهايتي معنى قول المتن (الاعتدال) أي الوقوف  
الناضلة على المعتد كما يحتمل التحقيق نهايتي معنى قال عرش وكلا اعتدال الجالس بين السجدين في أنه  
ركن ولو في ثقل وهذه الغاية تدل على ما فهمه بعضهم من كلام النووي وقد حرم به ابن المقرئ من عدم وجوب  
الاعتدال والجالوس بين السجدين في الثقل وعلى ما فهمه غيرهم من ركوعه بعد الطمأنينة أو رفع  
رأسه قداماً كتباً الحال ولعل الأقرب الثاني اه (قوله وقاعداً) أي قوله وفي رواية في النهاية والفتن  
الآتية مثلاً (قوله أو قاعداً الخ) ولو ركع من قيام فسطع عن ركوعه قبل الطمأنينة قد عدا وجوب إليه  
والطمأنينة ثم اعتدل أو سطا عنه بعد هاتين من معتدلاً ثم سجدوا ثم سجد ثم سجد ثم اعتدل وجوباً  
سجد معنى وفيها قال الرشدي وعش قوله هو اعتدل وجوباً الخ أي إذا كان غير مأموم كالنساء  
في التكبير (قوله وزيد المنفرد الخ) عبارة العباد بأن يسبح الله عز وجل في ركوعه أو قاعداً مرة وأدنى سجدة  
سبحان رب العظيم وبحمده ثلاثاً وأخاه المنفرد وأمام محصورين راضين إلى إحدى عشرة بالآثار المأمور

العباد على أن يأمروا سبكتان المقصود أن يسبح فيه كالسجود وسبحانك اللهم ربنا وبحمده اللهم اغفر لي غير القيام لله  
عنها السادس الاعتدال قائماً أو قاعداً مثلاً

كان قبل ركوعه البعدن الصريح (٦٢) ثم ارفع حتى تعسدل قائما ويجب أن يكون فيه (مطمئنا) للصبر الصريح ثم ارفع حتى تطمئن قائما

الزبدي اه (قوله كما كان الخ) ولو صلى النفل مضطجعا جلس الركوع ثم ركع فهل بشرط في اعتداله عوده لاضطجاعه لانه محل فرائه أو يكفي عوده الجالس لانه أيضا كان قبل ركوعه أو كمل من اضطجاعه والذي يظهر الثاني سم عبارة عش قضيت مراه إذا كان يصلي اضطجاعا لا يصوله وهو واضع في الغرض لانه حتى تدرك على حاله لا يجزئ مادون ما نفى قد ورد على القعود لا يجزئ مادونه وأما في النفل فلامنع من عوده للاضطجاع لجواز التفل معصم قدرته على القيام والقعود ثم ارفع عوده الى القعود لانه لا يكف بما فوقه في النافلة ولا يعتنع قيامه لانه أو كمل من القعود اه (قوله فاقم صلبك الخ) في الاستدلال بهذا الحديث على الطمانينة نظر ظاهر فليتأمل وكذا الحديث الذي يليه لا يجزئ الخ يصري أي فان كلامهما إنما يشيد وجوب الاعتدال فقط (قوله ويجب) الى قوله أو ضعيف في النهاية والخفي كاسر (قوله ذك) أي الاعتدال والجلوس (قوله بذلك الخ) متعلق بالخزم وكذا قوله غفلة متعلق به (قوله غفلة الخ) الخزم بالغفلة ينبغي أن يكون غفلة فانه يجوز أن يكونوا اختاروا الاقتضاء على الصريح مع الاطلاع عليه لغو طموه والاقتضاء عندهم وقد قدم الاقتضاء على الصريح في مواضع في كلام الشيخين وغيرهما كما لا يخفى سم على ج اه عش وقد يجب بان هذا مسلم لو ثبت اطلاعهم على الصريح ولو بالاشارة أو ردليله وأما إذا استندوا بالجدرا الاقتضاء واستدلوا به كاهو صريح الشارح فظاهر المنع (قوله ثم ارفع الخ) فديقال ان العود لم يشعر بمشاله وأما خصوصه فن أمن بفهم وقد يجب بان الاشعار بالاول كاف وأما بخصوص فنطو بالرجوع الى العلم أو بإمعان النظر مع مراجعة الأصول وهذا من مقاصد المصنفين تشعيذا للاذهان المحصلين يصري قول المتن (ثم شئ) أي كعشر قربها بقول المتن (لم يكف) بفي مالمو رفع رأسه ثم شك هل كان رفعه للاعتدال أو لغيره هل يعتدبه أم لا فانه نظر والاقرب الثاني لان تودده في ذلك شك في الرف والسك في الرف جميع الاعمال عش ويظهر تخصيصه بما إذا كان هناك ما يصلح للمرف كوجود حية والاقرب بالاول فايراجع (قوله كاسر) أي في الركوع (قوله نظير) الغفلة وخرج في النهاية والخفي (قوله فليد الب) أي الى الركوع ولو اقله في حاله كونه ركوعه السابق أو كلة فيباظهر يصري (قوله مضطجعا الخ) واقفة النهاية والخفي (قوله بل يتعين الغض الخ) قد يقال يصح كسرهاو يعتبر بقيد الحشتم الغض أولى لسلامته من التكاف ولذا اقتصر عليه لانه لا يتعين فليتأمل يصري عبارة عش ويمكن الجواب عن ذلك الشارح بان تعليق الحكم بالمشق يؤذن بعلم قيامه الاشتقاق فكسر الزاي بهذا المعنى مسا للفتح وكلمة قالوا ورف حال كونه فاعلاجه اه (قوله لاجل الفزع وحده) يقتضي انه لو رفعه لم يكن لا يصبر وهو كذلك كما إذا دخل في الصلاة بقصدها بقصد دفع الغريم وكانوا يروى نوسوته رفع الحديث والنترك ونحوه يصري وقد تقدم سم وعش ما وافقه (قوله لاجله) أي فقط (قوله حذو منكبه) الى قوله وما قبل في النهاية والخفي قول المتن (مع ابتداء رفع رأسه) أي مستند ثار ففهم ما ابتدأه رفعه يستمر الى انتم واه الشرح (قائلان) في رفعه (سم الله ان جد) كذا في النهاية والخفي وقد يخطئ هذا الصنيع انه يس كونه ابتداء للثلاث فرفع اليمين والراس والتسبيح معا وانتهأوا عما حال أرم من حرو فليتأمل يصري (قوله أي تقبله منه) طبقا على تفسير سم الخ بما ذكره من أن في قائمه على ظاهره واستشعار معناه مما يجعل المكلم به على من لا يوجب الالتفات بالجد الذي يقبله قوله ربنا الخ يصري (قوله ويكفي الخ) أي حصول أصل السنن والاول أفضل معنى دنياه (قوله خبر إذا الخ)

وفي رواية صحيحة أيضا فإذا رقت رأسك من الركوع فأقم صلبك حتى ترجع العظام الى مقاصدها وفي أخرى صحيحة أيضا لا تجزئ صلاة الرجل حتى يقم ظهره من الركوع والعصود ويجب الاعتدال والجلوس بين المسجدتين والطمانينة فلهما ولو في النفل كافي التحقيق وغيره فاقتضاه بعض كتبه عدم وجوب ذلك فضلا عن طمانينتهما غير مراد أو ضعيف خلافا لجزم الآثار ومن تبعه ذلك الاقتضاء غفلة عن الصريح المذكور في التحقيق كاتقرر وتعبيره بطمانينة ثم ومعلمتها بفتن كقوله في العصور ويجب أن يطمئن وفي الجالس بين المسجدين مطمئنا ثم لو قيل عريفه للاعتدال بطلنا دون الاخرين اشارة لمخالفتها لهما في الخلاف المذكور ولم يعد (ولا بعد) بالقيام اليه (غيره فلورفع) رأسه (فزعان شئ لم يكف) نقاسير ماص في الركوع فامعاليه ثم يقوم وخرج بفزع مالمو شك أو كافي الفاحصة فقام ليقرها فتذكر أنها قرأها فانه يجزئ هذا القول من الاعتدال كاسر (تبيينه) مضبط شارح فسر ما بلغ الزاي وكسرها أي لاجل الفزع أو حاله وفيه نظر بل يتعين الفتح فان المرف لاجل الفزع وحده لا لرفع الشارح للفزع من غير قصد الرفع لاجله فتأمل (ويسرفع يديه) حذو منكبيه كافي الفتح لمصحا الخبر به (مع ابتداء رفع رأسه قائلا سمع الله ان جد) أي تقبله مني كفي من جد الله سمعه

وین للام والمبلغ الجهر به لانه ذكر الانتقالواطبق أكثر عوام الشافعية على الاسرار به والجهر بذلك الجحدول وشعر اذا قال الامام  
سمع الله ان جده فقولوا بذلك الحمد معناه قولوا لا تسبح ما علمتموه من من سمع الله ان جده لانه (٦٣) صلى الله عليه وسلم كان يجهر بهذه

عبارة النهاية والمغني والفرق في ذلك بين الامام والمأموم والمنفرد وغيره الخ (قوله الجهر به) أي بالتسبح ان  
احتج المنهاية قال عرش قوله من احتج به الواجب لكل من الامام والمبلغ فالجهر به حيث لم يحتج  
اليه مكره اه واعنده شافعا عبارة ويجهر بالتكبير اذا كان اماما لم يسجد المأمومون وأما فان  
احتج العباد بان يبلغ صوت الامام جميع المأمومين كذا قال الحنفي يعني العزاي ونظائر ان الامام يجهر  
وان لم يحتج بالسجود فسد الشكر لمن سجد بالاحتياج وهو الظاهر ويقصد ان الذكر وحده أو مع الاعلام  
لا الاعلام وحده لانه يضر ويكسر الاطلاق في حق العالم بخلاف العزاي ولا يضمن قصد ذلك كرسد كل  
تكبير عند الرمي ويكفي قصد في التكبير الا في الاولى عند الخطيب اما المنفرد والمأموم غير المبلغ فيمران  
بالتكبيرات ويكره لهما الجهر بهما ولو من المرأة ولو أمت المرأة لم تسجد لغيره بالتكبيرات أفضل من  
جهر الرجل بجل بحيث لا يسمعها أي كفاية في الجواهر اه أقول وميل القلب إلى ما قاله البراءة  
جهر الامام مطلقا لان الغالب الاحتياج الى الجهر وهو يؤيده تعبير المغني بقوله ونسب الجهر به للامام  
والمبلغ ان احتج اليه اه والرشيدي بقوله للامام والمبلغ المحتاج اليه اه (قوله وین للامام والمبلغ  
الخ) عبارة المغني وین الجهر به للامام والمبلغ ان احتج به لانه ذكر الانتقالواطبق الجهر به بذلك  
الحمد لانه ذكر الرفع بجهر به كالسبح وغيره وقد عرفت الباقى بالجهر به وتوالت الجهر بالسبح لان  
أكثر الاغواء مؤذنين صار واجبه لتسبب المرسلين اه (قوله وطابق أكثر عوام الشافعية) أي  
من الائتماء المؤذنين نهاية (قوله الخ) تعليل لكون المعنى ماذكر (قوله يأتي في الخ) أي في شرح قوله  
ورفع يديه سم (قوله وقال) أي كل من الامام والمنفرد والمأموم سرامني وقول ابن المنذر ان الشافعي  
شرف الاجماع على جميع المأمومين سمع الله ان جده ومن بذلك الحمد مردودا وقال بقوله عطاوا بن سيرين  
واسحق وأبو بردة وأبو دهر وغيرهم نهاية (قوله أو اللهم) أي قوله فالجهر الخ المغني (قوله وجاهل) عبارة  
المغني أي لانه جمع معنيين الدعاء الاعتراف أي بناسخ بناؤك الحمد على هدایتك انا اه وبه يتقدم  
قول سم ماص قوله يشتمه جلين انظر مع ان كلام من الصيغ السابقة عليه ماص الحمد الجدل بناتج ان  
عبارة عرش بعد ذكر توجيه الشارح المذكور فنها أي فان لك الحمد من بنائك الحمد لوجه واحد بخلاف  
ولك الحمد فان الواو اورد على محذوف والمقدر كاللفوظ في بنائك الحمد جلان و بنائك الحمد ثلاث جمل بمعدل  
عليه العاطف وهذا يجب عن تنطير سم فيه اه (قوله جدا) أي قوله فالجهر الخ في النهاية الا قوله وصح  
الى المتن وقوله أي بأهل الى المتن وقوله والنسب (قوله كفى التحقيق) أي بادة جدا كثير الخ مغني (قوله  
بضالح) عبارة المغني بضعت ثلاثين الحزب لأن عدد حروفها كذلك اه وكذا في عرش عن الشكا  
عن البخاري بضعة ثمانية (قوله أول) قال الجلال السيوطي أول ما ضم على البناء على النصب على الحال لوقال  
الكرماني أول مبتدئ على الضم بان حذف منه الضم الفاعل أي أولهم يعني كل واحد منهم يسبح لعل هذه  
الكلمات قبل الاخر ويصعد على آخره فانه لعلم قد حوافق بعضها أولها الفاعل انتهى اه عرش (قوله  
والنصب الخ) وهو المعروف فيروايات الحديث كردی (قوله بتدريج) واجمع الرفع ايضا (قوله  
ويسن هذا) أي بنائك الحمد الخ (قوله مطلقا) أي وان لم يحصر المأمومون أولهم رضوا أو لا رضوا (و يزيد  
المنفرد أهل الشفاء الخ) أي يكره تركه عيب ومم اه عرش (قوله وامام من مر) أي مأموم طول  
امامه أحد اممهم (قوله والكرم) عبارة النهاية والمغني وقال الجوهري للكرم اه قال عرش ويؤخذ  
من ذلك انه يطلق على كل منهما اه (قوله مبتدأ) ويحمل كقوله ابن الصلاح كون أحق خبر الماتية

أه يخرج أيضا نحو ما وقع في تناول محترم من الهوى يتلف أو يضع ان لم يتناول مع انه لا يكفي هذا الرفع كما  
هو ظاهر الا ان يجعل في القوم تفصيل (قوله يأتي في الخ) أي في شرح قوله ورفع يديه (قوله يشتمه جلين)  
أي المدح (والجمل) أي العظموا الكرم (أخى) مبتدأ (ما قال العبد كونك عبد) اعتراض ونظير (لا تلعن لما أعطيت ولا معلن لما منعت  
ولا تنقع ذا الجدل)

يقع بحكم أي صاحب الغنى أو المال (٦٤) أو الحظ أو النسب (ملك الجدة) أي عندك جد هو أي الذي ينفع عندك رضاك ورجلك لا غير

وهو بذلك الحد أي هذا الكلام أحق نهايتومعنى (قوله) يقع الخبز (أو روي) بأكسر وهو الاجتهاد نهاية ومعنى أي فهمنا عيش (قوله) فالخير ما قال الخ) أو أحق خيرا ما قال سم عبارة البصري قوله فالخير ما قال الغبيدي واليونس أحق وسوغ الاستدعاء به ملحوظ فمن التثنية والتعظيم وعليه عين أن تكون ما موصوفة لا موصولة للثلاث سلفه الأخبار عن المعرفة بالضرورة وهو لا يجوز وان تخصصت بمحتمل أن يكون أحق خيرا ما مقدما للبند أي ما قال الخ وعليه محتمل ما كلاً المعتبرين اه (قوله) بعدد ذكر إلى قوله ولبن قال في النهاية والمغني ثم قالوا يمكن حل الأول على المنفرد وإمام المحصور بن والثاني على خلافه اه قال الرشدي وختموا الشارح مر هو الأول وهو طلب الراتب من كل أحد كالموصوفين عبارة مر ولا يقدح في اختياره قوله مر عقوبه يمكن الخ كالمظهر اه (قوله) بعدد ذكر الاعتدال أي الراتب كما ذكره البغوي وقوله من النص وفي العدة نحو خلافا لما في التقليد نهايتومعنى والاسنوي (قوله) وهو الذي من شيء بعد ذكر مثله في شرح الارشاد أي إضافة قال بعد ذلك الراتب على الأوجه وهو الذي من شيء بعد اه وظاهر عبارة الشارح استحباب الاتيان بذكر الاعتدال إلى من شيء بعد لا فرق فيه بين المنفرد والإمام ولإمام غير محصور بن أو غير راضين وصرح به منعه في شرح العباب أي وصنع المغني سم واعتدنا على تقديم عن الرشدي أنه مختار النهاية (قوله) ففسدنا عليه هذا أي على قنوت النافلة قنوت الفجر عبارة النهاية ولا يجوز في القنوت قبل الركوع وان صح أن صلى الله عليه وسلم تنق قنوت النافلة وإن القنوت بعد أكثر وأحفظ فهو أي وعليه درج الخلفاء الراشدين في أشهر الروايات عنهم وأكثروا على كل صلاة كالأدعاء أو الفضة اه (قوله) لم يجزئه أي فحقت بحدودهم بعدد السهون نوى الأول القنوت وكذا في الأول بينه وأبناه فيها فقال اللهم اهدني ثم ذكر عباب اه سم على المنهج وسأيت يا بعده عند قول المنصف في سجود السهو ولو روي ركعا قولنا عيش عبارة شيخنا ولو فعله في غير اعتدال الركعة الثانية يشبهه سجود السهو ومن ذلك ما لو فعله من إمامه المالك قبل الركوع اه (قوله) بعدد السهو يظهر أن هذا السجود لعدم الاتيان به في سجده لا الاتيان به في غير سجده حتى لو أعاد في سجده فلا يسجد به روي وتقدم عن العباب خلافه (قوله) يجعل ما قبل على أصل السباق الخ لا يتعين الحل المذكور بل يحتمل الجمع باختلاف الأحوال مع عدم التفرقة فيه يعلم أن كون ما أقامه قادما في حديث أنس محل ما لم يجاوز روايته لكل واحد من الحالتين اللتين كانتا تقع منه على اتقاه عليه وسلم اشعارا بان كلامهما كاف في تحصيل سنة القنوت بصري يحذف (قوله) فقسا قاطا قد يقال إنما قسا قاطان إذا لم يكن الجمع عبادا كره وهو يمكن ومعملا بنافي القدر في الأولى بغير الغضوبية سم (قوله) وأيس تعارض الخ) كذا في أصله بخطه فهو من عطف الجمل بصري (قوله) أو التقدير واجهني

وقد وأيتحق بلاهزمة كتابا ولا واهل خبر ما قال العبد وكذا في أنس بديل من ما (ويسن) بعد ذكر الاعتدال وهو الذي من شيء بعد دخلا قال قال الأول أن لا يز يد على بنات الحد وإن قال الأول أن ياتي بذلك المذكور كله (القنوت في اعتدال ثمانية الصبح) للمعبر المصعب عن أنس ما زال الرسول الله صلى الله عليه وسلم بقنت في الفجر حتى فارق الدنيا ونقل البهقي العمل بعتداه من الخلفاء الأربعة موضوع من أكثر الطرق أنه صلى الله عليه وسلم فعله للنافلة بعد الركوع ففسدنا عليه هذا واهل بسند حسن أن أباه بكر وعمر وعثمان روى الله عنهم كانوا يفعلونه بعد الركوع فسقوت شافعي قوله لم يجزئه يسجد السهو فان قلت قياس كلام أئمتنا الجمع بين الروايات المتعارضة هنا يجعل ما قبل على أصل السنة وما بعد على كمالها وكذا في في ظاهر ذلك لاسيما في هذا الباب قلنا إنما جوعان ذلك لأنهم رأوا من جفائا لثانية وقادح في الأولى هـ وإن أبهره صرح بعدوا أنس تعارض عنه حديث داود بن محمد وعاصم في التيسل والبعد فقسا قاطا في حديث أبي هريرة النص على البعدية

بلاء مراض فاختار به (وهو اللهم اهدني فين هديت إلى آخره) أي دعاني فين عافيت وقولتي فين توليت أي دعيت لا تدعج الخ في سلكهم أو التقدير واجهني مندوجا فين هديت وكذا في الاتيين بعده



فهو أبلغ مما حذف وبارك

في شيئا أعطيت وتسمى شر  
ما مضت انك تقضى ولا  
يقضى عليك انه لا يدل من  
والث تباركت رشا  
وتعالت راء جمع هكذا  
بسنده صحيح في فنون الور  
كفي المجموع وقال البيهقي  
صع أن تعام هذا الدعاء وقع  
لقنوت صلاة الصبح ولقنوت  
التروساني في رواية زيادة  
فاعلى الخواوفي انه وزاد  
العلماء فيه بعد واليت ولا يعز  
من عاديت انكاره مردود  
وروده في رواية البيهقي  
وبقوله تعالى فان الله عذ  
للكافرين وبعد تعالت  
فان الجسد على ما مضت  
أسفغر وأقو بالبلد ولا  
باسم هذا الزيادة بل قال  
جمع اسماء متعبد وردها  
في رواية البيهقي ويسن  
الصنفرد وامام من مرأت  
يضم اليك قنوت عبر الاتي  
في الور وتقدم هذا لانه  
الوارد صلى الله عليه وسلم  
ومن ثم لو زاد أحدهما فقط  
اقتصر على هذا ولا تتعين  
كلامه في خبر عنها آية  
تضمنت دعاء وشبهه كاستخ  
البقرة بخلاف نحو سورة تبت  
ولا بد من قصدها الكراهة  
القرائة في غير القيام فاحتج  
لقصد ذلك حتى يترج عنها  
والامام يسن له أن يقرأ  
(بلفظ الجمع) لصحة الخبر  
بذلك ولا ياتي في المنفرد فتعين  
جله على الامام لله في عين  
تخصه نفسه بالدعاء وانه  
ان فعله فقد سألهم سنده

الخ) لأجل ما في تقديره بل تكفي ملاحظة تعيين معنى الاندراج بصري (قوله فهو أبلغ الخ) أي فهذا  
الدعاء مع ذكر الحار والجهر وابلغ منه وحذف عنه ذلك قال الكردى أي تعدد الاندراج في الكلام  
أبلغ من حذفه اه (قوله وقال البيهقي مع الخ) عبارة شرح المنهج والمقنى للاتباع واده الحاكم  
الارشا في فنون الصبح وصحبه واده البيهقي في فنون الور اه (قوله وسبأ في الخ) أي في فنون  
التر شرح بافضل وياتي في الشرح ما يفيد (قوله في رواية زيادة فاعلى الخ) أي في أخرى حذفها  
فلا يصح لتركها شذوا وهو الظاهر وقال عرش في منواته وبه عدلس هو اذا ترك فاعلى فاعلى وادواه  
لانه ثبت في بعض الروايات واداه من التسمية مقبولة اه واداه الجبري فقال ولا يتعين ذلك للقنوت  
بل كما تضمن ثناء دعاء يحصل به القنوت كاستخسرة البقرة ان قصدهم الكن ان شرع في فنون النبي  
الذي في الشرح أي المخرن بالثناء والوار في فنون غير تعين لاداء السنة فلو تركه كغيره وترك كلمة وأبدل  
حرفا يعرف عدلس هو كان ياتي مع بدلي في قوله اهدنا مع من هدت أو ترك الفاعل فاعلى والوارس وانه  
اه ويمكن الجمع جعل هذا على ما اذا قصد رواية الثبوت والاول على علمه (قوله وزاد العلماء) أي قوله  
ويتعين في النهاية والنفى (قوله ولا يعز) بكسر العين مع فتح الهمزة سم وعش (قوله مردود) أي نقلا  
ومعنى (قوله في خبر الخ) عبارة في شرح بافضل ويحصل أصل السنة بتقديراته ان قصده بدعاء محض  
ولو غير ما ورد ان كان بخروى وحده أو مع ذنوى اه وفي سم بعد ذكره من ايد الشارح مائه  
وقد وافق الاخرى شخص الشهاب الرولى حيث أتى به لا يدل في القنوت ان يكون دعاء وثناء أو قضية طلاقة  
اعتبار ذلك أيضا في الآية اه ووافقه أيضا واده في النهاية كياتي بواجبه الجبري كسروى كذا اشغنا عبارته  
قوله بآية تضمن دعاء أي وثناء ولا يثبت بقيد بل كما تضمن دعاء وثناء لولهم اغفر لي يا غفر وولى  
الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم يكفي في القنوت قولك الشارح أي الغزى فلو قننت بما تضمنه دعاء  
وثناء وقصد القنوت حصلت سنة القنوت لكان أهم وأنسب اه (قوله وأشبهه) عبارة النهاية أو نحوه  
اه قال الرشدي قوله أو نحو مثله في الروى وغيره انظر الماراد بنحو الدعاء فان كان الثناء فكان المناسب  
العطف بالواو دون أو لما سبأ في انه لا بد من الجمع بين الدعاء والثناء على أنه قد يمنع كون الثناء نحو الدعاء  
فلا يرجع اه وقد يقال الماراد بذلك نحو اللهم انا عبد مذنب وأستتر بغفر واما استسار الدعاء وليس  
صريحاً في (قوله فاحتج بقصد ذلك) فان لم يقصد بذلك لم يجز ثم معنى زاد النهاية بتوسطه في بدله أن يكون  
دعاء وثناء كما قاله البرهان الجبري واتي به بالدرجة الله تعالى اه قال الكردى بعد ذكره مر فهو  
مخالفة ذلك للشارح وعبارته في الايجاب يكفي الدعاء فقط لكن بامور الاثرة أو أمور الدنيا انتهت  
اه (قوله لله في الخ) الاولي وردها النبي بالعطف لظاهر التعلىل وزاد المضاف بظهور عطف قوله  
الا في انه ان فعله الخ (قوله وانه ان فعله الخ) لا يظهر عطفه على ما قبله ولو قال فان فعله الخ كالمعروف في  
لا يأتى في القدح في الاولى بغیر المضوية (قوله ولا يعز) مثل السيولى هل هو بكسر العين أو فتحها أو ضمها  
فاجاب بقوله هو بكسر العين مع فتح الهمزة لان لا خلاف بين العلماء من أهل الحديث واللغة والنصرى فقال  
وأثبت في ذلك من قال قلت في آخره فقلت أي أن قال  
عز المضاعف بآتي في مضارعه \* ثلث عين بقرينه مشهورا  
فيما كفل وصدد اللمع عظم \* كذا كرمت علينا ما مكسورا  
وما كرم علينا الخال أي صعبت \* فافخ مضارعه ان كنت بخروا  
وهذه التسمية لا فعل لازمة \* واهم مضارع فعل ليس مقصورا  
عز زنت بدايعي فغلبت كذا \* أعنته فكلاذله مأثورا  
وقل اذا كنت في ذكر القنوت ولا \* يعز رابن عديت مكسورا  
الخ اه (قوله ولا يتعين كلياته) ظاهرا العباد وتوصل سنة القنوت بكل دعاء قال في شرحه ولو بغیر ما أور  
الكتاب اولى (قوله ولا يأتى الخ)



ومنه يعلم ودماثل السنن في الاعتدال جعل بديه تختصه كالتقيام ويبحث أنه في حال رفعهما (٦٧) ينظر الهمما العززة حيث بدأ الموضوع

الصعود ويحمله أن ألتصهما  
لأن فرقسما فان قلت  
مالسنة من هذين قلت كل  
سنة كماله على كلامهم في  
الحج ويسن له ككل داع  
رفع يمين يديه للسماء  
دعا يتصل شي وظهرهما  
ان دعا ورفع (و) الصبح أنه  
(لا يسمع وجهه) أي الأولى  
تركه اذ لم يردوا لغيره وواو  
على أنه غير مفيد بالفتوت  
امالحجوا غير مندوب على  
ما في المجموع ومنسندوب  
على ما خبر به في التحقيق  
(و) الصبح (ان الامام  
يجهر به) لا يتابع المبطل  
لنمائه على بقية أعضه  
لصلاة وسواها واداء بالمضنة  
امسندوب واداء موم سنله  
فيسرانه (و) الصبح  
(أنه) افاحسره بالامام  
(يؤمن بالمأموم) جهرا  
للدعاء لا يتابع ومنه  
الصلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم على المعتقد وقول  
شارح بشارك وان كانت  
دعاه لغير الصبح رغم أنف  
من ذكر عند، فلم يصل  
على رديان التأمين في معنى  
الصلاة عليه مع أنه الابق  
بالمأموم لأنه تابع لا داعي  
فنايه التأمين على دعائه  
قباسا على بقية الفتوت  
ولا شاهد في الخبر له في غير  
الصلى (ويقول التناه) سرا  
وهو الأولى وأوله انك تقضي  
الحج أو يسكت مستهالامامه  
أو يقول أشهد لانيحو

نهما يمتنعني أي في خارج الصلاة كما هو ظاهر رشدي وعش (قوله ومنه يعلم) منشأ العلم نفي أن لهما  
ونظفتهما سم (قوله قلت) أي قوله لا نحو صدقت في النهاية الإقوله مع أنه في المتن (قوله كل سنة)  
والضم أولى اه كردد عن فتاوى الجلال الرمي وعن عبد الرؤف في شرح مختصر الإيضاح وظاهر  
النهاية في الشارح التخصيص عبارة وتخص السنة رفعهما سواء كانتا متفرقتين أم ملتصقتين وسواء كانت  
الاصابع والراحمه مستويين أم الاصابع أعلى منها واصابع الخطفي كشغفهما في سائر الأدعية وذكره  
للخطيب في بديه حال الخطبة قاله السبكي حديث نفسه في مسلم ويكره خارج الصلاة رفع اليد المتعصولة  
بحائل فهي باظهاره والوجه أن غاية الرفع إلى المنكب لأن اشتداد الأمر ولا يرفع بصره إلى السماء قاله الفزاري  
وقال غيره الأولى رفعه اليها أي في غير الصلاة ووجها من العباد اه وقوله وقال غيره الأولى الجمع اه  
(قوله ويسن) إلى المستن في الغنى قال عش قوله حر إلى المنكب أي إلى المحاذات مع بقائه الكفين على  
بسطهما (قوله ان دعا يتصل شي) لدفع البلاء عنه فيبقى من غيره شرح بافضل وسيد يوسف البطاح وبأن  
عن النهاية يتخلله (قوله وظهرهما) الخ فهل يقلب كفيه عند قوله في الفتوت وفي شرافيت أولا فاق  
شعبي بانه لا يسن أي أن الحركة في الصلاة ليست مطلوبة بمعنى وهو الأقرب وفي الكردى ماضوف حواشي  
المنهج لشو يرى ماضف فنه أن يجعل ظهرهما إلى السماء عند قوله وفي شرافيت قال شيخنا حر في  
شرحه ولا يعترض بأن فيه حركة وهي غير مطلوبة في الصلاة دخوله في حاله ولا رد ذلك على المطلق وما في به  
الوالد نفاذ كلامه مخصوص بغير تلك الحالة التي تقلب اليدها انتهى ما نقله الشو عن من الجلال الرمي  
وهو كذلك في نهايته لكنه لم يصرح بانه في خصوص قوله وفي شرافيت كما نقله الشو عن في حواشي  
المنهج للحلي ان دعا رفعه أي وأعدم حصوله كما في به والشيخنا وعليه فيرفع ظهرهما عند قوله وفي شرافيت  
ما قضيت اه ويؤيدهما في فتاوى الجلال الرمي وهو هل يطلب قلب كفيه في الدعاء رفع يداي في الصلاة  
أجاب نعم إذا طلاقهم شامل لها وان كان مبني الصلاة على الكفا انتهى اه كردد (قوله ان دعا رفعه) أي  
يرفع يداي في رفعه شرح بافضل وخالفا لنهاية فقالوا وفيه من دعا لرفع يداي في رفعه ما ذكر أن ذلك البلاء  
واقعا لم كما في به في قوله تعالى اه قول المتن (لا يسمع وجهه) واما مسمع غير وجهه كما صدر فلا  
يسن مسحه قطعاً بل نص جماعة على كراهته معني وفيه أي في خارج الصلاة خضعنا قال عش واما  
ما يفعله العاصم من تقبيل اليد بعد الدعاء فلا أصل اه (قوله وسندوب) وهو المعتقد كسبا في حزمه في  
فصل الذكر عقب الصلاة اه كردد على شرح بافضل قول المتن (وأن الامام يجهر به) ولكن جهره دون  
جهره بالقرءة منها بقومعني وشرح بافضل قال عش أي وان أدى ذلك إلى عدم سماع بعض المؤمنين  
لبعدهم أو اشتغالهم بالفتوت لا يتقصه ورفع أصواتهم به الام عدم علمهم باشتغال الأصوات وألقه اه وفي  
العبري عن الحنفى مناصبه قوله ودون جهره الخ أي يداي زدا المؤمنين بعد القرءة وقبل الفتوت والاصح به  
بقدر ما يسهون وان كان مثل جهره بالقرء اه (قوله واخضية) عبارة النهاية استجابا في السرنة به  
فتوى صاحبنا وروا بعد طلوع الشمس وبجهر يقان أسر به حصلت سنة الفتوت وفاته سنة الجهر خلا  
ما يقتضيه كلام الحارثي الصغير من فوائدها اه (قوله والصبح) إلى قوله لا نحو صدقت في المتن (قوله على  
المعتقد) لكن الأولى الجمع خضعنا عبارة العبري ولا يزال يؤمن على امامه يقول بعد كانه الغنى عن بعض  
مشايخه اه وعبارة الكردى في شرح البهجة للعمال الرمي ولو جمع بينهما فهو أحب اه وهذا فيه  
العمل بالآيتين فله أولى اه (قوله ورمح الخ) بكسر الغين أي أصق أنفه بالرمح بالغنى وهو التراب عش  
(قوله لأنه في غير المصلى) محل نظر بصري (قوله وهو الأولى) أي قول التناه (قوله أو يقول أشهد) هل  
يكروه السكت مضمون ألا يزال يذكر رها أو يأتي عامرة بصري لرسل الأقرب الأولى (قوله لا نحو صدقت  
وبررت الخ) وقاله المعنى وخلافا للنهاية (قوله خلافا للفزاري) اعتمد شيخنا الشهاب الرمي ما نقله الفزاري  
الافتتاح لاني تشهد (قوله ومنه يعلم) منشأ العلم نفي أن لهما ونظفتهما (قوله خلافا للفزاري) اعتمد شيخنا

صدقت وبررت لبطان الصلاة بخلافا للفزاري وان حزمه ما قاله جمع وزعم أن ندب المشاركة هنا تقتضي المساهقة وان هذا لا يقاس

بإجابة المؤذن بذلك لكرهه في الصلاة لا يصح إلا مع في خبرائه بقوله هذا الختم لم يصح ذلك بل لم يرد على الأصل في الخطاب هذا الكلام  
 سبع (فإن لم يسمع) لا سرار الإمام به أو نحو بعد أو جهم أو سبع صوتا لا يفهمه (فت) سراً كقوله لا ذكر (وشرع القنوت) أي بسن قال  
 بعضهم وليس الراديه متناهي (٦٨) في الصحيح لأنه لم يرد في النازلة وإنما الوارد للجمهور فيها فهو الراديه قال ولا يصح بينو وبين الدعاء  
 برفعه بالنازلة بطول الاعتدال

ووجهه بعمارة الشارح بقوله وزعم الخ سم وكذا اعتدله النهاية (قوله بإجابة المؤذن بذلك) أي بطلان  
 الصلاة بإجابة المؤذن بقوله وصدقت ويرت (قوله لكرهه) أي بإجابة المؤذن مطلقاً (قوله لا يصح الخ) خبر  
 وزعم أن الخ (قوله لا بطل على الأصل الخ) وفاء المعنى وخلافاً للشهاب الرمي والنهاية يكابر (قوله هذا كنه)  
 أي ما ذكر في المأموم من الخلاف والتفصيل (قوله لا سرار الإمام) أي قوله قال في النهاية والمعنى (قوله أي  
 يسن) أي بعد التعميد معنى عبارة النهاية مع ما مر أيضاً اه قال ع ش أي من الذكر المطلوب في  
 الاعتدال من حيث هو وهو سم إيمان جسد الخ كإصراره بالمتنج اه (قوله فهو الراد الخ) أي الدعاء  
 بالرفع (قوله قال) أي ذلك البعض (قوله وهو الخ) أي تقبل على الاعتدال (قوله خلاف ذلك) أي قول  
 البعض وليس الراد الخ (قوله بل هو) أي المتن (مرج) أي في خلاف ما قاله ذلك البعض (قوله غالباً) يعني  
 عند عدم الصارف ولا صارف هنا به بحبل عن قول السد البصري ما صفة تامل الجمع بين قوله مرج وقوله  
 كانت عين الأولى غالباً اه (قوله وقوله) أي قوله وقطع في النهاية والمعنى ما وافقه (قوله بعدمه) أي عدم  
 كراهة التنزيل وعدم البطلان به (قوله ما بالي الخ) وهو قوله والأكبر وقول جمع الخ (قوله أن  
 تقبل) أي قوله إذا تقرر في النهاية ما وافقه ظاهر الآية مطلقاً (قوله غير مبطل مطلقاً) منعه حر اه  
 سم أي خصه بوقت النازلة واعتدله ع ش يجرى (قوله مطلقاً) أي في الغرض وغيره لنازلة وغيره  
 (قوله في الجلة) أي في الصحيح مطلقاً وفي بقية المكتوب بأن وقت النازلة (قوله فاذي يصح الخ) وهو حسن شخنا  
 وبأنه من النهاية ما وافقه (قوله أنه يأتي بقنوت الصحيح الخ) وفي حاشية السنباطي على المحلى سكتوا عن لفظ  
 قنوت النازلة وهو يشعر بأنه لفظ قنوت الصحيح وقال الحافظ ابن حجر في حاشية بطل الماعون الذي يظهر أنهم  
 ذكروا الأمر في ذلك إلى المحلى في دعوى كل نازلة عما ينبغي اه وفي فتاوى ابن زبادي يقتضيه موافقة ما نقل  
 عن الحافظ ابن حجر من الاقتضاي رفع النازلة بصري (قوله أي يأتي) أي قوله وقول جمع في النهاية والمعنى  
 (قوله أي يأتي) هذا التفسير يقتضيه أنه لا شرع في الصحيح للنازلة وهو محل تأمل قالوا أن يفسر سائر  
 بجميع وكون القنوت مطلقاً ما بالاصالة لا ينافي ما ذكرنا في بقية الأمرين معاً بر بطلان الدعاء  
 يخص تلك النازلة هذا ما ظهر في بياض الرأي ولم أرفه شيئاً قبلنا وأبواب الجمع وبطلان التعميم قنوت شهر  
 متتابع في الحس يدعي الخ بصري ويصرح بالتعميم قول شخنا يستحب القنوت في كل صلاة في اعتدال  
 الركعة الأخيرة منها للنازلة لكن لا يسن السجدة لقره لأنه ليس من الأجزاء اه ولعل تفسيرهم بالباقي  
 المتأخر لاجل قول المصنف الآتي لا مطلقاً قول المتن (النازلة) أي قبل فعلوا لغير من نزلته فيسن لاهل ناحية  
 لم تنزل بهم فعل ذلك ابن زلت معاً ونهاية (قوله واما ما طعن على الاعتدال في مشر وعنه عند  
 هجابه خلافاً لوجه طلبه وان كان المون به شهادة قياساً على ما نزلنا كما ذكرناه شرع القنوت وان كان  
 الوقت يقتضيه شهادة شخنا ونهاية (قوله وكذا ما طر الخ) في النهاية والمعنى ما يشهد (قوله بالباقي) أي الزرع  
 و (قوله في الأول) أي العمران (قوله وذلك) أي ترجع العموم بالعمران (قوله وخوف عردو) أي ولو  
 مسلين نهايتوشرح بأفضل وهو معطوف على قوله واما (قوله وكسره الخ) عطوف على كوا ما الخ ومثل  
 الخاصة (قوله قنوت شهر) متتابع في الحس في اعتدال الركعة الأخيرة يدعي الخ وبؤمن من خلفه نهايتوشرح  
 بدعي قاتل الخ قال في النهاية يتوخذ منه استحباب التعرض للدعاء برفع تلك النازلة في هذه القنوت اه  
 الشهاب الرمي ما قاله الغزالي ووجهه بعمارة الشارح بقوله وزعم (قوله غير مبطل مطلقاً) منعه حر (قوله

وهو مبطل اه وظاهر المتن  
 وفيه يرد خلاف ذلك بل هو  
 صريح ما ذكرنا فإذا اعتدلت  
 بالغلبة كانت عين الأولى  
 غالباً وقوله وهو مبطل  
 بخلاف المتن فقد قال  
 القاضي لو طوّل القنوت  
 المشروع وأشاع على العادة  
 كره في البطلان احتمالاً  
 وقطع المتن وغيره بعدمه  
 لأن المحل محل الذكر  
 والدعاء وبه مسح ما يأتي  
 القنوت غير النازلة في فرض  
 أو قبل يعلم أن تطويل  
 اعتدال الركعة الأخيرة  
 يذكر أودعاه غير مبطل  
 مطلقاً لما عهدي هذا  
 المحل ورد التطويل في  
 الجلة استثنى من البطلان  
 بتطويل القصير زادنا  
 على قدر المشرع فيه بقدر  
 التعميم إذا تقرر هذا فالذي  
 يقتضيه أنه يأتي بقنوت الصحيح  
 فيخصم بسؤال رفع تلك  
 النازلة لأن كانت سجدة  
 دعاء بعض ما ورد في أدعية  
 الاستسقاء (سائر) أي  
 باقي من السور وهو البقية  
 (المكتوبات للنازلة) العامة  
 أو الخاصة التي في معنى  
 العامة لعمدة رها على  
 المسلمين على الوجه كوا به  
 وطاعون وقطعوا وجراد

وكذا ما طر مضر بعمران أو زرعاً وقفاً للجمع وخلافاً لما نصه بالنازلة لم يرد في الأول إلا الدعاء وذلك لأن زمن وباء المدينة وبؤنذ  
 لم يرد فيه إلا الدعاء مع ذلك لجاؤهم من النازلة وخوف عردو وكسره عام أو شجاع لإحداث الصحة أنه صلى الله عليه وسلم قنوت شهر البدعي  
 قاتل أصحابه القراب بغيره من ذلك فخرجهم لتأديرك المتقولين لتعذر وقس غير خوف العذر عليه

وجعله اعتدال الاخيرة ويجهر به الامام في السرية أيضا (القولون فيه) (مطلقا) أي لنزلة وغيره فلا يسن لغيره اياه ليكره (على الشهور) لعدم وروده لغير النازلة وفارقت الصبح غير هابشر فهاهم اختصاها بالتأذين قبل الوقت (٦٩) وبالتبويب كونها أقدم من فكانت

و يؤخذ منه موافقة للشارح في آقاده وقوله والذي يتبعه انه يأتي بقوت الصبح الخ فتأمل به يصرى (قوله) ويجعله أي قوت النازلة (ويجهر الخ) عبارة قالها يتو يستحب من راجعة الامام الأعظم أوثانته به بالنسبة للجموع فان أمره وجب و يسن الجهر به مطلقا لا ملام والمغرد ولو سرية كما في به والوجه الله تعالى اه قال ع ش قوله مر ويستحب من راجعة الامام الخ أي من أتباعه المساجد وأما بطر من الجماعة بعد صلاة الامام الزايف لا يستحب من راجعة قوله مر ويسن الجهر الخ ولعله ما طلب الجهر من المنفرد هنا بخلاف قوت الصبح لشدته الجاهل فزع البلاء الحاصل فطلب الجهر اظهار تلك الشدة اه (قوله وفارقت الصبح) أي قوله أما غير المكتوب بان الانسب تقدم على قول المصنف وشرع الخ كلف النهاية (قوله مطلقا) أي سواء كان لنزلة أو لم يكن له او هذا المستظهر في الاسنى وتبعه المصنف والنهاية والافانقول عن نص الامام التفصيل نظير ما يأتي في كلامه في المنذور وقوت النافذة التي يسن فيها الجماعة يصرى (قوله لا تسن فيها) أي الامام المنذور وقسمي النافذة (قوله وكذا قول بعضهم الخ) أي ضعيف (قوله لا تلائمهم الخ) تعليل لما بعد وكذا (قوله بذلك) أي عدم الفرق (قوله سبعة) أي كلام الام (قوله مرتين) أي قوله ذكر ذلك في النهاية وتوالى المتن في المغنى الاقوله واجبا على المتن وذكر ذلك القفال (قوله ولانه) أي المصنف (قوله فقام) بيان التفرق (قوله اذنه) جوابا (قوله احتضانه) أي تأهله (قوله اياه) أي السجود كرى وعبارته ع ش (قوله على احتضانه) أي اخراجهم من الخدمة التي طلبها منه بان أعانه على وفائها والفرغ عنها اه (قوله) ولان الشارع أي مبين الشرع صلى الله عليه وسلم (قوله محذوران) أي أمر بالسجود ثانيا (قوله كاهو) أي اشكر على الاجابة (قوله ذكر ذلك) الظاهر ان الاشارة لكل من الحكم الثلاث (قوله وجعل المصنف الخ) عبارة النهاية والمغنى وانما هذا كالأحد لكونهما متحدان كما بعد بعضهم الطمأنينة في حاله الاربعه ركعا واحد ذلك اه قال ع ش قوله مر لكونه متحدا من الخ فان قلت يخالف هذا عدمه في شرط القدور تركين في مسئلة الزجوة لم تقدمه والتأخر وقت لا يخالفان المادار على ما يظهر به فحش الخالفة وهي تظهر بنحو الجاوس ومعدة واحدة تعدا تركين ثم المادار هنا على الاتحاد في الصور وقد اورد كواحد ما ذكره قوسية لواجب والافني المسئلة خلاف كما صرح به حج اه (قوله انهما ركزان) خبر قوله والوافي (قوله وهو ما صححه في السبع) وقد يقال هذا اتعد لجعلهم الجماعة الفاصلة بينهم وكلمة مستقلا لا يعلمان فواضع السجود يصرى قول المتن (بمباشرة بعض الجهة) وينص السجود بال بعض بان يكون السجود على عود مثلا أو يكون بعضهم مستويا فيسجد عليه مع الكشوف منها ع ش قول المتن (بعض جهته) واكتفى ببعضه وان كره اسد اسم السجود بذلك نهاية ومعنى وفي سم بعدد كرفعل ذلك عن الاسنى ما صوره لكره الاعتصام على البعض في غير الجهة كعلل أصبح من البدو الرجل اه أقول ويصرح بذلك قول النهاية في شرح قلت الظاهر وجوبه والخزواكتفي ببعض كل وان كره قياسا على ما مر أي من الاكتفاء ببعض الجهة السابقة في الجهة أي من قوله لصدقت اسم السجود بذلك اه مر ياد من ع ش (قوله وهما المتحدان) تأمل ما ذه من البدو والصرى يصرى وسم قول المتن (صلاة) أي ما صلى عليه من أرض أو غيره نهاية ومعنى (قوله الحديث) أي قوله وحكمته في المغنى والى المتن في النهاية الاقوله الواجب الى قوله سجودوه ويفرق الى كفى وقوله معج بيم (قوله اذا سجدت فكن جبهة الخ) هذا الدليل انحصر من بعض جهته قال في شرح لروض واكتفى ببعض الجبهتين كان مكررها كائن عليه في الام لصدقت اسم السجود عليها بذلك انتهى وهل يكره الاعتصام على البعض في غير الجهة كعلل أصبح من البدو الرجل (قوله) وهما المتحدان) قد يقال فيه قد رقتأمل

بالزيادة اليه في أمانيه المكتوب بان فالجنازة يكره فيها مطلقا لانها على الخفيف والمنذور والنافذة التي تسن فيها الجماعة وغيرهما لا يسن فيها من وكذا قول بعضهم بطلان أطفال في الصلاة لم يكره والا صكره وقول جميع يحرم وتربط في النازلة ضعيف وكذا قول بعضهم بطلان أطفال الصلاة لم يكره كراهة القسوت في الغرائض وغيره لغير النازلة المتقضى انه لا يصرى بين طويله وقصيره وفي الام ما صرح بذلك من ثم لا ينافي بعضهم قال في مورد على الرعي وغيره في قولهم ان أطفال القنوت في النافذة بطلت قطعاً (في السبع السجود) مرتين في كل ركعة كتاب والسنة واجماع الامة وكردون غير لانه ابلغ في التراضع ولانه لا يرقى فقام تركه ثم سجد وان به نهاية الخفمة اذنه في الجاوس فسجد ثانيا اشكر على احتضانه اياه ولان الشارع على الامر بالاعاء فسجدوا خبر اياه حقيق بالاياة محذورانا شكر على اجابته تعالى لما طلبه كاهو الاعتقاد في سأل ملكا فيها به ذكر ذلك القفال وجعل المصنف السجودين ركعا واحدا هو ما صححه في البيان والوافق لما يأتي في محبت التقدم والتأخر انهما ركزان وهما متحده في البسط (واقوله مباشرة بعض جهته) هو ما كتبه الجينان وهما المتحدان عن جانبها (صلاة) لحدوث الصبح اذا سجدت فكن جبه لمن الارض ولا تنفر تراجم حديثهم شكوا له صلى الله عليه وسلم

ما صححه في البيان والوافق لما يأتي في محبت التقدم والتأخر انهما ركزان وهما متحده في البسط (واقوله مباشرة بعض جهته) هو ما كتبه الجينان وهما المتحدان عن جانبها (صلاة) لحدوث الصبح اذا سجدت فكن جبه لمن الارض ولا تنفر تراجم حديثهم شكوا له صلى الله عليه وسلم

حوال المضاء في جباههم فلم يزل شكواهم (٧٠) فلا وجوب كشفها لأمهم بسرها وحكمتان القد من المعجود مباثرة أشرف

الذي كالاتي فالناسب ذكر بعد ذكر الطمانينة التي تتوحد في (قوله حوال المضاء) والمضاء الأرض  
 الشديدة الحرارة كرى عبارة عرش الرض فثقتين شدت وقوم الشمس على الرمل وغيره والأرض مضاء  
 لو زرت من بعد روض فمناشد حو وباه حارب اه مختار اه (قوله وسكته) أي وجوب الكشف (قوله  
 ولذا) أي لكون المعضودين السجودين (الحاج) أي السجود (قوله كمال ذلك) أي المعضود (قوله  
 فلو سجدا) أي إلى التي في المعنى الا قوله وان طال إلى كفى وقوله معج تيم (قوله ما على شرح) وكذا لو سجدا على  
 ساعة نبت بجبهته لانه لم يفرق منه متخالف ما لو سجدا على نحو بدنه فله يضر شخنا (قوله بجبهته أو بعضها) يخرج  
 به الشعر النازل من الرأس فلا يكفي السجود عليه ومثله شعر الجبهة واليدين تحرك بجركته أم لا (عش قوله)  
 وان طال كما اقتضاه عبارة النهاية مطلقا اه قال عش أي سواه أمكن السجود على الخالي منه أم لا وسواه  
 أهلا أو قصر اه (قوله فله) أي المسح (قوله عليما) أي على الشعر ومنته (قوله معج تيم) خلافا لصرح  
 النياتين قال وان لم تبع التيم اه ولظاهر الغنى وشر المنهج عبارة الذكرى بحرق في شرح الإرشاد على  
 الاكتفاء بما شقة الشديدة وان لم تبع التيم كافي الجيز من القيم وكذلك الاعياب وهو ظاهر الاسنى والخطيب  
 وسهم وغيرهم اه قول المثل (ان لم يتحرك بجركته) هل يجري هذا التفصيل في أجزائه كان طالت ساعته  
 بيده في فصل في السجود على بعضها بين أن يتحرك بجركته فلا يصح وان لا يصح فيه نظر وظاهر أطالته  
 عدم الإجزاء مطلقا شعر الجبهة لو طال وسجد عليه ينبغي أن يجزئ لأنه في محل السجود سم أي كأمري  
 النسخ (قوله ولذا) أي من هذا المثل (عش وجه عش التفرع بحاصه قول المثل فان سجد الخ تفرع يعلم  
 منه تقيد المصلي بكونه غير متصل به أو لم يتحرك بجركته قال سم ومثل هذا يقع للأثرة كثيرا وهو أنهم  
 يحذون القدمين الكلام ثم يرفعون عليه ما يصل منه تقيدا للاول اه (قوله بالبقوة) وقا للمعنى  
 وخلافا لنهاية عبارة الاول لوصلي من قعوده لم يتحرك بجركته لوصلي من قيامه لم يتحرك ليمضد العبرة بالخالفة  
 الزائدة هذا هو الظاهر اه وصار الثاني لوصلي قاعدا وسجد على متصل به لا يتحرك بجركته الا إذا سجد  
 قائما لم يجز السجود عليه لأنه كالجزء منه كما في به والوجه جملته على اه ومما لا يسمي واعتمده شخنا  
 ونقل الذكرى عن الزايدى على المنهج اعتماده لكن نقل البيهقي عن الزايدى موافقة الشارح وشيخ  
 الاسلام ولعله في غير حاشية المنهج فليراجع (قوله أفتي به) أي باعتبار التحرك بالفعل في البطلان (قوله  
 لانه حينئذ) أي حين وجود التحرك بالفعل (قوله كده) أي وكل ما كان كذلك ضرر ويدخل فيه  
 السلطة للناس في الدين فلا يجزئ السجود عليها وقضية أنها لو نبت في الجبهة لا يعتد بالسجود عليها وقاس  
 الاكتفاء بالسجود على الشعر النابت بالجبهة وان طال لا اكتفاه هنا بالاولى وينبغي أن يحمل الاكتفاء  
 بالسجود على ما لم يتجاوز محلها فان ساوزه كان وصلا إلى صدره مثلا فلا يجزئ السجود على ما جاوزها  
 الجبهة عش (قوله وانما لم يضر) أي إلى التي في التي بها توالمعنى (قوله كالا فادفع من الخ) لا يخفى ما فيه من  
 الخلفاء بصري (قوله بطلان حاله) لا يعتد أن يختص البطلان بما إذا رفع رأسه أو قبل أو ما يتحرك بجركته  
 من تحت جبهته حتى أوزاله ثم رفع بعد الطمانينة لم يطل وحصل السجود فتأمل سم على المنهج وينبغي  
 أن يحمل ذلك ما يقصد ابتداءه به سجدا ولا رفعة ما يقصد ذلك بطلان حاله بمجرد هو به السجود فقباسا  
 على ما لو عزم أن ياتي بثلاث خطوات متواليات ثم شمر في قفاها لم يطل بجركته لأنه شرع في السجود وتقل  
 بالدرس عن الشيخ نجدان ماوافق ذلك فراجع عش (قوله والاولا عاده) ظاهره وان كان بعيد العهد

الاعضاء وهو الجبهة والاطم  
 الاندفاع ليم المعضود  
 والتواضع الموجب للأفنية  
 السابغة في خير أقرب ما  
 يكون العبد من ربه اذا كان  
 ساجدا ولذا احتج بقدمه  
 تحصل له كمال ذلك وهي  
 الركوع فلو سجدا على جبينه  
 أو أنفه أو بعض علمته  
 يكفى أو على شعر جبهته أو  
 ببعضها وان طال كما اقتضاه  
 خلافهم و يفرق بينه وبين  
 ما مر في المسح بأنه يجب جعل  
 أصلا فاحتج له بكونه  
 منسوبا لوجهه قطعاه وناهو  
 باق على بيعته لم يمتد  
 السجود عليها فلم يشرط  
 فيه ذلك كفي كصاعته  
 لم يخرج يقتضي من أو الثنا  
 معج تيم وإعادة الان كان  
 تحتها ليس لاي معنى عنه (فان  
 سجدا على) محمول (متصل  
 به جاز أن يتحرك بجركته)  
 كطرف علمته لانه في حكم  
 المنفصل عنه فقد مصل له  
 حينئذ ولو افرغ هذا على  
 ما قبله بخلاف ما إذا تحرك  
 به بالفعل بالوقوف جزو  
 من صلاته فيما يظهر ثم  
 رأيت شخنا أفتى به لانه  
 حينئذ كده وانما لم يضر  
 كذلك في ملاقاة الجنس

(قوله ان لم يتحرك بجركته) هل يجري هذا التفصيل في أجزائه كان طالت ساعته بيده في فصل في السجود  
 على بعضها بيان يتحرك بجركته فلا يصح وان لا يصح وفيه نظر وتعليقهم على سجدة السجود على ما يتحرك  
 بجركته بأنه كالجزء منه لا يدل على حران هذا التفصيل في الجزء منه فتأمل وظاهر خلافهم عدم الإجزاء  
 مطلقا ثم شعر الجبهة لو طال وسجد عليه ينبغي أن يجزئ لأنه في محل السجود (قوله لا بالقوة) أي بأن  
 صلى قاعدا لم يتحرك ولو صلى قائما لم يتحرك لكن أفتى شخنا الشهاب الرمي بعدم الصفقة التحرك بالقوة

بالاسلام ونشأ بين أظهر العلماء وجهان هذا بما يخفى على العامة فيعرف به عـش (قوله أو مندبل  
 بيده) الظاهر منه أنه ممسكه فيخرج زور بيده بما يفرض ويظهر أنه ليس بقيد فلا يضرب سجود عليه وبيده  
 بيده أم لا عـش وبعده الخفي (قوله لا تحوكتفه) أي كعماهته (قوله كسر راح) راجع لما قبل  
 لا جواز تـسـر المنهج وتخرج بمحصوله ما لو سجد على سر بر يترك بحركته فلا يضرب له أن يسجد على عود  
 بيده اه وفي شرحه بانفصل نحوها (قوله على نحو رقة الخ) أي كتراب عـش وشيئا (قوله أو ليس  
 بصحيح الخ) عبارة لا تخفى والنهاية فإن التصق بجبهته وأرقت معه وسجد عليها ثانياً وضرباً بهاها  
 سجد لم يضرب اه فاقترن كلاهما كالشواش أن التصاقها لا يؤثر بالنسبة للسجدة الأولى وإطلاعه فوقه يقال  
 ينبغي أن يكون محله إذا حصل الالتصاق بعد حصول ما يعتد في السجود والأفلا حصل قبل التحامل أو ارتفاع  
 الأسافل أو نحوهما من لان حقيقة السجود لم توجد إلا بعد الالتصاق وهو جيتز كالجزم فليتأمل ولعن ز  
 بصري (قوله وأرتقاها لمع الخ) فلما رأته من بعد ما جعلته ولم يذوق أي السجدة التي تصق فيمن القاضي أنه  
 أن رآه بعد السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة وجوز أن التصاقه قبلها أخذ بالأسوأ لأن جوازته في السجدة  
 الأولى من الركعة الأولى قد رآه قبلها لكون الحاصل له ركعة فلا سجدة أو قبلها قبله فله لكون الحاصل له  
 ركعة بغير سجود أو بعد فراغ الصلاة احتل طر وبعده فالاصل مضاعف على الصحتين لأن قرب الفصل بيني  
 وأخذ بالأسوأ كما تقدم والاستأنف سم على أي وان احتل أنه التصق في السجدة الأخيرة لم يعد شيئاً  
 عـش قول المتن (ولا يحسب وضع يده الخ) ويصور رأي على هذا القول من جعلها كأن يصلي على حجر  
 بينهما طما قصير ينطعم عليه عند سجود ورفعهما نهاية منقضى (قوله أي بطنهما) ضابطهما ينقض  
 مسه ولكن الظاهر أنه لا يجزئ بطن الأصبع الزائد عن نقص مسه لكونه على سمت الأصلية سم ونهاية  
 (قوله أي أطراف الخ) التقيد بأطرافه يذكره في الروض وشرحه سم أقول وكذا لم يذكره النهاية  
 والمخفي لكن كسند كورفي الخبر لا في (قوله أي سجود) متعلق بالوضع في المتن (قوله لا لنا الجهة) أي قوله  
 بل بسن في النهاية وكذا في المتن الأقوله في أن المتن (قوله لوجب الإيماء الخ) أي والإيماء ما يميز واجب  
 ولم يجب وضعه نهاية منقضى قوله المتن (الظاهر وجوبه) أي أن أمكن فلو تذر وضع شئ من هذه الأجزاء  
 سقط الفرض بالنسبة إلى الفلوق قطع يده من الزند لم يجب وضعه ولا وضع رجل قطعت أصابعها الفلوق محصل  
 الفرض نهاية منقضى وقوله لم يجب وضعه الخ قال سم وعـش وهل يسن فيه نظر ولا يعد أن يسن اه  
 (قوله على ملاءه) متعلق بضمير وجوبه الرابع للوضع (قوله أي أن واحد) أي بان يصير المجموع موضوعاً  
 في زمن واحد مع الطمأنينة فيحدث أن تقدم وضع بعضها على بعض عـش ويجزئ (قوله الخبر لا يتفق عليه  
 الخ) في الاستدلال بهذا الحديث نظر لأنه ليس أصافي الوجوب عتياً بما يجزئ به إن الدليل على الوجوب أمر  
 آخر في الوجوب على شـر من هـنـج البضاي وتيسر المعنى في الآية بصري (قوله الخبر لا يتفق عليه الخ)  
 \* (فرع) \* لو خلع أو أسان واربع أي أربع أو رجل مثلاً فان عرف الزاد فلا اعتبار به وإن ساءت أحواله  
 الاعتبار بالأصلي وإن كانت كلها أصلياً كانت في الخرج عن صفة الواجب وضع بعض إحدى الجهتين  
 ويدبر ويدركت وأصابع رجليه والرا دانه يضع يدهما من جهة اليسار وكعبة من هذه وقاما

أيضا (قوله أي بطنهما) ضابطهما ينقض مسه ولكن الظاهر أنه لا يجزئ بطن الأصبع الزائد عن نقص  
 مسه لكونه على سمت الأصلية سم (فرع) \* لو خلع أو أسان واربع أو رجل واربع أو رجل واربع ركب  
 مثلاً فينبغي أن يقال إن علمت أصابع الجميع كفي السجود على سبعة أعظم بان يسجد على بعض واحد من  
 كل نوع بان يسجد على بعض جهة أحد الرأسين وعلى بعض كل من يدهما تلك الأيدي وبعض كل من  
 وكنتين من تلك الركب وان علمت يادة البعض وتغيرت العربة بالأصلي دون الزاد وان شابه الزاد بالأصلي  
 وجب السجود على الجميع بان يسجد على بعض كل من الجميع أدل ما يتحقق الخرج عن عهد العهد إلا  
 بذلك مد وظاهر هذا الكلام فيما إذا علمت أصابع الجميع إلا كنهه موضعين من أن ربع مثلاً ران

أو مندبل بيده لا نحو كتفه  
 كسر بر يترك بحركته  
 لأنه غير محمول قبل يستثنى  
 سجود على نحو رقة  
 التصاق بجبهته وأرقت  
 معان صلته مع جتمع  
 أنه يسجد على ما يترك  
 بحركته اه وليس بصحيح  
 لأنه اعتدأ ابتداء السجود  
 عليها غير متفرقة بحركته  
 وأرتقاها لمعاً ثانياً  
 فيما بعد ولا يجب وضع  
 يده أي بطنهما (وكعبته)  
 بضم أوله (وقد مسه) أي  
 أطراف بطون أصابعهما  
 في سجود (في الظاهر) لأن  
 الجهة هي المقصودة بالوضع  
 كما هو لانه لو وجب وضع  
 غيره لوجب الإيماء به عند  
 الجهر قلت لا يظهر  
 وجوبه على ملاءه أي  
 حال كونها مطمئنة في آن  
 واحد مع الجهة فيما يظهر  
 والله أعلم للغير المتفق  
 عليه أمرت أن أسجد على  
 سبعة أعظم وذكر الجهة

وهذه الستة تسمى بالجبوض كاهليل (٧٢) يكنى بزعم من كل من يعطى كفيه أو أصابعهما من ركبتيه من يعطى أصابع وجبه كالجبهدون  
لأصدا ذلك كالمسرف

من هذه وقدمان هذه فلا يكنى وضعهما من جهة واحدة فإن اشتبه الأصل بالزايد وجب وضع زعم من كل  
منهما ولا يكنى بوضع زعم من بعضهما وضع وعش (قوله) وهذه الماسة (أي أعيان الدين والركبتين) وأطراف  
القدمين شيخ الإسلام ومنها تومغنى (قوله) من يعطى كفيه (الخ) ولو خاف كمن يلقو ما وجب وضع ظهر كفيه لانه  
في حقه بمنزلة البطن بخلاف ما لو عرض الانقلاب فالأقرب أنه إن أمكنه وضع البطن ولو بمن وجب ولا فلا ولو  
خاف باللا فمقتضى قياس الظاهر أنه بقوله مقدارها عش وشعنا (قوله) ومن ركبته (قوله) فمن من السجود  
عليهما مانع كأن جعلت شيا به تحت ركبته فمعت من وصوله إلى كمن يلقو السجود وصار الاعتدال على أعلى الساق  
لم يكف عش (قوله) ومن يعطى أصابع وجبه) شامل لجميع أطراف البطنين منهما كوسطهما مع اختلاف  
قوله السابق أي أطراف بطون أصابعهما سم وتقدم أن ماسبق هو الموافق الحديث (قوله) ودون ما عدا ذلك  
(\*) (فرع) لو حصل مصل أصل السجود ثم طوله يلو كمن يرام وضع بعض أعضائه السجود كذكر أو رجل ألقى  
الشهاب الرمي بانه أن طوله غامدا على ما بشر به بطلت حاله والأقرب لطل وقوفه وقوله لا قرب عدم الطلان  
لان هذا استحباب أيا طاب فله عش (قوله) وأطراف الأصابع (الخ) أي الدين (قوله) ويسن كشفها (الخ)  
قال في شرح العباب ينفى كراهة الستر في الخلاف في امتناعه ثم أيت الشافعي رضى الله تعالى عنه  
نص على ذلك فانه كراهة الصلاة بالجلدة التي يجبر بها نور القوس بل تقتضيه كراهة الصلاة بعد عتامة أو  
نحوها انتهى وقد يستثنى الخاتم نظر السنية ليسه وانظر السقري القدمين سم (قوله) فكيره أي لانه بعضه إلى  
كشف العورة مفتي عبارة شيخنا ويسن كشف الدين والرجلين ويكره كشف الدين ماعدا ما يجب ستره  
منها مع العورة اهـ (قوله) ولا يجب التحمل عليها) خلافا للشيخ في شرح منعه من غير مفتي (قوله) كما صرح  
(به) أي بالنسب (قوله) ولا يجب بوضع الأنف (الخ) وفاقا للشيخ الأول والنهاية والمفتي (قوله) لا يصح الحديث  
(به) أن ترجع الضمير للوجه يمنع التصريح سم أي وكان الأولى تقدمه على من ثم الخ (قوله) تنبيه) إلى أن  
أقره عش (قوله) وعليه) أي على ما يأتي (قوله) فكأنهم) أي أفضاه (قوله) في ذلك) أي في تعدد الركبة  
(قوله) لغات) أي الحد الفوقي أي ما صدقوه (قوله) أرادوا) أي الفوقون (قوله) ما تروا) أي من أنهما  
أول المحدث (الخ) (وقوله) هنا) أي في تفسير الركبة (قوله) والسلام في التصريح) أي الحصن حقيقة الركبة  
علم التصريح ومن مسئلة (قوله) وهو) أي كلام الصحاح (قوله) على ما ذكرناه) أي من أنهما أول المحدث  
(الخ) (وقوله) عليه) أي على علم التصريح (قوله) يقع له) أي القاموس (قوله) لا مرام) إلى قوله فتهر إلى المفتي وكذا  
في النهاية لا تارة ونظر إلى الخبر (قوله) أي محل سجوده ولو سجد على شيء شين يؤذي جسمه فلا فأن موضعها  
من غير غير لم يضر وإن وقعها ثم أعادها فإن لم يكن لها طمأن لم يضر ولا ضرر لزيادة سجود ولو وقع جسمه من غير  
عذر وأعادها ثم مطلقا شيخنا (قوله) بان يتعامل عليها (الخ) ولا يكنى بانها راسم خلافا للأمام قال الأوزاعي  
كانوا عني لا يمكنه وضع الجبهة على الأرض ونحوها ليجي ماسبق في أعانته على القيام لوله ذكر الظاهر

وأطراف الأصابع ونظرها  
ويسن كشفها إلا  
الركبتين فكيره ولا يجب  
التحمل عليهما بل يسن كما  
قصر به عبارة التحقيق  
والجميع وإلى من يختلف  
الجبهة لأنها المقصود  
الاعظم كما يجب كشفها  
والأصابع أقره برهان  
الأرض عند تعذر وضعها  
دون التلبية ولا يجب وضع  
الانقلاب يسن لقوله الخلاف  
فيه من ثم اختبر وجوبه  
للمخرج الحديث به  
(تنبيه) لم أولاحين  
أفتنا تحديد الركبة وتعرفها  
في القاموس بأنها مصل  
ما بين أسفل أطراف الفخذ  
وأعلى الساقاه وصرح  
ما يقع في الثامن وما بعده  
أنهما أول المخصر عن  
آخر الفخذ إلى أول أعلى  
الساق وعليه فكانهم  
اعتدوا في ذلك العرف بعد  
تقييد الأحكام بحديثها  
القوى لغتسجد الآن  
يقال أرادوا بالوصل ما  
قرناه وهو فرق بين ركبتين  
الأصابع قالوا كمن يرفع رفة  
فيه من أن المذاق فيها على  
العرف والكلامة في الشرع  
وهو يدل على أن القاموس  
أن لم يحمل عبارته على  
ما ذكرناه اعتدوا فحدوها  
بذلك عليه وكثيرا ما يقع  
الخروج عن الغنى في غيرها

كأيات أول التعرير (و) يجب أن يعطى فيه للام بذلك في خبر السنية صلاته (و) أن ينال مسجده) بفتح جيمه وكسرها بجيمه  
أي محل سجوده (ثقل) فاعلى (وأه) بان يتعامل عليه بحيث لو كان تحت



تعوطن لانكسب وظهور  
 اثره على يده لو كانت حقته  
 نسيار اذا حثت السائق  
 تخصص هذا الجانب السابق  
 فيما انه لا يجب ان تكون  
 غيرها (و) يجب ان لا  
 يجرى القيد نظير ما  
 في الكوع (فلسفة) من  
 الاعتدال (لوجه) أي  
 عليه قهر بمسألة لانه لا بد  
 من نية أو فعل أي اختياري  
 لو وجد واحد منهما  
 وجب الاعتدال (لوجه)  
 الظاهر ان الاعتدال سقط فيها  
 لجرى منها فان قلت ما فيها  
 هذا التفرع مع من أضافه  
 بفهم عدم وجوب العود  
 لانه مسح السقوط قهرا  
 يصدق عليه أنه لم يجر  
 قلت وجه بان الهوى الغير  
 تقوم من الترتيب لا يعتد به  
 صادق عليه السقوط لانه  
 يصدق عليها أنه وقع هو به  
 القهر وهو الخارج  
 بسقوطه من الاعتدال المالى  
 سقط من الهوى بان هوى  
 ليس بفسق فانه لا يضر  
 انه لم يصر عنه على قصد  
 نية أو فعل حتى جهته  
 بقصد الاعتدال عليها  
 فلهذا ما نقول بهما الاستقامة  
 فقط ولم يقصد صرفه عن  
 السجود والاطبات بمنزته  
 السجود فيها المصارف  
 فيعبد لكن بعد أدنى رفع  
 في الأولى ككلها ظاهر

مجيباً انتهى اه نهاية قال ع ش قوله والظاهر مجيبه هذا هو المبدأ فوجب عليه الاستعانة اه **(قوله نحو قطن)** أي كسوش وتبن **(قوله لا تسكب)** أي انكأ وهذا ظاهر إذا كان تحت قطن أو نحوه قليل ولا كثي انكأس الطبقة العلمانية فقط وهي التي تلي جهة مختلف التي تلي الأرض فلا يشترط انكأسها سخناً وعش **(قوله وظهر أثره)** أي أثر التماسل والمراد بآثاره النقل **(قوله على يده)** على معنى اللام فالمعنى وظهر النقل الذي هو أثر التماسل لانه كان تحس يدما النقل وتشعر به **(قوله ولو كانت قطة)** أي تحت ذلك القطن مثلان كان قليلاً والطبقة العلمانية ان كان كثير اسخناً وهذا معنى على ان قول الشاعر وظهر أثرنا في سقوط على قوله لا تسكب يمكن عطفه على قوله لو كان تحت الخ **(قوله وتخصيص هذا)** أي نيل النقل **(قوله يمكن غيرها)** أي غير الجهمين: البدين والركبتين والقلمين قول المتن **(لغيره)** أي وحده سم **(قوله تغليب مراحله)** عبارة هنا لبيان ما هو يقصد به لا يقصد شيء اه قال ع ش أي أو يقصد ما أخرأت في نسخة بعد قوله مر يقصد ولوم غير اه **(قوله لانه لا بد من يتألم)** يؤخذ من متناقله سخناً الشهاب البرلسي عن شرح البدرين شبهة ثم نظرت قيمته أنه لو قصد الهوى ثم عرض له السقوط قبل فعل الهوى على جهة نفيه تفصيل انتهى سم واعتمد الكردى ما قاله البدر بلا عن وقال ع ش وظهر كلام الشاعر م ر يعني قوله وخرج يسقطه من الاعتدال الخ موافق للنظر نحو هو جهر لاجعه **(قوله قلت وجه الخ)** أقره ع ش **(قوله انه وقع هو به لغير الخ)** تقدمه في الركن ع ش شرح فلور وقع نزع الخ ما رده اقره سم بصري **(قوله وخرج)** الى المتن في النهاية والمغنى الاول بان هو ليسعد قوله أدنى رزم الى المجلس **(قوله بان هو ليسعد)** قد فهم ان المسئلة مصورة بما اذا قصد به هو السجود وكلام الرض وغير مطلق فصدق بصورة الاطلاق فظهر وصرى وقوله وغيره منه هنا بتوالمعنى كاسم **(قوله فانه لا يضر)** بل بحسبه ذلك سجودها نهاية ومعنى **(قوله يقصد الاعتماد عليها)** أي فقط كالمظهر يخرج مالم يقصد شيئاً أو قصدهما أو السجود فقط سم وصرى **(قوله أو لجنبه)** اهله مثال فالسقوط على الظهر والقفاز كذلك فعصرى فيه التفصيل المذكور و يقتصر عدم الاستقبال للضرور مع قصر الزمن كما هو مقتضى السقوط على الجنب لاستلزام عدم الاستقبال سم على حج اه ع ش **(قوله ولم يقصد من فعل السجود الخ)** الظاهر أنه قد قصد سائلتي الجنب والجنبون كان الوجود في كلام غيرهم صوفي الثانية فقط اذا لاقى بينهما صبرى وقوله في كلام غيرهم من المغنى والنهاية يقال ع ش قوله م ر صفة أي الانقلاب اه **(قوله والابطال)** أي وان قصد من فعل السجود بصري **(قوله فيما)** أي صوري السقوط على الجنب هو السقوط للجنب **(قوله لكن بعد الخ)** بعد الخ ع ش والرتبدي **(قوله في الاول)** أي لوجود الهوى الجزئي فيها الوضو الجنبون يحصل الاجر ووضوعها يقصد الاعتدال في دون

ان يرجع الضمير الجواب مع التصريح **(قوله وان لا يهوى لغيره)** أي وحده **(قوله لانه لا بد من نية أو تفصيل الخ)** يؤخذ من متناقله سخناً الشهاب عن شرح البدرين شبهة ثم نظرت قيمته أنه لو قصد الهوى ثم عرض له السقوط قبل فعل الهوى كان كالوهى ليسعد سقطاً من الهوى على جهة نفيه تفصيله اه **(قوله يقصد الاعتماد لهما)** أي فقط كالمظهر يخرج مالم يقصد شيئاً أو قصدهما أو السجود فقط **(قوله أو لجنبه)** اهله مثال فالسقوط على الظهر والقفاز كذلك فعصرى فيه التفصيل المذكور و يقتصر عدم الاستقبال قبل الاستقامة للضرور مع قصر الزمن كما هو مقتضى السقوط على الجنب لاستلزام عدم الاستقبال **(قوله والابطال)** لا تقابل قصد من فعل السجود فقط من تقدم ان نية نطق الركن لا يضر لا تقول صورة ما هنا ه صرف الفعل من أوله بخلاف ما تقدم بل يصرف من أوله بل يصل الى تاسيسه قطعه فتأمل فانه واضح **(قوله الضروف)** ع ش يقال به افتقاره من فعل السجود في صياق هذا قوله السابق ولم يقصد من فعل السجود والابطال الآن يجب ان بان في قصد من فعل السجود تلاعباً بخلاف مجرد قصد الاستقامة مثلاً لا تلاعباً مع غيره واحتجاجة له فانه بطل الصلاة والحاصل - للفرق بين حصول الصرف لا يقصد من فعل السجود الا تلباسه **(قوله وفي الاول)** أي لوجود الهوى الجزئي فيها والى وضو الجنب

الهوى اليه سم و يؤخذ منه ما قاله القلوب انه لو نوى الاعتقاد في اثناء الهوى يجب العود الى المحل الذي نوى الاعتقاد فيه اه **(قوله)** والجولوس في الثانية أي لانه لسقوطه على جنبه فأتى الهوى المعتبر لعدم الاستقامة فيه وبعبارة الرفض بل يجلس ثم يسجد اه وانما وجب الجولوس لاختلال الهوى قبل السجود سم **(قوله)** فيجزئه أي السجود من غير جلوس كما هو صريح صانع المغنى وشرح بافضل خلافا لما نقله عن باقر بن محمد نصونه فيجزئه أي بعد جلوسه كما مر اه بل قضيه ما مرأى فانه لو جلس عامدا لما بطلت صلاته قول المتن **(وان ترتفع أسافله)** الخ فلو سلم في سفينة لا ولم يتمكن من ارتفاع ذلك ليلابها أي مما ملأ على حسب حاله وزنه الاعادة لان هذا غير نادر من غير ما يتوهمه واما قوله **(قوله)** مر صلى على حسب حاله ينبغي تقديره بما اذا مضى الوقت ولم يقض ولكن لم يرج التمكن من السجود على الوجه الجزئي قبل خروج الوقت كقول فقهاء الماء والقراب اه **(قوله)** أي تجزيته وبما حوله اه كذا في النهاية للمغنى وقال عرش قوله مر أي تجزيته الخ نفسه تغليب في المختار العجز يضم الجيم مؤخر الشيء ذكر و يؤتى فقال عجز كبير وكبير وهو للرجل والرأى واجعا والعجز للرجل اقناسة اه ثم لا بد أن يكون الارتفاع المذكور رقة نافذة ولو كان الارتفاع هو عدمه لم يكف حتى لو كان بعد الزرع من السجود وجبت اعادته **(فرع)** لو تعارض عليه التنكيس ووضع الاعضاء اقرب أنه رأى التنكيس لا اتفاق عليه عند الشيخين بخلاف موضع الاعضاء فان فيمنع بلقا اه قول المتن **(على أعاليه)** وهى رأسه من كل شئ غاوى سم بعد ذكر منتهى الشارح في شرحى العباب والارشاد ما نصه وموضيته اخراج الكف من يظهر أن اثرهما غير مردون السكون منهما للزوم الارتفاع عليهما بحسب العاد وان أمكن خلافا بان يضعهما على ذكته مرتفعة امامه ثم رأيت التنبيه الآتى اه **(قوله)** والافهوى أي الاسفل **(قوله)** ولا يرتفع الظاهر التأنيث اذا المسند اليه ضمير الاسفل لاموضع الجبهة **(قوله)** لا يتابع الحقوله ولا ينبغي أن ينها يتوالتقى **(قوله)** ثم من به على الخ هذا الاستدراك يشيد بتقديره بأن يفتقد عرش **(قوله)** لا يمكن الخ بقوله تعالى العلى بالمعنى ان ارتفاعه يزول منعهما من موضع الوضوء سم أي ما يناسب فان أمكنه الخ كما هو بغيره بعبارة المغنى والنهاية والاسنى ان كان به على لا يمكنه السجود الا كذلك مع فان أمكنه أي العاجز من وضع جنبه السجود على وضوء تنكيس زنه قطعاً لحصول هيئة السجود بذلك أو بلا تنكيس لم يلزمه السجود عليها خلافا لما في الشرح الصغير له واث هيئة السجود بل بكيفية الاتخاذ المحكم اه قال عرش قوله مر الا كذلك مع أي ولا اعادة عليه وان شئ بعد ذلك وينبى أن مراده مر بقوله لا يمكنه الخ أن يكون فيه مشقة شديدة فان لم تبع التيم أخذاً مما تقدم في العصابة اه **(قوله)** وضع نحو وضوء أي ليسجد عليها ويبقى ما لو كان لو وضع الوضوء تحت أسافله ارتفعت على أعاليه ولو لم يضعها لم ترتفع فهل يجب مر الوضع فيه نظر وبمجهل أن هذا الظاهر مما ذكر سم أي فجب **(قوله)** نحو وضوء الوضوء الوضوء بكسر الواو وفيهما المتحد للجمع وسائده وسد

ولم يتخلل الأمر دونها بقصد الاعتقاد في دون الهوى اليه **(قوله)** والجولوس أي لانه لسقوطه على جنبه فأتى الهوى المعتبر لعدم الاستقامة فيه وبعبارة الرفض بل يجلس ثم يسجد اه وانما وجب الجولوس لاختلال الهوى قبل السجود **(قوله)** وان ترتفع أسافله الخ فلو انعكس أو تساوى بالجزء لم يكن في سفينة ولم يتمكن من ارتفاع ذلك ليلابها على حسب حاله ووجبت عليه الاعادة لتدونه مر **(قوله)** على أعاليه قال في شرح العباب وشرح الارشاد وهى رأسه ومنه كما مر اه وقضية اخراج الكف من يظهر أن اثرهما غير مردون السكون منهما للزوم الارتفاع عليهما بحسب العاد وان أمكن خلافا بان يرتفعهما على أسافله أو يساويهما ولو لم يضعهما من وضوء الوضوء **(قوله)** وضع الوضوء أي ليسجد عليها كما وقع التصريح بذلك في عباراتهم كقول الر وض فلو أمكن العاجز السجود على وضوء بلا تنكيس لم يلزمه أو بشكس زنه اه ويبقى ما لو كان ولو وضع الوضوء تحت أسافله ارتفعت على أعاليه ولو لم يضعها لم ترتفع

والجلوس في الثانية ولا يتم والابطال ان لم يتعد أما اذا انقلب بنية السجود أولا بنية من أو بنية ونسبة الاستقامة فيجزئه **(وان ترتفع أسافله)** أي تجزيته وبما حوله **(على أعاليه)** ان ارتفع موضع الجبهة لا فى مرتفعة كذا قيل ونفسه نظر لانه قد يستوى ولا يرتفع لا تخفاس أو نحوه **(في الاصح)** لا يتابع سندده صحيح ثم من به على لا يمكنه معها الارتفاع أمافله يسجد امكانه الا أن يمكنه وضع نحو وضوء

وسادة

بنافي هذا قولهم لو لم يجر الا  
 ان يسجد بقدم رأسه أو  
 صدغه وكان به أقرب به  
 للأرض وجب لانه ميسوره  
 اه لانه هنا قدر على يادة  
 القرب يوم المقدور عليه  
 وضع الواسدة لا القرب فلم  
 يلزمه الامسح حصول  
 التنكيس لوجود حقيقة  
 المعجود حيث سد ثم قد  
 يؤخذ من قولهم المذكور  
 أنه لو لم يكن ز يادة الاختصاء  
 الا بوضع الواسدة لزم وضعها  
 وهو محتمل \* (تنبيه) \*  
 البسبان من الأعلى كاعلم  
 من حد الاسفل وحسب  
 فيجبر رفعه على البدن أيضا  
 (وأكله) أنه (تكلم) ندبا  
 (لهو به) لا لا اتباع (بلا)  
 رفع ليدبر واذا البخاري  
 (وضع وكتبه) وقدمه  
 (ثم بدبه) كاصح عن علي  
 أنه عليه وسلم (ثم جهته  
 وأنفه) لا لا اتباع أيضا وبين  
 وضعهما معا وكشف الانف  
 (ويقول سبحانه وي الأعلى)  
 ويصعد (ثلاثا) كما مر بها  
 فيه في الركوع (وي زيد)  
 عليه (المشرد) وإمام من مر  
 (الهم) (قدم) لا اختصاص  
 (سجدت) وبك أنتسب ولك  
 أسلف (سجدو حي) أي  
 كل بدني وعصر عنه بالوجه  
 لتفريق مقدمته في الافتتاح  
 (للأى خلقه) أي أوجده  
 من العدم (وصوره) على  
 هذه الصورة بالبدنية الطبيعية  
 (شوق) معوم (بصره) أي

مختار اه عش (قوله) يحصل التنكيس فيجب) أي بالاسن نهاية (قوله) ولا ينافي هذا) أي عدم  
 الوجوب بان لم يحصل التنكيس (قوله) وكان به) أي تقدم رأسه أو صدغه (قوله) انه لو لم يكن ز يادة الاختصاء  
 فيما مر من سم آتفا (قوله) وهو محتمل) لعله ينفذ التاء أي قريب (قوله) تنبيه البدان الخ) لعل المراد  
 بهما الكفان سم (قوله) البدان من الاعلى) وفي عش عن الز يادة ماله (قوله) وهو البخاري) أي  
 عدم رفعه على الله عليه وسلم قول المتن (ويكره له) أي يبتدىء التكبير كره نص عليه في الامر بوضوئهم اه سم (قوله)  
 فلا يؤمن الهوى أو كره معتدلا أو ترك التكبير كره نص عليه في الامر بوضوئهم اه سم (قوله)  
 وقدمه) أي أطرافهما عش وكتب السيد البصري أيضا ما منه قد يؤمن أن وضعهما مع وضع الركبتين  
 وبظاهره المتقدم اه أي على وضع الركبتين قول المتن (ثم جهته الخ) ويكره مخالفة الترتيب المذكور  
 وعدم وضع الانف فيها بوضع يميني أو يسرى قول المتن (وأنفه) وانما لم يجب وضع الانف مع أن خبر أم ت أن أحد  
 على سبعة أعظم ظاهره الوجوب لا الاختيار العضة المقتضرة على الجهة قالوا وتحمل أخبار الانف على الندب  
 قال في المجموع عوفه ضعف لان روايات الانف يادة ثقة ولا منافاة بينهما أسنى ومغنى ز ادلتها بقا يجب عنه  
 يمنع عدم المناقاة اذ لو وجب وضعه لكانت الأعظم ثمانية فبني تفصيل العدد مجمله وهو قوله سبعة أعظم اه  
 وقد منع المناقاة بعد مجموع الجهات والانف لا الاتصال بينهما واحدا (قوله) لا لا اتباع) الى المتن في انها بقا المغنى  
 قول المتن (ويقول الخ) أي بعد ذلك الامام وغيره نهاية بوضع (قوله) عاقبه) أي من أنها أدنى الكمال ولا يزيد  
 عليها الامام قول المتن (الهم لك سجدت الخ) بل قال سجدت لله في طاعة الله لم تبطل مسألته نهاية قال عش  
 ظاهره وان لم يقصد به الدعاء بنبى أن يحصل ذلك إذا قصد به الدعاء فلا ير اجع ونقل عن شخبنا ز يادى  
 بالنسب أن مثل ذلك سجد الغنى الباقي أقول وقد توقف فيه بان هذا اللفظ اخباري محض اه (قوله) وإمام  
 من مر) أي ومأمور أمثال امامه معجود نهاية قال عش تقدم عن ج في ذكر الكروع كونه ز يده  
 كالسجود وسجدة الهم ز بناو يحصل لك الهم اضربو بنبى أن يحمله قبل الهم لك سجدت اه (قوله)  
 قدم للاختصاص) وكذا يقال فيما يليه سم (قوله) أي كل بدني الخ) ولوقيل المراد بالوجه هنا العضو  
 المخصوص لكان وجهه يظهر منه سجودا معاد بالاولى فهو أشرف ثم رأيت في النهاية نقطه ونص الوجه  
 بالذكر لانه أكثر جوارح الانسان وفيه سجودا معاد بالاولى فهو أشرف ثم رأيت في النهاية نقطه ونص الوجه  
 بصرى (قوله) يحمله الخ) عبارة لغوية والنهاية ز ادنى الر وضعة قبل تبارك بحوله وقوته قال فيها ويستحب به  
 سبوح قدوس رب الملكة والروح وسن المنفرد ولا امام محصورين واسن بالتعويل الدعاء فيب وعلى  
 ذلك جلى خبره سبأ أقر بما يكون العبد من ربه وهو ساجدا كثيرا وفيه الدعاء وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم  
 كان يقول فيه الهم اغفر لي ذنبي كله ذنوبه وأوله وآخوه وعلايته وسره الهم انى أعوذ بفضلك من سخطك  
 وبغفرك من عقوبتك راع ذلك لمنك لا أحسى ثنائيتك أنت كائنيتك على نفسك واني أأمر بما أمرك  
 من ذلك من غير تخلف اه قال عش قوله مر ويستحب سبوح الح المنة لانه يأتي به قبل الدعاء لانه أنسب  
 فهل يجب الوضع فيه نظر ويحصل ان هذا ظاهر مما ذكر (قوله) فيجب) انظر صورة حصول التنكيس  
 بوضع الواسدة أن ار يد السجود عليها (قوله) تنبيه البدان الخ) لعل المراد بهما الكفان (قوله) انه يكره لهو به)  
 عبارة الرض وشربه سكر أي يبتدىء التكبير من ابتداء الهوى كسابق في تكبير الركوع عن بان عدمه في  
 انهاء الهوى فلا يؤمن عن الهوى أو كره معتدلا أو ترك التكبير كره نص عليه في الام اه فقد صرح  
 بان ابتداء التكبير مع ابتداء الهوى وقد تم في التكبير الركوع عما ذكره الشارح هناك فهو محاسن له انه  
 يبتدئه فاما فقد يستشكل الفرق بينهما وقد يفرق بانه ثم سن رفع يده مع ابتداء التكبير والرفع حال  
 الاختصاص مع ذكره أو يفسر فليطلب كون الابتداء فاما ليسهل الرفع وهناك بين الرفع فلا حاجة لابتدائه فاما  
 فليتام (قوله) ثم جهته وأنفه) قال في شرح الرض فلا يوافق الترتيب وأقتصر على الجهة كره كاص  
 عاين في الام انتهى (قوله) قدم للاختصاص) وكذا يقال فيما بعده

منهذهما بحوله وقوته (تبارك) أنه أحسن الخالقين) أي الصورة وأما الخلق الحقيقي فليس الله تعالى

بالتسبيح بل هو من ابدال الراء جبريل وقيل ملكه ألف رأس لسلك رأس مائة ألف وجه وفي كل وجه  
 مائة ألف وفي كل قدم مائة ألف تسبح الله تعالى بلغات مختلفة قول خلق من الملائكة ورون الملائكة  
 ولا تراهم الملائكة منهم الملائكة كالملائكة تبنى آدم دميرى وقوله م اللهم اغفر لي الخ بقوله بعد قوله  
 أحسن الخالقين وقوله وآخوه كالتأكيدي لقوله ولا تقبله كله يشمل جميع الاعزاء وقوله وأعوذ بك منك  
 معناه أعتقني بك على دفع غضبك وقوله في غير مختلف أي بقدر ركن فيما يظهر اه ع ش قول المتن (ويضع  
 يديه حذو منكبيه) ويسن رفع ذراعيه عن الأرض معتدلا على ركبتيه لا مرفعه فيصير مسلم ويكره بسطهما  
 للنهي عنه ثم لو طال سجوده وثق عليه الاعتدال على كفيه وضع ساعديه على ركبتيه أسنى ونهاية وبغنى  
 (قوله وبعبارة النهاية) أي لأمام الحرمين قول المتن (وبنشر الخ) قال في الروض فيه أي السجود وفي الجلسات  
 وبغير جهاد أي وسطافي باقي الصلاة وقال في شرحه كذا في الأصل والذي في المجموع لا يفرجهما للقيام  
 والاعتدال من الركوع فيستثنى من ذلك انتهى اه سم قول المتن (مضمومة) أي وكسوفة نهاية  
 وبغنى قال سم وتقدم في الركوع تفر بقلوس طوا القروا وض اه قول المتن (وبفرق) أي الذكر  
 نهايتها بغنى (قوله فدر شر) راجع لقول المصنف كبريته بضافا لقدمه عليه كان أولى (قوله وموجها  
 أصابعهما الخ) عبارة الروض ونصهما موجها أصابعهما إلى القبلة اه (قوله ويرزعهما من ذيله)  
 أي أن كان فمناخف كرى (قوله حيث لا تخف) قال في شرح العباب فلا يسر نزعهما منه لأجل ذلك  
 بخلاف النعل وظهر أن الخلف الذي لا يجوز المسح عليه كالتعل ثم يأتي في كلام الرافعي وغيره ما يصرح  
 بذلك انتهى اه كرى (قوله بنشر الخ) عبارة النهاية بما يجيب وبعبارة الخلف بالثلاث قول المتن (وتضم  
 الخ) قال السبكي وكان الألبق ذكر هذه الصفات قبل قوله ويقول سبحانه الخ غنى قول المتن (المرأة) أي الأثني  
 ولو صغيرة ونهاية (قوله بعضها إلى بعض الخ) هذا قد يشمل أيضا ضم إحدى الركبتين إلى الأخرى وإحدى  
 القدمين إلى الأخرى ويكاد أن يصرح بذلك تعبيرا في شرح الإرشاد سم أقول وكذا صنيع النهاية والغنى  
 كالصريح فيه لكن صرح الشارح في شرح بافضل بخلاف عبارته ويسن في أيضا (بجهاة الرجل) أي  
 الذكر ولو صغيرا بشرط أن يكون مستورا (مرفيعا عن جنبه ووطنه عن نفسه وبجاني في الركوع كذلك  
 وتضم المرأة) أي الأثني ولو صغيرة ومثلها الخنثى (بعضها إلى بعض) أي الركوع والسجود فكيف بهما قال  
 ويسن فيه أيضا لكل مصل التفرقة بقدر شرب بين القدمين والركبتين والغضدين ووضع الكفين حذو  
 المنكبين اه وهو مقتضى صنيع شرح المنهج وظاهر ما يأتي من الغنى ولكن التفرقة بقدر الشربين  
 الركبتين والغضدين فيها وجوب ومشفقة (قوله وتلصق الخ) أي فيما تأتي فيه الالتصاق كما هو ظاهر بصرى  
 عبارة الغنى (وتضم المرأة والخنثى) بعضها إلى بعض في ركوعهما وسجودهما بان تلصق أطرافهما  
 بغضبهما لانه أستر لها وأحوط له وفي المجموع عن نص الأم أن المرأة التي تضم في جميع الصلاة أي المرفقة على  
 الخنثى لما تقدم والخنثى مثلها اه (قوله في جميع الصلاة) وفي خلافه نهاية (قوله وكذا الذكر العاري  
 الخ) وقفا لأنها توشح بافضل عبارتها وظهر أن الأفضل للمرأة الضم وعدم التفرق بين القدمين في  
 الركوع والسجود وان كان خالبا ومقتضى كلامهم فيما تقدم في القيام وجوب الضم على سلس نحو البول إذا  
 استعمل حدثه بالضم وان بحث الأثرى أنه أفضل من تركه اه وفي سم عن شرح الإرشاد للشارح مثلها  
 (قوله حذو منكبيه) قال في الروض وأفعاد راعيه أي عن الأرض ويكره بسطهما اه (قوله وبشر أصابعه  
 مضمومة) قال في الروض فيه أي السجود وفي الجلسات وبغير جهاد أي وسطافي باقي العلو قال في  
 شرحه كذا في الأصل والذي في المجموع لا يفرجهما للقيام والاعتدال من الركوع فيستثنى من ذلك اه  
 ثم قال في الروض وبغيره بين قدميه بشر ونصهما موجها أصابعهما إلى القبلة وبغير جهاد من ذيله  
 مكشوفتين حيث لا تخف معتدلا على بطونهما قال في شرحه قال في الكفاية ويرفع ظهره ولا يحدو به (قوله  
 مضمومة) وتقدم في الركوع تفر بقلوس طوا القروا وض (قوله بعضها إلى بعض الخ) هذا قد يشمل أيضا ضم

(ويضع يديه حذو) أي  
 مقابل (منكبيه) وبعبارة  
 النهاية ويضع يديه على  
 موضعهما في وقفهما انتهت  
 وفي حديث الترمذي بمثل ذلك  
 (وبشر أصابعه مضمومة  
 للقبلة) وبشر في ركبته  
 وقدميه قدر شرب موجها  
 أصابعهما للقبلة ويرزعهما  
 من ذيله مكشوفتين حيث  
 لا تخف (ورفع بطنه  
 عن نفسه ومرتفعه عن  
 جنبه) متعلق بغيرق وما  
 بعده (ركوعه وصغيره)  
 للاتباع ما علم من أبا د  
 متعدي في كل ذلك لا تفرق  
 الركبتين ورفع البطن عن  
 الغضدين في الركوع  
 فقاسا على السجود وتضم  
 المرأة) نديا بعضه إلى بعض  
 وتلصق بطون بغيره في  
 جميع الصلاة لانه أستر لها  
 وحديث فيه لكنه منقطع  
 (و) مثلها في ذلك (الخنثى)  
 احتياطا وكذا الذكر  
 العاري ولو يغفل على ما يصح  
 الأفرعي (الثامن الجالوس  
 بين سجدتين مثلها)

ولو في النفل كما الخبر الصحيح فيه ثم ارفع حتى تلمس ثياب السار (و يجب أن لا تصد برقعته (٧٧) غيره) فلو رفع لغزو فوكة صانه أعاد

(و يجب) (أن لا يطوله ولا الاعتدال) لانها مشرعا للفصل لئلا يتهموا في كتمان قصيرين فان طول أحدهما فوق ذكره المشروعه فيه قدر الفاضل في الاعتدال وأقل القش - هدي الجالوس عمدا على ما بطلت حلالته (و أسكته) أنه (يكبر) بلا رفع ليدعي مع رفع رأسه للاتباع (و يحس مفترشا) للاتباع (واضعا يديه على) تخفيه يد بالافاضل اذامة وضعها على الأرض إلى السجدة الثانية فثاقا فخلقا لمن وهم فيه (قربانين) وكتبته) بحيث تسامت أولهما رؤس الأصابع ولا يضرا إلى أصل السنة اعطاف رؤسهما على الركبة - فلو رفع فسه بانه يحل - وجها للقبلة و يجب جميع إخلاعه بذلك من أصله وانما يحل بكلمة فاذا لم يضر في أصل السنة كما ذكرته (و ينشر أصابعه) مضمومة القبة - كقبي السجود (قائلا) رب اغفر لي وارحمني و اجبرني

(قوله ولو في النفل) إلى قول المتن والمشهور في المعنى الاقوله ونورع إلى المتن وما تبعه وكذا في النهاية الاقوله المذكور وقوله نذ بالي المتن قول المتن (غيره) أي فقط فلو قصده وغيره فينبغي الإجزاء أخذها مما تقدم في الانتخاب بين السجود والاستقامة سم (قوله لغزو فوكة) أي فقط لما تقدم غير مرة أن الأسرار لا يضر (قوله فان طول الخ) عبارة النهاية في المتن وسأني حكم تطول بالمعنى في سجود السهو اه وذكر ع ش قول الشارح فان طول إلى المتن واقره (قوله بطلت حلالته) تقدم استثناء تطول على اعتدال الركعة الأخيرة مطلقا لقول المتن (مفترشا) أي باني يديه (قوله للاتباع) ولأنه جالوس يعقبه كفتكان الافتراش فيه أولدري وعن الشافعي أنه يحاس على عقبه و يكون صدو رقبته على الأرض وهذا النوع من الاعتناء وتقدم أنه مستحب هنا للافتراش أكل منتهيا بمقتضى قول المتن (واضعا يديه على تخفيه الخ) والحكمة في ذلك منع يديه من العبث وان هذه الهيئة أقرب إلى التواضع نهاية (قوله لا يضر الخ) عبارة الغضبي والروض و ترك اليمين على الأرض تباطل ع ش (قوله ولو زرع الخ) عبارة الغضبي - كما قاله الشرح وان أشكره ابن اونس وقال ينبغي تركه لا يحل الخ (قوله و يجب الخ) لا ينبغي ما في هذا المنع اذ المراسم استقبال رؤس الأصابع كظهر ظاهر وهو يعقوب بعد ذكر الأولى أن يجب بان إخلاله بسنة الاستقبال لا ينافي عدم إخلاله باصل سترواق الدين على الركبتين اذ كل منهما سنة مستقلة غير مترتبة بالأخرى بصري وقد علمت قوله اذ المراسم استقبال الخ ويذكر ان المراسم استقبال الأصابع بشماها بار جاع ضمير يتو جهها للأصابع لا رؤسها لقول المتن (و ينشر الخ) وعلم من ذكر الواو أن كلا سنة مستقلة نهاية (قوله اذ في الإحياء الخ) وقال المتن في يستحب للمفرد أي واما من مرأتين بدعي ذلك وبه حكي قلبا نقضا من الشر ك رب بالا كافر أو لا شقاق في غير والرجائي بقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أتت الاعتراف الاكبر نهاية قال ع ش قوله بقول رب اغفر الخ أي بأدعية ما تقدم في كلام المصنف ولأقر بين تقديم على قوله رب حكي الخ المزين تأخير عن كل منهما من غير أن قوله واعف عني اه قول المتن (من جلسة الخ) لم يبين الشارح هو كائن جهادا بفعله في يديه حاله الاتيان بهو ينبغي أن يضعهما قربانين ركبتيه وينشر أصابعه مضمومة للقبلة فلا يرأس ع ش (قوله ولو في نفل) إلى قول المتن التاسع في النهاية والمغنى الاقوله وكونها في الوود والروا في قوله خضفة على يقوم قول المتن (في كل ركعة) يخرج به سجدة التلاوة اذا قام عنها كإساق في باهلمغنى ومها بعبارة شيخنا ولا يستحب عقب سجود التلاوة في الصلاة اه (قوله كما أفتي به البغوي) فقال اذا صلى أربع ركعات تشهد فانه يجلس للاستراحة في كل ركعة منها لانها اذا ثبتت في الاوتار في محل التشهد أولى معنى (قوله واه البخاري) زادا لنهاية والترمذي عن أبي حنيفة الساعدي في إحدى الركبتين إلى الأخرى ولحدى القدمين إلى الأخرى ويكاد أن يصرح بذلك تعبيره في شرح الارشاد بقوله ومن الذكر ولو صابغوه بجمجمة متوهية التفرج بجان يفرقون ركبتيه ورفع يده عن تخفيه ومرفقه عن جنبه فنه أي في الركوع وفي السجود ما نشره الذكر من الاتي والخشوع ولو صلبت فمضمومة بعضها في بعض في الركوع والسجود ولو في محاولة على الأوجو بحيث لا تدري ان الأفضل للعادة الضم وعدم تفرق القدمين في القيام والسجود ولو في خلوت وكذا السلس اذا استعمل حدثه بالضم وفي الأخير نظر وقضية كالمهم في بابيه وجوب الضم التي يحصل به استسالة انتهى باختصار الادلة لكن عبارة الروض قد تفهم عدم الضم في الركبتين ومثلها القدمين وقياس ما ذكره لا ذروي في العروة الاضلية لعدم تفرق المراتبة في القيام أيضا لأن

يفرق (قوله و يجب أن لا يصدر برقعته) أي فقط فلو قصده وغيره فينبغي الإجزاء أخذها مما تقدم في الانقلاب نية السجود والاستقامة (قوله لا يضر اذامة وضعهما) عبارة الروض وتركها على الأرض حواله كلاسها في القيام اه (قوله والمشهور من جلسة تخفيه) قال في شرح الروض فلو تركها أي جلسة الاستراحة ركعة يعزم عنها) بان لا يعقبها تشهد باعتبار اذانه وان خالف المشروع كما أفتي به البغوي وذلك للاتباع واه البخاري وكونهما ترد في أكثره الاحاديث لأجدة فيه لعدم ثبوتها ورواها في ذلك غرب

عشرة من العصابة اه **(قوله)** وتسمى جلسته الاستراحة ولو تركها الامام فأتى بها المأموم لم يضر تخلفه لانه يسير  
 وبه فارق ما لو ترك التشهد الاول فأتى وأسنى زاد الله به بل أتياه بها حتى تشد سنة كما اقتضاه كلامهم ومصرحه  
 ابن التقي وغيره اه وفي سم بعد ذكره واقراءه لكن لا تخلف بركنين فعلمين عند ابطلت صلته م قال  
 الاذرى والظاهر أن التخلف لهما لا يستحبو ينفى أن يكره ولا يجوز وبمعنى الجزم بالمنع اذا كان يعنى  
 النهضة والامام سر يعاومهم يسع القراءت بحيث يفوته بعض الفاتحة ولو تأخرها انتهى قال في شرح العباب  
 والنهاية وفيه نظر بل الاوجه عدم المنع مطلقا وانه باقى في التخلف لهما ما باقى في التخلف للافتتاح اه فقلت وقد  
 قدم الشارح أنه لا باقى بدعاء الافتتاح اذا خاف فوت بعض الفاتحة فنبى أن يعجز نظير ذلك هنا فليأمل سم  
**(قوله)** لعدم ذهبها متعلق بقوله بحقيقه **(قوله)** ولا من الثانية وتظهر فائدة الخلاف في التعاليق ع **(قوله)**  
 انه لا يجوز الخ بخلافه لانه لا معنى حيث قالوا لا لفظ الاول ويكره تعالى عليها على الجالوس بين السجدين كفى  
 التيقن ويؤخذ منه عدم بطلان الصلوة وهو المعتقد كما أتى به الواجده الله تعالى اه وزاد الشافى وان خالفه  
 بعض العصرين اه وأقرسم افتناء الشهاب الرملى **(قوله)** لا يجوز زطو عليها الخ وظاهر أن تطو عليها يحصل  
 بقدر زمن يسع أقل التشهد فقط اذ لا ذكر هنا ويحتمل إبقاء الكلام على طهاره وقطوعهم بسن كونها بقدر  
 الجالوس بين السجدين وتكره ما زاد على ذلك لاحتمال أن يكون مرادهم بقدر الجالوس بين السجدين  
 على الوجه الاكمل وان لم يشرع الذكر فيما نحن فيه ولعل الحكمة في عدم مشروعية الذكر فيها كون القصد  
 بها الاستراحة لتقف على المصلى بعدم امره بضر يفتش من الأعضاء أو يقال مشروعية هذا التكبير أسقط  
 الذكر بصري أقول قول الشارح بضابطه السابق كالمصرح في الاحتمال الثانى ويصرحه أيضا قول  
 الكردى ما منه حاصل ما عتده الشارح أنها كالجالوس بين السجدين فإذا طو لها زاد إلى الذكر المطلق  
 في الجالوس بين السجدين بقدر أقل التشهد بطلت صلته وأقر شيخ الاسلام المتولى على كراهة تطو عليها على  
 الجالوس بين السجدين في شرى السجدة والروض وأتقى الشهاب الرملى بعدم الإبطاء أيضا تبعه الخطيب في  
 شرى التبيين والمنهاج والجال الرملى في النهاية وغيرهم اه **(قوله)** بضابطه السابق وهو قوله فوق ذكره  
 المشروعه فيه قدر أقل التشهد **(قوله)** سمي به الى قوله كما يستحق فيها يتوالتى الاقوله وسألت الى المتن وقوله  
 الجاعا وتو له ومنه يتخذ الى المتن وقوله يعنى الى المتن وكذلك فى المعنى الاقوله وخوف الى وليا **(قوله)** اطلاق الجزء  
 الخ أى اسمه **(قوله)** كما باقى أى دليل فريضة الصلاة بعد التشهد ويحتمل دليل التقيد بالعبادة **(قوله)**  
 وقعودها ولم يجعل المصنف الجالوس الصلاة حكما مستقلا فاعله أدرجه في قعود التشهد لعدم تغيره عن خارها  
 ولا تصال به ع ش قول المتن (عقبها) بابه قتل ع ش قول المتن (ركن) أى فهم كان نهايه ومعنى قال  
 غش اشابه الى ان فى كلام المصنف حذف الفاعل من جواب الشرط الاسمى وهو قال بل كفى الاشياء وقد  
 يقال ان فى تعدد ما تأخره او الاصل فى التشهد وقعوده كان عتبه ما سلا وعل هذا لا يجوز للشافعى وبعض  
 النسخ فر كان هو طاهرة اه عبارة الرشدى لا يخفى أن تعدد رفعها فى كلام المصنف يفيد أن ركن خبر  
 محذوف والجله جواب الشرط وهما متبعضا التشهد وقعوده وظاهر انه غير متعين بل المتبادر ان ركن خبر  
 فى التشهد وقعوده وجواب الشرط محذوف دل عليه خبرها **(قوله)** بقوله الخ تصور الامر **(قوله)** وبأنه فرض

الامام فأتى بها المأموم لم يضر تخلفه لانه يسير وبه فارق ما لو ترك التشهد الاول اه وقوله لم يضر بل بسن كما  
 قال ابن التقي وغيره ع م **(قوله)** لا يجوز زطو عليها اعتمد شخشا الشهاب الرملى أنه لا يضر تطو لها  
 اه ولو تركها الامام تخلف لها المأموم لكن لا تخلف بركنين فعلمين عند ابطلت صلته م قال الاذرى والظاهر  
 ان التخلف لهما لا يستحبو ينفى أن يكره ولا يجوز وبمعنى الجزم بالمنع اذا كان يعنى النهضة والامام  
 سر يعاومهم يسع القراءت بحيث يفوته بعض الفاتحة ولو تأخرها انتهى قال في شرح العباب وفيه نظر بل  
 الاوجه عدم المنع مطلقا وانه باقى في التخلف لهما ما باقى في التخلف للافتتاح أو التعداد اه فقلت وقد قدم  
 الشارح أنه لا باقى بدعاء الافتتاح اذا خاف فوت بعض الفاتحة فنبى أن يعجز نظير ذلك هنا فليأمل **(قوله)**



لأن تفرجها بيزيل بعضها كالإيهام عن القبلة (و يقض من عنده) بعد وضعها على فخذه الأيمن عند الركبة (الخنصر والبصر) بكسر أولهما  
وثالثهما (وكذا الوسطى في الظاهر) للاتباع وأمسك وقيل يحلق بين الوسطى والإيهام بالخياطين بين رأسهما وقيل يوضع آخله الوسطى بين  
صفتي الإيهام والخلاف في الأفضل (٨٠) وقدم الأول لأنه أصح رواه أفقه (ويرسل المسجبة) في كل تشهد للاتباع وهي بكسر الباء التي

هذه الهيئة أقرب إلى التواضع نهاية (قوله) لأن تفرجها بيزيل (الخ) هذا جرى على الغالب حتى لو صلى داخل  
البيت من جميعها مع توجه الكل للقبلة لوفرجهاها يتوضأ (قوله) بعد وضعها (الخ) أي بشروط الأصابع  
عش (قوله) الأيمن) نعت فغذ (قوله) للتوحيد) لا يظهر من مجرد وجوبه المناسبة فينبغي أن زاد عليها اللازم  
أنه تزهد في هذا المراد التوحيد الكامل الشامل لتوحيد الذات والصفات والأفعال أه بصري عبارة سر قوله  
للتوحيد أي والتوحيد تسبيح لأنه تزيه لله تعالى عن الشرىك والتسبيح التنزيه أه وعبارة النهاية والمعنى  
إلى التوحيد والتزيه أه قال عش قضيته أنه يطلب لأشارتها عند التسبيح وعند التوحيد المأني في غير  
التشهد فليراجع أه قول المتن (و رفعها) ولو كان له سبابتان أصليتان كفي ورفع أحدها شيخنا وقال عش  
سئل المؤلف من عنده سبابتان اشترتا الزائدة منهما بالاصلة عقاب القياس الأشارة بهما كذا بهما  
وهو قريب أقول ويذهب أن مثل ذلك ما لو كانتا أصليتين فبشر بهما أه (قوله) مع المأني) أي أراها أو أسأها  
إلى جهة السجدة كدعى عش قول المتن (عند قوله) الله وظاهر كلامهم أن انتهاء الرفع لا يقيد بحرف  
ذون حرف ثم قد يؤخذ بعبارة المتن أن انتهاء مع الهماء وفيه معنى دقيق يذوق من علم من ربح الحق التحق  
بصري (قوله) إلى آخر التشهد) عبارة في شرحه بأفضل إلى السلام أه وعبارة شيخنا والنهاية إلى القيام في  
التشهد الأول وإلى السلام في التشهد الثاني أه وقال عش هل المراد بالسلام تمام التسليمتين أو تمام  
التسليمة الأولى لأنه يخرج من هاهنا الصلاة فيه نظروا الأقرب الأول لأن الثانية من توابع الصلاة لكن ظاهر عبارة  
إليه أنها هي حيث تم التشهد قبل شروعه في التسليمة الأولى ويحكم بقوله الشارح وإلى ما قاله يجعل الغاية  
في كلام الشارح من خارج عن المغاير والراجح أه (قوله) لجمع (الخ) عمله لقوله فاصداً بالخ (قوله)  
ونصت بذلك أي السجدة بالرفع (قوله) اتصالها (الخ) فزعه بأن أصحاب التشرع لم يذكروه كدعى (قوله)  
ينبأ القاب) أي عرفه وفي الصباح والنبأ بالكسر عرفه متصل بالقاب انتهى عش (قوله) فكأنها)  
أي رفع المسجبة على حذف المضاف ويحتمل أن التبريد لا شأنا بالسجدة (قوله) على أن المراد (الخ) على أنه  
يمكن أنه لبيان اجوازها بتوضئنا (قوله) مبطل للصلاة) أي حركتها لا تأمنوا بها يظهر أن محل الخلاف  
مالم يحرك الكف كذلك والنبأ للصلاة من غير ما شيخنا عبارة سم والكلام كما هو ظاهر مالم يحرك الكف ولا  
بطلت صلاته بثلاث حركات متواليات عامداً وان قطعت أصابعه مع الكف بطلت بغير ذلك الذي ذكره  
أه (قوله) عند مقتضى الحساب) وأكثرهم يسمون هذه الكيفية تسعة وخمسين وأربعاً الفها الأول تبعاً  
للفظ الأعبر نهاية وشرحه بأفضل (قوله) بأن يجعل رأس الإيهام (الخ) عبارة شيخنا والأفضل قبض  
الإيهام بجبهتها أي المسجبة أن يجعلها تحتها على طرف راحته أه (قوله) على طرف راحته) عبارة غير راحته  
بالذكر (قوله) وقيل (الخ) لا ينعض الفرق بينهما وبين الأولى لا سيما على ما مر عن شيخنا (قوله) وإن جعلها)  
أي الإيهام (فائدة) الإيهام من الأصابع مؤنث ولم يحرك الجوهرى غيره وحكى في شرح الحلى التذكير  
والثابت وجعلها بأهم على وزن كأول قال الجوهرى بأهم زيادة يعاقل كانت سبابة قدم النبي صلى الله  
عليه وسلم أطول من الوسطى والوسطى أطول من البصر والبصر أطول من الخنصر وعبارة المنبرى وهم أن  
للتوحيد أي والتوحيد تسبيح لأنه تزيه لله تعالى عن الشرىك والتسبيح التنزيه (قوله) لغوات سنو وضعا  
السابق) قد يؤخذ منه أنه لو قطعت مسجبتا يشر بغير هاهنا بقية أصابع اليمن لغوات سنو وضع البقية  
المعرفة (قوله) ولا يحركها) والكلام كما هو ظاهر مالم تحرك الكف ولا بطلت صلاته بثلاث حركات

على الإيهام سبباً بثلثاتها  
بشارتها للتوحيد وتسمى  
أي السبابة لأنها بشارتها  
عند الخاصية فالسبب  
(و رفعها) مع المأني أقلها  
للتأخر عن سبب القبلة  
(عند) همزة (قوله) الله)  
للا تبايع ولا يضعها إلى آخر  
التشهد فاصداً بذلك الإشارة  
لكون المعبود واحداً في  
ذاته وصفاته وأفعاله لصح  
في توحيدهم بين اعتقاده  
وقوله وفعله ونصت بذلك  
لانتهاها ينطاط القلب  
فكانها سبب حضور وتكرار  
الإشارة بعبارة السار وان  
قطعت عنها لغوات سنو  
وضعا السابق ومنه يؤخذ  
أنه لا يرفع غير السبابة  
لوفقدت لغوات سنو قبضها  
السابق ويظهر فيما لو وضع  
اليمنى على غير الركبة أن  
يشر بسبابتها تحتها هو  
واضح أن كلامنا في الوضع  
على التخصيص والرفع وبغيرهما  
بما ذكره من قبل (ولا  
يحركها) عند رفعها  
للا تبايع وضع تحركها  
فصم للصحة بينهما على  
أن المراد الرفع لا سيما في  
القصر بل قول بأنه حرام  
مبطل للصلاة فمن ثقلنا  
بكرهاته (والأظهر ضم  
الإيهام إليها) أي المسجبة

(كقاعدة ثلاث وخمسين) عند مقتضى الحساب بأن يجعل رأس الإيهام عند أسفلها على طرف راحته للاتباع وأمسك وقيل ذلك  
بأن يجعلها مقبوضة تحت المسجبة وقيل يرسل الإيهام أطول المسجبة قبيل وضعها على أصبعها الوسطى كقاعدة ثلاثة وعشرين والخلاف  
في الأفضل ووجه الأول أنه لما مر من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مع قعودها (فرض في التشهد)



ذلك في يد مفتي (قوله يعني بعده) هل يشترط الموالاة بينهما فيه نظر ولا يبعد عدم الاشتراط لان الصلوة من مستقل ولا تجب الموالاة لان ذلك حيث لا يجوز ان يلزم من ترك الموالاة كسلو بل ذكر في ضمير سم (قوله كما يستظهره الخ) وفي النهاية والمغني هاتين عسوط في ذلك ايضا (قوله على من زعم عند الشافعي الخ) بل وقاضيه قوله بذلك لعدم ما اكابر العصابة في بعدهم وكسروا وبانه عبد الله بن مسعود وابي مسعود البدرى وابي بن عبد الله من العصابة وكجحد بن كعب القرظي والاشجعي ومقاتل بن ابي حنيفة ومن التابعين وهو قول اجد الاخير واحسان وقول ابالك واعتمده ابن المولان من عصابة وجهه ابن الحاجب في مختصره وابن العزري في سراج المريدين قوله كلهم وجوبهما في التشهد حتى قال بعض المحققين لو سلم بقرء ذلك لكان عبد الله تذهبا به وقال في يادي بل لم يحفظ عن احدهم العصابة والتابعين غير الخفي تصرح بعدم وجوبها عرض (قوله باجماع) أي ايجاب الصلوة في التشهد (قوله لا تهاركن) الخ قوله وآله في المغني قول المتن (ولان على الاكفي الخ) لو فرغ المتألم من التشهد الاول والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل فراغ الامام من الاتيان بالصلوة على الاكفي وقابها كما في بعضنا المشاهير الرئي سم وتقدم في الشارح قبل الحاشي الكو عن خلافه قول المتن (بني الصنيع) وخلافه في باقي الروايات اصلها مبني على وجوبها في الاخر فان لم يجب وهو الرابع كما ساق لم تسن في الاول من مامني (قوله لعملة احاديث فيه) أي ولا تلزم بل بزيادة أو ادخال لمجد ونقل الركن موجود في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ايضا (قوله في النية) أي نية الصلاة (قوله ذلك) أي الا لزم بها (قوله وفيه احاديث) الخ قوله وهو القصاص في المغني (قوله وفيما الخ) أي في التشهد (قوله اختار الشافعي تشهدا بن عباس الخ) أي على رواية بن مسعود وهو الصائفة والصلوات والصلوات والصلوات السلام على الخ وعلى رواية عمر وهي الصائفة الا ككتبته الصلوات لله السلام عليها الخ لانها قد قالوا تشهدان شهدا عبده ورسوله قال المصنف وكلاهما ثبت في رواية الكمال وهو اختيار بن مسعود ثم خسر ابن عباس لكن الافضل تشهدان بن عباس وعلى بن عبد الله كراخي الاختصاص من حيث الافضلية مغني وشرح بافضل (قوله لتأخروا) أي عن تشهد بن مسعود مغني وأسنى أي لا يأتان بن مسعود من مقتضى العصابة وان بن عباس من متأخريهم والمتأخر يقتضي على المتقدم عرض (قوله وهو) أي تشهد بن عباس (قوله في النية) أي يقول أو يفعل (قوله لعل الخ) كذا قاله غير واحد من القائلين بفساد اجام التخصيص في الاختصاص فلهذا نكتالجب التخصيص في التشهد سيما وهو مقرر في القواعد للشعور بالدلول للام على لا يخفى على افهام العوام بصري (قوله كانه تحية مخصوصة) فكانت تحية ملك العرب باعم صباها وملك الاسرة والسجود وقبيل الارض وملك الفرس من بطر الدعي الارض قدمهم تقبيلها وملك الحبشة فوضع الدين على الصدرة كمنعوك ملك الروم وكشف الرأس وتنكيسها وملك النوب يتعبدل الدين على الوجه وملك جبر بالايماء بالعلم بالاصابع وملك الهامة فوضع الدعي كشفان بالفرز ففعل ووضعها من ارشاختنا (قوله فعل ذلك كمال الخ) أي بما فيه تعظيم شرع الخرج دلوا على ادواؤه ما سخرته في الشرع ككشف العروة والطواف بالبيت بحر بانا عرض ذلك ان تستغنى عن ذلك القسيدات المراد المقصود من ذلك وهو التعليل (قوله الله) تدعوهم فيه ثم ادناها بصلواتهم بغيره فلهذا حل المعنى لا للرواية بصري أو قول ويدفع الاجام شره الاكل (قوله بطر في الاستقار الثاني) كل وجه الاشعار بهذا العدول من قول العابد اعادوا ان قطعت اصابهم سم الكف هلك بخر بل ان ذلك (قوله يعني بعده) هل يشترط الموالاة بينهما فيه نظر ولا يبعد عدم الاشتراط لان الصلوة من مستقل ولا تجب الموالاة لان ذلك حيث لا يجوز ان يلزم من ترك الموالاة كسلو بل ذكر في ضمير سم (قوله كما يستظهره الخ) وفي النهاية والمغني هاتين عسوط في ذلك ايضا (قوله على من زعم عند الشافعي الخ) بل وقاضيه قوله بذلك لعدم ما اكابر العصابة في بعدهم وكسروا وبانه عبد الله بن مسعود وابي مسعود البدرى وابي بن عبد الله من العصابة وكجحد بن كعب القرظي والاشجعي ومقاتل بن ابي حنيفة ومن التابعين وهو قول اجد الاخير واحسان وقول ابالك واعتمده ابن المولان من عصابة وجهه ابن الحاجب في مختصره وابن العزري في سراج المريدين قوله كلهم وجوبهما في التشهد حتى قال بعض المحققين لو سلم بقرء ذلك لكان عبد الله تذهبا به وقال في يادي بل لم يحفظ عن احدهم العصابة والتابعين غير الخفي تصرح بعدم وجوبها عرض (قوله باجماع) أي ايجاب الصلوة في التشهد (قوله لا تهاركن) الخ قوله وآله في المغني قول المتن (ولان على الاكفي الخ) لو فرغ المتألم من التشهد الاول والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل فراغ الامام من الاتيان بالصلوة على الاكفي وقابها كما في بعضنا المشاهير الرئي سم وتقدم في الشارح قبل الحاشي الكو عن خلافه قول المتن (بني الصنيع) وخلافه في باقي الروايات اصلها مبني على وجوبها في الاخر فان لم يجب وهو الرابع كما ساق لم تسن في الاول من مامني (قوله لعملة احاديث فيه) أي ولا تلزم بل بزيادة أو ادخال لمجد ونقل الركن موجود في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ايضا (قوله في النية) أي نية الصلاة (قوله ذلك) أي الا لزم بها (قوله وفيه احاديث) الخ قوله وهو القصاص في المغني (قوله وفيما الخ) أي في التشهد (قوله اختار الشافعي تشهدا بن عباس الخ) أي على رواية بن مسعود وهو الصائفة والصلوات والصلوات والصلوات السلام على الخ وعلى رواية عمر وهي الصائفة الا ككتبته الصلوات لله السلام عليها الخ لانها قد قالوا تشهدان شهدا عبده ورسوله قال المصنف وكلاهما ثبت في رواية الكمال وهو اختيار بن مسعود ثم خسر ابن عباس لكن الافضل تشهدان بن عباس وعلى بن عبد الله كراخي الاختصاص من حيث الافضلية مغني وشرح بافضل (قوله لتأخروا) أي عن تشهد بن مسعود مغني وأسنى أي لا يأتان بن مسعود من مقتضى العصابة وان بن عباس من متأخريهم والمتأخر يقتضي على المتقدم عرض (قوله وهو) أي تشهد بن عباس (قوله في النية) أي يقول أو يفعل (قوله لعل الخ) كذا قاله غير واحد من القائلين بفساد اجام التخصيص في الاختصاص فلهذا نكتالجب التخصيص في التشهد سيما وهو مقرر في القواعد للشعور بالدلول للام على لا يخفى على افهام العوام بصري (قوله كانه تحية مخصوصة) فكانت تحية ملك العرب باعم صباها وملك الاسرة والسجود وقبيل الارض وملك الفرس من بطر الدعي الارض قدمهم تقبيلها وملك الحبشة فوضع الدين على الصدرة كمنعوك ملك الروم وكشف الرأس وتنكيسها وملك النوب يتعبدل الدين على الوجه وملك جبر بالايماء بالعلم بالاصابع وملك الهامة فوضع الدعي كشفان بالفرز ففعل ووضعها من ارشاختنا (قوله فعل ذلك كمال الخ) أي بما فيه تعظيم شرع الخرج دلوا على ادواؤه ما سخرته في الشرع ككشف العروة والطواف بالبيت بحر بانا عرض ذلك ان تستغنى عن ذلك القسيدات المراد المقصود من ذلك وهو التعليل (قوله الله) تدعوهم فيه ثم ادناها بصلواتهم بغيره فلهذا حل المعنى لا للرواية بصري أو قول ويدفع الاجام شره الاكل (قوله بطر في الاستقار الثاني) كل وجه الاشعار بهذا العدول

فجعل ذلك كلمة تعالى بطريق الاستحقاق الذاتي دون غيره المباركات

عن التعبير عنه تعالى باسم الصفة الى التعبير عنه باسم الذات بصري (قوله أي الناميات) أي الاشياء التي  
 تنمو وتزيد شيئا (قوله أي الخس) هذا التعبير ظاهر على رواية بن مسعود التي فيها العطف أمام على  
 رواية بن عباس فلا لأن يكون على حذف العاطف اذ لا يصح أن يكون وصفا للحيات لمكونه انحصر ولا  
 بدل بعض لانه على نية طرح البدل منه ورشدي (قوله وقيل أم) أي كل الصلوات كحكاية ابن شبة أي  
 والمغنى وظاهر أنه أبلغ من لأول فلو حجه ترجيح في تأمل بصري (قوله أي الصالحات الخ) عبارة عن  
 الاعمال الصالحة وقيل الشاهد على الله تعالى وقيل ما طاب من الكلام اه (قوله الشاهد الخ) ما وجهه  
 بعد تفسير الصلوات بعام بصري ولعله مبني على أن الطيبات توصف بالصلوات فان جعل كتابته معنا للحيات  
 كما يأتي عن الرازي من حذف العاطف كما يأتي عن شيخنا فلا شك (قوله وحكمة ترك العاطف الخ) ظاهره  
 أن هذه الثلاثة تعون للحيات كغيرها مما يأتي عن الرازي وقال شيخنا أنها على حذف حرف العطف أي  
 والمباركات والصلوات والطيبات اه (قوله أول السكائب) أي في الخطبة (قوله السلام عليكم أيها النبي)  
 انظر هل كان صلى الله عليه وسلم يقول في تشهد هكذا أو كان يقول السلام على فان كان الأول وهو الظاهر  
 ففعلت الحمد ومن نفسه شخصا طيبا بذلك ويحتمل انه على سبيل الحكاية عن الحق سبحانه وتعالى فيكون  
 المولى عز وجل هو المخاطب بذلك شيئا (قوله خوطب) أي منّا (قوله السلام علينا أي الحاضرين من  
 امام ومأموم وملائكة وغيرهم معنى ونهاية أي من انس وجن ومجلى أن ضمير علينا لجميع الامم شيئا  
 (قوله أي جمع صالح) تأمل ما في هذا التفسير بصري أي وكان ينبغي اسقاط أي (قوله ومبني على انس الخ)  
 قد يقال ما وجه التخصيص مع أن الذي هو حق يكون الاختصاص به مغلا بالانصاف بالصلاح بل والحدوثات  
 كذلك فلي تأمل بصري وهذا مبني على أن قول الشارح من الملائكة الخ بيان لعباده واذ حصل بيانا للقائم  
 الخ كغيره الظاهر اشارته إلى أن المراد به القيام في الجنة كقيل به فلا شك كما مر أن يتبعه بعض المتأخرين بما  
 أنه أقول قوله من الملائكة الخ بيان للقائم الخ فلا ردا وما أورده اه عبارة عن قوله مرحقوق  
 عباده أي فن ترك صلاة واحدة فقد ظلم النبي صلى الله عليه وسلم وخسع عباده الله الصالحين بمنع ما وجب لهم  
 من السلام عليهم وببعض الهوامش ان هذا معنى خاص له أي الصالح ومعناه العام للمسلم وهو المراد هنا اه  
 وقد يقال بل الظاهر ما في الأصل لأنه اذا أُرِى دعوم المسلمين يقتضي طلب الدعاء له فصاف هو غير لائق في مقام  
 طلب الدعاء اه وقوله وهو غير لائق فيمنظر اذ هم أحوح للدعاء من غيرهم (قوله أشهد أن لا اله الا الله) أي  
 أقر وأذن بأنه لا معبود بحق يمكن الا لله ويشعير لفظ أشهد فلا يقوم غيره مقامه لأن الشارح عبد تابه شيئا  
 (قوله ولا يسن) أي قوله وسكتوا في المغنى الا قوله واعترضوا كذا في النهاية الا قوله والله (قوله والخبر فيه  
 ضعيف) مجرد الضعف لا بنافي الاستصحاب سم زاد الرشدي كغيره مقرر فله شديد الضعف اه (قوله ولا يجب  
 ترتيبه) أي ولكن يسن كغيره ظاهر ولو جرح في التشهد أتى بعده كغيره ظاهر وينبغي اعتباره وجوب اشتمال  
 به على الثناء حيث أمكن وهل يعتبر اشتماله على التوحيد مع الامكان فيسنة نظروا وحفظوا له وأوردون  
 وسطه سن كغيره ظاهر الترتيب بان يأتي بأوله ثم يبدئه وسطه ثم يآخوه سم وقوله وهل يعتبر الخ الظاهر انه  
 يعتبر بل هو أولى بالاعتبار من الاشتمال على الثناء (قوله بشرط أن لا يتغير الخ) كان قال السلام عليك أيها  
 النبي ورحمة الله وبركاته الطيبات الصلوات الطيبات الله السلام عليك الخ (قوله والا لا الخ) أي وان  
 غير الخ كان قال الطيبات عليك السلام الله شيئا (قوله ان تعمد) أي وعلمه خلاف الواو ولا فيسقط  
 تشويعا بصري والاول يعتد بها فيجبه كذلك فيعديه أي وسجد السهو فيا ينظر لان تعمده بسبيل اه

أي الناميات الصلوات أي  
 الخس وقيل أهم الطيبات  
 أي الصالحات لثناها على الله  
 تعالى وحكمة ترك العاطف  
 هنا مرت أول السكائب  
 السلام أي السلامة من  
 الأفات عليك خوطب  
 اشارة إلى أنه الواسطة  
 العظمى الذي لا يمكن دخول  
 حضرة القرب الا بلائته  
 وحضوره وإلى أنه أكبر  
 الخلقاء عن التفتك بخطابه  
 كخطبه أي التي ورجة  
 انه وبركاته السلام علينا  
 وعلى عباد الله الصالحين  
 أي جمع صالح وهو القائم  
 بحق الله وحقوق عباده  
 من الملائكة ومبني على انس  
 والجن أشهد أن لا اله الا الله  
 وأشهد أن محمدا رسول الله  
 ولا يسن أوله بسم الله وبالله  
 قبل والخبر فيه ضعيف  
 واعترض ولا يجب ترتيبه  
 بشرط أن لا يتغير معناه  
 ولا يبلط صلاته ان تعمد

الاول وثانها كما أتى به شيئا الشهاب الرمي (قوله والخبر فيه ضعيف) مجرد الضعف لا بنافي الاستصحاب  
 (قوله ولا يجب ترتيبه) أي ولكن يسن كغيره ظاهر ولو جرح في التشهد أتى بعده كغيره ظاهر وينبغي اعتباره اشتمال  
 به على التناهي أمكن وهل يعتبر اشتماله على التوحيد مع الامكان فيه ونظروا وحفظوا له وأوردون

ومصرح في التهمة بوجوب

موالاته وسكوا عنه وفيه ما فيه وأما التهمة بالله سلام علينا أي النبي وروحة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله (لورود اسقاط المباركات بل محتمة قال في المجموع ولورود اسقاط الصلوات قال غيره والطيبان وردا بالله لم يرد اسقاطهما كما مصرح به الرافعي وعمله بأنهما باعنان للتصديق واستغفار من أن الأفضل تعريف السلام وأنه لا يجوز إبدال لفظ من هذا الأقل ولو جردا فكلني بالرسول وعكس محمد باحد أو غير وكذا في سلام الغفل ويرقى بينهما بين ما يأتي في محمدي السلسلة عليه بأن أنفاها الواردة كثر اختلاف الروايات فياقل على عدم التعبد بلفظ محمد فيها بالقياس منه ان لفظ الصلاة عليه لا يتعين لانا نقل النمازتين من أفعالهم الشخصية التي لا وجوب في مرادها ومن ثم انحصرت بها الانبياء صلى الله عليهم وسلم وقضية كلام الأوراة أنه برأى هنا التعبد وعدم الإبدال وغيرهما من تفسير ما في الفاتحة نعم النبي يفتننا الهمن والتشديد فيجوز كل منهما لا أثر كمالهما لأنهما اسقاطا حرفي بخلاف حذف تنوين سلام

(قوله ومصرح في التهمة بوجوب موالاته الخ) اعتمده الأوراة كما يأتي وكذا اعتمده النباية في ما يغني وفاقا للشهاب الرمي وأقره سم قول المتن (أي النبي) ولا يشر في زيادة قبله كما ذكره على فصل تبطل بالنطق فتمنع عن اختصاره في الإسلام وأقره سم أي عبارة مختلطة لا يضر في زيادة السند قبل أي النبي ولا في الميم في عاين اه قول المتن (وأشهد الخ) ولا بد من الواو في جميع الروايات الثلاث وذكر أشهدهم معان الأكل وقوله أن نجد الأولى ذكر السند شخشا (قوله بل محتمة) أي بثبوت اسقاطه في الصحيحين فما يغني عن قال السبيل بصري وجه الترقى أن الحسن كاف في بعض فيه اه (قوله لورود) أي قول المجموع وقول غيره كرى (قوله بأنه لم يرد اسقاطهما الخ) أحجب كافي النباية في ما يغني بأن الميثم مقدم على النافي وهو وجه ما ذهبت المصنف أجل من أن يرد اسقاط لغير روايته به وعبارته شرح المنهج وأقله ما رواه الشافعي والترمذي وقال في محسن بجميع التبعات لله الخ انتهت وهي مصرح في ورود الاسقاط في رواية الشافعي والترمذي فغير زافا راجعت تبسيرا لم يسع النبي فلم أجده في معان الله ما ترمي للترمذي وراجعت ترتيب الجامع الكبير للفاظ السوطي الشيخ التي فلم أجده فيه أيضا بصري (قوله وعمله الخ) يتأمل تطبيق (قوله بأنه باعنان الخ) لعله بالنعمة (قوله واستغفار الخ) إلى المتن في النباية لا قوله لأن فيه إلى ما يند (قوله واستغفار الخ) المتن أن الأفضل الخ) أي حدث جعل سلام من الأقل عرش (قوله أن الأفضل تعريف السلام) اعتمد المعنى (قوله وأنه لا يجوز الخ) في استفادته من المتن تأمل (قوله ويرقى بينهما) أي بين التشهد وسلام الغفل عرش (قوله فدل) أي اختلاف الروايات بكثرة (قوله على عدم التعبد بلفظ محمد) بل جرد غيره مما ساق من رسوله أو النبي لا مطلقا خلافا لما تقدم في هذه العبارة عرش (قوله قياسه) أي عدم تعين لفظ محمد (قوله وقضية كلام الأوراة الخ) عبارة عن شرط التشهد عاين الكلمات والحروف والتشديدات والأعراب الخ أي تركه والاداء للفاظ المخصوصة واسماع النفس كالفاتحة والقراءة قاعدا ولو قرأ ترجمته بلغ من لغات العرب أو بالجمجمة قاعدا على التعليل بطلت صلاته كما صلا على النبي صلى الله عليه وسلم انتهت قوله وللأعراب الخل ينبغي أنه ان غير المعنى أي لعل الصلاة مع التعبد والتشهد مع عدم التعبد والعلل بأنه خلاف الورد مع ارادة الورد فلنأمل وقوله والاداء ينبغي أن يجري فيها ما تقدم في موالاة الفاتحة من أنه ان تغفل ذكر قطع الموالاة لان تغفل الصلاة كقضية الخ الامام اذا وقف في التشهد بان جهر به فيها بظهر وان سكت وأطال عدوا قصد القطع انقطع وينبغي ان يغفل تغفل ما يتعاقب ككلمات التشهد نحو لفظ الكر في قوله أيها النبي الكر مرة وحده لا شريك له في قوله أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له سم (قوله وغيرهما الخ) كعدم الصارف شخشا (قوله لا أثر كمالهما) أي وصلا ووقفا عرش زاد شخشا على المعتد خلافا لذي يادى القائل يجوز وقفا اه (قوله بخلاف حذف تنوين سلام الخ) يقتضي أنه ليس في حذف حرف وليس كذلك اذا دار على القفلا لا الرسم كسبتي تحر روى كلامه روجه الله تعالى والتنوين حرف باعتبار ما يولد كلمة بخلافه أي لمن حذف حرف من النبي لا يخل ذلك لا يخل بالمعنى بخلاف هذا الضمير للتنوين الذي هو التثنية في هذا المثل يثبت بحذفه بصري وفي عرش عن سم في شرح الغاية مثله وعن الزايد الجرم بالطلان في هذه الصورة وكذا جزم بذلك أيضا القليوبي وشيخنا ثم قلنا لا يضر الجمع بين آل والتنوين وان كان كلنا وسطا من كما هو ظاهر الترتيب أي بان يأتي بالواو قبله وسقطه ما نوه (قوله بوجوب موالاته) أي وأفتى بالوجوب شخشا الشهاب الرمي (قوله أي النبي) لو مصرح بحرف السند فقال أيها النبي ففي فتاوى الشارح تبطل الصلاة بتعمد ذلك ولو لم يرد ولا نه زاد حرفين اه قلت وفيه نظر ظاهر لأنها زيادة لا تغبر المعنى بل هي تصريح بالمعنى وقد تقدم في القراءة الشاذان بحسن البطلان زيادة خوف فيها ان غير المعنى ولا فرق بين الحرف والحرفين ثم رأيت الشارح في فصل تبطل بالنطق فصل ما أتق به عن اقتناء بعضهم ثم رددت فراجع ما يأتي (قوله وقضية كلام الأوراة الخ) عبارة عن شرط التشهد رعاية الكلمات والحروف والتشديدات والأعراب الخ أي تركه والاداء للفاظ المخصوصة واسماع النفس كالفاتحة

اه (قوله) انه لو اظهر النون المدغم في اللاحق فانه لو اظهر النون من المدغم في الراء في وان مجذور الاء  
 الاء اظهر فان الادغام في كل منهما في كل ذلك نظر لان الاء لا يظهر في يدعى الحسن الذي لا يظهر  
 المعنى خصوصا وقد يجوز بعض القراء اظهار في مثل ذلك سم على ج ٥٢ ع ٥ وشيخي ونقل  
 المكردي عن فتاوى مر انه يضرب اظهار في كل من الموضوعين وجه وكذا العنقه فحذفه بغير  
 اسقاط شدة أن لاله الله وكذلك اسقاط شدة الراء من مجذور الاء على العنقه وقال فحذفه بغير  
 الثانية للعوام اه (قوله) لان جعل ذلك الخ) فيه انه لم يترك حذفه فان قلت فاحذفه فقلتوا فانت في  
 الاء الذي لا يظهر مع ان هنا رجوع الاء الى وفيه استقلال الحرفين فهو مقابل فوات تلك الصفة فقلت امل سم  
 على ج ٥٢ ع ٥ (قوله) نعم لا يعد الخ) معتمد ع ٥ وقلوب (قوله) لان كين) بفتح الكاف وكسر  
 الواو واحدة شديدة ثم فون بصري (قوله) ومن جاهل حرام في التقرير مع الجهل نظر سم عبارة البصري بقول  
 ابن كز ومن جاهل حرام يجب الا أن يفرض في جاهل غير مقدور على طهارة العلم اذ هذا من الفروع البقية  
 التي لا يتفق فيها العذر الا بغيره وان لم يكن التعليل يقتضي الحرمة على جاهل يمكنه التعلم وهو واجب على  
 القول بما هو قولهم بالترك وبأن البسول أو بالبيان وبأن جعل تأمل اه (قوله) انه ليس فيه تغيير  
 للمعنى) أي ولا يحرم الا ما غيره وعلمه فلا يأتي به في الهمس بسبب الاشباع للحرمة لم يحرم ولم يعلم لعدم  
 تغيير المعنى وبقرينة بين القراء حيث حرم في الحسن مطلقا بما لا يتعدى ما لا طاهر خارج الصلابة بخلاف  
 هذا ع ٥ (قوله) فلا حرم الخ) فيه نظر بل تحريم مقتضى القدرة في كل ما روي عن الشارع وجوب  
 المحافظة على صفة الواو عنه الآن روي بالمعنى بشرطه سم (قوله) ولم يصحرا الخ) الخلق انهم  
 وتعليل عدم التقدير بالقضاء يقتضي عدم البطلان مع التقدير على كل انهم غير لفظ الرسول فلتأمل  
 وأجبر بصري وفيه وقفة طاهرة (قوله) لفساد المعنى) فقيس هذا عدم الاعتداد به من الجاهل أضاف قوله  
 بطلان أراد بطل التشهد لم يجهل التشهد بالمعنى بالعالم سم (قوله) لا غناء السلام) عبارة النهاية والوجه ان الله

فانه مجرد عن غير مفسر  
 للمعنى ويؤخذ مما تقرق  
 التشديد انه لو اظهر النون  
 المدغم في اللاحق في ان لاله  
 اظهر لتركه شدة من غير  
 حاصر في الحسن اظهر الاء  
 فترجم عدم ابطاله لانه لم  
 لا يظهر المعنى من غير لان  
 جعل ذلك حيث لم يكن فيه  
 تركه حرمه الشدة بمقالة  
 الجرف كما صرحوا به  
 لا يبعد عذر الجاهل بذلك  
 لم يذبحوا ووقع لان كين  
 أن تحذف لام رسول الله  
 عارف متعمد حرام مبط  
 ومن جاهل حرام غير مبط  
 ان لم يكنه التعلم والا بطل  
 اه وليس في حله لانه ليس  
 فيه تغيير للمعنى فلا حرمه  
 ولو مع العلم والتعمد فضلا  
 عن البطلان نعم ان فوي  
 العالم الذي يتناول به خبرا  
 اظهر لفساد المعنى حيث  
 (وقيل) يحذف وركانه  
 لا غناء السلام عنه) وقيل  
 يحذف (الصالحين)

والقراءة فاعدا وقرأ ترجمته بالمعنى لغات العرب وبالحجعة قادر على التعلم بطلت صلته كالصلاة على  
 النبي صلى الله عليه وسلم اه وقوله والاعراب الخ لئلا يفتي ان غير المعنى اظهر الصلاة مع التعمد والتشديد  
 مع عدم التعمد والعلم بانه خلاف الواو مدغم ارادة الوارد فلتأمل وقوله والموا لا يفتي ان يجري فيها ما تقدم  
 في الموا لا فاتح من انه ان غلط ذلك قطع الموا لا ان تعلق بالصلاة كقطع على الامام اذا وقف في  
 التشهد بان جهره فيما يظهر وان سكنت وأطال ما أراد أو قصد القطع انقطع وينبغي أن يغتفر غلط ما يتعلق  
 بكلمات التشهد نحو لفظ الكر في قوله السلام عليك أيها النبي الكريم ووجه لا شدة في قوله أشهد  
 أن لا اله الا الله وحده لا شدة ولا يجب تركه في التشهد لكن لو أشد تركه بالمعنى بطلت الصلاة ان علم  
 وتعمد (قوله) فانه مجرد عن لعل هذا في الوصل (قوله) انه لو اظهر النون المدغم في اللاحق في ان لاله اظهر  
 قياسه انه لو اظهر النون من المدغم في الراء في وان مجذور الاء اظهر النون المدغم في الراء في وان مجذور الاء  
 وفي كل ذلك نظر لان الاء لا يظهر في يدعى الحسن الذي لا يظهر المعنى خصوصا وقد يجوز بعض القراء اظهار في مثل ذلك سم على ج ٥٢ ع ٥ وشيخي ونقل  
 المكردي عن فتاوى مر انه يضرب اظهار في كل من الموضوعين وجه وكذا العنقه فحذفه بغير  
 اسقاط شدة أن لاله الله وكذلك اسقاط شدة الراء من مجذور الاء على العنقه وقال فحذفه بغير  
 الثانية للعوام اه (قوله) لان جعل ذلك الخ) فيه انه لم يترك حذفه فان قلت فاحذفه فقلتوا فانت في  
 الاء الذي لا يظهر مع ان هنا رجوع الاء الى وفيه استقلال الحرفين فهو مقابل فوات تلك الصفة فقلت امل سم  
 على ج ٥٢ ع ٥ (قوله) نعم لا يعد الخ) معتمد ع ٥ وقلوب (قوله) لان كين) بفتح الكاف وكسر  
 الواو واحدة شديدة ثم فون بصري (قوله) ومن جاهل حرام في التقرير مع الجهل نظر سم عبارة البصري بقول  
 ابن كز ومن جاهل حرام يجب الا أن يفرض في جاهل غير مقدور على طهارة العلم اذ هذا من الفروع البقية  
 التي لا يتفق فيها العذر الا بغيره وان لم يكن التعليل يقتضي الحرمة على جاهل يمكنه التعلم وهو واجب على  
 القول بما هو قولهم بالترك وبأن البسول أو بالبيان وبأن جعل تأمل اه (قوله) انه ليس فيه تغيير  
 للمعنى) أي ولا يحرم الا ما غيره وعلمه فلا يأتي به في الهمس بسبب الاشباع للحرمة لم يحرم ولم يعلم لعدم  
 تغيير المعنى وبقرينة بين القراء حيث حرم في الحسن مطلقا بما لا يتعدى ما لا طاهر خارج الصلابة بخلاف  
 هذا ع ٥ (قوله) فلا حرم الخ) فيه نظر بل تحريم مقتضى القدرة في كل ما روي عن الشارع وجوب  
 المحافظة على صفة الواو عنه الآن روي بالمعنى بشرطه سم (قوله) ولم يصحرا الخ) الخلق انهم  
 وتعليل عدم التقدير بالقضاء يقتضي عدم البطلان مع التقدير على كل انهم غير لفظ الرسول فلتأمل  
 وأجبر بصري وفيه وقفة طاهرة (قوله) لفساد المعنى) فقيس هذا عدم الاعتداد به من الجاهل أضاف قوله  
 بطلان أراد بطل التشهد لم يجهل التشهد بالمعنى بالعالم سم (قوله) لا غناء السلام) عبارة النهاية والوجه ان الله

لأغناء إضافة العباد إلى الله عنهم وروحه ما يحل به مع ان المقام مقام الطنب فلا ينظر لذلك (ويقول) جواز ان محمد رسول الله قلت الاصح انه لا يجوز ان يقول ذلك ولا يصح حمله إعادة لفظ الشهد في قوله (وان محمد رسول الله وثبت) ذلك (في صحيح مسلم ورواه) (عن) لكن بلفظ وان محمد عبده ورسوله فالمراد اسقاط لفظة الشهد والحاصل انه يكتفي وأشهد ان محمد عبده ورسوله (٨٥) زوايد الشفاة وأشهد ان محمد رسول

الله وان محمد عبده ورسوله  
 الله وان محمد عبده ورسوله  
 رواها مسلم ويكتفي أيضا  
 وان محمد رسول الله وان  
 لم يرد انه ورد اسقاط لفظ  
 الشهد والاضافة للظاهر  
 تقوم مقام زيادة لا وان  
 محمد رسول الله خلافا لما في  
 أصل الروضة أو ضاعى لما في  
 لاهل لم يرد وليس فيما يقوم  
 مقام زيادة البعد وزعم  
 الأذري ان الصواب اجزؤه  
 لبون في خبر ابن مسعود  
 بلفظ عبده ورسوله ورد بان  
 هنا مقام مقام المحذوف  
 وهو لفظ عبده ولا كذلك في  
 ذلك ولا منافاة ان التعبد  
 غالب على ألفاظ التشهد  
 ومن ثم يجوز ابدال لفظ من  
 ألفاظه السابقة بغير اذنه كما  
 مر ان بقا الصلح الواردة  
 هنا يقتضي ان يقاس بها  
 ما في معناها لغيره فلا يقاس  
 وان محمد رسول الله على الثابت  
 وهو وان محمد عبده  
 ورسوله ويتردد النظر في  
 وأشهد ان محمد رسول الله  
 وظاهر المتن في غير اجزائه  
 ووقع في الرافعي انه صلى الله  
 عليه وسلم كان يقول في  
 تشهد وأشهد ان رسول  
 الله ورد بان الاصح خلافه  
 ثم ان أراد تشهد الاذان  
 مع لاهل صلى الله عليه وسلم

اه (قوله) لأغناء إضافة العباد (الخ) أي لأصغر إقبال الصالحين كافي قوله تعالى عبادنا بشر بعباد الله معنى قول المتن (ويقول الخ) أي في قوله سم ومنها يوغنى (قوله) انه لا يجوز (الخ) خلافا للنهاية والمعنى كما يأتي (قوله) ولا يصح (الخ) أي قوله وان لم يرد في النهاية والمعنى (قوله) ذلك (أي اسقاط الشهد بان يوغنى) (قوله) فالمراد أي بما ثبت في صحيح مسلم سم (قوله) لما في أصل الروضة (قوله) قال شيخنا الشهاب الرمي ما في أصل الروضة والمعتمد سم وكذلك اعتدب النهاية والمعنى ثبوت الأذري فعلا واللفظ لا دلولا وأقار الأذري أن الصواب اجزؤه وان محمد رسول الله لبون في تشهد ابن مسعود بلفظ عبده ورسوله وقد سلكوا الإجماع على جواز التشهد بالربايات كلها ولا غير أحد أشرط لفظ عبده اه وهذا هو المعتمد كما أقاده الوالد رحمه الله تعالى لما ذكر اه قال عرش قوله مر وهذا أي ما أقاده الأذري من أن الصواب اجزؤه وان محمد رسول الله ويستفاد من هذا مع ما تقدم أن الصلح المجزئ يكون الشهد لانه يستفاد من اجزائه مع الشهد بالربايات الأولى تنصير الصواب والجزء فيصير عبارة عن الباقي والحاصل انه يكتفي وأشهد ان محمد رسول الله وأشهد ان محمد عبده ورسوله وأشهد ان محمد رسول الله وان محمد رسول الله وان محمد عبده ورسوله وان محمد رسول الله على ما في أصل الروضة وذكر الوالد بن الشهادتين لا بد منه اه ووجه ضماننا لا غير واجزاء الستة كذا كونه مع زوم الوافي جميعها (قوله) أيضا (الاولى اسقاطه (قوله) بان هنا) أي في أن محمد رسول الله (قوله) ما قام (الخ) أي شيء بلفظ وهو الاضافة للظاهر (قوله) ورد (الخ) خبر وزعم الأذري (قوله) بان هنا) أي في أن محمد رسول الله (ما قام (الخ) وهو الاضافة للظاهر (قوله) وهو (أي المحذوف (لفظ عبده) الأولى صده باضمه و (قوله) ولا كذلك في ذلك (أي وليس في أن محمد رسول الله فيما يقوم مقام المحذوف (قوله) ولا ينافيه) أي الرد المذكور وأقوله ويكتفي أيضا قال أو قول المصنف الاصح وان محمد (الخ) والمال الواحد (قوله) كاس) أي في شرح أقل التشهد (قوله) هنا) أي في التشهد (قوله) لا غيره) أي غير ما في معناها (قوله) وهو (قوله) ورد (الخ) عبارة عن الحفظ المستقل في تحريك العز رتوه أي العز زمان التي صلى الله عليه وسلم كان يقول في تشهد (الخ) لأصل ذلك بل ألفاظ التشهد متواترة عنه انه كان يقول وأشهد ان محمد رسول الله وأبجده ورسوله انتهت ويعلم من كلام ابن جهم انه يحكي خلاف ما نقله في الأذان بل أشار إلى التوقف فيما نقله في الأذان بقوله على ما يأتي ثم عرش (قوله) أذن مر (الخ) تقسم في الأذان ناقه (قوله) عبارته (أي الرافعي) (قوله) وقد تشرع (الخ) وتبعه النهاية والمعنى ولما قال الرشد جعل الشارح جرد استدراك المصنف رجعا لما مر في أقل التشهد تبع الشارح الجلال بخلاف الشهاب ابن حجر فانه جعله واجبا إلى ان قيل قوله اه (قوله) خلاف هذا (الخ) عبارة عن النهاية والمعنى وقوله الشارح لكن بلفظ وان محمد عبده ورسوله فالمراد اسقاط الشهد وأشار به الرد اعتراض الاسوي من ان الثابت في ذلك ثلاث كسبيات فليس ما له واحدا من الثلاثة لان الاسقاط انما ورد مع زيادة العبء اه (قوله) وهو (أي تقرير الشارح بخلاف هذا للثقة) (قوله) وكان سببه) أي تقرير الشارح المذكور (قوله) عهده) أي الشارح الحق (قوله) جواز ذلك (أي وان محمد رسول الله (قوله) وهو (أي عدم قوله بجواز ذلك (قوله) الواجبة) الأولى اسقاط لاهل ان أقل الاسوي يعنى صلاة التشهد الأولى ليس كذلك بصرى (قوله) الواجبة على قول (الخ)

أضاف قوله أطل ان أروابه لعل التشهد لم يقم التقيد بالعالم (قوله) ويقول (قوله) أي وقيل يقول (قوله) فالمراد أي بما ثبت في صحيح مسلم (قوله) خلافا لما في أصل الروضة (قوله) قال شيخنا الشهاب الرمي ما في أصل أذن مر في سفر فقال ذلك (تنبيه) على ما قرره ان الرافعي في الحرز وأصل الروضة على ما تقدم عبارة قائل بجواز وان محمد رسول الله استدل عليه المصنف بما أنهم معمو وقد تشرع خلاف هذا للثقة وهو صحيح في نفسه لكن يلزم علم ان قوله قلت ان ما تضمنته وكان سببه انه ثبت عهده ان الرافعي لا يقول بجواز ذلك وهو المنقول عن الشرح والمحرر (وَأَقْلُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الواجبة (و) أَقْلُ الصَّلَاةِ عَلَى (أَهْلِ) الواجبة على قولنا المسنون على (الاصح) المهم على مجملها (هـ)



محمد كذا حيث علي ابراهيم بدعة واعترض نور ودهاني عدة آحاد يصح الحاكم بعضها منها وروحهم على محمد  
ورده بعض محقق اهل الحديث بان ما وقع للحاكم وهم وابطاها وان كانت ضعيفة لكنها شديدة الضعف فلا  
يعمل بها ويؤيده قول أبي زرعة بعد ان ساق تلك الاحاديث وبن ضعفها ولعل المتبحر ان يحل ضعف الاحاديث في  
ذلك أي لشدة ضعفها منها وفي المعنى ما وافقه **(قوله وما قاله العلماء في هذا التشبيه)** عبارة وشخصا وأحب  
عن ذلك أي استحسان التشبيه بما هو فيها ان التشبيها حديث الكعبة أي العبدون الكعبة أي الغفر  
ومنها ان التشبيه راجع الى لا فقط ولا يشك بان لا النبي ايسوا يائيه فكيف يساويون بال  
ابراهيم وهم ايساء لانه لا مانع من مساواة آل النبي وان كانوا غير ابناء لآل ابراهيم وان كانوا ابناء لغيرهم  
التيعة صلى الله عليه وسلم اه **(قوله ومنها ان التشبيه الخ)** تقدم هذا الجواب عن النهاية في المعنى **(قوله)**  
**وانه لا دلالة الخ)** لعله معلوف على قوله هذا التشبيه **(قوله ونار ع)** اشغره وأوجب هذا في النهاية في قوله  
للخلافة في أي ما وقع له وبلغ اليه الوضعية **(قوله والاول ج)** وقال في النهاية في المعنى كاسر **(قوله)** بل القياس  
الان ان القياس الاتيان بذلك حيث كان مستحبا أخذنا بما تقدم في المعنى **(قوله)** بل القياس الاتيان بذلك  
الخ أي ان الزيادة في غير الجمعة ع **(قوله)** وان خرج الوقت أي في غيرها كالمظهر **(قوله)** والام يحز  
شامل لما اذا كان من يدركه في الوقت فان لم يأت بذلك فلا يراجع سم **(قوله)** أي بعد ذلك ذكر الخ قوله  
وينبغي في المعنى الا قوله الان فرغنا من توضيحه في قوله أي لو لا ما للدعاء **(قوله)** ولولا الامام أي لغير المحصورين  
**(قوله)** الا ان فرغنا الخ عبارة النهاية وبحل ذلك في الامام والمفرد اما السبوق اذا ادرك ركعتين من  
الرابعة فانه يشهد مع الامام تشهد الاخير وهو أول المأموم فلا يكره الدعاء فيه بل يخصه الا تشبه في  
الموافق أنه لو كان الامام بطل تشهد الاول ما انقل لسانه أو غيظه وأخذه المأموم بعبادته لا يكره الدعاء  
أيضال مستحب على أن يقوم امامه اه قال ع **(قوله)** فلا يكره الدعاء في الخ والمراد بالدعاء الصلاة  
على آل في ما بعد كما يصح به ما يأتي عن سم **(قوله)** مر انه لا يكره الدعاء الخ ومنه الصلاة على آل  
كما قاله سم على وجه افتاء الشهاب الرمي اه وقال الرشدي قوله مر والاشبه في الموافق الخ مرجع  
هذا الصنيع ان الموافق الذي حال امامه تشهد الاول لا يأتي بشهادة الاكمل بل يشغل بالدعاء والام  
يحسن التفريق بينه وبين ما قبله في العبارة لكن في نسخة الشيخ ع **(قوله)** فتاوى والدا الشارح مر  
انه مثله فلا يراجع وليمر مذهب الشارح مر اه **(قوله)** كاسر أي قبل الركن الخامس **(قوله)** نظير  
ما مر في الشرح أي في شرح فرض في تشهد الاخير **(قوله)** انه لا فرق الخ اعتمدته النهاية **(قوله)** والنسوي  
كالهم ارزقي جاز يشتمل على نهاية **(قوله)** وقال جمع الخ مال اليه المعنى **(قوله)** يحرم ينبغي بخلاف المكره  
سم على وجه ليس من الدعاء يحرم ما يقع من الاغتني في القنوت من قولهم أهلك اللهم من بقي علينا واعتسدى  
وتحذرك اما ما قد تقدم تعيين المدعى عليه فاشبهه لعن القاسم من الظالمين وتقدم حواجزه فلهذا الأولى عنه  
واما انما فلان الظالم المعتدي يجوز الدعاء عليه ولو يسوء الخا فتعقرو سم على أي شعاع وتوقف بعضهم في  
جواز الدعاء على الظالم بالافتقار في دعوى سوءه الخا فتعقرو بعضهم على أن محل المنع من ذلك في غير الظالم المتبرد  
أما هو فيجوز واختلاف في جواز سؤال الله تعالى جهة كمال بعضهم أنه ان قصد التوقي عن جميع المعاصي  
والزائل في جميع الاحوال امتنع لانه سؤال العقاب النبوة أو الحفظ من الشيطان أو التخلص من أفعال السوء  
فهذا الامتناع به وينبغي الكلام في حال الاطلاق والمقتضى يجوز ابدن تعينه المحذور واحتماله الوجه  
الباقر انتهى اه ع **(قوله)** والوجه كمال بعضهم الخ قدس توفقه لانه يتبع عن كونه مؤلّا في مقام النبوة  
في غير شره ان افضل وادناها طال في ذلك وقال ان حديث لا تسبوني في الصلاة قاطل مر **(قوله)** حاز  
الاتيان بل القياس من الاتيان بذلك حيث كان مستحبا أخذنا بما تقدم في المعنى **(قوله)** بل القياس  
خرج الوقت أي في غيرها كالمظهر **(قوله)** والام يحز شامل لما اذا كان لا يدرك ركعة في الوقت فان لم  
يأت بذلك فلا يراجع **(قوله)** كاسر تقدم عن فتوى شيخنا الرمي ما يتعلق بذلك **(قوله)** يحرم ينبغي

وما قاله العلماء في هذا التشبيه  
وانه لا دلالة فيه فوجه على  
أفضلية ابراهيم على نينا  
صلى الله عليهما وسلم في البر  
السابق أنفا ونار ع  
الاذري في نيب هذا الامام  
غير من مرطوله ثم بحث  
امتناع لو خرج به وقت  
الجمعة ونظر في غيره والادرج  
كحلم بما قدمت في المداية  
من شرع فيها وقد بقي وقت  
بسعها جاز الاتيان بذلك  
وان خرج الوقت والام يحز  
(وكذا الدعاء بعده) أي  
بعد ما ذكره كركه سنه ولو  
للإمام لا يكره في الاحاديث  
الطبيخة بل يكره تركه  
للخلاف في وجوب بعضه  
الاشقي وأما التشهد الاول  
فكره فيه لينا على الخفيف  
الان فرغ من قبل امامه فعدو  
نعتنذ كاسر ويطلق به كل  
تشهد غير محسوب للمأموم  
بل هذا دائل في الاول لان  
المراد به غير الاخير نظريا  
مر في آخره وقسنت ثلث  
وغيره انه لا فرق بين الدعاء  
الاخري والنسوي وقال  
جمع انه لا يلاسنه الثاني  
مباح أي ولو بخوارزقي  
امتنعها كذا انصاره فان  
منعها ما لا يجرم في عمل  
لهما وما واره

وهو وما أسررت وما أكنه

وهو وما أسررت وما أكنه

وهو وما أسررت وما أكنه

وهو وما أسررت وما أكنه





أحدى كنيته بالأخرى فلو فصل بينهما بكلام لم يصح نعم يصح السلام الحسن أو التام عليهما والراي سبع الموالاة فلو  
سكت بينهما سكتوا طويلا أي عمدا أو قصيرا فصدبه المقطع ضرر على الفاعل والخامس كونه مستقبلا للقبلة  
بصدرة فلو تحول به عنها ضرر والسادس أن لا يقصد به التحريم فقط ومع التحريم أو يطلق  
فلو قصد به التحريم فقط لم يصح والسابع أن يأتي به بثلاث من جالس فلا يصح الاثنان به من قيام مثلاً والثامن  
أن يسمع به نفسه حدثا من المسمع فلو لم يسمع به نفسه لم يكف والثاسع أن يكون العريتان قد راعيا  
والا ترجع عنها اهـ (قوله أو بدله) يشمل الاستقاء وقوله وصدرة للقبلة لا يأتي فيه لأن استقباله إنما هو وجهه  
ورشيدو يأتي بمافيه (قوله أو صدرة) إلى قوله وتشرط في المعنى (قوله وصدرة للقبلة) فلو انحرف به بعد اعتدالها  
بطلت صلاته أو أناسا أو جاهلا فلا وهل يعتد بسلامه حينئذ لغيره أو لا ويجب اعتداله لا ياتيه به بعد الاعتدال  
فيه نظر والاقرب الأول وعليه لا يسجد للسلم ولا ينته صلاته عرش اقول بل قياس نظائر الثاني فيسجد للسلم  
ثم بعد سلامه (قوله والمعنى فيه) أي في السلام ومشر وعنه قول المتن (السلام عليكم) أي لو سكت الميم عرش  
(قوله أو السلام) الأولى تركه أو ذكره قبل عليهما أو بعدهم (قوله أو سلامي) أي أو سلام الله نهايتها ومعنى  
(قوله أو وعليهم الخ) أي وإن قال (السلام عليكم) أو عليهما أو عليهما أو عليهما فلا يظلم صلاته لكنه لا يجزى  
معنى ونهاية (قوله فلا لا الخ) ينبغي أن يحمله ما لم يقصد به القتل ورشيدو (قوله لا ندعاءه) أي والدعاء  
حيث لا خطاب فيه لا يضر وظاهره وإن لم يقصد الدعاء نعم أن قصد به الإخبار بقياس التعليل بأنه ندعاءه يضر  
سم (قوله وور) أي في بحث تكبير النحر (قوله أجزاء عليكم السلام) أي وإن لم يرد ذلك أتم معنى الوارد  
وجوده صيغة نفسه وانما هي مقولنا كونه نهايتها ومعنى (قوله وتشرط الموالاة الخ) أي وإن لم  
يصح نفسه وسياقي في سجود السهو أنه لو قام لخامسة بعد تشهد في الرابعة ثم ذكر عدا وأجزاء تشهد فبأنى  
بالسلام من غير إعادته أي تشهد خلافا للقاضي حيث اشترط إعادته في نظير ذلك ليكون السلام عقب  
التشهد الذي هو ركن شرع هر وطال الكلام في الرفض في سجود السهو بما ورد في القاضى  
من اشترط أن يكون السلام عقب تشهد الذي هو ركن سم قال عرش قوله هر الموالاة ينبغي  
اعتباره بما سبق في الفاعل وقوله هر وإن يسمع نفسه أي فلو عصى به بحيث لم يسمع به بعد فقب  
إعادته وإن نوى انحر وج من الصلاة بما فعله بطلت صلاته لأنه نوى انحر وج قبل السلام اهـ وينبغي  
استثناء ما لو قصد انحر صوته بالسلام ومنعه طر ونحو سعال فلا تبطل حجة ذلك كونه معذورا ولو ارجع  
(قوله وإن لا يرد الخ) فضته أنه لو جمع بين آل والنورين أو زادوا في أول السلام لم يضر لأن هذه الزيادة  
لتغير المعنى وهذا هو الظاهر وفاقا لرم على المنهج اهـ عرش (قوله ما يغير المعنى) راجع للزيادة  
والنقص وخروج به ما دالم بغير المعنى ومثاله في النقص السلم عليكم إلا في شيلبي وسم وكتب عليه  
البصري أيضا ما يمتنع يقتضى أن نقص بالانغير المعنى لا يضر ويصرح به كلامه إلا في السلم وقيد بتشكيل

من المهمات جزم به خلافا لا يحصون ونص عليه في الأم وقال فإن لم يزد على تشهد الصلاة التي صلى الله  
عليه وسلم كرهت ذلك وقد جزم بذلك النووي في مجموعه فإنه ذكر النص ولم يخالفه اهـ (قوله لأنه ندعاء)  
أي والدعاء حيث لا خطاب فيه لا يضر وظاهره وإن لم يقصد الدعاء نعم أن قصد الإخبار بقياس التعليل بأنه  
دعاء أنه يضر (قوله وتشرط الموالاة) قال في شرح العباب قال القاضي وإن صدر عقب تشهد الذي هو  
ركن فلو سلم الظاهر بعامة تشهد شرعي في السنة سهوا ثم ذكر بعد فراغها تشهد ثم سجد للسلم ثم سلم  
وكذا لو سلم في إحدى الأجزاء فبأنى معناه ثم ذكر أنه كان فعلها ما يستأنف التشهد وأنه لو قام لخامسة بعد  
تشهد في الرابعة ثم ذكر عدا وأجزاء تشهد اهـ من نسخة متبعة فلغيره وطال الكلام في الرفض في  
سجود السهو بما ورد في القاضى وفي شرح هر ويشترط أن يسمع نفسه وسياقي في سجود السهو أنه  
قام لخامسة بعد تشهد من الرابعة ثم ذكر عدا وأجزاء تشهد فبأنى بالسلام من غير إعادته خلافا للقاضي  
حيث اشترط إعادته في نظير ذلك ليكون السلام عقب تشهد الذي هو ركن اهـ (قوله ما يغير المعنى)

أو بدله وصدرة للقبلة والمعنى  
فيه أنه كان مشغولا عن  
الناس ثم أقبل عليهم  
كغائب حضر (وأقوله  
السلام عليكم) لأنه الثابت  
عنه صلى الله عليه وسلم  
فإن قال عليك أو والسلام  
عليك أو سلامي عليكم فتعدا  
عليها بطلت أو عليهم فلا  
لأنه ندعاء وسراجه عليك  
السلام مع كراهته وتشرط  
الموالاة بين السلام وعليك  
وإن لا يرد أو ينقص ما يغير  
المعنى نظير ما صر في تكبير  
النحر (والأصح جواز سلام  
عليك) كما يجوز في التشهد

بما في الفاتحة والشهادة أن النقص بضره اه (قوله ولقيام التنوين) فثبت أنه لو ترك التنوين على هذا لم يجز سم (قوله وغيرهما) يتأمل مثله وأما توسيع نحو الإبداء ويحىء الخ لا ينف فروع التعريف سم أي وكذا العهد والجنس عش وقد يقال إن من الغر الحسان اللفظية (قوله ولوم عدم الثغات الخ) عبارة شخها ويجعلها أي المارة لقوم جهمت أقصر عليها ولا يلتفت بمحافظته على العدل بين ملكيه اه وهو الظاهر الواقع للعدلين لا تخلفا لما هوهم صنيع الشارح ومصرجه عش فيندب الالتفات مطلقا ثم رأيت قال السد البصري ماته قوله كان يسلم مرة واحدة الخ ثم خطبته أنه لو أقصر على المرة قالها كذلك ولا يلتفت فليصرر ولا يرجع ثم رأيت مسمرا في الروضة اه (قوله ويجه الخ) قد يقال بنقصه مرة في الشهادة لا يجوز أبدال لفظ مرة في سلام التحلل فتذكر وتذكر بصري وقد يقال إن المتأخر في كلام المؤلفين مستثنى من المتقدم المخالف له عند الأماكن كجهنم وتقدم موافقتها لها: وشخنا للشارح (قوله بكسر) أي أوقف عش وشخنا في السلم ثلاث لغات (قوله إن نوى به السلام) أخرج الأطلاق سم (قوله به فارخ الخ) قد يقال هذا التقدير لا يفي في الفرق أذهو في سلامي بمعنى السلام فلا يدمع ذلك من ياد مع أفادته ما يفيد ذلك من العموم بخلاف سلامي وإن جعلت الإضافة لا يستقران أذهو مع ذلك أخص بكسر لفتنا إلى الآن بقال مراده بمعنى مجموع معناه لا خصوص السلام بصري وقوله أذهو في سلامي الأولى إسقاط هو (قوله ما في سلامي) الأولى إسقاط ما في قول المتن (وإنه لا تجزئ به الخروج) ولا يصير تعيين غير صلاته خطأ بخلافه عند خلاف ما في الماهات لافيه من إبطال الماهو فيه بنية الخروج عن غيره شرح مر وشرى الرضى ما وافقه سم واعتمده شخنا (قوله وعليه يجب) إلى قوله اه في النهاية والمتنى الآخرة قبل (قوله وعليه) أي على مقابل الأصح (قوله يجب قرنها بأول السلام الخ) أي وإن عزب بحد ذلك عش (قوله إن قدمها عليه الخ) أي على الشر وعيه وليس من ذلك ما لو قصد في أثناءه الشهادة أو ابتداءه مسئلا أن ينوي الخروج عند ابتداءه السلام لأنه نوى فعل ما يطلب منه عش (قوله يستثنى) أي من قول المصنف والأصح أنه لا تجزئ عش (قوله ما لو أراد منتقل نوى عند الخ) أي كان نوى عشا وأراد السلام قبل العشرة عش (قوله لا تائه الخ) متعلق بقوله يجب الخ وعليه (قوله قاله الإمام) اعتمده النهاية والمتنى وكذا سم عبارته قوله قاله الإمام أقول عبارة الخادم عن الإمام من سلم في خلال صلاته قصدا فإن قصد التحلل فقد قصد الاقتصار على بعض ما نوى وإن سلم عدا ولم يقصد التحلل فقد جله الأتم على كلام عدم بطلو كأنهم يقولون لا بد من قصد التحلل في حق المنتقل الذي يريد الاقتصار اه ما في الخادم عن الإمام لا يفي أن نوله فقد قصد الاقتصار الخ دل على أن قصد التحلل مع التعمد متضمن لنية الاقتصار ونوة الكلام دالة على أن صورة المسئلة أنه أراد السلام في ذل الصلاة أي بأن نوى أر بعاملاتهم تشهد من كعتهم أراد السلام بدون تقدم نية الاقتصار فإن قصد التحلل كان فثبت أنه بتصوره نقص ولا يغير المعنى وأنه لا يؤثر ولعل مثله السلم الآتي (قوله ولقيام التنوين) فثبت أنه لو ترك التنوين على هذا لم يجز (قوله وغيرهما) يتأمل مثله وأما توسيع نحو الإبداء ويحىء الخ لا ينف فروع التعريف (قوله إن نوى به السلام) أخرج الأطلاق (قوله وإنه لا تجزئ به الخروج) قال في الرضى وسبب أن ينوي السلام والخروج من الصلاة فلا يصير تعيين غير صلاته اه وقوله فلا يصير تعيين غير صلاته أي خطأ كقيدته في شرحه ثم قالو تبعث في تشييدي بالخطأ الأصل وحذفه المصنف لقول المهمات إن ذلك تعيين تخلاف ما هو عليه عدا أو سهواً فإن الأكثرين عن تكامل على المسئلة قد قصر حوا بذلك ثم نازعه في دعوا أنهم مروحوا بذلك في شرح مر ولا يصير تعيين غير صلاته خطأ بخلافه عند خلاف ما في المهمات لما فيه من إبطال الماهو فيه بنية الخروج عن غيره (قوله دون الترك) قد يستدل على لباقتها باسحبها الآتي أدل ثم قالو لم تسبغ فيه فتأمله الآن ويدين وجوب النية بليق بالفعل دون الترك واه ما فيه (قوله كلاً أو حراً عن أنه) فثبت أنه ما شرط على الضعيف (قوله قاله الإمام) أقول عبارة الخادم

ولقيام التنوين مقام آل  
(قلت الأصح المنصوص لا  
يجزئه) بل تبطل به صلاته  
أي أن علم وتعمد (وإنه  
أعلم) لأنه لا ينقل بخلاف  
سلام الشهادة والتنوين لا  
يقوم مقام آل في التعريف  
والعموم وغيرهما والواجب  
مرة واحدة ولو عدم  
الثغات فقد صح أنه صلى  
الله عليه وسلم كان يسلم مرة  
واحدة تلقاه وجهه ويقع  
جواز السلم بكسر فسكون  
وبفتحين على كل نوى به  
السلام لأنه باق بمناوبه  
فارخ ما في سلامي (و) الأصح  
(أنه لا تجزئ بنية الخروج)  
من الصلاة كسائر العبادات  
ولان النسبة تليق بالفعل  
دون الترك فأنه قيس  
المقابل وعليه يجب قرنها  
بأول السلام كالتسليم على  
الأكثر واما من الخلاف  
فأن دفعه ما عليه بطلت  
عليهما كلاً أو حراً عن أنه  
على الضعيف قبل استثنى  
على الأصح مسئلة واحدة  
تجب فيها نية التحلل وهي  
ما لو أراد منتقل نوى عدا  
النقص عنه لأنه في صلاته  
بما لم تشمل عليه نية وجوب  
قصد التحلل قاله الإمام اه

قصد التحال متضمنة قصد الاقتصاد وصحت صلاته والا فلا وجبئذ يظهر اندفاع ما دفع به الشارح فقوله الا  
 يشته اياه قبل فعله الخ فلما الامام يقول السلام على الوجه المذكور ومتضمن لنيته اياه وهو واقع قبل فعله ولا  
 يضر تقدم التشهد لان يادته في النفل وان لم يقصد ابتداء لا يؤثر فاندفع قوله وجبئذ تبطل الخ بما لا امر  
 أن يحمل الاحتياج الى نية التحال اذا لم يسبقها نية النقص وكلام الامام لا ينافي ذلك لكنه مقرر وضحي ادا لم  
 يسبق تلك النية السلام نعم الشارح أن ينارح الامام في كفا نية التحال عن نية النقص وهذا أمر آخر  
 فليست امله انتهت عبارة سم **(قوله)** وفه نظر وما يدفعه أي ما قاله الامام **(قوله)** للخبر الصحيح فيه أي في  
 عدم المد **(قوله)** لانه الى قول المتن وينوي في المعنى الاقوله الا في الجنازة الى المتن وكذا في النهاية الاقوله الا في  
 الجنازة وقوله وشك في مدة مسم وقوله ووجود دعاء السيرة وقوله والا لاولي **(قوله)** الا في الجنازة كذا قيل  
 ويؤمن قول المصنف في الجنازة كغيرها عدم بادة وبركانه فم ايضا سم على ج ه عس عبارة  
 البصري قوله د وركانه كذا في النهاية والمعنى ولم يستفصلا الجنازة بل صرحا في باب ما بعد الاستثناء  
 اه **(قوله)** بانه في أي نقل وبركانه **(قوله)** احاديث صحيحة ومن من احتار كثير بينهما في معنى قول المتن  
 (مرتين عن عثمان) قال في العباب وسن أن يجعل الاول عن عمنه والثاني عن يساره وكرهه عكسه انتهى  
 قال في شرحه بخلافه ما لو جعلهما عن عمنه أو عن يساره أو تلقا وجهه فانه يكون باركالسنة ولا يكره اه  
 بقي ما لو سلم الاول عن اليسار فهل يسن حيث جعل الثاني عن اليمين ينبغي نعم سم على ج اقول  
 والا لول خلافة فيأتي بالثاني عن يساره ايضا لان ما هيته بالشر وعصتها فافعلها عن عمنه تغيب السنة  
 المطلوبة فيها لولا قطعت سببها النبي لا يشير بغيرها لذلك اه عس وواقعه شيخنا **(قوله)** ويسن  
 الفصل الخ أي بسكتة شيخنا قول المتن (ملتصا الخ) يستثنى منه المستثنى فينتج عليه الالتفات لانه حتى  
 التفخيم عن الاستقبال المشرط حيث هذا مظهره يلغى فقال لا نامل حتى التفتت السلام مطبعتا صلته  
 وشدي وتظاهر أنه لا ينافي على ما عكسه الشارح في السابق من أنه اذا توجه صدره بان رفع صدره نحو مخدة  
 لا يشترط توجهه بوجهه قول المتن (حتى يرى خده الايمن الخ) أي خلفه **(قوله)** وتحرر الثانية أي مع صحة  
 عن الامام قال وهذا حقيقة وهي أن من سلم في خلال صلته قصد اقل قصد التحال فقد قصد الاقتصاد على بعض  
 ما فوى وان سلم ادا لم يقصد التحال فقد جله الاعتصام بكلام عدم مطلق وكأنهم يقولون لا بد من قصد التحال في  
 حق المتفل الذي يريد الاقتصاد اه مافى الخادم عن الامام ولا يخفى أن قوله فقد قصد الاقتصاد الخ ادلى على  
 أن قصد التحال مع التعمد متضمن لنية الاقتصاد وان قوة الكلام دالة على أن صورة المسئلة انه أراد السلام في  
 خلال الصلاة أي بان فوى ارباعا ثلاث تشهد من ركعتين ثم أراد السلام بدون تقدم نية الاقتصاد فان قصد  
 التحال كان قصد التحال متضمنا لقصد الاقتصاد وصحت صلته والا فلا وجبئذ يظهر اندفاع ما دفع به الشارح  
 فقوله الا يشته اياه قبل فعله الخ فلما الامام يقول السلام على الوجه المذكور ومتضمن لنيته اياه وهو واقع قبل فعله  
 ولا يضر تقدم التشهد لان يادته في النفل وان لم يقصد ابتداء لا يؤثر فاندفع قوله وجبئذ تبطل الخ بما لا امر  
 أن يحمل الاحتياج الى نية التحال اذا لم يسبقها نية النقص وكلام الامام لا ينافي ذلك لكنه مقرر وضحي فم  
 اذا لم يسبق تلك النية السلام نعم الشارح أن ينارح الامام في كفا نية التحال عن نية النقص وهذا أمر آخر  
 فليست امله لا يقال قول الامام الذي يريد الاقتصاد يقتضى وجود نية الاقتصاد فيشكل لانه لا حاجة معها لنية  
 التحال لان معنى كلام الامام انه لا بد من تحقيق ارادة الاقتصاد أي حيث لم ينو خصوصه من نية التحال قد دونه  
 فانه دقيق وامر اده بالذي يريد الاقتصاد الذي لا يكمل صلته **(قوله)** الا في الجنازة كذا قيل ويؤمن قول  
 المصنف في الجنازة كغيرها عدم بادة وبركانه فيها ايضا **(قوله)** مرتين بمناوشالا قال في العباب وان أي  
 ويسن أن يفصل بينهما وان يجعل الاول عن عمنه والثاني عن يساره وكرهه عكسه اه قال في شرحه بخلاف  
 ما لو سلمهما عن عمنه أو عن يساره أو تلقا وجهه فانه يكون باركالسنة ولا يكره الا على ما ياتى عن المجموع  
 اه بقي ما لو سلم الاول عن اليسار فهل يسن له حيث جعل الثاني عن اليمين ينبغي نعم **(قوله)** وتحرر الثانية

وفيه نظر وما يدفعه أنه  
 لا يجوز له النقص الا بنية  
 اياه قبل فعله وحيث تبطل  
 عليه الجذ كونه لان نية  
 للنقص متضمنة للسلامة  
 الذي اراده فلم يتحقق نية  
 أخرى ولعل مقالة الامام  
 هذه مبنية على انه لا يجب  
 نية النقص قبل فعله (واكمل  
 السلام) ويسن أن لا تعد  
 لفظة التحال الصحيح فيم عليكم  
 ورجعة الله لانه لا يؤمر  
 دون وركانه الا في الجنازة  
 واعترض بان فيه احاديث  
 صحيحة (مرتين بينا) مرة  
 (وشمالا) مرة ورسن  
 الفصل بينهما (ملتصا في)  
 المرة الاولى حتى يرى خده  
 الايمن (لاخذاه) وفي المرة  
 الثانية حتى يرى خده  
 الايسر (لاخذاه) الحديث  
 الصحيح بذلك وتقرر الثانية  
 ان وجهه مأى وقبها

الصلاة كجواهرها وحي (قوله مبطل) أى للصلاة عس (قوله كذا) أى ونحو بل صدره بين التسليمتين  
وفى سم على حج وجه الحرمه فى هذه المسائل انه صار الى سلة لا تقبل هذه الصلاة المخصوصة فلا تقبل رابعها  
انتهى اه عس (قوله وشك الخ) أى وغرف شعروا فكشفوا عورة وسقط نجاسة شعير معقونها عليه نهاية  
ومعنى قال عس أى انكشافا بمطالع الصلاة بان طال الزمن من مثله اه ويقال نظيره فى سقوط الخاصة (قوله  
ونبة قامة) أى ونبة القاصر القامة (قوله وجود عار للستره) ان اريد به تحريم الثانی مع العرى فواضع أو  
مطابقا فغيره نظر سم (قوله وخرج وقت جعة) أى وتبين خطئكم فى الاجتهاد وعق أممكم شوقا لراس ونحو  
ذلك معنى (قوله مع تمام التفاته) فلو تم السلام قبله فهل يملأه منقسمة قلة والطاهر نعم وفى عكسه يستمر  
حتى يتم السلام ولا يرد فى الالتفات فيما ظهر أيضا انتهى بصرى قول المتن (أو با السلام على من عن يمينه  
الخ) بحث الفضل المحشى سم انه بشرط مع نية السلام أو الرد على من ذكر نية سلام الصلاة أيضا حتى لو نوى  
بجزء السلام أو الرد ضرورة ان كل ما مور له وجود الصارف حيثما كان التسليم بان يهش أو الفخ على الامام  
فلينأمل فان الفرق لاخ من حيث اعتبار الانتماء للنية من مذهب الركن ومكملته وهو لا يتم كونه صارفا  
لان محرف حاله عن الاعتداد به بخلاف قصد الاعمال بالثلاثة والذكر فانه مناف للتمام بتمام من تعبد بعض القصد  
لهم فافضل تأمل ثم لا يتفق عاشق شرع المنهج بغير علمه ذكره فى هذا البحث فى عدم الاشتراط اولا  
لانه ما مور به ثم تعقبنا برادى التسليم الى آخر ما تقدم وقد علمت وجه الفرق بصرى وواقعه عس فقال بعد  
ما ذكرنا فى سلسة سم على التسليم انصوب قوله وهو الوجه أى الاشتراط ذكرتم له فى ناشيته على حج أو قصر  
عائيه والافرن بما الى الله من عدم الاشتراط ويوجه ما قاله ابن حج من انه لو علم من عن يمينه بسلامه عليه لم  
يجب عليه الرد فانه لكونه مشروعا لاحتلال لم يصلح للامان فكيف لم يوجب سلامه على غيره وحيث كان كذلك  
لم يصلح صارفا اه وأما الجبري (قوله ونحو من انس وجن) الاحياء والاموات يجبري عن الخفى الى أى  
منقطع الدنيا نحننا (قوله لا ينافي عن المقتدين) قد يقال هو على تأمل لا غير المقتدين من مقتضى القلة  
لالمقتدين فالردى توجه بما اشار اليه الشارح المحقق من أن فى هذا وما بالنسبة لقلية باعتبار شموله  
المقتدين من خلفه بصرى (قوله فنوبه) أى قوله وألحقته فى النهاية والغنى الاما يتعلق بالأموم (قوله  
فنوبه) الفاء تفسيرية (قوله كل) أى من الاموم والمأموم (قوله على من عن يمينه الخ) أى ونحو  
مطل ومع ذلك لا يجب على غير المصلى الردون علم انه قصد بالسلام ثم رأيت حج نية عليه عس (قوله وعلى  
من خلفه) أى فى الامام والمأموم سم (قوله بالاولى الخ) هذا ليس على اطلاقه بالنسبة للمأمومين كما يعلم مما يأتى  
عن سم فى الرد (قوله فى المأموم) وكذا فى الامام فى الكعبة اذا استقره بعض المأموم وكذا فى الخوف سم  
صاروا بصرى كان التقديره أى بالأموم والغالب والا فتدبر في الامام كان كافيا للكعبة وأرحلها كما  
هو ظاهر اه (قوله بالاولى) هذا فى المأموم محله كجواهرها اذا تيسر تسليمه عن تسليم السلم والا فاما  
ينوبى بالاولى ابتداء والآخر عليه بالنسبة ان تأخروا عن اولاه سم ويجزى مثله فى قوله السابق بالثانية

مطل كدث وشك فى مدة  
مسمع ونبة قامة ووجود  
عار للستره ونحو وقت  
جعة ويسن ابتداء وفى كل  
مستقبلا وانها مع تمام  
التفاته (أو با المصلى اماما  
أو ما مور أو مستغفرا السلام  
على من) التقى له من (عن  
يمينه) بالسلمة الاولى (وعن  
يساره) بالسلمة الثانية  
(من ملائكة و) مؤمنى  
(انس وجن) للحديث  
الحسن بذلك قال السنوى  
ولاشك فى نية السلام على  
المحاذي ايضا فنوبه على  
من خلفه وامامه بأجماعه  
والاولى أولى (وينسوى  
الامام) والمأموم كعلم بما  
تقرر واحتاج له لا ينافي  
عن المقتدين (السلام)  
أى بتدفع (على المقتدين)  
فنوبه على كل من عن يمينه  
بالاولى وعلى من عن يساره  
بالثانية وعلى من خلفه  
أوامامه فى المأموم بأجماع  
شاه والاولى أفضل (روى)  
أى المقسودون بسن لهم  
أن ينوبوا (الرد) على بعضهم  
من سلم عليهم (وعليه) أى  
الامام فمن على عين المسلم  
ينوبه عليه بالثانية ومن  
على يساره ينوبه بالاولى

ومن خلفه وامامه بأجمعاشه  
والأولى أفضل خبراً في داود  
وغیره بذلك واستشكل  
ما ذكره في عن يساره بان  
الامام انما ينسب به عليه  
بالثانية فكيف يدعى  
السلام عليه وود بان ذلك  
مبنى على الاصح ان الأولى  
للامام ان يؤخر تسليمه الى  
فراغ تسليم الامام واحتياج  
السلام لثبته بانه لا معنى لها  
فان الخطاب كلف في الصرف  
اليهم فاي معنى لها والصريح  
لا يحتاج لثبته ومن لم يحج  
لها السلام خارج الصلاة في  
أدائه السنة ويحجب بان  
المسلم خارجها لم يوجد  
السلام مصارف عن موضوعه  
فلم يحج لها وما فيها كونه  
واجباً في الخروج منها  
صارف عن الصريح للمعتدين  
بالنسبة للسنة فاحتج بها  
لهذا الصارف وان كان  
صريحاً اذ هو عند الصارف  
بشرطه القصد والحققت  
الثانية بالاولى في ذلك لان  
تبعها لها صارف عن ذلك  
أضاحوا كل عن عيشه او  
يساره غير مصل بل يلزم الرد  
لاصرفه لا لخلل دون التأمين  
المقصود من السلام الواجب  
رده ولان المصلي غير متأهل  
للخطاب ومن ثم لو سلم عليه  
يلزمه الرد بل يسر كإجابتي  
وقياسه نده هنا أيضاً  
(الثالث عشر ترتيب الأركان  
اجماعاً) لكن لا مطلقاً بل  
(كذلك كرتاً في عدها)

فكان الانسب ذكره هنا (قوله وعلى من خلفه) أي خلفه المسلم اماماً كان أو ماموا (قوله وامامه) أي  
فيما إذا كان المسلم مأموراً فانظر الغالب كالم (قوله يا جهم) هذا لا يأتي اذا توسطت تسليته بين تسليتي  
المسلم وقد سلم عليه المسلم بانئذ لم يسم على شيء أي فبنو حيث رد السلام عرش وقوله رد السلام  
صوابه العكس (قوله خبراً في داود الخ) تعليل لقول المصنف تأويل السلام الخ (قوله ما ذكر الخ) أي  
كون الذي عن يساره الامام بنو الرعية بالاولى نهاية (قوله واحتياج السلام الخ) عطف على قوله ما ذكر  
عبارة النهاية واستشكل أيضاً قولهم بنو السلام على المعتدين بانه الخ (قوله بانه لا معنى لها) أي للثبته  
نهاية (قوله فان الخطاب الخ) الاختصار الواضح فان الخطاب صريح في الصرف اليهم والصريح لا يحتاج لثبته  
(قوله فاي معنى لها) يعني عنه قوله السابق لا معنى لها (قوله وما فيها) أي وأما السلام في الصلاة (قوله اذ  
هو) أي المصريح (قوله في ذلك) أي في الاحتياج للثبته بالنسبة للسنة (قوله لا تعينها لها) أي تعين الثانية  
للصلاوات ان تكن واجبة يندفع بذلك ما كتب بعضهم هنا ما فيه قوله لان تعينها كذا في أصل الشارح  
مكشوفة مضبوطة مع هذا الضبط حفظه في مائة احدى واربعة من الأصول الصحيحة لا تبعتها وهي ظاهرة  
أو متعينة انتهى فان مناه توهيم رجوع خبرها لاولى ثم كان الاولى العطف لثبته لانه مستقلة كالا لحاق  
(قوله ولو كان عن عيشه) أي المصلي مطلقاً (قوله أو يساره) أي أو خلفه أو يساره (قوله بل يلزم) أي الغير  
(قوله الواجب رده) صفة السلام (قوله الخطاب) أي لان مخاطبه غيره بالرد كذا ظاهر سابقه ورد عليه ان  
المصلي يسلم على الثاني فزعم في الصلاة وصل أهل الخطاب ويحتمل ان المراد خطابه لغيره بالسلام و يؤده  
ما بعده فلا شك حاله حيث (قوله لو سلم) أي غير المصلي (قوله بل يسر) أي ندر فراغ الصلاة كإجابتي عرش (قوله  
وقياسه نده هنا الخ) أي قياسه ان يندفع لغير المصلي ان رد السلام على المصلي وقد يفرق سلام غير المصلي  
على المصلي بتعين السلام الامان المشروع في الرد غير ان المصلي لما لم يكن متأهلاً للخطاب كانت مشروعية  
الرد في حقته على وجه الندب ولا كذلك سلام المصلي على غيره من ادلت القران على انه قصبه أيضاً ابتداء  
السلام عليه لم يعد فليتأمل صريح عبارة عرش قوله وقياسه نده الخ أي حيث غلب على ظني ذلك كان عليه من  
عادته بان خطاباً به سابقاً لا يخص السلام بالحاضرين بل يعم كل من في جهة عيشته لا وان بعد اولى آخر الدنيا  
وان اقتضى قول البعية ونية الحضار بالتسليم تخصص بهم (قوله استطراد) وقع السؤال عن شخصين  
تلا قايص شخص واحد فسلم أحدهما عليه فرد عليه تأويله ان رد على من سلم ولا ابتداء على من لم يسلم فهل تكفي  
هذه الصيغة نعمناً أو لا لان فيها تشريكاً بين فرض وهو الرد وسننوه هو الابتداء عقبه انظر أقول والا قرب  
الاكتفاء بذلك ولا يضر التشرية لما المذكور أخذ من قولهم في المأموم اذا تأخر سلامه بعضهم عن بعض  
فكل بنو تسليمة السلام على من لم يسلم عليه والرد على من سلم عليه (قوله أيضاً) وقياسه أيضاً يضاف  
رد بعض المأمومين بعد تسليته على من سلم عليهم اذ لم يأت الرد بأحدهما كإجابتي فلو ان تسليته تسليتي  
من على عيشه وقد فوي من على عيشه السلام عليه بالثانية فان تأنيده لا تصح لرد سلام من على عيشه عليه بالثانية  
لمقارنته ما هو قد خرج من حيث رد ابتداء انظر وج فليتأمل سم قول المتن (الثالث عشر) بفتح الحز أن  
لانه من كتب كعبه ما ذكره الرابع عشر ونحوه فليتأمل سم (قوله كذا كرتاً في عدها) أي على  
الوجه الذي ذكرناه في عدل الأركان شيخنا (قوله في عدها) الى قوله ومن ثم في المتن في النهاية الاقوله

والا فاما بنو بالاولى والاخر فسلمه بالثانية ان تأخر عن أولاه (قوله يا جهم) لا يأتي اذا توسطت  
تسليته بين تسليتي السلم وقد سلم عليه المسلم بانئذ لم يسم على شيء أي فبنو حيث رد السلام عرش وقوله رد السلام  
بعض المأمومين بعد تسليته على من سلم عليهم اذ لم يأت الرد بأحدهما كإجابتي فلو ان تسليته تسليتي  
على عيشه وقد فوي من على عيشه السلام عليه بالثانية فان تأنيده لا تصح لرد سلام من على عيشه عليه بالثانية  
لانه من كتب كعبه ما ذكره الرابع عشر ونحوه فليتأمل سم قول المتن (الثالث عشر) قال اللعامني في مثله  
في صبره ما الغنى هو بفتح الشاء على أنه من كتب مع عشر ركز الرابع عشر ونحوه ولا يجوز فيه الضم على

أوعدم مضى ركن **(قوله المثل على قرن النية الخ)** أي فالترتيب عند من أطاعه مراد فبعد ذلك ومنه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قائم بعد التشديد معنى ونهاية **(قوله في القيام والقراءة)** عبارة النهاية والمغنى وجعلهما من القراءة في القيام اه **(قوله فعد الخ)** لانظره وجمال تغريبه ولما عسر النهاية والمغنى وشرح المنهج بالواو ثم كان للناسب الأخيرة عن البصري ورد الالف **(قوله في نفسه)** تغليب أي لان الترتيب ليس خراذل جزء أو موجود في الترتيب ليس كذلك ويبحث فيه سم بمائه أقول في كلام الأئمة أن صورة المركب خزانة فيها الماتع أن يكون الترتيب بمعنى الحاصل بالصدر إشارة إلى صورة الصلاة وانها جزء لها حقيقة فلا تغليب فتأمل انتهى وزاد عليه البصري ما نقله ولا لحاجة إلى اعتبار الحاصل بالصدر لان النية من الأركان مع انها لا وجود لها في الحس وانما هي عمل قاي اه وبهذه الزيادة يندفع جواب عرش عن بحث سم بمائه أقول لكن يحسنه والمحل أنما يوافق ذلك على الظاهر من كونه أي الركن خزانة أو مجموع ما في الظاهر فاحتاج الجواب بما ذكر اه **(قوله ويحس الغرض جميع)** أي على وجه الحقيقة غير احتياج إلى تغليب والافادة بتعدي تقدير كونه بمعنى الجزء أيضا عرش ورشدي **(قوله ومن ثم)** أي من أجل الاحتياج إلى التغليب على الأول **(قوله صحيح في التنقيح أنه شرط)** والمشهور عند الترتيب كتمان **(قوله والجلوس الخ)** و **(قوله واستحضار النية الخ)** أي لا بد من تقدمهما على ما ذكر **(قوله وهو)** أي التقديم المذكور **(قوله لا تقد الخ)** خبر قوله ودعوى الخ **(قوله لما)** أي في مباحث ما ذكر **(قوله على أن في بعض ما ذكره نقلنا)** لعل منه منع اشتراط تقديم القيام على النية والتكبير بل يكفي مقارنة لهما وكذا يقال في الجلوس والتشهد وفي استحضار النية والتكبير فليأمل قاله سم وعليه يكون لفظ بعض مستدركا لما ظاهره ما قاله البصري بمائه كانه تقديم استحضار النية على التكبير لما تقدم أن ذلك مقالة ضعيفة والمغني أن التقديم المذكور مندوب لا غير اه **(قوله ويعين)** أي إلى المتن المغنى **(قوله لحسبان كثير الخ)** لكن الحسبان مختلف فان تقديم التعوذ على الافتتاح معتبر لا اعتداد بهما حتى لو لم يؤخر وهو التعوذ أعنيه وفان الافتتاح بخلاف بقية المسائل المذكورة فإنه إذا قدم فيها المؤخر لم يعتد به ثم لما قدم بل يأتي بجاءه مثلا إذا قدم الصلاة على التشهد الأول لم يعتد به ولم يفت التشهد بل يأتي بجاءه مثلا يأتي بالتشهد ثم يها بعده فليأمل سم **(قوله وهو المشهور)** اذهب بالترادف شبهة نهاية **(قوله وهي عدم الخ)** وصدق على هذا العدم حد الشرط بأنه ما قارن كل معتبر سواء لان هذا العدم متحقق من أول الصلاة الخ فتأمل به بلطف فيه بدقة سم **(قوله أو عدم طوله الخ)** كان ينبغي التعبير بالواو في هذا وما بعده سم وبصري وقد يقال ان أو هنا لاختلاف الأقوال كآسب النهاية والمغنى التصور والاول لا يوافق تبعها للأمام والثاني لان الصلاح والثالث لبعضهم **(قوله أو عدم مضى ركن)** أي قول ولا فعل معنى وكان الأولى ابدال الواو **(قوله أي الترتيب)** الخ لولا المتن فلو تضمن في المغنى الاقوله غير المأمور وقوله كما مر وقوله ولم بشرط الوقي تلك الأصول المذكورة في النهاية الاقوله ان كان أخوها إلى المتن **(قوله مثلا)** أشير به إلى ان البابه

الاعراب أو طالع في بابه **(قوله في تغليب)** أقول في كلام الأئمة أن صورة المركب خزانة فيها الماتع أن يكون الترتيب بمعنى الحاصل بالصدر إشارة إلى صورة الصلاة وانها جزء لها حقيقة فلا تغليب فتأمل **(قوله نقلنا)** لعل منه منع اشتراط تقديم القيام على النية والتكبير بل يكفي مقارنة لهما وكذا يقال في الجلوس والتشهد وفي استحضار النية والتكبير فليأمل سم **(قوله لحسبان كثير من السنن)** لكن الحسبان مختلف فان تقديم التعوذ على الافتتاح معتبر لا اعتداد بهما حتى لو قدم المؤخر وهو التعوذ أعنيه وفان الافتتاح بخلاف بقية المسائل المذكورة فإنه إذا قدم فيها المؤخر لم يعتد به ولم يفت المقدم بل يأتي بجاءه مثلا إذا قدم الصلاة على التشهد الأول لم يعتد به ولم يفت التشهد بل يأتي بالتشهد ثم يها بعده فليأمل سم **(قوله وهو عدم الخ)** كان تأمل صدق على هذا العدم حد الشرط بأنه ما قارن كل معتبر سواء قلت ثم لان هذا العدم متحقق من أول الصلاة الخ فتأمل به بلطف فيه بدقة **(قوله أو عدم)** كان ينبغي التعبير بالواو في

أوفى

مثلاً (بطلت صلاته) إجماعاً  
فلناصبه أماً تقدم القولي  
تصير السلام على فعل  
تشهد على سجود أو قولي  
كصلاة على تشهد آخر فلا  
قبل الصلاة لكنه منع  
نصبين ما قدمه (وأن  
سها) بتركه الترتيب (فأ)  
أقبحه (بعد التروك لغو)  
لوقوعه في غير محله (فإن  
تذكر) فيها المأمور التروك  
(قبيل بلوغ) فعل (مثله)  
من ركعة أخرى (فصله)  
بجهد التذكر وأبطلت  
صلاته والشك كالتذكر  
فلو شك ركبها هل ترك  
الفاقة أو سجد أهل ركع  
أو اعتدل قام فورا وجوبا  
ولا يكفيه في الثانية أن  
يعوم ركبها وكذا في  
التذكر كركبها فاقضه  
كلامه من الاعتصام على فعل  
التروك محله في غير هذه  
الصورة أو قائما هل قرأ  
تلاوة القراءة فوالله لم  
يتقبل عن محلها (والا)  
يترك حتى يبلغ في ركعة  
أخرى (تعبه) أي بالمثل  
المفعول (ركعتي) أن كان  
آخرها كسجدة الثانية  
فإن كان وسطها أو أولها  
كقيام أو القراءة أو الركوع  
حسبه عن التروك وإن  
بما بعده (وتدارك الباقي)  
من صلاته لأنه ألقى ما بينهما  
هذا كان المثل من الصلاة  
والا كسجدة تلاوة تجزئه

في كلام المصنف يعني الكاف ع ش قول المتر (بان مسجد قبل ركوعه) أو ركع قبل قراءته وكثيرا يعبر  
المصنف بيان غير صريح بالحصر بل يعني كأن نهاية ومعنى (قوله كشهد الخ) ينبغي الآن يتناول سم  
أي التشهد في الاعتدال أو الجالس بين السجدين (قوله لكنه عني الخ) فعله ما عاده في محله نهاية ومعنى  
(قوله غير المأموم) هذا القيد مستغاد من قول المصنف في كتاب الجماعه قوله علم المأموم في ركوعه أنه ترك  
الفاقة أو شك لم يعد لها الخ فذلك مخصص لها هنا سم (قوله غير المأموم) فضته أنه متى انتقل عنه إلى  
ركن آخر امتنع عليه العود لانه من مخالفة الأمام وعليه فلونذكر في السجدة الثانية أنه ترك الطمانينة في  
الجالوس بين السجدين لم يعد له بل راقى بركعة بعد سلام أمامه وقضيته أيضا أنه لو انتقل معاً إلى تشهد قبل  
الطمانينة في السجدة الثانية لم يعد لها لكن سيأتي ما يقتضي أنه يسجد يلحق إمامه وأيضا فضته قوله في صلاة  
الجماعة أن محل امتناع العود إذا خشت المخالفة أنه يعود الجالس بين السجدين إذا تذكر في السجدة الثانية  
ترك الطمانينة في ع ش (قوله والا) أي بان مكث قليلا لئلا يتركها ومعنى (قوله بطلت صلاته) ظاهره  
مر وان قل التروك سيأتي فصل المتابعة ما وافقه ع ش أقول بل هو صريح بما مر أن نفعان النهاية والغي  
(قوله ولا يكفيه الخ) أي ما تقدم به أنه في شرح فلهوى ركعة ثلاثا لئلا يتركها ومعنى (قوله في الثانية)  
أي فيما لو شك سجد أهل ركع (قوله وكذا في التذكر الخ) عبارة النهاية والغي و يستثنى من قوله فعله  
ما لو تذكر في سجود ما ترك الركوع فإنه يرجع إلى القيام ليركع منه ولا يصح كنه أن يقوم أو يعلن  
الانتهاء إلى الهوى غير معتد به في هذه الصورة فبذلك المترك أه قال ع ش قوله مر فانه يرجع  
إلى القيام الخ أي ومع ذلك لا يجب عليه الركوع فوراً ولو لم يقرأ الفاقة ثم هوى للسجدة فذكر ترك  
الركوع فعاد القيام فلا يجب الركوع فوراً لأنه قد ذكره عادلا كان فيه وهذا ظاهر وإن أومر قول  
المصنف فان تذكره قبل بلوغ الخ خلافه اه (قوله كالم) أي في شرح فلهوى ركعة ثلاثا لئلا يتركها ومعنى (قوله)  
محله في غير هذه الخ) يمكن أن يستغنى عن ذلك لأن من ج له المترك في هذه الصورة الهوى الركوع لأن  
الهوى السابق صرفه للسجود فلم يعتد به ومن لازم الاتيان بالهوى القيام إقامه أي فلو فرض أنه لم يشك  
في الهوى لئلا تركه أنه قصد بهوى الركوع وانما شك في الركوع للشك في تحوطه بنية فلا حلا في  
الاستثناء أيضا لأنه في هذه يكفيه العود إلى الركوع فقط بهوى (قوله بلحق بغيره) أي ولو لمحض  
المتابعة كالأجر منفرد أو صلى ركعة ونسى منها سجدة ثم قام فوجد مناديا بالسجود أو الاعتدال  
فاقتدى به وسجد معه للمتابعة فيجوز ذلك وتكمل به ركعتيه كالتسليم عن شجنا الشمس الشورى  
ومنازعة شجنا الشمس لمسي فيه بان نية الصلاة ثم جعله مدفوعة بانه هو قبل هذا عن السحاب إن يجز  
من قوله ومعنى الشمول أن يكون ذلك النفل أي ومثله الفرض الأولي داخل كالفرض في معنى مطلق  
الصلاة بخلاف السجود والتلاوة انتهى إذا خضع في شمول نية الصلاة فلا ذكر بهذا المعنى ريب في (قوله)  
أن كان الخ) أي بالمثل (قوله كالقيام الخ) أنشروا شوش (قوله حسب الخ) قد يكون هذا معنى التمام فلا  
حاجة للتقديم سم (قوله هذا الخ) أي قول المصنف تمت به ركعتي ع ش (قوله كسجدة ثلاثا) أي ولو لقراءة  
آية بدلا عن الفاقة فبما يظهر خلافا للركن سم من المنهج من ج اه ع ش (قوله لم تجزئه) الأولى

هذا وما بعده (قوله أماً تقدم القولي غير السلام الخ) هذا وقد رد على المصنف لآن عبارته شاملة لذلك  
(قوله كشهد الخ) ينبغي الآن يتناول هذا القيد مستغاد من قول المصنف في كتاب  
الجماعه قوله علم المأموم في ركوعه أنه ترك الفاقة لم يعد لها الخ فذلك مخصص لها هنا سم (قوله ولا يكفيه في الثانية)  
الخ) أي ما تقدم به أنه في شرح قول المصنف فلهوى ركعة ثلاثا لئلا يتركها ومعنى (قوله كالم) أي في  
شرح فلهوى ركعة ثلاثا لئلا يتركها ومعنى (قوله في الثانية) أي فيما لو شك سجد أهل ركع (قوله وكذا في التذكر الخ)  
الركوع لأن الهوى السابق صرفه للسجود فلم يعتد به ومن لازم الاتيان بالهوى القيام (قوله حسب الخ)



وعرفه عن المتروك وحمله والأخذ باليقين وأنى بالباقي نعم حتى جوارن المتروك النسبة أو تكبيرة الاحرام بطلت صلاته ولم يشترط هنا طول ولا  
معي ركن لانها تنطبق تركه انضم لغو زياد كره وهو أقوى من مجرد الشك في ذلك وفي تلك الاحوال كما هاجم المصنف عليها بسبب السهو  
ان كان المتروك السلام اني به ولو بعد طول الفصل ولا يجوز للسبب لغوات خجله السلام الماتية به (فاو تيق في آخر صلاته) أو بعد سماع قبل  
طول الفصل وتخصه بغير معصيته وان مشى قليلا وتقول عن القبلة وكذا يقال في جسد ما يأتي تركه حديث من الركعة الأخيرة بعددها  
وأعاد تشهدهم) لمسأ (أو من غيرها) أي الأخيرة (أو من ركعة) لكأنها ناقصة بسجدة ثم أبعدوها عنه بأنيها (وكذا ان شك فيها) أي في كونها  
من الأخيرة أو غيرها فاجعلها من غيرها لكأنها لم تتركه (وان علم في قيام (٩٧) ثانية تركه سجدة من الأولى مثلا أو شك

فيها نظر (فان كان جلس  
بعد سجدة) التي فعلها من  
الاولى (سجدة) فورا من قيام  
واكتفى بذلك الجلوس وان  
ظنه للاستراحة (وقبل ان  
جلس بنية الاستراحة) لظنه  
أنه أتى بالسجدة تين جيبا (لم  
يكفه) السجدة من قيام بل  
لا بد من جلوسه مطمئنا ثم  
مخوده لقصد الفصل فلم  
ينصن الفرض كما تقوم  
سجدة الثلاثة عن سجدة  
الفرض وردوه بان تلزم  
الصلاة لشمول نيتها لها  
بطريق الأصل لا التبعية  
فأجروا عن الفرض كما  
يجزئ التشهد الأخير وان  
ظنه الأول وهذه ليست  
مثالها فلم تشملها نيتها أي  
بطريق الأصل لا التبعية  
للمصنوع عن بعض أحوالها  
فلا ينافي شمولها لبطريق  
تبعيتها للقراءة المنوطة فيها  
حتى لا يجب لها نية كفافه  
بنية الصلاة وذلك لظهور  
انها قول البغوي لو سلم  
التأنيص اعتقاد أنه سلم  
الاولى ثم شك في الاولى أو ان

التد كبير (قوله وعرف الخ) عطف على قوله كان المثل الخ (قوله والأخذ باليقين الخ) أي كما يعلم من قول  
المصنف وكذا ان شك فيها فاقوله وان علم في آخر بايعنا الخ (قوله ولم يشترط هنا طول الخ) هذا ضد البطلان  
وان تذكر في الحال ان المتروك غيرهما فالراجع المسئلة فان الظاهر ان هذا ممنوع بل يشترط هنا الطول أو  
مضي ركن أيضا وقد ذكرت ما قاله لم ير فأنكره سم على حج أقول وما قاله مروه مقتضى اطلاعه عرش (قوله  
في ذلك) أي في النسبة أو تكبيرة التحريم (قوله اني به ولو بعد طول الفصل) أي حيث لم يأت بما يعطل الصلاة  
كفعل كبير عرش (قوله أو بعد سلامه) أي قول المتن وقيل في النهاية والمغني الأقوله وان مشى الى المتن قول  
المتن (فلو تيقن) أي اما كان أو أمما أو مسغرا داس (قوله قبل طول الفصل) أي فان طال الفصل وجب  
الاستئناف عرش (قوله وتخصه الخ) وانظر هل كشف العورة كذلك رشدي والظاهر أنه كذلك ان تذكر  
فورا (قوله وان مشى الخ) أي وتكلم قليلا كما هو ظاهر من قصته الذين سم عرش (قوله وتحول عن  
القبلة) أي وند كر فورا عرش (قوله لمسأ) أي لوقع تشهد قبل محله نهاية (قوله بما بعددها) الاولى منها  
(قوله مثلا) ذكره النهاية والمغني عقب نائتم قال الاول ولو كان صلى جالس جلس بقصد القيام ثم تذكر  
فان قياس ان هذا الجلوس يجزئ اه قال عرش بل لا كفايه بل مني الا كفايه بجلوس الاستراحة لقصد  
الفرض به اه ويصل من هذا ان مثلاً راجع لثانية فقط دون القيام (قوله أو شك فيها) الاولى التد كبير  
قول المتن (فان كان جلس) أي جالس معتد به بان طمأن عرش (قوله وردوه الخ) أي القياس المذكور  
و (قوله بان تلك) أي جلوسه للاستراحة (قوله وهد) أي سجدة الثلاثة (قوله أي بطريق الأصل الخ) الخ  
هذا كقول السابق بطريق الأصل فادعى عبارة الاحباب سم (قوله حتى لا يجب لها نية الخ) اعتمد  
شعنا الشباب الزملي وجوب نية لها على ما يحتاج للتأويل بقوله أي بطريق الأصل سم (قوله بذلك)  
أي بالرد المذكور (نظروا اتجاهه قول البغوي الخ) اعتمد النهاية والمغني أيضا لانهما أسقطا قوله شك في الاولى  
(قوله أولا) وهو المعتمد معنى (قوله بذلك الخ) أي بالرد المذكور (قوله لم يجز ذلك التشهد) أي خلاف في حجة  
صلاته وتحمله من ان اعاد التشهد قول المتن (فليجلس مطمئنا ثم سجدة) ومثل ذلك يأتي ترك سجدة تين

قد يكون هذا معنى التمام فلا حاجة للتقييد (قوله والأخذ باليقين وأنى بالباقي) أي كما يعلم من قول المصنف  
وكذا ان شك فيها فاقوله وان علم في آخر بايعنا الخ (قوله ولم يشترط هنا طول الخ) هذا ضد البطلان وان  
تذكر في الحال ان المتروك غيرهما فالراجع المسئلة فان الظاهر ان هذا ممنوع بل يشترط هنا الطول أو  
مضي ركن أيضا وقد ذكرت ما قاله لم ير فأنكره سم على حج أقول وما قاله مروه مقتضى اطلاعه عرش (قوله  
في ذلك) أي في النسبة أو تكبيرة التحريم (قوله اني به ولو بعد طول الفصل) أي حيث لم يأت بما يعطل الصلاة  
كفعل كبير عرش (قوله أو بعد سلامه) أي قول المتن وقيل في النهاية والمغني الأقوله وان مشى الى المتن قول  
المتن (فلو تيقن) أي اما كان أو أمما أو مسغرا داس (قوله قبل طول الفصل) أي فان طال الفصل وجب  
الاستئناف عرش (قوله وتخصه الخ) وانظر هل كشف العورة كذلك رشدي والظاهر أنه كذلك ان تذكر  
فورا (قوله وان مشى الخ) أي وتكلم قليلا كما هو ظاهر من قصته الذين سم عرش (قوله وتحول عن  
القبلة) أي وند كر فورا عرش (قوله لمسأ) أي لوقع تشهد قبل محله نهاية (قوله بما بعددها) الاولى منها  
(قوله مثلا) ذكره النهاية والمغني عقب نائتم قال الاول ولو كان صلى جالس جلس بقصد القيام ثم تذكر  
فان قياس ان هذا الجلوس يجزئ اه قال عرش بل لا كفايه بل مني الا كفايه بجلوس الاستراحة لقصد  
الفرض به اه ويصل من هذا ان مثلاً راجع لثانية فقط دون القيام (قوله أو شك فيها) الاولى التد كبير  
قول المتن (فان كان جلس) أي جالس معتد به بان طمأن عرش (قوله وردوه الخ) أي القياس المذكور  
و (قوله بان تلك) أي جلوسه للاستراحة (قوله وهد) أي سجدة الثلاثة (قوله أي بطريق الأصل الخ) الخ  
هذا كقول السابق بطريق الأصل فادعى عبارة الاحباب سم (قوله حتى لا يجب لها نية الخ) اعتمد  
شعنا الشباب الزملي وجوب نية لها على ما يحتاج للتأويل بقوله أي بطريق الأصل سم (قوله بذلك)  
أي بالرد المذكور (نظروا اتجاهه قول البغوي الخ) اعتمد النهاية والمغني أيضا لانهما أسقطا قوله شك في الاولى  
(قوله أولا) وهو المعتمد معنى (قوله بذلك الخ) أي بالرد المذكور (قوله لم يجز ذلك التشهد) أي خلاف في حجة  
صلاته وتحمله من ان اعاد التشهد قول المتن (فليجلس مطمئنا ثم سجدة) ومثل ذلك يأتي ترك سجدة تين

(١٣) - (شروا في وان سلم) - (ثاني) أنه لم يسلمها لم يحسب سلامه عن فرضه لانه أتى به على اعتقاد النفل فليسجد  
السهو ثم يسلم اه فوجه عدم حسان الثانية نية الصلاة لا تشملها بطريق الأصل لوقوعها بعد انحر وجوبها ولاختلاف فهم أهلها من  
الصلاة أولا وفي غيره وعما يقتضي كلامهم ما بطريق التبعية لا الأصل وحجتهم فهي سجدة الثلاثة وليست بكسلة الاستراحة  
وبذلك يجب أيضا ما بحث أنه لو لم يظن طاعة تشهد أنه أنه أن يقوم بعد الركعة أو أكثر ثم يداه أن لا يقوم لم يجز ذلك التشهد لانه  
لم يفعله في محله المتعينة بل بطريق الأصل (والا) يكن قد جلس (فليجلس مطمئنا ثم سجدة) لان الجلوس ركن لا رخصتي تركه (وقيل بسجدة  
فعل) لان الفرض الفصل وقد حصل بالقيام وردوه بان الفرض الفصل هيئة الجلوس كما يقوم القيام مقام

جالوس التشهد (وان علم) أو شئت (٩٨) في آخر رواية ترك سجدة (ين) جعل موضعها وجبر كعتان لأن الأسوأ تقدير ترك سجدة من

الاولى وجسد من الثالثة  
فتخير الاولى بالثانية والثالثة  
بالرابعة وبلغوا بقبحها  
(أو) ترك ثلاث جعل  
موضعها وجبر كعتان  
كما علم بالاولى بما قبله وموجب  
الاسنوي ومن تبعه في هذه  
أن الأسوأ الزمهما مع سجدة  
وأن الاول خيار باطل لأن  
الأسوأ تقدير والتركة أولى  
الاولى واثباته لا يتصور واحدة  
من الزم معتقداً أولى الاولى  
يلقى الجالس لانه لم يسبقه  
سجود فبقى عليه منها الجالس  
والسجدة الثانية وحيداً  
فتعذر قيام أولى الثانية  
مقام ثانياً بالاولى ما تقر  
أن الغرض أنه لا جالس  
قبلاه بعد سجدة ثم يقوم  
جالوس التشهد وهو يقوم  
مقام الجالس بين السجدين  
فحصل له من تركتين تركمة  
الاسجدة فتكمل واحدة  
من الثالث وبلغوا بقبحها  
والرابعة ترك منها سجدة  
في سجدها نصريحه الثانية  
وبقي تركتين به وما ذكره  
هو احتمال الباطل كما بينه  
الشافعي وغيره كالسبكي  
انما ذكر خلاف جمهورهم  
لخصهم المسترلوك حساً  
وشرعاً في ثلاث وهذا فيه  
ترك واسع هو الجالس  
وافتقارهم على أن المترول  
من الثالثة واحدة جعل  
ما قبله فإنه عليه بات منهن  
بشيء عسى أنهم لم يفعلوا

فأكثر ترك مكانهما أو مكانها فان سبق له جالس فيما قبله من الركعات غتت ركعتا السابقة بالسجدة الاولى والا  
في الثانية منية وقول المتن (في آخر رواية) قال الشافعي عرسية إلى رابع المعدول عن أربع سمع على المنهج  
وقد علم بالبيعة لسأقي جسم ماذكر ما قبله بالبيعة فلا يتأني جسم ذلك فيه وطريقه أن يفعل في كل مترول  
تحققه أو شئت فسمها الأسوأ عرس (قوله جعل) أي قوله وافتقارهم في النهاية والمغنى ما وافقه الامانة  
عليه (قوله ياغبوا بقبحها) أي الثانية والرابعة عرس قول المتن (جعل موضعها) أي الخس في الموضعين  
كذلك قاله الشارح المحقق وصاحب النهاية والمغنى ويؤخذ من صلب الشارح قوله آخره وحذف الجمله  
التي هي صفة الاولى للدلالة ما بعدها على ما يصري (قوله كعلم بالاولى الخ) أي بان بقدره ماذكر في سجدة  
ترك سجدة من الثانية أو الرابعة (قوله ووجب الاسنوي الخ) عبارة أنها يتوالمغنى في شرح أو سمع فمعددة ثم  
ثلاث ثم ماذكر المصنف تبعاً للجمهور وقد اعترضه جيع من المتأخرين كالاصفهاني والاسنوي بأنه يلزم ترك  
ثلاث سجدة من الثانية أو الرابعة (قوله ترك) ثلثين من الثالثة فلام ترك الركعة الاسجدة من الرابعة وبلغوا  
الثانية فيحصل له منها تركمة الاسجدة وانه ترك ثلثين من الثالثة فلام ترك الركعة الاسجدة من الرابعة وبلغوا  
ماسواها ويلزمه ترك الثلاث تركتين وسجدة واحدة لانه ترك الركعة الاولى من الركعة الاولى الخ  
ويلزمه ترك أربع سجدة ثلاث تركتين لانه ترك الركعة الاولى من الركعة الاولى والاولى والاسنوي من الثانية  
وقد نسق من الثالثون ثلثين من الرابعة اهـ (قوله في هذه) أي في ترك الثلاث سجدة (قوله وان الاول) أي  
وجوب تركين فقط (قوله منها) أي الاولى (قوله الجالس) أي بين السجدين (قوله نعم بعد هذا جالس  
التشهد) أي أو جالس الاستراحة كان ترك التشهد الاول وبقى جالس الاستراحة وجالس الركعة الثانية  
قبل سجدة الثانية كقوله قضية أن المترول منها السجدة الثانية فقط سم (قوله واحد من الثالثة) أي  
بالسجدة الاولى من الركعة الثالثة نهاية (قوله وبلغوا بقبحها) أي الثالثة (قوله نصريحه) أي الرابعة (قوله  
وما ذكره الخيال الخ) عبارة أنها يتوالمغنى واجبات ذلك خلاف فرض الاصحاب فانهم فرضوا ذلك  
فما اذا بقي الجالس المحسوس بات بل قال الاسنوي انما ذكر ترك هذا الاعتراض وان كان واضع البطلان لانه  
قد يتخلى في صدره من الاصل له والافق حتى هذا السؤال السعيف أن لا يكون في اعتناها قال الذي قد يرد  
هر بل قال الاسنوي الخ هذا صريح في أن الاسنوي ترك على اعتراضه بالباطل والواقف في كلامه وكلام الناقلين  
عنه كالشهاب بن ج وغيره خلافه وأنه ما قال هذا في جواب سؤال أو رد من جانب الاصحاب على اعتراضه ثم  
ساق الرد على عبارة ما حذر راجعه (قوله وهذا) أي ماذكره الاسنوي (قوله وافتقارهم) مبتدأ خبره قوله  
يجعل الخ (قوله بات منهن بشي) ان أراد شرعاً لفتها بسبب عدم كمالها بما بدأ بدونها فهذا لا رد عليه بل  
أنه ورواهم نظيره لان الثانية باتفاقهم غير مترول منها بشي والمترول منها واحدة مع أن الأغنية لعدم تمام  
الاولى وان أراد لم بات منهن بشي حسافهم ممنوع فليست لهم سم (قوله وعلى مقابله) عطف على قوله على الاصح  
والصحيح راجع اليه (قوله ولا اعتراض الخ) متفرع على قوله على أنهم لم يفعلوا الخ (قوله ولا اعتراض

وعلمه بالاحتياج للتأويل بقوله أي بطريق الاصالة (قوله جالس التشهد) أي أو جالس الاستراحة ان  
كان ترك التشهد الاول وبقى جالس الاستراحة أو جالس الركعة الثانية قبل سجدة الثانية كقوله قضية  
ان المترول منها السجدة الثانية فقط (قوله حسافهم) فان قلت لا يصح اعادة الترك حساً وشرعاً ولا  
فالمترول أكثر من ثلاث سجدة انما ذكر الركعة الثانية انضماماً لغيره وكثير ما عالى هذا التقدير (قلت) المراد  
الترك من كل ركعة في سجدة فسم قطع النظر عن زوم الغائب الخ آخر فتأمل (قوله بات منهن بشي)  
ان أراد لم بات منهن بشي شرعاً لفتها بسبب عدم كمالها بما بدأ بدونها فهذا لا رد عليه بل  
تقديره ان الثانية باتفاقهم غير مترول منها بشي أو المترول منها واحدة مع أنها لا يصح عدم تمام الاول وان  
أراد لم بات منهن بشي حسافهم ممنوع فليست لهم سم (قوله الجالس) الذي يبقى أو في السلك انه ترك السجود

عليهم غفلة عن كلامهم الذي استطيعونه ان ماقى المنعروض في ترك السجود فقط وما ذكره المعروض من فرض فحين تركه معها الجالس  
شرعا وان أحبه حسبا (أو) تركه (أو) بغير جهل موضعها (ففسدة شر كعتان) يلزمه الاتيان (٩٩) بهما لاحتمال تركه واحدا من الاول

واحدة من الرابعة وثنتي  
الثالثتين الاولى والثانية  
وتبقى عليه سجدتين من الرابعة  
فيأتي بها ثم يرتكبتين أو تركه  
سجدة الاولى والثانية وسجدتين  
الثانية والاخرى واحدة من الرابعة  
فالحاصل في ابصار ركعتان  
الاسجدتان فان فرض تركه  
جالس أيضا وجب سجدتان  
ثم ركعتان بتقدير تركه الاولى  
والاخرى واحدة والثانية وثنتي  
الرابعة فحصل له من الثلاث  
ركعتين ولا سجود في الرابعة  
واسأمنه بتقدير تركه ثنتي  
الثالثة بدل ثنتي الرابعة لانه  
حينئذ يلزمه ثلاث ركعات  
اذا الاولى تحجب بحسب سجدتين  
الثانيتين وسجدتين من الرابعة  
ويبطل ما عدل (أو) تركه  
(خص أوست) جهل  
موضعها (مثلا) من  
الركعات يلزمه الاتيان  
بهن لاحتمال تركه واحدة  
من الاولى وثنتي الثانية  
وثنتي الثالثة والسابعة  
من الاولى أو الرابعة فتكمل  
الاولى بالاعتاق يبقى عليه  
ثلاث (أو) تركه (سبع  
فسدة ثم ثلاث) أو فغان  
لسجدتان ثم ثلاث بتقدير  
ذلك بترك طمأنينة أو  
سجود على نحو عامته في  
كل ذلك بسجدتين وسجود  
تذكر تركه سنة أتى بها  
ما بقي لمجمل اختلاف رفع

عليهم) الى المن في النهاية (قوله فحين تركه معها الجالس) ينبغي أن في الشك انه تركه السجود فقط أو مع الجالس  
بهم (قوله لاحتمال الخ) عبارة بالنهاية والمغنى لاحتمال أنه ترك سجدتين من ركعتين ثنتين من ركعتين  
من البنتين متصلهما كترك واحد من الاول وثنتين من الثانية وواحد من الرابعة فالحاصل ركعتان الا  
سجدة اذا الاولى تحت الثالثة والثانية واحدة من الثانية فلا يلزم فيها سوى ركعتين اه (قوله فان فرض ترك الخ) هذا  
من الاول وثنتين من الثانية وواحدة من الثالثة فلا يلزم فيها سوى ركعتين اه (قوله فان فرض ترك الخ) هذا  
يقضي تصويري الاسنوي ومن تبعه بهم وفيه أن الشارح ومن وافقه كانها بقول المغنى لم ينكروا ما قاله  
الاسنوي من كل وجه بل قالوا لا يمكن ان كلام الاسنوي في حد ذاته صحيح لكن اعتبر اضغاث غبار حتى  
كلام الاحمبال ان الفروض في كلامهم غير الفروض في كلامه (قوله واسأمنه الخ) صور بهذا الرض سم  
عبارة ابصرى أقول بتقدير الاسنوي مستعين بحسب سجدتين ثلاث ركعات فلا يلزمه بقوله السابق وجب  
سجدتان ثم ركعتان اه وقوله فلا يجاب عنه لقوله الخ حتى التفرع فلا يجاب عنه لقوله الخ بتقدم من النهاية والمغنى  
على تصويري الاسنوي الاقتصادي عليه اي الاسنوي أقول المن (أوست الخ) على تصويري الاسنوي الذي اعتمد  
في الرض يلزمه ثلاث وسجدة قال في الرض لا تقول انه ترك السجدة الاولى من الاول والثانيتين الثانية  
وثنتين من الثالثة وثنتين من الرابعة فتانتهى اه سم وتقدم عن النهاية والمغنى مثل ما في الرض قول المن  
(أو سبع الخ) لم يقيد السبع والثمان بجعل موضعها لانه لا يحتاج اليه بل لا يتصور جهل بالموضع لكن  
الاستاذ الكري قد جعل الموضع في كثره فليست مقصوده سم أقول وكذلك في ذلك المغنى فهم ما بالنهاية  
وشرح المنهجي السبع فقط وقال ع ش لم يقل مر هنا في في الثمان جهل موضعها لانه لا الثمان  
من اربعة معلوم معلوم ان ادعاء الباب لا يقلد لا يعلم كان اقتدى مسبوقي في الاعتدال فأتى مع الامام بسجدتين  
وسجد امامه لسجود سجدتين وقرا امامه آية سجدة في ما يتعشلا وسجدة في آخر صلاته لسجود امامه وقرا في  
ركعته التي انقضى فيها آية سجدة ثم شل بعد علمه بانه ترك ثمان سجدة انكسرت على عامته في أنها سجدة  
صلاته أو أتاها بالسجود والتلاوة التابعة وأن بعض من أركان صلاته وبعض من غيرها فحصل المتر وكة  
على انها سجدة صلاته وغيرها بتقدير الاتيان به لا يقوم مقام سجود صلاته لعدم تحول النية اه عبارة  
اليعبري ويكن الجهل في الثمان أيضا كان اقتدى بالامام وهو في الاعتدال فأتى بسجدتين وسجدة وتلا  
فحسبانه فحين أن تبهم الثمان في عشرة فحسبوا كذلك يحصل الجهل اذا سجد لسجود اه قول المن  
(فسدة ثم ثلاث) أي ثلاث ركعات لان الحاصل له ركعة الاسجدته نهاية (قوله أو فغان) الى قوله ولو تذكر  
في النهاية والمغنى (قوله وتصور الخ) به عليه لكونه خضا وقال القليوبي دفع ما يتوهم من انه اذا لم يسجد  
لم يصور الشك أو الجهل فتأمل بحسب (قوله بترك طمأنينة) أي في السجدة (قوله بعد التكبير) شامل  
لتكبير الانتقال بسن معه الرفع (قوله لغزوات اجابه) أي اسم الاقتتاع بالعمود (قوله بعده) أي التوضؤ (قوله)  
بقضاءهم من أي تكبير ان السجدة (قوله الى المصل) الى قوله ولو مستور في المغنى الا قوله ولو أعني وقوله أما  
اذا خشي في النهاية بما وافقه في الاكام قول المن (ادامة نظره) أي ما يتبدى النظر الى موضع سجود من  
فقط أو مع الجالس (قوله فان فرض ترك الخ) هذا يقتضي تصويري الاسنوي ومن تبعه (قوله واسوأ)  
منه بتقدير الخ) صور بهذا الرض (قوله أوست) على تصويري الاسنوي الذي اعتمد في الرض ويلزمه  
ثلاث وسجدة قال في الرض لا تقول انه ترك السجدة الاولى من الاول والثانيتين الثانية وثنتين من  
الثالثة وثنتين من الرابعة اه (قوله أو سبع الخ) لم يقيد السبع والثمان بجعل موضعها لانه لا يحتاج اليه  
بل لا يتصور جهل بالموضع لان الفروض ان الصلوات باعية كاصح به ومن لازم ترك الثمان من اربعة العلم  
بان كل ركعة ترك منها سجدتان ومن لازم ترك السبع منها العلم بترك سجدتين من كل ركعة من ثلاث

السدن بعد التكبير والاقتتاع بعد العمود لغزوات اجابه وفارق الاتيان بتكبير العيد بعده بقاء اجابه فكان تقديره عليه سنة لانه لما  
قلت بسن اداية نظره

ابتداء الترم ويدعى إلى آخر صلاته الإجماع يستثنى وينبغي أن يقدم النظر على ابتداء الترم لتأني له تحقيق  
النظر من ابتداء الترم عش **(قوله أي المصلي)** إشارة إلى عود الترم على مذكور بالقرعة بكري اه  
عش **(قوله ولو أعي)** أي أو في ظلمة ما تكون الساعة لا الناظر على سجودها بتوضيح بفضل **(قوله)**  
وان كان عند الكعبة أي وان صلى خلف نبي خلفه قال ينظر إلى ظهره فيها بمعنى **(قوله أو أعي)** أي  
ولا ينظر جزأً حين الكعبة ولا يفعل سجود من الكعبة **(قوله في جميع صلاته)** وقيل ينظر في القيام  
أو موضع سجود في الركوع أو موضع قيسه في السجود إلى الله والقعود إلى حجره لان امتداد البصر  
لهي فهاذا قصر كان أولى وهذا هو البصري والمتوكل معنى وكذا ذكره ذلك صاحب العاروف **(قوله ان)**  
ذلك أي جمع النظر في موضع معنى **(قوله ان السجدة الخ)** ويسن أن يثنى في صلاته الخوف والعاد وإمامه نظره  
إلى جهة لتلايهم شرح بفضل إذا انتهى إلى أن صلى على نحو بساط مصر رجم التصويم كان سجوده ان  
لا ينظر إليه اه **(قوله عند رفعها)** أي مادامت رمت تقعقوا لا تذب فطر على السجود بها بقاها وبسم  
قال عش و يؤخذ من ذلك أنه لو وقعت سبابة لا ينظر إلى موضعها بل إلى موضع سجودها كما في به الشارح  
مر اه **(قوله ويحتمل بعضهم الخ)** اعني المعنى **(قوله لا ينظر على سجود الخ)** وقفاً لأنها وبخلافها  
للمعنى كما في **(قوله أي قال)** إلى قوله لا يحتمل عادة في المعنى **(قوله ولا الاقفا الخ)** عدي في الرخصة المختار  
معنى ونهاية قول المتن **(لا يصكره)** أي ولكنه خلافه الأولى عش قول المتن **(ان لم يخف ضرراً)** أي  
على نفسه أو غيره معنى **(قوله بلغه)** أي أو غيره كما يأتي في الشارح وتقدم المعنى **(قوله وفيه منع الخ)**  
جمله حالية **(قوله ومن ثم)** أي من أجل أن فيه لمنع المذكور **(قوله اذا شوش عدمه الخ)** أي كان صلى  
لحائطه شروق وقعوده مما يشوش فكره ويسن فتح عينيه في السجود ليسجد البصر فله صاحب العاروف  
وأما الزاوي فكيف وغيره نهاية قال عش قوله وقعوده الخ أي كالسباط الذي قد صور اه أي وهما سن  
المطاف عند طواف الطائفين وقال الزبيدي قوله ليسجد البصر لا يعني أن المراد بها البصر بجمله أي لا يكون  
ينبغي بين السجود محاولة بالجفن والاقبال بصر معنى من المعاني لا يصف بالسجود فلا فرق في ذلك بين الأعي  
والبصير بل الحاق الأعي بالبصير هنا أول من الحاق به في النظر إلى جعل السجود في القيام وقعوده في  
حاشية الشيخ عش من في الحاق به هنا والفرق بينهما في ما في غاية البعد اه **(قوله بل يحرم)**  
الخ و ينبغي أن يجب التغميض فيما إذا لم يتم تركه فعل محرم كتنظر محرم لا طريق إلى الاحتراز عنه إلا  
التغميض سم عبارة النهاية وقد يجب إذا كان العارفاً **(قوله حصول ضرره عليه)** أي أو على  
غيره فيما يظهر الأولى أنه يظهر أيضاً أنه لا يقيد حيث ذكره لا يحتمل الخ الاحتياط لا يقيد بالاحتياط للنفس  
بصري أقول ويستفاد ما ذكره أولاً من كلام الشارح بأرجاع ضمير عليه إلى التغميض وجعله متعلقاً  
بالترتيب كما هو ظاهر الساق **(قوله كاهو ظاهر)** أي التشديد لا يحتمل عادة **(قوله كان الحسن أن يقول)**  
أي بل قول الحنف أن لم يخف ضرراً **(قوله ممنوع)** كمنع هذا الذي زعمه أنه الحسن صادق بما أضاف  
ضرراً فتدل العبارة حيث لا ينطوق على عدم الكراهة عند خوف الضرر وبالمعنى على الكراهة عند  
المصلحة وكان الصواب أن يقول ان كان فيه مصلحة توله أراد أن يقول ذلك فسبق فاملاذ كرهه فتأمل

و واحد من الباقي وجه لموضع السابعة لا يتفاوت به الحال عند افتاءه ثم رأيت الاستاذ البكري قد  
جعل للموضع في كثره فليست مقصوده **(قوله ولو أعي)** أي وان صلى خلف نبي خلفه قال ينظر إلى  
ظهره مر **(قوله عند رفعها)** أخرج غير ذلك رفعها وصار في شرح العباب والظاهر أنه امتن به  
نظره مادامت رمت تقعقوا لا ينظر على السجود اه **(قوله بل يحرم الخ)** و ينبغي أن يجب التغميض  
فيما إذا لم يتم تركه فعل محرم كتنظر محرم لا طريق إلى الاحتراز عنه إلا التغميض **(قوله ممنوع)** كيف  
وهذا الذي زعمه أنه الحسن صادق بما أضاف ضرراً فتدل العبارة حيث لا ينطوق على عدم الكراهة عند  
خوف الضرر وبالمعنى على الكراهة عند المصلحة وكان الصواب أن يقول ان كان فيه مصلحة توله أراد

كان عند الكعبة أو فيها إلى  
موضع سجوده في جميع  
صلاته لان ذلك أقرب إلى  
الخشوع وموضع سجوده  
أشرف وأسهل ثم السنة  
أن يغمض نظره على مصحفه  
عند رفعها ولو لم يستور في  
الشهادة لم يبرح يصح في قول  
الموردى وأبو يونس  
نظر الكعبة وجه من غير  
كلامه لا سيما للثبوت  
فانه بالغ في تركه سجوده  
و يجب بعضهم أن المصلي  
على الجنابة ينظر إلى ما كانه  
أشرف من كلام الموردى  
هذا وقد علمت من غير ما ينظر  
لعل سجود لو سجد (قيل)  
أي قال البصري من أمهاتنا  
كعش التابعين (يكراهه  
تغميض عينه) لانه فعل  
السهو وهو الذي عنه  
لكن من طريق ضعيف  
(و) الاقفا (عندى) أنه  
(لا يكراهه ان لم يخف ضرراً)  
يلحقه سبباً إذ لم يصرفه  
نفسه منه لتفريق  
الذهن فيكون سبباً لخشوع  
القلب وجوداً لخشوع  
الذي هو سر الصلاة ووجه  
ومن ثم أتى ابن عبد السلام  
بأنه أتى اذا شوش عدمه  
خشوعه وأخبر قلبه مع  
ربه ما إذا خشى من ضرر  
نفسه أو غيره ففكره بل يحرم  
أن ينظر تركه حصول ضرر  
هنا لا يحتمل عادة كما هو  
ظاهر وقول الأذري كان  
الحسن أن يقول ان لم  
تكن فيه مصلحة ممنوع (تنبيه) قد بينا في

سلبه الكراهة ما نقل عن مجموعه أنه بكره ترك سنن من سنن الصلاة الآن يجمع بأنه أطلق (١٠١) الكراهة على خلاف الأولى وأمراده

السنن المتأخرة لصريح

خلاف في وجوبها كليا

أواخر المبطان بزيادة

(د) بسن (الخشوع) في

كل صلاة بقلبه بأن لا يحضر

فيه غير ما هو فيه وإن تعلق

بالتخوض وبجوارحه بأن

لا يعتب بأحدها وظاهر

أن هذا هو مراده لأنه سذكر

الأول بقوله وفراغ قلب

الآن يجعل ذلك سببا له

فخصه بحالة الفحولي

الأي قاله لكل منهما كما هو

ظاهر أيضا وذلك لثنا الله

تعالى في تحله الغرض على

فأصله لا يتغير وأما الصلاة

بانتفاضة كذا قلت عليه

الأحاديد الصغرى

لأنها اختار جميعه أنه

شرط لصحة لكن في البعض

فكره الاسترسال مع حديث

النفس والعبث ككسوة

ودائه أو عشا غير ضرورة

من يحصل سنة أو دفع مضرة

وقيل بحرمه وما يحصل

انخسوع استقصاء أنه

بين يدي ملك الملك الذي

يعلم السر وأحق بناحية

وأمره بما تعلق عليه بالهوى

لعمد نفسه يحق له بوجه

فردعه صلاته (د) بسن

(د) والكراهة أي تأمل

معانيها أجالا لتفصيل

كما هو ظاهر لأنه يشبه عما

هو صدد قاله تعالى لا بدروا

آياته أقصا بسنن

القرآن ولأنه يكمل

مقصود الخشوع والادب

سم أقول الظاهر بل التعيين من إمامة الأقرع إرجاع ضمير فيه في كلامه إلى النظر وعدم التغميض فيندفع  
حينئذ لا شك ولا شبهة كراهة التغميض أن طين ترتب فحوت مصلحته عليه وإن لم يحضض رخصا لخلاف كلام  
المصنف فظهر حشذو جدوى (قوله) سلبه الكراهة أي بقوله وعندى لا يكره الخ (قوله) أنه  
يكره ترك سنة الخ أي وفي التغميض ترك سنة نهى إمامة قطره إلى موضع سجود وقد يقال المراد بالنظر إلى  
موضع السجود كونه بحيث ينظر إلى موضع السجود وهذا صدق مع التغميض سم (قوله) الآن يجمع  
بأنه الخ و يجمع أيضا بأن محل كراهة ترك السنة ما إذا لم يكن بطريق يحصل للمقصود تلك السنة كأنها  
فإن المقصود إمامة النظر لموضع السجود والخشوع والتغميض يحصله سم (قوله) بأنه أطلق الكراهة  
الخ أي على اصطلاح المتقدمين كردى (قوله) الخو جريان الخلاف الخ) متعلق بالمأخذة (قوله) في كل  
صلاته الخ أي قوله من يحصل سنة في الثبوت لا بالقوله الآن يجعل الخ أي في كل ما يتعلق بالمعنى لا بالقوله وظاهره إلى  
وفي الآية (قوله) غير ما هو فيه وهو الصلاة عرش فلو اشتغل بذكر الجنة والنار وغيرهما من الأحوال  
المنشئة على لاعتاق لها بذلك المقام كان من حديث النفس نهاية (قوله) وإن تعلق بالآخر قد شمل  
استصحابا كثر الدعاء في السجود والركوع والاستغفار وطلب الرحمة إذا ضرب أيقاسا بغيره أو رخصة  
والاستحباب من العباد إذا ضربا عذابا إلى غير ذلك مما يعمل على طلب الدعاء في صلاة فإن ذلك فمن  
التفكير في غير ما هو فيه ولا سيما إذا كان يطلب أمر ديني أو اللهم الآن يقال إن هذا شأن من المطلوب في صلاة  
فليس أجدني بما هو فيه عرش (قوله) وبما هو فيه عرش أي خشوع الجوارح ريشدى (قوله) الأول أي  
خشوع القلب (قوله) ذلك أي فراغ القلب (سببا) أي لأول (قوله) ولما خص بحالة الفحولي قد يؤخذ  
منه صمد لغاها بما يتبع عن تعمق ما هنا القابح أن لم يجعل ذلك سببا لأن الخشوع والقلب مطلوب في جميع  
الصلاة سم و جرى المعنى على أن كل منهما مفسر ادنه (قوله) وفي الآية الخ أي والخشوع في قوله تعالى  
قد أظف المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون (قوله) وذلك لثنا الله تعالى الخ عبارة عن الأصل في ذلك  
أي سن الخشوع قوله تعالى قد أظف المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون فصره على رضئ الله تعالى عنه  
بلين القابح كلف الجوارح اه (قوله) على فاعليه أي الخشوع عرش (قوله) ولا تتغافوا الصلاة  
بانتفاضة أي أن فقد هو جب عدم ثوابا فقد من كل الصلاة أو بعضها شرع بفضل (قوله) لكن في  
البعض أي بعض الصلاة فيشرط في هذا الوجه حصوله في بعضها فقط وإن اتقى في الباقي ريشدى (قوله)  
والعبث) عطف على الاسترسال (قوله) كسوة بقراءته الخ) فلا يقطع بحور دانه أو طرف عمامته كرهه  
تسوية الأضربة صكافي الأحكام معني وأدائها به وقد اختاروا هل الخشوع من أعمال الجوارح  
كالسكون أو من أعمال القلوب كالخوف أو هو عبارة عن المجموع على أقوال اه قال عرش والثالث  
هو الرابع اه (قوله) لغرض ضرورة ومنها خوف الاستهزاء عرش (قوله) أو دفع مضرة أي كثر أو ريد  
(قوله) وما يحصل إلى المتن في المعنى (قوله) وقيل بحرمه ظاهره كل من الاسترسال والعبث (قوله) أي تأمل  
إلى المتن في النهاية وللمعنى لا قوله أي أجالا قال (قوله) لانه أي التأمل والتفصيل إلى (قوله) ولأنه الخ  
معطوف في المعنى على قوله قال تعالى الخ (قوله) مقصود الخشوع الخ) بالإضافة لسان (قوله) وترتبه الخ الخ  
عطف على تدبر القرع عبارة لأنها يتو بسن ترتبه وهو الثاني فمما افراط الأسراع بركه وحرف الترتيل

أن يقول ذلك فسبى قلبه لما ذكره فليست له (قوله) أنه يكره ترك سنة الخ أي وفي التغميض ترك سنة وهي  
إمامة نظره إلى موضع سجود وقوله الآن يجمع الخ يجمع أيضا بأن سم ل كراهة ترك السنة ما إذا لم يكره  
الترك بطريق يحصل للمقصود تلك السنة كأنها فإن المقصود إمامة النظر لموضع السجود والخشوع  
والتغميض يحصله فان قلت فليكن السنة أحد الأمرين قلت قد قلتم بشرط وقد يقال ما كان قد يضر  
وفعل اليهود لم يكن أحد ما صدق السنون فليست له (قوله) أنه يكره ترك سنة أي وفي التغميض ترك سنة  
وهي إمامة نظره إلى موضع سجود وقد يقال المراد بالنظر إلى موضع السجود كونه بحيث ينظر إلى موضع

وترتبه لها رسول الله كرميا يناسب التلويح بجملة أو بغيره أو استغفار

أفضل من حرقه غير هو بسن للقرى مصلداً ثم غيره أن سأل الله الرحمة إذا ذمها - بقرعة يستعين العذاب  
 إذا ذمها - بعتذاب فان مر بها - بة تسع سم أو يا - بمثل تفكر وإذا ذمها - أليس الله أحكم الحاكمين له أن  
 يقول لي وأما لي ذلك من الشاهدن وإذا ذمها أقباي حديث بعده يؤمنون يقول أمنت بالله وإذا ذمها  
 يا تيكج معين يقول الله رب العالمين اه وكذا في المغني الأقربة وحرف الويسن قال عرش قوله مر  
 ويسن ترتيبها أي القراءة ومجمله حيث أحرم بها في وقت يصعبها كلمة والا وجب الاسراع والالتصاع على  
 أخف ما تمكن وقوله مر وحرف الترتيل أي الثاني في أخرج الحروف وقوله أفضل من حرقه غيره أي  
 فنصف السورة مثلاً مع الترتيل أفضل من تمامها بدونه ولعل هذا في غير ما طلب بخصوصه كقراءة الكسف  
 يوم الجمعة فان اتخامها مع الاسراع لتفصيل سبقرامتها فيه أفضل من أكثرها مع الثاني وقوله مر إذا مر  
 يا - بقوله الخ ينبغي أن يحل استحباب الصلاة إذا لم يكن أية الرجعة والعذاب فيما قرأه بدل الفاتحة والأفلا  
 باني ولا يقطع الموالاة وقوله مر من أنه أن يقول لي الخ أي يقولها الإمام والمأموم سراً كالسبع وأدعية  
 الصلاة - لا يتغير هذا اختلاف ما لم يقرأه - بترجعة أو عذاباً فإنه يجهر بالسؤال ولو وافقه المأموم كما تقدم في  
 شرحه ويقول الثناء مما طهره أن المأموم لا يؤمن فيما ذكر صلى الله عليه وإن أتته بلفظ الجمع اه عرش  
 (قوله كالقراءة الخ) عبارة الغني فيما سأل في القراءة وقد يفهم من هذا أن من قال سبحان الله مثلاً غفلاً عن  
 مدلوله وهو التزبه يحصل له ثواب ما يقوله وهو كذلك وإن قال الأسنوي فيه نظر اه (قوله ولو بوجه) ومن  
 الوجه الكافي أن تتصور أن في التسبيح والتحميد ونحوهما تعظيماً لله وتذميراً عليه عرش (قوله لأنه تعالى)  
 في قوله وفي الخ في النهاية يوافق (قوله والكسل القنور الخ) أي وضده النشاط معنى ونهاية (قوله عن  
 الشواغل) فدها النهاية يقول المغني بالنبوي فتوقفه تصنع الشارع كشرح المنهج الاطلاع واعتمد الحل  
 وفي النهاية قبل هذا ما يفيد (قوله به بتايد) أي بالخبر (قوله يبطل الشواب) لكن قضية الاماقل أن  
 بطلان الشرع فيما وقع فيه الخلل فيه فقط سم وتقدم من شرحه بأفضل التصريح بذلك (قوله وقول  
 القاضي الخ) أقره المغني وحرم به النهاية وهو عطف على قول من قال الخ (قوله ولا بنفسه) أي اطلاق قوله  
 وفراغ قلبه عن الشواغل الشامل للأخرو ويتوهم أن من جزم الضمير بقول القاضي بترك الخ (قوله كان  
 يجهز الجيش) أي يدبر أمر الجيش (قوله لأنه مذهب الخ) أو ما كان التقدير يشغله عما هو فيه كجهز اللادق  
 بعلمه وقامه (قوله على أن ابن الرفعة اختار الخ) أي يفعل عررضي الله تعالى عنه من أمه والاختار  
 ابن الرفعة توافقوا فاختاروا الفهماء وأولاه قوله الآن يريد الخ استئذاناً من هذا كردى (قوله لا بأس به) أي أما  
 فيما يقرؤه فمستحب (قائدة) فيها بشرى يروى ابن جبان في صحيح حديث عبد الله بن عمر فروان  
 العبد إذا قل صلى الله عليه فوضعت على رأسه أو على خاتمه فكما ركع أو بعد تساقطت عنه أي حتى  
 لا يبق منه شيء إن شاء الله تعالى اه معنى (قوله ما مر أولاً) إشارة إلى قوله وإن تعلق بالآخرة كردى ونظيره  
 أنه إشارة إلى ما ذكره عن القاضي من الكراهة ويحتمل أنه إشارة إلى قوله وفراغ القلب عن الشواغل الشامل  
 لأمور والآخرة قول المتن (وجعل يده الخ) أي في قيامه أو بدنه أنها يتوهم معنى قول المتن (أخذ بيضه يساره)  
 لا بعد فدين قطع كف يده من موضع طرف الزند على يساره وفيه قطع كف يده من موضع طرف أحد الزندان عند  
 طرف الآخرة صدره سم (قوله والسنة الخ) والأصح كالأرضائه يخط يده بعد التكبير تحت  
 صدره وقبل وسلهما ثم يستأنف نقلهما إلى تحت صدره قال الإمام والقصدان القبض بالذكور تركين  
 اليدين فإن أرسلهما ولم يبعثهما فلا بأس بكنس عليه في الأيمن وفيه نهاية قال عرش قوله مر فلا بأس  
 أي لا اعتراض عليهما إلا لاستئذاناً تقدم اه (قوله إن يقبض بكف يده الخ) أي ويشرح أصابع يساره

كالقصر له وقضيه حصول  
 ثوابه وإن جهل معناه وتقطر  
 فيه الأسنوي ولا يأتى هذا في  
 القرآن للتعبيد بلفظه فائيب  
 قاله وإن لم يفسر معناه  
 بخلاف الذكر لا بد أن يعرفه  
 ولو بوجه (و) بسن (شغل)  
 الصلاة بنشاط لأنه تعالى ذم  
 تاركه بقوله عر فلا وإذا  
 قام إلى الصلاة قاموا أكسائي  
 والكسل القنور والنوائ  
 (وفرغ قلب) من الشواغل  
 لأنه أعون على الخشوع  
 وفي الخ لم يشك المؤمنين من  
 صلته إلا ما علق به بتايد  
 قول من قال أن حديث  
 النفس أي الاختيارى أو  
 الاستمرار مع الاضطراب  
 منه يبطل الشواب وقول  
 القاضي يكره أن يتفكر  
 في أمر دنيوي أو مسئلة  
 فقيهه فلا ينافيه أن عررضي  
 الله به كمن ينافيه أن عررضي  
 في صلته لأنه مذهبه أو  
 اضطره الأمر إلى ذلك على  
 أن ابن الرفعة اختار أن  
 التفكر في أمور الآخرة  
 لا بأس به الآن بديلاً بأس  
 عدم الحرمة في وقت مأمور  
 أولاً (وجعل يده تحت  
 صدره) وفوق سرته (أخذ)  
 بيضه يساره) للاتباع  
 الثابت من مجموع رواية  
 الشيخين وغيرهما السنة  
 في كفة الأخذ لكل حاله  
 الخبر أن يقبض بكف يده  
 كوع يساره ويضع راسه  
 وساعده



وملك السلام تبارك تبارك إذا الجلال والاكرام نهاية وشرح المنهج زاد شرح بافضل ما تصومون ذلك أي المانور  
عقب الصلاة اللهم اعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك وقراءة الاخلاص والمعوذتين وآية الكرسي  
والفاتحة ومنه لاله الا الله وحده لا شريك له اغني بي ياذن يحيى ويميت عشر بعد الصبح والعصر والغروب  
وسبحان وطلب العزة الى آخر السورة وآية تشهد الله وقول اللهم مالك الملك اني بغير حساب اه قال عس  
قال الكري في الكبر ويندب عقب اسلام من الصلاة ان يبدأ بالاستغفار ثلاثا ثم قوله اللهم أنت السلام ثم  
يقول اللهم لا اله الا انت اعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ودين التسبيح والتحميد والتكبير لما اشار اليه ثم بعد ذلك  
كله من الاحاديث الواردة في ذلك اه وينبغي اذا تعاض التسبيح أي ونامعه وصلاة الظهر بعد الجمعة  
جبهة تقديم الظهر وان فاتته التسبيح وينبغي أيضا تقديم آية الكرسي على التسبيح فيقر بها بعد قوله منك  
الجلد وينبغي أيضا ان يقدم السجعات وهي القلائد لحث الشارع على طلب الذوق فيها ولكن في طعن أن  
في شرح المناوي على الاربعين أنه يقدم التسبيح ونامعه عليها وينبغي ان يقدم أيضا السجعات على تكبير  
العباد من الحب على نوريتها والتكبير لا يفتى به على الزمان اه (قوله في شرح العباب الخ) عبارته  
ثم رأيت بعضهم رتب شاءا ثم قال يستغفر ثلاثا ثم اللهم أنت السلام الى والاكرام ثم لاله الا الله وحده  
التي قدر اللهم لا اله الا الله وحده لا شريك له الا الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والفضل له التمام  
الحسن لاله الا الله تخلص من الدين ولو كره الكافرون ثم يقرأ آية الكرسي والاخلاص ونامه وتعين  
و يسبح ويحمد ويكبر العبد السابق ويدعو اللهم اني أعوذ بك من الجبن وأعوذ بك من أن أزدادك  
العجز وأعوذ بك من فتنة الدنيا وأعوذ بك من عذاب القبر اللهم اعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك  
اللهم اغني عني هم والحزن اللهم اغني عني فقر ولا يفتى في عظمي أي كلها اللهم اغني عني الفقر والجبن واهدني لصالح  
الاعمال والاخلاص أنه لا يفتى في لصالح ولا يفتى في سيئها إلا أن الله اعلم بالصواب  
نحو ما عجز عني أي يوم لقائك اللهم اني أعوذ بك من الكفر والفقر وسبحان بك رب العزة عما يصفون  
وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ثم يردد الصبح اللهم بك أصاول وبك أصال وبك أقاتل اللهم اني  
أأسألك علما نافع ولا متعبا ولا حزينا وبعد المغرب اللهم اغني عني من النازع سبعا وعشرين  
وبعد العصر قبل أن يثنى الرجل لاله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شئ  
قدور عسرا اه والظاهر أنه لم يذكر ذلك مرتبا كذلك الا بتوقيف أو عملا قديمه انتهت وقد ذكرت  
في الأصل مخرج ما ذكره ههنا من الاذكار من المحدثين فرأيتهم ان أوردته كروي على بافضل (قوله ويسن)  
القول وانصرف في المغني والنهاية الا قوله ولو بالمسجد النبوي الى عني (قوله الا لامر به التعليم) أي  
تعليم المؤمنين فيصيرهم ساجدا فتعوا وأسرع الاسلام ومغني ونهاية قال عس قوله بهما أي بالذكر  
والدعاء الواردة في ههنا وينبغي جريان ذلك في كل دعاء وذكر فهم من غيره أنه يردد تعليم ما ماما كان أو غيره  
من الادعية الواردة أو غيره هادوا دينوا اه (قوله أن يقوم من مصلاة الخ) ينبغي أن يستثنى من ذلك  
الاذكار التي طلب الاتيان بها قبل تحوله ثم رأيت في شرح العباب قال ثم يستثنى من ذلك أي قسامة بعد  
سلامه الصبح لما صم كل من الله عليه وسلم اذا صلى الصبح جالس حتى تطلع الشمس واستند في الخلد فيغير  
من قال في دروس الصلاة الصغرى وهذان وجه لاله الا الله وحده لا شريك له الحديث السابق قال فله نصير  
ياه ياتي بهذا الذكر قبل أن يتحول ويحلبو ياتي منه في المغرب والعصر وورد ذلك فيهما انتهى اه سم  
على حج والجامع الصغير اذا صليت صلاة الفرض فقولوا عقب كل صلاة عشر مرات لاله الا الله الى آخر  
الحديث وأقره المناوي وعليه ينبغي تقديمها على التسبيحات لحث الشارع عليها بقوله وهذان وجه لاله الا الله  
ورداً لأن من قرأ قل هو الله أحد مائة مرة عقب صلاة الصبح ولم يشكك غفلة أو ورد عليه سم في باب  
الجهاد والاسلحة انه اذا سلم عليه شخص وهو مشغول بقرائه لم يرد عليه السلام ولا يكون مغفلة أو ان

(قوله أن يقوم من مصلاة)



الموعود به أو يؤخروه إلى الفراغ ويكون ذلك عذرافيه نظرا له أو قول والاقر ب الأول وجعل الكلام على أجنبي  
لا عذر له في الاتيان به وعلى ما ذكره فكل يقدم الذكر الذي هو لاله الا الله الخ أو سور قتل هو الله أحد فيه نظر  
ولا يبعد تقديم الذكر كطع الشارع على المباداة اليه بقوله وهو نات وجعله ولا يبعد ذلك من الكلام لانه ليس  
أجتماعا على طلب بعد الصلاة عرش **(قوله عقب سلامه الخ)** قاله الأصحاب لثلاثه هو أو من خلفه هل  
سلم أولا ولئلا يدخل شر يبطله بعد في صلاته فيقتضيه اه **قاله** لا ذرى وألعتان تتبختان اذا حول  
وجهه المزمع أو انصرف عن القبلة اه وينبغي كبحه بعضهم أن يستثنى من ذلك ما اذا قدم مكانه يذكر  
الله بعد صلاة الصبح إلى أن تطلع الشمس لأن ذلك كمنعورة وأما قوله الترمذي عن أنس مغبى **(قوله)**  
وينبغي الخ كذا في النهاية يتقدم عن سم عن شرح العباب مثله مع زيادة عبارة شرح بافضل ويندب  
أن ينصرف الإمام والمأموم والمنفرد عقب سلامه وفراغهم من الذكر والدعاء بعده اه **(قوله)** اذالم يكن  
خلفه ساه فسيأتي نهاية **(قوله)** في المسجد النبوي الخ وفاقا لظاهر إطلاق الاسمي والغنى وخلافا لنهاية  
عبارة ولو كانت الإمام بعد الله لكان ذكر أو دعاءه لا فضل جعل عينه المزمع أو يسار إلى المحراب لا تباع واه  
مسلم وقبله عكس وينبغي كماله بعض المتأخرين ترجيح محراب النبي صلى الله عليه وسلم لانه ان فعل الصفة  
الأولى يصير مستدرا للنهي صلى الله عليه وسلم وهو قوله أتمفن بعده من الأنبياء اه أى كل منهم يتوسل به  
إلى الله سبحانه وتعالى رشيدى **(قوله)** ويؤيد أى التعميم المذكور **(قوله)** بخرابه أى يصلى فقدم أن  
المحراب المعروف بحدوث **(قوله)** فبعض استثناء الخ أى بخرابه صلى الله عليه وسلم يجعل عينه في المحراب  
اعتمد الجلال الرملى واتباعه على عمل الأئمة بالمدينة اليوم والدميرى

وسن للإمام أن يلتفتا \* بعد الصلاة إلى دعائنا

ويجعل المحراب بين يساره \* الاتجاه البتة في استناره

ففي دعائه يستقبل \* ومنه للمأموم لا يتقل

وان يكن في مسجد المدينة \* فليصلي بخرابه عينه

لكي يكون في الصلاة مستقبلا \* خير شيع ونبي أو لا

اه كرى وقضية ما صرف في النهاية من اقتصار على استثناء محراب النبي صلى الله عليه وسلم لعدم إجماعه  
الدميرى بالنسبة إلى اتجاه البيت الشريف فأبراج **(قوله)** ولو في الدعاء وقال الصيرى وغيره يستقبلهم وجهه  
في الدعاء وقوله هم من أدب الدعاء استقبال القبلة مرادهم غالب البلاد أعني وبنسب الأكثر من الذكر والدعاء قال  
في المهامات وقد الشافعى رضى الله تعالى عنه أصحاب أكثر الذكر والدعاء بالمنفرد والمأموم ونقله عنه في  
المجموع لكن لقائل أن يقول بسن للإمام أن يتختمهم فهم ما يحضره المأمومين فإذا انصرفوا أطول وهذا هو الحق  
انتهى وهو لا يخفى أن ذلك مغبى **(قوله)** على أن يؤخذ من قوله بعده الخ **قاله** عرش ظاهر مراده لا فرق  
بين الاتيان بها أى التسجنان على الفور وعلى التراخي والاقرب أنها تقرب بفعل الرتبة قبلها طاول الفصل  
أمكن قال به إلا نضر الفصل اليسير كالاشتغال بالارتقاء بظهوره ولو أكثر من ركعتين وقال سم علم ما حله  
أنه ينبغي في الاحتفال بالارتقاء لا يتعش الطول بحيث لا يبدد التسبيح من قوائم الصلاة فأنهى ثم على هذا  
ولو لا بين صلاتي الجمع آخر التسبيح من الثانية وهل يسقط تسبيح الأولى يستند أو يكتفى بها ذكر أو داء

عقب سلامه) ينبغي أن يستثنى من ذلك الذكر الذي طالب الاتيان به قبل تحوُّله ثم رأيت في شرح العباب قال  
ثم يستثنى من ذلك أجنبي قيامه بعد سلامه من الصلح لما صح كل صلى الله عليه وسلم الأصل الصريح جالس حتى  
تطلع الشمس واستدل في الخادم بغير من قال بدو صلاة الغير وهو نات وجعله لاله الا الله وحده لا شريك له  
الحديث السابق قال فيه تصرجه بأنه باقى بهذا الذكر قبل أن يحول وجهه وياتى منه في التفرق والعصر  
لورود ذلك فيهما اه **(قوله)** بفعل الرتبة ظاهر وان طولها وفي نظرنا إذا غش القتل على محل سجدة أو لا يصدق  
على الذكر أنه بعد الصلاة وقد يقال وقوعه بعد قوائمها وان طال لا يخفى جوع كونه بعدها قليلا

عقب سلامه اذالم يكن خلفه  
لنساء فان لم يرد ذلك فالسنة  
له أن يجعل ولو بالجد  
النبي على مشرفة أفضل  
الصلاة والسلام كما اقتضاه  
اطلاقهم ويؤيد أن اختلافه  
الراشد من بعدهم كانوا  
يصلون بخرابه صلى الله عليه  
وسلم ولم يعرف عن أحد منهم  
خلاف ما عرفه منه فثبت  
استثناءه في نظر وان كان  
له وجه موجب لا سيما مع  
رعايتنا سائلا الأدب أولى  
من امتثال الأمر بعينه  
للمأمومين ويساره للخصراب  
ولو في الدعاء وانهم ارفاهه  
لا ينال نيب الذكر له عليها  
لا يأتى به في فصله الذي  
ينصرف إلى أنه يؤخذ  
من قوله بعدها انه لا يقرب  
بفعل الرتبة

وانما الغائبها كماله لا غير \* (تنبيه) \* كثير الاختلاف بين المتأخر من فقيه زاهد الى الوالد كمن سجع أو يعاود ثلثين فقال القرافي بكره لانه سوء  
أدبوا يدياه دوا وهو اذا يدفعه على قانونه يصير داه وبانه مفتاح وهو اذا يدعى أسد لانه لا يفهم وقال غير بمحصل له الثواب المخصوص مع  
الزائد ومقتضى كلام الزن العراقي ترجيح له بالانسان بالاصل حصل له ثوابه فكيف بطله زائد من حسنه واعتداه من العدم دليل بالغ  
فقال لا يصلح اعتداه عدم حصول الثواب لانه قول بلا دليل بل الدليل رده وهو عموم من جامع الحسنه عشر أمثالها لو يعثر القرافي على سر هذا  
العدد المخصوص وهو تسعين ثلاث وثلاثين والجد كذلك التكبير كذلك يادوا واحد متكملة لما تفتوه ان "عبداه" في تسعة وتسعون  
يوحى اما ذاته كملته أو جلاله كالتكبير (١٠٦) أوجه لية الحسن فعمل الاول في التسبيح لانه فيه لذات والثاني في التكبير والثالث في التمجيد

لانه يستدعي التمزيز في  
الثالث في التكبير أولاه الا  
لكنه وحده لا شريك له الخ  
لانه قيل ان تمام الماتقى  
الاسماء الاله اعظم وهو  
يأخصل في أسماء الجلال  
وقال بعضهم هذا الثاني  
أو وجه نقلا ونظرا من استشكله  
بجلا اشكال في فعل فيه  
الجلالة الممدوح وهو ان ورد  
في روايات النقص عن ذلك  
الصمد والزائدة عليه  
كفمن وعشرين واحد  
عشر وعشرة وثلاث ومرت  
وسبعمائة في التسبيح  
وتسعين وعشرين واحد  
عشرة وعشرة ومائة في  
التمجيد وتسعين وعشرين  
واحد عشرة وعشرة ومائة  
في التكبير ومائة وتسعين  
وعشرين وعشرة في التهليل  
وذلك يستلزم عدم التعبد به  
الآن يقال التعبد به واقع  
مع ذلك بان يأتى بأحدى  
الروايات الواردة والكلام  
انما هو فيما اذا أتى بغير  
الوارد نعم يؤخذ من كلام  
شرح مسلم انه اذا تعارضت

ولابد من ذكر لكل من الضلالتين فيه فعمل ولا يعد أن الأولى أفراد لكل واحدة في العدد المطلوب لها فاقصر على  
احد اهل الدين كفي في اصل السنة اه (قوله وانما الغائبها كماله الخ) يفيد ان الافضل تقديم الذكر والدعاء  
على الرتبة سم (قوله وايد) أي ما قاله القرافي (بأنه) أي الوارد (قوله مع الزيادة) أي على العدد الوارد  
(قوله واعتداه من العدم) الوجه الذي اعتداه جميع من شئ وخنا كشحننا الامام اليراسي وشحننا الامام  
الطبري حصول هذا الثواب اذا زاد على الثلاث والثلاثين في المواضع الثلاثة فيكون الشرط في حصوله  
عدم النقص عن ذلك خلافا لمن خالف سم على المنهج اه عش (قوله وهو) أي الدليل (قوله  
تكملة المائة) خبر مستند محذوف والخلة صفة لواحدة (قوله وهو ان الخ) قد يقال ان هذا السر لا يضر  
القرافي بل يؤيد كلامه (قوله ان اسماء تعالى) أي الحسن (قوله والثاني في التكبير) سكت عن وجهه لظهوره  
من قوله أو جلاله كالتكبير (قوله أولاه الله) أي في قدر (قوله هذا الثاني) أي التي قاله غير القرافي  
وهو حصول الثواب المخصوص مع الزيادة (قوله فيه لانه لا للمدى) وهو حصول الثواب المخصوص مع  
الزائد على العدد المخصوص وقد يقال ان قول المستشكل الآن يقال الخ يؤيد نقض المدي فتمال (قوله  
وذلك) أي اختلاف الروايات بالنقص وان زاد (قوله عدم التعبد به) أي بالثلاث والثلاثين (قوله ان بعد  
به واقع) أي بالوارد (قوله والاسلام) أي الخلاف (قوله بغير الوارد) أي لم يرد اصل (قوله نعم يؤخذ من الخ)  
صارت لغتي قال المصنف اولي الجمع بين الروايتين في كبرياو يعاود ثلثين ويقول لاله الله وحده لا شريك له  
الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير اه (قوله ان يمتدحها) أي ان يجعل خاتمة لما تارة آخره (قوله وورد)  
أي ندب الجميع بين كبرياو كبرياو وتحتل ارجح القدير قول التاليل فثبت بان يمتدحها (قوله وارج  
بعضهم) عطف أيضا على قال القرافي وكذا قوله واجمعنا بالغ (قوله اوله بد) أي على وجهه مطلوب منا  
في هذا الوقت عش ولعل الاول أي على انه هو الانسبها قول المتن (النقل) أي أو الغرض من موضع فرضه  
أي أو نظره وقل وان ينقل صلاة أو من محل آخر لكان شاملا واخصر واستغنى عن التقدير المذكور معنى  
قول المتن (وان ينقل النقل الخ) أي اماما كان أو غيره ولو نزلنا ذلك فاحرم بالثانية في محل الأولى فهل يطلب  
منه الانتقال بفعل غير مطلق في انشاء الثانية يتجه ان يطلب سواء كان عبدا أو سواه أو وجهه سم على المنهج  
اه عش (قوله وقضية الخ) عبارة النهائية ومقتضى إطلاق المصنف عدم الفرق بين النافذة المتقدمة والنافذة  
التي هي في الماهية في النافذة المنة - دعما أشعر به كلامهم من عدم الانتقال لأن العمل مأمور بالمبادرة في  
الصف الاول وفي الانتقال به استقرار الصغوف مشقة خصوص ما كثر المصلين كالجمعة انتهى فعمل ان محل  
استحباب الانتقال مأمور بعرضه شئ آخر اه (قوله وانه ينقل لكل صلاة الخ) قضية هذا المنع استحباب  
(قوله وانما الغائب) يفيد ان الافضل تقديم الذكر والدعاء على الرتبة (قوله وانه ينقل لكل صلاة) قضية  
هذا المنع استحباب الانتقال أو الفصل بالكلام لكل ركعتين من النوافل فيتمتعها ولو كثر تجدا

وإبان من له الجمع بينهما حكم المائة في تكبيرة أو بلاله الله وحده الخ فثبت بان يمتدحها استحبابا طوعا  
بالوارد ما أمكن ونظيره قوله في ظلمت نفسي ظلمنا كثيرا في دعائه الشهادة بالوحدة والثلاثين والجميع بينهما ذلك وورد العز من جماعة  
بمجرد دونه عليه في حاشية الاضاح في بحث دعاء يوم عرفة بعضهم أنه ان لوى عن ذاتها بالعدد والوارد امتثال امر ثم زاد أي بد علم ما والا  
فلا أوجه من تفصيل آخر وهو انه انما لا يخفى شك عزرا وان بعد فلا لانه حينئذ استدرك على السار وهو ممتنع (وأن ينقل للنفل الزا) اب  
وغيره (من موضع فرضه) لشبهه لمواضع السجود وقضية ندب الانتقال لغرض من موضع نفسه المتقدم وانه ينقل لكل صلاة بفتحها  
من القضايا والنوافل وهو متجه حيث لم يعارضه نحو فضيلة صغ أو أول أو مشقة حق في صغ مثلا



الأول (انه رفع) أي المبرق (قوله بخلافه هنا) \* ساقية مسئلة الشيخ عز الدين هل يكره أن يسأل الله بعظيم من خلقه كالنبي والملاك والولي فأجاب بأنه يباح من النبي صلى الله عليه وسلم انه علم بعض الناس اللهم اني أقسم عليك بنبيك محمدني الرحمة فان صحت فينبغي أن يكون مقصورا عليه الصلاة والسلام لانه سيد ولد آدم ولا يقسم على الله بغيره من الأنبياء والملائكة لانهم ليسوا في درجته ويكون هذا من خواصه اهـ والمشهور انه لا يكره شي من ذلك معني وفي عرش بعدد كرام الشيخ عز الدين مناضه فان قلت هذا قد يعارض ما في الجملة وشرحه الشيخ الاسلام والافضل استسقاؤهم بالاتباع لان دعاهم أو جلى الاجابة الخ قلت لا تعارض بل واز أن ما ذكره العزمقر وض فيه - لو سأل بذلك على صورته بالازام كايون تخضع قوله اللهم اني أقسم عليك الخ وما في الجملة وشرحه ما صور بما اذا ورد على صورة الاستسقاء والسؤال منسبل أسألك بركة فلان أو بجرمته أو نحو ذلك اهـ

### \*(باب شروط الصلاة)\*

(قوله تعالىق أمر مستقبل الخ) انظر التعليق بالوسم عبارة الجبري وقضية هذا أي التقيد بمستقبل أن التعليق بل ولا يسمى شرطاً في العربي بخلافه ويرى أي لا تنهوا شرط في معنى اهـ (قوله بخلافه) أي بأمر مستقبل (قوله أو الزام للشي الخ) عبارة تشرح المنه ويبرهنه أي التعليق بالزام الخ (قوله وبفحصها العلامة) ظاهره انه بالسكون ليس بمعنى العلامة وردته النهائية والمعني فقال الشرط جسم شرط بسكون الزام وهو اتفاق العلامة ومنه أشرط الساعة أي علاماته هذا هو المشهور وان قال الشيخ الشرط بالسكون الزام للشي والزام لا العلامة وان عبر به بعضهم فانها بمعنى الشرط بالغض انتهى اهـ قال عرش قوله مر وان قال الشيخ الخ أي في غير شرح منهجه تعالى لا ينوي غير دون الغير شرح الزام والشرط وشرح الجملة اهـ (قوله واصطلاحاً) أي قوله فان قلت في النهاية بغض الاقوله ويعبر بالرد وقوله بأنه أي بانه وقوله اشارة إلى حسن (قوله ما يلزم الخ) فان قلت هذا التعمير فغير مانع لانه يشمل الركن قلت يجوز أن يكون ريساً المقصود به تميز الشرط عن بعض معاده كالسبب والمانع ومثل ذلك ما ذكرنا كإبراهيم في اللغة كالسيد ويجوز أن يفهم ما خارج بقدر رتبة اشتها ان الشرط خارج أي عن الماهية وقد يقال الركن يلزم من وجوده الوجود ما يطل فليست له سم أقول وعني الجواب الأخير كما أشرنا له فقد أن الزوم في الركن ليس لزمانه بل عند استيفاء الشرط وبقية الأركان وانتفاء الموانع (قوله ولا لعدم لزمانه) فخرج بالبعد الأول أي ما يلزم من عدم الخ المانع فانه لا يلزم من عدمه شي وبالثاني أي ولا يلزم الخ السبب فانه لا يلزم من وجوده الوجود أي ومن عدمه العدم وبالثالث أي لزمانه اقتران الشرط بالسبب كوجوده الذي هو الشرط لوجوده الزكامة مع النصاب الذي هو سبب لوجوده بالزمان كالزمان على القول بأنه مانع لوجوده أي المرجوح وان لم يلزم الوجود في الأول والعدم في الثاني لكن لوجوده بالسبب والمانع لاذن الشرط لها يتوعد عرش (قوله تقديم هذا) أي بأبشروط الصلاة (قوله وريثانه) أي المصنف (أشار) أي بتأخير هذا الباب عن باب صفة الصلاة (قوله ما يجب تقديمه الخ) وجوب تقديمه منوع بل الوجه انه يكفي مقارنته فلا استقبال مثلاً يكفي مقارنته فلا استقبال مثلاً

### \*(باب)\*

(قوله أمر مستقبل) بالنظر لتعليق (قوله ما يلزم من عدمه العدم الخ) فان قلت هذا التعريف غير مانع لانه يشمل الركن قلت يجوز أن يكون ربما المقصود به تميز الشرط عن بعض معاده كالسبب والمانع ومثل ذلك ما ذكرنا كإبراهيم في اللغة كالسيد ويجوز أن يفهم ما خارج بقدر رتبة اشتها ان الشرط خارج فليست له سم أقول وعني الجواب الأخير كما أشرنا له فقد أن الزوم في الركن ليس لزمانه بل عند استيفاء الشرط وبقية الأركان وانتفاء الموانع (قوله ولا لعدم لزمانه) فخرج بالبعد الأول أي ما يلزم من عدم الخ المانع فانه لا يلزم من عدمه شي وبالثاني أي ولا يلزم الخ السبب فانه لا يلزم من وجوده الوجود أي ومن عدمه العدم وبالثالث أي لزمانه اقتران الشرط بالسبب كوجوده الذي هو الشرط لوجوده الزكامة مع النصاب الذي هو سبب لوجوده بالزمان كالزمان على القول بأنه مانع لوجوده أي المرجوح وان لم يلزم الوجود في الأول والعدم في الثاني لكن لوجوده بالسبب والمانع لاذن الشرط لها يتوعد عرش (قوله تقديم هذا) أي بأبشروط الصلاة (قوله وريثانه) أي المصنف (أشار) أي بتأخير هذا الباب عن باب صفة الصلاة (قوله ما يجب تقديمه الخ) وجوب تقديمه منوع بل الوجه انه يكفي مقارنته فلا استقبال مثلاً يكفي مقارنته فلا استقبال مثلاً

انه يقع تبعاً ويقرب بين قوليهما بتبعه في التورل بان حكمه لا افتراض من سهولة القيام عنه موجوده فيه فقد مر عاينته على المتابعة بخلافه هنا (ولو اقتصر لعلنا على تسليق سلم يثنى والله أعلم) تصحيلة لغزيلت على ما لبقوا رانه من منفردا

### \*(باب)\*

بالتنوين (شروط الصلاة) جميع شرط بسكون الزام وهو لغة تعليق أمر مستقبل بخلافه أو الزام للشي والزامه وبفحصها العلامة واصطلاحاً ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجوده لا عدم لزمانه قبل كان الأولى تقديم هذا على باب صفة الصلاة اذا لشرط ما يجب تقديمه على الصلاة واستمراره فيها ويعبر عنه بانه ما يلزم كل معتبر سواء بخلاف الركن له ورد بانه أشار إلى أهمية المقصود بالاعتبار على المقصود بطريق الوسيلة

وبأنه لا يحصل المطلان

المشتمل عليهما الفصل

الآتي داخله في هذه الترجمة

اشارة الى اتحاد الشرط

والمانسع هنا هو الوصف

الوجودي الظاهر المنضبط

للعرف بنقض الحكمي

انه لا بد من فقد هذا وجود

ذلك ومن ثم جعل انتفاؤه

شرطا حقيقة عند الزاقي

وتجوز اعذار المصنفين بغيره

ما يأتي أن الشرط حسن

مطلب الوضع من جميع

حسينات بخلاف الموانع

لا تقرأ في نحو الناس وغيره

هنا ثم حسن تأخير فان

قلت لم قد ما يجب ما عدا

الستر ولم ينص على شرطية

الاهنا ما عدا الاستقبال

قلت نظرت في الجرح عن

حقائقه الى كونها وسائل

مقدمة امام المقود وعن

شرطيتها الى كونها تابعة

للمقصود وانما هم أولا

على شرطية الاستقبال فوقع

استطرادا واما ما كتبه

البحث عن السرة فاشارة الى

وجوب ثبوتها تاريخي

حيث كونه شرطيا تاريخي

فقد علم اختصاصه بالصلاة

يعتبر مع البقية ولا

وتكونه فيها شرطيا تاريخي

مع بقاء شرطها المتكلم

عليها هنا اجمالا من حيث

الشرطية مع ذكر قواعدها

فانما (تخصه) ولا مرد

الاسلام لان طهارته لا تحذف

تستلزم ولا العلم بالقرضية

يكفي لغايتها لتكبيره الاجرام وما بعد اوان لم يتقدم وتقدم نحو الطهارة فلا نه لا يتصور عدا ونحو لهام مقارنا  
للتكبير من غير تقدم عليها سم (قوله لا يحصل المطلان الخ) عبارة التهاية والغنى لما اشتمل على موافقها  
وهي لا تكون الا بعد ان تعادها حسن تأخيرها له (قوله وهو الوصف الخ) عبارة الانساق والغنى والمات لغة  
المخالط واصطلاحا ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه لانه كالسلام فيها عدا اه  
(قوله في الخ) متعلق بالاعتداد (قوله من فقد هذا) أي المانع (وجود ذلك) أي الشرط (قوله حقيقة  
عند الزاقي) أي لانه لا يشترط كون الشرط وجوديا بصري (قوله وتجوز اعذار المصنفين) أي لان مفهوم  
الشرط وجودي ومفهوم المانع عدي بادي وقوله ومفهوم المانع أي انتفاء المانع لان الكلام في انتفائه  
والا فالمانع وجودي وقول الشارح تجوز أي بالاستعارة المصروفة تشبيه انتفاء المانع بالشرط في توقف صحة  
الصلاة على كل منهما واستعارة لفظ الشرط لانتفاء المانع اه بصري (قوله ويؤيد به) أي التجوز (قوله  
ما يأتي) أي من قريب في شرح موطأه والحدث (قوله من جميع حسينات) فيه بحث لان من جهة حسيناتها  
فعلها هي من جهة من قبيل خطاب التكليف ضرورة ان فعلها واجب ثاب عليه ويعاقب على تركه الا  
أن رد بأن الشرط من جهة تركها من خطاب الوضع من جميع حسيناتها يحتاج على هذا الى بيان تعدد  
حسينات الترك وبيانه أنه قد يكون عدا وسهوا وجسلا سم (قوله بخلاف الموانع الخ) قد بين هذا بان  
الموانع المذكورة هنا ليست متواترة على الإطلاق بل على التفصيل لا في بيانها ككون الكلام عدا مع العلم  
بالتحرر لم يطلعا فعمل انتفاءها بشرطها وجب ولا اشكال فيه اذ ليس لها وجه يخرج بها من خطاب الوضع  
سم (قوله نحو الناس) أي الجاهل (وفيها) أي العمد العالم (هنا لا ثم) أي في المانع دون الشرط (قوله  
حسن الخ) جواب الجاهل الخ (قوله من حققتها) أي ما عدا السرة والتأنيب باعتبار معنى ما والتدكير في  
قوله السابق على شرطية باعتبار الغفلة (قوله لانه) أي بقطع النظر عن نحو الصلاة (قوله مع ذكر قواعدها)  
أي قواعد شرط الصلاة (قوله ولا مرد الخ) عبارة التهاية وانما لم يعد من شرطها ايضا لاسلامها والتبميز  
والعلم بفرضها وبكيفية تغيرها من سنها لانها غير تخصه بالصلاة فلو جعل كون أصل الصلاة أو  
صلاته التي شرع فيها أو الوضوء أو الطهارة أو الصوم أو نحو ذلك فرضا أو علم أن فيها فرض وضو وسنن وعزم  
يدينها لم يصح ما فعله لترك معرفة التميز الخاص بغيره وأقبح جهة الاسلام الغزالي بان من لم يميز بين العلم بفرض  
الصلاة من سنها بصحت صلاته أي وسائر عباداته بشرط أن لا يقصد بفرضه نسيلا ولا كلام المصنفين بمجموعه  
يشعر به بخانه والمراد بالماضي من لم يحصل من التفتيش في عتدي به الى الباقي ويستفاد من كلامه أي المجموع  
أن المراد به انما من لم يميز فرض صلاته من سنها وان العالم من يميز ذلك وانه لا يفتقر في حقه ما يفتقر في حق  
العالم اه وكذا في باقي الاقوله والمراد الخ (قوله تستلزمه) أي لتوقف يلزم بينه الطهارة على الاسلام  
بالفرائض عن التوافق فان الجماعه تنس في بعضها قال فوجن الصلاة التي تستحق عاداتها بسبب تماثلها في  
الطهارة فتقوله كائنات في الطهارة تخالف في التقدم من أن الشئ في الطهارة بعد الفراغ عطل كالشئ  
في النية (الجواب) يجب على ذلك بوجوب أحد هاتين يكون ذلك على الوجه القائل بعدم الاطلاق والثاني  
أن يعمل على اختلافه والصواب في الاطلاق في الاشارة هل كان متبعا أم لا ولا يصح استقبال الاعادة فيها  
اذا كان متبعا او شئت في نفس الطهارة وهي مسئلة من الطهارة والشئ في الحدث اه وسبب الثاني في وجود  
السهو وتجوز المعادة في الشئ في الطهارة بعد الفراغ غير متصورها (قوله من جميع حسيناتها) فيه بحث  
لان من جهة حسيناتها فعلها هي من جهة من قبيل خطاب التكليف ضرورة ان فعلها واجب ثاب عليه  
ويعاقب على تركه الا أن رد بأن الشرط من جهة تركها من خطاب الوضع من جميع حسيناتها يحتاج على  
هذا الى بيانه تعدد حسينات الترك وبيانه أنه قد يكون عدا وسهوا وجسلا (قوله بخلاف الموانع الخ) لا تقرأ في  
الخ قد بين هذا بان الموانع المذكورة هنا ليست متواترة على الإطلاق بل على التفصيل لا في بيانها ككون  
الكلام عدا مع العلم بالتحرر لم يطلعا فعمل انتفاءها بشرطها وجب ولا اشكال فيه اذ ليس لها وجه يخرج بها

(قوله نعم) الحق ولا التمييز في النهاية والمغنى الا قوله أو العالم على الوجه بالنسبة لقوله أو البعض الخ (قوله أو البعض والبعض البعض الخ) صنعه صريح في أنه لا فرق في هذا بين العاين والعالم وليس كذلك بل هذا خاص بالعاين كما يعلم في المراجعة سم وكلام المغنى صريح في اختصاصه بالعاين وتقدم عن النهاية ما وافقه (قوله نستأنزله) قد عني بأنه قد يعرض بعد معرفته دخول الوقت ما بين بل التمييز سم (قوله ولو ظنا) أي بالاجتهاد أو مافي عنه كخبر الثقة والمراد بالمرء المرفعه عند طلاق الجواز أو بالافتقار عن غيره فلا تشل في الفن لأنها حكم الزمن الجائز المطابق أو يجب بكسر الجيم أي للبليل قطي عس (قوله مع دخوله) باطنا لعل المراد به أخذ أي امر في كسب الصلاة ما يشمل عدم تبين الحال (قوله لم تقع فيه) أي تبين أنها وقعت قبل الوقت (قوله لم تنعقد) أي لا فرضا ولا نقلا عس أي في الأولى بخلاف ما وصلى بالاجتهاد ثم تبين أن صلاته كانت قبل الوقت فانه ان كان عليه فأنسقم جنبها وقعت عنها أو لا وقعت فعلا مطلقا شخنا وتقدم في الشارح ما وافقه وقد اجماعا وتوهمها عن الفائتة بما دالم بلا حظ في التمسك بصحة الوقت (قوله كما سريانه) أي في كسب الصلاة (قوله لمع ما يستثنى منه) أي من صلاة الخوف في نفل السفر وغيره ما قول المتن (وسر العورة) والعورة لغبة النقصان والنسب المتعجب وسي المتدارك أي بيانه ذلك ليقطع ظهوره وتطابق أنشأ شيئا على ما يجب سر في الصلاة وهو المراد هنا وعلى ما يحرم النظر اليه وسأقي في النكاح ان شاء الله تعالى نهاية ومعنى (قوله عند القدرة) الى قوله لكن الواجب في المغنى الا قوله بالظن بقى الى قوله فان وجهه الى ويلزمه ما في المتن في النهاية الاما ذكر قوله والامة وقوله تحمله (قوله وان كان الثاني ظاهرا) أي وبالاولى اذا كان خالفنا فقط أو في ظلمة فقط شخنا (قوله عند القدرة) وظاهر كلام الروضة أنه لا يجب سرها عن نفسه في الصلاة لكن المعتقد كقوله شخنا المولى وجوب سرها عن نفسه في الصلاة حتى لو ليس غراة وصار بحيث يمكنه وبقوة ربه لم تصح صلاته سم وبأقن النهاية والمغنى ما وافقه (قوله للصبر الصبر الخ) ولقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد قال ابن عباس المراد به التيب في الصلاة نهاية ومعنى (قوله أي بال الخ) عبارة النهاية أي بالغة اذا لم ترض من حجبها لا تصح صلاتها بخمار ولا غيره وظاهر غير البالغة كالبالغة لكنه قد يمسح بالي الغالب اه أي من غلبته الصلاة من البالغات دون الصغيرات (قوله ومن ثم) الإشارة الى قوله بالظن الخ (قوله سؤال العارية) أي ممن ظن منه الرضا بها شخنا (قوله وقبول هبة نافعة الخ) فان لم يقبل لم تصح صلاته لقدونه على السر ولا يلزم قبول هبة التوب للتمسك على الاصح شخنا ونهاية ومعنى (قوله وجوبا) راجع لسكن من صلى وأتم (قوله صلى على) أي الفرائض والنسب على ما مره مدر في التيم من اعتماد ولا يحرم عليه رؤيته ورثه في هذه الحالة فلا يكف غرض الصبر عس (قوله ولو في الخلوة) وفائدة لسر في الخلوة مع ان الله تعالى لا يحجب شي يعرى المستور كراي المكشوف أنه يرى الاول متادبا والثاني نازلا لا به نهاية ومعنى (قوله ولا يلزم أنضاستها خارج الصلاة الخ) لا طلاق الامر بالسر ولا ان الله تعالى أحق أن يسخر من معني ونهاية (قوله والامة) المتجه أنها كالخروج اه سم عبارة النهاية والعورة التي يجب سرها في الخلوة السوا أن فقط من الرجل وما بين السر والركبتين المرأ أو مظاهر الخفى كالرأة من خطاب الوضع (قوله أو البعض والبعض الخ) صنعه صريح في أنه لا فرق في هذا بين العاين والعالم وليس كذلك بل هذا خاص بالعاين كما يعلم بالمراجعة (قوله نستأنزله) قد عني بأنه قد يعرض بعلمه معرفة دخول الوقت ما بين بل التمييز (فان قيل) اذا زاد التمييز بطلت الطلوة لمع أنها شرط أيضا فالتزم هي لا هو على ان هذا قد عني فان غير المميز بوضه عليه الطلوة فقد وجدنا عليها ولا تصح الصلاة لعدم التمييز فلا تشمل (قوله وسر العورة) خالي الى روضه يجب أي سرها مطلقا أي في الصلاة وغيرها ولو في خلوة من نفسه اه وظاهر أنه لا يجب سرها عن نفسه في الصلاة لكن المعتقد كقوله شخنا المولى وجوب سرها عن نفسه في الصلاة حتى لو ليس غراة وصار بحيث يمكنه وبقوة ربه لم تصح صلاته (قوله والامة) المتجه أنها كالخروج مدر (فرع) تعلقت جلده من غير العورة البها أو بالكنس مع النضاد أو دونه

وبالكسفة بان يعلم فرضها مع تمييز فرضها من صحتها لانه شرط لسائر العبادات نعم ان اعتقاد العاين والعالم على الوجه السكل فرضا مع أو سة قلا أو البعض والبعض صم ما لم يقصد بغير صم معين التفقة ولا التمييز لان معرفة دخول الوقت استأنزله أحدها (معرفة) دخول الوقت ولو ظنا مع دخوله باطنا فلو صلى غير ظان وان وقت فيه أو ظانا لم تقع فيه لم تنعقد (د) نأنها (الاستقبال) كما سريانه سم ما يستثنى منه (د) نأنها (سر العورة) عند القدرة وان كان الثاني ظاهرا لا يصح الله صلاة حائض أو بالغ الاضمار فان عجز بالظن السابق في التيم ومن ثم مرهنا سؤال نحو العاين يقو قبول هبة نافعة كطابن صلى عايا وأمر كونه وسجود وجوبا ولا عاده طلبة فان وجدته فيها البستر به فورا وبني حيث لا يتصل كاستدبار و يلزمه أنضاستها خارج الصلاة ولو في الخلوة لكن الواجب فيها سر سوا في الخلوة وما بين سره وركبة الخرج فقط

اه **(قوله الا لادنى)** الى المتن في المتن في الاوله تجمله **(قوله الا لادنى غرض الخ)** فيجوز الكشف له أي لا  
 كراهة وليس من الغرض ما جاز الجماع لان السكتة لا يكون مستترين عن ورده الرشدي فقال ومن  
 الغرض كما هو ظاهر غرض الجماع ومن السر عند لا يقتضى حومة الكشف بالاجتناف خلافا لما في ما يشبه  
 الشيخ والكلان السر عند واجبا لا مستنابا اه **(قوله قد يوجب الجلبان قول ع)** وليس الخ راجع لنفي  
 الكراهة لا لجواز الكشف **(قوله كبريد)** أي واغتسال نهائية بمعنى **(قوله على ثوب تجمله)** فتدبر قول  
 النهاية والمغني وصيانة الثوب عن الادناس والغبار عند كس البيت ونحوه اه **(بإطلاق الثوب ان التجمل)**  
 ليس بقدر فليراجع **(قوله وكرهه نظره الخ)** أي في خارج الصلاة أو ما فيها فمتنع فلور أي عورة نفسه في  
 صلاته بطلت كأي فتاوى المصنف الغربية وأقرب به الواللرحمة الله تعالى نهية قال ع ش ظاهره ولو كان  
 طوقه قد وجدوا هو ظاهر اه **(قوله وصيغتين)** ويظهر فائدة في طوافه إذا أحرم عنه ملبسه نهية  
 ومعنى **(قوله ثم يجلب الخ)** استدراك على ما أفاده لفظة بين عبارة النهاية أما نفس السر والركبة فلا يستلزمها  
 لكن يجلب الخ عبارة الخ وخرج بذلك السر والركبة فلا يستلزم العورة على الأصح وقيل الركبة متبادون  
 السرورة على عكس قول السوأتان فقط وده قال مالك وجماعة اه **(قوله ولو لم يعضه)** الخ قوله والعاجنة في  
 النهاية والمغني **(قوله ما ذكر)** أي ما بين السر والركبة \* **(فرع)** \* تعلقت جلست من فوق العورة بالهاو  
 بالعكس مع التصاق أودنه ففصل أن يجري في وجوب سترها عدمه معاذكر وفي وجوب الغسل وعدمه  
 فيها لو تعلقت جلدة من محل الفرض في الدين الخ يرد أو بالعكس \* **(فرع آخر)** \* لو طال ذكره بحيث  
 جاوز زوره الركبتين فالوجوب ستره واجب عليه ولا يجب ستر ما يحاذيه من الركبتين وما تزل عنهما من  
 السابقين وكذا يقال في سعة أصلا في العورة وتدل حتى جاوزت الركبتين وكذا يقال في شعر العانة إذا طال  
 وتدل حتى جاوزت الركبتين \* **(فرع آخر)** \* فقد أحرم السرورة الأعلى وجهه وجوب الغديته بان لم يجد الاقصا  
 لا يتأني الأثر به فهل يلزم الصلاة فيه و يفسد أو لا يلزم ذلك ولكن يجوز له أو يفصل فإن زادت الغديته  
 على الجوف مثل ثوب ستر أو مثل ثوب يباع لم يلزمه ولا يلزم الاستنجاء والشراعيين والزم فيه ظاهر  
 والثالث أن يبيع سم على حج وساعة شريطة العلامة الشوبرى على الشعر بعد قول سم في آخر الفرع  
 الاول أو بالعكس ما نصه قلت وهو محل هو لا يبيع عدم وجوب الستر في الأولى لأنها ليست من أجزاء العورة  
 وزوجو به في الثانية اعتبارا بالأصل والفرق أن أجزاء العورة لها حكمها من حومة نظرها وإن انفصل من  
 البدن بالركبة ولا كذلك المنفصل من محل الفرض انتهى اه ع **(قوله والمغني الحراخ)** فان أقصر  
 على ستر ما بين سرته وركبته لم تصح صلاته على الأصح وصح في التحقيق الصحة وعنده الرمي الى الأولى في النهاية

فصل في محل الفرض في وجوب سترها عدمه معاذكر وفي وجوب الغسل وعدمه فيها لو تعلقت جلدة من محل  
 الفرض في الدين الخ يرد أو بالعكس \* **(فرع)** \* آخر لو طال ذكره بحيث جاوزت زوره الركبتين  
 فالوجوب ستره واجب عليه ولا يجب ستر ما يحاذيه من الركبتين وما تزل عنهما من السابقين وكذا يقال في سعة  
 أصلا في العورة وتدل حتى جاوزت الركبتين وكذا يقال في شعر العانة إذا طال وتدل حتى جاوزت الركبتين  
 \* **(فرع آخر)** \* فقد أحرم السرورة الأعلى وجهه وجوب الغديته بان لم يجد الاقصا لا يتأني الأثر به فهل يلزم  
 الصلاة فيه يفسد أو لا يلزم ذلك ولكن يجوز له أو يفصل فإن زادت الغديته على الجوف مثل ثوب ستر أو مثل  
 مثل ثوب يباع لم يلزمه ولا يلزم الاستنجاء والشراعيين والزم فيه ظاهر **(قوله والثالث أن يبيع سم على حج وساعة شريطة**  
 الحرف) فلان لا تكشف منه شيء مما عدا الذي جوا الكفنين لم تصح صلاته سواء وجد اكتشاف ذلك في الأثر  
 أو لا ثمة وفارفعنا لوجوب الجماعة أو يعون ونحوه ثم بطلت صلاة واحد من الأربيعين حديث لا تبطل الجمعة تحقق  
 انعقادها والاصل عدم البطل لا احتمال كونه الخ وتدل لا تبطل بالشك بان الشك هنا في أمر يتعلق به وهو ستر  
 عورته وهناك في أمر خارج عنه وهو غمائم العددو يغفر في الخارج ما لا يتقرر في غيره كذا اعتمد مر  
 ويحتمل صحة ما إذا طرأ الاكتشاف في الأثناء للشك في البطل بعد تحقق الاعتقاد وهذا في غاية الاحتياج

الا لادنى غرض كتب يد  
 وخشية تقارب على ثوب تجمله  
 وكرهه نظره سوءة نفسه  
 بالاجبة (وعورة الرجل)  
 ولو قنا وصيغتين (ما بين  
 سرته وركبته) خبر به  
 له شواهد منها الحديث  
 الحسن غلط فأن الخفض  
 عورة ثم يجلب ستره  
 منها ليحقق به ستر العورة  
 (وكذا الامم) ولو لم يعضه  
 ومكانة وأتم وادعوا بها  
 ما ذكر (في الأصح)  
 كل رجل يبيع ان رأس  
 كغير عورة اجاعا  
 (و) عورة (الحرة) ولو غير  
 يبره وان الخفى الحر

وجمع الخطيبين القولين فحمل الأول على ما إذا دخل في الصلاة معتصرا على ذلك فإنه لا يصح صلاته حينئذ  
 للثاني في الاعتقاد والأصل عدمه وحمل الثاني على ما إذا دخل مستورا كالإمام ثم طرأ كسر شيء من أعضائه ما بين  
 السر والركعة فإنه حينئذ لا ينصرف الجرم بالاعتقاد والشك في البطالة والأصل عدمه واعتقد هذا الجمع سم  
 والزيادة بالسيد البصري وشحنه قول المتن (في الأصح) والثاني هو أنها كالركعة الأولى أي هو ركنها  
 ما عدا الوجه والكففين والرأس والثالث هو أنها لا بد منها في حال خدمتها بخلاف ما يدور كالرأس والرقبة  
 والساعد وطرف الساق معني قول المتن (ماسوي الوجه والكففين) أي حتى شعر رأسها وياطن قدمها يكفي  
 سترها بالأرض في حال الوقوف فإن ظهر منه شيء عند سجودها أو ظهر عتباته عند ركوعها أو سجودها بياط  
 صلاتها بخلاف جارية عرش ولو كان الثوب يسا أو جامع القدمين وليس بمسا بالباطن القدم كفي السترة  
 لكونه يمنع ادراك باطن القدم فلا تكاف لبس نحو خف خلافا لما أقامه بعض ضعفة الطلبة لكن يجب  
 تحريمها في سجودها عن ارتفاع الثوب عن باطن القدم فإنه يبطل فتنهها اه (قوله إلى الكوعين) بأدخال  
 الغاية الأولى إلى الارتفاعين يصرى (قوله لقوله تعالى الخ) الاستدلال به يتوقف على أنه واردة في الصلاة سم  
 (قوله أي الالوجوا الكففين) قاله ابن عباس وعائشة يتوقف (قوله) وأما حرم نظرها الخ أي الوجه  
 والكففين من الحرة ولو بلا شهوة قاله الزيادة في شرح الحرر بعد كلامه وعرف بهذا التفرع بران لها ثلاث  
 عوارث عورة في الصلاة وهو ما تقدم وعورة بالنسبة لنظر الأجانب إليها جميعا بشرط أن الوجه والوجوه والكففين  
 على المعتدلة وعورة في الخلوة وعند المحارم كعورة الرجل اه ويزيد ما انتهى عورة المسلمة بالنسبة لنظر الكافرة  
 غيرها بشرط ما هو مالا بد وعند الممنون بحرم أعضائه المعتدلة المرأة انظر شيء من بدن الأجنبية ولو  
 بغير شهوة فتنش فتنه كردى (قوله في الخ) لوجه كاسر أو عند نحو بحر الخ) خصم في الخلوة ومثلها عند  
 نحو المحارم ماض وأدخل بالثوب والمسحوق ولو كعبا عبادة بأفضل من شرحه وعورة الحرة عند مثلها  
 ولو كعبا العفيف إذا كانت عفيفة أو ضامن الزنا وغيره وعند المسحوق للذي لم يبق فيه شيء من الشهوة وعند  
 محارمها الذكر وما بين السر والركبة فهو زان ذكر النظر من الجانبين أسد ما بين السر والركبة بشرط  
 أمن الفتنة وعدم الشهوة اه (قوله) والخني رقاقوسية كالانثى عبارة شيخ الإسلام والنهاية والغنى والخني  
 كالانثى رقاقوسية اه (قوله عورة الذكر الخ) أي والخني الوثيق (قوله على الضمة) فإن عورة  
 الانثى أوسع الخ) تقدم من الغنى أنغاضه (قوله) الحسن كونه مصدرة أي لأن الشرط المنع للمانع  
 الذي هو الساتر وجعله شرط لمن حيث ما هيته فيه مصدر له وتكرار سم وحمله النهائي والغنى على الموصوفة  
 فقالا أي حرم اه قول المتن (منع ادراك لون البشرة) أي المعتدل البصر عادة كذا نظره كذا انقل عن فتاوى  
 الشرح مرفوعا على منسج أي في مجلس الخطيب كذا ضبطها بنجبل ناشري اهو هو يقتضي أن ما  
 يمنع في مجلس الخطيب وكان بحيث لو لم يلحظ فيمنع زيادة الفرج بالعملي جلالا لرون بشرته لا يضر  
 وهو ظاهر وبشرته أن مثل ذلك في عدم الضرر ولو كانت ترى البشرة لم يضر شيئا أو لا ترى البشرة عند حجابها  
 اه عرش وأقره الجبري (قوله) وإن منع جميعها أي كسراو يلزمت لكن مكره والمراد ومثلها الخني  
 فيما يظهر وخلافه الأولى للرجل نهاية ومعني (قوله) لأن مقصود الستر لا يحصل بذلك) أقول ينبغي تعيين ذلك  
 عند فقد زينة لستره بعض العورة سم على المنسج وهو ظاهر بالنسبة للثوب الزرق لستره بعض أجزاءها  
 الزناج أي أو الماء الصافي فإن حصل به ستر شيء منها فذلك ولا فلا عورة عرش (قوله) ولا الظلمات الخ) يحترز  
 قوله وشرطه أيضا الخ (قوله وهذا) أي التعليل (قوله) وإذا صابغ الخ) أي على تغييرهم غباستر المون سم

(ماسوي الوجه والكففين)

تظهرهما ويظهر حال

الكوعين لقوله تعالى ولا

يدين زينتهن إلا ما ظهر منها

أي الالوجبه والكففين

وللعاجة لكشفهما وإنما

سوم نظرها كالزائد على

نور الالامنة ذلك مظنة

للفتنة وعورتها نحوها

في الخلوة كاسر وعند نحو

بحرم ما بين السر والركبة

وصورتها غير عورة

(تنبيه) غير شحنا بقوله

والخني رقاقوسية كالانثى

وقوله رقاقوسية محتاج إليه

لأن عورة الذكر والانثى

الغنيين لا تختلف الأعلى

الضيق ان عورة الانثى

أوسع من عورة الذكر

(شرطه) أي الساتر (ما)

الحسن كونه مصدرة

(منع ادراك لون البشرة)

وإن منع جميعها وستره

أي أن يستعمل على

المستور ليسا أو نحو فلا

يكفي زياجه وما صاف ونوب

وفيق لأن مقصود السترة

يحصله ولا الظلمات الخ

لا تسمى ساترا عرقا بهذا

يندفع أي إذا صابغ



لاجرم لها فانها وان منعت  
الجن لا يسمى سائر عسفا  
نظر الخلقها الناشئة عن عدم  
وجود جرم لها (ولي) هو  
سور والوجه أنه لا يلزمه  
قطع زائد على العوردة ان  
نقص به المقطوع ولو يسيرا  
لان الحر يجوز لسه الحاجة  
والنقص سبحة أى ساحة  
ونقص تغذ غسلة كالعدم  
وفارق الحر بان اجتناب  
النفس شره لعمدة الصلاة  
ولا كذلك الحر وبأينا  
فهو عند عدم غيره مباح  
والنفس مباح ولو عند عدم  
غيره (طين) واجب وسفرة  
وأسماء مباحة بحيث لا يمكن  
روية العورة منه بخلاف  
نصوصه فيقتضونها فيها  
يظهر قصص جعل حبيبه  
بأعلى رأسه وزوجه عليه لانه  
حشيش مثلها في أنه لا يسمى  
سائر ويجعل الفرق بانها  
لا تعتمد مشتملة على المستور  
بخلافه ثم أيت في كلام  
بعضهم ما يدل لهذا (وما  
كدر) أو غلبت بضمرته  
كان مسمى فيه على خزانة أو  
بأسماء أو كان يطلق طول  
الانتماس فيه (والاصح  
وجوب التنظير) ومثل ذلك  
الماء فيما ذكر وكذا في  
أمكنه المصحود على الشط  
مع رقه ستر عورته به ولا  
يلزم أن يقوم فيه ثم يسجد  
على الشط

(قوله لاجرم لها) أى كالجرم والخنثى قال عرش ومنه النية اذ ازال جرمها بقي جرد اللون اه قول المتن  
(ولو طين) قد وجه الرفع بعد ولو كاهو عادة المصنف بان لو يعني ان وان يجوز دخولها على الجملة الاسمية عند  
الكوفيين سم (قوله ولو هو سور) الى قوله وفارق في النية والمغنى (قوله ولو هو سور) قد العباب على اذالم  
يجوز نحو الطين و يفهم منه انه لو وجد له يصل في الحر رو ينبغي كما وافق عليهم جواز الصلاة في الحر راذا  
أخل عورته وحشمة سم على المنهج أقول وينبغي أن يمثل نحو الطين الحشيش والورق حيث أخل عورته  
فيجوز له حينئذ ليس الحر رو مالم يجد له ستر به الا نحو الطين وكان يغزل عورته فهل يحل عليه ذلك أولا  
فيه نظر والظاهر الاول وأنه في هذه الحالة لا يخل بالاروة اه ع ش واعنده شطنا (قوله والاوجه) اعتمد  
مر (قوله وان نقص به المتطوع) قد يقال وكذا ان لم ينقص مطلقا اذا أخل بالاتصال على ستر العورة  
بمورته اه سم واعنده شطنا (قوله ان نقص به المتطوع الخ) مفهوما أنه لو لم ينقص بالقطع لزم وهو  
قضية قول الشارع مر وانما يقطع من اختصاص المال عرش (قوله كالعدم) أى فيقدم عليه الحر رو في الصلاة  
وبالعكس في غيرهما لا يحتاج الى طهارته والتوب شطنا أى لم يكن رطوبته في التمس ولا في البدن (قوله  
والنفس مباح الخ) في مقابلته هذا لما قبله الما يعني سم (قوله وطين الخ) ولوجع وجود التوب عرش (قوله  
وحب) يضم الحاء وكسر هاء سد الباء الجارة والضمعة فيها قلموس عبارة عرش وفي المصباح والحب بالفتح  
الحايقة فارسي معرب انتهى وهو هنا الزر الكبير اه (قوله نحو خيمة ضيقة) ينبغي تصور ذلك بما اذا وقف  
داخلها بحيث صارت محيطه باعلاه وجوانبه أمانا لخروج رأسها واخرج رأسه منها وصارت محيطه ببقية بدنه  
فهو أولى من الحب والحفرة فتأمل سم (قوله ومنها ما فيها يظهر قصص الخ) نقله سم على المنهج عن الطبري  
والشهاب الرمي وولاه عرش (قوله ويجعل الفرق الخ) على هذا لا بد أن يكون بحيث لا يرى عورته بنفسه  
على ما تقدم عن اعتماد شطنا الرمي سم (قوله أو غلبت) الى المتن في النية يتوكل في المغنى الاقوله أو الباء  
(قوله أو غلبت الخ) عبارة عن الغنى والنهياتى ونحو ذلك كلفه صاف تراكم مخضرمه الاذراك ومصورة  
الصلاة في الماء ان يصل على جناز الخ المتقول المتن (والاصح وجوب التنظير الخ) وبكفي الستر لحاف الخففة  
امرأان أو رجلان وان حشمت بمساحة محرمة في الاوجه كالأركان بازاءه ثقبه فوضعه به عليها فانه لا يضر  
كأصح به القاء في الخوازيق واعنده ابن الرفعة شطنا به قال عرش قوله مر الخففة امرأان الخ أى وان  
صار على صورة القمصين لهما وقوله أو رجلان أى أو رجل وامرأة بينهما محرمة اه (قوله ومنه) الى قوله  
ومن ثم في النية الاقوله وكذا في ولا يلزمه (قوله ومنه) ذلك الماء فيما ذكر) أى ومنه الطين الماء الكدر  
في وجوب الستر به (قوله مع قهارة ستر عورته به) فتصور لا يخلو من اشكال بصري (قوله ولا يلزمه أن يقوم  
فيه الخ) في نفي الزوم اشعار بجواز ذلك وهو ظاهر واعلم ان ماضى ما يقتضيه هذه المسألة أنه ان قدر على الصلاة  
في المسمع الركوع والسجود فيه بلا مشقة شديدة وجب ذلك أو على القيام فيه ثم انزول الركوع والسجود

(قوله ولو هو سور) قد وجه الرفع بعد ولو كاهو عادة المصنف بان لو يعني ان وان يجوز دخولها على الجملة  
الاسمية عند الكوفيين (قوله والاوجه) اعتمد مر وقوله ان نقص به المقطوع قد يقال وكذا ان لم  
ينقص مطلقا اذا أخل بالاتصال على ستر العورة وفارقه الآن يقال ما يفعل لاجل العبادة لا يكون خلا  
بالرأه لكن قد وجه هذا أنهم أسقطوا المجتمع على من لم يجد الا بالاساليب به (قوله والنفس مباح الخ) في  
مقابلته هذا لا لا يعني (قوله نحو خيمة ضيقة) ينبغي تصور ذلك بما اذا وقف داخلها بحيث صارت  
محيطه باعلاه وجوانبه أمانا لخروج رأسها واخرج رأسه منها وصارت محيطه ببقية بدنه فهو أولى من الحب  
والحفرة فتأمل سم (قوله ويجعل الفرق الخ) على هذا لا بد أن يكون بحيث لا يرى عورته بنفسه على ما تقدم عن  
اعتماد شطنا الرمي (قوله ولا يلزمه أن يقوم فيه ثم يسجد على الشط الخ) في نفي الزوم اشعار بجواز ذلك  
وهو ظاهر واعلم ان ماضى ما يقتضيه هذه المسألة أنه ان قدر على الصلاة في المسمع الركوع والسجود فيه بلا مشقة  
شديدة وجب ذلك أو على القيام فيه ثم انزول الركوع والسجود في الشما بلا مشقة كذلك وجب أيضا

أن شق ذلك عليه مشقة شديدة لأنه لا يعمسوا واحتشد فصلى على الشط عار بولاده دهذا هو الذي يقع في ذلك ويحجم بين الحلاف  
الداري عدم الزوم ويبحث بعضهم (١١٤) الزوم (على) مريصا وتغير خلافاً لهم فيه (فاقد) استغفر من (الثوب) وغيره

لقد روى به على السرد من  
ثم كفى به مع القدر فعلى  
التيوب (ويجس ستر أعلا)  
أي السائر أو الحمل يبدل  
قوله عورته إلا في  
(وجوانسه) أي السائر  
للعورة على التقدير الأول  
فهو عليه مصدر مضاف  
لفاعله وعلى الثاني فاعله  
فكن الأول أحسن لأنه  
الانصب بمساق المسن  
ولاحتياج الثاني إلى تقدير  
أعلى عورته أي سائرهما  
فيجمع الأول والامبالاة  
بتوزيع الغيبة في أعلاه  
وعورته لوضوح السرد  
(لأستله) لفسره ومنه  
فوجد أنه لا يفسر السك  
خاؤه بحيث ترى عورته  
لم يفسر إلا في السرد  
منه وأيضاً فهو ذو يقين  
الجانب وهي أضرم طلقاً  
(فلو) صلى على عال أو بعد  
مثلاً لم تضر رؤيته عورته  
من ذبله أو صلى وقد (رؤيت  
عورته) أي كانت بحيث  
ترى عادة (من جيبه) أي  
لطف نفسه لسمعه في  
ذكره أو غيره (كف) هذا  
القصيص السريه فايزه  
أو شد وسطه بفتح السين  
على ما يأتي في فصل لا يقدم  
على إمام حتى تكون عورته  
بعين لاري من عورته ستر  
لحيته إن منعته رؤيتها

منه وذلك لتغير العيص المتأصل في الثوب الواحد قال نعم وأزروه ولو بشوكه فإن لم يفعل ذلك أهدت صلاته ثم  
تبطل عند اغتنامه بحيث ترى عورته وفائدته أن هذا هو المستر وهو جهة القدرة فيه قبل إعلانها (تنبه) يجب بزره ضم الراء على  
الإفصاح لنسب الوالدين لغيره (أشباع) ضمة الهاء المقدرة لحذف خلفها فكان الواو ربت الراء

وإن ناله بالخر وجع الحمافي الشط مشقة كذلك كان بالخيار بين أن يصلي عار باقي الشط بلا عادة وبين أن  
يقوم في الماء ثم يخرج إلى الشط عند الركوع والسجود ولا إعادة أيضاً (قوله من الثوب وغيره) لو قدر  
على ثوب حر رذل يجب تقديم التطين عليه أولاً فينظر وقد يقال أن رؤيته التطين أول ما يدفع عنه أدنى  
نحو حر أو برد لم يجب تقديمه عليه ولا واجب (قوله لكن الأول أحسن) أقول من مرجحات التقدير الأول  
سلامته مما لو هجمه الثاني من وجوب ستر أعلى المصلي الزائد على العورة (قوله أي سائرهما) قد عنت  
الاحتياج إلى الحد الأدنى لاكتفائه بما قبله والمعنى حيث وجب على المصلي أن يستر أعلى عورته فلم يرجع الأول  
فلنأمل (قوله ضم الراء) أي بناء على الإدغام قال السعد قالوا وإذا اتصل بالجزء دم أو مثله الأمر حال

ومثله  
على  
الافصاح لنسب الوالدين لغيره (أشباع) ضمة الهاء المقدرة لحذف خلفها فكان الواو ربت الراء

وشيل لايجبالان الواوئد

يكون قبلها مالا يناسبها ويجوز ذال بسند الضم ابتداء العين الفتح للفتح قبل والكسر وقضية كلام انظار بردي كائن الحاحب استواء الاولين وقول شارح ان الفتح اقصر لعله لان نظره من الى اثير الانسية اكثر من نظره الى الاتباع لانها انسيب الفصاحة والصق بالبالغة (وله) بل عليه اذا كان في امر عورته خرق لم يجز بالسند غير به كذا يظهر وفي هذه هل يبقى في حالة السجود اذا لم يكن وضعه مع السجود بها له فزاد في تعاقب التوقف محبة السجود عليها كل محتمل اذا الحاجة تتغير وكان من الكشف وعدم وضع بعض الاعضاء كالجهنم عدم الاعادة فهو محتمل فالتى بغيره اذ لا يخرج وليس هذا كالمفرق ريبا في قولنا فيسلى على الشط العلوم منه انه اذا تعارض السجود والستر قدم السجود لان ذلك فيه تعارض اولى السجود والستر واصل السجود اكدلانه ركن وما هنا تعارض في موضع بعضو مختلف في وجوه وستر بعضو مختلف في اجزاء السجود فنعين (ستر بعضها) أي العورة (بيده) حب لا تعنى (في الامم) لمحول المقصود دعوى ان بعضه لا يستره ممنوعه فوارف

ومثله الامم حال الادغام هاهنا الصبر لم يوجب واحد نحو ردها بالفتح ورده بالضم على الاصح وروى رده بالكسر وهو ضعيفا انتهى اه سم (قوله قبل لايجب) أي على الاصح وشدي (قوله مالا يناسبها) أي كالتعويض والكسر (قوله قبل لايجب) وفي العزى وشرحه السعد الحزم يجوز الحركات الثلاث سم عبارات اخرى ويشد بفتح الدال في الاحسن ويجوز الفهم والكسر اه قول المتن (وله ستر بعضها) أي على القدر على الساتر سم (قوله بل عليه) قد يقال لوضع هذا الوجه على العارى العارضين الستر مطلقا موضع يده على بعض عورته لان القدر على بعض السرة كالقدرة على كفاها في الوجوب كظاهر وظاهر واطلاقهم كذا صرح في خلافه فلما لم ومن هنا يظهر ضعف التخيير الذي يعمه وظهر تعين مراعاة السجود لانه ركن فلا يجوز تنويعه مراعاة أمر غير واجب سم وأطال الكردى في تأييد كلام شارح وتصححه ورد قول سم واطلاقهم كالصريح في خلافه راجعه (قوله وفي هذه) أي صورته الوجوب (قوله عليها) أي على وضع اليد على حذف المضاف (قوله كل محتمل) قال القليوبى بالاولى أي بتقدم السرة على الوضع قال البلقي وتبعه الخطيب واعتد شغلا الزايد وقال شغلا الزمى وجوب الوضع تبعه المألوف وبنى واعتمده سم اه كردى عبارة فيضا وعند السجود سهل راعى السجود أو الستر ورجع الى قوله تقدم السجود لان الشارع اوجب عليه موضع الاعضاء السبعة في فصار عاجزا عن الستر ورجع البلقي بتقديم السرة لانه متفق عليه عند الشافعي ووضع اليد في السجود مختلفا نفسه ومراعاة المتفق عليه اولى من مراعاة المختلف فهو هناك قول بان يتخير بينهما اه واستقر ع من مآلة البلقي من تقديم السرة على الوضع وفي التخيير عن البرهوى قال العلامة ابن حجر والخطيب يتخير بينهما اه وهو مخالف لما صرح الكردى عن الخطيب فراجع (قوله وليس هذا) أي تعارض الوضع والستر هنا (قوله تعين التخيير) فرع هو لو تعارض عليه القيام والستر هل يقدم الاول أو الثاني في نظر والظاهر مراعاة الستر ونقل عن فتاوى شارح ذلك فرجعه عن (قوله أي العورة) الى قوله ورابعها الى النهاية والماضى الاقوله وفارق الى يكتفى وقوله فعمل الى وانه يترك (قوله) حيث لا ناقض) أي بان يكون ذلك البعض من غير السواء أو ما بها لباس ناقض منها يتوهم معنى (قوله لا يستره) أي لا يستره سائر ما معنى (قوله لا حترهما) الاول باسرها ما بها البلاء (قوله) يكفي في بدشعره (الح) وكذا الجمع المخرج من سترته وأمسكه بيدها يعمه معنى (قوله وان حرم) فتصح قبل هذه الواو المبالغة انه فلا يجزى وهو الادغام هاهنا الصبر لم يوجب واحد نحو ردها بالفتح ورده بالضم على الاصح وروى رده بالكسر وهو ضعف اه (قوله قبل لايجب) في العزى وشرحه السعد الحزم يجوز الحركات الثلاث (قوله) وله ستر بعضها يده في الاصح) أي مع القدرة على الساتر والافغ الحزم لا معنى للمقابل وحيد فتد فلامعنى لاختلاف قوله بل عليه تحت مرادنا لان لا يجعل ترفيزا اذ راعى المتن لا فادتمسك زائد (قوله بل عليه) قد يقال لوضع هذا الوجه على العارى العارضين الستر مطلقا موضع يده على بعض عورته لان القدرة على بعض السرة كالقدرة على كفاها في الوجوب كظاهر وظاهر واطلاقهم كالصريح في خلافه فلما لم ومن هنا يظهر ضعف التخيير الذي يعمه وفي هذه هل يتقبل الخبز بظهر تعين مراعاة السجود لانه ركن فلا يجوز تنويعه مراعاة أمر غير واجب سم انه لو لم الوجوب يتم التخيير لانه بعد عاجزا عن السرة دون السجود (قوله وان حرم) فتصح قبل هذه الواو المبالغة انه فلا يجزى وهو كذا في الاما ولا فلان الستر لا يستلزم المس لا مكان موضع يده على خرق الثوب بحيث يستمر باسرها من البدن من غير مس له ولا حرمه حيث كذا كظاهر ما علم واما انما قاعد غير المس في مس ومنه ما لم وضع طيب يده على الحمل المكشوف من العورة فتعصمه معرفة العلة لئلا يدان بها فان ذلك الوضع جائز مع حصول السرة به ومنه ان يضر رجل يده على ذلك الحمل من رجل آخر فلغناه انه وجهه أو امتهم علم الوضع جائز مع حصول السرة به ومنه ان يضر رجل يده على ذلك الحمل من رجل ليس بحرم اللعان المذكور ولا ناقض لاسان ال رجل والمشكوك في أنه رجل غير ناقض مع حصول السرة به كظاهر فلو كان قلت يلزم الموضع عليه دفع يد الواو لان وضعه لزام في الواقع فليس له السكوت عليه

الاستحباب يبيد لاحترامها والاحتياط لا يصبغ لانه لا يسمى كافر فوكفى في بدشعره وطاعا وان حرم

كذلك لأن السترة ليست من المس لتمكن وضع يده على خوف الثوب بحيث تستر ما يحاذيها من البدن غير مسر ولا حرمه حيث كاهو معلوم سم **(قوله كلوستر هاجر بر)** أي مع القدرة على غيره سم أي والأفلا حرمه بل يجب كيانها عن النهاية أو الخسنى **(قوله ويلزم المصلي الخ)** ولو وجد المصلي ستره عسقم بمجدها يظهرها أو وجدته وفقدن يظهرها وهو عاجز عن فعل ذلك بنفسه أو وجدته مرض الألام أو لم يجدها أو وجدها ولم يرض الألام كثر من آخرته مثله أو جسد على نجاسة واحتاج إلى فرش السترة فظهرها على عار أو أتم الأركان كل منها يتراد الغنى ولو أدى غسل السترة إلى خروج الوقت غشها أو لم يضره ولا يصلي في الوقت عار يا كاتل القاضي الاتفاق عليه اه قال عرش قوله مد بنفسه أي ولو شرب بقاؤه هو وأتم الأركان قال الشيخ غير ذلك وأعاد في أظهر القولين أي في الصور وكما اه عرش **(قوله بما وجدته)** هل وإن لم يكن له وقع كقدرا العدة سم نحو سم أو طين لمصقه ببدنه سم **(قوله لأن القصدمنه)** أي من الماء **(قوله وفي تجزئه)** أي رفع الحدث **(قوله وهو يعجز)** أي لا خلاف سم قول المتن فان وجد الخ) تغر بعل على وجوب ستر البعض ولو عر بالواو كان أولى لأن الحكم المذكور لا يعلم بمآقيله عرش **(قوله أنه يشبهه ودره)** المراد ما كما هو ظاهر ما تنقص مسه وظهر كلامهم أن بقية العورة سواء كان ما قرب بها أو غش لكن تنقصه أولى نهاية وفي الكردى عن الإمامة قوله قول المتن (أو أحدهما) فبما عشار بان فرض المسألة أنه يكتفى بجمع أحدهما حتى لو فرض أنه يكتفى بجمع أحدهما وبعض الآخر فحينئذ لجمعهم بهى وبعبارة عرش عن سم على المنهج قول المصنف فقبله ظاهره وإن كان لا يكتفى به يكتفى بالمرء فلتأمل اه أقول يؤيد ذلك ما في الأسنى والمغنى من أنه لو كفى الثوب الموصى به أو الموقوف لأولى الناس به الموصى به كالأول دون المقدم كالأول المقدم المخر اه ثم رأيت في الكردى عن الشورى مائسهاه رأى في شرح الرض فبما لو وصى بشرب لأولى الناس بهما هو صريح في تقديم المرء أى حيث كفاه دون القبل اه **(قوله أنه يار لقبله)** أى أو بدلها مغنى رسم وشعنا **(قوله أنه يجب ذلك في غير الصلاة)** أقره عرش ونقل البيرى عن الزايدى والشورى أى إمامه **(قوله وعند مثله)** أى أى وأقر بيقين نهاية **(قوله لتعارض المعنيين)** (فرع) ليس المعارى غشيب الثوب بمن مسقه بخلاف الطعام في الخمسة لأنه يمكن أن يصلى عاريا ولا تلزم إعادة الأمان احتياج إليه لا يفتوح حراو بدنه بجزئه ذلك ويجب عليه قبول عاريا يتوان لم يكن المعبر غيره وقبول بهتة نحو الطين لا قبول بهتة الثوب ولا إقراره لقل المستوجب شرؤه واستجاره من المنسل وأجرة المنسل ولو أوصى بهتة صرف ثوب لأولى الناس به في ذلك الموضع أو وقعه عليه أو وكل في اصطلاحه وجب تقديم المرأة ثم الخنثى ثم الرجل ولو صلت أممكشوفة الرأس ففتحت في صلاتها وجدته ستره بعدة بحيث أن مفت البها حاجت إلى أعمال كثيرة فإن انتظرت من يلحقها البها مضت عدة في الكشف بطلت صلاتها فان لم تجد السترة بنت على صلاتها بالان وكذا الن وجب تأخير بيانهما فتناولتهما أو تستد بقلتها وسرت بهار أسهاو وأولو وجد عارسته في صلاته حكيمكم كما فيها ذكره ولولا أن شخص لاشتهان صليت صلاة جمعة فانت حرة قبلها

قلت هذا لا ينافي عدم حرمه الموضع على الواضح وحصول السترة أو تم أو موضع عليه باقراو ذلك على أنه قد لا ينافي لظنه مع ذلك لا يجوز بهتة بالاسلام ومنها ما لا يختلط بحرمه ما أخذت من غير محصورات فزوج وأخذت من فستر تبدها بعض هو وإنه لا تنقض طهارته بذلك على الفقه فليس ولا يجوز من بعدلان لها حكم الزوجية في جواز الاستمتاع بها فلتأمل **(قوله بمر)** أى مع القدرة على غيره **(قوله بما وجدته)** هل وإن لم يكن له وقع كقدرا العدة سم نحو سم أو طين لمصقه ببدنه سم **(قوله وهو يعجز)** أي لا خلاف **(قوله أنه يار لقبله الخ)** عبارة شرح الرض أنه يتوجه القبل قبله ستره أهم فظنهما لاولان المر مستور غالبا بالان بخلاف القبل اه وقضية التعليل الثانية أنه لو صلي لغبر القبلة في نحو ذلك السخر أنه يستتر القبل أيضا ولا ينافي ما قبله لعل الأول لأن الأصل أن كلامه مستقلة فليأتى **(فرع) \* قبلان** أصلى وواحد أو اثنين أحدهما بالآخر ووجد ما ستر واحد انقض من أحد القبليين والآخر فظن أن يغفر

كلوستر هاجر بر ويلزم المصلي ستره بعض عورته بما وجده وتخصيه قطعا وانما يختلف فى تفصيل واستعماله لا يكتفيه لظاهره لأن القصدمنه رفع الحدث وفي تجزئه خلاف وهذا المقصود السترة وهو يعجز (فان وجد كفى سوا تيه) أى قبله ودره سيما بذلك لا يكتفى بهما يسو ما يحما (تعين المصلي) لنفسهما ولا خلاف على أنهما عورة (أو كفى) أحدهما قبله أى الشخص الذكر والأنثى والخنثى شعب ستره لانه يار لقبله والدرمستور بالان غالبا فظن أنه يجب ذلك في غير الصلاة أيضا فظن المبرهونه بأنه يلزم الخنثى ستر قبله فان كفى أحدهما فقط فالأولى ستره ذكر بحضرة امرأة وعكسه وعندته له يغفر كان وحده (وقيل دره) لانه أغش عند نحو السجود (وقيل يعجز) لتعارض المعنيين (و) رابعها طهارة الحدث

فصلت بلاسبر وأنها عارة عن سترها عتقت وصحت صلاتها أو فادع عليه صحت صلاتها ولم تعتق للدور  
أو عتقت بطلان صلاتها وإذا بطلت صلاتها لا تعتق فأثبت العتق يؤدي إلى بطلانه وبطلان الصلاة  
فبطل وصحت وسن الرجل أن يلبس الصلاة أحسن ثيابه ويقمص ويتعمد ويتطيلس ويردعي ويتر  
أو يتسرول فإن اقتصر على ثوبين فقصص مع رداءه أو أزال أو أسراويل أو من رداصع أو أزال أو سراويل  
ومن أزال مع سراويل وبالجملة فلا يستحب أن يصلي في ثوبين فإن اقتصر على واحد فقصص فإن أزال فسرراويل  
ويستحب الثوب الواحد أن اتسع ويخالف بين مرقفه فإن ضاقت أزراره وجعل شامنه على عاتق موسى  
للمراة أو ملها الخنثى في الصلاة ثوبين سابغ الجميع بينهما وخنجر ومعلقة كثيفة أو لاف الثوبين ببعض  
المرأة كذا ولا يباع له مسكن ولا خادم كافي الكفارة ويكره أن يصلي في ثوبين في صورة وإن يصلي عليه  
والهوان يصلي بالأضلاع وإن نعطى فامان ثلثه بطلان يده أي اليسرى يداوان يشتمل اشتمال العمامة  
بأن يجعل يده بالثوب ثم يرفع طرفه على عاتقه لا يمر وات يشتمل اشتمال اليهوديان بجعل يده بالثوب  
بدون رفع طرفه فيكون يصلي الرجل مثلهما أو أمه متقصة في قال عرش قوله هو أو يتسرول في تاريخ  
الاضطباع عن مالك بن ناهية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الأرض تستغفر المصلي بالسراويل اه  
دمري وقوله مر فقصص مع رداءه أو أزال أو أسراويل لعل أول هذه الثلاث القصص مع السراويل  
ثم القصص مع الأزار ثم الرداء وقوله مر في ثوبين في صورة وظاهره ولو أعي أو في طلمعة أو كانت الصورة  
خلف ظهره أو مائة للارض بحيث لا يراه إذا صلى عليه وهو ظاهر تباعد عما فيه الصورة انتهى عنها  
عرش **(قوله بإقامته)** إلى قوله لا يقاس في الثياب والخنثى الأقوله وأنعم في ثوبين أو في ثوبين أو كره عليه  
وقوله وخرج إلى المتن **(قوله لم يكن)** الأولى التابئة **(قوله لم يكن)** أي في ثياب التيم **(قوله الأمن نحو جنب)**  
يقدر أنه لا ثياب علم على بل عتقت صدها فقط ونقل عن شيخنا الشهاب الرمي أن قراءة الجنابة قصد القرآن  
ثياب عليها ثواب الذكر وهو لا ينافي ذلك لأنه هام بصرفها عن القرآن لئلا ينسأه الجنابة ولم يوجد شرط  
توابعها من الطهارة وهناك أنصرفت عن القرآن لئلا يعلم قصد ما قصده كراهية على الذكر وقد يقال  
أنسأه الجنابة لا يقتضي قصد القرآن نية يقتضي حدثان ثياب عليها ثواب الذكر لا تصرفها عن القرآن نية  
سبب الجنابة بل ينبغي أن يثاب كذلك وإن قصدها لغير قصد ما قصده مناسبتها ثم على حج اه عرش عبارة  
البصري قوله الأمن نحو جنب قد يقال القراءة من الجنابة عبادة صحيحة وإن كانت محرمة كالصلاة في  
المغصوب لأنهم لم يجعلوا انتفاء الجنابة شرطا لصحة القراءة بل جعلوا صحة القراءة محكما أحكام الجنابة  
وحدث فنبهني أن ثياب علم من حيث ذلما وإن حوت فخارج كالنظر هو يستر على وصفها بالصحة  
إجازة هذان القراءة المندورة فليتا مصل وليراجع على أن قال أن تقول إثبات الثواب فيما نحن فيه بالأولى  
من منسأه المغصوب لأن القرض هناك ناس الجنابة يوجب حدثا لا بالكتابة اه **(قوله وأنعم بؤثر)**  
النسيان أي وأنعم بقصر قصص الصلاة ترك الطهارة نسيانا سم **(قوله هنا)** أي في طهارة الحدث  
**(وقهنا يأتي)** أي في طهارة الخمس **(قوله لمن باب خطاب الموضع)** يردعيان الموانع أي لمن باب خطاب

بين الثيابين وبدل علمه مسئلة الخنثى المذكور في قطع اجتماع مطلق أصلي في ذاتهم الاشتاء **(قوله لا)**  
من نحو جنب يقدر أنه لا ثياب عليها بل على قصد ما فقط ونقل عن شيخنا الشهاب الرمي أن قراءة الجنابة  
لا قصد القرآن ثياب عليها ثواب الذكر وهو لا ينافي ذلك لأنه هام بصرفها عن القرآن لئلا ينسأه الجنابة  
لم يوجد شرط توابعها من الطهارة وهناك أنصرفت عن القرآن لئلا يعلم قصد ما قصده كراهية على الذكر وقد يقال  
أن ذكر وقد يقال نسيانه الجنابة لا يقتضي قصد القرآن نية يقتضي حدثان ثياب عليها ثواب الذكر لا تصرفها  
عن القرآن نية سبب الجنابة بل ينبغي أن يثاب كذلك وإن قصدها لغير قصد ما قصده مناسبتها **(قوله على)**  
الأرواحه أعني مر **(قوله وأنعم بؤثر)** النسيان أي وأنعم بقصر قصص الصلاة ترك الطهارة  
نسيانا **(قوله لا في الشر وطمن باب خطاب الموضع الخ)** يردعيان الموانع أي لمن باب خطاب الموضع وبؤثر

بإقامته السابقة بقاء أو  
ثواب وجده والالم تكن  
شرطا لما من صحت الصلاة  
فاقد الطهورين فإن نسيه  
وصلى أتيب على قصده  
لا على فعله الألام يتوقف  
على طهر كذا وكذا  
القراءة الأمن نحو جنب  
على الأرواح وأنعم بؤثر  
النسيان هنا في باب الألام  
الشر وطمن باب خطاب  
الموضع وهو لا يؤثر فيه

الوضع يؤيدونه التسيان كفى سبيل السلام أو الأكل نسباً فإنه لا يضر ولا لائق أن يقال من باب المأمورات فلا يؤيدونه التسيان وحيداً فلا ترد الماوانع لانها من باب التهيأت والتسيان يؤيدونها سم (قوله ذلك) أي ويحوي ذلك يعني أن يزهد الظاهر قوله ومن ثم الخ (قوله لكن متعدياً اتفاقاً) أي باتفاق المحدثين كافي المجموع معنى ونهاية (قوله ما لو نسب مطلقاً) هذا يقتضي أن الكلام في نسبته قبل الدخول في الصلاة إذ نسبته قبلها يناسبه في الاعتقاد بل الذي يناسبه البطلان وحيداً فكيف يكون التسيان محترز قوله فإن سبق الخ المرفوض في حال الصلاة فليتامل سم فأناسب كافي المعنى أن يقول ما لو أحدث مختاراً فبطل صلاته قطعاً (قوله كتحبس ثوبه الخ) أي أو بدنه بما يعيق عنه واحتياجه إلى غسله نهاية ومعنى (قوله رطب) أي يبقى بعد القائه ما يذكره الطرف فيما يظهر بصري (قوله لا يفعل كثير الخ) لو أمكنه الوصول لفعل غير متوال وفعل فهل تصعب مطلقاً أو أن لم يطل الزمن وينبغي الثاني سم أي بما يفيد المأخذ المذكور (قوله مما قالوه الخ) تقدم تفصيله آنفاً عن المعنى والنهاية راجعاً قول المتن (بان كشتن ريج) أي أو كشتمه أدى أو حوان آخر سم وبعبارة ع ش ورأيت بهما من غير سم مائمه وينبغي أن مثل الريح الأكى الغير المميز والبهيمة ولو معلة اه ومفهوم قوله الغير المميز أن المميز ينزوي عنه ذلك بأن له قصداً فيعد الحاقه بالريح ونقل عن شيخنا الزيد الضري وغيره المميز أيضاً وعل بندته في الصلاة اه أقول وهو قياس ما قالوه في الاعتراف من القبلة مذكور هاهنا بضر وان عادحلاً وعلوه بندته الاكراه في الصلاة فاقبله أي ما نقله عنه اه قول المتن (خسرت في الحال) لو تكرر كشتم الريح وتوالت بحيث احتاج في السراى حركات كثيرة فتمتوا البسطة فالحق البطلان بفعل ذلك لأن ذلك نادر لو يؤيد ما قالوه في عتق أمية بعد سائر هاهنا سم على ع ش (قوله ما قالوه الخ) ينبغي أو غسلها لكان وقوع عليه يقطع من قول وصب سالا الماعليه بحيث ظهر بها غير دسبب ولا واجباً البسطة كالنوب ثم يرتفع الغنى في الوباء في الصلاة بخاصة فحكمته ففسلها فوراً أن أول كلام الروضة فيهم محصله وأخره بفهم خلافه (تنبه) هو دوار الأمرين القاء التماسه لانه مع صلاته لكن يلزم القاءها في المجد لكونه فيه ومن عدم القاءها وما للمسجد من التمس لكن تبطل صلاته فالحق حدى مرعاة هذا على الصلاة والقائه التماسه لاني في المجد من الزلتها فوراً وبعد الصلاة وقول في القائه الخ وفاق عليه مر في الحافض تمنع في الرطبة وهو متجه أن اتسع الوقت سم على جوفه بفهم خلافه ظاهر لانه يصدق عليه انه حامل للخصاة فاشبهه الوجل الناب الذي وقعت عليه نجاسة وفي كلام شيخنا الشوري وأما القاءها على نحو مصفاه وفي جوف الكعبة أي كالحجر فالوجه مرعاتهم ما لو جافة لعظم حرمتها اه ع ش (قوله أو نفضها عنه) قال في شرح العباب بضر بل ما هي عليه حتى وقعت أشد من قول القاضي لو أخذ طرفاً من مسجدته الذي وقعت عليه نجاسة ورزخ حشيت سقطت

فيها التسيان كافي سبيل السلام أو الأكل نسباً فإنه لا يضر ولا لائق أن يقال من باب المأمورات فلا يؤيدونه التسيان وحيداً فلا ترد الماوانع لانها من باب التهيأت والتسيان يؤيدونها سم (قوله ذلك) أي ويحوي ذلك يعني أن يزهد الظاهر قوله ومن ثم الخ (قوله لكن متعدياً اتفاقاً) أي باتفاق المحدثين كافي المجموع معنى ونهاية (قوله ما لو نسب مطلقاً) هذا يقتضي أن الكلام في نسبته قبل الدخول في الصلاة إذ نسبته قبلها يناسبه في الاعتقاد بل الذي يناسبه البطلان وحيداً فكيف يكون التسيان محترز قوله فإن سبق الخ المرفوض في حال الصلاة فليتامل سم فأناسب كافي المعنى أن يقول ما لو أحدث مختاراً فبطل صلاته قطعاً (قوله كتحبس ثوبه الخ) أي أو بدنه بما يعيق عنه واحتياجه إلى غسله نهاية ومعنى (قوله رطب) أي يبقى بعد القائه ما يذكره الطرف فيما يظهر بصري (قوله لا يفعل كثير الخ) لو أمكنه الوصول لفعل غير متوال وفعل فهل تصعب مطلقاً أو أن لم يطل الزمن وينبغي الثاني سم أي بما يفيد المأخذ المذكور (قوله مما قالوه الخ) تقدم تفصيله آنفاً عن المعنى والنهاية راجعاً قول المتن (بان كشتن ريج) أي أو كشتمه أدى أو حوان آخر سم وبعبارة ع ش ورأيت بهما من غير سم مائمه وينبغي أن مثل الريح الأكى الغير المميز والبهيمة ولو معلة اه ومفهوم قوله الغير المميز أن المميز ينزوي عنه ذلك بأن له قصداً فيعد الحاقه بالريح ونقل عن شيخنا الزيد الضري وغيره المميز أيضاً وعل بندته في الصلاة اه أقول وهو قياس ما قالوه في الاعتراف من القبلة مذكور هاهنا بضر وان عادحلاً وعلوه بندته الاكراه في الصلاة فاقبله أي ما نقله عنه اه قول المتن (خسرت في الحال) لو تكرر كشتم الريح وتوالت بحيث احتاج في السراى حركات كثيرة فتمتوا البسطة فالحق البطلان بفعل ذلك لأن ذلك نادر لو يؤيد ما قالوه في عتق أمية بعد سائر هاهنا سم على ع ش (قوله ما قالوه الخ) ينبغي أو غسلها لكان وقوع عليه يقطع من قول وصب سالا الماعليه بحيث ظهر بها غير دسبب ولا واجباً البسطة كالنوب ثم يرتفع الغنى في الوباء في الصلاة بخاصة فحكمته ففسلها فوراً أن أول كلام الروضة فيهم محصله وأخره بفهم خلافه (تنبه) هو دوار الأمرين القاء التماسه لانه مع صلاته لكن يلزم القاءها في المجد لكونه فيه ومن عدم القاءها وما للمسجد من التمس لكن تبطل صلاته فالحق حدى مرعاة هذا على الصلاة والقائه التماسه لاني في المجد من الزلتها فوراً وبعد الصلاة وقول في القائه الخ وفاق عليه مر في الحافض تمنع في الرطبة وهو متجه أن اتسع الوقت سم على جوفه بفهم خلافه ظاهر لانه يصدق عليه انه حامل للخصاة فاشبهه الوجل الناب الذي وقعت عليه نجاسة وفي كلام شيخنا الشوري وأما القاءها على نحو مصفاه وفي جوف الكعبة أي كالحجر فالوجه مرعاتهم ما لو جافة لعظم حرمتها اه ع ش (قوله أو نفضها عنه) قال في شرح العباب بضر بل ما هي عليه حتى وقعت أشد من قول القاضي لو أخذ طرفاً من مسجدته الذي وقعت عليه نجاسة ورزخ حشيت سقطت

ذلك من ثم بطلت بغوسيقه  
 كمال (فان سبقه) أي  
 المصلى غير السلس ولو فاقه  
 الطهورين على المعتمد  
 الحسد أو أكره عليه  
 (بطلت) صلاته لبطلان  
 طهره اجاءعاً ولان صلاة  
 فاقدهما صحيحة معتقدة  
 (وفي القديم) وقول في  
 الجسد أيضاً أنه يظهر  
 (و) (ينبغي) وان كان حسده  
 أكبر بغوسيقه لكن متعدياً  
 اتفاقاً فخرج بسبقه ما لو  
 نفسه فلا تنعقد اتفاقاً  
 (وبغيره) أي القولان  
 (في كل مناقض) أي مناقض  
 للصلاة (عرض) المصلى  
 فيها (بلا قصير) منه  
 (وتعذر) دفعه عنه (في الحال)  
 كتحبس ثوبه الذي لا يمكنه  
 القاءه في ربه لم يبعد  
 طهر الريح ثوبه لم يبعد  
 أي لا يسهل الأفضل كثير  
 أخذاً مما قالوه في عتق أمية  
 بعد سائر هاهنا (فان  
 أمكن) دفعه سالا (بان)  
 كشتن ريج فستري في الحال  
 أو تقيس دأوه فأنقله أو  
 نفضها عنه

فانظروا انهم لا يتصل أو ينفضها من غير أن يظهر منصرفان وهي بإسنة لم يضر انتهى ونظاها ما أخذ من كلام القاضي وما نقله عنه أنه لا فرق في عدم البطلان بين قبض طرف ما وقعت عليه ويحرم بلكه لا قبض وقد يشكك الأول بمسألة العود في فتاوى شيخنا الشهاب الرمي في ما لو وقف على نحو قبض السجل في وجهه مبتدئ ثم فرقت فأرغم معها التوب بالاتصاف بما أنه ان انفصل عن وجهه فوراً ولو يضر يكها صحت صلاته والابطال سم (قوله حالاً) عبارة الرض وشرحها في النجاسة ولو رطبة بان غشي محلها فوراً لم يضر انتهى اه سم (قوله أعود) يده على أحد وجهين في الأرض بلاترجم وفي شرحه أنه لا وجه سم قول المتن (بان فرغت الخ) أي كاهو نظاها أو تعمد كشف حورته أو ملامسة النجاسة سم قول المتن (بطلت) ولو اقتصده من لا فرق بالعدم بل يوث بشرته أولو ثياباً لئلا يتصل بطل صلاته لان الانفصال في الأولى غير مضاف إلى الوفي الثانية معتقروا بان أحد في صلاته أن يأخذ يافته ثم ينصرفاً وهم أنه وعف سترها على نفسه ينبغي أن يفعل كذلك إذا أحدث وهو منتظر للصلاة خصوصاً إذا قربها فقام أو أضافت في زاد إليها بقومته يؤخذ أنه يسقط لكل من ارتكب ما يدعو الناس إلى الوقعة فيه أن يسير بذلك كما صرح به ابن العماد لحديثه اه قال عرش قوله مر أولو ثياباً لئلا يفهم أنه ان ثوبها كثيراً بطلت صلاته ولعل وجهه أن الكثير إذا كان بقوله لا يعني جنواً اقتصاداً من فعله وقياسه ان ان فتحه لا يفرج منه عدم ولو ثوبه كثيراً لا يعني عنو ينبغي أن يخرج إذا خرج الدم من الصلاة فلو خرج بعده عذبة بصل لا ينسخر وجهه للضعف لم يضر وقوله مر لكل من ارتكب الخ أي ومع ذلك عقوبة ان نسباً بقية تحت المشيئة وقوله مر لذلك أي لا يفتقر إلى النسيء اه عرش (قوله كدته مختاراً) عبارة الغنى والثبات لئلا ينقص سر حديث اقتضاها في وقت لا يسلمه الله كدته مختاراً إلى محض بل وجهه فلو غسلها في الخلف قبل فراغ المذمة يؤثر لان مسح الخلف وفرغ الحديث فلا تأثر للنس لوكذا غسلها من رهاض المذمة وهو محدث حتى ولو وضع وجهه في الماء قبل فراغ المذمة واستمر إلى انقضائها لم يصح صلاته لأنه لا بد من حدث ثم يرتفع أيضاً لا بد من تجديد بدنة

حالا (لم يتصل) صلاته  
وبه فلهذا الغرض لئلا  
يختلف ما لو نجسها بغيره  
أعود بسببه لأنه حامل لها  
حيث لا يقاس الجلل هنا  
بعمل الورقة السابق قيل  
فصل قضاء الحائض لان  
الجلل في كل محل يحول على  
ما يناسبه انماها الضيق  
فأقوم بما يؤثر في الأثر  
أن جلل الممسح هنا بطل  
وتم لا يحرم وقدم سر ذلك  
في محبت العجود على ما لا  
يضر كبحر كنه (ان قصر  
بان فرغت من حيث فيها)  
فاحتاج لقيل وجلبه  
(بطلت) قطعاً كدته مختاراً

حالا) ينبغي أن يفسر لها حالاً كان وقع عليه نقطة ولو لم يفسر لها حالاً الما بحيث طهر المحل بمجرد صبها  
والنجاسة ان البدن كالويفي ذلك يتصاع إشراط طهارة كل منهما فإذا وقع عليه نقطة ولو لم يفسر لها حالاً  
الماء عليها بحيث طهر المحل بمجرد الصب حالاً لم يطل صلاته كقولنا نجس جافاً فالقاء عنه حالاً نحو  
أما له فوراً حتى سقط عنه النجس إذا لفرق في المعنى بين القاء النجس الجاف فوراً وصب الماء على النجس  
الوطر فوراً في كل منهما فليتامل ثم رأيتن الفتى فيما لو أصابه في الصلاة نجاسة فتكلمه ففسلها فوراً ان  
أول كلام الرضة يفهم من فصلاته وأخوه يفهم خلافه (تنبيه) لو دار الأمر بين القاء النجاسة حالاً تصح  
صلاته لكن يلزم القاءها في المسجد لكونه فيه وبين عدم القاءها صواباً للمسجد عن النجس لكن يتصل  
صلاته بالانجس عندى مراعاة الصلاة والقائه الخاصة لا في المسجد ثم لو التها فوراً بعد الصلاة لان في ذلك  
الجمع بين صحة الصلاة وطهارة المسجد لكن يقتصر القاءها من تأخير التطهير إلى فراغ الصلاة وضرر وقتها لئلا  
ولو لنا ما لم يجز الخواص على مر في الخافق ومنعه في الرطبة وهو مخداه اسم الوقت (قوله أن ينفضها عنه)  
قال في شرح العباب أو يضر بل ما لم يمسح عليه حتى وقعت أخذ من قول القاضي لو أخذ طر فم من مسجد الذي  
وقعت عليه نجاسة وخرج حتى سقطت فانظروا أن لا يتصل أو ينفضها من غير أن يظهر منصرفان وهي  
بإسنة لم يضر اه ونظاها ما أخذ من كلام القاضي وما نقله عنه أنه لا فرق في عدم البطلان بين قبض طرف  
ما وقعت عليه ويحرم بلكه لا قبض وقد يشكك الأول بمسألة العود دون مسألة القاضي فليتامل فإنه لا ينبغي  
ما فيه بل التباين خلافه وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرمي في ما لو وقف على نحو قبض السجل في وجهه مبتدئ  
ثم فرقت فأرغم معها التوب بالاتصاف بما أنه ان انفصل عن وجهه فوراً ولو يضر يكها صحت صلاته والابطال  
(قوله حالاً) عبارة الرض وشرحها في النجاسة ولو رطبة بان غشي محلها فوراً لم يضر اه سم (قوله أعود)  
يده على أحد وجهين في الأرض بلاترجم وفي شرحه أنه لا وجه سم قول المتن (بان فرغت من حيث فيها) أي كاهو

ويصح السبكي أن هذا إذا ظن بقا المدة إلى فراغها أو لا ثم تنعقد وقسه نظر لانه إذا ظن ذلك بقصر فلا يتأى القطع الآن يقال ان غفلته عنها حتى ظن ذلك تقصير ولانه إذا افتقهاهم عليه بانقضه المدة فيها يكون المبلغ منتظرا وهو لا يتأى الانقضاء كما سبكي من أحرم مفتوح الحجب فالذي يفهمه انعقاد هل حتى تصح التقديرات (١٢٠) (د) سبكي (طهارة الحجب) الذي لا يعني عنه (في الثوب) وغيره من كل محمول وملاق

لذلك المصنوع (والبدن) ومنه داخل القدم والانتف والعين وانما لم يصب خسل ذلك في الجنابة لأن النجاسة انحلت (والمكان) الذي يصل فيه الغبار الصحيح فاحسب على ذلك الموضع في وضوءه ثم تفرغ من البول ثبت الامر باحتساب النفس وهو لا يجب في غير الصلاة فتعين فيها الامر بالشئ نهى عن ضده والنهي في العبادة يقتضي فسادهما وتوهم وهو لا يجب في غير الصلاة في غير التضعف به في البدن فانه حرام وكذا في الثوب على تناقض فيه ويستثنى من المكان فرق الطيور فيبقى عنه فيه أرضه وكذا في الأرض على الوجه ان كان جافا ولم يعتمد ملاسته ومع ذلك لا يكف تحري غير محله في التوهم لمطلقا على التعمد (ولو اثنى طاهر ونجس) كذا بين وتجلي (اجتهد) لما سبكي بتقصيه في الاواني

لانه حدثتم تشبهه بنية الوضوء الاول اه (قوله ويصح السبكي الخ) اعتمدته هنا بما لا يخفى (قوله إذا ظن الخ) ينبغي أو شئ سم (قوله والاخ) عبارة المغنى والنهاية فان علم بان المدة تنقضي فيها فبني ع- دم انعقادها نعم ان كان في نفل مطلق يدرك منه ركعة كما راعت ع- اه أي وبقصر على ما لم يكن فعله منه ع- وقال الرشدي قوله م- في نفل مطلق أي ولم ينو عددا كما هو ظاهر اه (قوله والام تنعقد) صادق بما اذا لم يتخطر به شئ من الفراغ وعنده وفي عدم الانقضاء حيث نظر طاهر وعبارة المغنى والنهاية بتقلا عن السبكي سالمين هذا الايهام بصري (قوله فلا يتأى القطع) أي بالاطلاق (قوله ولانه الخ) عطف على لانه اذا ظن الخ (قوله فبين أحرم مفتوح الحجب) الفرق بين ما نحن فيمومسه الحجب ووضح ان المنافي هنا لا يمكن دفعه بخلافه سم ونهاية (قوله فالذي يفهم الخ) خلافا لنهاية المغنى كما مر وقال ع- في الوضوء وشرحه ما وافق ما جرى عليه ابن جين الاعتقاد اه قول المتن (في الثوب الخ) طورا ما يتأى في ثوب من يصل أو في ثوبه أو مكانه لم يعلم وجب علينا اعلامه ان ذلك مبطل في مذهبه وان لم يكن عليه ثم لم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يتوقف على الاثم الا ترى انه لو أ- يتأى في بنية وضوءه وجب علينا منعها وان لم يكن عليه ما ثم ازالة المنكر ضرورة اه شذوذ في النهاية والمغنى ما وافقه (قوله الذي لا يعني) الى قوله ومع ذلك في المغنى الا قوله وصح الى ثبت وقوله في البدن لا يستثنى وقوله فيه أرضه الى ان كان والى قوله ومنه انه يجوز في النهاية الا قوله وصح الى ثبت (قوله داخل القدم) هل ضابطه حسد الظاهر سم (قوله والعين) أي والاذن نهاية معنى و سم (قوله نهى عن ضده) أي يفدو ولا تقبل الامر بالشئ عين النهي ولا تستمر على الصحيح ع- (قوله محله في غير التضعف) من هنا بشكل الاستدلال وحبابان الامر باحتسابه شامل لغير التضعف أيضا سم (قوله فانه حرام) أي اذا كان لغير حاجة نهاية (قوله وكذا في الثوب) هو الصحيح م- اه سم (قوله فيه أرضه الخ) كذا في أصله رحمة تعالى والانساب الا عذبي أرضه وأترك كذا بصري (قوله ان كان جافا) أي وكان هو أيضا جافا كما قاله شيخنا الشهاب الزملي سم أي وولده في النهاية قال ع- أي في المطر يمتن أحد الجانبين لا يعني بغيره وطاهر وان تعذر الشئ في غير ذلك الحبل من موضع طهارته كان قوسا من مطهره ثم فرق الطير المذكور وسائر أجزاء الحبل المتصل به من فصل عن ابن عبد الحلق العوفي حيث أقول وهو قريب اه (قوله ومع ذلك) أي مع اجتماع الشرط المذكورة ع- (قوله لا يكف تحري غير محله) أي ثبت كثر في المسجد وغيره بحيث يشق الاحتراز عنه لا يكف غير محلي لو كان بعض أجزاء المسجد المأمنو بحكم الصلاة فلا يكف بل يصلي كفا وتقوى وان صادف محل فرق الطير وهذا ظاهر حيث هم للفرق الحبل فلو اشتمل المسجد مثلا على جهتين أحدهما المأمن من الفرق والاخرى مشبهة عليه وجب قصدا لخالية لمصل فيها الا لا مشقة كما علم مما ذكره في الاستقبال ع- (قوله لا في الثوب الخ) عطف على قوله فيه (قوله مسطافا) أي عن الشرطين ان ذكرين (قوله لما سبكي الخ) الاولى كما

ظاهر أو تعمده كشف عورته أو ملاسته النجاسة (قوله إذا ظن) ينبغي أو شئ والام تنعقد (قوله فبين أحرم مفتوح الحجب) الفرق بين ما نحن فيمومسه الحجب ووضح ان المنافي هنا لا يمكن دفعه بخلافه سم (قوله لا تحسد القدم) هل ضابطه حسد الظاهر (قوله والعين) ينبغي أو شئ (قوله محله في غير التضعف) من هنا بشكل الاستدلال وحبابان الامر باحتسابه شامل لغير التضعف أيضا (قوله وكذا في الثوب) هو الصحيح م- اه (قوله ان كان جافا) أي وكان هو أيضا جافا كما قاله شيخنا الشهاب الزملي (قوله بان ما تطهره) هذا الظاهر مع بقاء طهارته أي بقي ما تطهر منه (قوله اذا كان كذا كرا الدليل الاول) قضية تنقيدها هنا

ثم تخالفة لما في هذه ونصها بقوله كذا في المطر وهما يفرق بينهما في ما مر في المياه بان ما تطهر به ثم اتهم فصار بالكافي عندا واداء الطهر برأنا كانه مبتدئ طاهر تجديد قافله الاجتهاد بخلاف ما هنا فان ما ستر به بان يجعله فلاجح لاجادة الاجتهاد به فظاهر ما في القوله اذا كان كذا كرا الدليل واما قول شيخنا الظاهر حمله على الغالب الخ اه ما في الهامش وكذا يقال في قوله اتهم وقوله وإذا اجتهد اه

ثم تخالفة لما في هذه ونصها بقوله كذا في المطر وهما يفرق بينهما في ما مر في المياه بان ما تطهر به ثم اتهم فصار بالكافي عندا واداء الطهر برأنا كانه مبتدئ طاهر تجديد قافله الاجتهاد بخلاف ما هنا فان ما ستر به بان يجعله فلاجح لاجادة الاجتهاد به فظاهر ما في القوله اذا كان كذا كرا الدليل واما قول شيخنا الظاهر حمله على الغالب الخ اه ما في الهامش وكذا يقال في قوله اتهم وقوله وإذا اجتهد اه



وسنة أنه يجوز أن تقل على ظاهره بيقين كان يجلبه بفضل به أحدهما ويجب عموماً إيسرة الوقت (١٢١) ومضيقاً بغيره لو صلى فيما طنه

الظاهر منهما حتى حرق وقت

صلاة أخرى لم يجب تجديد

صكها ألقوه ههنا

تصريحهم في المأمن أنه إذا

يق من الأول بغير زيادة

الاجتهاد وكانهم لم يوافق

الفرق أن الأعادة ثم فيها

احتياط تام بتدريج الغم

للاول في السلام عليه من

الفساد السابق ثم يختلف

ما هنا فلا احتياط في الأعادة

فليجب ولا فساد لو خالف

الاجتهاد الثاني الأول لحاق

الاجتهاد وجب العمل

بالتالي وأما قول شجنا

الظاهر جمل ما هنا على

الغالبين أنه لا يترتب

النوبان ستره بعضه كان

ظن طهارته بالاجتهاد

فقط سقطت واستمر

بما وصلي ثم احتاج للستر

لأن ما ستره أولاً زمه

إعادة الاجتهاد نظير ما مر

في المأمن وعليه فلا فرق

بين المأمن والثوب إذ هما

كأنهما من الحاجة للستر

كسبي للظهور أو راء العورة

كالماء الذي استعمله انتهى

فقه نظر ظاهره لم يعلم من

اختلاف لحظ البابين على

أنه يلزم الشيخ أنه لو كل

من بعض الطعام الذي ظهر

له قبل الاجتهاد ثم عاد لا كل

بأقرب لزومه إعادة الاجتهاد

وهو يصح إذا قلناه

وظاهر أن عمل العمل

بالتالي ههنا إذ لم يحس الأول

بالكاف كافي أنها يتوالى (قوله نعم) أي بما مر (قوله ويجب عموماً) كذا في أصله ولكن الانسب أن  
يقبله بعدم القدوة على غيره ليصح إطلاقه وتحسن مقابلة بصري (قوله نعم) الخ قوله كذا أطلقوه في النهاية  
والغنى (قوله لم يجب تجديد الخ) ولو غسل أحدنو بين واجتهاد صح صلته فيهما ولو جمع جمعاً على ما لا يشبه  
عليه اثنتان تحبس بدن أحدهما أو أدان يقتدى بأحدهما واجتهاداً على ما ظهره فانحصر خلف  
أحدهما ثم تغير ظنه إلى الاستحالة للاقتداء بالآخر من غير عادة كالوحي للقبلة واجتهاد ثم تغير بغير اجتهاد  
لهجة أخرى فانحصر على متغيراً بينهما وبينه وأقره سم قال عرض قوله مر واجتهاد خرج به ولو جمع  
وغسل أحدهما فاقبله الجميع بينهما قوله مر ثم تغير ظنه أي ولو في الصلاة وقوله جازله للاقتداء بالآخر أي  
بأن يدخل نفسه في القدوة في أثناء الصلاة مع بقائه على الصلته بتغير ظنه صامراً وقوله فانحصر  
الخ أي أو حصل التحير ابتداء أو بعد حصول القدوة بأحدهما بالاجتهاد ثم طرأ التحير بان شك في إمامه ولم  
يظهر له شيء وحسب تكمل صلته بمنفرداً اه عرض (قوله كذا أطلقوه الخ) عبارة المغنى وأنها تولا شك  
ذلك بما تقدم في المأمن أنه يجتهد فيها الكل فرض لأن بقاء الثوب أو المكان كبقائه الطهارة فلا يجتهد بتفسير  
ظنه عمل بالاجتهاد الثاني في الأصح فصل في الآخر من غير عادة كالاتحاد الأول لا يلزم نقض واجتهاد  
باجتهاد بخلاف المأمن أي لأن الثوب منفصل عنه فيزعم الأول ويصلي بالتالي سم (قوله أن الأعادة الخ) أي  
بأن إعادة الاجتهاد الخ (قوله يجمع الثوب) أي الذي ظنه طاهر بالاجتهاد (قوله فذهب نظر) وافق عليه مر  
اه سم أي والمغنى كما مر (قوله من بعض الطعام) لاسيما أن (قوله والأفلا) أي لأن صلته تقارن نخاسة  
محتملة ويؤخذ منه أنه لو غسل بدنه قبل لبسه الثاني كان ذلك وهو واضح بصري (قوله نظير ما مر في المأمن)  
لكن تقدم في المأمن أنه حيث شئتم بلا إعادة إن لم يبق من الأول بقية ومع الأعادة إن بقي منه بقية فهل يقال  
هنا على نظيره أنه يصلي عارياً بالأعادة أن تلف أحد الثوبين والأفلا أو يقال يصلي في الثوب الأول ويتركه  
وجوب الاجتهاد هنا وقول الشارح ولا إعادة مطلقاً يقتضي عدم الأعادة سواء تلف أحد الثوبين أو لا لكن هل  
هو مصور بما أضاف إلى الأول أو عارياً بالظن ذلك فان الوجه مر وجوب الأعادة محتمل على عارياً مع بقاء الثوبين  
لأنه صلى مع وجوب ثوب طاهر بيقين ويؤيد قوله ولم يظهر له شيء الخ سم وقوله وقول الشارح ولا إعادة مطلقاً  
يقتضي الخ لك منعه بأن المأمن لا يلزم طهارة سواء عمل بالتالي عند عدم المس المذكور ولم يعمل به عند وجوده  
وصلي عارياً مع تلف أحد الثوبين أحداً من قوله نظير ما مر الخ وقوله فان الوجه الخ فذهب صريح بذلك قول

بما إذا كان ذكر الدليل الأول ونظير ذلك أن يكون في مسئلة المأمن قد سبق مما أظهر منه بقية أو يكون ذكراً

للدليل الأول فانظر الفرق حيث ذكراً (فرع) \* في شرح مر ولو غسل أحدنو بين واجتهاد صح صلته فيهما

ولو جمع جمعاً على ما لا يشبه عليه اثنتان تحبس بدن أحدهما ثم تغير ظنه إلى الاستحالة للاقتداء بالآخر من

غير عادة كالوحي للقبلة واجتهاد ثم تغير بغير اجتهاد لهجة أخرى فانحصر على متغيراً اه (قوله فذهب نظر)

وافق عليه مر (قوله أن الأعادة الخ) أي الذي ظنه طاهر بالاجتهاد (قوله فذهب نظر) وافق عليه مر

(قوله واذ اجتهاد تغير ظنه الخ) تقدم في الاجتهاد في المأمن أنه إذا تغير ظنه وهو بطهارة الاجتهاد الأول على

بما وصلي إن العادة أنه لا يصلي بها ولو فاقه ههنا أنه إذا تغير اجتهاده وهو لا يمس الثوب الأول أنه لا يصلي قبل

بغيره هذا على كلام ابن العمد وأما على كلام الشارح فالظاهر أنه يفرق بينهما لأن الثوبين منفصل عنه

فيزعم الأول ويصلي في الثاني (قوله والأفلا) أي فلا يعمل بالتالي وحسب له أن يعود إلى العمل بالأول

أولاً قبس منظره ويحتمل أن يكون حكمه كالوحي بغير اجتهاده في المأمن مع وضوئه بالاجتهاد الأول وقد قال

الشارح هناك وظاهر كلامهم الإعراض عن الظن الثاني وما يترتب عليه وجبت فلو تغير بغير اجتهاد

وضوئه الأول بانحصر الخ والثوب الذي ظن طهارته بالاجتهاد الأول نظير الوضوء بالاجتهاد الأول

بدليل أنه لو كان يصلي في غير مكانه من الغرض كالوضوء قد قدمنا هناك خلاف ما قلناه عن ابن العمد

وقياسه أنه إذا تغير اجتهاده ههنا فرق الثوب الأول وصلى في الثاني (قوله في المأمن) لكن تقدم

النهاية قول الغني ولو اجتهد في الثوبين أو البيتين فلم يظهر له شيء صلى عار يا وفي أحد البيتين حرمة الوضوء وأعاد  
لنقصه بعدم ادراك العلامة وتلا مع ثوبين باقي الأول مكاناً في الثاني طاهر يتيقن اهـ (قوله ولو لم يظهر الخ)  
راجع إلى المتن (قوله ولو لم يظهر له شيء الخ) أي من أحد الثوبين أو البيتين و(قوله صلى عار يا) أي وفي أحد  
البيتين و(قوله وأعاد) لعل محل الإعادة أن يبقى الثوبان جميعاً سم وتقدم عن النهاية والفاشي ما يصرح بذلك  
(قوله وكسرهما) اقتصر عليه في المختار عرش قول المتن (بعض ثوب الخ) أي أو مكان ضيق نهاية ثوبه مخفي  
وإن خفا الشرح مثله (قوله بمعنى أو) أي التي تلحق الخلو (قوله ذلك البعض) إلى قول المتن ولو غسل في النهاية  
الأقوية وقدمر إلى أما إذا وقوله وقبل الخ ولو اشتبه وكذا في الغني الأمانة عليه قول المتن (وجوب غسل كله)  
ولو شق الثوبين المذكور نصفين لم يجز الاجتهاد بينهما لأنه ربما يكون الشق في محل النجاسة فكله وإن نجس  
نهاية وبغني وفي سم بعدد كرماته عن الروض مائة أي فصل عار يا إن عجز عن غسله وهل تلزم الإعادة  
لا احتمال أن أحداً لتصفين طاهر لا تحصر النجاسة في الآخر ولا تلزم فيه نظراً وقد تبعه الثاني أذ ليس معه  
طاهر يتيقن اهـ (قوله وأعمال نجس الخ) قضية ذلك صحة الصلاة بعلمه بدون غسل مأمسه سم (قوله مأمسه  
الخ) أي وطبها يتعبارة الغني ولو أصاب شيء رطب بعض ما ذكره بحكم نجاسته لا تأمن نجاسة موضع  
الاصابة بغير فرق مالم يمس على مسمى لا تصح صلاته وإن احتج أن الحمل الذي صلى عليه طاهر بأن الشك في  
النجاسة مبطل للصلاة دون الطهارة اهـ وفي سم بعدد ذلك من شرح الروض وقضية أنه لو وقف عليه  
في أثناء الصلاة أو مسه به بطلت أيضاً وقد وجهه بأنه كما أعطى حكم التجنب جوعه وجب احتجانه في الصلاة وإن  
لم نجس مأمسه إلا أنه يشكل من جهة الصلاة بعلمه كاهو قضية قولهم أنه لا ينجس مأمسه وجبته فيبقى  
أن يفرق من بأن الشك في الصلاة عليه أقوى منه في الصلاة مع مسه قبلها أو في أثناءها مع مفارقة وقسمافيه  
وأما الوقوف عليه في أثناءها مع الاستمرار فوضع نظراً لوجهه معنى أنه حيث أحرم خارجته مسه أو أكل الصلاة  
عليه بها الشك في المبطل بعد الاعتقاد اهـ وأقره عرش (قوله محل الاصابة) أي نجاسة محل الاصابة بنهاية

في الممانع أن حيث يتيم بلا إعادة لم يبق من الأول بقية فمع الإعادة أن يبق منه بقية فهل يقال هنا على  
نظيره أنه يصلي عار يا بلا إعادة أن تلف أحد الثوبين ولا يلقاها أو يقال يصلي في الثوب الأول ويفرق بعدم  
وجوب إعادة الاجتهاد هنا قول الشارح ولا إعادة مطلقاً يقتضيه عدم الإعادة سواء تلف أحد الثوبين  
أولاً لكن هل هو مصور بما دأب في الأول أو عار يا فليجرب ذلك فإن الرجوع واجب الإعادة حيث صلى عار يا  
مع بقاء الثوبين لأنه صلى مع وجود ثوب طاهر يتيقن بؤيده قوله ولو لم يظهر له شيء الخ (قوله ولو لم يظهر له  
شيء) أي من أحد الثوبين أو البيتين وقوله صلى عار يا وفي أحد البيتين وقوله وأعاد لعل محل الإعادة أن  
يبقى الثوبان جميعاً (قوله بمعنى أو) في الاحتياج إلى كونها بمعنى أو في الحكم في نفسه بنظر قائل (قوله  
وجوب غسل كله) قال في الروض ولو شق الثوب نصفين لم يجز الفرض اهـ أي لأنه ربما يكون الشق في  
محل النجاسة فيكون نجس أي فصل عار يا إن عجز عن غسله وهل تلزم الإعادة لا احتمال أن أحد النصفين  
طاهر لا تحصر النجاسة في الآخر فهو كقوله ولو لم يظهر له شيء الخ أولاً يلزمه يفرق بعدم تحقق طاهر  
منفصل عن غيره فله نظراً وقد تبعه الثاني أذ ليس معه طاهر يتيقن (قوله وأعمال نجس مأمسه) قضية ذلك  
صحة الصلاة بعلمه بدون غسل مأمسه (قوله لعدم يتيقن محل الاصابة) قال في شرح الروض ويفرق قالو  
صلى عليه حيث لا تصح صلاته وإن احتج أن الحمل الذي صلى عليه طاهر بأن الشك في النجاسة مبطل للصلاة  
دون الطهارة اهـ وقضية قوله بأن الشك في النجاسة مبطل أنه لو وقف عليه في أثناء الصلاة أو مسه بها بطلت  
أيضا وقد وجهه بأنه كما أعطى حكم التجنب جوعه وجب احتجانه في الصلاة وإن لم نجس مأمسه ولا يلزم من  
الاجتناب التجنب كإلى التجنب الجاف إلا أن ذلك يشكل من جهة الصلاة بعلمه كاهو قضية قولهم أنه لا ينجس  
مأمسه وجبته فيبقى أن يفرق من بأن الشك في الصلاة عليه أقوى منه في الصلاة مع مسه قبلها أو في أثناءها مع  
مفارقة وقسمافيه وأما الوقوف عليه في أثناءها مع الاستمرار فوضع نظراً لوجهه معنى أنه حيث أحرم خارجته

ولو لم يظهر له شيء صلى عار يا  
وأعاد (ولو نجس) بفتح  
الجيم وكسرهما بعض ثوب  
وبين (أو بمعنى أو  
(وجوب) ذلك البعض في  
جميعه (وجوب غسل كله)  
لتصح الصلاة مع أن الأصل  
بقائه النجاسة ما بقي جزء منه  
بلا غسل وأعمال نجس  
مأمسه لعدم يتيقن محل  
الاصابة وقد مر في مسألة  
الهره ما يعلم منه أن الشك  
في النجاسة المعتقد

بأصل يثلمها بقضي شاهة على مجاسه لا تخيصة لماسه على أصل شاهة ظهوره أما إذا انحصرت بقصه (١٣٣) كقصة فاللزوم أن يغسل المقدم

فقط (فلون) بالاجتهاد  
أنه (طرفا) ستميز منه هو  
النفس كيدوم (لم يكف  
غسله على الصبي) لتعذر  
الاجتهاد في العين الواحدة  
وان اشتملت على أجزاء  
ومن ثم لو فصلت الكعبه  
جزأه الاجتهاد فيها فاذا  
ظن أن أحدهما هو النفس  
غسله فقط و يقبل خبر عدل  
الرواية بالنفس لنوب أو  
بعضه ان بينه أو كان فقها  
موافقا نظير ما مر ولواشبهه  
مكان من نحو بيت أو بساط  
فلا اجتهاد بل ان شاق عرفا  
وجيب غسل كله واللب  
الاجتهاد له الصلاة بدونه  
لكن إلى أن يبق قدر النفس  
ولو تعذر غسل بعض ثوبه  
النفس وأمكنه لو قطع  
النفس السبر بباقه ولو  
لبعض البعرة على ما عتبه  
الركن في زمة قطعه ان لم  
ينقصه أكثر من أجزاء نوب  
منه يصل فيه على العمدة  
(ولو غسل نصف) هو مثال  
(يقض) كتب (ثم إنه)  
ببصا الماء على لاني نحو  
جفتة والالم يظهر منه شيء  
على العمدلان طرفه الآخر  
نفس مما سألنا قبل وورد  
هو عليه كإيئته في شرح  
الارشاد وغيره (فالأصح أنه  
ان غسل مع باقيه بجزءه)  
من النصف الغسول أولا  
(طهره كالأول) بغسل معه  
بمحاوره أي ولا تغسل

ومغني فصرى (قوله أصل شاهة ظهوره) أي المماس (قوله وأما إذا انحصرت) مختز قوله في جمعه (قوله ومن  
ثم لو فصل الحكم الخ) ينبغي أن يحله لثلاث الخافصا عن الروض من أنه لو شق الثوب المذكور نصفين لم يجز  
الخبري الخ الما لو تنص أحد كى القمص مثلا واشكل سم أقول وهو صريح المغني وشرح المنهج (قوله  
فاذا امتن الخ) أي بالاجتهاد المغني (قوله غسله فقط) أي فلو غسله جزأه أن يصل في فعله ولو جعلهما كالنوبين  
معنى ونهاية (قوله نظير ما مر) أي في فصل الاجتهاد كرى (قوله ولو واشبهه مكان الخ) أي بعضه المتنجس  
في جمعه فما يتوهم (قوله ولا) أي بان كان وصاعرا فانها يتوهم (قوله نوب الاجتهاد) لك أن تقول هذا  
مما يلغزه فيقال لنا الجاهدي في محله اتفاق الشيخين بصرى (قوله ولو تعذر غسل الخ) أي كان لم يجداه بغسله  
به نهاية ومعنى (قوله على ما يحتمل الركني) اعتمدته النهاية والمغني (قوله من أجزاء نوب مثله يصل في) أي لو  
أكثره هذا ما قاله تبعه للمتنوى وقال الاسنوي يعتبر أكثر الأمر من ثلث ومن ثمن الماء لا شرا مع أجزاء  
غسله عندا للحجة لان كلامهما لا يفرق وجب تحصيله انتهى وهذا هو الظاهر معنى (قوله على المماس) وقفا  
للهاية وخلافا للمغني كما مر تفار (قوله هو مثال) أي قوله وفيه الخلاف في المغني الا قوله كإيئته إلى المتن وكذا  
في النهاية الا قوله ارشاده بنو يد (قوله بسب الماء الخ) أي أو باراده في ماء كثير بصرى (قوله ولا) أي بان  
غسله في أنه لا يكتفى بنحوها بان وضع نصفه ثم صب عليه ماء بغير معنى ونهاية (قوله لم يظهر منه شيء) محله  
أخذ من التعليل المذكور اذا أصاب الطرف النجس مما سألنا الماء ولا كان صبي على أعلى الطرف الذي  
في الحنفية ونزل الماء على ماني الحنفية من اقيم ما جمع فيما لم يصل إلى أول الغسول طهر كالغسول في غير  
الحقة فلتأصل سم وعش (قوله على المماس) أي خلافا للشيخ الاسلام في شرح الروض والجمعة  
عش (قوله ان لم يبق من الماء الخ) عبارة النهاية والمغني لان ما في نحو الحنفية بلباقه الثوب بالنجس وهو  
وارد على ما قبل في نفسه واذا تنص المماس لم يظهر الثوب اه (قوله هو الذي يظهر) وهو الطرفان مغني  
(قوله بخلاف المتنجس) أي في حق المتنجس فما صاحب كانت النجاسة متحققة بها يتوهم في أي محل  
المتنجس وخرج به ما إذا جهلت فلا يكون النصف نجسا لكن يجب وبعبارة الروضة وان اقتصر على  
النصفين فقط طهر الطرفان يبق المتنجس نجسا في صورة اليقين ويحتنب في الصورة الاولى يعني صورة  
الاشتباه في ما سألنا بالشيخ عش مما عايناه هذا ليس في محله وشدي عبارة أي الشيخ عش قوله  
ثم مسمه أو اكمل الصلاة عليه جهتا بالثلاث في المصل بعد الاعتقاد (قوله ومن ثم لو فصل الحكم عنها جزأه الاجتهاد  
فهما) سواء كاصبر على التصو وبجعل الخامسة في جميع أجزاء النوب وحتمت بخلاف مسم عن الروض  
من قوله ولو شق النوب نصفين لم يجز الخبري لان التصو بكون الشق نصفين مثال لا قد كملوا طاهر فالوجه  
تقر ومثله الحكم على الروض حيث قال ولو تنص أحد كى القمص واشكل فغسل أحدهما بالاجتهاد  
لم تصح الصلاة الا أن فصله قبل الخبري اه (قوله ولو غسل نصف نجس ثم باقى الخ) هذا الحكم جار فبالا  
أو بدفع نوب نجس بعضهم جهل ولهذا عبر في الروض بقوله وان غسل نصفه أي ما جهل مكان الخامسة  
منه أو نصف نوب نجس ثم النصف الثاني بجاوهر طهر ولو اقتصر عليه أي الثاني دون الجاوير فالتنصيف  
متنجس من النجس المكسب من النجس اه وهذا ظاهر في الغسل بالصبي في نحو جفتة وإما في  
الغسل بالصبي في نحو جفتة فواضح نصف المشتبه فيا صوب عليه الماء فالوجه طهر الماء المصوب  
المتنجس في الحنفية لا لا النجس بالثلاث وهل يظهر النصف الموضع المصوب عليه لان الطرف المماس  
للماء الذي في الحنفية لم ينعقد نجاسة مستحى يوثق في الماء أولا يظهر لانا علمنا حكم ما تنص جميعه  
وجوب غسل الجميع فليكن مثله في كرايم غير تطهير فلا يظهر في هذه الصورة لانا لا يظهر بالثلاث وقد  
أعطنا الجسر للمماس للعاصم كحق الخامسة وان حكما طهر الماء لانا لا نجس بالثلاث في نفسه فظهر  
(قوله والالم يظهر منه شيء) محله أخذ من التعاليل المذكور اذا أصاب الطرف النجس مما سألنا الماء ولا

(فغير المتنجس) يقع الصادق الذي يظهر بخلاف المتنجس لانه لو طهر بالان نجس فيغسله وحده ولا تسرى نجاسة الملاقاة لانه نجس لا فان  
زعمه والالتجس السمن الجليله كله بالقاء إلى التيقن وهو خلاف النجس

(ولا تصح صلاة ثلاث) أي خمس (١٣٤) (بعض) بدنه أو (لباسه) كعمله (نجاسة) في شيء من ثلثه (وان لم يتحرك بحركته) انسبه

اله وخرج لباسه وما معه  
 نحو سر على نجس فتصح  
 صلاته عليه (ولا) صلاة  
 نحو (قائض طرف شيء)  
 كيمس أو شاذة بنحو يده  
 (على نجس) وان لم يشده  
 (ان تحرك) هذا النبي الذي  
 على النجس (يحركه) لجله  
 متصل بنجس وفيه الخلاف  
 الآتي في أضواءه وانهم  
 بخلافه قول (وكذا ان لم  
 يتحرك) بها (في الاصح)  
 نسبة ماله كالمعلمة تفرق  
 المقابل بينهما ممنوع وان  
 رجعه الصغير واختاره  
 الأذوي ومراة لو أمسك  
 لجامد بقوله نجاسة ضرر  
 فلينبهه وخرج على نجس  
 الجبل المشدود بظاهر متصل  
 بنجس فلا يضر إلا ان كان  
 ذلك الطاهر يجره وما  
 اتصل به من النجس بجره  
 كسقيفة صغيرة في البر  
 والذي يظهر باعتبار اعتباره  
 بالفعل لو أراد به بالقوة  
 لانه لا يسمى حامله إلا  
 حثو صبر وافي النجس  
 بالمتصل وفي الطاهر المشدود  
 أي أو نحوه لوضوح الفرق  
 بينهما مما تقرر وهو ان  
 مجوه خمس النجس في الأول  
 فلم يشترط فيه نجوسه به  
 بخلافه في الثاني فان بينه  
 وبين النجاسة واسطة فاشترط  
 ارتباط بين مجوهه والنجس  
 ولا يحصل ذلك إلا بخوشد  
 طرف الجبل بذلك الطاهر

المصل بالنجس (فلوجه) أي طرفه ما ذكر (تحتوجه) وصلى (صحت) صلاته (مطلقا) تحرك لأنه لا بد له ليس حامله فأشبهه على  
 صلاته على نحو يسأط مقرش على نجس أو بعضه الذي لا يجاس نجس

حيث كانت النجاسة الخ أقسم أنه لو نجس بعض الثوب واشبهه ففصل نصفه ثم باقية طهر كله وان لم يفصل  
 المنتصف لعدم تحقق نجاسة متجاوزة والفسول اه قولنا من (ولا تصح صلاة ملاذ الخ) وكذا الفوش ثوبا  
 مهلهل عليه وما من الفرج ومن ثم لو فرض على الحر ائجه بقاء الفرج ثمها يتوقفه وكذا الخ الذي ومنه  
 ما لو فرض الخ لان هذا من افر ادما في البت (قوله نحو سر على نجس) أي قوائمه نجس قال في المجموع ولو  
 حبس على نجس صلى ويتأذى من النجس فله ما يمكن ولا يجوز له وضع يده به بل بنجس السجود الذي قد زاد  
 عليه في النجس ثم يعيد معنى ونهاية قال عرش قوله هر صلى الى الفرض فقط وقوله هر لو زاد عليه  
 الخ يؤخذ منه أنه لا يصح ركبتين ولا يقفه بالأرض وتقل عن فتاوى الشارح هر التصريح بذلك فليراجع  
 اه عرش (قوله أو شاذة الخ) عطف على قباض عباد النجس نحو قباض كساد بنحو يده (طرف شيء) كبل  
 طرفه الآخر نجس وموضوع (على نجس الخ) وهذا المزج احسن (قوله قوله وكذا الخ) أي الفصل بكذا  
 (قوله وهر) أي في فصل الاستقبال (قوله أو نجاسة) أي ولو في غيرهما (قوله قوله وخرج) التي قوله في البر زاد  
 النهاية بتقسيمه أم في البحر كما أفاده الشيخ خلافا للاسنوي اه (قوله وخرج على نجس الخ) عبارة الغني  
 والاسني ولو كان طرف الجبل ملق على ساجو وشوكب وهو ما يجعل في عتقه أو مشدودا بدانة أو سقيفة  
 صغيرة بحيث تغير بجره الجبل أو قابضه يحملان نجسا أو مصلابه لم تصح صلاته بخلاف سقيفة كبيرة لا تتغير  
 بجره فانه كالدار ولا فرق في السقيفة بين أن تكون في العر أو في البر خلافا لما قاله الاسنوي من أنها اذا  
 كانت في العر لم تبطل قطعا صغيرة كانت أو كبيرة اه انتهت وقوله أو مصلابه الخ قال الرشدي بعد ذكره  
 عن الاسني وقضيته أنه لو كان على السقيفة أو الدابة طرف جبل طاهر وطرفه الآخر موضوع على نجاسة  
 بالارض مثلا وقض المحسني جلا أخطا طاهر مشدودا بها أي عند النهاية أو الغنقل أو موضوعا على طاهر  
 غير شرعي ما قدمنا من شرح الروض أنه تبطل صلاته فليراجع اه (قوله المشدود) قد صدقته النهاية  
 أيضا واعتمده عرش والشو برى وشعنا دون الاسني والغني قال الكردى وحاصل ما اعتمد الشارح في  
 كتبه موافق عليه ما الخطيب والجال اليملي في النهاية والله في شرح نظم البرذوغ وغيرهم انه ان وضع طرف  
 الجبل بغير نحو شرعي جزء طاهر من شيء متنجس كسقيفة أو على شيء طاهر متصل بنجس كساجو ركاب لم يضر  
 مطلقا أو وضعه على نفس النجس ولو لا بخوشد ضرر مطلقا وان شدد على الطاهر المتصل بالنجس نظرا ان غير  
 بجره ضرر ولا فلا اه وقوله وواقفه الخطيب له في غير الغني والاقناع فليراجع والا فهو فهموا فاقوا  
 في الاسني كما مر يأتي (قوله في البر) ليس بقيد عند النهاية والغني وفي غيرها كما (قوله بالقوة) ينظر  
 ما المراد بالقوة التي نقاها فانه ان أراد به انه لم يجره بالفعل لكن يمكن أن يجره بالفعل فهذا معنى ما قبله وان  
 أراد غير ذلك فليبين سم أقول ويمكن أن يقال انه أراد بذلك أنه ضعيف بطر ونحو سر ولو كان معها  
 معتدل القوة أمكنه به بالفعل والله أعلم (قوله أو نحوه) أي كالصق (قوله فاشترط الخ) خلافا للاسني  
 والغني عبارته (تنبيه) لا يشترط في اتصال بساجو والركب ولا بجاذ كمره أي من الدابة والسقيفة  
 الصغيرة أن يكون مشدودا به بل الالتقاء عليه كاف كما بينه في الساجو وقال شذني في شرح الروض ولا  
 حاجة لقول المصنف مشدودا به لانه بهم خلافا لمراد اه (قوله أي طرف الخ) أي قول الملتز ولو وصل في النهاية  
 والغني (قوله أي طرف ملاذ كز) عبارة الثانية وتوالمغني أي طرف ما طرفه الآخر نجس أو السكبان على نجس  
 اه (قوله تحرك) أي بجره كز (قوله لانه ليس حامله) أي له ولا يستأجره بنحو (قوله أو بعضه الخ) عطف

كان ص على أعلى الطرف الذي في الجنة وتزل الماعلى ماني الجنة من باقية واجتمع فيها ولو وصل إلى  
 أول الفسول طهر كالفسول في غير الجنة فليأمل (قوله لا بالقوة) ينظر المراد بالقوة التي نقاها فانه  
 ان أراد بها ان لم يجره بالفعل لكن يمكن أن يجره بالفعل فهذا معنى ما قبله وان أراد به ذلك فليبين (قوله)

على مفروض قول المتن (ولا يضرب الخ) أي في محصلاته نهاية (قوله محل صلاته) وهو محاسن بدنه وثوبه سم  
 (قوله وان كان يحاذي صدره أو غيره الخ) شمل ماذا كماله وصل ما يشاوب بين خطواته بخامسة معنى ونهاية  
 (قوله نعم تكره الخ) قال بعضهم وعموم كلامهم يتناول السقف والقال به وروايته تازه مقر بمنه بحيث  
 بعد محاذياله عرفا والكر اهتجيزا ظاهرا وثوبه تازه فلا كراهة نهاية بمعنى قول المتن (ولو وصل عظمه الخ)  
 ظاهره ولو كان الوصل غير معصوم لكن فيه حج بالمعصوم ولعل عدم تقييد الشارح هو أي أو الغنى  
 بالمعصوم جوي على ما قدمه في التيسير من أن الزاني المحسن ونحوه معصوم على نفسه وتقسيد حج جوي على  
 ما قدمه ثم إن أنه هلدر عش (قوله لا اختلاؤه) أي بكسر ونحوه نهايته بمعنى (قوله وخشيته معبج نهم الخ)  
 يؤخذ منه أنه لو كان التمس صالحا والظاهر كذلك الآن الأول بعد العضو لما كان عليهما غير شين فاحش  
 والثاني مع الشين الفاحش في نفي تقديم الأول عش (قوله من العظم) أي قوله كذا مطلقا في الغنى الأول  
 محترم وكذا في النهاية الأوله كان قال يجب يراى أو ومع وجوده (قوله من العلم الخ) ولو وجد عظم ممتنة  
 لا يؤكل كل لهما ولو علم مطلقا وكل منهما صالح وجب تقديم الأول ولو وجد عظم متقارب أو عظم ممتنلا  
 يؤكل من غير مغلظ وكل منهما صالح تخير في التقديم لأنهما متساويان في الخاصة فيما يقهر فيما كذا يجب  
 تقديم عظم الخنزير على الكبك الخلاف عندنا في الخنزير دون الكبك عش (قوله وهل ذلك بالأولى الخ) لعل  
 وجهها أن العظم يدم ومع ذلك عش عندهما ونحوه مما لا يدم فهو أولى بالعش عش (قول المتن لفقد  
 الطاهر) أي بعمل يصل إليه قبل تلف العضو أو زيادته ضرره أخذ بما تقدم فحين غرض عن تكبيره الإحرام أو  
 نحوه بحيث قالوا يجب عليه السفر للعلم وان طال وقرئوا يمينو بين ما يطلب منه الماء في التيمم عشقة تكرار  
 الطلب لعمامة بخلافهنا وعبارته سم على علم بين ضابطا للفقد لا يعد ضبطه بعدم التقدير عليه بلا مشقة  
 لا تختمل عادة وينبغي وجوب الطلب عند احتمال وجوده لكن أي يجب الطلب منه انتهى أقول ولو نظر  
 لهذا التوقف عش وهو الظاهر وما نقله عن سم هو الواقع لما في أيدينا من نسخ وفي البصري بعد نقله  
 عبارة سم من نسخة مقيمنا سم وكان في رواية سم سقط أو أصلها أن وجد جعل يجب الطلب لعمامة  
 كان يشير بذلك إلى مجيئ التفصيل المبني في التيمم وليس بعيد اه (قوله كان قال خبره نقلا عن) قاله قاله في  
 وخلافه النهاية عبارة له ولو قال أهل الخبر فإن لم لا أدى لا يخبر سم بعدا لعظم نحو كب قاله الأسنوي في حقه  
 أنه عذر وهو قياس ما ذكره في التيمم في بطله البراءة انتهى وما نقله من مردود الفرق بينهما ظاهر وعظم غيره  
 من الأكسبين في قصر الم وصل به وجوب نزع العظم النفس ولا فرق في الأدنى بين أن يكون محترما أو لا  
 كرتدح في خلافه بعض المتأخرين فقد نص في المختصر بقوله ولا يصل إلما أنكس من عظمه لا عظم  
 ما يؤكل لجهذ كيا ويؤخذ منه أنه لا يجوز الجبر بعظم الأدنى مطلقا ولو وجد نفسا يصلح وعظم أدى  
 كذلك وجب تقديم الأول اه وفي سم بعد ذكرها ووافقه عش والرشيدي ما صوغه في أي  
 قوله هو وجب تقديم الأول أنه لو لم يجد نفسا يصلح جاز بعظم الأدنى اه قال عش قوله هو خلافا  
 لبعض المتأخرين هو السبكي تبعه الأمام وغيره منهلج ونقله الحلي عن نصية كلام التتوفقه هو وهو  
 قياس ما ذكره الخ جوي عليه عش قوله وعظم غيره الخ أي غير الوصل من الأكسبين ومفهومه أن عظم  
 نفسا لا يتبع وصله به ونقل عن حج في شرح العباب جو أن ذلك يقلع عن البليقي وغيره لكن عبارة ابن عصب

محل صلاته) وهو محاسن بدنه وثوبه (قوله لفقد الطاهر) لم بين ضابطا للفقد لا يعد ضبطه بعدم التقدير عليه  
 بلا مشقة لا تختمل عادة وينبغي وجوب الطلب عند احتمال وجوده لكن أي يجب الطلب عليه (قوله)  
 كان قال خبره نقلا عن) في شرح مرد ولو قال أهل الخبر فإن لم لا أدى لا يخبر سم بعدا لعظم نحو كب قال  
 الأسنوي في حقه أنه عذر وهو قياس ما ذكره في التيمم في بطله البراءة اه وما نقله من مردود الفرق ظاهر  
 وعظم غيره من الأكسبين في قصر الم وصل به وجوب نزع العظم النفس ولا فرق في الأدنى بين أن يكون  
 محترما أو لا كرتدح في خلافه بعض المتأخرين فقد نص في المختصر بقوله ولا يصل إلما أنكس من عظمه لا

(ولا يضرب نفس) يحاذي  
 يحصل صلاته وان كان  
 يحاذي صدره أو غيره (ف)  
 الركن عوا السجود أو  
 غيرهما (على الصحيح) لعدم  
 ملاقاته ثم تكره صلاته  
 بأزاء متجنب في أحسدى  
 جهانه ان قرب بمنه بحيث  
 ينسب اليه لامطلقا كما هو  
 ظاهر (ولو وصل) بمعصوم  
 أو غيره لا ينافى به التفصيل  
 الاتقاع على الواجبه لانهما  
 أحدهما يبال بضره في جنبه  
 حتى أنه تعالى وان خشع  
 منه فوات نفسه (عظمه)  
 لا اختلاؤه وخشيته معبج نهم  
 ان لم يصله (نفس) من  
 العظم ولو لم يلقاها وشل  
 بالأولى دهنه بخلافه أو بعله  
 به (لفقد الطاهر) الصالح  
 لوصل كان قال خبره نقلة  
 ان النفس أو المفظل أسرع  
 في الجبر

الحق وعظم الأذى ولومن نفسه في تحريم الوصول به وجوب تركه بالنسبة له من جهة الامتناع  
وينبغي أن يحمل الامتناع بعظم نفسه إذا أراد نقله إلى غير محله أما إذا وصل عظم يده يسد مثلاً إلى الحبل الذي  
أبين منه فالظاهر الجواز لأنه أصلح للمنفصل منه ثم يظهر إطلاق الوصل بعظم الأذى أي إذا فقد غير مطلقاً  
أنه لا فرق بين كونه من ذكر أو أنثى فيجوز للرجل الوصل بعظم الأنثى وعكسه ثم ينبغي أنه لا يتحقق وضوءه  
وضوء غيره بمسوان كان ظاهره مكشوفاً ولم تخله الحيلة لأن العضو المبني لا يتحقق وضوءه إلا إذا كان  
من الفرج وأطلق علمه ما سبق قوله من مطلقاً أي حيث وجد ما يصلح للغير ولو نجس أو قوله من فلو وجد  
نجساً أي ولو مطلقاً أه عش (قوله محترم) ليس بقيد عند النهاية وإنما هي كناية (قوله فتصع صلاته الخ)  
قال من حيث عذر ولم يجب الزرع صار ذلك العلم النجس ولو قبل استنائه بالعلم حكمه في الظاهر حتى  
لا يضر من غيره مع الرطوبة وجلبه في الصلاة ولا ينجس ماء قليل إذا قام انتهى أه سم (قوله وان  
وجد الخ) لم يتحقق تركه من راحة فالبعض المتأخرين نهاية معنى (قوله وينبغي الخ) تقدم من  
النهاية وإنما هي آتية لاختلافه (قوله وان لم تبع التيمم) فرب ذلك من لزوم الاتحاد الشقيق سم (قوله لمع وجود  
ظاهر الخ) أي ألم يتحقق الوصل بها في تيمم؟ (قوله محترم) ليس بقيد عند النهاية وإنما هي كناية (قوله مع  
وجود نجس الخ) يفهم أنه لو لم يجد الاكتمل أدى وصل به وهو ظاهر وينبغي تقدم عظم الكافر على غيره  
وان العلم وغيره سواء وأن ذلك في غير النجس عش وفي سم والرسد مثله الاقوله وينبغي الخ قول المتن  
(وجوب تركه الخ) أي وان لم يكن الوصل مكافئاً لغيره عند الشارح كما يأتي في الوشم بشرط أن يكون مكافئاً  
مختاراً عند النهاية وإنما هي قول المتن (ان لم يتحقق تركه الخ) ينبغي أن يكون موضعه إذا كان المغلوق من  
يجب عليه الصلاة فان كان ممن لا يجب عليه الصلاة كالأول وصله من غير فلا يجب على قلعه إلا إذا فاق أضافت  
لم تغيره بعد الطهر ويشهد لذلك ما ساق في عدم الزرع إذا مات لعدم تكليفه أه حاشية الشهاب الرمي  
على شرح الروض أي ومع ذلك فينبغي أنه إذا لاقى ما تعادى أو ماء قليل نجسه وقول وجوب الزرع على وليه  
مرعاة للاصلاح في حقه لم يكن بعد اوقافه يتوقفاً إضافي لعدم وجوب الزرع على الحائض لان العلة في  
وجوب الزرع حله لخاصة تعدد ملوان لم تصعصص الصلاة لم تأم به عش (قوله وهو) أي قوله فان  
ضاق في الغنى وإلى المتن في النهاية (قوله ولا تصع صلاته الخ) وينبغي على قياس ذلك حاشية الماء القليل  
والمائع علاقة عضو الوصول بالنجس قبل استنائه بالجلد وعدم مقتضيل عضوه المذكور عن الطهارة  
لخاصة الماء المماس للنجس المتصل به بخلاف ما إذا لم يجب الزرع فينبغي من عدم نجاسة الماء القليل  
بعلاقته وبمقتضيه عن الطهارة للعفو عن النجس حيث توتر به منزلة تركه الطاهر سم (قوله لتعديه  
بعمله الخ) أي في غير معدنه بخلاف شارح الطهارة أنه تصع صلاته وان لم يتقيا ما شر به تعدياً للحصول في

أومع وجوده وهو من أدى  
بمحترم (فقدور) في ذلك  
فتصع صلاته للضرورة ولا  
يلزم تركه وان وجد طاهر  
صالحاً كالأقلاء وينبغي  
جله على ما إذا كان فيه  
مشقة لا تحتمل إذا كان لم  
تبع التيمم ولا يقاس بما يأتي  
لعذر هذا لا (والا) بان  
وصله بنجس سم وجود  
ظاهر صالح ومثله ما وصله  
بعظم أدى محترم وجود  
نجس أو طاهر صالح (وجوب  
تركه) ان لم يتحقق تركه  
ظاهر) وهو ما يبع التيمم  
وان لم واستمر بالعلم فان  
امتنع أحبه عليه السلام  
أو تأبى وجوباً بأكبر  
المقصود بولا تصع صلاته  
قبل ترك النجس لتعديه  
بعمله مع سهولة تركه فان  
خاف ذلك

بعظم ما يؤكل لحد كذا يؤخذ منه أنه لا يجوز للغير بعظم الأذى مطلقاً ولو وجد نجساً يصلح وعظم أدى  
كذلك وجب تقديم الأول أه وضيقته أنه لو يجب نجساً يصلح بالوصول بعظم الأذى بقوله كالعظم  
النجس فتضمنه جواز الوصول به إذا فقد غير وامتناعه إذا وجد غيره (قوله أومع وجوده وهو من أدى) هذا  
انما يقيد امتناع الجبر بعظم الأذى مع وجود الصالح من غيره ولو نجس أو لم ينجس ما يجره فقتل  
حيث يجوز الجبر بعظم الأذى الميت كالجبر للمضطر أو كل الأذى الميت إذا فقد غيره وان لم يتحقق إلا  
مبيع التيمم فقط كما يفهمه كلام الشارح إلا أن في محب الاضطراب ويحتمل أن يفرض بقاء العلم هنا  
فالأمران دائم بخلاف ذلك ويؤيد الأول قوله لا تقوم مثله الخ (قوله فعدور) قال من حيث عذر ولم  
يجب الزرع صار ذلك العلم النجس ولو قبل استنائه بالعلم حكمه في الظاهر حتى لا يضر من غيره مع  
الرطوبة وجلبه في الصلاة ولا ينجس ماء قليل إذا قام انتهى أه (قوله وان لم تبع التيمم) فرب ذلك من لزوم الاتحاد  
الشقيق (قوله مع وجود طاهر) فتضمنه عدم الوجوب مع تقدم ذكر (قوله ولا تصع صلاته) وينبغي على  
قياس ذلك نجاسة الماء القليل والمائع علاقة عضو الوصول بالنجس قبل استنائه بالجلد إلا أنه نجس بغير

ولو عشرين ويعدو علم يلزمه نزع عله بغير حرم كفى الاوار وتضع صلاته مع بلاعادة (قول) (١٢٧) يلزمه نزع (وان ناف) منيع نعيم

لنعدبه (فان مان) من لزمه  
الزعر قبله (ان ينزع) أى  
ليجب نزع (على الصحيح)  
لان فيه هتكاً لمثله او  
لستقوط الصلاة والمأور  
بالنزع لاجلها فالرافعى  
فيمر على الاول دون الثاني  
وقضية اقتصار المجموع وبغيره  
علمه اعتماد عدم الحرمة قبل  
قال بعضهم انه اول من  
الابقاء لكن الذى صرح  
به جمع ونقله فى البيان  
عن الاحتجاب حوت مع  
تعليلهم بالثاني وقبل يجب  
نزع لثاني لانه تعالى ماملا  
نحاسة أى فى التبر وطلقه  
بناء على ما قبل ان العائد  
أخرا الملت عند الموت  
والشهور أنه جميع أجزائه  
الاصيلة فحين أن مراده  
الاول ويحصى ذلك كله  
فمن داوى حرجه أو خشاها  
بخص أو خاضه أو شق  
جلده خرج من عدم كثير ثم  
بنى عليه العمل لان الدم منان  
ظاهر اقل يكفى استنائه كما  
لوقعت اذنه ثم لصقت  
بحرر التلم فى الوشم وان  
فعل به مذهب على الراجح  
وقوم فرق انما يتأق من  
حبث الآثم وعبد موق  
أمكنه ازالته من غير مشقة  
فيما لم يتعد به وتوقف مبيع  
تيم فيما عدى به فغير مامر  
فى الوصل لزمته ولم تصح  
صلاته وتخص به مالا والا  
فلا تصح لماتت ويحل  
تدبيره مالا فى الحالة

معدن الخامس معنى ونهاية (قوله ولو عشرين) ظاهره ولو كان فى عضو باطن عرش (قوله قبله) ظرف  
لمات والضمير للزعر (قوله وان فيه) الى قوله وان فعل به ضغرة فى ما خسى والنهاية الاقوله قال الرافعى الى لكن  
الذى وثقه أو شق الذى الوشم (قوله على الاول) هو قوله لان فيه ما خسو (قوله دون الثاني) هو قوله ولستقوط  
الحج (قوله علمه) أى الثاني (قوله والمشهور) أى الذى هو مذهب اهل السنة معنى ونهاية (قوله لكن الذى  
صرح به جسم ونقله الحج) وهذا هو المعنى فى نهايت وقضية محتمة له وان لم يستتر العظم الجبس المصمم  
انه فى جبال الحيا لا يصح غسله فى هذه الحالة وكانهم اغتفر ذلك لضروره هتك حرمته سم على النجس اه  
عرش (قوله الاول) أى فى القبر (قوله ويجزى ذلك) أى التفصيل المذكور فى الوصل بعظم الجبس  
(قوله) \* لو غسل شار بالخر أو نجس آخره وصلى بغيره وجب له أن يتقربا أن يقدر عليه بلا  
ضرر ببيع التيم وان شرب به لعذر معنى (قوله فحين داوى حرجه الحج) وأما حكم الجص فى يحمل السكر المعروف  
فمنع ما منى (قوله أو خاضه) أى بخص الجبس معنى (قوله دم كثير) أى لانه يغسله فلم يغسله من كثرة سم  
(قوله فحين علمه) أى على الدم الكثير (قوله يكلو قطعت اذنه الحج) أى وانفصلت بالكسبة ففلا مالا ذابقي  
لها تعلق بجلده ثم لصقت بحرر التلم فلا يلزمه ازالته مالا ذابقت أو تصح صلاته وامامته (قوله وفى الوشم) عطف  
على قوله فحين داوى الحج (قوله وان فعل به ضمير الحج) هذا ممنوع بل لا يلزم وهذا نفي لو أكره مطلقا مراده  
سم عبارة لانه لا يقسم من ذلك أى من ان الوشم كالجرى في تقصيره المذكور أن من فعل الوشم رضاه سال  
تكميله فويل من خفف من ازالته ضررا ببيع التيم من ارتفاع الحد من بحله لتكميله والاعذر فى بقائه وفى عنه  
بالنسبة والغير ويحب طهارته وامامته وجب ثم يحذفه ولا يقبله قسلا أو تعاروطا بحسبه كذا أتى به  
الى الوجه الله تعالى اه وفى المعنى ما وافق عبارة عرش قال فى الشار فى العظم قال بعض أصحابنا بهذا  
الكلام فيه اذ فعله بنفسه أو فعل به باختياره فان فعل به مكره هاء تلزمه ازالته لولا ان قلت وفى هذا الصبي  
اذا وشمته أمه بغير اختياره فقلناه الكافر اذا وشم نفسه أو وشم باختياره فى الشرع ثم أسلم فالتحق بوجوب  
الكسطة عليه بعد الاسلام لنعده ولا نه كان عاصيا بالفعل بخلاف المكروه والصبي سم على النجس اه  
(قوله فيما لم يتعد به) أى على بحسبه السابق فى سم أى بقوله وينبى حله الحج الذى نافقه الينا بقوله المعنى كما  
(قوله والا فلا) منه لانه لا يجس مالا فان فعل يقول بذلك اذا ماسه انسان مع الرطوبه بلا حاجة فلا يتجس أولا  
فيتجس فيه نظر سم على حج وقضية قول الشارح مر فيما مر فى عنه بالنسبة وله بر أن فيه مثله  
عرش أى فلا يتجس فيه ما ذكر (قوله فى الحالة الاول) أى فيما اذا أمكنه الازالة بلا مشقة فيعلم يتعد به  
وتوقف جميع نعيم الحج (قوله مالم يكس جلده الحج) تأمل لان هذه الجملة يفرض تصور مالا ذابقت لثقلتها  
الارطوبه والغذاء يتأثر بحمضه من البدن ولا يمر لهما الى سطح البدن لا ليجل الوشم فيتجس بمالهاته انتمل خالوها  
مفعولها وجوب ازالته وانما عدم صحة غسل عضوه المذكور عن الظهور لنحاسة الماء المماس للجس المتصل به  
عدم الغوص عنه لوجوب ازالته المتخلفا مالا ذابقت الزعر فحين عدم نجاسة لانه اقل بل علاقته وبه تفصله عن  
الظهور فان قلت فحين يتصل كثرانه اذا مات ان تعد به بالجبر قبل استنائه الجبس بالجلد لا يصح غسله وهو خلاف  
مقتضى كلامهم قلت لعلمهم جعلوا بعد الموت بغيره فلو اتعدى لستقوط وجوب الزعر لستاقلم ثم رأيت قول  
الشارح الا فى ويخص به مالا (قوله بل يحرم) قد تشكل الحرمة بالنسبة لعلامة المذكورة (قوله  
حرمته) اعتمد مر (قوله دم كثير) أى لانه يغسله فلم يغسله من كثرة سم (قوله وان فعل به ضمير على  
الاروخه) هذا ممنوع بل لا يلزم وهذا نفي لو أكره مطلقا مر (قوله فيما لم يتعد به) أى على بحسبه السابق  
(قوله والا فلا) منه لانه لا يجس مالا فان فعل يقول بذلك اذا ماسه انسان مع الرطوبه بلا حاجة فلا يتجس أولا

الاولى علم يكس الجسم جلدا او يتقاربه حثث من محاسن الجبس

من شئ من أجزائه وقد يجاب بأن الرطوبة امتدت في الباطن لا يخرج عليها بالنفس ومسمى (قوله وهو المالح)  
 عنار قالها به والمغني وهو غرض الجلد بالورقة حتى يخرج الدم ثم ينزع عسر نيله ليزوب به ويحضر اه  
 (قوله) أولاهم كثير وأجوف المالح أي وطرفها بارز طاهر سم على حج أقول وهذا القديم مأخوذ من قوله فغابت  
 عرش (قوله تمص الصلاة) يبقى أن يحمله إذا لم يخف ضرر من تزويجها بين التيمم وان يحمله أيضا إذا غرزاها  
 لغرض اما إذا غرزاها بغير صلاة لم يله في التيمم مع الحاجة عند وهو بشر عرش (قوله اتصالها بالنفس)  
 \* (فروع) \* ويرحم على المرأه فصل شعرها بشعر طاهر من غير ادبي ولم ياذن فيه زوج أو سيد ويحوز ربط  
 الشعر بخيط طاهر والمزينة وتجوها ما لا يشبه الشعر ويرحم أيضا تجعده شعرها وشر أسنانها وهو تجعدها  
 وترقيقها والخضاب بالسواد وتحميرها إلى جنسة بالحناء ونحوه وأما بعد الاصابع مع السواد والتمص وهو  
 الاخذ من شعر الوجه والخضاب الحسن فان أذن لها زوجها أو سيدها في ذلك سأل لأن له غرض في تزويجها كافي  
 الروضة وهو الاخذ من حوى في التحقيق على خلاف ذلك في الوصل والوشق فالحقها بالوشق في المنع مطلقا  
 ويكره أن يتلف الشيب من أجل الذي لا يطلب منه إزالة شعره ورسن خضبه بالحناء ونحوه ورسن المرأة  
 المزوجة والموالوت تنضب كفها وقدمها بذلك تعميما لأنه لا ينسب توهي مطلقا به منها لجلها اما النقش  
 والظفر فلا يسن ونزع بالزوجة والمالوت كغيرهما فذكره وبالمرأة أن جل وانقش فيجرح الخضاب  
 عليها لا يذنب نهاية ومعنى قال عرش قوله هو ويرحم على المرأه أخرجه بالمرأة فيهما من ذكر وانثى صغير بن  
 فيجوز حيث كان من طاهر غير آدمي أما إذا كان من نفس أو آدمي فيجرح مطلقا وقوله هو بشعر طاهر المالح  
 ظاهر ولو كان من شعر نفسها الذي انفصل منها ولا ينقل من الشارح هو أنه يجرم ذلك ولو من نفسه لنفسه  
 ولعل وجهه أنه صار محترما وطلب موافاة بانفصاله وعلمه بالضرر بعه كبقية شعور البدن وقوله هو ولم  
 ياذن فيه زوج المالح أي ولم يملك قرضه في الأذن وقوله مما يشبه الشعر معقوفه أنه إذا أشبه الشعر لا يجوز الأ  
 بالأذن وقوله السواد طاهر وان النظر بف نحو الحناء لا يتوقف على الأذن وقوله هو في ذلك أي ما تقدم من  
 قوله ويرحم تجعده شعرها وشر المالح وقوله ورسن المرأة المزوجة المالح أي غير الأذن وقوله فكرهه أي خضب  
 كنهها وقدمه لبق ما تقدم من الوصل والتجديد وغيرهما هل يكره في غير المزوجة ويرحم فلفظ وقضية يقول  
 الشارح هو فان أذن لها زوجها أو سيدها في ذلك سأل الثاني هو يدها من تجر به الرية على نفسها وقوله هو  
 وبالمرأة الرجل المالح أي البالغ أما الصبي ولو مرأه فالحرم على وله فعل ذلك ولا يحسن به كلباس الحبر  
 نعم إن خفف من ذلك لم يفتحق المص فلا تبعده الحرم على الوقي وقوله فيجرح الخضاب عليهم ما أي بالحناء  
 تعميما وقوله هو لعذر أي وإن لم يقع التيمم اه عرش قول المتن (ويبقى من يحمل استحماره) أي عن أثره  
 نهاية ومعنى أي ولو كان الاستحمار في شاطئ البحر عرش (قوله بالجر) إلى قوله وأخذ في النهاية والمغني  
 (قوله) في حق نفسه) أي لعسر تعميما به قضية التعلل أو لم يعسر تعميما كالحكم والذلل مثلا لا يعي عما  
 لأهمن ذلك وهو كذلك كطاهر عرش (قوله ما لم يجاوز المالح) فان سألوه وجب غسله قطعا من غير نهاية  
 (قوله ما لم يجاوز الصفعة المالح) يتجه استثناء الحمل المحاذي بحمل الاستحمار من الثوب لعسر الاحتراز عن  
 ذلك سم ورشدي وتتمتع من عرش ما يفيد (قوله وأخذ المالح) قد يخالف هذا لما أخذ قول الروض أي  
 والمغني لا يلائق أي أن الاستحمار طبا آخر أي فلا يفي عنه سم (قوله المالح) أي في فصل الاستحمار كردي

وهو المالح المختلط بنحو النيلة  
 بلوغه زائرة مثلا يسدنه أو  
 أنفر زن فغابت أو وصلت  
 لهم قليل لم يضر أولاهم كثير  
 لا يوف لم تمص الصلاة  
 لا اتصالها بنفس (ويبقى  
 من يحمل استحماره) بالجر  
 ونحوه المجرى في الاستحمار  
 في حق نفسه وان انتشر  
 يعرف ما لم يجاوز الصفعة  
 أو الخسفة أو أخذ من هذا  
 أنه لو س رأس الذكر  
 موضعها مثلا من يده لم  
 ينجسه وفيه نظر لاهران  
 حمل القيح حتى طرأ عليه  
 وطب أو جاف وهو وطب  
 قطن الماء (ولو حل) مينة  
 لادم لها سائل

فيتجسس فيه نظر وقد يؤيد الثاني أن من الظاهر أنه لو سم مع الرطوبة نجاسة معقوفة على غيره تعبس وقد  
 يفرق بان الاحتياط إلى البقاء هنا أو قبل هنا قد تتعدى الزالة وتنجس فلتأمل (قوله) أولاهم كثير أو أجوف  
 أي وطرفها بارز طاهر (قوله) يبقى من يحمل استحماره) في الروض فصل يعني عن آخر الاستحمار ولو عرف  
 لأن لا في زوبا آخر اه قال في شرحه لندوة الحاجة إلى ملافة ذلك اه وقد ثبت منه استثناءه من المحاذي  
 الحمل من الثوب لعموم الابتلاء بالملافة ذلك الآن يقال للعموم الملافة ذلك في الجلاء لعم الرطوبة (قوله) ما لم  
 يجاوز المالح يتجه استثناء المحاذي لعم الاستحمار من الثوب لعسر الاحتراز عن ذلك (قوله) وأخذ من هذا المالح



في يده أو ثوبه وإن لم يقصد  
تستعمل قسمة فتعلق جلده  
بظفره أو ثوبه فإن أطلق أنه  
لا بأس بقسمة في الصلاة ينعين  
أن مراده بالمستعمل جلده  
وكأن باب ولو بمسكة  
ومن الابتلاء به عقب الموسم  
كانت له كلامهم ومصرح به  
جمع متأخر وإن أشار  
بعضهم للعقود لا يتخص  
الابتلاء به زمن قليل مع  
امكان الاحتراز عنه ليس  
في معنى ما سألوه والغو  
عن تحاسة المطاف أيام  
الموسم لأن محنة مقصورة  
على محل واحد فلا يضطر  
إليه أكثر أو (مسجرا)  
أو طله أو يضامذبان  
أس من يجي في منمنه  
أو جبراً لما يغتذ به  
أو مستطاهراً بخوفه  
أو قارورة فيها تجس ولو  
معتقانه وإن ختمت عليه  
بعض رماض في حقه من  
صلاته (طلعت في الأصح)  
إذا حاجته لذل فهاولته  
يؤخذ أن ما يغفل خياطة  
الثوب من تحو الصبان  
وهو بعض القمل يفي عنه  
وان فرضت حياته ثمومه  
وهو ظاهر لعموم الابتلاء به  
مع مشقة نقي الخياطة  
لأجابه (وطيئ الشارح)

(قوله في يده أو ثوبه) والخ) والقياس بطلانها أي أنها تجعله مأهلاً أو ما تعافيه ميتة لا نفس لها سائر وقتنا  
لا ينجس كالأصغر وإن لم يصرحوا به بما في (قوله ما لم يحمل جلده) أي أو تطل بماسه سم (قوله وكأن باب  
الخ) عطف على قوله تستعمل الخ) (قوله مع إمكان الاحتراز الخ) محل تأمل إذا فرض عصر الاحتراز بصري  
(قوله لأن محنة مقصورة الخ) محل تأمل بل يصح باقي المسجد ومع ذلك فكل ما هم مصرح في أنه لا يكف  
انخروج اليه والحاصل أن القول بالغو أي عن اللباب المذكور وجب بمصري (قوله أو مسجرا) أي أومن  
عليه نجاسة معفو عنها كثر به دم وغيث على تفصيل يأتي ويؤخذ مما صرح في طرف شي متنجس فيها  
أي الصلاة أنه لو أمسك المصلي بدن مسجماً أو ثوبه أو أمسك المستحضر المصلي ولم يسه أنه ضرر وهو ظاهر  
ولو سقما طاروا من هذه نجاسة في نحو ما لم ينجسه لعسر صوته عنه بخلاف نحو المسجماً فإنه نجس وموجع  
عليه ذلك لتضعفه بالنجاسة يؤخذ من حرمة نجاسة وزوجه قبل استنجائه بالماء وأنه لا يلزمها حيث لا يمكنه  
كما أتى به الولد رحمه الله تعالى فيها تنكراً في النجاسة كما أتى في الخ قوله لا يشدي قوله حر أنه لو أمسك  
المصلي الخ في حاشية الشيخ عس أن مثله ما لو أمسك المستنجي بالماء مصلحاً مسجماً بالاجازة قبل صلاة  
المصلي المسجماً بالاجازة أمسكاً مما رأت من القمل طاهر متصل بخص غير معفو عنه تبطل - لانه أي وقد  
صدق على هذا المستنجي بالماء المسك للمصلي أنه طاهر متصل بخص غير معفو عنه وهو بدن المصلي  
المذكور لأن الغوا نجاها بالنسبة إلى وقتنا فصل بالمصلي وهو في غاية السرط كلابي في أهو المعلقة  
إذا لم يمسك ما معنى كون الطاهر متصل بالمصلي متلاً بخص غير معفو عنه أنه غير معفو عنه بالنسبة للمصلي  
وهذا الجنس معفو عنه بالنسبة إليه فلا نظر لكونه غير معفو عنه بالنسبة للممسك الذي هو منشأ الوهم ولما  
إذا عاين من محل الاحتجاز بالنسبة لذل الخ لا فرق بين أن تصل به بالواسطة أو بغير الواسطة وعدم  
الغوا نجاها بالنسبة لخصوص الغير بل هو بالواسطة أو بالغوا منه بعده الذي هو محل وفاء كما هو  
ظاهر بل يزم ما قاله أن تبطل صلاته بحمله لشيء الذي لا يحتاج إلى جها لمسك ما رعاها لا حسب  
أحد أو وافق عليه اه وقال عس قوله أو أمسك المسجماً الخ أي ولم يسه ما لوقوله طاراً أي أرضه  
من الخ وانات زوله على منذره أي أو منقلبه أو رجله وقوله نجاسة أي حقيقة وقوله تسب استغناء أي أو  
استنجائه وقوله وأنه لا يلزم ما الخ أي بل يجره علم ذلك وظاهر أن محل هذا الممسك الخ أو الأجنبي أو كمال  
وطه الحائض اه (قوله أو ما له) التي التي في أنها يتوالف (قوله أو ما له الخ) هل يلحق بذلك من وصل  
عظمه بخص معذور فية أم لا فيسقطه والآخر بعدم الضرر سم على حج عس (قوله بمنذره الخ)  
أي مثلاً عس (قوله أو ميتاً طاهر الخ) عبارة الخ في أنها به أو جواً أو نامذ أو ناسل الممسك من مذنبه  
أو آدمياً أو سمكاً أو جواً أميتاً اه (قوله أو قارورة الخ) أي أو قارورة أو قارورة أو قارورة أو قارورة أو قارورة  
من صلاته طرف ولو سأل الخ قول المتن (طلعت) أي سأل في الصور المذكورة عس قول المتن (وطيئ)  
الشارح الخ يخرج به عن نجاسة كالبول الذي يشارع قبل اختلاطه بطنه فلا يفي عن شيء منه ومثله  
ما لو سأل كلب في حوض مثلاً أو نزل عليه سطر أو ما ربه السقام ابتغى وأصاب المار من منه شيء فلا يفي عنه  
ونقل عن شيخنا الشيخ سالم الشيشري الغوا نجاها من طين الشوارع عن ظهر الكلب المشقة للاحتراز  
عنه وفي وقفة قوله أن ضاملاً عن عاد الكلاب به من طارواهم على الأسبلة وروقه في محل وضع الكبريت  
وهناك رطوبتين أجد الحائزين فلا يفي عنه وما يشبهه طين الشارع ما يقم من المطر أو الأرض في الشوارع  
وغر قبة الكلاب وترقد فيه بحيث يتنفس نجاسته بل وكذلك بالفسخ واختلاط لولها بطنه أو ما يتبعه  
يقب للنجاسة عن متبردة فيعني منه بما يصير الاحتراز عنه فلا يكاف غسل جلده منه وينبغي أن يمتثل في ذلك  
في الغوا ما وقع السؤال عنه من مشاة المسجراً وشبهه بمسكته بالبحر وطرهها نحو ما تذر أعرق عليها الكلاب

فيحذف هذا الماخوذ قول الرضا لأن في أي أو الاستحالة وطياً أي رأى فلا يفي عنه اه (قوله ما لم  
يحمل جلده) أي أو تطل بماسه (قوله مسجراً) قال في الرضا أو من عليه نجاسة معفو عنها قال في

يعني جعل المروزر ولو غير شراوع (١٣٠) كهلوه ظاهر (التيقن نجاسته) ولو غفلت مالم يبق عنه متهمة وان عت الطريق على الوجه خلافا

وهي رطبة شقة الاحتراز عن ذلك ويحتمل عدم العفو في الموشى على محل تيقن نجاسته منها وهو الاقرب  
وبغزو يمينو بين طين الشارع بعموم البلوى في طين الشارع عدون هذا التمكن الاحتراز عن الشيء علم ادون  
الشارع عش وفي الكردى والبصري ومثل طين ساو اه وفيما مر عن عش ما يقيد (قوله يعني)  
الى قوله وان عت في النهاية (قوله يعني جعل المرو والنج) أى المعلقة كاهو ظاهر مرش. مدى وعارة عش  
أى المحل الذى عت البلوى بالتلاطه بالنجاسة كدهلزي الحجام ونحوه السائق على الاعتداء تطهيره اذا  
تعبس كايؤخذ من قول المصنف عما تبه نوال الاحتراز عنه والماء ما جوت العبادة يحفظه وتطهره اذا أصابته  
نحاسة فلا ينبغي أن يكون مراد من هذه العبارة بل متى تيقنت نجاسته وجب الاحتراز عنه ولا يعني عن شيء  
منه ومنه شاة العساقى فتنبهه ولا تغتر بما خالفه اه وبذلك يندفع ما كتبه السيد البصري هناك من  
الاشكال (قوله ولو غفلت) أى لو لم يكتب وان لم يغف عن المحض منه او قل عش (قوله وان عت الخ)  
أى النجاسة المتهمة العين بحيث تنشق المشى في غير محلها ومنه قربا اقاويل المنشوة عش (قوله خلافا  
لار وكشى) مالم السه النهاية صبارته ثم ان عتة فلازركشى احتد لبال عفون وميل كلامه الى اعتداده كالأول  
الجراد ارض الحرم اه قال عش قوله مر وميل كلامه اعتماده معتد بعبارته مر على العباب  
أما لو عت جوع الطريق فالوجه العفو عنها وقلة الف فيه ع اه قال الكردى وكذا الشارع وانفقه  
أى الزركشى في فتاويه فقال بالعفو فيه اذا عت عن النجاسة جوع الطريق ولم ينسب صاحبه الى سقطة ولا  
الى كسوة وقلة تحفظ اه (قوله لنذر ذلك) أى عوم الطريق (قوله وفارق) الى المتن في النهاية (قوله وفارق)  
أى المعلق المختلط بالطين حيث عت عنه و (قوله مامر) الخ (وما يأتى) أى من أنه لا يعني عن دم المظالم (قوله  
بل يستعمل الخ) لاسباب موضع تكرر فيه الكلام بمعنى (قوله وكاشين الخ) انما احتاج الى هذا بالنسبة  
لعموم قول المصنف يعني عن الخ لالمنطوق لانه اذا عت عن متيقن النجاسة من ذلك فظننها أولى ويشدى  
(قوله أى في الثوب الخ) ويبحث الزركشى وغيره العفون قليل منه تعلق بالخفون مشى فيه بلانعل شرح  
مر أقول قد يقال قياس هذا البحث العفون قليله تعلق بالقدم اذا مشى فيها سم وعش (قوله  
تطهيره ياتى) أى نقا (قوله دون المسكن الخ) فان صلى في الشارع المذكور لم تقع صلاته حيث لا حائل  
للاقائه بالنجس ولا ضرورة الصلاة فيمحق بعذر عش (قوله اذا لم يمسح الخ) قد توقف فيه بالتسليق اطروث  
عاده ثم يجعل ثوب الصلاة عليه واستعماله داعيا الى الطرقات كالمتكئين بصري قول المتن (عما يعتذر) أى  
تعتبره بانه ومغنى ولا فرق في ذلك بين أن يستعمل لباس الشتاء في زمته أو زمن الصيف عش (قوله بان  
لا ينسب الخ) في النهاية وتوالى الخفى ما وافقه (قوله لسقطه) أى ولو يسقط مكره به عش (قوله أراد  
ما ذكرناه) أى ما لا يزيد على الحاجة (قوله ذلك) أى المعفونة بانه يوغنى (قوله يعني) الى قوله سواء في  
الخفى (قوله والرجل) أى وان مشى حافيا كما مر عن سم وعش (قوله لا يجوز زلوت نحو المسجور الخ)  
ظاهر وان كان من ضرورة الصلاة في المسجور سم (قوله وتخرج) الى قوله ثم في الخفى والنهاية (قوله  
شرح كتب في عدم رايه عت معفون وقد يؤخذ منه ان جل من جبر طبعه بنجس حيث لم يجب تركه علم  
يستبرأ بطهره جاد ظاهر ذلك لانه نجس معفون عنه كذلك لأن يغرق بان هذا صار في حكم الجزاء فلا يضر  
الحل معه ولو أخذ مسامحة في قبض طرفه سم متعص فيه الهو لو أسكن المسجور المصلى أو لم يسه له بضره وهو  
ظاهر ولو سقط طائر على منقذه نجاسة في نحو ما تم لم ينجسه بعصر صوته عنه بخلافه في نحو المسجور فانه  
ينجسه ويحرم عليه ذلك لتضعفه بالنجاسة وتؤخذ منه نحو منجس معفون وجته قبل استعماله بالماء أو بالبراءه  
حيثئذ تمككه وبه أتى خضا الشهاب الرملى (قوله أى في الثوب والبدن) ويبحث الزركشى وغيره العفون  
قليل منه متعلق بالخفون مشى فيه بلانعل شرح مر وأقول قد يقال قياس هذا البحث العفون قليل  
تعلق بالرجل اذا مشى فيه سائرا (قوله والرجل) هل وان مشى حافيا (قوله تلويت نحو المسجور) ظاهر وان  
كان من ضرورة الصلاة في المسجور

لأن زركشى لنذر ذلك فلا يبر  
الابتلاء به وفارق مسامحة  
نحو ما لا يدرك طرفه ما  
يأتى في دم الاجنبى بان عوم  
الابتلاء به هنا أكثر بل  
يستعمل عادة الخلو فانه  
يعتد لانه في تلك الصور  
وكالتيقن لاجل عدل الرواية  
به (يعني عنه) أى في الثوب  
والبدن وان انتشر بعرق  
أو نحو مما يحاط به الى نظير  
ما يأتى دون المسكن كهلوه  
ظاهر اذا لم يبتلاء به فيه  
عما يعتذر الاحتراز عنه  
غالباً بان لا ينسب صاحبه  
لسقطه وقلة تحفظ وان كثر  
كما اقتضاه قولنا لشرح  
المصنف لا يبعد ان بعد الوث  
في جميع أسفل الخلف  
وأطرافه فلا يخلو منه  
في الثوب والبدن اه أى  
ان زيادة المشقة توجب  
عد ذلك قديلا وان كثر عرفا  
فما زاد على الحاجة فهو  
الضار وما لا فلا من غير نظر  
لكنه وقلة والاعطاش  
المشقة دافع عن بالظن  
كالروضة أراد ان ذكرناه  
(ويختلف) ذلك (بالوقت  
وموضع من الثوب والبدن)  
يعني في زمن الشتاء وفى  
الليل والرجل على ما يعنى  
عنه في زمن الصيف وفى البدن  
والكسوة وفى ذلك الاغنى  
وغيره كما مر شرح به اطلاقهم  
نظر الملمن شأنه من غير  
خصوص شخص بعينه

مظنونها الخ) \* (نورع) \* ما بالرب الذي قلن نجاسته لم تبقن طهارته في الخلاف في طين الشوارع واختار المصنف الجزم بطهارته وسئل ابن الصلاح عن الجورج الذي اشتهر على السنة الناس أن فيه شحم الخنزير من فقال لا يحكم بنجاسته إلا بتحقق النجاسة وتوسط عن الأوراق التي تعمل وتبسط وهي رطبة على الحيطان الجمولة وما قد نجس فقال لا يحكم بنجاسته أي على الأصل وعلى العمل به إذا كان يستند النجاسة إلى غايها والآي بان وجديب على عليه على النافق فلو بالحيوان في ماله كثير وتغير وشك في سبب تغيره أهو البول أو نحو طول المكث حكم بنجاسته إلا بالظاهر لا يستند إلى سبب معين مغنى وكذا في النجاسة لا بالمسئلة الجورج قال عرش قوله مر الجمولة الخ أي الشيء جوف المائدة تعمل بالرماد ما مشوه بنجاسة بالرماد النجس فانه نجس ما أصابه الأصل الطاهرة يعتمد عليه حيث نذوقه مر أي على الأصل وعليه فلا نجس الشباب الرطبة التي تنشر على الحيطان الجمولة بالرماد عادة لهذه العلة وكذا البذر الرطبة إذا مس بها الحيطان المذكورة عرش وقال الرشيدى قوله مر لا يحكم بنجاسته أي الأوراق إذا لم تتحقق نجاسة الرماد ولكن الغالب فيه النجاسة أخذنا مما علم به أنه إذا تحقق فيه النجاسة فظاهر أنه ليس بظاهر لكن يعنى عن الأوراق الوضوغة قال ابن العماد قد عفا عنه

والنسخ في ورق آتوه عنوا به النجاسة عفو حال كتبه

ماتحساقا لمانه وأمنعوا \* من كاتب مصنف من حبرائه

اه ويعلم مما ذكر أنه لا يحكم بنجاسة السكر إلا فرجعي الذي اشتهر أن فيه دم الخنزير وما يشاهد خطا الدم به بخصوصه ولا يبرء من نجاسة السكر يعمل السكر يخلطه لكن الورع لا ينجى (قوله من) الجورج والمرور سائل من مظنونها الخنزير لطين الشارع (قوله ومن نحو ثياب خمار الخ) معفو على قوله منه على طريق التساهل للاختصار والاحتكام حقه أن يقال ومثله مظنونها من نحو ثياب خمار الخ (قوله) وقصاب الخ) أي وأطافل مغنى (قوله فكلها مر الخ) مثل شيطان يادى عبا عتاده الناس من تسخين اخبرني الرماد النجس من أنهم يفتونه في البئر ونحوه طاب به يعنى عمن مع قدوة على تعصيفه الطاهر ولو أصابه شيء من نحو ذلك البذر لا ينجس شمله كذا لم يش وهو جيمه رضى بل يعنى عن ذلك وان تعلق به شيء من الرماد وصار مشاهد فاسوا فظاهر ما علمه بان النجس بعضه ونجس فيه ذلك كدود الفكا كهو الجبن ومثله القطير الذي يذفن في النار المنقوض من النجس عرش أقول وهذا صريح فيما مر عن الرشيدى في مسئلة الأوراق الممسوحة على حيطان الرماد النجس خلافا للشعر الملبس (قوله ويغنى) إلى قوله رطباتها في النهاية الاقوله والمكان وقوله كبر قول المتن (وعن قلل دم البراغث) أي والقمل والبق وهو البعوض قاله في الصحاح وافتقار كاهه الشيخ ثم قوله لذي المعروف بسلامة نام ينزل المني والبراغث جمع برغوث والنام والفخ قلل ودم البراغث رشحان تصهلان الإنسان ثم تجهوا ليس لها دم في نفسها ذكره الامام وغيره اه (قوله والمكان) فضيلة ذلك البعوض الكثير فيه على تصحيح المصنف لا حتى وقد يحتاج للفرق بينه وبين الصلاة على ثوب البراغث كما يأتي فلتأمل ويحسب الفرق بان الاحتراز عن الصلاة على ثوب البراغث لا يصح فيه خلافا للاحتراز عن المكان قد يعسر سم أي فيكون ثوب البراغث مستثنى عن قوله والمكان (قوله كبر) أي في شرح ودل الخ (قوله وفي معناها) إلى قوله رطباتها في المني (قوله وفي معناها) أي البراغث \* (نورع) \* قرر مر انه لو غسل ثوبه فيه دم براغث لاجل تطهيره من الاوساخ أي ولو غسله بغيره بقا الدم فهو يعنى من اصابتها هذا الماء فلتأمل سم على المنهج أي أما لو غسل النجاسة التي هي دم البراغث فلا بد من ازاله أثر الدم مما يعسر فليغنى عن القول على ما مر عرش (قوله)

(قوله والمكان) فضيلة ذلك البعوض الكثير فيه على تصحيح المصنف لا حتى وقد يحتاج للفرق بينه وبين الصلاة على ثوب البراغث كما يأتي فلتأمل ويحسب الفرق بان الاحتراز عن الصلاة على ثوب البراغث لا يصح فيه خلافا للاحتراز عن المكان قد يعسر

مظنونها من نحو ثياب  
خنجر وقصاب وكافر متدين  
باستعمال النجاسة وسائر  
ما تغلب النجاسة في نوعه  
فكلها طاهر للأصل ثم  
يندب غسل ما قرب باحتمال  
نجاسته وقوله من البدع  
المعروفة فغسل الثوب  
الجديد محمول على غير ذلك  
(و) يعنى في الثوب والبدن  
والمكان (عن) قلل دم  
البراغث لا لجلدها كبر  
وفي معناها كل ما ياتي كل  
مالا نفس له مسائلة (وونم  
الشباب) أي ذرقه ومثله قوله

وول الخفاش ومثلر ونمر طهاو ياسها في الثوب والبدن والمكان على الاوجه خلا فان خص المكان بالجاف وعم في الاولين ولو عكس  
لكان أولى لاسرائل ذوق الطيور يعني (١٣٢) عنه فمدهم على بحث العفون ونمر برأس كوز يمر عليه قليل فلا يتجنس به وذلك

لان ذلك كله مما تم به البلوى  
وينقل الاحتراز عنه وهو  
مفسر وقيل جمع ذبابة  
بالياء لانها لم يسمع  
وجع ذبابة كقربان واذبة  
كفسرية (والاصح) انه  
(لا يعنى عن كثره) لندوبه  
(ولا عن قليل) لتشرع  
لحوازه بحله (وتصرف  
الكثرة) والقلة بالعادة  
الغالبه فيجئ المصلى أى  
وجوبه بان تاهل والاربع  
الى عارف بمجتهده فياظهر  
نظمها من تفصده الى التوبة  
لا يراجع هنا بكثرة ولا  
أجله لان الأصل القلة  
فليأخذ به بل وقيل يأخذه  
ابتداء المكان له وجمعتما  
الزمان وكان فادراى انه  
مما يغلب الطاغ به وبعسر  
الاحتراز عنه فقلل والا  
فكثير ولو شك في شئ فقلل  
أو كثير فله حكم القليل  
هنا وفيما يأتى ولو تفرق  
الجنس في محال ولو جمع  
لكثر كان له حكم القليل  
عند الامام والكبير عند  
الموتى والفرزاق وغيرهما  
ورحمه بعضهم قلت  
الاصح عند المحققين بل  
في المجموع آله الاصح  
باتفاق الاحباب العفو  
مطلقا والله اعلم) وان كثر  
منتشرا بعسر ولو حاور  
البدن الى الثوب كإقتضاه  
اطلاهم ولا ينافى ما يأتى  
في دم نحو الفصد لان الابتلاء هنا كثر بل وان تغلش وطبق الثوب على المعتمد عمل العفون فليس هو في سبيل  
يختلط باجنبي والدم يصفى شئ منه

رطبها) الى قوله وذلك أقوه عرش (قوله طهاو ياسها) ظاهر صنعه انه بالرفع بدلا عن قوله وله وما بعده  
ويحتمل انه راجع لجسم ما تقسم من دبر البواغيت وما بعده بقدر ما يغربى سواه (قوله ول الخفاش  
ومثلر ونمر) كالصريح في العفونهما في البدن والثوب أيضا فخلاص عدم العفون عن ذوق الطير في البدن  
والثوب مع ان الخفاش من جملة الطير وأحسن ذلك مر بعدنا مع مذهبنا فيكون مستثنى من الطير  
لعسر الاحتراز عنهم (قوله ومثلر ونمر) الاولى اسقاط مثله (قوله لاسرائل) أى في شرح ومطهارة التمس في  
الثوب الخ (قوله فيه) أى المكان (قوله دونهما) أى الثوب وبالدن (فرع) (في شرح مر أى النهاية  
الوجه ان دم البواغيت الحاصل على حصر نحو المسجد من نام عليها كذوق الطير خلا لان العمدانتهى  
اه سم أى فعنى عنه أى صاحب لم يعتمد المشى عليه ولم يكن مظهره بل نوعه المجل كاتقدم عرش (قوله وذلك)  
الى قوله والكثير في المعنى الاقوله وقيل الى وجعه وقوله أى وجوبه بالمعتبر (قوله ابتداء) أى بالاحتياط  
(قوله معتبرا الزمن) الى قوله والكثير في النهاية (قوله معتبرا الزمن الخ) ولا يعدو بان ضابط طين الشارع  
هنا نهاية (قوله حكم القليل عند الامام) أى وهو الراجح فيها بتوفيقه وهذا لا ينافى ما تقدم أول الكتاب فيها  
لو تفرقت النجاسة تالى لا بدركها الطرف ولو جعت أدركها لانه لا يعنى عنها على ما تقدم لان العفون في الدم  
أكثر والعفون أوسع من العفون غير الدم من النجاسة كالمظهر والمزاعفى عما يدركه الطرف هنا لا  
سم وعش ونفسه أن ما هائل ليس يختص بالدم فانه شامل لو نمر الذباب وما ذكر معه (قوله بل في المجموع) الى  
قوله كما تنضاف المعنى (قوله وان كثر) الى المتن في النهاية الاقوله والا الى خروج وقوله وفيه نظر الى وحيث  
كان (قوله وان كثر منتشر الخ) وسواء أقصره أم زاد على الاصابع خلا لا لا نسوى نهاية ومعنى (قوله  
وان تجاوز البدن الخ) راجع لما فى المتن من دم البواغيت ونحوه وفيما الى الشرح من قول الذباب بول الخفاش  
ورثه عرش (قوله كما تنضاف الخ) لان الغالب في هذا الجنس عسر الاحتراز فيخلق غير الغالب منه الغالب  
كالمسافر يتخصص وان قلته مشقة لاسمها والخيبر بين القليل والكثير ما هو جيب المشقة لكثرة البلوى به  
نهاية ومعنى (قوله لما يأتى في دم نحو القصد) أى من اشتراط عدم تجاوز المثل (قوله وطبق الثوب) أى خلافا  
لاذرعى نهاية أى حيث قد يدعى لايم الثوب عرش (قوله عمل العفو) الى المتن في المعنى الاقوله والا الى  
خروج وقوله وتنشأ الى ولا ينافى بوقوله بل أطلق الى وحيث كان (قوله ما جنى) شامل للعمدان كالثوب وفى  
شرح مر قال اختلط به أى بالاجنبى لم يصفى شئ منه ويطبق ذلك ما لو حلق رأسه جرح حال حلقه وانما طاه

(قوله ول الخفاش ومثلر ونمر) كالصريح في العفونهما في البدن والثوب أيضا وعلى هذا فخلاص  
عدم الفرق عن ذوق الطير في البدن والثوب مع ان الخفاش من جملة الطير وأحسن ذلك مر بعد  
البحث مع مذهبنا فيكون مستثنى من الطير لعسر الاحتراز عنه يكون العفون عن ذوق المكان مع  
الرطوبة مستثنى من اشتراط الجفاف في العفون عن ذوق الطير في المكان (قوله بالجاف) هو قياس وزن  
الطير لكن الفرق ظاهر ومن ثم لم يصفى عن الزوق في الثوب والبدن كما ذكره الشارح (قوله فيه) أى  
المكان وقوله دونهما أى الثوب وبالبدن (فرع) (في شرح مر والا جمان دم البواغيت الحاصل على  
حصر نحو المسجد مما نام عليها كزوق الطير خلا لان العمدان (قوله كان له حكم القليل عند الامام)  
أى وهو الراجح مر وهذا لا ينافى ما تقدم أول الكتاب فيها لو تفرقت النجاسة تالى لا يدركه الطرف ولو  
جعت أدركها لانه لا يعنى عنها على ما تقدم لان العفون في الدم أكثر والعفون أوسع من العفون غير الدم من  
النجاسة كالمظهر والمزاعفى عما يدركه الطرف هنا لا ينفى (قوله ما جنى) شامل للعمدان كالثوب وفى شرح  
مر فان اختلط به أى بالاجنبى لم يصفى شئ منه ويطبق ذلك ما لو حلق رأسه فخرج جراح حلقه واختلط دمه  
بل الشعر أو حلق تنحدره حتى آدماء ليستسل عليه الفواء ثم دمه عليه كما فى شجرة الشهاب الزلى ورحه

كذا ذكره كثير من وجله  
في الكسبر ولا تأمل ما في  
المجموع عن الاصحاب في  
الختلاط دم الحوض بالريق  
في حديث عائشة أنهم صنع ذلك  
يعني عنه قلته كباين يخرج  
بالاجنبي وهو مالم يتخج  
لحاسة نحو ماله طهر وسرب  
وتشفي احتاحه وبصاف  
في ثوبه كذلك وما بل برأسه  
من غسل تعد أو تنفك  
وبماس آله نحو فاصدم  
ريق أو دهن وسأمر ما احتج  
البسه كاصبره شفتاني  
الانحر وغيره في الباقي قال  
أعني شفتان خالف الختلاط  
دم جرح الرأس عند حاقته  
ببلل شعره أو بدوا وضع  
عليه من لندره فلامتفق  
الاحترازا عنه اه وفيه  
نفسر وما بل بجموع ولا  
ينافي ما قرر واسلطنا في  
على تأخير طوبه البدن لانه  
يجوز على رطب غير محتاج  
اليه بل أطلق بهضمهم  
المستحقة في الاختلاط لما لم  
واستدل به بنقل الاصحاب  
عن المتسولين والمتأخرين  
ما يؤبره بحيث كان في  
ملبوس لم يتعد اصابعه  
والا كان قتل قلا في بدنه أو  
ثوبه فاصابه منه دم أو جل  
ثوبه دم براغيث مثلا أو  
صلى عليه لم يعف الا عن  
القليل نعم الملبس اذا دنا  
لتعمل أو نحوه حكم بقية  
ما يورس على الاجم خلافا  
لقصة كلام القاضي بالنسبة  
لنحو الصلاة لا نحو ماله قبل

دمه ببل الشعر أو لم نحو مل حتى ادماء المستمسك عليه البلاء ثم ذومئذ يكافق به الوالد وجما ن تعالى  
انتهى اه سم وياتي في نفع الشارح خلافا في استلزامه شق قوته دم مالحا حقا في رأسه والاقرب العفو  
مطلقا سواء كان الدم من الجرح المالحا أو من البراغيث ونحوها المشقة الاحترازا عنه بل العفون  
هذا الأول من العفون الصافي في كنه الذي يدم العرايش وقوله دم حتى ادمان نحو بهما الموضع عليه لصق  
من غير حرق فاختلط ما على الصوف بما يخرج من البصل ونحوه وينبغي أنه لا يضر ان الاختلاط ضروري للعلاج  
اه ع (قوله كذا ذكره كثير من) جرى على ظاهره التباين والغنى (قوله ويحمله في الكسبر الخ) فيحصل من  
كلامه بالنظر لهذا أقسام ثلاثة فيختلط فيعني عن قلبه وكثير ويختلط باجنبي فيعني عن قلبه فقط ويختلط  
بغير اجنبي فيعني عن قلبه وكثيره سم (قوله نحو ما طهر الخ) وما يتساقط من المصالح شرية أو من الطعام  
حالا كنه نهاية زاد الغنى أو جعل عن جرحه ماله (قوله كذلك) أي احتلجه (قوله من غسل الخ) أي أو  
حلق نهاية وصورة أن ببل الرأس ثم زل على دم العرايش فلا ينافي في عدم العفون في الختلاط دم جرح الرأس  
ببل الحلق عند الشارح دم رشدي أي خلافا للفتنة (قوله وسأمر ما احتج اليه) ومنه ما لم يسمع وجهه المثل  
بطرفه وبه يكون مع غيره ماله أو رطب فيه خصيصه الميلة وليس منه فيما يظهر ماله أو دوما لانه فلا يفي  
عنه اذا شرب عليه قليلا أو كثيرا مالم يتخج اليه ما دونه من شدة وضالفة الرشدي في الانحر فقال ومنه  
كأهو ظاهر ماله الطيب كاه أو دلان لما يستعوضه من شراخه صافي الاوقات التي هو مطلوب فيها كالبدن  
والجمل على أو لى بالعفون كثير بما ذكره من خلط ماله في الحاشية اه وهو الظاهر (قوله أعني شفتاني الخ)  
ورق فيه شفتان الشهاب الرمي حيث أفتق به (تنبيه) قضية كلامهم أن من له ثوبان في أحدهما دم عفو عنه دون  
الآخره يجوز له ليس لأولى الصلاة في ماله استغنى عنه الثاني لأن منعه من ليس الأول مما يشق سم (قوله  
ببل شره) تقدم عن النهاية ما وافق (قوله أو بدوا وضع عليه) تقدم عن الغنى وعش ما عاينه (قوله  
ما قرر) أي في ثوبه ونحو الاجنبي نحو ماله طهر الخ (قوله تأخير طوبه البدن) أي في ماله ليس أو باقيد  
نحو براغيث بدنه رطب مغنى (قوله وحدث كان الخ) كقوله الا في النسبة ما عطف على قوله حيث لم  
يختلط الخ (قوله أو جل ثوب الخ) أي وان كان جل لغيره كالخوف عليه ع (قوله لم يعف الا عن قليل)  
وإنما في ثوبه فكثير يدم العرايش الحق بما يقتضيه منها بعد الخفا للفتنة المستحسن العري عند النوم كمرابن  
العماد وما هو مجزول على عدم احتلجه بالنوم في ماله لا في عنه نهاية زاد الامداد ومن عليه نوحا أو لاحتاج  
اليه كان لم يعف عنه ع وهو ظاهر في أن في أصل مجتهه وقفتا انتهى قال ع ومن الحاجة أن يتخشى على  
نفسه الضرر اذا نام ماله ولا يكاف اعداؤه بل ينال في ماله فمن الخرج اه وقال السيد المسمى أقول  
بل قبل بالعفو أي عن ذلك الثوب مطلقا كان أوجه اه (قوله لتعمل الخ) أي بخلاف ما أتدليس كذلك  
فلا يعفي الا عن القليل سم (قوله على الاوجه) وفي فتاوى الشارح دم سئل عن رجل يضع القفل على  
ظفره فهل يعفي عن دم ماله أكثر كعصية على عشرين وإذا ساطط دم القليل الجاحد تشدهل يعفي عنه فجاب  
بأنه يعفي عن قليل دم ماله في الحلة المذكورة لا كثيرا ماله بشفه ومحاسنة الجاد لا توتر انتهى ويقي  
أنه تعالى (قوله ويحمله في الكسبر الخ) فيحصل من كلامه بالنظر لهذا أقسام ثلاثة غ - ويختلط فيعني عن  
قلبه وكثير ويختلط باجنبي فيعني عن قلبه فقط ويختلط بغير اجنبي فيعني عن قلبه وكثيره (قوله نحو ماله  
طهر وسرب الخ) وما يتساقط من المصالح شرية والطعام حاله كله دم (قوله قال أعني شفتاني الخ) أي  
ووافق شفتان الشهاب الرمي حيث أفتق به (تنبيه) قضية كلامهم أن من له ثوبان في أحدهما دم  
معفو عنه دون الآخره يجوز له ليس لأولى الصلاة في ماله استغنى عنه الثاني لأن منعه من ليس الأول  
بما يشق ولانه لا يشترط في العفون بطلان ما على نحو اللبس والام تضع صلاته من جل ثوب براغيث أو قلدها  
ولان كلامهم صريح في أنه لا يجب عليه غسل الماله اذا قدر عليه واذا عشت الصلاة في ثوب البراغيث مع امكان  
غسلها اذا لم يصح فيها مع القدرة على ثوب آخر ماله فليتأمل (قوله لتعمل أو نحوه) أي بخلاف ما أتدليس

ألم يحج لماسسته فيخس به وان قل (١٣٤) (وهم البرأت) بغض الثلاثة جمع نكرة يسكونها وقد تغد وهي خارجة صغبر (كالبراغيث)

فيحسب من حيث لم يصير  
مطلقا على الأصح لفظة  
الابتلاهم أيضا (وقيل ان  
عصره فلا يعنى عنه) مطلقا  
لاستغنائهم عنه والأصح أنه  
يعنى عن قلبه فقط كدم  
وروثه لان العصر قد  
يحتاج اليه قال بعضهم  
وشرطه أيضا ان  
لا ينتقل عن محله واللام  
بغض الا ان قاله اتخذان  
كلام النوروى وغيره وانما  
يقصد ذلك في غير محاذي  
الجرح من الثواب ما يحاذيه  
فنبقى ان يلحق به ضرورة  
الا ابتلاه بكثرة انتقاله اليه  
(والعالم بلسان القسود  
وموضع القصد والجملة قبل  
كالببرات) فيحسب عن دمها  
قلبه وكثير ما لم يكن بعصره  
فيحسب عن قلبه فقط  
(والاصح) أنه (ان كان  
مشله) أي ما ذكر (يدوم  
غالبه كالاتفاق) فيحسب  
الحشو والعصب كما فيها  
ثم لم يحسب بعد في عنه  
(والا) بدم مثله غالبا فكدم  
(الاجنبى) ايحسب (فلا يعنى)  
عن شيء من المشبه والمثبه  
به وهذا أول من جعله لادول  
وحده والثاني وحده كما قال  
بكل شراح (وقيل يعنى عن  
قلبه فأت الأصح أنها  
كالببرات) فيها انها غير  
نادرة واذا وجد جسد دامت  
وتعذر الاحتراز عن لطمها  
وتناقض المصنف في دم

ذلك فلا يعنى الا ان القتل (قوله لم يحج لماسسته) أخرج المحتاج لماسسته في ذم له أو أدخل به انه فيه  
ماه قليل أو ماتم أو ورط لاخراج ما يحتاج لاخراج لم ينس \* (فرع) \* في شرح مردولونام في نو به فكتو  
في دم البراغيث الحق بما يقتله منها عباد الخافقين العرى عند النوم ذكره ابن العماد بحثا وهو محمول  
على عدم احتياجه للنوم فيه والاعنى عنه اه (قوله والا فكدم الاجنبى فلا يعنى) اعلم انه وان كان المتبادر  
انه نائب فاعل يعنى فيه المشبه لانه الموافق لكونه المقصود بالتشبيه بيان حكم المشبه لكونه مجهولا كون  
حكم المشبه معلوما مستقرا الا اذا كان في عبارة المصنف مانع من ذلك وهو ان هذا الخلاف المذكور في قوله  
فلا يعنى وقيل يعنى عن قلبه المشبه لا اذ كان في عبارة المصنف مانع من ذلك وهو ان هذا الخلاف المذكور في قوله  
بذلك استدراك المصنف على ترجيح الحرره انه لا يعنى بقوله والاظهر العفو عن قلب الاجنبى فان  
هذا ودعى قول الحرره لا يعنى فهو مصرح بان الخلاف انما هو في دم الاجنبى فنعين ان الضمير في يعنى  
المشبه به وهو دم الاجنبى واستدركه المشبه اولهما (فان قلت) التشبيه لا يتفرع عما به بيان حكم المشبه  
قلت الفاء مجرد العطف لا للتفريع وكان المصنف قال والا فكدم الاجنبى ودم الاجنبى لا يعنى ضمير قسيل  
يعنى عن قلبه بجري ذلك فيما ذكره اذا علمت ذلك علمت ان الصواب رجوع الضمير للمشبه به كما فعله المحقق  
الحلى فتهذو ان الشارح لم يصب فيما فصل ولا في قوله وهذا أول من جعله لادول ذلك نشأ عن عدم تأمل كلام  
الشارح وسياقه فتأمل (قوله وهذا أول من جعله لادول) فيه بحث بل قد يقال الاول جعله لادول لقتل المواق

انصدوا لجمامة المعتد حل قوله بعدم العفو على اذاجا ورطه وهو ما نسب له عادتا في الثوب او حبل آخر فلا يعنى والاعطاء  
الا من قلبه لانه يعمله وانما ينظر لكونه بعمله عند عدم المجاوزة لان الضرر ورفهنا أقوى منها في قتل نحو البرغوث وعصر نحو البقرة

وقضت قول الرضا وتخرج من حجة دم متدفق بل يوث بشرة لم تبطل صلته أنه إذا لوث بطل أي أن كثر كآفه كلام التولي وفارق ما تقرر من العفو عن كثير دم القصد في بطلان القصد بل يوث به بخلاف متدفق الجرح أو اقتاحه (١٣٥) بغير بطله وقضيه أن مثله حل ربط

القصد فلا يعي حيث لا  
عن قتلته ثم رأيت الرافعي  
والصنف قالوا لا تقتصد  
تخرج الدم بل يوث بشرة  
أولها أي وهي خلوة  
عن مجله قليل لم تبطل صلته  
(والأظهر العفو عن قليل  
دم الاجنبي) غير المطلق  
(والله أعلم) لأن جنس  
الدم يشترك إليه العفو فيقع  
القليل منه في محل بالنسبة  
وانما يقولوا بالعفو عن  
قليل نحو البول أي ليس  
السلس كالمصرع أن الاشتاء  
به أكثر لأنه أكثر وله محل  
مخصوص فيسهل الاحتراز  
عنه بخلاف نحو الدم فيهما  
ويحب الأذرى العفو عن  
قليل ذلك من حصوله  
استرخا لضعف مرض وان  
لم يصير سلسا لو تيسر ما  
العفو عن القليل من الاجنبي  
وان حصل بغيره وقضيه  
بعضهم بما إذا لم يتعمد  
التلطيح به لصلته حيث لا  
واستدل بقوله لم يتعمد  
تلطيح أسفل الخلف بالنس  
وجب فصله حتى على القديم  
أما قيل بالعفو عنه غير  
ذلك وقوله لم يوجب ما فيه  
ذنبه مثلا أو من نجس  
مفقونه بطلت صلته ولا  
دليل في ذلك لأن تلطيح  
انخف لم يصرحوا فيه  
مخصوص الدم المتميز على  
غيره بالعفو عن جنسه كما

والأخالف في الاستنباط وحديثه في مال وقت الجرح من غير انفصال بغيره (قوله وتضي قول الرضا)  
أي قوله وفارق في النهاية (قوله إن كثر الخ) أي وما وجده لخذنا ما مر منها يتوهذا أيضا قول الشارع الثاني  
وفارق الخ أي كبر الدم المتدفق (قوله وقضيه) أي الفرق (قوله أنه مثله) أي المتدفق (قوله تخرج الدم  
الخ) صنيع الشارع قديلا على أن المراد أنه تخرج بعد الربط فلا ينافي ما تقرر في الفرق بين القصد وغيره على  
أنه جاب ذلك بقصد المتنافع قوله أي وهي خلوة من مجله سم (قوله أي وهي خلوة من مجله) أي أما  
أدالم تخرج عنه فعني عن الكثير الملوث لها أيضا في تأمل سم (قوله عن قليل دم الاجنبي) أي ولو من نفسه  
بان عاد إليه بعد انفصاله عنه والقليل كافي لإتمام إعادة الناس أي صدوه عنها لثبته ومقتضى في الكردى  
عبارة ولو قل قليل ما يعسر الاحتراز عنه ويختلف باختلاف الأوقات والبلدان انتهت قول الشارع في دفع  
الجواز وان جع في القلة والكثرة العرف ما يغلب عادة التلطيح به ويعسر الاحتراز عنه قليل وما زاد عليه  
كثيرة فيختلف الوجه والمحل وذكر قوله كثر ينافي طين الشارع لا يعمد به في الكثرة وما شئت كثرته  
حكم القليل اه وتخصه في الامداد وغيره اه (قوله غير المطلق) أي قوله وانما يوثق قولها يتوالمعني (قوله  
غير المطلق) أي امداد المطلق من نحو كب ولا يعنى عن شيء من لقلته وكذا لو أخذ ما أحيد ولو لم يبعثه  
أو نوبه عينا فانه لا يعنى عن شيء من تعديه بذلك فان التضيق بالحكمة حرام نهاية ومقتضى قال يوثق قوله فلا  
يعنى عن شيء من الخ أي ما لم يتناه إلى حد لا يدركه البصر المعتدل بناء على ما اعتمد الشارع من حرم فيها  
مر من أن لا يذكره الطرف لا ينسب وإن كان من مغلط اه (قوله كاسر) أي في باب الخسلة (قوله فيهما)  
أي في الأذرى ويخصوص المحل (قوله عن قليل ذلك) أي نحو البول (قوله وتيسر ما) أي قبيل قول  
الاصحودم البشائر كرى (قوله عن القليل) أي قليل الدم (قوله وقضيه بعضهم الخ) هذا التقيد اعتمد  
شخصا للشهاب الرولى بل امله مراد الشارع بهذا البعض سم وكذا اعتمدته النهاية والغنى كما مر انفا (قوله  
التلطيح به) أي في بطنه أو نوبه لحمة التضيق في كل منهما أي عينا كما قد يثبت ذلك شخصا للشهاب الرولى سم  
(قوله بالعفو عنه) أي عن نجس أسفل الخاف (قوله غير ذلك) أي غير التلطيح عدا (قوله وتوهم الخ)  
عطل على قولهم (قوله ما يند الخ) أي ما قليل أو ما تعافيا من (قوله مثلا) أي وأغيره ما لا نفس له سائلة  
و (قوله أو من نجس الخ) أي كالصخر يحجر نهاية (قوله ولا دليل له) أي في ذلك البعض المستدل بما  
ذكر (قوله كما تقرر) أي انفا (قوله به) أي يتميز الدم عن غيره بذلك قول المتن (الذي رجع) هو صفة  
الماء في قوله ما بالفر و الخ سم (قوله أو تغير لونه) لم يعرف لونه يعرف تفسيره إلا أن يلبا الغالب  
لكون المتصور بالتشبيه بيان حكم التشبه لا حكم التشبيه مستقر معلوم لا بيان حكمهما والتشريع  
المذكور لا يفيهم من التشبيه حكمه ما تقرر عن عليه بخلاف ما لو جعل للدلالة فقط لبيان ذلك على معلومية  
حكم التشبه ولو ادعى التفرع رجع في غاية الظهور فلي تأمل (قوله تخرج الدم) صنيع الشارع قديلا على أن  
المراد أنه تخرج بعد الربط فلا ينافي ما تقرر في الفرق بين القصد وغيره على أنه لا حاجة لذلك في عدم المتنافع  
قوله أي وهي خلوة من مجله (قوله أي وهي خلوة من مجله) أي أما إذا كان لم تخرج عنه فعني عن الكثير  
الملوث لها أيضا في تأمل سم (قوله عن قليل دم الاجنبي) أي ولو من نفسه بان عاد إليه بعد انفصاله عنه كما قاله  
الأذرى مر (قوله وقضيه بعضهم) هذا التقيد اعتمد شخصا للشهاب الرولى بل امله مراد الشارع بهذا  
البعض (قوله والتلطيح به) أي في بطنه أو نوبه لحمة التضيق في كل منهما أي عينا كما قد يثبت ذلك شخصا  
الشهاب الرولى والاصحودم تعمد التلطيح لا يمنع العفو ولا يقتضى العصيان أو قد يكون لحاجة (قوله الذي  
رجع) هو مقتضى قوله وكذا ما تقرر في عبارة الرضا وهو أنه الفرق وطاهر أن لم يتغير كالتقاطنا اه  
(قوله أو تغير لونه) لم يعرف لونه يعرف تغيره الآن يقال بالغالب شيئا

تقرر وبه فارق حل المتصورين به بحس مقتضاه (والفرض والصد يد) وهو ما تقرر في أو قبحه على عدم (كالمص) في جع ما يربطه أنه ما هما  
(وكذا ما بالفر وح التلطيح الذي رجع) أو تغير لونه (وكذا لا يوجب) ولا تغير لونه (في الأظهر)

مكسديلا رجه (قلت المذهب طهارته والله أعلم) \* ع ر ج \* يعني أفضاع دم المنافذ كادل عليه كلام المجموع في عرف الامام المسافر وفي أوائل الطلوع زمن الغفوة قليل دم الحنف وان مصعته بها أي أذهبته به لتغير مظهره وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح العباد بما لا يستغنى عن مراجعته ومنع قوله فدل أن الغفوة قليل دم جميع المنافذ فهو المنقول الذي عليه أصحاب ويحل الغفوة قليل دم الغرضين إذا لم يضر من معدن النجاسة كالثابتات ويحل الغائط ولا تضر ملاقاته لغيرها في تعويم الخراج من باطن الأرض كزلاتها ضرر ور ينفق كلام المجموع المذكور التصريح بأنه لا أثر (١٣٦) لخطأ الدم بالريق قد اوباه بتأيد قول تنول لا يؤثر اختلاف الدم الغفوة بربطه بما بدت وأفتى شيخنا بأنه لا أثر للصبان

على الصلح المصنوع منه إذا لم ينشأ به ركائمه فيما ذكر القبح والصديد ولورع في الصلاة بصلب منه إلا القليل لم يقطعها وإن كثرت قوله على منفصل عنه فإن كثيرا ما سابه لم يقطعها ولو رجع تحت خلافه لم يهرم أو قربها وادام فإن رجا انقطاعه والوقت متسع انتظره والا تحفظ كالسلس خلافه إن زعم انتظاره وإن شرح الوقت كما يؤرخ لفسل قوله النجس وإن خرج وفسق بقدره هذا على إزالة النجس من أصله فلو نسيه غفلت في مسئلتنا (طوسي في نجس) لا يعني عنه ثوبه أو يديه أو مكانه (لم يخله) عند نحرهما ثم بعد فرأى علم وجوده فيها (وجب عليه) (القضاء في الجديد) إنما أن الخطاب بالشروط من باب خطاب الوضع فلم يؤثر فيه الجهل كقولنا حدث وتخلعه صلى الله عليه وسلم لتعليه لا بخارج جبريل أن قهسما قد نزل ولم يستأنف

منه سم قوله كسديلا (أي قياسا على قول المتن) طهارته أي ما لا يخرج له قياسا على العرق فيها ومعنى قوله يعني أفضاع دم المنافذ خالفه النهاية والمعنى فقالوا للفظ لا يؤثر في محل الغفوة سائر ما تقدم مما يعني عنه ما لم يخطأ باجني فان الخطأ به ولو دم نفسه كالحرج من عينه أو لثته أو ثقبه أو دبره لم يعب عن شيء منه (قوله من الغفوة الخ) بيان لكلام المجموع (قوله على ذلك) أي الغفوة من المنافذ قوله ومنه أي ما يباستعمل على ذلك في شرح العباد (قوله) أي قول شرح العباد (قوله وفي كلام المجموع الخ) أي قوله وان مصعته بها (قوله وفيه) أي بكلام المجموع الخ أو بغيره بصلب الخ (قوله وكلام الخ) المتبادر دم المنافذ فالرأى من القبح والصديد تحت دفع المنافذ وسد بها قوله لم يقطعها لا ينبغي أن يذهبني على ما قدم من الغفوة من دم المنافذ سم (قوله عنه) أي المصلي (قوله أو قبلها الخ) يحلف على قوله في الصلاة قال سم قوله أو قبلها الخ شامل لما إذا قل ما أصابه منه وما إذا كثرت رابعه فان قاس الغفوة قليل دم المنافذ أن لا يجب الانتظار ولا التحفظ إذا قل اه وقد يقال إن دوام العاف يلزم منه كثرة الأصابع عند حركات الصلاة (قوله عند نحرهما) لم يظهر وجه التقيد بالتحريم وحلادته بقوله فيها أو نحوه بل صدق حدوثه في الانتهاء (قوله ونحله الخ) رد لول القديم بعبارة الغنى والقديم لا يجب القضاء لغفوه ولحديث شلع النعائين في الصلاة فاصل الله عليه وسلم أي بعد فرأى علمه من أجل جبريل أن ما في الأخير من أن فيها قد أوجه الصلاة منه أنه لم يستأنف الصلاة واختار هذا في المجموع وأجاب الأول بأنه يحتمل أن يكون قد سار وان يكون مستقفا ما ظهر الخ (قوله ليس صر حاله) وقد يقال الظهور والتبادر كاف في الاستدلال (قوله لشعوله للظاهر الخ) أي أو ما أقامه صلى الله عليه وسلم تنزهاتها بتومعني (قوله بعد وضع الخ) وهو يصلي بمكة نهاية وكان باصر أب جهل كرمي (قوله ليس الجزر والحواس لماني الكرم من القدر لكن في الصالح السلي بالفتح منصورا الجنة الرفيعة التي يكون فيها المؤمن المواتي عرش (قوله لم يجب بول الاسلام) أي ومن حيثئذا الخ الملعوب يجب نهايتومعني (قوله به قبل الشروع) أي قوله ما لم يكن في النهاية والمعنى قول المتن (وجب القضاء) وظاهر أن القضاء في صورتين على التراخي سم على ج ر ج يؤد بها قاله في الصوم من أن من نسي النية لا يجب عليه القضاء فورا عرش (قوله قبل التذكر) أي أو بعده وقبل إمكان القضاء كما هو ظاهر سم والمراد بالتذكر ما يشمل العلم في الصورة الأولى عبارة النهاية قبل القضاء اه قال عرش أي قبل العله أو بعده وقتلنا بان القضاء على التراخي كجر من سم اه وفيه نظر (قوله ومن احتل حدث الشخص الخ) أي وانما يجب عليه إعادة صلاة تيقن فعلها من النجاسة معنى ونهاية قال عرش فلو قش (قوله لم يقطعها) لا ينبغي أن يذهبني على ما قدم من الغفوة من دم المنافذ (قوله أو قبلها الخ) شامل لما إذا قل ما أصابه منه وما إذا كثرت رابعه فان قاس الغفوة قليل دم المنافذ أن لا يجب الانتظار ولا التحفظ إذا قل (قوله ووجب القضاء) وظاهر أن القضاء في صورتين على التراخي (قوله قبل التذكر) أي أو بعده وقبل إمكان القضاء كما هو ظاهر

ليس صر يحكي أن ذلك القدر نجس لا يعني عنه لشعوله للظاهر وللمعقولة واستمراره بعد وضع يمينه إلى الجوز وعلى ظهره جماعة حتى صارت ظاهرة وهي أنه صلى الله عليه وسلم ليس فيه قصر صر بأنه علم على حوز وهو فيها وانما لم يستأنف عام علمه بذلك بعد احتمال أنها نافذة على أن جها أباها وان اجتناب النجس لم يجب أول الاسلام (وان علم) به قبل الشروع فيها (ثم نسي) فعلى ما ذكر (وجب) القضاء المراد به هنا وفيها صر ما يشمل الاعادة في الوقت (على المذهب) لتسببه منسأه إلى نوع تقصير ولو مان قبل التذكر فالمرحوم كرم الله تعالى كافي به البغوي وتبعوه أن لا يؤثر أخذ روضه من هذه الامتناع لخطأ النسيان ومنى احتل حدث الشخص بعد الصلاة لأقسامه ما لم يكن يتيقن وجوده قبله فلو نزل في ذلك فلهذا على الأوجه يكون يتيقن الحدث وتعلق الظاهر



فلوراي من يريد نحو صلاة وثوبه نجس غير معفو عنه عند من اجماع ملان الامم بالعروف (١٣٧) والوال الحسد وان لم يكن بمضيق كما

قاله العز بن عبدالسلام  
وكذا يلزمه تعليم من رأى رجل  
واجب عبادة في رأى مقلده  
تفريقه بان كان ثم غيره يقوم  
به والافضل ان قيل  
ذلك اجرة لم يلزمه الاجابة  
على المقتضى (فرع) \*  
ان خبره عدل رواية بنحو  
نحو أو كشف عورته مطلق  
لزمه قبوله أو بنحو كلام  
مطلق فلا يكفيه كلامهم  
والفرق ان فصل نفسه  
لا رجح فيه لغيه وينبغي  
ان يحمله كمالا لا ينطلي سهوة  
لا احتمال ان ما وقع منه  
سهو اما هو كالفضل أو  
الكلام الكبير فينبغي  
قبوله في ملاحة حسد كالتبصير  
\* (فصل) \* في ذكر  
مطلبات الصلاة وسنها  
ومكر وهاتها (بتبطل)  
الصلاة (بالنطق بحرفين)  
من كلام البشر ولومن  
منسوخ لفظه أو من حديث  
قدي وان لم يقبل لكن ان  
قوايا فيما يظهر أخذها  
بأنى ذلك خبر مسلم ان هذه  
الصلاة لا يعلم فيها شيء  
من كلام الناس وأقل ما ينسب  
عليه الكلام لغته أي غالبا  
حرفان اذ هو يقع على الفهم  
وغيره وتخصصه بالفهم  
اصطلاح حادث وأنتسب  
بعضهم بإعمال زيادة قبل  
أهل النبي في التشهد أخذوا  
بظاهر كلامهم هنالك كنه  
بعيدانه ليس أجنبيان  
الذكر بل بدمعه ومن ثم  
أقضى شعبنا بأنه

عامته فوجدناه أشرفه قبل وجب عليه إعادة ما سبق إصابته فيها انتهى الى بادي أقول والاقرب بما نقل عن  
ابن العباد من العقول ما هو جوازه من المعفوع قليل الخاصة الذي ينشأ الاحتراز عنه كغيره من الخاصة  
وفيما هو الجوزي وشعر نحو الحار فقياس ذلك العفو عنه ولو في الصلاة التي علم وجوده فيها بل الاحتراز عن  
هذا أتق من الاحتراز عن دينان الخاصة ونحوه اه (قوله ولو رأى) التي فيه وكذا في الغنى والى الفصل  
في النهاية (قوله ولو رأى) أي مكلف عبادة لأنها يتوالم في رأى بنا (قوله من يريد نحو صلاة وثوبه) أي عبارة  
شعبنا كما مر ولو رأتنا عسافي ثوبه بن يعلى أو يدينه أو مكلفه لم يعلمه وجب علينا اعلامه ان علمنا ذلك  
مطلق في مذهبه الخ (قوله لزوال الحسد) خبران (قوله وكذا يلزمه) أي المكلف (قوله ان كان ثم غيره)  
أي وذاك الغير أيضا والأفلا فائدة في وجوده بصري عبادة عسى أي لم يعلم أي الرائي منه أي من الغير  
انه لا يعلم ولا يرشده للعباد والافضل في حقه صحتان ووجود من ذكر وعدمه سواء اه (قوله لم يقبله)  
ولو تعارض عليه عدل في أنه كسفت عورته أو وقعت عليه خاصة فينبغي تقديم الغير بوقوع الخاصة أو  
انكشاف العورة لانه مثبت وهو مقدم على النافي وان كثر عش (قوله اما هو) أي ما يبله سهوة (قوله)  
ان يحمله) أي عمل ان فعل نفسه الخ (قوله فينبغي قبوله الخ) بشكل علمنا تقدم في أسباب الحد من أنه لو  
أخبره عدل بخبر وحشي منسوخ وهو موقوف لا ينقض طهره لأن اليقين لا يرفع بالشك عش

\* (فصل في مطلبات الصلاة) \* (قوله وسنها) أي ما يسبب فعله فيها أولها وليس منها عش (قوله)  
وبكر وهاتها) معطوف كالتي قبله على مطلبات الخ عش (قوله تبطل الصلاة) أي فرضا كانت أو نهلا  
ومثلها صعيد التلاوة والشكر وصلاة الحائز شغنا قول المتن (بالنطق) الخ أي من الحارحة المخصوصة دون  
شبهها كاليد والرجل مثلا فيما يظهر ونقل عن خط بهن أهل العصر البطان ذلك فلم يسمع وكذا نقل  
عن مر انه اذا خلق الله تعالى في بعض اصنافه قوة النطق وصار يمكن صاحبهم النطق بها اختيارا  
بني أو اذا كان ذلك كمنطق اللسان فتبطل الصلاة بنطقه بذلك بحرفين انتهى وقياس ما ذكر ان يشهد بذلك  
العضو جميع أحكام اللسان حتى قوله الفاعل في الصلاة كني وكذا لو تعاطى به عتدا أو صلى مع عش  
عبادة العبري أي على الاتباع ولومن نحو يد أو رجل أو جلد ان كان نطق ذلك العضو اختيارا بالانفصال  
بغير اه (قوله من كلام البشر) الخ قوله وأقضى في النهاية الاقرب أي غالبا وكذا في الغنى الاقرب لكن الى  
وذلك (قوله من كلام البشر) أي الذي من شأنه ان يتكلم به الا كمن في محاوراتهم ولو خاطبه الجن  
أو المالك أو غير العاقل ونحو ذلك القرآن والذكر والعتاة شعبنا عش (قوله ولومن منسوخ الخ) أي  
أو من كتب الله المنزلة غير القرآن كقائه في شرح العباب أي أو الكلام في ما ليس ذكر اولاد له سم عبادة  
عش وتبطل أيضا بالتوراة والتأجيل وان علم علم تبدلها كما يشاء قولهم بحرفين من غير القرآن والذكر  
والعتاة اه (قوله لفظه) أي وان في حكمه كالشيخ والشفعة اذا زبنا الخ يتخلص منسوخ الحسب مع قائه  
التلاوة كما يتوالم من قرون مسكرو ويزن أو وأحاطا شعبنا ونه يتوالم في (قوله وان لم يقبل) أي وان  
كان لصلوة الصلاة كقولها لا يامه اذا قام لم كعزة اندل لا تقم أو أتعاد وهذه خمسة تنها وتمغني وشعبنا (قوله)  
أخذها بما يأتي أي في الافعال نهاية فالوقصد ان يأتي بحرفين بطلت صلاته بشر وعده في ذلك وان لم يأت  
بحرف كامل اه بحرفين من الحاي (قوله أي غالبا) احتراز عما مضى من حرف واحد كعوض العباد  
سم ورشدي (قوله حرفان) أي على ما شتر في اللفظ والافني الرضى أماته الكلام موضوع لعش ما شكاه  
به سواء كان كنه على حرف أو اللفظ أو على حرفين أو أكثر أو كان أكثر من كنه سواء كان مهملا أو لا  
قال واشتر الكلام لغته في المار كمن حرفين فصاعدا انتهى اه عش (قوله اصطلاح حادث) أي للغة  
نهاية (قوله أنتي شعبنا بأنه الخ) أو يؤيد ما قدمه الشارح في القراءتين ان الزيادة التي لا تغير المعنى لا تضر

\* (فصل في ذكر مطلبات الصلاة وسنها ومكر وهاتها) \* (قوله ولومن منسوخ) أي أو من كتب الله المنزلة  
غير القرآن كقائه في شرح العباب أي أو الكلام في ما ليس ذكر اولاد له (قوله أي غالبا) احتراز عما مضى

لا بطلان به (تنبيه) كان الكلام جازا في الصلاة ثم حرم قول بكة وقيل بالمدينه فيستحق ذلك من الاضطراب مع الرجوع في شرح المشكاة  
وعن اعتماده بكة الساكني فقال اجمع (١٢٨) أهل السير والمغازي أنه كان بكة حين قدم ابن مسعود من الحبشة كما في الصحيح مسلم وغيره

اه ولك أن تقول منع ما صرح بكل منه منافي البخاري وغيره فيعين الجمع والذي يقتضيه أنه حرم من تين في بكة حرم الاجلحة وفي المدينة حرم مطلقا وفي بعض طرق البخاري ما يشير الى ذلك (أحرف مفهم) كفف وق و ع و ل و ط لانه كلام تلم لغة وعبر فاوان أخطأ بحذف هاء السكت وخرج بالنطق بذلك الصوت الغير المشتمل على ذلك من أنف أو فم فلا بطلان به وان اختلفت به هههه شقي الاخرس ولو لغير حاجه وان فهم الفطن كلامه أو قصد محاكاة أصوات بعض الحوانات كما أتى به البلقيي لكن خالفه بعضهم قال لتلاصصه وورد به ان قصه يشي من ذلك اللعب فلا تورد في البطلان لما يأتي في الفعل القليل والا فلا وجه وان تكرر ذلك وفي الأتوار لا تبطل بالصق الا ان تكرر ثلاث مرات متواليه أي مع حركة عضو يبطل تحركه به ثلاثا كسلي لاشفة كجواهر ظاهر (تنبيه) هل يضبط النطق هنا بما يرفي نحو قراءة الجنب والقراءة في الصلاة أو يفرق بان ما هنا أنيق فيضرب سماع حديد السمع وان لم يسع المعتدل كل محتتمل والاول أثرب (وكذا بعد حذف) غير مبطل تبطل جمعا أيضا (في الاعم) لانهم ألف أو أو أو بابه شيخنا فها هو حرفان ثم لا تبطل بأبائه على اعليه وسلم

سم (قوله لا بطلان به) أي وان كان عسدا عالما عشا (قوله الى ذلك) أي الجمع المذكور قول المتن (أحرف مفهم) ظاهره وان أطلق فلم يقصد المعنى الذي باعتبار مصادره ومفهومه ولا غيره وقد يقال قصد ذلك المعنى لازم لشرط البطلان وهو التعمد على التحريم سم على حج وقبول وجه الاطلاق بان القاف المحرفة مثلا وضعت للطلب والاقطاد الموضوع عاذا أطلقت جلت على معانيها ولا تحمل على غير هذا الا بشرى بنحو القاف من القلق ونحوه من كلة المعنى لها فاذا فواها عمل بنيتهم واذالم ينوها جلت على معناها الوضع ولو أن يتصرف لا يفهم فاصدا به معنى المفهم هل يضر فيه نظر سم على المنهج أقول لعل الاقر بانه يضر لان قصد ما يفهم يتضمن قطع النسبة عشا قال الجبيري واعتد الشورى الضرب في صورة الاطلاق وفرر شيخنا الحفني ما استقر به عشا من الضرب في صورتى الاطلاق وقصد المعنى المفهم من خوف لاي فهمهم اه أقول وما استقر به عشا في الصورة الثانية نعم كونه في غاية البعد ناضقه قوله الآتي فتح خوف مالم يؤده مالا يفهم فتأمل قول المتن (مفهم) أي بخلاف حرف غير مفهم مالم يكن فاصدا الاثبات بكلام مبطل والابطل الصلاة لانه لوى المبطل وشرع فيه شيخنا وفي الجبيري عن الشورى قوله مفهم أي عند الحكم وان لم يفهم عنده غير بخلاف ما ذالم يفهم عنده وان أفهم عنده غير لانه لم يرد منه بحسب ظنه ما يقتضي قطع نطق الصلاة اه (قوله كفف وقالج) أي من الوفاء والوقاية والوحي والاولا يتناول وجه شرح بافضل قال عشا ولا فرق في ذلك بين كسر القاف والفتح لان الفتح لحن وهو لا يضر فتبطل الصلاة بكل منهما مالم يؤده مالا يفهم اه (قوله بذلك) أي بحرف مفهم (قوله من أنف) أفهم ضرر الصوت المشتمل على ذلك من الانف سم (قوله وان استقرت الح) عبارة شيخنا خرج بالكلام الصوت الغلف أي الخالي عن الحروف كان مخمق نهق الجبر وأصل هيل الجليل أو ما كشيأ من الطيور ولم يفهم من ذلك حرفان ولا حرف مفهم فلا تبطل به صلانه مالم يقصد به العبد كذا في الأتوار الاخرس يشتمونوا وأشار شفهمة للفطن أو غيره اه (قوله ولو لغير حاجه) الاول تقدم على قوله وان اختلفت الح أو تأخير عن قوله وان فهم الفطن كلامه (قوله كما أتى به البلقيي) لا يخفى اشكال ما أتى به بالنسبة لصوت طال واشتد ان تقاصصوا عوا جاحدو يحتمل البطلان حيثئذ سم أقول يؤيد هذا الاحتمال قول الشارح الآتي لانه أي كثير الكلام يقطع نطق الصلاة الح وتقسيد الآتي لا تغفار نحو التخص بالقله (قوله والا فلا وجه) قد يقول هذا البعض هذا بنفسه تلاعب سم أي كاهو الظاهر (قوله وفي الأتوار) الى التنبيه في النهاية (قوله لا تبطل بالصق) أي حيث لم يظهر به حرفان أو حرف مفهم كاهو ظاهر سم على حج اه عشا (قوله لاشفة) أي واللسان سم (قوله بما يرفي الح) أي من اعتبار اعتدال السهم (قوله والاقر بالاول) أقول الاقر بالثاني لان المداخلي النطق وقد وجد عشا أقول وقد يعارض مثله فقال ان المداخلي عشا على القراءة وقد وجدت فاهوا في عدم الفرق (قوله غير مفهم) الى قوله والحق في النهاية يؤكد في المعنى الاقوله في حيانه قوله المتن (وكذا مده بعد حذف) أي كما معنى (قوله بما يرفي الح) أي بخلاف ما لا ينافيه ابتداء كقوله يا رسول الله فبطل به الصلاة على حرف واحد كعش الضمائر (قوله أي غالبا) خرج بخوف (قوله لا بطلان به) أي يؤيد ما قدمه الشارح في القراءه من ان الزيادة تأتي لاتغير المعنى لا يضر (قوله أحرف مفهم) ظاهره وان أطلق فلم يقصد المعنى الذي باعتبار مصادره ومفهومه ولا غيره وقد يقال قصد ذلك المعنى لازم لشرط البطلان وهو التعمد على التحريم يروى وقد بالحرف المفهم الذي لا يفهم كان نطق بف قاصدا به أول حرفي لفظه في فحتمل انه لا يضر (قوله من أنف) أفهم ضرر الصوت المشتمل على ذلك من الانف (قوله كما أتى به البلقيي) لا يخفى اشكال ما أتى به بالنسبة لصوت طال واشتد ان تقاصصوا عوا جاحدو يحتمل البطلان حيثئذ (قوله والا فلا وجه) قد يقول هذا البعض هذا بنفسه تلاعب (قوله لا تبطل بالصق) أي حيث لم يظهر به حرفان أو حرف مفهم كاهو ظاهر (قوله لاشفة)

شيخنا المعتدل كل محتتمل والاول أثرب (وكذا بعد حذف) غير مبطل تبطل جمعا أيضا (في الاعم) لانهم ألف أو أو أو بابه شيخنا فها هو حرفان ثم لا تبطل بأبائه على اعليه وسلم

شجنا (قوله في حياته) كان التقسيد به جرى على الغالب سم فكذا بعد موته عش وشجنا ويجري  
(قوله بقول الخ) ولا يبعد أن يحمله إذا كان بقدر الحاجة في الجواب حتى لو زاد على القدر المحتاج إليه فيه كان  
سأله عن زيداً حاضر أو غائب وأجابه بأحد هما أو أشرح أحواله زيد في حضوره أو غيبته بطلت صلاته  
كذا بحث ذلك الأستاذ الشمس البكري وهو وجهه سم وعش (قوله وألحق به عيسى الخ) ومقتضى  
كلامه الرافعي أن خطاب الملائكة وبقا الأينية تبطل به الصلاة وهو المعتمد في (قوله وألحقه قاله) أي  
الخلق (قوله من خصائصه الخ) فتبطل بأبائه عيسى صلى الله عليه وسلم ولا تحجب أبايته لكن ينبغي أن يسن  
مر أه سم وقال شجنا والخلق المعتمدان بأبائه عيسى طبق بأبائه تبين صلى الله عليه وسلم في الوجوب  
لكن تبطل به الصلاة أه (قوله ولا تجب في فرض الخ) بل تحرم فيه نهاية ومعنى وهم وشجنا (قوله  
مطابقاً) أي تأذيها بعد ما أملا (قوله بل في نفل الخ) ظاهره عدم جواز الترك والمعتد عدم وجوب أبائه  
الأو في النفل أيضاً ثم ينبغي أن تسن بالشرط الذي ذكره مر أه سم وشجنا وفي النهاية والمغني  
ما وافقه (قوله ولا تبطل) أي قوله وصدق في النهاية والمغني (قوله وخلصت عن تعليق الخ) أي بخلاف ما عاق  
منه كالمهم اغترق أن أرد أن أوقف الله بعضه فعلى عقوبة أو أن كثر يدافعلي كذا ثبت بطله الصلاة  
نهاية ومعنى (قوله كنز) ومعلوم أن النذر إنما يكون في قرينة نذر البجاء أي كقوله تعالى أن لا أكلم  
زيداً بمبطل لكرهته وان محض ذلك إذا أتى به قصد الانشغال بالأنباء والأكف فيقر بطله به شرح  
مر أه سم واعتمده عش وشجنا والمدايني والخطي (قوله وخطب بضر) أي خطاب مخلوق غير  
الذي صلى الله عليه وسلم من أنس وجن وملاك وبني غير نيتا نهاية ومعنى وشرح بأفضل (قوله وصدق) بحثه  
الأنسوي ولكن رده جمع بان الصدقة لا تنو في لغة والتلفظ بها في الصلاة غير محتاج إليه بل ولا تحصل  
به إلا بدفعها من القبض نهاية (قوله وصدق في الخ) وقال الشيخ الإسلام والخطيب بخلاف النهاية  
والزبادي والخطيب وغيرهم من المتأخرين عبارة شجنا والمدايني وسن في ذلك التلفظ بنذر التبر فقط  
بلا تعلق ولا خطاب كقوله لله على صلاة أو صوم أو عتق لأن نذر التبر من جهة الله تعالى بخلاف غيره ولو قرينة  
على العتد أه (قوله لأن ذلك) أي ما ذكر من النذر وما عطف عليه (حيث) أي حين أن يتلفظ به  
بالعربية (قوله وزعم أن النذر الخ) اعتمد مر هذا الزعم سم عبارة النهاية ويحك الأنسوي الخلق الوصية  
والعتق والصدقة وسائر القرب بالمحبة بالنذر لكن رده جمع بان الصدقة لا تنو في لغة الخ وبان النذر  
بخو الله من جهة التصديق ذكر اختلاف الاعتراف بخو عبدي حروا ليا صه بخو فلان كذا بعد موته أه قال

أي وللسان (قوله في حياته) كان التقسيد به جرى على الغالب (قوله يقول أو فعل وان كثير) لا يبعد أن  
يحمله إذا كان بقدر الحاجة في الجواب حتى لو زاد على القدر المحتاج إليه فيه كان سأل عن زيداً حاضر أو غائب  
ولا فرض له في سوى معرفته حضوره أو غيبته وأجاب بأحد هما أو أشرح أحواله زيد في حضوره أو غيبته  
وما أتق له فيما بطلت صلاته كذا بحث ذلك الأستاذ البكري وهو وجهه غير بعيد ولا رده على أن الزيد  
الحاج لا يزيد على خطبته صلى الله عليه وسلم ابتداء من غير سؤال كإساق في الخطاب الذي صلى الله عليه وسلم  
لا يبطل كإساق وذلك أنه ليس على أخلاقه وأن التحمة تخصه بما يتعلق بالصلاة والسلام على من فزع  
الأذرى فيما لم يرد من ذلك فلتأمل (قوله من خصائصه صلى الله عليه وسلم) فتبطل بأبائه عيسى صلى الله عليه  
وسلم ولا تحجب أبايته لكن ينبغي أن تسن مر (قوله ولا تجب) مفهومه الجواز في فرضه مر بل تحرم فيه  
(قوله ولا تجب في فرض) قد يفهم جوازها قول السبكي المختار القطع بما لا يجيبها في الفرض وان الأسع  
وقته لانه يلزم بالشرع بخلافه لا أمامه ويقتضي نفل أن عمل تأذيها بقر كهاول لكن تبطل أه وظاهره عدم  
الجواز والمعتد عدم وجوب أبائه الأو في النفل أيضاً ثم ينبغي أن تسن بالشرط الذي ذكره مر (قوله  
كنز) ومعلوم أن النذر إنما يكون في قرينة نذر البجاء مبطل لكرهته وان محض ذلك إذا أتى به قصد  
الانشغال بالأنباء وان كان غير مقر بطله به شرح مر (قوله وزعم الخ) اعتمد مر هذا الزعم وقوله

في حياته بقول أو فعل وان  
كثروا لخطبه عيسى صلى  
الله عليه وسلم إذا قرأ  
قائله غفل عن جعلهم هذا  
من خصائصه صلى الله عليه  
وسلم أو رأى أنه من خصائصه  
على الأمل على بقية الانبياء  
وهو بعيد من كلامهم  
وتبطل بأبائه الأو في ولا  
تجب في فرضه مطلقاً بل في  
نفل أن تأذيها بعد ما تأذيها  
ليس بالهين ولا تبطل بتلفظه  
بالعربية قرينة نوقت  
على اللفظ وخلصت عن تعليق  
وخطب بضر كنز وصدق  
وعتق ووصية أن ذلك  
حيث لا يكون التبر فيه  
أصله من جهة الله تعالى فهو

كأن ذكره وزعم فيه بما  
لا يصح وزعم أن النذر فيه  
مصلحة الله تعالى دون غيره

عش قوله لكن ردم جمع الخ معتمداه وقال الرشدي قوله مر وان النذر نحوته منساعا الخ فثبتته  
انه لم يذكر لفظ الله ابطال وانما لاقى بلفظ الله في نحو العتق لا يبطل كان قال بسدي قوله ثم رايت في الامداد  
عقب ما قاله الشارح مر هناما لفظه وقد ربان قوله الله ليس بشرط فاي فرق بين على كذا ونحو بسدي  
حرو لفظان كذا بعد سوف اه **(قوله)** لانه لا يشترط ذكر الله فثبت به بان نحو  
العتق يضمنه كذلك فاي فرق بينهما **(قوله)** فتحو نذرتان يدالخ أي بدون لفظ الله **(قوله)** وليس مثله أي  
مثال اللفظ بالنذر وما عطف عليه قول المتن **(والبراء)** أي وان كان من خوف الاخره تنها يتوهم في قول المتن  
والنسخ **(من انفسا)** ورفق منها بانه معنى قول المتن **(ان ظهر به سوفان)** أي أو حرف مفهم كقولنا مر من  
قوله السابق تبطل بحرفين أو حرف مفهم سم عبارة الرشدي أي أو حرف مفهم أو ممدود كما يقرب به صنيع  
غيره كالجملة اه **(قوله)** المار وهو قوله ونحو بالنطق الصوت الخ كروي وعادة عش أي من انفسا  
لا تبطل بدون حرفين أو حرف مفهم اه **(قوله)** عرفا كذا في النهاية واللفظ **(قوله)** كالكميتين والثلاث  
وسيد كرفي الصوم انهم ضبطوا القليل بثلاث كليات وأربع وقال القليوبي في العتق عدم البطلان بالاستة  
وغيرها والبطلان عبارة ادخلها كروي عبارة شخبنا وضبط القليل عرفا يست كليات عرفنا قائل أعيد امن  
قصته ذي الدين والكتير عرفا كثر منها اه وبأقرب سم وعش ما وافقه **(قوله)** أي في المضمر  
**(وقوله)** هنا أي في غير المضمر **(قوله)** ولا يضبط الى قول المتن أو سهل في النهاية واللفظ **(قوله)** ولا يضبط  
الاولى التائت **(قوله)** بالكمية عند الحاجة الخ أي من انفسا لفظه وضبطه يعني بمر دوعي عدم الضبط بما ذكر  
دخل اللفظ المجهول اذا تركب من حرفين عش **(قوله)** كالناسي أي الا في انفسا **(قوله)** كان سلم فيها  
الخ ولودم امله فسلم معه ثم سلم الامام ثانيا فقل له المأموم قد قبل هذا فقل له الامام كنت ناسيا لم  
تبطل صلاة واحد منهما اما الامام فلان كلامه بعد فراغ صلاته واما المأموم فلانه نظن ان الصلاة قد  
فرغت فهو غير عالم بانه في الصلاة لكن سم له سجود السهو ثم سئل لانه تكلم بعد انقطاع القدوة شخبنا  
ومعنى ونهاية **(قوله)** تكلم قليلا الخ قال سم وقد اشتملت قصته ذي الدين على اتمامه يست كليات  
فيضبط بالسلام اليسر انتهى ولعله عد أقصرت الصلاة كثر وأتم نسبت كذلك وبارسول الله كذلك  
عش **(قوله)** في قصة ذي الدين واسمه انخر باق غير من السلي بكسر الخاء المجهول ثم سكوت الزاه  
المسجلة فبما وجدته وألف وواف لقب بذلك لطول يديه عش **(قوله)** فلا مد ذبه أي فانه كئيبان  
نخاعة فتعروفه ولو نظن بطلان صلاته بكلامه ساهما ثم تكلم بسرا عدم تبطل نهايتو معنى قال عش وهو  
نفا حريث لم يحصل من مجموعهما كلام كثير من والوا بطلان لانه لا يتقاع عن الكثير سهوا وهو مبطل  
اه قول المتن **(أو جهل تخبر به)** خرج به ما لو علم وجهه كونه مبطلا تبطل به كلو علم تخبر به سر بانخر  
دون ايجابه الخ فانه بعد اخذ بعد العلم الخبر بالكتف نهايتو معنى **(قوله)** أي ماتى **(قوله)** ونول  
أصل الروضة في المعنى واعتده عش وشخبنا **(قوله)** أي ماتى به فيها وان علم الخ يؤخذ من ذلك بالاولى  
بمقتضى نحو المبلغ والفاقر بقصد التبليغ والفتقر فقط الماهل بامتناع ذلك وان علم بامتناع جنس الكلام  
سم على وجوه نحو المبلغ أي كلاما الذي وقم صوته بالتكبير لا اعلام المأمومين فقط وقوله بقصد  
التبليغ أي وان لم يخبر به بان سم المأمومين صوت الامام عش وفي الصبر عن لا يطغى وزاد سم  
على ذلك في شرحه على الغاية بل يشفي بمقتضى نحو المبلغ حيث نذرتان بل يقر به بعد الاسلام ولا يشأ بعد ان  
العلماء لا يخفاه ذلك اه **(قوله)** وان علم تخبر به سم فقول الامام انعدا وقم وجهه لم تخبر به ذلك  
لا يشترط فيه ذكر الله تعالى بانه يضمنه **(قوله)** عرفا أي أو حرف مفهم كقولنا مر من قوله السابق  
تبطل بحرفين أو حرف مفهم فسوى بينهما في الابطال ولا ضرورة للتفخ ونحوه على عدمه كالتضي **(قوله)**  
والثلاث ينبغي ان علمه فقر القدر الواقع في خبر ذي الدين **(قوله)** أو جهل تخبر به أي ما أتته به فها ان علم  
نحو بمقتضى يؤخذ من ذلك بالاولى بمقتضى صلاة نصي المبلغ والفاقر بقصد التبليغ وانفقر فقط الماهل بامتناع

لانه لا يشترط فيه ذكر الله  
فخصو نذرتان بانه يضمنه  
كاعتق فلا يلا فرق  
وليس مثله التلطف بانه نحو  
الصوم لا يشأ لا تنوع فعله  
اللفظ فلم يخبر به **(والاصح)**  
أن التلطف والتفخ والمكاف  
والاين والنفخ والسماع  
والعطاس ان ظهر به أي  
بكل عبارة كرسوفان تبطل  
والاقل جزم المار **(ويعذر)**  
في تفسير الكلام عرفا  
كالكميتين والثلاث  
ويظهر ضبط الكمية هنا  
بالعرف بدليل تغييرهم ثم  
يعرفونها بالكمية ولا يضبط  
بالكمية عند الحاجة ولا  
عند القويين **(ان سبق)**  
لشأنه البس كالتاسي بل  
اولى اذ لا لصد **(أو نسي)**  
الصلاة أي أنه فيها كان  
سلم فيها ثم تكلم قليلا معتقدا  
كالماله صلى الله عليه  
وسلم تكلم في قصة ذي  
الدين مقتضا لانه ليس  
في صلاة ثم نبي عليها وخرج  
بالفائدة تسبان تخبر به فيها  
فلا يعذر به **(أو جهل)**  
تخبر به أي ما أتته به فيها  
وان علم تخبر به سمه وقول  
أصل الروضة علم ان جنس  
الكلام محسوم ولم يعلم ان  
ما أتته محسوم فهو معذور  
بعد ذكره التفضيل

من العذر وغيره في الجهل بغير م الكلام يقتضي أن الأول معذور مطلقا وهو ما وقع في بعض نسخ شرح الرضا لكنه في بعضه ما شرح  
 المتأخر مصرح بأجزاء التفصيل فيه أيضا والذي يظهر الجمع بحمل الأول على أن يكون ما أتى به (١٤١) مما يجعله أكثر العوام فعذر مطلقا

كالنحوذج مما يأتي في مسئلة

التخلف المصريح بها في

الروض وغيره هو الثاني على

أن يصح كون مما يعرفه

أكثرهم فلا يعزبه إلا

(أن قرب عهده بالاسلام)

لان معاونة بن الحكم تكلم

بجاهل بذلك ومضى في صلاته

بحضرة صلى الله عليه وسلم

أوشأ بمادة بعدد من

عالي ذلك وان لم يكونوا علماء

ونظرو ضبط العبد بما

لا يحسد مؤنة تعجب بذلك في

الحج فوسله البو يحتمل

أن ما هنا أشق لانه واجب

فوري أصالة بخلاف الحج

وعليه فلا تنع إلى جواب

عليه إلا الأمر ضروري

لأنه مرفوض مسمى أخافه

وان بعدوا لكون تخوذين

مؤجل عذره له وكيف

يسع نحوفته الذي لا يضطر

اليو بحث الأذرى أن من

نشأ بيننا هم أسلم لا يعفرون

قرب اسلامه لانه لا يخفى عليه

أمر ديننا اه وبنوخذمن

عائته أن الكلام في مخالط

فتت العادة فيه بأنه لا يخفى

عليه ذلك وجهل اباطاله

التخلف عذر في حق العوام

ويؤخذ من أن كل ما عذروا

بجهله تخلفا على غائبهم

لا يؤخذون به ويؤيده

تصريحهم بأن الواجب علينا

أنما هو تعلم الظواهر لا غير

(في التخلف ونحوه) مما صرح به

لتعلقه بصلة الصلاة مع علمه بغير م ما عدا ذلك من الكلام فهو معذور كما شبهه كلام ابن المقرئ في روضه  
 شطنا (قوله يقتضي الخ) خبر قول أصل الروض الخ (قوله بن المعذور الخ) أي قرب بالاسلام  
 وبعد من العلماء (قوله بغير م الكلام) أي جنسه سم (قوله ان الاول) أي الجاهل بغير م يأتي  
 به من الكلام مع علمه بغير م جنس الكلام الحقيقي في غيره شطنا (قوله مطلقا) أي من ذلك التفصيل  
 وهذا عهده م اه سم وكذا اعتمد المعنى وشطنا كسر (قوله لكنه) أي شيخ الاسلام (قوله أيضا)  
 أي كاجاهل بغير م جنس الكلام (قوله بحمل الاول) أي يأتي بعض نسخ شرح الروض من عذر  
 الجاهل المذكور ومطلقا (قوله والثاني) أي يأتي بعض نسخ شرح الروض شرح المنهج من اجراء  
 التفصيل في ذلك الجاهل أيضا قول المتن (ان قرب عهده بالاسلام) أي وان كان بين المسلمين فيما يظهر نهاية  
 قال الكردي وكذا في شرح الشارح على الارشاد والعباب وأقر في الفتحة أن الخاطا لنا اذا قضت العادة  
 فيه بأنه لا يخفى عليه ذلك لا يعذر اه (قوله لان معاونة) أي قوله وان لم يكونوا في المنفى (قوله أوشأ) أي  
 قوله وان لم يكونوا في النهاية (قوله أوشأ بآية بعيدا الخ) أي بخلاف من بعد اسلامه وقرب من العلماء  
 لتقصير بترك التعلم معنى (قوله ونظرو ضبط العبد الخ) ويحتمل أن يضبط على الجرح به أي مشقة  
 لا يحتمل عادة م اه سم على ج و يفتي أن الكلام في علم وجوب شيء عليه وأنه يمكن تحصيله بالسفر أما  
 من نشأ بيننا يعرف أهله على حالة ظن منها أنه لا يحسد مسمى إلا ما تعلم منهم وكان في الواقع ما تعلمه غير  
 كاف فعذر وان ترك السفر مع القدرة عليه عرش (قوله بما لا يحسد مؤنة الخ) قد يقال يؤدي ضبطه بذلك  
 إلى تفاوته تفاوت الأشخاص وهو مناف لعله أي البعد صفة للآية لا عين في البداية فلو ضبط عسافة القصر  
 أو يحتمل كقصد اهله لعل على ذلك لكان أنسب فلي تأمل بصري (قوله وعليه) أي الاحتمال المذكور  
 (قوله ويبحث الأذرى أن من نشأ بيننا الخ) وهذا ليس بظاهر بل هو داخل في عموم كلام الاصحاب بمعنى  
 وتقديم عن النهاية وشرح الارشاد والعباب للشارح ما وافقه (قوله أو جهل اباطاله) أي قوله ويؤخذ في  
 المعنى وشرح بافضل إلى قوله نظار الخ في النهاية إلى قوله وان عذر (قوله أو جهل اباطاله الخ) أي مع  
 علمه بغير م جنس الكلام شرح بافضل ونهاية ومعنى عبارة سم أي مع جهل بغير م كذا يفتي تأمل  
 ثم أيت قول العباب أو علم البصر م التخلف دون اباطاله بطلت اه وأقره الشارح اه ومعلوم أن الكلام  
 في التخلف المشتمل على حرفين أو حرف مفهم أو حرف مودة والافا الصوت الفعل أي الخالي عن الحرف عبارة به  
 كيمر ويأتي (قوله عذروا الخ) أي أن قل عرفا أخذ ما سبق سم أي وما يأتي (قوله ويؤخذ من الخ) لكن  
 هذا المأخوذ لا يثبت كونه ناشئا بعد من العلماء وأقر بيعه بالاسلام كما يفيد قوله ويؤيده الخ عرش  
 وكردي (قوله في حق العوام) أي تخلف حكمه عليهم معنى ونهاية (قوله عرفا) أي قوله نظار الخ في المعنى  
 الاقوله وان عذر (قوله فلا يعذر) ثم قوله وان عذر لعل الأول من حيث الاطال والثاني من حيث الآم  
 بصري قوله من حيث الآم الأول كونه مرفوعا ببالعه بالاسلام وأوشأ بآية بعدد الخ (قوله في الصور  
 الثلاث) أي سبق اللسان ونسيان الصلاة وجهل بغير م قول المتن (في الأصح) والثاني يسوي بينهما  
 في العذر كسوي بينهما في العدم وجمع القليل والكثير إلى العرف على الأصح وجمع السبكي تبعاً للصوت

ذلك وان علم امتناع جنس الكلام فتأمله (قوله المعذور) أي قرب بالاسلام أو بعده عن العلماء وقوله  
 بغير م الكلام أي جنسه (قوله مطلقا) أي من ذلك التفصيل وهذا عهده م (قوله ونظرو ضبط الخ)  
 ويحتمل أن يضبط على الجرح به فلا يحتمل عادة م (قوله أو جهل اباطاله الخ) أي مع جهل بغير م  
 كذا يفتي تأمل ثم أيت قول العباب أو علم البصر م التخلف دون اباطاله بطلت اه وأقره الشارح وهو ظاهر  
 لانه لو علم بغير م وجهل اباطاله بطلت كاحص جوابه فبين علم بغير م الكلام وجهل اباطاله (قوله أو جهل

لاكثره) عرفا فلا يعزفه في الصور الثلاث (في الأصح) وان عذره لانه يقطع نظم الصلاة وهيئتها (و) يعذر (في التخلف ونحوه) مما صرح به  
 (الغلبة) عليه

ان الكلام الكثير ناسيا لا يبطل لقصة ذي الدين مغي (قوله لكن ان قل) أي ما يظهر منه من الحروف  
 اخرجوا الصوت لا يضر مطلقا كما تقدم فلا يتأني تقييدها عليه سم وشرح بافضل عبارة لا مغي والها يتوعد في  
 السيرة عرفا من التخصيص ونحوه محامير وغيره كالسعال والعطاس وان ظهر به حرقان ولوم من كل نفعه ونحوه هائم  
 قال فان كثرت النقص ونحوه الغلبت ونظهر به حرقان فاكثروا وكثر عرض فأى ما ظهر من الحروف بطلت صلته اه  
 وهي موافقة لما له سم وبمين أن المار في الحقيقة على قلة أو كثرة الحروف الظاهرة بنحو التخصيص للغلبة  
 لاعتبار قلة أو كثرة نفع التخصيص للغلبة (قوله هل يعتمد) أي خلافا لما صوبه الاسنوي سم أي من عدم  
 البطان في التخصيص والسعال والعطاس والغلبان كثرن اذ لا يمكن الاحتراز عنهما مغي وجل النهاية كلام  
 الاسنوي على الحالة الا لا يتنى قول الشارح ولو ابتلى شخص الخ (قوله فالدني يظهر العفونه) أي كن به  
 سلس ولو ونحوه بل أي معنى ونهاية قال ع ش فان خلا من الوقت زمانا سعاها بطلت بهر وض السعال  
 الكثير فيها والقياس انه ان خلا من السعال أول الوقت وغلب على فله حصوله في شيه يبحث لا يغلبونه  
 ما يسع الصلاة فوجب المبادرة للفعل وانه ان غاب على فله السلام منه في وقت يسع الصلاة قبل خروج وقتها  
 وجبا لتفاديه وبني أن مثل السعال في التفصيل المذكور ما لو حصل له سبب تسعال أو نحوه يحصل منه  
 حركت متوالية كل تعاش بدأ ورأس ووقع السؤال عما لو كان السعال من زمانا ولكن علم من عاذته ان الحجام  
 يسكن عنه السعال مدة تسع الصلاة هل يكف بذلك أم لا وأجبت عنه بان الظاهر الأول حيث وجد حرقا الحجام  
 فاطلة عما يعثر في العطرة وان ترتب على ذلك فوان الجماعة أول الوقت أخذت بما قاله لوم وجوب تسخين الماء  
 حيث قدر عليه اذ توقف الموضوع على تسخينه ع ش وقوله وأجبت عنه الخ وقوله أخذت بما قاله الخ كل  
 منهما محل نظر (قوله بل قضية الخ) قضية هذا الكلام الجزم في مسئلة الحكمة بعدم وجوب الانتظار فان  
 قبل به أو اضافي مسئلة السعال والأفلا دمن فرق ظاهر لكن قضية قوله وهو محتمل عدم الجزم في مسئلة الحكمة  
 بما ذكر فليراجع وقال مر يتجه انتظار زمن الخلو هنا وفي الحكمة سم وتقدم عن ع ش تقييده  
 بما أذغلب على فله السلام من السعال في وقت يسع الصلاة قبل خروج وقتها (قوله الذي يخالفه الخ) قد  
 يقال هذا لا يناسب فرض المسئلة المفهوم من قوله بحيث لم يخل زمن الخ سم (قوله انه يكف بذلك الخ)  
 تقدم آ نقان سم عن مر اعتمادو يقتضيه أيضا فقدمناه من المغي والنهاية عن قريب (قوله ولو  
 تضمن) الى المتنى في النهاية والمغي (قوله ولو تضمن امامه الخ أي ولو مخالفا لانه اما ناس وهو من لا يضر وأعمد  
 فكذلك لان فعل المخالف الذي لا يبطل في اعتقاده ينزله منزلة السهو ولو صلى خلف امام فوجد بهر لرأسه  
 مثلا في مسلاته فينبغي ان يقال ان لم توجد قرينة تدل على ان ذلك ليس ارض من من يحض صلاة المأموم خلا  
 على ان ذلك ارض من من والا بطلت ع ش (قوله على ما يحسنه السبكي) اعتمد المغي والنهاية (قوله لحننا  
 بغير المغي) أي كنتم تامنا نعمت أو كسرهما ع ش (قوله ولا عندل كرم الخ) هذا هو المعتد ع ش (قوله  
 بل به انتظار الخ) أي في القيام فاذا قلم من الصلوة وقرا على الصواب وافقه واتى بركعة بعد سلام الامام ان  
 لم يقبته وان لم يقرأ على الصواب استمر المأموم في القيام ويقبل ذلك في كل ركعة ولو الى آخر الصلاة ع ش  
 زاد سم ما تضمنه سلم ولم يتداولك الصواب فيكمل هو صلته حيث لا يصح بطلان صلته لان لم تحقق آمنة  
 الامام لا احتمال انه سها لحنه هكذا يظهر في جميع ذلك نعم ان كثر لحنه الغير المغي فينبغي وجوبه مغارقة مثلا

لكن ان قل عر فاعلى المعتد  
 ولو ابتلى شخص بنحو سعال  
 دائم بحيث لم يخل زمن من  
 الوقت يسع الصلاة بلا سعال  
 مبطل فالدني يظهر العفو  
 عنه ولا قضاء عليه لو شئ  
 فطير ما ياتي فين به حكمة  
 لا يصبر معه على عدم الخ  
 بل قضية هذا العفونه  
 وانه لا يكف انتظار الزمن  
 الذي يخالفه عن ذلك لكن  
 قضية ما مر في السلس انه  
 يكف بذلك فيما هو محتمل  
 ويحتمل العسر فيانه يحتاج  
 للنفس لقصه ما لا يحتاج  
 لتغير ولو تضمن امامه فبان  
 منه حرقان لم يجب مغارقه  
 لاحتمال عذره نعم ان دلت  
 قرينة على عدم العفو  
 فحينئذ مغارقه على ما يحسنه  
 السبكي ولو لم يكن امامه في  
 القاعة لحننا بغير المغي  
 فلا وجه انه لا يقبض مغارقه  
 خلاولا عندل كرم بل به  
 انتظار لم يواظبوه على قيام  
 بل خمسة أو بعد قبل ركوعه

ابطال التخصيص) أي ان قل عرفا أخذنا ما سبق (قوله ان قل عرفا) أي ما يظهر منه من الحروف اخرجوا  
 الصوت لا يضر مطلقا كما تقدم فلا يتأني تقييدها بالقلة وقوله على المعتد أي خلافا لما صوب به الاسنوي (قوله  
 بل قضية الخ) أي قضية هذا الكلام الجزم في مسئلة الحكمة بعدم وجوب الانتظار فان قبل به أو اضافي مسئلة  
 السعال والأفلا دمن فرق واضح لكن قضية قوله وهو محتمل عدم الجزم في مسئلة الحكمة بما ذكر فليراجع  
 وقال مر يتجه انتظار زمن الخلو هنا وفي الحكمة (قوله الذي يخالفه الخ) قد يقال هذا لا يناسب فرض  
 المسئلة المفهوم من قوله بحيث لم يخل زمن الخ (قوله كرم الخ) (قوله كرم الخ) يؤخذ منه انه لا يتابعه وهو ظاهر

(د) بعد ذرق التخص فقط  
أي القليل منه كما هو قاس  
ما قبله إلا أن يقر بمرأيت  
صنيع شخشا فمت منحه  
مصر بما للفسوق وقد ينظر  
فيه بأن التقيد هنا أولى  
منه ثم لأنه لا فعل منه ثم  
بخصاله هنا فإذا قدما  
اختياره فيه فأولى ماله فيه  
اختياره وإن كان إنما فعله  
لضرورة توقف الواجب  
عليه لا أن ادعا به هذه  
الضرورة أنها كضرورة  
الغلبة بل هذه أقوى لأنه  
لا يحصى له عنواتك له فيها  
بحسب يسوقه حتى تزول  
لاجل (تعد القراءة)  
الواجبة أو أنه كرا الواجب  
بدونه للضرورة (لا) الذكر  
المندوب ولا (المحرر)  
بالواجب أو غيره إذا توقف  
على التخص فلا يعذر به  
(في الأصح) لأنه لا يكون سنة  
لا ضرورة إلى احتمال التخص  
لأجله ثم بحث الاستنوي  
استثناء الجهر بأذكار  
الانتقالات عند الحاجة إلى  
إسماع المأمومين أي بأن  
تعذر متابعتهم له إلا به  
والأوجه في صائم تزلت تخامة  
لحد الظاهر من فمواحتاج  
في إخراجها نحو حرفين اغتفر  
ذلك لأن قائل الكلام  
يعتذر فيها لأعذار لا يغتفر  
في نظيرها والى المفسر  
للعوف وبه يفهم أنه لا فرق

لأنه صلا كالأجانب وهو مبطل إذا كثر مطالعته مع السهو والجهل اه (قوله نعم الخ) فالرشد  
مثله (قوله) بعد ذرق التخص فقط كذا في النهاية والمعنى (قوله فقط) أي دون نحوه مما مره من  
الضعف واليكها والذين والنسخ والسعال والعلاس (قوله أي القليل منه) ووفقا للظاهر المعنى وخلافا للنهاية  
والشهاب الرمي وشرح بأفضل وكتب عليه الكردي ما يفعله وقد يعذر فيه أي في السلام الكذب في  
التخص لتعد القراءة التي أجتهدها ظاهر شرح المنهج أو صرح به القليوبي والى يادي الشوري  
فقد علم من النهاية وهو ظاهر إطلاق شرح البهجة لجمال الرمي ولكن الشوري على شرح  
الأرشاد والحطب في شرح التفسير ونقله سم عن مدر أن محمل العفو في القليل عرفا ولا ضرر واعتده  
الشارح في التبعة اه (قوله قياس ما قبله) أي نحو التخص للقلبة (قوله هنا) أي في التخص لاجل  
تعد القراءة (قوله ثم) أي في التخص لاجل تعد القراءة (قوله لا فعل منه) أي باختباره بل لضرورة  
القلبة (قوله إنما فعله) أي الاستنباط (قوله بل هه) أي ضرورة القلبة: (قوله ذلك) أي ضرورة  
توقف الواجب عليه (قوله حتى تزول) أي المانع من القراءة (قوله لاجل تعد الخ) متعلق بقوله  
في التخص (قوله الواجبة) التي توفى في المعنى والمثلث في النهاية الأولى ثم إلى والأوجه (قوله أو الذكر  
الواجب) أي من الشهادتين وغيره من الأركان القولية (قوله أو غيره) أي من السنن كقراءة سورة  
وقنوت وتكبير انتقال ولوم من مبلغ يحتاج لإسماع المأمومين بخلاف الاستنوي إذا يلزمه تصح صلا غيره  
نها يتوقف (قوله نعم بحث الاستنوي الخ) لم يرض به النهاية والمعنى كما مر تفاؤلا في يادي الشوري  
والقليوبي وشخصا لكتبهم استنوي ما توقف بحثه على الجماعة كالجمعة للمعادة ومنذور الجماعة (قوله استثناء  
الجهر الخ) اعتد شخشا الشهاب الرمي عدم استثناء ذلك وعليه ينبغي استثناء الجمعة إذا توقفت متابعتها إلا بعين  
على الجهر المذكور وكان ذلك في الركعة الأولى لتوقف صحة صلاته على متابعتهم المتابعة الواجبة للاستماع  
الحاجة في الركعة الأولى لصحة السكرك لو كان لا سمر والى الركوع إلى أن يبقى من الوقت ما يسع الجماعة زال  
المانع واستغنى عن التخص فهل يجب ذلك في نظر وكذا ينبغي استثناء غير الجماعة إذا توقف حصول فرض  
الكفاية بهذا الجماعة على ذلك هم على قوله وكذا ينبغي استثناء غير الجماعة الخ ينبغي أن يفي بها العام  
المعادة والموجع جمع تقديم بالمر والمندور فعلا جماعته يكتفي في الثلاث إسماع واحد في أمكنه إسماعه  
وإذا في التخص لاجل إسماعه بطلت صلاته لأنه يادف غير محتاج إليها بخصاله المثلث لأن صحة صلاته  
لا توقف على سائر ركعاته غير الأمام فلا يعذر في إسماعهم وقوله فيه نظر الأقرب وجوب الانتظار اه ع  
ولا ينبغي ما في الانتظار المذكور من الخرج الشديد (قوله والأوجه الخ) عبارة النهاية وتولت تخامة من  
دماغه إلى ظاهر النعم وهو في الصلاة ثابتها مطلقا وتشتت في حلقه ولم يمانع إخراجها إلا بالتخص وظهور  
حرفين حتى تركها تزلت إلى ما ينسحب وجب عليه أن يتخص ويخرجها وان ظهر حرفان فله في رسالة النور  
اه قال عرش قوله مر وجب عليه الخ أي لا تبطل صلاته وقوله مر وان ظهر منه حرفان أو أكثر بل  
قاس ما تقدم من اشتغال التخص الكثير لتعد القراءة عدم الضرر هناك وقوله في رسالة النور هي اسم  
كتاب الشافعي اه (قوله نحو حرفين) أي أو أكثر على ما مر من عرش (قوله وبه) أي بذلك التعديل (قوله)  
وأواصل في قراءة الركعة الأخرى فإن أي جعل الصواب ما يفهم من ذلك لا ينتظر أضوا هكذا فان سلم ولم  
يتداول الصواب فكل هو صلاته حيث لا يتحقق بطلان صلاته لا تألم تحقيق أمية الأمام لا احتمال أنه بها  
لجنته كذا يظهر في جميع ذلك ثم أن كثر خطه ما تغير المعنى فينبغي وجوب مغايرته لا لأنه صار كلاما أجنيا  
وهو يبطل إذا كثر مطالعته السهو والجمل هذا لو كان سائيا في صلاة الجماعة أنه إذا أسر الأمام في الجهرية  
واحتمل أنه أي ولم يفرقه حتى سأل له الأعداء ما تبين أنه قرأ وقاسمها كذلك فلستأمل (قوله وتعذر  
القراءة) أي أن كثر كتابه شخشا الرمي بخلطه لم يفسد شرح الروض (قوله نعم بحث الاستنوي) استثناء  
الجهر الخ اعتمد شخشا الشهاب الرمي عدم استثناء ذلك وعليه ينبغي استثناء الجماعة إذا توقفت متابعة

بين الغرض (الح) أي من الصلاة (قوله ولا بين الضام) أي فلا كان أو فرضاً نهاية (قوله حذراً من بطلان  
صلاته (الح) أي لأن تأثير المفطر في الصلاة فوق تأثير الكلام لا غنى عن جنس الكلام في الصلاة في الجملة سم  
قول المتن (ولو أكرهه على الكلام (الح) (فرع) قوله كافر وهو صلى وطلب منه تلقين الشهادتين على وجه  
يؤدي إلى بطلان صلاته هل يحبه أو لا فيه نظر والظاهر أنه ان خشي فوات إسلامه وجب عليه التلقين وتبطل  
به صلاته وإن لم يحض فوات ذلك لم يجب عليه ويغفر التأخير للعدو بتأسيه بالفرض فلا يقال فيه رضاه  
بالكفر وعلى هذا يخص قول شيخنا الذي يادى في الردة إنهما قولان بل طلبه تلقين الإسلام أصبر ساعة بما  
أذام لم يكن له عذر في التأخير كما هنا عش (قوله على نحو الكلام) يشمل استدبار القبلة ويدخل فيه أيضاً  
الأكل وهو ظاهر للتعليل المذكور سم وعش (قوله ولو حرقين) إلى قول بل قال في النهاية وكذا في المغنى إلا  
قوله وليس منه إلى المتن وقوله أوبد كرا إلى المتن (قوله وليس منه) أي ما يبطل الصلاة عش (قوله غصب  
السيرة) أي بل تصعب معصم على حج وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين أن يأخذها الغاصب بلا فعل من المصلي كان  
تكون السيرة معقودة على المصلي فيفكها الغاصب فحرام عليه أو يكره على أن ينزعها أو يسلمها له وبوجه بان  
المدار هنا على كثرة وقوع العذر وقد أشار الشارح بقوله لأنه نادر إذا كان ذلك عش (قوله وفيه غرض) أي  
لغاصب عش (قوله كقوله إن استأذنه (الح) أي وقوله إن ينهيه فعل فعله في وصفه أعرض عن هذا معنى  
ونهاية (قوله ادخلوها (الح) الأولى أو ادخلوها الخ زيادة (قوله وكالغص عليه) أي على الإمام بالقرآن أو  
الذكر كان أو غ عليه كلفه نحو التشهدية لها المأموم نهاية (قوله وكالتبليغ (الح) الظاهر أنه لا فرق في  
جريان التفصيل المذكور في التبليغ بين أن يتعين التبليغ بأن توقف عليه جهة الجمعة أو لا (قوله ولو من  
الإمام) ظاهره أن لم يرفع صوته على العادة والمجته أنه لا بد من رفعه والتدلي على العادة والام بغيره أو لا خلاف لكن  
قياس قوله لا في أن الأوجه لا فرق إلا أنه لا فرق هنا بين الرفع المذكور وغيره ثم كلامه شامل لتبليغ  
تصغيرة الاحرام والسلام فيصير قيمه من الإمام والمبلغ التفصيل المذكور وهو لا يجري في المأموم غير  
المنتصب إذا سمع غيره فيه نظر وقال مر لا يجري فيه فتأمل سم وقوله قال مر لا يجري الخ ظاهره بطلان  
صلاته المأموم المذكور وان قصد الم التبليغ المذكور وفيه موقفة طاهره (قوله لا يجوز) أي يحرم قول المتن (ان  
قصد معه (الح) الأولى فان قصد الخ بالقاء قول المتن (لم تبطل (الح) لو شك في الحالة المبطله كان شك هل قصد بما  
الاربعين على الجهر المذكور وكان ذلك في الكسبة الأولى لتوقف صحة صلاته على متابعتهم المتابعة الواجبة  
لاشتراط الجماعة في الكسبة الأولى لاعتبار الكسبة لو كان أو استمر إلى أن يركع إلى أن يركع من الوقت ما يسع الجماعة  
والمانع واستغنى عن التضعف فهل يجب ذلك فيه نظر وكذا ينبغي استثناء غير الجماعة إذا توقف حصول فرض  
الكفاية فيه ذهبا لجماعة على ذلك (قوله حذراً من بطلان صلاته) أي لأن تأثير المفطر في الصلاة فوق تأثير  
الكلام لا غنى عن جنس الكلام في الصلاة في الجملة (قوله على نحو الكلام) يشمل استدبار القبلة وتأسيه  
التعليل ويدخل فيه أيضاً الأكل وهو ظاهر للتعليل المذكور (قوله غصب السيرة) أي بل تصعب معه (قوله  
والتبليغ ولو من الإمام) فيه أمم والأول أنه شامل لما أذام برفع صوته زيادة على العادة بل يكفي أن يسمعه  
غيره والثاني أنه شامل لتبليغ تكبيرة الاحرام والسلام فيصير قيمه من الإمام والمبلغ التفصيل المذكور  
والثالث أنه هل يجري في المأموم غير المنتصب إذا سمع غيره فيه نظر وقال مر لا يجري فيه فتأمل (قوله  
والتبليغ (الح) الظاهر أنه لا فرق في جريان التفصيل المذكور في التبليغ بين أن يتعين التبليغ بأن  
توقف عليه جهة الجمعة أو لا يقال حيث وجب بضر الأطلاق وذلك لأنه لا ضرر ودالة وقوله ولو من الإمام  
ظاهره أن لم يرفع صوته على العادة وفي الوضوء فغ على إمامه بالقرآن أو جهراً بالتكبير بالأصملا  
تبطل اه قال في شرحه هذا من تصرفه وهو علم البطلان مع قصد الاعدام فقط وليس كذلك اه  
والفتية لا بد من رفعه والتدلي على العادة والام بغيره أو لا خلاف لكن قياس قوله لا في أن الأوجه لا فرق  
بين أن ينشئ الخ أنه لا فرق هنا بين الرفع المذكور وغيره (قوله ان قصد معه (الح) لو شك في الحالة المبطله

بين الغرض والتفصيل بل  
يجب في الغرض ولا بين  
الجهام المفطر حذراً من  
بطلان صلاته بضر ولها جوفه  
إدلوأ ككزه على نحو  
الكلام) ولو حرقين فقط  
فيها (بطلت في الظاهر)  
لندونه فكان لا كراه  
على عدم ركن أو شرط  
وليس منه غصب السيرة  
لأنه غير نادر وفيه غرض  
ولو نطق بنظم القرآن  
أو يذكر آخر كتابه كلام  
أصله (يقصد التفهم  
كقوله إن استأذنه في أخذ  
شيء أو دخول (يا يحيى خذ  
الكتاب) ادخلوها سلام  
وكتيبه امامه أو غيره  
وكالغص عليه وكالتبليغ  
ولو من الإمام كاقضاء  
اطلغهم بل قال بعضهم ان  
التبليغ بدعمنكرة باتفاق  
الأئمة الأربعة حيث بلغ  
المؤمن صوت الإمام لأن  
السنة في صحة جئتذان  
يتولد بنفسه ومراة بكونه  
بدعمنكرة أنه مكره  
شكلاً فإن وهم فيه فأنخذ  
منه أنه لا يجوز (ان قصد  
معه قراءته تبطل)



لأنه مع قصده لا يخرج عن القرآنية بقسم غير ما إليه فهو كالقصد القرآن وحده (والا) يقصد به (١٤٥) فراهة بان قصد التفهيم وحده أو لم

أقبحه تفهيمًا فقط أو أطلق أو لا فلو حدهم البطلان لأن الصلاة اعتقدت فلا يطلها بالاشك وبجر دالاتان  
بظلم القرآن ونحوه غير مبطل مره سم (قوله لانه) التي قوله واعترض في الغنى والى التبيين النهاية لقوله  
فلا يكون الحيوان الالوه (قوله لانه) ولا نعتبارضى الله تعالى عنه كان يعل فتنزل رجل من الخواارج  
فقد لا الحكم الله ولرسوله فتلا على فاصبران وغلبه حق معنى (قوله لم قصد الخ) أى القرآن (قوله أولم  
يقصد التفهيم الخ) يثبت أى قصد احد الامرين من التفهيم والقراءة عش (قوله يمول المتن) أى قوله والا  
(لهذه) أى صورة الاطلاق فيها أى ولصوره قصد القراءة وحدها معنى (قوله فلا يشمل قصد القراءة الخ)  
حق العبارة فلا يشمل الاطلاق كلا يشمل قصد القراءة الخ رضى أى أو يزيد عقب قوله لهذا ما قد مناه عن  
الغنى وتكلف سم فى التجميع فقال قوله فلا يشمل أى ما قبل الأوقوه ولا الاطلاق أى ولا يشمل والا الاطلاق  
اه (قوله وربانه الخ) والحاصل ان ما قبل والا فى كلام المصنف يشمل صورتين احدهما بالمتطوق وهى  
ما اذا قصد التفهيم والقراءة الاخرى يعظم الموافقة الاولى وهى ما اذا قصد القراءة فقط والا تشمل صورتين  
باعتبارهما وهى بالنفى القسم والقسم رضى (قوله أولى) أى فالمراد بالشمول بالنسبة لهذه الشمول ولو لم يحسب  
مفهوم الموافقة الاولى سم (قوله وبان الا تشمل نفي كل الخ) فالغنى والايكن النطق بقصد التفهيم وقصد القراءة  
معها فالمتعلقة بقوله بقصد التفهيم الخ قسم (قوله وكان هذا الخ) أى جيع ما ذكرنا بخصوص قوله وبان الا الخ  
رضى وقسمه فى قول اذا رجع النفي للقسم والقسم يشمل الصور الثلاث لكن يستثنى منها قصد القراءة بتدليل  
فهمها بالاولى من القسمين فبده ١١ (قوله فى نصه) أى فى العاقل معنى (قوله أمافى الاولى) الى قوله  
ولا ذكر فى الغنى (قوله البها) أى الى القرن رتبة أى مدلوله (قوله حينئذ) أى حين وجود قدر ينال التفهيم  
(قوله وان الادحية الخ) صلت على قوله هذا (قوله لا فرق بين أن ينتهى الخ) لكن يعقبه تنقيده ههنا بما اذا  
احس الامام بذلك القرينة فتأمل سم (قوله الامام) لاسبب الصلى بصرى (قوله لما بعنه المجموع) أى من  
الفرق بين أن يكون قد انتهى فى قراءته البها فلا يضر والا فضر نهاية (قوله لتلك الآية) أى كان انتهى  
فى قراءته الى قوله تعالى يا يحيى خذ الكتاب عند استذانه فى آخ حديث سم (قوله خلافا لجسم متقدمين) أى  
فانهم يخصون كلام المصنف بما يصلح للمخاطبة عش (قوله وخرج الى التبيين فى الغنى) (قوله كياراهم  
الخ) وفى المجموع عن العبادى قول والذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك أصحاب النار اطلعت صلاته ان  
تعمد والا فلا يصح له السهو وهو متعمد وفى فتاوى القفال ان قال ذلك متعمدا موعبة وكفر وبأنى مشى  
ما تقرر فخيال وقص على ملك سليمان وما مكن طوى لا أى رائد اعلى سكتة تنفس روى فيما يظهر وتندأ بما  
بعدها نهاية وكذا فى الغنى الاقروه وبأنى الخ قال عش قوله مر بطلت صلاته أى حيث لم يقصد باولئك  
الخ القراءتهم أى أخرى وقوله مر وفى فتاوى القفال الجمع متعمد وقوله مثل ما تقرر هو قوله ان قال ذلك الخ  
عش (قوله مطلقا) أى لو قصد بطل كل على انقضاءها انتهى قرآن وهو ضعيف والمتمد الجبث الا فى عش  
(قوله ان قصد القرآن) أى بطل كل على حالها (قوله وبحت الخ) اعتمده النهاية والغنى وقفا الشيخ الاسلام فى

كان شك له قد - دعى آتبه تفهيمًا فقط أو أطلق أو لا فلو حدهم البطلان لأن الصلاة اعتقدت فلا يطلها  
بالشك وبجر دالاتان بظلم القرآن أو نحوه غير مبطل مر (قوله فلا يشمل) أى ما قبل الاطلاق  
أى ولا يشمل والا الاطلاق (قوله أولى) أى فالمراد بالشمول بالنسبة لهذه الشمول ولو لم يحسب مفهوم  
الموافقة الاولى (قوله وبان الا تشمل نفي كل من القسم والقسم) فالغنى والايكن النطق بقصد التفهيم وقصد  
القراءة معها فالمتعلقة بقوله بقصد التفهيم الخ (قوله وكان هذا هو لمخط المصنف) أقول اذا رجع النفي  
للقسم والقسم يشمل الصور الثلاث لكن يستثنى منها قصد القراءة وحدها بتدليل فهمها بالاولى من القسمين  
مع فبده (قوله ان ينتهى) لكن يعقبه تنقيده ههنا بما اذا احس الامام بتلك القرينة فتأمل (قوله لتلك  
الآية) كذا انتهى فى قراءته الى قوله تعالى يا يحيى خذ الكتاب عند استذانه لا حديث سم (قوله مغروداها منه  
الخ) فى شرح مر ولولا المصلى فلف أوصاد آذون وقصده كلام آدميين بطلت وكذا ان لم يقصد شأ نظير

القرآن ويحتمل

شرح البهجة (قوله) انه لو قصد الخ ولو قال المصلى كاف أو صاد أو نون وقصد به كلام الأئمة بطلت كذا ان لم يقصد شيئا كجعله بعضهم أو القرآن لم يطل وعلم بذلك ان المراد بالحرف غير المفهوم الذي لا تطل الصلاة به هو مسمى الحرف لا اسم معنئ ونهايتي يجري ما ذكر في كل ما لا ينصرف الى القرآن بنفسه كز يدوموسي وعيسى فبطل به الصلاة وان كان من الفاظ القرآن الآن يقصد به القرآن سم (قوله) فيما تقر أي فيما اذ قال المصلى نحو من استاذنه في الدخول (قوله) أو أي جزمها) وبقي في الصلاة عن النهاية والغنى انه هو الحمد (قوله) فيما نغالي المانع أي عن الابطال وذلك المانع هو قصد القراءة (قوله) ليجتمع) ويحتمل الاكتفاء بالمقارنة لاوله اذا قصد حدث الاثنان بالجمع سم على حج وهذا من العالم المار عنه من أن الجاهل بعذر مطلقا عرش (قوله) بعينه أي الخالي سم (قوله) وهذا أقرب) اعتمده النهاية وقال السيد المصري بعد سقوط عبارته أي النهاية قد يقال لا يخفى ما في هذا من الحرج ولادليل فيما استدل به من عبارة المصنف عند التأمل وقصد القراءة بجميع اللفظ ولوم أول اللفظ لا يخفى فيه الاطلاق وان عذب القصد بعد ذلك فالذي فيه الاكتفاء وجود القصد لأول اللفظ غير آيت قول الفاضل الحنفى سم قوله وهذا أقرب لا يعد علمه ما يكفي الاقتران باوله اذا قصد حدث الاثنان بالجمع فليست انتهى اه وتقدم أن عرش اقترأ أيضا (قوله) فانهم اغفلوا قد يقال لا اغفل مع قولهم معهما فان التبادر منه المعنى بجمع الماتية سم والظاهر أن الشارح انما سلب الاغفال الى المتأخرين لا الشيوخ ومن عاصرهما أو سبقهما (قوله) الجائر) الى قوله وفيه نظري في النهاية والغنى الا قوله أو بدعاهم منظوم الى أو يحجز (قوله) الجائر) أي وان لم يندد بانهية وبغنى (قوله) وقد انصرت عهما أي لم يكونا مؤثرين كركي (قوله) على ما قاله ابن عبد السلام) التمهيد خلافة سم على حج وبصرى أي فلا تطل به لك مكره وقصدته انها لا تطل بالثناء والذكر المكر وهين وعلمه في الفرق بينه وبين النذر المكر وحسن بطلت به ثم ظفر الشيخ جدان في ملحق البحرين بفرق بينهما لا يظهر من كل وجه عرش أقول وقد يفرق بان الدعاء والذكر من أجزاء الصلاة في الجملة بخلاف النذر فان كان الشيخ جدان فرق بهذا فهذا ليس بعبد (قوله) أو يحجز) ومثل الدعاء المحرم والذكر وصورته ان يشتمل الذكر على ألفاظ لا يعرف مدلولها كإتيان التصريح به في باب الجمعة ترشيدى (قوله) قاله الخ الخ أي أو قال النبي كذا نبينا بومعنى (قوله) بخلاف صدق الله) ومثله حدثت لله في طاعة الله كما أتى به شيخنا الشهاب الرمي رحمه الله تعالى لان فيه ثناء على الله تعالى ويقع ان محله عند الاطلاق أو قصد الثناء بخلاف ما لو قصد مجرد الاخبار بغيره الاخبار بغيره البطلان حيث قبل قد يقبل البطلان اذا محض قوله في السجود وسجد وجهي الذي خلقه وصوره الخ للاخبار مر اه سم قال عرش وكذا لا ينصرف لقال آمنت بالله عند قراءة ثمانية سم على المنهج اه (قوله) انه لم يقصد تلاوة أي في الصورة الاولى (قوله) ولا دعاء أي

فأمر ويحث بعض المتأخرين هذا أو القرآن لم يطل وعلم من ذلك ان المراد بالحرف غير المفهوم الذي لا تطل به هو مسمى الحرف لا اسمه اه ويجري ما ذكر في كل ما لا ينصرف الى القرآن بنفسه كز يدوموسي وعيسى فبطل به الصلاة وان كان من الفاظ القرآن كلي قوله في مدلولها أو موسي وعيسى الا ان يقصد به القرآن (قوله) ليجتمع) ويحتمل الاكتفاء بالمقارنة لاوله (قوله) بعينه أي الخالي وقوله وهذا أقرب وافقه مر لا بعد علمه ان يكفي الاقتران باوله اذا قصد حدث الاثنان بالجمع فليست أم (قوله) فانهم اغفلوا قد يقال لا اغفل مع قولهم معهما التبادر منه المعنى بجمع الماتية سم (قوله) على ما قاله ابن عبد السلام) التمهيد خلافة (قوله) بخلاف صدق الله) ومثله حدثت لله في طاعة الله كما أتى به شيخنا الشهاب الرمي رحمه الله تعالى لان فيه ثناء على الله تعالى ويقع ان محله عند الاطلاق أو قصد الثناء بخلاف ما لو قصد مجرد الاخبار بغيره الاخبار بغيره البطلان حيث قبل قد يقبل البطلان اذا محض قوله في السجود وسجد وجهي الذي خلقه وصوره الخ للاخبار بل قد يقبل البطلان اذا محض قوله في السجود وسجد وجهي الذي خلقه وصوره الخ للاخبار فليست أم (قوله) بخلاف صدق الله) ان كانت القرية ثمانية كونه هذا الامام فكله جوابه تصور نظيره

على حالها ثم اقترآن لم يطل  
(تنبيه) ظاهر كلامهم  
ان نحو يا يحيى الخ فيها تقر  
كالكافية في استحالة المراد  
وبغيره وحيث قد يخطئ  
قول المتن منه أنه لا بد من  
مقارنة قصد القراءة مثلا  
لجمع اللفظ لكن انما يخبره  
ذلك ان قلنا في الكافية  
بنظيره اما اذا قلنا فيها انه  
يكفي قربها باولها أو أي  
جزء منها فيصطلح أن يقال  
به هنا ويحتمل الفرق بان  
بعض الفاظ الخالي عن  
مقارنة النية له لا يقتضي  
وقوعا ولا عدمه فخلافتها  
فانه مطلق فاشترط مقارنة  
المانع ليجتمع حتى لا يقع  
الابطال بعينه وهذا أقرب  
وبه يظهر انحاء ما اقتضاه  
قول المتن هنا به وحكاية  
الاخلاف في الكافية يقتضيه  
ذلك فانهم اغفلوا سم كونه  
مهما أي مهم (قوله) ولا تطل  
بالذكر والدعاء الجائر  
لمشروعيتهما فيها ومن ثم  
لو أتى بهما بالجمع جمع  
احصائه العريضة والجمع  
احصائه وقد اخترع عهما أو  
بدعاهم منظوم على ما قاله ابن  
عبد السلام أو يحجز بطلت  
وليس منسبهم قال الله كذا  
لانه محض اخبار لا ثناء فيه  
بخلاف صدق الله ولو قرأ  
الامام اياك تعبدوا يا كذا  
نستعين فقالوا يا أيها  
أولاد استعنا بالله بطلت  
ان لم يقصد تلاوة ولا دعاء كما

في الصورتين كرى عبارة عرش قوله مر ان لم يقصده تلاوة ولادعاء أى بان أطلق أو قصد الانخبار  
 (فرع) \* وقال الله فقط فهل يضر ذلك أو لا يضر ذلك ان قصد الله العجب أى فقط عن و ان  
 قصدا للتعلم يضر وان أطلق فان كان غير نية العجب كان سماع امر غير ينافى القرآن فقال ذلك ضرر والام  
 يضر لانه اسم خاص لله تعالى وسئل عن شخص يصلى فوضه أى يده عليه وهو غافل فارتفع في ذلك وقال الله  
 فاجبت عنه بان الاقرب فيه الضرر اذا لم يقصده الله الشئ على الله تعالى وسأني أنه لو قال السلام قصدا لاسم الله  
 أو القرآن لم يتعلم انتهى وقضيت أنه لو أطلق بطلت وقبسه أن الله مثله عرش وقوله والاقرب أنه ان قصده  
 العجب ان وقد يقال ان العجب متضمن للشئ وقوله فاجبت الخ هذا انما يأتى اذا صدر عنه اللفظة بالاعتبار  
 والا كما هو قضية الغفلة والارتجاج فلا وجه للضرر وقوله وسأني الخ أى في النها بتعبارة وأنتى الفعالة باله  
 لو قال السلام قصدا لاسم الله أو القرآن لم يتعلم والابطلت ومثله الغافر وكذا النعمة والعافية بقصد الدعاء  
 اه (قوله ولا ينافيه) أى البطلان عباد ذكر (قوله بخلافهنا) ان كانت القرينة كونه بعد الامام  
 فكأنه جواب له تصور ظاهر هناك سم أقول التصور هناك لا يتناول بعد (قوله انه لا أثر لقصد الشئ الخ)  
 اعتماد المعنى والنها به وتوضعا عبارة الاولين ولو قرأ امامه اياك بعد اياك نستعين فقالها بطلت صلاته ان لم  
 يقصد تلاوة ولادعاء كافى العتق فان قصد ذلك لم يتعلم أو قال استعنت بالله بطلت صلاته وان قصد بذلك  
 الشئ أو الذكر كافى فنادى شيعى قال اذا لم يقصد العلم بقصد اللفظ ويقاس على ذلك ما أشبهه اه ولعل  
 الاثر بمرار جملة الشارح من عدم البطلان عند قصد الشئ (قوله هنا) أى في استعنا بالله هنا بغير معنى (قوله  
 من ذلك) أى من عدم البطلان بمثل كم أحسن وأسان لا فادته الخ (قوله فهو مثل الخ) فان قلت قضية  
 تشبيهه بعدم البطلان وان لم يقصد ثلثه ولا غيره لانه بعد الشئ فاشبهه هنا قرينة احتج بالقصد  
 بخلاف ذلك سم (قوله فافتي به) أى بعدم البطلان (قوله ان هذا) أى ما ذكره الجلالون تبعه سم  
 (قوله على الضعيف الخ) وهو عدم البطلان مع الإطلاق (قوله بجماع أن في كل قرينة) الخ المعنى البطلان في  
 هذا أى ما ذكره الجلالون من تبعه مطلقا اذ لا دعاء ولا شئ على الله تعالى سم (قوله وليس منه) أى من  
 قبل ما ذكره الجلالون من تبعه في البطلان على الضعيف (قوله افتاء أى عز وعسل الخ) اعتمده مر اه عرش  
 وشيئا (قوله أى لا الخ) على الاستسوغ (قوله وفيما الخ) أى في التعليل المذكور (قوله غير الله الخ) الخ قوله  
 ور وصافى النها بغير المعنى الا قوله وقبسه الى سواء (قوله غير الله الخ) أما خطاب الخلق كاياك بعد خطاب  
 النبي صلى الله عليه وسلم ولو في غير التشهد خلافا لا لا ذرى فلا يتعلم به هنا بغير المعنى قال الا ذرى وقضيت  
 أنه لو سمع بكرو صلى الله عليه وسلم فقال السلام عليك أو الصلاة عليك بأمر الله أو نحو ذلك لم يتعلم صلاته  
 ويشبه أن يكون الا رجح بطلانهم العالم لمنعه من ذلك وفي الحاقه بما عفى التشهد نظر لا خطاب غير  
 مشروع انتهى ولا وجه لعدم البطلان لحاقه بما عفى التشهد اه وفي سم بعد ذكر نحوها عن الاسنى  
 ما تمرد ذلك شعر اشعار الظاهر بان اغضا خطاب النبي صلى الله عليه وسلم على الإطلاق غير مسلم ولا معلوم

هنا (قوله انه لا أثر لقصد الشئ اه) ذكر الجرح في تصريده في قول استعنا بالله وانستعين أن الذي في فنادى  
 المصنف وتخصيه بتعاليم البطلان الان بقصد الذكر أو الادعاء أو القراعة ثم قال واما الحب الطامى بعد  
 ذكر كلام البيان الظاهر الصلة لانه شاع على الله تعالى اه (فرع) وفى شرح مر وأنتى الفعالة انه لو قال  
 السلام قصدا لاسم الله أو القرآن لم يقصد الله الشئ على الله تعالى وسأني أنه لو قال السلام قصدا لاسم الله  
 فهو مثل الخ فان قلت قضية تشبيهه بعدم البطلان وان لم يقصد ثلثه ولا غيره لانه بعد الشئ فاشبهه هنا قرينة  
 احتج بالقصد بخلاف ذلك (قوله ان هذا) أى ما ذكره الجلالون تبعه سم (قوله أن في كل  
 قرينة) الخ المعنى البطلان في هذا أى ما ذكره الجلالون من تبعه مطلقا اذ لا دعاء ولا شئ على الله تعالى وفى غير المعنى  
 على وجه الروض كاهله وأضفى خطاب لغير الله صلى الله عليه وسلم قال في شرحه أما خطاب  
 الخالق كاياك بعد خطاب النبي صلى الله عليه وسلم كالسلام عليك في التشهد فلا ينفلان قال الا ذرى وقضيت

الخالق كاياك بعد خطاب النبي صلى الله عليه وسلم كالسلام عليك في التشهد فلا ينفلان قال الا ذرى وقضيت

[illegible]

والمات والجاهد المعتمد  
 لكن اعترض جمل قوله  
 صلى الله عليه وسلم في صلاته  
 لا يلبس ألتغلب باعنا الله على  
 انه قبل قبل عمر ثم الكلام  
 بانه لا يتأق الا على القول  
 فان عمر كان بالسنة  
 لان قوله له ذلك كان بها  
 واجب بانه يحتمل انه  
 خصوصية أن قوله ذلك  
 كان نفسيا لانفيا كما اشار  
 اليه في الجوهري وعيا  
 على خلاف الاصل لا لاطلاق  
 او عموم أدلة البلاوي بعد  
 تشييدها أو تخصيصها  
 بمشعل كقوله لعاطس  
 رجل الله لانه من كلام  
 الاميين حينئذ كذلك  
 السلام بخلاف رده انبه  
 وعليه لا داعي ومن لمصل  
 عطى وسلم عليه ان محمد  
 بحيث يسم نفسه مؤان ورد  
 السلام بالاشارة باليد أو  
 بالرائ ثم بعد سلامه منها  
 بالقفز وبعت ذب ثعبت  
 مفصل عطس وجد جهر  
 (ولو سكت) أنما فيها كذا  
 ضلالا في وجهه (في على بلا)  
 في غير كون ضمير في صورة  
 السكون لا بعد كما هو معلوم  
 من كلامه (بالترشيح)  
 يتطلى في الامح لا لاخر  
 ههنا اما الله في بلا  
 جريا (وبين ان ما شئ)  
 في صلاته (كتيبه امهله)  
 اذاسا (واذنه المائل) أي  
 هردخول لسانه فسه

(وانذاره أعني) أو نحوه كغافل أو غير شمران يقع به مهلك أو نحوه (أن يسبح) الذكر الحق أي يقول سبحان الله بقصد  
الذكر وحده أو مع التسمية (وتصدق المرأة) وأنثى المحدث الصبي بذلك قبل قضيه عيالته

من التسمية على ما علم انه قد يوجب قدس ونقد يباح ١٥ ورد بانه لا يقتضي ذلك بل ان السنة في سائر امور والتسمية التسبيح المذكور والتصديق  
غير وهو كذلك فلو سبق رجعت خلافاً للسنة خلافاً لان زعم حصول أصلها وأشار بالامثلة (١٤٩) الثلاثة في أحكام التسمية فلا يلزم له

والثاني لا يباحه والثالث

لا يوجب في غير زمان وقت  
الاعتقاد عليه بالقول والافعال  
ومع ذلك يتبطل بكثرهما  
ويجب نيب التسبيح لها  
بعضه تساهل أحوالهم كالجهل  
بالقراءة وفيه نظير لان  
أصل القراءة مقننة فيبطلها  
بخلاف التسبيح لا يتبين إذا  
صفت فالتسبيح أن يكون  
(ضرب) بطن وهو الأولى  
أو ظهر (اليمين) على ظهر  
اليسار) وهذا أولى من  
عكسهما كما أقامه المتن وهو  
ضرب بطن أو ظهر اليسار  
على ظهر اليمين وبقي صورتان  
ضرب ظهر اليمين على بطن  
اليسار وعكسه ولا يعد  
أحدهما مقضولاً بالنسبة  
لذلك الاربع لان المفهوم  
من صبيحهم ان تكون  
اليمين هي العاملة وان كون  
العمل بطن كفها كالجهل  
المأول أولى ثم كما كان  
أقرب إلى هذا ما أبدع  
البطن على البطن الذي  
هو مكرره يكون أولى عما  
ليس كذلك وبحل ذلك البحث  
لم تقصد المصنف الا بطلان  
مالم تجهل البطن بذلك  
وتعذر ونقول جمع في ضرب  
البطن على البطن لا يبعد  
تصديق العبد على الضرب  
بنافه تضرعهم الشامل  
لسائر صور والتصديق بان  
يجل عدم بطلان الصلاة

من التسمية (الح) أراد به ما يشمل الاذن والانتاز سم (قوله وقد يباح) أي وقد يحرم كالتسبيح الشخص  
يرد بقل غير معدواً وان قد يذكره كالتسبيح للنظر المكرره ع (قوله ورد الخ) حاصل الجواب أن المصنف  
أفتأ أراد التفرقة بين حكم الرجل وغيره بالنسبة إلى التسبيح والتصديق ولم يرد بين حكم التسبيح على هذا  
بقوته حكم التسمية هل هو واجب أو مندوب وأشار إلى ذلك بالامثلة معنى (قوله المذكور) أي  
الحق (قوله فلو سبق) إلى المتن في النهاية لا قوله خلافاً وأشار (قوله خلافاً للسنة) أي وليس مكررها  
ع (قوله ان زعم حصول أصلها) ينبغي حصول أصلها وأن لا تبطل بالتصديق المحتاج إليه في الاعلام  
وان كثر وتولى ولومن الذكر مر ١٥ سم وقوله وان لا تبطل الخ في النهاية ما يشهد (قوله بكثرهما) مع  
ظاهر عدم البطلان بقلل القول الاجنبي وفيه نظر ظاهر لأن رد بالتفصيل في المفهوم سم عبارة  
الغنى والنهاية وذلك يحصل الانتاز الواجب الإبطال المبطل أو الكلام وجب بطلانته بالأول  
وكذا بالثاني على الأصح اه (قوله ويصح الخ) الصواب ذكره وفيه نظر في شرحه في الوضو ولم  
يعزله عن معنى (قوله وفيه نظر الخ) والمعتد طواف كلام الاحكام مع وفيه (قوله وإذا صفت الخ)  
ينظر أوصافه على الرجل على خلاف السنة فلا يرجع (قوله وهو) أي عكسهما (قوله وبقي الخ) اقتصر  
النهاية والغنى على الصور الأربع المتقدمة (قوله وحصل ذلك) أي جواز التصديق مع التسبيح في غير  
صور ضرب البطن على البطن ومع الكراهية (قوله ولا يبطل الخ) أي لانه منافي للصلاة وفيه (قوله  
شعبان الشهاب الرمي بطلان الصلاة من أقام لشخص أصعبه الواسطى لاعتباره نهاية ومعنى) وسم (قوله  
مالم تجهل البطن وتعذر) أي فان جهلته وعذر فلا يبطل وفيه بحث لأن عدم البطلان حدثان قدس  
بعدم الضرب أو كان أهم منه أشكال بل القياس البطلان حدثان كما قالوا به في علم حومة الكلام وجهل  
البطلانية وان قد يجعل الضرب مقتضى اعتبار العلم بالضرب في البطن وهو منافي لما عتقه فيه بقوله  
وقول جسم الخ تأمله اه سم (قوله وقول جمع) أي منهم شيخ الاسلام (قوله لا بد الخ) اعتمد مر ١٥  
سم وكذا اعتمد النهاية في معنى (قوله بنافه تضرعهم الخ) لأن معنى المناقاة لان قوله وان أبع لم يكن كونه  
مصرحاً به فظاهر وان كانوا مصرحاً به فيجوز أن يكون معناه وان أبع في نفسه فلا ينافي حرمته عند قصد

الاعلام فقط مبطل كالتسبيح بقصد الاعلام فقط وهو خطأ بل لا يبطلان بالتصديق وان قصد به مجرد الاعلام  
ولومن الذكر مر (قوله من التسمية) أراد به ما يشمل الاذن والانتاز (قوله ان زعم حصول أصلها) ينبغي  
حصول أصلها وان لا يبطل بالتصديق المحتاج إلى في الاعلام وان كثر وتولى ولومن الذكر مر (قوله تبطل  
بكثرهما) ظاهر عدم البطلان بقلل القول الاجنبي وفيه نظر لأن رد بالتفصيل في المفهوم (قوله وفيه  
نظر) واقفه مر (قوله بطلت) بقي الموضرب على بطن لا بقصد اللعب لكنه كثر وتولى فيحصل  
البطلان لانه فصل كثير غير مطلوب ويحصل عدمه لانه من جنس المطلوب (قوله بطلت) وكذا اذا أقام  
لشخص أصعبه الواسطى لاعتباره كما في شبه الشهاب الرمي (قوله مالم تجهل البطن بذلك وتعذر) أي فان  
جهلته وعذر فلا يبطل وفيه بحث لأن عدم البطلان حدثان قدس بل الضرب أو كان أهم منه أشكال بل  
القياس البطلان حدثان كما قالوا به في علم حومة الكلام وجهل البطلانية وان قد يجعل الضرب مقتضى  
اعتبار العلم بالضرب في البطن وهو منافي لما عتقه فيه بقوله وقول جمع الخ تأمله (قوله وقول جمع)  
أي منهم شيخ الاسلام وقوله لا بد الخ اعتمد مر (قوله بنافه تضرعهم الخ) لأن معنى المناقاة لان قوله  
وان أبع لم يكن كونه مصرحاً به فظاهر وان كانوا مصرحاً به فيجوز أن يكون معناه وان أبع في نفسه فلا ينافي  
حرمته عند قصد اللعب وان شرطه ان يقل أن رد بالقلة مادون السلال لم يحتمل قوله ولا يتولى بل لا يصح أو  
الزكشي بالخبر متوفاه وشرطه ان يقل أن رد بالقلة مادون السلال لم يحتمل قوله ولا يتولى بل لا يصح أو

بالعمل القليل وان أبع مالم يقصد العبد في الضرب ضرب البطن على البطن خارج الصلاة وجهان لا يحسمان شرطه أن يقل ولا يتولى فظاهر  
ما يأتي في دفع الماز وأقتضاه بعض العبارات

اللعيب وان يشترط في البطان به حيثما العلم بحمته فلتأمل سم **(قوله وجهان)** ربح الزركشي  
منهما القرم وهو المعتمد كذا بهامش وينبغي أن عمله لم يتجس إليه كما يقع الآن من ريدان بنادي انسانا  
بعيداً عنه ونقل عن هر ما وافق ذلك في قناري هر مثل عن التصديق خارج الصلاة فليرجع فاجاب  
ان قصد الرجل بذلك الهوى والتشبه بالنساء حرم والا كره ما انتهى وصار جح في شرح الارشاد وكره  
على الاصم الضرب بالعصيب على الوسايد ومنه يؤخذ دخل ضرب باحدى الرضتين على الاخرى ولو قصد  
اللعيب وان كان قسبة فوج طرب ثم رآيت الماوردي والشاشي وصاحبي الاستقصاء والكافي أحقوه بما قبله  
وهو مخرج فيما ذكرناه وأنه يجري فيه اختلاف القضيبي والاصم منه الحل فيكون هذا كذا لا انتهت اه  
عش **(قوله شرطه)** أي شرط عديم البطان بالتصديق **(قوله أن يقل)** ان آو بد بالقلة ما دون الثلاث  
لم يتجس لقوله ولا يتوالى بل لا يصح أو ما يشبه الثلاث والاكثر فلا وجه لاشتراط القلة مع عدم التوالى فتأمل  
سم **(قوله أنه لا يضرب مطلقاً)** أفتي به شعثا الشهاب الراسلي سم واجتمعت النبا بقول المغني فقالوا للفظ  
للاول وشمل كلامه أي المصنف ما لو كثر منها وتوالي وزاد على الثلاث عتس لم يجز فلا يتصل به كافي الكفاية  
وأفتي به الهجر جده الله تعالى وفرق بينه وبين دفع المار واتخاذ الغريق بان الفعل فيها خفف فاشبه  
تحررك الاصابع في مسحة أو حلق ان كانت كفة قارة كجساق في لم تكن كفة قارة أشبه تحرركها الجرب بخلافه  
الله تعالى عنه يصلي بهم ولم يخرجه بالاعادة اه قال عش قوله هر ما لو كثر منها وكذا من الرجل  
كيدل عليه استدلاله الآتي سم على المنهج وهو قوله وقد كثر العصابة الخ قوله هر وزاد على الثلاث  
الخ طاهره وان كان يضرب بطن على بطن وقوله هر فيما أي في مسحة التصديق اه عش **(قوله)**  
أي غير افعالها الخ قوله بل تجب في النهاية والمغني الآتية ومنه إلى المتن وقوله لاجل تدارك الخ المتابعة  
قول المتن ان كل الخ الا في خان بالفرق **(قوله كثر يادة كرمع)** مفهومه انه لو اتضح الى الحد  
لا تحترق في غير العادة بان صالى الكرمع أقر بعنه القيام عديم البطان لا يسمي كرمعاً ولو علمه غير مراد  
وأنه متى اتضح حتى يخرج من حد القيام عاداً على ما بطل صلاته ولو لم يصل الى الحد الكرمع لئلا يصح ومنه  
يقال في السجود اه عش أقول وبما مره بأنني أتغافى الشرح بما مر به بذلك **(قوله ومنه ان يقضى)**  
الخ فسمه نظر سم عبارة السكردي ورأيت في فتاوى الحلال الرمي لا يتصل صلاته بذلك الا ان قصده  
زاد كرمعاً انتهى وقال القليوبي لا يضر وجود صور الكرمع في توكده وافتراضه في التشبه بخلافه  
لان جزمه انتهى اه **(قوله لا التي هي الخ)** عطفت على التي هي ركن **(قوله كرمع البدن)** ينبغي  
الان يكثر ويتوالى سم قول المتن (الان ينسى) ومن ذلك ما لو سمع المأموم وهو قائم تكبيراً فظن انه  
أمامه فرفع يديه للهوى وحرك رأسه لكرمع ثم تبين له الصواب فكف عن الكرمع فلا يتصل صلاته بذلك  
لان ذلك في حكم النسيان ومن ذلك أيضاً ما لو تعددت الأئمة بالسجود فسمع المأموم تكبيراً فظن تكبيراً امامه  
فتابعه ثم تبين له خلافه فزجج الى امامه ولا يضر ما فعله للصائبة فلهذا عرفه وان كثر عش **(قوله بان الخ)**  
تفسيره الباقي بعد الاستثناء سم **(قوله بما مر الخ)** أي من قرب العهد بالاسلام والبعدين العلم وقال  
في الاثر اول فعل ما لا يقتضى سجوداً فهو ظن انه يقضي سجوداً وهو مذهبنا ان كان باهلاً لقرب عهده بالاسلام

أنه لا يضر مطلقاً ما شارفى  
الكفاية إلى حله على ما إذا  
كانت البدنات بسمه والمحرك  
انما هو الاصابع فقط ولو  
فعل في صلاته غيرها أي  
غير أفعالها (ان كان)  
المفعول (من جسمها) أي  
جنس أفعالها التي هي ركن  
فيها كزيادة كرمع أو  
سجود وان لم يطمئن فيسه  
ومنعنا يغني الجالس الى  
أن تحذف وجهه من امام  
ركبته ولو لتفصيل توكده  
أو افتراضه المندوب كما هو  
ظاهر لان المبط لا يغتفر  
للمندوب ولا ينافيه ما يأتي  
في الاستثناء لقول نحو الحية  
لان ذلك للحشية ضرر صار  
بمنزلة الضرر وروى وسماي  
اغتناء الكثير الضرر وروى  
قال في هذا لا التي هي سنة  
كرمع البدن (بطلت الا ان  
ينسى) أو يجس بان علم  
تحرير ذلك وتعمده لا يلج  
بها ومن ثم يضر فعله وان  
تكرر والنسيان أو جعل ان  
عذر بما مر في الكلام

ما يشبه الثلاث والاكثر فلا وجه لاشتراط القلة مع عدم التوالى فتأمل: **(قوله أنه لا يضرب مطلقاً)** أفتي به  
شعثا الشهاب الراسلي وفرق بينه وبين دفع المار واتخاذ الغريق بان الفعل فيها خفف فاشبه  
تحررك الاصابع في مسحة أو حلق ان كانت كفة قارة كجساق في لم تكن كفة قارة أشبه تحرركها الجرب بخلافه  
في ذلك ش هر ويمكن ان يفرق بان من شأن المار الاندفاع بالقليل فان من شأن العاقل اذا سلم أن  
المخاف يصل الى دفع عنه بادنى إشارة **(قوله ومنه ان يقضى)** فسمه نظر **(قوله لا التي هي سنة)** عطفت على التي هي  
ركن **(قوله كرمع البدن)** ينبغي الان يكثر ويتوالى **(قوله بان علم الخ)** تفسيره الباقي بعد الاستثناء

الأي: بأدلة لا حول تدارك فعند مطلقا لانها متخفي أولتا بعد الامام بل تجب حتى تبطل بالتخلف (١٥١) عنه تركين كإقتضاه إطلاقهم فيها إذا اقتدى به في نحو الاعتدال

لكن لو سجدت في تركين  
كان قائم من سجدة الثانية  
والمأمور في الجلوس بينهما  
تابعه ولا يسجد اقتران  
المتابعة فغيره غنمته الامام  
وتسب فمما اذا وقع قبلة  
مثلا متعمدا نعم لا ينصرف  
جلوسه قليلا بان كان قد  
الجلوس بين السجدة بين وهو  
ماسع ذكره وقد قد  
التسبب بعده وفي  
سجده أو عقب سجده  
تلاوة أو سلام امام في غير محل  
جلوسه بخلافه قبل الركوع  
مثلا فانه يجزئ بل يجزئ  
خروجه عن هذا التمام في  
الفرض تبطل وان لم يتم  
كإحدى في شرح قوله أو في  
الارادة سجدة لا يضربها  
من قيام الفرض وان بالغ  
فيما قبل نحو سجدة أو سجدة  
على شيء كسجدة أو سجدة  
فانتقل عنه لغوه بغيره  
رأسه بخلافه فالتسبب  
ترجحه أخذنا من قولهم  
السابق وان لم تبطل بطلان  
صلاته تعالى بقوله  
أم لا لوجود صوة سجدة  
في السكوت وهو تلاب وتقول  
بعضهم لا تبطل بسجدة  
على يده كلاسجدة وهو  
كلما قرب من الأرض ثم رفع  
رأسه قبل أن يسجد ذلك  
لا يضرب فعل خفي انما  
يأتي على أحد احتمالي  
القاضي في المسألة أنه بشرط  
أن يعتمد على جهته ينقل

أول بعد من العلم معنى (قوله الأقران إذا بالغ) استثنى من قول المتن بطلت كل سجدة العطف (قوله)  
لا حول تدارك يتناول المراد به والتعليل بالحلقه سم وقيل المراد بذلك ركوع السجود اذ لم يبطل من سجدة  
قبل رفع الامام عن قله أه وفيه نظر (قوله مطلقا) أي ولو اعاد علما (قوله فإذا اقتدى به الخ) متعلق  
بقوله يجب (قوله بسجدة) أي سبق الامام لمأمور من السجود (قوله كان قائم من سجدة الخ) قال في شرح العباب  
أي وانها ينزلها أدرك مسبق في السجدة الأولى مع الامام فأحدثت سجدة لم يسجد الثانية بل حدثت الامام صار  
منفردا فغيره زاد محضه تغير متابعه تبطل تعميدها أي مع العلم عنها فيما يظهر انتهى اه كردى وفي  
سم ما لو انقضى سجدة كان قائم من سجدة الخ أي أو بطلت صلاته بعدها بل هو أولى من ذلك اه (قوله)  
في الجلوس بينهما) ظاهره وان كان تأخره عنه بتقصير سم (قوله وتسب) أي قوله أو سلام امام في المغي  
والنهاية الأولى بان كان بعده هو (قوله وتسب الخ) عطف على قوله يجب الخ (قوله مثلا) أي أو وجد  
قوله معنى (قوله أو عقب سجدة تلاوة الخ) هذا مراد من غير قوله أو بعد السجود سم (قوله أو سلام امامه  
في غير محل جلوسه) تقدم آخر الباب السابق عن مر ان الاعتماد بطلان زيادة هذا الجلوس على قدر  
طمانية الصلاة سم على ج اه ع (قوله بخلافه) أي يعتمد الجلوس سم (قوله ولا يضرب) أي قوله ولو يسجد  
في المغي وانها ينزلها أدرك الثاني ولا تله الكثير لو صلت عليه وتوقفه فيها عليه اه (قوله نحو سجدة) كالعقرب  
(قوله فانتقل عنه الخ) يفهم انه لو لم يتقبل بل جرحه حتى وصلت وجهه للأرض أو انتقل بدون رفع رأسه لم يضرب  
وهو ظاهر وظاهر ذلك انه لا فرق في عدم الضرر بين طول زمن سجده على يده قبل الجرح والانتقال بين قصره  
وفي نظر اذا كان قد سجد الجلوس المبطل قبل السجود فالتسبب ثم أثبت في شرح العباب ما وافق ما استظهره  
أولا سم (قوله من قولهم السابق) أي أغنى شرح ان كان من جنسهما (قوله أم لا) بخلافها بينا وبالعنف  
صليهما ولو سجد على خشن فرفع رأسه لم لا ينجس وجهه ثم سجدة ثانيا بطلت صلاته ان كان قد تحمل على  
الخشن ينقل رأسه في احد احتماليين للقاضي حسن يظهر ترجحه والأدلة تبطل اه (قوله وتقول بعضهم الخ)  
اعتمدها وانها ينقل سم عن الكثرة اعتماد (قوله انما يأتي الخ) في الحصر نظر سم (قوله في المسألة) أي  
مسألة السجدة على الخشن (قوله انه بشرط الخ) اعتمدها وانها ينقلها كما رأينا (قوله وهذه الاحتمال)  
في رده نظر انه لا يمكن تحقق الاعتماد المذكور بدون طمانية ثم أثبت في شرح العباب ذكر ما وافق هذا  
(قوله لا حول تدارك) يتناول المراد به والتعليل بالحلقه (قوله كان قائم من سجدة الثانية) قال في شرح  
ولو أدرك مسبق السجدة الأولى مع الامام فأحدثت سجدة لم يسجد الثانية على الأصح لانه يحدث الامام صار  
منفردا فغيره زاد محضه تغير متابعه تبطل تعميدها أي مع العلم عنها فيما يظهر اه (قوله كان قائم من سجدة  
الثانية) أو بطلت صلاته بعدها بل هو أولى من ذلك (قوله في الجلوس بينهما) ظاهره وان كان تأخره  
عنه بتقصير (قوله أو عقب سجدة تلاوة الخ) مراد من غير قوله أو بعد السجود (قوله أو سلام امام في غير  
محل جلوسه) تقدم آخر الباب السابق عن مر ان الاعتماد بطلان زيادة هذا الجلوس على قدر طمانية  
الصلاة (قوله بخلافه) أي يعتمد الجلوس (قوله فانتقل عنه لغوه الخ) يفهم انه لو لم يتقبل بل جرحه حتى  
وصلت وجهه للأرض أو انتقل بدون رفع رأسه لم يضرب وهو ظاهر وظاهر ذلك انه لا فرق في عدم الضرر  
بين طول زمن سجده على يده قبل الجرح والانتقال وبين عدمه وفيه نظر ان كان قد سجد الجلوس المبطل قبل  
السجود فالتسبب ثم أثبت في شرح العباب ما وافق ما استظهره أولا وسأى (قوله تعالى ينقل رأسه أم لا)  
ثم كثر الاستاذ الكبير في ما سجد على خشن فرفع رأسه لم لا ينجس وجهه ثم سجدة ثانيا تبطل وان تحمل على  
الأوجه اذ لم يوجد تنكير في السجود وكذا لا يجدى يده ثم رفعها ووضع الجبهة على الأرض وقوله وان  
تحمل أي لم يبطل من سجدة واحصل السجود تلاوة بعد الاخصيص للرفع الواجب لا يضره بقصد الفراعين  
الانصراف وقوله وكذا لو سجد على يده الخ قد عرفت مخالفة الشارح فيه (قوله انما يأتي الخ) في الحصر نظر وقوله  
نه بشرط اعتمده مر (قوله وهذه الاحتمال) في رده نظر انه لا يمكن تحقق الاعتماد المذكور بدون

واسمه وقد تقر وان قولهم وان لم يبطل من هذا الاجتماع في رجحان احتماله الآخر وهو البطلان بطلان القياس المذكور ليس في محله

العود إلى جود المار فإنا  
صرف مامر ولو هو  
للسعد لا يؤلفه تركه  
والعود القيام ويحث  
الانسان أن يأنس إلى تركه  
لهوى ليس بعد ثم يذكره  
إدائيه بعد السهوان  
صار للسعد أثر بلانلو  
بعده بطلت صلته وظاهره  
أنه لا يضر تعبه لذلك يحث  
بصر للسعد أقرب بوان  
أن يحال تركه عوج وجهان  
هو أن واجب المصل  
وقد أوقع في فله يضر  
ضد غيره ومصر في يحث  
تركه ما يعين أن هذا  
إغاثي على مقابل ماني  
الروضة اعتماد  
توجهه ثم يعلم من  
أنه لا يضر مصر فهو  
تركه لغيرة إلى وقوعه  
يصرح بفعل زيادة قولي  
غير تكبيره الاوام والاسلام  
والا يمكن المفسول من  
جنس أفعالها كضرب  
ويش (تقبض) الصلاة  
بكثيره في غير صلاة شدة  
نظوف ونقل السفر وصال  
توجيه عليه كان حرك  
بدؤه وجهه مرات الحاجة  
ذلك لأنه يعاقب نظامه وال  
معه إليه حاجة إلى غالباً  
لأنه لا يأتى الصلاة  
ذلك كنهه إلى الله عليه  
سلم الله عليه ثم يتنوع  
الله تعالى عنه ما عاذه  
هو وضعه عاذه هو

النظر سم **(قوله)** وجود صورته **(سجد)** قد يدفعه قوله أي البعض كالجود سم **(قوله)** ماسم أي في  
الجلوس بين السجدين **(قوله)** فرغ أي أن كان هذا الرفع بعد سجود جزئي بأن تحمل وأما أن فقد حصل  
السجود وجوباً بعد السجود ليس لتخصيص السجود بل لتخصيص الرفع منه وإن كان هذا الرفع قبل سجود  
جزئي بأن رفع قبل التحمل أو ألاماينة فلا يدمى وضعت الجملة مع التحمل وألاماينة اهـ سم يحذف **(قوله)**  
ولو هو أي في قوله ويحذف في النهاية ما في النفي **(قوله)** ولو هو أي للسجدة ثلاثة أي حتى وصل لحد الركوع معني  
ونهاية **(قوله)** والعدو القديم بل عليه ذلك م ترك ما بناه لا يقوم ما فيه عن هوى الركوع عـ **(قوله)** لانه  
لو تعدد لا يخفى أن ارادنا المتعددين بتعدد الأتيان به في غير محله لأن هذا هو المبتل فقوله وتظهر انه  
لا يضرب تعدد ذلك لأنه يفهم منه الآن بتعدد الأتيان بذلك في غير محله لكن هذا لا وانتم قوله وجهه الخ بل  
ذلك الوجه سم إنما يناسب من قصد السجود لظنه أن تركه ثم بان انه لم تركه فلجوز سم **(قوله)** ان هذا أي  
ما جئته الأسوي **(قوله)** على مقابل مافي الروضة أي على مافي الروضة إذا ذكر عاد إلى القيام لأن الهوى  
بقصد السجود لا يقوم مقام هوى الركوع سم وعـ **(قوله)** وخرج أي في قوله وثلاثة أعضاء في النهاية  
وأنفي الآية أو شرف فيها **(قوله)** بأدلة قول الخ أي زيادة ذكر قول الخ هنا لأنها لا تنظر إلى النص كإساق  
في الباب الآخر من قول الخ **(كثير)** أي ولو هو ولو معني **(قوله)** أو يصل نحوية أي أن توقف دفعه عليه جز  
اهـ سم **(قوله)** كان الخ أي في الصلاة أثناء الحروف الخمس التي لا غايه لها في الركعة كترغمة  
أي الطلآن والكثير أو قول الخ **(الاقبال)** أي إن لم يقصده لعباً اتخذ إماماً سم يسحب الفعل لئلا  
يخوع عقوبه تركه لغير ذلك بل لسلطان ولو فتح كما هو فهم ما فيه أو في سم يحذف وإن قلب أو أرفه أحياناً لم يطل  
لأن ذلك يسير أو غير متوال لا يشعن بالعرض نهايتها ومعني **(قوله)** وخلعه عليه) ووضعهما عن يساره نهاية  
ومعني **(قوله)** وأمره بقتل الأسودن أي أو كان خارج الصلاة اقتبال الأسودن في صلاته ولو لم يراد  
أنه قال ذلك وهو بصلى عـ **(قوله)** يعرفان) الأولى التانيث قول المتن (بالعرف) فهاهنا ورد الناس قلنا كترع

طعنا ثم إننا نسق شرح العباد ذكر ما وافق هذا النظر فقالوا قاضيا احتمالا فن جعله خشن  
فرفع رأسه ثم جعدنا بنوايهم نعمناهما إن نحامل بنقل رأسه بابت حاله لأنه أنه هو داعر فنجح البهانه  
مكنه الزحف بجبهته قبل ان يرفع رأسه ومن قولهم يمكنه ذلك أو رفع من غير تعمد فلا يطلان بل يلزمه  
العود حيث وجد ما راف اه (قوله الوجود الخ) قد دفعه قوله كلا يجوز (قوله رفع) ان كان هذا  
الرفع بعد سجود مجزئ بان نحامل وامان فقد حصل السجود وجوب العود حيث ليس لفصل السجود  
بل لفصل الرفع من ان الرفع انصرف عن الواجب بقصد الترامون اذى الشكوتوان كان هذا الرفع قسلا  
سجود مجزئ بان رفع قبل الفصل والطمنا اثبتان كلاهما ينصل عن الاستوفاد فوجد الطمناينة  
بالاعمال والتمامل بالطمناينة كائن السجود يعنى وضع الجبهة فنصل عنها اذ يمكن حصوله دونهما كان  
وجوب العود حيثئذ لفصل بل السجود فلا بد من وضع الجبهة التمام والطمناينة (قوله انه لا نفعه)  
يعنى ان المراد هنا بالتعمد ان تعمد الاثبات به في غير محله لا هذاهو المبطل فقله وظاهره انه لا نضر  
بعده لذلك لا يفهمه من الاثبات تعمد الاثبات بذلك في غير محله لكن هذا لا وافق قوله وجهه الخ بل ذلك  
اننا وجدنا ما يناسب قصد السجود فلما انه وقع ثباته لم يرجع فاجز (قوله يعنى مقابل ما في الروضه)  
على ما في الروضه فاذا ذكر عادالى القيام ان الهوى بقصد السجود لا يقوم مقام هوى الركوع (قوله)  
تقبل بكم) وظاهره انه يحصل البطلان بمجرد الشروع في الفعل الحق الكثرة كتحريك الرجل الخطوة  
في التمام بقصد الكبر اثناء تقبل الشروع فيه كالشروع في الخطوة الاولى من ثلاث خطوات متوالية  
هذه ابتداء (قوله نحوية) أى توقف دفعها على مر (قوله لا تلتله) قال في الروض والقابل مكرره

وخالعه تعليمه وأمره بقتل الأسود من الحبية والعقر بوانما بطل قبل القول لأنه لا يتعسر الاحتراز عنه بخلاف الفعل فعني عنه عملاً لا بطل بالصلاة (والكثرة) والقلة تعرفان (بالعرف) المأخوذ مما ذكره



في الأحاديث ثم فصل العرف بذكر بعض الصور ليقاس به باقيها فقال (فانطلوتان) وان (١٥٣) استعانت بـ لا ونسب (أو الضربتان

قليل) عرفا لحديث خلق  
 النعين نعم لو قصد ثلاثا  
 من المة ثم فعل واحدة أو  
 شرع فيها بطئت كما يأتي  
 (والثلاث كثيران قالت)  
 اتفاقا وان كانت بقدر خطوة  
 مقفزة أو بثلاثة أعضائه  
 كثير يركب يديه ورأسه معا  
 بخلاف فاما ذلك فترقت بان  
 عذرهما انقطاع الثاني عن  
 الأول وحده البقوى بان  
 يكون بينهما قدر رعة  
 غير بضرب كافي المجموع  
 ولوشك في فعل أقل هو أو  
 كثير فكيف القليل والخطوة  
 بفتح الحاء المرسوم وبضمها  
 ما بين القدمين وقضية تقسيم  
 الفتح الأشهر رهنابا المسرة  
 وقولهم ان الثاني ليس  
 مراداهما تصورا بل بالتصديق  
 نقل الـ لجل الامام أو غيره  
 فاذا نقل الاخرى حسبت  
 أخرى وهكذا وهو محتمل  
 وان جريت في شرح الارشاد  
 وغيره على خلافه وما يؤيد  
 ذلك جعلهم حركة اليدين  
 على التعاقب أو الماعة مرتين  
 مختلفتين فكذلك الجلان  
 (وتقبل بالوثبة الفاحشة)  
 لما قاما بالفسادة لان فيها  
 اختصا بكل البدن وبه يعلم  
 أن لثاوية غير فاحشة وهي  
 التي ليس فيها ذلك الاختصا  
 فلا تضرب على ما فهمه المتن  
 لكن قال غيره وبإحداثها  
 لا تكون الافاحشة وتامها  
 مبطله مطلقا وألحق بها  
 نحوها كالشرية المفرطة

خفف وليس ثوب شفيف فغير ضار بان يرمي (قوله في الأحاديث) أي المارة ثم أقول المتن (أو الضربتان)  
 أي الترسطان مغنى (قوله) نعم لو قصد ثلاثا (فانطلوتان) قال في شرح العباد وتردد الزكشي فيكون نطق بجره غير  
 بحر في نهاية زاد المعنى وهو الظاهر اه واعلمه سم وعش (قوله والثلاث) أي من ذلك أو من غيره  
 نهاية ومعنى (قوله) كثير يركب يديه ورأسه معا) بنى التنبه لذلك عند رفع البدن للخرم أو الكوع أو  
 الاعتدال فان ظاهر هذا بطلان مسأله اذ حرك رأسه مستندوا في فتاوى الشارح ما مصر به وفيه  
 من الخرج لا يخفى لكن اعتذر الجلال الرمي أي وانطبط قول التصديق والرفع في صلاة العبد وهذا  
 يقتضي أن الحركة المطلوبة لا تعدي البطل ونقل عن أي غير مستأوا فقه كرهى (قوله بخلاف) أي قوله  
 وهو محتمل في المغنى والنهاية الا قوله وحده البقوى الى ولو شك (قوله انقطاع الثاني) أي مشاكو (قوله) عن  
 الأول) أي وعن الثالث نهايتومغنى (قوله الاشهر) أي الفتح (قوله ونقولهم ان الثاني) أي وقضية قول  
 الاحتجاب ان الخطوة بضم الحاء (قوله وهو الخ) خبر وقضية الخ والغير للخطوة بفتح الحاء (قوله فاما  
 نقل الاخرى الخ) أي وسواء سوي بها الأولى أو قدمها عليها أم أخرها عنها اذ العشر بعد الفعل نهاية (قوله)  
 بمجرد نقل الـ لجل الخ) وينبغي فيقال ورفع رجليه لجهة العلوم لجهة السفلى أن يعد ذلك خطوتين مر  
 سم أقول في عرش عن مر خلافة وفي البيروى بعد ذلك كرمثل ما في سم عن الحلبي ما نصه والاعتمد  
 ان ذلك خطوة واحدة كأي خذ من الزيادة وصر به عرش وقدره الحنفى اه واعلمه شئنا (قوله)  
 وهو محتمل) اعلمه النهاية والمغنى وقال الشهاب الرسل (قوله على خلافه) أي أن المجموع خطوة واحدة  
 (قوله ذلك) أي ان نقل الاخرى خطوة ثانية وتوالت (بالوثبة الفاحشة) أي شئنا الشهاب الرمي بان حركة  
 جميع البدن كالوثبة الفاحشة فتقبل بها سم على سج وليس من حركة جميع البدن ما وشئ خطوتين  
 عرش عبارة شئنا ولا تخبر بك كل البدن أو معظمه ولو من غير نقل قدميه اه ويعلم بذلك ان المراد  
 بصر بك السك أو معظم (قوله وهو الخ) أي بالتقسيد بالفاحشة أو بالتبديل المذكور وهو الاقرب (قوله)  
 وهي التي ليس فيها الخ) لا يخفى ان هذه شاملة لما عليها ارتفاع عن الارض في الهواء نحو خسة أو عديم  
 البطلان في ذلك بعينه فيصعد من قوف البطلان على الاحتكام المذكور وعلى هذا فلو حله انسان بغير رافعه  
 ورفع من الارض فالأقرب بعينه من رذل وان زاد الارتفاع سم عبارة عرش قال مر في فتاويه  
 وليس من الوثبة على حله انسان فلا يتقبل صلاته بذلك انتهى وظاهره وان طال حله وهو ظاهر حيث استمرت  
 الشرط من الاستقبال وغير ذلك وليس مثل ذلك ما لو تعاقب جعل فتقبل مسأله بذلك (فرع) فعل  
 مبطل كالوثبة قبل تمام تيرة الاحرام ينفي البطلان بناء على الاصحاب به تمام التكبيره تبين انه دخل  
 في الصلاة من أول التكبيره فافا لم اه (قوله) لكن قال غيره وحده الخ) جرى عليه انها بقول المغنى (قوله)  
 مطلقا) أي وحدها اختصا بكل البدن أولا (قوله وألحق) أي قوله ويؤخذ في المغنى الا انه أوداه الى  
 لا في مندوب يقتل حيوة عرش اه وقوله والقليل قال في شرحه أي من الفعل الذي يبطل كثيره اذ اعلمه  
 بالاحاجة (قوله) نعم لو قصد ثلاثا (فانطلوتان) قال في شرح العباد وتردد الزكشي فيكون نطق بجره غير  
 مفهوم وقوى النطق بكثرة لأن يفرض بان الفعل أغلظ اه والغرف أوجه اه ما في الباب والوجه  
 عدم الفرق على أنه قد ودعى اطلاق دعوى ان الفعل أعظمان النطق أضيق في هذا السبب من وجه دليل  
 البطلان بعدم قتله دون قليل الفعل فان تعدد الحرفين مبطل دون تعدد الفعلين فليست أم (قوله) بمجرد نقل  
 الرجل لامام أو غيره) ينبغي فيقال ورفع رجليه لجهة العلوم لجهة السفلى أن يعد ذلك خطوتين مر (قوله)  
 بالوثبة الفاحشة) أي شئنا الشهاب الرمي رجه الله تعالى بان حرك جميع البدن كالوثبة الفاحشة فتقبل  
 بها (قوله وهي) أي التي ليس فيها ذلك لا يخفى ان التي ليس فيها ذلك شاملة لما عليها ارتفاع عن الارض في  
 الهواء نحو خسة أو عشرة أو عديم البطلان في ذلك بعينه فيصعد من قوف البطلان على الاحتكام المذكور  
 وعلى هذا فلو حله انسان بغير رافعه ورفع من الارض فهل يصير ذلك فيه نظرا ولا يعد عدم الضرر وان زاد

(لا) الفعل الملق بالقبيل نحو (١٥٤) الحركات الخفيفة الثمانية كتحريك أصابعه مع قرائته في سبعة أو حلة (الاصح) ومنه ما

لما إذا والى قوله وأما القارؤه في النهاية ما إذا ذكر (قوله لا الفعل الملق بالقبيل الخ) لكنه مفسد خلاف الأولى  
شرح بأفضل ونقل سم عن الأصم ما وافقوا قوله وقضى بتسعين النهاية والفتى قال الكردى وهو  
مراحم من غير الكراهة اه وقال ع ش بعدد كركلام سم المذكور والكراهة هي القياس  
خرو من خلاف مقابل الاصح اه (قوله نحو الحركات الخ) ولونق نهي الجوار أو سهل كالفرس  
أوصاك شبا من الحيوان أو من الطير وفي ظهور من ذلك حرف مفهم أو حرك لم تبطل والاعتبات أفتى به  
البقي وهو ظاهر ويحل جميع ذلك ما لم يقصد مخالفة لعباد أخذها من غير ما يتوهمه وهذا وقال ع ش  
قوله مر أفتى به البقي لا يفتى اشكال ما أفتى به بالنسبة لصوت طال واشتد ارتعاشه وأعو باجته فانه  
يحتل البطان حشد سم على ج اه أقول الاشكال قوى واحتمال البطان هو الظاهر لظهور ومنافاة  
الصوت المذكور والصلاة كالوئيد والضرع ناقطة (قوله ومنها) أى مثل الأصابع أى غير كها على  
حذف الضمة وكن رجوع الضمير للضرب لاكتساب الجمع من الإضاف اليه (قوله نحو جفته الخ)  
أى ونحو حمل وعقد وان لم يكن لغرض نهايتهم ففى (قوله وألسانه) عبارة أنها يقول بالخارج لسانه  
كذلك خلافا للبقي لأنه فصل خفيف اه (قوله وألفك) أى التعليل به بنقد قول البصرى لبتاسل  
تقديمه على ما قبله اه (قوله لا يفتى) تقدم خلافا من النهاية يفتى الكردى على شرح بأفضل قوله والسنان  
ظاهرا ملاقاة فتح الجواد أنه لا فرق أى عدم البطان بين أن يفتى في الأول وأفتى شيخ الاسلام بأن الظاهر  
واعنده الشهاب الرمى ولده وبالله الشارح فى الاعيان الخ أى والتفتة (قوله سور فيه) أى حيث لم يحل  
أنه ان حركه بلا نحو بل لم تبطل اه وقوله فى الاعيان الخ أى والتفتة (قوله سور فيه) أى حيث لم يحل  
منه من باب الصلاة قياسا على ما تقدم فى السعال ع ش وسم (قوله ومر الخ) ويؤخذ مما مر ان يحل  
ما ذكر فى نحو الحكمة ما إذا لم يخص بعض الوقت ولا انتظر الخلو سم وع ش (قوله على يحمل الخ)  
ظاهر منه بان هذا القيد خاص بما عدوكذا عليه فى الفرق بينه وبين ما قبله فليست بصرى (قوله ومن  
القليل) أى قوله ويحرم فى المعنى الآفوه ولا سم (قوله الخ) أى ومن التحويل العرث (قوله قليل من دمها)  
ينبى ان تكون من بانية لا تبعية اذ هما كها قليل ككلها طاهر رشيدى أقول وبقي من ذلك حمل  
القلة على الجنس الصادق بالكثير (قوله ع ش) اعتهد أنها بغيره ويحرم القاء نحو قلة فى المسجد  
وان كانت حصة ولا يحرم القارؤه لوجه اه قال ع ش قوله مر ويحرم القاء نحو قلة فى المسجد  
ظاهرا وان كان ترابا ومن التحويل العرث والبق وشمل ذلك ما كان منشورا من المسجد فحرم على من وصل  
البشرى من هوام المسجد اعاده به قوله مر وان كانت حصة أى لأنها ما ان تموت فيه أو أذى من به  
يختلف القائلان لوجه بلاذى لغيرها ومثل القائل ما لم يضعها فى نعله مثلا وقد علم خروجهما منى إلى  
المسجد ع ش (قوله الأول) أى الحل (قوله غير متيقن) أى ان القاهة فيه مقلنة موتهما فيه مر اه

تحريك نحو جفته أو شفته  
أولسائه أو ذكره أو أذنه  
على الوجه من اضطرار فى  
ذلك لأنها تابعة لفعالها  
المستقرة كالأصابع فيها  
ذكر وقد بحث أن حركه  
اللسان ان كانت نحو حركه  
عن محله ابطل ثلاث منها  
وهو محتمل أما اذا حركها  
مع الكف ثلاثا لم يتغيرها  
مبطله الا نحو حركه لا يصير  
سمعا على عدمه بان يحصل  
له ملائط الصبر عليه عادة  
ويؤخذ منه أن من ابتلى  
بغيره اضطرار بغيره  
صناعا على كثير من حقه  
ومر من ابتلى بسعال ماله  
تعلق بذلك وذهاب البسد  
وعودها أى على التالى كما  
هو ظاهر مرة واحدة وكذا  
وفعها ثم وضعها السكن على  
يحل الحلق ومن القليل قتله  
لنحو قلة لم يحصل جلد هاول  
سمه وهى ميتة وأنا صانه  
قليل من دمها يحرم دمها  
فى المسجد ميتة متوقفتا فى  
أرضه وان قل دمها لانه فى  
قسمه بالمستقر وأما  
القارؤه أو دفن فيه فحصة  
فظاهر فتاوى المصنف حله  
ويؤيد ما جاهد عن آباءه  
وان سمعوا ويجهادهم  
كانوا يتساقون فى المسجد  
ويدفنون القمل فى حصه  
وظاهر كلام الجواهر  
تحريمه وبه مصرح ابن  
نونس ويؤيده الحديث  
الصحيح اذ وجد أحدكم القمل فى المسجد فليصره فى ثوبه حتى يخرج من المسجد الأول أو جندركل ان موتهما فيه  
وأيضا هاتين متيقن



فقصير تركه كالوترت نخامة (١٥٦) من رأس إلى خد الظاهر من فيه نظير ما يأتي في الصوم ومن ثم اشترط هنا أن يكون عمدا عالما

بالصبر أو قصر في الفعل  
فتعبه يعلم المشعر بالصعد  
والنعمد أي من تعب أو صله  
بتسوع وتذب أي تنزل  
لجوفه بلا فصل لاجلهم  
البطالان ولومع نحو النسيان  
(مطالت) صلاته (في الأصح)  
المسرح (تنبيه) \* من  
المبطل أيضا البقاء في ركن  
مما لا شك في فعل ركن قبله  
لأنه يلزمه العود اليه فلو  
كان وصفا لمصلحة فرض  
جالس بعد سجدته الأولى  
الجلوس للقرآن مع التعمد  
والإسبب جلوسه عما بين  
النسجدتين ولم يرد ذلك  
للقصد كقول ظاهر بحارس  
في مصب الركوع وقلب  
الفرض نقلا عن الأندلس  
كادوك جاععا للثقل في  
يقاطعهم أو شرط لها مع  
مضيق ركن أو طول ركن أو  
مع قصر ركن بعد ما قرأ فيه  
وخرج بالشك لمن أنه في  
غيرها كفر صحت أو نفل  
وان أتمها مسح ذلك كالمسح  
وليسه ففعلها ولم يستقبل  
أو التردد فيه أو تعلقه على  
شيء ولو جالس عاديا كالمسح  
ظاهر لنفاذه الجزم بالنية  
المشترط دوامه لا شغلها  
على أفعال متفرقة متوالية  
وهي لا تنتظم إلا بدوامه فإن  
الوضوء والصوم والاعتكاف  
والسنة ولا يضر فيه مبطل  
قبل الشرع فسلاته  
لا ينافي الجزم بخلافه  
فمطلق القطع فنافي النية

عنه أمسا كها أي أو أمكنه ونمى كونه في صلاة أو سهل تحرير ابتلاعه اه (قوله فقصير تركه) أي  
فترل بنفسه إلى جوفه (قوله نظير ما يأتي) أي يؤخذ منه ما يأتي هنا نظير ما يأتي ثم قبل أو وضع نحو السكر في  
فيه بلا حجة فثبت وتركت إلى جوفه فراجع سم عبارة وتختلف في قول المصنف المذکور وإذا انعقد أن  
كل ما أطل الصوم أطل الصلاة غالب ما خرج به بقولنا غالب ما لم يأت كل قليل ناسيا فظن البطلان ثم أكل قليلا  
عادا فان ذلك يبطل الصوم لأنه كان من حقه الأسماك وان ظن البطلان فلما أكل بطل صومه مطلقا غلبه  
ولا يبطل الصلاة لأنه معذور بظنه البطلان والأسماك فو في عيش ما وافقه موعود علم أن يحمل ذلك ما إذا  
كان مجموع الاستسكان قليلا أيضا لان لكل الكثرة مبطل هنا مطلقا (قوله أو قصر الخ) أي مقصر فهو من  
عطف الفعل على الاسم المتضمن عنه كافي فائق للأصباح وجعل الليل سكنا (قوله الممسح) أي من منافاته  
للمسح مع غيره (قوله مثلا) أي أوسنة (قوله شك في فعل الخ) أي إذا شك الخ ويجوز كونه اعتبار ركن  
(قوله اليه) أي التبرك (قوله كالمسح) أي في الركن الثالث عشر كركي (قوله وقصد الخ) كأنه لا نية  
وقبالتح والشك الخ نية الخ عطف على قوله البطلان الخ (قوله صلى فرض الخ) بغضه عدم البطلان في النفل  
مطلقا وفي الفرض أو ناقما فراجع (قوله بعد سجدته) ظرف للقصد وقوله الجلوس الخ مفعوله (قوله الجلوس  
القراءة) أي مع الاحتضار للجلوس سم (قوله ولا) أي بان نسي بقائه السجدة الثانية (قوله والشك في نية  
القرآن الخ) أي بان تردده في أو أم التنية أو في بعض أجزاء الواجبة أو بعض شرطها أو سهل فوى  
ظهور أو قصره (قوله مع مضيق ركن) أي قبل التحل ثمان فأنه من ابتدائه أي تحمله (قوله أو طول  
الزمن) أي أنه فاشركه بالكره والحاصل أن الصلاة يبطل بأحد ثلاثة أشياء مجزئ ركن مطلقا أو  
طول ركن وان لم يتم مع ركن أو عدم إعادة ما قرأه في صلاة الشك وان لم يطل الزمان ولم يتغير ركن اه (قوله  
وخرج بالشك) أي في صحته ليس (قوله لمن أنه في غيرها) أي في صلاة أخرى والفرق أن الشك بضعف النية  
بخلاف الظن كركي (قوله وان أتمها مع ذلك) أي فإنه تنعم صلاته وان أتمها الخ (قوله كالمسح) أي قبيل  
الركن الثاني عشر كركي (قوله كفر صحت أو نفل) أي سواء كان في فرض وظن أنه في نفل أو عكسه مفسر  
بافضل أي أو في فرض وظن أنه في فرض أو نفل وظن أنه في نفل أو نفل وظن أنه في فرض أو عكسه مفسر  
شرح الإرشاد لا عقليا فمما يظهر أن الأول قد ينافي الجزم لا مكان وقوعه بخلاف الثاني اه وفي الإيعاب  
ما وافقه كركي (قوله لنفاذه) أي كل من هذه الثلاثة (قوله المشروط دوامه) أي الجزم (قوله لا شغلها)  
مطلق بقوله المشروط الخ والضمير للصلاة (قوله لا به) أي دوام الجزم (قوله وبه) أي بقوله المشروط دوامه  
الخ (فارق) أي الصلاة فكان الأولى التأييد (الوضوء والصوم الخ) أي فإنه لا يشترط فيها دوام  
الجزم لعدم اشتغالها على ما ذكر فلا يبطل نية القطع وما بعدها (قوله قبل الشرع) أي ومنقطعين  
الشرع وبه يتقدم ما يأتي أن نفاذ سم (قوله لانه) أي في البطلان (قوله لا ينافي الجزم) يتأمل سم (قوله  
أن يتوجه) أي قول المتن دفع المار في النهاية الآخرة أي عظمها في ثلاثة أو دفعه في حبان إلى الصلاة في  
المطالع وقوله والانهوى ولو شرع وقوله الذي ليس في صلاة وكذا في المنسي الآخرة عرضا وقوله حتى إذا وإذا  
وقوله والحق في الوضوء وقوله التين (ودين للمصلي) أي لم يرد الصلاة ولو صلاة جنازة وينبغي أن بعد  
النهض سائر أو ركنه فان بدعته اعتد به مرقم أو ركنه مسطرة بالشرط ولو ينبغي أيضا أن في معنى  
الصلاة مسجد التلاوة والشكر ونقل عن فضلاء الزيادة الذي لعان من يتلوا النش بعد العشاء (قوله  
أن يتوجه) هذا التبدل بلا وفاق أن نائب فاعل بسن قوله الاستي دفع المار ثم تقدروا هذا يشك مع قول

فصر لا كل فيما سبق بالما كقول فلا توقف البطلان على الفعل المبطل مر (قوله نظير ما يأتي في الصوم)  
يؤخذ منه ما يأتي هنا نظير ما يأتي ثم قبل أو وضع نحو السكر في فيه بلا حجة فثبت وتركت إلى جوفه فراجع سم  
(قوله الجلوس للقراءة) أي مع الاحتضار للجلوس (قوله عاديا) أي خرج العتيق فراجع (قوله لانه لا ينافي)  
يتأمل (قوله ان يتوجه) هذا التبدل بلا وفاق أن نائب فاعل بسن قوله الاستي دفع المار ثم تقدروا هذا يشك مع قول

المصنف أو بسط بلطف الفعل الماضي فتأمله فالأولى تقدير غيره إذا توجهوا حيث دفعوه أو بسط عطف على  
 مصلى أو توجه فليأمل سم وقال الرشيدى قوله هو أن يتوجهوا إذا أتى يقبضه قدر أو إذا على مفاد  
 المتن وهو من التوجه الميائى اه أى ويجوز للمخرج مالا يجوز للمأتى قول المتن (أوسارية) أى  
 ونحوها نهاية وإذا لخصى كعشبة متبينة اه قال ع ش قوله ونحوها أى بماله بيان ونحوه وتكلمه  
 السارية اه قول المتن (أو بصالح) أى ونحوها كعشبة متبينة (أو بسط) من عطف الفعل  
 على الاسم أعنى المصلى أى الذى صلى على العذاكر أو بسط الخ كافى فأزنت به نقضاً سم قول المتن (مصلى) أى  
 كصلاة بفتح السين معنى وشرح المنهج (قوله بعد عجزه الخ) قوله بعد العجز عن المصلى تأكيدها مقدمه  
 آتفاً (قوله كذا كرهناه) أى من الترتيب (قوله لكن بالنسبة لمن علم بها) أى وأما غيره فلا يحرم عليه المرو  
 لكن للمصلى دفعه لأنه لا يتقاطع عن الصلوة والجمعة ع ش أى على مرضى النهاية خلافاً لما أتى فى الشرح  
 من قوله لكونه مكلفاً ثم قوله بديل أن المراق لا يدفع الخ (قوله وقرب الخ) قوله وكان الخ قوله ولم يقصر  
 الخ عطف على قوله استرخ (قوله بأصلاهما) وعلى هذا الموصلى على قرب ومثلاً لها ثلاثاً وكان إذا  
 مسجد يسجد على ما رواه أهل الأرض لا يحرم المرو وبين يديه على الأرض لتقصيره بعدم تقديم الفروة  
 المذكورة فى موضع جهته ومجرى المرو وعلى الفروة فقط ثم قضيته أنه لو طال المصلى أو أخطا وكان بين قدم  
 المصلى وأعلامها أكثر من ثلاثة أذرع لم يكن ستره معتبر ولا يقال بغيره مقدار ثلاثة أذرع على قدمه  
 ويجعل ستره ياقى حكم الزائد وقد توقف فيه مر وما بالفتوى إلى أنه يقال ما ذكر لكن ظاهر المنقول  
 الأول فليجوز سم على المنهج أقوله ما ذكر من التردد ظاهر فيما لو بسط نحو بسط طول الصلاة عليه  
 أماما حتره بالعادة من الحرم المشرقى والمسجد فىبقى القطع بأنه لا يعد شئ منها ستره حتى لو وقف وسط  
 حصر وكان الذى أمامه ثلاثاً أذرع لم يكف فى الستره تنبيه المراق على احتساب المصل بوضعه  
 وهذه طر بان العادة دوام فرشها فى المصل يحصل بها التنبيه المذكور ع ش (قوله أى عقيبها)  
 والأوجز وأنها عقيبها بتعريف (قوله أى ما يقوم مقامهما) من الرأس فى المستاق وقضيته أنه بشرط  
 أن يقرب بالستره من رأسه ثلاثة أذرع فأقل وإن خرجت حرجله مثلما فى الستره فلا يحرم المرو وراه  
 ستره وإن وقع على بقبضه الخارج عن الستره سم أقول وإن ينافيه قول الشارح مما يأتى الخ فإن عبارته  
 هنالك والاجتهاد فى القيام بالعقبوى القوي بالالتصق بالسطح بالجنب أى يجمعه فى الاستلقاء بالعقب  
 وعلى ما ذكر فى العقب ما بعد أن اعتد عليه وان اعتد على غيره كما سابع القائم وركبة القاعد اعتبر ما اعتد  
 عليه على الأوجه اه (قوله وكان ارتفاع أحد الثلاثة الخ) أى وأما إذا لا يعبر عن أى المصلى والخط  
 نها يقوم معنى واسئ (قوله أى نحو مقصود الخ) يفيد أنه لو صلى فى مكان مقصود بلم يحرم المرو بين يديه وإن  
 استلانه بعدد مثنى عن شغل المكان والمكث فى خلافه فليس ستره وبذلك أفتى شعبنا الشهابى المولى  
 و (قوله وأليه) يفيد أنه لو استتر بستره مقصود بلم يحرم المرو بين يديه وهو مختار لا حرمها بالنسبة  
 إليه وإن كان غاصباً من حيث نظر رضائكمها بالمتابعة بها إذا ما ساء كما هو الآخر اعلم حيث تمتنع  
 لا يقال بغير الاعتداد بالستره فى المستلئين لأن الحرم الخارج لانه يرد عدم الاعتداد بالستره مع الوقوف  
 مع قول المصنف أو بسط بلطف الفعل الماضي فتأمله فالأولى تقدير غيره إذا توجهوا حيث دفعوه أو بسط عطف  
 على مصلى أو توجه فليأمل سم (قوله أو بسط) من عطف الفعل على الاسم أعنى المصلى أى الذى صلى على ما ذكر  
 أو بسط الخ كافى فأزنت به نقضاً (قوله عجزه عن المصلى) عبارة شرح الروض طولاً لعرضه وقضية أيضاً قال فى  
 المهمات وسكتوا عن قهرها أى بالمصلى والخطا والقيام بينهما كالشخص انتهى (قوله أى عقيبها)  
 اعتد مر أصابعها (قوله أى ما يقوم مقامهما) من الرأس فى المستاق وقضيته أنه بشرط أن تقر ببالستره  
 من رأسه ثلاثة أذرع فأقل وإن خرجت حرجله مثلما فى الستره فلا يحرم المرو وستره وإن وقع على بقية  
 يديه الخارج عن الستره (قوله أحد الثلاثة) انظر مفهومه (قوله أى نحو مقصود) يفيد أنه لو صلى فى

أوسارية) أى عود (أو  
 عصافى ردة أو أوتوا فيها  
 بعد الميزان وبما قبل  
 للتخفيف لاستواء الأرباب  
 وترأى الثالث عنهما فلم  
 يسع الصدول إليه الا عند  
 العجز عنهم وكذا يقال فى  
 المصلى مع العاصوفى الخط  
 مع المصلى (أو بسط مصلى)  
 بعد عجزه عما ذكر (أو خط)  
 خطاً (قيل أنه عرضاً أو طولاً)  
 وهو الأول عن يمينه أو يساره  
 بحيث يسمت بعض يديه  
 كجاء ظاهر بعد العجز عن  
 المصلى فى عدل عن مقدم  
 المؤخر مع سبيل وتولوا بشرط  
 تعرضه فيما يظهر كانت  
 ستره كالمقدم وإذا استرخ  
 ذكرناه وان زالت فهو راجح  
 أو متعذر أثناء صلاته لكن  
 بالنسبة لمن علم بها وقرب من  
 ستره ولو صلى وخطا لكن  
 للعبوة بأعلامها بان كان  
 بينها وبين قسميه أى  
 عقيبها أو ما يقوم مقامهما  
 مما يأتى فى فصل لا يقدم  
 على إمامه فيما يظهر ثلاثة  
 أذرع فأقل بذراع الأذى  
 المتمكك وكان ارتفاع أحد  
 الثلاثة الأولى ثلثى ذراع بذلك  
 فأكثر ولم يقصر بوقوفه  
 فى نحو مقصود أو إليه

في الطريق مع ان المنع لخارج ومع أنه لا حوصلة بالوقوف فيها ومع استحقاقه الانتفاع به في الجملة بل عدم الاعتداد بما نحن فيه أولى سم **(قوله أو في طريق)** أي أو شارع أو درب يضيق أو يتوسع باب مسجد كالحل الذي يغلب مرور الناس به في وقت الصلاة ولو في المسجد كما عايناه شرح مدرسه سم قال الشافعي قوله مر أو نحو باب مسجد الخ ينبغي ان يكون محله ما لم يضطر الى الوقوف فيه بان تلام المسجد بالصغوف ثم رأيت الشيخ عرش في الحاشية ذكر ذلك احتمالاً وقال ويحتمل عدم حوصلة المر ولعل ذلك من المار والمصلى أما المصلى فلعدم تقصيره وأما المار فلا استحقاقه المار وفي ذلك المكان على أنه قد يقال بتقصير المصلى حيث ينادر المسجد بحيث يتيسر له الخلو في غير المار ولعل هذا أقرب بانتهى وقد يقال عليه إذا كان الصورة ما ذكر فلا يمين وقوف بعض المصلين بالباب بالضرورة فلا تقصير اه **(قوله أو في الطريق)** **(قوله أو في الطريق)** أي في الصلاة في الطريق **(قوله أو في الطريق)** وهو من ظن ان هذه المسئلة كسئلة الخطي يوم الجمعة فقيدها بصغيف نهاية **(قوله)** فان لم يقصر والنحو جذب بمنفرد الخ أي أي بعد غلام الصغيف بحيث لم يبق فرجة صغيفة فانه يجذب من الصف واحد الصف معه يصير محل الجموع فرجة صغيفة عرش يؤخذ من التعبير بالتصغير أنه لو لم يوجد من المأمومين تقصير كان ابتداء الصغوف في ابتداء الصلاة ثم عايناه صلاة بعض من نحو الصف الاول لم يكن ذلك مستطاعاً لحرمة المار وروا لسن الدفق وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين تحقق عرض الفرجة والسلك فيه وهو محتمل لان الاصل تسوية الصفوف وسن الدفق حتى يتحقق ما يتبعه اه **(قوله)** لم يقط لها هل المراد لم يطالب بالخطي لها أو لم يجز الخطي لها أو ينسب أن يقال ان اكتفائها بالستر بالصغوف أي كاهو مختار الشارع نحو الخطي لها ان لم يمتد منه المار بين يدي المصلى وان لم يكتف بذلك أي كاهو مختار النهاية بقولنا نحن لم يحرم وان لم يمتد منه ذلك سم **(قوله)** يترد الخ ظاهره وان كان لشخص المار من أجزاء المسجد وخلان أسفل الأشخاص من التزويق ما سواي السستر ويزيد عليها فينتقل عن ذلك الى الخطا حيث لم يجد فيه فتنبه فانه يقع كثيراً في مساجد مصرنا عرش **(قوله)** أو بأمرأة الخ لو يكره كافي المجموع أن ملى وبين يديه رجل أو امرأة استقبله وراهنه قومعنى أي ولو بمائل ولو كان متناً عرش **(قوله)** والأفوه ستره خلافاً لما يتصور به بعد كفاية في الشرح والوجه عدم الاكتفاء بالستره بالادى ونحوه أحد ما يأتي ان بعض الصغوف لا يكون ستره بعض آخر اه قال عرش قوله بالادى ظاهره انه لا فرق في عدم الاكتفاء بالادى بين كون ظهوره المصلى أو لا كيمسح به عدم الاكتفاء بالصغوف فان ظهورهم اليه خلافاً لان سج وقوله أو نحوه أي كالعادة اه **(قوله)** فلم يكن كل صف ستره قلن خلفه الخ والأوجه ان بعض الصغوف لا يكون ستره لبعضها كاهو ظاهر كلامهم نها قومعنى **(قوله)** فوضعته الخ أي بلاذنه نهاية أي فنيته للغير وضعها حيث كان المصلى عذر في عدم الوقوف ويحتمل أن ينسب مطلقاً لان فيما غا على خير والأقرب بالاول عرش **(قوله)** على ما قاله ابن الاستاذ اعتمد النهاية والفتى **(قوله)** سن الخ جواب قوله السابق اذا ستر كما ذكرنا الخ سم **(قوله)** على خلاف القياس أي فان قضية كونه من باب التمسك عن المنكر وهو قادر على الزلتو وجوب الدفق وتجب بحسنه الانوى معنى **(قوله)**

أو في طريق وألحق بها ان حبان في محضه هو معدود من أصحابنا وتبعه غير واحد الصلافة في الخلاف وقت مرور الناس به أو وقوفه في صف مع فرجة في صف آخرين بديه لتقصير كل من وراء تلك الفرجة بعدم سدها الموقوف لغضبية الجماعة فللداخل خوف الصغوف وان كثرت حتى يسدها فان لم يقصر وا لتصور جذب بمنفرد لن بها ليصف معس لم يقط لها أو سترته بمنزلة ينظر اليه أو برأيه تغور أو بأمرأة قد يشتمل بها أو رجل استقبله بوجهه والأفوه ستره فلم يكن كل صف ستره لمن خلفه ان قرب منه ولو شرع مع عدم الستره فوضعته وهو في الصلاة حرم المار وبنوه بينها على ما قاله ابن الاستاذ فتلصصا لصورتها بالتقصير سن له ولغيره الذي ليس في صلاة ولم يصح على خلاف القياس

احتراما للصلاة الخ) قال في شرح العباب ثم رأيت جمعا يأولعنه بأجوبة هذا أحسنها ولم يأتها شرط الوجوب  
تحقق الاثم ولا يتحمل كونه جاهلا أو ناسيا أو غافلا أو أعمى ويريد ان الكلام في ملائمة ولا يكون تأثرا لان  
تحقق انتفاع جميع الموانع عنه فلا يجوز له الدفع فضلا عن نفيه الا ان تحقق انتفاع جميعها انتهى وقضية قوله  
فلا يجوز أن الأعمى لا يدفع مطلقا والوجه انه يدفع ان علم بالستره والافسد دفع رفق بحيث لا يتأذى ولا يخفى  
أن المفهوم من الجواب الذي حكاه بقوله وان شرط الوجوب الخ نيب دفع الجاهل وما عطف عليه وله اتجاه  
وهو ظاهر الاختيار وان نال في شرح الارشاد فقال نخرج الصبي والمجنون والجاهل والمعدود ولا يجوز  
دفعهم على الاوجه انتهى اه سم (قوله يئنه) الى قوله ومع ذلك في النفس الا قوله وقد تعدى الى المتن  
وقوله لا تتبع الى خبر الحاكم وقوله وفي رواية اخرى أن داود وقوله والجهل الدال الى ويسن وكذا في النهاية  
الا قوله وأما سن دفع الى را فاد (قوله لكونه مكافئا) قد يقال الدفع هنا من باب دفع السائل لان المارضا  
عليه في صلته مفوت عليه كإلها أو من باب ازالة المنكر وغير المكافئ منع من كل من صاله وار تكابه المنكر  
وان لم يأت فليست بالواجبة ان الدفع منوط بوجود الستره بشرطها وان الحرمة منوطه بالتكليف والعلم  
مرد وفي شرح العباب بعد كلام قرر دونه من ظاهر حديث ابن ماجه عن أم سلمة دفع غير المكافئ منه  
فالدفع بقية نيب الدفع ولو افسر المكافئ لكن بلطف بحيث لا يؤذنه انتهى واعتمد مرد أنه لا فرق بين  
المكافئ وغيره كما مر سم قول المتن (والصحيح تحريم المرور الخ) قال سم ويلحق بالمرور جالوسه بين  
يده ومدد جلوسه واضطجعا انتهى ومثله مبدى لئلا يخذل نخزانه متاعا لانه يشغلور بما يشوش عليه  
في صلته عرش وقوله لا يخذل أي ويحموه كالمصاقل في جنبه المصلي قول المتن (تحريم المرور) أي  
على المكافئ العالم مرد اه سم وفي البصري عن العز برى الله من الكافر أخذ من الحديث اه (قوله  
أي حين الذنوب بالدفع) أي وهو في صلاة صحيحة اعتقاد المصلي فيما يظهر فرضا كانت أو نفلا شرح مرد  
اه سم (قوله وان لم يجد المارضا) نعم قد يضطر المارضي الى المرور بحيث تلزم المباداة لأسباب لا يخفى

احتراما للصلاة الخ) قال في شرح العباب ثم رأيت جمعا يأولعنه بأجوبة هذا أحسنها ولم يأتها شرط الوجوب  
في تحريم ولا ينكر الانجتماع ليدعو فلو لم يأتها اعتقاد الفعل نحره كالجمع عليه وان شرط الوجوب تحقق  
الاثم وهذا يتحمل كونه جاهلا أو ناسيا أو غافلا أو أعمى ويريد ان الكلام في ملائمة ولا يكون تأثرا لان تحقق  
انتفاع جميع الموانع عنه فلا يجوز له الدفع فضلا عن نفيه الا ان تحقق انتفاع جميعها اه وقضية قوله فلا يجوز الخ  
ان الأعمى لا يدفع مطلقا والوجه انه يدفع ان علم بالستره والافسد دفع رفق بحيث لا يتأذى ولا يخفى ان المفهوم  
من الجواب الذي حكاه بقوله وان شرط الوجوب الخ نيب دفع الجاهل وما عطف عليه وله اتجاه وهو  
ظاهر الاختيار وان نال في شرح الارشاد فقال نخرج الصبي والمجنون والجاهل والمعدود ولا يجوز دفعهم  
على الاوجه اه (قوله لكونه مكافئا) قد يقال الدفع هنا من باب دفع السائل لان المارضا  
صلته مفوت عليه كإلها أو من باب ازالة المنكر وغير المكافئ منع من كل من صاله وار تكابه المنكر وان لم  
يأت فليست بالواجبة ان الدفع منوط بوجود الستره بشرطها وان الحرمة منوطه بالتكليف والعلم مرد وفي  
شرح العباب بعد كلام قرر دونه من ظاهر حديث ابن ماجه عن أم سلمة دفع غير المكافئ منه فالدفع بقية  
نيب الدفع ولو افسر المكافئ لكن بلطف بحيث لا يؤذنه ثم نقل عن الأثرى أن ظاهر إطلاقهم أنه لا فرق بين  
المكافئ وغيره وأن فيه نظر ثم قال وهو غير مسلم بل ظاهر تقديمهم من الدفع بل جوازهم مقارن غير  
المكافئ والجاهل غير المقتر لا يدفعان أي لا باطلف على مأمرا اه واعتمد مرد أنه لا فرق بين المكافئ وغيره  
كما مر (قوله تحريم المرور) أي على المكافئ العالم وقوله حديث أي اذا كان المصلي في صلاة صحيحة اعتقاده  
فيما يظهر مرد (قوله وان لم يجد المارضا) نعم قد يضطر المارضي بحيث تلزم المباداة لأسباب لا تخفى كإثرا نحو  
مشقة فعل الهلاك تعين المرور طريقا لا تقادهم مرد (فرع) حيث ساءل الدفع قتل الذوق غير مضمون  
كان في قتاله لم يبدل في به بمجرد الدفع فلو توقف دفعه على تنحوله في يده بان لم ندفع الا بقية عليه وتحو له

احتراما للصلاة لان وضعها  
عدم العتصا الممكن وتوفر  
التشروع والدفع ولومن  
الفرق بينه (دفع الماء)  
بينه وبين سترته المستوفية  
للشروط وقد تعدى مرد  
لكونه مكافئا (والصحيح  
تحريم المرور) بينه وبين  
سترته (حيث) أي حين  
أحسن له الدفع وان لم يجد  
المارضا لا مامن الصلاة  
لما ذكر جمع تعيين الترتيب  
السابق فيه فلا يتباع في  
الاسطر انقرو الصاعص خبر  
لحاكم استروا في صلته  
ولو يسهم وفي رواية صحيحة  
أضافوا بدقة شعرة وخبر  
أن داودا أصلى أحدكم  
فليجعل أمام وجهه شيئا  
لم يجد فليصصا صا فان لم  
يكن معصا فليحفظ خطام  
لا يضرم أمامه أي في  
كامل صلاته

كانذا روي مشرف على الهلاك تعين المرور لا نقاضه شرح مر اه سم قال ع ش قوله مر كانذا  
 نحو مشرف الخ أن تطع فتعمره وتوقف نقاضه من السارق على المرور ولا يحرم المرور بل يجب  
 انقاضه المشرف ويحرم على المولى الدفع ان يحمله اه وبجزة الكردى وفى الاعباب قال الأثرى ولا  
 شئت على مرور وإذا لم يجد طريقا سواه عند ضرره وتوقف نحو قول أولعقو قبل منك ولو لم يجد  
 مصلحته على مفصلة المرور وفيه معنى ذلك انتهى وما ذكر فى الضرورة ظاهر بخلاف ما بعد على  
 الخلقه انتهى كلام الأئمة ونقل الإمام عن الأئمة مروراً لم يجد طريقاً سواه على الأسارى والعباء  
 وقبرهما اه **(قوله)** لَمْ يَذْهَبْنَا أَنَّهُ لَا يَنْطَلِ الصَّلَاةُ مَرُورُ شَيْءٍ أَيْ بَيْنَ يَدَيْهِ كَأَنَّهُ وَكَبُورُ حِجَارٍ وَأَمَّا  
 نَبِيهِمْ يَنْقَطِعُ الصَّلَاةُ لِلرَّأَةِ وَالْكَبُورِ وَالْجَارِ فَإِنَّهُ يَنْقَطِعُ الصَّلَاةُ لِلشَّيْءِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَنَقَالَ أَحَدُ  
 لَأَشْأَى قَطَعَ الْكَبُورُ الْأَسْوَدُ عَلَى قَائِلٍ مِنَ الْجَارِ وَالرَّأَةِ شَيْءٌ كَرْدَى **(قوله)** وَالْأَحْمَرُ يَنْبَغِي أَنْ يَحْمَلَ أَنْ ذَى  
 ذَلِكَ الدَّفْعُ وَالْأَبَانُ خَفِ وَسُجِعَ بِهِ عَادَ لَمْ يَحْرَمِ سَم **(قوله)** خَلَا لَهَا الْغَوَارِزُ حَيْثُ قَالَ يَحْرَمُ الْمُرُورُ  
 عَلَى السَّجْدَةِ طَلْقَ نَهْيَ **(قوله)** بَلْ لَوْ قَصُرَ الْخَلْعُ يَنْبَغِي عِنْدَ قَبْلِهِ **(قوله)** فَلَيْدَ الْخَلْعِ \* **(قوله)** \* **(قوله)** \* **(قوله)** \* **(قوله)** \*  
 سَاغَ الدَّفْعُ تَلَفَ الْمَدْفُوعِ لَمْ يَحْمَلْ يَدْخُلُ فِي يَدِهِ بِجَرِّ الدَّفْعِ فَلَوْ تَوَقَّفَ دَفْعُهُ عَلَى دُخُولِهِ فِي  
 يَدِهِ بَانَ لَمْ يَدْفَعِ الْإِبْقِضَةَ عَلَيْهِ مِنْهُ أَشْأَى بَيْنَ يَدَيْهِ فِي الْجَرْفِ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ سَم عَلَى جِجْ وَقَدْ تَوَقَّفَ فِي  
 الضَّمَانِ حَيْثُ مَدَّ يَدَهُ دَفْعَ الصَّائِلِ فَانْ دَفْعُهُ بَكُونِ جَمَاعَةٍ وَإِنْ أَدَّى إِلَى اسْتِغْلَاةٍ عَلَيْهِ حَيْثُ تَعَيَّنَ طَرِيقُ  
 الدَّفْعِ وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَسْأَلَةِ الْجَرِّ بَانَ الْجَرُّ لِنَفْعِ الْجَارِ لَا لِدَفْعِ ضَرِّ الْجَرِّ وَرُشَ عَشْ وَلَعَلَّهُ هُوَ الظَّاهِرُ  
**(قوله)** أَوْ هُوَ شَيْطَانُ الْإِنْسِ أَيْ يَقُولُ فَعَلَ الشَّيْطَانُ لَا يَصْدُقُ شَيْءٌ الْمُسْلِمِ عَنِ الطَّاعِطِ حَتَّى وَكَّرَدَى  
**(قوله)** كَالصَّائِلِ فَإِنْ أَدَّى إِلَى مَوْتِهِ فَهَلْ مَقْتَى صَارَ سَم قَضِيَّةُ الْحَاقِ مَا هُنَا الصَّائِلُ جَوَازُ دَفْعِهِ وَإِنْ  
 جَهْلُ التَّحْرِيمِ اه وبجزة ع ش قال مر لا فرق بين المني والمني والجنون وغيرهم لأن هـ ذامن باب  
 دفع الصائل والصائل يدفع مطلقاً سَم عَلَى التَّهْنِجِ اه **(قوله)** وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ عِبَارَةُ الْغَنِيِّ قَالَ الْأَصْحَابُ  
 وَيَدْفَعُ بِيَدِهِ وَهُوَ مُسْتَقِرٌّ فِي مَكَانِهِ وَلَا يَحِلُّ الْمَشْيُ إِلَيْهِ لَمْ يَسْأَلِ أَشْأَى الْمُرُورُ وَفِيهِ هَذَا أَشْأَى لُحُوقُهُ  
 وَالْحُطُّ بَيْنَ حُرَامٍ وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْ فِيهَا الصَّلَاةُ وَلَيْسَ مَرَادُ آيَةِ الْحِلِّ حِلُّ مَسْئُورِ الطَّرِيقِ يَكُونُ دَفْعُهُ ثَلَاثَ  
 مَرَاتِمٍ أَوَّلُهَا بَانَ بِطَلْقِ صَلَاتِهِ كَأَنَّ الْأَنْوَارَ اه **(قوله)** وَعَلَيْهِ يَحْمَلُ الْخَلْعَ وَهِيَ الْكَيْتَارَةُ تَوَالِي يَحْمَلُ الْخَلْعَ  
 وَتَقْدِيمُ الْغَنِيِّ يَحْمَلُ آخَرَ **(قوله)** وَضَعُ السَّيْرَةِ عَنْ يَمِينِهِ الْخَلْعَ هَذَا لَأَنَّ فِي الْجُدَارِ كَاهُو مَعْلُومٌ وَقَدْ بَانَ فِيهِ  
 بَانَ يَنْقُصُ طَرَفَهُ عَنْ يَمِينِهِ وَحَيْثُ دَفْعُ السَّيْرَةِ وَضَعُهَا عَنْ يَمِينِهِ وَيَسْتَلِ الْمَوْلَى فَعَلَ السَّيْرَةَ وَضَعُهَا عَنْ يَمِينِهِ  
 وَعَدَمُ الْقُوفِ عَلَيْهَا يَنْظُرُ وَيَحْتَمِلُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُنِيَ كَوْنُ مَعْضَاهُ عَنْ يَمِينِهِ وَقَدْ عَلِمَا سَم عَلَى جِجْ  
 اه ع ش وفى الكردى قال القلوبي خروج المصللي كالمسجد لأن الصلاة عليه لا ينهاى أى ففعله بين  
 عنبه اه **(قوله)** هَلْ الْعَبْرَةُ هُنَا الْخَلْعُ أَوْ تَعْبِيرُهَا عَنْ مَقَامِهَا فِي جَوَازِ الدَّفْعِ وَاعْتِقَادُ الْمَرْفُوعِ الْأَمْرُ وَعَدَمُهُ  
 سَم وَبَالَه النِّهَايَةُ وَاعْتِمَادُهُ عَشْ **(قوله)** عَنْ يَمِينِهِ الْخَلْعَ يَقُولُ الْأَصْحَابُ لَمْ يَنْبَغِ أَنْ الْأَوَّلَى جَعَلَهَا عَنْ يَسَارِهِ  
 وَفِي وَفَقْتُ وَأَقُولُ يَنْبَغِي أَنْ الْأَوَّلَى أَنْ تَكُونَ عَنْ يَمِينِهِ لَشَرْفِ الْيَمِينِ عَشْ **(قوله)** وَلَا يَسْتَقْبَلُ الْخَلْعَ أَيْ بِلِ  
 يَقُولُ أَمَّا الْقَلِيلُ يَحْتَجُّ تَسَامُتُ بَعْضُ يَدَيْهِ وَلَا يَسَالُغُ فِي الْأَمَامَةِ يَحْتَجُّ تَجَرُّجُ عَنْ كَوْنِهَا سَيْرَةً وَلَيْسَ مِنْ  
 السَّيْرَةِ الشَّرْعِيَّةِ مَا لَوْ اسْتَقْبَلَ الْقَلِيلَ وَاسْتَدْنَى وَفَقْتُ إِلَى جِدَارٍ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ يَسَارِهِ فَمَا يَظْهَرُ لَهُ لَا يَدْعُ سَيْرَةً عَرَفَا  
 مِنْ مَكَانٍ آخَرَ فَوَقَّعَ لَهُ الدَّفْعُ وَيَدْخُلُ فِي صَلَاتِهِ أَوَّلًا الْقَبَاسُ أَنَّهُ حَيْثُ مَدَّ يَدَهُ لِيَسْأَلَهُ عَلَيْهِ مِنْهُ أَشْأَى بَيْنَ يَدَيْهِ  
 فِي الْخَرْفِ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ **(قوله)** وَالْأَحْمَرُ يَنْبَغِي أَنْ يَحْمَلَ أَنْ ذَى ذَلِكَ الدَّفْعُ وَالْأَبَانُ خَفِ وَسُجِعَ بِهِ عَادَ لَمْ يَحْرَمِ  
**(قوله)** بَلْ خِلَافُ الْأَثَرِ هَلْ جَازَ دَفْعُهُ أَوْ سَلَّ النَّهْيَ عَنْ خِلَافِ الْأَوَّلَى مَرُورُ عَرَفَا لَمْ يَحْبِ **(قوله)**  
 كَالصَّائِلِ قَدْ قَالَ قَضِيَّةُ الْحَاقِ مَا هُنَا الصَّائِلُ جَوَازُ دَفْعِهِ عَنْ يَمِينِهِ التَّحْرِيمَ لَانِ الظَّاهِرُ أَنَّ الصَّائِلَ  
 يَدْفَعُ وَأَنْ يَحْمَلَ التَّحْرِيمَ **(قوله)** وَضَعُ السَّيْرَةِ الْخَلْعَ لَا يَنْبَغِي فِي الْجُدَارِ كَاهُو مَعْلُومٌ وَقَدْ بَانَ فِيهِ بَانَ يَنْقُصُ  
 طَرَفَهُ عَنْ يَمِينِهِ وَحَيْثُ دَفْعُ السَّيْرَةِ وَضَعُهَا عَنْ يَمِينِهِ وَيَسْتَلِ الْمَوْلَى فَعَلَ السَّيْرَةَ وَضَعُهَا عَنْ يَمِينِهِ

مَرُورُ شَيْءٍ لَا يَحْدِثُ فِيهِ  
 وَقَاسُوا الْمَوْلَى بِالْخَلْقِ بِالْأَوَّلَى  
 لِأَنَّهُ أَطْوَرُهُ مِنْهُ فِي الْمَرُورِ أَوْ لَا  
 قَدْ عَلِمَ عَلَيْهِ كَاهُو وَأَمَّا مَنْ دَفَعَ  
 كَلَّا إِذَا جَدَّ تَكَثَّرَ الشَّرُّ وَطَافَ  
 وَالْأَحْمَرُ دَفْعُهُ لَمْ يَنْبَغِ أَنْ يَحْمَلَ  
 يَحْرَمُ بِلْ خِلَافِ الْأَوَّلَى وَهُوَ  
 مَرَادُ مَنْ عَرَفَا الْكَرَاهِيَّةُ  
 فِي حُجْلِ السَّجْدَةِ خِلَافًا  
 لِلْخَوَارِزْمِيِّ بِلْ لَوْ فَرَسَ الْمَوْلَى  
 يَحْرَمُ بِلْ يَكْرَهُ الْمُرُورُ بَيْنَ يَدَيْهِ  
 قَالُوا الصَّيْحُ إِذَا سَلَّى أَحَدُكُمْ  
 إِلَى شَيْءٍ يَسْتَرِمُ مِنَ النَّاسِ  
 فَإِذَا أَحَدُكُمْ يَحْتَمِلُ بَيْنَ  
 يَدَيْهِ فَلَيْدَ دَفْعِهِ فَإِنْ لَمْ يَلْقَ قَاتِلَهُ  
 فَأَتَمَّ هُوَ شَيْطَانُ أَيْ  
 مَعْشَرُ شَيْطَانٍ أَوْ هُوَ شَيْطَانُ  
 الْإِنْسِ وَأَقَادَ قَوْلَهُ عَلَى أَنَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّ فَأَتَى أَنَّهُ يَنْزِلُ  
 الْمَدْفُوعُ يَحْرَمُ الْأَسْهَلُ  
 قَالَهُ الصَّائِلُ وَلَا يَدْفَعُ  
 بِفَعْلٍ كَثِيرٍ مِنَ الْأَوَّلَاتِ  
 صَلَاتِهِ وَعَلَيْهِ يَحْمَلُ قَوْلُهُمْ  
 وَلَا يَحْمَلُ الْمَشْيُ إِلَيْهِ دَفْعُهُ  
 وَأَمَّا حُرْمَةُ الْمُرُورِ وَعَلَيْهِ يَحْمَلُ  
 فَلْيُضْمِرِ الضَّمْعُ لَوْ يَعْلَمُ الْمَرْفُوعُ  
 بَيْنَ يَدَيْهِ الْمَوْلَى أَيْ الْمُسْتَرِ  
 بِسَيْرَةٍ يَعْتَدِيهَا كَأَنَّهُ  
 الْحَدِيثُ الْأَوَّلِيُّ مَا ذَلَّ عَلَيْهِ  
 مِنْ الْأَثَرِ لَكَ أَنْ يَقِفَ  
 أَوْ بَعْضُ خَيْرِهَا أَيْ سَيْرَةٍ كَمَا  
 فِي رِوَايَةِ خَيْرِهَا مِنْ أَنْ يَجْزِ  
 بَيْنَ يَدَيْهِ وَالْجَارِ الْمَدَّ عَلَى  
 عَدَمِ الْجَرِّ مَعَ تَعْيِيرِ يَدَيْهِ  
 وَضَعُ السَّيْرَةِ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ  
 يَسَارِهِ وَلَا يَسْتَقْبَلُهَا بَوَاحٍ  
 لَهَا يَسْتَعِينُ مِنْ ذَلِكَ فِي سَيْرَةٍ  
 مُحْكَمَةٍ كَاهُو ظَاهِرُ لَانِ  
 الْكَرَاهَةِ لَامْرُورِ بِالْأَثَرِ  
 كَوْنِهَا سَيْرَةً



(تنبه) \* هل البعث في حياة المروءة الحقيقية للرفع باعتقاد المصلى أو المأثور وأما كل تخمين لا يثبت فاجتنبهه هذا من باب البهتان  
النكر الثاني ألا ينكر الإجماع عليه - ما الذي اعتقد الفاعل بغيره - وقوله ما مضمون في ما لا يضر ماعلم أمامه ألا لأن هذا مقتضاه به عن  
نقص ملاته فليعتبر اعتقاده - وقوله ولم يستمر - يستمر متعبر بحرم الدفع الثالث وهو الذي يتخلل الذي دل عليه كلامهم أن هذه الدفعة مركبة  
من عدم تغيير المصلى وسومه المار و بدليل أن المراهق لا يدفعه وأن وجدت السرة العترة فإذا قصر المصلى بالمار لو جسد متعبر في مذهبه  
لم يفسد المار وأن اعتقد حرم المار وركز أو استمر بماعلم بتعدد المار لم يتعها من أن ثبت (١٦١) إن مقتله ينهيه عن إدخاله النص

( ٢١ - ) (شروا وان قالم) - (ثاني) الله مقبل على العبد في صلاه أو رجبته وضامنا للثقت فاذا التفت أعرض عنه انه انخلا من غيباته الشيطان من صلاته العبد ليخون لصدور عن القية طلمات كالوقصده الحب (الاحاسه) فلا يكره ولا يكره مجرد ان العبد انطلقا لله صلى الله عليه وسلم قبل كلامهما كما صرته (ورغم بصره الى السماء) لغير التجاوي الى مال انوام رفيعون انصارهم الى السماء فيصافون بلامهم شاقوه في ذلك حق قال النبي عن ذلك ان تعطين ان انصارهم واهل اعيالهم على ان يرفعوا من اهل الازلا سورة المؤمنين بل ما طاراسون ثم كرهنه اضافي خططا الى الله واولعنا على غلبه الخاضع انوا وجمع عدم التاخي في حجة تقديمه اهل اهل على الله صلى الله عليه وسلم كله الذي لا ياتي المصلي في حصة لها اعلام زعموا قال النبي: ان الله يهلون في رواه كاد ان تقتني اعلامها (وتكسفره)

يخو عقصه أو رده تحت  
 بجملته (أو ثوبه) يخو تشبه  
 كه أو ذبه أو شدة وسطه أو  
 ضر زعذته أو دخول فيها  
 وهو كذلك وإن كان إنما  
 خله لشغل أو كمال، يسل على  
 بجزاة للغير المتفق عليه  
 أمرت أن أجمع على سبعة  
 أعظم ولا أكف أو بالاشعر  
 وحكمته ممن ذلك من السجود  
 معه أي غالباً فلا ترصد صلاة  
 الجزاء مع كونه هيئة تنافي  
 الخشوع والتواضع ومن ثم  
 سكره كشف الرأس والمنكسرة  
 والأضطجاع فلو من فوق  
 القميص خلا لبعضهم  
 لما بقي في الخج ويسن أن  
 راء كذلك ولو مصلاً آخران  
 يحله حيث لا تقتضيان الإحياء  
 لا يردونه إذا سقط إلى الأرض  
 لعزوه ومثله العمامة ونحوها  
 (ووضع يده على فقه) لعمدة  
 انتهى عنه ولما نفاها لهيئة  
 الخشوع أو أضافته معهمة  
 (بلاحة) يؤخذ من ذكره  
 أنه هنا ما في معناه مما قبله  
 وبعبارة مقبولة بذلك فلا  
 اعتراض عليه وأضاف لأرجح  
 في القدر المتوسط أنه يرجع  
 للكل ولا كشاف سنة  
 وضعا لصحة الخبر به قال شارح  
 والظاهر أنه يضم اليسرى  
 لأنه نتيجة الأولى وفيه نظر  
 بل الظاهر ما طاقوه من  
 أنه لا فرق لأدلى هذا أدى  
 حتى إذا دللنا فيها بفعل  
 باليمين واليسار

الخشوع والتواضع وإن تخلف فيه معنى السجود معه سم (قوله بخو عقصه) إلى قوله أي غالباً الخشوع  
 وإلى قوله وفي الإحياء في النهاية لا قوله مع كونه اليسرى (قوله بخو عقصه الخ) وينبغي كمال الزركشي تخصيصه  
 بالرجل أما الرأفة في الأمر بنقصه الضعاف مشقوتين غير إلهيتها المنافية للتحمل وبذلك صرح في  
 الإحياء وينبغي الحاق الخشوع بها شرح مر أه سم قال عرش قوله مر كمال الزركشي الخ معبر  
 أه وقال القليوبى بل يجب كنف شعر امرأة أو خنثى توقفت عدة الصلاة عليه أه (قوله أو شدة وسطه) ظاهره  
 ولو على الجاد ولا منافاة العلة لجواز أنها بالنظر للغالب عرش أقول وبقي تنقيد الكراهة بما ذكره بعدم  
 الحاجة وهل يعد من الحاجة هنا اعتداده الشدة أم لا فينظر وقضية ما مر من الامداد في مسئلة كثرة دم  
 الرابغيت في ثوبه بسبب نومه فيه من أنه لو احتاج إلى النوم فيه لعدم اعتداده العري عند النوم في عنه الأول  
 والله أعلم (قوله وحكمته ممن ذلك من السجود الخ) ولهذا نص الشافعي على كراهة الصلاة في إجماعه  
 الجملدة التي يجري بها وتر القوس قال لاني أمره أن يغضي بطنه كفسه إلى الأرض نهاه وفيه قال عرش  
 قوله مر لاني أمره الخ هذا التعليل يقتضي كراهة الصلاة في يده خاملاً لأنه ممن من مباشرة خر من يده  
 للأرض ولو قبل بعدم الكراهة فيه لم يعد لان العاد قمار يقي أن من لمسه لا ينزعه أو مالا بقطعة في تكليفه  
 فله في كل صلاة في عرقه ولا كذلك الجملدة فأنما تلبس عند الاحتياج إليها أه وقال الرشدي  
 ويفرق أيضاً بين القميص مطلوب في الجملدة حتى في حال الصلاة وبأن الذي يستر الخاتم من اليد قليل بالنسبة  
 لما استتره الجملدة أه (قوله أي غالباً) أي والحكمة الشاملة أن في الكف مشابة للتكبر وشو يرى أه  
 بجري (قوله مع كونه) أي الكف (قوله أن يحله) أن يملو بأمر شخص وحل كما الشعر وكان فيسبأ  
 وتلف كان ضامته كما فتر به أو الدرجه الله تعالى وبقي بقوله في جرد آخر من الصف فحينئذ يرد في شرح  
 مر أه (قوله الألعسر) ذكره ويرد قال عرش أو استتره أه (قوله يؤخذ الخ) في شرح المنهج  
 ما أو فقوم عبران النهاية هو رابع لما قبله أيضاً فنحن بالكرهة كان تتابع بل بسببه ووضع يده على فقه  
 ويسن اليسرى ولعل وجهه أنه لما كان الغرض حبس الشيطان ناسباً أن يكون يدها من الأوجه حصوله  
 السنة بغيرها أيضاً فتصل السنة بوضع يده اليسرى على ذلك سواء أوضع ظهرها أم بطنها يكره التثاقيب  
 نطم مسلم إذا تتابع أحدكم وهو في الصلاة فليردها استطاع فإن أحكم إذا قالهاهاهاضك الشيطان منه  
 ولا تنقص الكراهة بالصلاة بل خارجها كذلك أه وفي الخشوع هوها الأتولة هو رابع لما قبله أيضاً قال  
 عرش قوله مر ويسن اليسرى والأولى أن يكون بظهرها لأنه أقوى في الدقة عادة كذا أقبل لكن قول  
 الشارح مر وتصل السنة بوضع يده اليسرى على ذلك سواء أوضع ظهرها أم بطنها أه يقتضي التسوية  
 بين الظهر والبطن وسألت التصريح به في كلامه موافق الأولى قول المناوي على الجامع عند قوله إذا تتابع  
 أحدكم فليضع يده في يمينه أي ظهر كعب يسره كما ذكر مجمع وذهب أه إلى الكل وإن أصل السمت فصل  
 بوضع البين أه وقوله مر ويكره التثاقيب أي تحبب أمكنه دفعه بشار المناوي على الجامع قال الحافظ  
 ابن حجر والمراد بكونه مكره هو أن يجري به وهو لا يدفعه ويغير مقدوره انتهت أه عرش (قوله بل)  
 الظاهر الخ) إلا بجمصول السنة بكل وأن الأولى اليسار سم ومعنى ومنها باعتبار العبيري والأولى أن  
 يكون بظهرها أن يسر والأقبية هناك يسر أيضاً والأوليين أه وتقديم من المناوي ما وافقه (قوله)

عليه وجودا معدون المعنوي على ائمه اهل البيت لثبته اذ معنوي افضل هي الرد الشيطان كافي الحبر اذ اراه على الغم لا يقربه فاي اذى تحاذيه بها وفي الحديث التناوب في الصلاة والعطاس والبصاق والخاط من الشيطان قال بعض (١٦٣) الحافظ نهى صلى الله عليه وسلم

في الصلاة عن مسح الحصى  
ومسح بيمينه من آثار التراب  
والنفخ وتقبض الاصابع  
وتشبههوا بالسدود نقطة  
الغم والالاف وتقبض  
العين والتمهي اه وخزفه  
بالنهي عن تقبض العين  
مع كونه ضة فما كسر يد  
على تساهله في خزيه بقوله  
نهى الى اخوه (واقليم  
على رجل) بان رجع الاخرى  
لانه تكليف بانى الخشوع  
تعم لا يكره لاحاطة ولا اعتماد  
على احد اهل المسح وضع  
الاخرى على الارض (والصلاة  
حائقا) بالتون أي بالبول  
(أوحاقا) بالباء أي بالباط  
أوحاقا أي بالبحر الخسبر  
التي ولاه يجل بالخشوع  
بسل قال جمع ان ذهبه  
بطلت حسن له تفرغ نفسه  
قبل الصلاة وان قامت الحاجة  
وليس له الخروج من  
الغرض اذا طراه فيعولا  
تأخيرها اذا انقضى وقتها إلا  
ان طلق بكفه ضرر او يبيع له  
التمم لحيث لا حتى الخارج  
عن الوقت وجوز بعضهم  
قلعه لجره دون الخشوع  
به وفيه نظر والعبد يفتد  
كر اهتدك بوجوده عند  
الغرم ويشتي أن يلق به  
ما لوعرضه قبل الغرم  
وعلم من عادته أنه يعود اليه  
في الصلاة (أو بحضرة)

عليه أي على الحصى (قوله دون المعنوي) قد ردد عليه تفاهيم من الرجل حيث طلب تقديم اليه في دخول  
ماله ثم فمعنوي كالمسجد واليسار في دخول ماله حيث معنوي كلاسواق ومحال المعنوي سم (قوله  
ليست لتعبئة الخ) قد يقال يكفي في كونها تعبئة اذ معنوي انما يدفع دخول الشيطان الى الغم الذي  
هو أعني دخوله اذ معنوي سم ونهاية (قوله قال بعض الحافظ) عبارة النهاية للغنى وبكره النفخ  
فيها لانه عبث ومسح الحصى لسعده عليه بالنهي عن ذلك ولما اقتضا التواضع والخشوع اه قال عس  
قوله ومسح نحو الحصى الخ نظاهره ولو قبل الدخول في الصلاة وبني أن يحمل كراهته ذلك ما لم يرتب عليه  
تسويه كان ذلك بعلق من الموضع تراب يصعبه أو عساه اه وعادة الكردي على شرح بافضل قوله  
ومسح غير جهته وتسوية الحصى الخ زوى الالعبان غير حاجته والا فلا كراهة لعذره كالمسح نحو غير  
بجبهته عند الخلود أذكر اه أقول ويفسده أيضا قول الشرح السابق يؤخذ من ذكره هذا الخ (قوله  
كاسر) أي في زيادة المصنف عقب الا ذكر كردي (قوله يدل على تساهله الخ) فيه انظر سم قول المتن  
(والقيام على رجل) أي وتقدم على الاخرى ولصفها بالآخرى شرح بافضل قوله بان رجع الى قوله وليس  
لانه في المتن ولا الاعتماد على المتن والى قوله وحديث اذا الخ في النهاية لا ملاذ كر وقوله بل قال الى ويس  
وقوله وجوز أني والعبد وقوله الاخير الى كمن (قوله الحاجة) أي كوجع الاخرى سم ونهاية يؤغنى  
(قوله أي بالبول) أي مدافعه معنى ونهاية (قوله أصلا قال الخ) أي واقليم حائقا أي بغيره في (قوله ان  
ذهب) أي بالبول أو بالباط أو بالبحر الخ (قوله وسن له الخ) أي حيث كان الوقت مستعسها به ومعنى أي  
والارجح الصلاة مع ذلك حيث لا ضرر ويحمل عادة الآن قوله مر الا في بيع التهم قد يقتضى خلافه  
وأه لا فرق فيما يورد في الخروج الوقت بين حصوله فيها ولا كما يفسده قوله مر ولا يجوز الخروج من  
ان فرض الخ عس (قوله من الغرض) خروج به النفل فلا يحرم الخروج منه وان نذر اتمام كل نفل دخل  
فيما لان وجوبه بالتمام لا يلحقه بالفرض وينبئ كراهته عند طر ذلك عليه عس (قوله لا لوعرضه  
قبل الغرم) أي فرده وعلم الخ عس (قوله يثبت) الى قوله وحيث الخ في المتن الا انه لا يحصى الى كمن  
(قوله بالثبته) أي من تحت وقوف عس عبارة الغنى التام المتضمن فوق اه (قوله أي يشاق) تفسير  
مرام من التوق والافهودة الشوق رشيدى عبارة عس قوله أي يشاق أي وان لم يستندجوه صلا  
عطشه فيما يظهر أخذ ما ذكره في الفا كما تفتقر على بعض أهل العصر التقيد بالشدي فاحذره وعبارة  
الشيخ عبارة قوله بنوق شامل لن ليس به جوع وعطش وهو كذلك فان كثير من القوا كماله والشارب الذبيذ  
قد تنوق النفس اليها من غير جوع وعطش بل لو لم يحضر ذلك وحصل التوقان كان الحكم كذلك اه  
(قوله أي كالمه) يجوز نصبه مقفلا ولا زعمه مقفلا بالنظر للمجلد (قوله بحضرة طعام) خبره (قوله  
وهو يدافعه الانبئان) فيه ان الواو لا تدخل في الخبر ولا في الصيغة كما هو مقرر عندهم الا أن تحمل جملة  
وهو يدافعه الانبئان الا بقدر الخبر كالمه أي لا صلاة كالمه يدافعه الانبئان عس (قوله به)  
متعلق بقوله والحق الخ (قوله في حضوره) متعلق بغيره بالرجوع بالتوقان (قوله وقده) أي الا لسان  
(قوله بما اذا فر بحضوره) أي رضى حضوره عن قرب بحيث لا يفتش معه التناحر وان كان شيوه

السنة بكار وان لاوى اليسار (قوله دون المعنوي) قد ردد عليه تفاهيم من الرجل حيث طلب تقديم اليه في  
دخوله ثم فمعنوي كالمسجد واليسار في دخول ماله حيث معنوي كلاسواق ومحال المعنوي (قوله  
ليست لتعبئة اذى) قد يقال يكفي في كونها تعبئة اذ معنوي انما يدفع دخول الشيطان الى الغم الذي هو  
أعني دخوله اذ معنوي (قوله يدل على تساهله) فيه انظر (قوله الحاجة) أي كوجع الاخرى (قوله  
تثبت الخ لمه طعام) ما كقولنا (أو مشرب) بنوق بالثبته أي يشاق (اله) خبر مسلم لا صلاة أي كالمه تضرع طعام ولا هو يدافعه الانبئان  
أي البول والغنا والحق جمع التوقان المقتضى فيه في حضوره وقدمان فذوق العبد بما اذا فر بحضوره زيادة التوق فيستد وقضية  
التعجب بالتوقان أه لا كمالا كسمره الا فيكون يأتي عليه دفعه لكن الذي هو به المصنف

أنه رأى كل حاشته وحديث اذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدأ به قبل أن تصاد صلاة المغرب صريح فمنه وجه على نحو ثمرات بسيرة  
فيه نظر فانه بعد الاقامه تأدب شيء (١٦٤) يقولون احببتك في صلاته وكذا لغير وجهه وبالصاد والاي والسيرة قبل وجهه

ولم يكن من هو خارجها  
مستقبلا كما اطلقت المصنف  
(أوصى عنه) ولو في مسجد  
صلى الله عليه وسلم على  
ما اقتضاه اطلاقهم لكن  
بحث بعضهم استثناءه وقد  
يؤيد الاول أن امثال الامر  
خبر من سلك الادب على  
نقول فالنهي أولى لانه  
يشدد دون الامر كما أورد  
اليه حديث اذا أمرتكم  
بأمر أو نهيتمكم ما استطيعتم  
وأذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه  
وذلك نصه النهي عنهما  
بل عن يساره أوتحت قدمه  
السرى أو فوقه من جهة  
يساره وهو أولى ولا بد في  
مرأته البين دون ملك  
اليسار الظاهر الشرف الاول  
وفضيه كلامهم أن الطائف  
وروى ملك البين دون  
الكعبة وهو محتمل ثم إن  
أمكنه أن يطأ رأسه  
ويصق لالي البين ولالي  
اليسار فهو الاولى وكذا في  
مسجده صلى الله عليه وسلم  
ولو كان على يساره فقط  
انسان يصق عن يمينه أذا لم  
يمكنه ما ذكر كجواهر ظاهر  
سواء من المسجد وغيره لأن  
البصاق لا يخرج من فيه ان  
يقى حوسه لأن استهالك في  
خوله لم يمتنع فواستجاب  
من أجزائه دون هاتين سواء  
من به وخارجهما إذا الخطأ  
التقصير وهو مستغفبه

لأن كل غائبات في عدمه قبله عـ (قوله انه ما كحاجته) وهو الاقرب ومحل ذلك حيث كان الوقت  
مستعانا به ومعنى أي بان يسعها كلها أداء بعد فراغ الكل عـ (قوله هو به المصنف) أي في شرح مسلم  
نهاية بمعنى (قوله صريح فيه) أي في ماصو به المصنف (قوله وجه) أي العشاء في الحديث المذكور وكذا  
صبر فانه الخ (قوله في صلاته) أي في المتن في النهاية والمعنى (قوله وان لم يكن الخ) خلافا للنهي في المعنى غير ثم  
لكن حيث كان من ليس في صلاته مستقبلا بحجته بعضهم كرام الله اه ونقل سم عن شرح البهجة  
لشيخ الاسلام مثله وأقره (قوله لكن بحث بعضهم استثناءه) اعتمدوا النهاية والمعنى ولا يعاب قال الكردى  
وكذا اعتمدوا الزيادة والشورى وغيرهما اه عبارة الغنى قال العمري وينبغي أن يستثنى من البصاق عن  
يمينه ما إذا كان بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم فإن بصاقه عن يمينه أولى لأن النبي صلى الله عليه وسلم عن يساره  
اه وهو ظاهر إذا كان القبر الشريف عن يساره اه وفي النهاية نحو هو عبارة اليعاب بعد حكايته  
عن العمري وهو مقصده كقولنا على يساره جماعة ولم يمكن من تحت قدمه فان الظاهر أنه حينئذ عن يمين  
أولى اه قال الرشدي قوله من لأن النبي صلى الله عليه وسلم عن يساره يؤخذ منه أنه صلى الله عليه وسلم حينئذ عن يمين  
الجماعة الشريفة ومستقبل القبلة اه (قوله وذلك) أي قوله كالقصير في الغنى الا قوله وقضية كلامهم  
الى سواء الى المتن في النهاية الاملا ذكر وقوله وان أُرصد الى ودون تراب وقوله وعلى من دلكه الى وفي الرابض  
(قوله ثم ان أمكنه) أي الطائف (قوله دون الكعبة) يؤيد ذلك قوله السابق ولو في مسجد صلى الله عليه  
وسلم بل مراعاته عليه أفضل الصلاة والسلام فوق مراعاة الكعبة سم (قوله ولو كان على يساره فقط  
انسان الخ) قد يقال فكيف حرم هنا البين وتردد في سد النوع الانساني نوعه صلى الله عليه وسلم بعد وفاته  
كحرمته في حياته لانه في قبره صلى الله عليه وسلم كرهى (قوله ما ذكر) أي ان يبطأ في رأس الخ (قوله  
سواء من في المسجد الخ) راجع الى قوله بل عن يساره أوتحت قدمه اليسرى الخ عبارة النهاية ومحل ما تقرر  
بعض قولها بل عن يساره أوتحت قدمه في غير المسجد فان كان فيه بصق في ثوبه في الجانب اليسر وحل بعضه  
بعض لا يبيح في ثوبه حرام كما صرح به في المجموع والتحقق وانما يصح فيه ان يبطأ في حرمه الخ (قوله وأصاب  
الخ) عطف على يقي عـ (قوله دون هوائه) حال من جزأ الخ بفعل وأصاب (قوله وسواء من الخ) أي في  
عدم حرمه البصاق في هوائه المسجد عبارة النهاية سواء أكان الفاعل داخله أم خارجا لجلان الخطأ الخ (قوله  
ولو غير حاجه) وينبغي المبادر الى إخراج الدم أخذ من قوله الآتي ويجب إخراج نجس الخ سم (قوله  
وزعم حرمته الخ) أي روى البصاق (قوله وان الغصدا الخ) معطوف على حرمته (قوله اليسيرة الخ) أي الى الغصد  
في المسجد (قوله بعد الخ) خبر وزعم الخ (قوله فو راعينا على من طهره) أي فان أخرج حرمه عليه فلو لم يغيره  
بعد صارت الا لا يفرض كفاية طهارته انزالها الاول سقط الحرج وينبغي دفع لام عن من صلى على نفيظ  
ما أتى في البصاق أو الثاني سقط الحرج ولم تقطع حرمته لثنا بحرمه الاول اذ لم يحصل منه ما يكره عـ

وكذا خارجها) في شرح البهجة لشيخ الاسلام تأصو ظاهر ان محل كراهته ذلك أي البصق أمامه على قول  
النوى أي وهو الكراهة قطرها إذا كان متوجها الى القبلة اه وقد خالفه الشارح بقوله لا يحسن وان لم  
يكن الخ (قوله لكن بحث بعضهم) عبارته في شرح العباب قال العمري وينبغي أن يستثنى من كراهة  
البصاق على البين من المسجد النبوي مستقبل القبلة فان بصاقه عن يمينه أولى لانه صلى الله عليه وسلم عن  
يساره اه وهو مقصده كقولنا على يساره جماعة ولم يمكن من تحت قدمه فان الظاهر أنه حينئذ عن يمين  
أولى اه (قوله دون الكعبة) يؤيد ذلك قوله السابق ولو في مسجد صلى الله عليه وسلم بل مراعاته عليه  
أفضل الصلاة والسلام فوق مراعاة الكعبة (قوله ولو غير حاجه) وينبغي المبادر الى إخراج الدم أخذ

(قوله) كالفصد في انه أوعى قامة به ولو لغير حاجه كإقتضاه اطلاقهم وزعم حرمته هوائه وان يصيب شئ من أجزائه وان  
الفصد مقيد بالحاجة اليه فيه بغير معقول عليه يجب إخراج نجس منه فو راعينا على من طهره وان لم يغيره وانما



(و) بكونه تنزيهاً أيضاً (الصلاة في الحمام) الجدة وشعره ولو بمسحة الشعر المصعب الأرض كلها مسجد ذالاً لقوله والحمام ولأنه يحمل الشياطين لكشف العورات به ومثله كل يحمل (١٦٦) مصيبة أو غضب كل أرض غود أو تحصر فيها غاهر (والطريق) في حراء أو بستان وقت مرور

الناس به كالطائف لانه يشغله ومن كان استقباله كالوقوفه والتعليل بغلبة النجاسة فتسبب مردود بان المتقضى للكرهه تحققتا فقط (والزبلة) أي عمل الزبل ومثله كل نجاسة متيقنة لانه يغرش طاهرا عليها يجذبا ويركزه محاذاتها (والكنيسة) وهي بفتح الكاف متعبد اليهود وقيل النصارى والبيعتوهي بكسر الباء متعبد لنصارى وقيل اليهود ونحوهما من الشياطين ويحرم دخولها على من منعه وكذلك كان فيها صورة معظمة كسبأني (وصطن الابل) ولو طاهرا وهو ما تبي النبي اذا شربت ليسير غيره فاذا اجتمعت سبقت منه للمرعى للغير الصبح صلاوا في مراض الغنم أي مرأقدها والاراد جميع محالها ولا تصلاوا أعطان الابل فانها خلقت من الشياطين وفي رواية انها حين خلقت وبه علم أن الفرق أن الابل خلقت من الشياطين بل في حديثان على سنن كل واحد منها شيطان والصلاة تتركه مأوى الشياطين والغنم مركبة تدعى داود والبهق أنها من ذوا البجن أيضا فالابل من شأنها أن يسند نفاهوا فتشوش الخشوع وعليها فالأرجماة جمع ودلت له رواية لكن في سندهما جهول لضعف البركاع لم يكن نظريه الزركشي وأنه لا كراهة في صطن الابل الطاهر حال غنيتها عنه وجب مع ميلها كالبلا أو لميلها كالعلمن لكنه أشد لان تغارها فيه أكثر ومن كان يحمل الحيوان نجاسة فالفرق بين الابل وغيرها لكن الكراهة فيها ليست لعنيت وفي غيرها

الكرهه وهو المخذاه قول المتن (والصلاة في الحمام) وتذهب عاداتها ولو منفردا للفرق من تحلاف الامام أحد وكذا كل صلاة اختلفت في بعضها ذهب اعادتها بآل وجهه يخرج به من الخلاف ولو منفردا وخارج الوقت ومرأوا ع (قوله الجديد الخ) خلافا لانهما يتعارفان وخروج بالحمام سطحا فلا تتركه فيه كأي الحمام الجديد كما ذكره الوالد رحمه الله تعالى في ترجمته على الزبد وأقبحه اه وأقرب سم وعش والرشيدي (قوله ولو بمسحة) الى قوله ومن ثم في النهاية والغنى الا قوله بل أو غضب الى المتن (قوله ولو بمسحة) وفي الامداد هو محصل سلخ الشياطين أي طرحها كركدي (قوله ومثله كل يحمل مصيبة) أي كالهذه وهو المحس وان لم تكن المعصية موجودة حين صلاها لان ما هو كذلك مأوى الشياطين ع (قوله الى المتن (والطريق الخ) وتكرر في الاسواق والرحاب الخراجة عن المسجد كأي الحاشية انها تقوم في زبني أن يحمل الكراهة في الرحاب حيث كان ثم يشغله ولو احدا لا ما اذا قطع بانها ذلك ككونه في وجبة التوبة لا خلا كراهة ومثله يقال في الاسواق حيث لم تكن محل مصيبة ع (قوله وقت مرور الناس) وفي الرشيدي بعد كلام ما تنسبه فخلص أن المدافق الكراهة على كونه مرور الناس وفي عملها على عدمه من غير نظر الى خصوص البناء والعصر اه (قوله كان استقباله) أي الطريق ع (قوله كالوقوفه) ينبغي جله على ما إذا لم يعد من الطريق على الوجه الذي في الايعاب صبرونه كمن ينبغي أنه لا بد من وقوعه بعد عني بحيث لو غفر لم يجدوه فقط لم يشغل بحر والزنا انتهت وفي سم على التمسح عن مر انه لو سلى حيث يقع المارور بين يديه فان كان بحيث يذهب الخشوع كرهه الا كان غضبته ولم يذهب خشوعه فلا كركدي قول المتن (والزبلة) بفتح الباء ونحوها كالجزز ونهاية ومعنى (قوله أي الزبل الى قول المتن) والمتبرق في النهاية الا قوله وقيل النصارى وقوله وقيل اليهود وقوله والمزاج جمع محالها وقوله وفي رواية الى قوله وأيضا وقوله ودلت الى ان قبول البرك وكذا في الغنى الا قوله وكذا الى المتن (قوله متيقنة) خرج بغير المتيقنة مخالفت فيما النجاسة فلا كراهة مع بسط الطاهر عليها كإقتضاه كلام الرافعي اضعف ذلك بالحائل سم ونهاية ومعنى (قوله فترسه طاهر الخ) اذ بدون فرش لا تصح صلاته سم ونهاية ومعنى قول المتن (والكنيسة) ولو جديدة فيها يظهر ويرقى بها وبين الحمام أي على تختار النهاية بغاظ أمرها بكونه بعد الصلاة الفاسدة فاشتمت الخلاه الجديد بل أولى منه ع (قوله ونحوهما) أي من كل ما يعظمونه ع (قوله من منعه) أي على مسلم متعاهل المؤمن السخول بمعنى (قوله ويحرم دخولها الخ) عبادة الكركدي وحمل الكراهة كأي الاعمال ان دخلها باذنهم والاحتمت صلاته فبإذن لهم منعنا من دخولها هذا ان كانوا يرون عليها ولا خلاف اه (قوله والغنم مركبة) مبتدأ وخبرها ومطوفان على قوله الابل حاشيت الخ أي على (وه) أي عار ودفق حق الابل (قوله والغنم مركبة) مبتدأ وخبرها ومطوفان على قوله الابل حاشيت الخ أي على الفرقين (قوله فالأرجماة جمع الخ) هو المخذاه اه سم (قوله ان نحو البرك الخ) وهو المخذاه وهو المخذاه ونظر فيه الزركشي انها تقوم في (قوله كالعلمن) أي بان كانت مرطنة بها ومتيقنا لاحتمال ان يحصل منها وان كانت كذلك ما يذهب الخشوع ع (قوله لعنيت) أي التفاروخة والنجاسة (قوله

فأحكم بالخطيئة على نفس الضلع لقوله فيه وكذا قرأتها أي الخطيئة دفن ما صر في تكفير الخطيئة على الفعل فترقع الحمر متعلقا بفعل (قوله الجديد وغيره) أتق شغلا الشهاب الزبلى بعدد الكراهة في الحمام الجديد لا تنفاه العلل وخروج بالحمام سطحا فلا تتركه فيه كما ذكره شغلا الشهاب الزبلى في شرحه على الزبد (قوله متيقنة) خرج بغير المتيقنة فلا كراهة مع بسط الطاهر عليها كإقتضاه كلام الرافعي اضعف ذلك بالحائل مر (قوله طاهرا) اذ بدون فرش طاهرا لا تصح صلاته (قوله فالأرجماة جمع الخ) هو

فأحكم بالخطيئة على نفس الضلع لقوله فيه وكذا قرأتها أي الخطيئة دفن ما صر في تكفير الخطيئة على الفعل فترقع الحمر متعلقا بفعل (قوله الجديد وغيره) أتق شغلا الشهاب الزبلى بعدد الكراهة في الحمام الجديد لا تنفاه العلل وخروج بالحمام سطحا فلا تتركه فيه كما ذكره شغلا الشهاب الزبلى في شرحه على الزبد (قوله متيقنة) خرج بغير المتيقنة فلا كراهة مع بسط الطاهر عليها كإقتضاه كلام الرافعي اضعف ذلك بالحائل مر (قوله طاهرا) اذ بدون فرش طاهرا لا تصح صلاته (قوله فالأرجماة جمع الخ) هو

فأحكم بالخطيئة على نفس الضلع لقوله فيه وكذا قرأتها أي الخطيئة دفن ما صر في تكفير الخطيئة على الفعل فترقع الحمر متعلقا بفعل (قوله الجديد وغيره) أتق شغلا الشهاب الزبلى بعدد الكراهة في الحمام الجديد لا تنفاه العلل وخروج بالحمام سطحا فلا تتركه فيه كما ذكره شغلا الشهاب الزبلى في شرحه على الزبد (قوله متيقنة) خرج بغير المتيقنة فلا كراهة مع بسط الطاهر عليها كإقتضاه كلام الرافعي اضعف ذلك بالحائل مر (قوله طاهرا) اذ بدون فرش طاهرا لا تصح صلاته (قوله فالأرجماة جمع الخ) هو

لعله واحدة (أي بحذاء النجاسة) **(قوله ثلثت الباه)** إلى قوله لانه يعتبر في المغنى الاتوجه سواء إلى امامية  
 الانبياء وإلى الباب في النهاية الاقوله وكذلك **(قوله سواء ما تحتها الخ)** سكت عما خلفه وقد يقال قياس أن  
 العلة المحاذة للنجاسة أنه كذلك وكذلك ما فوقه فلا يرجع سم أقول تقدم في خامس الشروط في الشرح ومن  
 النهاية والمغنى ما لم يخلف والقويوعن تصريح الأخير من كراهة بحذاء السقف المتخصص القربى بصرها  
**(قوله وفرش عليها مثل)** أي أوثقت عليها حبش غطاها كطاهر طاهرته ع **(قوله وعلة)** أي  
 النهى أو كون الصلاة في المقبرة الطاهرة مكرهة **(قوله والجديدة)** هذا ظاهر إذا مضى زمن يمكن فيه خروج  
 النجاسة منه أما إذا لم يمتد زمن يمكن فيه خروج النجاسة منه كان على عقيدتي صحيح البدن فلا يتبعه الكراهة  
 حيثما إذا لمحاذاة للنجاسة ثم يأتي في شرح العباب نبه عليه سم **(قوله وإن كان)** أي المولى أو انتفاؤه المحاذاة  
 (فيها) أي المقبرة **(قوله امامية)** أي في شرح العباب نبه عليه سم **(قوله وإن كان)** أي المولى أو انتفاؤه المحاذاة  
 إذا دبر مع الانبياء فيها غيرهم فإن حاذى فيه ما غير الانبياء في سلالته كرهه الأفاضل ع **(قوله)** أي من حيث المحاذاة  
 النجاسة بل من حيث استقبال القبلة على التعصبل **(قوله فلا تتركوا الخ)** معتمد ع **(قوله لا تتركوا)**  
 أحياه في قبورهم الخ ويطبق بذلك كإقالة بعض المتأخرين من ما يشهدوا المهر كقائلهم أحياه فيها يتوغمضى  
 واعتمده ع **(قوله)** سم عبارة قال في شرح العباب فإن قلت فتسبب التعصبل بحيايتهم أن الشهداء  
 مثلهم قلت ممنوع لظهور الفرق بين الحياتين فإن أحياه الانبياء أمواكل انتهى وفيه نظر وقد اعتد مد  
 أنهم كالانبياء في ذلك اه **(قوله)** يؤيد ما في شرح العباب أن حياء الشهداء كالثابتين في القرآن مخصوصة  
 بمن يحياه الله لا لغيره بدوى ومن أن لنا علم بذلك **(قوله لا ينافي ذلك)** أي استثناء مقبرة الانبياء **(قوله لانه)**  
 يعتبر هنا أي يشترط في تحقق الحرمة شديدا **(قوله لا ينافي ذلك)** هو الزكوى وجعل المداري حرمه  
 استقبال قبور الانبياء على رؤسها حيث قال في تقرر واعتراضه على استثناء قبورهم لاسم مع تقرر ما استقبال  
 رأس قبورهم سم **(قوله لا تتركوا)** أودعوه زاد الانباه في حقه ولا يلزم من الصلاة الهلما استقبال أسسها  
 اتخذه مسعدا اه **(قوله)** ظاهر إطلاق المغنى أنه أي قصدوا التبرك ليس بقصد بشارته وبكره استقبال القبرة  
 الصلاة ثم يحرم استقبال قبره صلى الله عليه وسلم كحرمه في التحقيق وبقاس به ما تقرر والانباه عليهم  
 أفضل الصلاة والسلام **(قوله)** فائدة **(قوله)** إجماع المسلون أن الاستعصا على حواء الصلاة على الصوف فهو لا كراهة  
 في الصلاة على شيء من ذلك الاعتدال فإنه كراهة الصلاة عليه تتركها وقالت الشيعة لا يجوز ذلك لانه ليس من  
 نبات الأرض اه **(قوله)** على أن استقبال قبره غير الخ صادق بما إذا كان مع قصد التبرك أو نحو وهو  
 محل تأمل والذي يظهر أنه أولى بالحرمة حيثما ذكره وفي الانباه أو يتردد النظر أيضا في استقبال قبور  
 الانبياء إذا خلا عن قصد تبركهم لأن مقتضى كلامه علم الحرمة حيثما وقف هو مكرهه وأول ما عمل تأمل  
 بصرى أقول لو يمكن أن يادبقوله مكر ومسا بهل الحرمة كما بهد قوله أيضا استظهره أولا يشمله كلام

الاعتد مد **(قوله سواء ما تحتها الخ)** سكت عما خلفه وقد يقال قياس أن العلة المحاذة للنجاسة أنه كذلك  
 وكذا ما فوقه فلا يرجع **(قوله والجديدة)** هذا ظاهر إذا مضى زمن يمكن فيه خروج النجاسة منه أما لو لم  
 يمض زمن يمكن فيه خروج النجاسة منه كان على عقيدتي صحيح البدن فلا يتبعه الكراهة حيثما إذا لمحاذاة  
 للنجاسة الآن **(قوله)** نظر لنجاسة ما طمس انتفاء الحياة بالافعال اعتبارا هاهنا يأتي في شرح العباب قال في حقه  
 التعصبل بمحاذاة النجاسة نبه على أنه لا كراهة في مقبرة جديدة مضافا إلى زعمه أنه لا فرق في التعصبل بين سبب  
 الكراهة في المقبرة احترام المولى ضعيف اه **(قوله لا تتركوا)** أحياه في قبورهم **(قوله)** قال في شرح العباب فإن  
 قلت فتسبب التعصبل بحيايتهم أن الشهداء لعنهم قلت ممنوع لظهور الفرق بين الحياتين فإن حياء الانبياء  
 أمواكل كما يؤيد ما صرح به في تسمى الله عليهم وسلم لهم على كسبائهم متبينة كالصلاة والطواف  
 وكون بعضهم في الأرض وبعضهم في السماء اه وفيه نظر وقد اعتد مد أنهم كالانبياء في ذلك **(قوله)**  
 خلافاً لزمه هو الزكوى وجعل المداري حرمه استقبال قبور الانبياء على رؤسها حيث قال في تقرر

العله واحدة (والمقبرة)  
 بثلثت الباه (الطاهرة)  
 لغير الانبياء صلى الله عليهم  
 وسلم بأن ما يتحقق نبشها  
 أو تتحقق وفرش عليها مثل  
 (ولانه أعلم) الغير السابق  
 مع خبر مسلم لا تتخذوا القبور  
 مساجد أي أنهم لم يكن  
 ذلك موضع غير لا يتصلوا  
 على القبور ولا يتصلوا إليها  
 وعلة المحاذاة للنجاسة سواء  
 ماتت أو أمامه أو بجانبه  
 نص عليه في الامم من ثم  
 تقرر أن الكراهة بين النبوة  
 بحائل وغيره والانباه المقبرة  
 القديمة والجديدة بأن دفن  
 فيها أو لم يمتد زمن يمكن فيه  
 بمسجد كان كذلك وتنفق  
 الكراهة حيث لا محاذاة  
 وإن كان فيها بعد الموت  
 عنه عرفا أمامية الانبياء  
 فلا تترك الصلاة فيها لهم  
 أحياه في قبورهم وصالحون  
 فلا نجاسة والنهي عن  
 اتخاذ قبورهم مساجد  
 فحرم الصلاة بها لا ينافي  
 ذلك خلافاً لزمه لا يعتبر  
 هنا قصد استقبال التبرك  
 أو نحوه على أن استقبال  
 قبره غير مكره

الشواهد وما يؤوله فيقول هو مكره ولا يخفى قول الشواهد في شذالكراسته الشين الخ كالسهم في الأولى  
 (قوله أيضا) أي كمن استقبل عبور الانبياء (قوله وهذا الثاني) أي بحذاء ما التماسه (قوله والاول) أي  
 الاستقبال (قوله يقتضي الحرمة) أي قوله امامية الانبياء فلا تترك ما الخ أي اذا اتى الفساد المذكور أو  
 من حيث التماسه وان حرم من جهة أخرى فليتناهي اسم (قوله بالقد الذي ذكرته) أي قصد استقبالها  
 لتلك أو تصوير شديد وعش زاد الكره وما اذا لم يوجد ذلك القد فلا حزمة ولا كراهة له لم علمها  
 اه وفيه نظر ظاهر لاسمها نفا (قوله وتكره) الى قوله ويجعل الكراهة في الغنى (قوله ودون غيره من الاوردية)  
 أي وان أطلق الوافي بتمام اللام والغزالي الكراهة في بطون الاوردية مطلقا وعلوه باحتمال السبل المذهب  
 الغشوع معنى ولا ينافيه قول يقتصر بأفضل مع شرحه للشارح وفي بطون الوادي أي كل وادع وقوع السبل  
 لخشة الضرر وتغلبه الخشوع اه لان الاول يقتضي الكراهة وان لم يتوقع السبل (قوله وكذا فوات  
 جماعة الخ) لعلم المراد في غير الصلاة عاتنا ونحوه لما من كراهة ذلك وان خاف فوات الجماعة عش  
 (قوله فلم يقتض فسادها) \* (خاتمة) \* في أحكام المسجد يحرم تحكيمن الصبيان غير المجربين والمجانين  
 والنهائم والحيض ونحوهن والسكران من دخولهم ان غلب تخميمهم والا كره كما علم مما ساق في الشهادات  
 وكذا يحرم دخول الكافر الا باذن مسلم فلا يجوز في مكاتبه قال الاذري ولم يشترط على الكافر في عهده  
 عدم الدخول كما مر به الماوردي وغيره وان أدت له أو عقد قاض الحكم فبفساد كان له حكمه بازاله الدخول  
 ولو كان جنبا لانه لا يعتد بمذنبه ولا يوجب الاذن له فيه لسمع قرآن ونحوه كقوله وحده يشرب جاهلا سلمه  
 لا لا كل يوم فيه فلا يستحب الاذن له بل يستحب طعمه وهو الظاهر بل قال الزركشي ينبغي تحريم عمل الكلام  
 في غير المسجد الحرام لان في دخوله حرم مكة تخصيصا بما في الخبر بان شاهه تعالى بكره نقش المسجد  
 واتخاذ الشرف له بل ان كان ذلك من بيع ما وقف على عمارته فحرام بكره دخوله بلا ضرورة لمن اكل  
 ما له عرك به كقوم يضم بثلاثين وفيه وحفر بئر وغرس شجرة فبل ان جعل ذلك ضرر حرم وعمل  
 صناعة فيه ان كثر هذا الدال يمكن تحسية بقرى بالمسجد لم يتخذ عافوا ما يقذفه بالمعلم والا فحرم  
 ذكره ابن عبد السلام في فتاويه ولا بأس باغلاقه في غير اوقات الصلاة فصانته له وحفظا لما له ومجمله كمال  
 المجموع اذا حجب امتنه وضاع ما فيه ولم تدع حاجته الى قصه الا فلا السنة عدم اغلاقه ولو كان فيه ما معسبل  
 للنشر لم يحجز فلقه ومنع الناس من الشر بولا رأس بالنوم والوضوء والا كمال يتأذون من ذلك  
 الناس ولما لم يولون من خارجهم لم يورثوه في كل شيء من بصف وغيره ويسن ان يقبض من جله النبي دخولا  
 والبسرى خروجا وان يقول أو ذنبه العظم وبوجه الكرم وساطة القدم من الشيطان الرحيم الحد  
 لله اللهم صل وسلم على محمد وعلى آل محمد اللهم اغفر لي ذنوبي واغفر لي أبواب رحمتك ثم يقول بسم الله ويدخل  
 وكذا يقول صلواتك وروح الله يقول أو ذنبه العظم وبوجه الكرم وساطة القدم من الشيطان الرحيم الحد  
 انه صلى الله عليه وسلم قال اذا دخل أحدكم المسجد فليقل اللهم افعل لي أبواب رحمتك واخرج فليقل اللهم افعل  
 آسألن من فضلك وتكره الحضور ورفع الصوت ونشد الفاتحة قد لا بأس أن يعلى السائل ليسهوا ولا  
 باتخاذ الشعر فإذا كان مدحا للنبوة أو لا سلام أو كان مسكنة أو في مكان لا يخلو أو ألهذا ونحو ذلك معنى

وروض مع شرحه

(قوله بالتون) الى قوله ما عدا الصلاة الخ في الغنى والى قول التون أو بعضا في النهاية (قوله في بيان سبب  
 سجود السهو) أي السجود الذي سببه فهو من إضافة اسبب السبب والسهو لغة تيسيان الشيء والغلظة

اعترضا على استثناءه وهو لا يعمم تحريم استقبال رأس عبودهم (قوله يقتضي الحرمة) فتقوله اما  
 مقرة الانبياء فلا تترك الصلاة فيها أي اذا اتى الفساد المذكور أو من حيث التماسه وان حرم من جهة

أخرى فليتناهي

(باب)

(قوله سجود السهو) هو أعني السهو جائز على الانبياء بخلاف التيسان لانه نقص وما في الاخبار من تسمية

أيضا كما أقاد معمر ولا تصلاوا  
 التها في شذالكراسته الشين  
 استقبال القبور وخاداة  
 التماسه وهذا الثاني مستفاد  
 عن الانبياء والاول يقتضي  
 الحرمة فهم بالقد الذي  
 ذكرته لانه يؤدي الى  
 الشرك وتكره أيضا الى  
 ظهر الكعبة لا ينافيه خلاف  
 الادب في الوادي الذي نام  
 فيعمل الله عليه وسلم عن  
 صلاة الصبح لنص على أن  
 فيه شططا دون غير من  
 الأوردية ويجعل الكراهة في  
 السبل ما يعارضها خشية  
 خروج وقت وكذا فوات  
 جماعة على الواجبه وانما لم  
 تقتض الفساد عندنا  
 بخلاف كراهة الزمان لان  
 تعلق الصلاة بالوقت أشد  
 لان الشواهد جعل لها أوقانا  
 مضمومة لا تصح في غيرها  
 فكان الخلل فيها أعظم  
 بخلاف الامكنة تصح في كلها  
 ولو مضى بالان النهي فيها  
 كالخروج من خارج بيتك  
 من العبادة فلم يقتض فسادها

(باب بالتون)

في بيان سبب سجود السهو



واحكمه (سجود السهو)

الآتي (سنة) متأكد ولو

في النافلة مع الصلاة الجائزة

كذلك ولو طاهره أن سجدة

التلاوة والشكر كالنافلة

فان قلت كيف يجر الشئ

يا كثرتم قلت ان ارادته

أنه يجر المتروك والمفعول

يخصني أنه نائب حتى يصير

الأول كالمتعول والثاني

كالعدم فتدريكون أكثر

كقولك قلتم القنوت

أو زيادة سجدة أو جلسة

أو أنه يجر بنفس الصلاة أي

دافع لنفسها وهو لا يكون

الأقل منها مع أداء الخاص

لا ينصرف ذلك إلا في أن

المجامع في يوم من رمضان

اذملي بقدر العتق يصوم

شهرين وهما أكثر من

المهور سواء أ جعلناه اليوم

أو الشهر لا يقال الصوم بدل

عن العتق لأن هذا رأي

والاصح أن كل من خصلي

الكفارة الأخير تين يستقل

لا بد مما قبله وذلك

للا حداث لا يتقوى بحسب

لأنه ينسب عن واجب بخلاف

حجرات الحج وانما ينسب (عند

ترك ما يؤمر به) من الصلاة

ولو احتمل أن شك هل فعله

أولاً (أو) عند (فعل) شئ

(منه) عنه فلهو احتمالاً

فان رده عليه خلاف ما زعمه

ما لو شك أصلي ثلاثاً أم أربعا

فان سجودته بغير عدم

الزيادة

عنه والمراحمه هلمطلق الخال الواقع في الصلاة سواء كان عبداً أو نبياً أو كافراً حقيقة عرفية في ذلك وأسبابه  
خسنة تقصير الأول يتحقق تركه بعض من الإيعاض الثاني الشك في تركه بعض معين الثالث يتحقق فعله منهي  
عنه سهواً عما يدل عليه فقط الرابع الشك في فعله منهي عن جميع احتمال الزيادة الخامس نقل مطلب  
قولي في غير محله بينه شخناً ويجري (قوله) وأحكمه والمراد به ما يتعلق به اثباتاً أو نفياً عرش قولنا  
(سجود السهو) الخ قد تمه كونه لا يفعل إلا في الصلاة أي وما يلحق بها ثم سجود التلاوة لكونه يفعل فيها وفي  
خارجها ثم سجود الشكر لا يفعل إلا في الصلاة أي وما يلحق بها ثم سجود التلاوة لكونه يفعل فيها وفي  
نقص ويدل على أن نسبة النسيان البصلي لله عليه وسلم فالمراد بالنسيان فيه السهو وفي شرح المواقف  
الفرق بين السهو والنسيان بان الأول زوال الصورة عن الذكر كتميم بقائها في الحافظة والنسيان زوالها  
عنهما معاً فيحتاج في حصولها إلى كسب جديد سم على سج عرش (قوله) ستمم كذا أي الإتمام  
جميع كثير يخفى منه التشو يش عليهم بعدم سجودهم معوه يفرق بينه وبين ما يأتي في سجدة التلاوة بأنه  
آ كتمه حالي أه يجري ويكردي (قوله) معاد الصلاة الجائزة فإنه لا ينسب فيها إن فعله فيها معاداً عالياً  
بطلت صلاته عرش (قوله) وأظهره أن سجود التلاوة (الخ) قد يفي في هذا إذا نظرت لأن المراد الصلاة وهما  
ليسا منها أو استثناء صلاة الجائزة لا تشكل لأنها تسمى صلاة عند البعض والحاصل أنه ان ثبت نقل مرجع عن  
الاصحاب بنسب سجود السهو فيما لا يصح من الأفعال تأمل لعدم ما يدل على من كلامهم ومن الاسابيث  
لأن مودها الصلاة ثم يأتي سم على المنهج قوله في الصلاة يخرج به نحو سجدة التلاوة خارج الصلاة  
بصري عبارة عرش وفي دعوى الظهور ومساكتان سجود التلاوة ليس من الصلاة لكنه ملحق بها أه  
أقول والنظر في جدوا وان في النهاية لا يشار هنا واعتاده إلى يادي والحلي والريدي وشخناً (قوله) يعني  
أنه نائب) ليأتمل بالنسبة للمفعول بصري (قوله) كسبو أي سجود السهو (قوله) في ذلك أي في الأقل  
(قوله) وذلك إلى قوله وفيه نظر في المتن إلا ما يعلبه (قوله) وذلك أي من سجود السهو (قوله) لأنه لا ينسب  
عن واجب) أي والبدل لما كان بدلاً أو أخف منه معنى ونهاية (قوله) وانما ينسب (الخ) فقط بذلك ما قيل أنه  
لا ينسب للسجود لئلا يترك ما يؤمر به ولا يسلك فعل منهي عنه قول المتن (عند ترك ما يؤمر به) أي سواء تركه  
عبداً أو سجداً لا كونه كلامهم شخناً لا يادي أه عرش وحلي قال سم ونقل أن شخناً الشهاب  
الرملي أفتى بذلك أه (قوله) بان شك هل فعله (الخ) أي المأمور به المعين كالقنوت بخلاف الشك في تركه  
متدبر في الجملة كان يقولوا هل أتيت بجميع المتدبريات أو تركت شيئاً منها بخلاف الشك في تركه بعض  
مهم كان تركه متدبراً أو شك هل هو بعض أو لا وكان شك هل تركه بعضاً أو لا فلا به بعد في هذه الصور شخناً  
(قوله) ولو لم يحتمل إلا هذا التعميم بشكل يقول المصنف الآتي أو أترك كل منهي فلا الههم الآن بريدلو  
استحتمل في الجملة فليتأمل فإنه من كل فأن مجرد احتمال فصل المنهي ليس هو المقصود لسجود السهو فيما  
ذكره وانما المقصود في التحصير الأمر في أحد الأمرين منه ومن ترك الحفظ سم وعبارة الغنى سلمت من هذا  
الاشكال والاشكال إلا في حيث قال المصنف ولو بالشك كسباً يأتي بيانه فيما لو شك هل صلى ثلاثاً أم أربعاً  
وغير ذلك فسقط بذلك ما قيل أنه أعمل تبعاً بالتأويل ويقاع بعض الغرض مع التردد في وجوبه كذا علك هل  
صلى ثلاثاً أم أربعاً بقائه يقوم إلى الرابع يستوجب كسباً في فاه الأسوي وغيره وورده في الخاتم أيضاً بان سبب  
النسيان عليه أفضل الصلاة والسلام فالمراد ما نسب إليه السهو وفي شرح المواقف الفرق بين السهو  
والنسيان بان الأول زوال الصورة عن الذكر كتميم بقائها في الحافظة والنسيان زوالها عنهما معاً فيحتاج في  
حصولها إلى سبب جديد أه (قوله) ولو لم يحتمل هذا التعميم بشكل يقول المصنف الآتي أو أترك كل  
منهي فلا الههم الآن بريدلو إلى الجملة فليتأمل فإنه أيضاً مشكل فأن مجرد احتمال فعل المنهي عنه  
ليس هو المقصود لسجود السهو فيما ذكره وانما المقصود في التحصير الأمر في أحد الأمرين منه ومن تركه

المجود في أن الركعة المتعولة زائدة وهو راجع لارتكاب التهيئ عنه اه (قوله) لترك التحفظ المأمور به قد يقال التحفظ الذي هو عبارة عن الاحتراز عن الخطيئة كان مأمورا به لكنه ليس من الصلاة بل هو شرط أو واجب خارج عنها كاحتراز عن نحو الكلام وقد قيد المأمور به بكونه من الصلاة في قوله فهو لم يخرج منها نظر سم ورشدي (قوله) من حيث هو أي يقطع النظر عن المجود لترك سم (قوله) بالكاف استعيراز عما لو فري باللام فإنه يقتضي أن الزيادة تارة يشترع معها المجود وتارة لا مع أنه ليس مجرد بل الزيادة مقتضية للمجود أيضا ع ش وأدغم مع أنه لا ينطبع اللام بما قبله فقام اه (قوله) ولم يأت بمطل (الح) أي أما لو أتى به فإن كان يبطل عده وسهوه كالفعل الكثير والكلام الكثير استأنف الصلاة وإن كان مما يبطل عده دون سهوه ككلام قليل أتى به لغا غير وجه من الصلاة بعد السهو ثم سلم وسجوده ليس للتدليل بل للبطل ما يبطل عده ع ش (قوله) وإن طال الفصل هذا كالمرجع في ضربه للبطل مع قصر الفصل أيضا لكن في شرح العباين عن الفتى ما نصه لا ريب بين طول الفصل وقصره نعم يختلفان إن صدر منه مبطل كالصلاة أي القليل والاستدبار فغشتان طال الفصل بطلت والأفلا بعد السهو انتهى وسأقي عقب قول المصنف وسهوا لو طال الفصل فأتى الجديد قبل الشارح مائه كالتشي على خاصة وكفعل أو كالم كثير يختلف استدبار القبلة انتهى وهو مرجع في اغتفارا اليسير مع قصر الفصل سم وقد يجب أن يفي المتقوم هنا تفصيلا وهذا لا يعد عيبا (قوله) وإذا ذكره أي أحد الأمرين من النية أو التحريم (قوله) استأنف الصلاة أي ويصدق خيئته أنه لا يشترع وكذا في الشك سم (قوله) بشرطه أي من معنى ذكرن أو طول زمن التردد (قوله) لأنه معلوم من قوله أو فعل منهي عنه أي فهو من القسم الثاني لا الأول ويحيث فكان الاتفاق في الإرادة أن يقال المجود في هذه ليس ترك المأمور بل الفعل المنهي عنه فذكر في الأولى غير مجله ورشدي (قوله) وفيه نظر في يجب بانه يكفي في الحاجة إلى دفعه فهو اختصاص المنهي عنه بما ليس من أفعال الصلاة قلنا مثل سم (قوله) وجه تسميته بذلك عبارة عن ذلك لأنها لما كانت بالخير أشبهت البعض بالحقي وهو الأول اه أي الأركان (قوله) السابق في قوله وبطل الخ في الفتى وإلى قوله ولو اقتضى في النهاية (قوله) السابق في الصبح الخ حتى لو جمع بين قنوتين في الصلاة لم ينعقد وسئل وقنوت غير ترك شأمن قنوت غير فالحق المجود ولا يقال بل الفعل عدم المجود لأن ترك بعض قنوتين لا يزيله تركه كتحصيله وهو لا يجوز له لا تأخول لوردا يخصصهما مع جمعه لهما صار كالقنوت الواحد والقنوت الواحد يطلب المجود لترك بعضه فخلافا لما عزم على الاتيان به جاز ترك أحدهما فالقنوتين عدم المجود

التحفظ فقام له (قوله) لترك التحفظ المأمور به قد يقال التحفظ وإن كان مأمورا به لكنه ليس من الصلاة وقد قيد المأمور به بكونه من الصلاة في قوله فهو لم يخرج منها نظر لا يقال منع أنه ليس منها فانه عبارة عن الاحتراز عن الخطيئة وذلك شرط أو واجب خارج عنها كاحتراز عن نحو الكلام ولا تفتان شرط أو واجب وليس خراؤها فاقبل (قوله) من حيث هو أي يقطع النظر عن المجود لترك (قوله) بالكاف أي لا باللام استأنف يقتضي قدح عنه لا يشترع المجود لزيادة ولا يشترع لها أخرى ماله أنه يشترع لها أي في الجملة بل مطلقات السابقة فترك الترتيب وماله لا يطعم اللام بما قبله فاقبل (قوله) ولم يأت بمطل أي أنه وإن طال الفصل كالمرجع في ضربه للبطل مع قصر الفصل أيضا لكن في شرح العباين عن الفتى ما نصه لا فرق بين طول الفصل وقصره خلافا لما يقتضيه تقديره وضوئها بصره ترك الصلاة يكون بالسكوت نعم يختلفان إن صدر منه مبطل كالصلاة أي القليل والاستدبار فغشتان طال الفصل بطلت والأفلا بعد السهو انتهى وسأقي عقب قول المصنف وسهوا لو طال الفصل فأتى الجديد قبل الشارح مائه كالتشي على خاصة وكفعل أو كالم كثير يختلف استدبار القبلة اه وهو مرجع في اغتفارا اليسير مع قصر الفصل وكان يمكن أن يعرف بين ما قبل السلام وبعده ماله بعده أنه عيب (قوله) استأنف الصلاة أي ويصدق خيئته أنه لا يشترع وكذا في الشك (قوله) وفيه نظر يمكن أن يجب بان شمول كلامنا ذكر عن زيادة هذا على قوله أو فعل

لترك التحفظ المأمور به وبقرضه الفعل المنهي عنه عنها فهو لم يخرج منها (قوله) وهو المأمور به المتروك من حيث هو إن كان كواجب متداركه ولا يفتي عنه سجود السهو ولو وقف وجود الصلاة عليه (وقد بشرع المجود) السهو مع تدركه (كزيادة) بالكاف (حسب) يتدرك أن كان كما (سبق) بأن تلك الزيادة (في) آخر حقت (الترتيب) وقد لا يشترع كما كان المتروك السلام فإذا ذكر أو شئت فيه لم يأت بمطل أي به وإن طال الفصل ولا يبطل لغوات محصل السهو فيه أو أوك أو التحريم فإذا ذكره استأنف الصلاة ويصح أن شك فيه بشرطه قبل قوله كزيادة الخ غير محتاج إليه لأنه معلوم من قوله أو فعل منهي عنه وأوجب بان الزيادة المنهي عنها ليس من أفعال الصلاة وهذه التي يادمن أفعالها لصكك يرتعد بها تقدم الترتيب اه وفيه نظر لما مر من شمول كلامه سابقة الشك فالوجه أنه اتخذ كرهه ابتضا (أو) كان المتروك (بعضا) مر أو صفة الصلاة وجسه تسميته بذلك (وهو) القنوت (السابق في الصبح) أو توصف بمضات الثاني دون قنوت النافلة

لأنه يتعين إلا الشرع فيه عـش وشيئا (قوله أو كلفتموها) قاله النزيل والراي ادما لا بد منه في حصوله  
 بخلاف ما لو ترك أحد القنوتين كان ترك قنوت سيدنا عرض الله تعالى عنه أنه أتى بقنوت تام وكذا لو  
 وقف وقتل التاسع القنوت إذا كان لا يحسنه لأنه أتى باطل القيام شيئا رجح الله تعالى سببا أن ذلك  
 لا يكفي كذا في المتن وما أشار إليه بقوله وسياق الخ هو إذا ذكر بعده بقوله وبصور ترك قنوت القنوت وقيل  
 القنوت بأن لا يحسنه فإنه بسن له أن يقف أو يجلس بقدره فإن لم يفعل جحد لسهو انتهى وقوله قاله النزيل  
 إلى قوله أئذ الخ النهاية ثم قال على ما نقل عن الوالد رجح الله تعالى تركه على ما إذا كانت الوقفة  
 لا تسع القنوت المعهود توسع في ما يجزى بالمالو كانت لا تسع في ما يجزى بالاصل فالوجه السجود انتهى اهـ  
 بصري (قوله أو كلفتموها) ومنها الفاء في فأنك والواو في وإن وأن أي بدل للترك بما ارادته كعم بدل فمن هديت  
 والقياس من مثل ذلك ما لو تركه قوله فأنك ذلك على ما قضت أسستغفرك وأقرب إليك أو شأ أمته بالمرح  
 الروض من استحباب ذلك في القنوت غش (قوله ويجعل عدم الخ) عبارة النهاية وإن قلنا هنا تعيين كلماته  
 لأنه بشر وجهه يتعين لإدائه السنن التعامل بعدل إلى بدله اهـ قال عـش أي مالم يقطعوه بعدل إلى آية تضمن  
 ثناء ودعاء فلا يجوز من جهة تركه أن يترك خلاف ما إذا قطعه واقتصر على ما أتى به منه ولو اقتصر ابتداء على  
 قنوت عرف فلا جدولا تباينه بقنوت كامل وأتى ببعضه وبعض القنوت لا خوف في أن يسجد لعدم إتمامه  
 الواحد كامل منهما سم على حج اهـ عبارة الرشيد في قوله من مالم يعدل إلى بدله صادق إذا كان  
 البذل واردا وبما إذا كان من غير الوارد وهو ما اقتضاه كلام الشهاب سم على التحفة لكنه صرح بخلافه  
 في حواشي المنهج وذكر أن الشرح من وافقه عليه فلا يرجع اهـ (قوله وفارق بدله) أي بدل القنوت  
 الوارد كآية تضمن ثناء ودعاء (قوله يزاد على ذكر الاعتدال الخ) وعليه فلا وقف وقفة تسع القنوت وقد  
 ترك ذكر الاعتدال فظاهر صرف تلك الوقفة للقنوت فإن تركه ذكر الاعتدال فربسته على أنه لم يرد فلا  
 تكون الوقفة عند عدم ذكر الاعتدال للقنوت عـش (قوله فاذا تركه) أي القيام المذكور فيتمثل  
 ترك بعضه من النهاية في المتن ما وافقه (قوله ويجزى ياد الخ) أي المتيقن أن القيام بعضه مستقل  
 (قوله قيمه) أي القنوت (قوله لتركه) أي القيام (قوله فعل) أي شداو (قوله والا فلا) أي فلا ينسب  
 ويطلق أن يخلط تركين سم (قوله لانه بتركه الخ) فضيته أنه لو أتى به إمامه الحنفى لم يسجد هو أيضا  
 قضية قول المتن وإنما يقول ترك القنوت تبعا لإمام الحنفى جحد لسهو لأن العبارة بعقيدته للمأموم على الأصح  
 خلافا للفتاوى في عدم السجود فإنه بناء على طريقته المار جوحه من أن العبارة بعقيدة الإمام اهـ واعتقد  
 عـش تلك القضية عبرته وحمل السجود ما يأت به إمامه الحنفى فإن أتى به فلا سجود لأن العبارة بعقيدة  
 المأموم ويصرح بذلك ما قاله فيقالوا اقتصادا ما يأت به إمامه الحنفى من جهة سلاته خلفه اعتبارا بعقيدة المأموم  
 لا بعقيدة الإمام اهـ وفي البحر يجري بعد سوق عبارة عـش المذكورة وقال القليوبي بسجد الشافعي  
 المأموم وإن كنت كل من الإمام والمأموم لأنه غير مشروع لإمام ففعله كالعدم اهـ والاعتدال الأول اهـ

أو كلمة منه ويجعل عدم  
 تعيين كتابه إذا لم يشرع  
 فيه وفارق بدله بأنه لاحدله  
 (أو قيمه) بأن لم يحسنه فإنه  
 بسن له القيام بقدره زادة  
 على ذكر الاعتدال فاذا تركه  
 سجده ويجزى ياد الخ  
 النفع ما قبل قبله مشروع  
 لغیره وهو ذكر الاعتدال  
 فكيف يسجد لتركه ولو  
 اقتدى شافعي بحنفى في السجود  
 وأمكنه أن يأتيه وبخفيه  
 في السجدة الأولى فعل ولا  
 فلا وعلى كل يسجد لسهو  
 على المتناول المعتد بعد سلام  
 إمامه لانه بتركه له لحقه  
 سهو في اعتقاده

منه حتى يستغفر عنه على أنه يكفي في الحاجة إليه دفعه توهم اختصاص النبي عنه بما ليس من أفعال  
 الصلاة فيتمثل (قوله ويجعل عدم تعيين كلماته إذا لم يشرع فيه) هو جواب إشكال وعبارة شرح الروض  
 ويحاج بأنه إذا شرع في قنوت تعيين في أدائه السنن ما يعدل إلى بدله اهـ وقضيت أنه إذا شرع في القنوت الوارد  
 ثم قطعه وبدل إلى آية تضمن ثناء ودعاء فلا سجود من جهة ترك القنوت خلاف ما إذا قطعه واقتصر على ما أتى  
 به منه ولو اقتصر ابتداء على قنوت عرف فلا جدولا تباينه بقنوت كامل وأتى ببعضه وبعض القنوت لا تحل  
 فينبغي أن يسجد لعدم إتمامه الواحد كامل منهما (قوله يزاد على ذكر الاعتدال) تقدم إن أخذه ذكره  
 المطلوب قبل القنوت من شيء بدو قوله فاذا تركه هذا الترك بصدق بما إذا قام بقدره لا بقدره مع ذكره  
 الاعتدال ففضته طلب السجود حيث فلا يرجع (قوله فعل) أي شداو وقوله والا فلا أي فلا ينبغي ويطلب

أي ما قاله عرش **(قوله بخلافه في سنة الصبح)** المتبادر أن معناه أنه لا سجود هناك مطلقا وكان وجهه أنه إن أتى به بأن أمكنه الاتيان به ادراك الامام في السجدة الاولى فوضع والا فالامام يصح له ولا خلل في صلاة الامام لا لعدم مشروعية القنوت له فلتأمل ثم رأيت في العباد ما يصح لوقا في فرض الصبح حين يصلي سنته لم يقتض واحد منهم ولا يسجد المأموم السهو وقال في شرحه بعد كلام مانصه وقد يقال المجتهد عدم السجود مطلقا اذ لا خلل في صلاة الامام وعدم مشروعية القنوت له لان من تجمله لان وضع الامام تجعل الخلل وان كان مما لا مشروعية فيه فلتأمل ثم رأيت ما سألني في صلاة الجماعة في اقتداء بمصلي الصبح بمصلي الظاهر اذا لم يتمكن من القنوت وقول الرضة كاصلا لا شيء عليه قال الجلال الحلبي أي لا يجبر بالسجود لان الامام تجمله عنه انتهى وهو عين عدم السجود هنا وقد يقاس تجعل الامام عنه أنه لا سجود وان أمكنه بان وقف الامام يسيرا فلم يأت به ومشي مر على أنه يسجد المأموم ان لم يتمكن من فعله فلا سجود سم واعتدله أي عدم السجود مطلقا الشيخ سلطان وكذا عرش كباقي انفا **(قوله)** فلم يحصل منه الخ أي فلا يطلب من المأموم سجود ترك امامه القنوت لعدم طلبه من الامام بل هو منهي عنه من سنة الصبح كل صلاة لا قنوت فيها على الراجح عرش **(قوله)** أي الواجب الى قوله ويقاس الخ في النهاية والمغني **(قوله)** أو بعضه ومنه الواو في وائشهد عرش **(قوله)** ان قلنا بنده الخ عبارة شحنة البكري في كنز دلو في النفل اذا كان الشاهد وانما فيه كصلاة التسبيح وسنة الظاهر اذ صلاها أو يعاولوصلي أو بع ركعات تغلا أو طاق أو قصد تشهد من ترك الاول منها معاذ أو سهو الم يسجد انته اه سم **(قوله)** على الاوجه غلة جمع متجاوزون لكن الذي

بخلافه في نحو سنة الصبح  
اذ لا قنوت يتوجه على الامام  
في اعتقاد المأموم فلم يحصل  
منه ما ينزل منزلة السهو  
(أو التشهد الاول) أي  
الواجب منه في التشهد  
الاخير أو بعضه (أو قعوده)  
بان لم يحصله تفسير ما روي في  
القنوت وقياس ما روي فيه  
من اشتراط كونه راتبا  
اشترط ذلك هنا أيضا  
في سجدة التي صلاة التسبيح  
أو راتبة الظاهر أو يعاولوصلي  
التشهد الاول ان قلنا بنده  
حينئذ دون اذا صلى أو بها  
تغلا مطلقا قصد أن يشهد  
تشهد أو تقتصر على الاخير  
ولو سهو أو على الاوجه وكذا  
الصلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم في

ان تخلف ركبتين **(قوله بخلافه في نحو سنة الصبح)** يحتمل ان معناه انه لا سجود هناك مطلقا وهو المتبادر من عبارته وكذا وجهه انه اذا أتى به بان أمكنه مع الاتيان به ادراك الامام في السجدة الاولى فوضع والا فالامام يصح له ولا خلل في صلاة الامام لا لعدم مشروعية القنوت له ويحتمل ان معناه انه اذا أتى به فلا سجود لعدم الخلل في صلاته بالاتيان به وفي صلاة الامام بعدم مشروعية القنوت له فلتأمل ثم رأيت في العباد ما يصح لوقا في فرض الصبح حين يصلي سنته لم يقتض واحد منهم ولا يسجد المأموم السهو وقال في شرحه بعد كلام مانصه وقد يقال المجتهد عدم السجود مطلقا اذ لا خلل في صلاة الامام وعدم مشروعية القنوت له لان من تجمله لان وضع الامام تجعل الخلل وان كان مما لا مشروعية فيه فلتأمل ثم رأيت ما سألني في صلاة الجماعة في اقتداء بمصلي الصبح بمصلي الظاهر اذا لم يتمكن من القنوت وقول الرضة كاصلا لا شيء عليه قال الجلال الحلبي أي لا يجبر بالسجود لان الامام تجمله عنه انتهى وهو عين عدم السجود هنا وقد يقاس تجعل الامام عنه أنه لا سجود وان أمكنه بان وقف الامام يسيرا فلم يأت به ومشي مر على أنه يسجد المأموم ان لم يتمكن من فعله فلا سجود سم واعتدله أي عدم السجود مطلقا الشيخ سلطان وكذا عرش كباقي انفا **(قوله)** فلم يحصل منه الخ أي فلا يطلب من المأموم سجود ترك امامه القنوت لعدم طلبه من الامام بل هو منهي عنه من سنة الصبح كل صلاة لا قنوت فيها على الراجح عرش **(قوله)** أي الواجب الى قوله ويقاس الخ في النهاية والمغني **(قوله)** أو بعضه ومنه الواو في وائشهد عرش **(قوله)** ان قلنا بنده الخ عبارة شحنة البكري في كنز دلو في النفل اذا كان الشاهد وانما فيه كصلاة التسبيح وسنة الظاهر اذ صلاها أو يعاولوصلي أو بع ركعات تغلا أو طاق أو قصد تشهد من ترك الاول منها معاذ أو سهو الم يسجد انته اه سم **(قوله)** على الاوجه غلة جمع متجاوزون لكن الذي

أي القنوت أو الشاهد الأول ونفسه وجوبه على الثاني رغم فرق بينهما - ما عثر حسن لأن الغلط أو فافرا منه ذلك للاختصاصه بالشاهد  
ووجوبه في الشاهد في الجلالة لا يصلح ما تعالاهما من القنوت به من الشاهد لأن مقتضى (١٧٣) السجود ليس هو الوجوب في الجلالة

قاله القاضي والفقير أنه يسجد في صورة القنوت تركه سهواً أي أو عداوه المعتمد بها يتوقف (قوله أي القنوت)  
القنوت) إلى قوله بل أر بعشر في النهاية وكذا في المعنى الأول وهو قصر إلى (قوله أي القنوت الخ) منع  
من رجوع الضمير لكل منهما إلى الخلاف المذكور وهنئتي على الخلاف في من الصلاة عليه صلى الله عليه  
وسلم في الشاهد الأول وهو أقوال أو الخلاف في نهاية القنوت فهو أو سجوداً يتأتى ترتيب الأقوال على الأوجه  
فتعذر رجوع الضمير إلى الشاهد فقط وشدي (قوله أي) أي بن الشاهد والقنوت وشدي (قوله أي)  
القنوت) حاله (قوله من الشاهد) حاله أيضاً أي بعده ع ش (قوله مستويان) الأولى التانيث إذا ضمير  
الصلاة في الشاهد في القنوت (قوله بل أر بعشر) بل خمسة عشر زيادة التحفظ كما روينا في بصري وقال  
سم قد يقال بل ستة عشر أن قلنا بنديب السلام والقيام كما قدمه في باب صفة الصلاة في الكلام على القنوت  
أه وبعبارة شينا والجله فالأجزاء عشر من الشاهد الأول والقعود والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
بعده والقيام له والصلاة على الآل بعد الأخير والقعود له والقعود والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم بعده والقيام له والصلاة على الآل والقيام لها والصلاة على الضمير والقيام لها والصلاة على النبي  
والقيام له والصلاة على الآل والقيام له والصلاة على الضمير والقيام لها والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
حينئذ والقيام لها تضمنان إلى الأربع عشر سنة قول المتن (بعد) واجمع للصور كلها ما يتوقف (قوله  
فوجهه) أي وجه القياس في القنوت وتوابعه (قوله لم يشرع خارج الصلاة) قد تردد على الصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم فأنما يشرع خروج الصلاة يرى (قوله يفرغ نحو دعاء الانتحاح الخ) أي خرج بقوله لم  
يشرع الخ تكبيراً للبعداء ونحوه غير مقدمه دعاء الانتحاح الخ والتعود بما بعده السور ويجزى  
(قوله لنديه) قد روي على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مندوباً بقرآن الصلاة أيضاً سم (قوله  
بعض) إلى قوله واستسكى في المعنى وإلى قوله وأول في النهاية الأولى أي مقتضيه (قوله وذلك في القنوت  
الخ) فهذه أر بعشر ما تقدم ثمانية سم أي بل عشرة قلنا بنديب الصلاة في الأصحاب في القنوت (قوله لها)  
يعني ترك الصلاة على الآل (قوله إن يتبين قبل الاما الخ) أي بان أحدها مامعاً بعد سلامه بأنه تركها أو  
كتبها في تركها أو أنه يقول اللهم صل على محمد السلام عليكم شخصاً (قوله وقيل طول الفصل) أي أو تبيان  
ما يطلعه وسهوه (قوله أو بعده الخ) عبارة شينا أو بعده وقيل طول الفصل فكذلك أو بعده طول الفصل  
فانتحوا لا يجوز كذلك تركها دعاء أو لم أه أي أو أتى بمطل يجزى (قوله فأن عمل السجود الخ) لأن  
تقول السجود لا يقرب بالسلام سهواً كما يأتي الآن وجه القنوت بأن العود بعد السلام بقصد السجود يستلزم  
الدور لأنه لو عاد لاجل السجود صارت الصلاة تطلب الاتيان بالتر وله لو جرد عمله فإذا أتى به لم ينصو بعده  
والفقير أنه يسجد في صورة القنوت تركه سهواً أي أو عداوه المعتمد به (قوله أي القنوت) تقدم في باب  
صفة الصلاة في الكلام على القنوت أنه يسجد أيضاً بالسلام وذكر الآل وكأنه يظهر أن يقاس بهم الضمير فلو  
ترك السلام أو ترك الآل أو الضمير فهل يسجد السجود في نظر ولا يعدان يسجد أيضاً أم يتناول الشارح  
أن قلنا بنديب الصلاة على الأصحاب ويعلم أنه إذا كان السلام من القيام بقدره أيضاً (فرع) \* لو عندما  
يقضي السجود ليسجد فهل هو كالقنوت أو كغيره أم لا يسجد له سجدة حتى تطل صلاته بالسجود القياس أنه  
كذلك ويحتمل الفرق ثم نقل أن شخصاً الشهاب الزلي أي بعين بطلان الصلاة فوقف بان سبب السجود ثم  
منع بخلافه فافهم (قوله بل أر بعشر الخ) قد يقال بل ستة عشر قلنا بنديب السلام والقيام كما  
قلنا عن ما يقيد ذلك (قوله إن قلنا الخ) أي إذا الصلاة حينئذ والقيام لها ضمان إلى الأثر عشر (قوله لنديه)  
قد روي أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مندوباً بقرآن الصلاة أيضاً (قوله وذلك في القنوت الخ) فهذه  
أر بعشر ما تقدم ثمانية (قوله فأن عمل السجود) لأن تقول السجود لا يقرب بالسلام سهواً كما يأتي الآن

فبها هو في الشاهد الأخير ومثلهما هو سورة السجود لها أن يتبين قبل سلامه بعد سلامه أم لا بعده سلامه وقيل طول الفصل تركه لتمامه  
لها فأن دفع استثنائه بأنه إن تركه كما قبل سلامه أي بها أو بعده فأن عمل السجود ولا يجزى سائر السنن أي بما فيها بالسجود على الأصل

لائم البست في معنى الوارد فان جحد لشي منها بطلت صلاته الآن بسوء أو بعذر يحمله أو اشتك بان الجاهل لا يفرق قسما وعية سجدة السهو ومن عرف بغير فعله أي مقتضيه وذمعت هذا التزام لان الجاهل قد يجمع مشر وعية سجود السهو قبل السلام لان غير فطن وعمومه لكل سنة وأول فعله جذا كراته الذي نحن فنيو الالم يبق للأشكال وجه أصلا ثم أتت شارها فمعه على ظاهره وأجاب عنه عما يأتي من نحن فبما ذلك الكلام ليس في سجوده: (١٧٤) في غير محله وهو قبل السلام بل في سجوده في محله لكن لنحو سبع الركوع فحين ما ذكرته

(والثاني) أي فعل المنهي عنه من حيث هو (إن لم يبطل عده) الصلاة (كالاتفات وانطوئين لم يسجد لسهوه) ولا لعده غايبا لما في من المستثبات (والأب) أبطل عده ركعة زائدة (سجد) لسهولاته صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا وسجد لسهوه متفق عليه هذا (إن لم تبطل الصلاة بسهوه) فإن يبطلت بسهوه (ككلام كثير) فإنه يبطلها (في الأصح) كما لم يسجد لأنه ليس في صلاة في الأصح راجع للمثال لا المحكم واستثنى من هذه القاعدة لو فوّل المتفضل ذاته عن سبب مقدمه سهوا أو عذره أو أنه لا يسجد لسهوه على المعتد مع أن عده يبطل ويفرق بينهم بين سجود لجوحها وعذرها أو إياه هنا مقصر بركوبه الجمع أو بعدم ضبطها بخلاف الثاني تخفف عنه لشدة السفر وإن قصر وبالي سهوا بترك السلام فإنه لا يسجد لسهوه مع إبطاله تعدد إياه أن تركه وفصل منافيا فهو المبطل والانهو سكوت وهو

ذلك السجود لتر كوما أدى وجوده إلى العدم بنفي انتفاء من أمه سم وعش وحقق (قوله) لائها لبست في معنى الوارد) أي حتى تقاس عليه (قوله) أو بعذر يحمله) أي بان يكون قرب به عده بالسلام أو بعدا عن العلم قاله الغوي في ذابوه معنى ونقل سم عن الأسن من مثله وأقره وعبارة الرشدي أي بان كان قريب العهد بالسلام أو نشأ بادية بعدة من العلماء لأن هذا ردهم الجاهل المذخور خلافا لما وقع في حاشية الشيخ عش اه عبارة وقضية إطلاق الجهل أنه لا فرق بين قرب به العهد بالسلام وغيره وقبده البرماوي نقل عن الغوي بقر به العهد بالسلام وغيره في العباب أيضا لكن لم ينقله عن أحد دال الأقرب ما تقتضه كلام الشارح مر فان مشل هذا لما ينبغي لا يفرق فيه بين قرب به العهد بالسلام وغيره اه (قوله من حيث هو) أي لا يقيد السجود له سم (قوله ولا لعده) القول للمتن وتطويل الخ في النهاية والشاخر هناك (قوله) بالحوال إلى ما لو سها به سجود (قوله الباني) أي من قول المتن ولو نقله كقولنا بالخ وما زاده عليه وسلم صلى الظهر الخ) أي ويقاس غير ذلك عليه معنى (قوله) أنه لا تبطل الصلاة بسهوه) أي كالمثله المذكورة معنى (قوله في الأصح) أي قول المصنف في (قوله راجع للمثال) أي لبطلات الصلاة بذكر الكلام سهوا (قوله لا المحكم) أي عدم السجود سم وعبارة النهاية وتأني في الأصح راجع للمثال وهو السلام الكثير المحكم وهو قوله سجود ولو سكت عن المثال كان أنصر وأبعد عن الأهم أذ لا يسجد مع الحكم بالبطان اه أي بالاتفاق (قوله من هذه القاعدة) أي المأخوذة من قوله ولا يسجد الخ وهي ما يبطل عده دون سهوه يسجد لسهوه (قوله فانه لا يسجد الخ) هذا ما صححه في الجمع وغيره وأخذت كما مر في فصل الاستقبال أنه يسجد له وصححه الرازي في شرح الصغير وخبره ابن القري في رتبته وقال الأسن أنه القياس وأقرب به شغنا الشهاب الرمي نهاية وبغنى سم واعتمد شرح المنهج أيضا (قوله على المعتد) خلافا للنهاية والغني وشرح المنهج كجرا نقلا (قوله ورد) أي قوله مع الخ نسف (قوله) ولو سها به سجود السهو) أي بان تكلم باسم لا عش (قوله لهذا السجود) أي الذي فعله سهاها (قوله بان زيد) إلى قوله وقرئ في الغني الا قوله في تلك الصلاة إلى ذوا الفاتحة وإلى قول فيسجد في النهاية الا قوله أي بين المقدمة إلى وخرج (قوله) ذكرنا كان الخ) أي أو أقر ثانيا بية (قوله كذلك) أي في تلك الصلاة بالنسبة إلى (قوله ليس المراد الخ) الأنسب لقوله الا (قوله) وهو الأقرب إلى الخ يقول كذا في النهاية يحتمل ان يراد به من حيث

بكونه الجمع أو بعدم ضبطها بخلاف الثاني تخفف عنه لشدة السفر وإن قصر وبالي سهوا بترك السلام فإنه لا يسجد لسهوه مع إبطاله تعدد إياه أن تركه وفصل منافيا فهو المبطل والانهو سكوت وهو

غير مبطل وإن طال وما لو سها به سجود السهو فسد السهو سهاها فانه لا يسجد لهذا السجود مع إبطال عده (وتطويل ذاتها الركن القصر) بان يزيد على قدر ذكر الاعتدال المشر وع في تلك الصلاة بالنسبة لوسط المعتدل لا لخل المصلي فيما يظهر فهو القاعدة ذا كرا كان أو سا كرا أو قل قدر ذكر الجلوس بين المصدين المشر وع في كذلك قدر الشاهد الواجب وقول في تلك الصلاة ليس المراد به من حيث ذاتها بل من حيث الحالة الواهنة فلو كان أماما لتسن له الإذ بكرا التي تسن المنعذرا واعتبر التطويل في جهة بقدر بركونه منعذرا

على الاول بالنظر لما شرع له الآن من الذكر على الثاني وهو الاقرار بكلامهم (يطلق عنه) الصلاة (في الاصح) لانه غير مبرور موقوفه اذ هو غير مقصور في نفسه وانما شرع لفصل أي بين المقدمة وهو الركوع أو شبهه وهو السجود (١٧٥) الثاني لما أنه شكر لما أهل له

من القرب بالعبادة الاول  
وبين القصد بالذات وهو  
السجود الاول فبهما خرج  
بقول المشرع فيه الخ  
تعلق به بقدر القنوت في  
حمله أو التسليم في صلته  
أو القراءه في الكسوف  
فلا يؤخر واختبر جواز  
تعلق بهما لصحة الاجاب  
فيؤمن من كان الأكثر وبن  
عليه ويصح في الحقيقة في  
موضع وقد يشتمل للعمود  
بأنها واقع عليه تحتدلة  
(فلا يجد له وجه وان قلنا  
لا يبطل عمده تركه التعلق  
للمأمور به على التاكيد  
(فلا اعتدال قصير) لما  
أنه الفضل بدل الله لم يجب  
فيه كرمه على عادي ومن  
ثم لما كان القيام وحلوس  
الشهود الاخر عادي  
وجبه لهما كرمه فالحما  
عن العادة بخلاف نحو  
الركوع وجوب  
الطمأنينة نفسه ليجعل  
الخشوع والسكينة  
القلوب بان في الصلاة وكذا  
الحلوس بين السجودتين  
في الاصح لما ذكر في  
الاعتدال خوفا يعرف بل  
هو أولى لان ذكره أقصر  
فان قيامه جاحته اختصاص  
الخلاص بهما اقتلعت بعده  
بحلوس طوبى في نفسه  
يشبهه وهو حلوس الشهود

ذاتهما أو من حيث الخ (قوله على الاول) أي من حيث ذاتها (قوله على الثاني) أي من حيث الحالة الراهنة  
(قوله لما) أي في ذلك الصلاة كروى (قوله أنه الخ) أي السجود الثاني (قوله وبين القصد) الخ عطف  
على قوله بين المقدمة (قوله ونخرج) الخ القول الثاني فلا اعتدال في النفس الا قوله وقد يتصل الى المتن (قوله  
ونخرج الخ) ما طر بق الخروج سم وأشار الكردى الى الجواب عنه بما نصه أي يخرج من التطويل البطل  
بسبب قوله الخ اه (قوله تعلق به الخ) بل أن يطيله بمشاه من الذكر والسجود وكذا بالسكوت سم أي لما  
قدمه الشارح في صفة الصلاة أن تطول بل اعتدال الركعة الاخره يذكروا دعاء غير مبطل مطلقا وأنه مستثنى  
من البطلان بتطويل القصير زاد على قدوا المشرع فيه بقدر الفاتحة اه (قوله بقدر القنوت) أي  
المشرع وقبول المراد القنوت مع ما تقدم عليه من الأذكار المشرع وعقر شدي أو قبل بصر بذلك  
المراد قول الشارح المتقدم بأن يدافع (قوله في سجده) أي المشرع وهو فيه بالاصالة وهو ثانية السجود الأخيرة  
الوقوف النصف الثاني من رمضان وأخيرة سائر المكتوبات في النكاح كالمسكنة السجود عش وبالله قول  
الشارح مرد الاتفاق فسر وعلى هذا تستثنى هذه الصور من قولنا الخو عكن سجده الخ فالشارح  
من قبلنا أفتى به الشباب من جزم أن المراد بجملة اعتدال الأخيرة سائر المكتوبات شدي وتقدم عن  
اشوا ح نغما بقدر أن يحل اعتدال الأخيرة مطلقا ولو في النقل (قوله واختبر) كان ينبغي تأخير به عن  
قول المتن فلا اعتدال قصير الخ شدي (قوله لصحة الاساديث الخ) كغير مسلم عن أنس قال كان صلى الله عليه  
وسلم إذا قائل سمع التعليل جده فأم حتى يقول القائل قد نسي مغنى عبارة عش وفي سم على المنه أن  
حديث أسرو في مسلم بتطويل الجلوس بين السجودتين أيضا اه أي يجوز بتطويل الاعتدال اه  
(قوله ثم كما التعلق الخ) تعال لمن فقط والاختلاف بالنسبة لما قبل الاصح لما الله بالغاية (قوله لما  
مر) أي نغما (قوله أنه عادي الخ) أي والعمادى بحب فيه الذكرو من ثم لما كان القيام الخ (قوله  
ووجوب الطمانينة الخ) أي فلا ردى أن وجوب الطمانينة ينال ذلك أي كونه للفضل عش (قوله فيه)  
أي في الاعتدال عش (قوله بهذا) أي بالجلوس بين السجودتين (قوله لان بعده جلوس) كذا في أصله  
مخطو حه الله تعالى واسم أن غير الشان وقد يقال والاعتدال قبله القيام بل هو أولى بهذا القياس لان  
أشبهه الطويل بل فيه مطرد بخلاف الجلوس بين السجودتين فإنه انما يتأتى اذا جبه جلوس تشهد وليس بمطرد  
ومن المعلوم أن التفاوت بالقبلة والبعد فلا يؤثرو بسلام ذلك كله لا يخفى ضعفه مصرى (قوله بناء على  
أنه) أي جلوس الاستراحة (طويل) أي للاصح خلافة كروى أي عند الشارح خلافا لما يتوالمسنى  
والشهاب للزمي كاسم (قوله وظهر ما مر الخ) بل صريحه (قوله أن الخلاف الخ) خبر قوله وظهر ما مر الخ (قوله  
فإنما) أي ما مر (قوله مع كونه) أي المتن (قوله فذلك) أي ما مر (قوله وهذا) أي ما في المتن (قوله  
ما تخرج الخ) قد تقدم ما فيه (قوله ان بعده طويل) كذا في أصله أيضا بطله رضى الله تعالى روجه بطلان  
(قوله وهو الاقرب) مثله في شرح مرد (قوله ونخرج بقول الخ) ما طر بق الخروج (قوله بقدر القنوت) قد  
يدل على ضرورة اذ على قدر القنوت لاراد بجملة خلافة لا يعم القنوت وكذا لا دعاه مخصوص خلافة  
لذكر والذاعة لله أن يطول بمشاه من قبل بجملة كذا بالسكوت خلتا بل (قوله لا يبطل) زيادة هذا التبد  
قريب سما جاحته كفى الكلام لانه ما أن رديه لا يبطل عمده أو لا يبطل عدولاه هو فان أراد الاول صلا  
تقدرك الكلام ولقولنا كذا قولنا لا يبطل عمده بل يبطل عدولاه أي صار التقدرو لوقولنا كذا قولنا  
لا يبطل عدولاه لم يبطل عدولاه حتى في ذلك من الضعف والقصد فكان الصواب لا يطلق ثم استأنه  
السلام والتسليم مع عدم البطلان مع المعد فتأمل

أو الاستراحة بناء على أنه طوبى بل يشبهه هذا ظاهر ما مر عن أكثر من أن الخلاف فيما بيننا في  
المتن مع كونه على طبق عبارة الجمهور إلا أن يجاب بأن جوابه قد لا يقتضي أنه في الجلوس أقوى وذلك من حيث أصل خبره فدعهم  
وهذا من حيث قوة الخلاف وهو مختص الثاني ووجه ما تقرر وأن بعده طوبى بل يشبهه بخلاف الاعتدال لا ينال ما تقرر من أهم ما غير

ما تقدم به **بصري** **(قوله كابر)** في أركان الصلاة كروى قول المتن **(ولو نقل الخ)** فضيت أنه لا يسجد لشكر بر  
 الفاعلة أو التشهد لأنه لم ينقله إلى غير محله لكن عبارة جفى شرح الأرشادو يضم إلى هذا أي نقل الركن  
 القنولي شكر والفاعل خلافاً لبعضهم انتهت وجوب شكر والفاعل شكر بالسووق فلا يسجد به وبعبارة  
 ما ذكره في كبر والفاعل أنه يسجد بتكبر والتشهد لأن الغرض من قول الشارح لو قدم الصلاة على النبي  
 لا يسجدان الغرض من ذلك عدم السجود بتكبر الركن القنولي عمن قول المتن **(وكأنه لا)** أي غير سلام  
 وتكبيره إحرام أو بعضه إلى ركن طويل وأما نقل ذلك إلى ركن قصير فإن طوله فيقبل كابر ولا يقبله خلافاً  
 أي لا في معنى **(قوله لا يبطل)** إلى قول المتن ولو نسي في النهاية إلى قوله وحيداً في المتن وقوله إلا إذا المني  
 وقوله وما لو نقل إلى ركن أو فرقه فهم وقوله ونظر إلى الولىس **(قوله لا يبطل)** زيادة هذا القيد فوجب سجدة وكفى  
 الكلام لأنه يصير تعدد الكلام ولو نقل كذا قولاً لا يبطل عدمه يبطل عبده ولا ينجي ما في ذلك من الضعف  
 والفساد فكان السوابب الإطلاق ثم استثنى السلام والتكبير من غير الإعلان مع العمدة سم **(قوله)**  
 نخرج السلام عليكم ثم لو أتى به سوا واحد للسو كاهو ظاهر ومنه ما لو أتى بتكبيره الإحرام بنية ما أعددها  
 مبطل فيسجد لسو هاهنا القاعدة فالتقيد بقوله لا يبطل لاجل قول المصنف يبطل عبده سم أي وإن  
 ترتب عليه ما من السجدة أو الركن **(قوله السلام عليكم)** أي وإن لم يقصد سلام التحلل إلا من الخطأ  
 عمن **(قوله بان كبر بقصد)** أي الإحرام صريح في أن تعدد التكبير بقصد الإحرام مبطل وهو صريح  
 ما قرره في مسئلة الأول بالإنذار والخروج بالإشباع وإن توقف فيه السو على فقاويه سم **(قوله)**  
 وحيداً أي حين التشديد بقصد تجديد الإحرام **(قوله لا يفرغه)** أي في أن ينقل التكبير يبطل سم **(قوله)**  
 وكشده الخ أي أو بعضها بنزاد الإيعاب ولو لفظ الحيات اه **(قوله خلافاً للعل)** أي أخبار بالرد  
 توجيهه مقابل الأصح الذي جرحه الحق بقوله الثاني يبطل كقول الركن الفعلي عمن **(قوله لا يفرغه)**  
 أي قبيل قول المصنف فالاعتناء بالتكبير كروى **(قوله وكذا لعدم)** إلى المتن في الغنى **(قوله ونقل بعضه)**  
 ككراهة يدخل فيه التسمية أول التشهد كما يأتي سم **(قوله إلا إذا قصر الخ)** هذا لا يناسب تشديد القول  
 بقوله لا يبطل الخ إذا لم يلبس منه سم **(قوله ما لم ينو معناه)** بعض سلام التحلل أن فرض هذا فيما إذا  
 عز على الاتيان بمصم السلام ثم اقتصر على البعض فمحتمل كقول الركن الاتيان بالفعل المبطل وشرع فيه  
 وإن لم ينو أما إذا فاقى الأقصار ابتداء على بعض السلام فواجبه الإعلان لأن الظاهر أن الإعلان في الاتيان  
 بالسلام اشتباهه على خطاب لاكتين فلنأمل بصري أقول وقد توجه الإعلان بأن نية كونه بعض سلام  
 التحلل كنية خارج من الصلاة ومستلزمه أقول المتن **(هذه الصورة)** هي قوله ولو نقل ركنه الخ عمن  
**(قوله واستثنى)** إلى المتن في الغنى الأقوله وقبائه الروايات فرقه وقوله ونظر إلى وليس وقوله أو مصل نقل  
**(قوله نخرج السلام عليكم)** ثم لو أتى به سوا واحد للسو كاهو ظاهر ما شذ بهما في قبول السلام الإحرام  
 فسلم معاً بالسو وسهوا ومنه ما لو أتى بتكبيره الإحرام بنية ما أعددها مبطل فيسجد لسو هاهنا القاعدة  
 فالتقيد بقوله لا يبطل لاجل قول المصنف يبطل عبده **(قوله بان كبر بقصد)** أي الإحرام صريح  
 في أن تعدد التكبير بقصد الإحرام مبطل وهو صريح ما قرره في مسئلة الأول بالإنذار والخروج  
 بالإشباع لكن في فتاوى السيوطي بعد تكامله على تنظير الأنسوى في أن تعدد التكبير يبطل ما منه  
 والاحتمال أنه لو قصد أي بالتكبير لا الذكر المحض لم تبطل أو طعنا لو قصد قطع الإحرام الأول وتجديد إحرام  
 جديد بطلت قطعاً ولو اقتصر على قصد التجديد والنقل دون القطع فهي المسئلة أي مسئلة تنظير الأنسوى  
 وحيداً بتوقف على احتمال الإعلان وعدمه وهو محل توقف اه وفيه نظر والوجهان لا توقفان للعرض  
 قصد تجديد الإحرام كقول لو اقتصر على قصد التجديد بهذا بعض الإعلان كاهو صريح في مسئلة الأول  
 بالإنذار والخروج بالإشباع **(قوله ونقل بعضه)** يدخله فيما التسمية أول التشهد كما يأتي **(قوله إلا إذا قصر)**  
 على لفظ السلام الخ هذا لا يناسب تشديد القول بقوله لا يبطل الخ إذا لم يلبس منه إلا أن يكون

مقصودين فلا يبطلان  
 ما وقع في عبارات انهما  
 مقصودان لأن معناه أنه لا بد  
 من وجود صورتهما مع  
 عدم الصارف لهما كابر  
**(ولو نقل ركنه لا يبطل)**  
 نخرج السلام عليكم  
 وتكبير التحريم بان كبر  
 بقصد وحيداً لا يفرغه  
 خلافاً للأنسوى (كفاية  
 غير كواعو) جالس  
**(تشهد)** آخر أو أول وتعيد  
 شارب بالتحريم في محله  
 وكشيد في قيام أو سجود  
**(لو يبطل عبده في الأصح)** لأنه  
 غير محل بصورتها بخلاف  
 الفعلي (ويسجد لسو في  
 الأصح) لتركه الحفظا فغير  
 ماص وكذا العمدة كفى  
 المجموع ونقل بعضه ككراهة  
 إلا إذا قصر على لفظ  
 السلام فإنه من أسبغ الله  
 تعالى ما لم ينو معناه أنه بعض  
 سلام التحلل أو الخروج  
 من الصلاة فهو الركن هذا  
 من القاعدة لأن عدم مبطل  
 حيث (على هذا) الأصح  
 استثنى هذه الصور ومن  
 قولنا السابق (لا يبطل  
 عبده لا بسجود لسو)  
 واستثنى معناه



مطلقاً (قوله أيضاً) يعني عنه ما قبله (قوله ما لو أتى بالقنوت الخ) أي عدا أو سهواً عن (قوله بنية الخ) فإن أتى به لا يشك أن القنوت لم يسجد قاله الخوارزمي يعني (قوله قبل الركوع) ومثل ذلك ما لو فعله ألبسه الخالف قبل الركوع أن فعله عن اعتقاد ينزل عندئذ من السهو عرش (قوله في الوتر) ينبغي أن مثله في ذلك بقية الصلوات كالظاهر سم ورويدي (قوله فإنه يسجد) ولو تعدله لم يطل صلاته لكنه مكره وذكر في صلاة الجماعة يمكن حمله على ما إذا لم يطل به الاعتدال ولا يطلت نهايته بمعنى قال عرش قوله ولا يطلت هذا بخلاف من حيث شمله للركعة الأخيرة على ما أتى به من عدم الإعلان بتعليل اعتدال الركعة الأخيرة أه أي مطلقاً كما نقله عنه في بحث تطويل الركعتين (قوله ما لو فرأ الخ) أي بقصد القراءة سم لكن ظاهر منسجم الشارح كشرح المنهج والنهاية والغنى وصرح بفتح الجواد أن الفاتحة والسورة والشهد لا يشترط في نقلها النية واستظهاره أنه إذا قرأ في غير القيام لا يشترط السجدة القرائة لكن في فحاشة من بعضنا إلى رادى خلافه حيث قال قوله وقوت يثبت وكذلك تشهد القراءة لا بد من نيتها ما قبلها ما على القنوت انتهى وما اقتضاه كلام الشارح من أن تشهد القراءة لا يشترط لها منسبة في اقتضاء السجود ظاهر لأن القراءة أو أفعال تشهد كلاهما متعينين على فعل مخصوص بخلاف القنوت فإن الفاتحة تستعمل في غير الصلاة ويقوم غيرهما من كل ما يتعين دعاءه وثناء مقامها فاحتاج في اقتضاء السجود للنية أه (قوله وما لو نقل ذكر الخ) وقال الشيخ الإسلام خلافاً لما ينو الشهاب الوصل والغنى عبارة الأخيرة قال الأسنوي وقياسه أي نقل السورة السجود للتسبيح في القيام وهو مقتضى ما في شرائط الأحكام لأن سجدان انتهى والمعتد عدم السجود أه ووجهه سم بأن جميع الصلاة قابلة للتسبيح غير منسبة عن شيء منها بخلاف القراءة وتحتها فإنها منسبة عن شيء غير محلها أه (قوله ويؤخذ من الخ) ينه السجود للنية أه أول تشهد إذا قصد من القرآن أن لا يهمل القرآن قطعاً وللصلاة على الأقل في غير تشهد الأخير بقصد أنها ذكر الأخير لأنها نقل بقدر الخ في غير محلها لكن خالف سم في شرحه ووصل على الأقل في تشهد الأول أو يسأل أول تشهد لم يسجد له سجوداً أو كقضاء كلام الأصحاب وهو ظاهر على قاعدة أنهم لا يطل عدله سجوداً له أو لا ما استثنى والاستثناء معيار الموم انتهى وأقول قد يستشكل عدم السجود قبل السجود أه أول تشهد هلان البسملة أي يثبت الفاتحة فيه نقل بعض الفاتحة سم عبارة عرش قوله مر أو يسجد الخ في ظاهره أنه لا يسجدون قصد أنهم من الفاتحة لكن عبارة عرش ويؤخذ من أنه لو يسجد الخ والأقرب بظاهر الخلاف الشارح مر لماعل به سيما والتشهد على الصلاة على الأقل في الجملة لكن ودعاه أن البسملة مطلوب بقوله نقله إلى غير محله أه (قوله أنه لو وصل الخ) أي في تشهد الأول نهاية أي مثلاً (قوله عليه يعمل الخ) أي على الصلاة

في هذه النسخة قسم ثم أتت غير هذه النسخة كذلك (قوله في الوتر) ينبغي أن مثله في ذلك بقية الصلوات كالظاهر (قوله فإنه يسجد) ولو تعدله لم يطل صلاته لكنه مكره وذكره الرافعي في صلاة الجماعة ويمكن حمله على ما إذا لم يطل به الاعتدال ولا يطلت نهايته أي أخذ المصاهر مر (قوله وما لو فرأ الخ) أي بقصد قراءة القرآن (قوله وقياسه أنه لو وصل الخ) اعتمد مر قال الأسنوي وقياسه السجود للتسبيح في القيام لكن أقاد من الشهاب الوصل إلى أن المعتد عدم السجود مر وقد وجهه بأن جميع الصلاة قابلة للتسبيح غير منسبة عن شيء منها بخلاف القراءة وتحتها فإنها منسبة عن شيء غير محلها أه (قوله ويؤخذ من الخ) ينه السجود للنية أه أول تشهد إذا قصد من القرآن أن لا يهمل القرآن قطعاً وللصلاة على الأقل في غير تشهد الأخير بقصد أنها ذكر الأخير لأنها نقل بقدر الخ في غير محلها لكن خالف مر في شرحه ووصل على الأقل في تشهد الأول أو يسجد أول تشهد لم يسجد له سجوداً أو كقضاء كلام الأصحاب وهو ظاهر على قاعدة أنهم لا يطل عدله سجوداً له أو لا ما استثنى والاستثناء معيار

أيضاً ما أتى بالقنوت أو بكلمة منه بنية يسجد الركوع أو بعده في الوتر غير نصف رمضان الثاني فإنه يسجد وما لو فرأ غير الفاتحة في غير القيام بخلافه قبله لأنه خلفها في الجملة وقياسه أنه لو وصل على النية صلى الله عليه وسلم قبل تشهد لم يسجد لأن القنوت محال في الجملة وما لو نقل ذكره اختصاً بمحل لغيره بنية أنه ذلك الذكر ويؤخذ منه أنه لو يسجد أول تشهد أو صلى على الأقل بنية أنه ذكر تشهد الأخير يسجد لله عليه يعمل كلام شعثاني فتاويه

وغيرها من اعترضوا به على (١٧٨) ضعيف أن الصلاة على الآل ركن في الاشيعرة ابعادا تقر أن نقل المندوب كذلك بشرطه

على الآل في التشهد الاول بنية أنه ذكر التشهد الأخير (قوله وغيرها) أي كسر من سجدة (قوله ومن اعترضه الخ) الما عترض هو شيخنا الشهاب الرمي في فتاويه ويؤيده عدم المجعود مع مقتضى تأخيرهم أن لا يبطل عدده لا سجود لسهو الاما استثنى والاستثناء معيار العموم كما تقدم سم أي عن شرح حر (قوله) والوفاة به في الخوف (الخ) وكذا في الامن بل أولى وأما وقع انتظار مكره وبان طول لم يقض آخرون فكلهم كالصرح في عدم سجد السجود لهذا التطويل اه سم بحذف (قوله فانه يسجد الخ) وينبغي أن غير الفرقة الاولى مثله لاقتداءهم بمن حصل منه مقتضى السجود ومعارفة الاولى قبل الانتظار المقتضى له سم وعش (قوله في غير محله الخ) أي وسجد في صلاة الخوف التشهد أو القيام في الثالثة وفي غيرها التشهد الاول كزعي وجرى (قوله ونظر فيها) أي في سورة التفرق (قوله بان هذه الصور) أي المزیة في الشرح (قوله وليس منها) أي من المستثنيات (قوله من غير نية) متعلق بالزبادق (قوله سها) معقول له أيضا (قوله في الخوف الخ) أي السجود لذلك الزبادق من قاعدة ما يبطل عدده فقط يسجد لسهو (قوله الامام) أي قوله لو وقع اختلاف في النهاية الاولى ثم إلى التي وقوله ولم يجلس الاستراحت قوله ان غلب إلى ولو انتصب وقوله وكذا في الوتق (قوله وحده) أي بان جلس للتشهد ونسبه (قوله أو مع قعوده) أي أو قعوده وحده فيها اذا لم يجس للتشهد معني وعش (قوله أي وصوله لحد يجزى في القيام) أي بان صلا في القيام أقرب منما إلى الركوع أو الابل على السواء عش قول المتن (لم يعلمه) ظاهره وان نزوه وجه بان السكاذ في الغرض الاصل وهذا فرضيته عارضه وتلك الزيادة بعد نزوه لم تبطل صلاته عش (قوله أي يعمر عليه العود) كذا في المغني (قوله يفرض فعله) أي اما القول بنسباني عش قول المتن (عليه بغيره) أي ذكره سم (قوله بطات صلاته) ظاهره انه لا فرق في ذلك بين الفرض والتفل كان أحرم بأربع ركعات فلا يشهد من ترك التشهد الاول وتلبس بالقيام فلا يجوز له العود وهو ظاهر لتلبس بالقيام الذي هو فرض وأما اذا ترك في هذه الحالة قبل تلبس بالفرض فلا فرق بينه على أنه اذا قبل الثانية ثم تركه لم يبدأ أو لا فان تلبسا بما قاله القاضى والبخارى من المجعود واعتد الشارح حر ناهيه لانه سارفي سم البعض يقصدون قلنا بكلام غيرهما من عدم السجود أي وعندهما التحفة بعد السجدة عش (قوله انه في صلاة) قد يقال لا يصور عوده لاجل التشهد من نسيانه انه في صلاة اذا التشهد ليس الانه فاعل الامم له يعني إلى أي عاد إلى التشهد يعني محله رثي (قوله أو حرمت عوده) أي أو ناسا حرم عوده عش (قوله) ويفرق بينه أي بين عدم بطلان عوده ناسا حرمته من نسيانه (قوله بان ذلك) أي ابطال الكلام (قوله) فاعداً أي ابطال العود (قوله نعم) أي قوله ان علم في الماضي الاقوله لم يجلس للاستراحة (قوله فوراً) عند التذكر أي فان خالف بطلان علم وتعمد سم (قوله أو جاهل بخبره) اما اذا علم التعمير وجهل الابطال فيبطل نظير ما مر في الكلام ولو ترد في جواز العود وعدمه التردد فقتضى كلام

وبالوفاة به في الخوف أو ربع قرن وصلى بكل فرقة وكعة وأفرقتين وصلى واحدة ثلاثاً فانه يسجد لخالفه لا انتظار في غير محله الوارد فيمنظر فيها بانه يسجد لعدم ذلك لا يضاف وبيان هذه الصورة كلها يسجد لعدمها أيضاً كمورد المتن وليس منها زيادة القاصر أو عمل نغلا بطلان غير نيسبوا لان عدداً لم تبطل فهو من القاعدة (ولو نسي) الامام أو المنفرد (التشهد الاول) وحده أو مع قعوده (قد كره بعد نسيانه) أي وصوله لحد يجزى في القيام (لم يعلمه) أي يعمر عليه العود لا صاحب تحفة فيه وتلبس بغيره فعله فلا يقطعه لسنه (فان عاد) عاد (عليه بغيره بطلت) صلاته بان زاده قعوداً بلا غدر وهو مغتبر لثمة الصلاة بخلاف قطم اقول لنقل كالفاتحة لعموداً والافتتاح فانه غير صحيح ثم لا بعد كراهته (أو عاد) عاداً (ناسا) أنه في صلاة أو حرمت عوده ويفرق بينهما من ابطال الكلام اذا نسي غير ما كان ذلك أشهر فليس حرمته نافذة بطلان كالأكرام عليه ولا كذلك هذا فلا تبطل رفع القلم صحتهم بنية القيام فوراً عند التذكر (ويسجد لسهو) لابطال عمود ذلك (أو) عاد (جاهل) غير عيان كان مخالفاً لان هذا مما يخفى على العوام (فكذا) لا تبطل الخواهر

صلاته (في الاصح) لما ذكره ويؤيده القيام في راعده تعلمو بمجد السنو وفيما اذا تركه الامام (١٧٩) ولم يجلس للاستراحة لا يجوز للمأموم

التخلفه ولا يعضد بل ولا الجلوس في غير تشهد بل ان المأمر على غش الخلفين غير عذر وهي موجوده في ذكر الاصل والصلاته ان عذر تعدد ما لم ينو معاقته وهو فراق بعذر فيكون أولى فان جلس لها زلة الخلف لان الضرر انما هو لحدوث جلوس لم يفعله الامام على ما يأتي قبل فصل المنايعة (ثانية) ظاهر كلامهم انه حيث لم يجلس الامام للاستراحة ا بطل جلوس المأموم وان قبل ونسب نفسه وتوهم لا يضر تخلف المأموم بقوله جلوسه الاستراحة ليس فيه غش بخلافه يقتضي انه لا يضر جلوسه هنا بقدرها وان أتى به بعض التشهد لعدم غش الخلفه ولو انصب معه فعاد له به عدله امامته فصلاته باطله أو شاء أو جاهل وهو لا يضر زمر فقط بل ينظر فانما جلا لعوده على السهو أو ينوي مفارقه وهو الأولى وكذا لو قام من جلوس بين السجدين فنظروا في سجوده أو يفارقه ولا يجوز له متابعتهم ولو تعدد فانصب امامه ثم عاد لزوم المأموم القيام فسووا لانه توجه عليه بانصب امامه وفراغه هنا أولى افعال نوع الخلاف لقوى في جواز الانتظار كما به ما يأتي فيما

الجواهر انه لا يضر وهو ظاهر بل هو داخل في كلامهم لانه حاصل شرح العباب اه سم (قوله لما ذكر) أي من ان هذا لما يجزى على العوام معنى (قوله فورا عند تعلمه) أي فان سالف بطلت سم أي ان علم وتعد انما مامر وباقى (قوله ولم يجلس الخ) ليس بقيد عند التها بقوله المغي كما يأتي (قوله وهي موجوده) أي الخافشة الفاحشة من غير عذر (قوله ولا بطلت صلاته) أي وان قل الخلف حيث قصده عرش وباقى في التنبه خلافه (قوله فان جلس لها) أي جلوس الامام للاستراحة (قوله يمازله الخ) هذا في ان جلوس الامام للاستراحة غير مطلوب بمعنى زوال التها به كما يأتي به (قوله وان جلس له الجلوس مطلوب وقد أتى به وان اخطأ في اعتقاده انه لا بأس بتركه بعد ما استمراره بصرى عبارة عرش قوله مر ليس بمطلوب بل المراد بطل في الاصله ولا جلوس الاستراحة حتى يحتمل تركه التشهد الأولى او عبارة الرشيدى قوله مر ليس بمطلوب بل يحتمل انه لو جلس للتشهد فعنه القيام أن للمأموم ان يجلس وباقى بالتشهد فليار جاب اه واعتمد شيخنا وغيره من المتأخرين ما في التها بقوله المغي وما لبه سم (قوله على ما يأتي قبل فصل المنايعة) وكلامه هناك كما تردد في ذلك لكن يراه ان جلوسه للاستراحة كعدم جلوسه وما لبه ان يضاهى الاعيان ونقله عن اقتضاه كلامهم واعتمد المعنى والتها به بخلاف الشيخ الاسلام في شرح الرض كرى (قوله انه لا يضر جلوسه هنا الخ) ويقاس ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملى انه يضر الجلوس للتشهد أو يفرضه وان كان بقدر جلوسه الاستراحة سم وتقدم عن عرش ما وافقه (قوله بقدرها) وهو دون مقدار ذكر الجلوس بين السجدين وان قل التشهد الواجب عند الشارح كرى (قوله ولو انصب معه) أي انصب المأموم امامه (فعدا) أي الامام (قوله وهو) أي الساهي أو الجاهل (قوله لم يعد الجاهل) فان عاد معه عاد اماما بالتحريم بطلت صلاته أو ان شاء أو ساهى فلا معنى وشرح بافضل (قوله وكذا في تمام) أي الامام (قوله فينتظر في سجوده) صادق بالاول والثاني وينبغي أن الحكم بهما واحد سم (قوله ولو تعدد) أي المأموم للتشهد بالاول (قوله وفراغه هنا أولى الخ) أي فهو خير بين الانتظار في القيام والمجاورة وهي أولى كالتي قبلها عرش (قوله اذا انصب) الى قوله كذا قالوا في المغي الا قوله مثلا الى قوله لو توصل الى التها بتلاوة كذا قالوا في قوله يعلم وقوله قال الغنوي (قوله اذا انصب سجوده) أي أو نهيضه أو معاول لكن ذكر الامام فعاد قبل انصبه وانصب المأموم معنى (قوله سهوا) ينبغي أو جهلا علم سم قوله المتن (قلت الاصح وجوبه)

العباب اما داخل التحريم وجه الاصل في بطل نفي ما رقى الكلام ولو تردد في جواز العود وعدم التردد فتصير ما في الجواهر عن الرضا في انه لا يضر كماله على الصلاة وشك أو قبل هو أو كثير وهو ظاهر بل هو داخل في كلامهم لانه جاهل اه (قوله فورا عند تعلمه) أي فان سالف بطلت (قوله ولا جلوس) ينبغي الا جلوس للاستراحة ثم يأتي ما يأتي (قوله ساهية الخلف) أي بمتابعة هذا الخلف فخطا الشهاب الرملى لانه أحدث جلوس تشهد يفعله الامام وجلوسه للاستراحة ليس بمطلوب مر (قوله انه لا يضر جلوسه هنا) يقاس ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملى انه يضر الجلوس للتشهد أو يفرضه وان كان بقدر جلوسه الاستراحة (قوله وهو الأولى) كذا في شرح الرض واعتمده مر (قوله فينتظر في سجوده) صادق بالاول والثاني وينبغي ان الحكم بهما واحد (قوله وفراغه هنا أولى) اعتمده مر (قوله وللمأموم اذا انصب سجوده) سهوا الخ) في شرح مر وبما ذكره من التخصيص بين العبد والسهو يجزى في السابق امامه أي السجود وترك القنوت كما يأتي به شيخنا الشهاب الرملى فقد قلنا في الرضة كسلها وترك القنوت يقاس بما ذكرناه في التشهد وفي التحقيق والافان والجواهر نعمو بنوعه من المأموم ان ترك القنوت فاسيا وجب عليه العود بتابعه الامام أو عاد ما داب اه ونوعه من ان الساهي لو سجد الامام قبل ذكره لم يجب العود للاعتدال بل يجزى (قوله سهوا) ينبغي أو جهلا علم (قوله قلت الاصح وجوبه) أي الا ان ينوي

لو قام امامه لحاسة (وللمأموم) اذا انصب سجوده (سجود العود بتابعه امامه في الاصح) اعتمد (قلت الاصح وجوبه) وانه أعلم لو جئت بتابعة الامام اذا تعدد ذلك فلا يلزمه العود

فإن لم يعد أي فوراً ولم ينو المارقة بطلت جلالاته نهاية تومضي أي أن علم وتعمد شرح بافضل قال الرشدي  
قوله هر ولم ينو المارقة قضيتان له نيبة المارقة وعدم العود سبب أي ما صرح به اه أي في النهاية  
والمنسب وكذا نصرح بذلك قول الشارح الآتي بل وقف حسبنا على نيبة المارقة اه (قوله بل بسن الخ)  
وما ذكرناه من التفصيل بين العمد والسهو يجري في لوقب امامه إلى السهو وذلك القوت كما أتت  
به الود الله تعالى فلورث للمأموم القوت ناسيوا جيب عدا لم يمتد له أوطاد منبهاة قال  
عش قوله هر وجب عليه العود ما أقام من التقيد بترك الامام في القوت لا يتقيد بذلك بل يجري فيها  
إذا ترك في اعتدال القوت فيه وخرس جسد السهو كما لو كان على ذلك الطلوي دور وهو ظاهر سم على  
المنهج وفي جازم بذلك اه وبعبارة سم بعد ذكر كلام النهاية للتقدم يؤخذ من أن الساهي لو سجد  
الامام قبل ذكره لم يجب العود للاعتدال بل يجوز اه أي خلافا لما في الشرح (قوله كما إذا رجع الخ)  
أي عدا انفس له العود (قوله من واجب) هو المتابعة (قوله له) هو الاقام سم (قوله ونسب بينهما)  
أي لم يجب العود ولا فالعود سنة كمالاً نفاً (قوله فكله لم يفعل شيئاً) أي فكله لم ينتقل من واجب المتابعة  
سم أي فتنزله المتابعة كالأول بغير معنى (قوله بخلافه هنا) أي في مسألة المثلث (قوله ودعاه أي على  
قولهم وانما تغير من رجع مثلاً الخ الشامل للصورتين الآتين (قوله فان جازان ذلك) أي التغيير سم  
(قوله هنا) أي في كل من الصورتين المذكورتين (قوله تخصص ذلك) أي التغيير سم (قوله ما مرني  
الشهد) أي من وجوب العود في السهو ونسب في العمد (قوله فرقم المذكور) أي في قول الشارح لعدم  
غش الخالفة فيه بخلافه هنا (قوله استشكل ذلك) أي جازان تفصيل التشهد في تلك الصورتين (قوله  
ثم فرق) أي ثم أتى باب عن استشكل بالفرق بين التشهد بين تلك الصورتين بما يأتي (قوله بخلافه سم) أي  
في الصورتين المذكورتين (قوله ثم أبطله) أي الفرق المذكور (قوله بطلوه جديده الخ) أي الآتي  
تفصيله في قول الشارح وما تقر به العلم الحسني لا يظهر وجه البطلان بذلك أي في بيان طول الانتظار فأتى  
الفرغ القوت فغيرنا في التشهد بخلاف الصورتين المذكورتين فلتأمل (قوله وبه) أي باطل الفرق  
المذكور (بغير ما ذكرته) أي اتان تفصيل التشهد في الصورتين المذكورتين (قوله الساهي سم) أي  
فيما إذا رجع قبل الامام سم (قوله حتى قام امامه) أو بعد من القوت وينبغي أنه لو لم يعلم حتى جسد امامه  
لا يعتد به لما ينته قبل حدود الامام كلاً بعد به بقراءته وبجعل الفرق بان انطأ ينته هتة السهو بخلاف  
الفرقة فانها ركن عش وقوله أو بعد من القوت تقدم سم مثله وبأن في الشرح بخلافه (قوله  
لم يعد) أي فان عاد عاداً عالماً بالضرر بطلت حالته كما هو ظاهر أو ساهياً أو جاهلاً فلا كما هو ظاهر أو ساهلاً  
المارقة أخذنا من قوله الآتي في الفرق بل وقف حسبنا على نيبة المارقة (قوله وجوبه) يعني الآتي بنوي  
مقارنته بخلاف ما يأتي في أول وطن المسوق سلام اماماً يجب العود ولا اعتبار بنية المارقة والفرق لا غروما  
يؤيد الفرقان لعدم القيام هنا بغير بطل بخلاف تعمد المسوق القيام قبل سلام الامام وأنه لو قام الامام قبل  
عوده ما منع عليه العود ولو سلام الامام قبل عود المسوق لم يسقط وجوبه عليه ولو سوس ولو قام الامام منها  
فقد كرحين سألوا القيام أقرب اليه وجوب العود بل هو أولى بالانصب كما هو ظاهر أو حين سألوا إلى  
العود أقرب أو حين صار بينهما على السواء فهل يجب العود ولا يجب لعدم النقص فيكون كل رجع قبله  
سهواً أو يجب في الثاني دون الأول وفيه تفرق وحسب قلنا لا يجب العود فان نصب التهمة كتحديد الانتصاب من  
الابتداء حتى لا يجب العود بل يسن فلتأمل (قوله من واجب) هو المتابعة (قوله فان جازان ذلك) أي التغيير سم  
فكله لم يفعل شيئاً) أي فكله لم ينتقل عن واجب المتابعة (قوله فان جازان ذلك) أي التغيير سم  
تخصص ذلك) أي التغيير (قوله الساهي سم) أي فيما إذا رجع قبل الامام (قوله ولم يعلم الساهي حتى قام  
امام لم يعد) أي فان عاد عاداً عالماً بالضرر بطلت حالته كما هو ظاهر أو ساهياً أو جاهلاً فلا كما هو ظاهر أو ساهلاً

بل يسن له كما إذا رجع مثلاً  
قبل امامه لان قصد  
صحيحاً بانه قاله من واجب  
لذلك فاعتد بفعله ونسب بينهما  
ببطلان الساهي فكله لم  
يفعل شيئاً وانما تغير من رجع  
مثلاً قبل امامه سهواً لعدم  
غش الخالفة فيه بخلافه  
هنا كذا قالوه ورد عليه  
ما لو سجد امامه في الاعتدال  
أو قام وامام في السهو  
فان جازان ذلك في كل منهما  
الذي زعمه شارح مشكل  
لذا الخالفة هنا في غش منها  
في التشهد فإني رخصه  
تخصص ذلك بركونه قبله  
وهو قائم وبسببه قبله  
وهو جالس وأن تبطل  
الصورتين باني فهم امام  
في التشهد كما اقتضاه فرقم  
المذكور ثم رأيت شارحاً  
استشكل ذلك أيضاً ثم فرق  
بطلان الانتظار فأتى هنا في  
فرغ التشهد بخلافه سم ثم  
أبطله بما لو صد قبله وهو  
في القوت وجوبه بغير ما ذكرته  
وكان وجه عدم ندمه العود  
للساهي ثم أن عدم النقص  
لما سقط عنه الواجب  
أسقط عنه أصل الطلب  
لعدمه ولو لم يعلم الساهي  
حتى قام امامه لم يعد قال  
البغوي

ولم يحسمه آخره قبل قيامه كالوطن مسبوقة سلامه مقامه لم يحسمه فانه يلزم على ما فعله قبل سلامه وقوعه في غير محله مع معارضة قطع القدره  
فكان أكثر من مجرد اقيامه في مسئلته وبقرب بين حسابان قيام الساهی اذا وافقه الامام (١٨١) في عدم حساب ثوابه بان اقيامه لم

يبرر مختلفا بعد ازاؤه نظرا سم (قوله ولم يحسمه آخره) حزم به في شرح الروض واعتاده مر وخرج  
من تعمد اقيامه فظاهره انه بحسبه ما قبل قيام امامه سم (قوله سلامه) أي الامام سم (قوله لم يحسمه  
مقارنة لنية الخ) لعل المراجع مقارنه باعتقاد القدره فليست بل سم (قوله فكان أكثر الخ) أي ولهذا  
كان غير المحسوب في مسئلته القراءة وحدها في المسبوق جيبه ما فعله قبل سلام امامه من التام والقراءة  
وغيرهما كدعي (قوله في مسئلته) أي قيام المأموم عن التشهد دون امامه (قوله اذا وافقه الامام الخ) أي كان  
قام بعد تشهده (قوله فيه) أي في القيام (قوله وعدم حساب ثوابه) أي الساهی (قوله على نية المخارقة)  
هذا بقصد تشييد الوجوب في مسئلة ما اذا لم ينو المخارقة سم وتقدم عن الثبوت والمخفي ما مر من ذلك  
(قوله فشرط حسابها الخ) (قوله وقد تردد الخ) ينخلص من ملع التمثل استواء القيام والقراءة في عدم  
حسابها ما قبل موافقة الامام أو نية المخارقة في الاعتداد بهما بعد ذلك في معنى قصد الفرق بينهما سم  
أقول كلام السنن والنهاية يقول الشراح السابق قال البقولي ولم يحسم الخ مخرج أي انما قرأ المأموم  
أقبل قيام امامه لا بحسبه ما قبل فعله كلام الشراح هنا عليه بان راد بقوله في قيام محسوب الخ المحسوب  
سأل القراءة تحجيرا كالموت والتبديل لا يلزم الوقوف على موافقة الامام أو نية المخارقة في دفع الاشكال والله أعلم  
(قوله وما تقرر) أي بما مر من البقولي (قوله وان خارق الامام) ينبغي أو بطلان خلافة الامام في تلك  
الغاية نظرا كسابقه بيانه سم (قوله لو نزل الخ) أي قوله وفيما اذا في النهاية والمخفي (قوله لو نزل الخ) أي  
المسبوق (قوله أوهو الخ) أي امامه (قوله عادل الخ) يأتي ما فيه من السؤال الجواب (قوله أوهو الخ) أي فيما بعد الخ  
عطف على قوله في السعد الاول (قوله لو علم الخ) قد يقال فيساقه عدم جواز العود في التذكر في السجدة  
الاولى أيضا (قوله هنا) أي قوله أوهو فيما بعد الخ (قوله ما ذكرنا) خروا وهو قوله أوهو في السجدة الاولى الخ  
(قوله بخلافه فلو لم الخ) أي السابق انفا في قوله ولو لم يعلم الساهی حتى قام الخ (قوله حتى قام امامه) أي  
من التشهد (قوله قلت يفر الخ) قد يقال لا بعد ان يسوي بينهما في عدم وجوب العود اذا خلاه الامام أو  
نوى المخارقة ويرى بينهما بين مسئلة المسبوق بموافقة الامام فيه بعد قوله وصبر ورثه بعد ذلك الفعل  
مع عدم منعه انقطاع القدره بسلام الامام ولا كذلك في مسئلة المسبوق تامل والاصل ان التسوية بينهما  
هي التي تظاهر الا ن الله أعلم ثم بحثت مع مر فوافقني لكن قد تقتضي التسوية بينهما ان لا يحسب  
السجود اللاحق لقيام الامام أي أو نية المخارقة سم عبارة العصري كلام الروضة وغيره من الامهات  
كالصريح في رد ما ناداه الشارح اقرب إلى المنقول أنه ان لم يتذكر حتى سجدا امامه سقط عنه العود ثم رأيت  
في فتاوى الشهاب الرمي الى مسئلة عن مأموم ترك القنوت مع امامه وسجد فاجاب بأنه في نفسه التفصيل فبين  
جاس امامه للتشهد الاول فقام كالشاهد من كلام الشيخين وغيرهما هه وتقدم عن النهاية اعتبار الاداءات  
التي ذكرها في انوار فرقته هو والفتي بين مسئلة التشهد للمسبوق بالفرق المتقدم من سم (قوله لم يحسمه) أي وان

نظر (قوله ولم يحسمه آخره) حزم به في شرح الروض واعتاده مر وخرج من تعمد اقيامه فظاهره انه  
بحسبه ما قبل قيام امامه (قوله سلامه) أي الامام (قوله لم يحسمه مقارنه لنية الخ) لعل المراجع مقارنه باعتقاد  
انقطاع القدره فليست بل سم (قوله فكان أكثر الخ) أي ولهذا كان غير المحسوب في مسئلته القراءة وحدها في المسبوق جيبه ما فعله قبل سلام امامه من التام والقراءة  
وغيرهما كدعي (قوله في مسئلته) أي قيام المأموم عن التشهد دون امامه (قوله اذا وافقه الامام الخ) أي كان قام بعد تشهده (قوله فيه) أي في القيام (قوله وعدم حساب ثوابه) أي الساهی (قوله على نية المخارقة)  
هذا بقصد تشييد الوجوب في مسئلة ما اذا لم ينو المخارقة سم وتقدم عن الثبوت والمخفي ما مر من ذلك (قوله فشرط حسابها الخ) (قوله وقد تردد الخ) ينخلص من ملع التمثل استواء القيام والقراءة في عدم  
حسابها ما قبل موافقة الامام أو نية المخارقة في الاعتداد بهما بعد ذلك في معنى قصد الفرق بينهما سم أقول كلام السنن والنهاية يقول الشراح السابق قال البقولي ولم يحسم الخ مخرج أي انما قرأ المأموم  
أقبل قيام امامه لا بحسبه ما قبل فعله كلام الشراح هنا عليه بان راد بقوله في قيام محسوب الخ المحسوب سأل القراءة تحجيرا كالموت والتبديل لا يلزم الوقوف على موافقة الامام أو نية المخارقة في دفع الاشكال والله أعلم  
(قوله وما تقرر) أي بما مر من البقولي (قوله وان خارق الامام) ينبغي أو بطلان خلافة الامام في تلك الغاية نظرا كسابقه بيانه سم (قوله لو نزل الخ) أي قوله وفيما اذا في النهاية والمخفي (قوله لو نزل الخ) أي  
المسبوق (قوله أوهو الخ) أي امامه (قوله عادل الخ) يأتي ما فيه من السؤال الجواب (قوله أوهو الخ) أي فيما بعد الخ عطف على قوله في السعد الاول (قوله لو علم الخ) قد يقال فيساقه عدم جواز العود في التذكر في السجدة  
الاولى أيضا (قوله هنا) أي قوله أوهو فيما بعد الخ (قوله ما ذكرنا) خروا وهو قوله أوهو في السجدة الاولى الخ (قوله بخلافه فلو لم الخ) أي السابق انفا في قوله ولو لم يعلم الساهی حتى قام الخ (قوله حتى قام امامه) أي  
من التشهد (قوله قلت يفر الخ) قد يقال لا بعد ان يسوي بينهما في عدم وجوب العود اذا خلاه الامام أو نوى المخارقة ويرى بينهما بين مسئلة المسبوق بموافقة الامام فيه بعد قوله وصبر ورثه بعد ذلك الفعل  
مع عدم منعه انقطاع القدره بسلام الامام ولا كذلك في مسئلة المسبوق تامل والاصل ان التسوية بينهما هي التي تظاهر الا ن الله أعلم ثم بحثت مع مر فوافقني لكن قد تقتضي التسوية بينهما ان لا يحسب  
السجود اللاحق لقيام الامام أي أو نية المخارقة سم عبارة العصري كلام الروضة وغيره من الامهات كالصريح في رد ما ناداه الشارح اقرب إلى المنقول أنه ان لم يتذكر حتى سجدا امامه سقط عنه العود ثم رأيت  
في فتاوى الشهاب الرمي الى مسئلة عن مأموم ترك القنوت مع امامه وسجد فاجاب بأنه في نفسه التفصيل فبين جاس امامه للتشهد الاول فقام كالشاهد من كلام الشيخين وغيرهما هه وتقدم عن النهاية اعتبار الاداءات  
التي ذكرها في انوار فرقته هو والفتي بين مسئلة التشهد للمسبوق بالفرق المتقدم من سم (قوله لم يحسمه) أي وان

فوري) المارقة والحقه الامام في السجود (قوله) ويؤيد ذلك قول الجواهر الخ) لانها روي عنه ايده للفرق المتقدم  
 الآن يكون التأييد بمجموع قول الجواهر الخ وقوله ووافقنا الخ ويكون خطا التأييد قوله ووافقنا الخ  
 (قوله ان هاتين) اي مسئلتين المتقدمه واصل الامام في الرفع من السجود وفي الركوع (قوله في القيام) اي في  
 مسئلة الركوع و (قوله والقعود) اي في مسئلة الرفع من السجود (قوله غير) خبر وان كان المناسبا سقاط  
 الغاية (قوله ما يتم) اي اوله بنو المأموم المارقة (قوله مطلقا) اي وان خطه امله قبل التذكرة وقد مر ما فيه  
 (قوله قال القاضي) وما لا خلاف فيه الخ اعلم انه سياتي في صلاتنا لاجتماعه عقب قول المتن ولو تقدم بفعل كركوع  
 وسجود ان كان تركين بطلت اي ان علم وتعمد لفحش المخالفة قول الشارح مانصه فان سها أو جهل لم يضر لكن  
 لا يعتد به جمعا فاذا لم يعد للارتباك جمعا مع الامام سها أو جهلا في بعد سلام امامه ركعة والا اعادها انتهى  
 وسأيت ان الصبح ان التقدم بركنين هو ان ينصل عنهما والامام فيما قبلهما وحيتئذ يفهم الكلام انه اذا لم  
 ينصل عنهما بان تلبس بالثاني منهما والامام فيما قبل الاول لا تبطل صلاته عند التعمد بعته جمعا وان  
 لم يعد جمعا فوافق ذلك في مسئلة القاضي المذكور لان المأموم بمنزلة الساهي والجاهل نظر الظن المذكور  
 انه ان بان الحاله لم يدور في رأسه السجدة الثانية والامام في الاولى فان عاد الى الامام ادرك الركعة وان لم  
 يعد سها أو جهلا في بعد سلام الامام ركعة وان بان له الحال قبل رفعه من السجدة الثانية وعاد الى الامام  
 أو استمر في الثانية الى ان ادركه الامام فيها أو رفع رأسه منها يدور في الامام من الاولى بحيث لم يحصل سبقه  
 بركنين فقد أدرك هذه الركعة يمكن حل كلام القاضي على ذلك بان يرد انه ان ذلك يدور فعمن الثانية  
 ولم يعد للامام في الاولى الى ان وصل اليه بخلاف كلام الشارح لنصريحه بالافاق في التقدم بركن وبعض  
 ركن فلتأمل سم (قوله الاول والامام الخ) مفهوما انه اذا علم قبل ذلك كفي السجود وجاز له المشي على نظام  
 صلاته وهو ظاهر حيث لم يتقدمه بركنين ولم يعد جمعا سم قوله ولم يعد جمعا الخ لعل الواو يعني أو  
 (قوله أو اجلس) قد يقال ينبغي هنا ان يجوز له ان يسجد الثانية بحسب مع الامام حيث لم يتحقق تقدمه عليه  
 بركنين وان خالفه ظاهر قول القاضي ويتابع الامام على ذلك في الجالس الا ان يصرح الامام في انه سجد  
 الامام أو فوري المارقة في فرق بينهما وبين مسئلة السجود بوافقة الامام فيه بعد طوقه أو صبر و ربه بعده  
 لذلك الفعل مع عدم طئنه انقطاع القدوة بسلام الامام ولا كذلك في مسئلة السجود بامل والحاصل ان  
 التسوية بينهما هي التي تظهر الآن والله تعالى اعلم ثم بحثت مع مر فوافقني لكن قد تقتضي التسوية  
 بينهما ان لا يحسب السجود الا بعد دخول الامام (قوله قال القاضي) وما لا خلاف فيه الخ اعلم انه سياتي في  
 صلاة الجاهل عقب قول المتن ولو تفهم فعل كركوع وسجود ان كان تركين بطلت اي ان علم وتعمد  
 لفحش المخالفة قول الشارح مانصه فان سها أو جهل لم يضر لكن لا يعتد به جمعا فاذا لم يعد للارتباك جمعا مع  
 الامام سها أو جهلا في بعد سلام امامه ركعتا ولا اعادها له وسأيت ان الصبح ان التقدم بركنين هو  
 ان ينصل عنهما والامام فيما قبلهما وحيتئذ يفهم الكلام انه اذا لم ينصل عنهما بان تلبس بالثاني منهما  
 والامام فيما قبل الاول لا تبطل صلاته عند التعمد بعته جمعا وان لم يعد جمعا فوافق ذلك في مسئلة  
 القاضي المذكور لان المأموم فيها بمنزلة الساهي والجاهل نظر الظن المذكور انه ان بان الحاله لم يدور في رأسه  
 رأسه من السجدة الثانية والامام في الاولى فان عاد الى الامام ادرك الركعتين لم يعد سها أو جهلا في بعد  
 سلام الامام ركعتان بان له الحال قبل رفعه من السجدة الثانية وعاد الى الامام أو استمر في الثانية الى ان  
 أدركه الامام فيها أو رفع رأسه منها يدور في الامام من الاولى بحيث لم يحصل سبقه بركنين فقد أدرك هذه  
 الركعة يمكن حل كلام القاضي على ذلك بان يرد انه ان ذلك يدور فعمن الثانية وعاد الى الامام في الاولى  
 الى ان وصل اليه بخلاف كلام الشارح لنصريحه بالافاق في التقدم بركن وبعض ركن فلتأمل (قوله  
 الاول والامام الخ) مفهوما انه اذا علم قبل ذلك كفي السجود وجاز له المشي على نظام صلاته وهو ظاهر حيث لم  
 يتقدمه بركنين ولم يعد جمعا سم (قوله أو اجلس) قد يقال ينبغي هنا ان يجوز له ان يسجد الثانية لم

ويؤيد ذلك قول الجواهر  
 عن القاضي عن العبادي  
 لو ان انما لم يرفع من  
 السجود فرفع فوجد فيه  
 تخشع ووافقنا ذكره  
 في ترك قبل امامه سها  
 انه غير وفروا بينه وبين  
 ما مر في مسئلة التشهد  
 بفحش المخالفة فالحاصل  
 ان هاتين لهما المخالفة جمعا  
 اذ ليس فيها الاجز تقدم  
 مع الاستئذان في القيام أو  
 القعود وغير مسئلة التشهد  
 لما كان فيها ما هو أغش  
 من هذين وجب الدود  
 للامام في تركه ومسئلة  
 الشك لما كان فيها ما هو  
 أغش من الكل وجب الدود  
 للاعتدال مطلقا وما يدل  
 على ان لا خشية تأثيراته  
 في مسئلة التشهد سبقته  
 العود بنسبة الغلظة فكذا  
 بقيام الامام ولا كذلك في  
 مسئلة السجود قال القاضي  
 وما لا خلاف فيه قوله  
 لو رفع رأسه من السجدة  
 الاولى قبل امامه فلان  
 رفع واقي بالثانية فلان ان  
 الامام فيها بان انه في الاولى  
 لم يحسب له جالس ولا سجدة  
 الثانية ويتابع الامام أي  
 فان لم يعلم بذلك الاول والامام  
 قائم أو اجلس

أني بركة بعد سلام الإمام

أه ووجه الغاية أني به  
هنا مع أنه ليس فيه غش  
مخالفة بان فيه غش  
وجهة أخرى وهي تقدمه  
يركن وبعض آخر خلافه  
في مسألة الركن وعما قبلها  
(ولو ترك) الإمام أو المنفرد  
الشهادة الأولى الذي نسبة  
أوعلم به وقد تركه جولا  
(فصل انتصابه) بالغي  
السابق (عاد) (بالشهود)  
لأنه لم ينسب بفرض  
(ويعبد) للسوء (ان صار  
إلى القيام أقرب) منه إلى  
الوقوف لأن ما قبله مبطل مع  
تعدد وعلم به مع اختلاف  
ما إذا كان إلى القعود أقرب  
أو البقاء على السواء لعدم  
بطلان تعدد بقائه إلا في  
وحى في الجموع وغيره  
على ما علم لا أكثر وأنه  
لا يحد مطلقا وأخذ  
الأنوى وغيره ومع ذلك  
الأوجه الأولى وعليه فالسجود  
للنهر مع العود لأن  
تعدده مبطل كآل  
(ولو نض) من ذكر عن  
الشهادة الأولى (عاد) أي  
فأما تركه وهذا قسم لقوله  
ولو نسي (فعاد) (بجدا  
(بطلان) صلاته بتعدده  
ذلك (إن كان إلى القيام  
أقرب) إذ ما قبله مبطل  
مخالفة ما إذا كان القعود  
أقرب أو البقاء على السواء  
وهذا مبني على ما قبله فعلى  
مقابلته المذكور عن  
الأكثر من لا بطلان وإن كان  
لقيام أقرب

الثانية فإنه يأتي بها ثم وافق الإمام في الجلويس بجماع أن كلامهما صحيح عليه السجدة الثانية فقام له وأما  
بحق تقدم عليه وركن ثم علم وأعادهم معه أدرك الركن أو فلا تأمل سم (قوله) وهي تقدمه وركن  
وبعض آخر الخ لفتايل أن يقول قوة كمالهم في باب الجماعة عليه أن التقدم ركن وبعض ركن لا يقتضي  
الافتاء إليهم أقصر وافي الركن وبعضه على عدم البطلان ونحوه التفصيل بين بطلان الصلوات بطلان  
الركعة إلى ركنين ففسد الصنيع منهم مخالفا لذكره بمجتمع مع ذلك فوقف فيما قبله القاضي  
وبالجدال خلافه ويمكن تأويل كلام القاضي دون كلام المفسر فراجع ما تقدم ويجه أنه لو ترك  
والإمام فيما قبل الركن فعاد إليه وأدركهم معه أن الركعة اه سم بحذف (قوله) وما قبلها) يعني  
مسألة الرفع من السجود (قوله) الإمام) أي قوله لكن يقيد في النهاية بالغي (قوله) بالغي السابق) أي بان  
نص لم يحد تحريمه فيه القراءة ع (قوله) بخلاف ما إذا كان العود أقرب أو البقاء على السواء أي فلا يحد  
للسوء ما قبله فاحذر هذا التفصيل هو المصنف في الشرح وهو المعتمد على التحقيق أنه لا يحد  
مطلقا وقال في الجموع أنه لا يصح عند الجلويس معنى أنها يتوهم (قوله) بقوله (أي) في التبيين  
الجموع (قوله) مطلقا) أي وإن كان صار إلى القيام أقرب (قوله) الأوجه الخ) وفما في النهاية والغي والتبيين  
(قوله) الأولى) أي التفصيل بين أن يصير إلى القيام أقرب وبين خلافه ع (قوله) وعليه) أي على الأولى  
المعتمد (قوله) للنهر مع العود الخ) أي لا للنهر وحده لأنه غير مبطل بخلاف ما أقام أمامه إلى خمسة أسبا  
وفارقه بعد بلوغه إلى ركنين حيث يعبد للسوء لأن تعدد ركوض الإمام هذا مبطل سم ومعنى (قوله) أي  
فأما تركه احتج به عاد إذ تعدد زيادة النهر كان أني به فاصد الرجوع عنه إلى الجلويس ثم القيام  
بعده فإنه مبطل صلاته بمجرد افتداله عن اسم القعود بشرطه في مبطل رشدي ع (قوله) لقوله الخ) أي  
المصنف أو لا معنى (قوله) فعاد له عاد) أي وعلى غير ع (قوله) أو البقاء على السواء) ويكتفي في ذلك بغيره لأن  
ولا سجود عليه لقوله ما قبله ع (قوله) وهذا مبطل على ما قبله الخ) أي وهذا التفصيل مبني على التفصيل  
المقدم أي مبني على أنه يقال الرشدي قوله من بين على ما قبله بمعنى أنه ما هو ذممه وسقط من حكمه وألا

محسب مع الإمام حيث يحقق تقدمه عليه وركن وإن سألنا فظاهر قول القاضي وشايع الإمام كالمسلك في  
الجلويس الأخير مع الإمام في أنه سجدة الثانية فإنه يأتي بها ثم وافق الإمام في الجلويس بجماع أن كلامهما صحيح  
عليه السجدة الثانية فقام له وأما لو تحقق تقدمه عليه وركن ثم علم وأعادهم معه أدرك الركن أو فلا تأمل  
(قوله) أي بركة بعد سلام الإمام) فإن قلت خلافا له المسمى على نظم صلاته لأنه معذور بنظمه المذكور وقد  
تخلف ركنين لعدم الاعتدال بما قبله فتميزه المصنف نسيبا وركن وحكمه جواز المشي على نظم صلاته  
مما سبق أكثر من ثلاث أركان قلت ليس هذا بخلاف بل هو مقدم ركنين وحكمه عدم الاعتدال به مما  
لكن راجع ما تقدم (قوله) وهي تقدمه وركن وبعض آخر) لفتايل أن يقول قوة قولهم في باب الجماعة  
واللفظ للركن وض شرحه فالسجدة ركن كان تركه ورفع والإمام قائم ووقف ينتظر حتى رفع واجتماعي  
الاعتدال لم تبطل صلاته وإن حرم أو سبقه وركن فإن كان عادعا لما بالشرع بطلت صلاته لغش مخالفة  
والأين كان ناسبا أو جاهلا فالركعة وحدها مبطل يأتي بعد سلام الإمام بركة اه يدل على أن التقدم  
يركن وبعض ركن لا يقتضي الافتاء إليهم أقصر وافي الركن وبعضه على عدم البطلان ونحوه التفصيل بين  
بين بطلان الصلوات بطلان الركعة إلى ركنين ففسد الصنيع منهم مخالفا لذكره القاضي بمجتمع مع ذلك فوقف فيما قبله القاضي  
في ذلك فوقف فيما قبله القاضي وبالجدال خلافه ويمكن تأويل كلام القاضي دون كلام المفسر فراجع ما تقدم ويجه أنه لو ترك  
فراجع ما تقدم ويجه أنه لو ترك والإمام فيما قبل الركن فعاد إليه وأدركهم معه أن الركعة اه يدل على أن التقدم  
(قوله) الأوجه الأولى) وهو المعتمد مع (قوله) للنهر مع العود) أي لا للنهر وحده لأنه غير مبطل  
مخالفة ما أقام أمامه إلى خمسة أسبا فصار له بعد بلوغه إلى ركنين حيث يعبد للسوء لأن تعدد ركوض  
الإمام هذا مبطل (قوله) بخلاف ما إذا كان الخ) سكت ناعن السجود في قول السابق في نظيره في

لكن بقية الآتي يوجد مع ما فيه مائة من لم يبلغ القيام لم يتلبس بالعرض فحاز العود للشهود وان كان قد قري تركه (تنبيه) في المجموع  
أن عمل هذا التفصيل في البطلان (١٨٤) قصد بالنهوض ترك التشهد ثم بدله العود إليه فعادله لأن نهوضه حيثما تركه ولو زاد هذا

في الحجة بقية الآتي ينبغي على هذا كإظهاره وأما قلنا أن المراد هنا بالنهوض أن لا يحكم السجود وعدمه  
الذكر في المتن طريقه القفال وأما بعد توسطين وجهين مطلقين أحدهما ما ذكره الشارح عقبه ولم  
يتعرض القفال لحكم العمل على طريقته فأخذ ثلثه البقوى من كلامه على قاعدة أن ما بطل عنه محذور  
لهو اه (قوله بقية الآتي) أي في التنبيه عن المجموع (قوله بوجه) أي علم البطلان و (قوله وسما  
فم) أي لأن البطلان خلافه بما فيه معنى (قوله أن عمل التفصيل الخ) أي بين أن يصري القيام أكثر من خلافه  
(قوله عمدا لا يعني) أي كان أتى به فأسد الرجوع عنه إلى الجلوس ثم القيام بعده سم ورشدي وعش  
(قوله بذلك) أي بمجرد النهوض سم ورشدي وعش (قوله السابق) أي قبل قول المصنف ولو نهض  
الخ (قوله لأن تعدد ما مضى) بدل من قول غير واحد (قوله نازك التشهد) أي أصدر تركه (قوله فالبطل  
العود الخ) قد يجاب بان هذا لا ينعى بحسب نسبة الإبطال إلى المجموع سم (قوله مجرد خوارج عن اسم القعود بل  
ينبغي البطلان بمجرد الشرع وأن لا يخرج عن اسم القعود لأن الشرع في البطلان مطلق سم (قوله أولئك)  
أي غير الواحد (قوله كتعمد النهوض) بل هذا من تعدد النهوض لا يعني بالتردد سم وعش (قوله  
فيستدل) أي النهوض بذلك المنتهى به مجرد الملازمة في نسخة مصححة تبطل بالآخرة في ظاهر المتن  
(قوله ولو نهض) أي قوله كذا قالوا في النهاية ما في الآخرة فرض (قوله جالساً) أي أو مضطجعا عش (قوله  
أن تشهد) أي التشهد الأول نهاية (قوله فقرأ في الثالثة) أي افتتح القراءة في الثالثة نهاية ومعنى أي وان  
قلت كان نفي يسمن من بسم الله الرحمن الرحيم لأن افتتاح القراءة ينزله في القيام ومفهومه أنه لو أتى بالتعوذ  
مرى بالقراءة فلا يمتنع عليه العود عش (قوله بخلاف ما إذا سبق الخ) أي فيجوز له العود إلى قراءة التشهد  
نهيية ومعنى أي ويجوز زعمه وعليه فينبغي إعادة ما قرأه لسبق اللسان وأنه لا يطالب منه بسجود السهو عش  
(قوله وهوذا كر) أي أنه لم يشهد نهاية ومعنى قال سم قوله وهوذا كر كذا في الرفض وظاهر عدم  
العود إذا لم يكن ذا كر اه (قوله لأن تعدد ما مضى الخ) راجع إلى قوله لم يعدو قوله وسبق اللسان الخ راجع  
إلى قوله بخلاف ما سبق في كلامه لفوضه ثم تباعدوا للرفض وشرحوا رشدي (قوله غير معتد به)  
قد يؤخذ من ذلك أن من سبق لسأله للتعوذ ثم ذكره لافتتاح بعده سم (قوله ومقتضيه الخ) العمل  
يعتقضي هذه القضية لا يتناول شي في غير الجرح مصرى أي أنه فرق بين الشيء وبينه (قوله فلا يشكل ذلك الخ)  
أي فان قطع القول لنقل لا يغير هيئة الصلاة كما هو أقول بعد تسليم المصاحبة مع ما وافقه الآتي والنهاية ما في  
الشارح في أحكامه وزعمهم بذلك لا وجه للتوقف (قوله في القيام) يظهر أنه راجع للمعطوف فقط  
وأخبره عن موضوع المسئلة وهو معنى الفرض بالساقول المتن (ولو نسي قنوا الخ) أي وان تعدد الترك  
لم يعدوان لم يتلبس بالفرض كان كان عامداً على التحريم بطلت صلاته شيئاً ومعنى (قوله امام) أي قوله  
نظير ما إذا جلس في النهاية الآخرة بشرط طهارة وقوله وبه يعلم أي يخرج من قول المتن (فذكر في سجوده) أي

النهوض عند الآتي فان  
صلاته تبطل بذلك لاختلافه  
بظلمها اه وبه يعلم ما في  
قول غير واحد السابق لأن  
قعدهما مبطل لانهم ان  
قاروا القسم الأول أعنى  
ما إذا قام نازكاً للتشهد فالبطل  
العود لا غير لما تقرر أن  
النهوض بآثره والثاني أعنى  
ما إذا تعمذ بقراءة النهوض  
لا يعني أن يبطل بمجرد وجه  
عن اسم القعود وان كان إليه  
أقرب لاختلافه بالنظام حيث  
كان قلبه يمكن جعل عبارة  
أولئك على ما إذا نهض بنية  
أه إذا وصل للربيعين  
القيام عاد قلت بعد بدل  
الذي ينبغي في هذا أنه كتعمد  
النهوض لا يعني فيبطل  
بمجرد دخوله من اسم  
القعود ولو نسي معنى فرض  
نباهاً أنه ثبت - د فقرأ في  
الثالثة لم يعد للتشهد لأن  
القعود يدل عن القيام فهو  
كلو قام وترك التشهد الأول  
لا يعد بخلاف ما إذا سبقه  
لسأله بالقراءة وهوذا كر  
لأن تعدد ما كتعمد القيام  
وسبق اللسان بالمهاضير  
معتد به كذا قالوا ومقتضيه  
بل حرصه البطلان هنا  
في الأول ووجه ما تقرر أن  
هذا القعود بعد تعدد  
القسرة بدل عن القيام  
فصار عوده بعدها للتشهد  
سجوده للتشهد بعد قيامه  
عنه فلا يشكل ذلك بعدم البطلان بطلعه الفاحشة لا افتتاح أو التشهد في القيام (ولو نسي) امام أو منفرد (قنوا) فذكره  
في سجوده لم يعد (لأنه يفسر عن فأن عاد عامداً على بطلان



(أو ذكره قوله) أي قبل تمام سجودهم إن لم يكمل وضع الأعضاء السبعة بشرطها (عاد) لعدم تأييد فرض (وجوب السهو) أي بلغ هو به (حدا لا ك) لأنه غير النظام خيئش ومن ثم لو تعمد الوصول إليه ثم العود بطلت صلاته بخلاف ما إذا لم يبلغه نظير ما مر في التشهد وبه يعلم أن الحدار هنافي السجود بانعالي ماسر عن المنهاج لأعلى مقابله كما قاله في وجوه محتمل وان أمكن الفرق على أن يصير أقرب إلى أقل الركوع لأن هذا هو نظير ضرورة الجالس إلى القرب من القيام يجمع القرب من الركوع الذي يلي ما هو فيه في كل ثم يرتب ما هو فيه بذلك وأوضح أنه يأتي هنا نظير ما مر عن المجموع في الهوى نازكا للقنوت ولا معنى وما يرتب على كل منهما ما يجري في المأموم هنا جميع ما مر ثم بتفضيله حواجر وكذا في غيره الجاهل والناسي ما مر ثم أيضا لما مأموم هنا الخلف للقنوت عالم يسبق بركنين فليكن كما سيأتي قبل فصل متابعة الإمام لأنه أدام ما كان فيه الأمام نظير ما إذا جاس ثم للاستراحة على ما فيسهل وان لم نقل

بعد أن يضع أعضاء السجود كلها مع التنكيس والتعامل وان لم يطمئن شيئا (قوله بأن لم يكمل) أي قبله وهو يعلم في الغنى القول بشرطها (قوله بأن لم يكمل الخ) أي وان كان يظهر كلام ابن القري أنه لو وضع الجنب فقط لا يعود معنى وثم ياتي قوله بوضع الأعضاء السبعة الخ أي مع التعامل والتنكيس شيئا قبل المأتم (عاد) أي بدأ بشرح بافضل وعش وفي سم والكردي عن الأيعاب ما نصه وصحت الأذرى ما حجت قلنا في مسئلة القنوت أو التشهد يجوز العود كان أولى للمنفرد دوام القليل دون الإمام الجمع الكثير لئلا يحصل لهم اللبس لاسميا في المساجد العظام ويؤيد ما يأتي في سجود التلاوة أنه حيث خشى به التشويش على المأمومين لجعلهم أو نحو من له تركه وقد يؤخذ من هذا تنقيد بعبود السهو لإدام بذلك الآن يفرق بأنه أكد من سجود التلاوة كجهر ظاهر فليعمل وان خشى منه تشويش انتهى وتقدم على الحاي ترجيح التنقيد المذكور قول المتن (ان بالغ الخ) قد في السجود السهو خاصة في العود منها بقومغنى رسم قول المتن (حدارواكم) أي أقل الركوع غائبة ومغنى وشخصا بلقيص عبدة رسم وعش اعتمادا خلافا لما يأتي في الشرح (قوله بخلاف ما إذا لم ياتع الخ) أي بأن لصنى إلى الحد لتلاول واستحار كبته وان كان إلى الركوع أقرب منه إلى القيام فلا يصح لقلته ما نقله وان خرج به عن معنى القيام الذي يحترق فيه القرافة عش وحضنى (قوله نظير ما مر الخ) أي فلا يصح معنى (قوله في السجود الخ) أي في طلب سجود السهو رسم (قوله على ما مر الخ) أي في قول المصنف وصحدا كان صار إلى القيام أقرب (قوله لأعلى مقابله الخ) أي المذكور هناك من الأكثرين (قوله على أن يصير أقرب الخ) خلافا للنهاية والمغنى وذيرهما كما مر اتقا (قوله نظير ضرورة الخ) وقد يفرق بقلة القرب إلى حد أقل الركوع بخلاف القرب إلى الحد للقيام رسم (قوله نظير ما مر الخ) أي في التنبيه (قوله في الهوى) يدل من قوله هنا ويحتمل أن في في معنى من بيان للتظير وكان حق القيام أن يقول في هنافي الهوى ترك القنوت أو لأعنى نظير ما مر عن المجموع في التشهد من النهوض ترك التشهد أو لأعنى وما يرتب تباع (قوله ترك القنوت) سال من فاعل الهوى أي في الهوى عن الاعتدال فاصدا ترك القنوت (قوله لأعنى الخ) عطلف على الحال المذكور رأى أو عامد الهوى لأعنى أي كان أتى به فاصدا الرجوع عنه إلى الاعتدال لم الهوى بعده (قوله على كل منهما) أي من قسمي الهوى (قوله هنا) أي في القنوت (قوله جميع ما مر ثم) أي في التشهد (قوله في غيره) أي غير المأموم من الإمام وللمنفرد (قوله ما مر ثم الخ) فاعل يجري المقدر بعد وكذا ولو أحوقه جميع ما مر الخ عن قوله وكذا في غيره

قارب القيام أو بلغ حداركم ولو تعمد غير مأموم تركه فعاد بطلت أن قارب أو بلغ ماسر اه وقوله ان قارب أو بلغ ماسر قال شيئا الشباب البرلسي مراد من هذه العبارة أن قارب القيام أو بلغ حدارواكم والا فغضته تنازع العللين في الوصول المذكور وان من عادى القنوت بعلم مقارنته حدارواكم تبطل صلاته وليس كذلك بل عندى ونفى البطلان إذا بلغ حدارواكم فاق لم أرا التصريح به لغيره ونفى بقول الرافعي وغيره أن ترك القنوت يباحس ترك التشهد اختصاص البطلان بما لو صار إلى السجود أقرب ثم عادى القنوت أمضى بعد تركه عما مرأيتا لوجو حرجي في شرح الارشاد صرح بما قلته وهو الحق ان شاء الله تعالى اه وبه تعلم ما في كلام الشارح في هذا المقام وقوله على أن يصير أقرب إلى أقل الركوع وان ادعى ابن الرفعة صرح به فلتأمل (قوله أو قبله عاد الخ) قال الشارح في شرح العباب بحث الأذرى ما حجت قلنا هنا أي في مسئلة القنوت وفيما مر أي في مسئلة التشهد يجوز العود كان أولى للمنفرد دوام القليل دون الإمام الجمع الكثير لئلا يحصل لهم اللبس لاسميا في المساجد العظام ويؤيد ما يأتي في سجود التلاوة أنه حيث تخشى به التشويش على المأمومين لجعلهم أو نحو من له تركه وقد يؤخذ من هذا تنقيد بعبود السهو لإدام بذلك الآن يفرق بأنه أكد من سجود التلاوة كجهر ظاهر فليعمل وان خشى منه تشويش انتهى اه (قوله بأن لم يكمل) أي قبله (قوله أن بلغ هو به) قد في السجود خاصة حر (قوله في السجود) أي في طلب السجود السهو (قوله نظير ضرورة الخ) قد يفرق بقلة القرب إلى حد أقل الركوع بخلاف القرب إلى



معلق التردد (ولو شك أصلي)

ثلاثاً أمراً بما أتى بركعة (لأن الأصل عدم فعلها ولا يرجع لفعلها ولا لقول غيره أو فعله وأن كثرة ما بلغوا عدد التواتر بحيث يحصل العلم الضروري بأنه فعلها لأن العمل بخلاف هذا العلم تلاعب ومن نازع فيه جعل كلامه على أنه حدث صورة تواتر غاية ولا يبق لزومه وجه وسجد للسهو لموسم إذا شك أحدكم في صلاته فليبدأ بصلواته ثلاثاً أمراً أو بفعل طريح السكوت ولينسحب على ما سبق ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن كان صلى خمساً شفع له صلاة وإن كان صلى اثنتين لم يبرح كذا رويها الشيخان ومعه شفع له صلاته رد المسجد تين مع الجلوس بينهما صلاته لا بد مع جبرهما خصال الزيادة كالنقص لأنهن صبرنهما ستاخر برزى السدين لم يرجع فيه صلى الله عليه وسلم بخبر غيره لم يلح بكافي رواية على أنهم كانوا عدد التواتر وقد ثبت الرجوع اليهم أشار الخبير إلى أن سبب السجود هنا التردد بل ضعف التردد ويصح الجبر ومن ثم سجدوا نزال تردده قبل سلامه كما قال (والأصح أنه يسجد وإن زال شك قبل سلامه)

الأعضاء أو تركها شيئاً مباحداً وأنه لو علم أنه ترك بعضها وشك أنه ترك بعضها سجد اهـ (قوله معلق التردد) أي الشامل للوهم والظن ولجميع الغلبات وليس المراد خصوص الشك المصطلح عليه هو التردد بين أمرين على السواء من الشك في عدد التواتر كعاشق أو تركها لا ما لم يركبها أو تركها مع عدم العلم بالركعة فثبت دارك تلك أو كعتوب سجد لسهو لأنه أتى بركعة مع احتمالها بأن يذوقه مسئلة يغفل عنها أكثر الناس فليست بما يشاقول المتن (ولو شك الخ) أي تردد في ركنه بانه يفتي أي فرضاً كانت أو نفل عـ (قوله معلق ما بلغوا الخ) قضيته أنه يرجع لفعل غيره إذا بلغوا عدد التواتر تركن الذي أفتى به شيخنا الشهاب الرمي أن لو أنه ليس الفعل كالقول فلا يرجع لفعله وإن بلغوا عدد التواتر سمى في المعنى ما وافق كلام الشارح عبارة قاله ركشي ويبنى تخصص ذلك أي عدم جواز أخذ قول الغير بما إذا لم يبلغوا عدد التواتر وهو بحث حسن ويبنى أنه إذا صلى في جماعة وصلوا إلى هذا الحد أنه يكتفى بفعلهم اهـ وفي نسخ التهاينة اختلاف عبارة في نسخة بعد استثناء التواتر القولي نصها ويحتمل أن يلحق بما ذكرناه بفعلهم صلى في جماعة وصلوا إلى هذا الحد يكتفى بفعلهم فيما يظهر لكن أفتى بالدرجة الله تعالى بخلافه ووجهه أن الفعل لا يدل بوضعه اهـ قال الرشيدي قوله مر ويحتمل أن يلحق الخ لفظة يحتمل أن ساقط في بعض النسخ مع زيادة تلفظ فيما يظهر قبل قوله لكن أفتى بالدرجة يظهر اهـ اعتماداً على اختلاف افتاءه للوه في بعض النسخ الجمع بين يحتمل وفيما يظهر وفيه نافع اهـ وقال عـ ش قوله مر فيكتفى بفعلهم فيما يظهر جزم به ابن عـ في شرحه واعتمد شيخنا الرادي ونقله سم على المنسوخ عن الشارح مر وما نقله عن العلامة بن أبي عمارة لتقديمه واستظهاره اهـ وقال البصري ويمكن الجمع بين الكلامين بحمل الاكتفاء بالتواتر الفعلي على ما إذا علم أنهم لم يتكلم فيهم عـ وإنما ترد في مقبولهم هل هي ثلاث أو أربع فان هذا التردد في هذا التقدير خيال باطل يسجد التوب عليه وعدم الاكتفاء به الذي أفتى به الشهاب الرمي على ما إذا ترد في مقبوله اهـ (قوله) لأن العمل بخلاف هذا العلم الخ عليه ما يفهمه قوله ما لم يبلغوا عدد التواتر الخ عبارة التهاينة بأن بلغوا عدد بحيث يحصل العلم الضروري بأنه فعلها يرجع لقولهم حصول البقرة لأن العمل الخ (قوله لا غائته) وهي حصول العلم الضروري كتردي (قوله للسهو) أي قوله كغير رواية في المتن لا قوله مع الجلوس ينسحب إلى المتن في النهاية (قوله) شفع له الخ قد يقال ما الحكمة في جمع صبر شفعين وثلاثة صبر كانتا لعلها ان الزام في السجدين أظهر فلذا خص بهما بخلاف الجبر فصاروا معاً في الجلوس ينسحب ويحتمل أن يقال الجمع حيث نظر للركعة الزائدة بصري (قوله) زعمنا عبارة المغني زعمنا اهـ ولعل الزيادة متعددة (قوله) ومعنى شفع له صلاته الخ أشار به إلى دفع سؤال تقدمه فكان الظاهر أن يقال شفعته صلاته لأن المحدث عنه المسجد ثان وعاصل الجواب أن الصبر للسجدين والجلوس بينهما يجمع عـ وشدي (قوله) جبرهما الاستسما لهما ولبعد جمع الصبر (قوله) وخبر ذي البدن الخ جواب سؤال المنشؤ قوله ولا لقول غيره الخ فكان حقاً أن يذكر هنا كافي أنها بقول المغني (قوله بل لعله) أي لنذكره بعد مراجعته معنى (قوله) على أنهم كانوا عدد التواتر ودعاهما للحبس صلى الله عليه وسلم سجداً أو بكر وسجداً ناعز وأقل ما قيل فيه أن يرد على الأرب مع الهمم الآن يقال لما سكت بقية الصلاة على ذلك نسب إليهم كلهم عـ قول المتن (وإنز الشك الخ) قد يقال زواله بيقين أحد طرفه فإوجه اقتضا الشارح على أحد الجانبين وفي قوله ما تذكر الخ ويمكن أن يجاب بأن التثنية للتحالف بصري أقول بل ذكر الشارح في شرح أدنى قوله السابق كإلحاحه وشكاً مثيراً وقد القنوت أو الشك خلافاً لما قد يهملونه أنه في تلك تحقق ترك بعض وشك أهو القنوت أو الشك وفي هذا لم يتحقق ترك شيء وإنما انكسر ترك شملها ثم لا فلتاً بل فان هذا وإن كان وجهاً في المعنى إلا أنه خلاف ظاهر العبارة وقوله مع ضعف البعض منهم بالهمم يوافقهم عـ خلاف ظاهر العبارة (قوله) ما لم يبلغوا عدد التواتر قضيته أنه يرجع لفعل غيره إذا بلغوا عدد التواتر تركن

بان ذكر أمه رابعة (وكذا حكم) كل ما يصلح مرددا واحتمل كونه زائدا لم يسجد لثبوته في زيادة وإن الشك قبل سلامه (ولا يصلح ما يحسب كل حال إذا زال الشك مثله شك) مصلح رابعة في الثالثة منها باعتبار ما في نفس الأمر إذا قرئ فيه عند الشك ما هو بالثالثة (أو ثالثة هي أم رابعة فتذكر فيها) أي قبل القيام للرابعة ثالثة (لم يسجد) أخذاً بما في معنى الشك واجب بكل تقدير (أو) تذكر بعد تمام القيام بخلافه قوله وإن صار إليه فربما جعل ما جرى عليه من العمد وغيره مخالفاً في الاستساق في اعتداله هذا التفصيل لأن تعدد صوره وإنه ليس بمطلوح وحده بل مع عودته كذا قاله وفيه (١٨٨) فظهر بل لا يصح لأن الذي يثبت في شرح العباب أن الهوى المخرج عن حد القيام في الغرض

واللهو هو السبه من نحو الرابعة سجدة لم ينحك الطرف الآخر (قوله بان ذكر) أي قوله أو أنه ذكر في أنها بقوله كذا قاله في المغني (قوله إذا قرئ الخ) تعليل للتقدير بقوله باعتبار ما في نفس الأمر (قوله على ما جرى عليه الخ) اعتماد شيخ الإسلام والمغني وعش عبارة للمغني وقضية تعبيرهم بقبل القيام أنه لو زال روده بعد نيه وسه وقبل اتصافه لم يسجد إذ حقيقة القيام الاتصاف بما قبله انتقالاً لا قياماً قال شيخنا فقول الاستساق إنهم أعمده مردود وكذا قوله والقياس أنه ان صار إلى القيام أقرب بسجدة والا فلا لأن من ربه إلى ما ذكر لا يقتضي السجود لأن عدله لا يظن وإنما يظن عدمه مع عودته كما ينبغي ذلك من العباد أهـ وبالله التمام في النهاية كالشرح إلى ما قاله الاستساق حيث عقب كلام شيخ الإسلام للراغبين للمغني بما نصه وما ذكره في الوضوء من أن الامام أو قائم خلفه في آخر ما يأتي في الشرح صريح أو كالصريح في قيامه الاستساق أهـ وأقره سم (قوله) في اعتداله هذا التفصيل (وهو أنه ان صار إلى القيام أقرب بسجدة والا فلا سم (قوله ان تعدد الخ) خلافاً جرى عليه من العباد وغيره (قوله بل مع عودته) أي ولا عودته (قوله وفيه نظر) أي فيما قاله من عدم السجود في التذكر قبل تمام القيام وإن صار إلى القيام أقرب (قوله والله هو السبه) أي إلى القيام (قوله بل لا يظن) أي تلك التي ياد من الهوى أو النهوض (قوله بذلك) أي بإبطال ذلك النهوض (قوله فهو) أي قول المجموع (قوله وان لم يقر بسن القيام) أي حيث خرج من معنى القعود لكن قضية بما يأتي عن الرخصة أن مجرد الخروج من معنى القعود لا أثر له ثم رأيت سؤال الراغب جوابه الإثبات سم (قوله بهذا) أي بان تعدد موضع من جالوس في سجدة الخ (قوله وان لم يقر بذلك) أي بالسجدة إذا صار إلى القيام أقرب (قوله وهذا) أي في مسألة الشك في ركعة ثالثة تأخر (قوله لا يصح الخ) لعل المراد على فرض أن الشك في فعله يعني نفس الأمر (قوله وما يؤول إليه) أي قوله فان قلت في النهاية (قوله تفصيل الاستساق) أي أنه ان صار إلى القيام أقرب بسجدة والا فلا وتظهر كلامه أي النهاية باعتداله عش (قوله فان قلت هذا) أي تفصيل الاستساق (قوله ما تقر) أي ما نقله عن شرح العباب (قوله ان الماراد الخ) بيان لما تقر (قوله الماراد الخ) صفة القرب و (قوله للقر في الخ) متعلق بالمراذف (قوله ذلك النهوض) أي المخرج عن حد الجالوس (قوله لا في حال العمد الخ) أي فاطاها به الصلاة (قوله في نفس الأمر) أي قوله ولو شك في تشهده في المغني وإلى قوله فتعين في النهاية (قوله فقد أتى) وأما ما كان الرد في زيادة مقتضا السجود لأنها ان كانت زائدة فظاهر والا فترده أضعف الشبهة وأجوح إلى الجبرمانية ومعنى (قوله ثم يسجد) قضية أنه لا بد من الجالوس قبل هويه للسجود ويحتمل أن يكفيه زوره من القيام ما سجد لأن التشهد يعاونه وتقدم وجوبه الذي أتى به شيخنا الشهاب إلى أن آخواته ليس الفعل كالقول فلا يرجع فعلهم وإن بلغوا عدد الترات (قوله في اعتداله هذا التفصيل) أي وهو أنه ان صار إلى القيام أقرب بسجدة والا فلا (قوله من القيام) أي حيث خرج من معنى القعود لكن قضية بما يأتي عن الرخصة أن مجرد الخروج من معنى القعود لا أثر له ثم رأيت سؤال الراغب جوابه الإثبات (قوله قول الرخصة) هذا الذي قاله في الرخصة صريح أو كالصريح

واللهو هو السبه من نحو التشهد الأخير بمطل عوده وإن لم يعد لا تكونه زيادة من جنسها فان شرطها أن تكون على صورة الركن بل لا طائل لها الركن ومن ثم صرح في الفعلة الغشقة بأنها إنما بطلت منع قائمها لما فيه من الاعتناء بالغرض من حد القيام وصراً تغاين المجموع بالتصريح بذلك بقوله أمالو زاد هذا النهوض عدل المغني فان صلاته تبطل بذلك لخلاله بغيره فهو صريح في أن تعدد موضع من جالوس في سجدة لا يخرج من سجدة بمطل فبني على السجود لسبه وإن لم يقر ب من القيام لمصر أن ما يطل عوده يسجد له وهو يفرغ من النزول وعدم القول بهذا فلا أقل من السجود إذا صار إلى القيام أقرب وإن لم يقر بذلك فيما من النهوض عن التشهد الأول ما مره في المجموع أن الغرض أن نهوضه جازوها لا يتصور جواز تعدد موضع وما يؤيد تفصيل الاستساق

قوله الرخصة قائم الامام إلى خمسة ما هي أقوى المأمور مغايرته بعد بلوغ الامام أو ارتفاعه الركنين سجدة أو موم للسلام للسجود وإن زاعجته فلا سجود فان كانت هذه الفاسقة والموافق لصريح المجموع وغيره أن الماراد على مجازة وتمام القعود وعدمها على القرب من أقل الركن الماراد في كل موضع ظاهر للقر بين القيام فما لم يجمع قلت لا يجمع بل هو مقتضى التحقيق لأن ما يجب على بعد ما بينهما ما نحو في حال السجود فلم يعد ذلك النهوض مقتضا السجود لأنه قد يجزى زفاره كما علم من معنى التشهد من عدم الغشقة قبل ما في حال العمد لنفسه (في الرابعة) في نفس الأمر الثاني ما نقله بالثالثة (سجد) لترده حال القيام الثاني في بانهما الحتملة فقد أتى بترادف بقوله بان ذكر أمه خامسة من الجالوس قولا وتبينه وإن لم يكن تشهد

للسلام يأتي به بعد سجود السهو فلا معنى لتعين جلوسه قبل السجود عـش ولعل هذا الاحتمال هو الظاهر  
 (قوله والا) أي بان كان قد شهد في الرابعة وكذا اذا لم يتذكر حتى قرأ في الخامسة متعسف (قوله وقد قام  
 الخ) لو زال شكه قبل قلمه ينبغي أن يجزى فيما تقدم عن ابن العماد وغيره سم قول المتن (بعد  
 السلام) سذكر الشارح محترز (قوله الذي) أي قوله فتعين في المتن (قوله الذي لا يحصل الخ) سذكر  
 محترز (قوله في ترك فرض غير النية الخ) بقى الشك في النية والتكبير والشرط قبل السلام قال في شرح  
 الهمزة أنهم كلامه أن الشك في النية والتكبير التحريم والظهر مطلق أي بشرطه فقوله الا في قوله  
 السلام يأتي به ثم يسجد يقيد بغير ذلك انتهى ولا يتحقق صراحة هذا الكلام في تصوير الشك في الظهر بالشك  
 في أصله اذا الشك في بقائه بعد تحقق وجوده غير مطلق وهذا قرينة على تصو رمقابله وهو الشك في الظهر بعد  
 السلام بالشك في أصله أيضاً فليتأمل \* (فرع) من الشك في الطهارة بعد السلام الشك في نيتها فلا يؤثر  
 صحة الصلاة وان أثر الشك بعد الطهارة في نيتها بالنسبة لها حتى لا يجوز افتتاح صلاة بهذه الطهارة فعمله أن  
 الشك في نية الطهارة بعد الطهارة ما لم يأت به اذا شك في نيتها بعد السلام لم يؤثر في صحة الصلاة التي سلم منها يؤثر  
 في المستقبل فيمتنع عليه افتتاح صلاة أخرى مع ذلك الشك وجب ما ذكرناه في هذا الفرع انما يظهر أن لم يؤثر  
 الشك في أصل الطهارة ولا كما هو صريح كلام الشارح فلا يحصل كلام الشارح تصو رمسألة الشك  
 بعد السلام في الطهارة مثلاً اذا ثبت الطهارة وشك في طروا الحدث وقد يستبعد هذا الظهور وعدم تأثير  
 الشك في طروا الحدث بعد تحقق الطهارة فلا يظهر كونه محمل هذا النزاع الكبير ولا مانع من تصو رها  
 بالشك بعد السلام في أصل الطهارة كما أنها مصورة في الأركان بالشك في أصل وجودها ثم هذا قريب مما اذا  
 لم يتبين سبق حدث لا طهارة أو تحقق سبقهما وجهل السابق منهما أم لا وتبين سبق الحدث ثم شك في وجود  
 الطهارة فعدم التأثير هنا بعد فليتأمل سم (قوله وقد يستبعد الخ) حكاه الرشدي عنه ثم فرغ تصو ر  
 المسئلة بالشك بعد السلام في أصل الطهارة وقد استوفى بذلك الحنفى (قوله غير النية الخ) سذكر محترز (قوله  
 والاعتراف الخ) أي خصوصاً على ذوي الوسواس نهيًا يؤمنون (قوله وبه) أي بالتعليل الثاني وقال الكردى  
 بقول المصنف في ترك فرض اه (قوله بقية أن الشرط كالركن الخ) وهو المعتمد شيخ الاسلام ونهياً يؤمنون

فما قاله الاسوى هنا وفي غير في القيام من التشهد وعبارة الر وض وان قام أي الامام لخامسة أي ناساً فافترقه  
 بعد بلوغه سداً لا كمن لا قبله سجد اه (قوله وقد قام) لو زال شكه قبل قلمه ينبغي أن يجزى فيما تقدم  
 عن ابن العماد وغيره (قوله في ترك فرض غير النية الخ) بقى الشك في النية والتكبير والشرط قبل السلام  
 قال في شرح الهمزة أنهم كلامه أن الشك في النية والتكبير التحريم والظهر مطلق أي بشرطه فقوله الا في  
 وقوله أي السلام يأتي به ثم يسجد يقيد بغير ذلك اه ولا يتحقق صراحة هذا الكلام في تصو ر الشك في الظهر  
 بالشك في أصله اذا الشك في بقائه بعد تحقق وجوده غير مطلق وهذا قرينة على تصو رمقابله وهو الشك في الظهر بعد  
 الطهر بعد السلام بالشك في أصله أيضاً فليتأمل \* (فرع) من الشك في الطهارة بعد السلام الشك في نيتها فلا يؤثر  
 نية الطهارة بعد السلام لأنه لا أثر بدعى الشك بعده في نفسها أي الطهارة فلا يؤثر في صحة الصلاة وان أثر  
 الشك بعد الطهارة في نية الطهارة بالنسبة لها أي الطهارة حتى لا يجوز افتتاح صلاة بهذه الطهارة فعمله أن  
 الشك في نية الطهارة بعد الطهارة ما لم يأت به اذا شك في نيتها بعد السلام لم يؤثر في صحة الصلاة التي سلم منها يؤثر  
 في المستقبل فيمتنع عليه افتتاح صلاة مع ذلك الشك وجب ما ذكرناه في هذا النوع انما يظهر أن لم يؤثر  
 في أصل الطهارة ولا كما هو صريح كلام الشارح فلا يحصل كلام الشارح تصو رمسألة الشك بعد السلام  
 في الطهارة مثلاً اذا ثبت الطهارة وشك في طروا الحدث وقد يستبعد هذا الظهور وعدم تأثير الشك في طروا  
 الحدث بعد تحقق الطهارة فلا يظهر كونه محمل هذا النزاع الكبير ولا مانع من تصو رها بالشك بعد السلام  
 في أصل الطهارة كما أنها مصورة في الأركان بالشك في أصل وجودها ثم هذا قريب مما اذا لم يتبين سبق  
 حدث ولا طهارة أو تيقن سبقهما وجهل السابق منهما أم لا وتبين سبق الحدث ثم شك في وجود الطهارة

والا لم يؤمنه اعادته ثم يسجد  
 للسهو ولو شك في تشهده  
 أهو الاول والا سخر فان زال  
 شكه فسلم بسجدة لا مطلوب  
 بكل تقدير ولا نظراً لردده  
 في كونه واجباً وتفاضلاً  
 بعد وقد قام محله لا فعل  
 وأذا يتقدر (ولو شك بعد  
 السلام) الذي لا يحصل بعده  
 عود الصلاة (في ترك فرض)  
 غير النية وتكبيره التحريم  
 (لم يؤثر على المشهور) والا  
 لعصر وشق ولان الظاهر  
 مضى على العصة وبه يقفه  
 أن الشرط كالركن خلافاً  
 لما وقع في المجموع فقد  
 صرحوا بان الشك في  
 الطهارة بعد طواف الغرض  
 لا يؤثر

وعجوز دخول الصلاة عليهم مشكوك فيه فيما إذا تيقن الطهر وشك هل أحدث فتعين حل قول المجموع لو شك بعد صلاته هل كان مظهرًا أم لا أو على ما إذا لم يتيقن الطهر قبل (١٩٠) ودعوى أن الشك في الشرط يستلزم الشك في الاعتقاد يرد على كلامهم المذكور لأنهم إذا

ورد بأي تباين شرح بافضل ولا الشك في الطهارة وغيره من بقية الشروط على ما في موضع من المجموع ولكن  
المجموع ما في موضع آخر وفي غير من أنه لا يضر الشك فيه بعد تيقن وجوده عند المخول في الصلاة  
الافى الطهارة فانه يكفي تيقن وجودها ولو قبل الصلاة اهـ قال الكردى قوله الافى الطهارة هكذا فرق  
الشارح بين الطهارة وغيره من بقية الشروط هنا وفي شرعي الارشاد اطلق في التحفة عدم ضرر الشك  
في الشرط بعد الصلاة ولم يفرق بين الطهر وغيره من الشروط وكذلك هنا وتاخر باى وغيرهما اهـ (قوله)  
وبجواز الخ عطف على قوله بان الشك الخ (قوله ودعوى) الى قوله واذا بين في النهاية لا قوله واما قوله الى  
وانما وجبت وقوله اتماما الى اتمام الشك الخ (قوله لانهم اذ جاوزوا له دخول فبها مع الشك الخ) فبما هذا  
الشك لا يضر به مع تيقن الطهارة بخلاف الشك الذي الكلام فيه كاجلته فالاولى به قبل المساواة ممنوعة  
رشدى (قوله واما قوله) أى المجموع كردى (قوله فهو كجلى شك في السلام الخ) فبما من سم وغيره ما فيه  
قوله لانهم اذ جاوزوا له دخول الشك الخ (قوله كجلى شك في الشرط كردى) (قوله لانهم المذكور)  
وهو مقرر بهم بجواز دخول الصلاة الخ (قوله كجلى شك في الشرط كردى) (قوله لانهم المذكور)  
بان يعمد ولو بعد طول الفصل كما مر في أول الباب عـ (قوله في ركن الترتيب) فبما من سم وغيره ما فيه  
على اعتقاده أنه سلم الاول ثم شك في الاول أو بان أنه لم يسلمها بحسب سلامه عن فرضه انتهت اسم (قوله واما  
الشك) الى قوله لا الشك في المغنى (قوله في ركن الخ) أى قلزمه الاعادة مغنى وشرح بافضل (قوله على المعتقد)  
أى لو كان طر والشك بعد طول الفصل من السلام عـ (قوله لشكه الخ) متعلق بترى (قوله ومنه) أى  
من الشك في السنة (قوله أقوى فرضا الخ) قال البغوى ولو شك أن ما أراه ظهر أو صغر وقد فاته زامه اعادتها  
جمع مغنى (قوله في غير الجملة) ينبى والمادة بصري عبارة عـ ينبى أى يلحق بها ما بشرط فيه الجملة  
كاعادة والمجموع عـ تقديمها على مختلف المذهور فعلها جماع لان الجملة ليست بشرط اعصمها بل واجبة  
لها ما لنذر اهـ (قوله بعد فراغ الصوم) مضمومه أنه اذا شك قبل فراغه من فجب الاسباب وقضاؤه  
كان فرضا عـ (قوله اشتقة اعادة في مال الخ) عبارة اخرى لان تعاقب السنة بالصلاة أشتمل تعاقبها  
بالصوم بدليل أنه لو شك فيها في الصلاة وطال الزمان طالت كذلك الصوم اهـ (قوله انه ان كان)  
أى الشك قبل السلام د (قوله في ترك ركن الخ) أى وان كان في شرط أو بطل بشرطه كاتقدم من شرح  
الهيئة سم (قوله ان يتركه) يعنى بان لم يبلغ ماله كعلمه ما قدمه في صحة الصلاة (قوله والا فركه)  
أى لان نظيره يقوم مقامه ويلغوا ما بينهما في غير ما كرهه رشدى (قوله لا احتمال الزيادة) هذا ظاهر  
فيما لو شك في ركن قبل أن يترك ركن غيره والا فإزالة بزيادة حقيقة وعلى كل حال فكان الأولى حذف  
الاحتمال لا لغيره قوله أو لضعف ما هنا عنه رشدى (قوله وبه) أى بالتعليل الثاني (قوله فاحرم الخ) ولا  
يشكل ما هنا بما مر من أنه اذا أتى بتكبيره التحريم بقصد التحريم بطل الصلاة التى هو فيها لان الجمل هناك  
ما يلزم التحريم من قطع الصلاة التى هو فيها وهذا لا يتناقض به لانها فى تحريم هذا التحريم فلان أن الأولى قد  
انقضت بولم يتردد منه قصد قطعه بخلاف ما مضى بصري (قوله فورا) أى من غير طول فصل كعلم ما بعده  
ومن يجتزئه الآتى فليس المراد الا فى الحقيقة بقدر رشدى (قوله لا تعتقد) أى الأخرى (قوله ثم ان ذكر  
الخ) عبارة للمغنى والاسنى ونحو بالشك العلم فلونذكر بعده أنه ترك ركنه على ما نعتل ان بطل الفصل ولم  
فعدم التأثير به بعد فليست اتم (قوله مرفى ركن الترتيب) قال هناك بعد كلام قرر موهبه يظهر اتجاه قول  
البغوى بولم الثانية على اعتقاده أنه سلم الاول ثم شك في الاول أو بان أنه لم يسلمها بحسب سلامه عن فرضه  
اهـ (قوله واما الشك الخ) أى بعد السلام في ترك ركن أى وان كان في شرط أو بطل بشرطه كاتقدم من شرح

بجواز دخول الصلاة عليهم مشكوك فيه فيما إذا تيقن الطهر وشك هل أحدث فتعين حل قول المجموع لو شك بعد صلاته هل كان مظهرًا أم لا أو على ما إذا لم يتيقن الطهر قبل (١٩٠) ودعوى أن الشك في الشرط يستلزم الشك في الاعتقاد يرد على كلامهم المذكور لأنهم إذا  
الشك كاجلته فاقول ان  
لا يوترط وعلى فراغها  
فهم لهم لا يلتفتون لوذا  
الشك لا يصلح الاستصحاب  
وأما قوله ان الشك بعد  
السلام في كون امامه ما  
فوجب الاعادة فهو لما نحن  
قد لانه لا أصل هنا يستصحب  
فهو كالجواب بعد السلام  
في أصل الطهارة أو الاستقبال  
أو الستر وانما وجبت  
الاعادة في حال وضاع  
ثم صحت تيقن ترك مسع  
من أحد الموضوعين لانه لم  
يتيقن صحة وضوئه الاول  
حتى يستصحب فالاعادة هنا  
مستندة لتيقن تركه لا للشك  
فليست لما نحن فيه اتماما  
حصل بعده عود الصلاة كما  
ما في قولنا الشك بعده لتبين  
أنه لم يخرج من الصلاة  
والشك في السلام نفسه  
وجب الاتيان به من غير  
سجود لقولنا محله بالسلام  
كالمروى أنه سلم الاولى مر  
في ركن الترتيب واما الشك  
في النسبة وتكبيره الاصول  
في ركنه على المعتقد خلافان  
أما في عدم الفرق لشكه  
في أصل الاعتقاد من غير  
أصل بعده ومنه ولو شك  
أقوى فرضا ثم بغلا الشك  
في نية القدوة في غير الجملة  
وانما يضر الشك بعد

فراغ الصوم في نية اشتقاق اعادة فعله انما عتقر فيها في مال يغفر فيها هنا واما هو قبل السلام فتدعى بما قبله أن كان  
في ترك ركن آتية ان يتركه والا فركه وسجد لغيره فيما لا احتمال الزيادة أو لضعف النسبة بالتردد في سطل وبارق قالوا في شك في قضاء فاته  
قاه بعد هاولا يسجد اذ لم يقع فيها تردد في بطل ولو سلم وقد نسى ركعا فاحرم قوايا حرمي ثم تعقد لانه في الاولى ثم ان ذكر

وطاعة خاصة وان تكلم قليلا واستدبر القبلة ونخرج من المسجد وتقرأ هذه الامور وطاعة الخاصة باحتمالها في الصلاة في الجلة والمرجع في طوله وقصره الى العرف اه **(قوله قبل طول فصل)** أي صراخا **(قوله وان تقبل الخ)** غاية عرش **(قوله يسير)** أخرج الكثير سم **(قوله أو استدبر القبلة)** قال في العباد فواف ومصلاه وقال في شرحه كشرح الروض ونخرج من المسجد أي من غير فعل كثير متوال كجواهر ظاهر اه وهو ظاهر لان الفعل الكثير المتوالي ينطلي حتى مع السهو والجهل سم وفي عرش ما وافقه **(قوله حسبه الخ)** خلافا لما فيه عبارته ومثني لم يحسب قراءته ان كان قد شرع في نقل فان شرع في فرض حسبت باعتقاده فرضيتها قاله البغوي ثم قال وهذا اذا قلنا انه اذا نذر كرا لا يجب القعود الا فلا تحسب وعندي لا تحسب انتهى وهو الراجح اه قال عرش قوله وعندي لا تحسب الخ أي بل يجب العود للقعود والغلبة قيامه اه وقال سم بعد نقله عن الابعان وشرح الهجمة مقالة البغوي المذكورة بنسائه او قوله وعندي لا تحسب هو الراجح مر وقضيه وجوب القعود عند التذكر وبذلك كله يعلم بخلافه الشارح هنا لما ذكره البغوي وسياق في صلاة السافر في شرح ولو جمع ثم علم ترك ركن من الاولى الخ قول الشارح أما اذا لم ينطلي فيلغوا ما فيهم من التائبين في الاولى انتهى وهو مخالف لما هنا ووافق لما قاله البغوي من عدم الحسبان مطلقا اه وعبارة الرشيدي قوله مر وعندي لا تحسب أي لو جوب القعود عليه كجواهر ظاهر السابق والظاهر ما وجهه فيكون الركن المشكوك فيمن الاركان التي لا تتعلق بالقعود كالركوع مثلا ولا كان له ذلك القعود في هذه الحالة بطلانه حديثنا يدور في غير محله فكان المتبادر عوده الى ما قبله من القعود وحسبان القراءة أو عدم حسبانها لم يظهر لي اه اقول كلام البغوي في سم عن شرح الهجمة مفروض في ما اذا سلمنا سابقين كعتين فشرع في أخرى وقرا ثم نذر أنه لم يتم الاولى بما يقتضيه السابق من وجوب القعود انما هو ذلك الغرض فلا يكون القعود تخور كوع في حبس الموالد السبعة كما هو معلوم مما مر في صفة الصلاة وبذلك الغرض تظهر ايضا ضرورة الحسبان أو عدمه **(قوله كاسر)** أي قبيل الركن الثاني عشر **(قوله تفصيل الثلث الخ)** أي قبل السلام الا في قبيل قول المصنف وسهو بعد سلامه

**الهجمة (قوله وان تقبل الخ)** أي خلافا لما وطئ نجاسة أخذ من قول الروض وشرحه فلون ذكر بعده أي السلام انه ترك كتابي على ما فعله ان لم يعط الفصل ولم يطاعة ستوان تكلم قليلا واستدبر القبلة ونخرج من المسجد ويقارن هذه الامور وطاعة الخاصة باحتمالها في الصلاة في الجلة اه **(قوله يسير)** خرج الكثير وقياسه الفعل الكثير المتوالي ثم رأيت ما تقدم وباقى **(قوله أو استدبر القبلة)** قال في العباد فواف ومصلاه قال في شرحه كشرح الروض ونخرج من المسجد أي من غير فعل كثير متوال كجواهر ظاهر اه وهو ظاهر لان الفعل الكثير المتوالي ينطلي حتى مع السهو والجهل **(قوله واذا نسي حسبه ما قرأ أو ان كانت الثانية تفلا الخ)** قال في شرح البهجة وسلم بناسين نكرتين فشرع في صلاة أخرى وقرا ثم نذر انه لم يتم الاولى قال في الاون كان قد شرع في نقل لم يحسب قراءته أو فرض حسبت باعتقاده فرضيتها قاله البغوي في فتاوى به ثم قال وهذا اذا قلنا انه اذا نذر كرا لا يجب القعود الا فلا تحسب وعندي لا يحسب انتهى اه باقى شرح الهجمة وقوله وهذا أي حسيان القراءات شرع في فرض كجواهر مرجع السابق لان الذي ذكره حسبانها بخلاف القراءات اذا شرع في نقل لم يزم بعد حسبانها فلا يمكن تقييدها بما ذكر ثم يقابل بعدم الحسبان وقوله وعندي لا يحسب هو الاوجه فقتضيه وجوب القعود عند التذكر ثم رأيت في شرح العباد للشارح ما نصه وقال البغوي ان شرع في نافله لم يحسب ما في أي من قول أو فعل أو في فرض حسبت بنسائه على انه اذا نذر كرا لا يزمه القعود فان أو جنداه أي على المعتمد السابق لم يحسب اه وبذلك كله يعلم بخلافه الشارح هنا لما ذكره البغوي وسياق في باب صلاة السافر في شرح قول المصنف ولو جمع ثم علم ترك ركن من الاولى بطلنا قول الشارح أما اذا لم يعط القعود ما فيهم من التائبين في الاولى اه وهو مخالف لما هنا ووافق

قبل طول فصل بين السلام وتيقن الترك ولا تظن هنا لغرضه بالثانية خلافا لمن وهم فيه بنى على الابدان تخلل كلام يسيرا واستدبر القبلة أو بعد طوله استأنفها لبطلانها به مع السلام بينهما وإذا نسي حسبه ما قرأ أو ان كانت الثانية نفع الا في اعتقاده دون أثر لكونه قرأ بظن النفل على الراجح كما مر ومن ثم لو نزل أنه في صلاة أخرى فرض أو نفل فاقم عليه لم يؤخر باقية تفصيل الشارح في النية

لانه يضعفها بخلاف الظن ولذلك لا يفتقر بما يقر وجميع الشك فيها الغير المطالب لها يخرج بغور ما لو طال الفصل بين السلام ونحوه الثانية ضعيف  
الغرض بها ومن قال هذين السلام (142) ويتيقن الترك فقد صدقهم ولا يشك على ما يقر ونحوه لا الزكوى انه لو شهد في اربعة ثم قام

ولما وقيل بيان السيرة (قوله لانه) أي الشك في النية (بضعها) أي النية (قوله بخلاف الظن) نفسه  
الفرقة بين الظن والشك سم وعش (قوله وذلك) أي لأجل أن الشك في النية يضعفها (قوله يخرج) إلى  
المتن في النهاية (قوله ما لو طال الفصل الخ) وافقوا والدرجته تعالى حين سلم من ركعتين من رابعة أسباً  
وصلى ركعتين فقام ثم ذكر وجوب استئنافها لانه أحرم بالغلغ قبل طول الفصل فخر به لم يتعد إلى بين  
على الأولى ما طول الفصل بالركعتين أو بعد طوله بطلت نيتها قال ع ش قوله من طول الفصل فخر به لم يتعد إلى بين  
الركعتين يحصل بها طول الفصل ويتبقى أن يعتبر ذلك بالوسط لا بالاعتدال لانه المحمول عليه بالاعتدال الاطلاق  
اه (قوله على ما يقرر) وهو قوله ما لو طال الفصل الخ (قوله انقضه اليه) أي إلى الخروج ع ش (قوله  
أي المأموم) أي القول المنسوب وهو في النهاية لا في قوله وذلك حيث الخ وقوله وغير السلام إلى المتن (قوله أي  
مقتضى الخ) هذا التفسير لا يلتزم مع قولنا استفعال قدوة الخ (قوله ولو حكمه) عبارة وانفي الحسبة كان  
سها عن التمسك بالاول أو أن حكمه كان سها عن الفرقة الثانية في تأنيها من صلاة ذات الرقاع اه قول المتن  
(بجمله امامه) أي بان بطلت صلاة الامام بعد سها المأموم سم على ج أي فصر المأموم كأنه فعله حتى  
لا ينقص شيء من ثوابه ع ش (قوله وغيرها) كالسورة والجره مرفى (قوله لعدم صلاحته) أي غير المتطهر من  
الحديث أو ذي الخبث وكذا صبر أدركه ومن خلفه (قوله وذلك) أي لعدم الصلاة (قوله خلفه) أي  
خلف الحديث أو ذي الخبث الخ الذي لم يعلم بذلك وقت النية ع ش (قوله يخرج) أي قول المتن وسهو في  
الغنى الاقوله سجدة إلى المتن وقوله أو في أي قوله أو الشك إلى يسئل (قوله وسأني) أي أغنى المتن  
(قوله أي بعده) أي كالمعلم بمساراة الأولى نية بتعبارة الغنى أو بعده وهو الاول اه (قوله في الجلوس تشهد)  
أي في أثناء تشهد أو قبله أو بعده نية بمعنى (قوله لمار في ركن الترتيب) كنه اشار إلى قوله ثم فلو يتيقن  
أي أصلي ترك سجدة من الأخيرة سجداً أو أعاد تشهدا انتهى وهذا يفيد أن المأموم في ذلك تغيير وجهه  
أنه لم ينتقل مع الامام لمابعدا الترتيب بل تبين انه في الجلوس بين السجدين ترو (قوله وغير السلام الخ) لاجابة  
لهذا بل لا معنى له هنا لان الكلام فيما قبل سلام الامام كما صرح به قولنا استفعال فقام بعد سلام الامام سم  
(قوله أو شك فيه) أي في ترك الركن المذكور معنى (قوله لمار فيه) أي في ركن الترتيب (قوله بمسارم)  
أي في ركن الترتيب (قوله ولا يجوز له العود الخ) أي مع بقائه القدوتها به قال ع ش احترزه بعمله لولوى  
مفارقة اه (قوله لمار فيمن ترك المتابعة) قدوة نحن من هذا التحليل انه لا يفتقر سلام الامام بمجرد التذكر  
وكان الترتيب ركوع الأخيرة مثلاً لاجزائه العود لتدركه فكل راجع سم ويؤيده ما بين عنه قيل الفرع وما

لخامسة سموها كفاه بعد  
فراغها أن يسلم وان طال  
الفصل لانه هنا في الصلاة قل  
يضرر بإدخالها من أفعالها  
سهو أو تمخرج منها بالسلام  
في طئه فإذا انضم اليه طول  
الفصل صار قاطعاً لها عما  
وردا كماله به (وسهو) أي  
المأموم أي مقتضى ما من  
السجدة (حال قدوته) ولو  
حكمية كإثبات أول صلاة  
الحضور وكأي المزحوم  
(بجمله امامه) المتطهر كما  
يخلف عنه الغائض وغيره  
ومن ثم يجعل الحديث  
وذا حيث الخ في عدم  
صلاحية الفصل وذلك لو  
أدركه را كما لم يدرك  
الركعتين وانما أنيب المصلي  
خلفه على الجاهل في جود  
صورتها لا يفتقر في الفضائل  
مالاً يفتقر في غيرهما  
كالفصل هنا المستدعي لقوة  
الرابطة يخرج بحال القدوة  
بعدها وسأني وقيلها فلا  
يتعمله على المحذور وانما لحقه  
سها وماه قبل اقتدائه به  
لانه عهد تعدى الخلل من  
صلاة الامام لصلاة المأموم  
دون عكسه (فلو ظن سلامه  
فسلم فيمن خلاقه) أي  
خلاف ما ظنه (سلم معه) أي  
بعده (ولا يسجد) لانه سهو  
في حال القدوة (ولو ذكر)  
المأموم (في الجلوس تشهد)  
ترك ركن غير سجدة من

الائبة لمار في ركن الترتيب وغير السلام لمار في غير (النواكس الكبير) للغير أو شك فيه (فام بعد سلام امامه انكر كنهه)  
الفائتة بشوا أن الركن يكلم بمسارم غير لا يجوز له العود لتدركه لمار فيمن ترك المتابعة لأجبة (ولا يسجد) في الذكر لوقع سهو محال



القعدة بخلاف الشك لنفسه بعد هازا انما بتقدير ومن ثم لو شك في ادراك الذكر الامام وفي (١٩٣) أنه أدرك الصلاة معه كلمة أو ناقصة

ركعة في تركعة وسجد فيها  
لوجو دوشكك المقتضى  
للسجود بعد القعدة أيضا  
أما النسفوتكبيره القوم  
فتذكر أحدهما أو لشك  
فيه وفي شرط من شرطه  
إذا طل أوضى معه ركن

بطل الصلاة كما (وسهوه)  
أي المسموم (بعد سلامه)

أي الامام (لا يعمل) لا امام  
لا قضاء القسوة (فالسلم)

المسبوق بسلام امامه أي  
بعده ثم تذكر (بني) ان

قصر الفصل (وسجد) لان  
سهو وقع بعد انقضاء القعدة

وحمله كقائه البسوي ان  
أتى بعلبك لان السلام من

أسمائه تعالى وحمله ان لم  
ينومعه الخ ومن الصلاة

لانه يبطل تعمده ثم يثب  
وعليه يحصل قول الأتوار

السلام في غير وقت يبطل  
وان لم يثب أما لو سلم معه فلا

يسجد كرجاء ان الأستاذ  
لوقوع سهو حال القعدة

وه احتمال أنه يسجد  
لانقطاع قدره بشرعه

فيه وفيه نظرا لما في  
الجماعة أنها تتركه فيألو

لأنها المأمور به - مشروع  
الامام في السلام وقبل نطقه

بالميم من علكم فصولها  
حتنن صريح بقضاء القعدة

فان قامت حكموا بأنه وراء  
الخصم يبين دخولها في

بالهمزة كما مر ومع ذلك  
لا تصح القعدة قبل الزاء

مرآ نفاص النهاية وعش (قوله بخلاف الشك) أي يسجد فيه سم ونهاية عبارة المغني وخرج بذلك ما لو  
شك في تركه الركن المذكور فانه يأتي به ويسجد للسهو كالحق في التحقيق وانما لم يحمله عنه لانه شاك فيما أتى به بعد  
سلام امامه اه (قوله أتى تركعة) أي بعد سلام الامام سم عبارة عش قوله أتى تركعة أي وجوبه با وسجد  
أي ندما اه عبارة المغني فانه يسجد للسهو لا تردد فيما تفرده ولو نذر بعد القيام انه أدرك الركوع لان  
ما فعله مع تركه فبإذ كرمه في الزيادة اه (قوله بعد القعدة) ظرف لوجو دوشكك (قوله فتذكر أحدهما)  
أي ترك أحدهما بما يتصل به المغني أما النسفوتكبيره الاحول ما للتارك لو احدهما من غير صلاة اه وحى  
أحسن (قوله أوفى شرط الم) يخرج به الشك في طرف المانع فلا يؤثر ان الاصل علمه سم (قوله من شرطه)  
أي شروط أحدهما (قوله اذا طالع) هذا بخلاف الشك بعد السلام فانه لا أثر له بعد زواله وان طالع تجاهو  
ظاهر لظهور الفرق بين ما قبل وما بعد ثم رأيت الشارح ذكره في شرح الغياب سم (قوله أوضى معه ركن)  
هو صادق باقل الأركان نحو اللهم صل على محمد وكرن بعض ركن بعض ركن فاعلم بركن أوضى ركن وان لم يطل الزمان  
بحسب السيرة ان البطل أعيد اللهم صل على ثلاثة طول الزمان عرفا وان لم يضر ركن أوضى ركن وان لم يطل الزمان  
أعد م اعاد ما قرأه في صلاة الشك وان لم يطل الزمان ولم يضر ركن فاعلم بذلك أن قوله وكارن بعض ليس على  
اطلاقه (قوله كما) أي قبل بين السيرة كردى (قوله أي المأموم) الى قوله وعليه يحصل في النهاية والى  
قوله وله احتمال الخ في المغني الاقوله وعليه أي المأموم (قوله أي بعد) أي بعد الفراغ من بركته ما يأتي  
رشدى (قوله وحله) أي محل السجود (قوله ان أتى بعلبك) قد يقال ينبغي أنه لو نوى الاتيان به كان  
الحكم كذلك لئلا يمار أن نفا البطل مع لشروع في سجدة معمله بصري (قوله وحله) أي محل عسده السجود  
اذ لم يأت بعلبك بل اقتصر على السلام فكيف من قوله الاول وحله الخ فاعلم بركته على ما هو سم مما تقدم  
أو حصل ان السلام من اسمائه تعالى فلا يؤثر سم (قوله ان لم ينومعه الخ) أي والا سجد وان لم يأت  
بعلبك سم (قوله ان شروا الخ) أي أركونه بعض سلام الخلل كسبي في أوائل الباب مع ما فيه (قوله وحله)  
يحمل الخ أي لو نوى مع السلام ان يركع من الصلاة (قوله أما لو سلمه) أي مقارنه سم (قوله فلا  
يسجد الخ) وفاقا للمغني وخلافها في كيان أتقا (قوله وله احتمال انه يسجد الخ) وهو الاوجه  
لضعف القعدة بالشروع فيه وان لم تنقطع حقيقة الاتيان بالسلام ويؤيد ذلك ما ساقى أنه لو اقتدى بعد  
شروع في السلام وقبل علكم تم القعدة على المعتمدانية وفي سم عن الشهاب الرمي ما وافقه (قوله)  
وفيها نظر (أي في احتمال السجود (قوله لما يأتي في الجماعة الخ) تقدم عن النهاية والصلح بمختلفه

من هذا التعليق أنه لو اتفق سلام الامام بمجرد الذكر وكان المترك وكوع الانيرة مثلا لجازة العود لتداركه  
فلا يرجع (قوله بخلاف الشك) أي يسجد فيه سم ونهاية عبارة المغني وخرج بذلك ما لو  
شك ما الخ يؤخذ منه مسئلة وقع السؤال الضلوهى ما وكع من صلى العشاء في أولته فاقتدى به صلى المغرب  
وركع معه ثم شك في ادراك أحد الأجزاء في هذا الركوع فلا تحسبه هذه الركعة وعليه أخرى وحى رابعة  
للامام ولا يسجد للسهو لان الركعة التي يكمل بها التي هي رابعة لا امام وان احتل زيادة لكنه أتى بها حال  
القعدة فليتا قبل (قوله أوفى شرط من شرطه) ظاهره قبول الشرط الذي هو انقضاء مانع كاستغناء الخلل  
ذكر مؤثر من جزأ التكبير لان الشك في الاعتقاد حاصل ويحتمل امتثاله الشرط المذكور لان الاصل عدم  
المانع وهذا أقرب (قوله اذا طالع) هذا بخلاف الشك بعد السلام فانه لا أثر له بعد زواله وان طالع تجاهو  
ظاهر لظهور الفرق بين ما قبل وما بعد ثم رأيت الشارح ذكره في شرح الغياب سم (قوله وحله) أي محل عدم  
السجود اذ لم يأت بعلبك بل اقتصر على السلام فكيف ذلك من قوله الاول وحله الخ فاعلم بركته على ما هو سم مما تقدم  
أو حصل ان السلام من اسمائه تعالى فلا يؤثر سم (قوله ان لم ينومعه) أي والا سجد وان لم يأت  
بعلبك (قوله أما لو سلمه) أي مقارنه (قوله وله احتمال انه يسجد) وهو الاوجه مو (قوله بعد شروع الامام  
الخ) ختم شيخنا الشهاب الرمي في شروط الامامة بعدم اعتقاد اقتداء حيث نشؤ قيا به جميع الاحتمال الثاني

(٢٥) (شرواني وابن قليم) - ثاني) ولم يحكموا هذا بأنه بالمعنى الذي خرجوه منها بل لانفسهم السلام حتى لا يصح القعدة فيه قبل الميم

قلت يفرق بأن القول بالتبين هنا مزمة (149) فساد وهو أن السلام ليس من الصلاة وذلك مخالف لما صرح الأحاديث ومجتهدين وسحق قول

(قوله قلت يفرق الخ) الحاصل أن كلام التكميل والسلام جزء من الصلاة وذلك يستلزم اعتبار تبيين  
 النحول في الأول وعدم تبيين الخروج في الثاني سم (قوله وذلك) أي كون السلام خارجاً عن الصلاة (قوله  
 وحديث) أي حين يكون السلام خارجاً عن الصلاة بصريح (قوله أي يخرج الخ) أي يخرج من الصلاة (قوله  
 أي المأموم) أي قوله بل يفارق في المعنى وإلى قوله ولا ينافي في أنها تقول المبرز (ولم يلقه سواها) ولو كان  
 اقتداءً بعد سجود الأمام السهو وقبل سلامه فهل يلحقه سهوه فيسجد في آخر صلاته فيه نظر والظاهر أنه  
 يلحقه سم وقال عرش والاقراب أنه لا يلحقه لأنه لم يبق في صلاة الأمام خلل حين اقتدائه اه وهو ظاهر  
 (قوله التطهر) أي وإن أحدث بعد ذلك نها يتوضغنى (قوله حال الخ) ظرف للتطهر (قوله حال وقوع  
 السهو الخ) فلو كان إمامه جذا فلا يلحقه سهوه ولا يفعل هو عنه إذا لا توثق حقيقة حال السهو معنى و سم  
 قول المبرز (لزمه متابعة) أي مسبوقاً كان أو وافقاً شرح بافضل (قوله وإن لم يعرفه له سهواً) جازاً على  
 السهو حتى ولو أقصر على سجدة واحدة سجدة المأموم أخرى لا يحل ترك الأمام لها سهواً ثم يتوضغنى (قوله  
 بأن هو السجدة الخ) محلى ذلك حيث لم يقصد ابتداء علم السجدة أصلاً ولا يتأهل بمجرده وهو الأمام  
 للسجود والشرع المأموم في المطال عرش (قوله لانه حيثما الخ) عبارة عنها في الصلاة والتأهل بمجرده وهو الأمام  
 اه (قوله تركت) ليس المراد كاهو واضح تركين الصلاة في المراد سجود السهو وكان يكفي أن يقال بغير  
 وإن لم يكن تركين الصلاة سم (قوله إن تعمد) أي وعلم شرح بافضل و باقي في الشرع بما يقصد (قوله  
 إن تبين) أي المأموم (غلطه) أي الأمام عرش (قوله في سجوده) أي في غلظه سبب السجود فكان ظن ترك  
 بعض يعلم المأموم فعله معنى (قوله كان كتب) أي الأمام عرش (قوله كان كتب الخ) لا يقال هذه الأمور  
 لا تقصد ليلته لأنه بعد تسليم أن المراد به حقيقة يمكن أن تقصد بواسطة القرائن سم عبارة الغنى قال بعض  
 المتأخرين وهو أي استثناء ما لو تبين غلط الأمام في سجود مشكك تصو وأوحداً واستثناءه فتأمله انتهى  
 وجهه مشكك تصو رة كلف يعلم المأموم أن الأمام سجد لئلا يجابه أن يغلب على ظنه أنه سجد ذلك وهو كاف  
 وجهه اشكال حكمه أنه إذا سجد الأمام لشي ظنه سهواً وتبين خلافه فسجد ذلك وإذا سجد ثانية لم يأمم  
 متابعت وجوابه أنه لا يسجد به أو لاوان جميعه متايناً وجهه اشكال استثناءه أن هذا الأمام لم يستغف  
 يستثنى من سهو الأمام وجوابه أنه استثناء صورة اه (قوله وأما) أي إشارة مفهومة (قوله ليلته) أي  
 وجوب المتابعة (قوله في تصور ذلك) أي تبين غلط الأمام عرش (قوله واستشكل حكمه) أي حكم  
 تبين الغلط من عدمه وجوب المتابعة (قوله يقتضى سجوده) أي المأموم أخذ بما يأتي (قوله بعد نسبة الخ)  
 و (قوله المذكور الخ) كل منهما متعلق لقوله سجوده (قوله قلت الخ) جواباً أما (قوله ولو قام إمامه الخ)  
 \* (قرع) \* جلس الأمام للتشهد في ثالثه لا بأعتهوا أفشك المأموم أي نالته أمر أربعة فتضغ وجوب  
 البناء على البقين أنه يجعلها بالتقوى متع حلب مواءقة الأمام في هذا الجالس وهذا التشهد فهل تبين عليه  
 المخافة أو يجوز له انتظار الأمام فأما قلعه يذكر أو يشك فيقوم فيه نظر ولعل الاقرب الثاني سم (قوله  
 وإن لم يسلم لا تنطاع القدوة بالشر وعلاه يكفي اختلافاً وسهواً بذلك (قوله قلت يفرق الخ) الحاصل  
 أن كلام التكميل والسلام جزء من الصلاة وذلك يستلزم اعتبار تبيين النحول في الأول وعدم تبيين الخروج  
 في الثاني (قوله لم يلقه سواها) ولو كان اقتداءً بعد سجود الأمام السهو وقبل سلامه فهل يلحقه سهوه  
 فيسجد في آخر صلاته في نظر والظاهر أنه يلحقه سهوه سجوداً قبل الانتهاء من السجود وقبل السلام  
 أدركه قبل وسجد معه طلب منه سجوداً آخر صلاته لكن يمكن الفرق فلا يبد (قوله التطهر) أي بخلاف  
 الحديث حيث (قوله حال وقوع السهو) فلو تبين حديثاً حيث لم يلحقه سهوه (قوله تركت) ليس المراد  
 كاهو واضح تركين الصلاة بل المراد لسجود السهو فتدبر قال النجاشي السبق تركين الصلاة فاشمل (قوله  
 كان كتب الخ) لا يقال هذه الأمور ولا تقصد البقين لأنه بعد تسليم أن المراد به حقيقة يمكن أن يقصد بواسطة  
 القرائن (قوله ولو قام إمامه لزيادة الخ) \* (قرع) \* جلس الأمام للتشهد في ثالثه لا بأعتهوا أفشك

الخالف أنه يخص منها  
 بالحديث وهو ما أقول  
 بالتبين ثم فلا يزمه شيء وكان  
 مقتضاه عصاة لقدوة لكن  
 تركوه احتياطاً لا للاعتقاد  
 (ولحقه) أي المأموم (سهو  
 إمامه) المتطهر دون غيره  
 حال وقوع السهو منه كما  
 يحتمل إمامه سهوه (فان  
 سجد) إمامه (لزمه متابعة)  
 وإن لم يعرف أنه سهواً ولا  
 بأن هو السجدة الثانية كما  
 يعلم مما يأتي في المتابعة لأنه  
 حديث سبقه تركين لم يثبت  
 أن تعمد ما إن تبين غلطه  
 في سجوده لم يتابعه كان  
 كتب أو أشار أو تكلم قليلاً  
 حاله لا وهو أرسل عتب  
 سجوده فراهو بالسجود  
 ليطهر كنهه أو لم يسجد لجهل  
 به فافهم أن سجوده لترك  
 الجهر أو السور فلا اشكال  
 في تصور ذلك خلافاً لظنه  
 واستشكل حكمه بأن من  
 ظن سهواً فسجد فبان عدمه  
 سجد ثانياً سهواً بالسجود  
 فيفسر من أن الأمام لم يسجد  
 فسجدوه وإن لم يتبين  
 موافق المأموم يقتضى  
 سجوده جوابه أن الكلام  
 انحاهو في أنه لا يوافق في  
 هذا السجود لأنه غلط وأما  
 كونه يقتضى سجوده للسهو  
 بعد ذلك المخافة أو سلام  
 الأمام لم يسجد آخر ذلك  
 مسئلة أخرى ليس الكلام  
 فيها موضح حكمه هالو  
 قام إمامه لزادة كخامسة  
 سهو المجزئة متابعه

لان الفرض الخ) عبارة عنها انما هي لان تمامه أي المأموم الخامسة - بر معهود بخلاف معهود فانه معهود  
 لاسهوا مالم لا يرد ما ساقى في الجمعة السبوق لورأي الامام تشهد في الجمعة لا خلاف ان نسبة بعض أو كلها  
 فيأتي ركعة لا انما يتابعه فيما يأتي داخل في ذلك كما فادهو للفرجة الله تعالى وهنام يعلم انه عبارة سم  
 قولان الفرض انه علم الحال الخ قضيته انه لو لم يعلم ذلك لم يتابعه في الجمعة لكن انما يظهر ذلك ان كان  
 مسبوقاً أو شاك في فعل ركعة بخلاف ما اذا لم يكن كذلك لانه اذا أدرك مع الامام جميع الصلوات من غير  
 حصول خلل في فعل نفسه تمت صلاته وان تبين اختلال بعض ركعات الامام فحينئذ ليس له متابعت في تلك  
 الركعة التي قام لها نعم ينبغي ان شرط جواز المتابعة للمسبوق أو الشاك ان ظن أو علم انه ترك ركعة بخلاف  
 ما اذا شك فليتأمل ثم رأيت الشارح في الجمعة مصرح بذلك الشرط **سم (قوله بل يفرض الخ)** وهي أولى  
 قبا على ما مر في باب عاد الامام للتعهد بعد انتهائه عن **عش (قوله قضية كلامهم الخ)** جزم بهذا القضية شيخ  
 الاسلام في فتاويه وقضية قوله بفعل الامام انه لا يستقر قبل فعله حتى لو اقامه المأموم قبل فعله سقط عنه وهو  
 الظاهر سم وقوله قبل فعله المتبادر منه قبل فراغته من فعله والمتفرقة حينئذ قبل هو بل لاجل هذه الثانية  
 اتخذنا ما تقدم اتفاقاً في حزمه متابعته فارجع **(قوله ان سجود السهو الخ)** هل سجود التلاوة كذلك  
 أو يفرق بينهما نظر ولعل الفرق أظهر كما يفهمه ما يأتي في سجود التلاوة أنه لو لم يعلم سجود امامه لا يسجد وقعيه  
 لا يسجد سم **عش و (قوله بفعل الامام الخ)** هو مقرر وض فمالي سجدة الامام قبل السلام فلو كان  
 يرى السجود بعد السلام كالخ في سلم ثم سجده قبل يستقر على المأموم الخالف في هذا الحالة حتى يلزمه  
 السجود قبل سلامه أم لا اعتباراً باعتقاده في نظر و يظهر الثاني ثم ايشاد ذكر الشارح قبل قول  
 المصنف الا ترى لو سها امام الجمعة وقوله هنا وأعتقد انه بعد السلام سم على ج وهو ظاهر وكتب على سم  
 شخصاً الشورى لا وجه له هذا التردد لانه يسلم الامام لثقله في القدوة فهو باق على سنته انتهى اه **عش**  
**(قوله على المأموم الخ)** هذا في الواقع أم لا المسبوق اذا تخلف عن سجود الامام اعذر الى أن سلم الامام فلا يلزمه  
 السجود لفواته والفرق أن سجود الموافق ليس لهض المتابعة بل لم ينخل الصلاة أيضاً بخلاف المسبوق فان  
 الملهوم أي ثالثة ثم اربعة قضية وجوب البناء على اليقين بها ثالثة وفتح عليه مرة انفة الامام في هذا  
 الجلوس وهو تشهد قبل تعيين عليه مفارقة الامام أو يجوز له القيام وانظار الامام قائماً فله يتذكر أو  
 يشك فيقوم فيه نظر ولعل الاقرب الثاني **(قوله لان الفرض انه علم الحال أو ظنه)** قضيته انه لو لم يعلم ذلك  
 ولم يتبين ما زالت المتابعة لكن انما يظهر ذلك ان كان مسبوقاً أو شاك في فعل ركعة بخلاف ما اذا لم يكن كذلك  
 لانه ان أدرك مع الامام جميع الصلوات من غير حصول خلل في فعل نفسه تمت صلاته وان تبين اختلال بعض  
 ركعات الامام كالتبين حدث الامام فانه لا يضرب في تمام صلاة المأموم فحينئذ ليس له متابعت في تلك الركعة  
 التي قام لها نعم ينبغي ان شرط جواز المتابعة للمسبوق أو الشاك ان ظن أو علم انه ترك ركعة بخلاف ما اذا شك  
 فليتأمل ثم رأيت في شرح قول المصنف في الجمعة أن ذكره بعد فاته الى قوله والاصح انه يني في اقتداءه  
 الجمعة قول الشارح ولان الناس لا يصل الا بالسلام اذ قد يتذكر الامام تركه فيأتي ركعة ويعلم المأموم  
 ذلك فيدركه مع ركعة الجمعة وانما قلناو يعلم الخ لقولهم لا يجوز متابعة الامام في فعل السهو ولا في القيام  
 الخامسة **(قوله تنبيه قضية كلامهم)** جزم بهذه القضية شيخ الاسلام في فتاويه وقوله بفعل الامام قضيته  
 انه لا يستقر قبل فعله حتى لو اقامه المأموم قبل فعله سقط عنه وهو الظاهر **(قوله يستقر على المأموم)** فيه  
 أمران الاول انه ان كان يرى السجود بعد السلام فسلم ثم سجده قبل يستقر على المأموم الخالف في هذا الحالة  
 حتى يلزمه السجود قبل سلامه أم لا اعتباراً باعتقاده فيه نظر و يظهر الثاني ثم ايشاد ذكر الشارح قبل  
 قول المصنف الا ترى لو سها امام الجمعة الخ مما يتعلق بذلك وقوله هنا وأعتقد انه بعد السلام والثاني ان هذا  
 في الواقع أم لا المسبوق اذا تخلف عن سجود الامام اعذر الى أن سلم الامام فلا يلزمه السجود لفواته  
 والفرق ان سجود الموافق ليس لهض المتابعة وقد فاتت **مر (قوله يستقر على المأموم أي بنا)** هل سجود

لان الفرض انه علم الحال  
 أو ظنه بل يفرضه ويسلم  
 أو ينتظره على المعتمد  
**(تنبيه)** وقضية كلامهم  
 أن سجود السهو بفعل  
 الامام يستقر على المأموم  
 ويصير كغيره حتى لو سلم  
 بعد سلامه لم يسها عنه

لزمه أن يعود اليه أن قربا الفصل (146) والأعاد صلته كالوترك منهار كالأبنا في ذلك ما يأتي أنه لو لم يعلم بسجود دامه التلاوة لا وقد فرغ

سجوده لأن لحض المتابعة وقد قامت مره ثم وبعده عرش (قوله) لزمه أن يعود اليه (الخ) لعله حيث لم وجد ما يأتي السجود فان وجد كدته فلا أنذا بما يأتي أن تغاص عنها بتوالمغنى عند قول المتن على النص فليراجع (قوله) وظاهر (الخ) عكس قوله السابق والأبنا هو السجدة الثانية (الخ) (قوله) ولا يسجد الامام (الى) المتن في المغنى والى قوله وبقي في ذلك في أنها بما لا قوله لكن لا يفعل إلا أن يختم بات وقوله والذي ينبغي أن يقال بدله وقد وجب (الخ) وقوله ولا يسجد الامام (الخ) أي أو بطلت صلاته الامام كان أحدث قبل تمامه أو بعد وقوع السهو منه أو فارق مخرج فاضل (قوله) أو اعتقاد (الخ) أي كالخفي قول المتن (فيسجد الخ) أي نداء كما هو ظاهر ثم (قوله) فيسجد الامام (الخ) أي بعد سلام امامه بها يقوم غنى وسبأ في هذا في الشرح بقى ما لو أخر الامام السلام بعد سجود سجودها الماء ومن سجود ثم تذكر قبل سلام الامام ويظهر أنه يسجد ولا ينتظر سلام الامام كالوسيلة الامام باقل من ثلاثة أو كان طوله السهو عن متابعتها غنى على نظم صلاة نفسه ثم على سجده عرش قول المتن (على النص) وعلى تخلف بعد سلام امامه يسجد بعد سلام الامام في السجود لم يتابعه سوا (سجد قبل سجود امامه) لم لا قطعاً القدوة بسجود في الأولى واستمر في الصلاة بعد سلام امامه في الثانية بل سجدة علمت فردا بخلاف ما لو قام السجود لباتي بجاءه فانفاس كانه الاستوى لزوم العود للمتابعة والفرق أن قيامه لذلك واجب وتخلفه بسجدة مخبر نفسه وقد اختار فانه مات القدوة فلو سلم المأموم معه ما يسا فعدا الامام الى السجود لزم موافقته فمما وافقته في السلام ما يسا فان تخلف عنه بطلت صلاته أي عند عدم ما في السجود كالأحدث أو في الأقطعة وهو قاصر أو بلغت صفته دارا فاقته أو نحو ذلك ولم سلم عدا فعدا الامام لموافقة فوافقه لم قطعاً القدوة بسلامه عدا مغنى ونها يتوالمغنى في جميع ما ذكر في الشرح الاقوله ما أي عند عدم المتاني (الخ) قول المتن (فالمصعب انه يعصمه) أي وجوبا (ثم) آخر صلاته أي نداء بمرح فاضل وسم (قوله) ان موضوعه المناسب موضعها سقط الواو الثاني (قوله) ومن (الخ) اشارت الى قوله للمتابعة (قوله) كما يأتي) أي أنفاي شرح على النص (قوله) كما (أي قبل قول المصنف فلو لم يكن الخ قول المتن) فان لم يسجد الامام أي عدا أو سهوا أو اعتقاد أنه بعد السلام (قوله) في الصورتين) أي في السهو بعد الاقتداء والسهو قبله (قوله) المصعب أي أنفاي قوله جبر الحفل الخ (قوله) ولو اقتصر امامه أي الموافق (قوله) سجدتين) هل تستقران على المأموم على ما تقدم في التنبيه أو لأن الامام في معنى التارك له اذ لا يحصل بالسجدة الواحدة فله نظر ولعل الاوجه الثاني سم أقول منصع عنها بتوالمغنى في شرح قول المصنف المتقدم فان سجد لزمه متابعتها كالصريح في الاستقرار وطلان الصلاة بالترك فليراجع (قوله) أو تركه (الخ) عطف على قوله اقتصر الخ (قوله) اعتقاد (الخ) عبارة المغنى ولو كان امامه متخفيا فسلم قبل أن يسجد للسهو يسجد المأموم قبل سلامه اعتبارا بعقيدته ولا ينتظره ليعصمه لانه لا فقه بسلامه هذا اذا كان موافقا لما السبوق فيخرج

لزمه أن يعود اليه أن قربا الفصل (146) والأعاد صلته كالوترك منهار كالأبنا في ذلك ما يأتي أنه لو لم يعلم بسجود دامه التلاوة لا وقد فرغ منه لم يتابعه لانه ثم مات بحله بخلافه هنا وظاهر أن البطلان بسبب سلامه بسجدة وهو سبب لاخرى كما تختلف بل أولى لان التقدم أغش (والا) يسجد الامام عدا أو سهوا أو اعتقاد أنه به - د السلام (فيسجد) المأموم (على النص) جبرا للفعل الحاصل في صلاته من صلاة امامه هذا في الموافق (و) أما لو اقتضى مسجون من سها بعد اقتدائه (وكذا) لو اقتضى من سها (قبله في الاعم) ويسجد الامام السهو (فالمصعب) نهما (أنه) أي المسجون (يعصمه) للمتابعة فلا نظر الى أن موضعه انها أو خلاصة ومن ثم لو اقتصر امامه على سجدتين يسجد أخرى بخلاف الموافق كما يأتي (ثم) يسجد أيضا (في آخر صلاته) لانه محصل سجود السهو الذي ملقه فلا نظر الى أنه لم يسجد اذ صلاته انما كملت بسبب اقتدائه بالامام فقطر نقص صلاته السجدة كما (فان لم يسجد الامام سجد نداء المسجون اقتضى به) آخر صلاة نفسه في صورتين (على النص) المصعب في الموافق ولو اقتصر امامه على سجدة سجدت نيتين لكن لا يحصل التنبيه الا بعد سلام امامه لاحتمال السهو وتداركه للتنبيه قبل سلامه ولا نظر الى احتمال سجوده

التلاوة كذلك أو يفرق فيسه نظر ولعل الفرق أظهر ويؤيد ما يأتي في سجود التلاوة أنه لو لم يعلم بسجود امامه لا بعد رفعه من لا يسجد بل هذا بما يعين الفرق ويجعل غيره ولا يتصور سجود الامام للقرآن في الجلوس قبل السلام لان الجلوس ليس محلي قراءة فلا يطلب السجود للقرآن عنه (قوله) لم يتابعه) أي لآبنا في سجود التلاوة كما يأتي بالتشهد الاول اذا تركه الامام وذلك لوقوفه على محلات الصلاة فلو انما ذهب عن تألف الامام واختل المتابعة وما هنا انما يأتيه بعد سلام امامه مر وسبأ في هذا في الشرح وهو أوضح مما ذكره هنا وقوله وما هنا انما يأتيه بعد سلام امامه بقى ما لو أخر الامام السلام بعد سجوده وقدها المأموم عن سجوده ثم تذكر قبل سلام الامام ويظهر أنه يسجد ولا ينتظر سلام الامام كالوسيلة الامام باقل من ثلاثة أو كان طوله السهو عن متابعتها غنى على نظم صلاة نفسه (قوله) فيسجد على النص) أي نداء كما هو ظاهر (قوله) يسجد أيضا) هل هو وجوبا كما تقدم في التنبيه أو يخص ذلك بغير السبوق الظاهر الثاني لان الواجب للمتابعة وقد وجبت بالسجود معه ويؤيده قوله فان لم يسجد الامام سجدت الخ (قوله) سجدتين) هل يستقران على المأموم على ما تقدم في التنبيه أو لأن الامام في معنى التارك له اذ لا يحصل بالسجدة الواحدة فيه تغفر

له بعد السلام وقبل طول الفصل لان الاصل بسلامه عدم عوده أو تركه نفسه

نفسه ولم ينفسه وسجداً خالصاً وظاهره أنه ينوي المفاضة إذا قام له أن يعطيه والظاهر أنه لا يحتاج  
 إلى التمايزة لقوله ونقض القدوة سلام الامام اه (قوله اعتقاداً أنه لا) من أن يقتدي الشافعي  
 الحنفى في صلاة الصبح فحسن للشافعي السجود قبل سلامه وبعد سلامه سواء أتى بالمأموم بالقول أو لم يأت  
 به لأن سجودته تلو أمامة القنوت لا تتركه لنفسه لأن تركه بضمه الامام ومن ثم لو اقتدى الشافعي في صلاة  
 الصبح بمن صلى الظهر أو صلا الصبح مثلاً لا يطلب منه سجود السهو سواء أفتت المأموم أم لا لأن ترك المأموم له  
 يتحمل عنه الامام وصلاة الامام لا يخلها نقص يقتضى السجود في عقدة المأموم إذا قنوت سجداً للمأموم في  
 الظاهر وسنة الصبح حتى يسجد لترك أمامه واعلم أن سجود الشافعي السهو خلف الحنفى لا يختص بصلاة الصبح  
 بل الظاهر طلب السجود من الشافعي إذا صلى خلف الحنفى في الصلوات الخمس وإن لم اقتض من من عليه  
 وذلك لأن الحنفى لا يصل على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول بحيث لو صلى فيصلي على الله عليه وسلم  
 بعد السهو وبتره كصلاته على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول يتوجه سجود السهو على المأموم  
 فتنبه كدى أقول فتدرك الفرق بين القنوت والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بكون الأول جبرياً  
 والثاني سرى بأفلا يعلم المأموم ترك أمامه الحنفى للاحتمال تقليد من يرى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في  
 التشهد الأول كالشافعي وفي الحاشية الشامية على الفتاوى من كتب الحنفية ما نصه هذا كله أي وجوب سجود  
 السهو في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول على قول أبي حنيفة ولا في التارناتية عن  
 الحارثي أنه في قولهم لا يحب السهو لم يأت إلى قوله بسجد اه ويؤيد الفرق أن ذكره وعدم نقل  
 السهو في غير الصبح قولاً أو فعلاً من أحد من أصحابنا سابقاً وخلفاً مع شريح مذهب الحنفى في الصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول فالسجود في غير الصبح في تنوع الخلاف لا يجاع المذهب وإنه أعلم (قوله أنه)  
 (ب) أي ندبا كظاهر سم (قوله فقتل المتابعة) قد فهم أنه لم يقتل بان نوى المفاضة عقب ترك الامام  
 التشهد الأول أو سجود التلاوة أي وهو ظاهر في ترك التشهد الأول دون سجود التلاوة لقوله ان المأموم  
 يسجد لسجدة أمامة لا لقرائه سم (قوله بخلاف ما هنا) أي سجود السهو (قوله فرج سجدة الامام) إلى  
 قوله ويرى في ذلك في النهاية الانتماء بقل فبما أتى والذي تضمنه ذكر الاحتمالين ونوجه كل منهما بما قال هذا  
 والذى أفت به الولي رحمه الله تعالى أنه يجب عليه تمام كتابات التشهد الواجبة ثم يسجد السهو انتهى ما في  
 النهاية والاحتمال لأن مقررنا على مقتضى كلام الخادم والعزم وجوب المتابعة أقول القلب إلى ما أفت به  
 الشهاب الرمي أميل وظاهر كلامه أنه يمهون استمر في شريعته في الهوى للسجدة الثانية بصري  
 قوله ما أفت به الشهاب الخ في الذكر دى عن الأعيان ما وافق قوله وظاهر كلام الخ إلى أن سم ما وافقه  
 (قوله الموافق الخ) أي ما السجود فيوافق وجوباً بامطلق كما مر (قوله من أقل التشهد) أي مع الصلاة على  
 النبي صلى الله عليه وسلم سم وفي الذكر دى عن الأعيان منه (قوله واقف وجوباً) أي فقتله تخطف بغير عذر  
 سم (قوله ما مر هنا) أي في شرح من استنبهته (قوله لأن المأموم الختلف بعد سلام الامام) وظاهره أنه  
 حجتاً لا ياتي بشيء من ذكر التشهد ولا يصح لأن سجود وقع في محله وليس له من المتابعة سجود السهو  
 المحسوب لاتباعه الاسلام كما سبق ما نصحه به غاية الأمر أنه اغتفره التخطف فلا يطل به صلاته خلافاً لما  
 وقع في حاشية الشيخ ع ش رشبدي عبارته قوله لأن المأموم الختلف الخ أي فلا يكون سجود مع الامام  
 ما عاله من إلا ذكر المأثورة أو غيرها (قوله أو قبل آله تابعه الخ) خالفه شيخنا الشهاب الرمي فأفتى بأنه

اعتقاداً أنه بعد سلام امامه  
 واغلب اليان بغير تشهد أول  
 أو سجود تلاوة تركه امامه  
 لأنه يقع خلال الصلاة فقتل  
 المتابعة بخلاف ما هنا لأنه  
 انما يات به بعد سلام امامه كما  
 تقرر \* (فرع) \* سجود  
 الامام بعد فراغ المأموم  
 الموافق من أقبل التشهد  
 واقف وجوباً في السجود  
 فان تخلف أتى فيه ما مر  
 آنفاً ونذا فينا بظاهر  
 السلام خلافاً لما اقتضاه  
 كلام بعضهم لأن المأموم  
 الختلف بعد سلام الامام أو  
 قبل آله تابعه وجوباً كما  
 اقتضاه كلام الخادم كالصريح  
 ثم تمت تشهد

واعل الأوجه الثاني (قوله أنه) أي ندبا كظاهر (قوله فقتل المتابعة) قد فهم أنه لم يقتل بان  
 نوى المفاضة عقب ترك الامام التشهد الأول أو سجود التلاوة أي وهو ظاهر في ترك التشهد الأول دون  
 سجود التلاوة لقوله ان المأموم يسجد لسجدة أمامة لا لقرائه الآن يقال انما شرط سجود الامام ملازمة  
 القدوة لا لتقتل المتابعة وتظهر (قوله أقل التشهد) أي مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله  
 وافق وجوباً) أي فقتله تخطف بغير عذر (قوله أو قبل آله تابعه وجوباً) خالف ذلك شيخنا الشهاب

كلو سجدة ثلاثا وهو في الشافعية عليه قيل بعد السجود أن قضاه الحاح ثم روجه بأنه قياس مأثور في المسبوق والذي يفعله أنه لا بعده  
و يقرى بينه وبين المسبوق بان الجلوس الأخير محل سجود السهو في الجلالة كالأول في السور وقيل الشافعية لا يسجد لتفاهل الله إمام جعلها في  
الجلالة وبقي في ذلك من يد بينت في شرح (١٩٨) العباب ثم رأيت في شرح المذهب قطع على جفته من عدم أعادته وحاصل عبارته في صلاة

لا يتابعه بل يخالف لاتمام التشهد الواجب ثم يسجد على بقاعدة أن سجود السهو بين التشهد والسلام  
انتهى وعلى هذا فلا يضر تخلفه بالسجود من مع الجلوس بينهما لأنه يخالف بعذر فصلاته صحيحة وان سلم الإمام  
وهو في التشهد داخل يتأخر عنه باكثر من ثلاثة طوافية فليعلم (قوله) تابعه وجواب (الخ) وهو الاقرب بان  
الاصول وجوبه متبعة الا لأم في فله فلا يتركها للعارض اللهم الآن يقال ان هذا كبطي القراءة فيعذر  
في تخلفه لاتمامه كما يسجد ذلك في اتمام الغائبة ع ش (قوله) في ذلك (الخ) أي في سجود الامام قبل فراغ  
الماموم الموافق من أقل التشهد (قوله) ثم رأيت (الخ) أي المصنف (قوله) وحاصل عبارته (الخ) أي شرح المذهب  
(قوله) التشهد (الخ) أي الامام (قوله) في التشهد (الخ) أي قبل فراغهم عنه (قوله) أحدهما (الخ) قد يشير بتقدمه  
الوجهان كما اختاره الشهاب الرمي والشارح في العباب (قوله) فعل هذا (الخ) أي الثاني (قوله) انتهت (الخ) أي حاصل  
عبارة شرح المذهب والآن ثبت باعتبار المضاف اليه (قوله) انهم لا يعيدونه (الخ) الموافق ما صرف في أول الفرع الأفراد  
بارباع الصبر للامام الموافق (قوله) فيه (الخ) أي للامام في السجود (قوله) (الخ) أي من التشهد (قوله)  
في كلامه (الخ) أي شرح المذهب (قوله) يسجد معه ثم آخر صلاته (الخ) أي ومقابله لا يستعمله نظر إلى أن موضع  
السجود آخر صلاته ولا يلاحظ هذا التقدير يصح كونه بدلا من القولان في المسبوق (قوله) وانما قطع  
أي المصنف في مسألة صلاة الخوف (قوله) فأنزل ذلك (الخ) أي الحاصل المذكور وجوبه للشارح لقطع  
المصنف بعدم الاعادة (قوله) (الخ) أي القطع بعدم الاعادة كردى (قوله) بينهما جلسة الخ قوله وقضية  
التشديد في النهاية وكذا في المعنى الآخر واستعمال البطلان إلى قوله بخلاف ما (الخ) (قوله) وان كرر السهو (قوله)  
أحرم من ردا وبيعة وأتى منها بر كعتوسها فيما أتى بمسافر قاصر فحسبها ما معلوم يسجد ثم أتى هو الرابعة  
بعد سلامه فيها فبما كفي المصنف - هذا بيانها يتبعه (قوله) مع تعدده (الخ) أي السهو (قوله) ما لم يخصه  
بعضه (الخ) أي والأفضل ويكون نارا كالباقي نها يتبعه أي ثم لو كان السجود للباقي لم يحزوا أفضله عاددا  
عالمًا بطلان صلاته لأنه زاد تغير مشروعة لغواته فخصص السجود الذي فعله ببعض المتخصصين ولو نوى  
السجود ترك التشهد الأول ثلاثا ترك السور فالظاهر أن صلاته تبطل لأن السجود بلا سبب ممنوع وبني  
ما ذكر شرك بينه وبين مقتضى فيغالب المانع وبقي ما لو قصد أحدهما لا يعمل بضمائر فله نظر والاقرب  
الأول لأن أحدهما ماضى في الشرح له السجود وما لا شرع له فلا يصح توكيده للنية بينهما ع ش (قوله) ولو  
نوى (الخ) أي عاددا عالمًا أنجز ما أقدمه نظر (قوله) واحتمال البطلان (الخ) أي بطلان الصلاة بالتخصيص  
بالبعض (قوله) الذي (الخ) نعمت الاحتمال (قوله) (الخ) أي التخصيص (قوله) (الخ) أي حين تعدد السهو  
(قوله) هو (الخ) أي السجود (قوله) انها (الخ) السجود المطلوبة بلا سبب متعددة (قوله) (الخ) أي المصلحة ع ش (قوله) ومن ثم (الخ) أي لعدم مشروعية الاقتصاد على سجدة واحدة (قوله) (بطلت) أي السجدة

الخوف في الفرقة الأخيرة  
واذا قلنا يقسمون عقب  
السجود وينظرونهم  
بالتشهد فتشهد قبل فراغهم  
فأذكر كونه في آخر التشهد  
فيسجد للسجود قبل تشهدهم  
فهل يتابعونه فيه وجهان  
أحدهما لا بل يشهدون ثم  
يسجدون لسهو ثم يسلم  
والثاني يسجدون لاتمام  
تابعونه فعلى هذا  
يبدونه بعد تشهدهم قالوا  
فيما القولان وينبغي أن  
يقطع بأنهم لا يعيدونه  
انتهت انتهى ما اقتضاه  
وجهه انهم لا يعيدونه  
وبعد أن في وجوب  
المواقتة فيه قبل فراغ  
الماموم منه وجهين لم يرجح  
منهما شيئا نرجح بختتم  
الوجوب طاهر كالإيضاح  
بما نرى في القولان في  
كلامه هما القولان في  
المسبوق يسجد معه ثم آخر  
صلاته وانما قطع بعدم  
الاعادة لوضوح الفرق بان  
المسبوق لم يسجد أول آخر  
صلاة نفسه بخلاف هذا  
قرويه أن التشهد الأخير  
محل سجود السهو في الجلالة  
فأنزل ذلك كانه فله مهم  
ولم ير من نقل فيما ذكر  
اختلافات لاز وبني وغيره  
(وسجود السهو وان كثر)

السهو (سجدتان) بينهما جلسة لاقتصار على طاعتهم في تصدق الدين مع تعدده فيها لا سلم من التثنية وتكم وشي المقصر  
والأوجه أنه يقع جوار السجدة ما لم يخصه ببعضه واحتمال البطلان الذي قاله الر واني لأنه غير مشروعة الآن وقد منع ما عمل به بل هو  
مشروع لكل على انفراد وانما غاية الأمر أنهم لما خلطوا هذا القوي ببعضها فقد أتى ببعض الشرع وعزلوا المقصر على سجدة ومن ثم أطلقت

الصلاة لكن يجعله ان قوى الاقتصاد عليه ابتداء المأوى مرض بعد فعلها فلا يتركها وظاهر (199) لانها تغسل وهو لا يصير واجباً الشرع

فيكونه يصير زيادة من جنس الصلاة وهي مبطله مجله كما سارن تعمدها وهذا لم تعمدها كما تقرر وعلى هذا التغسيل يحمل ما نقل عن ابن الزعفران من خلاف التغسل وعن النخاس من طلاق فلهما كالجلسة بينهما (كسجود الصلاة) والجلوس بين سجدتين واجباً والثالثة مندوبة وأما السابقة كالكراهة قبل يقول فيها - من كان من لا ينام ولا يسهر وهو لا تقبل الحال لكن ان سها لان تعمداً الدائم حيث استغفار ولو اغسل بشرط من شرط السجدة أو الجلوس فظاهر انه باق ماصري السجدة من ان نوى الاحلاله قبل فعله أو بعده وفعله باطل صلته وان طرأ أثناء فعله الإحلاله فاحل وتركه فوراً لم تبطل وعلى هذا الأخير يحمل ما نقل الاسوي عدم البطلان ووجهه بما قدمنا من وقفة التشبيه انه لا يجب نية سجود السهو وهو فليس عدم وجوب نية سجدة التلاوة لكن وجه الفرق فان سبب القراءة المطلوبة في الصلاة فتمثلها نيتها ابتداء من هذا الحيثوان لم تشملها من حيث نيتها مقام سجدة الصلاة لانه ليست من أفعال المطلوبة فيها من حيث كونها صلاة

الانقصر عليها (قوله لكن يجعله) أي لا يبطال (قوله وكونه) أي ما انقصر عليه من السجدة الواحدة ولو لم يأت لاستغنى عن التناول المذكور (قوله كسار) أي في فصل مبطلات الصلاة (قوله كما تقرر) أي في قوله المأوى عرض بعده فعلها الخ (عش) قوله يحمل ما نقل عن ابن الزعفران أي في جعل الأول على المأوى قوى الاقتصاد على سجدة ابتداءه والثاني على المأوى عرض بعده فعلها (قوله كالجلسة) المنسوبة والجلسة بالخطف (قوله في وجوب الجلس) كوضع الجبهة والطمانيقو الخامل والنكيس والافتراش في الجلوس بينهما والتروك بعدهما ويأتي ذكر سجود الصلاة فيما قاله في وقوعه وسكتوا عن الذكر بينهما والظاهر أنه كالتدوين بعد فعله صلى الصلاة معنى ونهاية (قوله ماصري السجدة) أي في الصلاة تصار عليها (قوله به) أي بالشرط (قوله قبل فعله) أي فعل أحد المذكورين سابقاً من السجدة والجلوس ويجوز إيجابه أو إيجابه للسجدة المذكورة أي في قوله ماصري السجدة وكذا الأخير في قوله وفيه وقوله أثناء فعله وقوله وتركه (قوله وان طرأ الخ) أي كان طرأ الرفع من السجدة قبل الطمانيقو سم (قوله على هذا الأخير) أي الطور (قوله ما تقرر) أي في قوله المأوى عرض بعده فعلها الخ (قوله لكن الوجه الفرق الخ) وفاة الشيخ الاسلام والمفتي وخلافهما يتعارف وفيه نزاع كسجود التلاوة والمعدة كما في قوله والوجه لانه تعالى وجوب النية في كل منهما أي على الإمام والمفتي فيما يظهر لاعتقاده المأمور وهو القصد اه أي قصد خصوص السهو وخصوص التلاوة بقرينة ما في قوله شديد جارية سم الوجه تخصيص وجوب نية سجود السهو بغير المأمور فلا يصح عليه ان وجوب المتابعة يعني جهل وكنية سجود السهو نية سجود التلاوة عندهم يقولون وجوبها أيضاً كشخصنا الرمي فيخص وجوبها بغير المأمور ما ذكره (قوله) هل تجوز نية سجود السهو وان صدر السبب عما يتناهى أن سجود السهو صار على الشرع على السجود للخلل مطلقاً في نظر ولا يبعد الجواز ما لم يقصد بالسهو حقيقة لان ذلك لا يصح فلتأمل اه (قوله فان سبباً القراءة الخ) عبارة المفتي في سجدة التلاوة فتمهلهما ونوى وجوبه لان نية الصلاة لم تشملها كما سارن جوابه لان قولاً الصدقات فقالوا قولك سجدة سهوا ثم سجدة للتلاوة لا تكفي عهلاً نية الصلاة لم تشملها بخلاف ما نقله الجلوس بين السجدة تين وجلس للاستراحة فانه يكفي لان نية الصلاة تشملته نهى سجود السهو كذا قيل ولا يجزى لابين الرفعة لا تصح على المصلي نيتها اتفاقاً لان نية الصلاة تنصب عليها بواسطة وهذا يفرق بينها وبين سجود السهو انتهى ولا ينافي ذلك ما تقدم من قولهم ان نية الصلاة لم تشملها أي بلا واسطة أو ستنال في تقوم مقام الواجب ما حملته النية بلا واسطة اه (قوله من هذه الحشية) أي من حيث ان سبباً القراءة الخ (قوله بل لعرض القراءة) أي قراءة آية السجدة

عن سجود التلاوة بخلاف التغلف عن سجود السهو لا نقول هذا المجمع فان التغلف عن سجود السهو فاحش أو ضابط ليل للمأمور الف - من المعذور والتخلف عن الإمام إلى أن هوى للسجدة الثانية ينسب به بطلت ضلانه كما تقدم ولا يخفى التغلف فيه ما بطلت فاد من فرق واضع على طريقتة شخصنا الرمي والظاهر انه على طريقتة لا تبطل صلاة المأمور وان لم يتم التشهد لا بعد سلام المأمور لا متخلف بعد ذلك بلزم التغلف باكم من ثلاثة أفعال لم يلزم من ان تخلفه ليس من أن كان الصلاة وغابته أنه ينزل من قولها فلتأمل لم يمكن ان يفرق على طريقتين سجود التلاوة مع كون التغلف عنه فاحشاً بقوته ولا كذلك سجود السهو (قوله وان طرأ الخ) أي كان طرأ الرفع من السجدة قبل الطمانيقو (قوله وقفة التشبيه انه لا يجب الخ) الوجه تخصيص وجوب نية سجود السهو بغير المأمور فلا يجب عليه لان وجوب المتابعة يعني جهل وكنية سجود السهو نية سجود التلاوة عندهم يقولون وجوبها أيضاً كشخصنا الرمي فيخص وجوبها بغير المأمور اه

ذكر وقد نوى التغلف عن قولهم واللفظ الصاب من سجدة مامه في التسري فمن قيام عدمه فله سجدة للتلاوة فان سجدة نية لم تبطل بقوله اه فانه متى غلب وجوب سجدة مامه وان جعل انه عن التلاوة من جوه لا تلتزم نية الثانية التي شرطها الجزم فلتأمل (قوله) هل تجوز نية سجود السهو وان صدر السبب عما يتناهى أن سجود السهو صار على الشرع على السجود للخلل مطلقاً في نظر ولا يبعد الجواز اه

بل لعرض الوعاء في التي فيه نزاع وقد لا يخلف بسبب الحشية واما سجود السهو فليس عليه سبباً فاد وانما هو منهى عنه فلم تشمل





لأنه قطع الصلاة اه وهي أحسن قول للثني (وطال الفصل الخ) وكذا لو لم يرد السجود وان قرب الفصل فلا  
سجود لعدم الرغبة في صائر كالسليم عدائي أنه فونه على نفسه بالسلم معنى وغيره وأسنى وشرح بافضل (قوله  
وطال الفصل عرفا) أي بين السلام وتقرن الترك بأن معنى زمن يغلب على الظن أنه ترك السجود قصد أو  
نسبا ناسخ بافضل (قوله كالشيء على نجاسة) لو كانت نجاسة معتقدا عنها لم يتعد المني عليها فافرقها عما لا نجاسة  
أنه لا أثر للمني حيث نطقها سم عبارة الجعري قوله ولم يطقا نجاسة أي طلبة غير معتقدا عنها بل لم يطقا نجاسة  
أصلا أو طلبة نجاسة جافة فافرقها لعل أو طلبة نجاسة معتقدا عنها اه (قوله ولا يبطل) أي أو أراد ما معنى  
وشرح بافضل (قوله وبطله) إلى قوله قال جمع في المني وفي شرعي الرض والمنهيج (قوله فلا يغتفر) أي  
و يندب العود إلى السجود وشرح بافضل (قوله والا حرم) أي فلو فعل ذلك لم يصح عائداه إلى الصلاة عرش  
واسنى ومعنى عبادة الكركرى وإذا عاد لم يصح عائداه إلى الصلاة كإلى الغزاة الأسنوى وخواتم المنهج إلى يادى  
والحلى واستقر به الشارح في الإيعاد برأى بتفي عنه مواضع من فتاوى مر ونقل سم في خواتم  
المنهج عن مر أنه يحرم العود إذا عاد إلى أي إلى الجمعة صار عائد أو وجب انما ما ظهره الأذخر جرح الوقت  
اه أقول كلام الأسنوى إلى سم عن الأيعاد صريح في استثناءه القاصر وفي الجعري عن غيرهما فوافقه  
ومن الحلبي الجزم بذلك عبارة فلو فعله يوجب الجمع ماعدا القاصر بقضية لا يصح عائد الصلاة قال  
الأسنوى لأنه ليس مأمورا به حاشي اه وقوله بقضية أي من نوى الإقامة من انتهى سفره (قوله كان

حكمه في المنى) (قوله ووطال الفصل) قال في شرح الرض أول بطل لكن لم يرد السجود اه وقد يتوقف  
في فواته حيث نذر كيف يسقط المطلق شرعا بأداة تركه (قوله كالشيء على نجاسة) لو كانت نجاسة معتقدا  
عنها لم يتعد المني عليها فافرقها عما لا نجاسة لا أثر حيث نطقها عليها (قوله والا حرم) لو تأنى في هذه  
المسائل وسددها بعد ذلك الصلاة أو لاقية نظر وصرح بقول الرض فإن خرج وقت الجمعة أو نوى الإقامة  
بعد السلام وقبل السجود ذات اه أنه لا يعود ذلك لأمر آخر أنه في شرح العباب ترد في ذلك وقال انتم قضى  
تعييرهم بقائه لا يعود ذمرا يتألى الأسنوى في ألفاظه ذكر في بعضها أنه لا يعود حيث قال في بيان الصور التي  
يسلم فيها أسياؤا ذكر على الفور ومع ذلك لا يستبعد ما فيه وصوره تارة فهو ما إذا وقع ذلك في الجمعة وخرج  
الوقت عقب السلام فإنه لا يجوز له العود إذا عادها إلى الصلاة كغيره الأصح المشهور في المذهب ولو عاد إلى  
الصلاة بطلت الجمعة لأن شرطها وقع عجزه في الوقت ولا يجوز تفرقه بالجمعة إمكان فعلها وهذه المسئلة  
ذكرها البغوي في فتاوه وهو ظاهر إلا أنه ضم إليها القاصر أيضا وهو مردود وقد غلب عما ذكرناه أيضا أنه  
لو تعدى وسددها بعد إلى الصلاة لأنه ليس بمأمور به اه وقضية تعمله بأنه ليس بمأمور به لو سجد في مسئلة  
الضيق كقضية المسائل لم يعد إلى الصلاة فلتأمل وأما قوله فيما نقله عن فتاوى البغوي وهو مردود فإن صور  
بعضه من وجب الاتمام وتبين أن العمل بالسجود دائما أو نحو الصلاة فلا تباين بالسجود يقتضى تركه فلا  
يكون مغلوبا وقد يدفع هذا ما انما عند الأسنوى وغيره حصول العود بأداة السجود وجعير والارادة  
بعود فوجب الاتمام ويؤخر السجود إلا أن يقال انما يحصل بالارادة إذا اتصل الفعل بها فلتأمل ثم رأيت  
الأسنوى نقل عن فتاوى البغوي أنه قال إذا صلى الجمعة أو قصر المسافر فخرج الوقت بعد أن صلوا ناسئين لما  
عليهم من السجود فلا سجود اه وهو تصريح بتصو ومسئلة القاصر عما إذا لم يعرض وجب الاتمام وما  
إذا خرج الوقت بعد السلام ناسيا أو حيث نذر وجب كلامه بأنه يلزم إخراج بعضهما من الوقت وفيه ثم رأيت في  
شرح العباب على الفوائد إذا عرض وجب الاتمام بعد سلام القاصر بقوله ولأنه في الثانية تبيين الاتمام  
يكون سجوده آخر صلته والتمهيد الاتمام غير ممكن لأن نيته بعد سلامه فهي كن نسي سجود السهو وسلم ثم  
أحدث ثم قال نعم قوله أي ابن العمدا ما قاله أي البغوي في القصر مبنى كما أشار إلى تفيديه على الضعيف  
أن الوقت شرط في صحة القصر له وجه ظاهر اه وذكر ما يحتاج إلى المقام الآن السجدة سبعة (قوله

(وطال الفصل) عرفا (فان)  
في الجديدين لتعذر البناء  
بالطول كالشيء على نجاسة  
وكفيل أو كلام كثير بخلاف  
استدبار القبلة لسقوطها في  
نقل السفر فصح فيها  
أكثر (والا يبطل فلا)  
يفوت على (النس) اه  
ولأنه صلى الله عليه وسلم  
صلى الظهر خمسا فقبله  
فمجد السهو بعد السلام  
متفق عليه ومجهول حيث  
يطرأ مانع بعد السلام والا

رحم

كان يخرج وقت الجمعة أو عرض مؤجب الاتمام أو رأى منتهى الماء أو انتهت مدة المسح أو أحدث وتطهر على قرب أو ضيق دائم الحدث أو تغرق  
انقلب فاجتمع متأخرون أو ضيق (٢٠٢) الوقت وطول ما خرج بعضه من وقتها وفيه نظر لأن المواقف لما في المذهب أن شرع وقد بقي من

الوقت ما يسعه المبحر  
على ذلك لجواز الله خيئ  
وان خرج الوقت والعرد  
مدونان يبق منها مسعها  
لم يتصور ذلك ثم أت  
يعتبر صرح بذلك فقال  
وعمن هذا الخراج بعض  
الصلوات وقتها يجرم غير  
صحيح لجواز هذا مع تنهاه  
ولكن تقول إنما يتوجه  
الاعتراض ان قلنا المراد  
بمسعها مس أقل جزء من  
الركن بالنسبة لما عند  
فعلها أما اذا قلنا بان ذلك  
بالنسبة للعدل الوسط فخل  
نفسه وهو ما جرت عليه  
في شرح العبادات فيستبعد  
أنه يسعها بالنسبة لائق  
المعكن من فعله لا للعدل  
الوسط فاذا شرع فيها لم يبق  
بالنسبة للثاني اعتد ما قاله  
سخره مسدا حدثنا  
قلنا اذا لم يجرم ذلك فهل  
هو أولى قلت صرح البغوي  
بانه لو كان لوانتصر عليه  
الأركان أولو أي  
بالسنن خرج بعضها أي  
بالسنن وان تغير بالسجود  
قال ويحتمل أنه لا ياتي بما  
لا يصح من لم يدرك ركعتي  
الوقت وتظنر الاسوي فيه  
بانه ينبغي أن لا ياتي بها  
سخر ما خرج بعض الصلاة  
حسن وقتها مردود والذي  
يتجهس أنه ان شرع وقد بقي

تخرج الخ مثال لطر والمانع بعد السلام (قوله) كما يخرج وقت الجمعة ينبغي أضافه عن السلام مع السجود  
وهل يحمله فحين تازمه الجمعة أو لا فرق ولا بعد الاول فغيره كغيره سم (قوله) وتطهر عن قرب فيسبغ يسمع  
مثلا لعدم طول الفصل (قوله) قال جمع الخ اعتمد في شرح بافضل (قوله) وعالوه أي التغير بمعدن  
الوقت (قوله) لان المواقف الخ والجمع المذكور ان يقولوا هذا مع فصل فخرج بالتحليل صورته ولا  
ضرر وضع ضيق الوقت في العود فبالله يشبه انشاءه ولا كذلك مسألة المد لم يحصل فها هو رد خروج  
بجاء نهايتو سم (قوله) أنه الخ بيان للمواقف الخ (قوله) ان شرع أي من سلمها حيث تدرك قبل طول  
الفصل (قوله) لم يجرم عليه ذلك أي العود (قوله) وان خرج الوقت أي ولم يدرك فيسبغ ركعتيه (قوله)  
حدثنا أي حين ان شرع وقد بقي الخ (قوله) وان لم يبق أي حين الشروع في الصلاة (قوله) لم يتصور  
ذلك أي حين الوقت بعد السلام غير وجه قبله (قوله) بذلك أي النظر المذكور و (قوله) ان هذا  
أي العود عند ضيق الوقت (قوله) حدثنا أي حين ان شرع في الصلاة وقد بقي من الوقت ما يسعها (قوله)  
ولكن أت تقول الخ جوابا لانتشار السق الثاني ومنع عدم التصور (قوله) بان ذلك أي المراد يسعها  
و (قوله) بالنسبة للعدل الوسط أي تسعها بالنسبة للعدا الخ (قوله) بالنسبة للثاني أي للعدل الوسط و (قوله)  
ما قاله أي أي المد المذكور (قوله) اذا لم يجرم ذلك أي العود اذا شرع في الصلاة وقد بقي من وقتها يسعها  
بالنسبة للثاني (قوله) قلت صرح البغوي الخ أي فقتضاه من العود (قوله) أي بالسنن ظاهره وان لم يدرك  
ركعتي الوقت يؤيده أو يعينه قوله قال ويحتمل الخ فتمامه لكن فرق مدر خلاف ذلك فشرط ركعتي  
الوقت سم أي في السنن (قوله) قال أي البغوي (قوله) وتظنر الاسوي فيه أي فهم صرح به البغوي  
من سنن الاتيان بالسنن (قوله) أي بالسنن (قوله) مردود الذي بعد الخ عبارة عنها انها مردود بما تقدم  
من جواز المدحدث شرع فيها وقد بقي الوقت ما يسعها وان لم يدرك ركعة اه (قوله) ذلك معطلان أي  
الاتيان بالسنن وان لم يدرك في الوقت ركعة (قوله) كيف يسر هذا أي الاتيان بالسنن ويحتمل ان الاتيان به  
العود (قوله) يمكن الجمع الخ ويمكن الجمع أيضا بان المد الذي هو خلاف الاول المد يتناول نحو القراءة  
والتي هنا هو المد الاتيان بالسنن ولعل هذا أقرب بواقف بل هو المراد ان شاء الله تعالى سم وفيه تأمل  
(قوله) يعمل هذا الخ أي ما قاله البغوي من سن الاتيان بالسنن قال الرشدي كان المراد أن يحل قولهم ان المد  
خلاف الاول فماذا لم تقتر ركعتي الوقت وهذا وقت ركعة بل الصلاة بجميعها فيه اه وهذا ينبغي على  
تفسيره من الاشارة بالعود لكن الظاهر تفسيره بالاتيان بالسنن كجاء قضية ما مر عن سم (قوله) وذلك  
أي قولهم المختلف الاول قول المتن (واذا سجد) أي أراد السجود وان لم يشرع فيه بالفعل كما شرع به كلام  
الامام والغزالي وغيرهما وأتى به حشنا الشهاب الرمي بها يتوهم وفيه (قوله) وكذا ان لو ادخ الخ اقتصر  
على ما قبله في شرح بافضل قال الكندي وكذا الاعتماد في شرحه على الارشاد والعباد وزاد في التحفة وكذا ان

كان يخرج وقت الجمعة ينبغي أضافه عن السلام مع السجود وهل يحمله فحين تازمه الجمعة أو لا فرق ولا بعد  
الاول فغيره كغيره (قوله) وفيه نظر هذا النظر لا ياتي في الجمعة كجاء ظاهر وقوله لان المواقف الخ لزمهم أن  
يقولوا هذا مع فصل فخرج بالتحليل صورته ولا ضرر وضع ضيق الوقت في العود فبالله يشبه انشاءه ولا كذلك مسألة المد لم يحصل فها هو رد خروج  
بالسنن ظاهره وان لم يدرك ركعتي الوقت يؤيده أو يعينه قوله قال ويحتمل الخ فتمامه لكن فرق مدر خلاف ذلك فشرط ركعتي  
الوقت (قوله) يمكن الجمع الخ ويمكن الجمع أيضا بان المد الذي هو خلاف الاول المد يتناول نحو القراءة والتي هنا هو المد الاتيان بالسنن ولعل هذا أقرب بواقف بل هو المراد ان شاء الله تعالى (قوله) وإذا سجد أي أراد السجود وكذا ان لو ادخ الخ اقتصر على ما قبله في شرح بافضل قال الكندي وكذا الاعتماد في شرحه على الارشاد والعباد وزاد في التحفة وكذا ان

(صار عائد إلى الصلاة)

(الصح) أي بان أنه لم يخرج منها إلا حقة الخروج منها لم يخرج البهوان سلامه وقم لغوا لعنوه بكونه بان به لئسبانه عليه من السهو فيعبد موجو أو تبطل صلاته فيجحد أو يبطل الظاهر بخروج وقت الجمعة والأعمال يحدث موجو وإذا عاد الأمام لم المأموم العود ولا بطلت صلاته مالم يعثر خطأ فيه فبما يظهر أشدًا مما مر أو يعتمد السلام لعزمه على عدم فعل السجدة أو يظن السجدة سواء أجد قبل عود دامه أم لا قطع القعدة بتعمده وبطله السجدة فيفعله منفردًا وفارق هذا ما لو قام مسوق بعد سلامه فانه يعود يلزمه العود لتابعه لكان عليه الواجب عليه فلم يشع قطع القعدة وتختلفه منها السجدة فيفعله فإذا اشتراه كان اختياره متعنه لقطعها ولو سلم أماله الخفي مثلا قبل أن يصعد ثم يجحد يشعيل السجدة منفردًا فراقه سلامه اعتقاده والعبرة به لا باعتقاده الامام كإني (د) مران سجد السهو وان تعدد جحدان لكنه قد تعدد صورة قطعًا أو صورها المسبوق وتبلغه الساهی وقدمها فها ومنها (لوسها) امام الجمعة أو المصورة

فوالج وها هذا عند الجلال الرمي وغيره اه وتقدم عن النهاية والمغني رسم اعتماد قول المتن (صار عائد إلى الصلاة) ظاهر هذا الكلام أنه بارادة السجودتين أنه لم يخرج من الصلاة حتى يحتاج لإعادة السلام وتبطل بعد ثبوتها وان أعرض عن السجود ولو قبل الهوى به ويحتمل أن ذلك التبين مشروط بالسجود أو الشروع فيه أو في الهوى سم وهذا الاحتياط بعد بطل الظاهر عليه غير خلاف لما مر من الكردى (قوله أي بان) إلى الباب في المغني الاقوله يعلم خطأ ما يعتد السلام وكذا في النهاية لا قوله ولو سلم إلى يوم (قوله لا لتبانه) الخ أي أو وجهه انه عليه كما مر (قوله فيعيد الخ) أي يعيد السلام ولا بعد التسليم فغنى وهذا مقرر على المتن (قوله) ولزمه الظاهر غير وجوب وقت الجمعة أي بعد العود فلا ينافي ما مر من حرمة السجود وعدم صير وره عائدا إلى الصلاة عس وكتب عليه سم أيضا ما تصد هذا الظاهر ان كان بقي من الوقت حين العود ما سجد السجود والسلام فالحال حتى خرج الوقت قبل السلام لاما إذا لم يبق ما يسجد ذلك فهل الحكم كذلك أو لا بل لا يصير عائدا إلى الصلاة كالخروج الوقت عقب السلام على ما مر من الاستوى غير اجماع وظاهر عبارة الرض كغيره ان الحكم كذلك لكن المختص بغيره ما في الال وضو غير ما طلاق لا ينافي التقيد بل القياس بطلان الصلاة بالسجود وحديثنا إذا تعمد وعمل الخبر لم يأنه زبادة غير مطلوب قبل تحريمه ثم بحثت بذلك مع مر مخالفه ومعهم على حرمة السجود والعودة وانتظام الظاهر اه أقول الأقرب لما مر عن عرض والاسنى والمغني الشق الثاني وهو قوله أو لا يصير عائدا إلى الصلاة (قوله) ولا بطلت صلاته (أي حيث لم يوسد ما ينافي السجود فأن وجد فأكاد أنه أو نبهت عليه وهو قاصر أو بلوغ غيبته فداقاهته أو نحو ذلك نهاية) (قوله) مالم يعلم خطأ (أي أو ينو مفارقتة قبل تخلف مبطل فيما يظهر سم (قوله بتعمده) أي السلام (قوله للسجود الخ) متعلق بالتخلف (قوله قبل عود دامه أم لا) صادق بما إذا سجد بعد عود الامام وما إذا لم يسجد بالكلية وكان وجهه في الثاني انقطاع القعدة بصرى (قوله فيفعله منفردا) أي ينافي بظهور ما يأتى من سم وصرح بذلك ما مر من البصرى (قوله وفارق هذا) أي التفت السجود حيث لم يلزمه العود للمتابعة (قوله فانه) أي السجود (بعوده) أي ألمه (قوله لا قبله) أي المسبوق (قوله وتختلفه) أي المأموم الواقع (قوله فاذا اختاره) أي التفت (قوله بل يسجد منفردا) ينبغي تدافلا يلزمه السجود في هذه الصورة فغير اجماع سم وتقدم عن البصرى ما وافقه قول المتن (فبان قوما) فيما عار بنو بذلك بما إذا طوى ساعة الوقت للسجود والسلام فلوها أو أوقفوا من ذلك كان الحكم كذلك فيما يظهر ان ظنوا جواز السجود في هذه الحالة ولا الاحتياط متعنه ما فيه من تقويت الجمع قبل القياس بالطلان ان علما

(الخ) يمكن جعل المتن على جعل المعنى إذا أراد السجود فليكن فإذا قرأ القرآن فاستمع له قبله (قوله صار عائدا إلى الصلاة) ظاهر هذا الكلام أنه بارادة السجودتين ان لم يخرج من الصلاة حتى يحتاج لإعادة السلام ويعدل حد ثبوتها وان أعرض عن السجود ولو قبل الهوى به ويحتمل أن ذلك التبين مشروط بالسجود أو الشروع فيه أو في الهوى (قوله) ولزمه الظاهر بخروج وقت الجمعة هذا الظاهر ان كان بقي من الوقت حين العود ما سجد السجود والسلام فالحال حتى خرج الوقت قبل السلام أما إذا لم يبق ما يسجد ذلك فهل الحكم كذلك أو لا بل لا يصير عائدا إلى الصلاة كالخروج الوقت عقب السلام على ما مر من الاستوى كما قد يؤخذ من علمه فانه غير مأمور بحد ذلك نظر غير اجماع وظاهر عبارة الرض كغيره ان الحكم كذلك قبل الاحتياط فلو ما ينافي الال وضو غير ما طلاق لا ينافي التقيد بل القياس بطلان الصلاة بالسجود وحديثنا إذا تعمد وعمل الخبر لم يأنه زبادة غير مطلوب قبل تحريمه ثم بحثت بذلك مع مر مخالفه ومعهم على حرمة السجود والعودة وانتظام الظاهر (قوله مالم يعلم خطأ الخ) أي أو ينو مفارقتة قبل تخلف مبطل فيما يظهر (قوله فانه يعود) أي الامام (قوله بل يسجد منفردا) ينبغي تدافلا يلزمه السجود فيما يظهر (قوله فبان قوما) فيما عار بنو بذلك بما إذا طوى ساعة الوقت للسجود والسلام فلوها أو أوقفوا من ذلك كان الحكم كذلك فيما يظهر ان ظنوا جواز السجود في هذه الحالة ولا الاحتياط

(و يسجدوا للسهو (فبان) بعد سجود السهو (قوما) أي الجمعة أو وجبا تمام المقصورات أو نحوها (و يسجدوا) السهو ثانيا أو صلواتهم

ليسان أن الأول ليس بأكثر الصلاة وأنه وقع لغوا (ولو علم فهو أضعف من علمه) أي السهو (سجدة في الأصح) لأن دأبه السجود الأول المطلق  
تعمده ولو سجد للسهو ثم سجد آخر (٢٠٤) كلام لم يسجدنا لأنه لا يأمن وقوع مشهله فربما تسلسل أو وجد لمقتضى في طنه فبان أن

الامتناع لكن ظاهر عباراتهم خلاف ذلك كله كما أثرنا إليه سم (قوله ليسان أن الخ) أي لبيان أن الخ (قوله) بسخ كلام كان سجدة السهو ثلاثا معني (قوله لم يسجدنا الخ) وضابطا هذا أن السهو في سجود السهو  
لا يقتضي السجود والسهو به يقتضيه نهاية ومعني (قوله في غير ما تسلسل) قال الدميري وهذه المسئلة التي  
سأل عنها أي وصف السكاسكي لآدي أن من تعرف في علم اهتدى به إلى سائر العلوم فقال له أنت امام في النحو  
والادب فهل تهتدي إلى الحق فقال سل ما شئت فقال لو سجد سجود السهو ثلاثا لكان يؤمنه أن يسجد قال لا لأن  
المصغولا يصغر معني وشيخنا

### \*(باب في سجود التلاوة والشكر)\*

(قوله لا يقدم) إلى قوله وصع في المعنى وإلى قوله ولا يقوم في النهاية (قوله لا تخصصه بالصلاة) أي ما لم يلق بها  
على ما مر من من سجود السهو في سجدة التلاوة والشكر مع ما فيه (قوله بفتح الجيم) أي أن السجدة تسام  
على وزن فسلة وإنما كان كذلك من الأسماء يجمع على فعلات بفتح العين ومن الضمات على فعلات بالسكون  
عش قول لائن (تسن سجدة التلاوة) قال في التوسط ذكر في العرائة لونه في سجود التلاوة وفي غير الصلاة  
صع فيها ما قرى بالوجهين عدم الصحة كندرسوم يوم العيد قال الأذري ولم ينصع التشبيه انتهى أي لم يرم  
الصوم دون السجود الآن يعمل على أن مراده سجدة الشكر بدليل التشبيه انتهى شرح العباب اه سم  
ولعل هذا الجمل معني وإن كان بعيدا (قوله على طلبها) انما لم يقل في سنها وإن كان هو المناسب للاستدلال  
لأن أبا حنيفة وجها وسأقي الإشارة إلى رد دليله رشدي (قوله وصع من غير الخ) عبارة الأسي ولقولنا إن  
عمر امرأ بالسجود يعني للتلاوة في سجدة فقد أصاب ومن لم يسجد فلام عليه واد الخاوي اه زاد المعنى وفي  
النهاية يقله فان قبل قدم الله تعالى من لم يسجد بقوله تعالى وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدوا فأنه  
الآية في الكفار بدليل ما قبلها وما بعدها (قوله لا ينصع بعدم وجوبه على المني) أي وهذا منفي في هذا  
الوطن العظيم مع سكوت الضميمة دليل اجماعهم نهاية (قوله والقاس حوته) أي لأنه تقرب بكونه على  
بشر عول المني (وهي في الجدي الخ) واسقط القديم بسجدة الفصل لغير ابن عباس الآتي مع جوابه معني  
ونهاية قول المني (منها سجدة الخ) أي واثننا عشرة في الاعراف والاعداء والنمل والاسرار ومرم والفرقان  
والخ والتم تنزيل وحس السجدة والجمع والانشاق والعلق وصرح المصنف كاصله بسجدة في الحج لخلاف أبي  
حنيفة في الثانية معني (قوله لما فيه) إلى التنبيه في المعنى وكذا في النهاية لا الاقوال الضعيفة في أوامر الأيمان  
(قوله اقر أني) أي عدلي أو على أو تلا على يعبري (قوله خمس عشرة الخ) منها سجدة ص وسياقي حكمها  
معني (قوله منها ثلاث في الفصل وفي الحج سجدة)ان خصها بالاستدلال لأن أبا حنيفة يقول ليس في الحج إلا  
السجدة الأولى وإنما السكاوت فلا قد عمالنا يرى أن لا سجدة في الفصل أصلا يعبري (قوله وخبرنا ابن عباس  
الخ) رد دليل القديم وما للعرضي الله تعالى عنه (قوله نافذ وضعيف) أي وخبرنا غيره صحيح ومثبت أسني ومعني  
(قوله نعم الأصح الخ) سئل السهو على رجه الله تعالى عن سجدة التلاوة والتي اختلف في محلها كسجدة عدم  
امتناعها فبين تفويت الجعيل القياس البطلان أن علوا الامتناع لكن ظاهر عبارتهم خلاف ذلك  
كله كما أثرنا إليه أعلم

### \*(باب في سجدة التلاوة والشكر)\*

في شرح العباب ما نصه فرع قال في التوسط ذكر في العرائة لونه في سجود التلاوة وفي غير الصلاة هم أو فيها  
لم يصع الشرط وفي صحة التذوق وجها الأقرب عدم الصحة كندرسوم يوم العيد قال الأذري ولم  
ينصع التشبيه اه ووجه عدم اتصافه حرمه الصوم دون السجود لأن العمل على أن مراده سجدة  
الشكر بدليل التشبيه اه ما في شرح العباب (قوله نعم الأصح الخ) سئل السهو على رجه الله تعالى عن

المقتضى غيرهم بهذه العبارة  
الخل ولا عبرة بالفتن البين  
خطؤه  
\*(باب في سجود التلاوة  
والشكر)\* وقدم سجود  
السهو لا تخصصه بالصلاة  
ثم التلاوة لأنه هو جدتها  
وخارجها وأثر الشكر  
لم يرمه في (تسن سجدة)  
بفتح الجيم (التلاوة)  
للاجماع على طلبها ولم تجب  
عنده إلا على الله عليه وسلم  
تركها في سجدة والجمع  
متفق عليه وصع من ابن  
عمر رضي الله عنه التصريح  
بعدم وجوبه على المنبر  
ولا يقوم الركوع مقامها  
كذا خبرناه وظاهره بخلافه  
وهو بعد القياس حوته  
وقولنا الخطأ في يقوم شاذولا  
اقتضاه للعرض عند غيره  
كظاهر ظاهر (وهي في الجدي  
أو بفتح عشرة) سجدة منها  
سجدة (أقر أني) سورة (الحج) لما  
جاءه من عمر وبن العاص  
رضي الله تعالى عنه بسند  
حسن وإسلامهما كما كان  
بالدينة قبل فخره كما أقراني  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
نخس عشرة سجدة في القرآن  
منها ثلاث في الفصل وفي  
الحج سجدة وان ورد على مسلم  
عن أبي هريرة رضي الله عنه  
سبح أنه يسجد مع النبي  
صلى الله عليه وسلم في  
الانشاق وأقر أسنم بذلك

هل يستحب عند كل محل سجدة عملا بالقولين فاجاب بقوله لم أتفعل في نقل في المسئلة والذي يظهر المتع لانه  
 حيث لم يكون آتيا بسجدة لم تشرع والتعرب بسجدة لم تشرع لا يجوز بل بسجدة واحدة عند الحمل الثاني  
 ويجزئه صلى القولين أما القائل بانه يحملها فرضا أو القائل بان يحملها الا بتقبلها افتراء آية لا تطيل  
 الفصل والسجدة على قرب الفصل يجوز ع ش عبارة ع ش والاولى ناخرا السجدة وتروى عن الحسن بن الفضل وسئل  
 السويطي الخ **(قوله في النقل العظيم الخ)** سئل الجلال السيوطي ان العلة الذين عدوا الا في سوا بيان  
 قوله تعالى في سورة النحل الله الا الهروب العرش العظيم آية وكذا قوله تعالى في حرم فان استكروا الى  
 يسامون ان تقبل اذا قرأ كلام من هاتين بسن له السجدة أو لآخره يضم اليهما قبلهما وهو قوله ان  
 لا يسجدوا الى قوله وما يعلنون وقوله ومن آياته اللبس الى قوله يعبدون فاجاب بقوله نعم بسن له السجدة ولا  
 يحتاج الى ضم ما قبل انتهى وقد يستغربو ويشتري أن واجبه فانه يتبادر من كلامهم خلافا وأورد على مر  
 فتوقفتوا زعمه سم **(قوله أو عكسه)** وهو المدح ولو عكسه صر بمحاوطة أو للتوزيع **(قوله لانه مجرد  
 ذكر فضيلة ان آمن الخ)** أي فهو مدح لطفة مخصوصة لا مائة في مدح عام لكن ودخل الفرق المذكور  
 كالا لا تطفنوا سجدا واقرب فانه يسجد لها من أن فيها أمره صلى الله عليه وسلم نامل يجزى **(قوله فتأمل)  
 أي نامل ما عداها و(قوله سبرا)** أي ما طاعة للجمع و**(قوله ذلك)** أي قوله فليس الخ كردى **(قوله  
 لا يسجد ص)** يجوز قرأه بالاسكان والتضع والكسر بلاتون ومع التثنية و**(قوله وقد تكتب  
 الخ)** ومنهم من يكتبها حرفا واحدا وهو الموحى في نسخ المتن و**(قوله الا في المصنف)** أي فيكتب في حرفا واحدا  
 ع ش ومعنى **(قوله فانها ليست بسجدة تلاوة)** فلو قرأ بها التلاوة تصح حاي وبني عن ع ش ما يقدم **(قوله  
 وان كان الخ)** أي كونها ليست سجدة تلاوة **(قوله خلاف حديث عمرو)** أي المارأ نفقا **(قوله ونحن نسجد  
 شكرا)** أي سجودا يقع شكرا فلا يشترط ملاحظته ولا علمه بقلوبه في اعجده والخفي يجزى في باقي  
 النسخ خلافا من ع ش ما يتعلق بذلك ويسمى القلب **(قوله أي على قول توبة تيمم الخ)** قضيته أنه

سجدة التلاوة التي اختلفت عملها كمسجدة حم هل يستحب عند كل محل سجدة عملا بالقولين فاجاب  
 بقوله لم أتفعل على نقل في المسئلة والذي يظهر المتع لانه حيث لم يكون آتيا بسجدة لم تشرع والتعرب بسجدة لم  
 تشرع لا يجوز بل بسجدة واحدة عند الحمل الثاني ويجزئه أما القائل بانه يحملها فرضا أو القائل بان يحملها اقواضع وأما  
 القائل بان يحملها الاية قبلها افتراء آية لا تطيل الفصل والسجدة على قرب الفصل يجوز ع ش عبارة ع ش والاولى ناخرا السجدة وتروى عن الحسن بن الفضل وسئل  
 السويطي الخ **(قوله في النقل العظيم الخ)** سئل الجلال السيوطي ان العلة الذين عدوا الا في سوا بيان  
 قوله تعالى في سورة النحل الله الا الهروب العرش العظيم آية وكذا قوله تعالى في حرم فان استكروا الى  
 يسامون ان تقبل اذا قرأ كلام من هاتين بسن له السجدة أو لآخره يضم اليهما قبلهما وهو قوله ان  
 لا يسجدوا الى قوله وما يعلنون وقوله ومن آياته اللبس الى قوله يعبدون فاجاب بقوله نعم بسن له السجدة ولا  
 يحتاج الى ضم ما قبل انتهى وقد يستغربو ويشتري أن واجبه فانه يتبادر من كلامهم خلافا وأورد على مر  
 فتوقفتوا زعمه سم **(قوله أو عكسه)** وهو المدح ولو عكسه صر بمحاوطة أو للتوزيع **(قوله لانه مجرد  
 ذكر فضيلة ان آمن الخ)** أي فهو مدح لطفة مخصوصة لا مائة في مدح عام لكن ودخل الفرق المذكور  
 كالا لا تطفنوا سجدا واقرب فانه يسجد لها من أن فيها أمره صلى الله عليه وسلم نامل يجزى **(قوله فتأمل)  
 أي نامل ما عداها و(قوله سبرا)** أي ما طاعة للجمع و**(قوله ذلك)** أي قوله فليس الخ كردى **(قوله  
 لا يسجد ص)** يجوز قرأه بالاسكان والتضع والكسر بلاتون ومع التثنية و**(قوله وقد تكتب  
 الخ)** ومنهم من يكتبها حرفا واحدا وهو الموحى في نسخ المتن و**(قوله الا في المصنف)** أي فيكتب في حرفا واحدا  
 ع ش ومعنى **(قوله فانها ليست بسجدة تلاوة)** فلو قرأ بها التلاوة تصح حاي وبني عن ع ش ما يقدم **(قوله  
 وان كان الخ)** أي كونها ليست سجدة تلاوة **(قوله خلاف حديث عمرو)** أي المارأ نفقا **(قوله ونحن نسجد  
 شكرا)** أي سجودا يقع شكرا فلا يشترط ملاحظته ولا علمه بقلوبه في اعجده والخفي يجزى في باقي  
 النسخ خلافا من ع ش ما يتعلق بذلك ويسمى القلب **(قوله أي على قول توبة تيمم الخ)** قضيته أنه

سجدة التلاوة التي اختلفت عملها كمسجدة حم هل يستحب عند كل محل سجدة عملا بالقولين فاجاب  
 بقوله لم أتفعل على نقل في المسئلة والذي يظهر المتع لانه حيث لم يكون آتيا بسجدة لم تشرع والتعرب بسجدة لم  
 تشرع لا يجوز بل بسجدة واحدة عند الحمل الثاني ويجزئه أما القائل بانه يحملها فرضا أو القائل بان يحملها اقواضع وأما  
 القائل بان يحملها الاية قبلها افتراء آية لا تطيل الفصل والسجدة على قرب الفصل يجوز ع ش عبارة ع ش والاولى ناخرا السجدة وتروى عن الحسن بن الفضل وسئل  
 السويطي الخ **(قوله في النقل العظيم الخ)** سئل الجلال السيوطي ان العلة الذين عدوا الا في سوا بيان  
 قوله تعالى في سورة النحل الله الا الهروب العرش العظيم آية وكذا قوله تعالى في حرم فان استكروا الى  
 يسامون ان تقبل اذا قرأ كلام من هاتين بسن له السجدة أو لآخره يضم اليهما قبلهما وهو قوله ان  
 لا يسجدوا الى قوله وما يعلنون وقوله ومن آياته اللبس الى قوله يعبدون فاجاب بقوله نعم بسن له السجدة ولا  
 يحتاج الى ضم ما قبل انتهى وقد يستغربو ويشتري أن واجبه فانه يتبادر من كلامهم خلافا وأورد على مر  
 فتوقفتوا زعمه سم **(قوله أو عكسه)** وهو المدح ولو عكسه صر بمحاوطة أو للتوزيع **(قوله لانه مجرد  
 ذكر فضيلة ان آمن الخ)** أي فهو مدح لطفة مخصوصة لا مائة في مدح عام لكن ودخل الفرق المذكور  
 كالا لا تطفنوا سجدا واقرب فانه يسجد لها من أن فيها أمره صلى الله عليه وسلم نامل يجزى **(قوله فتأمل)  
 أي نامل ما عداها و(قوله سبرا)** أي ما طاعة للجمع و**(قوله ذلك)** أي قوله فليس الخ كردى **(قوله  
 لا يسجد ص)** يجوز قرأه بالاسكان والتضع والكسر بلاتون ومع التثنية و**(قوله وقد تكتب  
 الخ)** ومنهم من يكتبها حرفا واحدا وهو الموحى في نسخ المتن و**(قوله الا في المصنف)** أي فيكتب في حرفا واحدا  
 ع ش ومعنى **(قوله فانها ليست بسجدة تلاوة)** فلو قرأ بها التلاوة تصح حاي وبني عن ع ش ما يقدم **(قوله  
 وان كان الخ)** أي كونها ليست سجدة تلاوة **(قوله خلاف حديث عمرو)** أي المارأ نفقا **(قوله ونحن نسجد  
 شكرا)** أي سجودا يقع شكرا فلا يشترط ملاحظته ولا علمه بقلوبه في اعجده والخفي يجزى في باقي  
 النسخ خلافا من ع ش ما يتعلق بذلك ويسمى القلب **(قوله أي على قول توبة تيمم الخ)** قضيته أنه

من خلاف الأولى الذي اوتى به كثير من اهل نقل كماله فعصمه كسائر الانبياء صلى الله عليهم وسلم عن وصية الذنوب مطلقا خلافا لما وقع في كثير من التفاسير بما كان الواجب تركه لعدم عصمته بل اوجبه بآيوله لثبوت عصمته وجوب اعتقاد فراغت من ذلك السفساف الذي لا يقع من أقل ما حل في هذه الامة فكيف يمكن اصطفاها لثبوت عصمته وأهلهم لساتو حلهم الواسطة بينهم بين خلقته فان قلت له وجه تخصص داود بذلك مع وقوع نظيره لآدم وأيوب (٢٠٦) وغيرهما فاستوجه والله أعلم أنه لم يحل عن غيره أنه لم يأت عازر تركب من الحزن والبكاء حتى ثبت

لا بداهتهم من ملاحظة كونها على قبوله وليس مرادنا غير ما أتت في سم على النهج ما سهل يتعرض لكونه شكر القبول فبهذا داود على الصلاة والسلام أو يكفي مطلقا بنية الشكر ارضى بالثاني المطلب الذي هو مراد انتهى في ما قالوا فثبت السجود ليقول فبهذا داود هل يكفي أم لا في نظرنا لا اقرب الاول ما لو تولى الشكر والالتزام على الصلاة وينبغي فيه الضرر لانه تولى بمطلا وغيره فغلب المطلق ع (قوله) أي على قبوله الى قوله وأيضاف النهاية (قوله) من خلاف الأولى متعلق بآية ع (قوله) الذي اوتى به كثير من أي من اضراره أن در و ان قل زوج زوجته كآياتي (قوله) عن وصية الذنوب أي عن عيبه (قوله) مطلقا أي صغيرا وكبيرا قبل النبوة وبعدها كروى أي عداوسها (قوله) بما كان الواجب الخ أي أنه اوتى تركب امرها ما أي وهو كافي قصص التعالي أمر حين أرسل وز و له لقتال بقتله امام الجيش ليقول ع (قوله) من ذلك السفساف) هو الردى من كل شيء كروى ع (قوله) بذلك أي سجودنا شكرنا اعلى قبول التوبة (قوله) ومع وقوع نظيره أي من اوتى تركب ما ينافي كلفهم فنداهم وقول الله تعالى نوبتهم ع (قوله) انه لم يحل الخ ولانه وقع في قصته النصص على سجود مختلف قصص غيره من الانبياء فلم يرد عنهم سجود عند حصول التوبة لهم ع (قوله) ورشدي بصرى (قوله) والعلق (قوله) أي الاضطراب كروى (قوله) من الحزن والكآمال الخ) الأولى ناخيره عن قوله ما قبله (قوله) انه لم يحل ع (قوله) استوجب دوام الشكر أي تستدعي ثبوت الشكر ع (قوله) ما وقع الخ) مستدأ قوله مشابه الخ خيره (قوله) فاقضى ذلك أي ذكر قصته داود الخ المذكور لقصة نبينا الخ (قوله) واستغيد الى قوله وبأى في النهاية (قوله) انه بنو بهما) لكن هل يكفي بنية الشكر مطلقا ولا بد من بنية كونه على قبول توبة السيد داود في نظر سم وتقدم عن ع (قوله) واعتماد كثافة الاطلاق (قوله) ولا ينافيه) أي قوله بنو بهما بسجدة الشكر نهاية (قوله) لا ينافي أي لتلاوة (قوله) ولا جل هذا أي كون التلاوة مقبلا للتذكير قولنا (تسبيح في غير الصلاة) مجمل ذلك فآمر اوساهها وسبغها وشمل اطلاقها العواف وهو مقبها بآية أي في سجود شكر اخلافا لآل ع (قوله) فحسبوا سعد الناس الخ) هذا يدل على استحباب السجود وتسبيح بل وسامع قراءة سورة ص وقد استدلل الاجماب بهذا الحديث الدال على ذلك وسكتوا على قول (قوله) انها لا تفعل في الطواف) الذي في العباب ينس السجود للقارئ آيتها وسبغها في الطواف أو كان القارئ محسنا انتهى ومثله في شرح مدر اه سم (قوله) فلم يطلب الخ) وانما تقدم عدم الطلب لان المنع خارج فاشبه الصلاة في نحو الغزوة بصرى (قوله) مثلها) يعني مثل حرماتها الصلاة (قوله) وتبطل الى قوله ويرقى في النهاية (قوله) وتبطل أي الصلاة (قوله) وان ضم لقصد الشكر الخ) الحكم صحيح بلا شك وتوجب ان قصد التلاوة ليس

العشرون دموعه والعلق المزمع ما قبله الاما له عن آدم لكنه مشوب بالخرن على فراق الجنة في وزي بامر هذه الامة بغيره فقدروا على قره وانه انعم الله عليه نعمته تستر حجب دوام الشكر من العالم الى قيام الساعة وأيضا ما وقع له ان ثوبه من اضراره أن در و ان تقتل زوج زوجته المقضى للعيب عليه ارسال الملك له بمحض ما عنده حتى ظن أنه قد قتل أي لعظم ذلك الاضرار الذي هو خلاف الافضل فتابعه من مشابه لما وقع لنبينا صلى الله عليه وسلم في قصته ينسب المقضى للعيب عليه بقوله تعالى وقد في في نفسك الآية فلما استويا بسبب العتب ثم نعم بهما صانه غاية الرضا كان ذكر قصة داود وما آلت اليه من على النعمة مذكرا لقصة نبينا وما آلت اليه مما هو أرفع وأجل فاقضى ذلك دوام الشكر باظهار السجود له فتأمل واستفيد من قوله شكر الله بنو بهما ولا ينافيه قولهم سببا للتلاوة لانها سبب لتذكر قبول تلك

التلاوة ثم يصح لكن قوله لا ينافي وان ضم لقصد الشكر قصد التلاوة كالمظهر الخ قد يقضى انه لو اقصر على نية سجود التلاوة مع فليعر (قوله) ان بنو بهما) لكن هل يكفي بنية الشكر مطلقا والابد لا بد من بنية كونه على قبول توبة السيد داود في نظر سم (قوله) فحسبوا سعد الناس) هذا يدل على استحباب السجود وتسبيح بل وسامع قراءة سورة ص وقد استدلل الاجماب بهذا الحديث الدال على ذلك وسكتوا على (قوله) انها لا تفعل في الطواف) الذي في العباب ينس السجود للقارئ آيتها وسبغها في الطواف أو كان القارئ محسنا انتهى ومثله في شرح مدر اه (قوله) فلم يطلب الخ) وانما تقدم عدم الطلب لان المنع خارج فاشبه الصلاة في نحو الغزوة بصرى (قوله) مثلها) يعني مثل حرماتها الصلاة (قوله) وتبطل الى قوله ويرقى في النهاية (قوله) وتبطل أي الصلاة (قوله) وان ضم لقصد الشكر الخ) الحكم صحيح بلا شك وتوجب ان قصد التلاوة ليس

التوبة أي ولا جل هذا لم ينظر هنالك بأى في سجود الشكر من هجوم التعمد وغيره فهي متوسطة بين سجدة محض معتبر التلاوة وسجدة محض الشكر (تسبيح في غير الصلاة) لغیر الصبح أنه صلى الله عليه وسلم قرأها على المنبر ونزل فسجد وسعد الناس مع ما يأتي في الحج آياتها لا تفعل في الطواف لانه يشبه الصلاة المجرى في هذا فطلب فيما يشبهه أو لما لم يقرع في مثلها لانه ليس ملحقا بها في كل أحكامها (يقرع فيها) وتبطل (في الامع) كسائر سجود الشكر وان ضم لقصد الشكر قصد التلاوة كالمظهر لانه اذا اجتمع المطلق وغيره غلب المطلق

التفهم والقراءة والتفكير  
بان قصد التفهم ثم عارض  
لفظ فلم يقع على الطلقات  
الاذالم ينضم له ما يصادفه  
مما هو موافق لمتقضى اللفظ  
بمختلف السجدة هنا فانها  
من حيث هي لا تقتض  
بتسلاوة ولا تتركها فاقصد  
المبطل بها وانما تبطل ان  
تعلم ودع القريم والا فلا  
وبسجد لسوق ولو سجدها  
امامه القى وراها لم تجزئه  
متابعته بل انه ان ينظره  
وان يفارقه فان قلت بنافه  
ما بانى العبرة باعتقاد  
المأموم قلت بنافه لان  
مجلسه فيما يرى المأموم  
جسده الصلوات من قالوا  
يجوز الاقتداء بمعنى يرى  
القصر في قامة تراها تخفى  
لان جسده القصر سائر صندا  
وهذا اتضح ما فى الروضة  
من عدم وجوب الفارقة  
واما قوله انه لا يسجد لسهو  
لان المأموم لا يسجد لسهو  
نفسه فانه لو سلم ان هذا  
سهو نظرا الى انه لا ينظر من  
ليس بصلاته فحقه قد نه  
لولا فارقة كان غير مقتض  
للسجد لان الامام تحمله  
ثم يسجد لسهو امامه كما  
علم مما قالوا في ترك امامه  
الخفى للثبوت لاسلام الخفى  
بمبطل في مقتضى المأموم  
واغترق امامه كان بمنزلة  
الساهي وتقبل الروضة  
الذكر ومشير لهذا فلا  
اعتراض عليها خلافا  
للأسنوي وغيره فانه (و) يسجد

باعتبر هنا أو ما ترى فيه الشارح فغير محتاج الى مع ما قسم التكليف الانعام فانه يقتضى انه لو قصد التسلاوة  
فقط لم يضر وليس يصح كماله ظاهر فالحق ان قضا كره اجتماع مبطلين لا مبطل وغير مبطل فليست  
بصري وعش وشدي (قوله ويرقون بين هذا الخ) عبارة عش وانما يلزم قصد التفهم مع القراءة مع  
أن فيه مجعابين المبطل وغيره لان حسن القراءة مطلوب وقصد التفهم طارئ بخلاف السجود لاسباب فانه غير  
مطلوب أصلا وهذا السجدة لم تستعقب الصلاة كانت لاسبابها وقسم نحوها (قوله وانما تبطل)  
الى قوله كماله في النها يتوالمخفى (قوله والا فلا) أى وان كان ناسيا أو جاهلا فلا تبطل صلاته لعذره معنى  
ونهاية قال عش قوله ناسيا أى انه في صلاة عجيبة ومفهومة أنه لو نسي حرمه السجود ضرر وهو قياس  
ما تقدم أن من تكلم في الصلاة لنفسه حرمه الكلام فيها بطلت وقاس عدم الضرر فيما لو قام عن التشهد  
الاول سهوا واعد لنفسه الحكم بعدم الضرر فليحذر عش ولعل الاقرب الثالثي لشدة خطئه الخرمهنا  
مسئلة العود بخلاف حرمه الكلام في الصلاة (قوله امامه القى وراها) كالخفى معنى (قوله بل انه ان ينظره  
وان يفارقه) ويحصل فضيلة الجماعة بكل من حاول انتزاعه أفضل نهاية وسم وقال السيد البصرى الودج ان  
الفارقة أولى اه كلفه قياس ما مر فيها لو عاد الإمام للوقوف بعد انتصابه وفيها لو قام امامه لخمسه قول عش  
ولعل الفرق بين هذا وبين ما تقدم أن هذا زمن قصير وذلك زمن طويل فكان انتظاره هنا أولى اه (قوله  
بنافه) أى التغيير (ما بانى الخ) أى المتقضى وجوب الفارقة (قوله لان محله) أى ما بانى (قوله ومن ثم) أى  
لأجل تشديد ما بانى بما ذكر (قوله في قامة تراها) أى لا ترى القصر فيها وشدي أى كان باءة على ثمانية  
عشر ورماع التردد (قوله وهذا) أى قوله لان محله الخ (قوله واماقولها) الى قوله كماله عبارة النهائية  
وقولها انه لا يسجد أى بسبب انتظار امامه قائما أو سجد لسهو لا اعتقاده أن امامه زاد في صلاته ما ليس  
منها اه قال عش قوله وان سجد لسهو الخ بانى ما لوقى الفارقة تقبل سجود امامه وشيخ أن يقال ان يرى  
الفارقة تقبل خر وجهه من معنى القيام لم يسجد لان الامام لم يفعل ما يبطل عذره بزمان القدوت وان فاهابعد  
خر وجهه ذلك ما بان كان الى الركوع أو بان وجد الى الركوع مثلا يسجد لعل الامام ما يبطل عذره بل  
الفارقة اه (قوله ان هذا) أى الانتظار (قوله ولولا ما قرنه) يعنى أن كون الانتظار سهوا وانما هو بالنسبة  
الى اطلاق ما بانى وعدم تيقينه فلو كان محله الخ أو ما بالنسبة الى التشديد بذلك فليس ذلك الانتظار سهوا  
(قوله كان غير مقتض الخ) جوابا واسم كان غير الانتظار (قوله نعم يسجد الخ) هذا لا يخص عنه  
وان كان عبارة الروضة كالمه رجعة فليحذر فوى اذا انتظره قائما فقبل يسجد لسهو وجوه قلت الاصح  
لا بدخلات المأموم لا يسجد لسهو ووجه السجود أنه يعتقد أن امامه زاد في صلاته انتت فأنظر قوله ووجه  
السجود الذى هو مقابل الاصح انه يعتقد الخ فانه من عرق انه على الاصح لا يسجد لسهو امامه ووجه هذا  
نظير ما فى قوله أى الشارح فلو قيل ان الروضة الخ اذ لو سلم انما نه عارضه صريح هذا الكلام الذى لا يقبل  
التأويل فليست سم (قوله لما بانى مبطل) وهو سجود سجدة ص و(قوله امامه) وهو قوله قلت

لثلاثة لم يقدفها (قوله ويرقون بين هذا وقصد التفهم) قد يقال يكفي في الفرق ان أسئل السجود  
الزاوية من الصلاة وبطلانها أو أصل القراءة الزائدة مناسبة الصلاة وعدمها بطلانها حتى كل على أصله مع  
التشريك لضعفه من الانحراج عن الاصل (قوله بل انه ان ينظره وان يفارقه) أى ويحصل فضل الجماعة  
بكل منهما وانتظاره أفضل (قوله فانه ان بنافه) قد يجاب بان سجود الامام هان من باب المبطل وهو لا يؤثر  
مع الجبل واما بمنزلة الجاهل بخطئه فاعتقاده عندنا بخلاف ما بانى فانه فيما لا يتاثر بالجبل كترك الشرط  
وارتكاب فاقض الطهور وقد يرد ذلك ما بانى فانه لا يقدف ما لوقى الامام سهوا أو جهلا خامسة (قوله نعم يسجد  
لسهو امامه) هذا لا يخص عنه وان كانت عبارة الروضة كالمه رجعة فليحذر وهو ولو سجدا امامى كمن  
لكونه يعتقد هان لم يعبه بل يفارقه أو ينظره قائما اذا انتظره قائما فقبل يسجد لسهو ووجه قلت الاصح  
لا يسجد لان المأموم لا يسجد لسهو ووجه السجود انه يعتقد ان امامه زاد في صلاته ويترك صاحب البحر

لاستيفاء لان محله الخ قول المتن (القارئ) يشمل ذلك ما لو قرأ آية بين يدي مدرس ليغيره معناها فيسجد لذلك  
كل من القارئ ومن معه لانها قراعتهم وشروطه قبل هي أولى من قراءة الكافر شرح حر ولو صرف القارئ  
قراه عن القرآن كان قصدا لذكر أو مجرد التفهيم هل ينتفي طلب السجود عنه وعن ساءه ومن نقل عن  
شعنا الشهاب الرمي بعدم الانتفاء وأنكر هذا النقل حر اه سم وما قدمه من النهاية ما في الشرح  
تخلاه (قوله ولو صليا) الى قوله ومن بخلافه النهاية والغني الا قوله أي ربح اسلامه كما هو ظاهر وقوله قبل  
وقوله وقد بناه في الحدوث حسب قوله وان لم يتعد كمنعونه (قوله ولو صليا) أي يميز بينهما وسم أي ولو  
جنبنا العلم بيمينه عن القراءة ع وش في الكردى عن الزيادة وسم والحاشي والشو برى مثله (قوله وامرأة)  
أي بحضرة رجل أجنبي ان حرم رفع صوتها بما عند خوف الفتنة انما هو لعرض اللسان لقراءة لان قراءتها  
مشروعة في الجلالة شرح حر اه سم (قوله ويحذفنا الخ) أي أو صليا قرأت في قيام نهاية أي بخلاف  
ما لو قرأ في الركوع أو وضوء فلا يسجد لقراءته لعدم مشروعية قيام عرش عبادة الغنى ولو قرأ آية بسجدة في غير  
محله القراءة كان قرأها في ركوعه أو سجوده لم يسجدت . لاف قراه قبل الفاتحة لان القيام محل القراءة في  
الجلالة وكذا ان قرأها في الركعة الثالثة أو الرابعة لانها محل القراءة اه (قوله ونخطبها) أي ولسامعه الحاضر  
كما هو ظاهر ولا ياتي فيه حرم الصلاة وقت الخطبة لان سبب الحرمة الاضرار عن الخطبة بالصلاة فلا اضرار  
في السجود لكن هذا ظاهر اذا سجد الخطيب أو ما ذالم يسجد فيسفي أن يكون سجودا حيث لا يسجد  
لقراءة غير الخطيب من نفسه أو غيره وقد بحث الشارح في باب الجمعة عدم حرمته كما في عبارة في شرح  
العباب ولا يسجد للثلاثة أي الطواف وسجد للثلاثة أو الشكر اذ ليس فيها من الاضرار عن الخطيب  
ما في الصلاة لان كلامها لا يسمى صلاة حقيقة انتهت بحيث حر امتناع سجود التلاوة على سامع  
الخطيب وان سجدوا فظنة الاضرار وقد سبقه الخطيب أو يقطع السجود في فتاوى الشارح ان الوجه  
بحرم سجدة التلاوة حالها بالصلاة سم وفي العبري عن القلوب في والخطي اعتدال ما جمعه حر (قوله)  
وجهااته يتابع الامام في سجودها لله أعلم اه فانظر قوله ووجهه السجود الذي هو مقابل الاصمائه  
باعتدال فانه صريح في أنه على الاصم لا يسجد لسجود امامه وهذا يظهر ما في قوله وتعليل في الوضوء الخ اذ لو  
سلم اشواته لله أو صم صريح هذا الكلام الذي لا يقبل التأويل فليتأمل (قوله للقارئ) وشمل كلامه  
ما لو قرأ آية بين يدي مدرس ليغيره معناها فيسجد لذلك كل من القارئ ومن سمعها لقراءة مشروعة بل  
هي أولى من قراءة الكافر لا يقال انه لم يقصد التلاوة فلا يسجد ولا يقول بل قصد تلاوتها لتقر برهنا شرح  
حر وقرأه لا يسجد لقراءة المستدل اه ولو صرف القارئ قراه عن القرآن كان قصدا لذكر أو مجرد  
التفهم هل ينتفي طلب السجود عنه وعن سامعه (قوله ولو صليا) أي يميز بينهما ويؤيده ما يأتي  
المنعون ثم رأيت صريحه في شرح العباب (قوله وامرأة) ولو رفع صوتها بحضرة أجنب ولو مع خوف فتنة  
أو شبهة ولا نقرأتها مشروعة في الجلالة حر (قوله ونخطبها الخ) بحث حر امتناعها على سامعه وان سجد  
هو ظنة الاضرار وقد سبقه الخطيب أو يقطع السجود (قوله ونخطبها الخ) أي ولسامعه الحاضر كما هو  
ظاهر ولا ياتي فيه حرم الصلاة وقت الخطبة لان سبب الحرمة الاضرار عن الخطبة بالصلاة ولا اضرار في  
السجود لكن هذا ظاهر اذا سجد الخطيب أو ما ذالم يسجد فيسفي أن يكون سجودا حيث لا يسجد  
غير الخطيب من نفسه أو غيره وقد بحث الشارح في باب الجمعة عدم حرمته حيث قال يصح بعد جالس الامام  
على المنبر صلاة فرض أو نفل ولا تنعقد الاطواف بسجدة تلاوة أو شكر فيما يظهر فهما أخذان من تعليلهم  
حرم الصلاة بها فيها اعراض عن الخطيب بالكلية اه باختصار وبجوابه في شرح العباب ثم انصو يتردد  
النظر في الطواف وسجد للثلاثة أو الشكر ولا يسجد للثلاثة اذ ليس فيها من الاضرار عن الخطيب ما في  
الصلاة ولا نكلامها لا يسمى صلاة حقيقة اه وفي فتاوى الشارح أن الوجه بحرم سجدة التلاوة حالها  
بالصلاة كما لحقوها بما في الاوقات المكر وهتبل أولى لان ما هنا أضيق بدليل عموم التحريم هنا لثبات السبب

(القارئ) ولو صليا وامرأة  
ويحذفنا تطهر على قرب  
ونخطبها أمكنه





روح الصدق، وتتمتع روحه باله آخرها منه في من تلك المصديقه. ما هو ان أصفها له الثاني لكون الأزمان عقب فعله وقبل لهما أولاً فعل الأول يحصل الأزمان ولولا عملها لمقتضى واحدة ففعلت ان ان لمقتضى ثلاثاً ذلك أنف فعلها تلك المقتضى استحق الآلاف لاسناد اليه فلهما قبل لهما أولاً لتقدم ثنتين قبلها لم يحصل وكل من هذين الفرعين وما شاهد بهما في ذؤ يصح عباد كنه في مستلثنا اذا ضاقت الحكم لسماع الثاني الذي هو فاس مذكرو في هذين منع اعتبار السماع الاول ووجب اشتراط سماع جميع الآتين شخص واحد ووافقه قولهم بفضالة الحكم اذا الشوط خلفت به أخرى أعقب الثاني ولو لم يرض من اضافته لهما لسماع الثاني وحده عدم السمع كذا في روافق أول السمع ماله تعلق بذكر القاعدة (٢١٠) الأولى وغيره ما مقتضى تعليلها عدم السمع في نحو السامعي وعدم القصد اشتراط قصد

القراءة في القرآن الكريم  
مرادفها يظهر وانما  
الشرع عدم الصارف  
وقوله من لا يكون القرآن  
تأثرا بالقصد منه عند  
وجود قرينة مقابلة له من  
موضوع يؤيد هذا المعنى  
المجموع من عدم ثبوتها  
للمفسر أي فهو حجة منه  
صارف للقراءة عن موضوعها  
ومثله الاستدلال كما هو ظاهر  
قال السيوطي اتفاق القراء  
على ان التليذا قرائي  
الشيخ لا يصبغ فان صح  
ما قاله الحديث زيد في  
الحجج ان قرائ القرآن  
صلى الله عليه وسلم ضرورة  
والعلم به في مسجد علم له  
وقد نظر ظاهر بل لا حاجة  
لهم فيه صلات الغيبي  
في مسجد النبي صلى الله عليه  
وسلم كما صرح به قول زيد  
قرأت في النبي صلى الله  
عليه وسلم في مسجد وسيله  
بين جواز قول المجرد  
كما صرح به أيضا في قول زيد  
المجرد انما هو انه صلى  
الله عليه وسلم له ودعى

[illegible]

أوسجد المولى لعمر سجدته امامه كما يعلم مما سجد كرمه وبطلت صلاته ان علم وتعمد وكلام (211) البيان لا يثبت ذلك خلافنا وهم

فلهذا الصلاة منهية عن

زيادة سجودها لالاسباب كما

ان الوقت المكر ومنهى

عن الصلاة فيه لالاسباب

فالقراءة فيها بقصد السجود

فقط كاعتعال السبب

باختياره فيه ليفعل الصلاة

كدخل المسجد بقصد

التعبه فقط فاعتراض

الباقى ذلك بان السنة

الثابتة لقراءة ثم تنزل

السجدة في أول صبح الجمعة

وذلك يقتضى قراءة السجدة

ليسجد مردود كما بسطه أبو

زعرور وغيره بان القصد هنا

اتباع سنة القراءه المخصوصه

والسجود لها وذلك شدين

ماهر من سجود بقصد السجود

فقط وانما لم يورثه فقط

خارج الصلاة والوقت

المكر ولانه قصد عبادة

لامانع منها بانفسلافه ثم

وبقي ان محل الحرمه فيها

مر في الفرض لان النفل

يجوز قطعه الان يقال

السجود فهناك القصد

تليس بعباده فاقصد نصرم

حتى في النفل كأنه يظلمه

وخرج بالسمع غيره وان

علم بربوبية السجود وزعم

شعوبه في اواد قرئ عليهم

القرآن لا يسجدون ورد

بانه لا يطلق عليه انه قرئ

عليه الان سمعوا مصحح عن

جمع مصابغون والله عليهم

السجدة على من استمع أي

سمع (فان قرأ في الصلاة)

أي قاسها أو بده ولوقبل

الافتاحه لجهلها في الجمله

سجد الامام والمنفرد (الواو بمعنى أو بدليل افراده

الضمير في قوله لقراءه

فلهذا الصلاة منهية عن

زيادة سجودها لالاسباب كما

ان الوقت المكر ومنهى

عن الصلاة فيه لالاسباب

فالقراءة فيها بقصد السجود

فقط كاعتعال السبب

باختياره فيه ليفعل الصلاة

كدخل المسجد بقصد

التعبه فقط فاعتراض

الباقى ذلك بان السنة

الثابتة لقراءة ثم تنزل

السجدة في أول صبح الجمعة

وذلك يقتضى قراءة السجدة

ليسجد مردود كما بسطه أبو

زعرور وغيره بان القصد هنا

اتباع سنة القراءه المخصوصه

القراءة والسجود حيث ذكره (قوله وبطلت صلاته الخ) أي السجود لا يجزى القراءة عرش ومغنى عبارة  
سم قوله وبطلت الخ بنيت حصول البطلان بغير الشرع وفي الهوى المخرج عن حد القيام لشرع وفي  
المطل حيث ذكر ان نفس الهوى للسجود زائدة يطل بعدها اه (قوله ان علم الخ) (فرع) \* لو قصد  
سماع الآية لغرض السجود فقط فثبت أن يكون كقراءتها لغرض السجود فقط (فرع) \* لو جمع  
امامه ثم تين أن الامام قرأ بقصد السجود فقط فهل تصح صلاته لان القصد مما يخفى لا يعدنم سم (قوله  
وتعمد) أي السجود شرعاً بافضل (قوله فالقراءة فيها) أي في الصلاة (قوله فيه) أي في الوقت المكره  
(قوله كدخل المسجد الخ) أي في الوقت المكره ونهاية ومغنى (قوله فاعتراض البلقني الخ) وافق مر  
أي والخطيب البلقني (فرع) \* لو قرأ أهل الخ في أول صبح الجمعة سم له قراءة ثم تنزل في الثانية فتوجب  
السجود (قوله فاعتراضه وعنه لا يضر السجود وان قرأها بقصد السجود لا يطلو به بخصوصه وانما خلاف  
ما لو قرأ في الأولى والثانية آية سجدة غير أن تنزل بقصد السجود فيصير وقتاً في ذلك المهر اه سم أي وخلاف  
لمارسا نقاضا واعتراض البلقني القيد أنه تطل الصلاة بالسجود في أواد قرأ بقصد السجود فقط مطابقاً  
حتى بان لم تنزل في أول صبح يوم الجمعة الكسرى ولا فرق في الحرم معتد الشارح بين الم تنزل في وغيره في  
صبح الجمعة وتروى واستثنى في النهاية بان لم تنزل في صبح الجمعة اه وقوله في النهاية تؤكد في المغنى وسم كاسر  
(قوله وانما لم يورثه الخ) قديداً على أنه يسجد حيث ذكره الاقرب في شرح الروض أنه لا يسجد لعدم  
مشروعية القراءة في صلاة الجنازة انتهى وقضية التشبه عدم صحة السجود وقد يفرق سم عبادة الكسرى  
واذا قرأها في غير هذا زمن بقصد السجود فقط سجد ذلك كله طاهر الخفة وظاهر الامداد عدم العتوى  
الاعتبار باليسن السجود لعدم مشروعية القراءة كهي في صلاة الجنازة ومثله في الاسن وأقره الزبدي  
والحلي وقال العناني واقفه مر اه أقول ووافق ما قلته الشارح من عدم التأثير قول المغنى والنهاية بعباده  
وفي الروضة والمصحح على أن يقرأ آية سجدة أو آيتين فيهما سجدة ليسجد له أو فيه تغلا عناد في كراهته  
خلاف الساجدة ومغنى مذهبه ان كان في غير وقت الكراهة في غير الصلاة لم يكره اه قال عرش قوله  
مر لم يكره أي بل هو مستحب اه (قوله بغير الخ) أي السجود وكذا الضمير في قوله كما كان الخ (قوله  
وخرج) الى قوله وزعم الخ في المغنى والى قوله ومع في النهاية (قوله ومع الخ) لعله اعتمد كراهته نص فيها  
زاده المصنف (قوله من جمع عبادة) بالاضافة ويجوز التوصيف (قوله أي قيامها) الى قوله وجوز في المغنى  
وان ضم القصد لشكر قصد التلاوة كطاهر الخ ولعل الفرقان سجود قصد التلاوة لا يكون سجد السجود  
هناك بخلافه فان لم يورثه ههنا هناك وأثرنا (فرع) \* لو قصد سماع الآية لغرض السجود فقط  
فثبت أن يكون كقراءتها لغرض السجود فقط (فرع) \* لم يجمع امامه ثم تين مع المسلمين الامام قرأ  
بقصد السجود حيث يطل ذلك فهل تصح صلاته لان القصد مما يخفى لا يعدنم اه (قوله وبطلت صلاته)  
ينبغي حصول البطلان بغير الشرع وفي الهوى يثبت مخرج عن حد القيام الجزئي لشرع وفي المطل حيث ذكر  
ان نفس الهوى للسجود زائدة يطل بعدها (قوله كدخل المسجد الخ) أي في الوقت المكره وكسره  
في شرح الروض (قوله فاعتراض البلقني الخ) وافق مر البلقني واستثنى ما لو قرأ في الأولى هل أتقانه  
يقراً في الثانية الم تنزل لكن لو قرأها بقصد السجود لم يجز أن يسجد فان سجد بطلت صلاته اه وفيه نظر  
فإن يتيقن مره وتوافق على عدم البطلان كالفي الحاشية الاخرى ثم تكر ومنه هذه الموافقة وذلك لأنه تطلبت منه  
قراءتها في الثانية لكرهه أو امامه فقد قرأها في الأولى ثم قرأها في الثانية بقصد السجود لا يطل لا يهاجئ  
غيره وعنه في الثانية (فرع) \* لو قرأ أهل الخ في أول صبح الجمعة سم له قراءة ثم تنزل في الثانية فتوجب  
سن السجود لا يضره واعتراضه وعنه لا يضر السجود وان قرأها بقصد السجود لا يطلو به بخصوصه وانما خلاف  
ما لو قرأ في الأولى والثانية آية سجدة غير أن تنزل بقصد السجود فيصير وقتاً في ذلك المهر (قوله  
وانما لم يورثه فقط خارج الصلاة والوقت المكره الخ) قديداً على أنه يسجد حيث ذكره الاقرب في شرح

الافتاحه لجهلها في الجمله (سجد الامام والمنفرد) (الواو بمعنى أو بدليل افراده الضمير في قوله لقراءه

الاقوله الواو الى اى كل والى قول الشارح وفيها تنظر في النهاية بالاقوله وجوز الى المنز (قوله او ترها الخ)  
 فيه محملان الاجوديه انما هي الواو الباقية على معناها كما يعلم ذلك من توجيههم للاجوديه تالتي بمعنى او  
 أيضا كنهه كقوله فتأمل سم (قوله اى كل منهما) حل معنى لأمر بالانه بعد جعل الواو بمعنى أو لا يحتاج  
 الى التأويل بل بكل عش (قوله خيتنك) أى حين التأويل بكل منهما من وجهين وتوفى ويحتمل أن المراد حين  
 التأويل باد (قوله تنازع) أى تنازع في الامام والمنقرض معنى (قوله خيتنك الخ) صبره النهاية وانما في قراءه  
 بعملهم ما هو والكسائي يقول حذف فاعل الاول والبصر بوزن يروى وهو الفاعل المنقرض عندهم معقد لا فاعل  
 له لانه كان ضمير تنسب تلزم على رأيهم فيصير وان قرأتم الا فرامع عوده على اثنين يتأول كل منهما كما  
 تقدم فالتركيب صحيح على مذهب البصريين كغيره من المذهبين قبله اه (قوله على حديثه) اى بان  
 يكون من صحيح الضمير المستمر دلولا على بلغة الفعل كائى قولهم ولقد حبل بين العير والتزوان وقوله اى  
 بدفعه فالدليل عليه بلغة و (قوله فارى) فاعل قرأ الدليل عليه بلغة ايضا قاله الكردى لى لكن  
 للمر وفى كتب النحو تفسير حديثه اى لم يكون الفعل مستندا الى ضمير صدره وجعل الفعل بمعنى وقع  
 ومعامله انه ليس من هذا قوله اى فان قرأ قرأ الخ ولعل هذا من جملة ما أشار اليه الشارح بصيغة التثنية  
 (قوله دون غيره) اى من مصل وغيره وابطلت صلاته ان علم وتعد مشر بافضل ونهاية وفى (قوله ثم  
 استنى الامام الخ) اعتمد النهاية بما قاله (قوله وجهه بان الخ) وقد وجب جملة الامام ايضا بان البذل  
 حكم البذل منه والفاصلة سجود لقراءة آية سجدة ثم لم يحسن الا قدر الفاعلة فقرأه عنها  
 ثم عن السورة قال وجهه بسجد لقراءته مر اه سم على ج اه ع (قوله لا يقطع القيام المرفوض)  
 اى لانه قيام المرفوض وهو بدل الفاعلة حتى يبه القيام للسورة وشدى (قوله الا لا يمينه) اى كالسجود  
 لتابع الامام شدى (قوله وفيما الخ) اى فى تعليل الامام والسجود (قوله لا ذلك) اى لتعليل كل منهما  
 (قوله اما هو) اى القطع (قوله على انه) اى القطع أو السجود (لا ذلك) اى لا هو من مصالح ما هو فيه  
 (قوله لقراءة غير امامه) شمل ما لو تميز لم يحدث امامه تعقيب لقراءة آية سجدة بل تبيين انه ليس  
 بامام له وخرج بذلك ما لو طلب صلاة الامام عقب قراءة آية سجدة وقيل السجود أو فاقه المأموم مستند كما  
 يفهمه قوله لو جرد الفاعلة الفاعلة لانها متضمنة لقراءة السجود والحقا فتقرر الشريفة و سم  
 (قوله مطلقا) اى من نفسه أو غيرها (قوله ولقراءة امامه الخ) يستثنى منه ما لو سئل الامام ولم يسجد  
 وقصر الفصل فبين للمأموم السجود كائى وهذا سجود لقراءة الامام سم (قوله ومن ثم كره الخ) اى  
 ومن اجل عدم جواز سجود المأموم لقراءة غير امامه بعبارة التثنية والى وجهه بكرة للمأموم قراءة  
 آية سجدة واصفا لقراءة غير امامه لم يدم تمكن من السجود ويكره ايضا المنقرض والامام الاسفاهه لغير  
 قراءته ما لو يكره لقراءة آية سجدة ولو فى السرية لكن يستحب للامام تأخيرها فيها الى غير اعتماده  
 الرض انه لا يسجد لعدم مشروعية القراءة كالقراءة فى صلاة الخنائة اه وقضية تنبيهه بالحنائة لعدم  
 صحة السجود وقد يفرق بان القراءة مشروعة فى الجلة خارج الصلاة والوقت المكره ويختلفا بالحنائة فلا يقال  
 بل على مشروعية فيها اى فى الجلة وذلك اذا عجز عن الفاعلة وحفظا ايات السجود لا تقول هذا العوض مع  
 ان المتعذر من قرأ ايات السجود بدل الفاعلة لا يسجد واصطه للبذل حكم البذل (قوله او ترها الخ) فيه بحث  
 لان الاجوديه تالتي معنى الواو الباقية على معناها كما يعلم ذلك من توجيههم للاجوديه تالتي معنى أو أيضا كنهه  
 كقوله فتأمل (قوله او وجهه بان لا يمينه الخ) قد وجب جملة الامام بان البذل حكم البذل منه والفاصلة  
 لا يسجد لقراءتها فكذا لا يسجد ولو آية سجدة ثم لم يحسن الفاعلة فقرأه عنها ثم عن السورة قال وجهه ان  
 يسجد لقراءة عن السورة مر (قوله مانا لاه منه) محتمل ان المراد ايمانه الاول القسم (قوله  
 ولقراءة امامه اذ لم يسجد) يستثنى ما لو لم يسجد وقصر الفصل فبين للمأموم السجود وهذا سجود  
 لقراءة الامام (قوله ومن ثم كره للمأموم قراءة الخ) قال فى شرح الرض احمد تمكن من السجود (قوله

أو ترها النهاية التقسيم  
 كلها اجود من اى كل  
 منها فخطت تنزع عمل  
 من قرأ وسجد وانما اعمال  
 أحدهما من غير محذوفه  
 وجوز عدم التنازع جعل  
 فاعل قرأ مستترا فاعل على  
 حديثه اى اى اى اى  
 فان قرأ اى اى اى اى  
 (تفسيره) قطع اى كل  
 لقراءة نفسه دون غيره ثم  
 استثنى الامام من قرأ بدلا  
 عن الفاعلة لغيره عنها آية  
 سجدة قال فلا يسجد  
 السجود لثلا يقطع القيام  
 المرفوض واه فانه التنازع  
 السجود وجهه بان الامام  
 منه لا يترك الامام يمينه  
 اه وفيها تنظر لان ذلك  
 انما يتألف فى القطع لاجنبى  
 اما هو اما هو من مصالح  
 ما هو فيه فلا محذور فيه على  
 انه لذلك لا يسجد قطعا كما  
 هو واضح (و) يسجد المأموم  
 لسجدة امامه فقط تنظر  
 بسجود لقراءة غير امامه  
 مطلقا ولقراءة امامه اذ لم  
 يسجد ومن ثم كره للمأموم  
 قراءة آية سجدة

ومعه عند عصر الفصل اه (قوله ومنه يؤخذ الخ) قد عني الانحياز بان محل الكراهة ما لم يطلب ما يفيد آية  
 سجدة بخصوصية في الصلاة كخفي صبح الجمعة والاستثناء لقراءة وان لم يتمكن من السجود فلو قرأ الآية يسجد كما هو  
 ظاهر وظاهره ولو بعد سلامه وان قصر الفصل لان المأموم لا يسجد الا لسجود امامه سم وفي الشك رد  
 عن الجبال المسمى والزبادي ما وافقته قولنا لمن (فختلف) انظر ما ضابطه بنفي البطلان باستمراره في القيام  
 فاصدا ترك السجود مع شروع الامام في النهي لان استمراره المذكور وشروع في البطلان الذي هو ترك  
 السجود مع الامام سم قول (المن بطلت صلاته) أي ان علم وتعمد فعله ما ينو الخارقة شرعا بفضل وغنى  
 (قوله لماسفه) الى المتن في النهاية (قوله من المخالفة الفاحشة) أي من غير عذر قال في شرح العباب بخلاف  
 ماذا لسي أو جهل وان لم يكن قريبا بعد سلامه بظاهر ما مر والكلام حيث لم ينو مغايرته انتهى فان قالت  
 المأموم بعدد راقه غايته أنه منقرد والمنقرد لا يسجد لقراءة تفسيره قلت فرق بينهما لان قراءة الامام تتعاقب  
 بالمأموم ولما يطلب الاصفاء له اقامه سم وقوله فان قلت الخ في عش مثله (قوله انظره الخ) ويحرم  
 هذا كخفي العباب وشرحه فيما اذهى سم الامام لكن تأخر لعذر كضعف أو بطء وكثرة ونسيان كردى  
 (قوله أو ذله هوى) أي وان ظهر له أنه لا يذكره فسيه ان رآه تبالا لرفع منه لاحتمال استمراره في السجود  
 اه كردى عن الاعباب (قوله اذ ان يفارقه) الى المتن في الغنى الاقوله واعترض الخ ولو تركه (قوله الآن  
 يفارقه الخ) ارجع للمتن كما هو صريح صريح الغنى وشرحه العباب بفضل (قوله الآن يفارقه الخ) يظهر  
 انه بعد الفارقة يجوز سجوده بل بطلب يؤيده قوله وهو فرق بعذر سم وشدى عبارة البصرى قوله  
 الا ان يفارقه أي فيسجد هذه لمقتضى كلامه وهو ظاهر في مأموم سم آية السجدة لانه مأموم والسجود  
 استقلال لا لولمائع القدوة فلما زاد الرجوع الى الاصل امامه لم يسمع قراءتها فسجد به محصل تأمل لانه لمحض  
 المتابعة وقد انقطعت القدوة بنية الفارقة فليحذر اه (قوله مطلقا) أي في السر يتوالجهر به (قوله لكن  
 يسن له في السر ينال) محله اذا قصر الفصل فيما هو معنى وأسنى قال الشدى يظهر هذا التعبير أنه اذا لم يقصر

ومنه يؤخذ الخ) قد عني الانحياز بان محصل السكر اه تمام بطلب ما يفيد آية السجدة بخصوصية في الصلاة كخفي صبح  
 الجمعة والاستثناء لقراءة وان لم يتمكن من السجود فلو قرأ الآية يسجد كما هو ظاهر وظاهره ولو بعد سلامه كاماه  
 وان قصر الفصل لان المأموم لا يسجد الا لسجود امامه (قوله في المتن فختلف عنه) انظر ما ضابط الخلف  
 البطلان وينفي انه اذا استمر في القيام فاصدا ترك السجود بطلت بتلبس الامام بالسجود وان لم يرفع عنه  
 لغمض هذه الخ الغفل بنفي البطلان قبل تلبس الامام بالسجود أيضا لان الشروع في البطلان لم يبطل  
 واستمراره في القيام فاصدا تركه من ان شروع الامام في النهي وشروع في البطلان الذي هو ترك السجود مع  
 الامام (قوله بطلت صلاته لماسفه من المخالفة الفاحشة) من غير عذر قال في شرح العباب بخلاف ماذا لسي  
 أو جهل وان لم يكن قريبا بعد سلامه بظاهر ما مر والكلام حيث لم ينو مغايرته ثم هل ذلك فرق بعذر مقتضى  
 كلام المجموع عنه ونقله ابن الرافعة في سجود السهون التذييل لكن قال هنا انها غير عذر فختلف تركه  
 نحو التشديد لان الخلل بقصد اعظم اه مالى شرح العباب فان قلت المأموم بعدد راقه غايته أنه منقرد  
 والمنقرد لا يسجد لقراءة تفسيره قلت فرق بينهما لان قراءة الامام تتعاقب بالمأموم ولذا بطلت صلاته لا لصفاء لها  
 فتأمل سم (قوله لماسفه من المخالفة الفاحشة) قد يؤخذ منه انه لو بطلت صلاة الامام عقب قراءة آية  
 السجدة قبل سجوده وأوقفه المأموم حينئذ أنه يسجد لعدم المخالفة وقد سم قراءته ثم روعه تقتضى طلب  
 السجود منه كاماه وانما منعنا انقراؤه بالسجود للمخالفة وقد التزمه على نظر وعلمه لا ينافيه قوله لم  
 فسجد المأموم لسجود امامه لا لقراءته لان ذلك مع استمرار القدوة ولان المنقرد لا يسجد لقراءة الامام لانه  
 لا علاقة بينهما الا انقراؤه الخ (قوله الآن يفارقه) ظاهره انه بعد الفارقة يجوز سجوده بل بطلب  
 ويؤيده قوله وهو فرق بعذر (قوله وهو فرق بعذر) كذا شرح مر (قوله لكن يسن له في السر يباخير

ومنه يؤخذ ان المأموم في  
 صبح الجمعة اذا لم يسمع لا يسن  
 له قراءة سورة بقره ورايته  
 لما اذا ايتها يلزمه الاضلال  
 بسنة المولا (فان يسجد  
 امامه فختلف) عنه (أو  
 انعكس) الخا بان يسجد  
 هودن امامه (بطلت  
 صلاته ما يفيد من المخالفة  
 الفاحشة ولو لم يعلم الا بعد  
 رفعه رأسه من السجود  
 انظره أو بطله هوى فاذا  
 رفع قبل سجوده رفعه معولا  
 يسجد الآن يفارقه هو  
 قرآن بعذر ولا يكره الامام  
 قراءة آية سجدة مطلقا  
 لكن يسن له في السر به  
 تاخير

المسجد والى فراغه الثلاثين على المأمومين بل بحسب تباخر في الجهرية: أي ضافي الجوامع العظام لأنه يخطأ على المأمومين واعتراض الأول بما صح أنه صلى الله عليه وسلم سجدي الظهور للتلاوة ويحجب بأنه كان يسبحهم الآية فيها أحيانا فلهذا سمعهم أي يتابع قائلهم فأمم عليهم التشويش أو قد يدان جواز ذلك ولو تركه المأموم بعد السلام أن قصر الفصل لما ياتي من فواتها بطوله ولو لعذر لها: أي تقضي على العذر (ومن سجد أي أراد ٤١٤) أن يسجد (خارج الصلاة) أي يسجد التلاوة وأن لم يعين أي تأخذ حديثا إنما الاعتناء بالنيات

والفصل لا يستعمله التاخير أي بل يسجد وأنشوش على المأمومين وصريحه الشيخ ع ش في الحاشية معازنا به من غير عز ولكن عبارة العياشي ويندب للأمام تأخير سجود في السر يعين السلام وفعله ما بعده أن قرب الفصل انتهت اه أي وهي محتملة لأن يكون قوله أن قرب الفصل قيدا للمعطوف فقط فتشديد حيث نذب التاخير مطلقا (قوله الثلاثين) أي أنه يؤخذ أنه لو أمناه لفقه المأمومين ندبه فعله من غير تأخير وليس بعده ما يعاب اه كردد (قوله واعترض الأول) أي ندب التاخير في السرية (قوله ولو ترك الخ) راجع إلى المتن (قوله أي أراد) إلى قوله وأن لا يطول في الغنى الأقوله ويسن له إلى المتن وقوله فان قصر إلى المتن وقوله وقضيت إلى المتن وإلى قوله ولو هو في النهاية الأقوله وتعلم إلى المتن وقوله ويسن ويكره إلى المتن وقوله لما صح إلى ولو لم قول المتن (قوله) أي وجوبه بأنها يتومضني (قوله سجود التلاوة) أي فلو نوى السجود أو أطلق لم يصح ع ش قول المتن (وكبر للاحرام) يؤخذ مما ياتي في السلام أنه لو كبرها أو لم يضر وهو واضح بصري قول المتن (الخ) أي ندب ما غشي (قوله ولا يسن له أن يقوم) أي فإذا قام كان مبسأ على ما يقتضيه قوله لا يسن الخ دون يسن أن لا يقوم ع ش (قوله ثم كبر الخ) أي ندبها يتومضني قول المتن (ورفع رأسه) أي بالرفع يد به معني (قوله ثم سلم سلام) صلاة يتردد النظر فيها لئلا يرفع رأسه أو بعد وقبل الوصول لحدا الجلوس بصري عبارة ع ش وفي سم على المنهج هل يجب هذا الجلوس لأجل السلام أو لأخيه أو لا بعد رفع رأسه يسيرا كافي دل مر إلى وجوب الجلوس إلى خلافه انتهى الجلوس والأقرب معاقلة مر اه وابق ما يتعلق بقوله المتن (وتكبير الاحرام الخ) أي مع النية كاسر مغشي (قوله لا بد منها الخ) وكثيرا ما عبر الأصناف بالشرط ويرد به ما قلنا معني (قوله ولا يسن تشدد) أي فلو نوى لم يضر لأن غاشته طول الجلوس بعد الرفع من المسجد وما أتبعه من التشهد مجرد ذكر وهو لا يضر بل قضية كلامه عدم الكراهة ع ش (قوله وقضية كلام الخ) عبارة النهاية وقضية كلام بعضهم أنه لا يسلم من قيام وهو الواجب من فطره جواز سلامه من اضطرار قياسا إلى النافلة اه قال ع ش قوله مر وهو الواجب أي فلو خالف وفطره بطلت وقوله من اضطرار لا ينافي هذا الأمر عنه من وجوب الجلوس لأنه إنما أوردته في مقابلة الاكتفاء بمجرد الرفع فكانه قال يجب الجلوس أو بطله مما يجوز في النافلة اه وهذا مقاد كلام الشارح أيضا كانه سم عليه (قوله ثم هو سنة) أي الجلوس قول المتن (شروط الصلاة) أي كالاستقبال والسرور والطمأنينة يتومضني (قوله من مقدسها) ككل وكلام وفعل مبطل نهاية (قوله وأن لا يطول فصل عرف الخ) قياس ما تقدمه من سلم من ركعتين من رابعة فاصلى ركعتين فلا ثم نذكر الخ من أنه يحصل الطول بقدر ركعتين من الوسط المعتدل أنه هنا كذلك ع ش (قوله عياشي) أي في قولنا المصنف قال لم يسجد وطال الفصل لم يصح (قوله في غيرها) أي من النوافل قول المتن (كبر للهوى الخ) أي ندبها يتومضني (قوله ولا يضره) أي ندب (قوله) أي في قولنا المصنف قال لم يسجد وطال الفصل لم يصح منها فاش الخ) فلو قام ركعا يصح ويسحب أن يقرأ قبل ركوعه في قيامه من سجود شأمن القرآن معني

ويسن له التلطف بالنية (وكبر للاحرام) بها كاستلانة وحسب فيه لكنه ضعيف (رافعا يد) كرفعه السابق في تكبير الاحرام ولا يسن له أن يقوم ليكبر من قبل لأنه لم يرد (ثم كبر للهوى) للسجود (بلا رفع) ليدبه فان قصر على تكبيره بطلت سلامه والقرع فقط نظرا لما ياتي (ثم سجد) واجدة كسجود الصلاة في واجباته ومسندوباته (ورفع رأسه) من السجود (مكبرا) جلس ثم (سلم) سلام الصلاة في واجباته ومسندوباته (وتكبير الاحرام شرط) فيها (على الصحيح) أي لا بد منها لأنها كالنية (ركن) (وكذا السلام) لا بد منه فيها (في الاطهر) قياسا على الثعم ولا يسن تشهد وقضية كلام بعضهم أن الجلوس للسلام ركن وهو بعد لانه لا يجب التشهد النافلة وسلامها لا يجوز مع الاضطرار فلهذا أولى ثم هو سنة (ويشترط لها شروط الصلاة) والكنف عن مقدسها السابق لئلا ينافي وان لم تكن صلا متحققة ملحقها وقراءة أو سماع

جميع آياتها فان سجد قبل انتهائها بحرف فسبب لعدم دخول وقتها وأن لا يطول فصل عرفا بين آخرها لقول السجود كما وثابة يعلم مما يأتي ويسن ويكره فيها كل ما يسن ويكرهها بما يتصور رجيشه هنا كقولنا ظاهر (ومن سجد) أي أراد السجود (فيها) أي الصلاة (كبر للهوى) إليها (والرفع) منها لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يكبر في كل خفض ورفع في الصلاة ولم يزل من أن ينصب منها فاش ما تركع لأن للهوى من القيام واجب ولو قرأ آياتها فركع

بان بلغ أقل الركوع ثم بداه السجود ثم لغوا عنه أو فبعد ثم بداه العود قبل كمالها بل لا ينهض قبل بل يلزم بالشرع وهو السجود  
فبان بلغ حد الركوع صر منه لم يكف عنه كما هو والذي يقفه أنه لا يسجد منه لها لأنه بنى الركوع (٢١٥) لزمه القيام كما علم مما مر في الركوع

ثم إذا غاد للقيام له الهوى

منه للسجود كما هو ظاهر

(ولا يقع فيه) فبما لعدم

وروده (فلا يلزمه) فبما عدم

نداء يسجد (لا لتراخه)

والله أعلم لعدم وروده

أيضا ولا يجب له أن يسجد

ابن الرفعة لا اتفاق عليه

ومر توجيهه في سجود السهو

وأما لا ينافي قولهم لم تشبهوا

نية الصلاة (ويقول) فيها

في الصلاة ونحوها لا يسجد

وجوبه الذي خلقه وصوره

وشق سجود بصره بحوله

وقوته فبما أن الله أحسن

الخالقين زوا جمع يسند

الصحيح والأمرور وفر وها

البقي وهذا أفضل ما يقال

فيها وإن وردت في الدعاء

فيها بما نسب سابق آيتها

حسن (ولو كرر) فيها

سجدة ثلاثه خارج الصلاة

أي أنها جهات مرتين (في

مجلسين سجدة لكل) عقبا

لتحدد السبب بعد توبة

الأول مقتضاة فإن لم يسجد

للمرة الأولى كفاه عنها

سجدة ثلثا كذا أطلقه

شارح وحمله أن قصر الفصل

بين الأولى والسجود كما هو

ظاهر وقضية تغييرهم

بأنه أنه يجوز تعددها

وهو نظير ما في قبح طاف

أسابيع ثم كر صلواتهم إلا

أن يقر بانسنة الطواف

لما غشقر فيها التأخير

وهناية الفصل بين السجدة والركوع عرش (قوله بان بلغ أقل الركوع) قال في شرح الروض فأولم  
يلغ حد الركوع كما انتهى فانظر هل يسجد من ذلك الحد أو يعود للقيام ثم يسجد والسابق إلى الفهم منه  
الأول سم ويؤيد ما مر من البصري من جواز تكبيره التحريم هو (قوله لغوا عنه) أي وهو هو به  
من قيام عرش (قوله وهو هو السجود) يتقدم النظر في هذه الصو دخل يسجد للسجود نظر في زيادة  
صورة الركوع بالمطالعة ولا العذر ولعل الأثر ينفع بصري ولا يخفى أنه لو سلم مني على قول الشارح والذي  
يقفه الخ لا يفتن سم مافيه (قوله كما) أي في الركوع (قوله والذي يقفه الخ) قد يدل قضية قوله  
الأنتم الخ أن الله السجود منه لها أنه إذا لم يلزمه تقديم الركوع بعد العود للقيام فلا يلزمه قبله ولزم القيام  
بنية الركوع إنما يظهر إذا أراد ترك السجود مطلقا فليست سم (قوله لها) أي للثلاثة (قوله فيها) أي  
قوله ومر في الغنى (قوله ندبا) بل يكره تنزيها ولا تبطل به صلواته غنى (قوله ولا يجب الخ) وقال الشيخ  
الاسلام والفتي وخلافه انتهى بعبارة وفوى سجود الثلاثة ستمسك غير تلقا ولا تكبير اهـ (قوله ومر  
توجيهه في سجود السهو الخ) تقدم في الهامش ثم أن المحدثين قد غلبوا الشهاب الرمي وجوب نية الهامش حق  
غير المأموم وهو الموافق لقولهم في تشبهاته الصلاة وأما وجه الشارح فلا يخفى أنه تكلف سم (قوله  
فيها) الصلاة إلى قوله فإذا ذكره في الهامش انتهى بالاقواله وأما في هذا قوله كذا أطلقه شارح (قوله أحسن  
الخالقين) زاد الأسدي وأخفى ويقول اللهم اكسبني ما عندك أمرا واجعلها عندك فخر واضع عنى بها وزا  
واقبلها منى فاقبلها من عبدك داود وهاهنا كما هم وجهها ويندب كافي المجموع عن الشافعي أن يقول  
سبحان ربنا أن كل واحد مننا فعلا قال في الروض ولو قال بما يقوله في سجود صلواته طراى كفى اهـ (قوله  
وان ورد غيره) منها تقدم نفا (قوله والدعاء) إلى قوله كذا أطلقه الغنى (قوله بما نسب سابق آيتها) الخ  
فقول في سجدة الاسراء اللهم اجعلني من الباكين والمناشئين في ذلك يسجد قال السجدة اللهم اجعلني  
من الساجدين بل وجهه المسجدين يسجدك وأعوذ بك أن أكون من المستكبرين من أمرك وعلى أولئك  
اسمى وغنى (قوله أي أنا جهات مرتين) أي أو أكثر وكيفية تفسيره بما ذكرنا من قتال التكرار في المصباح  
إعادة الشيء مرارا أو أقل ما يصدق عليه ذلك إعادة الشيء بعد المرة الأولى مرتين ينفع على أن أقل الجمع اثنتان  
عرش (قوله وحمله أن قصر الفصل الخ) أي فان طال فان سجود الأولى سم قال عرش لم يبين ما يحصل به  
الطول هنا ويحتمل ضبطه بقدر كعتين اهـ (قوله وهو نظير ما في الخ) فتنبه أن الأفضل هنا التعدد لأنه  
أفضل هناك سم (قوله ثم كر صلواتها) كذا في أصله رحمه الله تعالى بصيغة الجمع وحسنه فالأصل فعل  
لا كر وقتأمل أن كنت من أهله بصري (قوله إلا أن يقر الخ) أي والأصل عدم الفرق فيقال لا يستغنى  
عرش قول المتن (في الأصح) وقد علم مما مر أن جعل الخلاف إذا سجدة الأولى ثم كر ولا يفي سجدتها أما  
لو كرها قبل السجود فانه يصر على سجدة واحدة قطعاً غنى (قوله سجدة لكل في الأصح) وقياس ما تقدم

تذكر موع فيها لم يسجد به هنا (وكذا المجلس في الأصح) لما ذكر (وركمة كمجلس) وإن طالت (وركتان كمجلسين) وإن قصر ما نظر  
للاصم فإذا كر هاتين ركمة سجدة لكل في الأصح أو ركتين كذلك بلا خلاف

وعلى التعدد فظاهر أنه باب الثاني نصب الأولي وهكذا من غير قيام ولا إظهار العطلان لأنه زاد مصور ترك من غير موجب (فان) قرأ الآية أو سمعها (أي سجد وطل الفصول (٢١٦) عرفا فإن أحوال السجود (أي سجد) وان عذر التأخير لما من نواحي القراءة أمع أنه لا مدخل

في تكبر وهو في مجلس أنه لم يسجد للمرة الأولى فكأنهما سجدوا فسد التعمير بكفاه أنه يجوز تعددها وأنه لا ضرر الصلاة له سجد معطوب فلبس أسهل سم أقول بصرح بذلك قول الشارح وعلى التعدد الصلاة **(قوله وعلى التعدد)** أي جوزه في غير عصره يصرى قول المتن **(كذلك)** **(فرع)** **(قوله)** أي يحتاج إلى الصلاة وسجد لهما أعادها في الصلاة أو عكس سجدة ثانية **(قوله)** أي سجد لكل **(قوله)** أي (الآية) إلى قول المتن وسجد في الصلاة يعني قول المتن **(وقال الفصل)** أي يقبضه **(قوله)** أي (في الصلاة) فان لم يتمكن من التطهر أو من فعله لشغل كالإرباع مرات سبحان الله والحمية واللاه إلا أنه لو أتى أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم فإساعى ما قاله بعضهم من ذلك إن لم يتمكن من تحية السجد خلد أو شغل ودينى أن يقال لمثل ذلك في عدة الشكر أيضا **(قوله كافر)** أي في شرح ورسن القارى **(قوله)** لأن سببها إلى المتن في المنفى وإلى قوله وقولنا عروى في النهاية الأقره وان وقعها قبل وقوله كذا قبل الواو الخارج وقوله لغير **(قوله من حيث لا يحتسب)** فضية أنه لو كان يتوقعها وحصلت في الوقت الذي يتوقعها لم يسجد في الزيادة خلافه فإنه سواء كان يتوقعها قبل ذلك أم لا وصرح بما انتفذه كلامه قوله **(أقْبُو بِالْإِسْبَاحِ)** عرش ولعل ما نقله عن الزيادة هو الآخر بما لوقفت لقول الشارح وان توقعها قبل ولما قوله وصرح **(الح)** في حيز النسخ **(قوله)** ولو قوله أي كاسمه ويتخوئونه **(قوله)** ولهم رم المسلمين أي كالمترعد القطع بجبري أي وصرح بتساكر الإسلام على الكفر **(قوله)** لا تحتسب أي لا يدرى نهاية ومعنى **(قوله كوله)** أي ولو متناذرت في الوجود لانه يتبعه في الآخرة شوى اه كروى بجبري **(قوله كوله)** أي وأتوا عرشا فاضل وعرش **(قوله)** أو مال قد يقال فبما لو طيفة الدنيوية سم **(قوله)** والبعد **(الح)** ومورنه في الجاه أن لا يكون منصب ظروفي النصر أن لا يكون العدو مجافى قدوم الغائب أن لا يكون محب يترتب على قدومه مفسد في شفاء المرض أن لا يكون نحو ظالم وكذا يعرف الولد أن لا يكون فمسته وشدي **(قوله من القدرين)** هما ظاهرة ومن حيث لا يحتسب عرش **(قوله)** مفاجأة وقوعه أي سجدته نهاية ومعنى **(قوله)** بالظهور أي يكون له وقوعه واقعه مانقل عن الإمام أنه يشترط في التعمين أن يكون لها بالوسط الشارح أن يفيدها ورمها على شيخ الإسلام تعجلان التعمين أحسنه له المراء الظهور والناس في شرح الغالب يتلاد معني سم **(قوله)** بالظهور (والآخر) وهو قوله من حيث لا يحتسب **(قوله)** لكنه كذلك أي لا ينسب له عادة أي لوجود الوطى كثير مع عدم وجوده أو قال في العباب أو أن ظاهره وان تسبب في أصل الولد فلا نسب في خلقه ونفخ الروح فيه وسلامته حال الولادة كروى **(قوله)** أو عين ذكر أي عن تعويله وعموم السلبين **(قوله)** ظاهرة صفة تعممة **(قوله من حيث)** المناسب لتعلقه بالنداف سم **(قوله)** كذلك أي وان توقعه قبل **(قوله)** فمما أي في حدوث النعمة والنداف التعمين **(قوله)** كالسلام العافية انشرب رب **(قوله)** والعافية أي للصحيح **(قوله)** انه أي السجود احترازهما **(قوله)** بقيد **(الح)** وهما الظهور والكنون من حيث لا يحتسب **(قوله)** بالظهور **(الح)** وقوله الآخر لا يحتاج إلى حذف على قوله بالمعوم **(الح)** **(قوله)** الغفير

في ذكره وفي مجلس العلم لم يسجد للمرة الاولى كقوله لهما جديزة التعبير بكده انه يجوز تعدد دها وان ذلك لا يضر الصلاة انه يجوز دلو على ما لم (قوله اوبال) قد يقال قياسه ان طلبة الدين في (قوله) وبالنظر وان يكون له وقع عرفا وانما يقتضي ان الامام ان يشترط في الجمعة ان يكون له اوبال (قوله) ان يكون له وقع الخ) بسط ما يهذه وارحم الله منج الادب لا يتعالج العماد حاصله ان المراد الفهور للناس في شرح العباد بقلا ومعنى (قوله) ظاهرة في صفة تقية (قوله) من حيث) المناسب تعاطيه ابداف (قوله)

الله عليه وسلم كان اذا جاءه امر يسره له فخرج جاورا واما دفع النعمة الى جانب وخروج بالهجوم فهما استمرارهما كالاسلام اسقطه والعاقبة لانه يؤدى الى استغناء العسك في السجود كاذل وقد يعكس عليه قولهم في مواضع الا تلتزم ذلك الا لان الامر به الا اذا لم يعارضوا ما هو اهم

مغنا واما التعليل بان ذلك مودة فغير خلاف الهجوم بقصد المذكور وبما يظهر من الاوقاف كحديث درهم فقهر وانما جاء الاوقاف



أسمطه النهاية وقال عش قوله مر كدوت درهم أي غير محتاج إليه اداولعل هذا هو الاقرب (قوله  
 وأما الخواص الباطنة الخ) ومن نحو جهاشج الاسلام والمغني (قوله فالذي يتبعه الخ) معند عش (قوله  
 لذلك) أي ليس من هجوم النعمة وهجوم النعمة (قوله وعلم) أي من ليس الخ (قوله وعلم  
 بالخال) ينبغي أن يكون محذوفاً فيمن لم يعلم منه أنه لا يؤخر عن ذلك الكتابة زيد كماله بصري (قوله أو  
 صلاة) الاتسب صلاة كبريه في الرض يتبعها المجموع بصري عبار ما غشي (حاشية) ومن مع جمدة  
 الشكر كفي المجموع الصدقة والصلاة للشكر وقال الخوارزمي أو أقال الصدقة أو صلاة فذكر في مقام  
 السجود كان حسناً اهـ وقوله الشكر قد فهم أنه بنوي بالصلاة الشكر لكن في عش خلافه عبارته  
 قوله أو صلاة أي بنفا الطوع لا بنفا الشكر أخذاً بما ذكره في الاستسقام من أنه ليس لاصلاة منها الشكر  
 اهـ قول المتن (أو روي بميتلي) أي ولو غير أدي ميتلي بما يحصل للأدعي في العادة فيما يظهر سم وعش  
 (قوله في عظه أو بدنه) أي ونحوهما بنو منفي (قوله لنبرأ الحكم الخ) هو الأول في عطفه على قوله شكر الخ  
 كماله الخ (قوله وفي خبر مرسل الخ) أي واعتضد بشواهد كدته نهاية (قوله أن يقول الخ) أي سر بحيث  
 أن لا يسمع البتة كردى عبارته بصري قوله أن يقول الحمد لله الخ بنفي أن لا يسمعه أحدنا بما أتى وأن  
 يقول من رأى العامي وأن يقول بحيث يسمعه اهـ (قوله أو روي به عاص) وينفي أو روي به مرتكب  
 خاتم المروعة عش (قوله أي كافر) أي ولو تكررت أو روي به من الشكر دفعة فيكون روي بهتهم  
 سبعة واحدة عش (قوله أو فاسق) أي فلا يجوز روي به مرتكب الصغيرة بحيث لا صرا لعل عدم دفعه  
 وجوب على هذا شيخ الاسلام والشارح في شرحه الأثر والعباب أي والمغني وروي الحال الرسل على أنه  
 يحدرو روي به مرتكب الصغيرة التجاهر مطلقاً وتقبله عن والده وواقعة بأيدي غيره كردى وقوله وروي  
 الجاهل الرسل الخ خبره أنها يقول بشرط في معصيته التي يتجاهر بها كونها كبيرة كآفتي به أو الوجه الله  
 تعالى اهـ قال عش قوله مر كونها كبيرة أي فيسجد للصغيرة وإن لم يصبر عليها اهـ (قوله متجاهر)  
 أي بخلاف من لم يتجاهر بمعصيته أو لم يفسق بها بان كانت صغيرة ولم يصبر عليها فلا يحدرو روي به معنى قال  
 عش ومن التجاهر بالمعصية ليس القوا بوق القطعة للرجال خرم ما تستعملهم الخ وروى القاسم لم يسم  
 التشبه بالرجال (قائمة) \* ينبغي فيقالوا اختلاف عقيدة الرائي والعاصي أن العسيرة استصحاب السجود  
 بعقده الرائي وفي اظهار السجود بعقده الرائي فإن الغرض من اظهاره من وجوب المعصية ولا يغزو بذلك إلا  
 حيث اعتقد أن فعله معصية عش (قوله قال للأدعي الخ) لم يرض به أنها بنو المغني وشيخ الاسلام وشرطوا  
 الإعلان والتظاهر وكذا الشارح في العباب عبارة سم وفي العباب شرحه أو فاسق أي أن رأى فاسقاً قال في  
 الكفاية عن الأصحاب وأرضاه الأسنوي بتجاهر بمعصيته وقول الزركشي كالأدعي المتجهض الفرق بين  
 المتجاهر وغيره كإظهاره الرائي ظاهر من حيث المعنى لما علمت أن المتقولين خلافه يوجب به بأن الإضفاء لآه  
 نوع احترامه ألا ترى أنه يجوز نفي الفاسق بالتجاهر بخلاف غيره فقال وعدل عن تعبيرهم بالعاصي إلى  
 الفاسق يتبعه كثيرين من قال أو روي عن غيره وهو متعين عليه فلا يجوز له تركه صغيراً وأن أمره الآن غلبت  
 معاصيه التي يتجاهر بها طاعته خلافه أن أطلق لروى بقا لمصر لانه لا يفسق بالاصرار بل بالعلنية المذكورة  
 في المتن أو روي بميتلي) أي ولو غير أدي فيما يظهر ويحتمل تصديداً لمصحتنا بما عكن أن يحصل للأدعي في  
 العادو يحتمل خلافه لا مكان حصوله ولعل الأول أقرب (قوله أي كافر أو عاص) هو يشمل ما بعد ولا بشرط  
 في المعصية التي يتجاهر بها كونها كبيرة كآفتي به خيفة الشهاب الرمي رجه لله تعالى مر والأوجهان  
 الفاسق أثار أي فاسقاً فاقصد بالسجود وجوباً صمد مطلقاً والشكر على السلامة مما أتى بل يحدو كان  
 مثله من كل وجه أو كان فسق الرائي أجمع ويجري ذلك فيما إذا شأركه في ذلك البلاء مر وفي العباب شرحه أو  
 فاسقاً أي أول رأى فاسقاً قال في الكفاية عن الأصحاب وأرضاه الأسنوي بتجاهر بمعصيته وقول الزركشي  
 كالأدعي المتجهض الفرق بين التجاهر وغيره كإظهاره الرائي لأن القصد التعبير ليرتدع غير كماله ظاهر من

لا بدائه عادته أو أصابه وأما  
 الخواص الباطنة كالعرفة  
 وصراط السابى فمفه نظر ظاهر  
 لا يمان من أجل النعم فالذي  
 يتبعه السجود لحدودها  
 وبالأخير ما يحصل عقب  
 أسبابه عادة كرجح متعارف  
 لا نحو ريس الظهار السجود  
 لذلك إلا أن تجدده ثروة  
 أو جاءه أو لزمه مشايرة  
 من ليس له ذلك وعلم بالحال  
 ليس ينكسر قلبه ولو ضم  
 السجود صدقة أو صلاة كان  
 أولى أو أقامهما قامة فمن  
 وقول الخوارزمي لا يفتيان  
 عنه أي لا يحصلان لكل  
 (أو روي بميتلي) في عطفه  
 أو بدنه شكر الله سبحانه على  
 سلامته من غير إلزام حكم الله  
 صلى الله عليه وسلم سجد  
 لروى في خبر مرسل  
 أنه يحدرو روي به ناقص  
 خلق من ضعف حركة بالغ  
 قصر وقيل بميتلي وقيل  
 بخلف عقل ورسن أن رأى  
 ميتلي أن يقول الحمد لله الذي  
 عافاني وما ابتلىني وفضاني  
 على كثير من خلقه تفضلاً  
 لنحو الترمذي من قال ذلك  
 عوف من ذلك إلا بما عاض  
 (أو روي به عاص) أي  
 كافر أو فاسق متجاهر قال  
 الأذري أو مستمر بصري ولو  
 على صغيرة

لأن مصيبة الدين أشد وأغما يسجدلر و يقابلتي السلام من بلا مؤمن كان معني. بلاء آخر فم يظهر وكذا يقال في العاصي والمرد وفيه أحدهما العلم بوجوده أو نفيه بخبر سماع كلامه (٢١٨) ولا يلزم تكرار السجود في ملائمتها به فبين هو ساكن بأمر مستلزام لا أمر مبه كذلك الا

اذالم يوجد ما هو أهم منه  
يقدم عليه و يظهرها  
أي سجدة الشكر ندبا  
لهجوم نعمة أو دفاع تقمة  
ما لم يكن يحضر فمن يضمر  
بذلك كما هو يظهرها ندبا  
أيضا (للعاصي) الذي  
لا يثبت على اظهار حاله  
مفسدة تغييره لعله يتوب  
(لالمبني) غير الفاسق  
لشأنه كسر قلبه فان أسر  
الاولى أظهر هذه  
تظهر فساتن الكلام  
والكرهات لان فيه نوع  
اذا ما كسر به تعالى لهم  
الذكور و اما في كس طوع  
في سرقة لم يتب شيئا و لئلا  
تقيم القرائن بذلك فيما  
يظهر فظاهر حاله و صرحوا  
به مع ان الظاهر في الحقيقة  
للفسق المستر لئلا يتوهم  
ان بليته ادفع تلك المن  
ثم لو كانت بليته لم تتشأن  
فسقه أظهر حاله أيضا على  
الوجه لكن يبين له أنها  
لغسقه لئلا يتوهم انها  
لبليته فينكسر قلبه  
(وهي) أي سجدة الشكر  
(سجدة التلاوة) المتعملة  
خارج الصلاة في قبضتها  
واجباتها و مندوباتها  
(والاصح جوازهما على  
الراحلة للمسافر) بالأعلاء  
لانهما من قبل وقوعهما  
وان اذهب الاعلاء أظهر

انتهى اه (قوله لان مصيبة الدين الخ) تعليل لقول المتن أو أيعص (قوله وانما يسجدلر و يقابلتي السلام الخ) وكذا فيما يظهر غير السلام منه اذا تقارن في نحو القدر أو الحمل أو الالم كان يكون ما بالمرئى أكثر أو في نحو الوجه وما بالمرئى في نحو الرجل أو ألم ما بالمرئى أشد من ألم ما بالمرئى وقد يشمل هذا قوله السلام من بلا مؤمن وكذا يقال في العاصي اذ رأى عاصيا فان كان ما بالمرئى أقبح سجدة أو الافلا والكلام اذ قصد بالسجدة السلامة مما به فان قصد السجود لزجوه فلا يعد طلب مطلقا وتفسيره ان من ترك السجدة المنكر ينهي عن المنكر سم عبارة المغنى والاولى ان يقال ان كان ذلك البلاء من غير نوع بلاءه أو منه هو أو يد أو كان ذلك الفسق من غير نوع فسقه أو منه هو أو يد سجدة الافلا و باني عن النهاية ما وافقه أيضا (قوله والمرد) الى قوله ولا يلزم في المتني وفي المتن في النهاية (قوله بآزانه) أي زاما أحدهما أي المبني والعاصي (قوله أي سجدة الشكر) الى قول المتن وهي في النهاية والمغنى الا قوله فان أسرى أفاق وقوله ومصرحوا الى من ثم (قوله كاسر) أي قبل أو رد فيسبيل قول المتن (العاصي) أي المتجاهر بمصعبته التي يفسق بها وفي معنى الفاسق الكافر وبه صرح الروياني في الصبر هو أو في ذلك المغنى (قوله لا يثبت حاله) أي لا لا يظهر حاله بل يخفيها كافي المجموع نهاية بوخي (قوله فان أسرا لولي) أي السجدة للعاصي (قوله هذه) أي السجدة للمبني (قوله أفاق) عبارة عن النهاية ثم ان كان غير معذور كقطع عن سرقة أو سجد في زنا لم يعلم نية أظهرها له أو ففسرها وقضية ان الفاسق لا يسجدلر و يفاسق لكن الاجماعات ان قصد بغيره سجدة مطلقا أي سواء كان مثله أو أعلى أو أدنى أو الشكر على السلامة مما بالمرئى لم يسجد دان كان مثله من كل وجه أو فسق الرائي أقبح ويحرم هذا فيما يشار به في ذلك البلاء أو العاصي اه (قوله شيئا الخ) قد انتهى (قوله لكن بين الخ) كما في شيئا الشباب الرمي نهاية وسم (قوله أي سجدة الشكر) الى السبب في النهاية والمغنى قول المتن (جوازهما) أي السجدة من تلوح الصلاة شيئا فيومغنى (قوله بالأعلاء الخ) أي ألو لو كان في مرد قد أو تسجد فانه يجوز بخلاف مغنى ونهاية (قوله بخلاف الجنازة) أي لأنها تندفع فلا يشق النزول لها ولان حرمة المثل تقتضي النزول ومغنى (قوله لغوات تعليل المقابل الخ) أي لأنه يسجد على الأرض نهاية بوخي (قوله متم كافي مر قد الخ) من معسدا هوهم أن جواز مقيد بقوله عليها بالأعلاء وليس مراد كاتقدم عن النهاية وتو الغنى (قوله يبينها بن سببها) ينبغي أن يكون المراد بالسبب فيها اذا بلغه النعمة أو اندفاع النعمة بالانجاء هو ذلك البلوغ سم (قوله فغير ما صالخ) (فرع) يحرم التقرب الى الله تعالى يسجد من غير سبب ولو بعد الصلاة كما يحرم ركوع مفرد ونحوه بها في الغنى لأنه بدعة وكل

حدث المغنى لما علمت أن المنقول خلافه وجوبه بان اخضاعه أفاده نوحه احترام أن يرى أنه يجوز لغسقه الفاسق المتجاهر بخلاف غيره وسببه حرمه بآزانه ثم قال وعدل عن تعبيرهم بالعاصي الى الفاسق تبع الكثيرين ثم قال و زعة وغيره وهو معين وعطيه فلا يسجدلر و بقدر ترك صغيره وان صرا لان غلبت معاصيه التي يتجاهر بها طاعته خلافاً لعل السجودلر و بلاءه لا يفسق بالاصرار بل بالعبادة المذكورة اه (قوله وانما يسجدلر و يقابلتي السلام من بلائه) وكذا فيما يظهر غير السلام منه اذا تقارن في نحو القدر أو الحمل أو الالم كان يكون ما بالمرئى أكثر أو في نحو الوجه وما بالمرئى في نحو الرجل أو ألم ما بالمرئى أشد من ألم ما بالمرئى وقد يشمل هذا قوله السلام من بلا مؤمن وكذا يقال في العاصي اذ رأى عاصيا فان كان ما بالمرئى أقبح سجدة أو الافلا والكلام اذ قصد بالسجدة السلامة مما به فان قصد السجود لزجوه فلا يعد طلب مطلقا وتفسيره ان من ترك السجدة المنكر ينهي عن المنكر سم عبارة المغنى والاولى ان يقال ان كان ذلك البلاء من غير نوع بلاءه أو منه هو أو يد أو كان ذلك الفسق من غير نوع فسقه أو منه هو أو يد سجدة الافلا و باني عن النهاية ما وافقه أيضا (قوله والمرد) الى قوله ولا يلزم في المتني وفي المتن في النهاية (قوله بآزانه) أي زاما أحدهما أي المبني والعاصي (قوله أي سجدة الشكر) الى قول المتن وهي في النهاية والمغنى الا قوله فان أسرى أفاق وقوله ومصرحوا الى من ثم (قوله كاسر) أي قبل أو رد فيسبيل قول المتن (العاصي) أي المتجاهر بمصعبته التي يفسق بها وفي معنى الفاسق الكافر وبه صرح الروياني في الصبر هو أو في ذلك المغنى (قوله لا يثبت حاله) أي لا لا يظهر حاله بل يخفيها كافي المجموع نهاية بوخي (قوله فان أسرا لولي) أي السجدة للعاصي (قوله هذه) أي السجدة للمبني (قوله أفاق) عبارة عن النهاية ثم ان كان غير معذور كقطع عن سرقة أو سجد في زنا لم يعلم نية أظهرها له أو ففسرها وقضية ان الفاسق لا يسجدلر و يفاسق لكن الاجماعات ان قصد بغيره سجدة مطلقا أي سواء كان مثله أو أعلى أو أدنى أو الشكر على السلامة مما بالمرئى لم يسجد دان كان مثله من كل وجه أو فسق الرائي أقبح ويحرم هذا فيما يشار به في ذلك البلاء أو العاصي اه (قوله شيئا الخ) قد انتهى (قوله لكن بين الخ) كما في شيئا الشباب الرمي نهاية وسم (قوله أي سجدة الشكر) الى السبب في النهاية والمغنى قول المتن (جوازهما) أي السجدة من تلوح الصلاة شيئا فيومغنى (قوله بالأعلاء الخ) أي ألو لو كان في مرد قد أو تسجد فانه يجوز بخلاف مغنى ونهاية (قوله بخلاف الجنازة) أي لأنها تندفع فلا يشق النزول لها ولان حرمة المثل تقتضي النزول ومغنى (قوله لغوات تعليل المقابل الخ) أي لأنه يسجد على الأرض نهاية بوخي (قوله متم كافي مر قد الخ) من معسدا هوهم أن جواز مقيد بقوله عليها بالأعلاء وليس مراد كاتقدم عن النهاية وتو الغنى (قوله يبينها بن سببها) ينبغي أن يكون المراد بالسبب فيها اذا بلغه النعمة أو اندفاع النعمة بالانجاء هو ذلك البلوغ سم (قوله فغير ما صالخ) (فرع) يحرم التقرب الى الله تعالى يسجد من غير سبب ولو بعد الصلاة كما يحرم ركوع مفرد ونحوه بها في الغنى لأنه بدعة وكل

أركانها من يمكن الجبهة بخلاف الخ و زجوا زهما للعاصي المسافر لا خلاف في لغوات تعليل المقابل الذي أشرت بدته لوده و بلى وان اذهب الاعلاء الى آخره (فان حيد) متم كافي مر قد أو (تلاوة صلاة حار عليها) بالأعلاء (فعلها) تغافل عنه ولا ياتي هذا في سجدة الشكر لما أمره لا فعل الصلاة (تنبه) تتوف هذه بطول الفصل عرفا فينهاو بين من سببها نظير ما في سجدة التلاوة

\*(باب) بالتونين في صلاة النفل: هو والسنة والخلق والحسن والرغب فيه والمسئب (٢١٩) والندوب والاولى ما راجع الشارع

نقله على تركه مع جواز  
فهو كالماترادة في مسئلة

للقاضي ونواب القرض

يفضله بسبعين درجة كمال

حديث صحيح بن خزيمة قال

الزركشي والظاهر انه لم يرد

بالسبعين الحصر ووجه ان

الندوب يقد بفضل كبراه

الحصر والظواهر وابتداء

السلام ورده مردود بان

سبب الفضل في هذه اشكال

الندوب على مصلحة الواجب

وزيادة ذلك بالاراء الالفاظ

وبالابتداء حصل امن اكتم

بما في الجواب وشرع

لتكثير نقص الفرائض

سبل وليقسم في الاثر

لا الدنيا ايضا خلافا لبعض

السلف مقام ما تولى منها

احذر كسبان كائن عليه

وعليه يعمل الخير الصريح

ان فرضة الصلاة والركعة

وغيرهما اذا تم تكميل

بالنطق واوله البهي بان

المكمل بالنطق هو

ما تنص من سنن المطالبة

فهاى فلا يقوم النطق

مقدم القرض مطلقا وجمع

مرة اخرى فينبغي حديث

لا تقبل نافلة المولى حتى

يؤدى الفريضة بعمل هذا

بعدملة الامام السني وما يصح ما يفعله كثير من الجهلة من السجود بين يدي المشايخ ولو الى القبلة او قصده  
له تعالى وفي بعض صور ما يقتضى الكفر عافا الله تعالى من ذلك اه

\*(باب في صلاة النفل)\*

(قوله في صلاة النفل) الى قوله ونواب القرض في النهاية والمخني الا قوله والاولى الى كلها (قوله في صلاة

النفل) هو لغة الزيادة واسطلاحا عدم الفرائض سى بذلك لانه لا يندخل ما فرضه الله تعالى في نهاية وبغنى

(قوله والاولى) زاد سم في شرح الورقات والاحسان عش (قوله مع جوازه) أى الترك احترازا عن

الواجب (قوله مترادفة) فيمضى بالنسبة للحسن لانه اعم لشمله الواجب والمباح ايضا كمالى جمع الجوامع

الآن مراد ان مترادفا لحسن اصطلاح آخر لفقهائه اولغيرهم فليست سم على ج اه عش (قوله

خلافا للقاضي) وذهب القاضي وغيره الى ان غير الفرض ثلاثة تعلق وهو ما لم يرد فيه نقل بخصوصه بل

ينشأ الانسان ابتداء حسنة وهو ما لا يخفى عليه النبي صلى الله عليه وسلم ومستحب وهو ما فعله احبنا اولا امره

ولم يفعله ولم يشرعوا البقية لعدمها الثلاث تنوع انه لا خلاف في المخني فان بعض المسنونات اكتم ببعض

قطعا وانما الخلاف في الاسم ثم ياتى غنى (قوله بان سبب الفضل الخ) هذا لا يخفى ان الندوب فضله سم

وبصرى عبارة الكردى وان شئتم بان قد سلم ذلك واوروجهما فليست به النقل على القرض بل نقلا الرد

فراجهما باضاف اه وأشار عش الى جواب اشكالهم عما فيه أى فضله عليه من حيث اشتماله على

مصلحة الواجب لامن حيث ذاته ولا من حيث كونه مندوبا اه (قوله ان الاراء الخ) لا يخفى ما في هذا

التعبير ولعل الاقصد ان يقال الاظهار عبارة عن عدم الطلب الى امدعين واغبرهم بن والاراء عبارة عن

اسقاط الحق اللازم لعدم الطلب الى الابد وهو مشتمل على الاول بزيادة بصرى (قوله خلافا لبعض السلف)

راجع لقوله لا اله الا الله الخ (قوله مقام ما تولى الخ) أى من اصلها (قوله وعليه الخ) أى على تكميل نقص

الفريضة (قوله واوله الخ) أى الخير المذكور (قوله بان المكمل بالنطق هو ما تنص من سنن الخ)

اعتمده النهاية والمخني (قوله بالمطالبة فيها) أى كالحشوع وتذكر القراءتها فيتمنى (قوله مطلقا) أى

سواء تولى من أصله او فعل غير صحيح (قوله جمع) أى البهي وقوله بينه) أى بين ذلك الخير (قوله

بجمل هذا) أى حديث لا تقبل الخ (قوله والاول) أى وجب الخير السابق (قوله فنى ما قدمه) أى

ينافى جمعه المذكور واوله المتقدم (قوله يؤيد بان الخ) ان كانت الهاء في تأويله البهي ففي موافقة

تأويله الاول الحديث المذكور فنظر ظاهر سم أى فلا بد من ارجاعه الى ما تضمنه قوله وعليه يعمل الخ

(قوله لا يعلمها من سمها الخ) ينبى أن ينظر هل المضائق في تحويمكة تلحق بالنطق ع في غير الفرائض في

الاثر بصرى أى والظاهر ثم (قوله الاحتساب مطلقا) ان اورد بالاطلاق ما يشتمل تعدد الترك فيه

\*(باب في صلاة النفل)\*

وله اعلم

(قوله فهو كالماترادة) فيمضى بالنسبة للحسن لانه اعم لشمله الواجب والمباح ايضا كمالى جمع

الجوامع الحسن المأذون واجلوه مندوب او مباه اه الآن مراد ان التراف بالنسبة اليه بالنسبة لبعض

ما صدقته فيأتي على أن مرادنا لحسن اصطلاح آخر لفقهائه اولغيرهم فليست (قوله بان سبب الفضل

الخ) قد تنوع وروده على هذا الزعم ومناقاة زعمه (قوله بان سبب الخ) هذا لا يخفى ان الندوب فضله (قوله

وشرع لتكثير نقص الفرائض الخ) عبارة بالعباب وان تنقص فريضة كل من فعله وكذا باقي الاعمال اه

وقوله فله قد يشتمل غير سنن ذلك القرض من النوافل ووافاق على الحديث فان تنقص من فريضة شيئا

قال الرب سبحانه انظر واهل لعدي من تعلق ع فيكم له ما تنقص من الفريضة اه بل قد يشتمل هذا

تعلقا على من ينقص الفريضة فليست (قوله يؤيد بان الخ) ان كانت الهاء في تأويله البهي ففي

موافقة تأويله الاول الحديث المذكور فنظر ظاهر (قوله ونظر كلام الفرائض الاحتساب مطلقا) ان اورد

ويؤيد بان اوله الحديث الصحيح مسالاة بهما يعلمها من سمها حتى يتم عمل التتميم من السنة أى النافلة لغير فضيلتها فاعلمه

لا تتركه من أصلها ونظر كلام الفرائض الاحتساب مطلقا جرى عليه بان العري وغيره لحديث اجعلوا الظاهر في ذلك

وأفضل عبادات البدن بعد الشهادتين (٢٣٠) الصلاة ففرضها أفضل الفروض ونقلها أفضل النوافل ولا يراد بطلب العلم وحفظ القرآن

نظر ظاهر سم **(قوله وأفضل عبادات البدن)** الى قوله ويليهما في المعنى والى قوله قال الحلي في النهاية الاقوله وقيل أفضلها الزكاة وقوله أى عرفا **(قوله عبادات البدن)** اختر بالبدن عن القلب كما في فتشيل عبادات البدن العبادات السالبة والعبادة السالبة كما يشده قوله بعد الشهادتين وقيل أفضلها الزكاة **(قوله بعد الشهادتين)** أى أما النطق بها فهو أفضل مطلقا عرش **(قوله ويراد بالبدن)** لا يخفى ما في هذا من المنفعة لما سبق في شرح الحطيم من أن الغرض العيني من العلم أفضل الفروض حتى الصلاة وكذا الكلام في فرض الكفایة ونقلها فراجع مصرى **(قوله على ما مر به الخ)** يظهر من كلام الشارح مر أى النهاية اعتمادا أيضا وهو ظاهر عرش **(قوله وقيل الصوم الخ)** وقيل إن كان بركة الصلاة أو بالمدينة فالصوم معنى **(قوله وقيل غير ذلك)** وقال في الاحياء العبادات تختلف فضيلتها باختلاف أحوالها وظروفها فلا يصح إطلاق القول بان الخير أفضل من الماء فان ذلك مخصوص بالجنس والماء أفضل للعطشان فان اجتماعا نظر لا أغلب فتصدق الغنى الشديد الخبز بدرهم أفضل من قيام ليلة وصيام ثلاثة أيام لا قيم من دفع جبال الدنيا والصوم على سقوفت عليه شهوة من الاكل والشرب أفضل من غير نهاية **(قوله والخلاف)** الى قوله قال الحلي في الغنى **(قوله مع الاقتصاد على الاسكد)** ومنه الروايات غير المؤكدة ومن ثم عبر بالاسكد دون المؤكدة لئلا يمتلئ سم على قوله ومنه أى من الاعتدال الخ لا للاسكد عرش **(قوله نعم العمل القلي الخ)** أى لا بيان والمراد بقوله التفرغ أى في مصنوعات الله تعالى والتوكل والصبر والرضا والخوف والرجاء بحسب وسيله والى قوله تعالى من الله تعالى من الرذائل وأفضلها الإيمان ولا يكون الا واجبا وقد يكون تطوعا بالجد بنهاية وبغنى قال عرش قوله وقد يصح كون الخ ومنه يقال في التوبة اه **(قوله أفضل من غيره)** ظاهره وان قل كتشكر ساسة مع صلاة التفرغ سم على اه عرش ورشدى **(قوله كالمخ)** أى كسفر الخ **(قوله في باب الوضوء)** حيث قالوا لا وجه ان قصد العبادة يناب عليه بقدره وان اضربه غيره بمعاد الزمان وهو مسانوا أو راجحا سم **(قوله تميز)** الى المتن في المعنى والى قوله ومبادرته في النهاية الاقوله وبسن ه ذان الى المتن وقوله التفرغ الى موضع **(قوله غير محمول عن نائب الفاعل)** أى والاصل لا تسن فيه الخ عمقنى **(قوله هو مسنون)** وهما الخ أى ويناب على ذلك مطلقا لكن الاولى ترك الجماعة عرش **(قوله وسن تحفه ههنا)** وه في نيتهما عشر كشياف فنوى بهما ساسة التفرغ أو ركعتي الغفر أو سنة الصبح أو ركعتي الصبح أو سنة الغداة أو ركعتي الغداة أو سنة البرد أو ركعتي البرد أو سنة الوسطى أو ركعتي الوسطى بناء على القول بانها الصلاة الوسطى شجنتها بنهاية **(قوله بآبى البرزخ)** أو عمران وهما قوله تعالى قولوا آمنا بالله ما يلقاه قوله مسلمون وقوله

لأنهم آمنوا من قسروا  
الكفایات ويليهما الصوم  
فالخ فازكاة على ما مر به  
بعضهم وقيل أفضلها الزكاة  
وتسل الصوم وقيل الخ  
وقيل غير ذلك والخلاف  
في الاكثار من واحد أى  
عر فاسمع الاقتصاد على  
الاسكد من الآخرة والا  
فصوم يوم أفضل من ركعتين  
وقس على ذلك نعم العمل  
القلي لعدم تصور الزكاة فيه  
أفضل من غيره قال الحلي  
ثبت بالكاف والسنة أن  
كل عمل لم يعمل غير ما تقرب  
به الى الله تعالى لم يثب عليه  
وان سقط بالفرض منه  
الواجب وهو مراده السالم من  
الرب وأما ما صاحبه غيره  
كالمخ قصد هو قصد التجارة  
فله ثواب بقدر قصد العبادة  
كما نص على ما مر به  
غير مناف لها بخلاف الربا  
كما أثبت ذلك في باب الوضوء  
وأملت الكلام فسقى  
حاشية انصاف المناسل  
(صلاة التفرغ قسمان قسم  
لا بسن جماعة غير محمول  
عن نائب الفاعل لاجل  
لعماد الخ اذ مقتضى ان في  
سنة حال الجماعة لا الانفراد  
وهو قد دل هو مسنون  
فيها والجار بلا كراهة  
هو وقوع الجماعة فيه فنه  
الواضع القرأني  
وهي السنن التابعة لها  
(وهي ركعتان قبل الصبح)  
وبسن تحفه ههنا لا اتباع  
فان يقرأ فيها بآبى البرزخ أو عمران

قل يا أهل الكتاب العقول مسلوون أيضا ع **قوله** أو الكافرون والاختلاص قضية التعير باو  
 أنه لا يطلب الجمع بينهما بوجه بان المطلوب تخفيف الركنين والجمع بينهما في تطويل وقد يقال ان ثبت ورود  
 كل واحد واقتلاص من أن الجمع بينهما أفضل ليعتق العمل بجميع الروايات ولو أراد الاختصار على أحدها  
 فالأقرب تقدير الكافرون والاختلاص بالورود بها غير أثبت في جعل الشامل ما نصلا اذ يقتضيهما عدم  
 تطويله حاصل الوارد فيهما حتى لو قرأ الشخص في الأولى يتألف بقوله نزل نشرح الكافرون وفي الثانية آية  
 آل عمران وألم تركب والاختلاص لم يكن معلولا لهما فاعطوا بلا يفرق بينهما من حد السنة والاتباع انتهى اه  
 ع وش وقوله فالأقرب الخ مخالفه شخنا بوارنه و بين تخفيفهما وأن يقرأ فيهما بآية البقرة وأنه في آل عمران  
 والافسور وفي ألم نشرح وألم تركب والافسور في الكافرون والاختلاص فلو جمع بينهما كركن أولى اه  
 وقوله ثم أوفى في جعل الشامل الخ أشار بقدر الإرداه بما فيه وقضية أو أنه لا يجمع بينهما السنة التخفيف  
 وإن قال في بعض كتبه يجمع ككثيرا أو كسيرا في التشهد لثبوت كل في صلاة واحدة وهذا انما في صلاتي فلا  
 يجمع بينهما في صلاة واحدة اه وهذا أظهر والله أعلم **قوله** وان يضطجع الخ) ويحصل أصل السنة باي  
 كيفية فعلت الأولى أن تسبق لبقوله في وجهه مقدم بدله لانها لهشة تأتي تكون في القبر فهي أقرب  
 لتذكير أحواله فان لم يتسره تلك الحالة في فعله انتقل الى غيره مما يسهل فعلها فيه ع **قوله** (بعدهما)  
 جرى على الغالب من تقديم العمل الفرض بدليل قوله فان لم يرد ذلك فصل بينهما الخ فالأقدم الفرض فعل  
 الضمعة بعدهما فلما أحضر رشيدي وباني عن شخنا ما بواقي عن ع ش ما يخالفه **قوله** (بعو كلام) ظاهره  
 ولون الذكر والقرآن لأن المقصود منه غير الصلاة التي فرغ منها من الصلاة التي شرع فيها وبني أن اشتغاله  
 بعو الكلام لا يثبت من الاضطجاع حتى لو أراد بعد الفصل المذكور حصل به السنة ع **قوله** (أو يقول)  
 عبارة شخنا فان لم يضطجع أي بذكر أو دعاء غيره دينوي فان لم يأت بذلك انتقل من مكانه اه **قوله** (أو في آخر  
 سنة الصبح) قضيةه أنه إذا أخر سنة الصبح تعهد به الاضطجاع بعد السنة بلا في الفرض وبينه والقاهر  
 خلافه لأن الفرض من الاضطجاع الفصل بين الصلوات كما يشعر به قوله فان لم يرد ذلك فصل بينهما الخ ع  
 وخالف شخنا فقال ما صلوا أو أخرهما عن الفرض اضطجع بعد السنة كما في حاشي الخطيب خلافا لما قاله  
 المحشي وغيره فالأعمد أن الاضطجاع بعد السنة سواء قدمها أو أخرها اه وتقدم عن الرشدي ما لو أقسم لكن  
 ميل القلب الى ما قاله ع وش والله أعلم **قوله** (يسن تطولهما الخ) لا يخفى أن تطول لهما من كل أهل  
 المسجد فلا يتصور أن يغني بانصراف أهل المسجد الآن براد من ذلك لكل أحد حتى ينصرف من ينصرف  
 عادة أو من دعاه الى الانصراف أو معرضه سم على ع والكلام حيث فعلهما في المسجد فلا يتأني أن  
 انصرافه ليعملهما في البيت أفضل ويلحق بمحامي من التطويل المذكور بقية السنن المتأخرة وإنما نص  
 عليها لجرى بان العادة بالانصراف عقب فعل المغرب ع **قوله** (على أنه) أي ما في الوضوء **قوله** (وذلك)  
 أي ما في الكفاية **قوله** (للكلها) وينبغي حيث أراد الاكمل أن يقدم الكافرون لو ردهما فخصوصهما  
 ضم الهماماشه ومثل يقال في الركنة الثانية في عدم الاختلاص الخ والأولى فيما يهيم به رعاة ترتيب المصنف  
 فان لم يتسره إلا ذراعي ذلك أعاد في ضربه الى ذلك ما مشاه وان خالف ترتيب المصنف ع **قوله** (وسن هذان  
 الخ) عبارة استأذنا أي الحسن البكري في كنفه وقرأ في الأولى من جميع الروايات قبل بآية الكافرون وفي  
 الثانية الاختلاص إلا إذا وردت سنة خلافه وكذلك الركنة قبل المغرب بقية السنن انتهى اه سم  
**قوله** (واللحاج) التي في النسي **قوله** (لأن الركنين الخ) يؤيد الخبر لا في شرح وهو أفضل **قوله**  
 اه **قوله** (يسن تطولهما) لا يخفى أن تطول لهما من كل أهل المسجد فلا يتصور أن يغني بانصراف أهل  
 المسجد الآن براد من ذلك لكل أحد حتى ينصرف من ينصرف عادة أو من دعاه الى الانصراف أو معرضه  
**قوله** (وسن هذان) أضافي سائر السنن الخ) عبارة استأذنا أي الحسن البكري في كنفه وقرأ في الأولى من  
 جميع الروايات قبل بآية الكافرون وفي الثانية الاختلاص إلا إذا وردت سنة خلافه وكذلك الركنة قبل

أو الكافرون والاختلاص  
 وأن يضطجع والاولى كونه  
 على شقة الأيمن بعدهما  
 وكان من حكمه أنه يتذكر  
 بذلك ضعف القبر حتى  
 يستقر غوصه في الأعمال  
 الصالحة فيها لذلك فان لم  
 يرد ذلك فصل بينهما وبين  
 الفرض بعو كلام أو يقول  
 وباني هذا في المقيضين فيها  
 لو أخر سنة الصبح عنها كما هو  
 ظاهر (ووكعتان قبل  
 الظهر وكذا) ركنتان  
 (بعدها) ركنتان (بعد  
 المغرب) وفي الكفاية يسن  
 تطولهما حتى ينصرف  
 أهل المسجد رواه  
 أبو داود ولكن قضية ما في  
 الوضوء من أنه يتدب فيها  
 الكافرون والاختلاص  
 خلافه الآن يجعل على أنه  
 بيان لأصل السنة وذلك  
 أنهما ليس هذان أيضا  
 في سائر السنن التي لم يرد لها  
 قراءة مخصوصة كما يحث  
 (د) ركنتان (بعد العشاء)  
 له ولالحاج يزدلفون لئلا من  
 له ترك الفصل المطلق  
 ليسرجه ويترك المأبى يديه  
 من الأعمال الشاقة يوم النحر  
 وذلك لا يتباع في الكل  
 وفي لاراة لهشة (لأن  
 الركنين بعدهما يجوز

أَن يَكُونَ مِنْ صَلَاته الْإِلِيلُ وَرَدَهُ أَنَّهُ (٢٢٢) صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُوْضِعُ صَلَاته الْإِلِيلُ وَيَقْتَضِيهِ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ يَنْظُرُ لَهُ أَفْدَلَ ذَلِكَ عَلَى

أَن يَكُونَ أَلَسْتَ مَأْمُورًا بِوَضْعِ  
مِنْ قَوْلِهِ الْأَنِّي يَوْمَئِذٍ الْخِلَافُ  
إِلَى أَخَوَاتِ هَذَا الْوَجْهِ  
الْمُخَالِفِينَ التَّائِي كَدَأْ أَصْلُ  
السُّنَّةِ وَمَعْنَى تَعْلِيلِهِ بِمَا  
ذَكَرَهُ أَنَّهُ إِذَا خَلَّ كَوْنُهُ مِنْ  
صَلَاةِ الْإِلِيلِ انْتَفَتْ الْمَوَاطِبَةُ  
الْمُقْتَضِيَةُ لِتَأْتِي كَد (وَقِيلَ  
أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ) لِأَنَّهُ  
جَسَلِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ  
لَا يَدْعُو رَوَاهُ الْخَضْرَاءُ  
(وَقِيلَ وَأَرْبَعٌ بَعْدَهُ) لِأَنَّهُ  
لَا يَدْعُو الْعَصْرَ مِنْ حَافِظٍ عَلَى  
أَرْبَعٍ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ  
وَأَرْبَعٌ بَعْدَهُ حَافِظُهُ اللَّهُ  
تَعَالَى عَلَى النَّارِ (وَقِيلَ  
وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ) لِأَنَّهُ  
الْحَسَنُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ كَانَ يَصَلِّي قَبْلَهَا أَرْبَعًا  
يُفَصِّلُ بَيْنَهُنَّ بِالتَّسْلِيمِ وَمَعْنَى  
دَرَجَةِ اللَّهِ أَمْرًا صَلَّى قَبْلَ  
الْعَصْرِ أَرْبَعًا (وَالْجَمْعُ  
سَنَةً) رَأَيْتُهُ قُلْعُورُودٍ  
ذَلِكَ فِي الْأَخْبَارِ الْعَصَةِ  
(وَأَمَّا الْخِلَافُ فِي الرَّائِبِ  
الْمُؤَكَّدِ مِنْ حَيْثُ التَّائِي  
فَعَلِيَ الْأَخْبَارُ الْكُلُّ مُؤَكَّدٌ  
وَعَلَى الْأَوَّلِ الرَّائِبُ الْمُؤَكَّدُ  
تِلْكَ الْعَصْرُ لِأَخْبَارِهِ لَا عَلَى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَطْلَعُ عَلَيْهِمَا  
أَكْثَرُ مِنَ الْمُتَلَمِّذَةِ الْبَاقِيَةِ  
وَكُنْ فِي الْأَمْرِ مِنَ السَّابِقِينَ  
فِي أَرْبَعِ الظُّهْرِ وَأَرْبَعِ  
الْعَصْرِ لَا تَقْتَضِي تَكَرُّرًا  
عَلَى الْأَصَحِّ عِنْدَ حَقِّقٍ  
الْأَصُولِيِّينَ وَمَبَادِيَهُ مِنْهَا  
أَمْرٌ عَرَفِي لَا وَضْعِي لَكِنْ  
هَذَا الْخِلَافُ الظُّهْرِ فِي الشَّانَةِ

لَا الْأَوَّلِي لَأَنَّهُ لَا يَكُونُ مُؤَكَّدًا فَعَلَمَنْ كَانَ مِنْ بَلَدٍ لَا يَدْعُو الْأَنْتِجَابُ أَنَّهُ تَرَكَّ بَعْدَ الظُّهْرِ لِأَنَّهُ تَعَالَى وَفَدَّ  
قَدِمَ عَلَيْهِ وَقَضَاهُ بَعْدَ الْعَصْرِ وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ مَثَلًا لَمْ يَنْوِ الْمَوْكَدَ وَلَا خَيْرَهُ الْأَصْرَفُ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ظَاهِرًا لِأَنَّهُ الْمُبَادِرُ وَالطَّلَبُ

فيه أقوى (وقيل من السنن) (وكتبت خفيفة من قبل المغرب) (المائيات) (قلت حماسنة) غير (٢٢٣) مؤكدة (على الصحيح في صحيح البخاري)

انقص في يمتد على غير ما لو كذا اختصره وبقي ما لا طاق سنة الظهر القبلة أو البعدية بان لم يتعرض لعدد  
هل يقصر على اثنين أو يتغير بينهما وبين أربع قال شيخنا زبادي الأول ونقل سم عن عمر الشافعي  
وأقره لكن في كلامه هو على البهجة أو طلق السنن في تحية المسجد أو في أي شيء حل على ركعتين فليراجع  
فانه يحتمل الفرق بين البهجة وتحية المسجد بين الرواتب عرش أقول وقضية قول الشارح لا قدولو  
أحوم بالوتر ولم ينعقد أصح واقصر على ما منه الخ الشافعي أي التخيير ما أتى السبد البصري به على ذلك  
في صحيح الترمذي (قوله من السنن) أي الرواتب الغير المؤكدة نهاية ومعنى (المائيات) أي أئنا (قوله)  
في الثالثة أي من المرات (قوله إن شاء) مقول قال (قوله كراهية الخ) مقول له لقال (قوله فلس  
المراد) أي من قوله كراهية أن يتخذها الناس سنة (قوله بانغي التي نحن الخ) أي المتقدم في أول  
الباب (قوله لأن ثبت ذلك) أي كونها سنة ذلك المعنى (قوله يتبدرون السوراي لهما) أي  
يستقون العهد للركعتين شيئا (قوله والمراد) أي بصا في أول الحديث المتقدم (قوله صرح به)  
أي بغير ركعتين (قوله في) بالتونن (قوله غير محصور) يعني في مطلق لا مستغرق لجميع الأزمنة  
(قوله وزعم أنه الخ) عبارة ما في لاه أدعى عدم الرتبة لا يلزم من عدم رتبة أن لا يكون غير يرى أه  
(قوله فالتباعد مع الخ) خصوصاً من أثبت أكثر عدداً من في معنى (قوله مع اتفاقهما) أي أثبت  
والثاني عرش (قوله معنى صاوا الخ) كذا في النهاية أو أكثر نسخ الشرح الباهلوى لا يخفى منه معناه الخ  
بالالف وحي الأولى (قوله وانظر الصحيح) أي ويق معنى الحديث الصحيح عرش (قوله من ثم أخذوا منه)  
الخ عبارة شرح المذهب (فرع) يستحب أن يصلى قبل العشاء الأخرى ركعتين فصاعداً الحديث  
بين كل أذانين صلاة بين كل أذانين صلاة بين كل أذانين صلاة قال في الشافعيان شاعر واه البخاري أه  
استدلاله بهذا الحديث مع قوله فصاعداً أن المطلوب قبل المغرب أيضاً ركعتان فصاعداً لكن في الحديث  
السابق في الشرح التقيد بركعتين سم (قوله أخذوا) أي قوله وكان عذره في المعنى (قوله ويسن  
فعلهما) أي التين قبل المغرب وكذا سائر الرواتب القبلة والخاص بهاتين بالذكر لما حوته العادة من  
المبادرة بفعل المغرب بعد دخول وقتها وسواء كان ما حوته العادة في كثير من المساجد من المداومة لصلاة  
الغرض عند شرح وع الأذان في الأذان المقوت لأجابه المؤذن ولعمل الرتبة قبل الغرض بما لا يتبين بل هو  
مكره عرش (قوله فان تعارض الخ) عبارة شرح العباب أي والمعنى ويسن أن لا يشغل بالتقدمة عن  
اجابة المؤذن بل يصرفه عنه فان كان يسمو بين الأقامة زمن يسعها فعلها أو لا فلا يحل ندب تقدمها كما في  
المجموع ما بشرع المتعبد في الأقامة قال فانه يكره الشرع في شيء من الصلوات غير المكتوبة بعد الشرع وع

وإنما يظهر لو تركها مطلقاً بخلاف ما ذكره كتمان فضاه قال الخ في شرح جرح الجامع وقد تستعمل كان  
مع المضارع للترك أو على ذلك جرى العرف أه باختصار قوله وقد تستعمل أي دلالة كإيائه الكمال  
فيما شئت وقوله يعني ذلك جرى العرف يشبهه كثير ذلك الاستعمال في العرف كما قاله الكمال في ما رواه الشافعي  
كما قاله: بخلاف غير مرفوعاً ما في سنن الدين في حواشيه ان الغيد لا لا سماً رهاه لفظ المضارع وكان دلالة  
على معنى ذلك المعنى أه وتعبيره بالاستمرار يقتضي ان المراد بالترك الاستمرار ويجب ان المراد الاستمرار  
التجدي وهو معنى التكرار فلنأتمل (قوله من ثم أخذوا منه) نديد ركعتين قبل العشاء عبارة شرح المذهب  
فرع يستحب أن يصلى قبل العشاء آخر ركعتين فصاعداً الحديث بعبد الله بن مغفل رضي الله تعالى عنه ان  
النبي صلى الله عليه وسلم قال بين كل أذانين صلاة بين كل أذانين صلاة بين كل أذانين صلاة قال في الشافعيان شاعر  
رواه البخاري ومسلم والمراد بالاذنان الأذان والأقامة باتفاق العلماء أه وقضية استدلاله بهذا الحديث مع  
قوله فصاعداً أن المطلوب قبل المغرب أيضاً ركعتان فصاعداً لكن في الحديث السابق في الشرح التقيد  
بركعتين (قوله ويسن فعلهما بعد اجابة المؤذن فان تعارض الخ) عبارة شرح العباب ويسن أن لا يشغل  
بالتقدم عن اجابة المؤذن وكلام المجموع لا يخالف ذلك خلافاً ما فهمه لاسنوى وغيره بل يصير لغرض ان

صلاة أذهر يسلمهما من ثم أخذوا منه نديد ركعتين قبل العشاء يسن فعلهما بعد اجابة المؤذن فان تعارضت هي وقضية الغرض لاسراع

الاعلام بالفرض عقب الاذان نحوهما (٢٢٤) الى ما بعد ولا يشتمهما على الاجابة على الوجه (وبعد الجمعة أربع) الا انهما في انهما الصريح

فيهما فلو تفرقا الى ما بعد المغرب وصاحلي ادراك فضيلة التحرم ما أمكن انتهى اه سم (قوله آخرهما الى ما بعد) أي ويكون ذلك عذرا في التأخير ولا مانع أن يحصل له مع ذلك فضل كالحاصل مع تقديمهما لكن ينبغي أنه لو علم حصول جماعة أخرى يمكن معهما فعل الرتبة القبلية وادراك فضيلة التحرم مع امام الاثنين تقربوا الى التفرقة الجماعة الاولى ما يمكن في الاولى بانه فضل ككثرة الجماعة وفضله الامام عيش (قوله ولا يقدمهما على الاجابة الخ) أي لانهما يتوقن بالتأخير والخلاف في وجوبها عيش (قوله أي أربع سم الخ) خبر الترمذي ان ابن مسعود كان ينصلي قبل الجمعة أربع أو بعدا بها أو بغيرها فانه يتوقف من النبي صلى الله عليه وسلم معنى وشعنا (قوله في سنة المتأخرة) أي بان تكون الاربع بعد الجمعة كدعة (قوله على هذه) أي السنة المتأخرة للجمعة (قوله عن جله الخ) اخبرنا عن قبل بحسنه السجدة لا عن أن تكون للجمعة سم (قوله أي وحدها حتى لا ينافي الاستدلال الخ) قد يقال المتبادر بقرينة قبل ان يجيء وان المطلوب مداركه ما كان يفعله قبل ان يجيء وما بعدا هنا خلاف الظاهر فيشكل الاستدلال المذكور سم (قوله ونوى) الى قوله اذا فرض في النهاية الاقوله كالبعدي (قوله كالبعدي) أي كانه بنوى بالسنة المتأخرة البعدي حيث علم صحة الجمعة اولها كما يفيد قوله اذا فرض أنه ظن الخ وانما صلي الظهر ثم نوى بعد بضع عشرة سجدة فتحتوا محل من البعدي للجمعة ان لم يصل الظهر معها الا قلت قبالة الظهر مقام بعدي الجمعة قصي قبلة الجمعة ثم قبلة الظهر ثم بعد يتولد بعد الجمعة جئت اه واني عن النهاية ما وافقهم من الرشد في ما يقيد بما اذا كان فعل الظاهر في وجه الوجوب (قوله ولا نظر لاحتمال ان لا تقع) أي الجمعة باختياره فشرط من شرطها وشدي (قوله اذا فرض انه ظن وقوعه الخ) وفي نسخة أي للجمعة اذا فرض انه كلف بالا حرام ما وان شل في عدم احرازها أما البعدي فينبى بها بعد فصل الظهر بعديته لا بعد الجمعة ومنها الخ قوله في هذه النسخة وان شل في عدم الخ فينا في قوله بعد مخرج الخ ثم رأيت قوله ومخرج الخ من مخرجها بعديته فلا شل كما لو اني الاصل كان تسع فيه ثم رجع عنه مخرجها بعديته على خطه وتكسبه ما في صدر القوله فهو المعتمد المعلوم عليه عيش وقال الرشدي قوله مر أما البعدي فينبى بها بعد فعل الظاهر الخ أي ان فعله ونظيره ولو على وجه الاستحباب وانظر وجهه محتمل والظاهر انه غير مراد اه (قوله فان لم تقع) أي الجمعة سم (قوله لم تكف) أي سنة الجمعة القبلية (قوله وقال بعضهم تكفي) أي سنة الجمعة القبلية اذا لم تقع صلاته جمعة من سنة الظاهر القبلية عيش (قوله كما يجوز بناء الظاهر عليها) أي اذا خرج الوقت وهم فيها أو منع مانع من اكالمها جمعة كاتقضاء بعض العدد عيش (قوله ورد الخ) فيه نامل سم (قوله بانه وحدث بعضهم انما يمكن البناء عليه) لعل الضمير في بعضها للجمعة والمعنى أنه وحدثهم بعض الجمعة فقط فامكن بناء الظاهر عليه وهما وجد كل سنة الجمعة القبلية بقصد هاهنا تصور بناءه لكن قوله لم وحدها الخ لا يناسب ذلك لغير سم أقول بل معنى قول الشارح وهما وجد الخ في وقتها اذا لم تقع الجمعة فيجب على الظاهر استحبابها بحسب شي من الجمعة فرض الوقت فلا يمكن إقامة سنتها القبلية مع تمام قبلة الظهر وهما لا يباله عليه الا انه عبر عن هذه الالامة بالبناء المشاكلة (قوله فلم تكن البناء) أي فياقي بسن الظاهر القبلية والبعدي

فثنتان منها سو كد ثمان  
(وتبها ما قبل الظهر والله أعلم) أي أربع منها ثنتان سو كد ثمان فهي كالظهور في المأزك وبغيره قبلها وبعدها كما صرح به في التحقيق خلافا لما قد تروهم من العبارة في محققاتها الظاهر في منها المتأخرة وكان عذره أنه لم يرد النص الصحيح المشتهر الأعلى هذه فقط ومن ثم قال جمع ان ياصل قبلها بدعة لكنه غير مديد للغير السابق بل كل اذانين صلاة ونحو ان ماله أنه صلى الله عليه وسلم قال ليس لك لما هوو يحطب أصليت قبل ان يجيء قال لا قال فصل كذا ثم يتحوز فيهما قوله أصليت الى آخره عيش جله على تحية المسجد أي وحدها حتى لا ينافي الاستدلال بل ندمه بالداخل حال الخطبة فينوي مع سنة الجمعة القبلية ان لم يكن صلاحها قبل ونوى بالقبلة سنة الجمعة كالبعدي ولا نظر لاحتمال أن لا تقع اذا فرض أنه ظن وقوعها فان لم تقع لم تكف من سنة الظاهر على الراجح وقال بعضهم تكفي كما يجوز بناء الظاهر على ما ورد به وجد ثم بعضها فامكن البناء عليه وهما لم يوجب شي منها فلم يمكن البناء ومخرج بظن وقوعها الشك فيه فلا ياتي بشي حتى يتبين الحال خلافا لمن قال بنوي سنة الطهر (ومنه)



أي مالا ين جاعة (الوتر) بنفع الواو كسرهما الخبر المتفق عليه على غيرهما لا لأن تعلق عوتسبته واجبا في حديث كسبة في غسل الجمعة كذلك فالمراد به من التاكيد لهذا كان أفضل مالا ين جاعة عوتسبته وما اقتضاه المتن من (٢٢٥) أنه ليس من الروايات صحيح خلافاً

اعترضه لأنها تطلق تارة على ما ينسب الغرائض فلا يدخل ومن ثم لم يوصى سنة العشاء أو رأتها لم يصح وتارة على السنن المؤقتة فدخل وجرا على ما في مواضع فلو سلمنا ما عدا ركعة الوتر فالظاهر أنه يثبت على ما في به ثواب كونه من الوتر لانه يطلق على مجموع الاحدى عشرة وكذلك في بعض التراجم وليس هذا كن أن بعض الاحدى عشر (قوله) فواب كونه من الوتر) أي لا ثواب الفل المطلق (قوله) على مجموع الاحدى عشرة) الاستيعاب هو بصدد جميع لا مجموع فليتام بصري وقد منع صحة التعبير بالمجمع هنا (قوله) وكذلك في بعض التراجم) أي لا تقتصر على التماسقة في ثواب كونه من التراجم وان قصد ابتداء الاقتصار عليها فكلها المتعدي في بعض الاقطار (قوله) وليس هذا كن في بعض الكفارة) أي حيث لا يثبت على ثواب بعض الكفارة بل ان بعد ذلك لم يصح أملا وان لم يصح له عرض ما منع كماله وقع بغيره مطلقا عرش (قوله) يجوز الاقتصار على بعضها) ما عدا هذا القدر مما تقدم موجود في الصوم من خصال الكفارة وما عداها فثبتها في الوتر دون الكفارة هو بحسب النزاع فكيف ساغ الفرق به سم (قوله) الخبر) أي قوله وبحسب في الخبرين (قوله) ولا ينافيه) أي كون الاقتصار خلافاً للاولى (قوله) الخبر) أي في الكسبة في غسل الجمعة من السابقين قول المتن (وأكثره احدى عشرة) ثم لم يأتى بعض الوتر ثم تغل في أي باقيه نهاية (قوله) الخبر) أي المتن في المغنى (قوله) وأدنى الكمال ثلاث) أي قوله (وأكمل من خمس الخ) لو فصل واحد من هذه المراتب ثلاث حصل الوتر وقطع الطلوع وامتنعت الزيادة بعد ذلك أفتي بذلك شيخنا الشهاب الرمي وهو ظاهر فإذا ثبت ثبوت الوتر ثم أراد أن يشفعوا ياتي بكل الوتر مثلاً كان ممنوعاً سم ويأتي في

ظاهر سابق حتى ياتي قوله البناء عليه ولو سقط لفظا علمه لا يمكن أن يصح كون حاصل الفرق أنه يفعل بعض الظهور بعد فوات شرط الجمعة فمكن أن يقع المجمع ظهره في مسألة السنة لا ياتي ببعض سنة الظاهر بعد فوات الشرط مقابل لم يحض المأتي به أسئلة المسئلة فلم يقع عن الظاهر فليتام لا ناقول الضمير في بعضها للجمعة والمعنى أنه وجد من بعض الجمعة فقط فمكن بناء الظاهر عليه وهذا جعل سنة الجمعة القليلة بقصدتها فلا يتصور بناءه لكن قوله لم يوجد بشئ لا ينافي ذلك فليحذر (قوله) فالظاهر أنه يثبت على ما في الخ) ظاهره وان قصد ابتداء الاقتصار على ما في به وهو الظاهر وما في شرح البهجة مما هو مخالف لما ذكر وما ذكرناه ليس بخالف لما في عند التأمل المصحيح فتمامه (قوله) يجوز الاقتصار على بعضها) ما عدا هذا القدر مما تقدم موجود في الصوم من خصال الكفارة وما عداها فثبتها في الوتر دون الكفارة هو بحسب النزاع فكيف ساغ الفرق به سم (قوله) ولا ينافيه الخبر) أي باقي الكراهة أضافوا وزجعه على بيان الجواز لأن الكراهة لا تثبت بغير دليل إلا أنهم قد ثبتوها بنحو مخالف ما كذا لطلب هذا ما عدا طلق الكراهة لا يتوقف عند الاقرب من على نهي خصوص (قوله) وأدنى الكمال ثلاث) أي قوله (وأكمل من خمس فسبق الخ) لو فصل واحدة

يزيد في رمضان ولا يغيره على احدى عشرة ركعة وأدنى الكمال ثلاث الخبر الصحيح كماله على الله عليه وسلم وتر بثلاث احدى عشر أو كماله

سبع فقس (وقيل ثلاث عشرة) (٢٢٦) لما مضى من أم سلمة كل ما صلى الله عليه وسلم وثلاث عشرة وثلاثة آلاف على ما قبله بحمله

شرفان أو ترمي تجمدا في الشرح ككناية أو التفسير ما يصرح بذلك فما استقر به عرش بماتته  
(فرع) فوصل واحدة بثمة أو تصل الور ولا يجوز بعدها أن يغلب شيئا بنية أو لوصوله وسقوطه فان  
فعل عدم لم تنعقد والاعتقدت فلا مطلقا وكذا الأصل ثلاثا بدلا قالوا وسلمي كذا نقل من عن شيخنا الزملي  
ورأيت شيخنا في أفتي بخلاف ذلك سمع على المنهج أي فقال إذا صلى ركعتين أو ثلثة أو ثلثة متلاحمة أن  
يفعل بقاءه أو قولوا لا قرب ما قاله آه معناه بخلاف ما لا يتفق عليه الشرح للثلاثة (قوله فسبح فقس)  
لا يخفى أن ما فهمه هذه العبارة أن أكلية السبع فالتسع مؤخر عن أكلية الخمس غير مراد سمع وعبر  
النهاية والمغنى بضم بدل الغاء (قوله على ما قبله) قال المصنف وهو تأويل ضعيف بما عدل لاخبار قال السبكي  
وأنا أقطع على الاتيان بذلك وصحته ولكن أحب الاقتصاري على إحدى عشرة فاقبل لأنه غالب أحواله صلى الله  
عليه وسلم معنى ونهاية (قوله على أنها حجت مناهضة للعشاه) قديقال لا نسب أن يقال حجت مناهضة  
الوزن لا أقرب باليمن سنة العشاء بصري (قوله حسب) أي روى هذا المروي (قوله ذلك) أي سنة  
العشاء (قوله فلوراد) أي قوة ولو أحرمت في النهاية والمغنى (قوله فزاد على إحدى عشرة فالح) أي كان  
أحرما بانه عشر عرش (قوله ولا الأحرام الأخير) الحسن أن يقال ولا الأحرام السلاس وما بعدهما فتعلمه  
عبارة من هذا السلاس وإن لم تكن مراداه بصري عبارة قالها يوافق سلم من كل ركعتين مع ما عدل الأحرام  
السلاس فلا يصح وترا آه (قوله واقصر على ما شاءه الح) الذي اعتد به شيخنا الشهاب الزملي أن أحرمه مضما  
على ثلاث سم عبارة وشيخنا ولو روي أو أطلق فالمعتمد أنه يعمل على الثلاث كما قال الزملي لأنه أدنى  
الكمال وقال ابن حجر والطبيب يقتصر بين الثلاث وغيرها وهو ضعف آه عبارة عرش (فرع) نذر  
أن يصلي الزمزمه ثلاث ركعات لأن أقل عدده من مطلوبه لا كراهة في الاقتصاري عليه هو الثلاث فيخط  
النذر عليه ولذا قلنا إذا أطلق بنية الور اعتقدت على ثلاث من قوله زمزم ثلاث ركعات هل يمنع عليه الزيادة  
لأنه لا ينافر والأقرب بالنهي ثم إن أحرما بالثلاث ابتداء حصل بها الور وبمنه من النذر ولا يجوز والزيادة  
عليها في ما اعتد به من وإن أحرمت ركعتين ركعتين أو بالأحد عشر فمقتضى ما وجدته من منع ويقع بعض  
ما في به واجبوا بعضه مندوبا آه (قوله الحاقه) أي الور (قوله ورهمن ذلك) أي نوهن البعض ذلك  
الخصم من التقدير عند إطلاق النية (قوله وقوله) أي ذلك البعض (قوله ما يؤخذ منه ذلك) أي الحاق  
الذكور (قوله ويجري ذلك) أي عدم جواز التقصير (قوله بسنة الظهر أربع الح) أي أو ركعتين  
فليس له أن يركبها هو واضع وهل أن ينوي بغير عدد ثم يفعل ركعتين أو أربع بامتناع من الأمر في الزمزم  
وليس بعيد ثم رأيت الحاشي قال (فرع) يجوز أن يعاقب في سنة الظهر المتقدمه بخلاف ركعتين أو  
أربع من آه انتهى آه بصري (قوله بنية الوصل) ما قلناه بصري قول المتن (وإن زاد على ركعة الفصل)  
وضابط الفصل أن يفصل الركعة الأخيرة عما قبلها حتى لو صلى عشر الأحرام وصل الركعة الأخيرة بأحرام كان  
ذلك فضلا وضابط الوصل أن يصل الركعة الأخيرة بما قبلها شيئا (قوله بين كل ركعتين) أي قوله وبظهر في  
النهاية والمغنى (قوله بين كل ركعتين الح) أي ملامتي عبارة سم والنهاية هذا هو الأفضل ولو صلى بها  
تسلم واحد وستا تسلم واحدًا كما اعتد به شيخنا الشهاب الزملي خلافا لبعض المتأخرين آه قول المتن (وهو)  
أفضل ولا فرق بين أن يصلي منفردا وفي جماعة نهاية زادنا في كل هذا أي من الأحوال المختلفة في الاتيان  
ثلاث فان زاد الفصل أفضل قطعًا كجزء من في التحقيق آه وفي عرش عن غير قتله (قوله منها الأخير)

من هذه المراتب كثلاث جعل الور وسقطا وامتنعت الزيادة بعد ذلك أفتي بذلك شيخنا الشهاب الزملي وهو  
ظاهر فإذا أتى بثلاث بنى على الورم أراد أن يشفعوا بقاءها كل الورم كان من شفعاء وأنه أعلم (قوله فسبح  
فقس لا يخفى أن المفهوم من هذه العبارة أن أكلية السبع فالتسع على أدنى لكل المؤخره الربطه على أكلية  
الخمس وهو مع كونه غير الراد من نوع قتله سم (قوله واقصر على ما شاءه من على الواجب) الذي اعتد به  
شيخنا الشهاب الزملي أن أحرمه مضما على ثلاث (قوله بين كل ركعتين) هذا هو الأفضل ولو صلى كل أربع

ليوافق ما مر الأصح منه  
على ما أحسبت مناهضة  
العشاه وابتس عشرة  
حسب منها ذلك واقتراح  
الور وهو ركعتان شيخان  
فلوراد على إحدى عشرة  
بنية الور لم يصح السبكي في  
الوصل ولا الأحرام الأخير في  
الفصل أن علم وتعدولا  
صحت فقس لا مطلقا ولو أحرمت  
بالور ولم ينو عدد ما مضى  
واقصر على ما شاءه من على  
الأحرام كون بحث بعضهم  
الحاقه ما نقل المطلق في أن  
له إذا نوى سجدا أن يزيد  
ويقتصر فهو محتمل ذلك  
وهو غلط ما مرجح وقوله أن في  
كلام الغزالي عن الغزالي  
ما يؤخذ منه ذلك وهم أيضا  
كأن يعلم من النبيط ويجري  
ذلك بين أحرمت سنة الظهر  
الأربع بنية الوصل فلا  
يجوز له الفصل بأن يسلم من  
ركعتين وإن نواه قبل التقصير  
خلافا لمن وهم فيه أيضا (وإن)  
زاد على ركعة الفصل بين  
كل ركعتين بالسلام لا يتابع  
الأختى ولغيره الصحيح كان  
صلى الله عليه وسلم يفصل بين  
التسليم والورثا بالتسليم  
(وهو أفضل) من الوصل  
الأختى إن ساءه عدد لأن  
أحاديثا كثر كالأختى المصوح  
منها الأخير المتفق عليه كان  
صلى الله عليه وسلم يصلي فيها  
بين آتي عرش من صلاة  
العشاء إلى الظهر آه  
عشر ركعة يسلم من كل  
ركعة يندب وتر واحدة

ولأنه أكثر علو المناهج الواجب الوصول إليها لئلا يفتقد الصلابة فلا يراى خلافاً (٢٢٧) ثم كرم بعض أصحابنا الوصول وقال غيره

واحد منهم أنه مقصد الصلاة

التي هي الصلح عن تشييده

صلاة الوتر بالغرب يوجد تشييده

فلا يمكن وقوعه في وقتها

على وجهه أصلاً (د) له

(الوصول تشييدهاً وتشهيداً

في الركعتين الأخيرتين)

ليثبت كل منهما في مسلم

عن فعله صلى الله عليه وسلم

والأول أفضل ويختار أكثر

من تشهدين وفعل أولهما

قبل الأخيرين لأن ذلك لم

يؤد بظهور أن جعل إبطه

المرص به في كلامهم أن

كان فيه تطويل في جلسته

الاستراحة بحيث أتوا الباب

وسن في الأولى قراءة صم

وفي الثانية السكارة وفي

الثالثة الانحلال والمؤذنين

لا يتابع وقضيته أن ذلك

أما حسن أو أثر ثلاث

لأنه لا يؤد فحين ولو أثر

ب أكثر فهل يسن ذلك في

الثلاثة الأخيرة فصل أو

ومسلم على نظر ثم رأيت

البقيتي قاله مني أوثر

شأنه فصوله عما قبلها

كثمان أوست أو أربع

فر ذلك في الثلاثة الأخيرة

ومن أوثر ما كثر من ثلاث

موصولة لم يفسر ذلك في

الثلاثة أي لئلا يلزم خلق

ما قبلها عن سورة أو تطويلها

على ما فيها أو الفرقه في

غير ترتيب العصف أصلي

غيره أو لم يركب ذلك خلاف

السنة أم يمكن أن يقرأ

فيها أو أثر خمس مثلاً

المطوفين والاشفاق في الأولى

والبروج والطارق في الثانية

وتوجد مثلاً لا يلزم من ذلك أن يقول بعد الوتر ثلاثاً

سبحاً أو ثلثين من مضطرباً ومجانباً لمن مضطرباً

الحال القديس ثم اللهم أي أو فوضاً من مضطرباً ومجانباً لمن مضطرباً

الحال القديس ثم اللهم أي أو فوضاً من مضطرباً ومجانباً لمن مضطرباً

الحال القديس ثم اللهم أي أو فوضاً من مضطرباً ومجانباً لمن مضطرباً

الحال القديس ثم اللهم أي أو فوضاً من مضطرباً ومجانباً لمن مضطرباً

الحال القديس ثم اللهم أي أو فوضاً من مضطرباً ومجانباً لمن مضطرباً

الحال القديس ثم اللهم أي أو فوضاً من مضطرباً ومجانباً لمن مضطرباً

الحال القديس ثم اللهم أي أو فوضاً من مضطرباً ومجانباً لمن مضطرباً

الحال القديس ثم اللهم أي أو فوضاً من مضطرباً ومجانباً لمن مضطرباً

الحال القديس ثم اللهم أي أو فوضاً من مضطرباً ومجانباً لمن مضطرباً

الحال القديس ثم اللهم أي أو فوضاً من مضطرباً ومجانباً لمن مضطرباً

الحال القديس ثم اللهم أي أو فوضاً من مضطرباً ومجانباً لمن مضطرباً

(الخ) خسر مبتدأ والخبر بلا مدح الفصل (قوله ولأنه أكثر علواً) أي زيادته عليه بالسلامة معني (قوله

ولأنه الخ) وهو أوجيخ رضى الله تعالى عنه نهاية (قوله ومن ثم) أي لأجل مخالفتها للسنة

الصحيحة (قوله انتهى الصبح عن تشييده صلاة الوتر الخ) ظاهر هذا السياق شامل للأحدى عشرة وغيرهما من

المراتب الموصولة لكن في بعض العبارات ما يدل على خلاف ذلك ومن ذلك قول العبادان وصل الثالث كره

انتهى وقول الاستاذ في كثره ويكره الوصول عند الأذان ثلاثاً وكذا فان زاد وصل خلاف الأولى انتهى

وفي العباد بعد ما تقدم وإذا وصله في رمضان أسرى في الثالثة أي دون الأولى قال في شرحه موجه بأنه في

رمضان يسن الجهر فهو عند وصله هو تشييده بالغرب يسن الجهر في الأولى فقط سواء تشهد تشهدين

أم تشهد لأن المغرب كذلك ثم رأيتهم صرحوا بذلك الخ انتهى اه سم قول المتن (تشهد) أي في الأخيرة

معني (قوله والأول أفضل) أي والوصول تشهد أفضل منه تشهدين كفي التصديق فرأيته من المغرب

واللهي عن تشييده الوتر بالغرب فيها وبغني قال عرش قوله من والوصول تشهد أفضل الخ أي وإن

أحرم بأحدى عشرة ولعل وجه التشبيه بالمغرب فيما ذكر أن الأول منهما بعد شفع والثاني بعد فرد ثم قوله

أفضل قيل يدان الوصول من حيث كونه تشهدين ليس مكره وأما ما هو خلاف الأفضل وقوله من واللهي

عن تشييده الوتر الخ أي يجعله مثلاً لا تشهدين اه (قوله ويختار الخ) عبارة الغني وليس فيه غير ذلك فلا

يقصد التشهد البطلان لأنه قصد المجل وشرقه سم (قوله أن جعل إبطه) أي إبطه لما كرم من الزيادة

على تشهدين وفعل أولهما قبل الأخيرين (قوله كان فيه) أي في التشهد الثاني وأما القول قبل الأخيرين

(وقوله تطويل في جلسة الاستراحة) أي بأن يجلس للتحديق أكثر من قدر جلسة الاستراحة (قوله ويسن

إلى قوله وقضيته في النهاية والغني (قوله وفي الثالثة الانحلال والمؤذنين) ظاهره أن وصل وإن لم تطويل

الثالثة الثانية سم على وجه ويقال هذا مخالف لما تقدم من أنه لا تسن سورة بعد التشهد الأول إلا

أن يقال هذا مختص لتعلق الطلبة بخصوصه عرش (قوله وقضيته الخ) عبادة الغني وينبغي أن

الثلاثة الأخيرة فيما إذا زاد على الثالثة أن يقرأ فيها ذلك اه زاد النهاية كما عني الباقين اه وظاهرهما

كما قال عرش سواء صاها بما قبلها أم لا فخالفاً ما سبقه الشارح عن الباقي في أن بعض كلامهما

بالفصل لا يراجع (قوله إن ذلك) أي قراءته كمر (قوله فصل الخ) أي الثلاثة الأخيرة عما قبلها (قوله

كثمان الخ) مثلاً قبل الثلاث (قوله فر ذلك) أي ما ذكر من السور الثلاث (في الثلاثة الأخيرة) أي

وإن وصل فيها (قوله وإن يقول) إلى التنبه في الغني وإلى المتن في النهاية (قوله وإن يقول الخ) عطف على قوله

في الأولى قراءته سبع الخ (قوله بعد الوتر) أي بعد فراغ الوتر ركعة كان أو أكثر عرش (قوله لا تأسع

الملك القدوس) ويرفع صوته بالتلحيم وإيعابه بصري (قوله ثم اللهم أي الخ) أي وإن يقول بعده

بسلام واحداً أو تسليماً واحداً كما عني مستغنياً التشابه إلى خلافه من المتن (قوله انتهى

الصبح عن تشييده صلاة الوتر بالغرب) ظاهر هذا السياق أن التشبه بالمنهي عنه شامل للأحدى عشرة

وغيرهما من مراتب الموصولة لكن في بعض العبارات ما يدل على خلاف ذلك كما تقدم في هامش المتن أول

باب صفة الصلاة ومن ذلك قول العبادان وصل الثالث كره اه وعبارة استذنا في الحسن البكري في

كثرة ويكره الوصول عند الأذان ثلاثاً وكذا فان زاد وصل خلاف الأولى اه وفي العباد بعد ما تقدم وإذا

وصله في رمضان أسرى في الثانية أي دون الأولى قال في شرحه موجه بأنه في رمضان يسن الجهر فهو عند وصله

هو تشييده بالغرب فيسن الجهر في الأولى فقط سواء تشهد تشهدين أم تشهد لأن المغرب كذلك ثم رأيتهم

صرحوا بذلك الخ اه (قوله والأول أفضل) الأول هو الوصول تشهد (قوله ويظهر أن جعل إبطه الخ) الوجه

أنه حيث جلس بقصد التشهد البطلان لأنه قصد المجل وشرقه فيه (قوله وفي الثالثة الانحلال والمؤذنين)

فيها أو أثر خمس مثلاً المطوفين والاشفاق في الأولى والبروج والطارق في الثانية وتوجد مثلاً لا يلزم من ذلك أن يقول بعد الوتر ثلاثاً

سبحاً أو ثلثين من مضطرباً ومجانباً لمن مضطرباً

الحال القديس ثم اللهم أي أو فوضاً من مضطرباً ومجانباً لمن مضطرباً

الحال القديس ثم اللهم أي أو فوضاً من مضطرباً ومجانباً لمن مضطرباً

الحال القديس ثم اللهم أي أو فوضاً من مضطرباً ومجانباً لمن مضطرباً

الحال القديس ثم اللهم أي أو فوضاً من مضطرباً ومجانباً لمن مضطرباً

الحال القديس ثم اللهم أي أو فوضاً من مضطرباً ومجانباً لمن مضطرباً

الحال القديس ثم اللهم أي أو فوضاً من مضطرباً ومجانباً لمن مضطرباً

الحال القديس ثم اللهم أي أو فوضاً من مضطرباً ومجانباً لمن مضطرباً

الحال القديس ثم اللهم أي أو فوضاً من مضطرباً ومجانباً لمن مضطرباً

الحال القديس ثم اللهم أي أو فوضاً من مضطرباً ومجانباً لمن مضطرباً

الحال القديس ثم اللهم أي أو فوضاً من مضطرباً ومجانباً لمن مضطرباً

الحال القديس ثم اللهم أي أو فوضاً من مضطرباً ومجانباً لمن مضطرباً

الحال القديس ثم اللهم أي أو فوضاً من مضطرباً ومجانباً لمن مضطرباً

الحال القديس ثم اللهم أي أو فوضاً من مضطرباً ومجانباً لمن مضطرباً

الحال القديس ثم اللهم أي أو فوضاً من مضطرباً ومجانباً لمن مضطرباً

الحال القديس ثم اللهم أي أو فوضاً من مضطرباً ومجانباً لمن مضطرباً

ولم تكن لأحصى ثلثه على  
أنت كما تبت على نفسك

الله الخ (قوله وبك) عبارة الغنى وأعوذ بك اه وبعبارة عرش قوله وبك شك أي استغبر بك من غضبك اه (قوله لا قدمت ألقا) أي في قوله ولو صلى ما قدر كعتا في الخ (قوله ولو بعد المغرب) أي المثل في الغنى والى قوله ولو خرج في النهاية (قوله في جمع التقديم) ظاهر وإن صار متقبلا قبل فعله بعد فعل للمعشاة كان وصلت سفينته دارا فتمت بعد فعل المعشاة أو نوى الأقامة لكن نقل عن العبد أن لا يفعل في هذه الحالة بل يزعم حتى يدخل وقته الحقيقي وهو ظاهر لأن كونه في وقت المعشاة اتفق بالإقامة عرش قوله المثل (وطول العصر) أي الصادق نهاية (قوله إلى ثالث الليل الخ) وفي الغنى إلى نصف الليل اه (قوله أول بعد الخ) لعل أو بمعنى الواو كعبرم النهاية (قوله وهو) أي القصر (قوله بل هي) أي التبعيض شارح اه سم (قوله فلا وجه الخ) وقفا للنهاية والله ما أغنى قال البصري قوله فلا وجه الخ قد يقال أن نسب التعسير بالواو اه وفيه نظر إذ تفرع على ما قبله ظاهر (قوله من ذلك) أي من الوتر والرواتب البعدية كما هو ظاهر بصري (قوله ويبحث بعضهم) هو الشهاب الزملي بصري واعتقد ذلك البحث أنها نوى الغنى عبارة سم اعتد هذا البحث شخشا زملي وعليه فلا حرم للجميع وأورد ركعتيه أحد في الوقت فهل يصير الجميع أداه فطر وينبغي أن يصير لاهم صلاته واحدة حر وأقضى أيضا امتناع جمع سنة الظاهر مع سنة العصر باحرام واحد إذ يلزم أن يكون صلاته بعضها أداه وبعضها قضاء ولا نظير لذلك وتضاهيها في جمع سنة الظاهر مع سنة العصر بعدهما في جمع التقديم وفيما إذا قضاهما أي الظاهر والعصر إذ كل الصلوات أداه أو قضاء في الغنى الأسوي ما ينبغي أن يداه الظاهر لكن اعتد شخشا الشهاب الزملي امتناع جمع الوتر مع غيره كسنة العشاء والفرق بين الوتر وغيره مكن اه (قوله بان الصلاة ثم صرح الخ) قضية هذا التعليق الجواز بعد فوات العدين وقضية ما بعد الخ سم ورشدني عبارة عرش قوله وبانغ أشبهت الفرائض الخ وعلى هذا لفظة بعد الفطر والأضحية لا يجوز للجميع بينهما باحرام واحد مع انتفاء العلة الأولى لأن الحكم إذا كان بالاعتبار يبق ما قبلت احداهما وكذا الوتر يكتفي بالعبد والأضحية فلا يجوز لاهم صلاته مقتودان اه (قوله وما يصح أن لا) أي جواز جمع القبليتين البعدية باحرام ولعل نافية امتناع ظاهري في العدين (قوله لا اختلاف النية) قد يقال لا يؤثر (قوله فاعمل بحسب مبنى

ظاهرة وإن وصلى وإن لم تطول إلى الثالثة على انتفاءه (قوله بل هي) أي التبعيض ش (قوله ويبحث بعضهم الخ) اعتد هذا البحث شخشا زملي وعليه فلا حرم للجميع وأورد ركعتيه أحد في الوقت فهل يصير الجميع أداه فطر وينبغي أن يصير لاهم صلاته واحدة حر وأقضى أيضا امتناع جمع سنة الظاهر مع سنة العصر في وقت العصر باحرام واحد إذ يلزم أن تكون صلاة بعضها أداه وبعضها قضاء ولا نظير لذلك وقضية جواز جمع سنة الظاهر مع سنة العصر بعدهما في جمع التقديم وفيما إذا قضاهما أي الظاهر والعصر إذ كل الصلوات أداه أو قضاء في الغنى الأسوي ما يصح أنه خضع أي بعد من الركعات باحرام واحد ينوي في أحرامها يقع بعض تلك الركعات عن صلاته وبعضها عن أخرى وصورته في الوتر فله عجز أي بأن يثلاث ركعات ينوي بعضها الوتر وبعضها غيره كذا نقله صاحب البيان عن الفقهاء وغيره فإنه لما تكلم على الأفضل الفصل أو الوصل حكى فيه أربعة أوجه فقال أحدها الأفضل أن يفعل بين الشفع والوتر بالتسليم والثاني الأفضل أن يجمع ثم قال والثالث وهو اختيار الفقهاء أن الأفضل أن يجمع بين الجميع بتسليمه لأن أن يكون ركعتان للصلاة وركعة للوتر والأفضل أن يفعل الركعة الثالثة صاحب البيان ومنه يؤخذ ما ذكرناه اه كلام الأفاضل وهذا يؤيد الجنب المذكور ما يسد ظاهر افتقاره لكن اعتد شخشا الشهاب الزملي امتناع جمع الوتر مع غيره كسنة العشاء والفرق بين الوتر وغيره مكن (ق) ع (قوله بان الصلاة ثم صرح الخ) قضية هذا التعليق الجواز بعد فوات العدين وقضية ما بعد الخ سم ورشدني عبارة عرش قوله وبانغ أشبهت الفرائض الخ وعلى هذا لفظة بعد الفطر والأضحية لا يجوز للجميع بينهما باحرام واحد مع انتفاء العلة الأولى لأن الحكم إذا كان بالاعتبار يبق ما قبلت احداهما وكذا الوتر يكتفي بالعبد والأضحية فلا يجوز لاهم صلاته مقتودان اه (قوله وما يصح أن لا) أي جواز جمع القبليتين البعدية باحرام ولعل نافية امتناع ظاهري في العدين (قوله لا اختلاف النية) قد يقال لا يؤثر (قوله فاعمل بحسب مبنى

\*) (تنبه) قضية كلام بعضهم أنه لا تحصل فضيلة الوتر إلا على آخرته وهو محض أن أراد كمال الفضيلة لأجلها كما قدمته آتفا (وقوله) أي الوتر (بين صلاة العشاء) ولو بعد المغرب في جمع التقديم (وطول العصر) للغير الصريح بذلك وقت اختياره إلى ثلث الليل في حق من لا يريد تفهيدا أول مرة بد الاستيقاظ آخر الليل ولو خرج الوقت سار قضاء قبل العشاء كالرواتب البعدية على ما مر بعضهم قصر التبعيض على الوقت وهو كالقصر على كل موجودة خلجها أيضا إذا ضاع حتى إذا دافعا لوجه أنه لا يجوز تقديم شيء من ذلك على الغرض في القضاء كالأداء ثم أيا ما ينجز رجحناه أيضا ويبحث بعضهم أنه لو أتم القابلة إلى ما بعد الغرض جازل جميعها مع البعدية بسلام واحد ونزق بين هذا وامتناع ظاهري في العدين بان الصلاة ثم يصير نصفها قضاء ونصفها أداه لا نظير له وبانها أشبهت الغرض بطلب الحاجة فيها فلا تعتبر عواردها كالتراخي وما يحسنه الأول في نظر ظاهر لا اختلاف النية فاعمل بحسب مبنى على الضعيف اه لا يجب نية القبلي

والله عدي على أن الوصل كما بينهم بخص بأبعض صلاة واحدة

وليس القليل والبغية كذلك لاختلافهما وقتا وبغيره (وقيل شرط) جواز (الابتار ركعة) (٢٢٩) سبق نفل بعد العشاء) ولومن غير

سنتها انتفع هي موزة تلك  
النفل وردوه بأنه يكفي  
كونها وتر في نفسها أو موزة  
للقضاء أو لفرضا (ويسن)  
لمن وثق ينقلته وأراد صلاة  
بعد نوم (جعل) كما آخر  
صلاة الليل التي يصلحها بعد  
نومه ولم يتحقق السليتها  
حدث أطاقته انصرف  
لذلك من رتبة وتراويع  
أو تهجد لازمه في الجمع  
المتحقق عليه وذلك للاتباع  
وبه يحصل فضل التهجد  
لما بينهما من العموم  
والخصوص الوجهي إذ  
يتجهبان في صلاة بعد النوم  
بنية الترتيب وتنفرد الوتر  
بصلاته قبل النوم والتهجد  
بصلاته بعده من غير نية الوتر  
فما وقع لهما من صدقة  
عليه لئلا ينافي قولهما في  
النكاح أنه غيره على أن  
الفصل بانجراد التسمية ثم  
بيان أن التهجد الواجب  
عليه صلى الله عليه وسلم أولا  
لا يكفي عنه الوتر والذى  
اختلف في نسخ وجوبه عنه  
مأخذا الوتر وخبر بكه  
بعنه فلا يصلح جاعلة  
تراويع قبل النوم ثم بانيه  
بعده فان أراد الجامع معهما  
فيه نوى فلا مطلقا فان  
أوتر ثم تهجد أو عكس  
أول تهجد أصلا لم بعده  
أي لم ينسب أي شرعه  
إعادة فان أعاده بنية الوتر  
خالقيا بطلانه من العام  
بالتنبي الأث والادوية

الح) لا يلزم هذا لبلان فرض المسئلة أنه تعرض في نيته كون ركعتين السنة المتقدمة أو ركعتين السنة المتأخرة (وقوله) وليس القليل والبغية (الخ) وكذا سنة الظهر والعصر بالاولى خلافا لما من  
بحث سم (وقوله) لومن غير سنتها (الخ) إلى المتن في النهاية والمعنى (وقوله) ولو فرضنا أي العشاء (وقوله) من وثق (الخ) إلى  
قوله ولو أوتر في النهاية لا تقوله التي لا يمر وقوله على أن لا يخرج وقوله أو عكس وقوله ولا غيره (الخ) قول المتن  
(و سن جعله الخ) أي ولو لم يكن قبله معنى وشرح بافضل قال عس يؤخذ من تخصيص من التأخير بالوتر  
احتجاب بتجمل وأتبعه العشاء العبدية وقد قدمنا ما يدل عليه اه (وقوله) وأراد صلاة بعد نومه قد يقال لجعل  
الذكر وضوء وان لم يرد صلاة بعد النوم لأن طلب الشيء لا ينقطع بإرادة الخلاف فوجه التقيد وقد  
يجاب بأنه احتراز عما عزم على ترك الصلاة بعد النوم أولانه ليصدق قوله أي المصنف جعله آخر صلاة الليل  
سم على حج اه وشدى عبارة المعنى فان كان له تهجد آخر الوتر لاني أن يتهجد أولا أو بعده فيضاه العشاء  
ورائيتها هذا ما في الوتر وقد قيل في بعض الأوقات يبقى بقطعه والاختيار أفضل مطلقا اه وبما ع  
شرح بافضل ما وافق ما نقله عن الجمهور (وقوله) التي يصلحها بعد نومه قد يقال بقاء عبارة الصلاة  
أطلتها أي أفسد لا تقتضه تقيد بذلك أن ليس له صلاة بعد النوم لاني أنه أن يجعله آخر صلاته قبل  
النوم وليس كذلك كما هو ظاهر من غير عبارة بافضل مع شرحه للشارح وتأخيره بعد صلاة الليل من  
نحو رتبة أو تراويع أو تهجد وهو الصلاة بعد النوم أو صلاة نفل مطلق قبل النوم أو فائتة أو اقتضاهما  
للافضل من تقدمه عليها سواء كان ذلك أي الوتر بعد النوم أو قبله وتأخيره إلى آخر الليل فيها إذا كان  
من عادته أن يترك صلاة أو غيره أفضل من تقدمه أو اه (وقوله) ولم يتغير (الخ) أي إلى قبل الذي  
يصلحها بعد نومه (لأنها الخ) أي صلاة الليل (وقوله) فانك أي لما بعد النوم (وقوله) لا يمر أي قوله  
على أن القصد في المعنى (وقوله) (الخ) أي بالوتر بعد النوم (وقوله) فما وقع لهما الخ أي في غير النكاح  
(قوله) من صدقه عليه أي صدق التهجد على الوتر ويحل العكس (قوله) أولا أي قبل النسخ (قوله) وان  
الذى اختار الخ عبارة الرض في باب النكاح ونسخ وجوب التهجد عليه لا الوتر انتهت اه سم  
(قوله) فلا يصلح الخ أي لا الأفضل لا خير كما هو على بعضه أول الليل في جاعته وكان لا بدركها آخر الليل  
ولهذا أثنى الوتر على الله تعالى فمن صلى بعض وتره رمضان جاعته يتكلم بعد تهجده بأن الأفضل تأخير  
كأنها يقال عس قوله بأن الأفضل تأخير كنهه أي علم يتصرف من تأخير فوات بعضه والأصل ما يخاف فوته  
وأخر ما يوقى يكون ذلك عند الرضا في التقديم بالصلاة اه (قوله) فوي الخ) أي وأوتر آخر الليل فيها لم تكن لو كان  
امادى الوتر رمضان بنية النفل المعلق كره القنوت في جبهه عس (قوله) أول (الخ) أي قوله وقضى معنى  
المعنى قول المتن (لم بعده) أي ولو في جماعة فسنتي هذا مما سمعنا من النفل الذي تشرع فيه جماعة ومن  
إعادة جماعة عس (قوله) فليقاس بطلانه من العام حرم بذلك أي عدم الاعتقاد بالمعنى وكذلك النية بتعبا  
لواله (قوله) (الخ) أي بأن أعاد ما هلا أو ما ينهيا به (قوله) ولا يكره تهجد الخ) لكن لا يسقط تعدده  
وقال في الباب يسن أن يصلى ركعتين بعد الوتر فاعاد ما يقرأ في الأولى بعد الله تعالى إذا أوترت وفي الثانية

فلا مطلقا وذلك لغير الصحيح لأن تران في ليلة ولا يكره تهجد ولا غيره بعد وتر

قل يا أيها الكافرون فاذا زرع وضع بذبه على الأرض وبنى وحلبه وجرم ذلك العسري أيضا أو كسرى  
 المجموع على من اعتقد سنية ذلك وقال إنه من البدع المنكرة وقال في العبادي يندب أن لا يتنفل بعدوتره  
 وصلاته صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد السالبيان الجواز معنى عبارة سم قوله ولا يكره ولا يبعد ولا يفسره  
 الجهدا لا يفتد بترك التنفل بعد الوتر وقد صرح بقوله العبادي تبع المعصوم عوا التحقيق كما بينه في شرحه  
 فقال ويندب أن لا يتنفل بعدوتره وصلاته صلى الله عليه وسلم بعد السالبيان الجواز وقد بسطنا من ذلك أي  
 ندب عدم التنفل بعد الوتر المسافر فقد ذكر ابن حبان في صحيحه الأمر بالركعتين بعد الوتر المسافر خاف أن  
 لا يستقطق التمسيد ولو بدا له التمسيد بعد الوتر فالأولى أن يؤخر عنه قبل الانص عليه انتهى وفي هذا الكلام  
 اشعار بان فعل الوتر لا يمنع التمسيد لكن إن أراد في الحال فالأولى أن يؤخره قبل الانص عليه انتهى وفي هذا الكلام  
 ينبغي تأخير (أي الوتر) عنه (أي عباد ذكر من التمسيد وغيره) قوله ثم أراد (أي صلاة) أي التمسيد  
 أو غيره (قوله آخرها قللا) لعل حكمته المحافظة بحسب الظاهر على جعل الوتر آخر صلاة الليل ورفقه لما  
 قيل بين الركعة الأخيرة وما بعدها كان ذلك لأنه ليس من صلاة الليل الفصله بتقدير أنه منها ينزل ذلك منزلة  
 من أراد الانص على الوتر ثم عرض له ما يقتضيه التمسيد بعده ع (قوله أي يسلي) أي يقول المني  
 ومنه في النهاية الأذلة نعم إلى ما (قوله حتى يصير وتر الخ) أي ثم التمسيد ما شاع معنى زاد على الجعل التهاية ثم  
 بعده كذا في الروضة أمالومير شعاع ثم وتر بعد من غير تنفل التمسيد فلا يجوز خزا اه (قوله جمع الخ)  
 منهم ابن عمر رضي الله تعالى عنهم معنى (قوله عنه) أي عن نقض الوتر معنى (قوله عليه) أي المصنف قول  
 المني (في النصف الثاني الخ) لو فات وتر النصف الثاني من رمضان فقتضاه من أوفى غير رمضان ينبغي أن يقتن  
 لأن القضاء يحكي الأداء سم (قوله وعلى الأول) هو قول المصنف في النصف الثاني من رمضان ع (قوله  
 يكره ذلك) أي القنوت في غير النصف معنى (قوله وقضيته) أي فقتضا طالعهم كراهة القنوت في غير  
 النصف (قوله ومروم ما وافقه) عبارته هناك في شرح ويندب القنوت في سائر المكتوبات النازلة الخ  
 أما غير المكتوبات كالخنازة فيكره فيها مطلقا بناء على الضيق والمنذور والنافلة التي يسن فيها  
 الجباة وقضيهما لا يسن فيها ثم انقضى فيها النازلة لم يكره ولا يكره وقول جمع يحرم ويطلق في النازلة  
 ضعيف وكذا قول بعضهم يبطل أن طال لأطلاعهم كراهة القنوت في الفرائض وغيرهما الفرائض النازلة  
 اقتضى أنه لا فرق بين طوله وقصيره وفي الام ما يصرح بذلك ومن ثم لما ساق بعضهم فالوفيه ودخل  
 الرمي وغيره في قوله لم إذا طال القنوت في النافلة بطلت مطلقا انتهت اه سم (قوله وبه) أي قوله

الذي صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين بعد الوتر بما ساقه لبيان الجواز والأي وأطلب علموا أمر به جعل آخر  
 صلاة الليل ورواه وفي شرح العبادي وقد بسطنا من ذلك أي ندب عدم التنفل بعد الوتر المسافر فقد ذكر ابن  
 حبان في صحيحه الأمر بالركعتين بعد الوتر المسافر خاف أن لا يستقطق التمسيد ثم وعى عن ثواب تكلم رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في سفر فقال إن هذا السفر جهد وثقل فأذا وتر أحدكم فليركع ركعتين فان استقطقا والا  
 كانتا ولو بدا له التمسيد بعد الوتر فالأولى أن يؤخر عنه قبل الانص عليه اه وفي هذا الكلام اشعار بان فعل  
 الوتر لا يمنع التمسيد لكن إن أراد في الحال فالأولى أن يؤخره قبل الانص عليه انتهى وفي هذا الكلام  
 من رمضان) لو فات وتر النصف الثاني من رمضان فقتضاه من أوفى غير رمضان ينبغي أن يقتن  
 يحكي الأداء (قوله ومروم ما وافقه) عبارته هناك بعد شرح قول المنهاج ويندب القنوت في سائر  
 المكتوبات كالخنازة فيكره فيها مطلقا بناء على الضيق والمنذور والنافلة التي يسن فيها  
 الجباة وقضيهما لا يسن فيها ثم انقضى فيها النازلة لم يكره ولا يكره وقول جمع يحرم ويطلق في النازلة  
 ضعيف وكذا قول بعضهم يبطل أن طال لأطلاعهم كراهة القنوت في الفرائض وغيرهما الفرائض النازلة  
 اقتضى أنه لا فرق بين طوله وقصيره وفي الام ما يصرح بذلك ومن ثم لما ساق بعضهم فالوفيه ودخل  
 الرمي وغيره في قوله لم إذا طال القنوت في النافلة بطلت مطلقا انتهت اه (قوله وبه) أي قوله

لكن ينبغي تأخير هذه  
 ولو وتر ثم أراد صلاة آخرها  
 قللا (وقيل بشعيرة ركعة)  
 أي يصلي ركعة حتى يصير  
 وتره شعاعا (ثم بعده) ليقع  
 الوتر آخر صلاة كما كان  
 يفعل جمع من الصابرة في  
 الله عنهم وينبغي نقض  
 الوتر لكن في الأحياء أنه  
 صح النهي عنه (ويذهب  
 القنوت آخر وتره) أي آخر  
 ما يقع وتره قبل الأتيار  
 بركعة كما هو ظاهر خلافا  
 لحسن أدرفه عليه في  
 النصف الثاني من رمضان  
 لأن أي بن كعب جعل  
 ذلك لما جمع عمر الناس  
 عليه في التراويح ورواه أبو  
 داود (وقيل) يسن في الأخيرة  
 الوتر (كل السنة) واختير  
 لظاهر الحديث الصحيح عن  
 الحسن بن علي رضي الله  
 عنهما عني رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم كانت  
 أنزلهن في الوتر أي قنوته  
 اللهم اهدني فبين هديت  
 إلى آخر ما في قنوت الصبح  
 وعلى الأول يكره ذلك  
 وقضيهما تطو به لا يبطل  
 ومروم ما وافقه وبه

رد قول شيخنا هنا ولعل محله اذا لم يطل به الاعتدال أو كان سهواً ثم ان في الأنوار ما قد وافقه (وهو كقنوت الصبح) في لفظه ومجمله والجهر به ودفع  
اليدين فيه وشير ذلك محاسن ثم يقول (نداء قبله اللهم اننا نستعينك ونستغفرك الى آخره) (٢٣١) وهو مشهور وقبله بزيادة آخر

وضمته ان تطويله لا يطل الخ (قوله رد قول شيخنا الخ) اعتمد مر قول الشيخ سم وكذا اعتمد  
انطيس عبارة النهاية والمغنى وعلى الاول لو كانت في غير النصف المذكور ولم يطل به الاعتدال كره  
وسعد السهو وان طال به وهو عام على ما تقدم بطلت صلاته والا فلا وسعد السهو اه قال عرش قوله  
مر لو كنت في ما لم تزل لو كنت في غير الصبح فان طال به الاعتدال ولو لم ينزل الركعة الأخيرة بطلت صلاته حيث  
كان عامداً غالياً والا فلا وسعد السهو على ما اعتمد الشارح مر واقفي على ان تطويل الاعتدال من  
الركعة الأخيرة لا يضر مطلقاً لانه عهد تطويله بقنوت النارة وعلمته فلا يجوز لانه لم يفعل ما يبطل عمده اه  
(قوله ولعل محله) أي عدم الابطال (قوله قد وافقه) أي قول الشيخ (قوله في لفظه) الى قوله لنقل  
الخلف في المغنى (قوله وغير ذلك الخ) أي كاشتغاله بالصوم بتركه مغنى (قوله آخر البقرة) أي ربنا  
لا تؤخذنا الى آخر السور ونهنا يتوفى (قوله يقول ذلك) أي اللهم اننا نستعينك الخ قول الشيخ (بعده)  
أي بعد قنوت الصبح مغنى (قوله لا آخر) أي اللهم اننا نستعينك الخ (قوله تقصدته) أي قنوت الصبح  
أول بشر وطه السابقة (قوله ادعى دعا الاحتجاج كرهى) (قوله أم بعدها) هلا قال أم قبلها سم عبارة  
البصري قوله أم بعدها لعل الاصول ادعى دعا الاحتجاج كرهى (قوله أم بعدها) هلا قال أم قبلها سم عبارة  
الجماعة والقنوت الظاهر ثم اه وقد يجب بان يفتى في أم قبلها قوله نعم له تعجداً على أي كسر قبل قول  
المن فان أوتر الخ (قوله كفسره) أي من القسم الاول (قوله أي مالا ين) الى قوله قال بعضهم في  
النهاية وانتهى الاقوله لما صح الى قس (قوله ومن نفاها الخ) ان أراد بانها عائشة رضي الله عنها كان  
يبنى أن يقول انما اردت بصوم ربه بدل علم ان عائشة انما قالت ما رآته يصليها شدي قول المن  
(الضحي) وهي صلاة الاشراف كان في بي الوارثه خاله تعالى وان وقع في العباب أنها غير هاد على ما فيه  
يطلب قضاؤها اذا كانت لها ذات وقت نهاية وبقي في الشرح خلاف ذلك الاتية عبارة عرش قوله مر  
وهي صلاة الاشراف عبارة سم على التمس فرغ المحدث أن صلاة الاشراف غير صلاة الضحي مر وفي ج  
ما وافقه اه وعبارة شيخنا وهل هي صلاة الاشراف وغيره الذي في شرح الرمي انها هي وقال ابن حجر  
انها غير هاد ونقل ابن قاسم عن الرمي أي في غير الشرح وعاء فصلان الاشراف وكذا في شرحهما بنية  
منه اشراف الشمس ويتاكد على الشخص قضاؤها اذا كانت لها ذات وقت وهو وقت طلوع الشمس ولا  
يكره حينئذ كما كانت أنها ذات وقت اه وقوله وهو وقت الخ باقي في الشرح خلافه عن شرح السمائل  
للشارح وفاقه (قوله ومن نفاها الخ) أي ان عمر رضي الله تعالى عنه ما جلى على مر قول المن (واقفها  
ركعتان) ودعاء صلاة الضحي اللهم ان الضحايا ضحاؤك والبهائم ضحاؤك والجمال ضحاؤك والقوة قولك  
والقدرة قدرتك والعصمة عصمتك اللهم ان كان زكريا في السماء فاقه وان كان في الارض فاخرجه وان كان  
معسر افسره وان كان حراما فظهره وان كان بعدا فقر به بحق ضحاؤك وما تلو جالك وتلو وقدرتك  
أتى ما أثبت عبادة الصالحين وما قال من صلاة الضحي تقطع القربة لا تسبله وانما هي نعمة انفاها  
السيوطي في اذهان العوام ليصلهم على تركها شيخنا (قوله والله الخ) أي وبالله الخ (قوله قس الخ)  
عطف على قوله اربع وكان الاولى العطف به (قوله قال بعضهم الخ) عبارة النهاية وسن أن يقر أقبها  
رد قول شيخنا اعتمد مر قول الشيخ (قوله في المن وسنفة ترك الخ) سئل الجلال السويطي عن قوله فيه  
وتعسف هل هو بالهالة أو بالحمة فأجاب بقوله هو بالهالة وأنت في ذلك كما الخ اه (قوله أم بعدها)  
هلا قال أم قبلها (قوله قال بعضهم) وسن فهاجره الشمس والضحي الخ عبارة شيخنا الامام العارفي أبي  
الحسن البركري في كنه يقر أقبها أي تركي الضحي قل هو الله أعبدوا الكافر ونجس ضعيف في آخره  
في الاول والشمس وعلمها في الثانية والضحي وفيه مناسبة فهما تلتان والاولى لفضل السورتين والثورة

قال بعضهم بسن فهاجره الشمس والضحي حدث فيه راء اليهق اه ولم يبين أنه يقر وهما في اذا ادعى تركعتين في كل ركعتين من  
ركعاتها أو في الاولين فقط وعلمنا فهاجرها يقر أقبها الكافر ونوالا خلاص كما علم

الكافرون والاختلاص وهما أفضل في ذلك من الشمس والضحى وإن ورد تأييداً للاختلاص تعدل ثالث  
القرآن والكافرون تعدل رابعه بلاضافة اه وفي سم عن كثر الاستاذ البكري مثله واعده شخنا  
قال غش قوله هو الكافرون والاختلاص ويشترهما أيضاً في المعنى أكرم من ركعتين وحمل ذلك ما لم  
يصل أو بعداً واستأجوام فلا تستحب قراءته وبعد الشاهد الأول وما لم كل سنة تشهد فيها بشهدين فإنه  
لا يفرق السورة فيها بعد الشاهد الأول اه أي الألف في التوكيد تقدم وقال الرشدي قوله هو بلاضافة  
أي في القرآن فهذا الثواب بالنظر لاصل ثواب القرآن والرد أيضاً ثالث القرآن أو رابعه الذي ليس فيه  
الاختلاص بل ولا الكافرون اه **(قوله بامام)** أي في سنة المغرب كردى **(قوله ومن ثم)** أي لاجل ضعف  
الخبر **(قوله صحح في المجموع)** والتحقيق ما علمه الاكثر من الخ وهذا هو المعنى الذي جرى عليه ابن المقرئ  
وقال الاستوى بعد نقله ما مر فظهر أن ما في الروضة والمناهج ضعف انتهى اه معنى عبارة النهاية وسم  
والله بكافة المصنف من الاكثر من وجهه في التحقيق والمجموع وأقبحه شخنا الشهاب الرمي أنا كثرها  
تخلط وعليه فلوز ادعاهم يجوز ولم يصح ضحى أن حرم بالجميع دفعة واحدة فإن سلم من كل ثنتين صم  
الاحكام الخماس فلا يصح ضحى ثم إن علم المنع وتعدله لم ينقد ولا وقع فلا يكفيه بامام اه **(قوله)**  
ويبقى حله الخ وفاقاً للمنهج وخلافاً للنهاية والمغنى وفاقاً للشهاب الرمي **(قوله وبني حله)** أي ما في  
المجموع والتحقيق **(قوله على أنها)** أي الثمان **(قوله ذلك)** أي تتعاشره **(قوله حتى تصع نسبة)**  
الضحى الخ خلافاً للنهاية والوالد والله - أي ووافقهم المتأخرون عبارة شخنا أو أفضاها أو كثرها ثمان  
ركعات على الصحيح المعتمد فلا حرمها كثر من الثمان لم ينقد احكامها المشتمل على الزائد ان كان عامداً  
والانقضاء فلا مطلقاً اه وفي سمر ما وقع عبارة البصري قوله حتى تصع الحجة في الغفل الحزم به في  
الامداد وشرح العباب من عدم الصحة إذ نرى بالزائد على الثمان لضحى وهو ما يفهمه كلام أروض  
وشرحه فتأمل اه **(قوله والافضل)** الى التنبيه في النهاية وكذلك في المغنى الأقوله وكذا في الر والتاب  
الى وقتها من ارتفاع الشمس **(قوله والافضل الخ)** ويجوز فصل الثمان بسلام واحد وينبغي جواز  
الاتصاف على تشهد واحد في الاخيرة وجواز تشهد في كل شعب من ركعتين أو أربع وهل يجوز تشهد بعد  
ثلاث أو خمس ثم آخر في الاخيرة أو تشهد بعد الثالثة أو آخر بعد السادسة أو آخر بعد الاخيرة فيه نظر سم  
على ج اه شوري أو قل يقص كلامهم الآتي في النفل المطلق الجواز **(قوله من كل ركعتين)** يتردد  
النظر فيما لو أتى بالضحى بسنة واحدة هل يقتصر على تشهد واحد الاثر بنعم وانما اغتفر الثاني في الوتر  
لو روده بصري ولعل الاثر بامام عن سم آتقان جواز الزيادة على تشهد واحد **(قوله مثلاً)** أي أوست  
أو ثمان أو عشر **(قوله في جنبه)** كان المراد فيه لفظ جنس مقبوع ويشد **(قوله قريب)** أي تقلل على  
مر **(قوله أو سبق قل)** أي ولهذا قال الشارح كانه سقما من القلم لفظه بغير قل أحسن لو كان المقصود  
بذلك كما يتوجه نهاية **(قوله اذا مضى ربع النهار الخ)** أي من وقت الضحى كاهو ظاهر لانه أول النهار شرعاً  
بصري **(قوله ليكون الخ)** لعل المراد تقريباً سم **(قوله في كل ربع من الخ)** أي في ربع الاول الصبح  
ان الاختلاص تعدل ثالث القرآن والاخرى تعدل رابعه اه **(قوله ومن ثم صحح في المجموع)** والتحقيق ما علمه  
الاكثر من ان كثرها ثمان اه فقي به شخنا الشهاب الرمي فلوز ادعاهم يجوز ولم يصح ضحى أن حرم  
بالجميع دفعة واحدة فإن سلم من كل ركعتين صم الاحكام الخماس فلا يصح ضحى ثم إن علم المنع وتعدله لم  
تتعد ولا وقع نقلاً مر **(قوله ويبقى حله الخ)** وعلى اجواءه على ظاهر ما داخل الآتي عشر باجوام  
واحد لم ينقد احد الاحكام الخماس ان علم وتعد ولا اعتد فلا مطلقاً **(قوله والافضل)** السلام من كل  
ركعتين يجوز فصل الثمان بسلام واحد وينبغي جواز الاتصاف على تشهد واحد في الاخيرة وجواز تشهد  
في كل شعب من ركعتين أو أربع وهل يجوز تشهد بعد ثلاث أو خمس ثم آخر في الاخيرة أو تشهد بعد الثالثة  
أو آخر بعد السادسة أو آخر بعد الاخيرة فيه نظر **(قوله ليكون في كل ربع)** لعل المراد تقريباً **(قوله)**

عامراً واكثرها تتعاشره  
ركعة لخبره فيه ضعيف  
ومن ثم صحح في المجموع  
والتحقيق ما علمه الاكثر من  
ان كثرها ثمان وينبغي  
بجمله لوافق عبارة الروضة  
على أنها أفضلها لأنها أكثر  
ما صحت عنه صلى الله عليه  
وسلم وان كان أكثرها ذلك  
لو روده والضعيف به سهل  
به في مثل ذلك حتى تصع  
نسبة الضحى بالزائد على الثمان  
والافضل السلام من كل  
ركعتين وكذا في الرواتب  
وانما امتنع جميع أربع  
في التراويح ليجعلها شبيهة  
بالغرائب يطلب الجماعة  
فيها لرب الوتر فإنه وإن سار  
جميع أربع منه من تسليمة  
مع شبهة كذلك لكنه يورد  
الوصل في جنبه بخلاف  
التراويح ووقف من ارتفاع  
الشمس كرم كفى التحقيق  
والمجموع كالشرحين  
وقول الروضة عن الاعصاب  
من الطلوع قال الاذوى  
غريب أو سبق قل في  
الزوال وهو مراد من صبر  
بالاستواء ووقتها الفتراض  
مضى وربع النهار ليكون  
في كل ربع من صلاة والغير  
الصحيح



صلاة الايام حين فرض الفصل أي يقع الم ترك من شدة الخوف اخفافها (تنبه) بهذا ذكر من ان الثبات افضل من التثنية عشر لا ينائي قاعدة ان كلما كثرت وشق كان افضل لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة احرل علي قدر نصلي وفروا به نغفل لانها اغلبيت نصر بهم بان العمل القليل يفضل العمل الكثير في صور كالقصر افضل من الاتمام بشرطه وكذا ثبات افضل من الخمس اوسع اتوسع على ما قاله الغزالي لكنه مردوه كالصلاة في جماعة افضل منها خساو عشرين مرتوة كذا (٢٣٣) ذكره الزركشي ولا يصح لان إعادة الصلاة

مع الاندراك لغر وقوع خلل في صحتها يجوز ولا تعقد كجائز وكركعة التور افضل من ركعتي الفجر وتجد الليل وان كثرت ذكر في المطلب قال ولعل سبب ذلك استعجاب حكمها على ما تفهمه أي كونها نصير وظائفه ووليلته وزولوا تعالي وتر بحسب الوقت وتختلف ركعتي الفجر افضل من تقاو بلهما بغير الوارد وركعتي العبد افضل من ركعتي الكسوف بكيفية منهما الكاملة لان العبد لتوقفه شبه الغرض مع شرف وقته وكومل المصحة للاستشاق افضل من فعلهما وبقيت صور أخرى ولكن أن تقول لا بد من شئ من ذلك على القاعدة لان هذه كلها تحصل لافضل فها من حيث عدم اقيمتها بل من حيث أخرى اقترنتها كالاتباع الذي رويوا على ثواب الكثرة والمشيقة فقامه لتعلم ما في كلام الزركشي وغيره وان الجهد قدر من المالح الحنة بالقليل ما يفعله على الكثير ومن قال

وفي الثاني الضحى وفي الثالث الظهور وفي الرابع العصر ع ش ولعل الانسب البدأ الضحى وانتهى بالمغرب (قوله صلاة الايام) أي صلاة الضحى ع ش (قوله أي يقع الم ترك) فيه قلب مكان وحق لفظة أي أن تكسب قبل ترك غير الشارح (قوله لخبر مسلم الخ) على القاعدة (قوله لانها الخ) على عدم المناقاة (قوله بشرطه) وهو كون المسافة ثلاث مراحل (قوله لكنه مردود) بما رده قوله - م السابق وأكمل منه خمس الخ سم (قوله ولا يصح الخ) أي عدا كراه الزركشي وقد يجاب بان ضمير منتهى كلامه راجع لصلاة من حيث جنسها لا لخصها فالجواب أن الظاهر مثالي يوم مرة جماعة افضل منها في أيام آخر خساو عشرين مرة منفردا (قوله وان كثرت) أي التجميد (قوله قال) أي ابن الوفاء - متصلا بالمطلب (قوله أي كونها نصير وظائفه) يوم وليلة (قوله) أي اختوتها بالثوبية يندفع ما في (قوله بل من حيث أخرى) المطال البصري في استنكاهه وكتب سم ما نصه قوله بل من حيث أخرى الخ هذا لا ينافي أنها اغلبيت بل يحتمل لان هنا خروج بعض الصور عنها وقد تحقق وان كان كذلك لافضل من تلك الحجة الأخرى اه (قوله وان التجميد الخ) معطوف على قوله نصير بهم الخ ويحتمل على قوله ان العمل الخ (قوله ما يفعله) الضمير المستتر لما لو البارز للقليل (قوله وتغير ذلك) أي القاعدة المتقدمه مستو التذكير بتأويل الصابط قول المتن (وتحبة المسجد) قال الزركشي كان العماد هذه الاضافة حقيقة اذ لا رادتها تحتل بالمسجد تعظيها لافضلها فلو قصدت البقية لم يصح الخ شوي قال في الايعاب لان البتة من حيث هي بقعة لا تقصد بالعبادة شرعا وانما تقصد لاقام العبادة فيها تعالي انتهى اه كركدي ويحيرى قول المتن (وتحبة المسجد) مثل ذلك المساجد المتلاصقة والذي بعضه مسجد وبعضه غيره كالجنة الأسنوي على في الاشاعة شرح بالمسجد الربا وعلى العبد ما يفي في أرض مستأجرة على صورة المسجد واذا بان في الصلاة فيها يتوقف له مر وما يفي في أرض الخ أي الصور أنه لا يبين في أرضه مقدرة كما اذا فعل ذلك وتقدم مسجد فانه تضع فيه الصورة فيدي عبادة ع ش وشملها في الأرض المستأجرة المتكررة والأرض التي لا تجوز عمارتها كاتى بحرم الانهار وعلى ذلك في الأرض اما اذا كان البناء ومنه البلاط ونحوه فوضع فيه مسجد احب استحقاقه فيها كان استأجرها لمنافع تشمل البناء وتقوم فيه التحبة فيه اه وتظهر أنه يجي ما ذكر في الاعتكاف أيضا (قوله الخالص) خلافا لنهاية في مرأ نفا وشرح العباب عبارة سم قوله الخالص شرح الاشاع وفي شرح

(٣٠) - (شروا وان قالم - ثاني) الشافعي رضي الله عنه استكثر قوما لا ضحية احب الي من استكثر عددها والعق بالعكس لان القصد ثم طيب الصم وهما تخلص الرتبة ولا ينافيه من حيث غير الخالي انفسه عند أهلها أو أغلاها من المكان له بل تفتت على من أراد الاتصلا على واحدة ونظير ذلك قاعدة ان العمل المتعدي افضل من القاصر فهي اغلبيت لان القاصر مذكور افضل كالأمان افضل من نحو الجهاد واخذت ان عبد السلام كالأجاء ان فضل الطاعات على قدا المالح الناشئة عنها كصديق عليل يدرهم فانه افضل من قيامه باله صومه (اما) (وه) (تحبة المسجد) الخالص

غير المسجد الحرام للحاجة على طهر أو جسد أو ثوباً قبل جلوسه ولو لم يدرسا ينظر كفاي مقدمة شرح المذهب وبصارت وإذا وصل مجلس الدرس صلى ركعتين فإن كان مسجداً تأكد الحث على الصلوات انتهت ولم يستغفره الزركشي فنقل عن بعض مشايخه خلافاً أو زخفاً أو جواباً أو لم يرد الجواب خلافاً الشيخ نصر للغير المتفق عليه إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين وقوله فلا يجلس للغالب إذا العلة تعظيم المسجد ولو لا كره تركها من غير عذر لم ات قرب قيام مكتوبة جمعة أو غيرها وقد مرحت جامعها وإن كان فصلها جامعاً أو فرادى صلى الأوجه وخشى لو استغفل بالتحفة فوات فضيلة التعميم انتظره قائماً ودخل التحفة فإن صلاها أو جلس كره وكذا تركه لمطلب دخل وقت الخطبة متمكناً من الصلوات لمن نازع في قول بدطواف دخل المسجد متمكناً من طهوها ركعتين ما اختل شرط من هذين سنته قال الحاصل وإن خشي فوت سنة أو آتية وأدبناه بغير طوافه تقدم إذا خشي فوت سنة سنو كدة (وهي ركعتان) الصلوات أي أقبلها ذلك

الاعباب ومرق القبول أن ما وقف بعض مشايخنا على عدم المكث فيه على الجنب وقياسه هنا أنه يسب لداخله التحفة لكن متى جمع على أنها لا تسب له وهو قياس عدم صحة الاعتكاف فيه وقد يقال يندب من التحفة لدخله وإن لم يصح الاعتكاف فيه وهو الأقرب ثم فرق بمصاحبه أن في التحفة اجتماع المقتضى وغيره وفي الاعتكاف اجتماع المانع والمقتضى (قوله غير المسجد) أي قولنا المكن يتحصل في النهاية الأولى وبصارت إلى ولم يستغفره وكذا في المكني ولو لم يدرسا إلى أو زخفاً وقوله أو جواباً وقوله وأدبنا إلى المكن (قوله غير المسجد الحرام) أي ما هو فلا تسب لداخله بالقبولين إلا تين رشدي عبارة ع ش وإذا دخل المسجد الحرام من باب الطواف وأراد ركعتين تحية المسجد قبل الطواف فهل تعتقد قال الشيخ الرمي ينبغي أنها تعتقد ونألف شيخنا إلى رادي وقال بعدم الاعتقاد وسئل عن ذلك في نجاس آخر فقال بالاعتقاد (فرع) لو وقف حرمه شائع مسجد أو مسجد التحفة ولم يصح الاعتكاف سم على التخييل اه (قوله أو حدث) أي وتطهر عن قرب نهاية (قوله ينتظر) ينظر المفعول أي ينتظره المطلب (قوله وإذا وصل مجلس الدرس) فنية ما بعده وإن لم يكن من المسجد فخالف اختصاص التحفة بالمسجد (قوله أو زخفاً) عطف على مـدرسا إلى ولو دخل زخفاً وهو المكني على الأيتيم والجواب هو المكني على السبدن والركبتين (قوله وقوله) أي قول الخبر وهذا دلستند الشيخ نصر (قوله الغالب) أي من جلوس داخل المسجد فيه (قوله إذا العلة الخ) لتعليل لقوله للغالب (قوله كره تركها) أي التحفة (قوله إن قرب قيام مكتوبة الخ) أي أو آتية مكني (قوله انتظره) أي قيام المكتوبة (قوله على الأوجه) أي خلافاً لما في شرح الروض عن بحث المهمة من عدم الكراهة أن كان قد صلاها جماعة سم (قوله كره وكذا تركها الخ) ظاهره اعتقادها في هذا الموضع مع الكراهة سم (قوله الخطيب الخ) أي وإن دخل والأمام في مكتوبة فيها يتراد المكني أو دخل بعد فراغ الخطيب من خطبة الجمعة وهو في آخرها قال الشيخ أبو محمد وعبادعي دخول هاتين الصورتين في قولهم أو قرب بالاعتكاف اه (قوله دخل) أي الخطيب (قوله وقت الخطبة) عبارة للمغني وقد كانت الخطبة اه (قوله متمكناً منها) أي الخطبة وكذا احتجزه عما دالم يمكن منها كأن يكمل العدد رشدي (قوله ولابد طواف الخ) ولو بدأ بالتحفة في هذه الحالة فينبغي اعتقادها لمطلوبة في الجلة ولو بدأ بالطواف كجها الأفضل ثم نوى بالركعتين بعده التحفة فينبغي صحة ذلك ويندرج فيها سنة الطواف مر اه سم (قوله من هذين) أي إرادة الطواف والتسكن منه (قوله المسجد) أي الماراً نفا (قوله ولن خشي الخ) ويجزم الاشتغال بها عن فرض ضأن وقته نهاية

بعض مشايخنا على عدم المكث فيه على الجنب وقياسه هنا أنه يسب لداخله التحفة لكن متى جمع على أنها لا تسب له وهو قياس عدم صحة الاعتكاف فيها إلى أن قال وقد يقال يندب الاعتكاف فيه وإن لم يصح الاعتكاف فيه وهو الأقرب و يفرق بأنه قد قاس حراً من المله قد فسنته بحسب ذلك الجزء الذي يسب لداخله تعظيمه وأشار إلى أن استغفاره لا يؤثر فيها طلبه من مزيد التعظيم بخلاف صحة الاعتكاف فإنه يلزم عليه أن يكون متمكناً في حوزة غير المسجد وفيما نخلل بالتعظيم إلى آخره ما طلبه وقد رُعي هذا القرائه أيضاً يلزم أن يكون مصل التحفة في حوزة غير مسجد إلا أن يقال هذا لا يخلل بالتعظيم لا انعقاد الصلاة في الجلة في غير المسجد بخلاف الاعتكاف فيلزم (قوله قبل جلوسه) قد يقال هلا اعتبر الجلوس للسير والوضوء كجلى جلس للارحام بالتحفة من جلوس أو لسجود التلوة والاذن سم آية السجدة عند دخوله ثم أتى بالتحفة ثم أتى كلام الشارح الآتي وفيه نظر \* (فرع) \* مسجدان متلاصقان دخل أحدهما صلى التحفة ثم دخل منه لا خر قبل مطالبة تحية الأمانة في حكم مسجد واحد فيه نظر ولا بعدان تعظيمه لأنه مسجد آخر حقيقة (قوله فإن كان فصلها جامعاً أو فرادى على الأوجه) أي خلافاً لما في شرح الروض عن بحث المهمة من عدم الكراهة أن كان فصلها جامعاً (قوله كره تركها الخ) ظاهره اعتقادها في هذا الموضع مع الكراهة (قوله ولابد طواف دخل المسجد متمكناً) ولو بدأ بالتحفة في هذه الحالة فينبغي اعتقادها لمطلوبة منه في الجلة ناية الأمر أنه عليه من تقديم الطواف لحصولها استعملتو بدأ بالطواف

فخبروا إياه عليه ما بسابقة والامتعقت الثانية إلا أن خروا على رءوسهم فاستسجدوا له (٢٣٥) بقرض أو قبل آخر وإن لم ينوها معه

لأنه لم ينو أن يسجد المقصود أي سقط طلبها بذلك الماحصول فوجب له الوجه وقفه على النتيجة إنما الأعمال بالنيات وزعم أن الشارع أقام فعل غيرهما مقام فعلها فحصل له أن تنو بعدوا قبل أن يكلم المجموع يقتضيه ولو نوى علمهم يحصل شيء من ذلك اتفاقا كقولهم نأمر أحدا بمسحبتهم بعينهم في سنة الطواف والتماضرت نسبة ظهر وسنته مثلًا لأنما مقصودنا إنما يختلف القضية (لا ركعة) فلا تحصل بها (على الصحيح) العدت (قلت وكذا الحجاز وسجدة التلاوة) سجدة (الشكر) فلا تحصل به. ولا ينعى أنها على الصحيح العدت أيضا (وتكرار) القضية أي طلبها (تكرار) النحول على قرب في الأصح والله أعلم) لتعدد السبب يسقط نيتها بتعدد الجلس ولو للضرورة من نحل سجدة على الوجه لتقصيره مع عدم احتياجه للجلس وبه فارق ما يأتي في العطشان وبطله مطلقا لا يقره مع نحو سهو أو جهر ولا بقاء وإن طال أو أعرض عنها كقولهم نأمر أحدا فحصل ما على الوجه إذا نواها فاشأ أن يجلس ويثبها لأن المحذور الجلس في غير الصلاة ولودخل عطشان لم تقف بشره بالجاسع

(قوله ففخبروا إياه) في التعبير بالجواز إشارة إلى عدم طلب الزيادة وإن أتى عليها فلتأمل سم قول المتن (وتحصل بقرض الخ) يعني أن يحمل ذلك حيث لم ينذرهما ولا فلا يلزم فعلها مستقلة لأنهم بالنذر صارت مقصودة فلا يجمع بينهما بين فرض ولا نفل ولا تحصل واحد منهما عرض (قوله فالوجه وقفه الخ) وقفا للشيخ الإسلام وخلافه في النفي وإن باي ووافقهم شيئا (قوله فحصل) أي نواها سم (قوله بعد) قد منع العدو يستدافع بان الشارع أقام فعل غيرهما مقام فعلها في سقوط الطلب فكذلك في الثواب سم (قوله شيء من ذلك) أي سم سقوط الطلب وحصول الثواب وإن كان المناسبت في الخ باليه (قوله ولو نوى عدمها الخ) كذا في النهاية فهو جواب سؤال منشؤه قول المصنف وتحصل الخ قول المتن (وكذا الحجاز) و يعني أن لا تنقوت بها إن لم يصل بها أفضل عرض (قوله به) أي مجموع هذه الثلاث قول المتن (تكرار النحول الخ) أي ولودخل من مسجد إلى آخر وهما متلاصقان بمعنى سم (قوله لتعدد السبب) إلى قوله ولودخل في أنها يتراعى الأقوال ولو للضرورة ولا يعلوه وقوله ولا بقاء إلى قوله (قوله بتعدد الجلس) أي يمكن اختلافه مستوفرا كقوله قدمه مره سم (قوله على الوجه) قد يقال هنا اغتفر الجلس اليسير للضرورة ولو جلس لأحرام بالتحسين جالس أو لسجدة التلاوة إذا سم آية السجدة عند دخوله ثم أتى بالقضية سم (قوله وبه الخ) أي بالتمثيل (قوله وبطله الخ) عطف على قوله بتعدد الجلس (قوله مع نحو سهو الخ) انظر إلى أنه بلفظة نحو وقد سقطوا غيره (قوله وإن طال) خلافا لما يتوالت في معنى ومن تبعهما على أنهما لا يعلو بطلان الوقوف أيضا كما في قوله بالوجه الله تعالى اه قال عرض قوله مره بطلان الوقوف أي قدر أن لا يدعى ركعتين ونحو بطلان الوقوف ما توسع المسجد جدا فقلته ولم يقف فيه بل قصد الحراب مثلاً وأدغمه إليه على ركعتين فلا تنقوت القضية بذلك عرض والموافق لما قدمه غير مره أن يقول قدر ركعتين (قوله إذا نواها قائم الخ) ولو أحرم بها السجدة لا وجه كما فاده الوجه المراد أنه تعالى جاز أو محبت جالس لاني به إذا ليس لنا فإله يجب التحريم بها قائمًا نية قال عرض قوله مره حيث جلس لاني به نحر صور ولا يطلق تنقوت القضية بالجلس وشيئ ذلك قوله مره السابق وثبوت بجائز قبل فعلها وإن قصر الفصل اه (قوله لم تقف بشره به) بالخ (قوله خلافا لما يتوالت في معنى سم وبه القوافل أن جلس منهمك مره اه وقال عرض ويقرب أن يحصل كلام الحق على ما إذا اشتد العطش وكلام أنها يعلى ما إذا لم يستلانه يتمكن من أن يشرب من

كله أو الأفضل ثم نوى بالركعتين به القضية فينبغي محذوف ويندرج فيها سنة الطواف لأن القضية لم تسقط بالطواف بل اندرجت في ركعة لخزانة بنو خصوصها ويندرج فيها سنة الطواف مره (قوله ففخبروا إياه) في التعبير بالجواز إشارة إلى عدم طلب الزيادة وإن أتى عليها فلتأمل (قوله في المتن) وتحصل بقرض أو قبل آخر) في المسحبتين وفصلها بالفرض والنفل حصل بها نية أولاه (قوله لحديث إنما الأعمال بالنيات) قد يقال هذا الحديث يشكل على حصولها بغيرها إذا لم ينوها بوجوب بان معاذ الحديث توقف العمل على النية أعظم من نية بخصوصه وقد حصلت النسبة فهناك لم يكن النوى مخصوص القضية فتدبر (قوله فحصل) أي نواها وإن لم تنو بعد قد منع العدو يستدافع أن الشارع أقام فعل غيرهما مقام فعلها في سقوط الطلب فكذلك في الثواب (قوله ويسقط نيتها بتعدد الجلس) أي يمكنها بحالته مستوفرا كقوله في نفسه مره قال في شرح الراراد بل كلام ابن العباد صريح في جواز أحرامها إذا جلس في مجلسها لمسا اه وسياق في قول الشارع ومن ثم الخ اعتماداه واهتمد شيئا للشهيق الرمي أيضا بالركعة المذكورة (قوله ولا يبقاهم وإن طال) اعتمادنا للشهيق الرمي القوافل إذا طال لقيام كذا انظر إلى طول الفصل بين قراءة آية السجدة ونحوه أو بين السلام سهو أو سجدة السهو وذكره (قوله) ولودخل عطشان لم تقف بشره به جالس على الوجه وبه القوافل أن جلس منهمك مره (قوله الخلاف الشهير في وجوبه) خفي هذا التعليق لأن الحق سجدة التلاوة سجدة الشكر في ذلك مره (قوله

الوجه جلانته لعدو ومنه بتقديم سجدة التلاوة عليها لأنها أكثرها العطف بالشهيق في وجوبها

وتوقف من غير مشقة اه **(قوله وانها لا تقوت بها)** ينبغي ان لا تقوت بسجود الشكر أيضا سم **(قوله ومن ثم)**  
 الخ قد توضح منه ان الاحرام بها من قيام أفضل سم **(قوله لم يعد)** اعني مر اه سم **(قوله وكذا)**  
 يتردد النظر في حق المضطجع الخ وعصى قياس ما ذكره اولاً تقوت في حق المضطجع بالاستلقاء له وترتبة  
 آدوين من الاضطجاع في الاستلقاء سابق من عدم القوت باقيامها لا تقوت في حق المضطجع  
 باضطجاعه وهو مختل ثم يتردد النظر في الباخر مضطجعا أو مستلقيا ولا بعد قوتها عليه بطول الزمن عرفا  
 انتهى وفي النهاية قياس ما مر ان من دخل غير قائم وطال الفصل قبل فعلها قوتها أيضا انتهى اه كردي  
**(قوله ويكره)** الى المن في النهاية وانغي الاقوله ليجلس فيه **(قوله ويكره للصلاة الخ)** ما حرمه هنامن  
 كراهة دخول الحديث للجائز بخلاف ما اعتد في شرح العباب من عدم كراهة جلوس الحديث في المسجد الا  
 ان يفرق بين الفحول للجائز وبين نفس الجلوس ولا يخفى ما فيه فليست أمثل سم **(قوله ليجلس فيه)** زاد في  
 فتح الجواد لا تخومروا وما مر أنه خلاف الاولى لعين الاعد اه كردي وقضية الاطلاق النهاية وانغي  
 هنا كراهة دخول الحديث في المسجد وان لم يرد الجلوس **(قوله ولم يكن منها)** أي لشغل أو كونها بمغني  
**(قوله قال أربع مرات)** سبحان الله الخ فانها تعدل كعتن في الفضل بها بمغني قال سم ينحصر ان يحمل  
 ذلك حيث لم يحكم بنحو التخيول بالان مضى زمن يغوثها وكان على طهارة فلا يطلب منه ذلك القول ولا يقع  
 جابر الترهكا فليست أمثل اه وهو قريب من قال عرش وينبغي ان يحمل هذا بالنسبة للغير حيث لم يتسره  
 الموضوع فيه قبل طول الفصل والا فلا يحصل لتقصيره بترك الموضوع يتسره اه وهو بعيد **(قوله والله أكبر)**  
 وزاد بن الرقعة ولا حول ولا قوة الا بالله وغيره وإذا لم يعل العظم نهاية في الشرح مثله **(قوله وانها الخ)** عبارة  
 انغي فائدة انما تسبق الاتيان بهذه الكلمات الأربع لانها ملائمة لثقله من غير الا دعي من انغي وان  
 والجدات في قوله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده أي بهذه الأربع وهي الكلمات الطيبات والباقيات  
 الصالحات والقرض الحسن والذكر الكثير في قوله تعالى والباقيات الصالحات وفي قوله تعالى من ذا الذي  
 يقرض الله قرضاً حسناً وفي قوله تعالى واذا كره الله ذكر اكثرا اه **(قوله وصلاة الحيوانات الخ)** (فرع)  
 ان الصلوات متعددة فحصة المسجد بالصلوات الواجبة والطواف والحرم بالاحرام ومنى بالريوع وقته والوقوف  
 واقاء المسلم والسلام وتحت الخطيب قوم الجمعة بالخطبة فيها يقوم معنى قول المتن (ويدخل وقت الرواتب الخ)  
 ويسن فعل السنن الرواتب في السفر سواء أقصر أم اتم لكنها في الحضر كدوسا في الشهادتان من منى وأطب  
 على تركه لا يتردد شهادته معنى ونهاية قال عرش قوله على ترك الرواتب أي كراهة وكذا بعضها ولو لم يمتد  
 على الاقرب عرش **(قوله اللذان)** الى قوله واذا لم يصله في المنى والى المنى في النهاية الاقوله ونظروا الى ويغت  
**(قوله اللذان قبل الفرض الخ)** عبارة انغي أي وقت الذي قبله والذي بعده اه وهي أحسن **(قوله تكون)**  
 البعدي قضاء الخ ومثاله الوتر والترابيع مر اه سم **(قوله والله يصلي الخ)** ولو فعل البعدي قبله لم تنعقد

وانها لا تقوت بها لانه  
 جالوس قصر لعدوين ثم  
 لم يعين الاحرام بها من قيام  
 خلافا لاسنوي وهما آراء  
 بعده غير ما ذكرناه  
 و يتردد النظر في ان قوتها  
 في حق ذي الجوار الزحف  
 بماذا ولو قيل لا تقوت الا  
 بالاضطجاع لانه رتبة آدوين  
 من الجلوس كما ان الجلوس  
 آدوين من القيام فكما كانت  
 بهذا كانت كذلك لم يعد وكذا  
 يتردد في حق المضطجع  
 أو المستلقي أو المأمول إذا  
 دخل كذلك ويكره  
 للمحدث دخوله ليجلس فيه  
 فان فعل أو دخل غيره ولم  
 يتمكن منها قال أربع  
 مرات سبحان الله والحمد لله  
 ولا اله الا الله والله أكبر لانها  
 الطيبات والباقيات الصالحات  
 وصلاة الحيوانات والجدات  
 (ويدخل وقت الرواتب)  
 اللذان (فصل الفرض  
 بدخول وقت الفرض  
 (ويدخل وقت الفرض) بعده  
 بفعله كالوتر (ويخرج  
 النواصير) اللذان قبل  
 الفرض بعده (ويخرج  
 وقت الفرض) لانها  
 تابعا له ثم يفوت وقت  
 اختيار الطيبة ففعله واذا لم  
 يصله تكون البعدي قضاء لم  
 يدخل وقت أدانها فظهر ان  
 قوله الفرض يتناول  
 المجموعة تقدما

وانها لا تقوت بها) ينبغي ان لا تقوت بسجود الشكر أيضا **(قوله ومن ثم الخ)** قد توضح منه ان الاحرام بها من  
 قيام أفضل **(قوله لم يعد)** اعني مر **(قوله ويكره للصلاة الخ)** ما حرمه هنامن  
 السجدة الصلوة بكونه دخوله بالاجعة بغير وضوء كذا في شرح مر على ما في الاحكام واستدله الزركشي  
 بما فيه نظر غير اني المجموع ما رده وهوانه يجوز الجلوس فيه للصلاة اجبا ولو لم يتردد في كراهة  
 فيقول المتن لم يكره لغير عرض لا علم أخذوا واقعه اعترضه الزركشي بالمر والى واقعه حديث انما  
 ينبت المسجد كراهة أي ومع ذلك هو ضعيف وان حرمه في الاورال ان قالوا بحث الزركشي فيسند  
 ما ذكر في الحديث بما اذا لم يضيق على المصليين أو امكنهم في الاحرام اه وما اعني من عدم كراهة جلوس  
 الحديث بخلاف ما حرم به هنامن كراهة الفحول للجائز الان يفرق بين الفحول للجائز وبين نفس الجلوس  
 ولا يخفى ما فيه فليست أمثل **(قوله والله أكبر)** زاد بن الرقعة بعد قوله الله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله وغيره  
 العلى العظمي شرح مر **(قوله والله يصلي الخ)** تكون البعدي قضاء مثاله الوتر والترابيع مر **(قوله)**

فشكلون راتبتهأله وإن فعلها في وقت الثابتان الجمع صير الوقتين كل وقت الواحد كيصرح (٢٣٧) به كلامهم ويبحث بعضهم فون سنة

الوضوء بالأعراض قال  
يختلف نحو الضحى وإن  
انقصر على بعضها في الوقت  
بقصد الأعراض عن باقيها  
فيسن له قضاءه وبعضهم  
بالحدث وبعضهم بطول  
الفصل عرفا وهذا أوجه

وبدله قول الزمخشري يستحب  
أن يؤتى أن يصلي عقبه  
وقولها في بحث الوقت  
المكروه ومنه ركعتان عقب  
الوضوء واطلاق الشغين  
أن من قضا فو في الوقت  
المكروه يصلي ركعتين يعمل  
على ما أنقصر الزمن خلافا  
لمن عكس فجعل الأول على  
نذبه لبادر وهذا على امتداد  
الوقت ما بقيت الطهارة لأن  
القصد بها صيانة الجاهل  
التعطيل (ولو فات الغفل  
المؤت) كالعيد والضحي  
والراتب (ندب قضاءه).

أبدأ (في الأطهر) بالحديث  
صحيح ذلك قضاءا صلى  
الله عليه وسلم سنة الصبح في  
قصة الوادي بعد طلوع  
الشمس وسنة الظهر البعيدة  
بعد العصر لما اشغل عنها  
بالوفد في خبر حسن من نام  
عن نومه وأؤسبه فليصل إذا

ذكره وخرج بالمرقش ذو  
السبب كالصوف  
والاستسقاء والعصاة فلا  
مدخل للقضاء في الصلاة  
بعد الشك اشكر عبد الله لقضاءه  
ثم لم يقطع فلا مطلقا  
قضاء ولو فاتته وردت من  
الغفل المطلق ندب قضاءه

وإن كان الفرض قضاء في أربع الوجوه لأن القصد بمسكن الأداة مقتضى كلامه عدم اشتراط وقوع الزاينة  
بقرير فعل الفرض وهو كذا في الخلافاً الشامل فيها يعومني (قوله) وإن فعلها في وقت الثانية (الخ) يؤيد ما يأتي  
في هامش صلاة المسافر في بحث الجمع عن شرح الصابي عن الجلال البلقيني أنه لو جمع العصر تقدم معام الظهر فخرج وقت الظهر قبل فراغ العصر بطل ولم قصر قضاؤه وان لم يدرك منه ركعة في وقت الظهر لأن  
الوقتين في الجمع وقتها اسم (قوله) كيصرح به أي التصيير (قوله) يختلف نحو الضحى أي من الغفل  
الموقت (قوله) على بعضها أي بعض نحو الضحى (قوله) فيسره قضاءه أي سمح سمح (قوله) قضاءه أي  
الباقى (قوله) وبعضهم بالحدث تقدم في الوضوء أنه الذي أؤتى به اليهودى ومن تبعه والله وجيه من  
حيث المعنى لما افتقد الحذف المستبدل له لنديه بصري (قوله) وبعضهم بالحدث (الخ) من العطف على معمول  
عامين مختلفين بدون تقدم الجور (قوله) وبعضهم بطول الفصل (الخ) \* (فرع) \* لو قضا أدخل المحصد  
فلا قرب بانه أن انقصر على ركعتين في جملة أحاديثين أوهما كفي في أفضل السنة والأفضل أن يصلي  
أربعين بغير أن يقدم تحية المسجد تقوت به سنة الوضوء لأن سنة الوضوء فيها الخلاف المذكور ولا كذلك  
تحية المسجد عن (قوله) وهذا أوجه أي الثالث نهاية في قال الشريدي وحديثه فاذا أحدث بوضوءه عن قرب  
لا تقوت سنة الوضوء الأول فله أن يفعلها وأظهر أنه يكفي عن الوضوء من ركعتان لتدخل بينهما وله أن  
يصلي لكل ركعتين فأمر جامع اهـ ولما ظهر عدم الجواز لحصول الفصل الطويل للركعتين (قوله) يصلي  
ركعتين) أي ولا احتيج ذلك لجمع كونه وقت ركعتين أصلا قلها. سيحصل الصمتان في وضوءهما لم يبق  
وقت الكراهة كإحرام من أن تدخل المحصد في وقت الكراهة بقصد التحفة فقط لم تصم ملاته عن (قوله)  
لحمل الأول) أي قول الرضوي (قوله) وهذا) أي إطلاق الشغين و (قوله) لأن القصد بها أي سنة الوضوء  
و (قوله) انتهت أي الطهارة كدرى (قوله) كالعيد إلى قوله وبما ليس في التهاية وتأخري الأضحية وفي خبر  
الخرج (قوله) كالعيد أي ما سكتنا عن جامعهم (قوله) والضحي (الخ) أي مما لم تكن في فعله المتن (ندب)  
قضاءه (الخ) ولا فرق في ذلك بين الحضر والسفر كيصرح به ابن المقرئ نهاية ومعنى قال عن الظاهر هل  
يقضى الغفل من الصوم أيضا إذا فاتته كيوم الاثنين وجمعا وعاشرا فيه نظر وينبغي أن ندب القضاء أخذاهما  
هنا ثم أتى في سم على شرح البهجة ما فيه وفي فتاوى الشارح أنه إذا فاتته صوم موقة وأخذته وراسله  
قضاءه انتهى وهو يفسد قضاءه نحو الجليس والأثنين وسئل إذا فاتته ذلك اهـ (قوله) فلا مدخل للقضاء  
(الخ) ظاهر ولو لم يدره عن أن قول قضيتهم لا أنتم لو قطع قضاها لم يجز وجوب قضاءه المنذور مطلقا (قوله)  
ركعتان عقب الأضحية (الخ) لم يبين هو ولا غير منمنه وقتها فيحتمل أن يقاس على الضحى ويحتمل أن يكون  
بإعول الفصل عرفا لقصر وجه في قوله بعد خروج وقت الكراهة لتوقف دخول الوقت عليه كالحضى أو  
لأحترار زمن وقت الكراهة فهو يظهر فائدة الخلاف في الحرم المكى فإن قلنا بالاول فلا فرق أو بالثاني اتجه  
الفرق في شرح الشهاب له وسنة الأثراف غير الضحى وهي ركعتان عند شروق الشمس وحلت مع كونهما في  
وقت الكراهة لانهم ما من ذوات السبب المقارن انتهى اهـ بصري وما نقله عن شرح الشهابي تقدم عن شيخنا

فشكلون راتبتهأله في وقت الثانية) يؤيد ذلك ما يأتي في هامش صلاة المسافر في بحث الجمع عن  
شرح الصابي عن الجلال البلقيني خلافاً للوجه أنه لو جمع العصر تقدم معام الظهر فخرج وقت الظهر قبل  
فراغ العصر بطل ولم قصر قضاؤه وان لم يدرك منه ركعة في وقت الظهر لأن الوقتين في الجمع وقتها اسم (قوله)  
هذا أوجه) اهـ (قوله) ويستحب أن يصلي عقبه (الخ) لو قضا فو في الحال  
فيل طلب منه الفرد كل من التحية وسنة الوضوء عن الأضحية ولا تقوت المؤخرة بالقدمة مطابقا أو بشرط قصر  
الفصل أو لا يطلب الفرد قبل المطالبين ركعتين سوى جملة ما كمنه صافى ظهر ظاهر الجمع وفي شرح مدر  
ولا فرق في احتساب السنن الزاينة بين السفر والحضر سواء كان قصيرا أم طويلا سكنها في الحضر كد  
وسياقي في الشهادتين وشهادتين والطبع في ترك الزاينة اهـ (قوله) من قضاءه أي سمح (قوله)

جملة أه الأضحية والسنن جماعة ركعتان عقب الأضحية بعد خروج وقت الكراهة

وهي غير الضحية ووقع في عوارف المعارف للامم السهر وردى اثن من مجلس بعد الصبح يذكر الله في طلوع الشمس وارفعها كرمح يصلي بعد ذلك ركعتين بنية الاستعاذة بالله من شر يومه وليتسبه ثم ركعتين بنية الاستعاذة لئلا يعل عليه في يومه وليتسبه قال وهذه تكون بمعنى اداءه على الاطلاق والافلاحة التي وردت في الاخبار هي التي يفعلها اكمال كل امر يريد اه وهذا عجب منه مع امامته في الفقه ايضا وكبريائه عليه دخول صلاة بنية فتعزله عن ردها اصل في السنة ومن استخضر كلامهم في رد صلوات ذكرت في ايام الاسبوع علم انه لا يتصور ولا تصح هذه الصلوات بتلك النيات التي استحسنها الصوفية من غير ان رد لها اصل في السنة ثم ان نوى مطلق الصلاة ثم دعا بعدها بما تضمن نحو استعاذة أو استعاذة مطلقا لم يكن بذلك بأس وعند اداءه سفر عزله وكما نزل وعند قدومه بالمسجد وبعد الوضوء وانحدر من الحمام وعند القتل وعند دخول بيته وانحدر من عند الحاجة وعند التوبة وصلاة الاوابين عشر وثلاث

اعتماده وهو الاقر بوان مال السيد البصرة الى الاتحاد كما يأتي وقول الشارح عقب الاسراف قد يشير الى الاحتياط الثاني في كل من الترددن **(قوله وهي غير الضحية)** مال المعارف الشعراني في اليهود والمجدي الى انهم امنوا والقلب اليه اميل ثم يأتي كلام النهاية السابق عند الضحية المصحح باختصارهما من الافعال العباد فكانت الشارح تبع صاحب العباد بصرى ومال سم وعش الى ما في الشرح الذي وافقه من غير النهاية من المغايرة **(قوله يصلي الخ)** خبران **(قوله قال)** أي السهر وردى **(قوله وهذه)** أي الاستعاذة المذكورة **(قوله ايضا)** أي كالتصريف **(قوله في رد صلوات ذكرت الخ)** أي ذكر ما لزم في الآية الاحية كمدى **(قوله نعم ان نوى مطلق الصلاة الخ)** الظاهر انه مراد الشيخ المذكور فراه بقوله بنية كذا يبين ان ذلك لاصح باعث على فعل الصلاة المذكورة لانه الماردة للفقهاء المنقذة بالتكثير وجعل كلامه عليه اولى من التشبيح وبعض هذا الاستحسان منهم ماضع عنه صلى الله عليه وسلم من تقديم الصلاة عند عرض امر يستدعي السعة بصرى **(قوله وعند اداء سفر)** الى قوله ويكره عند اشد ما في النهاية الا قوله وعند دخول بيته وانحدر منه وقوله على العظيم وما يمتليه وكذا في الغنى الا قوله وصلاة الزوال اربع عقبه **(قوله وعند اداء سفر الخ)** صطف على قوله عقب الاسراف **(قوله وكما نزل)** أي وان لم يطل الفصل بين التزولين عش **(قوله وعند قدومه بالمسجد)** أي قبل ان يدخل منزله ويكتفي بما حصر في ركعتي دخوله وعند خروجه من مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سفر وعند دخول ارض لا بعد الله فيها كدار الشريعة لانه في شرحه بافضل واذا غنى عن ضرورة بأرض لم يمر بها قط اه قال عش قوله ارضا لا بعد الله الخ إنما ما سكن اليهود والنصارى المقتضين منهم فان عبادتهم فيه باطله فكانه لا عبادة اه **(قوله وبعد الوضوء)** والحق به اليقين الغسل والتيمم بنويهما معانته وركعتان الاستعاذة وغسل السنن بكل صلاة كالغسل عنها بقوله هو السنن أي الاستعاذة والوضوء وما ألقى به عش وفي سم عن العباد وركعتان للاحرام وبعد الطواف وبعد الوضوء ولو لم يجدا بنوي بكل سنته وتحصل كلها بما اتصل به الغيبة اه **(قوله وانحدر من الحمام)** أي يكره فعلهما في مسكنه في فعلهما في بيته أو المسجد وينبغي ان يحمل ذلك اذا لم يطل الفصل بحيث تقطع تسبب ما عن كونهما المخرج من الحمام عش **(قوله وعند القتل)** أي بحق أو بغيره وقبل عقد النكاح وبعد الخروج من الكعبة بمسقطه مخرجها وهو عند حفظ القرآن نهاية قال عش قوله هو وقبل عقد النكاح ينبغي أن يكون ذلك الزوي ولو لم يطلها العقد دون الزوجين ينبغي أيضا ان فعلهما في مجلس العقد قبل طعانه وقوله هو وعند حفظ القرآن أي ولو بعد نسائه وقد صلى الحلق الاول اه **(قوله وعند دخول بيته الخ)** أي وان زفاته امرأته قبل لوقاع وتدينان لها أيضا بما يوقع في **(قوله وعند الحاجة)** أي التي يتم بها عاقبة ينبغي ان فعلها عند اداء الشروع في طهارتها لوطا للذين بين الصلاة والشروع في قضائها لم يعتد بها وتقبله فغلاما طلاقا عش **(قوله وعند التوبة)** عبارة النهاية ولتو بتقبلها وبعد الوضوء صغيرة اه قال عش أي وان تكررت أي التوبة بتوسن في المذنبات من أسبابها كان يقول سنة الف فلو ترك ذكر السنن صحت صلواته وتكون فغلاما طلاقا في صحتها مثل انقضاء **(قوله وصلاة الاوابين)** صطف على قوله ركعتان **(قوله عشر وثلاث ركعتان)** أي وهي عشرون

وبعد الوضوء صبرة العباد وركعتان للاحرام وبعد الطواف وبعد الوضوء ولو لم يجدا بنوي بكل سنته وتحصل كلها بما اتصل به الخ اه وقوله للاحرام قال في شرحه غير الوقت أي قبله بحيث نسب اليه عرفا فيما يظهر اه وقوله وبعد الوضوء أي وبعد الغسل والتيمم قال في شرحه كما يشاء كلام الشيخين ولو في الاوقات المذكورة قال البغوي وهو القياس انتهى وقوله بما اتصل به الغيبة قال في شرحه من فرض أو نفل آخران فثبت وكذا ان لم تنوع في التفصيل والخلاف السابقة ونظر النور في الخان سنة الاحرام بالنية بانها مستقصودة وأجاب عنه الاذوي بأنه انما يتوجه ان نية الله عليه وسلم على ركعتي الاحرام لاجل الاحرام خاصة اه شرح العباد ولا ينبغي ان تقتصر ما تقرر من أن سنة الوضوء متصل بما اتصل به الخ اه فلو اداها مع الفرض لم يضر لانها ماحلة وان لم ينوها كالتخصيص صامح تخصيص نظر النور المذكور بغيرها فانه

بين المغرب والعشاء ومن تعبته الغنصين بذلك أيضا صلاة وإن أربع عقبه صلاة التسبيح كل وقت من الأعيوم وليلة أو أحدهما أو الألفا سبع  
والأفشفهر والألف سنة والألف مرة وقد بينا حسن لكثرة طرقهم من رجم وضعه وفيه ثواب لا يتناهى ومن قال بعض المحققين لا يسبح بعلم  
فضله أو يتركها الامتنان بالدين والطعن في دينها بان فيها تيير النظم الصلاة إنما يتأني على (٢٣٩) ضعف حد بها فإذا رتق إلى حد حجة

الحسن أثبتوا أن كان فيها ذلك إلى أنه ممنوع عن النفل يجوز فيه القيام والتسعود وفيه نفل فإن فيها لم يل نحو الاعتدال وهو مبطل لولا الحد بث وهي أربع بسلسلة أو تسليمتين في كل ركعة خمسة وسبعون سجدة الله والجلد لله والاله الآلهة والله أكبر ويهذون فيها مرفق التهمة ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم خمسة عشر بعد الفقرة وتشترى كل من الركوع والاعتدال والسجود والجلوس والسجود وجلسة الاستراحة والتشهد ويكبر عند ابتداء كل واحد القيام بها ويجوز جعل خمسة عشر قبل القراءة وحيداً تكون عشر جلسة الاستراحة بعد القراءة قال البغوي ولو ترك تسبيح الركوع لم يبر العود اليه ولا فعلها في الاعتدال بل يأتي في السجود (تنبيه) هل يغني في جلسة التشهد بين كون التسبيح قبله أو بعده كهو في القيام أولا يكون الا قبله كما يصح كلامهم ويقر بأنه اذا جعله قبل الفقرة يمكنه نقل ما في الجلسة الأخيرة بخلافهنا كل يحتمل والأقرب بالأول والصلاة المعروف بسلسلة

الجزر وبستناور عاود ركعتين بهما أقلها ثمانية بقية شتينا أقلها ركعتان وغالبها ست ركعات وأكثرها عشرين ركعة اه (قوله بين المغرب والعشاء) أي بين صلاة المغرب والعشاء ومنه يعلم أنها تحصل بنقل قبل فعل المغرب بعد ركعة ولو توطئة فلو أنها لم تنعقد لعدم دخول وقتها وإذا فاتت سن قضاءها كذا كداسة الزوال لأن كلامهما موقوف بمحتمل عدم سن فله سنة الزوال لتصر به مر بأنها ذات سبب فادعى سنة الظاهر حصل بهاسة الزوال العالم بنقلها كما سأل في محبة المسجد ع (قوله أربع) أو ركعتان نهاية (قوله صلاة الزوال والخ) وهي بدنة الظاهر كما يعلم من أفرادها بالذكر بعد الدار وتبصر قضاءه بطول الزمن صرفا ع (قوله عقبه) فلو قدم عليه لم تنعقد خلافا للمناوي ع (قوله كل وقت من الأعيوم وبسلسلة) أو أحدهما الخ عبارة النهائية وهي مرفق كل يوم والا فمعتوا لا فشفرا الخ (قوله يوم وليلة) أي في كل منهما (قوله وحدهما حسن الخ) وهو الحمد ثمانية (قوله وفيه) أي فعل صلاة التسبيح (قوله ذلك) أي تغيير نظم الصلاة (قوله الله) أي قول المسلمين أن فيها تغيير الخ (قوله وفيه تغيير) أي في المنع المذكور (قوله بسلسلة) وهو الا حسن فهو أو فله أو بسليتين وهو الا حسن ليلا كافي الا حيا منها تير (قوله وفيه أربع) أي قول السيوطي رحمه الله تعالى يقرأ فيها بالكم والعصر والسكران والاختصاص انتهى اه ع (قوله ولا حول ولا قوة الا بالله الخ) وبعد هاتين الصلاة المهم إلى أسألك توفيق أهل الهدى وأهل السبق ومناجاة أهل التويع من أهل الصبر وحيد أهل الحبس وتطلب أهل الرغبة وتعيد أهل الورع وفان أهل العلم حتى لتألف لهم إلى أسألك مخافة تفهم من معاصيك حتى أعمل بطاعتك علا سيق به رضاك وحتى أنا جعل بالتويع وفانك وحتى أخلص لك النصيحة جاعلت وحتى أتوكل عليك في الأمور كلها حسن ظن بك صان خالق النار انتهى من كتاب الكام الطيب والعمل الصالح للسبوي وفي رواية النور ويشي أن المراد يقول ذلك مرة أو صلها بأحلام واحد من انهم إلى كل ركعتين بأحلام ع وفي الكردية عن الألعاب مثله بالأحر (قوله بعد القراءة) أي قراءة الفاتحة والسورة نهاية (قوله وجلسة الاستراحة) أي ما تشرع الروض أي وإنها يتوكل جلوس بعد رفع من السجدة الثانية سم (قوله عند ابتداءها) أي جلسة الاستراحة (قوله ويجوز جعل خمسة عشر) الخوة قال الخ قصر المني على هذه الكيفية وإلى التنبه ما فر ع (قوله عشر الجلسة الأخيرة) أي الاستراحة أو التشهد (قوله ولو ترك تسبيح الركوع الخ) أي ما ترك التسبيح كله أو بعضه لم يندرك به تعطل به صلاة أولا إذا لم تعطل فهل يثاب عليها أو بصلاة التسبيح أو النفل المطلق فيه فغلز الأقرب بأنه ان ترك بعض التسبيح حصل له أصل سبها وان السك وقعه تغلظا مطلقا ع (قوله الأقرب بالأول) أي الأخير وفيه توقف فكيف يجوز القول بخلاف ما صرح به الإصحاب (قوله والصلاة) إلى قوله وبين عبد السلام في النهاية الخ (قوله المعروف بالزغاب) وهي ثنتا عشرة ركعة بين المغرب والعشاء ليلة أول جمعة من رجب (قوله وفيه سبعين) وهي مائة ركعة مثنى (قوله بدعة فيجوز الخ) وقد بالغ في المجموع في أنكارها ولا فرق بين صلاتها بجامعة أو فردا كما يصح به كلام بعض الأصناف ومن زعم عدم الفرق في الأولى في صلاة ليلة الزغاب أو الثانية أي صلاة ليلة نصف شعبان تندي فردا في فاعا فتدبرهم بها يقول المتن (وقسم سن جماعة) أي تنس الجماعة فمادفعه مسخه مطلقا في جماعة أو لا معنى بنهاية (قوله وفضلها) إلى الفرع في الغنصين الا قوله فالو تروا إلى المتن قوله وابتداء حدوث لي وجب التسليم وإلى قوله وعكس القسديم في النهاية الاما ذكر (قوله وفضلها) أي أفضل الصلوات التي صرح في أنه لا كلام في أنها سقيمة مقصودة فلي تأمل سم (قوله وجلسة الاستراحة) عبارة شرح

الزغاب وأصف شعبان بدعة جمعة وحدها لموضوع بين ابن عبد السلام وابن الصلاح كما تبين وإذا أتممتنا فقهنا بدينهم ما يتبعها في كل طقس مستقل بسببه الاشاح والبيان لسببه في ليلتي الزغاب والنصف من شعبان (وقسم) من النفل (سن جماعة) كالمعروف بالسكوف والاستقامة لما يأتي في أبوابها أفضل العبدان الفخر والفخر وعكس ابن عبد السلام ومن تبعه أحدان من تغضيلهم تكبير الفطر للنس عليه

تسرن فيها الجامعة فلا يقال تعقب الاستسقاء التراجع أي في النهاية المقتضى غير صحيح لأن التراجع والرواتب  
مقدمة على التراجع بل إن ذلك إنما اردوا قبل أفضل النقل عش عبارة الأفضل وهذا القسم اه لكن  
فقط يقول الشارح إلا في قالوا تراخي النوافل (قوله فالتراجع) عبارة النهاية المقتضى ثم التراجع  
(قوله وغيره) لعل المناسب فقيره بالغاو (قوله بماسر) أي مما لا ينسب جماعة (قوله فلو سئمتهم المقتضى)  
عقل على ما كدها ويحتمل على أن مملو يتصل بالنهاية نقاشه انقضاه وهي أحسن (قوله  
تفضل الجنس على الجنس الخ) أي ولا مانع من جعل الشارع العدد القليل أفضل من العدد الكثير مع  
اتحاد النوع بدليل القصر في السفر فم اختلافه أولى قاله ابن الرغبة فيها بترفعني (قوله من غير نظر لعدد)  
أي وعلمه ما قدمه من أفضل كدها الوتر على ركعتي الغير سببه أن الوتر مقدم على الرواتب عش قول  
المتن (لكن الأصح) تفضل الراتب الخ) أي المؤكدة وغيرها عش زاد الكردي وعبارة الجلال الرمي  
الرواتب وغيره وكدة أفضل من التراجع الخ اه (قوله لو اطلعت على الله عليه وسلم الخ) قضية هذا  
التعليل أن الأفضل من التراجع هو الراتب المؤكد وقال شفتا لبادي والمفتد أنه لا فرق بين المؤكد  
وغيره انتهى ووافق عدم تقييد الشارح لكلام المصنف وان قضى بغيره بالموطنه اختلافه عش  
وكلام الشارح في التنبيه لا في صريح عدم الفرق (قوله دون هذا الخ) أي التراجع في معاملا في  
كلامه أنه صلى الله عليه وسلم صلاها في بيته باقي الشهر وهذا موطنه لأن يكون مراده بقوله دون هذه  
أي جماعة كردى على شرح بافضل وحقق (قوله فانه صلاها ثلاث ليل) عبارة لعل وروى ابن خزيمة  
وحيات عن جابر قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ثمان ركعات ثم أوترأنتي أقول وأما  
البقية فحتمل أنه صلى الله عليه وسلم كان يفعلها في بيته قبل مجيئه أو بعد وكان ذلك في السنة الثانية حين  
يق من رمضان سبع ليل لكن صلاها مرة ليله الثالث والعشرين وانما سئلوا بالسابعة ثم انتظر وفلم  
يخرج وقال شفتا الخ عش عبارة شفتا بعد كلام ما منه والمشهور أنه خرج لهم ثلاث ليل وهي ليله  
ثلاث وعشرين من خمس وعشرين وسبع وعشرين ولم يخرج لهم ليله أربع وعشرين من ثمان وعشرين صلى الله  
عليه وسلم على الوافر فقامهم وكان يصلي بهم ثمان ركعات لكن كان يكملها عش من في بيتك وكانت الصلابة  
تكملها كذلك في يومهم بدليل أنه كان يصح لهم أن يركزوا في الليل وانما يكملهم العش من في المسجد  
شقة عليهم اه (قوله حتى غص الخ) أي امتلا كردى (قوله تركها الخ) عبارة شرح بافضل وآخر وصلها  
في بيته باقي الشهر وقال شفتا أن تفرض عليهم فتعجز وأنها اه (قوله وفي الزيادة الخ) جواب سؤال  
سم عبارة شفتا واستشكل قوله صلى الله عليه وسلم شفتا أن تفرض عليهم بقوله تعالى في ليله الأسرار من  
خص والنواب خمسون لا يبدل القول لى وأحب باجوبة أحسنا أن ذلك في كل يوم وليله فلا ينافي فرضية  
غيره في السنة اه (قوله مثلها) أي الجنس (قوله فلي بناف خشة فرض هذه) أي التراجع إلى النهاية لتكرار  
كل يوم في السنة مفتي ونهاية (قوله لا يتابع أولا) عبارة النهاية لأنه صلى الله عليه وسلم صلاها ليل وأجمع  
عليه الخ وعبارة الثاني غير المعجدين عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنه صلى الله عليه وسلم صلاها ليل فصولها  
معهم وآخر وصلها في بيته باقي الشهر وقال شفتا الخ ولأن عرجع الناس في قيام شهر رمضان الرجال  
على أبي بن كعب والنساء على سليمان بن أبي حمزة وهما البهي اه (قوله فاسبل مشروصها الخ) أي  
التراجع يقطع النظر عن العدد والجماعة ولعل الأولى لعدم ظهور تفرع يعمله ما قبله الواو بدل الغلة كافي  
النهاية (قوله كما طبقوا الخ) عبارة شرح بافضل وتعين كونها عش من ينافي حد يثنى فيها لكن أجمع  
عليه الصلابة رضي الله تعالى عليهم أجمعين ورواية ثلاث وعشرين من صلاة أو حسب معهما الوتر فقامهم كانوا  
يوترون ثلاث اه قال الكردي قوله ورواية ثلاث الخ أي الواقعة في زمن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى  
عنه اه (قوله جمع الناس على امل واحد) أي الرجال على أبي بن كعب والنساء على سليمان بن أبي حمزة  
الروض والجلوس بعد رفعه من السنة الثانية (قوله وفي الزيادة ليله الأسرار الخ) جواب سؤال (قوله

ويجيب بانه لا تلازم  
فالكسوف فان الكسوف  
فالكسوف فلا استسقاء فالوتر  
فقيره مما ركأ قال (وهو  
أفضل مما لا ينسب جماعة)  
لأن مملو يتصل بها لعل على  
بأكد كدها ومشاهاها  
للفرائض والمراد تفضل  
الجنس على الجنس من غير  
نظر لعدد (لكن الأصح  
تفضل الراتب) للفرائض  
(على التراجع) لو اطلعت  
صلى الله عليه وسلم على ثالث  
دون هذه فانه صلاها ثلاث  
ليل فليما كثر الناس في  
الثالث غص بهم المسجد  
تركها نحو فام أن تفرض  
عليهم وفي الزيادة ليله  
الأسرار أني تفرض متكرر  
مثلا فلم يناف خشة تفرض  
هذه (و) الأصح (أن الجماعة  
تسن في التراجع) لا يتابع  
أولا وأجمع عليه الجماعة  
وضى الله عليهم أو كرههم  
فأصل مشروصها مجمع  
عليه وهي عندنا لغير أهل  
المدينة عشرون ركعة كما  
أطبقتوا عليها زمن عمر  
رضي الله عنه سئلوا اقتضى  
نظرا له السيد جمع الناس  
على امام واحد ووافقوه



وقد انقطع الناس عن فعلها جاعتي المحسد إلى زمن عمر رضي الله تعالى عنه وانما سلاها صلى الله عليه وسلم بعد ذلك ثم رآى خشنة الافتراض كلها وقد زاد ذلك المعنى وكذا في النهاية الاقوله وانما سلاها الخ  
**(قوله وكان يوم تروى عن ابن عباس)** عباره عن روى مالك في الموطأ ثلاث وعشرين وجع البقي بينهما ما هم  
 كانوا يوم تروى ثلاث وثمانون روى أبيه صلى الله عليه وسلم صلى بهم عشرين ركعة كآلة الراعي ضعه البقي اه  
**(قوله فوضعت الخ)** لعل المعنى فزيد قدرها وضعه لافز يدعها فقدرها لانه ليس كذلك سم على وجهها كما  
 ترجمه بن علي أن ضعف الشيء مثله أما إذا قبل ان تضعه مثله فلا تأويل وهذا الخبر هو المشهور ع  
**(قوله ولهم فقط)** أي لاهل المدينة والظاهر ان المراد بهم من يهاجرون فعل التراويح وان لم يكن متوطنا بل  
 ولا مقبوا ببق الكلام فمن أراد فعلها خارجا بحيث يجوز له قصر الصلاة هل له أيضا الزيادة على العشرين  
 مطلقا أو لا مطلقا وله ذلك ان كان من متوطنا بدون غيرهم أو من المقيمين بدون غيرهم فيمنظر والثالث  
 غير بعيدا بعد من من أراد من أهلها فعلها بصائب السور بل قد يبعد من كان منهم بخود حادتها وما  
 ينسب إليها قلنا بل سم عبارة ع ش فرغ قال عمر في جواب سائل المراد بأهل المدينة من كانوا  
 غير بأهلها يفسر بها أو أنه قال لأهلها حكمهم ون كانوا لها فقلت سلم على النبي اه وعبارة  
 شخنا والمراد بأهل المدينة من كان من آوئى مزارعها وقت أدائها ولهم قضاءها ولو في غير أيام بنقستوا ثلاثين  
 بخلاف غيرهم فلا يقضها كذلك اه **(قوله بين كل ترويحة)** الاولى الترتيبية بخارة المعنى والنهاية بقوله لاهل  
 المدينة الشرع فلهما ستا وثلاثين لان العشرين خمس ترويحات فكان أهل مكة يملكون بين كل ترويحتين  
 سعة أو شواطع لاهل المدينة بدل كل أسبوع ترويحة لئلا يملكون قال الشافعي ولا يجوز ذلك لغيرهم لان  
 لاهلها شرا فبغيره ويدفع صلى الله عليه وسلم وهذا هو المعتد خلافا للعلمي ومن تبعه وفعلها بالقرآن في  
 جميع أشهر أفضل من تكرير سورة الاخلاص اه قال ع ش قوله مر وهذا هو المعتد فلا خلاف في  
 واحد من أهلها وأراد ان يقضها في غير ما فعلها ستا وثلاثين وعكسه يفعلها عشرين لان القضاء يمكن الاداء  
 شيئا إلى اذى وقوله مر خلافا للعلمي أي حيث قال عمر في اقتدى بأهل المدينة فقام بنقستوا ثلاثين فحسن  
 أيضا لانهم انما أرادوا عاصموا أهل مكة في الاستكثار من الفضل لا المناسفة كما نرى بعضهم شرح  
 الأرض اه ع **(قوله وابتدعوا حدوث ذلك)** أي زادة أهل المدينة **(قوله ولما كان الخ)** عبارة شخنا  
 الى يادى اما أهل المدينة فقام ستا وثلاثين وان كان اقتصارهم على العشرين أفضل انتهت عليه فالا لاج  
 انما هو في جواز الزادة لاطلها يوم ذلك اذا فعلت ثمانون علمه فوق ثواب النقل المطلق كما هو قضية كلامهم  
 وينون بالجس التراويح ع **(قوله وان بنوى التراويح الخ)** كالصريح في كفايتها بطلاق التراويح أو  
 قيام رمضان بدون تعرض لعدد خلافا لظاهر النهاية والمعنى عبارة سملا تصح في متعلقة كافي في ومثله  
 بنوى ركعتين من التراويح أو من قيام رمضان اه قال ع ش قوله مر بنوى ركعتين الخ قضيت له أوله  
 يتعرض للعدد بل قال صلى قيام رمضان أو من قيام رمضان تصح يتم بنوى خلافه لان التعرض للعدد  
 لا يجب وقد حمل ينسب الى الواجب في التراويح وهو ركعتان كقولنا أصلى الظهر أو ركعتين حيث قالوا  
 فيه بالصحة وتصل على ما يهتدي من العدد شرعا وهو ظاهر اه عبارة البصري يتردد النظر في تروى  
 التراويح أو قيام رمضان أو أطلق هل يصح وبأنى ركعتين كما يصح الاطلاق في الوتر كما تقدم أولا بد من  
 التعرض للعدد ركعتين من التراويح مثلا يفرق بينهما أي الوتر والتراويح قضية تصحيب الخفة

**(قوله فوضعت فيه)** لعل المعنى فزيد قدرها وضعه لافز يدعها فقدرها لانه ليس كذلك **(قوله ولهم فقط)**  
 أي لاهل المدينة والظاهر ان المراد بهم من يهاجرون فعل التراويح وان لم يكن متوطنا بل  
 ولا مقبوا ببق الكلام فمن أراد فعلها خارجا بحيث يجوز له قصر الصلاة هل له أيضا الزيادة على العشرين مطلقا أو لا  
 مطلقا وله ذلك ان كان من متوطنا بدون غيرهم أو من المقيمين بدون غيرهم فيمنظر والثالث  
 اذ يبعد من من أراد من أهلها فعلها ستا وثلاثين بحباب السور بل قد يبعد من كان منهم بخود حادتها وما

وكانوا يوم تروى عن ابن عباس  
 وعشرين إلى أن رآى  
 الذي كدف في غير رمضان  
 عشرين فوضعت فيلانه وقت  
 جدوتهم ولهم فقط  
 لشرفهم بجواره صلى الله  
 عليه وسلم ستا وثلاثين جيرا  
 لهم زيادة ستة عشرين مقابلة  
 طواف أهل مكة أو بعة  
 أسباع بين كل ترويحة من  
 العشرين سبع وابنداه  
 حدوث ذلك كان أو آخر  
 القرن الاول من اشهر ولم  
 ينكره فكان بمنزلة الاجماع  
 المسكون ولما كان فيه  
 ما فيه قال الشافعي رضي الله  
 عنه العشرين لهم احب  
 الى وقال الحلبي ع شرون  
 مع القراءة فيها بما يقرأ في  
 سنت وثلاثين أفضل لان  
 طول القيل أفضل من كثرة  
 الركعات وسبب التسليم  
 من كل ركعتين كما مر فان  
 زادها لاصارت تغلا مطلقا  
 ون ينسوي التراويح أو  
 قيام رمضان وقتها كانوا  
 وسبب تراويحهم لاطول  
 قيامها كانوا يستريحون  
 بعد كل تسليتين **(قرع)**  
 ما اعتد من زادة الوتر  
 عند شخنها

ان كان ينفع والاحكام لا تنفع فيه (٢٤٣) كانه ينفع وهو من مال مجبور او وقيل يشترط وقوعه في العادة في زمنه وعلمها

الاول وقول الر وشفو لا تصح بنية مطلقة بل بنوى ركعتين من التراويح الثاني لكن تعقب في الانوار بقوله الصواب بل بنوى سنة التراويح في كل ركعتين كافي فتاوى القاضي لان التعرض لبعدها الى ركعات ليس فواجبا انتهى فليست اه (قوله ان كان ينفع الخ) يحتمل أو تفرج وبالله الذي أم في التراويح وعياله وادخل السرور عليهم اه سم واستبعدا به انما يكون بما وافق الشرع (قوله ان الفضل) الى قوله وبعضهم في النهاية والنفع الا قوله وعكسه الى فبقية الى وانسب قوله وبعت الى التراويح وما أشبه عليه (قوله ورد) أي القديم (قوله وقد قال بعض المحققين الخ) أي بسد قوله وكلما كان أقوى (قوله ولم يدخل الخ) و (قوله وأمكن الخ) معطوفان على قوله قوي الخ (قوله فبقية الرواتب) هل المراد ان ركعتي الغبر أفضل من جلة بقية الرواتب أو المراد من ركعتين منها وكيف الحال ومعلوم أن مؤكدا الرواتب أفضل من غير مؤكدها سم على حج وقد تقدم أنه يقابل بزوجي العبادتين في الزمان أو أنه أفضل وفضته أنه لا فرق في كونهم من نوع أو أكثر كالقابلة بين صوم يوم وصلاة ركعتين عش وقديما عليه ما عرف الشرع من أن ركعتي الرواتب أفضل من ركعتي الغبر (قوله غيلة) أي أو كذا (قوله فباتفاق) بفعل الخ عبارة المعنى والنهاية يتم ما يتعلق بفعل غير سنة الوضوء كركعتي الطواف والاحكام والغيبه هذه الثلاثة في الفضلة سواء كمرح به في المجموع ثم سنة الوضوء ثم النقل المطلق اه قال عش قوله مر ثم ما يتعلق بفعل الخ منه ما قدم من سن ركعتين عند ادنا سفر عزله الخ فيكون جسع ما قدمه بعد الصلوة وقبل سنة الوضوء وقوله مر وهذه الثلاثة شع بان ههنا ما دخل تحت الكافي ليس في رتبته وان كان مقدما على سنة الوضوء اه وما دخل تحت الكافي سنة الزوال فبقية سنة الوضوء عند النهاية في الخ خلافا للشرح (قوله فبقية الخ) عطف على سنة طواف (قوله نستنوي) عطف على ما يتعلق بفعل (قوله أي من أصلي (قوله وبعضهم أمروا الخ) اعتدوا بالنهاية في الخ كبر أمنا (قوله وهو ما لا ينسحب) الى قوله وظاهر كلامهم في المعنى وان قوله وهو مشكل (قوله الغبر الصبح الخ) عبارة عن الخ قال صلى الله عليه وسلم لا خير في الصلاة خير موضوع استذكر أو أقل رواها بن ماجه وروى ابن جهم في كعب قال كنت أخدم النبي صلى الله عليه وسلم وأقوله في حوائجه ثم أرى أجمع وأصلي العشاء آخره أحسن بيانه اذا دخل يتم له حديثه صلى الله عليه وسلم حاجة حتى تغلبني حتى فارقد فقال لي وما بار بفضلي قلت أنظر في أمرى ثم أعلمك قال فكرت في نفسي وعلت أن الدنيا من طعموا زائله وأن في جهاز زوايا تبي قلت ما رسول الله سألنا أن تشفع لي أن يعقني الله من النار وأن أكون في الجنة فقال عن أمرهم ثم ذابار بعة قلنا ما عرف به أحد فسمعت صلى الله عليه وسلم يقول اني فاعل ذلك فاعني على نفسك بكثر السجود اه (قوله خير موضوع) أي خير شيء وضعه الشارع على عبده فهو بالعبادة يظهره بالاشارة ليعظمه على فضل الصلاة على غيره هادوا قوله الاضافه ان مع لا يحصل معه القصور فلا ذلك موجود في كل رتبة (قائه) وقاله طول القيام أفضل من كثرة العددين صلى أو بهاملا وطول القيام أفضل من كثرة السجود وطوله وهل يقاس بذلك ما لو صلى قائدا ركعتين مثلا وطول فبهما وصلى آخر أو بعاد أو سئل وطول فبها فاذ على قدر صلاة الى ركعتين أو لا فبها نظر والاولى الثانية المشقة بطول القيام دون طول القعود عش وبسبب القلب الى وجهان الاول اذا الظاهر أن المراد بالقيام حمل القراءة فيشمل القعود (قوله فلا سلا ماشا الخ) أي أن يحرم ركعتيه مما تتركه كعنفني عبارة عش أي فاذا أحرم وأطلق له ان يفعل ما شاء من غير علم بعدد ركعاته فافهم ههنا في شرح الروض ما يفيد ذلك وفي سم على المنهج عن العباد فله أن يصلي ماشا ويسلم في شامع جهه كم صلى وما ينسب اليها فليست بل لا يفهم من التعبير بلهم في قوله ولا هسل الله ينفعها استار لاثني هدم استجاب الزيادة على تقد بروهي لهم فليراجع النقل (قوله ان كان ينفع) يحتمل أو تفرج وبالله الذي أم في التراويح وعياله وادخل السرور عليهم (قوله فبقية الرواتب) هل المراد ان ركعتي الغبر أفضل من ركعتين من الرواتب أو من الرواتب كله أو كيف الحال ومعلوم ان مؤكدا الرواتب أفضل من غير مؤكدها (قوله

تنبه) علم بمسار غيره  
 أن الفضل عبيد البحر  
 فالغطر فالصكوف  
 فالحسبوف فالاستسقاء  
 فالوتر ركعتي الغبر وبكس  
 القديم وأصل في الاستدلال  
 له وبوجه قوة الخلاف في الوتر  
 وكلما كان أقوى كانت  
 مراعاته أكثر دة فقال  
 بعض المحققين بل تارة الرواح  
 عند معتقد علم إعادة مرجوح  
 من مذهب أو غير ذلك  
 قوى مدركه بان يقف الله  
 عليه لا ان تنهض بحته  
 ولم يؤد طرفا جاعا أو مكن  
 الجع ينسه وبين مذهبه  
 فبقية الرواتب وبعت فتاوت  
 فضلها بتفاوت متروعا  
 ورويان العصر أفضاها ولا  
 مؤكدها المغرب أدونها  
 وله ما مؤكدا والواكد  
 أفضل لجله الفضول  
 وفيه عن الفضل أوضع  
 دللا على رد ذلك العت  
 فالتراويح فالتعاقب  
 بفعل كسنة طواف التلذذ  
 في وجوبها وتأثيرها الى  
 هناسع قوتها في خلاف في  
 وجوبها مشكل ففصة  
 لتحقق منها فاحوال احتمال  
 أن لا يقع سبها كذا قيل  
 فسنة وضوء في تعاقب غير  
 سبب منه كسنة الزوال  
 فالفضل المطلق وبعضهم  
 أحسنه الوضوء عن سنة  
 الزوال (ولا يصح للفضل  
 المطلق) وهو ما لا ينسب  
 بوقت ولا سبب التعبير الصحيح  
 الصلاة خير موضوع فاستذكر منها أو أقل فلا سلا ماشا أو لم ينفع ينفعه

ولو ركعة تشهد بلا ركعة

(فإن أحرم بها كن من ركعة

فله التشهد في كل ركعتين)

كل باغية وفي كل ثلاث

وكل أربع وهكذا لأن ذلك

معه وفي الفرائض في الجلة

بل (وفي كل ركعة) لحسن

التطوع بها (قلت الصبح

منعني كل ركعة وأنه أعلم)

لأنه لم يعهده فظهر أصلاً

وظاهر كل أهم امتناعه

في كل ركعة وأن لم يتوكل

جلسة الاستراحة وهو

مشكل لأنه لو تشهد في

المكتوبة بالركعة مثلاً في

كل ركعة ولم يتوكل جلسة

الاستراحة لم يضر كظاهر

فإن لم يحصل ما هنا على

مالاً طوّل بالتشهد جلسة

الاستراحة لما مر أن

طوّلها لم يطل أو يفرق

بأن كيفية الفرض استقرت

فلم ينظر لاحداث ما بعد

فإنه بخلاف النفل وبأن

هذا فيما يضر في منع أكثر

من تشهد في الوتر الوصول

وله جمع عدد كثير تشهد

آخره وحديث بقى السورة

في السك والافقيس قبل

التشهد الأول كما مر (وإذا

فوي عدد) ومن ركعة

عند الفقه وأوان كان الواحد

فهر عدد عند أكثر الحساب

(فإنه أن زيد) طه في غير

ماصر في قسمين وأى الماء

أثنائه (د) أن (ينقص)

عنه أن كان أكثر من ركعة

(بشرط تغير النية قبلهما)

أى الزيادة والنقص لما

أنهى اه (قوله ولو ركعتان) أى بان يوجب أو يطلق في نيته ثم يسلم منها عرش عبارة الغنى ولو أصر

مطلقاً بركه لا اقتصار على ركعتي أحد وجهي يظهر ثم جبه بل قال في المطلب بظهور احتجابه نحو ما

من خلاف بعض أعيان بان لا يضر من خلاف أى حقيقته من أنه يلزمه بالشرع ركعتان اه (قوله وفي

كل ثلاث) أى بعد كل ثلاث وبذلك أربع الخ ولا يشترط تساوى الأعداد قبل كل تشهد لأنه أن يصلى

ركعتين أو تشهد ثلاثاً أو تشهد وهكذا عرش (قوله وهكذا) فيسجد أو تشهد في كل ثلاث وفي كل

خمس مثلاً فان قلت هذا الشرايع هو ركن تشهد في الصلاة فليتبع كل تشهد في كل ركعة قلت تشهد بعد كل

عدهم وديخلافه بعد كل ركعة سم على النهج اه عرش (قوله لأن ذلك معهود) أى تشهد أى أكثر

من ركعتين أى (قوله لعل التلوع) أى مع الفصل منها فيجوز له القيام جثثاً لا يرى بها يتوهم في قوله

المتن (قلت الصبح منعني كل ركعتان) لعل لعل المنع عند فعل ذلك قصد اختلافه أو قصد الاقتصار على

ركعة فأنى بها تشهد من له زيادة أخرى فقام إليها بعد النية أو تشهد وهكذا فإنه لا يبعد جواز ذلك

فلما تأمل سم وتقدم عن النية وبأنه أى تماماً فيبدو باقى آتباعاً عن الاعباب ما يصرح بذلك قول المتن

(منعني كل ركعة) فضية أنه إذا أوجم بعشر ركعات فأنما تبطل إذا تشهد عشر تشهدات بعدد الركعات

وإن مراد بل إذا تشهد بعد ركعة متفرقة ولو كانت حتى التي قبل الأخيرة بطأت عرش وفيه توقف عبارة

النهج فان نوى نوى ركعة تشهداً أو تشهداً أو ركعتين فأكثراً وفي الكردى عن الاعباب ولو

نوى عشرين مثلاً فصلى حسبما تشهد فى كل ركعة وخمس تشهد فى آخرها فالأمر بعدهم الصحة والأوجه

فيما إذا نوى ركعة فليشهد نوى أخرى وهكذا الجواز اه قول المتن (في كل ركعة) أى من غير سلام مأمع

النسليم فيجوز ولو بعد كل ركعة ولكن كونه مثنى أفضل كردى عن الاعباب (قوله وأن لم يتوكل جلسة

الاستراحة) أى وإن لم يزد تشهد عليها أو بعد الشارح هو أنه متى جلس بقصد تشهد بطأت جلسته

وإن لم يزد ما فعله على جلسة الاستراحة عرش (قوله لم يضر الخ) فيه نظر ظاهر بل المقصود أنه حدث

حادث وتشهد من ركنه خاف الجالس وكان لا قصد التشهد سم (قوله على ما إذا طوّل الخ) أى بان زاد

التشهد على جلسة الاستراحة (قوله وبأنه هذا) أى إذا كرم الإشكال وجوابه (قوله وله جمع)

أى قوله وظاهر كلامهم في الغنى والى قوله وينبى من فى النهاية لا قوله وتعد ذلك وقوله ما إذا أتى

المتن (قوله ولا) أى بان يصلى تشهد من فأكثرتنى (قوله ففريق قبل التشهد الأول) ولعل الفرق بين

هـ ذوا بين ما لو ترك التشهد الأول للفرق بضحيته لا بى بالسورة في التحصير من أن التشهد الأول فيها لما

طلبه جابر وهو الموجد كان كالمأذون به بخلاف هذا عرش (قوله عند الفقه) عبارة الغنى عند

الختاة (قوله وأن كان الواحد غير عدد عند أكثر الحساب) إذا العدد عند جهور الحساب ما سوى نصف

مجموع حاشية القر بين والعدد بين على السواء عن العدد عند الختاة موضع لكلمة الشىء فالواجب عند

عدد قبله فيه الركنه غنى (قوله أثنائه) أى أثنائه عدد نواه بها (قوله لم يضر الخ) تعليل لجواز الزيادة

والنقص بالنسبة (قوله فبطل الصلاة بذلك) أى انصاف إلى القيام أقر بمنه إلى العقود في مسئلة الزيادة أو

جلس وتشهد وسلم في مسئلة النقص صلى وقال الرملى بطل بشر وعه في القيام اه يعبرى أى بعد

ولو ركعة) عبارة الرضى وفي ركعة الاقتصار على ركعة أى فيما لو أحرم مطلقاً وجهان اه (قوله بلا

ركعة) كذا شرح حر (قوله المتن قلت الصبح منعني كل ركعة) لعل لعل المنع عند فعل ذلك

قصد اختلافه أو قصد الاقتصار على ركعتيها أو تشهد من له زيادة أخرى فقام إليها بعد النية أو تشهد

وتشهد من له أخرى فأنى بها كذلك من له أخرى فأنى كذلك مثلاً فإنه لا يبعد جواز ذلك فلما تأمل (قوله

بل يضر كظاهر) فيه نظر ظاهر بل المقصود أنه حدث جلس بقصد أن تشهد في كل ركعة وتشهد من ركنه

الجالوس حد أو قصد جعل كلامه على ما إذا جلس لا بقصد التشهد لكنه تشهد ولم يتوكل الجالس فإنه قد

يقع عدم امتناع ذلك وفيه نظر بل بقعه الامتناع لأن التشهد في هذا الجالس يجعله جالس تشهد (قوله

تقر رانه لأحصه (والا) بغير النية قبلهما وأعمد ذلك (تقبل) الصلاة بذلك لأن الذى أحده لم تشهد نيته

أما إذا سهاى بعد ما نوى ويحسد للسهو (فلو نوى ركعتين فقام إلى الثالثة سهاوا) ثم تذكر (فالأصح أنه بقعد) وجوبا ثم يقوم للزائدة أن شاء هاتم يحسد السهو آخر صلته لأن تعدد قامة الثالثة سهاوا وإن لم يشأ فعدتم تشهد ثم يحسد للسهو ثم يظهر كلامهم هنا أنه إذا أراد الزيادة بعد تذكر دوام الصلوات قرب (٢٤٤) أنه يلزمه العود للقعود لعدم الاعتداد بغير ركعتيه فلا يجوز له البناء عليها وعليه يفرق بين

هذا والتفصيل السابق في سجود السهو بين كونه لا تمام أقصر بوجوب أن لا يات الخلف ما يعطل تعدده حتى يحتاج لجبره وهذا عدم الاعتداد بحركته حتى لا يجوز له البناء عليها بينه وبين الوسطة جنبه السابق في السجود بأنه لم يشغل زيادة خلفه قلنا نفل الليل أى النفل الطاق فبسه (أفضل) من النفل المطلق فهو الخبر بمسلم أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وجعلوه على النفل المطلق لما فيه غيره وروى أيضا أن كل ليلة فيها ساعة أبانزروا وسطه (أفضل) من طرفيه إذا قسمه أثلاثا لأن الغفلة منه أتم والعبد قد فيه أفضل منها للسند الرابع والخامس للعبارة المتفق عليه أحب الصلاة إلى الله تعالى صلاة داود كان يتم نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه (ثم آخره) أى نصفه الآخر قسمه نصفين أو ثلثه الآخر قسمه ثلثه أثلاثا أفضل من أوله لقلته المعاصي فيه غالب وللعديد الصحيح ينزل وينسأ أوله وتعالى إلى سبحانه الدقائق كل ليلة حين يبق ثلث الليل الأخير ويقول من يدعوى

فقد له تصد المبطل شرع فهو يقال بقلته في مسئلة النقص (قوله أما إذا سهاى الخ) \* (فرغ) لو نوى عددا جلس قبل استيفائه من قيام سهاوا بدله أن يكمله من جالس فأظاهر أنه ذلك غاية لأمره بطلب منه سجود السهو سم على التهجور يؤخذ من هذا بالاولى أنه لو أتى ببعض الركعتين قيام ثم أراد فعل باقيها من الجالس لم ينتفع وله أن يقرأ فوهو لأن ما هو فسمه الهوى أكل ما هو وصار له من الجالس ع (قوله أما إذا سهاى الخ) وأما لو جهل فبني بصلاته في الزيادة دون النقص فليأتل سم (قوله ويسجد للسهو) أى أن صار إلى القيام أقرب بكلى عن البصرى مثله قول المتن (فلو نوى ركعتين) أى شيئا ثم أيا معنى قول المتن (ثم يقوم) أى أو فله من قعود رموى (قوله تقدم) الاول حذفه (قوله ثم سجود السهو) محل السجود في الثلثين إذا قام وصار إلى القيام أقرب بكونه مظهر بصرى (قوله والتفصيل السابق في سجود السهو) ذلك وهو مظهر محاسن ع (قوله وينسب بين الوسطة الخ) يتأمل سم (قوله أى النفل) أى قوله كآوله في المعنى الأقرب أوله إلى لغة المعاصي وكذا في النهاية الاقوله وروى إلى المتن (قوله أى النفل) النفل المطلق الخ وبهذا التفسير اندفع ما ورد الأسوي على المتن من اقتضائه وإن أئتم العشاء أفضل من ركعتي الغيرة من لأمع ثم ما أنفل منهما ع (قوله أى غير النفل المطلق) أى غير النفل المطلق (قوله أفضل من طرفيه) هذا مع قوله لا أى أوله الآخر الخ أفضل من الثلث الآخر على الاول ومقتضى لته بالنسبة إلى الوسط سم (قوله أوله الآخر الخ) عبارة ع (قوله وكذا القسمه أثلاثا أو بأعلى نسبة أنه يقدم ثلثا واحدا أو بواحد أو بتمام الباقي فالاولى أن يجعل ما بقية آخر خلاف ما لوقه ما حوله بنام جزأ يقوم جزأ من بنام الآخر خلافه أفضل أن يجعل ما بقية وسطا فلا أراد أن يقوم بعالي هذا الوجه فالاولى أن يقوم الثالث اه (قوله أقله المعاصي) أى فيها ذكر من النصف والثالث الآخر (قوله ينزل من الخ) قال في فخر البازي بفتح الياء وضمة هاء واثن ع (قوله وهى ينزل بنائيل أمره) أى أو ملائكته أو رجته أو هو كناية عن مزيد القرب بالجاء فيجب على كل أن يعتد من هذا الحديث وما شابه من المشكلات الواردة في الكتاب والسنة كالرجوع على العرش استوى وبق وجسد بلى بدالته فوق أيديهم وغير ذلك مما شاكه أنه ليس المراد بها طواهرها لاحتفاءها عليه تبارك وتعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علوا كبيرا ثم هو بذلك تخيير أن شاء أو لمها بما ذكرناه وهى طر بقسطا خلفوا ثم رواها أكثره المبتدعة القائلين بالجهة والجسمه وغيرهما ما هو محال على الله تعالى وإن شاء فوض علمها إلى الله تعالى وهى طر بقلة السلفوا وهما لم يؤمنهم مما حدث من الضلالات الشيعية والبدع القبيحة التي يكن لهم حاجة إلى الحوض فيها شرح بأفضل (قوله ينزل أمره) قال الأسنوني بدل علمها في الحسد بثان الله عز وجل يحمل حتى يفضي شطر الليل ثم يامر مناديا بنادى يقول هل من داع أنتهى بغير اه ع (قوله ينزل عليه أنصار) وأية ينزل بضم الاء كصع كمررت (قوله أنه بعد الخ) مقول ابن جاعقو الصمير لأن تميز قوله (والأفضل) إلى قوله وبحق في النهاية الاقوله أو نوى إلى ذلك وتوهم من هجدان ويس وقوله وفي حديث ضعيف وإلى قوله قال الأذرى في المعنى الاقوله أو نوى إلى ذلك وقوله سهاو وقوله كاتم إلى يس وقوله ولو

أما إذا سهاى الخ) وأما لو جهل فبني بصلاته في الزيادة دون النقص فليأتل سم (قوله وأما إذا سهاى الخ) يتأمل (قوله أفضل من طرفيه) هذا مع قوله لا أى أوله الآخر الخ أفضل من الثلث الآخر على الاول ومقتضى لته بالنسبة إلى الوسط (قوله أوله الآخر الخ) ثالثا الآخر خلافه بالنسبة إلى الاول فاستحله ومن بسأنى فاعطيه ومن يستغفر في فافره ومعنى ينزل بنائيل أمره كآوله الخالف بعض كبار السلف في ولائعتان العاشرة على أن أوله بعض من عدم التوفيق ومن قال ابن جاعقو ابن تيمير اسمهم أنه عبد الله أنه وحده أنسأله عدم العافية من ذلك بغيره كمرم (و) الأفضل للتمثيل في الأولين



أي صلاة لله في غيره مسلم (٢٤٦) وأخذ منه كل من وال الكراهة بضم لاء قبلها أو بعدها نظير ما يأتي في صوم يومها وعدم كراهة

النهار بمعنى (قوله أي صلاة) أما إذا جازها بغير صلاة فغير مكره وكأفاده شيخنا الشهاب الرمي لاسيما بالصلاة والسلام على من صلى الله عليه وسلم لأن ذلك مطلوب فيها نهاية ومعنى سم وشيخنا عبادو الكردي قال في الأعيان ما إذا جازها بغير صلاة فلا يكره كأفهمه كلام المجموع وغيره ووجه بان تخصيصها بالفضل نوع تشبه باليهود والناصري في إيجابها له السبت والاحد اه (قوله زال الكراهة بضم لاء الخ) وهو كذلك نهاية ومعنى (قوله وعدم كراهة الخ) اعتمده في الالاب كردي (قوله وتوقف الأذري على الخ) عبارة النهاية والمعنى وهو كذلك وإن قال الأذري فسبوقه اه (قوله وبكره ترك تعبد اعتقاده) أي ونقصه شرح بأفضل وفي الجلب على مر ومثل التمسك بغيره من المبادئ كقراءة وذكر اه وفي الصبري والفلح ما أراد بالعادة وقباس نظائره من الحيف ونجس بدواضه وصوم يوم الشك حصولها بغيره كفي الشوري اه (قوله مثل فلان الخ) أراد به عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما عس (قوله وبسن الخ) وبسن كأي المجموع أن ينوي الشخص التسليم عند النوم بها ومعنى أي حدث حوزة فان قطع بعدم قيامه عادة فلامعنى لذته عس (قوله أن لا يخل الخ) وأن لا يعتصمه الاما يظن إدامته عليه نهاية ومعنى (قوله أن لا يخل) أي لا يقصر (قوله في المأزق) أي الواطئة (قوله وأن يكثر الخ) وأن يجمع التيقظ النوم عن وجهه وأن ينظر إلى السماء وأن يقرأ أن في خلق السبوت والارض إلى آخر السورة وأن يتنقح بهذه برعتين شقيقتين وطاعة القليل في سائر الصلوات أفضل من كثرة الركنات وأن ينم أو يستريح من نفس أو توقفي في صلاته حتى يذهب نومه أو توقفي منهية ومعنى شرح بأفضل (قوله السبت لا ضرر) أي ولا فلا يستحب ذلك بل يحرم معنى

#### \* (كتاب صلاة الجمعة) \*

(قوله به) أي بالكتاب (قوله ولا كالاجنية) عطف على كلاجنية (قوله من حيث الخ) قيد للنفى (قوله مغايرة مطلق الصلاة) هذا ممنوع قطعاً لأن مطلق الصلاة هو القدر المشترك بينها وبين غيرها فهي من أفرادها كأن بقية الصلوات من أفرادها وموجب العبارة أن يقول مغايرة لقبية الصلوات سم وقد يجب إجماع في أول كتاب الصلاة عن البصري عن فزع الجواد أن صلاة الجمعة لا تسمى صلاة وكذا تقدم هناك عن نفس الحنفى ما يشعر بذلك (قوله نظر التلخ الخ) هذا ما أكيدنا أفاده لما السبيعي قول المتن (صلاة الجمعة) وفي الأحياء عن أبي سليمان الداراني أنه قال لا يفوت أحد صلاة الجمعة إلا بالنسيء أو ذنبه قال وكان السلف يعرفون أنفسهم ثلاثة أيام إذا قامتهم التكبير الأولى وسبعة أيام إذا قامتهم الجماعية معنى وعس زاد شيخنا وسبعة التزوية ليس المصباح من فارق الأجباب بل المصباح من حرم الثواب وهي أي الجماعة عن شخص هذه الأمة كأن نقل عن ابن سراقه اه (قوله هي مشروعة) إلى قوله كما يفيد في المعنى وإلى قوله فيناه على الخ في النهاية لا قوله كما يفيد في المتن وقوله كما يشتهر إلى خروج (قوله وشرعت الخ) الانسحاب خبره عن قوله وإجماع الأمة بصري (قوله لا يبدل الخ) استشكل بصلاته صلى الله عليه وسلم والأحياء مبيعة للأسراء جماعة جمع جبريل ورو بصلاته صلى الله عليه وسلم يعني وتجدية فكان أول فعلها بكنة أو يجب بان المراد أول فعلها مع الواطئة أعياها كان بالدينه شيخنا وعس ولجهوري وكذا استشكل على الصحيحين في خبر استماع الجنب للقرآن ثم

#### \* (كتاب صلاة الجمعة) \*

(قوله) ولما كانت صلاة الجمعة مغايرة لمطلق الصلاة هذا ممنوع قطعاً لأن مطلق الصلاة هو القدر المشترك بينها وبين غيرها فهي من أفرادها كأن بقية الصلوات من أفرادها وموجب العبارة أن يقول مغايرة لقبية الصلوات

المغايرة (صلاة الجمعة) هي مشروعة بالكتاب لأنه تعالى أمرهم في الخوف في سورة النساء في الأمن الأولى والسنة للأخبار لا يتوقفها وشرعت بالدينه دون مكة لقهر الصباية بها وإجماع الأمم وأهلها

تخصيص لاء غيرها وتوقف فيه الأذري وأبدى احتجالات بكرهته أيضاً لأنه عس (د) يكره تركه تعبد اعتقاده) بل ضرورية والله أعلم لقوله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو بن العاص لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه وبسن بل يشك أن لا يخل بصلاته في الليل بعد النوم ولو ركعتين لعظم فضل ذلك بل ورد فيها يذني أن أحاط به أن لا ياتوا جهداً في المأزق طبعاً أمكنه وأن يكون فيه من الدعاء والاستغفار ونقصه الأخير كدوا فضله عند السحر لقوله تعالى والمستغفرين بالأسحار والأحجار هم يستغفرون وأن يوقف من يعظم في تعبد حيث لا ضرر (كتاب) \* كان حكمه الترجمة دون جزم ما ذكر في كتاب الصلاة إلى الجنابة أن الجماعة صغرى أو ثلثة على ماهية الصلاة وليست فعلاً حتى تكون من جنسها فكانت كلاجنية من هذه الحنفية فأفسدها بكتاب ولا كالاجنية من حيث أنها صفة تابعة للصلوات فسلها بين أولها وأولاً كانت صلاة الجنابة مغايرة لمطلق الصلاة مغايرة ظاهرة أفرادها بكتاب متأخر عن جميع أبواب الصلاة فنظر التلخ

هناك ما لم وما لم يكافئ

قوله وما كثر جمعه أفضل

لغير صحيح به (هي)

الفرغ من أي المكتوبات

فإن العهد الذي كثر في قوله

أول كتاب الصلاة المكتوبات

خص فساوى قول أصله في

الحس والتدفع الاستعراض

عليه (غير) بالنصب لا أو

استثناءه فتنسخ الجرائز

لا تصرف بالأضائة لأن

وقتت بين يدي (الجمعة)

لما يأتى أتمها فترافض عين

مشرطتها اتفاقا (منة)

وشرطه لغير المتفق عليه

صلاة الجمعة أفضل من

صلاة الغد في الجمعة تسبع

وعشرين من درجة أو لأفضلة

تقتضى السندية فقط ولا

تعارض هذه وأية خمس

وعشرين لأن القاعدة في

باب الفضائل الاختصاص

فأيا لانه صلي الله عليه

وسلم كان يغير بالتأجيل أو لا

ثم بالكثير باده في النعمة

عليه وعلى أمته وحكمته

السبع والعشرين أن فيها

قوات تزيد على صلاة الغد

بخلاف ما كان في شرح

العباد وخرج بالفرافض

بأنه المذكور والمنذور فلا

تشرع فيها الاختصاص

بأنه شعار المكتوبة كالآذان

فنبه على هذا المعنى

أنه سلك التزم سلك

واجب الشرع أمه غلط

في الكلام من منذور

لأن الجماعة قبل ولا

كالعبد

الفرار الذي أخذوا نحوهم ونحوه فغلبه عائد من السوق عكاظ وهو يصلي بأصحابه صلاة الفجر الحزق قال  
الزوري في شرح مسلم قوله وهو يصلي بأصحابه الخ فيه إثبات صلاة الجماعة تأمير وصلة السفر وأنها  
كانت مشروعة من أول النبوة اه (قوله هنا) اجترار من الجمعة (قوله) كما يشهد قوله الخ لا يخفى ما في  
دعوى الإفادته من الخفاء بصري وسم (قوله) غير صحيح الخ عبارة التأنيب لتعريف الاثنين فاقول نعم الجماعة  
اه (قوله) فساوى الخ) السواء ممنوعة لتظهر وأنه لا يفهم من الحس المقصود بخلاف الفرائض يتوهم  
منه خلاف المطلوب لا سيما مع استثناء الجمعة فإنه أقوى التوهم إذا بعد ما في المكتوبات والعهدية إذ كونه  
لا تترى بتعليمه لخصوص ما مع بعد ما بين الحولين سم قول المتن (هي الخ) أي صلاة الجماعة من حيث الجماعة بصري  
وعبارة شذوذا في العبارة قلب والأصل جماعة الصلاة لصح الأخبار بقوله سنة أو لا الصلاة قرض لاسنة اه  
(قوله) واستثناه أي بمعنى الأعراف استثنى وأضفت إليها بقوله في وقتها وهو الأفعول بعد  
انقضاء من الحالة اه (قوله) متنع الجرائز الخ) وقد يقال إن الأدم الحس فلا ضرورة الوصف بالنكرة لأن  
المعرف ما في المعنى كالتكرار نهاية قال الرشيد وجعل الحس يلزمه فساد لا يخفى من أنه يتناقض الاستثناء  
منه أذهابه العموم اه وقال متنع جعل الجرح على البدل فكان أسوأ به (قوله) لا تعرف (بفتح التاء)  
على حذف إحدى التاءين وفي بعض النسخ يأن التاء وهو يؤيد ما ذكره على مر (قوله) لأن وقعت  
بين يدي من (قد يقال المراد بالفرائض هنا ما عدا الجمعة من الحس والجمعة أيضا فتعادلها من الحس أذهما  
وجوديان لا يصدقان على ذات واحد من جهة واحدة فتعرف غيرهما قلنا بل سم (قوله) أن وقعت بين  
الضدين) ومثل ذلك بقوله لم الحركة كغير السكون عش قول المتن (سنة مؤكدة) أي ولله استغنى  
(قوله) من صلاة الغد أي المنفرد (قوله) يسبع وعشرين الخ) وذكر في المجموع أن من صلى في عشرة آلاف  
له سبع وعشرين درجة من صلى مع اثنين له ذلك لكن درجتان أولا أكمل نهاية ومعنى (قوله) درجة قال ابن  
دقيق العهد الأظهر أن المراد بالدرجة الصلاة لأنه ورد كذلك في بعض الروايات وفي بعضها التعريف بالضعف وهو  
مفسر بذلك انتهى اه عش (قوله) فقط أي بدون الفرضية (قوله) لأن القاعدة الخ) أولان الأخبار بالقليل  
لأنه الكثير أو أن ذلك يختلف باختلاف أحوال المصلين أي من خشوع أو غيرهما فلهذا في الأولى  
في الصلاة الجهرية والثانية في السرية نهاية (قوله) يصبر أي يتأمله المفعول من الأخبار (قوله) ما في المذكور  
أي المكتوبات (قوله) لا اختصاص الخ) قد يقال فلم يشرع في بعض النوافل ولم يمنع مطلقا كالأذن بصري  
(قوله) لهذا أي لشرعية الجماعة في المنذور يعني أن الجملي بناه على الخلاف في أنه هل ينسلك الواجب بالنسبة  
سلك واجب الشرع حتى تسن فيه الجماعة أو حتى لا تسن فيه وفي قواعد الزكشي ما صاله أنه لا خلاف  
في وجوب المنذور وإنما الخلاف في أن حكمه كالخارج في الفرائض أو كالواجب أصالة فيها أو لا وجه غالب على  
الواجب ولهذا لا يصحح بين فرض ومنذور بينهم واحد ولا يصلي المنذور على الراحة ويجب التيسير في الصوم  
المنذور على الصحيح كرمي (قوله) والكلام الخ) يعني نعتا اعتبارا قيدنا خشية التبادر إلى الأذهان باعتباره  
بصري (قوله) لأن الجماعة قبل أي قبل النذر كسنة الظهر مثلا ولو نذر أن يصلي جماعة فلا يعتد به  
لأن الجماعة قبلها ليست فربما خلاف ما شرعت الجماعة فيلزم أن يصلي جماعة فحينئذ نذر ولو صلاها  
لا يقال كونها من أفعال الغد المشرك لا يقع المقارنة لأن كل فرد دعا ولكل واحد لا يقول المراد بالمقارنة هنا  
المباينة لا معناه الظاهر وأما فصل صلاة مقارعة طلق الصلاة لا يخفى (قوله) كما يشهد الخ) تناول (قوله)  
فساوى قول أصله في الحس) السواء ممنوعة لتظهر وأنه لا يفهم من الحس المقصود بخلاف الفرائض  
يتوهم من خلاف المطلوب لا سيما مع استثناء الجمعة فإنه أقوى التوهم إذا لم بعد ما في المكتوبات بل لما تقدم  
فاستثنى أو هو اه أنه أراد غير ما تقدم العهد بتأذ كونه لا تترى بتعليمه لخصوص ما مع بعد ما بين الحولين (قوله)  
الآن وقعت بين يدي من (قد يقال المراد بالفرائض هنا ما عدا الجمعة من الحس والجمعة أيضا فتعادلها من الحس أذهما  
وجوديان لا يصدقان على ذات واحد من جهة واحدة فتعرف غيرهما قلنا بل سم (قوله) أن وقعت بين  
الضدين) ومثل ذلك بقوله لم الحركة كغير السكون عش قول المتن (سنة مؤكدة) أي ولله استغنى  
(قوله) من صلاة الغد أي المنفرد (قوله) يسبع وعشرين الخ) وذكر في المجموع أن من صلى في عشرة آلاف  
له سبع وعشرين درجة من صلى مع اثنين له ذلك لكن درجتان أولا أكمل نهاية ومعنى (قوله) درجة قال ابن  
دقيق العهد الأظهر أن المراد بالدرجة الصلاة لأنه ورد كذلك في بعض الروايات وفي بعضها التعريف بالضعف وهو  
مفسر بذلك انتهى اه عش (قوله) فقط أي بدون الفرضية (قوله) لأن القاعدة الخ) أولان الأخبار بالقليل  
لأنه الكثير أو أن ذلك يختلف باختلاف أحوال المصلين أي من خشوع أو غيرهما فلهذا في الأولى  
في الصلاة الجهرية والثانية في السرية نهاية (قوله) يصبر أي يتأمله المفعول من الأخبار (قوله) ما في المذكور  
أي المكتوبات (قوله) لا اختصاص الخ) قد يقال فلم يشرع في بعض النوافل ولم يمنع مطلقا كالأذن بصري  
(قوله) لهذا أي لشرعية الجماعة في المنذور يعني أن الجملي بناه على الخلاف في أنه هل ينسلك الواجب بالنسبة  
سلك واجب الشرع حتى تسن فيه الجماعة أو حتى لا تسن فيه وفي قواعد الزكشي ما صاله أنه لا خلاف  
في وجوب المنذور وإنما الخلاف في أن حكمه كالخارج في الفرائض أو كالواجب أصالة فيها أو لا وجه غالب على  
الواجب ولهذا لا يصحح بين فرض ومنذور بينهم واحد ولا يصلي المنذور على الراحة ويجب التيسير في الصوم  
المنذور على الصحيح كرمي (قوله) والكلام الخ) يعني نعتا اعتبارا قيدنا خشية التبادر إلى الأذهان باعتباره  
بصري (قوله) لأن الجماعة قبل أي قبل النذر كسنة الظهر مثلا ولو نذر أن يصلي جماعة فلا يعتد به  
لأن الجماعة قبلها ليست فربما خلاف ما شرعت الجماعة فيلزم أن يصلي جماعة فحينئذ نذر ولو صلاها

منفردا حيث لكن هل يجب عليها عادهما جماعة للنسوز وان خرج وقتها أو أقال سم فيه فافتر وفي الأرض  
 وشرح في باب النذر حكاية تخلاف من الاحتجاب والمتمنع منه الوجوب فغير واجع ولغير ع.ش (قوله ففى  
 تسن فيها) أى يستمر على شئها قبلوى (قوله وفيها الخ) أى فى نقل تسن فيها الجماعه (قوله والناسفة) عطف  
 على المنذور (قوله وصر الخ) يعنى أن فى مفهوم الفراض تقصيلا (قوله البالغين) أى الذين فى المضى الاقصر  
 وفى رواية الصلاة والى قوله وظهر غلبتهم فى النهاية المأذكر وقوله ثم رأيت الى وتعدى معهما (قوله المقيمين  
 الخ) أى غير المعتدوين بعد عما يأتى شرح بافضل وشيئا (قوله فى الأوقات الخ) أى فى الركعة الأولى منها  
 وضار وى يادى (قوله ما بين ثلاث الخ) لفظة من زائدة ع.ش أى المبتدأ أعبرى (قوله لا لتقام فهم الخ)  
 عبر بذلك دون لا يفهمون ليقيد الاكتفاء باقامة بعضهم سم (قوله الاستخوذ الخ) أى غلبته بلزم منها البعد  
 عن الرخصة فى الحديث الوعيد الشديد على ترك الجماعة فدل على فرضه الجماعة وما رواه وحلى اه عيسى  
 (قوله القاصيه) أى البعده ع.ش (قوله ليسقط الخ) هل يسقط الفرض باقامة المرأة ويرى  
 بينهم وبين المسافرين بأنهم من أهل الوجوب فيه فظهر سم على وجه يصح بعدم السقوط قول شيخنا الزايدى  
 ولا يسقط الفرض عن لا توجه الفرض عليه كالتساء والصبيان ويجوز انتهى ومن التحويلات والأرقام  
 ع.ش (قوله بالغين) أى عظيمين أخذاعما يأتى وهذا السياق يشعر بأن الكلام فى الآتين لا لهم هم  
 الذين وسقون بالخربة والرق والابوغ والصباخى ربه الخ فلا يكتفى باقامتهم فى بلد وان ظهر لهم  
 الشعار ع.ش وفى البصري عن الأجهورى ما يه و يبقى أنهم لو كانوا على صورة البشر ككتفى بهم أو على  
 صورهم فلا يكتفى بهم اه (قوله على الأوجه) وأفتى شيخنا الشهاب الزملى بأنه لو أقامها المسافر ولم يسقط  
 الفرض لأنهم ليسوا من أهل الفرض وقضية هذه العلة ان المرأة كذلك وبأنه يكتفى فى سقوط الفرض  
 حصول الجماعة قرر كعنا انتهى ومنه يعلم عدم السقوط بفعل الصبيان بالاولى وقد يقال قياس عدم السقوط  
 هنا بفعل الصبيان عدم سقوط احياء الكعبة بفعلهم بخلاف ما ذكره الشارح سم وأمر النهاية ما مر من  
 الافتراض من إقامته (قوله وبالله يفرق الخ) الفرق بينهما بين الجنائز وتسل وأما الفرق بينها وبين احياء الكعبة  
 فمقتضى تأمل بل لو عكس الحكم فيها لما كان (قوله مصرى) (قوله ويسقط فرض صلاة الجماعة الخ) ويرى  
 بين هذا وسقوط الجهاد بان المقصود به اعلان كلمة الدين فاذا حصل بفعل شعبتنا وهم الصبيان وكان أبلغ

واحدة من جهتها واحدة فلتعرف غير هذا فلتأمل (قوله فى المنذور قبل فرض كفاية) سألنى أنه الصحيح  
 ومعلوم أن فرض الكفاية تعرض له التعين كأن لم يوجد بانه على أقل من يقوم كلامه وبأموم هنا (فرع)  
 لوضا الوقت وحلمه لئلا كعوا لو أحرم معه أدرك معلى كوع أو أدرك هذه الكعة فى الوقت ولو أحرم  
 منفردا لم يدرك فى الوقت كعته فيبقى أن يتعين عليه الاحرام معه لدرته على إيقاع الصلاة ثمادة فليس له  
 تفويتها وإقامتها فاضاه (قوله المستورين) هل يسقط الفرض باقامة الفرائض يعرف بينهم وبين المسافرين  
 بأنهم من أهل محل الوجوب فظهر وعلى الاكتفاء بمحتمل ان محله لم يكن غيرهم بصرا على ضوابطهم شق  
 عليهم الحضور رمع الشعر الملتصقا بالخرص النظر و يبقى أن لا يثنى الحضور مع الجماعة لكل من أرادها  
 فلتأمل (قوله لا لتقام فهم الجماعة) عبر لا لتقام فهم دون لا يفهمون ليقيد الاكتفاء باقامة بعضهم  
 (قوله بالغين على الأوجه) معنى عليه مر وأفتى شيخنا الشهاب الزملى بأنه لو أقامها المسافر ولم يسقط الفرض  
 لأنهم ليسوا من أهل الفرض وقضية هذه العلة ان المرأة كذلك وبأنه يكتفى فى سقوط الفرض حصول الجماعة  
 فى ركعة اه ومنه يعلم عدم السقوط بفعل الصبيان بالاولى وقد يقال قياس عدم السقوط هنا بفعل الصبيان  
 عدم سقوط احياء الكعبة بفعلهم بخلاف ما ذكره الشارح وأما ما دامهم الفرق فلا يثنى ما فيه بخلاف  
 الجهاد فقد وجد سقوطه بفعل الصبيان بان المقصود به اعلان كلمة الدين فاذا حصل بفعل شعبتنا وهم الصبيان  
 كفى وكان أبلغ فى الإلالة على الاعلان لأنه أدل على قوتنا قبله اجمع (قوله على ما فيه) عبارة تشرح القاب  
 وسألنى فى سقوط فرض الحج والعمر فبهم أى بالصبيان وبخو الأرقام كلام لا يعدر بحجبه هنا اه (قوله)

ففى تسن فيها بالانذار  
 وفيما لم نذكر الجماعة فيها  
 ولا وجبت الجماعة فيها  
 بالنسوز والناسفة  
 مشروعتها فى بعضها دون  
 بعض (وقيل) هى فرض  
 كفاية الرجال البالغين  
 العقلاء الأحرار المستورين  
 البالغين فى المسواة فقط  
 للغير العظيم ما بين ثلاثين  
 قرية ولا بد لا لتقام فهم  
 الجماعة وفى رواية الصلاة  
 الاستخوذ أى غلبتهم  
 الشيطان فعلى الجماعة  
 قائما بأكل الذئب من  
 الغنم القاصية وإذا قرر أنها  
 فرض كفاية (فقط)  
 ليسقط الخرج عن الباقيين  
 افتاتى كل ما دام من الجنس  
 بجماعتهم وأحرار بالغين  
 على الأوجه ثم رأيت شارحا  
 وجهه أيضا وعليه يفرق  
 بين هذا وسقوط فرض  
 صلاة الجنائز بالصبي بأن  
 المقصود الدعاء وهو منه  
 أعزب للإجابة وسقوط  
 فرض احياء الكعبة فهو  
 الصبيان والأرقام على ما فيه  
 بأن المقصود حضور جمع  
 من المسلمين فى تلك المواضع  
 حتى تتحقق منهم وجهتها لها  
 وهذا حاصل بالتأخيرين  
 أيضا وظهرنا ظاهر الشعر  
 الآتية وهو يستدعى كمال  
 القاطنين به



في محل الامة أي الذي تعقدوا جعلوا بحيث لا يتعدى خارجها بحيث لا يظهر بها الشعاع عرفا فيه فيما يظهر وتعدى محالها (بحيث يظهر بها) الشعاع في ذلك المحل البادية أو غير هادو ضبط بأن يكون من يدها لوجع أقامت أو ظهر أمكنة أخرى كما هو في معنى والظاهر أن الأمر أوسع من ذلك وأنه يكفي أن يكون كل من أهل محلها قد ضمن منزله محل من محالها لا يشق (٢٤٩) عليه مشقة طاهره فعمله أنه يكفي (في القرية) الصغيرة أي التي

مهاضو ثلاثين رجلا أقامتها  
محل واحد وأن الكبيرة  
لا يضمن تعدد هاهنا كما تقرر  
وظاهر من محلهما للصغيرة بما  
فيها لأنون ولما بعدهما  
بأن أن المداير في الصغر  
والكبر على قلة الجماعة  
وكونهم على اتساع الخطه  
وضيقها وقد يستشكل  
لأن المداير على دفع مشقة  
الحضور وهو يقتضي النظر  
لأن في وقته الأول بأن  
سبب المشقة انحاشهم  
تفرق مساكنهم فلم ينظر  
في مشقتهم وإن كانت بقر  
بقتدر بل كبر مشقة ولو  
قد عدها بعض المحققين دون  
جمهورهم يظهر بها الشعاع  
كفي ولو قل عددها سكان قرية  
أي بحيث لو أظهر والجماعة  
لم يظهر بهم شعاع قال الإمام  
لم تزيهم وسكت عليه في  
الروضة لكنه غير بقوله

في الدلالة على الإلزام سم وعش (قوله في محل الامة الخ) متعلق بقوله أقامتها (قوله بحيث لا يظهر بها الشعاع عرفا) فيه دلالة على كفاية أقامت خارجا إذا ظهر بها الشعاع فيه سم وعش (قوله عرفا فيه) أي في محل الامة (قوله وتعدى محالها) عطف على قوله أقامتها الخ (قوله البادية) عبارة عن النهاية وتزمن أهل الروادى الساكنين بها اهواز المسمى والاسني بخلاف النجف إلى عتوه اه (قوله وضبط) أي تعدد المحال كروى (قوله والظاهر الخ) عبارة عن النهاية وكلامهم يحصل في القرية الصغيرة وفي الكبيرة والبادى بمجلس مثلا مفروض فيبالي كل بحيث يمكن من بقصد هادرا كما من غير كبير مشقة فيما يظهر فلا يشترط أقامتها في كل محله منها خلا فجمع اه (قوله أي التي فيها نحو ثلاثين) قال الشيخ أو ما عدوا الظاهر أنه تقريب بل لوضبط ذلك العرف فكان أقرب إلى المعنى نهاية (قوله كما تقرر) أي بأن يكون كل من أهل محلها الخ وقال الكردى أو راديه قوله بأن يكون مردها الخ اه (قوله ولما بعده) يعني الكبيرة و (قوله بما ياتي) أي في الجملة كروى (قوله وقد يستشكل الخ) قد يقرر الاشكال على أسلوبه الخرف قال المداير على ظهور الشعاع وعدموا أقامتها بمحل واحد من القرية بل الخرف وضبط لا يظهر شعاعا فليأمل وأما ما ذكره الشارح من جعله تعالى فلا يتخلو عن شيء لأن الاكتفاء أقامتها بمحل واحد فيبالي كروية توسيع لهم وما ذكره يقتضي التضييق عليهم فإني يصلح توجيهه فليأمل ولعبر بصري (قوله وقد روي في الأول الخ) وقد روي به أيضا بينهم من دفع المشقة بأن يعددوها على وجدها يشق بأن يفهمها كل جماعة متفرقة بمساكن في محلهم سم (قوله ولو تعددها) أي قوله ولو قل في المعنى وإلى التبيين في النهاية لا يفي ولو قل لا يكفي الخ (قوله كفي) أي ولا ياتى على المتأخرين نهاية (قوله لكنه غير بقوله عقبة هذا كلام الإمام) ويراجع الروضة بعد أن قوله هذا الخ ليس للتري عن ذلك بل الاستدراك على مسئلة أخرى بصري (قوله واختار في المجموع الخ) وهو الوجه وعلى هذا لو لم يكن في القرية إلا اثنتان اتجه بعينها عليهما سم (قوله ولأن الشعاع الخ) محل تأمل لانه وإن كان نسبيا يتفاوت بتفاوت كبر المحل وصغره إلا أن الفرض هنا أن المحل صغير بالنسبة فإن بقيت الجماعة فيه بحيث لا يظهر الشعاع فالأولى ترجيح بأن أصل الجماعة مشروعة في حدوده وكونه بحيث يظهر بها الشعاع مشروعة خرفيت تأتى وجب اعتبارها وحيث تعدد سقط بخلافه إذا لم يسقط بالمعصوم بصري (قوله وبني حله الخ) وفا قال المعنى (قوله في الاسواق الخ) أي وفي المحلات الخارجة عن السور أو ما ضابطه يظهر منها الشعاع سم على ج بالمعنى اه عش (قوله كذلك) أي فثبت أنها لم يثبت الخ (قوله وهي الخ) أي أجل علامات الاعيان (قوله بظهور أجل صفاتها الخ) فيها يجوز تخل وأصل العبارة وبظهوره ظهور راجل الخ (قوله وهي الخ)

فلا يتعدى خارجها بحيث لا يظهر بها الشعاع عرفا فيه فيما يظهر فيه فنظر ولا يبعد أنه حيث ظهر الشعاع فيما بينهم وسهل حضور الجماعة لقاصدها كفي ذلك سواء كانت أقامت في محل الامة أو خارجها فليأمل (قوله بحيث لا يظهر بها الشعاع عرفا) فيه دلالة على كفاية أقامت خارجا إذا ظهر بها الشعاع فيه سم (قوله البادية) عبارة عن النهاية وتزمن أهل الروادى الساكنين بها اهواز المسمى والاسني بخلاف النجف إلى عتوه اه (قوله وضبط) أي تعدد المحال كروى (قوله والظاهر الخ) عبارة عن النهاية وكلامهم يحصل في القرية الصغيرة وفي الكبيرة والبادى بمجلس مثلا مفروض فيبالي كل بحيث يمكن من بقصد هادرا كما من غير كبير مشقة فيما يظهر فلا يشترط أقامتها في كل محله منها خلا فجمع اه (قوله أي التي فيها نحو ثلاثين) قال الشيخ أو ما عدوا الظاهر أنه تقريب بل لوضبط ذلك العرف فكان أقرب إلى المعنى نهاية (قوله كما تقرر) أي بأن يكون كل من أهل محلها الخ وقال الكردى أو راديه قوله بأن يكون مردها الخ اه (قوله ولما بعده) يعني الكبيرة و (قوله بما ياتي) أي في الجملة كروى (قوله وقد يستشكل الخ) قد يقرر الاشكال على أسلوبه الخرف قال المداير على ظهور الشعاع وعدموا أقامتها بمحل واحد من القرية بل الخرف وضبط لا يظهر شعاعا فليأمل وأما ما ذكره الشارح من جعله تعالى فلا يتخلو عن شيء لأن الاكتفاء أقامتها بمحل واحد فيبالي كروية توسيع لهم وما ذكره يقتضي التضييق عليهم فإني يصلح توجيهه فليأمل ولعبر بصري (قوله وقد روي في الأول الخ) وقد روي به أيضا بينهم من دفع المشقة بأن يعددوها على وجدها يشق بأن يفهمها كل جماعة متفرقة بمساكن في محلهم سم (قوله ولو تعددها) أي قوله ولو قل في المعنى وإلى التبيين في النهاية لا يفي ولو قل لا يكفي الخ (قوله كفي) أي ولا ياتى على المتأخرين نهاية (قوله لكنه غير بقوله عقبة هذا كلام الإمام) ويراجع الروضة بعد أن قوله هذا الخ ليس للتري عن ذلك بل الاستدراك على مسئلة أخرى بصري (قوله واختار في المجموع الخ) وهو الوجه وعلى هذا لو لم يكن في القرية إلا اثنتان اتجه بعينها عليهما سم (قوله ولأن الشعاع الخ) محل تأمل لانه وإن كان نسبيا يتفاوت بتفاوت كبر المحل وصغره إلا أن الفرض هنا أن المحل صغير بالنسبة فإن بقيت الجماعة فيه بحيث لا يظهر الشعاع فالأولى ترجيح بأن أصل الجماعة مشروعة في حدوده وكونه بحيث يظهر بها الشعاع مشروعة خرفيت تأتى وجب اعتبارها وحيث تعدد سقط بخلافه إذا لم يسقط بالمعصوم بصري (قوله وبني حله الخ) وفا قال المعنى (قوله في الاسواق الخ) أي وفي المحلات الخارجة عن السور أو ما ضابطه يظهر منها الشعاع سم على ج بالمعنى اه عش (قوله كذلك) أي فثبت أنها لم يثبت الخ (قوله وهي الخ) أي أجل علامات الاعيان (قوله بظهور أجل صفاتها الخ) فيها يجوز تخل وأصل العبارة وبظهوره ظهور راجل الخ (قوله وهي الخ)

(٢٢ - (شرواني وابن قاسم) - ثاني) صغير من دخولهم من كل الذي يقع الاكتفاء بأقامتها في الاسواق إن كانت كذلك والانفصال لا كثر الناس مروا تأتى دخول بيوت الناس والاسواق (تنبيه) الشعاع بفتح أوله وكسرة لغة العلامة والمرا دبه هنا كما هو ظاهر أجل علامات الاعيان وهي الصلاة يظهر راجل صفاتها الظاهر وهي الجماعة

أي أجل صفاته (قوله فان لم يظهر) إلى قوله ويظهر في النهاية والمعنى (قوله الامام الخ) أي دون أجداد الناس  
معنى (قوله لا يقتلون) أي على أحد الوجهين شوي ويحلى اه عش (قوله كالوحي اليه قوله استمعوا له) الخ  
وجه الامحاله إلى أنه تعالى الحكيم بالمشق يؤذن بعلم متأكد لا اشتقاق عش (قوله بل حتى يأمرهم الخ)  
أي فهو كمثل البقرة عش وقول المتن (النساء) وثلوثن الخنا في نهاية ومعنى (قوله خشية الفسدة فبين  
الخ) أي لانها لا تتأني غالباً بالابحار ورجوع إلى المساجد نهاية قول المتن (انها فرض كفاية) وظاهر أنها فرض  
عن على هذا الما لم يكن في القرية الامام ومأمور وقد تكون فرض عن أي اضافي غير ذلك كالأول وجد الامام  
راكها آخر الوقت ولم يحرم ترك معلمي بدرك في الوقت كرامة لثايقونه الاداء سم وشيخنا زاد البصري  
وقد يقال بل ينبغي تعيين ذلك أيضاً اذا ترتب عليه تقيم الصلاة قبل خروج الوقت اه (قوله اذا وجدت) إلى  
قول المتن وفي المسجد في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وذكر افضل إلى أما اذا قوله وان تمحض إلى بل قد  
تسن وقوله وظاهر النص إلى واصلين وقوله وهم إلى المتن (قوله السابقة) أي في قوله للرجال بالانفصال الخ  
(قوله السابق) أي في شرح وقيل فرض كفاية الخ (قوله أو لعذر الخ) هل يأتي على القول بأن من تركها  
لعذر كسبه نوابها سم (قوله وان تمحض الأرقاء الخ) أي من فمرق ولوميعاوان كل بينهما وبين سنده  
مهايات والنوبة وسيأتي حكم الاجراء في باب الايام نهاية قال عش فرع اذا علم الاجبر ان المستأجر  
بمنع من الجمعة أو من الجمعة وكل الشعار يتوقف على حضوره بل يحرم عليه ايحار نفسه بعد الغيبة أو بعد  
دخول الوقت فليتأمل وقد يفصل بين أن يحتاج أو يضطر لذلك الاجبار فله عر سم على المنهج وينبغي أن  
يكتفي هنا بما في ساجدة أخذ من نحو زهم السفر يوم الجمعة بعد الدوحشة ما يقطعها عن الرفقة وحيث لا حاجة  
حرم الاجارة وعليه فلوته دي أو جزئيه سهل تصح أو لا قال سم بالخصصة قياساً على البيع وقتئذ اما الجمعة  
انتهى وقد يعرف بأن البيع مشتق على جميع الشروط والحرمة فيه لا مستخرج وأما هنا فما هو خارج  
التسليم شرعاً فاشبهه بالبيع الماء الذي يمتلئح لطلوعه بعد دخول الوقت فإنه لا يصح ولا يجوز له ان يئتم  
قد رعى استبراعه اه (قوله بل قد تسن الخ) عطف على قوله فلا تجب سم (قوله وامر) أي كتبه فوامها  
دون نواب الواجب لأنه مخاطب بها على سبيل السنة فإنه لا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ العاقل عش  
ولم يكن في القرية الا اثنتان اتجهت عليهما (قوله في المتن قلت الاصح المنصوص أنها فرض كفاية الخ)  
أفتي شيخنا الشهاب الرمي في طائفة مسافرين أقاموا الجمعة في بلدة وأظهر وها بعد ايام اشعارهم وانه  
لا سقط فعلهم الطالب عن التعميم شرح حر (قوله في المتن فرض كفاية) وظاهر أنها فرض عن على  
هذا الما لم يكن في القرية الامام ومأمور وقد تكون فرض عن أي اضافي غير ذلك كالأول وجد الامام راكمها آخر  
الوقت ولم يحرم ترك معلمي بدرك في الوقت كرامة لثايقونه الاداء وفي شرح الروض في باب الاجارة قال  
الاذري والظاهر أن المستأجر لا يلزمه تمكنه أي الاجبر من الذهاب إلى المسجد للجماعة في غير الجمعة ولا  
ملك فيمنع بعده عنه فان كان يقر به جذا فقه احتمالاً اللهم الآن يكون امامه من يعطي الصلاة فلا يعلى  
الاجبر أن يتخفف الصلاة مع اتهمها بل يمكنه من الذهاب إلى الجمعة اذا لم يتخفف على عمله الفساد وظاهر  
انتهى ومفهومه أنه اذا تخفف على عمله الفساد لا يلزمه تمكنه فعله واذ كان وقع الاجبار بعد الغيبة سم العلم  
والظن بخشي الفساد على عمله اذا تركه وذهب إلى الجمعة وهل يصح الاجبار حينئذ أولاً منه نظر وكذا يقال  
في غير الجمعة اذا توقف جماعته على مودة يقال دفعه ع الاجبار بعد الغيبة على الوجه المذكور غاية أنه حرام  
لكنه ليس حراماً لذاته ولا لازمه لان سبب الغيبة خوف فوات الجمعة فهو يحصل قطعاً بغيره فهو كالبيع  
وقت النداء وذلك لا يقتضي الفساد لكن اذا قلنا بالغير فيعمل بجورته تعاطى العمل عند خوف فساد وان  
فوات الجمعة نظر (قوله أو لعذر كرض) هل يأتي على القول بأن من تركها لعذر كسبه نوابها (قوله)  
فلا تجب ان تمحض الأرقاء في بلد الخ) لا تجب على من فمرق ولوميعاوان مهايات وودعت في نوبته (قوله)  
بل قد تسن) عطف على قوله فلا تجب (قوله وامر) ان ارادته ان نفسه مخاطب على وجه الثاني ما يقرر

(فان) لم يظهر الشعار كما  
تقرر بأن استمعوا كلامهم  
أو بعضهم كما هل حمله من  
قرية كبيرة ولم يظهر الشعار  
الاجم (قوله) أي قائل  
المتصين الامام أو نائبه  
لاظهار هذه الشعيرة العظيمة  
وعلى أنها مستلقة لا تلوين  
ويظهر أنه لا يجوز له أن  
يفتحها بالقتال بمجرد الدرك  
كالوحي اليه قوله استمعوا له  
حتى يأمرهم فيفتنوا من  
غير تأويل أخذاً بما يأتي  
في قول الصلاة نفسها (ولا  
يتأكد السند للنساء  
تأكيده للرجال) بناء على  
أنها سنة لهم (في الاصح)  
نخبة الفساد فبين مع  
كثرة المشقة فبكره تركها  
لهم لا لهن (قلت الاصح  
المنصوص أنها) اذا وجدت  
جميع الشروط السابقة  
(فرض كفاية) الغيبة  
السابق وذكر افضل على  
الحديث بل محمول على من  
صل منفرد القيام بغيرها  
أو لعذر كرض أما اذا اختل  
شرط علمي فلا يجزون  
تمحض الأرقاء في البلد يجب  
تعدد شارح في هذه مع  
قولهم ان الأرقاء لا يتوجه  
اليهم فرض الجماعة بل قد  
تسن وقد لا تسن لاصح  
وخفي ولم ينم يلزمه  
أمره بها ليتوعداها اكل

(قوله وان فبهرق) قال القاضي ولا يحتاج الى اذن السيد فيها الا ان زاد من فعل القرض في الجماعة عليه منفر داولا. له فعل ولم يقصد تقويت الفضيلة والوجه الاحتياج الى الاذن مطلقا لانها صفة تابعة قايسة كالسنن الزاوية وهذا أولى من قول الأذري و يظهر أن الجماعة ان كانت تقام بقرب محل السيد ومن الزيادة الطيب البهايسير يحمل تعطيل منافعه فيه عادة لم يحج لادنيه والاحتياج انتهى اه شرح العباب اه سم وقال ع ش واتفق مدر انه لا يحتاج الى اذن السيد اذا كان منها على العادة وان زاد في زمن الانفراسم على المنهج اه وهو موافق لما مر عن الأذري (قوله ولسافر ين) ظاهره وان قصر السفر سم عبارة عن أي وان كانوا على غاية من الراحة اه (قوله مقبضات تحدث) أي نوعا بان اتفقوا عين القضية كطهر بن اوعصر بن ولون ومين بخلاف طهر وعصر وان اتفقوا كونهما باعيتين ع عبارة عن تخلف ولا تحجب مقبض ولكن نسن في مقبضات مختلفة من نوعها كطهر بخلاف طهر بخلاف مقبضات مؤداة أو بالعكس أو بخلاف مقبضات يستل من نوعها كطهر بخلاف عصر فلا نسن في ذلك بل تكون خلاف السنن وقيل تركه اه (قوله وقيل هي فرض عين) وعلى هذا القول فليس شرط في صحة الصلاة بكفي الجموع عنها يعني (قوله أن امر بالصلاة) أي يذن لصلاة قاله الكردى و يظهر ان تقام تفسير الامر بالصلاة فالمراد بالجمعة وهي الكامات المخصوصة (قوله فبيل بالناس) أي يكون امامهم كردى (قوله معي رجال) لعل قوله معي رجال من رجال تقدم مع جرحه باليه كجرحه ان مالك (قوله معهم حرم) يضاهيه اهملة وروى بكسر هاء مع فتح الزاى المحجمة فيه ما جمع حزمة أي جملة من أعواد الحطب فلو في (قوله فأحرق) بنشدن الراوى وروى بأسكان الحاء وتخفيفه الراوى وهما الغنان والتشديد بلغ في المعنى شجنا الشورى على المنهج اه ع ش (قوله عليهم) يشير بأن العقوبة ليست فاصدة على المبال بل المراد عرق المقصود من البيوت تسع القاطنين بها ففتح الباءى اه ع ش (قوله بالنار) تأكيد ذكر أيت بمعنى وسعت باذنى سم (قوله قوم منا قنن) يخفون من الجماعة ولا يصلون فرادى نهاية ومعنى ذبح المنهج أي فالقرىق انما هو ترك الصلاة بالكلية تعالى (قوله بقريئة السابق) وهو قوله صلى الله عليه وسلم أنقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والغفر ولو يعاون ما فيها لا تؤهلها ولو جرحوا ولقد هدمت الخ شجنا الزاى يادى اه ع ش (قوله وهم بالاحراق الخ) جواب عما يقال ان الاحراق مثله والتعذيب بالماله حرام فكيف يتصور منه صلى الله عليه وسلم كردى (قوله قبل نحرىم المثلة) أي بالمسلمين والكافرين ع ش (قوله والنحنى) الى قوله فان قلت في المغنى الاقوله قبل الى أمال المرأة الى قول المنزوما كثر في النهاية الاقوله وانه الى ذلك وقوله فان قلت الى يوم ثم كره (قوله في بيته) شجرا أفضل الخ أي صلته في بيته ع ش (قوله المكتوبة) وسأفى في أبواب العبد والكسوف ونحوهما ان شرط الماطب البلوغ أو ان الماطب على ذلك قاله جسمه وله أي خوطب كذلك بان ما مره في قوله نعم يلزمه واما الخ فتأمل (قوله وان فبهرق) قال في شرح العباب قال القاضي ولا يحتاج الى اذن السيد فيها الا ان زاد من القرض في الجماعة عليه منفر داولا وكان له فعل ولم يقصد تقويت الفضيلة ثم نقل عن غير القاضي كلاما آخره قال والوجه الاحتياج الى الاذن مطلقا لانها صفة تابعة قايسة كالسنن الزاوية وهذا أولى من قول الأذري عقبه ما مر و يظهر أن الجماعة ان كانت تقام بقرب محل السيد ومن الزيادة الطيب البهايسير لا يحمل تعطيل منافعه فيه عادة لم يحج لادنيه والاحتياج انتهى اه (قوله ولسافر ين) ظاهره وان قصر السفر (قوله لم يحمل على نحو عاص بسفره) ينبغي أن يحمل الوجوب على العاصى بسفره اذا توقف حصول الفرض على عدمه لا لم يحمل على الوجوب اذا غاب عنه مقوم الغيم لا تلزمه الجماعة اذا قام غيره بالفرض وينبغي انه اذا وصل الى حيث لا يمكنه ادراكه كالموت جرح الهياتين ينقطع العيصان بالسفران كان سببا لادان لا يلزمه العود الى دخل وقت بعد سفره لعدم مخالطته به عند سفره (قوله في الحديث بالنار) تأكيد ذكر أيت بمعنى وسعت باذنى (قوله في الحديث المكتوبة) ظهره أنهم في المسجد ولو فرادى أفضل منها في غيره وسأفى في أبواب العبد والكسوف ونحوهما ما يعلم منه أن بعض النواقل التي نسن جماعة كال مكتوبة بنى أنهم في

ولن فيه وروى عن أبي أوفى  
ظلمة قال فهي لهم ملة  
وسافر ين وظهر النص  
المتفق لوجودها عليهم  
بمحمل على نحو عاص بسفره  
ولسافر ين مقبضات تحدث  
(وقيل هي فرض عين)  
والله أعلم للغير المتفق عليه  
لقد هدمت ان امر بالصلاة  
فقد تم امر جرحه في حال  
بالناس ثم انطلق معي رجال  
معهم حرم من خطباني  
قوم لا يشهدون الصلاة  
فأحرق عليهم بيوتهم بالنار  
وأما ما مره انه لو دق قوم  
منافقين بقريئة السابق  
وهو بالاحراق كان قبل  
نحرىم المثلة (و الجماعة  
في المسجد لغير المرأة)  
والنحنى من ذكر ولو صليا  
(أفضل) منها على وجه الغفر  
المتفق عليه أفضل الصلاة  
صلاة المرأة في بيته المكتوبة  
أي غفسي في المسجد أفضل  
نم ان وجدت في بيته تقبض  
فهو أفضل وكذا لو كانت  
فيه أكثر منها في المسجد  
على ما مره الأذري وغيره

والأوجه مختلفة لاعتقاده الشارع بأحايه (٢٠٢) المساجد أكثر وعندها الاستوى والآخرى أن ذهابه للمستحب ولو تنها على أهل بيته كان

أقاسمه لهم أو أفضل قبل  
وفيه نظر اه وكان وجهه  
أن فيه إيثار بقرب نسبه  
إمكان تخصيصه لهم بأن  
يعيددها معهم ويريد بأن  
الفرص فوائدها ذهب  
للمسجد وأن جماعته  
لا تعطل بغيره وذلك لا يثار  
فيلان حصوله لهم بدينه  
وجماعته فضلا عن المسجد  
أزاد عليه فهو كساعة  
المرور من الصف أما إرادة  
لجماعته في بيتها أفضل  
الغير الصريح لا تمنع الله حكم  
المسجد ويؤمن خير  
لأنه قال إذا كانت خيرا  
لنفس فإما جسد النفس عن  
منه من المستلزم لذلك الخير  
قلت أما النفس فهو للترتيب  
كما يصح به سابق هذا  
الحديث ثم الوجه محل على  
زمنه أنه تعالى عليه وسلم أو  
على غير الشبهة إذا كان  
مبتدلات والمعنى أن من وإن  
أريد من ذلك ونهى عن  
منعه من أن في المسجد  
خير فبغيره من مع ذلك خير  
لأنها لا أبعد من التهمة  
التي قد تحصل من الخروج  
لأسمان اشتبهت أو ترتبت  
ومن ثم كره لها حضور  
جماعة المسجد كانت  
تشبهى ولو في شايبة أو لا  
تشبهى وبما شئ من الزينة  
أو الطيب والامام أو نائبه  
منه حينئذ كأنه منع  
من أكل ذابح كرمه  
دخول المسجد ويحرم  
عليه بغير إذن في أو طيل أو سدا وهما في أمته وجة

ما يعل من النوافل التي تسن جماعة كالكتبة في أنباء المسجد أفضل سم (قوله والأوجه) أي كما  
أفتي به شيخنا الشهاب الرمي سم (قوله خلافه) أي أن قليل الجمع في المسجد أفضل من كثيره في البيت  
معنى ونهاية (قوله ولو تنها) أي قد خرج به ما لو أمكن فعله في المسجد بينه ما به فهو أفضل من إقصائه  
على أحد هما وهو قريب سم (قوله ولو تنها) وكذا فوات الصلاة عليهم كما هم أو بعضهم معن (قوله  
وكان وجهه) أي النظر (قوله فوائدها) أي الجماعة على أهل بيته (قوله وأما) أي صطف على قوله فوائدها (قوله  
لا يعطل) أي المسجد من الجماعة (قوله أما إرادة) أي بمثله الخشنيها يقوم معن (قوله لجماعته في بيتها  
الخ) قضية ما جماعة النساء بيوتن أفضل وإن كن مبتدلات غير مشتهيات ولكن لو حضرن لا يكره لهن  
الحضور ع (قوله المستلزم الخ) صفة المنع (قوله فهو للترتيب) خلافا للمعنى عاونه وبكره لثوات  
الهيئة تحضرو المسجد من الرجال ويكره للزوج والسدا والى تمكنه من مسامحة العيصين عن عائشة  
رضي الله تعالى عنها والى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ما أحدثت النساء لمنعهن المسجد وحلوف الفتنة  
أما غيرهن فلا يكره لهن ذلك ويندبان ذكره الاستاذ أنه يأخذ لهن إذا من الفتنة بطرسم الخ فأن لم  
يكن لهن زوج أو سدا ولى وجبت شرط الحضور ورم المنع اه (قوله سابق هذا الحديث) لعل  
الراية بالتفضل في قوله خير لهن سم (قوله له) أي انتهى بصادرة المعنى على الكثرة ولا يبحر أن  
النساء سواء كن شواب وعجائز الجماعات لظهور الفساد عند أبي حنيفة للنجوى وأن يخرج في الغير والغرب  
والعشاء وعند جماعت من السك وبه قالت الثلاثا لفتوى اليوم على المنع في الشكل فلذلك أطلق المصنف  
ويدخل في قوله الجماعات الجمع والأعياد والاستسقاء وبالسوط لا يجامع الرجال الذين يتناولوا جملة  
العبادة وقصد هم الشهوات وتحصيل الدنيا انته اه بصبري (قوله مبتدلات) بمعنى قراءة تبسكون  
ما أحدثت بغير القويقو بمعنى تقديم التمه القويق على الباء الواو حدث تشديد بالقال المكسورة ع  
(قوله والمعنى أن من الخ) حاصل المعنى يكره لمنعهن بهذا الشرط لأنه ممنوع عن خير وإن كانت البيوت  
أكثر خير أوله نظائر كالقاعة التي بين المسجد تين فانه مستمع أن الاقتراض أفضل منه فلتأمل سم (قوله  
هذا الشرط) بمعنى عدم الاشتباه مع الابتدال (قوله وان أر يد من ذلك) يعني طوبت النساء شرعا بحضور  
الجماعة (قوله ونهى الخ) عطف تفسير على قوله أر يد من الخ (قوله لان في المسجد الخ) متعلق بهما  
(قوله لأسمان اشتبهت الخ) قد يشكك بأن قضية الجماعات على ما قبله كراهة المنع حال التزم مع أنه يكره  
الحضور حينئذ فكيف يكره المنع تأمل سم (قوله ولا يعلم الخ) أي يجوز له ولو قيل وجوبه بحيث رآه  
مصلحة يكره بعد الإله عليه رعايا مصالح العامة ع (قوله يجب بأنه جواز بعد الاستئذان فيشبه الوجوب  
قوله بغير إذن ولى) أي في الخلقة (قوله أو طيل) أي في المزمزحة حتم قضية العطف وأنها لا شرط لجواز  
الخروج لخدمته بغير اشتراط إجماعهما في الأذنت حيث كان ثم ريبه لأن المصلحة قد تظهر لولى دون

المسجد أفضل (قوله والأوجه) أي كما أفتي به شيخنا الشهاب الرمي (قوله ولو تنها) أي قد خرج به ما لو  
أمكنه فعلها في المسجد بينه ما به فهو أفضل من إقصائه على أحد هما وهو قريب سم (قوله وذلك لا يثار  
فيه) دفع لما يقال في فعلها حينئذ في البيت إيثارا بقرب هو منى عنه (قوله كما يصح به سابق هذا  
الحديث) لعل الراية بالتفضل في قوله خير لهن (قوله والمعنى أن من الخ) حاصل المعنى  
يكره لمنعهن بهذا الشرط لأنه ممنوع عن خير وإن كانت البيوت أكثر خير الكثرة هذا المعنى كون البيوت  
أكثر خير أو له السابق أما إرادة لجماعته في بيتها أفضل قد خالفنا ما صرح به في شرح الروض من أنه  
يستحب حضور المسجد لا تشبهى إذ يلزم أن يكون الحضور مستحباً ومطلوباً بالتمتع بقدره بطلان هذا  
اللامر له قلت انظر كالقاعة التي بين المسجد تين فانه مستمع أن الاقتراض أفضل منه فلتأمل (قوله في بيوتن  
مع ذلك خير لهن) فيمنع من الماصم ع به في شرح الروض من أنه يندب الحضور وللجواز التي لا تشبهى  
وان لم يثان (قوله لأسمان اشتبهت الخ) قد يشكك بأن قضية المبالغة على ما قبله كراهة المنع حال

الحليل أو عكبه عش (قوله ومع خشتاخ) عطف على قوله بغير إذن وفي فلا تنو قبح حرم الحضور وعلى عدم الإذن عش (قوله ومع خشتاخ) ظاهره وان لم يحصل ظن ذلك سم (قوله حكمه) أي حكم الخروج سم (قوله وفي علاقة تارة) يظهر أن الأمر عند حذف الفتنة أو عكبه حكمه ما وجد الأمن حكمه مع غير من الرجال ويمكن تنزيل قوله شارح وفي علاقة الخ على هذا بصري عبارة الرشد أي بل إنما يلحق بها بعض الأحوال لا على الإطلاق ولعله إذا خشي به الاقتتال اه (قوله مع مسجد غير مطروق) أي أما المطروق فلا يكره إقامة الجماعة فيه بغير إذن رتبة قبله أو بعده أو معه كما في بعض شذذ الشهاب الرمي سم ونهاية (قوله أو بعده) قد يشكل خصوصاً إذا حصل المعتان بعد الجماعة الأولى عذر اقتضى التأخير فاعل المراهنة بغير عري وإبقاء الجماعة بعده عش (قوله والأصولا فرادى مطلقا) شامل لما إذا انفوت الوقت كما وبخالفه فافوت الوقت بأن لم يبق منه إلا ما يسع تلك الصلاة فقط لا ركعة قائم يجمعون وإن انفوت أقتنه كإلى المصروع يؤمنهم التجميع في هذه الحالة أن لم يكن بالبداهة يظهر به الشعار الأهل انتهى فكان المطابق لذلك أن يقول بعد قوله مطلقا لا إذا انفوت الوقت كله فتأمل وبه أن يقال أن كانت الفتنة الخوفة بحيث تؤدي إلى تلف نفس أو عضو أو نحوهما لم يصلوا جماعة سم (قوله ثم في صحتها الخ) ولا يبعد أن يكون جماعة عشاء ومغرب وعصر الجمعة أفضل من جماعة عشاء ومغرب وعصر غيرها سم على ج اه عش (قوله من المساجد وغيرها) فضيحة أن كثير الجمع في البيت أفضل من قبله في المسجد وقد بين في شرحي الإرشاد أن المذهب عكس ذلك وكذا بين ذلك شيخنا الشهاب الرمي وكذا بين هو هنا بقوله السابق والأوجه خلافه سم صورة التهايم والمخفى ما أكثر جمعه من المساجد أفضل مما قبل جمعه منها وكذا ما أكثر جمعه من البيوت أفضل مما قبل جمعه منها اه (قوله التبر) أي قوله وإن انفوت إلى هنا في معنى الأقوله لكن الأوجه خلافه فتأمل ولو بمجرد إلى أو غيرهما في قوله وبما تقرر في التهايم بالأقوله لكن الأوجه خلافه فتأمل بل الانفراد (قوله كرافض) أي وبجسمه وهو ينفذ ويشيخ وزيد شرح بافضل (قوله بل قال الترتي الخ) اعتمد التهايم والمخفى وشرح المنهج وقال سم قياس ما قاله الترتي أن الانفراد في المسجد الحرم أفضل من الجماعة في مسجد المدينة عر اه (قوله لكن الأوجه الخ) خلافاً للتهايم والمخفى وشرح المنهج (قوله وأدفعه) معطوف على

ومع خشتاخ فتتمها وأولها فلا تن لها الخ خروج حكمه ومنها في كل ذلك الخ وفي بحث الصلاة لا مرد الجنب بها في ذلك أيضاً وفي علاقة نظر (تنبيه) تكرر أقوله جماعة مسجد عمر مطروق فيه امام وأب بغير إذنه قبله أو معه أو بعده ولو غاب الزايم انتظر دنيا ثم إن أرادوا ففضل أول الوقت أم غيره وإن لم يردوا ذلك لم يؤمنهم إلا أن انفوت الوقت كله وحصل ذلك حيث لا فتنة والأصولا فرادى مطلقا والجماعة في الجفة ثم في صحتها ثم في الصبح ثم في العشاء ثم العصر أفضل ولا يتأني أن العصر الوسطى لأن الشك في ذلك أنتم ومنه يظهر تقديم الظاهر على الغريب أفضلية وجماعة (وما أكثر جمعه) من المساجد وغيرها (أفضل للصبر الصريح وما كان أكثر فهو أحب إلى الله تعالى) نعم الجماعة في المساجد الثلاثة أفضل منها في غيرها وإن قلت بل قال المتولى أن الانفراد فيها أفضل من الجماعة في غيرها لكن الأوجه خلافه (الإلبدة تامله) التي لا تنقضي تكفيره كرافض أو دفعه ولو مجرد التهمة أي التي فيها نوع توكيلها واضع

التر من أنه يكره الحضور حيث لا يكره المنع تأمل (قوله ومع خشتاخ) ظاهره وإن لم يحصل ظن ذلك (قوله ولا تن لها الخ خروج حكمه) أي حكم الخروج شارح (قوله تكرر إقامة جماعة مسجد غير مطروق) أما المطروق فلا يكره إقامة الجماعة فيه بغير إذن رتبة قبله أو بعده أو معه كما في بعض شذذ الشهاب الرمي (قوله والأصولا فرادى مطلقا) شامل لما إذا انفوت الوقت كله وبخالفه فافوت الوقت كما وبخالفه فافوت الوقت بأن لم يبق منه إلا ما يسع تلك الصلاة فقط لا ركعة قائم يجمعون وإن انفوت أقتنه كإلى المصروع يؤمنهم التجميع في هذه الحالة أن لم يكن بالبداهة يظهر به الشعار الأهل انتهى فكان المطابق لذلك أن يقول بعد قوله مطلقا لا إذا انفوت الوقت كله فتأمل وبه أن يقال أن كانت الفتنة الخوفة بحيث تؤدي إلى تلف نفس أو عضو أو نحوهما لم يصلوا جماعة (قوله ثم في صحتها الخ) ولا يبعد أن يكون جماعة عشاء ومغرب وعصر الجمعة أفضل من جماعة عشاء ومغرب وعصر غيرها سم على ج اه عش (قوله من المساجد وغيرها) فضيحة أن كثير الجمع في البيت أفضل من قبله في المسجد وقد بين في شرحي الإرشاد أن المذهب عكس ذلك وكذا بين ذلك شيخنا الشهاب الرمي وكذا بين هو هنا بقوله السابق والأوجه خلافه (قوله بل قال الترتي الخ) قياس ما قاله المتولى أن الانفراد في المسجد الحرم أفضل من الجماعة في مسجد المدينة عر (قوله وأدفعه) معطوف على قول المتن الإبدعة

باعتقائهم سم أي فسقه بغير البدعة (قوله أو غيرهما الخ) كلام شرح الروض صريح في كراهة الصلاة خلف المخالف كالخفي سم (قوله بل الانفراد أفضل) حرمه الروض أيضا وكذا حرم بقوله بعدو كذا لو كان لا يعتقد الخ سم (قوله لو كان لا يعتقد الخ) كمن في أو غيرهما في معنى (قوله وإن أتى بالخ) وهم صحة الاقتداء به أذا لم يأت بها وليس كذلك فالاعتبار بالغاية ليس في حله شرعي (قوله ولا اقتداء به) أي ممن لا يعتقد وجوبه بما ذكر (قوله معطافا) راعى الخسلاف أولا (قوله ولا) أي أن قلنا بطلان الاقتداء بمن لا يعتقد وجوبه بما ذكر (قوله لسقوط الخ) متعلق بالانفراد وله لعدم النظر (قوله وما انقر الخ) وافق السبكي ثم صنصع الشارح يشعر بفرض اختيار السبكي في حله تعذرها الخلف هؤلاء سم (قوله اختيار السبكي الخ) اعتمده النهاية بعبارة ومقتضى قول الأصحاب الخ حصول فضيلة الجماعة بخلاف هؤلاء (قوله أفضل من الانفراد) قال السبكي أن كلامهم شعر به وحرمه الدميري وقال الكلبي أن أي شريف الله الأقرب وهو العبد لله أي أتقى أولي الأمر - والله تعالى اه وتظهر كلام الخفي اعتمده أيضا قال الرشدي قوله مر حصول الجماعة بخلاف هؤلاء الخ في حصولها مع كراهة الاقتداء بهم المرصم بغير ما صرح فيما لو تعذر من الجماعة لا تخالفهم وقفة ظاهرة سيما الكراهة فيما ذكر من حيث الجماعة وسياق في كلامه أن الكراهة إذا كانت من حيث الجماعة تنويع فضيلة الجماعة اه (قوله أفضل من الانفراد) وبذلك أفق شخشا الشهاب الرمي وقضية ذلك عدم الكراهة حيث دللنا أفضلتهما من الانفراد يقتضي طلبا لأدليس معناه الأتباع أكثر ثوابا في نظرنا بحث فسمع مر فوافق على هذا الجواب على أنه لا فرق في أفضلتهما بين وجود غيره وعدمه وقياس ذلك أن الأعداء هم هؤلاء أفضل من عدمها بالمتن المذكور سم وبأني في الأعداء عنص من خلافه وقوله فوافق على هذا الجواب أي بخلاف المصنفين نهاية من أهلو تعذر من الجماعة لا خلس من يكره الاقتداء به لم تنتف الكراهة (قوله قلت الخ) هذا الجواب بعيدا تنتفله فضيلة الجماعة بخلاف الخالف سم أي خلافا للنهاية بوالشهاب الرمي والطلباوي كردي (قوله أو كون القليله) في قوله كالأطراف في النهاية يتوالت معنى الأول بل بحث إلى ولو تعارض (قوله أول الوقت) أي وقت الفضيلة عش (قوله وأمامه الخ) عطف على قوله متيقن الخ (قوله أو بطل الخ) عبارة النهاية يتوالت الخ وأمام الجمع الكثير يسر مع القراءة والمأموم بطيها لا يدرك معه الفاتح يدركها مع أمام الجمع القليل اه قال عش وبنيت أن يستثنى أيضا ما لو كان أمام الجمع القليل أفضل من أمام الجمع الكثير بقوله أو نحوها بما يأتي في صفة الأئمة اه (قوله أو تعطل مسجد الخ) (فرع) إذا كان عليه الإمامة في مسجد فله بحضوره أحد يصلي معه وجبأى لاحقة في العلوم الصلاة فوحده لأن عليه شيئين الصلاة في هذا المسجد والإمامة في هذا فاذن أحددهما لا يستطاع أن يتخلف من عليه التدريس إذا حضر أحدهما الطلبة لا يجب أن يدرس نفسه لأن المقصود منه التعاليم ولا يشور بدون متعلم بخلاف الإمام المقصود منه أمران كان تقديم سم على المنهج اه عش

(قوله أو غيرهما ما يقتضي كراهة الاقتداء به) كلام شرح الروض صريح في كراهة الصلاة خلف المخالف كالخفي سم (قوله بل الانفراد أفضل) حرمه الروض أيضا وكذا حرم بقوله بعدو كذا لو كان لا يعتقد الخ سم (قوله وما انقر الخ) يعلم ضعف اختيار السبكي وافق السبكي ثم صنصع الشارح يشعر بفرض اختيار السبكي له تعذرها الخلف هؤلاء (قوله أفضل من الانفراد) بذلك أفق شخشا الشهاب الرمي وقضية ذلك عدم الكراهة حيث دللنا أفضلتهما من الانفراد يقتضي طلبا لأدليس معناه الأتباع أكثر ثوابا في نظرنا بحث فسمع مر فوافق على هذا الجواب وعلى أنه لا فرق في أفضلتهما بين وجود غيره وعدمه وقياس ذلك أن الأعداء هم هؤلاء أفضل من عدمها بالمتن المذكور (قوله قلت الخ) هذا الجواب بعيدا تنتفله فضيلة الجماعة بخلاف الخالف (قوله بدار الخ) يؤخذ من متنها أن خلف أمام الطيرسة في نحو الصبح أفضل منها خلف أمام الأخرقه (قوله في المتن) أو تعطل مسجد قرب لغيته قال في العباب بل يصلح بمرادهم بذلك الجماعة اه وبين الشارح في شرحه نقل ذلك عن القاضي والبعري

أو غيرهما مما يقتضي كراهة الاقتداء به فالأقل جماعة بل الانفراد أفضل وكذا لو كان لا يعتقد وجوب بعض الأركان أو الشروط وإن أتى به لأنه يقتضيها النقلة وهو مبطل عندنا ومن ثم يبطل الاقتداء به مطلقا بعض أصحابنا وجوزوا الاكثر رعاية أصلها الجماعة واكتفاء بوجود صورتها والام ببعض اقتداء بخالف وتعطلت الجماعة ولو تعذر الخلف من يكره الاقتداء به لم تنتف الكراهة كما يشبه كلامهم ولا نظر لادامة تعطلها لسقوط فرضها حيث وبما اقرر على ضعف اختيار السبكي ومن تبعه أن الصلاة خلف هؤلاء ومنهم الخالف أفضل من الانفراد فان قلت ما وجه الكراهة التي ذكرتها في الخالف قلت ما يعلم مما يأتي في بحث الموقف أن كل ما وقع الاختلاف في الإبطال به من حيث الجماعة يقتضي الكراهة من تلك الحشية (أو) كون القليله بعيدا متيقن حل أو سؤال بأنه أو أمامه يبادر بالصلاة أو الوقت أو بطيئ الصلاة حتى يدركه بقى القراءة الفاتحة والكثيرة بغير ذلك (أو) تعطل مسجد قريب

أو بعد

عن الجماعة (لغيت) عنه لكونه امامه أو يحضره الناس بعضه وقليل الجمع في ذلك أفضل من كثيره بل بحث شارح أن الأثر إذا لم يغفل  
عن الصلاة فيه لغيت أفضل لكن الأوجه خلافه وأما اعتبار شارح التقيد بالربان حق الجوار وهو دعوه منه فردا به مدحوس  
البعد أو حق الجوار بعرضه خبر مسلم أعظم الناس في الصلاة أحرأ بعدهم الناس ولو تعارض الخشوع والجماعة فهي أولى كما  
أطبقوا على ما يجب قالوا ان فرض الكفاية أفضل من السنن أيضا بخلاف كونها فرض (٢٥٥) عين وتكونها شرط للصلاة أقوى

منه في شرطية الخشوع  
واقته ابن عبد السلام بأنه  
أولى مطلقا إنما يأتي على  
الجماعة وكذا اقتضاه الغزالي  
بأنه إذا كان الجمع عنده  
الخشوع في أكثر صلاته  
فالاثر إذا أولى على أنه يمد  
لأن القائلين بشرطية مع  
شذوذهما إنما يقولون بها  
في فرض من الصلاة لا في كلها  
فإن قلت تقدما في باقي  
ما يأتي من تقدمه في ذي  
جرح أو عطش قلت لا فإنه  
لأن ما هذا مفسر وض فيه  
يتوهم فوائده هل من حيث  
إشارة العلامة فامر بها فقروا  
لنفسه المتخلفة ما قد يكون  
سببا لاستدراك الشكليات  
عليها كإدراك علماء الخبر  
السابقين إنما يأكل الذنب  
من الغنم القاصية وأما ذلك  
فما عاينه ظاهر تقدمه لأنه بعد  
عذرا استدفاعه الحد ثم  
وأي ثبت الغزالي اقتضاء آخر  
يصرح بما ذكره متأخرا  
عن ذلك الاقتضاء فمن لازم  
الرباطية في الخلو حتى  
صارت طائفة تتفرق عليه  
بالاجتماع بأنه رجل مفرد  
إذا ما يحصل في الجماعة من  
الفوائد أعظم من خشوعه

وفي العيزي عنه والخطيب كاندوس ومثله الطلبة أي المقر ومن في الخانات إذا لم يحضر الشيخ لأنه لا تعلم  
بدون علم اه (قوله عن الجماعة) متعلق بتعليل سم (قوله التقيد) أي تقيد المصنف المصنف (قوله  
لأنه حق الجوار) ولو استوى مسجد الجماعة قدم الأثر بمسافة طرما لجوار ثم ما انتفت الشبهة فيه  
عن مال بأنه وواقعه ثم يتغير نعم إن سم النداء متربا فينبغي كايته الأثر أي أن يكون ذهابه إلى الأول أفضل  
لأن مؤذنه دعاء أولاته ينفسي أي مع استوائهم في سائر الجوار (قوله ولو تعارض الخ) عبارة النهاية  
والحق واقفي الغزالي بأنه إذا كان لوصلي مفرد داخل في جميع صلاته ولو صلى في جماعة لم يخشع ولا تفرد  
أفضل وتبعه ابن عبد السلام قال الزكشي تبعنا لأردى والحق بل الصواب خلاف ما قالوه وذلك اه  
(قوله أدوى من الخ) أي من الخلاف (قوله بأنه) أي الخشوع (قوله مطلقا) أي في أكثر صلته أو كلها  
(قوله على أنه) أي اقتضاء الغزالي (قوله تقدمها) أي الجماعة (قوله من تقدمه) أي الخشوع (قوله قلت  
لأن نفسه الخ) يمكن أن يجاب أيضا بأن الاجتماع ليس مبداه متاداف من الخشوع بخلاف نحو الجوار  
والعطش فلم يتقدم الأول واضع الثاني سم (قوله فامر بها) أي بالجماعة (قوله السابق) أي في  
شرح وقيل فرض كفاية الخ (قوله وإنما لا كالح) بدل من الخبر السابق (قوله فانه) أي مانع  
الخشوع (قوله متأخر الخ) حال من افتداء خرو (قوله فمن لازم الخ) وقوله بأنه الخ) متعلقان به أي افتاء  
آخر (قوله مع الامام) أي قول المتن والصحيح في النهاية والمغني الآتية وقرئ إلى المتن (قوله معصية الصلاة)  
أي ناصها ع ش أي توقف باعتدالها عليها (قوله كأي حديث البراء) الجمع للتعديل (قوله ضعيف)  
أي والضعيف يعمل به في فضائل الأعمال سم ونهاية في معنى (قوله أر بعين يوم) أي في الصلوات الخمس  
ع ش (قوله بعضه الخ) كان الأولى تأخير من قول المصنف الاشتغال الخ مع التعبير جمع بدل الباء كأي  
النهاية والتي (قوله ثم يتغير له ووسط الخ) وكذا لا يتغير له اشتغاله بدعائه الاقامة إذا ذكره الامام كأي  
مرجع ع ش في أو اثر بالاذن (قوله أو تأخر الخ) أي ولو لمصلحة الصلاة كالطهارة في معنى (قوله  
خفية) بأن لا تكون بقدر ما يسمركن على التعمد شخا عبادة ع ش وهي التي لا يؤدي الاشتغال بها  
إلى فوات كونين فعلين كما يفيد قوله واستشكل الخ ولعله غير مراد بل المراد لا يطول بها زمان عرفا  
حتى لو أدت وسوته إلى فوات القيام أو معظما فانت فضله التحريم اه (قوله حديث) أي حين إذ كانت  
بقدر كونين فعلين (قوله أي بالركوع الأول) أشبهه بالركوع الأول كأي من إضافة الصفة للموصوف (قوله  
وقال طاهر كلام الموصوف ضعفه ووجه الخ (قوله عن الجماعة) متعلق بتعليل (قوله بل بحث شارح  
الخ) هذا البحث واقفي بمرجع الغنيب في الهامش (قوله وأما اعتبار شارح التقيد بالربان) ولو  
استوى مسجد الجماعة قدم الأثر بمسافة طرما لجوار ثم انتفت الشبهة عن مال بأنه وواقعه ثم يتغير  
نعم إن سم النداء مترباف ذهابه إلى الأول أفضل كايته الأثر لأن مؤذنه دعاء أولاته لا شرح م د (قوله فان  
قلت تقدمها في باقي ما يأتي الخ) يمكن أن يقال ان الاجتماع ليس مبداه متاداف مع الخشوع بخلاف نحو  
الجوار والعطش فلم يتقدم الأول واضع الثاني (قوله كأي حديث ضعيف) والحديث الضعيف  
يعمل به في الفضائل (قوله إلى المتن أو لركوع) من إضافة الصفة للموصوف

وأطلق في ذلك (وأدركت تكبيره الأجزاء) مع الامام (فضيلة) مأمور بها لكونه مأمورا بالصلاة كأي حديث البراء ولأن ملازمه أر بعين يوم  
يكتسبه بهاءه من النار ورواية من النفاق كأي حديث ضعيف (وأما تحصل) بعضه وتكبيره الامام (بالاشتغال بالقرآن) تحريم  
امامه فان لم يحضره أو تأخر فانتهم بتغيره وسوءه فيقولوا استشكل بعدم اغتفارهم الوسوء في التغلف عن الامام بخلاف كونين فعلين  
وودائع استدلوا لا تكون الا طاهرة فلا تنافي وفرف بابا غير ذلك فيما نظر (وقيل) تفصل (بإدراك بعض القيام) لانه يجعل التحريم (وقيل)  
تفصل بادراك (الركوع) أي بالركوع الابهل لان

حكمه حكم قيامه او محلهما أي تكبيره التقرم (قوله ومحلهما) أي الوجهين المذكورين (قوله والام) أي بان حضرة و آخر  
 و (قوله فانه تنصليهما الخ) أي وان أدرك الركعة ولو نفاقت التكبير ولو لم يسرع علم بتدبيره الاسراع بل  
 عني بسكينة كالقوله يتصرفونهم انهم لو نفاقت الوقت وخشي قوته فليسرع كالموتى فثبوت الجمعة وكذا لو امتد  
 الوقت وكان لا تقوم الا به ولو لم يسرع لنقضت ما لو نفاقت فوان الجماعة فالتقوى على الجموع وغيره أنه  
 لا يسرع عز كان قضية كلام الرافعي وغيره أنه يسرع معنى ونهاية قول المتن (والصحيح ادراك الجماعة الخ)  
 اعتماد شيخنا الشهاب الرمي على عدم صحة الاقتداء بعد شروغ الامام في السلام لضعف حاله بشر وعفي التحال  
 وقباسة عدم انعقاد الصلاة أساسا كالواحد من ناو الاقتداء بمن ليس في صلاته وقد يفرق سم ويأتي عن المعنى  
 وشخصا اعتماد الانعقاد (قوله في غير الجماعة) تبسبب فيه الزكشي وغيره ولا حاجة الى ان ادراك الجماعة  
 لا يتوقف على ركعة بل يحصل بما يأتي في في الجماعة بشر ينقضها وهو متعين وأما ذكره وفي الجمعة بشرط  
 من شرط صحة الجماعة فلتأمل بصري وقال شيخنا بعد ذكره في الاعتراض المذكور وعن نقله في ما نصه  
 وأجيب بأنه لم يدرك جماعة الجمعة في هذه الصور وانما هو ان الجماعة لا تقبل التقدمة بالجمعة فتفعل الركعة  
 كقوله الشارح اه (قوله ومنه) أي من مدرك الجماعة قول المتن (مالم يسلم) أي بان انتهى سلامه عقب  
 تحريمه وان بدأ بالسلام قبله أما إذا سلم مع تحريمه بان انتهى تحريمه للمأموم مع انتهاء سلام الامام فلا تحصل  
 فضله للجماعة بل تنعقد صلاته فرادى كما لو شذ عن كلام الاسنوي معنى وعبار شيخنا أي مالم يسرع في  
 السلام فان شرع فيه انعقدت صلاته للمأموم فرادى وقبل لا تنعقد صلاته أو مالم يتم السلام ولو لم يحرم المأموم  
 شروغ الامام في سلام انعقدت صلاته جماعة فالتأويل الاول على كلام الشيخ الرمي والتأويل الثاني على  
 كلام الشيخ ابن حجر أي والخاطب اه (قوله أي ينطق بالميم الخ) وقفا للمعنى وخلافا لنهاية (قوله وان لم  
 يجلس معه) أي بان لم عقب تحريمه شيخ الاسلام قال عرش ويجزم عليه الجواب حيث دللناه كان للجماعة  
 وقد قامت بسلام الامام فان جلس عامدا علنا بطلت صلاته وان كان ناسوا جاهلا لم تبطل ويجب القيام  
 فوالاذا ظهر وبطلت السهو في آخر صلاته لانه فعل ما يبطل عده اه (قوله ولا تغافل الخ) هذا بالنسبة  
 لشروطه للاقتداء بعد شروغ الامام في السلام ممنوع وينافى ما في شرط الامامة لشيخنا الشهاب الرمي بما  
 نصه يصح الاقتداء بالمصلي مالم يسرع في السلام وقبل ولو يعذوقه السلام وقبل عليه يكون بذلك مدركا  
 للجماعة على ما جرى عليه بعضهم انتهى اه سم عبارة النهاية فلو أن في النسخة والقهرم عقب شروغ الامام في  
 التسليم الاول وقبل تمامه فهل يكون محصلا للجماعة نظرا الى ادراك حزم من صلاة الامام أولا نظرا الى أنه  
 انما اعتدوا لنية الامام في التحلل فيما حلتان حزم الاسنوي الاول وقال انه مخرج به ووزع عني تحريمه  
 بالثاني قال السكاكيني أي شريف وهو الاقر بنيا اوافق لظاهر عبارة المناهج في فهمه قول ابن القتيبي في  
 التنبذ بمأخذ من التنبذ وقد قبل ما قبل السلام اه وهذا هو المذهب كما في به والدرجة له تعالى اه  
 (قوله لا ذكرا) الى قوله وبظفر في المعنى الا قوله وشمل في المعنى الخ (قوله اما للجمعة) الى المتن في النهاية  
 (قوله من أدرك الخ) أي في غير الجماعة (قوله بذلك) أي بادراك حزم من اولها الخ (قوله لو أمكنه ادراك  
 بعض جماعة الخ) ظاهره انه لا فرق في ذلك بين ادراك امام الاول بعد شروغ الركعة الأخيرة وبين ادراكه  
 (قوله والصحيح ادراك الجماعة مالم يسلم) اعتماد شيخنا الشهاب الرمي على عدم صحة الاقتداء بعد شروغ الامام في  
 السلام لضعف حاله بشر وعفي التحال وقباسة عدم انعقاد الصلاة أساسا كالواحد من ناو الاقتداء بمن ليس في  
 صلاة وقد يفرق كالمواظف ظاهر كلام من ذكر ذلك (قوله أي ينطق بالميم من عليكم) عبارة شرط الامامة لشيخنا  
 الشهاب الرمي ويصح الاقتداء بالمصلي مالم يسرع في السلام وقبل ولو يعذوقه السلام وقبل عليه يكون  
 بذلك مدركا للجماعة على ما جرى عليه بعضهم اه (قوله ولا تغافل الخ) جواز الاقتداء حيث دللناه في هذا الاتفاق  
 بالنسبة لشمول الاقتداء بعد شروغ الامام في السلام ممنوع وينافى ما في شرط الامامة لشيخنا الرمي  
 فانظر في الحاشية الاخرى (قوله ورجا جماعة اخرى) ظاهره ولو أقبل من الاول وهو مخفي لان حصول الجماعة

حكمه حكم قيامه او محلهما  
 ان لم يحضر اجماع الامام ولا  
 فاقته عليهما ايضا (والصحيح  
 ادراك الجماعة) في غير  
 الجمعة ومنه فيما يظهر  
 مدرك ما بعد ركوعه الثاني  
 فيحصل له فضل الجماعة في  
 ظهره لانه أدرك بعضها في  
 بجماعة مالم يسلم الامام أي  
 ينطق بالميم من عليكم لانه  
 لا يخرج الابه على ما روي  
 أو انما يعود السهو في  
 أدرك قبله أدركها وان لم  
 يحضر معه لا ذكرا كمن معه  
 ما يعتد به من التوبة تكبير  
 الاعوام ولا تغافل على جواز  
 الاقتداء حيث دللناه فلو لم يحصلها  
 به لا بطل الصلاة لانه إذا  
 بلا فائدة اما للجمعة فلا تدرك  
 الا ركعة كما يأتي ويحصل  
 كلامه من أدرك حزم من  
 اولها ثم فاروق بعد ذلك يخرج  
 الامام بخصوصه ومنه  
 ادراكها كذلك أنه يكتبه  
 أصلها ما لم يكلفه فانما  
 يحصل بادر الجميع مع  
 الامام ومن ثم قالوا لو أمكنه  
 ادراك بعض جماعة ورجا  
 جماعة أخرى



فالأفضل انتظارها ليجعل له كمال فضيلته تامته ويظهر أن محله ما لم ينف بتأخرهم فضله أول (rov) الوقت أو وقت الاختيار سواء في ذلك

الرجاء والمقبح ولا ينافيه  
ما مر في سفر دور جالجماعة  
لوضوح الفرق بينهما وأنى  
بعضهم بأنه لو قصد هاقلم  
يدركها كسيلة غيرها  
لحديث فيه وهو ظاهر  
دليلا لا يتقلا (ولم يفت  
الامام) ندبا (مع فعل  
الاعراض بالهيات) أى  
بقية السن جميع ما ياتى به  
من واجب ومنه وبعبث  
لا يقتصر على الأقل ولا  
يستوفى الاكل السابق  
في صفة الصلاة والاكره  
بل ياتى بآدى الكمال كالمس  
ثم التحريم المتفق عليه اذا لم  
أحدكم الناس فليخفف  
فان فهم الضيق والكسبي  
والضعف والمرضى وذا  
الحاجة أو اسلى أحدكم  
لنفسه فليقل ماشاء (الا أن  
رضى) الجسم (بتطويله)  
بالقلا لا بالسكوت فيما يظهر  
وهم (محصرون) فليجهد  
غير مطر ولم يطرأ غيرهم  
ولا تعلق بينهم حق كراهة  
عن غلى عمل ناجز وأراه  
ومنز ومان كالمس فيسند به  
التطويل كلى الجموع  
عن جمع واعتمد جمع  
متأخرون وعليه فعمل  
الاخبار الصحيحة في تطويله  
صلى الله عليه وسلم أحبا  
أما إذا تفرق طمعا ذكر  
فكره التطويل وان أذن  
ذو الحق السابق في الجماعة  
لا أن لا ينزل فيما يستنم

قبله كان أدركه في الر كماله الثانية أو الثالثة وأنه لا فرق بين كون الجماعة الأولى أكثر أو لا وبعبارة شيخنا  
الزنادى وسن الانتظار لوسق بعض الصلاة رجاء جماعة يدرك معهم الكلى وكما لو اساءوا في هذه الجماعة  
في جميع ما مرقتى كان في هذه مني مما يقدم به الجمع القليل كان أولى عش ووجهه سم الاول بجائسه  
قوله ور جالجماعة طاهر ولو أقل من الأولى وهو محله لان حصول الجماعة الأولى في جميع صلته حكمى  
الاحقيقى مر اه قوله ور جالجماعة أخرى أى غلب على ظنه وجودهم عش (قوله فالأفضل الخ) هذا اذا  
اقتصر على صلاة واحدة والأفضل له ان يصلها مع هؤلاء ثم بعد هاهم الأخرى معنى (قوله فالأفضل الخ)  
لعل محله في الموقوف سم (قوله ان محله وقوله سواء في ذلك) أى أفضلية الانتظار (قوله ولا ينافيه) اه  
التعميم بقوله سواء الخ (قوله ما مر الخ) كله مر بديه ما مر في التيمم في شرح ولو يتقنه آخر الوقت فانتظاره  
أفضل وأظنه فتجبل التيمم أفضل من خمسة وثيقن السيرة والجماعة والقيام آخر وقتها كيقين الماء وظنه  
انتهى اه سم (قوله وضوح الفرق الخ) وهو أنه فيما يتقنه فيه أدرك الجماعة في الصلاة ثم ياتى بآدى الثاني  
الثالثة أو كمل عش (قوله لو قصد اه) أى الجماعة (قوله ندبا) الى قول المتن الا ان رضى في الغنى والى قوله  
وقد نظر في النهاية لا لقوله لا بالسكوت فيما يظهر (قوله أى بقية السن) تفسير لها ت (قوله جسم ما ياتى  
به) مفعول بخفف سم (قوله ولا يستوفى الاكل الخ) والوجه اسما فاهم هل أى يوم الجمعة وتعود ذلك مما  
ورد بخصوصه ثم رأيت مر حزم بذلك سم على المنهج اه عش (قوله والا الخ) أى وان اقتصر على  
الاكل أو اسوى في الاكل (قوله بل ياتى بآدى الكمال) ومنه الدعاء في المجلس بين السجدين في الثانية الإمام ولو  
غير محصورين لقلته عش عبارة سم عن شرح العباب وظاهر ان ذكر المجلس بين السجدين ياتى به  
كلمة لقصه اه (قوله والضعيف) أى سم به ضعف بنسبة كتحاقه وتحوها بدون مرض من الاعراض  
المعلقة عش (قوله الجميع) انه قد مر ما هو عليه المتن انه متى رضى محصورون وان كانوا بعض النعم  
يندب التعويل سم ومعنى (قوله لا بالسكوت الخ) خلافا لنهاية بعبارة لفظا أو سكو تابع على مضاهم  
فما يظهر اه واعتمد البصريون ذلك سم عبارة ما للمانع من اعتبار السكوت مع قاية الظن بالرضا  
واسطة قرينة اه وبفسده أصنافا لى الغنى فان جعل حالهم أو اشتاقوا لم يطول اه (قوله محمد)  
المرد به حمل الصلاة كما يفيد من ضم الغنى هنا وهو به الشارح في مسئلة الاحساس لا يتبع (قوله لم يطرأ)  
الى قوة ما اذا فى الغنى (قوله لم يطرأ اه) سم صفة كاشفة لقوله غير مطر وق كرى عبارة البصري وتقسيد  
المعتمد بغير المطر وقى الغنى عنه قولهم لم يطرأ الخ فليتام اه (قوله كالمس) أى فى دعاء الافتتاح كرى  
(قوله وعلمه) يحمل أى على رضا المحصورين بشر وطهم المذكور وقوة يتخذ هذا الجمل أن مصدره صلى  
الله عليه وسلم كان مطر وقا (قوله السابق) بالجزم صفة ملحق وشارة الى قوله ولا تعلق بينهم حق الخ (قوله فى  
الجماعة) معناه قوله أذن (قوله نعم) الى قوله وفيه نظر فى الغنى (قوله أفتى ابن الصلاح الخ) اعتمده النهاية  
بالأولى في جميع صلته حكمى للاحقيقى مر (قوله فالأفضل) لعل محله في الموقوف (قوله ولا ينافيه)  
ما مر في سفر دور جالجماعة كانه مر بديه موقوفه في شرح قول المصنف في التيمم ولو يتقنه آخر الوقت  
فانتظاره أو أقل أو ظنه فتجبل التيمم أفضل ما مضى وثيقن السيرة والجماعة والقيام آخر وقتها كيقين الماء  
وظنه سم سن تانين برن فمخش عرافا لى جماعة أثناء الوقت ويظهر ان لا تسر من كذلك اه (قوله)  
جميع ما ياتى به) هو مفعول بخفف (قوله ولا يستوفى الاكل السابق الخ) قال في شرح العباب وظاهر  
ان ذكر المجلس بين السجدين ياتى به كلمة لقصه اه (قوله ولا يكره) كذا مر (قوله فى المتن الا ان  
رضى بتطويله محصورون) هذا بمجرد صدق يكون المحصورين الراضين بفض الجملة الف بر المحصورة  
فدفعه الشارح بتقسيد رفاعل رضى لفظ الجسم (قوله لا بالسكوت) ما للمانع من اعتبار السكوت مع  
غلبة الظن بالرضا واسطة قرينة (قوله فيسند به التطويل) اعتمده مر

( ٣٣ - ) (شرواني وابن قاسم) - ثاني ) الأذن في التطويل فاحتمل للص عليه نعم أفتى ابن الصلاح فيما إذا لم يرض واحد  
أو اثنان أو نحوهم بالعذر بأنه يرضى في نحوهم ولا أكثر رعاية لغير الراضين الثلاثة في نحوهم فإفراد أي متلاق في الجميع عنه حسن متعين



مراده ان هذا من فوائدها

لانه يقصد تلويلها لذلك

وقول الراوي كيدركها

الناس تعبير عما فهمه لان

الله صلى الله عليه وسلم قصد

ذلك فالإثبات في قوله تعبير عما فهمه والنفي في قوله لان الله صلى الله عليه وسلم قصد ذلك فالخلق ما قالوه قبل انما

هو انما بالكراهة وحكمها

الخلاف في المسئلة تعقبها لان

ذلك فيمن دخل وعرف به

الامام بخلاف هذه وهو

بعد اذ مضى ثم ان رايها

معرفته ان مقتضى زيادة

الكراهة ومن ثم كان

الاكثر من عليها فيما ياتي

لان فيه تشرى ولو قصد به

التوبة اذ كان حراما على

ما ياتي والاحساس بدخوله

لم يكن ذلك بمجرد كافي

الفرق قالوا وجه الفرق بان

الباصل ثم ان مقتضى

بحرقة فيما يتوقف انتظاره

فيه على ادراك الرخصة او

الاجابة فعلم بانتظاره

بخلافه هنا (ولو احسن)

الامام اذ اختلف والتفصيل

الا في انما ياتي فيه واما

منفرد احسن بدخل برده

الاقتداء به فينتظر ولو لم

يقتصر على ادخاله ثم

يقتصر بتلويله ويؤخذ

منه ان امام الرايين

شرعوا له المذكور كذلك

وهو مقتضى ان لا يدعوا ان

يسري عنهم في الانتظار به

ايضا (فالركوع الذي

تدبره الركعة) والاشهاد

الاحير بدخل الى محل

الصلاة وما لا يقتضيه

يكروه الانتظاره في الاظهر

لعدم ابدار كراهة او الاجابة

الركعة في الخ سم (قوله مراده ان هذا من فوائدها الخ) قد يقال القياس الظاهر عدم النهي عن ان يقصد بالتلويل ما هو من فوائدها قوله فانه حسن واضح في انتاج ما ذكره ان الخ ما قالوه وما فيه كما لا يخفى على من يسمي (قوله تعبير عما فهمه الخ) فصحت وهو ان الذي فهمه هو انه صلى الله عليه وسلم قصد ذلك فالإثبات في قوله تعبير عما فهمه والنفي في قوله لان الله صلى الله عليه وسلم قصد ذلك فالخلق ما قالوه قبل انما هو انما بالكراهة وحكمها الخ خلاف في المسئلة تعقبها لان ذلك فيمن دخل وعرف به الامام بخلاف هذه وهو بعد اذ مضى ثم ان رايها معرفته ان مقتضى زيادة الكراهة ومن ثم كان الاكثر من عليها فيما ياتي لان فيه تشرى ولو قصد به التوبة اذ كان حراما على ما ياتي والاحساس بدخوله لم يكن ذلك بمجرد كافي الفرق قالوا وجه الفرق بان الباصل ثم ان مقتضى بحرقة فيما يتوقف انتظاره فيه على ادراك الرخصة او الاجابة فعلم بانتظاره بخلافه هنا (ولو احسن) الامام اذ اختلف والتفصيل الا في انما ياتي فيه واما منفرد احسن بدخل برده الاقتداء به فينتظر ولو لم يقتصر على ادخاله ثم يقتصر بتلويله ويؤخذ منه ان امام الرايين شرعوا له المذكور كذلك وهو مقتضى ان لا يدعوا ان يسري عنهم في الانتظار به ايضا (فالركوع الذي تدبره الركعة) والاشهاد الاحير بدخل الى محل الصلاة وما لا يقتضيه يكروه الانتظاره في الاظهر لعدم ابدار كراهة او الاجابة

منصبا لذكره بل هو خلاف السنة قطعا لكن اطلاق المتن و اخرون كراهته ونقلها في التحقيق عن النص ومرادهم بخلاف الاول هو اطلاق ما راجع الى الخ انتهى واثبات الكراهة في خلاف الاول في هذه المسئلة اذا كانوا بمصوومين راضين به شكل لانه تلويل العبادات بالجمعة رتبة ما لان يكون هذا الكلام فيما اذا لم يكونوا بمصوومين راضين بالمستأمل (قوله مراده ان هذا من فوائدها الخ) قد يقال القياس الظاهر عدم النهي عن ان يقصد بالتلويل ما هو من فوائدها قوله فانه حسن واضح في انتاج ما ذكره ان الخ ما قالوه وما فيه كما لا يخفى على من يسمي (قوله تعبير عما فهمه الخ) فصحت وهو ان الذي فهمه هو انه صلى الله عليه وسلم قصد ذلك فالإثبات في قوله تعبير عما فهمه والنفي في قوله لان الله صلى الله عليه وسلم قصد ذلك متناقض فتأمل فانه في غاية الوضوح (قوله فالحق ما قالوه) انما اراد انهم نصوا على محل النزاع وهو انه يتلو في الاولى بشرط ان لا يقصد ادراك الناس فمجموع او ان اطلاقهم صادق بذلك فلا يناسب التعبير عن ذلك الخ ما قالوه فتأمل (قوله لم يكن ذلك بمجرد كافي) فيه تأمل (قوله فينتظره) ولو لم يتحوط على لا يدعوا بانتظاره ايضا غير الباصح ولو لم يتحوط على لم يحصل الجادة ويتوافق ما تقدم من كراهة الانتظار لتكثير الحاجة لوجود اصلها لا هنا (قوله وهو مقتضى) اعتمد مر ايضا

وحسب قرضه الكلام في الانتظار في الصلاة المنتظرة قبلها بان أقمتها في الانتظار وحسب عزم اتفاقا لحكمة المأوردى والامام وأقره ابن الزعفراني لکنهما عبرا بل يحل (٢٦٠) وظاهر ذلك لانه يشكّل لانهم يسئل من الصلاة بدونه على الله يمكن جعل لم يحل على نفي الحل

المستوى الطرفين ثم رأيت بعضهم صرح بالكرهية وهو يؤيد ما ذكرته هذا (ان لم يبالغ فيه) أقام الانتظار والابان كان لوزع على جميع أفعال الصلاة لظهوره أن محسوس في كل صلي أنفراة كرمو لو خلق آخر في ذلك الركوع أو ركوع آخر وانتظار وحده لا مبالغة فيه بل مع ضيقه للادل كره أيضا عند الامام (ولم يقر) بضم الراء (بين الدخائل) بانتظار بعضهم لكونهم ملازمة أو دن أو صداقة دون بعض بل يسوي بينهم في الانتظار والله تعالى ينفع إذا أدى فان لم يضرهم ولو لصحهم أو شرفوا أو أؤا أو انتظرهم كلهم لا يفتل للثبوت البهيم كرمو قال الغوراني يحرم للتودد في السكاية تفسير بعباسي الاستصحاب الآتي ان قصد بانتظاره غير وجه الله تعالى بان كان غير في انتظاره بين داخل ودخل لم يصح قول واحد لكن اعتبر من العهه ادبانه سبق فلم لم يصح الي لم يصح له حتى بعد في البطلان قولين وخرج بداحل من أحس به قبل شروعه في الفعل فلا ينتظره لانه الى الآن لم يثبت له حق وبه يندفع استشكله

للدخائل كانت أوضح عش (قوله ولو خرج الخ) عبارة في قول بدخل الامام في الصلاة وقد جاء وقت الفحول وحضر بعض القوم ورجوا زيادة تدليه أن يحل ولا ينتظرهم لان الصلاة اول الوقت بجماعة قلته أقفل منها آخره بجماعة كثيرة فلواقمت الصلاة قال المأوردى لم يحل للامام أن ينتظر من حضر لاختلاف المذهب فيه أي لا يحل حلا مستوي العارفين بل يكره كراهة تنزيه بعملي ذلك شئني اه وقوله فلواقمت الصلاة الخ في النهاية منسبه (قوله لکنهما الخ) أي المأوردى والامام (قوله وظاهره) أي لم يحل (ذلك) أي يحرم (الالاه) أي الضريم (قوله لانهم) أي الحاضرين و (قوله بدونه) أي الامام (قوله حل لم يحل الخ) جرى على هذا الحل خضفة الشهاب الرمي سم أي والنهاية والغنى كما رآنا (قوله بعضهم) لعله الشهاب الرمي أخذ ما مر آنفا (قوله هذا) أي عدم كراهة الانتظار (قوله أي الانتظار) الى قول المتن وبسن في النهاية الاقوله نعم الى المتن وقوله كايسته في شرح العباب جوا بنبط عليه (قوله كره) يأتي عن الغنى خلافة في سم مائه علوه أي الكراهية بضر الحاضرين ويؤخذ منه انه لو أحس المنفرد بدخل يريد الاقتداء به سم الانتظار وانت طال لعدم الضرر مر اه (قوله ولو خلق آخر في الركوع الخ) قياسه ان الآخر اذا دخل في التشهد كان حكمه كذلك عش (قوله بضم الراء) أي من باب قتل وبها قرأ السبعة في قوله تعالى فارق بيننا وبين القوم الفاسقين وفي لغتهم باب ضرب بقرأهم بعض التباين اه مصباح وعليه فعمل اقتصا الشارح على الضم لكونه أضع عش (قوله ولو خرج الخ) أي كساد معنى (قوله كره) وفاقا للنهاية والمنهج وخلافا للمعنى كفاي (قوله وقال الغوراني الخ) عبارة النهاية وان ذهب الغوراني الى حرمته صدق صد التودد اه (قوله يحرم الخ) خزنه في شرح بافضل عبارة نعم ان كان الانتظار للتودد حرم وقول بضم كره اه أي لانه يصير حشدا كاعاد لوداده الله تعالى كرمي (قوله على الاستصحاب الآتي) أي أنافي المتن (قوله لم يصح قول واحد) وعليه بالتشريع لمعنى (قوله لا نسكن الخ) أي صاحب الكفاية فيه. وذلك نهاية (قوله فلا ينتظره) أي يكره الانتظار كفاي التصريح به في الشرح والنهاية بتحقاق المعنى عبارة اما اذا أحس بخارج عن محل الصلاة أو لم يكن ينتظره الله تعالى أو بالغ في الانتظار أو فرق بين الداخلين أو انتظره في غير الركوع والتشهد كان انتظاره في الركوع الثاني من صلاة الخسوف فلا يوجب قطعا بل يكره الانتظار في غير الركوع والتشهد الأخير واما اذا بالغ في غير ذلك فهو خلاف الاول لا مكره ونبه على ذلك شئني اه وقوله نبه على ذلك شئني يأتي عن النهاية بما يخالفه (قوله وبه يندفع الخ) أي بالتعليل بقوله لانه الى الآن الخ عش (قوله لکن) أي قوله أدركا في الغنى (قوله بالشروط السابقة) أي الكون في الركوع أو التشهد الأخير وعدم المبالغة وعدم الفرق سم وكون الانتظار لله تعالى وكون الاحساس بعد الفحول (قوله وان تنق الخ) كافتقاد الظهور من معنى وانتم جعل يعلب بضموج حاله عش (قوله عسرا) وهو قوله ويؤخذ منه ان امام الرازيين الخ (قوله شرط التطويل) كانه يريد به عدم المبالغة في الانتظار سم (قوله ينتظر ما دام سمع الخ) انظر هل يفيد

(قوله حل لم يحل الخ) جرى على هذا الحل خضفة الشهاب الرمي (قوله كره) علوه بضر الحاضرين ويؤخذ منه انه لو أحس المنفرد بدخل يريد الاقتداء به سم الانتظار وانت طال لعدم الضرر مر اه (قوله ولو خلق آخر في الركوع الخ) قياسه ان الآخر اذا دخل في التشهد كان حكمه كذلك عش (قوله بضم الراء) أي من باب قتل وبها قرأ السبعة في قوله تعالى فارق بيننا وبين القوم الفاسقين وفي لغتهم باب ضرب بقرأهم بعض التباين اه مصباح وعليه فعمل اقتصا الشارح على الضم لكونه أضع عش (قوله ولو خرج الخ) أي كساد معنى (قوله كره) وفاقا للنهاية والمنهج وخلافا للمعنى كفاي (قوله وقال الغوراني الخ) عبارة النهاية وان ذهب الغوراني الى حرمته صدق صد التودد اه (قوله يحرم الخ) خزنه في شرح بافضل عبارة نعم ان كان الانتظار للتودد حرم وقول بضم كره اه أي لانه يصير حشدا كاعاد لوداده الله تعالى كرمي (قوله على الاستصحاب الآتي) أي أنافي المتن (قوله لم يصح قول واحد) وعليه بالتشريع لمعنى (قوله لا نسكن الخ) أي صاحب الكفاية فيه. وذلك نهاية (قوله فلا ينتظره) أي يكره الانتظار كفاي التصريح به في الشرح والنهاية بتحقاق المعنى عبارة اما اذا أحس بخارج عن محل الصلاة أو لم يكن ينتظره الله تعالى أو بالغ في الانتظار أو فرق بين الداخلين أو انتظره في غير الركوع والتشهد كان انتظاره في الركوع الثاني من صلاة الخسوف فلا يوجب قطعا بل يكره الانتظار في غير الركوع والتشهد الأخير واما اذا بالغ في غير ذلك فهو خلاف الاول لا مكره ونبه على ذلك شئني اه وقوله نبه على ذلك شئني يأتي عن النهاية بما يخالفه (قوله وبه يندفع الخ) أي بالتعليل بقوله لانه الى الآن الخ عش (قوله لکن) أي قوله أدركا في الغنى (قوله بالشروط السابقة) أي الكون في الركوع أو التشهد الأخير وعدم المبالغة وعدم الفرق سم وكون الانتظار لله تعالى وكون الاحساس بعد الفحول (قوله وان تنق الخ) كافتقاد الظهور من معنى وانتم جعل يعلب بضموج حاله عش (قوله عسرا) وهو قوله ويؤخذ منه ان امام الرازيين الخ (قوله شرط التطويل) كانه يريد به عدم المبالغة في الانتظار سم (قوله ينتظر ما دام سمع الخ) انظر هل يفيد

ما العلة ان كانت التطويل ينتقض بخارج قريب سمع صغرا المسجود داخل بعد مسمعه (قلت المذهب استحباب انتظاره) ان لكن بالشروط السابقة لم تكن صلاة المؤمن عن القضاء على الوجة أو كانوا غير محصورين ثم علم امران المحصورين الراضين لا يتأتى فيهم شرط التطويل (والله أعلم) تخبرنا في ادوا كان صلى الله عليه وسلم ينتظر ما دام سمع وقع فعل ولاه اعانة على خير من ادوا كره الركعة

أولها اجتماعهم ان كل الداخل بعد البعز وتأخير الاحرام الى الركوع من عدمه جزاءه أو خشي (٣١١) خروج الوضوء بانتظاره ثم في الجمعة

وكذا في غيرها ان كل شرع

وقد في ما لا يستعمله الا متتابع

المدح حيث لا يمكن أن يكون

لا يعقد ادراك الكعة

بالركوع أو الجماعية للتشهد

كركع كالتنظر في غيرهما

لان مصلحة الانتظار للمأموم

ولا مصلحة هنا كالأول ذكره

في الركوع الثاني من صلاة

السكوف (ولا ينتظر في

غيرهما) أي الركوع

والتشهد الأخير فيركع لعدم

فائدته ثم يسكن انتظار

للاوقاف المتتلة لأعمال الغائبة

في الصلاة الأخيرة لقول

ركعتيه بقبامتها قبل

ركوعه كإلحاقه ويبحث

الركوعين من انتظار بطيء

القراءة أو النهضة في نظر

والذي يقبضه أنه ان ترتب

على انتظارهما ادراك من

بشرطه لا فلا (تنبيه)

ما فرقه من كراهة الانتظار

عند احتلال شرط من

شرطه السابقة حتى على

تصحيح المتن الذب هو ما في

التحقيق والجمع على كايته

في شرح العباب نقول

الشارح أنه مباح لا مكروه

منه ولو رأى ما حصل نحو

سوق خفف وهل يؤزمه

القطع وجهان والذي يقبضه

أنه يؤزمه لا يتأخر عن محرم

وبسبب ذلك لا يتأخر عما

كذلك (وبين للعصلي)

فرس مؤدى غير المنذرة

لما فرقه بها وغير صلاة الخوف

أؤشده على الواجبات

احتمل المبط فيها الحاجة فلا يكره

في غير صلاة الجنازة ثم أعادها

أن السماع كان بعد الدخول في الركوع أو التشهد أو ينافيه أو لا يفيد ولا ينافي قسم والاقرب الثالث وقد

يقال إنه الثاني اذا خلاص ظاهر العموم (قوله نعم ان كان) أي قوله ثم تسن في المني الاما ينعينه (قوله

من علمه المالح) وينبغي أن هو يفيد كالمعالي ينتظره أيضا لا يكون انتظارا مميلا لتأخير غيره ع

(قوله أو كان المالح) أو كان لو انتظر في الركوع لا حرم كايته له كثير من الجهلة حتى اه بجري (قوله

لا يعقد المالح) أي أو أراد اجتمع كركع في غيرهما لا يقضي بخلاف مؤداة كركي (قوله كره عبارة

المني لم يسحب اه قول المتن (ولا ينتظر في غيرهما) لا ينبغي أن الانتظار غير التطويل فلا ينافي سن

التطويل بل وض المحصورين كلهم محاسب (قوله لعدم فائدته) نعم ان حصلت فائدة كان علم أنه ان

ركع قبل السكوف المسبوق اسرها باسن انتظاره فائضا سم على المنهج أي وان حصل بذلك التطويل الثانية

مثلا على ما قبله ع (قوله في الصلاة الأخيرة) مقتضى تعبيره بالانتظار في الصلاة الأخيرة واطل فائدته

ينتظره فيحق يقبضها ومقتضى أهله بقوله لو تالمالح وتقيد به بحث الزكشي الآية في قوله والذي

يقع المالح له لا يسن له انتظاره فيها الا في غيره في الركوع فليس يرصد لعل الظاهر هو الثاني فان

مقتضيه اسم الفاعل كالصريح في خلاف مقتضى الاول وان الضرر ورتبه قد رها (قوله بشرطه) لعله أراد

به شرط الانتظار في الركوع أو التشهد (قوله حتى على تصحيح المتن الذب المالح) انتظر أي عمل في رها على

ذلك الآن يقال سكونه بعد ذكر تصحيح المتن عن الحكم عند احتلال الشرط بعد أن يسكنه تصحيح الحر

يدل على أنه كايته عليه لا يتأصل سم (قوله هو ما في التحقيق المالح) وجري عليه الشرح في شرح منبهه تبعا

لصاحب الرض واقبضه الوالو رجائه تعالى وهو العبد فيها يقولوه واقبضه المالح تقدم من المني ما خلفه

(قوله الله سبحانه) أي على تصحيح المصنف نهاية (قوله ولو رأى مصل المالح) (فرع) وجمعا لاجل السامك هل

خوف التشهد أو السكوف لغيره فهل أن يقتدي به أو لا وكذا لو رأى وقت السكوف وثلك في أنه في سكوف

أو غيره قال الزكشي المصنف عدم المصنف (قوله خفف) أي بدأ ع (قوله والذي يقبضه أنه يؤزمه المالح)

هل يحل اذا لم يكنه ما تقدم الا صلي كشد الخوف أو يجب العلم وان أمكنه ذلك في نظر ولا يبعد الاول قياسا

على ما قاله فيمن خطف منه في الصلاة (قوله ويجوز المالح) قضية التعبير بالجوأ عظمه سن والاخر بخلافه

(قوله لا تقادح في حاله) ظاهره ولو كان ليتم وأنه لا فرق بين القليل والكثير ع (قوله وقد يستغادها

ذكره جواز صلاة الخوف لا تقادح في كتاب من المطر الحادث في الصلاة فليراجع (قوله كذلك) أي يحترم

(قوله فرضا) أي قوله ثم في المني الا قوله لما امر في غيره صلاة الجنازة والى قوله لا الاصول في النهاية الا قوله

وغير صلاة الخوف أي في غير صلاة الجنازة وقوله مقصورة الى مفر باؤنه ووتره من وقوله قبل (قوله غير

المنذورة) أي فلا تسن اعادته المنذورة بل لا تنعقد نهاية أي العالم ع (قوله غير المنذورة) يشتمل نحو

عدم منذورة والتجسس اعادتها لا ينهائسنة بدون شرها فلا ينبغي تغيير الحكم بنزها سم (قوله لما امر)

أي في أول الباب (قوله وغير صلاة الخوف المالح) ظاهره التعال في نحو ولا تسنة عما اذا او اعادتها في صلاة

الخوف ونقضه أنه لو أراد اعادتها بغير الايمن على صفها بالامن ستنو ما تم من ذلك فليراجع سم

صبره البصري ينبغي أن يكون محله أي الاستثناء حيث احتل على مبط كايته ضمن التمايل والافلا

(قوله في المتن ولا ينتظر في غيرهما) لا ينبغي أن الانتظار غير التطويل فلا ينافي سن التطويل بل وض المحصورين

كلهم محاسب (قوله والذي يقبضه المالح) كذا شرح حر (قوله حتى على تصحيح المتن الذب المالح) انتظر في أي

محل فرها على ذلك الآن يقال سكونه بعد ذكر تصحيح المتن عن الحكم عند احتلال الشرط بعد أن يسكنه

تصحيح الحر يدل على أنه كايته عليه فائضا (قوله فقول الشارح أنه مباح لا مكروه مردود) أجاب شيخنا

الشهاب الرازي عن الشارح في هاشم شرح المنهج (قوله والذي يقبضه المالح) كذا حر (قوله غير المنذورة) فلا

تسن اعادته المنذورة بل لا تنعقد شرح حر وينبغي استثناءه نحو عدم منذورة (قوله غير المنذورة) يشتمل نحو

منذورة والجمع من اعادتها لم يسنة بدون شرها فلا ينبغي تغيير الحكم بنزها (قوله لا احتل المبط فيها

احتمل المبط فيها الحاجة فلا يكره في غير صلاة الجنازة ثم أعادها

وجه للمنع فليأتمل اه (قوله صحت) أي ولو مرات كثيرة ع ش (قوله ووقعت نفلا) يعني يحصل له ثواب النفل وإن لم يحصل له ثواب الاعادة كركي (قوله عن نظائرها) عبارة النهاية عن سنن القياس اه (قوله أن الاعادة الخ) بيان لما قبله و (التوسعة) خبر كائن سم عبارة الكركي بيان نحر وجهان نظائرها أي كانت القاعدة كلما كان الاعادة غير معدوم لم تنعقدوا لغيره فليست كذلك قوله التوسعة خبر كائن اه (قوله ولو مقصورة) غايته لقوله قبل فرضا سم (قوله تاما الخ) وقالنا ما في أكثر نسخ النهاية وخلافنا ما في بعضها وروح ع ش الاول (قوله ونظيره) أي نظيره هذا الزعم في البعد (قوله اعادة الكسوف بعد الانحلاء) خرم في شرح العباب بعد جوازها سم (قوله ولو مغربا) معطوف على قوله قبل ولو مقصورة وكذا قوله بعد فرضا سم أي وقوله وجعة وقوله وظهر معذور الخ (قوله وجعة) أي قوله لا لأصولي في المنع الا قوله وفرضا إلى وظهر الخ وقوله فيما إلى أو فلا وقوله وتر رمضان وقوله وقيل (قوله أوجز تقدمها) خرج به ما لم يتعد ديان لم يكن في البلد الا وجعة واحدة فلا تصح اعادتها لظهور الا وجعة حيث صحت الاولى بخلاف ما لو اشتملت على خلل يقتضي سداها وتعدت اعادتها جمعة فيجب فصل الظهور وليس باعادة بالنعني الذي الكلام في موجد كون الاعادة جمعة اذ لم ينتقل محل آخر وأدرك الجمعة تقام فيه وأما كونها بالاعادة لظهور افهوعلى اطلاقه كما صرح بما ذكر كلام شرح الارشاد ع ش (قوله وفرضا يجب التقيم تيم) ومحل سن الاعادة ان لا تقتصر عليها الاخراته بخلاف التيم ليد أن يقدمه بعمل يغلب فيه وجود المائة كذا جزم به في الاسنى والمنعنى وذكر في النهاية ثم تعقب بقوله كذا قيل والا وجه خلافه فلو ارتفع اه فيكون صاحبها موافقا للشرح سيد عمر بصري وخلافه للأسنى والمنعنى (قوله تقيم تيم) هو الوجه بخلاف ما لجزم به في شرح الروض لان من يجب عليه القضاء يجوز له التفل والاعادة تنفل وتخرج بقوله لا يجوز التفل فاقد الظهور من فلا تصح اعادته لأنه ليس له التفل ثم اه سم (قوله وظهر معذور الخ) عبارة النهاية ولو على معذور الظهور ثم أدرك الجمعة أو معذور من يصلون الظهور من الاعادة كما شبهه كلامهم وأفتى به الواحدة الله تعالى زاد سم عن شرح الارشاد ما نصه ولا يجوز إعادة الجمعة ظهر او كذا عكسه لغير المعذور اه (قوله فيها) أي التقيم التيم وظهر المعذور (قوله في الاولى) أي التيم

الخ) ظاهره تصور المسئلة بما إذا أراد اعادتها في سائر الخوف وقضى ثمانية أو أراد اعادتها بعد الامن على صفته حال الامن سنن ولا مانع من ذلك فليراجع (قوله ان الاعادة الخ) بيان لما قبله والتوسعة خبر كائن (قوله ولو مقصورة) غايته لقوله قبل فرضا (قوله ونظيره اعادة الكسوف بعد الانحلاء) في شرح العباب قال الاذرى ونضمة اطلاقه أي النص انه لا فرق بين أن يكون ادراكه أي ادراكه الامام الذي بعده مع قبل الخلق أو بعده ولعله أراد الاول والا فله افتتاح صلاة كسوف بعد الخلق أي وهذا لا يجوز اه ما في شرح العباب فلما أراد اعادتها بعد الانحلاء كسنة الظهور فهل يطلب وقت قبل فباس اشتراط بقائه الوقت في الاعادة أنه لا يطلب فليأتمل (قوله ومغربا) معطوف على قوله قبل ولو مقصور وكذا قوله بعد فرضا (قوله وفرضا يجب قضاءه تيم تيم) هو الوجه بخلاف ما لجزم به في شرح الروض لان من يجب عليه القضاء يجوز له التفل والاعادة تنفل لخروج بقوله لا يجوز التفل فاقد الظهور من فلا تصح اعادته لأنه ليس له التفل مر (قوله وظهر معذور في الجمعة) في شرح الارشاد ولو على معذور الظهور ثم أدرك الجمعة أو معذور من يصلون الظهور سنن الاعادة فيها أفتى بذلك شعبان الشهاب الرملي ولا يجوز إعادة الجمعة لظهور كذا عكسه لغير المعذور اه وقد يكون وجه ذلك أنه بالتمكن من ادراك الجمعة لا تصح نظيره فلا تنافي اعادتها جمعة كل تقويم الجمعة فيصنع نظيره ثم سافر لبلد آخر ويدرك جمعها فهل يتصور رجوعه لبلدهم اعادتها وأعلم ان الجمعة إذا تعددت وجوز زائس فصل الظهور بعدها وتروا من منعت التعدد مطلقا وقوله ولا يجوز إعادة الجمعة لظهور الا يشمل ذلك (فرغ) هـ هل سن اعادته أو واجب أن يراى أم لا فليقلع فلا يرفع الاعدام اعادتها لنها واقعت في فعلها ما قلنا الغرض الاول أو الثانية أو أحد هـ ما لا يعينها بحسب الله

صحت ووقعت نفلا على المجموع وكان وجب وجهها من نظائرها ان الاعادة اذا لم يطلب لا تنعقد التوسعة في حصول نفع الميت لا حيث لا يكثر من غيره ولو مقصورة أعادها تامة سافر أو بعد اقامته وزعم انه بعد ما بعد الاقامة معقورة مع من يقصر لانها ساكية لا لاوي بعد ونظيره اعادة الكسوف بعد الانحلاء ومغربا على الجدول لان وقتها عليه نسع تكرارها من قبل بل أكثر كما علم مما مر فيه ووجه حديث سافر لبلد آخر أو سافر منه سافر ونزع فيه بما لا يصح وفرضا يجب قضاءه تيم تيم وظهر معذور في الجمعة على الوجه تنحالا لا اذرى فيها وإنما يقصه ما ذكره في الاول وان قلنا بمنع النفل لأنه لا ضرورة فيه اليه

كذا يحمله ولعل صوابه وخالفنا اه صححه

(قوله) أما إذا قلنا (الح) وهو المعتمد (قوله) أو نقلنا (الح) عطفه على قوله فرضا مودى (قوله) نسن فيه الجماعة (خرج) هل نسن أعادته واتب العادة أى فرادى أما القليلة فلا نفعها لعدم أعادتها لأنها واقعقت بحملها سواء قلنا الفرض الأول أو الثانية أو أحدهما لا يصح بحسب الله ما شاع منهما وأما البعدية فتعتمد على أعادتها مراعاة لقول الثالث لجواز أن يحسب الله الثانية فيكون مافعله بعد الأولى واقعقبيل الثانية فلا يكون بعد مبدئها سم على وجه عبارته على المنهج الظاهر وفاقا لمز أنه لا يصح إعادة واتب العادة قلنا لا تطالب الجماعة على الواتب وإنما بعد ما قلنا في نفسه الجماعة انتهى والآخر بمافعله على ج ع ش أى والأعادة هنا بالمعنى اللغوي نظير ما يأتي في ذكر الثالثة من قوله (إنه ككسوف) خرج مالا نسن فيه الجماعة كال واتب وصلا الضحى إذا فعلن جماعة فلا نسن الأعادة وقاس أن العادة إذا لم تطلب لا تنعقد عدم انعقادها أيضا سم (قوله) كإص عليه) قال الأذرى وقضية طلاقه أى النص أنه لا فرق بين أن يكون ادراكه أى إدراك الإمام الذى بعده مقبل التخلى أو بعده ولعله أراد الأول والآخر افتتاح صلاة كسوف بعد التخلى أى هذا لا يجوز زجر العباب اه سم (قوله) هو رمضان وعليه خبر لوتران فى ليلة عمله في خبر ذلك الخبر ركن قال مر لا تعداد حديث لوتران الخ وهو ناص فيقدم على عموم خبر الأعادة انتهى أقول بل ينبغي عموم من وجه وتعارضنا في أعادته قالو سم على المنهج اه ع ش ومال البصرى إلى ما جرى عليه مر من عدم الأعادة ونقل عن الزنادى موافقته مر وهو الأقرب (قوله) وأفضل الخ) ككسوف امامها علم أو أروع أو كون المكان أشرف شيخ الإسلام ونهاية تومنى (قوله) معناها (القوى) وهو فعلها نانا مطلقا ع ش (قوله) لا الاصولي الخ) نذ يقال الأعادة بالمعنى اللغوي لا يعتبر فيها الوقت فالحل عليها مقوت لهذه القاعدة الجلية لا الأولى الخ على المعنى الاصولي مع ملاحظة تحريمه كون ذلك خللًا لمشينا على القول الأول الأشهر عند الأصوليين وان مشينا على الثاني فلا إشكال كما أشار إليه الشارح بصرى (قوله) بناء على أنها) أى العادة بقرن بما بعده فى كلامه استقام (قوله) أما إذا قلنا أنها مافعل الخ) رجمه ع ش (قوله) رجمه (التراب) بل هو حشده أعظم من ذلك فتأمل سم وقد يجاب بإرجاع هو إلى المعنى الاصولي المراد هنا (قوله) رجمه (بادة ابيضاح) أى قوله يتركها ش اه سم (قوله) والمراد بذكر فضلها) على أى حشده المضاف (قوله) كإص (أى فى التسمية قبله (قوله) لا أقل الخ) مقتضاها أنه لا تندب الأعادة حشده ولو يحتمل أن يقال تندب بيهما ظهرا كإص كانت مبتدأة فلا تامل وليراجع بصرى والاول هو الظاهر للمعنى أعذ ذامها مر عن ع ش و سم أن الجملة لا تعداد ظهرا (قوله) ودونها الخ) أى دون ركعة (تنبيه) أفتى حشدها الشهاب الرملى بأن شرط صحة الأعادة وقوعها فى جماعة من أولها إلى آخرها أى بأن يترك ركوع الأولى وان تباطأ قصدا فلا يكتفى وقوع بعضها فى جماعة حتى لو أخرج نفسه فيها من القدوة أو سبقه الإمام ببعض الركعات ثم تصوره وتلك الأول وافق الإمام من أولها لكن لما سلم من سلام الإمام بحيث عدم قطعها عطلت وأنه لو رأى جماعة مثل عملهم فى الركعة الأولى أو فيما بعدها امتنع الأعادة معهم مر وكلام الشارح مصرح بخلاف ذلك كما عليه مشيرونه من مشايخنا وعلى الأول فلو خلق الإمام سهو فسلم ولم يسجد فيجب أن

ما شاع منهما وأما البعدية فتعتمد على أعادتها مراعاة لقول الثالث لجواز أن يحسب الله الثانية فيكون مافعله بعد الأولى واقعقبيل الثانية فلا تكون بعد مبدئها (قوله) نسن فيها الجماعة) خرج مالا نسن فيه كال واتب وصلا الضحى إذا فعلن جماعة فلا نسن الأعادة فهل تنعقد في نفسه نظر وقاس أن العادة إذا لم تطلب لا تنعقد عدم انعقاد (قوله) كإص عليه) وقضية طلاقه أنه لا فرق بين أن يكون ادراكه أى إدراك الإمام الذى بعده مقبل التخلى أو بعده ولعله أراد الأول والآخر افتتاح صلاة كسوف قبل التخلى أى هذا لا يجوز ع ش (قوله) ورمضان اعلم أن من خبر لوتران فى ليلة وخبر الأعادة كحديث أصليه فى رجمه كإص وهو مخصوص صام من وجه وتعارضنا في أعادته لوتران لم يرجع الأعادة (قوله) رجمه (التراب) بل هو حيث نذ أعظم من ذلك فتأمل (قوله) رجمه (بادة ابيضاح) أى قوله يتركها ع ش (قوله) ودونها) أى دون ركعة

أما إذا قلنا أنه النفل فوسعة  
فى تحصيل الثواب فلا وجه  
لنفع الأعادة بل يتعين نذرها  
بذلك أو فضلا نسن في نفسه  
الجماعة ككسوف كإص  
عليه وورمضان (وحده)  
وكذا جماعة فى الأصح وان  
كانت أكثر وأفضل ظاهرا  
من الثانية (اعادتها) قيل  
المراد هنا منهاها القوى  
لا الاصولي أى ينال على أنها  
عند مافعل نفل فى الأولى  
من فقدركن أو شرط أما إذا  
قلنا أنها مافعل نفل أو  
عذر كالتراب فصع ارادة  
معناها الاصولي اذ هو حشده  
فعلها انبانارجاه الثواب (مع)  
جماعه بذكرها) زيادة  
انضاح أو المراد بذكر فضلها  
فخرج الجماعة المكروهة  
كبابقو يدخل من أدرك  
ركعة من الجمعة أعادته أقل  
ألا تنعقد بجمعة ودونها فى

غيرها

من آخرها وهو ظاهر وكذا من أولها (٢٤٦) وان فارق لغيره فربما يظهر ثم رأيت الزركشي صرح بذلك فقال لو أعاد الصبح والعصر

في جماعة ثم أخرج نفسه منها  
بغير عذر احتل بالصلوات  
هنا ابتداءه ما غلبه في وقت  
الركعة والأقرب للصلاة  
الاحرام بها صحت وهي صلاة  
ذات سبب فلا يؤثر الانفراد  
في بطلانها لان الانفراد وقع  
في الدوام اه اومع واحد  
مرة كما صرح عليه لا يزيد  
منها في الوقت كقول الجمهور  
ولم يروى من نقله عن المتأخرين  
لا أن جأى بان يقع فقرهما  
فيقول وقع بانها خارجة  
فيما يظهر ويؤيد قولهم  
لو أجزم بالعمدة أخرجوه  
من رمضان ووقع بانها في  
شوال كانت كالواقعة كلها  
في رمضان فأما وغيره ثم  
رأيت بعضا بعد ان ذكر  
ان الأكثر من على ان الأعادة  
قسم من الأداء أحص منه  
وان البضاي في مقامها  
وتبعه التفتازاني على أنها  
قسمه قالو يؤخذ من  
كونها قسم من الأداء أي  
وهو الصواب أنها تطالب  
وتكون إعادة اصطلاحية  
على الصبح وان لم يبق من  
الوقت ما يسرركم كما هو  
موافق لما ذكره الا انه لا  
وافق كلام الأصوليين في  
تصريف الأداء ولا كلام  
الفقهان في اشتراط ركعة  
وانما الذي وافق الاول  
عند اشتراط وقوعها كلها  
في الوقت لكنه مع ذلك  
بعد ان الماد في الفروع

للمأموم أعيد أن يسجد إذا لم يتأخر كثيراً بحيث بعد منقطعاعنه مر ولو شك العبد في ترك ركن فهل تبطل  
صلاته بمجرد الشك لانه يحتاج للانفراد ركعة بعد سلام الامام والا فإدعى إعادة بمنع أول تبطل بمجرد ذلك  
لاحتلال ان يترك قبل سلام الامام عدم ترك شيء فيه نظر والثاني أقرب مر سم على جرح قوله امتنع  
الاعادة معه أي وان تبين أنه في الركعة الأولى ع ش ووافق الشهاب الرمي إليها بغير علمه وأول ما أخرج بقوله  
المع من الجماعة كان نوى قطع القدوة في اتانها بطلت كما في نوى الوالهرجاء تعالى الشرط ينطبق باقتناعه  
شرطه مشروط بصحة الجماعة وانها فاجيزة الطهارة اه (قوله من آخرها) كان ترك الامام في الركعة  
الاخيرة والثاني هنا في قوله الا فمن أولها العا بمعنى الغير (قوله ذلت سبب) وهو وجود جماعة بعد فعل  
الصلاة (قوله اومع واحد) الى قوله كافي المجموع في انها يتوافتح (قوله اومع واحد) معطوف على قول المتن  
مع جماعة قسم عبارة النهاية وتولوم واحد وان كل صلي أولامع جماعة كثيرة كإدلال هذا الخبر اه أي خبر  
مصدق الخلف لا في وعبره الغنى (تنبيه) قول المصنف مع جماعة يقوم أنه لا يستحب أن يعيد مع منفرد  
وليس مراد بل يستحب اعادته مع من ياتى كل صلي أولامع جماعة اه (قوله مرة) أي الاستدلاء بالاستسقاء  
فقط باعادته أكثر من مرة الى أن يسقط الله تعالى من فضله كردى (قوله في الوقت) كقوله المار مرة  
متعلق بقول المتن اعادته (قوله في الوقت) أي بان تقع أداءه بان يترك ركعة في الوقت مر سم على جرح قوله  
ويؤخذ ذلك من قوله أولامع إذا دلالة لا يكون بدون الركعة ع ش (قوله ولم يرد) أي كافي المجموع  
(قوله بان يقع الخ) تصور راقوله في الوقت لا خارجة (قوله فيما يظهر) هل يختلف هذا قوله الا في فاذي  
يتخالف سم أولامع وقوله الا في خروج عما استظهره هنا كما يشهد منه هناك (قوله ويؤيد) أي  
النص بالذكور (قوله كانت كالواقعة في رمضان الخ) أي في أصل الثواب المرتبة على غير رمضان لاني كاله  
فلا ينافي ما سألني بصري (قوله وغيره) أي كعدم وجوب عدم التمتع (قوله أحص منه) أي لتقدمه بالاثابة  
(قوله على أنها قسمه) لعلها باعتبار في تعريف الأداء قد سقط الطاهر (قوله ويؤخذ من كونها  
الخ) يتأمل وجه الاندخ سم أولامع لم يظهره فقبحه الشارح بقوله الآية الخ (قوله وهو) أي قول الشيخ  
(قوله لما ذكره) أي من كفاية وقوع الضرم فقط في الوقت (قوله الا انه) أي ما قاله الشيخ أو ما ذكره  
(قوله من اشتراط الخ) بيان لكلام الفقهاء (قوله ووافق الاول) أي كلام الأصوليين (قوله بحث اشتراط  
وقوع الخ) جرى عليه الشهاب الرمي ورواه كبر (قوله لكنه) أي ذلك البحث (مع ذلك) أي موافقة  
لكلام الأصوليين (قوله فاذي بقية) تقر ببع على الماد المذكور (قوله الا ان) إشارة الى رجوعه من  
النص المتقدم (قوله اشتراط ركعة) أي لتسكون أداءه لا يكتفي أقل من ركعتين شرع فيها في وقت يسع

جمعا  
بجها

الفتحية على ما وافق كلام الفقهاء الأصوليين فالذي بقية لان اشتراط ركعتين كان ظاهر كلام الجمهور يؤيد  
اشتراط السكلي





عند الاستحسان البحث في ذلك كروي (قوله لغير من الانفراد افضل) أي وما هنا كذلك لان الانفراد افضل من الاقتداء به بعد لانه صلاة فرض خلفه وليس مما يكون الانفراد فيه افضل القدوة بالخاصة من غير ظاهر لان قولهم المذكور في شرح أو تعطيل مصور قريب الخ من حصول الفضيلة معاً أي من الأفضل من الانفراد أو تقدم هاتين سم على ج أن القياس أن الجماعة خلفا للعاشق والخاصة والمبتدع افضل من جميعها أي ففجور الزادة مع كل منهم وقوله من الانفراد الخ مثله من الانفراد له مساو للجماعة كما يأتي في العروة ع ش وقوله لانه صلاة فرض الخ هذا بيان لرادشخ الاسلام وياتي بعده وقوله أي ففجور الزادة الخ سبب تأتي في التنبيه وفيه وعن سم عن مر هناك خلافة (قوله وبعاقرونه الخ) كانه أراد به ما قدم من دفع البحث لكن بظاهر وجهه النظر لا في ذلك ولا في العادل النهاية عن تعبه مر المذكور إلى ما نصه وقوله الشيخ فيمن صلبا الخ في نظر ظاهر بل الاقتداء هو الافضل لخصه بل فضله الجماعة في فرض كل قولهم المذكور ولا يشغل هذه الصورة كما هو ظاهر اه وقوله مر كما هو ظاهر قال ع ش أي لآن محل الكراهة في فرض خلف نفل محض وما هنا ليس كذلك وان صلاة كل منهما نفل على أن محل كراهة الفرض خلف النفل في غير إعادة اه (قوله لا كره) أي من عدم من إعادة بل صياقر بضمتهم دون (قوله بحث لمانع) أي من نحو الفسق وعدم اعتقاد وجوب بعض الأركان والشروط (قوله التي ذكرها) أي ذلك الباحث (قوله اشتراط نية الإمامة) أي في إعادة الإمام (قوله هو الواجبه) وقفا فالنهي (قوله هو لا تنعقد) أي الالباب كان كان في صلته الأولى خلل لجران الخلاف في بطلانها نهاية (قوله كاتقرر) أي لا ينافي قوله لا إعادة منفردا الخ (قوله وتضمنه) أي ما في الجموع (أن صلته) أي الإمام التي لم ينو الإمامة (قوله ربه) أي الإمام (قوله لا تعقد الجماعة) أي لا ما (حيث) أي عند عدم نية الإمامة (قوله لا ترى الخ) أي لا ملازمة في قوله ولا لا تعقد الخ (قوله كما هم هنا) أي الجماعة في إعادة (قوله انما حسن إعادة) شامل إلى صلى جماعتين صلى منفردا وصلى جماعة في بعض ولا ع و انما استبعدا إذا كان الإمام من لا يكره الاقتداء به اه (قوله ان كان من لا يكره الاقتداء به) وفي سم بعد كلام مانصه والاجبه أن يقال لآسن الاعاد تختلف من يكره الاقتداء به نحو ففسق أو بدعة أو عدم اعتقاد وجوب بعض الأركان لكن تحصل الفضيلة بالمال مر ثم مال إلى عدم الاعتقاد أو عدم أخذ من أن الأصل فيها ما لا ينعقد اه أي فاقا لما يأتي في الشرح (قوله والا) أي كان كان عدم اعتقاد بعض الأركان سم أي كالخفي وغيره من الخافين (قوله ووجه ظاهر) هو من كلام الأذري (قوله صلى) أي شرع في الصلاة (قوله والا وجبا الخ) تقدم أن نافع الخفي ومر سم

(قوله في نظر ظاهر لان الخ) كذا مر (قوله هو الواجبه) كذا مر (قوله ان كان من لا يكره الاقتداء به) هذا يقتضي عدم التدب عند ترك ما يكره في الصلاة من حيث الجماعة لأن الفرقان الصفة على ثمانية أو من حيث الصلاة كمن كان في الجماع للفرق بين كراهة الاقتداء بالركاء كراهة الجماعة فلا يرجع (قوله ان كان الخ) قد يقال بل ينبغي من الاعاد قوا كره الاقتداء به ان كان يحصل فضيلة الجماعة مع كراهة الاقتداء به لان المقصود بالاعاد حصول الفضيلة وهي حاصله على ذلك التقدير ويشكل عليه أن من الاعاد حينئذ يقتضي من الاقتداء به وهو ينافي كراهة الاقتداء به المستلزم للابتن من الاقتداء به فليتناول والاوجه أن يقال لآسن الاعاد تختلف من يكره الاقتداء به نحو ففسق أو بدعة أو عدم اعتقاد وجوب بعض الأركان لكن تحصل الفضيلة بالمال اليه مر ثم مال إلى عدم الاعتقاد أو عدم أخذ من أن الأصل فيها ما يطلب ان لا ينعقد الامتناع بل دليل كإعادة صلاة أو الجزاء المنعقد لان المقصود الشفاعة ولم يتحقق قول الأولى لأن المقصود بالذات الدعاء ولا ما ع من تكراره إلا منافاة بين عدم من الشيء وحصول فضيلة بل قد يحرم الشيء وتعمل فضيلته وانما تعقد الاعاد هنا دون مسألة العروة الا بتلآن الجماعة فيها من حيث هي جماعة غير مبالغة بخلافها فانها من حيث هي جماعة مطلوبة وانما تنهى عنها الخفي خارج لأن حيث هي جماعة فليتناول (قوله أو بدعته لم بعدهم) والا أي كان كان لعدم اعتقاد بعض الأركان (قوله والا وجه

اه وبعاقرونه بعد ان قوله لغو لهم إلى آخره في نظر ظاهر لان قولهم المذكور لا شاهد فيه كما ذكره أصلا لمنع أن الانفراد هنا افضل بل الافضل الاقتداء به حيث لا مانع وانما شاهد ذلك البحث لكن مع قطع النظر عن المانعة التي ذكرها ويبحث جمع اشتراط نية الإمامة قال بعضهم في الصبح والعصر وقال أكثرهم بل مطلقا وهو الوجه - لان الإمام اذا لم ينوها تكون صلته فرادى وهي لا تنعقد كما تقرر فان قلت قال في الجموع المشهور من مذهبنا انه لا يشترط نية الجماعة نية الإمامة وتضمنه صلته جماعة - قلن فوابيها وبه رد أي أنها اجتهدت في فرادى قلت يتعين تأويل صياضته بأنها جماعة بالنسبة للمأمومين دونه والا لا معقد الجماعة حينئذ اكثاف بصورة الجماعة لا ترى ان الجماعة أكثر وجه نحو فسق الإمام يكفي بها لضعف صلاة الجماعة مع كونها شرطاً لتمامها كما أنها هنا كذلك قال الأذري ما جاهدنا من إعادة مسع المنفردان كان ممن لا يكره الاقتداء به ويحسن أن يقال أن كانت الكراهة لنفسه أو بدعته لم بعدهم معسوالا أعادها ووجه ظاهر مر ترد في ما لور أي

له لا فرق بين العشق والبدعة وغيرهما لان العلة وهي جريان الفضيلة موجودة في السلك اذ كل مكر ومن حيث الجماعة منع فضله وان كانت  
الاجلاد جامعة صودت سقط بها فصرح بالكفاية بل ويكتفي بها في الجمعة مع انها شرط فيها (٢٦٧) والوجه فيما تزود فيه انه حيث لم

يكن المسجد مل وقوله امام  
واتملم ياذن لاصل مع

منطقا لكرهاته اقامة الجماعة  
فيه بغير ان من الامم الاصل

مع به وبحث الزركشي  
مع به اعادوا كما في بعض

محدثات كراهة الجماعة  
فيه بانها هو يؤيد برحمته

و يظهر ان محمل نهج مع  
المفرد ان اعتقد جوازها

أزدها والام تعقد لانه  
لا فائدة له العود عليه

و بحث ايضا بان الحسن اذا  
كان الانفراد أفضل وان لم

اعادها تصور ان كان سنت  
لهم الجماعة فواضع والا

لم تعقد في الاذرى ولا شغاه  
ان نخل سنبا لم يعارضها

ما هو أهم منها والام تعقد  
وقد تكرر وقد تكون

خلاف الاولى انه ولا ينافي  
ما تقرر من عدم الاعتقاد

ان لم تشرع له الجماعة لان  
الحرمة ومقابلها هنا هي

خارج فلا ينافي بشرعية  
الجماعة وفضله (تبيينه) \*  
وقس في شرحي للارشاد  
والعالم بم الأشارة في الثاني  
الى التوقف في ذلك النظر  
لكلام المتأخرين الدال  
على ان سبب نيب الاعادة  
لمن على مفرد او وجود فضل  
الجماعة تارة وقوم واما  
أخرى فمن على جاعتها  
كون الفضل في الثانية ولو

ما واقع (قوله انه لا فرق) أي في عدم نيب الاعادة سم (قوله منع فضله) أي في عدم الاعتقاد  
أنه من قوله الاتي فيسئل التنبية ولا ينافي الخ فايراجع سم أقول تقدم عنه عن مر ما يصرح بذلك  
القضية (قوله لكرهاته اقامة الجماعة) شمل لاقامتها ايدا اقامة لموم وجهه ان بها قد ايدى في جماعته  
سم وتقدم في أوائل الباب عن عيش استشكله (قوله والاصل الخ) أي ندب بحيث لم يكن فاعادوا ونحوه  
(قوله ما يهتبه) يعني قوله والوجه انه لا فرق الخ (قوله ويظهر) التي قوله قال في النهاية (قوله ان محمل نهج مع  
الخ) عبارة النهاية ويحمل نيب الاعادة على جملة الخ وياتي في الشرح ما يفيد ذلك قوله مر ان  
على جماعة أي وأراد اعادته الفصل الفضيلة لغيره اه (قوله لم تتعقد) عبارة النهاية فلا يعيد اه قال  
عش أي فلو اعاد لم تتعقد اه (قوله لانه لا فائدة الخ) هلا كفي עודها على المأموم والمحبس وازها ل  
ندم لمخلف من لا يعتقد جوازها حصول الجماعة للمأموم وان لم يعتقد اه الامام سم وظاهره ولو سلمنى  
المأموم جماعة تكون الامام من يكره الاقتداء به وهو خالفه ما ينافي نفعان النهاية وياتي في الشرح بقوله ثم  
انظر الخ (قوله ويبحث) التي قوله قال الخ عزاه للمنفى الى الاذرى وأثره (قوله اذا كان الانفراد أفضل) أي  
لنحو فسق الامام سم (قوله انصو العراء) انظر ما دخل بلفظة انصو وقد تركها النهاية في المنفى (قوله فان  
سئلهم الخ) أي بان لم يكونوا بصرف ضوع عش (قوله ما هو أهم منها) أي كانهذا يحترم من الحيوان أو  
المال ولا اختصاص (قوله ولا ينافي) أي ما قاله الاذرى بقوله ما تقرر لمفعول ينافي ش اه سم (قوله  
لان امره من مفعولها هنا المنفى خارج) قد يقال لكرهاته مع فسق الامام أو بدعته أو نحوهما أيضا لغيره خارج  
لأنه الجماعة تفسق الامم ودعته واعتقاده عدم وجوب بعض الاركان سم وقد يقال ان فسق الامم  
وابعدهم خارج لازم وحكمهم كمن كان يقرر في الأصول والمبادئ خارج في كلام الشارح الغير الامم  
(قوله في الثاني) أي في شرح العبابو (قوله الى التوقف) أي عدم ترجيع وجوب (قوله في ذلك) انظر الى  
كلام المتأخرين من (قوله النظر) فاعل وقع ككردى (قوله النظر لكلام المتأخرين الخ) وهو ظاهر النهاية  
والمنفى (قوله ان سبب الاعادة الخ) عبارة شرح الارشاد وجسم الاعادة فيمن على مفرد لا يحصل الجماعة  
في فرضه الوقت كانت فعلت كذلك وجماعة احتمل اشتمال الثانية على فضيلة وان كانت الاولى اكمل منها  
ظاهر انتهى اه سم (قوله وصور الخ) أي كياتي في قوله فان كانت بحيث بعضهم الخ (قوله جماعة كون الخ)  
عبارة شرح العباب احتمل اشتمال الثانية على فضيلة لم توجد في الاولى وان كانت الاولى اكمل في الظاهر  
انتهى اه سم (قوله لما لا يخبر الخ) لتعليل لغاية (قوله فثبت على ذلك) أي على النظر لكلام المتأخرين  
كردى (قوله حسن تلك الابحاث السابقة) أي في قوله والوجه انه لا فرق الخ وقوله والوجه فيما ترددا الخ

انه لا فرق) أي في عدم نيب الاعادة على ما يدل عليه احتجابه بقوله لان العلة الخ (قوله منع فضله) قضية  
ذلك عدم الاعتقاد أن هذا من قوله الاتي فيسئل التنبية ولا ينافي الخ فايراجع (قوله لكرهاته اقامة الجماعة  
فيه) شمل لاقامتها ايدا اقامة لموم وجهه ان بها قد ايدى في جماعته (قوله لانه لا فائدة له العود عليه)  
هلا كفي עודها على المأموم والمحبس وازها ل حصول الجماعة للمأموم وان لم يعتقد اه الامام سم وظاهره ولو سلمنى  
وان لم يعتقد اه الامام (قوله ويبحث) ايضا بانها الحسن اذا كان الانفراد أفضل هذا شمل ما تقدم في قوله  
أذرى ان الجماعة لكرهاته الخ (قوله وان لم أعادها) بعد الوقت سوى غير مندوب لهما لم تعتقد اه مر  
(قوله ولا ينافي) أي ما قاله الاذرى ما تقرر ولمفعول ينافي ش (قوله لان الحرمة متوقفا على ما هنا هي  
خارج الخ) قد يقال لكرهاته مع فسق الامام أو بدعته أو نحوهما أيضا لغيره خارج لان الجماعة تفسق  
الامم ودعته واعتقاده عدم وجوب بعض الاركان (قوله لانه لا فائدة له العود عليه) عبارة شرح  
الارشاد وجسم الاعادة فيمن على مفرد لا يحصل الجماعة في فرضه الوقت كانت فعلت كذلك

فمن الاولى لاني اخبر ان المتفق عليه ان معاذا كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم يذهب ويصلى بمخاطبه مع كون الجماعة الاولى اكمل  
فما ثبت على ذلك على تلك الابحاث السابقة

على الثاني لأنه الذي ترتب على إعادته به إياه أنواب دون الأول لأن التقصير وجود صورة الجماعة في فرضه ليس بعين نقص عدم الجماعة عليه  
 وبذلك لا اكتفاء بالصور في هذا اكتشافهم بها في الجمعة كما إذا لو صليت في جماعة مكررها اعتقدت مع كون الجماعة شرطاً لاعتقاد  
 فإذا اكتفى بمصورتها فنفى المنفرد أولى ثم نظرت كلام المجموع وإلى وضو غيرهما فإني أنه ظاهر إني أن سبب الإعادة في القسمين حصول  
 الفضلة وبعبارة أخرى وضو كالمذهب أو فقه في شرحه وسبب أن صلى إذا أو من صلى تلك الفرض متوحداً بأن صلواته لم تحصل له فضلة الجماعة  
 وبعبارة الكفاية وتسبب الإعادة أيضاً (٢٦٨) منع من رأه صلى منفرداً يحصل للثاني فضلة الجماعة بالاتفاق لور ودخل بذلك أي السابق

وقوله وظاهر الخ قوله وبحسب إمام الخ لکن فی تقریر بعضه الخ بالنسبة للبحث الثالث نامل (قوله على الثاني)  
 أي من صلى جماعة (قوله دون الأول) أي من صلى منفرداً والظاهر فحال من الثاني (قوله في هذا) أي في  
 الأول (قوله كما) أي قبل التنبؤ (قوله ثم) أي في الجمعة (قوله فها) أي في المعادة (قوله وغيرهما) أي  
 السخاية أخذ إماماً باني (قوله فإني أنه ظاهر الخ) فيمنظر لأن معادماً كمن عزم الرضو وكفاية أن سبب  
 الإعادة في القسمين مع المنفرد حصول الفضلة له وظاهره ولو كان ذلك المنفرد نحو فاق ولم يحصل فضلة  
 للمعبد وأنه ساكت عن الإعادة فموجب عليه لا يقتل (قوله مطلقاً) أي سواء صلى مع الجماعة منفرداً  
 أو جماعة (قوله للمعنفرد غيره) أي أن صلى منفرداً أو جماعة (قوله محاسن) أي في أول السواد (قوله  
 في ذلك) أي في التوابين حيث الجماعة (قوله بعد ذلك) السبب تأخير عن قوله من حيث الجماعة (قوله لم  
 اشتراطوا هذا) أي أن يكون الجماعة التي يعيدونها فيها توابين حيث الجماعة سم (قوله هنا) أي  
 في الإعادة (قوله بالثاني) الأولى التأنيث (قوله فيها) أي في الجمعة أو في جماعة (قوله بحث بعضهم الخ)  
 والظاهر أن ما بحثه هذا البعض خلاف قوله السابق قال الأذري ما حاسله سم وظاهر إطلاق النهاية  
 والمغني اعتماد هذا البحث ومرويات عن سم إجماعه (قوله في المنفرد) أي من صلى منفرداً (قوله  
 والإقتداء به) وإن كرهه أي الإقتداء بالخوفسق الإمام أي فالإقتداء مندوب ومكره ومجتنب سم (قوله  
 لأن الكراهة الخ) على التنبؤ (قوله وفاق ما قدمنا الخ) أي من الاكتفاء بصورة الجماعة من صلى منفرداً  
 لكن ظاهر ما هنا أنه لا فرق بين من صلى جماعة في إطلاق دعوى الموافقة فنظر (قوله وأما هنا) أي  
 على الظاهر ظاهر كلام المجموع وإلى وضو غيرهما (قوله فالمدار فيه على تواب عند الحرم الخ) هلا كفي في  
 الإعادة ونهبا حصول ذلك التواب بالنسبة للمعنفرد حيث مكره اقتداءً وبلا لغيره إلا أن الأمر كذلك سم  
 (قوله في صلاة المنفرد) أي في الصلاة مع المنفرد والإعادة معه (قوله وفي هذه) أي فيما إذا كان المنفرد من  
 مكره الإقتداء به (قوله وقال الذي أعاد الخ) هو عهده بالاعتراض (قوله من الأول) أي مما صرف التيم بعبارة  
 التكرري وقوله لم تنس الخ اه (قوله لأن ذلك) أي الأول يقول المن (وفرضه الأولى) وإنما يكون فرضه  
 الأولى إذا أغنت عن القضاء والافتراض الثانية الغنية عنه على المذهب كذا في المغني والنهاية وهو متجه إلى  
 وجعله احتمالاً اشتمالاً للثانية على فضلة وإن كانت الأولى أكمل منها ظاهراً اه وبعبارة شرح العباب  
 في الثاني وأما من صلى جماعة فلا احتمال أشتمالاً للثانية على فضلة ثم توجد في الأولى وإن كانت الأولى أكمل  
 في الظاهر الخ (قوله لم اشتراطوا هذا) أي أن تكون الجماعة التي يعيدونها فيها توابين حيث  
 الجماعة (قوله والإقتداء به) وإن كرهه أي فالإقتداء مندوب ومكره ومجتنب سم (قوله وإن كرهه) أي  
 الإقتداء بالخوفسق الإمام والظاهر أن ما بحثه هذا البعض خلاف قوله السابق قال الأذري ما حاسله الخ (قوله  
 فالمدار فيه على تواب عند الحرم الخ) هلا كفي في الإعادة ونهبا حصول ذلك التواب بالنسبة للمعنفرد  
 حيث مكره اقتداءً وبلا لغيره إلا أن الأمر كذلك (قوله وقال الذي أعاد الخ) فإني أنه ظاهر الخ (قوله فإني أنه ظاهر الخ)

وهو من تصديق على هذا  
 وإذا تقرر أن ما خلفه نيب  
 الإعادة وجهاً أنواب مطلقاً  
 اتجهت تلك الإبحاث التي  
 حاسلها أنه لا تندب الإعادة  
 بل لا يجوز للمعنفرد وغيره  
 إذا كانت الجماعة التي  
 يعيدونها فيها توابين  
 حيث الجماعة لكن يؤخذ  
 مما مر عن الزكشي في  
 مسئلة المفارقة أن العرفي  
 ذلك يعرضها وإن تنسق  
 التواب بعد ذلك من حيث  
 الجماعة لقوا أفراداً من  
 الصنف أو مقارعة أفعال  
 الإمام فإن قلنا ما اشتراطوا  
 هذا ذلك واكتفاء بالجمعة  
 بصورة الجماعة فإن كرهت  
 مع كونها شرطاً للصحة كل  
 منسحباً قلت يشرق فإن  
 الفرض هنا قد وقع فلم يكن  
 للذين الشافئ يسوغ  
 الإرجاء التواب والباكين  
 كالمعنفرد في الفرض منوطه  
 صحته وقوع في جماعة  
 فوسع للناس فيها بالاكتماء  
 بمصورتها إذ لو اكتفوا  
 بجماعة فيها تواب لشي  
 ذلك عليهم فإن قلت بحث  
 بعضهم في المنفرد تندب الإعادة مع الإقتداء به وإن كرهه لأن الكراهة تقتضي بالمصلي معه التقصير بالإعادة ومع ذلك  
 يكتسبه تواب الإعادة فأكبره لا منسجج اه قلت هذا البحث وفاق ما قدمته عن الشرحين السابقين وأما هنا فالمدار على تواب عند  
 الحرم في صلاة المنفرد من حيث الجماعة في هذه لا يحصل ذلك خلافاً لهذا البحث ومرفى التيم أنه لو صلى به ولم يرج الماء ثم جده لم ينسجج  
 أعادها لو عارض بما صعد صلى الله عليه وسلم قال السافر ثم رجع صلى الله عليه وسلم قال السافر ثم رجع صلى الله عليه وسلم قال السافر ثم رجع صلى الله عليه وسلم  
 ولا يؤخذ من الأول عدم ندب أعادتها مع جماعة لا فلا فإن رجع لأن ذلك في أعادتها منفرداً لاجل الماء وأما أعادتها مع الجماعة فلا نزاع فيه لأن  
 التيم في الإعادة جماعة كالنحو في (وفرضه الأولى) المتعنتين الفضة

طريقه صاحب الغنى المتقدم وأما على طريقه صاحب النهاية فلا بأس من أنه موافق للشارح فيما  
 فصرر بصرى ذلك أن تقول بخالفه على الشارح والنهاية بما هو في حوزة إعادة بصفة عدم الاعتناء بإعادة  
 المتعمم بالتميم وكلام النهاية والغنى هنا في إعادة بصفة الاعتناء كعادة المتعمم بالوضع معاصداً للتميم فلا  
 مخالفة بين كلامي النهاية ثم أرى الكردية صغوة وذيرها مطلق على المثنية أى وفرضها الأولى والعبر  
 المغنية أيضاً بناء على ما سبق قول الأصنف وحده من نيب إعادة غير الغنية يعنى إذا كانت العادة أضاعير  
 مغنية عن القضاء ففرضه الأولى الغير الغنية وأما إذا كانت مغنية عن الأولى ففرضه الثانية وهو ظاهر اه  
**(قوله وغيرها)** أى غير الغنية **(قوله من نيب أعادتها)** أى غير الغنية ش اه سم **(قوله الغير الأولى)**  
 إلى المتن فى الغنى وإلى قوله ولا ينافى فى النهاية لا قوله مع اشتراطهم إلى بعبه وقوله على المنقول إلى نعم يؤخذ  
**(قوله الغير الأولى)** أى فأنها الكفاية نهاية قول المتن **(فى الجديد)** والقصد من هذه عليه فى الأملاء أيضاً أن  
 الفرض أحداً مهما احتسب أى يقبل منهما ما شاء وقيل الفرض كلاهما والأولى مسقطه للعرض لا مانع من  
 وقوع الثانية بفرضه كصلاة الجاهلية فلو صلح مع مثلاً سقط المخرج عن الباقي فلو صلحها طاعة أخرى  
 وقعت الثانية بفرضه أيضاً وقيل الفرض أكلهما بها بعبه ومعنى **(قوله ولسقوط الطلب بها)** ولا ينافى سقوطه  
 وجوب القضاء فى غير المغنية لأنه ما جحد سم قول المتن **(والاصح)** أى على الجديد بها بعبه ومعنى **(قوله)**  
**(صورة)** أى لا الحقيقى عرش **(قوله حتى لا تكون غلاميندا)** أى لاجل أن لا تكون غلاميندا بمسقطه أصناف  
 بالفرضية بصيرى **(قوله وأما هو فرض على المكلف الخ)** أى من حيث هو قطع النظر عن خصوص حال  
 الفاعل وذلك قال فى الجلال عليه والظاهر أنه لا يجب أن يلاحظ ما ذكر فى نيبه بل المشرط أن لا يتولى حقيقة  
 الفرض كإفائه الحقيقى اه بصيرى وبأقضى سم والطاوى ودر ما وافقه **(قوله لانه الخ)** لتعليل  
 المتن **(قوله وهذا)** أى بالتعليل الثانى **(قوله بعبه ما هنا)** أى فى المتهاج عبارة النهاية وما تقر من وجوب  
 نيبه الفرضية وهو المعتبر ودر حتى إلى وضمة المتهاج الامام من عدم وجوبها وبكى الخ واصفاً لخطبته فى  
 الانقاع واختار الامام وقال فى المتن بعدد كروجه من ما صو جمع شخبي بين ما فى الكتاب وما فى الرضا  
 بأن ما فى الكتاب إنما هو لوجيل على الخلاف وهو هل فرضه الأولى أو الثانية أو يحتسب الله ما شاء من موافق  
 أو وضمة القول العبر وهو أن فرضه الأولى والثانية تغل فلا يشترط فيه الثانية الفرضية وهذا جامع حسن  
 اه **(قوله لانه بكنى نية الظاهر الخ)** أى لا تعرض لفرضه معنى **(قوله أعترض أضابانه الخ)** قديقال  
 اختيار الامام لا يخطأ عن احتماله أى الامام المعدود عند الشيعين من الوجوه سم **(قوله أما إذا نوى حقيقة)**  
 ما ضمه فرغ المقصود وفاء الشئنا الطاوى ودر أهذا أطلق نيبه الفرضية فى العادة لم يضر وإن لم يلاحظ  
 كونها فرضاً أو فرضاً على المكلف فى الجملة انتهى اه عرش **(قوله ولو بان)** إلى قوله كذا قيل فى  
 المتن الأقوال وتبعه على رواية **(قوله وكثيرين)** عطف على الأصنف **(قوله غافلين)** أى ابن العماد والشيع  
**(قوله من نيب الخ)** أى الفرض **(قوله لا ينافى الخ)** بيان رأى الفرائى **(قوله على القولين)** هل المراد  
 بها الأصنف ومقابلته بدليل الوجه سم **(قوله أما على الثانى)** أى مقابل الأصنف **(قوله لانه ذلك)** أى عن  
 عمله على أنه كان راجعاً إليه وقد رد هذا بأمره أو قاعده قولنا لا احتمال بعبه ما هنا لعل **(قوله وغيرها)**  
 أى غير المغنية من قولهم من نيب أعادتها أى غير الغنية ش **(قوله ولسقوط الطلب بها)** ولا ينافى سقوطه  
 وجوب القضاء فى غير المغنية فلا مانع من جحد **(قوله ولا ينافى الخ)** ضرب على هذه القرينة بالقلم ثم كتب الظاهر  
 أن الأمر واجب عليه صحيح تمامه **(قوله)** وهذا مع اشتراطهم فى الرضا والحد والخ قد يقال هذا لا يؤيده ما هنا لأنه  
 يكفى فى الرضا والحد النية المناسبة للواصل كنية الرضا ولا تجبه إليه التى لا تناسب الاصل كتنرفع  
 الحد بغيره ما هنا حيث أوجوبه الفرضية التى لا تناسب الاصل **(قوله أعترض أضابانه)** اختيار  
 للامام الخ قد يقال بختيار الامام لا يخطأ عن أحدهما المحدود عند الشيعين من الوجوه **(قوله على القولين)**

وغيرها بناء على ما مر من نيب أعادتها (فى الجديد)  
 الغير الأولى ولسقوط الطلب  
 بها (والاصح أنه ينسب  
 بالثانية الفرض) سورة  
 حتى لا يكون تغلا مبتدأ أو  
 ما هو فرض على المكلفى  
 الجملة لا عامها لانه انما  
 أعادها لئلا تواب الجماعة  
 فى فرضه وانما ذلك لئلا نوى  
 الفرض والان حقيقة إعادة  
 القيام الشئ ثانياً بعبه  
 الأولى وهذا مع اشتراطهم  
 فى الرضا والحد لانه لا بد  
 من نية تجزئة فى الرضا  
 الأولى بعبه ما هنا دونها  
 اعتمد فى الرضا والحد  
 انه يكفى نية الظاهر لملا على  
 انه اعترض أضابانه اختيار  
 للامام وليس وجهها فضلاً  
 عن كونه مع هذا أما إذا نوى  
 حقيقة الفرض فبطل  
 صلانه لتلاعبه ولو بان  
 فساد الأولى لم تجزئه الثانية  
 على المنقول المعتمد عند  
 المصنف فى رؤوس المسائل  
 وتكثيره وقال الفرائى  
 تجزئه وتبعه بين العماد  
 وتبعه شيعتنا فى شرح منبهه  
 غافلين عن نيته على رأيه  
 ان الفرض أحدهما كذا  
 قيل وفيه نظر بل الوجه  
 البطان على القولين اما  
 على الشئ فوضع لانه  
 صرهما عن ذلك

بشيء غير الفرض وكذا على الأول لأنه يزوي به غير محبته وثأب بالأجزاء بغسل المصحة في الوضوء للثبوت وإقامة جلسة الاستراحة مقام الجلوس بين المصحة وبين ليس في محله لأن ما هنا (٢٧٠) في فعل مستأنف فهو كالغسل المصحة في وضوء الخدود وقد قالوا بعدم اجزائه لأن ثبتته لم توجه

رفع الحدث أصلا فهذا هو نظير مسئلتنا وأما غسلها للثبوت فأنما أجزأ لأن ثبتته اقتضت أن لا يكون ثانية ولا ثانية إلا بعد تمام الأولى ولا جلسة استراحة إلا بعد جلوس بين المصحة وبين فتيته متعينة تحسب أن هذين وأما نيته في الأولى فلم يتعرض لفعل الثانية فهو جواز ولا عدا ما قويا بما قالها مما منع وقوعها فرضا كما تقرر ثم نؤخذ من كلامهم في فصل المصحة للثبوت أنه لو نسي هنافعل الأولى فصل مع جماعة ثم بان فساد الأولى أجزأه الثانية فخرمه فيها حيثن (تدبر) يجب فيها القسم كما يحرم القطع لأنهم أثبتوا لها أحكام الفرض لكنها على صورته ولا ينافي جواز جمعها مع الأصلية بينهم واحد ويقر بان النظر هنا لحشية الفرض ثم لصورته لما تقرر وأنها على صورة الأصلية فروع فيها ما يتعلق بالصورة وهو النية والقائم وعدم الخروج وقضوها لاطلاقه فأنسله (لا رخصة في تركها) أي الجماعة (وان قلنا) أنها (سنة) لثابتها (العذر) لغيره الصريح من جم التذام فلا ينافي فلا صلة أي كلمة إلا من عذر قبل السنن

الفرضية (قوله بنية غير الفرض) لعل الانسب بعدم نية الفرضية (قوله على الأول) أي الأصم (قوله بغسل المصحة) أي بأجزائه (قوله ليس في محله) خبر وثأب بالأجزاء (قوله فهذا) أي الانسبال في التعبد (قوله وأما غسلها) لثبوت (قوله كان ينبغي لبطاق سابقه) ويصح عطف قوله ولا جلسة الخ على قوله نية لأن من زيد هنا قوله وجلسة الاستراحة فتأمل (قوله نية الخ) فاصل سيكون (قوله فتيته) أي المذكور من المتوضئ والمصلي (قوله حسبان هذين) أي غسل المصحة وجلسة الاستراحة (قوله وأما نيته في الأولى) أي نية المصلي الصلاة الأولى (قوله فلم يتعرض) الأولى الثابت (قوله فيها) أي الثانية (قوله كاتقرر) أي في قوله ما على الشيء الخ (قوله مع جماعة) يظهر أنه تصور ولا تعبد فتأمل بصري أي إنسا ذكره ليكون إكلام في إعادة شرطه الجماعة (قوله ويحرم القطع) فيه نظر والظاهر خلافه ثم رآه في شرح العباب قال ما نصه وقضية عامر من وجوب القيام ونية الفرضية أن إعادة تلزم بالشروع فلا يجوز قطعها من غير عذر وفيه نظر بل الذي يظهر جواز وان قلنا بذلك لأن قصدهم إحكاية الصورة وأما جواز الخروج فهو حكم من أحكام النفل لا يتعلق بذلك إحكاية فكان على أصله يؤيده قول الشيخ أبي علي وهو يجوز فصل المصحة مع الأولى بينهم واحد انتهى اهـ سم (قوله ولا ينافي) أي ما ذكر من وجوب القيام وسرعة القطع (قوله لا ينافي) أي جواز الجمع بينهم واحد قول المتن (ولا رخصة الخ) والرخصة يسكون الخاء ويجوز ضمها لفظة التيسير والتسهيل وأصلها الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر نهاية ومعنى قال عرش قوله وأصلها الحكم الخ ويعبر عنها أيضا بأنها الحكم المتغير إليه السهل لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي وقوله على خلاف الدليل الخ دخل فيه ما سبق امتناعه بل ورد ابتداء على خلافه ما يقتضيه الدليل كالمسألة فان مقتضى استعماله على العذر عدم جواز إخراجها على خلاف الدليل اهـ (قوله أي الجماعة) التي قول المتن وكذا دخل في المعنى الاقوله ورد قول المتن (لا لعذر) فلا ترد شهادة المداوم على تركها لعذر بخلاف المداوم عليه بغير عذر نهاية ومعنى قال عرش لعل المراد بعدم المداوم عليه ما عرفت فاحتج بعذر معناه بالجماعة لترك الجماعة على جسم الغرائض اهـ (قوله مطلقا) أي لعذر وبدونه (قوله فكيف ذلك) أي قولهم لا رخصة في تركها وان قلنا سنة الإجماع معنى (قوله تقتضي منع الحرمة) أي حيث قوت واجب الشعائر عليه كإظهار سم (قوله على السنة) أي أو قبلها لا يتوقف الشعائر عليه (قوله ومن ثم) أي من أجل أن المراد ما ذكر (قوله وتردشه) أي أي شهادة المداوم على الترتل نهاية ومعنى (قوله وتجب الخ) أي أن الإمام إذا أمر الناس بالجماعة وجبت الاعتذار رخصة فلا يجب عليهم طاعة لقام العذر ومعنى وفيه قال عرش قوله هو إقيام العذر ظاهر وان علم به وأمرهم بالحضور معه وبمقتضى أنه أمرهم بالجماعة أمرهم بطقا ثم عرض لهم العذر فلا يجب عليهم الحضور ولعل أمره على غير أوقات العذر اهـ وقوله ثم عرض الخ أي أو فهم معذور بالنفل لا يعطله الأمر وقوله على غير أوقات العذر أي المراد بها الأصم ومقابلته بدليل التوجه (قوله أجزأه الثانية) اعتمد مر (قوله ويحرم القطع) فيه نظر ظاهر والظاهر خلافه ثم رأيت في شرح العباب قال ما نصه وقضية عامر من وجوب القيام ونية الفرضية أن إعادة تلزم بالشروع فلا يجوز قطعها من غير عذر وفيه نظر بل الذي يظهر هو أن جواز ذلك لأن قصدهم إحكاية الصورة وأما جواز الخروج فهو حكم من أحكام النفل لا يتعلق بذلك إحكاية فكان على أصله يؤيده قول الشيخ أبي علي وهو يجوز فصل المصحة مع الأولى بينهم واحد اهـ (قوله في المتن العذر) فلا ترد شهادة المداوم على تركها لعذر بخلاف المداوم عليه بغير عذر ثم مر (قوله ان المراد لا رخصة تقتضي منع الحرمة) أي حيث قوت واجب الشعائر عليه كإظهار سم (قوله

تركها رخصة مطلقا فكيف ذلك وجوابه أخذ من المجموع أن المراد لا رخصة تقتضي منع الحرمة على الفرض والكراهة على السنة لا العذر ومن ثم فرغ على السنة أن تركها ينافي على وجوب تردها نه وجب إقامتها إمام الأصم عذر (عام بطر)

وذلك في قوله **وإن** الخ قول المتن وجوع في النهاية الاقوله أو الزلق وقوله من غير نوم وقوله  
 أما حوالا ولا فرق وما أتبه عليه **(قوله وتلي بيل الخ)** عبارة النهاية وشربا فضل كطرو تلي ويرد بيل كل منها هو  
 أو كان نحو البرد كبارا تؤذى **(قوله أمر بالسلامة الخ)** أي زمن الحد يمتنعف عبارة النهاية في سفره وقال  
 عس في الاصل تلايه شيئا ما تقدم من أن الجماعة لا تصح على المسافر من لكتها تنس لعل الاستدلال به على  
 كونه عذرا في الجملة **(قوله أما إذا لم يتأذع)** إشارته إلى أن الدار على التأذي والمشقة البلى **(قوله أو تن)**  
 كونه يخرج من الحائط كروى في اليعاب ولو كان عند ما نغم باله كبدالم يشفعه كونه عذرا في الظاهر  
 لأن المشقة ذلك موجودة ويحتمل خلافة **(قوله من سقوفه)** أي الكن عبارة عذير من سقوف الاسرائيل  
**(قوله على ما قاله الخ)** عبارة النهاية والمعنى كافي الكفاية عن القاضي **(الخ قوله لان الغالب الخ)** على التقييد  
 بعدم النسخة عن التقدير **(قوله أي شديد الخ)** ينبغي أن يكون ضابطا للشد في الريح والظلم حصول التأذي  
 به ما وإن يعتبر في الريح الباردة أيضا أخذنا ما تقر في الظاهر عدم اعتبار هذه أي الريح الباردة في الظاهر  
 هو على الخلافة أو ما لم يحصل به تأذي كالتأذي في الابل ويكون ذكر الابل في كلامهم لغالبا على نظر ولعل  
 الثاني أقرب ثم رأيت في فتح الجواهر خلافا لغيره في الاستدلال بالشدية نهرا نغم لو تأذي بهذه كذا به  
 بالوحل لم يبعد كونه عذرا ويؤيد قولهم السوء وهو الريح الحار وعذرا لولا نهرا وانتهى ونحوه في الامداد  
 ورأيت المشى سم قال قوله أو ربح يارد يحتمل أن يعله ما يشد رده ولا كنه عذرا نهرا أيضا أخذنا ما  
 يأتي لانه لا يشد رده شديد ويزاد ربح انتهى اه يصرى قول المتن **(وكذا وحل الخ)** ومثل الوحل  
 فيما ذكر كثر وقوع البرد أو الزلق على الأرض بحيث يمشى على ذلك مشقة في الوحل نهاية **(قوله)**  
 اسكنها وهو نغز يشتهيه **(قوله بان لم يأمن)** أي قوله وقول جمع في المعنى الاقوله أي وان جدوا في امر  
 وما أتبه عليه **(قوله وحذف التحقيق والجمع عن التقييد الخ)** وسوى بان التقييد في روضه تبع الاصله على  
 التقييد وهو الوجه وأما حديث ابن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أصابهم مطر بيل أسفل  
 نهالهم أن ينادي أصلاهم في رماهم فغروض في المطر وكلامنا هنا في روضه من غير مطر نهاية ومعنى وقد  
 يقال الاتصاف أن الحديث المذكور دال على ما عهده الأذرى والجواب عنه لا يخفى ما نيه نعم المعنى يشهد  
 للتقييد كما إذا فرض أنه لا زلق فيه - مما تلاوت في مشقة في الذهاب معه إلى الجماعة به يصرى **(قوله التلوث)**  
 أي نحو ما بوسه كطرو ظاهره لا نحو أسفل الرجل وبنا حاشية الشيخ عس من تفسيره بذلك لا يخفى بعده  
 خصوصاً وصحة الشدة في أنه يلزم عمله أن لا يتحقق خفيف أذ كل بلب أسفل الرجل رشدي **(قوله)**  
 واعتمد الخ أي الحذف الذي مقضاه عدم الفرق بينه وبين الخلف قول المتن **(كرض الخ)** أي وشدة  
 نهاس ولو في انتظار الجماعة معني **(قوله مشقة المشقة الخ)** أما الخفيف كوجع ضرر وسداع سير  
 وحى خفيفة فليس بعذر معني نهاية **(قوله لكن الذي الخ)** عبارة النهاية وحروان لم يكن وقت الظهور كإله  
 إطلاقه تبعاً لاصله وحى - دليله في الحق وقته في وقت الظهور كافي للجموع والروضة وأصلها جوى على  
 الغالب ولا فرق بين أن يبعد ظلا عشي فيه أو لا **(قوله أول كلامه الخ)** لكن كلامه - سد يقتضى عدم  
 التقييد به وهذا هو الظاهر قال الأذرى ومصر به بعضهم فقال ليلاً ونهرا انتهى معني **(قوله تقبيدا لحر)**  
**وقت الظهور** اعتمد النهاية والمعنى الاطلاق كإله **نقا** **(قوله وان وجد ظلا عشي فيه)** لا يخفى أن هذا بالأوجه

في متن أو ربح عاصف بالبل) قال في البهجة ما شرط أي الحالى ظاهره قال شيخ الاسلام بل كل من الظلمة  
 وشدة الريح عذرا بالبل قاله الحب الطامري اه **(قوله أو ربح بارد)** يحتمل أنهما لم يشد رده والا كان عذرا  
 نهرا أيضا أخذنا بما يأتي لانه حشد وشد يجوز بادفرج **(قوله أو وقت الصبح)** أي على المنه في المهمات  
 قالان المشقة أشد منها في المغرب **(قوله تقبيدا لحر وقت الظهور)** التقييد بحرى على الغالب شرح  
 مر **(قوله وان وجد ظلا عشي فيه)** أقول لا يخفى في متأمل أن هذا الكلام عملا وجسه له وذلك لأن من  
 البدعى أن الجرائم يكون عذرا إذا حصل به التأذي فإذا وجد ظلا عشي فيه فمات ذلك نكث الظل فدعا

وهو فارقمسنة الاراد اما حرشاشم السموم هو الریح الحارة فهو عزولانوملها حتى على ما فهموا ولا فرق هنا بين من انفعها اولالان المدار على ماله التأدي والاشقة وموسوعة (٢٧٢) الروض وغيرهالهامان العام ويجب ان الشدة قد تختص بالملى باعتبار طبعه فيصع عندهما

من الخاص أيضاً غير ان  
شاروا اشار ذلك (وجوع  
وعطش ظاهرين) أى  
شديدتين لكن بحضرة  
ما كولا ومشروب وكذا  
ان قرب حضوره وعبر  
آخرون بالتوقان الدولا  
تتافلان اراد به شدة الشوق  
لإصله وهو مساو لشدة  
أحدذ ينسوقول جمع  
متأخرين شدة أملهما  
كأنه - ولان بحضرة كثيرة  
أى ان ارادوا ولا قرب  
حضوره بأنه تخالف الاخبار  
كقوله - إذا حضر العشاء  
واقبت الصلاة فادأ بالعشاء  
وشربا لصلاة بحضرة طعام  
ولنصوص الشافعي وأصحابه  
اه والذي يجهل حاله  
أولئك على ما إذا نخل أصل  
خشوعه لشدة جوعه أو  
عطشه لانه حينئذ كدافة  
الحديث بل هو أرق من المطر  
وغضوه مما مر لان مشقة  
هذا أشدولها تلازم معنى  
الصلاة بخلاف ذلك وجل  
كلام الأصحاب على ما ذللم  
يختل خشوعه بالإحضرة  
ذلك أوترب حضوره فبدأ  
بأكل اقم يكسر بمأخذة  
جوعه الآن يكون مما  
يستوفى دفعة كالموؤيد  
مأذ كسرة كراهة الصلاة في  
كل حال يسوع فيه خلقة  
وشتمتها تسع الخلق كما  
صرحوا به وكل ما تقتضى

كراهة الصلاة عندها ومن ثم عذب بعضهم من الاعتذارها كل وصف كرمعه القضاء كشدة الغضب والحاصل أنه متى تطلب ان الصلاة فالجامعة أولى (ومدافعتحدث)



بول أغانا أور تيم مكنه تغريغ نفسه والتظاهر قبل غوث الجماعة كراهة الصلاة بحيث (٢٧٣) ويجل ما ذكر في هذه الثلاثة أن اتسع

ان معنى عدم طلب الصلاة لاجل الجوع المذكور أنه يقدم الأكل ثم يصلي والصورة أن الوقت يأتي فلا يصحذر في التأخير بهذا الزمن القصر وهذا ما يستحسنه جو فها نحن نسمع زيادة فثوب الجماعة فإن الأولى بل إن السواق رشدي (قوله بول) التي قوله بعض في الغنى والى قول المتن ولا زمان في النهاية الاقوله ولا فرق الى أمخوف الخ (قوله وعمل ما ذكر الخ) أي عمل عدده الثلاثه من اذار الجماعة (قوله في هذه الثلاثة) هي البول والغنا والاربع قاله الكردى ونقصه منسج الغنى والنهاية أن المراد به اشتداد الجوع وشدة العطش ومدافعة الحدث (قوله ولوقدها) أي هذه الثلاثة (قوله فيه) أي الوقت (قوله والاربع) أي وان شئى بتخلقه لما ذكر فوث الوقت صلى وجوب ما دفعوا الجوع وعطشا نا ولا كراهة طرمة الوقت مغنى ونهاية وفي سم عن شرح العباب نعم أحسن من إطلاقهما كثيرا تقديرا للصالحين خاف الوقت انه لا تسقط الجماعة حيث لم يكن في هذه الحالة اه (قوله والقديم الخ) والوجه أنه لو حدثه الحق في صلاته حرم عليه قطعها وان كانت غرضا لان اشتداد الحال يوجب ضرر انهاء أى ضرر اربع التيمم أيضا فله القطع بل قد يجب ع ش (قوله معصوم) التي قوله ومع ذلك في الغنى الاقوله وان لم يلزمه الحد كظالم (قوله أو نفس) أي وأعضاؤه منفعة نهاية وفيه (قوله وأختصاص) عبارة لنهاية وأسبق ولو اختصاصا اه (قوله الخ) أي الشخص الذى يطلب منه الجماعة يعبرى (قوله وان لم يلزمه اللب عنه) وقالا لنهاية وخلافا لشرح المنهج وشرور باضل والارشاد لشرح وللعطش وغيرهم والمراد بما يلزمه اللب عنه أن يكون ذاروح وأخوه وبعده عنده كردى (قوله وان خرج به ما يأتى) فهو مثال باعتبار وقد باعتبار رشدي (قوله في نحو خبره الخ) أي كما يصح في القدر على النار ولا يتعمده متخافه في (قوله اذا الخوف الخ) أي ولو بنحو تعبير رشدي (قوله ما يأتى) أي في قوله أمخوف غير ظالم الخ (قوله هذا) أي كون الخوف على الخبز ونحوه عذرا (قوله اسقاط الجماعة) أي أو لجمعة كالتى شرعى الارشاد كردى (قوله مسقط عنه) تأمل الجمع بين قوله السابق لم يعذر وقوله الا فى فاعلم الخ هذا ولو قيل بكونه الا بان باسقاط بقصد الاسقاط في غير الجماعة ويحرم فيها فان فيه فاحرفه في تركه لو كراهته تركه غير هذا لضعف المثال وان لم يمت كنية الاشكال فلتأمل ولعبر برسرى ويأتى عن الرشدي عن الشارح ما وافقه (قوله وكذا في كل الكره الخ) وفي الكردى عن اليعاقبة ان تركه يجرى هذا في غاطى الاشياء المسقطه للجمعة كفسل فوه الذى لا يجد غير ما ننسى (قوله في أتم بعدم حضور الجمعة) وكذا الجماعة ان توقفت عليه كاهو ظاهر وانما فرض في الجمعة لثاني ذلك فيها على الاطلاق وقد يستفاد من جملة الامم بعدم الحضور أنه لا يأتى بالا كل وفي سم على المنهج نقلا عن الشارح مز التصریح بذلك وعن الشهاب بن حجر أن الاكل حرام أيضا وشيدى (قوله لكن سببه السى الخ) ظاهر بعدم الوجوب وان لم تأخذ الناس به سم على جوهر قربلان ذلك مما اعتد وما يحل اذ إعادة ع ش ومرح الشارح في شرح باضل بالوجوب عبارة والآن ان آكله بقصد اسقاط الجمعة لم يزل التماسا لم يكن لا تسقط عنه اه (قوله أمخوف غير ظالم) التي قوله وكفوفه في الغنى (قوله وكفوفه على نحو خبره الخ) وأقوى الواجبة تسقط للجمعة من أهل عمل عهم عند كراهية (قوله أو كل نحو خراج الخ) من الخواج والمصافير ونحوهما ع ش (قوله ان احتاج اليه حاله) هل مثله ما لو احتاج اليه البساة لا لكنه يعلم أنه لو لم يصح له الا لا يمكنه تصديه عند الاحتياج اليه على تأمل برسرى وقد يقال هذا في أن يعذره بما يأتى من الاستيحاء بالتخلف عن الرفقة (قوله أو جوب) الى قول المتن وأ كذا في في النهاية لا لقوله بل ما ذكره مشروح الى بيان الجواب وقوله وتظهر الى المتن وكذا في الغنى الاقوله

شرح العباب تنبؤ في كلام الشجين تقيد كراهة لادافعة تسعة الوقت بجمع الصلاة قدياق كونهما عذرا وهو مقتضى أخذ من إطلاقهما تغييرهما تقديم الصالحين خاف الوقت انه لا تسقط الجماعة حيث لم يكن في هذه الحالة اه (قوله لكن سببه السى في الزمان ان يمكن) ظاهر عدم الوجوب وان لم تأخذ

(٣٥) - (شرواني وابن قاسم) - ثاني ) له عذرا ان احتاج اليه الا لادافعة (خوف ملازمة) وجوب (غيرهم عسير)

ينون غير ماله حبيته البات  
ومنه وكذا أول قوله فيقول  
لانه حبيته المدين هذا  
بحسب من اثبات أعصاه أو  
عصر عليه والا بان كان به  
يدنه وهذا كما كملها  
قبل الحس والا فكالعدم  
كل بيت أو كان بما قبل فيه  
دعوى الاعصار بعينه  
كصدوق دين اتلاف فلا  
عذر (وعقوبة تقبل العفو  
كقود وحذف وتغير  
لله تعالى أو كذا) (رجى  
تركها) ولو على بعد ولو حال  
(ان تغيب أياما) يعني زمنا  
يسكن فيه غضب المستحق  
بغلاف نحو حدان تاذا بلغ  
الامام والا كان قبضه عن  
الشهود عذر حتى لا يرفعوه  
على ما ذكره شرح بخلاف  
ما علم من مستحقه بقرائن  
أحواله انه لا يرفع عنه وانما  
يجاز التفتيح بعينه منع  
سعي يلزمه تسليمه فوراً لانه  
وسيلة للعفو والندوب اليه  
وظاهر يجوز تأخير الغائب  
الزاد اوجب عليه فوالى  
الاشهاد لعذرهم بعدم تصدق  
في دعوى الرد (وعرى) بان  
لم يعد مقتضى مرواه بتركه  
من اللباس لان علمه مشقة  
تركه (وتأهب لفسفر)  
مباح (مع رفقة ترسل)  
قبل صلاة الجماعة ولو غفلت  
لها استوحش للمشتقى  
تخلعه حينئذ (يا) كذا  
رجح كرهه لمن يظهره  
ويجب كبره ويصل وتكرات

ومنه الى هذا وقوله ولو على بعد ولو حال وقوله والا كان الى وبخلاف الخ (قوله مصدر الخ) أى قول انصف  
ملازمة الخ (قوله قبل الحس الخ) أى وقبل أخذ شي ولو اختصاصاً أخذ ما عرفت خوف النظام (قوله والا)  
أى بان كان الحاكم لا يقبل البيعة إلا بعد الحس منها وتوفى أى أو بعد أخذ شي (قوله فكالمعدم) أى  
فوجود البيعة كعدمها (قوله كصدوق الخ) أى ونحوهم من الدين اللازمة في مقابلته مال وكذا اذا ادعى  
الاعصار وعلم المدعى باعصاره وطلب عنه على عدم علمه فرفضه البيعة فانه لا يكون عذراً مئني (قوله  
وحذف الخ) أى كذا رأى الامام المصلحة في تركه فانه يجوز له العفو عنه حينئذ عس (قوله بعنى زمنا  
يسكن فيه الخ) وعلم مما قرأناه أن مراد المصنف بامام مادام رجوا العفو ولو على بعد أنه لو كان القصاص  
لصبي وحصلوا قرب بلوغه فالحكم كذلك فحذف رفع أمر من يرى القصاص الولي وان يحبس شخصه  
من هربه شرح مر اه سم وقال الرشدي بعد كلامه ما نصه فكان الاولى أن يقول مر وعلم مما قرأناه  
به كلام المصنف أن مراده بامام مطلق الزمان الصادق القليل والكثير فحينئذ فاعلمني بالتقسيد هذه المسئلة  
بقوله لقرب بلوغه اه وفي عس ما وافقه بعبره المئني (تنبيه) قال بعضهم يستغاد من تقيد  
المتقين له العفو بتغيبه أياماً أن القصاص لو كان لصبي لم يجز التغيب لان العفو انما يكون بعد البلوغ  
فيؤدي الى أن يترك الجمعة سنين وقال الاخرى قولهما بامام أنه لا في كلامهما والشافعي والاصحاب اطلقوا  
ونظرو الضبط بانه مادام رجوا العفو يجوز له التغيب فان يش أو غلب جعله فله عدم العفو وحرم التغيب  
انتهى وهذا هو الظاهر وانك ترك ابن المقرئ هذا التقيد اه (قوله بخلاف نحو حد الزنا) أى تحذف  
السرقة والشر بنحو هوهم من حدود الله تعالى نهاية (قوله اذا بلغ الامام) أى وثبت عندم لانه لا رجوا العفو  
عن ذلك فلا يخصه بل يحرم التغيب عنه لعنه فائدة شرح مر اه سم قال الرشدي قوله مر أى  
وثبت عنده أى وطلب المستحق بالنسبة لفسرقة اه (قوله والا) أى وان لم يبلغ الامام بعصرى (قوله عذرا  
حتى لا يرفعوه) يشد نصو بذلك عاذا لم الشهود فلو لم يعاوا فلا عذر وكذا لو علموا ونسوا ولم يرتد كرههم  
فان جازت كرههم عذر سم (قوله ان لم يجد الخ) أى كقصد عاصمة أو قبيلة وان وجد سائر وجهه والا وجه  
أن قد مات كرههم لا يلقى به المني كالجزع لباس لا تق نهاية قال عس ومثل فقد المار كروب قد ما يلحق  
به كونه بظاهره وان قرب المسافة جداد هو ظاهر حيث جاززاه اه (قوله لان علمه مشقة تركه)  
كذا اعلى في المجموع عو يؤخذ منه أن من اعتاد الخروج مع سائر العو فقط أنه لا يكون عذراً عند فقد  
الزاد علمه هو كذلك وان من وجد ما لا يلقى به كالقبلة للعقبة كالعدم قال في المهمات في صرح بعضهم  
مغنى في النهاية بما وافقه (قوله لسفر مباح) أى ولو سفر نزهة سم على ج واستظهر شيخنا زيادى خلافه  
عس عبارة الجبري ولو كان السفر للنزهة كما عهده الحنفى خلافاً لزيادى اه قول المتن (وأ) كذا  
رجح كرهه قد تقررت ان هذا المذكور أن عذراً في الجمعة أيضاً وقضيت ذلك سقوط طهاس آكل ذى الريح أى  
لا قصد اسقاطها وان لم تعطل الجمعة بان كان تمام العدد ولم يكن منهم من يحسن الخطبة فيه سم (قوله  
كثوم) الى قوله الا العذر في النهاية الا قوله خلافاً الى ذلك وقوله الا أن كنه الى ويكره وكذا في الغسنى الا قوله

الناس به (قوله في المتن ان تغيب أياماً) قال في شرح الر الوض قال بعضهم يستغاد منه ان القصاص لو كان  
لصبي لم يجز التغيب لان العفو انما يكون بعد البلوغ فيؤدي الى أن يترك الجمعة سنين وقال الاخرى قولهما  
بامام أنه لا في كلامهما والشافعي والاصحاب اطلقوا ونظرو الضبط بانه مادام رجوا العفو يجوز له التغيب  
وان يش أو غلب جعله فله عدم العفو وحرم التغيب اه قال مر في شرحه على مما قرأناه ان مراد المصنف  
بامام مادام رجوا العفو ولو على بعد انه لو كان القصاص لصبي وحصلوا قرب بلوغه فالحكم كذلك  
فحذف رفع أمر من يرى القصاص الولي وان يحبس شخصه من هربه شرح مر (قوله اذا بلغ الامام) أى  
وثبت عنده ش مر (قوله عذرا حتى لا يرفعوه) يشد نصو بذلك عاذا لم الشهود فلو لم يعاوا فلا عذر وكذا  
لو علموا ونسوا ولم يرتد كرههم فان جازت كرههم عذر (قوله في المتن) كل ذى ربح كرهه قد تقررت ان

ووجهه. وقال في ذلك **(قوله وخلف)** أي لم يتشأ منه لامتصاص ذلك النوى تبعاً لقاضيه سم على عباب قال الشيخ جددت بعد ذلك ما ذكره وهو ظاهر إذا كرهه أكثر مما لا يحتج عرش وفي البيهقي ما نصه **(قائده)** قال بعض الثقات إن من أكل الخبز ثم قال بعده خمس عشرة مرة اللهم صل على النبي الطاهر في نفس واحد لم يظهر من غير ولا يتشأ منه قاله شيخنا الحنفى وقد جرحه بعبارة الشيخ عبد البر بن قال قبل أكل الخبز راجع ويبنى أن يجمع بينهما **(قوله)** تبديل معالجته سبب كرهه **(قوله ولو)** مطبوعاً **(الخ)** وفاقاً للثاني وتحتسلاً للمعنى وشرح التاميم **(قوله على الأوجه)** أي وإن كان خلاف الغالب وقول الرافعي بمحمل الراجح الباقي بعد الطبع بمحمل على راجح يسيراً لا يحصل منه أذى شرح مره **(سم)** **(قوله)** يتغير راجح **(الخ)** اعتمد الحنفى كإمرا **(قوله وذلك)** راجع إلى المتن **(قوله من أكل الخبز)** مقبول لأمراً **(الخ)** **(قوله من ذلك)** أي من النوم والبل والكراث **(قوله أن يغسل الخ)** على تقدير الباعث على بصره **(قوله ومن ثم كره لا كل ذلك الخ)** قضيت عدم الحرمان أنصر به الناس **(سم)** **(قوله وكذا دخوله المسجد)** وينبغي أن موضع الجملة خارج المسجد حكمه حكم المسجد فلتأمل **(سم)** على **(خ)** عرش **(قوله)** بلا ضرر **(وذكر)** ينبغي رجوع هذا الما قبل وكذا **(الخ)** أن ينام **(قوله لأن أكله لعذر الخ)** والأوجه كإقتضاه إطلاقهم عدم الفرق بين المعذر وغيره ولو جرد المعنى وهو التآذي بها يتوقف على **(سم)** **(قوله)** قبل ويكره **(الخ)** عبارة الثانية وهل يكره أكله خارج المسجد وألقى الواو للرجوع لله تعالى بكرهته نياً كما جرحه في الأثر اه قال عرش وينبغي أن عمل الكراهة ما لم يتحقق لكثرة تقصلاً بأن يدمر أو تؤرقان نفسه المومع على قوله صلى الله عليه وسلم كفى في أياحى من لا تنجى اه وإيضاح قوله صلى الله عليه وسلم كفى الخ كان في المطبوع لاقى الخ **(قوله)** فاعلم صرح به أي قول شرح الروض صرح به **(الخ)** **(قوله ولو قبلت بما إذا الخ)** وتقدم عن عرش التشديد بعدم الاحتياج أيضاً **(قوله)** للمتشبه وهو الكراهة في حق صلى الله عليه وسلم **(قوله ان الشيخ)** أي شيخ الاسلام **(قوله لما ذكره)** وهو قوله ولم أر النصريح **(الخ)** **(قوله)** وبصرها أي تلك النسخة المعتمدة **(قوله)** صرح به صاحب الأثر **(الخ)** عبارة الأثر وكرهه يعنى النبي صلى الله عليه وسلم أكل النوم والبل والكراث وأب كان مطبوعاً كرهه لثبات انتبه اه نهاية **(سم)** **(قوله)** وألحق به أي قوله وسن في المعنى الأوجه ويتفق في إمامنا تسهل وإلى المتن في النهاية الاما ذكر **(قوله)** وألحق به أي يذرى كرهه كرهى الأولى بما

هذه المذكور وإن أعذر في الجملة بضاقضية ذلك سقوطها عن كل ذي الراجح الكره به وإن لم تعطل الجمعة بأن كان تمام العدد ولم يكن فهم من يحسن الخطبة **(سم)** **(قوله على الأوجه)** خلافاً لما قال **(الخ)** وقول الرافعي بمحمل الراجح الباقي بعد الطبع بمحمل على راجح يسيراً لا يحصل منه أذى شرح مر **(قوله)** لا بد أنه الملائكة قد يقتضى أن الراد بهم غير الكاتبين لا محالة بفارقاته بفي أن الملائكة موجودون في غير المسجد أيضاً وجه التشديد بالمسجد وقد جرح بان المنع من غير المسجد تضيق لا يجنب وما من محل الا توجد الملائكة فيه أيضاً **(سم)** الملائكة البعد عنه في غير المسجد بخلاف المسجد فانهم يحبون ملازمته فلتأمل نعم موضع الجملة خارج المسجد ينبغي أن حكمه حكم المسجد فلتأمل **(قوله)** من ثم كره لا كل ذلك **(الخ)** قضيت عدم الحرمان أنصر به الناس **(قوله وكذا دخوله)** المسجد بلا ضرر ووجهه **(الخ)** قال في شرح العباب وقول الماودى ولو أكله أهل المسجد كرههم لم يتحقق منه صريحاً ودومراً ثنائ من أكله بقصد الإسقاط كرهه هنا وخوم عليه في الجملة ولو تسقطت خلافه لشدة أوثنا ولو بعد الجمع بين الفرق بينو بين السفرة وقول البرادى الذى اعتقده مؤدان الله به نجر بعد الفجر كالسفر إلى أن قال بعد كلام في نظر اه **(قوله)** بلا ضرر **(وذكر)** ينبغي رجوع هذا الما قبل كذا أيضاً **(قوله ولو نالها إلا أن كره لعذر فيها يظهر الخ)** في شرحه لا رشاد ولا يكره للمعذور دخول المسجد ولو لم يركه به كما صرح به ابن حبان بخلاف غيره وإن كان المسجد خالاً اه والأوجه كإقتضاه إطلاقهم عدم الفرق بين المعذور وغيره ولو جرد المعنى وهو التآذي شرح مر **(قوله)** وبصرها أي صاحب الأثر ولقيها بالى انتهت **(قوله)** عبارة الأثر وكرهه يعنى النبي صلى الله عليه

في الحدب من الثوم وياه **ع** **قوله** كل ذي ربح كرهه **الخ** عبارة النبايين من شبهة أو بدنه ربح كره به كدم فصد  
 وقصاب وأرباب الحرف الخبيثة وذو الخبز والصنائع المشحكة والجرار الحثينة والحدود والأرصون  
 داوى حوجه نحو ثوم الثأدي بذلك أكثر منه يا كل نحو الثوم ومن نقل القاضي عياض عن العلماء منع  
 الاجذم والأرص من السعد ومن مسلاة الجعوت من اختلاف لومها بالناس اه **قال** عيش **قوله** ربح كرهه  
 ومن الربح الكره به تريح النكات المشهورة والآتي جعل الله فاسقه كانه ما كان اه **قوله** عازم الحضور في  
 الجمعة **ع** وكذا الجماعة اذا توقفت عليه مرشدي وباتى عن سم مثله **قوله** فعل **الخ** لا يظهر وجه التفرع  
 فالأولى الواو كجلى النهاية **قوله** وبسن السى **الخ** ظاهره عدم الوجوب وان تحقق تأذى الناس به سم  
 وتقدم عن شرح بافضل خلافه وقد فهمه قوله الآتى آتفان وتعسر ازائه فناقض ما هنا فاعمل **قوله**  
 ان شرط اسقاط الجماعة **الخ** وفي شرح العبايوسم آتفان من آ كاه بقصد الاسقاط كرهه هذا وحرم عليه  
 الاجتماع تسقط انتهى وينبى حوته هنا أيضا اذا توقفت الجماعة الجزئية فليس وقضية تعديده بالقصد أنه لو لم  
 يقصد الاسقاط لم يأت وتسقط عنه وان تعمد كاه وعمل ان الناس ينصرفون به في أن مثل أ كل ما ذكر  
 بقصد الاسقاط وضع قدره في القرن بقصد الاسقاط لكن لا يجب الحضور مع تاديت لثقه بسم على حج  
 اه **عش** **قوله** كاه **ع** أى في شرح وخوف طالم على نفس أو مال قول المتن **ع** وحضور قريب **قوله** ولو  
 شير يحترم كزان محض وقاطع طريق ونقل ذلك عن فتاوى الشارح مر وجه الله تعالى **عش** **قوله** و  
 نحو صدق **ع** الى الفصل في النهاية الاقوله وأوجهها الى وقد يحارب وكذا في المعنى الاقوله وعي الى التنبه  
**قوله** أو نحو صدق **الخ** أى كز وجتره بافضل وشرح الشيخ معنى **قوله** أو ولو **ع** أى عتيق أو  
 معق نهاية ومعنى **قوله** لا نه **الخ** أى الحاضر و**قوله** رافقه **ع** أى الحضر فهو من إضافة المصدر الى مفعوله  
 بقرينة ما بعده كلام المعنى كالصريح فبدأ ذكر واختار **عش** ارباع الضمير من الاولين للمعتبر  
 ومنعه قول الشارح بعد فتنشوش **الخ** ولكن منعه النهاية بحتمه في شرح التتميم كالصريح فيه قول المتن  
**ع** أو مرضى بلا متعهد **ع** أى اذا خاف هلاكه ان غاب عنه وكذا في الخلاف عليه ضرر وأطهر اعلی الاصمغنى  
**قوله** أنه متعهد **الخ** هذا داخل في المتن فلا حاجة بذاته فتدبر بصري وقد زاد كغيره لزيادة الاضاح  
**قوله** أو حضو ورقب أو نحو **ع** كالى المحرر وان اقتضت صباهه ان الناس عذرى القربى والاجنبى ولو  
 قال وحضو ورقب بمحض أو كان يأنس به أو مرضى بلا متعهد دللنا على معنى عبارة التتميم مع شرحه  
 وحضو مرضى بلا متعهد أو كان نحو ورقب بمحض أو يأنس به ونحو من يادى وكذا التقييد بشرى  
 الاناس اه **قوله** عن مر **ع** أى في قوله أو نحو صدق **الخ** **قوله** نحو زلة **الخ** أى وكونه منهما أى يعيب  
 منعه الهم من الخشوع والاشتغال بغيره ميت وجهه ودفعه وجود من يؤثبه في طريقه أى أو المسجد ولو  
 بنحوه ما كان دفعه من غير مشقة ونحو الانسان والاكرامه ولو طبل الامام على النشر وعوكة سنة  
 مقصوده كونه ربح القرامه أو المأموم بطبها أو بمن يكره الاقتداء به والاشتغال بالسياسة والمناضلة وكونه  
 يخشى الاقتتان به لفرط جماله وهو أمر وقياسه ان يخشى هو افتتاناً بمن هو كذلك نهاية وكذا في شرح  
 بافضل الاقوله ونحو الانسان والاكرامه وقوله والاشتغال بالسياسة والمناضلة **قال** **عش** **قوله** والاشتغال  
 وسلم أ كل النوم والبصل والكراش وان كان مطبوخا كما كره لنا نأى اه وبكراته نساناً أفتى شطنا  
 الشهاب الرملى شرح مر **قوله** وبسن السى **الخ** ظاهره عدم الوجوب وان تحقق تأذى الناس به  
**قوله** فعل ان شرط اسقاط الاجتماع **الخ** وفي شرح العبايوسم آتفان من آ كاه بقصد الاسقاط  
 كرهه هنا وحرم عليه في الجمعة ولم تسقط اه وينبى حوته هنا أيضا اذا توقفت الجماعة الجزئية فليس وقضية  
 تعديده بالقصد أنه لو لم يقصد الاسقاط لم يأت وتسقط عنه وان تعمد كاه وعمل ان الناس ينصرفون به في أن مثل أ كل ما ذكر  
 بقصد الاسقاط وضع قدره في القرن بقصد الاسقاط لكن لا يجب الحضور مع تاديت لثقه بسم على حج  
 اه **عش** **قوله** كاه **ع** أى في شرح وخوف طالم على نفس أو مال قول المتن **ع** وحضور قريب **قوله** ولو  
 شير يحترم كزان محض وقاطع طريق ونقل ذلك عن فتاوى الشارح مر وجه الله تعالى **عش** **قوله** و  
 نحو صدق **ع** الى الفصل في النهاية الاقوله وأوجهها الى وقد يحارب وكذا في المعنى الاقوله وعي الى التنبه  
**قوله** أو نحو صدق **الخ** أى كز وجتره بافضل وشرح الشيخ معنى **قوله** أو ولو **ع** أى عتيق أو  
 معق نهاية ومعنى **قوله** لا نه **الخ** أى الحاضر و**قوله** رافقه **ع** أى الحضر فهو من إضافة المصدر الى مفعوله  
 بقرينة ما بعده كلام المعنى كالصريح فبدأ ذكر واختار **عش** ارباع الضمير من الاولين للمعتبر  
 ومنعه قول الشارح بعد فتنشوش **الخ** ولكن منعه النهاية بحتمه في شرح التتميم كالصريح فيه قول المتن  
**ع** أو مرضى بلا متعهد **ع** أى اذا خاف هلاكه ان غاب عنه وكذا في الخلاف عليه ضرر وأطهر اعلی الاصمغنى  
**قوله** أنه متعهد **الخ** هذا داخل في المتن فلا حاجة بذاته فتدبر بصري وقد زاد كغيره لزيادة الاضاح  
**قوله** أو حضو ورقب أو نحو **ع** كالى المحرر وان اقتضت صباهه ان الناس عذرى القربى والاجنبى ولو  
 قال وحضو ورقب بمحض أو كان يأنس به أو مرضى بلا متعهد دللنا على معنى عبارة التتميم مع شرحه  
 وحضو مرضى بلا متعهد أو كان نحو ورقب بمحض أو يأنس به ونحو من يادى وكذا التقييد بشرى  
 الاناس اه **قوله** عن مر **ع** أى في قوله أو نحو صدق **الخ** **قوله** نحو زلة **الخ** أى وكونه منهما أى يعيب  
 منعه الهم من الخشوع والاشتغال بغيره ميت وجهه ودفعه وجود من يؤثبه في طريقه أى أو المسجد ولو  
 بنحوه ما كان دفعه من غير مشقة ونحو الانسان والاكرامه ولو طبل الامام على النشر وعوكة سنة  
 مقصوده كونه ربح القرامه أو المأموم بطبها أو بمن يكره الاقتداء به والاشتغال بالسياسة والمناضلة وكونه  
 يخشى الاقتتان به لفرط جماله وهو أمر وقياسه ان يخشى هو افتتاناً بمن هو كذلك نهاية وكذا في شرح  
 بافضل الاقوله ونحو الانسان والاكرامه وقوله والاشتغال بالسياسة والمناضلة **قال** **عش** **قوله** والاشتغال  
 وسلم أ كل النوم والبصل والكراش وان كان مطبوخا كما كره لنا نأى اه وبكراته نساناً أفتى شطنا  
 الشهاب الرملى شرح مر **قوله** وبسن السى **الخ** ظاهره عدم الوجوب وان تحقق تأذى الناس به  
**قوله** فعل ان شرط اسقاط الاجتماع **الخ** وفي شرح العبايوسم آتفان من آ كاه بقصد الاسقاط  
 كرهه هنا وحرم عليه في الجمعة ولم تسقط اه وينبى حوته هنا أيضا اذا توقفت الجماعة الجزئية فليس وقضية  
 تعديده بالقصد أنه لو لم يقصد الاسقاط لم يأت وتسقط عنه وان تعمد كاه وعمل ان الناس ينصرفون به في أن مثل أ كل ما ذكر  
 بقصد الاسقاط وضع قدره في القرن بقصد الاسقاط لكن لا يجب الحضور مع تاديت لثقه بسم على حج  
 اه **عش** **قوله** كاه **ع** أى في شرح وخوف طالم على نفس أو مال قول المتن **ع** وحضور قريب **قوله** ولو  
 شير يحترم كزان محض وقاطع طريق ونقل ذلك عن فتاوى الشارح مر وجه الله تعالى **عش** **قوله** و  
 نحو صدق **ع** الى الفصل في النهاية الاقوله وأوجهها الى وقد يحارب وكذا في المعنى الاقوله وعي الى التنبه  
**قوله** أو نحو صدق **الخ** أى كز وجتره بافضل وشرح الشيخ معنى **قوله** أو ولو **ع** أى عتيق أو  
 معق نهاية ومعنى **قوله** لا نه **الخ** أى الحاضر و**قوله** رافقه **ع** أى الحضر فهو من إضافة المصدر الى مفعوله  
 بقرينة ما بعده كلام المعنى كالصريح فبدأ ذكر واختار **عش** ارباع الضمير من الاولين للمعتبر

كل ذي ربح كرهه من يده  
 أو حماسه وهو متجه وان  
 فوز عنه ومن ثم منع نحو  
 أو وضو أجدهم من مخالطة  
 الناس وينفق عليهم من  
 بيت المال أى فياسر نافيها  
 يظهر أماما سهل معالجه  
 فليس بعذر فيلزم ما لم يحضر  
 في الجمعة وبسن السى في  
 ازائه فاعمل ان شرط اسقاط  
 الجماعة والجمعة أن لا  
 يقصد باكله الاسقاط كاه  
 وان تعسر ازائه ونحضر  
 قرب **ب** أو نحو صدق  
 أو لعله أو مولى أو استاذ  
**ع** محضر أى حضره الموت  
 وان كان له متعهد لانه  
 يشق عليه فرقه فتنشوش  
 خشوعه **أو** حضور  
 قريب أو اجنبى **مرض**  
 بلا متعهد **له** أو له متعهد  
 شغل بغرضه الادوية  
 لان حفظه أهم من الجماعة  
**أو** حضور ورقب أو  
 نحوه من مره متعهد لكن  
**ب** يأنس به أى بالحاضر  
 لان تأنيسه أهم ومن  
 أعذارها أيضا نحو زلة  
 وغلبة نعاس ومنه مفرط  
 طبع ضعيفه وليا زفاف  
 في المغرب والعباءه

وسعى في استردادهما ورجو

حصوله وعي حيث لم يجد

قائدا بأمر مثل وجدها

فأخذه عما اعتبر في الغطرة

ولا أثر لحسنه المني بالصا

اذن تعبد وهذه يقع فيها

ر. نبهه هـ هذه الاعتذار

تتم لأنهم أو الكراهة كالمس

ولا تحصل فضيلة الجماعة

كأن المجموع واختار غيره

ما عليه جمع متقدمون من

حصولها أن قصدوا هالولا

العذر والسبب حصولها لمن

كان يلزمها نفي البخاري

الصريح فيه وأوجه منهما

حصولها لمن جمع الأمرين

اللازمة وقصدوا هالولا العذر

والأحاديت بمجموعها لاندل

على حصولها في غير هذين

وقد يجب بان الحاصل له

حيث ذكر أبو حنيفة لأحوال المزم

الفاعل له وهذا غير أح

خصوص الجماعة فلا

ش. آلاف في الحقيقة بين

المجموع وغيره فتأمل ثم

هي إنما تمنع ذلك فيمن لم

ينأه أقامة الجماعة بينه

والأم يسقط الطلب عنه

لكراهة الانفراد ولو أن

حصل الشعار بغيره

هـ (فصل) هي صفات الأئمة

ومتعلقا بهم (الاربع) اقتداه

بمن يعمل بطلان صلاته

لعله بخصوص حديثه لا لاجبه

(أو يعتقد) أي المطلان

كان فظنه ظنا غاليا مستندا

للاجتihad في نحو الطهارة

(كجهته من اختلافها)

بغيره الخ أي حيث لم يتم غير مقامه اه وقوله أو من يكره الاقتداء به تقدم أن الجماعة تختلف من ذكره  
الاقتداء أفضل من الانفراد على فنيق أن لا يكون ذلك عزرا اه وقوله أي حيث الخ فيه قولنا لاجبا  
إذا كان غير مقرر بوقوله فنيق الخ فيه أي أن الكراهة تنفي في سقوط الطلب (قوله وسعى الخ) عبارة النهاية  
والسعى في استرداده غصوبه أو لغيره اه زاد الخي وشرح بأفضل والبحث عن ضلته بروجوها اه (قوله  
اذن تعبد وهذه يقع فيها) أي أو غيرهما يتضرر بالتعذر به كإثقال توضع في طريقه وذواب وتوقف فيها سم  
وعش (قوله تمنع الأثم) أي على قول القرض (أو الكراهة) أي على قول السنن (قوله كالمس) أي في  
شرح الاعذار (قوله ولا تحصل فضيلة الجماعة) معتمد عش واعتمد الخطب شيخنا ما يأتي من الجمع  
المتكلمين (قوله والأحاديت بمجموعها لاندل الخ) محل تأمل بل دل على حصولها بالحد منها كما ظهر بالشبع  
بصري (قوله وقد يجب بان الخ) أي من طرف المجموع وبعبارة النهاية تو. لي بعضهم كلام المجموع على متعاطي  
السبب ككل أصل ونوم كون خبر في القرن وسلامه ولا على غيره كطمر مرض وجعل حصولها  
كحصولها لمن حضر هالولا من كل وجه بل في أصله التلازم في خبر الأعي وهو جمع لا بأس به اه وكذا في المغني  
الآلة قال وهو جمع حسن اه (قوله جند) أي حين أوجد أحلا من أوهما معا (قوله الملازم) الأولى  
اسقاطه (قوله ثم) أي الاعتذار (قوله ذلك) أي طلب الجماعة

هـ (فصل) في صفات الأئمة هـ (قوله في صفات الأئمة) أي قوله وبشأنه في النهاية والمغني (قوله في صفات  
الأئمة) أي الأمور والمعتبرة التي تتعلق جهة الانشراط والاحتياط بد. الثاني بقوله والعدل أولى الخ الأول  
بقوله لا يصح اقتداءوا الخ فكأنه قال شرط الأئمة أن تكون صلاته بصحة في اعتقاد المأموم وأن يكون غير  
مقتصد وأن لا يؤمعا عا دون أن لا يكون أميلا أن كل المأموم قاروا أن لا يكون نقص من المأموم ولو احتسالا  
وهذه شروط خمسة لجهة الاقتداء تتم للسبعة الأئمة في الفصل الآتي فيكون المجموع عا في عشر شرط  
لكن ما هنالك المطلوب في الإمام وما به مطلوب في المأموم بغيره (قوله ومتعلقا بها) أي متعلقان الصفات  
كوجوب الاعتقاد وقسمته الأوائ وفي سم على التمسق قد يتعين أن يكون الأئمة اماما كالأصم الأعي  
الذي لا يمكن العلم بالتأثير فيه فإنه يصح أن يكون اماما ولا يصح أن يكون مأموما انتهى اه عش  
(قوله وشأنه) أي المتفق عليه أما المختلف فيفسا في قوله ولو اقتدى الخ عش وبأنه عن المغني  
ما وافقه وأدخل الشارح بالخروج كقوله ونجاسة قوله (قوله ظننا نال) كان التقيد بالغالب ليكون  
اعتقادا لكن لا يبعد لاكتفاء أصل الظن المستند للاجتihad بل الوجه أن مراد بالاعتقاد هنا يشمل أصل  
الظن بدليل المثال فان الاجتهاد المذكور غالبا وكثيرا إنما يحصل أصل الظن سم على ج اه عش  
(قوله مستند للاجتihad) أخرج ظنا لا مستند له من الاجتهاد فلا أثر له كقولنا ظاهر سم على ج أي  
كل من مشؤ غلبة الخاص عندنا الأصل الطهارة كان فظنه ظنا غاليا من ماله لتبطل بفعله ولو غلب الكلب  
من ماله فلا انتفاء لهذا الظن استعمالا بالأصل الطهارة عش (قوله في نحو الطهارة) فعل المراد طهارة  
النفس إشارة إلى المسئلة الأئمة ما مل من حدث الامام بالاجتهاد في نحو طهارته عن الحديث فنيق أن لا  
أثره فليجمع نيلو سم صون حدث بين اثنين تناكر اه فقول الاقتداء باحدهما بالاجتهاد فيه نظر  
والأوجه أنه ذلك سم عبارة المغني أو يعتقد أي بطلانها من حيث الاجتهاد في غير اختلاف المذهب في

في شرح قوله في الصفة السابقة وكذا في الرجاء الكره به قصد الاسقاط فبأنهم بعدم الحضور الخ (قوله اذ قد  
تعبد وهذه) أي أو غيرهما يتضرر بالتعذر به كإثقال توضع في طريقه وذواب وتوقف فيها سم  
هـ (فصل) لا يصح اقتداءوا بمن يعلم الخ (قوله أو يعتقد) الوجهان العلم بجماعة فلا أو لظن الأئ يستند  
للاجتihad مؤثر (قوله كان فظنه ظنا غاليا) كان التقيد بالغالب ليكون اعتقادا لكن لا يبعد لاكتفاء  
بأصل الظن بل لو كان مراد بالاعتقاد هنا يشمل أصل الظن بدليل المثال فان الاجتهاد المذكور غالبا وكثيرا  
كثيرا إنما يحصل أصل الظن (قوله مستند للاجتihad) أخرج ظنا لا مستند له من الاجتهاد فلا أثر له كقولنا

اجتهاداً (في القبة) ولي بالتمام والتباس وان انحلت الجهة (أو في (الامم) لما ظهر ونجس بان أدى اجتهاد كل لغير ما أدى اليه اجتهاد الآخر في كل جهة أو نضام من ابناء فليس لاحدهما الاقتداء بالآخر لاعتقاده بطلان صلاته (فان تعبد الطاهر من الآية كالتالي لا تقلم يظن من حال غيره شيئاً فالاصح العمة) (٢٧٨) في اقتداء بعضهم ببعض (مالم يتعين انا الامام للنجاسة) المباني ونؤخذ منه كراهة الاقتداء هنا بخلاف في بطلانه وأنه

لا ثواب في الجماعة للمباني في بحث الموقفين من قبل مكره من حديث الجماعة منع فضلها (فان ظن) بالاجتهاد طهارة ائمة غيره) كانه (اقتدى به قطعاً) الا ان ترددت ونجاسته امتنع قطعاً (ولو اقتبسه) (نخصة) من الآية (فما) انه (نجس على نخصة) من الناس واجتهد كل واحد (فظن كل طهارة ائمة) الاضافة للاختصاص من حيث الاجتهاد لالامكان اذا لا يشترط فيما يجتهد به أن يكون ملكه كما مر ثم رأيت أكثر النسخ انه وحيد لا اشكال (فتوضأ به) ولم يظن شأنه أحوال الاربعة (وأم كل) منهم (الباقين) في صلاة من النجس مبتدئين بالصبح (ففي الاصح) السابق (أغصا) (يعيدون العشاء) لان النجاسة تعبت فرغمهم في انما املها فان قام شواجه اعتبار التعيين بالزعم هناك ان المأدب انما هو على علم البطلان من بعد اختلاف المذهب لما مر من صحة صلاة أو أربع صلوات بالاجتهاد إلى أو أربع جهات قلنا

كان الاصل في فعل المكاتب وهو اقتداءهم بغيره عن ابطال ما يمكن اضماره والاجل ذلك إلى اعتبار وهو واختياره الضابط له بالشمس يستلزم اعترافه بطلان صلاة الاخر كما خذناه وأما ثم فكل اجتهاد وقع مع اختلافه ما جعل يقتضي عدم بيان وقوعه بعقل منهم (الامامه افيد المغرب) لعمدة ما قبلها وهو ممتنع فرغمه في العشاء فتعين امام المغرب للنجاسة والضابط ان كلا يعيداً ثم خيراً ولو كان في النجاسة نجسان مع صلاة كل خلف اثنين فقط ولو مع صوت حدث أو شيء بين خمسة وثنا كرواً ثم كل في صلاة

الضابط المتقدم أن من تأخروا منه تعين الاقتداء به للبطال ولو كان التحسُّرُ بعه لمتنع الاقتداء به منهم معفو  
 ونهاية **(قوله فكذلك)** أي في الأولى لكن هذا بحسب الظاهر والاشكال والافصاح بالحدث عالم بنفسه  
 فصلواته كلها باطله سواء ما قدر في نفسه وأما في غيره فظاهر سم وبصارة عس لكن لو تعدد لصوت  
 المسمى لم يعد كل الصلاة واحدة لاحتمال أن السكُن من واحد وفي سم على المنهج فرع رأى انساناً أيضاً  
 وأقل بانه فعل يصح اقتداء به لاحتمال أن هذا الموضوع بتجديد أو لا يصح لأن الظاهر أنه من حديثه تردد  
 قال مر الأصح من عدم الصحة انتهى أي ولو كان من يعتاد التجديد اه **(قوله يحرم عليهم)** أي على غير امام  
 العشاء **(قوله فعل العشاء)** أي مع امامها **(قوله وعلى الامام)** أي يحرم على امام العشاء **(قوله فعل)**  
 المغرب أي مع امامها **(قوله انما يتعين)** الأولى التائب **(قوله بالفعل لهما)** أي فعل العشاء والمغرب  
 و **(قوله لا يتلها)** أي لا قبل فعلهما ولو أقرد الفهر لا يستغنى عن تقدير المضاف المذكور **(قوله)**  
 للدليل بقى عنه ما بعد وكان الاخصر الأولى الاعتقاد الناشئ عن الاحتياط في الغرور عبارة المغني ثم شرع في  
 اختلاف المذاهبي في الغرور فعولوا بقدر الخ **(قوله مثلاً)** إلى قوله ويبحث جمع في المغني وإلى قوله وايضاً  
 في النهاية أنه حكى الروايات قبل ثم أجاب عنه **(قوله كل من فرجه)** أي أو ترك العلماتين أو البسمة  
 أو الفاتحة أو بعضها معني قول المتن (فلا يصح الصعق في الفصل الخ) فثبت أن هذا الامام يعقل من المأموم  
 كغيره ويترك الزكوة إذا ذكرها كما قاله في صر سم على المنهج أقول وهو ظاهر لأن اعتقاد بخصه صبره  
 من أهل العمل عس قول المتن (دون المس) أي ونحوه مما تقدم (اعتباراً بنية المقتدى) والثاني  
 عكس ذلك اعتباراً باعتقاد المقتدى به معني قول المتن (اعتباراً بنية المقتدى) ولا يشك على هذا حكمنا  
 باستعمال الماتمة وعدم مغايرته عند سجد الص ولا قولهم في مافوق مسافران شافى وحفي إقامة أربعة أيام  
 بموضع القطع وصولهما مسفر الشافى فقط ومازله أي بكره الاقتداء بالحنفي مع اعتقاده بطلان صلاته لأن  
 كلامهم هاتفي ترك واجب لا يجوز ما الشافى مطلقاً بخلافه ثم فإنه يجوز والقصر في الجلة نهاية إذا انفى مانص  
 والمغني أهله الشيخ أبو حامد وغيره أن صور ذلك إذا لم يعلم أنه نوى القصر فإن علم أنه نواه يقتضي المذهب  
 أنه لا يصح صلاته خلفه كصحة دينه في التوبة فلي أحدهما لمنه لا آخر اه **(قوله عنده)** أي  
 المقتدى عس **(قوله دون القصد)** ولو اقتدى شافى بن يرى تطويل الاعتدال فطوله لم يوافقه بل يسجد  
 وينظره ساجداً كما ينتظره قائماً إذا سجد في سجدة ص وإن اقتضى كلام القفال أنه ينتظره في الاعتدال  
 وكلام شيخنا يجوز كل من الأخر من معنى وقوله بل يسجد وينظره ساجداً قال عس ذكر ذلك القاضي  
 وكلام البغوي يقتضيه قال الزركشي وهو واضح واعتمد مر انتهى سم على المنهج اه **(قوله)**  
 ويبحث جمع الخ اعتمد النهاية والمغني وسم والبصري وكذا الشهاب الرلي والعليلوي كالفي عس عن  
 سم على المنهج **(قوله ان جملة)** أي على المصنف في القصد **(قوله إذا نسب)** أي نسي الامام كونه مقتصداً نهاية

فكذلك \* (تنبيه)

يؤخذ مما تقرر من لزوم  
 الاعادة أنه يحرم عليهم فعل  
 العشاء وعلى الامام فعل  
 المغرب لا تقرر من تعين  
 الخاص في كل فان قلنا انما  
 يتعين بالفعل لهما لا قبلهما  
 قلت ممنوع بل المصنف هو  
 فعل ما قبلهما لا صبرهما  
 صريح كلامهم (و) شمل  
 قوله بعتقده الاعتقاد للجزم  
 لدليل نشأته الاجتهادي  
 الفرع عليه (لو اقتدى  
 شافى بحنفي مثلاً في جعل  
 في اعتقاده أو اعتقاده كان  
 من فرجه أو أفصده  
 فالاصح الصحة في القصد  
 دون المس اعتباراً) فهما  
 بنية المقتدى أي اعتقاده  
 لانه محدث عنده بالنسبة  
 دون القصد ويبحث جمع  
 أن جملة إذا نسبته لتكون نيته  
 الصلاة ملزمة في اعتقاده

الاحتراز عن الاقتداء الذي هو سبب الاعادة ضروري فيه ولا كذلك هناك اذا تمكن الاحتراز عن الاقتداء  
 والتغير فسرغ فيه وبأنه ثم توجه إلى كل جهة الاجتهاد بخلافه فانها لم يقيد بكل امام الاجتهاد **(قوله فكذلك)**  
 ذكر لكن هذا بحسب الظاهر والاشكال والافصاح بالحدث عالم بنفسه فصلواته كلها باطله سواء  
 ما قدر في نفسه وأما في غيره فظاهر **(قوله في المتن)** فالاصح المصنف في القصد دون المس اعتباراً بنية المقتدى  
 استشكل ذلك بما في الروضة آخر صلاة المسافر من أنه لو سافر شافى وحفي في عدة قصر ثم نوى الحنفي الإقامة  
 وشرع في صلاته مقصوراً وتميز للشافى أن يقتدي به وقد سئل الجلال السجولي عن ذلك فأجاب بقوله مانص  
 لاشكال لأن الحنفي لا تمثل صلاته الاعتدال السلام وحديثه يفارق المقتدى ويقوم وأما قبل السلام فأجابه  
 بالصلاة بجميع فصم الاقتداء به مادامت صلاته صحيحة اه وقد يقال فيه نظر لأن الشافى يعتقد عدم اعتقاد  
 صلاته لانه سار مع ما يثبت في العلم والمقيم أفانوى القصر لا تتعدى صلاته فلم يتغلب الاشكال فليتأمل وتجب  
 بان الحنفي بمنزلة الجاهل بالحكم باعتقاده لجواز رنية القصر جهلاً لا قسراً وهذا الجواب يتوقف على أن

عبارة سم بعد كلام قصه والحاصل انه حيث علم المأموم الحد لا يصح اقتداء وعلم الامام حال نفسه أو جهله وحيث علم المأموم القصد فان علمه الامام أيضا لم يضع والاصح وان جهله مع علم الامام أو لا فتأمل اه  
 (قوله فان علم الامام الخ) أي وعلم المأموم عليه بخلاف ما إذا شك فيه مع كفايته عنه انظار (قوله اذا علمه الخ) ينبغي أن يكون البطلان على هذا بخصوصا عما اذا علم المأموم قصد الامام وعلم عليه حال النية فان شك في ذلك فينبغي الصحة ولو علم ذلك بعد الصلاة كالمؤمن بان حدث الامام فان ذلك حدث عند الامام ولم يكن الا بعد الصلاة (قوله أيضا) أي كانه متلاعب في اعتقاده (قوله ورد الخ) أي نصو وبخلاف يكون الامام ناسيا (قوله بان هذا لو كان) أي التمسك (قوله فرض المسئلة) خبر كان و (قوله لم يأت الخ) جواب لو والجهة الشرعية خبران (قوله عدم صحتها الخ) معقول على (قوله من اعتبار نية الامام) بيان لما على الخ (قوله لان الخ) تعليل لاستلزام ذلك الاعتبار عدم الصحة ويحتمل أن الاول متعلق بعدم صحتها الخ والثاني بدل لما على الخ (قوله منه صحة) أي من الامام نية صحة (قوله عند علمه) أي الامام الحنفى (قوله قلت كونه متلاعبا عندنا ممنوع الخ) أقول لا ينبغي ماقى هذا الجواب فان علمه بمطل في اعتقاده لوجب قطعاً عدم حرمه بالفعل في الواقع واعتقاداً بعدم البطلان بما يقتضيه الجرم ان قام به ذلك الاعتقاد لأن قام به تنقيضه فنحن مع اعتقادنا عدم البطلان نعلم وبقوله انه لم يحصل له حرم بالفعل بل حصل له بالفعل عدم الجرم وذلك ضرر وامان الشافعي المقيم بالقتل لضعفه نية القصر مع الجهل فلا يرجع (قوله بخلاف ما اذا علمه) ينبغي أن يكون البطلان على هذا بخصوصا عما اذا علم قصده وعلمه حال الاقتداء فان لم يعلم ذلك الا بعد الصلاة قالوا به الصحة كالمؤمن بان حدث الامام بان هذا حدث عند الامام ولم يكن الا بعد الصلاة وتظهر والقصد غالباً لا بدعى ظهور ونحو المنس والحق كذلك الآن يفرق بأن نحو الغصم شأنه أن يعلم عليه بقصد اظهاره ونحو المسن والحق من شأنه ان لا اطلاع عليه وان يكتم أمره فهو مقصر بعدم العلم في الاول دون الثاني وفيه نظر واصل انه ينبغي محل الكلام اذا علم المأموم ان الامام قصد ان شك في ذلك فينبغي الصحة (قوله ورد الخ) قد ورد أيضاً بصحة الصلاة بخلاف المحدث العالم يحدث نفسه مع اتفاقهما على أن حدث قطع مع اختلافهما بالاولى وانما يصح هنا مع علم المأموم أيضاً نظراً للاعتقاد انه ليس حدثاً واجباً بان صحتها خلاف المحدث العالم يحدث نفسه شرطها جهل الامان والمحكم في نظره هنا بان علم الامام قصد نفسه وجهه المأموم هو الصحة أيضاً وانما الكلام مع علم المأموم فلا يصح الاقتداء في صورة الحدوث وان جهل الامام حدث نفسه ويصح في صورة الفساد جهل الامام القصد لان علم والحاصل انه حيث علم المأموم الحد لا يصح اقتداء وعلم الامام حال نفسه أو جهله وحيث علم المأموم القصد فان علمه الامام أيضا لم يضع والاصح وان جهله مع علم الامام أو لا فتأمل (قوله انما هو عند علمه حال النية بقصد) قال في شرح العبايد بن يونس ما يأتي من جهة الصلاة بخلاف المحدث العالم يحدث نفسه وان كان متلاعباً والشافعي قولنا انما يصح بخلاف العالم نيتاً لا يصح فلا إشكال انما يتوجه على هذا القول انما يصح بل أسكر الاكثر ونسبته للشافعي فان قلت يفرق بأن المأموم هنا عالم بتلاعب الامام بخلافه في الحدوث قلت له مرة في الشر وط في نفس الأمر أيضاً فاستوى بامن هذه الحشية الجمال طال به فراجعوا لقلل الامام ابتداء وان نسي هو حدث نفسه مع علم المأموم انه نسيه بخلاف العالم باقتداء الامام يصح اقتدائه وحيث حدث المأموم نسيه فلهذا كور ومما أوضح الدفاع ان الصلاة بخلاف المحدث مطلقاً انما تصح بشرط جهل المأموم وعدمه بخلاف الصلاة بخلاف المقتصد وانما لم يضر علمه يحدث نفسه لجهل المأموم بالحدث وكونه مما ينبغي ولا كذلك مسألة الفصد لفر منه في علم المأموم بالحدث فلا بد من كون الامام ناسياً لئلا يكون متلاعباً عند المأموم فلا يتأثر باتباعه واماماً كونه من السؤال فظاهر واما جوابه عنه فيرد عليه ان اعتبار نفس الأمر انما هو في صلاة الفاعل وهو هذا الامام واما بالنسبة لغيره كاعتقاده به بخلافه فيفتقر الى المعنى يقتضى الاتفاق (قوله قلت كونه متلاعباً عندنا ممنوع الخ) أقول لا ينبغي ماقى هذا الجواب فان علمه

بخلاف ما اذا علمه لانه متلاعب عندنا أيضاً لعلنا بانه لم يجزم بالنيو ورويان هذا لو كان فرض المسئلة لم يأت ما على به مقابل الاصح عدم صحتها بخلاف القصد من اعتبار نية الامام لانه متلاعب فلا تقع منه صحة قبل تنقيد حرم المأموم بالنسبة بخلاف انما هو عند علمه حال النية بقصد فان قلت فلو جرحه صحة الاقتداء به حيث هو متلاعب صدقاً كما تقر قلت كونه متلاعباً عندنا ممنوع اذ غاية أمره انه حال النية عالم بمطل عند وعلمه به مؤثر في حرمه عنده



ماحصله من عدم الجزم خلاف مقتضى اعتقادنا فهذانى آخر لا ينفى التأييد جزؤه وعدم حصوله متدرجاً فانه واضح سم وبصرى (قوله لا عندنا) لك أن تقول اعتقادنا بما نعتقد من تأييد العلم المذكور حيث وافقتنا المباشرة في اعتقادنا لا حيث نالنا سم (قوله وهذا مبطل عندنا) فموجب بفتح الحلقه وانما يبطل عن اعتقاد ركنية التواتر سم وفيه نظر اذ الكلام هنا في الاعتقاد سواء أقيم باعتقاد عدم وجوبه أو تركه (قوله) اعتقادنا اعتقاد مبطل أى كعدم وجوب بعض الأركان سم (قوله ولو شاك) أى قوله وكذا لا يضر فى النهاية بقاى (قوله ولو شاك) أى فى آيات الخالف الخ قد يترتب ختمه عدم تأييد الشك فى آيات الخالف بالأبصار عندنا المأمور فلا ينسب للشافعى بل لا يجوز له سجود السجود وفيه اذا شك فى آيات امامه الحنفى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فى التشهد الاول متلاوياً فى سم ما يفيد عدم التأييد عن علم الشافعى أنه لا يطلب عند ذلك الخالف الخروج من الخلاف فى ذلك المشكوك فيه لكونه مكرهاً عنده متلافاً لذلك الدفاع بالاعتقاد ببعض المتأخرين من سجد السجود لا شافعى المتعدي بالحنفى فى غير الصبح أيضاً اذ الظاهر ترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فى التشهد الاول لا اعتقاد كراهته (قوله لم يؤرخ) ظاهره وان علم الشافعى أنه لا يطلب عند ذلك الخالف توفى ذلك الخلاف وليس بعيداً احتمال أن يأتى بها احتياطاً لم يطالب به. قد توفى الخلاف فيها سم وبذلك يظهر اندفاع ما توهم من عدم صحة اعتقاد الشافعى بالحنفى فى صلاة الحائز اذ الظاهر تركه الفاتحة فيها لا اعتقاد كراهته فى صلاة الحائز (قوله فى صحة الاعتقاد به) ولو أجوبه بذكره ثم من الواجب ان فصل يؤرخ وتجب الاعادة أولاً للصحة فبعض صلاة على الصحة فيه نظر والاخر بالاول قياساً على ما يأتى من أنه لو كان امامه تلو كالتكبيرة الاحرام وجبت الاعادة الآن بغير بيان القصر من شأنه جهرا امامه به فبعض المأمور لتقصير فى عدم العلم بالآيات به من الامام ولو كان بعد الاول كذلك غير من الواجب ان يؤرخ فى الدفاع ماصرحوا به من أن الامام لو شاك بعد احرام المأمور فاستأنف النية وكبرنا بالاعتقاد على المأمور اعادة الصلاة اذ علم حال الامام مع أنه بذلك يبين تقدم احرامه على احرام امامه وعلى ذلك حقيقة اطلاع على حال الامام وأنه لا يلزم تأمل حاله فى يقينه عرش وتقدم عن سم ما يؤيد الفرق وبقى عن ما يصر به (قوله تحسبنا للظن به) قال فى الروض وشرح صحيحنا فقلت على الكمال عنده انتهى وقد يعترض على كمال التعليل بأنه قد لا يكون المأثور عنده من الكمال ولا بما يطلب الخروج من الخلاف فبعض عنده فلا يكون الظاهر الا بآيات جميع الواجبات سم على المنهج بقى أن يقال سلمنا أنه أتى به لكن على اعتقاد السنيون سم اعتقد بغيره معنى نقلا عن شارح الروض الى دفعه بما حاصله أن اعتقاد عدم الوجوب بانما يؤرخ اذ لم يكن مذهبها للمعتقد والابان كن مذهبها لم يؤرخ ويكتفى منه بغير الآيات به عرش وتقدم نقاعن سم ما يندفع به الاعتراض الاول ايضا (قوله وكذا لا يضر الخ) قال الحنفى وأصحنا بعد نقله من صحيح الأكثرين وقطع جماعة بعدم صحة وهو المعتقد بمعنى ونهاية عبارة سم قوله وكذا لا يضر انحلاله الخ المعتقد بالضرر مراد (قوله واجب) كالبسبلة نهاية

لا عندنا فقامله وأيضا  
فأما دراعنا وجود صورة  
صلاة صحبة عندنا والام  
بصم الاقتداء به يخالف  
مطلقاً لأنه معتقد لعدم  
وجوب بعض الأركان وهذا  
مبطل عندنا فاقترض الحاجة  
للمجموعة اعتقاد  
مبطل عندنا وتايه بمبطل  
عنده وان تعمله ولو شك  
شافعى فى آيات الخالف  
بالواجبات عند المأمور  
لم يؤرخ فى صحة الاقتداء به  
تحسبنا للظن به فى توفى  
الخلاف ومضى بصدقه ص  
أن المبطل الذى ينفسر  
جنسها فى الصلاة لا يضر  
آيات الخالفه وكذا  
لا يضر انحلاله واجبات  
كان ذالاً

مبطل فى اعتقاد وجوب قطع عدم جزؤه بالفعل فى الواقع بل ويندم قطعاً كذلك اذ لا يصح ومع ارتكاب المبطل والعز به نية كجهلهم وسالم واعتقادنا عدم المبطل انما يقتضى الجزم لمن قام به ذلك الاعتقاد لان قام به نفسه فحين سم اعتقادنا عدم المبطل تعلم وتعتقد له يحصل له جزم بالفعل بل حصل له بالفعل عدم الجزم وذلك مبطل وأما ما حصل له من عدم الجزم خلاف مقتضى اعتقادنا فهذانى آخر لا ينفى التأييد جزؤه وعدم حصوله قدروه فانه واضح لتحل ان هذا الجواب ليس بشئ (قوله لا عندنا) لك أن تقول اعتقادنا انما نعتقد من تأييد العلم المذكور حيث وافقتنا المباشرة في اعتقادنا لا حيث نالنا سم (قوله وهذا مبطل عندنا) فموجب بفتح الحلقه وانما يبطل عن اعتقاد ركنية التواتر سم وفيه نظر اذ الكلام هنا في الاعتقاد سواء أقيم باعتقاد عدم وجوبه أو تركه (قوله) اعتقادنا اعتقاد مبطل أى كعدم وجوب بعض الأركان سم (قوله ولو شاك) أى قوله وكذا لا يضر فى النهاية بقاى (قوله ولو شاك) أى فى آيات الخالف الخ قد يترتب ختمه عدم تأييد الشك فى آيات الخالف بالأبصار عندنا المأمور فلا ينسب للشافعى بل لا يجوز له سجود السجود وفيه اذا شك فى آيات امامه الحنفى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فى التشهد الاول متلاوياً فى سم ما يفيد عدم التأييد عن علم الشافعى أنه لا يطلب عند ذلك الخالف الخروج من الخلاف فى ذلك المشكوك فيه لكونه مكرهاً عنده متلافاً لذلك الدفاع بالاعتقاد ببعض المتأخرين من سجد السجود لا شافعى المتعدي بالحنفى فى غير الصبح أيضاً اذ الظاهر ترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فى التشهد الاول لا اعتقاد كراهته (قوله لم يؤرخ) ظاهره وان علم الشافعى أنه لا يطلب عند ذلك الخالف توفى ذلك الخلاف وليس بعيداً احتمال أن يأتى بها احتياطاً لم يطالب به. قد توفى الخلاف فيها سم وبذلك يظهر اندفاع ما توهم من عدم صحة اعتقاد الشافعى بالحنفى فى صلاة الحائز اذ الظاهر تركه الفاتحة فيها لا اعتقاد كراهته فى صلاة الحائز (قوله فى صحة الاعتقاد به) ولو أجوبه بذكره ثم من الواجب ان فصل يؤرخ وتجب الاعادة أولاً للصحة فبعض صلاة على الصحة فيه نظر والاخر بالاول قياساً على ما يأتى من أنه لو كان امامه تلو كالتكبيرة الاحرام وجبت الاعادة الآن بغير بيان القصر من شأنه جهرا امامه به فبعض المأمور لتقصير فى عدم العلم بالآيات به من الامام ولو كان بعد الاول كذلك غير من الواجب ان يؤرخ فى الدفاع ماصرحوا به من أن الامام لو شاك بعد احرام المأمور فاستأنف النية وكبرنا بالاعتقاد على المأمور اعادة الصلاة اذ علم حال الامام مع أنه بذلك يبين تقدم احرامه على احرام امامه وعلى ذلك حقيقة اطلاع على حال الامام وأنه لا يلزم تأمل حاله فى يقينه عرش وتقدم عن سم ما يؤيد الفرق وبقى عن ما يصر به (قوله تحسبنا للظن به) قال فى الروض وشرح صحيحنا فقلت على الكمال عنده انتهى وقد يعترض على كمال التعليل بأنه قد لا يكون المأثور عنده من الكمال ولا بما يطلب الخروج من الخلاف فبعض عنده فلا يكون الظاهر الا بآيات جميع الواجبات سم على المنهج بقى أن يقال سلمنا أنه أتى به لكن على اعتقاد السنيون سم اعتقد بغيره معنى نقلا عن شارح الروض الى دفعه بما حاصله أن اعتقاد عدم الوجوب بانما يؤرخ اذ لم يكن مذهبها للمعتقد والابان كن مذهبها لم يؤرخ ويكتفى منه بغير الآيات به عرش وتقدم نقاعن سم ما يندفع به الاعتراض الاول ايضا (قوله وكذا لا يضر الخ) قال الحنفى وأصحنا بعد نقله من صحيح الأكثرين وقطع جماعة بعدم صحة وهو المعتقد بمعنى ونهاية عبارة سم قوله وكذا لا يضر انحلاله الخ المعتقد بالضرر مراد (قوله واجب) كالبسبلة نهاية

خوف من الفتنة يمتدحبه الشافعي ولا إعادة عليه، وكانهم اغتالي وجوب عليه موافقتي الأفعال مع عدم إمكانية اقتدائه بعلم ذلك والأدلة  
محصلة لدى الفتنة وأصلها الشافعي يقتضي بشكل على ذلك ما يأتي، ألا تصح الحجة المبسوقة وإن كان السلطان معها الصادي بكونه أمامها  
أدقاس من أجلها، انقلداتهم بحرف (٢٨٢) الفتنة بل هي ثم نلوعب بأنهم عداً بغيرها للجمعة اختلال بعض شئ وطها العز ولم

بعد ذلك إلى الجمعة  
تقدم جمعة أخرى فان  
اضطروا للصلاة معوهوا  
وكنتم نافذة\* (تسبيح)\*  
روح مقابل الاصع جماعة  
أكلوا فاختار ألف فيه  
بحر ينفذ من الاكثر من  
لكن نوزع فيه واختار  
جمع محقق متأخرون  
وعلى المذهب فرق ابن عبد  
السلام بين ما هنا وعدم  
صحة اقتداء أحد بمحدثين  
في الماء والبراءة الخراف  
الاجتهاد حسبما لا يخرب  
المنع مطلقا هنا يؤدي إلى  
تعطيل الجماعة المصلوب  
تذكرها بخلافه في ذنبك  
تفسد ثمرات فأتى بؤيد  
المقابل الذي ذكرناه معلوم  
أن من قال قد قُتل أحدنا  
كأنه صلاته صحيحة حتى  
يصلحها فيلزم معنى  
كأنه يصح صلاته عند الخلف  
أنها ترى فاعلموا على المطالبة  
بهواصو ذلك لا تأتي بها  
صلواتنا به لأن هذا يخلفه  
فسد أخرى على اعتقادنا  
غير جارم بالنسبة  
السنة فنعنا الوطء ذلك  
لأن اعتقادنا بإعلان صلاته  
بالسنة لا اعتقادنا بالحصول  
بأنهم حين صلاتها  
يترجم صلاته إلى غير ما حيث  
أولئك الحالة فاعلموا صالحة

سم على ج اه عش ويأتى عن البصري ما يقتضيه قوله بغير هذه الصورة أى بالشك قبل السلام (قوله كما  
 مر) أى شرح ولو شك بعد السلام لم يؤثّر على المشهور (قوله وان بان اماما) أى ان طال زمن التردد أو  
 مضى ركن كما هو ظاهر سم على ج اه عش عبارة البصري قوله ولو بعد السلام كما يرى سجود السهو  
 وان بان اماما مقتضى هذا الصنيع أنه لو شك بعد السلام ثم زال الشك بان انه امام عدم الصنع وهو بعد  
 جدا فالذى يظهر الصحة مطلقا طال الزمن للشك أو لم يطل اه (قوله وذلك) راجع للمتن (قوله ولا أثر عند  
 التردد للاحتياط) خلافا للنهاية والمقتضى كماله رتقا (قوله خلافا لركشي) أقول الوجه ما قاله الزركشي  
 وأما قوله ولا يجبال لهان فاقه منوع اذ قد تفيد القرائن الظن بل القطع بكونه اماما وأما ما يكونه فوى  
 الامامة أو الاتمام ويؤيد ذلك نظائر فى كلامهم سم يحذف (قوله لان شرطه ان يكون الخ) ودال النهاية  
 بجائسه ومعلوم أن اجتهاده بسبب قرائن ذلك على غرضه لا بالنسبة لثبته لعدم الاطلاع عليها فسقط القول بان  
 شرط الاجتهاد ان يكون الخ اه (قوله وهى لا يطلع عليها) فيه نظرا قد يستدل عليها بقرائن سم (قوله  
 فى غير الجمعة) أى ما فيها فلا تصح لان فيه انشاء بعبء بعد أخرى عش (قوله على المذهب الخ) مقتضى  
 وحاصله أنه يصح الاقتداء فى الصورة بالنسبة وهو قوله أو مسوقون الخ فى غير الجمعة على المذهب لكن مع  
 الكراهة وما فى الأولى فصيح فى الجملة أيضا ولا كراهة مطلقا انتهى من نسخة معتبة للكردى بفتح الكاف  
 الفارسية على التصحيف فى الكردى بضم الكاف العربى على شرح بافضل ما صاعقه قوله وخرج بمقتضى الخ فصح  
 فى غير الجمعة لما هو فى مطلقا عند الجلال الرملى وفى الثانية عند الشارح ما فى الأولى فتصح عنده ولكن يكره  
 الاقتداء بالسبوق والمذكور اه واسقط النهاية لغلط فى الثانية كما يرى عش علمنا صاعقه قوله مر  
 لكن مع الكراهة كما هو ظاهر فى الصورتين وتبليبه فلا يؤيد فيها من حيث الجائز على ج التصريح بوجوه  
 للثانية فقط والكراهة خرجت من خلاف من أبطلها هو سابقى كلام المحلى قبل مسلا للمفسر ما يصرح  
 بتقصيص الخلاف بالثانية اه أقول بل كلام الشارح كالنهاية كالصريح فى الوجوه للصورتين معا كما  
 عن الكردى بضم الكاف خلافا لما عن الكردى بفتح الكاف عش وأما قوله وساقى كلام  
 المحلى الخ فبما ان المحلى اعتمد كرهنا الصورة الثانية والخلاف فيها مع الجمع وسكت عن الصورة الأولى  
 بالكلية ولم يترجمها أصلا وهذا يشعر بتقصيص الخلاف فى الثانية فضلا عن التصريح بذلك قول المتن (ولا  
 يجن تلزمه إعادة) وان جهل انه تلزمه إعادة فاذا بان بعد الصلاة وجوب القضاء مر اه سم قول المتن  
 (كقيم تيمم) لا يبعد ان شرط هذا العلم بحاله ويستثنى مر سم قول المتن (كقيم تيمم) هل شرط هذا العلم

لشكه فى انه تابع أو متبوع ذكره فى المجموع (قوله وان بان اماما) أى ان طال زمن التردد أو مضى ركن  
 كما هو ظاهر (قوله خلافا لركشي) أقول الوجه ما قاله الزركشي وأما قوله ولا يجبال لهان فاقه منوع  
 اذ قد تفيد القرائن الظن بل القطع بكونه اماما وأما ما يكونه فوى الامامة أو الاتمام ويؤيد ذلك نظائر فى  
 كلامهم كقوله سم بضم المعربى على الشرط فيه الأشهاد بالكفاية عند قرائن القرائن كما هو المذهب الذى  
 ذكره الفزائلى وأقره عليه الشافعي مع ان الكفاية لا بد لها من ثبوتها لان القرائن بخلافى النية ما أتت بهذا  
 الكلام منهم ولا أثر له على هذا البيع المتوقف على النية فتأمل وكقولهم فى مصليين تردّد كل فى امام  
 أو مأوم انه لو ظن أحدهما انه امام وشك الآخر بحيث للظن انه امام دون الآخر ولا يخفى ان ظن أحدهما  
 انه امام لم يستند فيه الا للقرائن اذ القرائن بلا استدلال اعتبار به فدل هذا على ان القرائن بخلافى ظن الكون اماما  
 لا لانه هذا على ظن نفسه اماما أو الانسان أمر فيستدل بنفسه بخلاف ما نحن فيه فانه ظن غيره اماما لا نقول  
 هذا لا يقدح فى الدلالة على أن القرائن مدخل فى بيان كونه (قوله وهى لا يطلع عليها) فيه نظرا قد  
 يستدل عليها بقرائن (قوله على المتن ولا يجن تلزمه إعادة) وان جهل انه تلزمه إعادة فاذا بان بعد الصلاة  
 وجوب القضاء مر (قوله على المتن كقيم تيمم) لا يبعد ان شرط هذا العلم بحاله ويستثنى مر (قوله أيضا  
 كقيم تيمم) هل شرط هذا العلم بالمأموم بحاله حال الاقتداء أو قبله ونسب فان لم يعلم مطلقا لا بعد الصلاة صحت

كما يرى سجود السهو وان  
 بان اماما وذلك لاستحالة  
 اجتماع كونه تابعا وتابعا  
 ولا أثر عند التردد للاحتياط  
 فيما يظهر خلافا لركشي  
 لان شرطه ان يكون للعلامة  
 فى مجال ولا يجبال لهان  
 لان مدلول المأمومية على  
 النية لا تخبر وهى لا يطلع  
 عليها وتخرج بمقتضى ما  
 انقطعت القدوة كان سلم  
 الامام فقام مسوقا فاقندى  
 به آخر أو مسوقون فاقندى  
 بعضهم بعض فتصح فى  
 غير الجمعة فى الثانية على  
 المذهب لكن مع الكراهة  
 (ولا يجن تلزمه إعادة) وان  
 اقتضى به منسله (كقيم  
 تيمم) لنقص صلاته

المأموم بحاله حال الاقتداء وقيل ونسي فان لم يعلم مطلقا لا بعد الصلاة سمعت ولا قضاء لان هذا الامام يحدث  
وتبين حدث الامام بعد الصلاة لا يضر ولا وجب القضاء ولا فرق هنا ونخص ماساقي بغير ذلك ويرى فيه  
نظر والتسو يتقرية أي فلا قضاء هنا كقولنا بان حدث امامه الان يظهر فرق واضح سم على جوف كلام  
الشارح مر في باب التيمم ما يصح بالتسوية بينه وبين المحدث ع من قول المتن (ولا فارق بيني وبينه) فخرج  
علم امته وغلب غيبة تمكن التعلم فيها فهل يصح اقتداءه ام لا فظهر نظر والاقر بالثاني لان الاصل بقائه الامية  
ونقل عن فتاوى الشارح مر انه لو ظن انه تعلم في غيبته مع الاقتداء به وقد يتوقف فيه لما قدمناه ولا  
يشكل على ما قلت قولهم بصفة الاقتداء عن علم حدثه ثم فارق فمقدمة يمكن فيها طهره لان الظاهر من حال المصلح انه  
يظهر بعد حدثه تصح صلاته وليس الظاهر من حال الاي ذلك فان الامية غلة من مئة والا اصل بقاؤها ع  
قول المتن (في الجديد) راجع الى اقتداء القارئ بالاي لا في ناقبته والقدير يصح اقتداءه في السر بدون  
الجمهور بنبه على ان المأموم لا يقرأ في الجمهور بل يصح للامام عنه فها هو القول القديم ايضا بمقتضى  
المغني وجهان في صحة الاقتداء به سرية كانت او جهرية ويتجمل الخلاف فبين لم يطردوا بحاله وطاعة  
ولم يحسن من يمكنه فيه التعلم والا فلا يصح الاقتداء به قطعا اه (قوله وان لم يمكنه) الى التنبيه في المغني الاقوله  
في لزوم مغارقه (قوله ولا علم حاله الخ) فلا تنعقد لمجمل بحاله فلا بد من القضاء وان لم بين الحال لا بعد سم  
على ج اه ع (قوله ويصح اقتداؤه الخ) عبارة المغني وتصح الصلاة خلف المجهل لقرائه أو اسلمه لان  
الاصل الاسلام والظاهر من حال المسلم المصلح انه يحسن القراءة فان أسر هذا في جهر بقاؤه المأموم لان  
الظاهر انه لو كان قارئ المجهل ويلزمه البحث من حاله كما يشهد الامام عن امتنا ان اسرار القراء في الجمهور  
يخجل ان لو كان يحسنها المجهل بها فان قال بعد سلام من الجمهور بتسبب المجهل او تعذبه لجواز أي وجعل  
المأموم وجوب الاعداء كما قاله السبكي يلزمه الاعداء بل تسبب بين جهل من امامه الذي لا تاجنون  
واقفا ونوا سلام وردد وقت جنونه أو رده فانه لا يلزمه الاعداء بل تسبب لما في السر فلا عا دة عليه جملا  
بالظاهر ولا يلزمه البحث من طهارة الامام بقوله ان الرفعة عن الاصحاب اه وكذا في النهاية الاقوله أي  
وجعل المأموم وجوب الاعداء كما قاله السبكي (قوله يلزمه مشارقة الخ) خلافا لما يقرأ في المغني وعبارة سم  
المعتمد انه لا يلزمه مشارقة وانه اذا استمر وطوع العلم خلافا لتقيد السبكي بالمجهل حتى سلم لزمه الاعداء ما بين

(ولا ندوة) فارق باي في  
الجديد) وان لم يمكنه التعلم  
ولا علم بحاله لانه لا يصلح  
لتحمل القراءة ولا ذكره  
واكمله لا من شأن الامام  
التحمل ويصح اقتداؤه  
بين يجوز كونه اميا الا اذا لم  
يجهر في جهرية فتلزمه  
مقارقه

ولا قضاء لان هذا الامام يحدث وتبين حدث الامام بعد الصلاة لا يضر ولا وجب القضاء كما ساقى وألا فرق هنا  
ونخص ماساقي بغير ذلك ويرى فيه نظر والتسو به قرية الآن يظهر فرق واضح فان قبل على التسوية  
هنا اكتفى عن هذا المثال بمسألة الحديث لا نستقلنا بغيب التنبيه على ان المسافر التيمم يصح الاقتداء به وان  
كان حدثه باقيا تأمل (قوله ولا علم حاله الخ) فلا تنعقد لمجمل بحاله فلا بد من القضاء وان لم بين الحال  
لا بعد (قوله ويصح اقتداؤه بين يجوز كونه اميا الا اذا لم يجهر الخ) عبارة العباب وكذا أي يعبد وجوبا  
ان اقتدى بين جهل أي جهل كونه قارئاً أو امياً كان اقتداؤه به في الجهرية لكن أسر هذا في شرحه  
بخلاف ما اذا كان في سرية فانه لا عا دة عليه أي لكنها تنسب على ما قاله ان دقيق العبد كذا في المجموع  
وحكي في الاتفاق الى ان قال والذي يظهر انه اذا جهر ولم يصح له تلزمه الاعداء اه ثم قال في العباب ويلزمه  
البحث أي عن حاله حيث نذكر في شرحه فان حصل من غير بحث تصح صلاته اه وقد يقال هذا المصحة  
لا توافق ما نقلناه في الحاشية الاخرى عن من الجواب (قوله يلزمه مشارقة الخ) المعتمد انه لا تلزم مقارقه  
وانه اذا استمر وطوع العلم خلافا لتقيد السبكي بالمجهل حتى سلم لزمه الاعداء ما بين انه قارئ مر (أقول)  
والفرق بين هذا وعلم عا دة فصلاته خلف مخالفة الشك في اتيانه واجبوان لم بين الحال لا في ثم اذا ذكر من  
لزم الاغاوة أخذ في شرح العباب من كلام السبكي والاسوي والاخرى مر رده فانه قال وساقى ما يؤخذ منه  
مفرغ عنه بجهر واسرار في الامة الاولى تلزمه مشارقة ثم نقل عبارة الثالثة بين اخذ في التنبيه ما قال وقد  
يجاب عن ذلك جميعا بالاسلم أن جرد اسرار في الصلاة ينطلي الاقتداء به لا سيما ان يتجهر بعد سلام بتسبب

أنه قارئ مر اه (قوله جهلا) وقال المغني وخلافه النهاية كجرا نفا عبارة سم مفهومة لو استمرع  
 العلم بطلت صلاته وإن بان قارئ أو فوضه إلى غيره (قوله جهلا) أي لزوم الإعادة وتوسيد  
 (قوله ما بين آيه قارئ) شامل لما دلت من شيء سم (قوله بشكل عليه ماض) وفي سم بعد كلام  
 ماضه فالوجه عدم لزوم المراقبة ثم إن بان قارئ أو لا لزوم الإعادة كجرا عليه في شرح العباد اه (قوله  
 وهذا) أي احتمال السنان (قوله وقضته) أي قضيت الجواب (قوله ماض) أي في شيء من حرجه عذري التخص  
 للغاية كروى قول المتن (وهو من يخل بحرف الخ) هـ ذل تفسيره الذي توبه ذلك على أن من لم يحسن بطريق  
 الأولى ولو أحسن أصل التشديد عذرت عليه بالمبالغة مع الاقتداء به مع الصكر اه كفي الكفاية عن  
 القاضي مغني وغيره يقول المتن (من الفاتحة) شرح به التشديد ونحوه كالشكر والسلام فلن لا يخل بذلك فيه  
 الاقتداء به في يخل بذلك فيؤيقرق بأن شأن الامام أن يعمل الفاتحة والمخل لا يصلح للعمل وليس من شأنه  
 تحمل نحو التشهد سم ونها يترقبه البرماوى كفي الجبري بأن هذا غير مستقيم لما تقدم من أن الاشتغال  
 ببعض الشائتي التشهد يخل أيضا في فلا يصح حينئذ صلاته ولا ناسته اه وبهارة الشارح في التشهد  
 ونفسه كلام الأنوار اه وأي هنا التشديد بوضع الابدال وغيرهما نظير ما مر في الفاتحة اه وقال شيخنا  
 وهذا أي ما مر من النهاية و سم هو المغني اه أقول ويؤيد ما مر من قول المصنف لا فتن كان في  
 الفاتحة فكفي والاقتصاص صلاته والقدر به (قوله ما لم يحسن) أي قول المتن وتصح في النهاية يؤمنه (قوله  
 حال ولادته) عبارة تفسيره كانه على الحالة التي ولدته أمهاتها اه (قوله ما لم يحسن) أي ولا شيء من هذا  
 (قوله ومن يحسن الخ) عبارة المغني ومن يحسن سبع آيات من غير الفاتحة مع من يحسن الالاء كذا قال قارئ  
 مع الإي قاله في المجموع وكذا اقتداء حافظ النصف الأول بحافظ النصف الثاني وبكس لان كلامنا محسن  
 شيئا يصححه الآخر اه (قوله كقارئ يعم أي) وهذا واضح فمن يحفظ القرآن مع من يحفظه لا ذكره واما  
 من يحفظ نصف الفاتحة الأول مع من يحفظ الثاني فكما بيننا اختلاف في المجموع زنه فلا يصح اقتداء أحد بهما  
 بالآخر عـ وتقدم من المغني ما وافقه (قوله فلا يضادغام فقط) أي بلا بدال سم (قوله ولو في  
 الجملة) أي قول المتن فجز في النهاية لا توفيه وأخوس وقوله ولو في غير الفاتحة قوله ويظهر إلى أعاد قول  
 المتن (وتصح عمله) علم منه عدم صحة اقتداء أخوس بأخوس ولو جاز إمامه في اثنا عشر اه عن الفرافة نرس لزمه

أو نحو بل الظاهر الذي يصرح به كلامهم أن الصلاة تصح خلفه طاهر آخر بعد هان آخر بذلك تتساوفا  
 الظاهر الباطن فلا إعادة ولا بان مخالفة له ولو تناظر بينه في زنه الإعادة اه وقوله بل الظاهر الخ  
 المعتمد مر (قوله ما استمر جهلا حتى سلم الخ) مفهومة لو استمرع العلم بطلت صلاته وإن بان قارئ  
 وقصة الروض كغيره متخلفة (قوله ما بين آيه قارئ) شامل لما دلت من شيء سم (قوله بشكل عليه ماض)  
 الخ) أقول بشكل عليه أي أن لزوم المراقبة كان الحكم بامتناعه في عدم الاعتقاد لزوم مجرد المراقبة  
 القضي لا الاعتقاد ولا فوجاهة وزم المراقبة في وجه عدم لزوم المراقبة ثم إن بان قارئ أو لا لزوم الإعادة وقد  
 يشكل عليه أيضا جملة الاقتداء بما فيها التمسك في آياته بالواجبات من غير قضاء لأن يعرف بأن الأسرار  
 موضع الجهر فترى بتقدم احسان القراءة فقد غفرت عنه التسلط ولا كذلك هنا بل الظاهر الاحسان  
 بالواجبات مراعاة لاختلاف أحوالهم فان قلنا بعدم لزوم المراقبة كمنشئ عليه في شرح العباد فلا إشكال  
 لكن قياس ما هنا من وجوب الإعادة إذا لم يتبين الخلل ومها هنا إذا لم يتبين الخلل وليس بعد وقد يعرف  
 (قوله ولا لزوم كنهنا) فانه أن الزم وهذا ما هو إذا مر في الجهر به وجوبه إن العن هنا نظير الأسرار  
 هنا أيضا والمرزوم وهذا من يخل بحرف الخ (قوله في المتن وهو من يخل بحرف أو تشديد من من الفاتحة)  
 شرح نحو التشهد فلن لا يخل بذلك فيه الاقتداء به في يخل بذلك فيه مرزوق يعرف بأن شأن الامام أن يعمل  
 الفاتحة والمخل لا يصلح للعمل وليس من شأنه تحمل التشهد وما يدل على أن التشهد أوسع منه لا يشترط فيه  
 الترتيب (قوله فلا يضادغام فقط) أي بلا بدال

مقارنته بخلاف ما لو عجز عن القيام لان اقتداء القائم بالقاعد صحيح ولا كذلك القارئ بالآخرس قاله البغوي في قوله به فلو لم يعلم بغيره سمى في غرض من صلاته اعادة لان حدوث الآخرس نادر بخلاف طرأ الحدوث بما ياتي وقوله ولو عجز الخ في الاسنى والغنى مثله (قوله وأخوس عنه) تقدم عن انما يتخلفه وعبارة سم حزم شيئا المشابه الرولى بامتناع اقتداء أخوس بأخوس ووجه محاسله الجهل بشانها لما جواز أن يحسن أحدهما بالآخرس الآخرس لو كانا طقبن انتهى وهو ظاهر في آخرس الطارئ ووجه في الاصلي بأنه قد يكون لأحدهما قوة بحيث لو كانا طقبا أحسن مالم يحسن الآخر سم ولا ينبغي بعد ذلك من التوجيه من المأمووم الثاني وفي البعير عن الشورى والسالمون ويؤخذ من كلام النهاية لو كان أحدهما أخوس والمأمووم فقط أصليا مع بخلافه مالم كان أحدهما أو أخوس المأمووم فقط عارضا فلا يصح اه (قوله بالنسبة) الى قول المتن بغيره في المعنى الا قوله و يظهر الى وان عاد (قوله بالنسبة) للمعنى و منه ينبغي ان يؤخذ من ذلك صحة اقتداء أحدهما بالآخر إذا كان أحدهما مضى ثاء أنعمت والآخر يكسرهما لا اتفاقا في المحو ورضنه فلتأمل سم (قوله وبادها أحدهما من الخ) قال غير ومثله أى في الصحة فيما يظهر لو كان أحدهما يسقط الحرف الآخر والآخر يبدل انتهى أقول قد يفرق بينهما ثانيا وان اتفاقا في المحو ورضنه لكن ألا قيا بالبدل فإنه أكل وأتم من لم يأت لها ببدل عش وقد عذبنا الكلمة بأن الاول فيه نقص فقط والثاني فيه نقص وبادة المتن (وتكره بالتم الخ) ولا فرق بين أن يكون ذلك في الفاتحة أو غيرها لا لافاء فيها ثباته وقوى (قوله وهو من بكر والتاء الخ) الا قر بأنه لا فرق بين العذر وغيره لان بكر وحرف قرأ كما وقل عش (قوله لعذر) يفهم أنه لو لم يعذر في الظاهر لانه حر لا مجرد في بادة الحرف لا ضرر سم وعبارة عش والاقر بأنه لا ضرر لاسم من أن ما يسكره حرف قرأ اه قول المتن (واللاحن) الحسن بسكون الحاء لطلقاء الاعراب عش أى والمراد به هنا الخطأ مطلقا في الاول أو في الثناء أو في الآخر عى (قوله كفتح دال تعب الخ) وضم صاد الصراط وهمة تأهنا ونحوه كالعين للآخر لا يغير المعنى وان لم يتسمب لفتحها بل فيها يرمى (قوله كاسر) أى في باب صفة الصلاة سم (قوله كالسنتين) التشبيه لا يظهر عش عبارة الرشيدى هذا ليس بطن بل ببدل الحرف بحرف اه (قوله لانه الخ) أو (قوله قدوة أى وأخوس عنه) بخلافه بغير مثله كاتقدم قال في شرح الرضى فلو عجز امامه في أثناء الصلاة عن القراءة تنسوس فارقته بخلاف عجزه عن القيام لصحة اقتداء القائم بالقاعد بخلاف اقتداء القارئ بالآخرس قاله البغوي في فتاوى به قال ولو لم يعلم بحدوث الآخرس حتى فرغ من الصلاة أو عدلان حدوث الآخرس نادر بخلاف حدوث الحدوث اه (قوله وأخوس) حزم شيئا الرولى في شرحه والامامة بامتناع اقتداء أخوس بأخوس ووجه محاسله الجهل بشانها لما جواز أن يحسن أحدهما بالآخرس الآخرس لو كانا طقبن اه وهو واضح في آخرس الطارئ ووجه في الاصلي بأنه قد يكون لأحدهما قوة بحيث لو كانا طقبا أحسن مالم يحسن الآخر سم (قوله بالنسبة) للمعنى ورضنه ينبغي أن يؤخذ من ذلك ما اقتداء أحدهما بالآخر إذا كان أحدهما يضم ثاء أنعمت والآخر يكسرهما لا اتفاقا في المحو ورضنه فلتأمل (قوله لعذر) يفهم أنه لو لم يعذر في الظاهر لانه لا ضرر بادة الحرف لا ضرر سم وعبارة عش والاقر بأنه لا ضرر لاسم من أن ما يسكره حرف قرأ اه قول المتن (واللاحن) الحسن بسكون الحاء لطلقاء الاعراب عش أى والمراد به هنا الخطأ مطلقا في الاول أو في الثناء أو في الآخر عى (قوله كفتح دال تعب الخ) وضم صاد الصراط وهمة تأهنا ونحوه كالعين للآخر لا يغير المعنى وان لم يتسمب لفتحها بل فيها يرمى (قوله كاسر) أى في باب صفة الصلاة سم (قوله كالسنتين) التشبيه لا يظهر عش عبارة الرشيدى هذا ليس بطن بل ببدل الحرف بحرف اه (قوله لانه الخ) أو

قدوة أى وأخوس (عنه) بالنسبة للمعنى ورضنه وان لم يكن مثله في البدل كماذا عجزا عن الرأه وأبدلها أحدهما غنى والآخر لا ما بخلاف عجزه عن راءه عجز عن سين وان اتفقا في البدل لا حسن أحدهما مالم يحسن الآخر (وتكره) القدوة (بالتمام) وهو من يكرر الضمة والقياس التثنية (والفأفاه) هم من زين والمد وهو من يكرر الفاء ولو أواه وهو من يكرر الواو وكذا ساوا الحروف في باده ونفزة الطبع عن سماعه ومن ثم كرهته الامامة وصحت لعذره سم انه باسأل الحرف (واللاحن) لئلا لا يغير المعنى كفتح دال تعبد وكسر باهما ولفونها لبقاء المعنى وان أنعمت بعد ذلك (فان) لمن لئنا غيره منى ولو في غير الفاتحة كالعين فسه تفسير المعنى كاسر (كأنعمت بضم أو كسر) أو أبطله كالسنتين وحده من أصله لفهمه بالاولى (أفعال صلاة من أمكنه) التعليل ولم يتعلم لانه ليس بقرآن

ثم انضاف الوقت صلى لحرمته وبظهر انه لا يأتى بذلك الكلمة لانها بشرق قرآن قطعاً فلم (٢٨٧) متوقفه صفة الصلاة حينئذ عليها بل

لانه ليس من المكن حقيقته وان كان مرادهم هناماهو اعلم من الابدال كما اشار اليه الشارح وشدي (قوله)  
 ثم انضاف الوقت الخ أي وقد أمكنه التعلم سم (قوله لتقصيره) أي ترك التعلم سم (قوله وحذف  
 هذا) أي الاستدراك المذكور (قوله ولا يجوز الاقتداء بهما الخ) هل شرط بطلان الاقتداء بهما العلم به أو  
 لا فرق لانه كما في والذي ينفي الثاني ان كان في الفاتحة كان في غيره ما وبطلت صلاته ففسأني في قوله  
 وحيث بطلت صلاته الخ سم (قوله في الحالين) أي في ضيق الوقت وسعته (قوله من حين اسلامه) الى قول  
 المتن ولا تصح في المعنى الاقوله أو في صلاة وقوله وحيث الى واختاره (قوله من التبر في غيره الخ) والاوجه  
 بخلافه بل يلزم عليهم تسكافهم ما قبل بلوغه واختطاب في ذلك متوجه لولايه فيه نهاية سم أي فيكون  
 من البلوغ عش (قوله ومرحكمه) القول المتن وتصح في النهاية الاقوله وحيث الى واختار (قوله ومر  
 حكمه) يؤخذ منه بطلان اقتداء الجاهل بحاله أيضا سم قول المتن (ولا تقتصص صلاته الخ) أأضعف  
 ما ياتي عن الإمام فليتبينه عش لكن ظاهره منيع الشارح والهاية والمغنى اقرا ما في واجتهاده  
 واتي انفعان الرعيدي ما يفيد عدم جزمه بغيرنا بعباده أيضا (قوله وكذا الخ) عبارة المعنى اذا كان  
 عاجزاً أو جاهلاً بغيره من امكان تعلمه أو ما ساء اه (قوله أو في صلاة) فيه وقفه والقياس البطلان لانه كان  
 من حقه الكسب في ذات شدي وهذا معنى على ما ياتي من السبكي فبغير اعتباره في حاله لم يبق من  
 عش (قوله في غيره الفاتحة) أي انافي الفاتحة قتل وان لم يكن عامداً عالماً لكن بشرط عدم التسدول  
 قبل السيلام لا لكونه لم يلمسها ذكره الشارح بغير شدي (قوله أو بدلها) الاولى الواو (قوله وشرط ابداله)  
 مبتدأ والضمير الكلام الاجنبي (قوله ذلك) خبره والاشارة لما ذكر من القدر وقال العلم والحمد (قوله قبل  
 السلام) أي أو بعده ولم يطل الفصل عش (قوله وحيث بطلت صلاته الخ) أي صلاة الاذن في غير  
 الفاتحة بان قدر وعلم وتعهد كرهى أي ولم يتدارك (قوله هنا) أي في السن في غير الفاتحة فغير بدلها (قوله)  
 وبين ما ياتي في الاي) أي حيث بطل اقتداء الجاهل به ابتداء (قوله بعسر الاطلاع على حاله الخ) أي لان  
 الغرض انه قادر بعسر الاطلاع قبل الصلاة على انه يغير فيها عالماً عايداً سم (قوله واختار السبكي الخ)  
 ضعيف عش وتقدم ما فيه (قوله ليس لهذا) أي الاذن نهاية (قوله من البطلان) بان لقوله ما اقتضاه  
 الخ عش (قوله مطلقاً) أي في القادر والعاجز وفي نهاية عبارة سم أي سواء قدر أو عجز كما عبر بذلك  
 عند شرح الروض فلا يشترط البطلان عندهم الجاهل والنسيان أيضاً أي الامع الكثرة كما هو معلوم بما  
 تقدم في شروط الصلاة اه قول المتن (ولا تصح قدوت رجل الخ) \* (فرع) \* هل يصح الاقتداء بالملك  
 الواجبة لانه ليس بانى وان كان لا يوصف بالذكورة \* (فرع) \* هل يصح الاقتداء بالجنى الى جملة العبد  
 اذا علم بالذكورة فهل يصح الاقتداء به وان تقور بصو وفسير الاذى كصورة جبار أو كلب يحتمل أن  
 يصح أيضاً لانه نفس الحيوان بشرط ان لا يتقور بمادة كرا لا ان يكون مقصوده شراً أو ذلك ليهـ  
 انه حتى ذكر غيث عالم لا يتقور بمادة كركر فليقر بهم على المنهج اه عش وميل القلب الى الحلال

(قوله) ثم انضاف الوقت الخ أي وقد أمكنه التحصيل قبل (قوله لتقصيره) أي تركه التعلم (قوله ولا  
 يجوز الاقتداء به في الحالين) هل شرط بطلان الاقتداء بهما العلم بحاله أو لا فرق لانه كما في والذي ينفي  
 الثاني ان كان في الفاتحة أخذ من اطلاق قوله الا فظان كان في الفاتحة فكما بل الأولى لو جرد القدرة  
 هنا لا ثم فان كان في غير الفاتحة وبطلت صلاته ففسأني في قوله وحيث بطلت صلاته الخ (قوله ومن التبر  
 في غيره على الاوجه) الا وجهه لا يوجب بطلان صلاته (قوله ومرحكمه) يؤخذ منه بطلان اقتداء الجاهل  
 بحاله أيضا (قوله لا اذا قدر) ينفي أن كان في حكم القادر أخذ من قول للمفسر والشارح ابطال صلاته  
 أمكنه التعلم ولم تعلم (قوله وحيث بطلت صلاته هنا) وهو أن يكون في غير الفاتحة (قوله و يفرق بينه وبين  
 ما ياتي في الاي) أي حيث بطل اقتداء الجاهل به أيضا (قوله بان هذا بعسر الاطلاع على حاله الخ) أي لان  
 الغرض انه قادر بعسر الاطلاع قبل الصلاة على انه يغير فيها عالماً عايداً (قوله من البطلان مطلقاً) أي سواء

ضروره من البطلان مطلقاً ولا تصح قدوت رجل

أي ذكر ولوسبدا (ولاحق) مشكل (٢٨٨) (بامر أو لا حتى) مشكل اجتماعي الرجل بالمرأة الامن شذ كلزني ولا حتمل أثوة

ما نقل عن القولي من اشتراط عدم التطور بصور غير الاحدى (قوله أي ذكر) في قول المتن وتصريح  
 المعنى الاقوله اجتماعي الاحتمال الخ (قوله ولوسبدا) أي غير ما في قول المتن (بامرأة) أي أوصية بميرة  
 معنى (قوله فالصور تسم) أي خمسة محصورات بعقلا نهاية ومعنى (قوله تاضعت ذكره) أي بعلامه  
 غير قاضية عش (قوله كقول) أي قول الخبني انا ذكر أو أنثى (قوله للكن) متعلق بذكره (قوله الذي)  
 في قول المتن ولو بان في النهاية لا قولا وانتهى إلى اما اذا وكذا في المعنى الاقوله وزعم في المتن وقوله ونحوه إلى  
 المتن (قوله ولوسبدا) أي حيث علم المأموم بان تقالته ولو بطريق الكشف وهذا بالنسبة له اما بالنسبة لغيره  
 كقول كان واطلة فلا نهى على ذلك وانما اغتفر ذلك في حق علمه بحقيقة الحال ونحو كون المأموم لا يبعد  
 بها الخاهو قبل وقوعها واما بعد فاعتد بها في حق من قلته في ذهابه من بعد إلى غير فتوقت الوقوف  
 بها وأدى أعمال الخ من حقه وسقط عنه الفرض عش (قوله لذلك) أي لسكالاته (قوله في الثاني)  
 أي في القاش بالقاعد (قوله قبل موته الخ) لو كان ذلك يوم السبت أو الاحد ووقى صلى الله عليه وسلم حضور يوم  
 الاثنين نهاية ومعنى قال عش قوله هو يوم السبت الخ أي في صلاة الظهر دمري اه (قوله لا يلزم الخ)  
 أي لا تقر في الاصول من تصح انه اذا نصح الوجوب في الجواز أي عدم المخرج سم (قوله لذلك) أي  
 وجوب القعود (قوله لانه الاصل) قد يقال اصله لا تقيد مع شمول القاعدة لذلك سم (قوله لخبر اجبري  
 الخ) أي ولا تعد ادبصلته نهاية ومعنى (قوله بالصبي الميم الخ) أي وقيل بل لو غسب سبع سنين أخذ من  
 الخبر لا في احوالهم ما قبل وقيل على بلوغه ذلك فتنبه عش (قوله ولو غسبوا الخ) شامل لامتنياز الصبي  
 بأصل الفقه سم عبارة النهاية والخبني ولو كان الصبي أقر أو أرفقه اه (قوله الخلاف الخ) لثالث تقول  
 في رأي الخلاف مع مخالفة السنة الصحيحة لأن يقال ليست صريحه في الذي لا احتمال لعدم اطلاعه على  
 علمه وسلم على ذلك وفعل غير المذكور واجتهاد بعض الصحابة وان كان بعد من سابق الحدوث بصري  
 (قوله ومن كره الخ) قد تشكى الكراهة وقوعه في عهدته صلى الله عليه وسلم مع تكراره وعدم انكاره  
 عليه الصلاة والسلام لأن يدعى أن جعل الكراهة اذا وجد صالح للإمامة غير ويحتمل ما ودعى أنه لم يوجد  
 صالح سم وأجاب عش بما تضمنه الآن يقال وجه الكراهة بخروج من خلاف من منع الائتداع به وهذا  
 لم يكن موجودا في عهدته صلى الله عليه وسلم وعرض الخلاف بعد ما لا يضر لاحتقال النسخ عند اختلاف اه  
 قول المتن (والعبد) لو حذفت انصفت أو لو نسه السكان أولى لفسقه لانسه محبة قدوة الكامل بالصبي العبد  
 بالمتوق والصبي الحر والعبد الكامل بطريق الأولى معنى (قوله لما صم الخ) أي وان صلاته معتد بها نهاية  
 ومعنى (قوله لم أجرأ إلى منه) أي وان قل ما في من الرق والظاهر تقديم البعض على كامل الرق ومن زادت  
 حره على من نهضت منه نهاية ومعنى (قوله الان تميز بنحو فم الخ) أي فمها سار على ما يأتي سم ومعنى  
 (قوله مطلقا) أي غير العبد بنحو فقهه أولا عش (قوله لان دعاء الخ) عبارة لان الخني لا قصد منها الشفاعة  
 والدعاء والحرهما ما ليق اه (قوله أقرب الاجابة) قد يقال ان ثبت في نقل فواضع والا فمصل تامل

الاموم وكورق المأموم  
 شخصي بخني وكورق المأموم  
 في شخصي بامرأة وأثوة  
 الامام في رجل يعني أما  
 قدوة امرأه بامرأة أو شخصي  
 أو رجل ونخني في رجل  
 ورجل في رجل فخصمه  
 فالصور تسم بذكره اقتداء  
 رجل بخني انصفت  
 ذكره ونخني انصفت  
 أقوته بامرأته وان انصفت  
 بغنى كقوله للكن (وتصح)  
 القعود (المعوض بالتميم)  
 الذي لا يلزم منه لكال  
 صلته (والمعوض) (بما صم)  
 الخلف ولقائم بالقاعد  
 والمضجع) والمستاق ولو  
 مونا ولا يحسد به لا تتر  
 بذلك ولا يتابع في الثاني قبل  
 موته صلى الله عليه وسلم يوم  
 أو يومين وهو ناخظ غير وذا  
 صلى جالساً فسلوا لوسا  
 أجهون وزعم اه لا يلزم  
 من نسخ وجوب بالقعود  
 وجوب القيام بربان القيام  
 هو الاصل وانما وجب  
 القعود لمتابعة الامام حين  
 انسخ ذلك وال اعتبار  
 المتابعة فلزم وجوب القيام  
 لانه الاصل (والكامل)  
 أي البالغ الحر (بالصبي)  
 المميز ولو في فرض تحريم  
 الخنأ في غير ذن وبسلة  
 بكسر اللام كان يوم قوم  
 على عهد رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وهو ابن ست أو  
 سبع ثم البالغ ولو غسبوا  
 أو فدا وفي منه الخلاف في محبة لا فتداع به ومن كره كفى البولي (والعبد) ولو صلبا لمصم أن عائشة كان يومها بعد ما  
 ذكر انهم لم أجرأ إلى منه الان تميز بنحو فقهه كفاي بالحر في صلاته الجنائز أو لم يطقا أن يدعو أهله أو يقرأ في الجانية

بصري  
 ذكر انهم لم أجرأ إلى منه الان تميز بنحو فقهه كفاي بالحر في صلاته الجنائز أو لم يطقا أن يدعو أهله أو يقرأ في الجانية



ونكر امامه الاكلاف ولو الفاكيل في وقت نشر مجزئتها (والايحي والبصير وساعلى النص) اذا (٢٨٩) اتحد اخر به اوز فاشلان الايحي

أخضع والبصير عن اخيب  
أخضع ثم صرح بجم بان  
البصير أولى من أعني مبتذل  
ورويان الايحي في عكسه  
كذلك واختير ترجيح البصير  
مطلقا لان اخيب مفسد  
بصير أول من خلش عأما  
اذا اختلغا في أعني أولى من  
قن بصير (والاصح صحة  
قدوة) نحو (السلام  
بالسلس) أي سلس التولي  
ونحوه من لاترغ ماعادة  
(والطاهر بالمقتضا غيز  
المغيرة) لكلال صلتها  
أشنا وكونها للضرورة  
لأننا في كالمها والاول جيت  
اعادتها وأمقدوة مثلها  
بما فصحة خروا أو المغيرة  
فلا يصح الاقتداء بولائها  
بها لوجوب الاعادة عليها  
(ولو بان امامه) بعد الصلاة  
على خلاف ظنه (امارة)  
أو غشني (أو كافر اعلمنا)  
بكفر كذبي (فيل أو) بان  
كافرا (مخفيا) كفرة  
كزندق (وجبت الاعادة)  
لتصغير بترك البحث لظهور  
أماره المطل من الاثوة  
والكفر وانتشار أمر الخنثي  
غالب لاختلافه في الخنثي وقيل  
قوله في كفره على ما نص  
عليه في الام قبل ولولا مكان  
الاقرب عدم قبوله الا بعد  
اسلامه وفيه نظر بل  
الاقرب بقوله ما لم يسلم ثم  
يقصد به ثم بقوله بعد  
الفساغ لم أكن أسلمت  
حقيقة أو لا تدب

بصري (قوله ونكر امامه الاكلاف الخ) اهل وجهه ان القلق في ما صنعت وصول الماعلى ما تهلوا احتمال  
الخاصة كلف في الكراهة عش قول المتن (والايحي الخ) ولا يصح كلاعي في ما ذكره في عبارة النهاية  
وهو في هذا كراي من الاستواء المصحح مع الامم والفعل مع النصي والحق وبوجه الجمع وهو المقر روى  
مع البادي اه (قوله اذا اقتدا حرمنا الخ) عبارة في النهاية ومعها ان الكلام في حالة الاستواء ثماني سائر  
الصفت والاقدم من ترجيح صفة من الصفات الثمانية اه (قوله من أعني مبتذل) أي ترك الصائفة من  
المستقرات ان ليس ثبيل البذلعة معنيها (قوله في عكسه) أي في التولي بالبصير (قوله كذلك)  
أي كان أولى من البصير بما به ومعني (قوله مطلقا) أي ولو كان مبتذلا (قوله انتموا السليم الخ) أي كالسور  
بالعاري والاستحيي بالسبحر والاصح من به جرح سائل أو على ثوبه بحاسة معقوبتها بما يؤمنه (قوله  
ونحوه الخ) اقصر الجلال افعلى أي والخفي على التفسير بسلس التولي كالأرضة كانه لا يحمل هذا الخلاف  
فغيره تصير القدوة حرمنا أو في خلاف غيره هذا رشدي (قوله وكونه الخ) ردلال المقابل (قوله بعد  
السلام) الى قوله قال الخاطي في الخفي الا قوله على ما نص في التولي الى قوله لا يخلو في النهاية اما ذكر  
(قوله على خلاف ظنه الخ) أو ادب الفان مقابل العلم فيدخل فيه من جعل اسلامه وقراءته فتص القدوة  
حدث لم يشين به نقص وجوب الاعادة كما تقدمه مر وهذا يدفع ما قال ان قوله على خلاف ظنه يفيد  
أنه لو لم يظن ذلك لزمه ولا اسلامه لم تصح القدوة به وهو مخالف لما تقدمه على أنه قد يقال جعل الاسلام يفيد  
الظن بالنظر للغالبي على من يصلي أنه مسلم فهو داخل في عبارته عش وباقى في الشرح كالمها في الخفي  
التمسح بجوارز الاقتداء بمجهول الاسلام وقامه جوارز الاقتداء بمجهول المذكورة كالمها عش خلافا  
لما في الجبري بلا عزم من اشراط ظن الذكر وقول المتن (امارة) المقصود به يترجمون في الغالب ككتاب  
زيد بنساق التلة - در بان من جهة كونه امرأة أي بانثا وثقة ما لم يصب كونه مفعولا به لان بان لا زولا  
كونه مفعولا به فيد العاقل وان به في حال وهو غير مجتمعه ولا كونه كسرا على أنهن أخوات كان لا فلا  
يصح ومعدودة ولم بعده احسنها بسوطي اه عش (قوله وأخشي) أي وأجبت وأرأوا بان امامه قادرا  
على القيام فكمالو بان ما كاسر به ابن المقرئ هتاق وروى وهو المعتمد ولا يتخالف ما تقدمه كلامه في  
خطبة الجمعة انه لو نخطب بالاسان فانكمن بان جنبا لان الفرق بينهما كما افاده الورد الجرح لله تعالى أن  
القيام هنار كن ثم شرطو ويقطروا الشرط لا يفتقر في الركن شرح مر اه سم وفي الخفي ما وافقه  
قال عش قضية هذا الفرق انه لو تيقن قدرة الامام الصلي عاريا على السرعة عدم وجوب الاعادة وهو ما نقله  
سم على المنهج من حج وأقره لكن في حاشيته كراي من وقال الشارح مر خلافا اه أي ان السرة  
كالقيام في الصلاة واعنده الخفي قول المتن (أو كافر الخ) وكذا اذا بان من تدل على (قوله كزندق) يطلق  
على من يظهر الاسلام ويخفي الكفر وعلى من لا ينقل دينه او ادهن الاول عش (قوله لظهور اماره  
المطل الخ) أي اذا تظاهر المرادة الصوت كالمها في غيرهما ويعرف معان الكفر بالقرار وغير معني (قوله  
واشتمار امر الخنثي الخ) وكذا الخنثي معني (قوله يخلفه) أي المقتدى (في الخفي) وسأني ترجيح عدم الفرق  
بين الخفي ورويه في كلامه بما يتوهمه (قوله ولوله) أي النص (قوله بل الاقرب الخ) اعتمد انها بتوالمخي  
(قوله قوله) أي قبول تول الامام في كفره ثماني ومعني (قوله ما لم يسلم الخ) أي في غير صورته ان يسلم ثم  
يقصد به مسلم ثم يقول الكافر ذلك المسلم لم أكن أسلمت الخ فلا يقبل قوله في تلك الصورة فقط كروى  
(قوله ثم يقول بعد الفراغ الخ) اطلاقه شامل لما قال ان في مسلم الا ان ولكني ما كنت مسلحا لم اعني

سواء على ما يأتي (قوله اذا اقتدا حرمنا أو رقا) والظاهر تقديم البعض على كمال الفرق من ذات حرمه على  
من نقصت عنه شرح مر (قوله ورويان الايحي الخ) ردأني في شرح الرض بالله معلوم ما يأتي في نظافة  
الثوب والبلين (قوله في التولي بان امامه امره الخ) قال في الرض وأقارده اهل القيام (قوله وفيه نظر بل

وفيه توقف بذه التعليل بقوله الآتي لكفره بذلك فراجع (قوله لكفره بذلك) أي مع تناقضه إذا سلمه  
 أولاً بنافي مادعاء إلا أن سمى عبارة الرشيدى أي ذلك القول فاستمع قوله فيه اه (قوله فلا يقبل  
 خبره) أي خلاصته لإعادة (قوله خلاصته في غير ذلك) أي في خبره إذا سلمتم اقتدي به ثم قال لم يكن الخ فإفاده  
 يا غير كما هو ظاهر أخباره عن كفره الذي استثنى منه هذه الصورة المذكورة وقوله لقول أخباره الخ تعليل له  
 رشيدى وجعلوا الخبر خلاصته في خلافه ما لو اقتدى به من جهل إسلامه أو شاك فيه ثم أخبر بكفره اه (قوله ويصح  
 الحقوله انتهى في المغنى) الحقوله في المجموع (قوله ويصح الاقتداء بمجهول الإسلام الخ) لعل المراد خبر المقتطوع  
 بإسلامه كما هو شأنه التعليل لا ما يشبه المراد في الإسلام على السواء والمترجم إسلامه لعدم حزم المقتدى بالنية  
 بصري وتقدم عن المغنى أن غاماهو صريح في خلافه ما توجه (قوله وفي المجموع لو بان أن امامه الخ) ظاهره  
 وإن لم يقصر بان كان بعيداً بحيث لا يسمع الإمام وكان وجهه النظر لئلا شأنه سم وبالله البصري إلى  
 خلاصه عبارة هل هو على الخلاصه أو يحمله فبين شأنه أن يسمع لواسي خلافه ما في أي أخبار السعد  
 القلب إلى الثاني أميل وإن كان ظاهر كلامهم أن الأول أقرب إلى ظاهر هذا في مسئلة اخذت الظاهر  
 الآتية اه وحزم عيش بالأول عبارة. أي لو كان بعدد ذاته يفرض فريسته اه (قوله بطلت  
 صلاته) أي تبين عدم انعقادها عيش (قوله لانها لا تخفى غالباً) قد يؤخذ منه عدم البطلان إذا بان أن  
 امامه لم يقرأ الفاتحة في السر بقضية عدم البطلان أيضاً إذا بان أن امامه لم يقرأ البسملة ولو في  
 الجهر بطلان لا يجوز بهما مطلقاً فراجع سم أتول بصرح بما قاله أولاً مقدمه بماتصه قال بن العماد ولو  
 أخبر به لم يقرأ الفاتحة بحسب القضاء كالأخبار به بأنه محدث انتهى اه وقول الجيزي ومن لم يقرأ الفاتحة  
 بان تاركاً للنية بخلاف ما لو بان تاركاً للتكبير الأحرار أو للإسلام أو للاستقبال فأنها كالنجاسة الظاهرة ومن لم  
 حدث أيضاً ما لو بان تاركاً للفاتحة في السرية أو للتشهد فالتحليل هذا لا يخفى اه (قوله أو كبر ولم ينو  
 فلا) أي لأن النية لها القلب وما فيه لا يطاع عليه عيش (قوله لم يكرهنا) أي الإمام (قوله لم يضر في صحة  
 الاقتداء الخ) أي لو في الجمعة حيث كان زائدا على الأربعين كجلى إماماً جامعاً أو اماماً فأن لم ينقطع  
 الأولى مثلاً بين التكبيرتين فصلانها باطلة ظهر وجهها الثانية والأصلان صححة فإحدى لعدم تعدد نية  
 الاقتداء به من القوم فلو حضر بعد نية من اقتدى به ونوى الإمام متحاشية الجماعة عليه كان قال في الجمعة  
 لا تتعدله لقول الجماعة عيش (قوله وإن بطلت صلاة الإمام) جعل البطلان للثانية إذا لم يوجد بينهما  
 الاقتراب الخ) كذا شرح هر (قوله لكفره بذلك) أي مع تناقضه إذا سلمه أولاً بنافي مادعاء إلا أن (قوله  
 خلاصته في غير ذلك) في شرح العباب وقول الأذرى لو لا النص لكان هو القياس لأنه من باب الخبر وجوباً  
 ما لا يطاع عليه إلا من الخبر يقبل أخباره وإن كان كافراً فظاهر ما قبله بان هذا لم يصدر منه فعل لا يكذب  
 خلاصته ذلك فادفع استشكل هذا إذا كان بن العماد ولو أخبر به لم يقرأ الفاتحة بحسب القضاء كالأخبار  
 أخبر به محدث اه (قوله لقول أخباره عن فعل نفسه) أخبره فاستمع حديثه قال بعض النسخ لا يقبل خبره  
 ويصح الاقتداء به وفيه نظر بل الجمع خلاصته لا أخباره عن فعل نفسه أو ما حكمه أي يقبل خبره (أقول) قد  
 تقدم في باب الظهور تعقيب قول خبره عن الفاتحة في الخبر عن فعل نفسه بما إذا كان السبب أو كان فقهوا افتنا  
 فراجع ولتقدمه أنه فتأمل (قوله وفي المجموع لو بان أن امامه لم يقرأ الفاتحة بطلت صلاته) ظاهره وإن  
 لم يقصر بان كان بعيداً بحيث لا يسمع الإمام وكان وجهه النظر لئلا شأنه وقوله لانها لا تخفى غالباً قد يؤخذ  
 منه عدم البطلان إذا بان أن امامه لم يقرأ الفاتحة في السرية وقضية عدم البطلان أيضاً إذا بان أن امامه  
 الباطني لم يقرأ الفاتحة ولو في الجهر لأنه لا يجوز بهما مطلقاً فراجع (قوله وفي المجموع الخ) قال في العباب  
 وتقدم في شرحه عن التحقيق والمجموع عن نص البويطي ما فيه ويطلب الاقتداء به بان أن الإمام لم يقرأه ولعل  
 المراد أنه لم يكبر للأحرار خلاصته تاركاً للنية فانه كالحديث اه وعبارة الرضا ولا يخفى أي ولا قدوة فيمن بان أن ترك

لكفره بذلك فلا يقبل خبره  
 خلاصته في غير ذلك لقول  
 أخباره عن فعل نفسه  
 ويصح الاقتداء بمجهول  
 الإسلام ما لم يبين خلافه ولو  
 بقوله لأن اقتداء بمجهول الصلاة  
 دليل ظاهر على إسلامه في  
 المجموع لو بان أن امامه لم  
 يكبر للأحرار بطلت صلاته  
 لانها لا تخفى غالباً وكبر ولم  
 ينو فلا قال الخطابي  
 وغيره ولو أجوب بأحرارهم  
 كبرنا نية ثانية ثانية  
 بحيث لم يسمع الإمام ولم يضر  
 في صحة الاقتداء وإن بطلت  
 صلاة الإمام أي لا ينقض هذا  
 مما يخفى ولا مارك عليه

مبطل للأولى كنيته قطعها ع ش (قوله لا إن بان) إلى قوله فان قلت في النهاية الاقوله واعترض إلى بل الذي  
 يقبه الخ وكذا في المغني الاقوله فلا فرق إلى بل الذي الخ (قوله ولم يحتج بطهره الخ) أي عند المأموم بان لم  
 يتفرقا كما به المحلى ومفهومه أنه اذا مضى زمن يستعمل فيه الطهارة لا تجب الاعادة على من اقتدى به وإن  
 تبين خذته لعدم تقصيره وما نقل عن الزبادي من أنه أفتى بوجوب الاعادة في هذه الصورة اذا لم يزل بالنظر  
 البين خطؤه فخرى حتى يامنه لانه لو انظر إلى مثله لم وجوب الاعادة بشين الحد ثم طلقا ع ش (قوله ورجع  
 المصنف الخ) عبارة النهاية والمغني وهو أي لزوم الاعادة في الظاهر ما بعدوا صح في تحققة عدم الفرق بين  
 الظاهر والمخفي في عدم وجوب الاعادة وقال الاسنوي انه الصحيح المشهور اه (قوله والاوجه الخ) عبارة  
 المغني والاحسن في ضبط الخفي هو الظاهر ثم ذكر صاحب الانوار وهو أن الظاهر مما تكون بحيث لو تأملها  
 المأموم أراها والخفية بخلافها ونسب ذلك كإقال الأذري الفرق بين المقتدى الاعي والبصير حتى لا يجب  
 القضاء على الاعي معاقبته وكذا اه وعبارة النهاية والمخفي التي بباطن الثوب والظاهر مما تكون  
 بظاهره نعم لو كان بعمامة وأمكنه رؤيتها فلازم غير انه صلى جالس البحر فلم يكتسب وبه لم يقض لان فرضه  
 الجالس فلا فرق بين من يتطهر من غير طهارة واشتغل عنها بالصلاة أو لم يرها بعد من الإمام فانه يجب  
 الاعادة ذكر ذلك إلى وبأن قال الأذري وغيره ومقتضى ذلك الفرق بين المقتدى الاعي والبصير أي حتى  
 لا يجب القضاء على الاعي مطلقا لانه معذور بعدم المشاهدة وهو كإقال فالأولى الضبط بمائى الانوار أن  
 الظاهر مما تكون بحيث لو تأملها المأموم أبصرها والخفية بخلافها لفرق بين من يصلي قائما أو جالسا اه  
 وكتب عليه الرشدى ما نصه قوله فلا فرق الخ فيب معناه مع التي قبله وهو تابع في هذا الشهاب بن جعفر  
 تحفته بعد أن تبع شرح الروض في جميع المذكو وقوله لكن الشهاب المذكور انما عجب ضابط الانوار  
 بذلك بناء على ما فهمه منه من أن مراده بقوله بحيث لو تأملها المأموم الخ أي مطلقا أي سواء كان على الحالة  
 التي هو عليها من جلوسه أو قيامه بالإمام مثلا أم على غير هاتين تقرضه قائما إذا كان جالسا أو يجود ذلك حتى تقرضه  
 الاداء وان كانت تجوز عيائته وهو قائم والمأموم مائى البحر لا تالو فرضنا قيامه وما لم يزل أها شرح الاسلام  
 في شرح الروض فهم من أن مراده أن يكون المأموم بحيث لو تأملها على الحالة التي هو عليها لا أحاقا بفرض  
 على حالة تغيرها حتى لا تقرضه الاعادة في نحو الصورة التي قد منها تؤدي ضابط الانوار وضابط الر وبأن عنده  
 واحد بناء على فهمه المذكور ومن ثم فرغ الثاني على الأول بالقوله معبر عنه بقوله فالأولى ولم يقل والاصح أو  
 نحوه وانما كان الأولى لانه لا يحتاج إلى استثناء شيء منه عما استثنى من ضابط الر وبأن والشهاب المذكور لما  
 فهم المغيرة بين الضابطين كإقراره بعين ضابط الانوار بقوله والاوجه حتى ضبط الظاهرة الخ لكنه استثنى  
 من عموم ذلك الاعي والشارح مر رجه الله تعالى تبع شرح الروض أولا كما عرفت ثم ختمه بقوله الضابط  
 المذكور فلا فرق الخ فأنفا ومن مرع بان موذى الضابطين ولحدودها الشارح مر في فتاويه لكن مع  
 قطع النظر عما استثناء الر وبأن من ضابطه لضعفه فصدقه مساواته له عند انما هو بالنظر لاصل الضابط فهو  
 موافق للشهاب المذكور في المعنى والحكم وانما الغف في الصنيع وموافق لما في شرح الروض في الصنيع  
 ومخالفه في الحكم كإعلم بعبارة فتاويه بقدر مرع فيها يرجع شكل من الضعفين إلى الاستحسان وبالجملة  
 فالشارح مر لم يظهر من كلامه منها هو متجه عند في المسئلة لكن نقل عنه الشهاب سم ماوافق ما إلى  
 فتاويه والله الموفق للشهاب بن جعفر وهو الذي انقطع كلامه هنا ثم أو أن لم يزل يامنه كما عرفت وانما  
 أطلت الكلام هنا لعل الحاشية اشتباه هذا المقام على كثير وعدم توقفي على من حقيقته اه وشين  
 بذلك أن ما في ع ش بعد كلامه يتبعه الجعري مما عساه فيصير الحاصل أن الظاهر في العينة والخفية هي  
 الحكمية وإنه لا فرق بين الثوب والبصير ولا بين القائم والقاعد ولا بين الاعي والبصير ولا بين باطن الثوب  
 وكبيره الأحرار لا ينتاه وكلام الشارح مرع في أن المجموع مرع بالامر من (قوله لا إن بان) ما من عندنا  
 أو جنبنا الخ قال العراقي في تحريره يستثنى أيضا المستحاضة تقر يعامل منع الاستدانة ما في الكتابين عن

(لا) إن بان لمامه بخذنا أو  
 (جنبنا) أو ذا نجاسة حقيقة  
 في ثوبه أو ملابسه أو يديه ولو  
 في جعبته زاده على الأربعين  
 كإقامه إذا لامرأة عليها فلا  
 تقصر ومن ثوبه على ذلك ثم  
 نسيه واقتدى به ولم يحتج  
 بظاهره زاده أعادها أما إذا  
 بان ذا نجاسة ظاهرة فلتزومه  
 الاعادة لتقصيره ورجع  
 المصنف في كتب أن لاعادة

مطافا

وتأمره ولكن يتألف ضبط الظاهر والخفية عما ذكر قول ج في الاعجاب واضمح ان التفصيل انما هو في  
 الخبيث العيني دون الحكمي لانه لا يرى فلا تفسير فيه مطلقا انتهى اه غلغلنا التقى عليه الشارح  
 والبخي والشهاب الرمي والنهاية من الفرق بين الاعي والبصير وعدم لزوم الاعادة على الاعي مطلقا وبعد  
 هذا كما قيل القلب على ماس عن شرح الروض الذي تبعه النهاية ولا لزام له البصير البصري كما مر  
 وبأنه عن الاعجاب ما وقع (قوله والاوجه) معتمد ع ش (قوله ان تكون بحيث لو تأملها الخ) أي  
 والخفية بخلافها نهاية ومعنى قال ع ش يدخل فيهما باطن الثوب فلا تصعب الاعادة وهو موافق لما قدمه  
 مر في ضبط الخفية لكن قياس فرض البصير يأتى أن يفرض الباطن نظائرها اه واعتمد الجعري  
 وشحنوا فاقا لظاهر ضيق الخفة وخلالها من ع شرح الروض ومصرح النهاية (قوله اها) هذا يخرج  
 الحكمية مطلقا فلا تكون الا ضيقة ومحبب والعينية التي لا تترك الا بالاحتياط وهو محل نظر فراجع سم  
 وفي ع ش عن الزاوي ما نصه قوله وأكاشمال لا قيد فلا فرق بين الادراك البصر وغيره من بقية الحواس  
 اه (قوله فلا فرق بين من يصلي الخ) ولولم رها المأموم بعدد واختلافه بالصلاة وظلمة أو ماثل بينه وبين  
 الامام تليزم الاعادة عند الشارح والجمال الرمي واختلاف الاعي فاعتمد الشارح عدم وجوب الاعادة عليه  
 مطلقا واعتمد للجمال الرمي أنه لا فرق بين الاعي والبصير وفي الاعجاب ان مثل الاعي فيما يظهر ما لو كان في  
 ظلمة شديدة لئنها اهلست التأمل وان الفرق في سائر الوضوء كالحديث فيما ذكر من التفصيل انتهى اه  
 كردى وقوله واعتمد للجمال الرمي الخ أي في غير النهاية (قوله لتكونها بعمامة) أي أو نحو سدرة كاهو  
 ظاهر وشيدى (قوله ويكمنه) أي المأموم ع ش (قوله واضترض) أي فرق الروايات (قوله وقضية) أي  
 ملا بكرة الروايات ع ش وظهر أن مرجع الغدير الاعتراض المذكور (قوله الذي لا يقبل الخ) وفاقا  
 للمعنى والنهاية كما مر ونسبنا لما في ع ش حيث قال بعد سجل كلام النهاية على خلافه مر بمه مائه  
 فاستفاد من كلامه مر حيثما اتفق بين الاعي والبصير ونقله سم على ع ش عنه لكن في مسألة ان  
 بعد الحق ان الحق عدم القضاء على الاعي مطلقا ونقل سم على التمسك عن ج مثله ومن مر خلافه  
 اه (قوله ما وجه الدال) أي الاعتراض المذكور (قوله حيثما) أي حسن النظر في القضية المذكورة  
 وكون الخفية عدم لزوم الاعادة على الاعي مطلقا (قوله ولو جرد تلك الخفية) أي قوله بحيث لو تأملها الخ  
 (قوله وجرد التقصير) أي عن نحو الجالس فانه بحيث لو قام لا يفهم مقصود كردى وقوله فان فرض  
 المسئلة كما تقدم ان الأصل جالس الهزة ففرضه الجالس فلا تقر بطلانه أصلا (قوله ان المدار) بيان لما مر  
 (قوله بخلافه) أي المدار (قوله في السجود) أي فان المدارية على القول بالانقضاء بقول كردى وقوله الاولى  
 ار جاع ضمير بخلافه في قول الشارح ما مر في نفس الخ قول المتن (الاصح) أي الرابع ع ش قول المتن  
 (هنا) اعتمد به لانهم في ضمير هذا الحمل فروق بينهما ومنساقا في التهادنات انه لو شهد حال كفر ووردت  
 شهادة ثم أسلم واعادها فان كان ظاهر الكفر قبل الاعادة منه وان كان خلفه فلا تقبل لانهاية ع ش  
 (قوله لعدم) الى قوله بخلاف الخ في النهاية وان ع ش قول المتن (والاى كل اذ الخ) أي فيبعد التاويل والتميز به  
 معنى نهاية (قوله ذلك) أي كون الامام أميا (قوله نحو الحديث الخ) أي كالبينة (قوله والنجيب) أي الخافى  
 والضايف أن كل ما لو تبين بعد الفراغ تصحبه الاعادة اذا تبين الاتناء بحسب الاستئناف وما لا تصعب الاعادة  
 معه مما يتجوز القدوع العلم به اذا تبين في الاتناء وجب تبينه المفاخرة ودخل في قوله غير نحو الحديث ما لو تبين

أن تكون بحيث لو  
 تأملها المأموم رها فلا  
 فرق بين من يصلي امامة قائما  
 وجالس أو قام رها المأموم  
 وقرئ الروايات بين من رها  
 لبعده أو اشتغاله بصلاته  
 فيبعد ومن رها لتكونها  
 بعمامة ويكمنه رها  
 اذا قام جالس بجزا فله يمكنه  
 رها فيها فلا يصح له لغيره  
 واعتراض بانه بغيره الفرق  
 بين البصير والاعى أي وهم  
 لم يفروا وقضية أن الاعى  
 يفصل عنه بين أن يكون  
 يفرض زواله عما بحيث  
 لو تأملها رها وان لا يفرضه  
 نظير الذي يقبض فيه الله  
 لا تليزم اعادة لعدم تقصيره  
 فوجهه فلم ينظر للحسنة  
 المذكورة فيه فان قلت فما  
 وجه الدال على الرأى  
 حيثما قلت وجهه ما أقاده  
 كلانهم أن المدار هنا على  
 مائه تقصير وعنه  
 ووجود ذلك الخفية فيوجد  
 التقصير نظير ما مر في نفس  
 يعزله بحركته أن المدار  
 على الحركة بالقرعة بخلافه  
 في المجسود على مقرك  
 بحركته لغشى الصلوة وما  
 هنا خاصة فكان الجاهل  
 بها أولى (قلت الاصح  
 المنصوص ونسول الجهور  
 ان غنى الكفر هناك كونه  
 والله أعلم) لعدم اهلية  
 الكافر للصلوة وجهه خلاف  
 غيره (والاى كل اذ الخ)  
 الاصح) يجمع النص فان  
 فان ذلك أوتى عما غير نحو الحديث وانتهى الصلاة استأنف أو بعدها أعاد

قدرة المصطفى عارياً بأوقاعه على السيرة أو القدام عس (قوله بخلاف ما لو بان حدثه الخ) أي أو نحوهما مما سار في الشرح أو الحاشية (قوله أو نحوته) ينبغي أن المراد منه الخلق أما الظاهر فقباس وجوب إعادة اذان بان بعد الصلاة وجوب الاستنفاذ اذان في ثنائها ولا يجوز الاستمرار مع المأخوذ فلو ما بدله عليه كلام الروض من جواز منى على المروج من أنه اذان بان بعد الصلاة تنصبه بالظاهر لم يجب القضاء فله سيم وتقدم عن عس ما رواه (قوله فانه تازمه مغارقه) أي عقب علمه بذلك قال في المجموع ولا ينبغي عنها ترك المتابعة قطعاً فني وفي سيم بعد ذكره من علمه عن شرح الروض ما نصه وصار شرح العباب قال في المجموع عسل تبطل صلاته اذا مضت لحظة لم ينو ذلك أي المغارقة اهـ ويظهر أن الحكم كذلك اذا لم يأت حدث الامام من الاول علم بل قد يقال بالاول ثم ايت مرص بذلك الشارح في فصل خرج الامام وظاهر ما تقدم أن البطان لا يتوقف على انتظار كثير بخلاف ما يأتي فيمن لم ينو الاقتداء والفرق أنه لم يتقدم هناك اقتداء

بخلافه فانه سبق الاقتداء اهـ (قوله والفرق ان الوقوف الخ) قد يقال ايضا والفرق ان الوقوف والظهور شرط ويحتاج الى الاول ما لا يحتاج للثاني في صري (قوله بخلاف القراعة) أي بخلاف صبر وره انما بعد ما سمع قراءته معنى (قوله أو نحوته بامراء) أي لو يعلم بها بل يظهر جلا كما يفيد من شرح (قوله فبان الخ) أي الختي المأموم (قوله أو نحوته بختي) أي في ظنهم معنى (قوله فباناستو بين مثلاً) أي بان جليل أو امرأتين أو بان المأموم امرأته (قوله وخرج الخ) عبارة النهائية والتي في صور المأخوذ وغير مسئلة الكتاب بما اذا لم يعلم بحالته حتى بان جلا قال الأفرعي وهذا الطريق أهـ مر والوجه الجزم بالقضاء على العالم بخبرته لعدم انعقاد الصلاة ظاهر أو استحالة تخم النية انتهى والوجه الجزم بعدم القضاء اذان وجلا في تصور المأخوذ لا سيما ان العلم على قبل تبين الرجولتين طول ولوانه لو ظن وجلا ثم بان في ثنائها نحوته وجب استئنافها ثم لو ظن في الابتداء جلا ثم لم يعلم بحالته حتى بان جلا فلا قضاء والاوجه أن المتردد في النية لا فرق فيه بين أن يكون في الابتداء أو الولوج ولكن في الابتداء يضر مطلقاً وفي الانتهاء طال الزمان أو مضى ركن على ذلك من الاول اهـ عبارة سيم بعد ذكره عن الاعيان مثلي قولهما وان لو ظن وجلا لم يصحها وقد يقع ان يقال ان تبين الانتهاء نحوته ثم ذكره قبل طول الفصل ومضى ركن بنى بل لو تبين ذلك قبل المغارقة سبقت له صحتها بخلافه وان لم تبين الا نحوته أو تبينته المذكورة ايضاً بعدها لكن مع طول الفصل ومضى ركن امناً فبطاناً بالتردد في الاقتداء من لا يصح الاقتداء به فليست أملاً اهـ قال عس قوله مر والوجه ان التردد في النية الخ أي في نفس النية كذا ترد في ذكره علمه بان علمه خشي وتردد في انه ذكر في نفس الامر أو اني وأما التردد في النية على وجهه هل يبقى في الصلاة أو يخرج منها

خلاف ما لو بان حدثه أو  
خشيته انما عاها فانه يلزمه  
مغارقه مو بيني والفرق ان  
الوقوف على نحو قراءته  
أسهل منه على طهر لانه  
وان شوهه فحدث والحدث  
بعد قريب بخلاف القراعة  
(ولو اقتدى رجل بختي)  
في ظننه (فبان وجلا) أو  
خشي بامراءه فبان أني أو  
خشي بختي فباناستو بين  
مثلاً (لم يسقط القضاء في  
الاطهر) لعدم انعقاد  
صلاته لعدم جزم بتردد في  
بقولنا في ظنهم ما لو كان خشي  
في الواقع بان كان اعتداه سالم  
موجوداً حينئذ

التي لا تدرك الامار اعتباراً وهو محل النظر فلا يرجع (قوله بخلاف ما لو بان حدثه أو نحوته الخ) ينبغي أن المراد خشيته الخلق انما الظاهر فقباس وجوب إعادة اذان بان بعد الصلاة وجوب الاستنفاذ اذان في ثنائها ولا يجوز الاستمرار مع المأخوذ فلو ما بدله عليه كلام الروض من جواز منى على المروج من أنه اذان بان بعد الصلاة تنصبه بالظاهر لم يجب القضاء فله سيم وتقدم عن عس ما رواه (قوله فانه تازمه مغارقه) أي عقب علمه بذلك قال في المجموع ولا ينبغي عنها ترك المتابعة قطعاً فني وفي سيم بعد ذكره من علمه عن شرح الروض ما نصه وصار شرح العباب قال في المجموع عسل تبطل صلاته اذا مضت لحظة لم ينو ذلك أي المغارقة اهـ ويظهر أن الحكم كذلك اذا لم يأت حدث الامام من الاول علم بل قد يقال بالاول ثم ايت مرص بذلك الشارح في فصل خرج الامام وظاهر ما تقدم أن البطان لا يتوقف على انتظار كثير بخلاف ما يأتي فيمن لم ينو الاقتداء والفرق أنه لم يتقدم هناك اقتداء



المذموم فيه شرعي غير محمودا كقولهم وذهبت غلاته في السن حتى أخذ منها بعضهم أن ذلك كبيرة لا الاتمام به قال الماوردي وعمره على  
الامام نصب الفاسق اماما للصلاة لأنه مأثور بجماعة الصالح وليس منها أن يوقع الناس في صلاة (٢٩٥) مكرهه اه وروى عنه حمزة

نصب كل من كره الاقتداء به وناظر المسجد وناصب  
الامام كره في تحريم ذلك كله ظاهر (والاصح أن  
الافتقار في الصلاة ما يتعلق بها وان لم يحفظ غيرها لانتفاء  
الافتقار من الأثر) غير الافتقار وان حفظ كل القرآن لان  
الحاجة للفتق أهم لعدم انحصار حوادث الصلاة  
ولانه صلى الله عليه وسلم قدم أبابكر على من هم أقرانه  
نحس البخاري على جمع القرآن في حياته صلى الله  
عليه وسلم الأول بعة أنصار خراجون زيد بن ثابت  
وأبى بن كعب وعاذ بن جيل وأوزيد بن رضى الله  
عنه وخبر أحقهم بالإمامة أقر وهم يجوزون على عرفهم  
الغالب أن الأقر أفضل لهم كانوا يسمون اللفظ معرفة  
فقه الآية وعلموها فهم يشاؤون في فقيه وحرفين  
فقيه كلي المجموع وينبغي حمله على فن أفته وحرفيه  
لان مقابلة الخبر بزيادة القسم غير بعيدة بخلاف  
مقابلتها بأصل الفقه فهو أولى منها لتوقف صحة الصلاة على كونها شرعا بالسبب  
أشار لذلك (و) الاصح أن الافتقار أولى من (الأورع)  
لان صلاح الصلاة إلى الفقه أهم كما هو تقدم الأقر على الأورع والأوجه أن  
المراد بالأقر الاصح قراءة فان استوفى ذلك فلا أكثر فقرأه وحسب السنوي أو بعضها من ذلك ورد في قراءة مثله  
على لحن لا يغير المعنى وبوجهه لا لاجتماع بحث أصنافهم الأورع على الأورع لأنه أعلى من هذا الزهد بحسب فضل الحال والأورع بحسب الشبه

لو كرهه كل القوم كافي الروضة ونص عليه الشافعي انتهى مناوى ونص على حوائج الرضا والناظر الشارح  
هو التصريح بالخروج على الامام في الزكوة كل القوم أقولوا الحرم مفهوم تقييد الشارح الكبراه  
بكونهم من أكثر القوم عرش (قوله لا من مذموم شرعا) أمالو كرهوه لغير ذلك فلا كراهية حقيقة بل  
القوم عليهم عرش (قوله غير محمودا ذكر) أي كوال عالم ومن تطلب على إمامة الصلاة ولا يستحقها أو  
لا يخرجه عن الجماعة أو يحويها من الصلاة أو يتعاطى معيشة مذمومة أو يعاشر الفاسق ويخونهم انتهى  
منناوى اه عرش وتقدم عن المغني مثله (قوله لا الاتمام به) أي لا يكره الاقتداء به حيث كان عدلا ولا  
يلزم من ارتكابه المذموم في العدالة عرش (قوله ويحرم على الامام نصب الفاسق الخ) لم يصح بطلان  
النصب وسأيت تعرض الشارح له في شرح وطيب الصنع وتوخاها سم عبارة عرش أي لا تصح قبلته كما  
قاله جوه معلوم ان جعلت تصح قبلته لا يستحق أن يتب الامام اه وجرم شيخنا بذلك بلا عذر وعبارة الافتقار  
وليس لاحسين ولا الامور رتق فاسق اماما في الصلوات كإثاله الماوردي فان فعل لم تصح كإثاله بعض  
المتأخرين اه (قوله وناظر المسجد) أي اذا كانت التولية عرش (قوله في الصلاة) أي قوله والأوجه  
في المغني الأوله كإثاله المجموع على المتن قول المتن (أولى من الأقر) ظاهر وطلعوا وبغيره مستورا وينبغي  
حلافة المتن تقدم من كراهة الصلاة خلف العاري عرش (قوله طلب البخاري على جمع القرآن الخ) قال  
الجعفي في شرح الرائي سوا العجابه الذين حفظوا القرآن في حياة النبي صلى الله عليه وسلم كثير وفد  
المهاجرين أبو بكر وعمر وعثمان وعلي بن مسعود وابن عباس وحذيفة بن اليمان وابن السائب وأبو هريرة  
ومن الأنصار أبي رزيد وعذابيوزيد وعذابيوزيد يجمع فعني قول أنس لم يجمع القرآن على عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم إلا أربعة أبيوزيد وعذابيوزيد وداود بن أبيهم الذين تلقوه مشافهة من النبي صلى الله عليه وسلم  
أو الذين جوهه يومه قرأته انتهى وكل من هذين الجوابين وان استبعد بعض أهل الصرك كان في دفع  
الاشكال عرش (قوله ونحس أحقهم الخ) لا دليل لمقابل الاصح (قوله يجوزون على عرفهم الغالب الخ) لعل  
من غير الغالب الصدوق فلا ينافي ذلك ما تقدم فيه سم (قوله وينبغي حمله) أي حمل ما في المجموع (قوله  
فهو أولى الخ) أي القن المختص بأصل الفقه سم (قوله لان حاجة الصلاة) أي قول المتن ويستحق المتعق  
النهاية لا قوله لعموم خبره سلم بتقديم الاسن وقوله وخبرنا في وقته وقوله أي بان يسم إلى قوله فهو جه  
وقوله ولا يصح على أو كان (قوله ويقدم الأقر على الأورع) أي كإثاله في الروضة عن الجمهور ومغني قال  
البصري في النفس ثمن من تقديم الأقر على الأورع الذي يقرأه سمعتون كان ذلك أصح قراءة أو  
أكثر قرأنا اه (قوله الاصح قراءة) أي لما لحفظه وان قل بتقديم وان كان غيره يحفظ أكثر منه لكن  
يقى ما لو كان أحدهما يحفظ القرآن بكاه مثلا ويصحح آيات قاله كواثر السوراطر قد عانده بالإمامة بها  
والآخر يحفظ نصف القرآن مثلا ويصحح بنهما من يقدم منهما فيه نظر واطلاقهم قد يقتضي تقديم  
من يحفظ النصف ولو قيل بتقديم من يحفظ الكل لان المدار على صحة ما صلى به لم يعد عرش (قوله  
ذلك) أي أي أفضله القراء من ذلك أي من الاصح قراءة (قوله وتردد) أي السنوي (قوله لا عبرة  
بها الخ) أي فلا يقدم صلحا على غيره عرش (قوله ويبحث أيضا الخ) أقره النهاية والمغني أيضا عبارة  
المغني وأما الزهد فهو ترك ما زاد على الحاجة وهو أعلى من نورع اذ هو في الحال والأورع في الشبهة قال في  
الفاسق فقها والغد لا يرفقه (قوله ويحرم على الامام نصب الفاسق الخ) لم يصح بطلان النص وسأيت  
تعرض الشارح له في شرح قول المتن وطيب الصنع وتوخاها سم (قوله يجوزون على عرفهم الغالب الخ) لعل من  
غير الغالب الصدوق فلا ينافي ذلك ما تقدم فيه (قوله فهو) أي القن المختص بأصل الفقه (قوله ثم رأيت  
السنكي أشار لذلك) كذا شرح هو

شوقاً من الله تعالى فهو زائد على (٢٩٦) العدالة بالحق وحسن السيرة وتبجيل المفضول من هؤلاء الثلاثة بلوغ أو انحام عدله أو معرفة

المومات ولم يذكر في المرحجات واعتباره ظاهري حتى اذا اشتراك في الورع وامتاز أحدهما بالزهد قدمناه انتهى اه زاهد النهاية وهو ظاهر اذ بعض الافراد للشيء قد يفضل بآدم اه (قوله فهو زائد الخ) لا موقفه هنا عبارة المغنى والنهاية عقبت المتن أي الأكثر ورعاً والورع غفره في الحقيقة والجموع بأنه اجتناب الشهات شوقاً من الله تعالى وفي أصل الروضة بأنه زائد على العدالة من حسن السيرة ولغة اه (قوله ولو تبجيل المفضول الخ) فلا كان الاقامة والاقراراً والألوع عصبياً أو قاصر في سفره أو طاسقاً أو زليلاً ويجوز الابهجول الابهجول ما لم يكن ان كان المسافر السلطان أو نائبه فهو احق وأطلق جماعة علماء المالكا زائماً لا يعرف الوهمكر وهو صورته ان يكون في ابتداع الصلاة ولم يساوه المأموم فان ساءوا أو وجدته حرم واقتدى به فلا بأس مغنى وفي ما ياتي أي فلا لوم في الاقتداء به معلوم منه نفي الكراهة ع ش عبارة الرازي أي قالوا اهنا غامض في تقدمه على غيره الذي ليس مثله مع حضوره وليس ترجعته الى نفس امته اه (قوله من هؤلاء الثلاثة) أي التي التي التي ومثلهما الازهد الذي في الشارح (قوله أو انحام) أي بان لا يكون مساقراً قاصراً ع ش أي والمأمومون ممتثلون وعلى شرح الروض باختلاف بين صلاتهما قول ولو تورع بعض صلاتهم من غير جماعة بخلاف المأمومين وشدي (قوله أو عدله) أي زائد على ما قبله بان يكون أحدهما عدلاً والآخر خاسفاً ع ش وكتب عليه البصري أيضاً ما صه كعب بن أبي النضير بالعدالة في خبر الارورع بالنسبة للأورع فليست اه (قوله كان أولى) أو يتقدم عن البصري على كراهة الاقتداء بالصبي الخلف في صفة وأما الثلاثة الباقية هنا فلا فاسق ويجوز النسب أي كالقاطب بكرة الاقتداء بهما أو يثبت ان الاقتداء بالقاصر خلاف الأولى (قائدة) سالت عبالوالم شخص ومكث عدة كذلك ثم اراد ثم اسلم شخص آخر ثم جدد المار بسلامه واجتمعان في المقدم منهما جواب ان الظاهر تقدم الثاني لان الردة باطلت شرف الاسلام الاول ومن ثم لا توجب له شيء من الاعمال التي وقعت فيه ع ش (قوله أي كل منهما) الى قوله وان ذكر النسب في المغنى الاقوله وخبرنا في معتبر (قوله من الارورع) أي الآفة والاقراراً (قوله بخلاف الآخرين) أي الاسن والنسب ع ش (قوله اذ هو الخ) عبارة بالنهاية والمغنى والمراد بالنسب من ينسب الى قريش وغيره من يعتبر في الكفاة كالعلماء والصالحين تقدم الهاشمي وأما علي ثم سافر قريش ثم العربي ثم العجمي ويقدم ابن العالم أو الصالح على ابن غيره اه قال ع ش ثم لم العربي أي باقي العرب وقوله مرو يقدم ابن العالم الخ أي بعد الاستواء فمما تقدم اه (قوله ومن اسلم بنفسه) أي وان تأخر اسلامه سم (قوله لان فضيلة في ذاته) قد قبله والآخر كذلك فلا قول بذاته لكان أنسب بصري (قوله وخبرنا ولو مك الخ) كان ينبغي تقدمه على قول المتن والجديد (قوله فاورع الخ) وينبغي أخذ انما قدمه من البحث فاه فاورع (قوله فاقدم هجرة بالنسبة الخ) وقاس ما صرح من تقدم من اسلم بنفسه على من اسلم تبعاً تقدم من هاجر بنفسه على من هاجر أحداً بأنه وان تأخر هجرته مغنى زاد الاعاب وظاهر تقدم من هاجر أحداً أصوله المصلي الله عليه وسلم على من هاجر أحداً أصوله الى دار الاسلام لاعلى من هاجر بنفسه اليها وهل يدخل في الأصول هذا الاتي ومن ادلى بها كأي آدم قياس الكفاة لا وقد يفرق بان المبادر هناك على شرف ما يظهر عادة الغنا فيه وهنا على أدنى شرف فوان يكن كذلك اه سم (قوله بالنسبة نفسها الخ) لا يظهر وجه انقص المهجرة الى دار الاسلام بالهجرة بالنفس فتأتي في الآباء أيضاً بصري (قوله الى دار الاسلام) أي بعد علمي الله عليه وسلم من دار الحرب مغنى (قوله فعمل ان التنسب الخ) كذا في شرح المنهج ولفظوه بما تقرر علم ان التنسب الى من هاجر مقدم على التنسب الى قريش مثلاً انتهى وكتب شيخنا العلامة الشهاب البرلسي

نسب كان أولى (و يقدم  
الافقه والاقراراً) أي كل  
منهما وكذا الارورع (على  
الاسن والنسب) فعل  
أحدهما أولى لان فضيلة  
إكل من الأولين له اقل نام  
بعض الصلاة أو كمالها بخلاف  
الآخرين (والجديد تقدم  
الاسن) في الاسلام (على  
النسب) لان فضيلة الأول  
في ذاته والثاني في آياته  
هو المنسوبين يعتبر في  
الكفاة كالعرب بتفصيلهم  
والمعلماء أو العلماء ولا  
صحة يمين في غير الاسلام  
فيقدم شاب أسلم أمس على  
شيخ أسلم اليوم نعمت  
الحب الطيرى انهما أو أسلم  
معا واستويا في الصفات  
قدم الاسن لعموم خبر  
مسلم بتقدم الاسن ومن  
أسلم بنفسه أولى من أسلم  
بالبيعة لان فضيلته في  
ذاته نعم ان كان بلوغ التابع  
قبيل اسلام المستقل قدم  
التابع لانه أقدم اسلاماً  
جنته وخبرنا ولو مك  
أ كبركم كان جمع  
متقاربين في الفضلة كما في  
مسلم وفي رواية في العلم  
وتعتبر المهجرة أيضاً فقدم  
أفقه فأناراً فاورع فأنقدم  
هجرة بالنسبة بآه الى  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم والنسبة لنفسه الى  
دار الاسلام فمن قانس  
فعمل ان التنسب لا يقدم

بها مشه

هجرة مقدم على التنسب بقريش مثلاً وان ذكر التنسب بقريش عن ذكر الاقدم هجرة (فان استويا في الفضلة المذكورة في المتن وغيره كالهجرة (فظلالة) المذكور بان



بهم شبه ماضيه قوله وبما تقرر الخ شبهت في هذا ان المحرقة مقبلة على التسب وورد امران الاول تصرع  
 الراقي بان فضيلة ولدنا لها من غير التسب مع تصرع الشيخين بتقديم قرش على غيرها الثاني انه يلزمه ان  
 يقول بئس ذلك في ولدنا لاسن والادورع والاقرا اولافقه من غير قرش مع ولد القرشي ولا يجوز ان يذهب  
 ذهاب الى ذلك لاتفاق الشيخين على تقديم قرش على غيرها انتهى اه سم وبعبارة الحلي قوله وبما تقرر  
 أي من تقدم الماهر على التسب عن ان التسب ما لم يعل عليه فبانه يكون التسب ان يقدم مقدما على التسب  
 ان يؤخره فان الاقدم مقدم على ابن الاخر أو ان الاقدم على ابن الادورع ولا يتأتى من التزام ذلك ثروا ث  
 ان الشهاب البرسي اعترض الشارح بان هذا مخالف لاتفاق الشيخين على ما تقدم قرش على غيرها من  
 العرب والعجم وأقول مراد الشيخين بتقديم قرش على غيرها من العرب والعجم لا على الاقدم من بعدهم  
 المراد بالثي ذكرها (قوله بان لم يعل من الخ) يدخل فيه من لم يعلم له أو وصف بخارم المروءة عن (قوله  
 بنقص بسقط العدالة) لم لا يقال بنقصه عن شرعي وان لم يسقط العدالة بصري قولنا المن (وحسن الصوت) أي  
 ولو كانت الصلاة سرية كما اقتضاه لاطلة والمراد هنا بيان الصفات الغائبة وما لا ترتب بها نسباني ع  
 (قوله من الاوساخ) أي قوله وهو من ولاد الغنى الآية قال فوجها بدل فصوره (قوله فصوره) كذا في المنهج  
 والنهاية لكن بانسقاط قول الشارح التقديم فوجها كذا اسقطه الغنى وشرح بالمنهج وشرح بانفسل لكنهم  
 عروها بتاقلان الحقيقي بالوجه بدل الصورة قال ع شرح قوله مر فصوره لعل المراد بالصورة سلامته في بدنه  
 من آفة تنقصه كجرح وشلل لبعض اعضائه اه والناسب الموافق لهذه الكتب أن يحذف قوله فوجها وقول  
 سم قوله فصوره بغير من فوجها السابق اه لا يخفى بعدم (قوله فبدنا) لا يبعد تقديم ما يظهر منه كدورجل  
 على ما هو مستتر بصري (قوله أقرع) أي حثاجته على فعل مسباح أو كما مشتر كذا في الامام تلي يأتي من  
 أهمال كائنا ما يكن في علو أو تنازع لا يقرع بينهما بل يعل كمنفردا ع (قوله بحث الامام راتب)  
 عبارة الغنى اذا كانوا في موافق مسجلين له امام راتب (قوله أو أسقط حقنا) فلو لم يكن له الرجوع  
 رجوع قبل دخول من اسقط حقه في الصلاة ع (قوله والاندام راتب) أي وان كان مغضوب لا يجز  
 الصغار ومثله ما لو عين شخصاً بغيره لم يتركه ع (قوله وهو من ولاد الناطر) فضيلة أن ما يقع من  
 اتفاق أهل جملة على ابيهم يعني من غير نسب الناطر أنه لا حقه في ذلك فيقدم غيره عليه لكن في الایجاب  
 خصاله بوجاهة قرش في الكفاية والجواهر وغيرهما تبعاً لما ورد في ما لا يحد تحصل فليقتضاه ما لم يغير  
 الجامع من مساجد الخواص والعشائر والاسواق بنصب الامام شخصاً أو بنصب شخص نفسه لها عرضاً جاعته  
 بان يقدم بغير اذن الامام ويؤمرهم فاذا فرضه ورشيت جماعة ذلك المثل بامامته فليس لغيره التقديم عليه  
 لا بانه وقصص في الجامع والمسجد الكبير أو الغنى في الشارح بنو لسة الامام أو نائب فقط لانهم من الامور  
 اعظم فاحتضن نظرهم فان فقدوا رضى أهل البلاد أي أكثرهم كما هو ظاهر انتهى اه ع (قوله من  
 ولاد الناطر) أي بولوعا كما كان غير مودى (قوله بان لم يكره الخ) تصو والتولية اصبحت (قوله أخذنا  
 هاهنا) أي في شرح أول من الغاسق (قوله أو كان بشرط الوافق) ظاهره ان كره الاقتداء به وان بعد  
 بشرط الوافق خوفاً سم أول كلام الشارح المار في شرح أول من الغاسق كالصريح في خلافه وانما عهده  
 الجعري فقالوا علم أن الامام الأعظم والواقف والناظر يحرم عليهم قولنا الغاسق ولا يصح قولنا لا  
 ولطفه وبما تقرر وعلم ان التسب الى من هاجم مقدم على التسب الى قرش مثلاً اه وكتب شخصاً العلامة  
 الشهاب البرسي هاجمته ماضيه قوله وبما تقرر الخ شبهت في هذا ان المحرقة مقبلة على التسب وورد  
 امران الاول تصرع الراقي بان فضيلة ولدنا لها من غير التسب مع تصرع الشيخين بتقديم قرش على  
 غيرها الثاني انه يلزمه ان يقول بئس ذلك في ولدنا لاسن والادورع والاقرا اولافقه من غير قرش مع ولد  
 القرشي ولا يجوز ان يذهب ذهاب الى ذلك لاتفاق الشيخين على تسبهم قرش على غيرها والله أعلم اه  
 (قوله فصوره) عطف على فوجها السابق (قوله أو كان بشرط الوافق) ظاهره ان كره الاقتداء به وان تقيد

لم يسم أي من لم يعلم منه  
 عدونه بنقص بسقط  
 العدالة فيناظرهم ثقافة  
 (الثوب والبسنت) من  
 الاوساخ (وحسن الصوت  
 وطيب الصنعة) بان يكون  
 كسبه فاضلاً كخيار وزراعة  
 (دعوه) من الفضائل  
 يقدم بكل منها على مقابل  
 لافضلها أي استماله القلوب  
 وكثرة الجمع ومن ثم يقدم  
 على الادرجه من تناقض  
 للمصنف عند الاستماع في  
 جميع ما مرأى نفا الحسن  
 ذكر كرام التنظير فالوجه  
 فبدنا فصحة ثم الحسن  
 صونا فصوره فان استويا  
 وشاحا أخر ع ذاك  
 حيث لا امام راتب أو أسقط  
 حقه لا ولي ولا اندام راتب  
 على الكل وهو من ولاد  
 الناطر ولاية محضه بان لم  
 يكره الاقتداء به أخذنا  
 مرع من المارودي القضي  
 عدم الصحة لان الحرقة فيه  
 من حيث التولية أو كان  
 بشرط الوافق (ومستحق  
 المنفعة)

يسبق المعلوم اه (قوله يعني) الى قوله ولو نحو فاسق في المعنى وقلى قول المتن والاصح في النهاية الاقوله  
ولو نحو فاسق الى المتن وقوله خلافا الى المتن وقوله فاه المأوردى الى المتن (قوله يعني من جاز الخ) أى والا  
ففي المستعير لا يستحق المنفعة سم عبارة المعنى وفي عبارة المصنف صور فاهنا لا تشمل المستعير والعبد  
الذى اسكنه سيد في ملكه فانه لا يستحقان المنفعة مع كونهما أولى فلو غير المحرم بساكن الموضع بحق  
لشملهما اه (قوله كما جاز الخ) أى وصيته نهاية ومعنى (قوله من غيره) متعلق بأولى (قوله وان غير الخ)  
أى الغير (قوله بسائر مرام) أى من الاعتمود وغيره من جميع الصفات معنى (قوله وهو من عدنا نحو المستعير)  
أى فان المستعير لا يملك المنفعة فلا يستحقها قال الاسنوي بل ولا الانتفاع حقيقة انتهى وأما العبد فظاهر  
عش (قوله نحو المستعير) أى كالعبد الذى اسكنه سيد في ملكه (قوله اذا نحو زالا نابة الخ) يؤخذ منه  
أن محل ذلك في غير نحو عبده وولده من يجوز له استنابته في استنابته من غير منفعته المأجر كما يأتي في باب مصرى (قوله  
والمستعير الخ) ظاهر حلقه أنه لا فرق بين المستعير لاهل وغير لاهل في عدم استحقاقه التقديم لكن ينافيه  
ما ساقى في كلام مر من أنه لو حضر أحد الشرى كان المستعير من الآخر لا يتقدم غيرهما الا بذنهما فاعل  
ما اقتضاه التعليل هنا غير مراد فلا يرجع رشدي وقد يجاب بان ما هنا في المستعير المستقل أو أن ما هنا مستثنى  
بما هنا (قوله من المالك) ليس بقيد عش (قوله وبما تقرر) أى من تفسير مسبق المنفعة عن جاز له  
الانتفاع بحمل تفسير غيره المستكن فيلم يكن بالمتحق للمنفعة حقيقة الاخص من المرجع (قوله  
للامامة) الى قول المتن والاصح في المعنى الاقوله وكان منها الى فان اذن وقوله قال الى المتن (قوله كما) أى  
مثل أهل مر في قوله أن المراد الخ كردى (قوله كما) الخ أى وخنى معنى (قوله وان غير الخ) أى غير لاهل  
عش قول المتن (فله التقديم) أى فلو تقدم واحد بنفسه من غير اذنه ولا من رضاه لم عليه ذلك لأنه قد يتعلق  
غرضه بواحد بخصوصه فلا بد من التفرقة على عدم تعلق غرض صاحب المنزل بواحد منهم بل أراد الصلاة  
وأهم يقدمون بانفسهم من شأوا فلا حجة عش (قوله ان كان شديدا) سذكر محترزه قوله لاهل  
يوهم أى وان كان مغضولا وعلى فلو قال الجميع لا يتقدم واحد منهم فهل يقر عنهم أو يقدم أفضلهم أو  
لكل منهم أن يتقدم وان كان مغضولا للعموم الاذن فيه نظر واهل الثاني أظهر لان اذنه لواحد منهم تعين  
اسقاط حقه وجوب حقه كان الافضل أولى فلو تقدم غيره لم يحرم ما لم تدل القرى على طلب واحد على  
ما مر فتنبه له عليه بحيث كان كذلك فالأولى عدم التقدم حيث علم أن هناك أفضل وليس له الاذن لهذا  
الافضل بل عليه الامتناع فقط لانه لم ياذن له في الاذن لغيره عش (قوله أما المجهور وعليه) أى بان كان صديقا  
أو مجنونا أو نحو ذلك معنى (قوله وكان منها بقدر زمن الجماعة) فيه أن هذا الشرط يلزم على ما فهمنا إذا  
صر فو هذا الزمن للجماعة يمكن للمكت بعده للمصطفى من زمانها يلزم عليه إعطائهم رشدي (قوله فان  
أذن الخ) قد يؤخذ من ذلك أن المالك الرشيد لو لم يتقدم ولاذن لاحد جاز لهم المكت بقدر الصلاة تسلاوا  
فرادى فتأمل لكن فهم ما نظر والمخافة حيث جازت الصلاة ولم يؤذن من الجماعة على زمن الانفراد أن لهم  
الجماعة يتقدم أحدهم بالصفات المتقدمة ثم رأيت شرح العباية ما هو كالشرح في ذلك سم وياتي عن  
البصري ما وافقه (قوله والاصول افرا دى) كذا في شرح مر أى والخطيب ولا يقدم واحدا بالصفات  
بشرط الواقف حيث كذا شرح مر (قوله يعني من جاز له الانتفاع الخ) أى والافضل المستعير لا يستحق  
المنفعة (قوله فان اذن الخ) قد يؤخذ من ذلك أن المالك الرشيد لو لم يتقدم ولاذن لاحد جاز لهم المكت بقدر  
الصلاة تسلاوا فرادى فتأمل لكن فهم ما نظر والمخافة حيث جازت الصلاة ولم يؤذن من الجماعة على زمن الانفراد  
أن لهم الجماعة يتقدم أحدهم بالصفات السابقة ثم رأيت شرح العباية ثم قوله أى المأوردى ليس لهم  
أى الخاص من تلك انسان أن يجمعوا الاذن المالك ان أراد ان يجعل ذلك ان كان حاضر الصبح اذ لا يجوز  
لأحد التقدم عليه بغير اذنه أو علمه واهل وان اراد أنه اذن بالصلاة في ملكه من غير على الجماعة في محضر فلا  
وجه لامتناع الجماعة حيث لا اذن اذن مناعلى زمن الصلاة مع الانفراد اه (قوله والاصول افرا دى) كذا

يعنى من جاز له الانتفاع  
بمحل كما اشارت اليه عبارة  
اصله (مالك) له (نحوه)  
كجازة واعاونه وقفا وذات  
سيد (أولى) بالامانة فيها  
يسكنه بحق من غيره وان  
تخير بسائر مرام فيؤمهم ان  
كان أهلا ولو نحو فاسق على  
ما اقتضاه الحلقه من ناعلى  
ما هو المتبادر أن السراد  
بالاهل من ناعلى ما استوان  
كرهت (فان لم يكن)  
المحقق للمنفعة حقيقة  
وهو من عدنا نحو المستعير  
اذ لا نحو زالا نابة الى  
الاعاونه والمستعير من المالك  
لا يعبر وكذا المتن المذكور  
نحضر الغير والسيد وأما  
خلافا ليشير شرح الامتناع  
بحضره المغير وبما تقرر  
علم أن في كلامه نوع  
استخدام (أهلا) للامامة كما  
مر كبره لرجال الصلاة  
كالكافر وان غير بسائر  
ما مر (له) ان كان رشيدا  
(التقديم) لاهل يؤمهم أى  
ينسب له ذلك لخبر مسلم  
لا يؤمن الرجل الرجل في  
سلطانه وفي رواية لابي داود  
في بيته وفي سلطانه أما  
المجهر وعليه اذا خلا بانيته  
اصلحه وكان منها بقدر  
زمن الجماعة فان اذن وله  
لواحد تقدم والاصول افرا دى  
قوله المأوردى والصميرى  
ونظر فيما القولى

السابقة سم وعادة البصري قوله ونظر فسمه القبول في الخ فدي قال الاقر بالتظهير قوله هما والاصول  
فرادي فليست أمراً بأنه قال في فتح الجواهر واصفه الوجه ان الولي لاحق له في ذلك مطلقاً وأنه حيث جاز إقامة  
الجماعة في تلك المأوى بان حضر وأقيم احداً أو مصلحته قدم الصفات التي تنبئ به بصرى (قوله)  
فرادي) أي ثمان كانوا قاصدين منهم لو عسكرت من الجماعة فعلموها كتب لهم ثوب القصد عس (قوله)  
وكان له في هذا الخ) قد يكون محل الخار قوله والاصول افرادي ووجه بما قدمت أنفاً سم (قوله)  
وهو) أي ما الخ اليه بالتظهير (قوله السيد) أي لا غيره معنى (قوله أو بملك غيره) أي بان أذنته في التجارة أو  
ملكه المسكن معنى قول المتن (لما كانت) أي كتابه بصحة معنى زاد عس لانه هو الذي يستقل بنفسه اه  
(قوله بدليل الخ) متعلق بقوله يعني الخ (وقوله السابق) اشارت الى ونحوه كروى (قوله فيما ملكه بعضه)  
ظاهر وان كان بينهما مملوياً وفي ذلك قول في نسخة وهو ظاهر فيقدم على سببه الملكة الرتبة المنفعة عس  
(قوله نظراً) الى الفصل في النهاية الا قوله بخلاف الولي (قوله وقد شارح الخ) هو الجلال المحلى وانما  
قد بدلك لاجل الخلاف فيعلم من تعليل المقابل الا في فلا يتوخم اذا ذكره الشارح مر كان بحر  
رشدى وسبأ عن البصري مثله مع زيادة (قوله وهو موهوم) أي خلاف المقصود هو أي المقصود كون  
المكرى آدم من المالك وغيره كاستأجر كروى (قوله اذا ذكرى الاما الخ) مرده على نحو الناظر والولي  
رشدى عبارة البصري قوله اذا ذكرى الخ قد يقال عس لان وكل مالاً المنفعة بكرى هذا والا وجه  
كلام الشارح المذكور على التبادر منه وهو مال الرتبة لا يهيم فيه وجه اذ في ضمن ذلك الاشارة الى محل  
الخلاف فان التماثل على تقديم المكرى بانه مال الرتبة وهذا لا يتأتى في غيره فليست أمراً بان في المعنى انما  
ومقتضى التعليل كما قال الانوسى بان الخلاف في الموصى به بالمنفعة وان المستأجر اذا أخف غيره لا يقدم بلا  
خلاف انتهى ويستهوخذ ما ذكرته اه (قوله فهو لبيان الواقع) أي ولقد في فهم أن ارادته مال العين  
لكن قوله مر في تعليل القول الثاني لانه مال الرتبة في مال الرتبة أقوى من مال المنفعة يقتضى تخصيص  
المكرى بمالك العين وليس كذلك بل المكرى قد يكون مالاً بالمنفعة فقط كما هو متأخراً ثم أكرها  
لغيره واجتمع كل من المكرى والمكرى فالمكرى يقدم لانه مال بالمنفعة لان عس وتقدم عن البصري  
والرشدى ما عليه من جوابه (قوله الملكة) أي قوله بل يظهر في المعنى الا قوله الرتبة وقوله بخلاف الى ولى  
الفصل في النهاية الى قوله الرتبة قول المتن (على المستعير) قال في الاعمال لو أعار المستعير وجوز له العلم  
بالرؤية وحضر افا لى يظهر أن المستعير الاول أولى لان الثاني خرج عموماً بمقتضى استواءهما لانه كالأو كليل عن  
المالك في الاعارة ومن ثم أوعاه باذن استوى افيما يظهر انتهى وفيه نظر لانه ان كان اعارته للثاني باذن من  
المالك انزل المستعير الاول باعارة الثاني فيسقط حق المستعير الاول حتى لو جمع في الاعارة لم يصح رجوعه  
وان كان باذن في أصل الاعارة بدون تعيين كل أو أعار بعلمه بوضا المالك وقد تقدم فيه أن المستعير الاول  
أحق أي لانه يمكن من الرجوع متى شاء ووجه ابعيد: فهو موجود في الاو أذنته في الاعارة بلا تعيين لاحد فالوجه  
للتسوية بينهما فيه ناهى على علم الرضا يكون الحق الاول عس (قوله الملكة الرتبة) هذا لا يشمل المستأجر  
المعبر به أي ويشتمل قول المعنى ويقدم المالك الملتصقة ولو بدون الرتبة اه وقول النهاية الملكة المنفعة اه  
وفيهما أيضاً ولو حضر الشرى كان أحدهما والمستعير من الآخر فلا يقدم غيرهما الا باذن من أحدهما  
الا باذن الآخر والحاضر منهما أحق من غير محض بيع أو تافعه ما لم يجمع والمستعير من الشرى كين  
كالشرى كين فان حضر الاربعة سبقتي اذن الشرى كين اه (قوله المار في الخبر) الاول القلب (قوله) أي  
المستعير واللام متعلق بالشئ (قوله لا غيره مع المالك الخ) قد يقال للافتان كانت للمالك خرج المستأجر لانه

وكانه لم يح هذا ليس خفا  
مال حتى يوب الى عنه  
فيه وهو منع لان سببه  
المالك فهو من فواضع حقوقه  
والولى دخل فيها (ويقدم)  
السيد (على عبده الساكن)  
ملك السيد وهو واضح  
لانهما ملكه أو ملك غيره  
لان السيد هو المستعير في  
الحقيقة (لا) على (مكاتبه  
في ملكه) أي المكاتب يعني  
فيه استحقاق منفعة ولو بنحو  
اجارة واعار من غير السيد  
يلبس لكلامه السابق فلا  
يقدم سيده عليه لانه أجنبي  
منه ويؤخذ عنه الاول لانه  
لا يقدم على قته البهيض فيما  
ملكه ببعضه الخ (والأصح)  
تقديم المكرى (ومقرر  
نحو الناظر (على المكرى)  
والمر و نظر للمالك المنفعة  
وقد شارح المكرى بالمالك  
وهو موهوم الآن براد المالك  
للمنفعة ومع ذلك هو موهوم  
أيضا اذا بكرى الاما لك لها  
فهو لبيان الواقع لا للاحتراز  
(والمعبر على المستعير)  
المالك الرتبة والمنفعة واشتار  
السبكي تقديم المستعير  
لشئ ولو يبتدأ المار في الخبر  
له واللام تقديم نحو المار  
أيضا ويحاج عنه بان الاضافة  
للملك أو الاختصاص  
وكلاهما متحقق في ملك  
المنفعة فدخل المستأجر  
وخارج المستعير لا غير  
مالك لها

شرح مر ولا يقدم واحدا للصفات السابقة (قوله ولكنه لم يح هذا الخ) قد يكون محل النظر قوله ولا  
صا فرادى ووجه ما في الحاشية الاخرى (قوله الملكة الرتبة) هذا لا يشمل المستأجر المعبر (قوله لانه غير  
مالك لها) هذا لا يدل على ان خروج لان عدم الملك لا يستلزم عدم الاختصاص وقد فرق ابن الحشابين

ليس مالكا للبيت وان ملك منفعة أو لا اختصاص دخل المستعير ودعى دخول الاول على التقدير الاول  
 ويخرج الثاني على التقدير الثاني على نظر سدع عبارة سم قوله لانه غير مالكا الخ هذا الاول على الخرج  
 لان عدم الملك لا يستلزم عدم الاختصاص وقد فرق بين المثلث بين الاختصاص والاستحقاق والملك في معاني  
 الامام بأن ما يصلح له التملك للامام مع عدم الاختصاص وما يصلح له التملك ولكن انضيف اليه ليس بمملوك له  
 الامام مع عدم الاختصاص وما عدا ذلك فاللام فيه للملك فان اراد الشارح بالاختصاص هذا المعنى ورد عليه ان  
 الاضافة لا تنحصر في المالك والاختصاص بهذا المعنى وان اراد ما يشمل الاستحقاق فهو محقق في المستعير فتأمل  
 اه قول المتن (والوالم الخ) وقع السؤال عن الامام الاعظم اذا اراد الاذان هل يقدم على المؤذن الراتب كما يقدم  
 في الامامة على الامام الراتب والوجه انه يقدم اذ لا فرق بينهما وما عدا ذلك صلى الله عليه وسلم فلا يعذر كما ينو  
 سم قول المتن (اولي الخ) أي تقدمه او تدمغه في شرحه افضل (قوله السابق) أي في شرحه فله التقديم  
 (قوله) وظاهر ان عمل الاول أي مسئلة الوالي المذكور قد ورد في (قوله) انما يسه (شامل لقاضي البلد سم  
 أي يقدم من ولاه قاضي البلد عليه لان القاضي مجرد وسمه قال في حقيقة منبته وهو الامام الاعظم خلافا لما  
 يأتي عن الرشدي (قوله على الواجهة) أي قاله الاذني وغيره نهاية به قال الرشدي عبارة الاذني عرو يقدم  
 الوالي على امام الجهاد قلته هذا في غير من ولاه الامام الاعظم ونوابه امان ولاه الامام الاعظم ونحوه في جامع  
 أو مسجد فهو أولى من والي البلديات فانه ينته ومراد بنواب الامام الاعظم وزرارة بلس قوله  
 في المشهور امان ولاه الامام الاعظم ونحوه لا يدعي تقديم هذا على والي البلديات فانه امان ولاه قاضي البلد  
 فلا خلاف في تقديم القاضي عليه لانه مولاه وفي قياس هذا ينبغي أن يكون قول الشارح بل يظهر من غير هذا  
 فين ولاه نفس الامام فتأمل اه قوله امان ولاه قاضي البلديات فيه تأمل ولا وجه لميل قول الشارح بل  
 يظهر الخ على خلافه كما مر عن سم وقال بقوله على من عدا الامام الخ شامل لاتب الامام الذي ولاه اه  
 (فصل) في بعض شروط القدوة (قوله في بعض شروط القدوة) الى التنبيه في النهاية الا قوله أي فينا  
 الى وكذا (قوله في بعض شروط القدوة) وشروطها سبعة وهي عدم تقديم المأمور به الى امامه في السكان والعلم  
 بانه لا تالات الامام واستماعهما مكان واخذونه لا اقتداء والجماعة ووافق نظم مسلاتهما والوافق سنن  
 فخص المخلصة فها والاتبعة بان يتأخروا عن من يحرم الامام بحري (قوله ومكرها) أي بعض  
 مكرهاها نهاية به قول المتن (لا يتقدم الخ) ظاهر اطلاقهم انه لا فرق في ذلك بين العالم والجاهل والناسي وفي  
 الاعباب نعم بحث بعضهم أن الجاهل يغتفر لا يتقدم لانه عذر بأعظم من هذا وانما يخفى معذره وليعذر به  
 أو قرب اسلامه وعليه فالناسي مثله انتهى الا أن يقال ان الناسي يسبب للتصغير لفقائه ما هم له حتى نسي  
 الحكم ع (قوله لا يشد الوتوف) أي فيشمل مكان القعود والاضطباع معني أي والاستئذان والركوع  
 والسجود (قوله) والالتقييد عبارة الهية بالتقييد الخ بالغاه (قوله) أي بالوقوف ع (قوله الغالب)  
 أي باعتبار أكثر احوال المصللي أو بأشرف احواله وهو الوتوف شربى (قوله لان ذلك لم ينقل) أي  
 الاختصاص والاستحقاق والملك في معاني الامام بأن ما يصلح له التملك للامام مع عدم الاختصاص وما يصلح  
 له التملك ولكن انضيف اليه ليس بمملوك له الامام مع عدم الاختصاص وما عدا ذلك فاللام فيه للملك فان اراد  
 الشارح بالاختصاص هذا المعنى ورد عليه ان الاضافة لا تنحصر في المالك والاختصاص بهذا المعنى وان اراد  
 به ما يشمل الاستحقاق فهو محقق في المستعير فتأمل (قوله وهو أولى من الراتب الخ) وقع السؤال عن  
 الامام الاعظم اذا اراد الاذان هل يقدم على المؤذن الراتب كما يقدم في الامامة على الامام الراتب والوجه انه  
 يقدم اذ لا فرق بينهما وما عدا ذلك صلى الله عليه وسلم فلا يعذر كما ينو على ان عدم اذانه لا ينفي عنه احقبه  
 اذا ارادوا ما يخالفه بعض الناس بحجبان الامامة لا اعظام رتبة فانه امان الاذان أفضل منها سم ان اعظمية  
 الرتبة لا تقتضي فرقا بينهما (قوله) انما يسه (شامل لقاضي البلد (قوله على من عدا الامام) شامل لاتب  
 الامام الذي ولاه (فصل) لا يتقدم على امامه الخ

(والوالم في فصل ولايته) أولى  
 من الاقتصار على الملك الا قد  
 في الصلاة في ملكه وان لم  
 يأذن في الجماعة بخلاف  
 ما اذا لم يكن فهم والالتزام  
 الجماعة في ملكه الا بانه  
 فيها ثلاث يلزم تقديم غيره  
 اذنه وهو متعم وطاهر ان  
 يحصل الاول ان لم يرد زمن  
 الجماعة الا شيع لانه فيها  
 وعلم من كلامه تقدمه على  
 غيره ينك بالاولى وذلك لغير  
 السابق ويقدم من الولاية  
 الاعصم ولاية وهو أولى من  
 الراتب ان شئت ولايته  
 الامامة بخلاف ولايته  
 الشرطة على الاوجه قوله  
 والى الامام انما يسه للاتب  
 قدم على والي البلد وقاضيه  
 على الواجهة انما يسه لظاهر  
 تقدمه على من عدا الامام  
 الاعظم من الولاية  
 (فصل) في بعض شروط  
 القدوة ركبتين اذها  
 ومكرهاها (لا يتقدم  
 المأمور (على امامه في  
 الوقوف) يعني المكان  
 لا يتقدم الوقوف والتقييد  
 به لقال لان ذلك لم ينقل  
 (فان تقدم)

لان المتقدم بالنبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين لم ينقل عن احد منهم ذلك أي التقدم واخوه صلى الله عليه وسلم لم يجعل الامام ليؤم به والاتباع والاتباع غير تابعي ومغني ونهاية (قوله القائم) ان قوله أي فيما سواي في الغني (قوله وفالان أبي عمرو) فقال ان الجماعة في صلاته الحرف افضل وان تقدم بعضهم على بعض وهو الوجه المذكور في كلام الجوزي ومغني أي فقالوا ان التفراد افضل ع ش قول البتني (في الحديث) أي والتقدم لا يتلزم من الكراهية ومغني (قوله المبطل) حقيقة للمبطل فالتقدم لا يلزم وجهه لا يشترط وجهه بتقديمه عليه عن كونه تابعا لكل ما لا يطعني وقال حضنا الحنفى وجهه ان لم يعد ذلك التقدم في غير صلاة الحرف بخلاف مخالفته في الافعال فانها عهدة لا عذر كثيرة تعبيرى (قوله لما ياتي) عبارة النهاية والغنى كما ساقى اه (قوله لا يتلزم الخ) ظاهره وان وقع الشك في ما السنة سم وع ش قال التعريبي والمعد ذاته بشرط تعقيبها على اه فابراحم (قوله اما لو شال الخ) فبشرط ما قبله لا يفتقر ان المراد بالمشك هنا ما يشك الظن فابراحم (قوله من امامه) أي قدامه كردى (قوله فقدم الخ) أي فيما يليه من امامه سم (قوله وان اعتد بصورتها) غاية لقوله مغني فتاوى والغنى في صورتها يرجع للجماعة سم (قوله في الجمعة وغيرها الخ) أي من حصول الشعار فيسقط ما انقض الكفاية ويجعل الامام عنه القراءة والسهو ويقطعه سهوا وامامه وبضرا التقدم عليه ولكن فعيلين كما ياتي وغير ذلك ع ش (قوله فلا تنافي) أي بين الكراهية وبين عدم الضرر كردى (قوله المطلوبة) مفعلة لسن (قوله ماسر) أي في ادراك فضيلة كثيرة التعرير كردى (قوله ان من ادرك الخ) بيان لما في (قوله ان المراد) مبتدأ خبره (من الواضع) المتقدم سم (قوله السبعون لعشرون الخ) أي التي تخص ذلك الجزء الذي قاربه فهو ايضا من الصلوات في جماعة في يدعى الاثني عشر والسبعون وعشرين في الجماعة في يدعى الاثني عشر وسبعين وعشرين ركوعا عاذا فان في سبعون غير مائة ركوع اذا كانت مائة ركوع وهي السبع والعشرون والى التي تنتمي له فقط دون السبع والعشرين التي تخص غيره كالسجود ع ش (قوله في ذلك الجزء) ان كان المراد به فوات فضله السبع والعشرين من حيث ذلك المندوب بالذي توفى أي فوات فضله فواضع وان كان المراد ما طاعنا فعيل تأمل لان المضاعفة في الجماعة فيها يظهر لاشتمالها على فضائل عديدة تغلو عنها صلاة الفرد والحكم بان عدم الاتيان بفضله من اتيان بقية الفضائل التي اتي بها محض تحكيم ربه نص من الشارع فاعل الاقرب والله اعلم فوجه كلام المجموع وغيره بما اشترت اليه أنه تفوته فضيلتها بالنسبة لما توفى له لا مطلقا ما رأيت سم على المنهج قال قوله ذكره معلوم انفراد الخ ومع انفراد مكرهاته لا تفوته فضله الجماعة خلافا لما على من فضيلة الصف وفالاعطال لا يدور على ان فضيلته دون فضله من دخل الصف والمولى وافق المولى اه بصري في الصكردي بعد ذكره انصافه وفي فتاوى السيد عبد الله كور رحمه الله أي ما قاله الطبراني والبرلسي الاثر بان شاة الله تعالى انتهى وهو اوجه مما سبق اه (قوله تحصل له السبع والعشرون) أي المخصوصة بمعاذ ان الجزء منها هو مرجع العبارة غير متدفق معنى قوله لكنها الخ (قوله كاتفر) أي أيضا (قوله نعم) أي قول المتن بالعقب النهاية قول المتن (قولا) أي عر فاعيا يظهر ولا يدعى ثلثة اذ عر غاية أي فان اذكره وكان مغني الفضيلة بالجماعة كما يعلم مما ياتي في ريدى (قوله في العراة) أي وفي امامة

(قوله وفالان أبي عمرو) أي في انه لا يضر التقدم فيها (قوله لا يتلزم) ظاهره وان وقع الشك حال السنة (قوله فقدم على أصل بقاء التقدم) أي فيما ذكره من امامه (قوله وان اعتد بصورتها) غاية لقوله مغني فتاوى والغنى في صورتها يرجع للجماعة ش (قوله ان من ادرك الخ) بيان لما قبله ان المراد اعتد بخبره من الواضع المتقدم (قوله فيما اذا سوا في البعض السبعون والعشرون) هذا قال ما يخص ذلك البعض من السبع والعشرين وهو جزء من كل واحد من السبع والعشرين والنسبة فان الظاهر ان السبع والعشرين للجماعة في جملة الصلاة لا لكل جزء فليتلزم وما يمكن ان يقطع بالظاهر المذكور وأنه لو كانت السبع والعشرون لكل جزء لاندخولت الجماعة على السبع والعشرين

فتم قدس المسألة كما ياتي في الغرائز والتأويل للكتبي

كل في امراته متغير رجل (والاعتبار) (٢٠٢) في التقديم والتأخر والمساواة في الشيام وكذا في الركوع كقولنا ظهر (بالعقب) الذي اعتد عليه

النسوة معنى (قوله كل في امراته الخ) أي بشرط أن لا يزيد على ثلاثة أذرع على ما يقيد قوله من إلا في وسن  
 أن لا ينزعا بينهما وبينهما كلين كل صفين على ثلاثة أذرع نحو أي ثمن من ثمن عن قنوا من بحر مائه مال  
 القاض وغيره وخبر به في المجموع السنة أن لا يزيد بين الأمام ومن خلفه من الرجال على ثلاثة أذرع تقريباً  
 كلين كل صفين اما النساء فبينهن الخلف كثير انتهى اه عش (قوله وان اعتدل التأخر الخ) أي  
 خلافاً للنهية والغنى عبارة عن ما لو اعتد عليه لم يصح لقدة كافتاده كلام البغوي زاد الاول واتفق به المؤلف  
 رحمه الله تعالى اه (قوله خلافاً للبغوي) وفي القرون من البغوي فلو تقدم بأحد العينين فان اعتد على القدم  
 بطلت صلاته وان لم يعتد عليه لم يطل وكذا لو اعتد علىهما قلت وفيه تنافي انتهى وبالصحة فيما اذا اعتد  
 عليهما فتنى شخشا الشهاب الزملي سم (قوله وهو) أي العقب إلى قوله ولا للتقدم في النهاية والغنى (قوله  
 به) أي بالعقب (قوله بخلاف عكسه) أي تقدم عقبه وتأخر أصابعه فصر لأن تقدم العقب يستلزم تقدم  
 المنكب معنى وفيه سم بعد كرمه من شرح الرضا مناصو وقد يقتضيه يضرب تقدم المنكب وان لم يتقدم  
 العقب بان اتحنى يسيراً إلى جهة الأمام بحيث صار منكبه مقبلاً واجمع اه أقول وقد عني القضاء المذكور  
 بان معنى التأخر المذكور أن تقدم العقب يستلزم تقدم المنكب فظاهر غش التقديم بجميع البدن  
 أو معظمه بخلاف تقدم الأصابع فقط فلا يستلزم ذلك فلا يظهر غش التقديم ومثل التقديم بالأصابع فقط  
 التقديم بالمنكب فقط في عدم ظهور المخالفة (قوله ان تصور) أي كن يقتسدي بمن توجه لكن البيت  
 الشريف (قوله وعلى) أي ان الرفعة (قوله الهمة) مال لها مرسى على أي انتهى عش (قوله أياً) أي  
 المخالفة بتقدم بعض العقب (قوله وبه) أي يكون المخالفة يسيرة (قوله بين ما هنا) أي عدم ضرر التقديم  
 ببعض العقب (قوله وفي التعمد) أي قوله أي جميعه في النهاية والغنى (قوله وفي القعود الخ) عطف على قوله  
 في القيام (قوله بالية) أي ولو في التشهد نهاية ومعنى (قوله يحتل ان العبرة برأسه) وهو الوجه نهاية  
 ومعنى عبارة سم قوله يحتل ان العبرة برأسه جرى عليه مر وهو شامل للمستقل بعرضه بان جعل رأسه  
 باجة عين الأمام أو يساره أو امتد في جهة العين أو اليسار اه (قوله وما ذكره أرفق الخ) اعتبار الرأس  
 حيث اعتد عليه كقولنا الغالبانه أنما يعتد عليه بمال المأموم فهو على وزان العينين القائم بخلاف  
 العقب في المستقل فإنه على وزان الأصابع من القائم بقدر بصري (قوله سواء) أي قوله ويردد في النهاية  
 والغنى (قوله اتحد) أي الأمام والمأموم عش (قوله كأصابع القائم) أي أو الساجد كأنه سم عن الشارح  
 مر عش (قوله اعتمره ما اعتد عليه الخ) يؤخذ منه بالاولى أنه لو صار قائماً على أصابعه وجعل خلفه كانت  
 العبرة بالأصابع وهو ظاهر وأنه لو انقلبت رجلاه كانت العبرة بما اعتد عليه عش (قوله بأن لم يكنه  
 الخ) أي أما اذا تم من الصلاة على غيره هذا الوجه فصلاته غير صحيحة نهاية وسم (قوله إلا ان يقال  
 التي اقتصر وعليها باضعاها فليأمل (قوله خلافاً للبغوي) في القرون من البغوي فلو تقدم واحد  
 العينين فان اعتد على التقديم بطلت صلاته وان لم يعتد عليه لم يطل وكذا لو اعتد علىهما قلت وفيه نظر اه  
 وبالصحة فيما اذا اعتد عليه ما فتنى شخشا الشهاب الزملي (قوله بخلاف عكسه) قال في شرح الرضا لأن  
 تقدم العقب يستلزم تقدم المنكب اه وقد يقتضيه يضرب تقدم المنكب وان لم يتقدم العقب بان  
 اتحنى يسيراً إلى جهة الأمام بحيث صار منكبه متقبلاً واجمع (قوله بالجانب أي جهة) ان كان  
 المراد انه لا بد من التأخر بحصره من الجانب جميع طوله المذكور وتواضع أوائله لا بد من التأخر بجميع  
 عرض الجانب فشكل الاختلاف في التأخر ببعضه قلل المراد الاول وقد يخالفه بضر التقديم ببعض عرض  
 الجانب كالقائم ببعض العينين قلنا انه بضر والا فيجعل الفرق شرأت كلام الشارح السابق (قوله  
 يحتل ان العبرة برأسه) جرى عليه مر وهو شامل للمستقل بعرضه بان جعل رأسه باجة عين الأمام أو  
 يساره أو امتد في جهة العين أو اليسار (قوله بأن لم يكنه غير هذا الخ) احتراز عن أمكنه غيرها كالاعتد

وان اعتد على التأخر  
 أيضاً كقولنا قيس نظارة  
 خلافاً للبغوي وهو ما يصيب  
 الأرض من مؤخر القدم  
 دون أصابع الرجل لأن  
 غش التقديم إنما يظهر به  
 فلا وإن تقدم أصابع المأموم  
 مع تأخر عقبه بخلاف  
 عكسه ولا للتقدم ببعض  
 العقب ما عدل في جعله  
 تصور فيما يظهر ضرورة  
 من خلاف حكمه ان الرفعة  
 من القاض وعلى الهمة  
 بأنها مخالفة لا تظهر فاشت  
 المخالفة للسيرة في الأفعال  
 وبه يفرق بين ما هنا وضرب  
 التقديم ببعض نحو الجانب  
 فيما يأتي لأن تلك مخالفة  
 فاحشة كقولنا ظاهر وفي  
 القعود بالانزلة أو كما  
 وفي الاصطلاح بالجانب أي  
 جميعه وهو ما تمت عظم  
 الكنتف إلى المخاضة فيما  
 يظهر وفي الاستلقاء بالعقب  
 ان اعتد عليه أيضاً ولا  
 فأنما ما اعتد عليه فيما  
 يظهر ثم رأيت الاذرع قال  
 هنا يحتل ان العبرة برأسه  
 ويحتل غير ذلك وما ذكره  
 أرفق بكلامهم كقولنا واضح  
 سواء في كل ما ذكرنا اه  
 فليأمل الاول ويحل ما ذكر  
 في العقب وما بعد ان اعتد  
 عليه فان اعتد على غيره  
 وحده كأصابع القائم وركبة  
 القاعد اعتبر ما اعتد عليه  
 على الوجه حتى لو صلى قائماً

معتد على خشية تحت ايطة فصارت سجدة معتد على الهوا أو ما سمن الأرض من غير اعتبار بان لم يكنه غير هذه  
 الهيئة عبرت الخشيتان فيما يظهر ويتردد النظر في مصلوباً تندي بغير مله الاعتداله على شيء إلا ان يقال

متكسبة لانها لا يمكن ان تكون  
فليعتبر او كان هذا هو الحق  
الاسمى في اعتبارها فبين  
تعلق بجبل ورده بطلان  
مسألة انما هو من حيث  
أخرى هي ان هذه الهيئة  
وجب اعتبارها عدم  
انقاد الصلاة كعلم عام  
في محبة القيام ولم أره  
كلما في السجود يظهر  
اعتبار أصابع قدميه  
اعتمد عليها الا لا نحو  
ما اعتمد عليه في قيامهم  
رايت بعضهم يحس اعتبار  
أصابعه ويتعين حمله على  
ما ذكرته (ويستدرون)  
أي المؤمنون ثبانا صلوا  
في المسجد الحرام حول  
الكعبة كما فعل ابن الزبير  
رضي الله عنهم وأجمعوا  
عليه ووجهان فيه اظهار  
لغيره وتغليب وتسوية  
بين الكل في توجيههم اليها  
وبه يتجه اطلاقهم ذلك  
الشامل لكن للحاجة  
وتلهم خلافا في الدليل  
بكثرهم ويندب أن يقف  
الامام خلف المقام للاتباع  
ومعلوم بحاضر الاستقبال  
أنه لو وقف صفوطي في  
أثران المسجد الحرام مع  
بقية السابقين (ولا يضر  
كثرة أقرب إلى الكعبة في  
غير جهة الامام في الاصح)  
اذلا يظهر بذلك مخالفة  
فاحشة بخلافه في جهته  
ويؤخذ من هذا الخلاف  
القول

اعتماد على الحقيقة على متكسبة) جزءه الثاني (قوله وجب اختيارها) احتراز عن الاضرار بالاعتبار  
النهاية ولتعلق مقتد بجبل وتعين طريقا أيضا اعتبار متكسبة أيضا فيما يظهر اه قال عرش قوله مر وتبين  
طريقه أي بان لم تكن الصلاة الاعلى هذه الحالة اه (قوله ويظهر اعتبار أصابع قدميه) لا بد منه غير  
أن ملا فقههم بخلافه نهاية عبارة قوله اعتبار أصابع قدميه لا بد من اختلاف ذلك وان يغتر التقدم بأصابع  
قدميه حال السجود وان اعتد عليها وان اعتبر العقب بان يكون بحيث لو وضع على الأرض لم يتقدم على  
عقب الامام وان كان متفعلا بالفعل مر اه عبارة عرش قوله أي جو يظهر اعتبار أصابع الخ معتد  
وقيل سم على المنهج عن الشارح مر انه وجع اليه آخر اه قول المتن (ويستدرون الخ) أي والاستدارة  
أفضل من الصغوف وبصره قوله الشارح مر واعتقبا عرش ودعوى التصريح بجبل تأمل اذ قد يتفاوت  
السكن بالنسبة لشئ واحد ولذا جاعل المتن في ديب الاستدارة وأفضله الصغوف فيمنع على طريق نقل  
المذهب كما يأتي ثم يظهر منسج النهاية والشارح أفضل الاستدارة (قوله أي المؤمنون) الى قوله ومعالم  
في النهاية وكذا في المتن الا قوله كما فعله الخ ونحوه (قوله نداء) أي فكره في حق من هو في غير جهة الامام عدم  
الاستدارة عرش قول المتن (قوله في المسجد الحرام) أي وان لم ينشأ خلافا لركش نهاية وياتي في  
الشرح ما يفيد وزاد المتن عقيد ذلك السكن الصغوف أفضل من الاستدارة اه (قوله لغيرها الخ) أي  
الكعبة (قوله وتسوية بين الكل الخ) فيه تأمل سم عبارة الجبري قوله البهائي الى جميع جهاتها والافلو  
وقوله امضا خلف صف فقد توجهوا اليها اه وهذا التفسير ظاهر فطيل المتن بقوله لاستقبال الجميع اه أي  
بإضافة الصغوف الى جهة فعله وذلك ان تدفع الاشكال بان معنى قول الشارح في توجيههم البهائي توجه كل من  
المتسدين الى الكعبة المشرقة بلا حائل لما ذكر (قوله وبه) أي ذلك التوجيه (قوله ذلك) أي ديب  
الاستدارة (قوله لن قد علم) وهو الزكش نهاية ومعنى (قوله خلف المقام) قال شيخنا الزبدي وظهر أن  
المراد خلف ما بين خلفه فأنه لا يشاركه منتهى فضل ابن حجر انتهى وأشار بذلك الى دفع ما يقال كان  
للمناسبات يقول امام المقام يعني بان يقف قبالة بابه لانه اذا وقف خلف المقام واستقبل الكعبة صار المقام  
خلف ظهره عرش وعبارة الجبري وفي القلبي قوله خلف المقام أي بحيث يكون المقام بين الامام  
والكعبة بل وجهه أي بابه كان من جهتها انتهى أي فالتعبير بالخلف صحيح بالنظر الى ما كان أولا وان ما هو له  
الآن قد حدثت فالتوجه نحوها بالنظر اليه وأما بالنظر لحاله الاول فلا وقفة اصلا قال سم ولا نظروا لتغويت  
ركعتي الطواف على الطائفتين لانهم ليسوا أو لم يسمعه على أن هذا الزمن قصير ويندر وجود طائف حيث  
فكان حق الامام مقدما انتهى اه (قوله للاتباع) أي له صلى الله عليه وسلم وللمعاصرين بعدهم شرع المنهج  
(قوله بقية السابق) وهو الاثراف بحيث يقر من الكعبة الى خارج من جهة او اعتمد على الصغوف مسطحا  
وظاهر النهاية موافقا للشارح كإرضاه الاثراف في مشير الى ديب الجبري عليه من حل كلام الامام في النهاية على  
موافقتا في المتن من الصغوف وان كانوا بحيث يخرج بعضهم عن جهة الوتر لولا في الجبري بعد ذكر الخلاف  
الذكر من اقصاء صغوف البراءة ووجوب الاثراف وهو المعتد اه (قوله اذلا تظهر) الى قوله وشي في النهاية  
(قوله بخلافه في جهته) فلو توجه الامام الى الكعبة في جهة متلا فجهته مجموع جهتي جانبيه لا يتقدم عليه  
المؤمنون والتوجه ولا احدى جهتيه نهاية ومعنى وباتى في الشرع ما يفيد قل عرش انظر هل من الجهتين  
الركبتان المقدتان للبعثين زياتي الى السكن الذي استقبله الامام ولا حتى لا يضر تقدم المستقبلين لذلك  
الركبتين على الامام في جهته نظر ولا قرب الضر فركبتون جهة الامام ثلاثة اركان من جهة الكعبة اه (قوله  
على قدميه فلا تصح صلاته مع هذه الهيئة) (قوله فبين تعاقب جبل الخ) ولتعلق مقتد بجبل وتعين طريقا  
اعتبر متكسبة فبما يظهر شرح مر (قوله ويظهر اعتبار أصابع قدميه) لا بد من اختلاف ذلك وان  
يغتر التقدم بأصابع قدميه حال السجود وان اعتد عليها وان اعتبر العقب بان يكون بحيث لو وضع على  
الأرض لم يتقدم على عقب الامام وان كان متفعلا بالفعل مر (قوله وتسوية بين الكل) فيه تأمل (قوله

أن هذه الأقرب يشكر وجهه  
مقوتة لفصله الجاهل وهو  
مشمول بل متجبه بالانفراد  
عن الصف بل أول لأن  
اختلاف المذهب أحق  
بالإعانة من غيره ولو وجه  
أحدهما للركن فكل من  
جانبه جسته (و كذا لو وقفا  
في الصفة واختلفت  
جهتها) بأن كان وجهه  
لوجه أو ظهره لظهره أو  
وجه أو ظهر أحد هما لجنب  
الأخر فضع وإن تقدم  
عليه جسد بخلاف ما إذا  
كان وجهه للامام لظهره للمأموم  
كأقبحه المتز لتقدم عليه  
مع أحد وجههما فإراد  
هذه عليه في غير محل وتدل  
كلامه في هذه المسألة بقليل  
سقطها وكان المأموم أرفع  
من الإمام لصدق تقدمه عليه  
في جهته حيث أن الظاهر  
أن تصورهم يكون ظهر  
المأموم إلى وجهه الإمام ليس  
للتقدير المراد أن يكون  
مستقبلاهما واحدا والمأموم  
إليه أقرب وإن لم يصدق أن  
ظهره لوجهه ولو كان بعض  
مقدم لجهة الإمام وبعضه  
لغيره ما تقدم ضرعي  
الأوجه تغليب المصلحة لما  
لو كان الذي فيها الإمام فلا  
يجزى المأموم أو المأموم  
استمع وجهه بل هاتمامه  
لتقدمه عليه في جهته  
(و يقف) عبر به هنا فها  
بأن تغالب أيضا (الذ كر)  
ولو صلبا لم يحضر غيره (عن

أن هذه الأقرب يشكر وجهه) انظر المساواة (قوله مقوتة لفصله الجاهل) أفتى بالنوات حنفا الشهاب  
الرملي (قوله بل متجبه) اعتمد مر (قوله لأن اختلاف المذهب أحق) في إطلاقه نظر (قوله لتقدم عليه)  
وقد أفاق الشبهة بأنه يضر التقدم في جهته فكذلك المشبه (قوله ولو كان بعض مقدم لجهة الإمام) قضية  
كون الاعتبار في التقدم والمساواة وغيرهما بالعقبان يكون المراد بالمقدم والعقب حيث ذان أرادان  
بعض لجهة الإمام الخ أن بعض كل من العقبين المعتمد عليهما لجهة الإمام والبعض الآخر لغيره أو أن بعض  
العقب الواحد المعتمد عليه فقط لجهة الإمام وبعض الآخر لغيره فافقد بخالف قوله السابق ولا للتقدم ببعض  
العقب المعتمد على جميعه وأن أراد أن إحدى العقبين المعتمد عليهما لجهة الإمام والأخرى لغيره فافقد بغير  
على ما تقدم من البغوى وغيره في الروايات القديمة إحدى جليو أو أخرى واعتمد عليها ما وإن بدأ بالمقدم غير  
العقبين فالفق لهما أن الاعتبار بالعقب لا أن يكون هذا الكلام مقرر وضاع فيمن العبرة فيه بالعقب بل  
بغير الجانبين يكون المراد بتقديم بعض العقبا على الآخر في الحاشية الأخرى عن شرح الروض (قوله ضرعي الأوجه)  
هل يشكل قوله السابق ولا للتقدم ببعض العقبا الخ (قوله المتن عن عينية) قال في الإرشاد تراخ بسيرة قال  
الشارح في شرحه بأن لا يزيد ما ينهض على ثلاثة أذرع أعما ما في وجب تحت صلبه بالعرف اه (قوله والا)



اصل الصلاة وحصول ثواب وصفها قلنا ملزم له سمعنا بآثاره شرح بافضل اما اذا لم يقص من جهة أو تأخر كثيرا  
فانه يكره ذلك ويقوته فضيلة الجماعة اه قال الكردى عليه ولا تغفل عما سبق عن السيد البصري في المراد  
من قوت فضيلة الجماعة اه وقوله أى سمعنا بآثاره فرق الخ أى قوت الفضلة والحلي والنهاية والمفتى وقوله كثير  
من المشايخ أى كالطبرلاوى والعلسى والشهاب الرلى وباتى عن الصيرى ما يقيدان المتن من اقتضوا الاول  
أى عدم الفرق (قوله) من الامام نحو به الخ وبه يعلم أنه يندب الامام اذا فعل أحد المأمومين خلاف السنة  
إن مرشد إليها بيده أو غيرها وتوقف منه بالامتنال شرح بافضل زاد النهاية والامداد لا يبعد أن يكون المأموم  
في ذلك مثله في الارشاد المذكور ويكفى هذا مستثنى من كراهة الفعل القليل ومقتضى كلام المجمع  
والتحقيق عدم الفرق بين الجاهل وبين موهوب الاقرب وان اقتضى كلام المذهب اختصاص من الشوبل  
بجاهل اه عبارة مفتى فان وقف من يساره أو خلفه من أن يندار مع اجتناب الافعال الكسرية فان لم  
يفعل قال في المجمع عن الامام نحو به اه قول المتن (احرم من يساره) أى يندار ولو كان ذلك كرهه وانتهى  
فضله بالجماعة كما تقتضيه الروايات والله تعالى نعم ان عطف ثمم التالى تقدم الامام أو تأخرهما بالافضل والاول  
فلا تحصل واحد منهما نهاية قال الرشيدى قوله والا فلا تفصل الخ طاهره أن فضيلة الجماعة تنفي في جميع  
الصلاوات حصل التقدم أو التأخر بعبد ذلك وهو مشكل وفي فتاوى والده في محل آخر ما وافق ذلك  
فلا يرجع اه قول المتن (ثم تقدم الامام) طاهره استمرار الفضيلة لهما بعد تقدم الامام وإن دام على موقعهما  
من غير ضم أحدهما الى الآخر وكذلك لو تأخروا بعد فعله لطلعه منهما مكانه بتداه فلا يخالف ما سأل في يروى  
وعبارة قال ترى قوله أو يتأخران أى مع اضطرارهما وكذا ينضم إلى تقدم الامام اه وبذلك قوله في  
الحديث فاخذوا يد بئنا فافعلوا الخ لا يخفى (قوله في القيام) ومنه الاحتذاء أى عيش قول المتن (افضل)  
أى من تقدم الامام معنى (قوله) وأحق به الركوع أى كبحته خضعا معنى ونهاية (قوله) والامام أى ان لم يكن  
الا حداه الضيق المكان من أحد الجانبين أو نحوه ككل كان بحيث لو تقدم الامام جعله نحو تراب يساره  
خلقه أو يفسد ثوبه أو يضعه عليه النازع ع (قوله) تعين ما سهل منهما) يتردد النظر في قول المتن  
المتعين عليه فعله هل يكون مقبولا بالفضل للجماعة بالنسبة اليه فقط لان الآخرين أو لا تأخر ولا تقصير  
فنهجا أومنه أو بالنسبة للجميع ولو جرد الخلل في الجماعة في الجلة وأصل الاول وجه يصرى زاد ع وشي  
الشهاب الرلى عما أتى به بعض أهل العصر انه اذا وقف صف قبل انعام بالامام لم يقص له فضيلة  
الجماعة فحصل معتد أم لا فاجاب بأنه لا تقوته فضيلة الجماعة وقوله المذكور وفي ابن عبد الحق ما وافق قوله  
فيكون هذا مستثنى من قولهم مخالفة السنن بالمطلوبة في الصلاة من حيث الجماعة مكره وهم متوجهة للفضيلة  
أى والافضل به بان يقص من جهة من نحو به فافعل ذلك كرهه وانتهى فضيلة الجماعة كما أتى به  
شهاب الرلى ولا يظهر فرق واضح بين قوت فضيلة الجماعة في ذلك وعدم قوتها بما قبله وقدم مفردا كما قاله  
كثير من المشايخ فان الكراهة في الجميع ليست الا من حيث الجماعة (فرع) \* صلى جماعة على وصف  
يقضى كراهة نفس الصلاة كالختم قالوا جهوات فضيلة الجماعة أيضا فلا تصح قوت ثواب أصل الصلاة  
وحصول ثواب وصفها قلنا ملزم (قوله في المتن) ثم تقدم الامام أو يتأخران (قوله) تقدم الامام ولا تأخر  
كرهه قوت فضيلة الجماعة كما هو ظاهر لكن هذا واضح بالنسبة للمأموم مادام الامام فعمل ثبت الكراهة  
وقوت فضيلة الجماعة حقه أيضا لأن طلب التقدم والتأخر إنما هو لصلته المأموم فيمنه نظر ولا يبعد ثبوت ذلك  
في حقه أيضا ما أمكنه التقدم ولا تسلم أن طلبا مكره لمصلحة المأموم فقط بل لصلته هو أيضا فلا يشمل  
ويصير التردد المذكور فقبول وقت المأموم من يساره أو كنهه نحو به الى العيين أو انتقله هو بحيث يصير  
المأموم عن يمينه (قوله) وأحق به الركوع اعلمه موشى الشارح في شرح الارشاد على خلاف  
اللاحق فقال بخلافه مادام كانا غير القيام ولو الركوع كبحته البقي أو التشهد لا يبرح خلاف ما هو عليه  
كلام الروضة اه ومضى في شرح الروض على اللاحق فقال والظاهر ان الركوع كالقيام (قوله)

من الامام نحو به لا يتابع  
(فان حضرا آخر احرم عن  
يساره) قلن لم يكن يساره  
على احرم خلفه ثم تأويله  
من هو الى العيين (ثم) بعد  
احرامه لا قبله (يتقدم الامام  
أو يتأخران) في القيام  
وأحق به الركوع (وهو)  
أى تأخرهما (افضل)  
للا تسامح ولان الامام  
متبوع فلا يناسب الانتقال  
هذا لان سهل كل منهما السعة  
المكان والاعين ما سهل  
منهما تحصيل السنة على  
شمس القيام والركوع فلا  
تقدم ولا تأخر

اه وتعبه الجعري بقوله واعتمدت باختلافه أي وقفاً على الصفة وانها يتوالمعنى (قوله لعسره الخ) عبارة  
شرح البهجة أي والفتى أدل يأتى الأبعد كثير ويؤخذ منه أنه لا ينبغي ذلك للعاجزين عن القيام انتهت  
اه سم قول المتن (صالح الخ) أي بحيث لا يزيد ما ينمو بينهما على ثلاثة أذرع وكذا ما بين كل صفتين معنى  
ونها يقول يأتى الشرح منه (قوله أي قاما صفاً) فتيقن هذا الخلق أن يقولوا لصف صفاً يقع الصداق  
مبيناً للفاعل وهو بائر كنهائه للمعقول فإن صف يستعمل لزمان أو متعديا ع (قوله للاتباع الخ) غلو  
وقعا عن نه أو ساراه أو أحدهما عن غيره والأخرى عن ساراه أو أحدهما خلفه والأخرى عن نه أو أحدهما  
الأول كره كافي المجموع عن الشافعي معنى (قوله وان كن بحارمه) أي أو زوجته نهاية ومعنى (قوله أو  
ذكر وامرأه الخ) ظاهره وان كانت المرأة محرماً لذكر وهو موافق لقوله المتقدم وان كن بحارمه وهو  
ظاهر لاختلاف الجنس وعبارة غيره ولو كانت المرأة محرماً للرجل فالظاهر انها صفاً خلفه ع (قوله  
أو بالغ وصي) أي أو صديق (قوله وهي ونحش خلفهما) ويحش يحصل لكل فضيلة الصف الأول للجنس كافي  
الحلي بجري (قوله وانحش خلفهما) هلا قال خلفه أو لا ذكر كافي في السابق لان الخش لا يثنى سم عبارة  
عش قوله وانحش خلفهما أي بحيث يحاذيهما لكن قضية قوله حر لا يستعمل أو ثنتين الخش يقف خلف  
الرجل وصديق عليه انه خلفهما اه واجبا للجبري عن أشكال سم بمصاعف الخ لم يقل كذلك لاختمال  
عودا الصبر للامام اه (قوله ولو اراه) وكذا لو كانوا نسوة فبما يظهر في سم على جبر لو اجتمع الخوار  
والأزواج لم يسعهم صف واحد فيجبه تقديم الاحرار لانهم أشرف لم لو كان الأراه أفضل نحو علم وصالح  
فقه نظروا وصبر وأقبل الاحرار فهل يؤخرون للأحرار فيه نظراً انتهى وقوله أو اقلية نظراً مقصده ما نقل  
عن شرح العباب الخ من ان القوم اذا عاينوا معهم صف واحد ان يقم بهما يقدمون به في الامامة  
تقديم الاحرار مطلقاً وقوله ثانياً في نظري والأخرى بانهم لا يؤخرون كأن الصبيان لا يؤخرون للبالغين  
عش (قوله ان تم) أي قوله وقول جمع في المعنى الا قوله ويردد الى اما اذ لم يتم وقوله متى كان في الفضل  
مخوف الخ والى قوله وقد حو الى النهاية اما اذ لم يتم (قوله وان كانوا أفضل الخ) أي بعلم أو نحوه نهاية  
(قوله والصبيان) أي المسلم المعنى (قوله اما اذ لم يتم الخ) أي بان كان فيه فرجة بالفعل فيكمل بالصبيان  
وظاهر كلامهم انه اذا كان تاماً بان لم يكن فيدخلوا بالفعل ولكنه بحيث لو نفذ الصبيان بين الرجال وسعهم  
الصف لم يكمل بهم لكن قال الأذري لم يكمل بهم حيث فعلوا من جهة الأذري غير قولهم اما اذ لم يتم الخ والأزواج  
حاجة لذكر لها لانها ذكرها اه سم بحيث في عبادة النهاية اما اذا كان تاماً لم يكن بحيث لو دخل  
الصبيان معهم فيلوسعهم فالأزواج تخرجهم عنه كاستثناء مطلق الأصحاب خلفاً للأذري به بذلك علم ان  
كلامنا الأول أي قولهم اما اذ لم يتم الخ غير فرض الأذري اه واعتمد المتن مقالة الأذري (قوله فيكمل  
بالصبيان) أي ويعتقون على أي صفة تقتضيه كافي في جانب أو اختلطوا بهم عش (قوله وان يكمل  
صفتين قباهم) وهم الصبيان عش قول المتن (ثم النساء) ظاهره ان البالغين وغيرهم سواء وهما أفضل  
تقديم البالغين كافي به في الرجال وهما كانت غير البالغين من محل قوله من الله عليه ولو في الثالث ثم  
الذين يلونهم اذ لم يكن في عصره عند من عاين دليل أن حكمهم بالغ المستطوع كانوا موجودين ثم اذ ذلك  
لنص على أحكامهم فان قلت العلة في تأخير الصبيان عن الرجال خشية الاقتتان بهم وهذا متفق في النساء

لعسره عبارة شرح البهجة اذ لا يأتى الأبعد كثير ويؤخذ منه أنه لا ينبغي ذلك للعاجزين عن القيام اه  
(قوله وهي خلفه الذكر) كذا في شرح الروض (قوله وانحش خلفهما) هلا قال خلفه أي الذكر كافي في السابق  
وهي خلفه الذكر لان الخش يثنى (قوله وانحش خلفهما) هلا قال خلفه أي الذكر كافي في السابق  
والأزواج لم يسعهم صف واحد فيجبه تقديم الاحرار لانهم أشرف لم لو كان الأراه أفضل نحو علم وصالح  
فقه نظروا وصبر وأقبل الاحرار فهل يؤخرون للأحرار فيه نظراً انتهى وقوله أو اقلية نظراً مقصده ما نقل  
بالفعل فيكمل بالصبيان وظاهر كلامهم انه اذا كان تاماً بان لم يكن فيدخلوا بالفعل ولكنه بحيث لو نفذ

لعسره محسن يقوموا (ولو  
محضر) ابتداء معاً أو سرتاً  
(و جلان) أو صبيان (أو  
وجبل وصي صفاً) أي  
قاما صفاً (خلفه) للاتباع  
أيضا (وكذا الوضراء) أو  
أنسوة) فقط فتقضى  
أوهن خلفه وان كن بحارمه  
للاتباع أيضاً أو ذكر  
وامرأة فهو عن غيره  
خلف الذكر أو ذكران  
بالغان أو بالغ وصي وامرأة  
أو نحش خلفه وهي  
أو الخش خلفهما للاتباع  
أو ذكر ونحش أو ثني وقت  
الذكر عن غيره والخش  
خلفهما أو الخش خلف الخش  
(و يقف خلفه الرجال) ولو  
أزواج كلهم وظاهر (ثم) ان  
تم صفهم وقف خلفهم  
(الصبيان) وان كانوا أفضل  
خلفاً للداري ومن تبعه  
ويردد النظر في السابق  
والصبيان وظاهر تعبيرهم  
بالرجال تقسيم السابق أما  
اذا لم يتم فيكمل بالصبيان  
لما يأتى فيهم من الجنس ثم  
الخنثى وان لم يكمل صف  
من قباهم (ثم النساء)

قلت بنقض ذلك أن الحكم المتقدم في الرجال والصبيان عام حتى في المحارم ومن ليس مغلنة لا تنته رشدي  
عبارة عرش ويني تقديم الباقين من شيخ جدران اه **(قوله كذلك)** أي وإن لم يكمل صرح من  
قباهم وأفضل موقوفين آخرها بعده عن الرجال عرش **(قوله أي بتشديد النون)** عبارة شرح العباب  
بما عرفت وجهه إلا اللام وتشديد النون ويحذف الباء وتضعف النون وتنتهرا قول توجب هذا أن  
اللام جائزة لأن لام الأمر إلا أن الفعل مبني على فتح آخر وهو الباء لأنه اتصل به نون التوكيد الخفيفة  
المدغمة في نون الوقاية فهو في محل جزم **(قوله)** ويحذفها وتضعف النون أقول ويحذفها أن الفعل معتل  
الآن وحذفها عليه الجازم وهو لام الأمر تحذف آخره وهو الباء والنون لوقاية سم **(قوله)** الخفيفة  
أي أو التثنية مع حذف نون الوقاية كقلى الصبرى عن البرموى **(قوله ثلثا)** أي ثلثها ثلثا بالمرأة الأولى  
عرش أي بعد المرأة الأولى واحدة أعني قوله ليدنى منكم أولو الأحلام فأراد أنه قال ثم الذين يولونهم من مرتين  
مع هذا وإنما كان هذا مراد لأنه لم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم خنثى كما يوحى من الرشدي وقال خنثى  
الخنثى أنه شامل للخنثى وأوصى عليهم لعلمهم بوجوبهم بعقد قوله ثلثا راجعا لقوله ثم الذين يولونهم أي  
قالها ثلاثا غير الأولى وكان حق التعبير في ثلاثا مآلى أراد منها النساء الثلاث يولن وأما صابر بالذين  
بما كما قاله الثالثة الواقعة على الصبيان بخبري وقوله فيكون قوله الخ تقدم عن الرشدي ما وافقه **(قوله)**  
ولا يؤخر الخ أي بدما لم يخفف من تقديمه فتتعالى من خلفهم والآخر وانما كما هو ظاهر لما فيهم من دفع  
للمعينة عرش **(قوله صبيان)** أي حضرة وأولو **(قوله الباقين)** أي حضرة وابتعد الصبيان ولوقبل  
أحوالهم حاشي **(قوله)** بخلاف من عداهم هل ولو بعد الأحكام ثم أيت في شرح العباب بالشرح والظاهر أن  
الرجال إذا حضروا أثناء الصلاة لم يخلوهم العراة والخنثى وإن كان قد فعل قليل لمصلحة الصلاة القاضى  
وتسببه انتهى اه سم عبارة عرش فرغ علم بعضهم من الرجال حتى اصطفت النساء خلف الإمام وأحرم  
هل يؤخر بعد الأحكام ألا فيه نظر وظاهر الثاني وقفا لم ثم أيت في شرح العباب لشناعتين القاضى  
ما يبعد خلافه سم على التمسج أقول الأقرب بالإلحاح حيث يرتب على تأخرهن أفعال معالفة اه **(قوله)**  
ويسن أن لا يزيد الخ أي فإن زاد فانتفضه إلى الجساسة كحلل عامر رشدي **(قوله)** وقى كان الخ ويسن  
الصبيان بين الرجال وسعهم الصلوات تسكمل بهم لكن قال الأذرى وإنما يؤخر الصبيان عن الرجال إذا لم يسعهم  
صفا الرجال ولا أي وإن وسعهم بأن كانوا ثلثا ودين الرجال وسعهم وإن لم يكن فينبغي لوبال فعل كمل بهم  
لأجمالية اه فعلم أن مسألة الأذرى غير قولهم أما إذا لم يتم الخ ولا فلا يجنبه ذكره له إلا أنهم ذكروها  
فلا تأمل وقد يقال الحاجة لذكرها التنبيه على أن كلامهم شامل لها وإن مرادهم بعدم القيام يشتمل  
ما إذا لم يكن فينبغي لوبال فعل ولكنه بحيث يمكن نفوذ الصبيان بين الرجال **(قوله)** أي بتشديد النون  
عبارة شرح العباب بما عرفت وجهه بعد اللام وتشديد النون ويحذف الباء وتضعف النون ويانتها واضعاً  
رواية واختمن أدنى ثلثا ساكن الباء وتضعف النون اه **(قوله)** أي بتشديد النون بعد الباء عبارة  
شرح العباب بما عرفت وجهه بعد اللام وتشديد النون اه وأقول توجب هذا أن اللام وإن كانت جائزة لأنها  
لام الأمر إلا أن الفعل مبني على فتح آخر وهو الباء لأنه اتصل به نون التوكيد الخفيفة المدغمة في نون الوقاية  
فهو في محل جزم فلي تأمل وقوله ويحذفها وتضعف النون أقول ويحذفها أن الفعل معتل الآن لا يجوز دخول  
عليه الجازم وهو لام الأمر تحذف آخره وهو الباء والنون لوقاية قال في شرح العباب وانظر رواية ولغرض  
أدى ثلثا ساكن الباء وتضعف النون انتهى وأقول في خطه لغته نظر لأن بقا صرف العلة مع الجازم كلى  
نحو قوله لم يأتك ولا ناه حتى هو وإن كان منروءا عند الجمهور والآن بعضهم قال أنه يجوز في لغة الكلام  
وإنه لغة لبعض العرب خرج عطف على أنه لا تخشع كالأخشي أنه من يتق ولا يشغل فيما قال بعضهم  
أنه شأ في السعوانة لغتها بعض العرب بأنه خطأ لغته وحذفه وإن يخرج على ذلك هذه اللغة الثالثة التي  
ادعاها بعضهم ولا تكون خطأ لغتنا تأمل **(قوله)** بخلاف من عداهم هل ولو بعد الأحكام ثم أيت

كذلك غير مسلم للين أي  
تشديد النون بعد الباء  
ويحذفها وتضعف النون  
منكم أولو الأحلام والنهي  
أي الباقون اه - قلاهم  
الذين يولونهم ثلاثا ولا يؤخر  
صبيان الباقين لأصدا  
جنسهم بخلاف من عداهم  
لاخلافه ويسن أن لا يزيد  
ما بين كل صبيين وأول  
والإمام صلى ثلاثة أذرع  
ومى كان

مد فرج الصوفى وان لاشرع في صف حتى يتم الاول وان يصح له ان يريده وجميع ذلك سنة لا شرط قالوا  
خالفوا بحجبت صلاتهم مع الكراهة حتى يتوقفوا على عيش قوله حر حتى يتم الاول اى واذا شرعوا في الثاني  
ينبغي ان يكون وقوفهم على هيئة الوقوف خلف الامام فاذا حضر واحد وقف خلف الصف الاول بحيث  
يكون بجانبه ليس بين الامام فاذا حضر آخر وقف في جهة يساره بحيث يكون خلف من بين الامام وقوله حر  
صحت صلاتهم مع الكراهة فوقفوا في جهة الجماعة كما يصح من قوله حر قبل ويحرم  
ذلك في كل مكر ومن حيث الجماعة المألوكة اه عش (قوله: من صفين) اى اوبين الاول والامام ثابان  
(قوله: كره للداخلين الخ) اى ان وسع ما بينهما صفوا والا فظاهر عدم الكراهة لعدم التقصير منهم وباق  
مثله في مسئلة القاضي الا تبة فليراجع (قوله: فان فعلوا لم يحصلوا الخ) قضى بهذه العبارة في هذا المقام  
ونظروا ان القاتن ثواب الجماعة لا ثواب اصل الصلاة سم (قوله: وفضل صفوف الرجال) اى الخلف  
ونخرج به الخائف والتساقط افضل صفوفهم آخرها بعد من الرجال وان لم يكن فهو حر غير الامام سواء كن  
انما نطقوا بالبيض من هؤلاء والبيض من هؤلاء لا فاعلم من الخائف ان خلفهم والاخيرين من النساء افضلهن  
عش عبارة الخائف وفضل صفوفها الرجال ولوع غيرهم والخائف الخلف والنساء كذلك اولها وهو الذي  
يلى الامام وان تحمله منبر او نحوه ثم الاثر ببالاخر ببالاخر ببالاخر ببالاخر ببالاخر ببالاخر ببالاخر ببالاخر ببالاخر ببالاخر  
الرجال آخرها لان ذلك اتيقن واستمرتم الصلاة على الخائف تصفوها كلها في الغيب سواء اذا اتحد الخائف  
لان تعدد الصفوف فيها ما يلزم بالسنة ان وسعوا الامام ويكتفون من جانبه اه وعلم بذلك ان قول  
عش اى الخلف ليس بقيد (قوله: اولها) فظاهر وان انحصر غيره من بقية الصفوف بقضيه في المكان  
كان كان في اخذها المسجد الثلاثة والصف الاول في غيره او الفاضل خلاه اخذ من قولهم ان الاثر ادى  
المسجد الثلاثة افضل من الجماعة في تفسيرها ويكفي ان كان في الصف الاول وقفا على الامام بخلاف غيره  
والظاهر ان الذي يلى الاول افضل ايضا لى ينفى ان الذي يليه هو الاول لكرهاته الوقوف في موضع الصف  
الاول والحال ما ذكر عش وقوله والظاهر انه لا يخالف القول بالشارع الا في وقوفه الخ وقوله  
لكراهة الوقوف الخ يعارضها كراهة الزيادة على ثلاثة اذ عرّف الان هذه الزيادة بعد (قوله: وفضل كل  
صف الخ) لعله بالنسبة ليساره لان خلف الامام سم عبارة عش اى بالنسبة لى يسار الامام امان  
خافه فهو افضل من اليمين كاتل عن شرح الباب الحج اه (قوله: عني) اى وان كان من اليسار يسمع  
الامام ويرى افعاله نهاية اى دون من يسار الامام على العكس عش ويحرم (قوله: يسمع الامام الخ)  
مقتضى الثالث الخ (قوله: الاول واليمين) اى الخلف من ذلك نهاية (قوله: مردود) خبر وقول جمع الخ (قوله  
على اهلها) اى اليمين والاول عش (قوله: بمسجد الخ) اى لاصل دون المار بديله (قوله: والصف  
الاول) اى قوله من امامهم في النهاية (قوله: وان تحمله منبر) اى حيث كان من بجانب المنبر بحيث ان خلف  
الامام بحيث لو ازيل المنبر وقصده موضع شخص من الامام لكان صفوا واحدا عش (قوله: او نحوه) اى  
كل من كان في نهاية (قوله: وهو بالمسجد الحرام الخ) عبارة شرح بافضل والراى على شرح المنهج واذا  
استداروا في مكة فاصف الاول في غير جهة الامام ما قبل بالصف الذي وراء الامام لا ما قبل من النكبة على

في شرح الصاب والشارح والظاهر ان الرجال اذا سجدوا واثناء الصلاة اتزولهم المرأة والخائف وان كان فيه  
عمل قليل فلهما الصلاة قاله القاضي وغيره اه (قوله: فان فعلوا لم يحصلوا الخ) قضى بهذه العبارة  
في هذا المقام ونظروا ان القاتن ثواب الجماعة لا ثواب اصل الصلاة ايضا (قوله: وفضل صفوف الرجال) اى الخلف  
بالنسبة ليساره لان خلف الامام عبارة العليين وشرحه والوقوف بقر بالامام في صف افضل من البعد  
في موضع من الامام وان بعده افضل من الوقوف عن يساره وان قرب منه وضاداه بان وسفوفه يكتبونه  
من جانبه افضل اه باختصار الالة (قوله: او اليمين) اى وهو لا يسمع ولا يرى (قوله: وهو بالمسجد  
الحرام الخ) عبارة في شرحه الصغير لا رشاد والصف الاول في غير جهة الامام ما قبل بالصف الذي وراء

بين صفين اكثر من ثلاثة  
اذ عرّف كره للداخلين ان  
صطفوا مع المتأخرين فان  
فعلوا لم يحصلوا فضله الجماعة  
أخذنا من قول القاضي لو  
كان بين الامام ومن خلفه  
اكثر من ثلاثة أكثر ع فقد  
ضعوا حقوقهم فللداخلين  
الاصطفاف بينهما والا  
كره لهم وفضل صفوف  
الرجال اولها ثم ما يليه وهكذا  
والفضل كل صف بمن وقول  
جمع من الثاني او اليسار  
يسمع الامام ويرى افعاله  
افضل من الاول واليمين  
لان الفضيلة المتعلقة بقات  
العبادة افضل من المتعلقة  
بمكانه اى هو ديان في الاول  
واليمين من صلاة الله تعالى  
وملائكته على اهلها كما  
هم ما يوقى سماع القراءة  
وغيره وكذا في الاول  
قوله الخ شوع ما ليس في  
الثاني لا اشتغالهم بن امامهم  
وانشوع روح الصلاة  
فغفوى سماع القراءة وغيره  
ايضا فاقبضه يتعلق بقات  
العبادة ايضا وقدر هو  
الصف الاول على من بالروضة  
الكره من ثواب قلنا لا يصح  
ان المتأخرة تقصص بمسجد  
صل الله عليه وسلم والصف  
الاول هو ما يلى الامام وان  
تحمله منبر او نحو وهو  
بالمسجد الحرام

الوجه اه و يأتي مثلها من سم عن فتح الجواد عبارة النهاية في شرح ويستدبرون في المسجد الحرام  
 دخول الكعبة نصها والصف الاول صادق على المستدبر حول الكعبة المتصل بما وراء الامام وعلى من في غير  
 جهته وهو أقرب إلى الكعبة منه حيث لم يفصل بينهم وبين الامام صف اه قال الرشدي قوله مر وعلى  
 من في غير جهة الامام الخ أي فكل من المتصل بما وراء الامام وغير وهو أقرب يعني إلى الكعبة في غير جهة  
 الامام يقال صف اول في سائر واحدة وهو صادق على ما تعددت الصفوف أمام الصف المتصل بصف الامام  
 لكن بخلافه التعال في في قوله مر وما حاط به أفضلية أي الاول المشعور لعدم اشتغاله بن أمامه  
 وقوله مر وهو أقرب إلى الكعبة منه أي المستدبر أي بالصورة أنه ليس أقرب بالملمن الامام أخذ من  
 قوله مر الا في عقب المتن الا في على الاثر والوجه قوائم فضيلة الجاهلية الا في يتألف والاولا معنى  
 لعدم هذا اول مع تقوية لفظة الجاهلية فليحمر وقوله مر حيث لم يفصل بينهم وبين الامام الخ بقدي قوله  
 مر المستدبر حول الكعبة المتصل بما وراء الامام أي بان كان خلف الامام صف أم لم هذا غير مستدبر  
 فالصف الاول هو هذا الغير المستدبر والذي يلي الامام يكون المستدبر صفان لكن ينبغي أن يحل في جهة  
 الامام أي في غير جهته فينبغي أن يكون هذا المستدبر صف اول اذا قرب بين الكعبة فلو يكن أمامه غيره أخذ  
 من قوله مر وعلى من في غير جهته بالاولى فليحمر ولا يصح أن تكون هذه الحاشية بقدي قوله مر  
 وعلى من في غير جهته وان كان متبادرا من العبارة لعدم تأنيبه اه وقوله بقدي قوله المستدبر الخ وافقته  
 الجبل عبارة قوله مر حيث لم يفصل الخ مرتب بقوله والصف الاول صادق على المستدبر وهو قبيلة والمراد  
 لم يفصل بينهم وبين الامام صف في جهة الامام لانها اعم اه وقوله أي بان كان الخ يأتي من الكردى عرض  
 خلافه وقوله مر فبين الكعبة بتأمل المراد به وقوله ولا يصح أن تكون الخ محل تأمل وادبه الرطل عرض  
 صابرة و يأتي من الكردى ما وافقه قوله مر حيث لم يفصل بينهم الخ المتبادر أن المتبادر راجع لقوله مر  
 وهو أقرب إلى الكعبة منه وهو يقتضي أنه لو وقف خلف الأقرب وكان متصلين وقف خلف الامام  
 كان الاول المتصل بالامام لكن في سم على المنهج ما خلفه صابرة فرع ان في حاشية الشهاب الرمي كما  
 نقله مر بما عليه أن الصف الاول في المصلين حول الكعبة هو المتقدم وان كان أقرب إلى غير جهة الامام  
 أخذ من قوله سم الصف الاول هو الذي يلي الامام لان معناه الذي لا واسطة بينهم وبينه أي ليس قدامه صف  
 آخر بينه وبين الامام وعلى هذا اذا اتصل المصلون من خلف الامام الوات خلف الامام واستدوا خلفه في  
 حاشية المطاف وقف صف بين الـ كتنين البانين قدام من في الحاشية بين هذه الحلقة الموازين بن ابن  
 الركنين كان الصف الاول من بين الركنين لا الموازين بين بينهما من هذه الحلقة فيكون بعض الحلقة صف  
 اول وهم من خلف الامام في جهته دون بقية باقي الجهات اذا تقدم عليهم غيرهم وفي حاشية ان الزركشي ذكر  
 ما يخالف ذلك انتهت في كلام حاشية الزبادي ما نصه والصف الاول حاشية في غير جهة الامام متصل بالصف  
 الاول الذي وراءه لا ما قرب الكعبة انتهى وهذا هو الأقرب بالموافق للمبدأ المذكور اه وقوله هو  
 بقية نفي المحل تأمل وقوله وان كان أقرب في غير جهة الامام من غير الرشدي رده وقوله وهو الأقرب  
 الموافق للمبدأ الخ أي ولفتح الجواد شرح بافضل كبر أي وقفا لشرح بافضل ورفع الجواد كبر (قوله)  
 من بحاشية المطاف عبارة في شرحه الصغير لا ردا والصف الاول في غير جهة الامام متصل بالصف  
 الذي وراءه لا ما قرب الكعبة كما بينته ثم أي في الاصل انتهى اه سم (قوله من أمامهم) هو عطف على  
 من بحاشية الخ اشارة الى أن الذي يلي الصف الاول هو من أمامه لا من يليه وهو مبتدأ خبره ودون اشارة الى أن من أمامهم من الحاشية  
 اشارة الى أن من بالحاشية متخول الرتبة عن يعلمهم وهو المتأخر عنهم سم والاحتمال الاول هو المتبادر ولما  
 اقتصر على الكردى عبارة قوله من أمامهم أي يعلمهم من بحاشية المطاف الصف الاول من قدامهم أي في

من بحاشية المطاف من  
 أمامهم ولم يكن أقرب إلى  
 الكعبة من الامام في غير  
 جهته

الامام لا ما قرب الكعبة كما بينته ثم أي في الاصل انتهى (قوله من أمامهم) هو عطف على من بحاشية اشارة  
 الى أن الذي يلي الصف الاول هو من أمامه لا من يليه وهو مبتدأ خبره ودون اشارة الى أن من أمامهم من الحاشية

لما عرفون من يلهم ولا عبرة بتعليم (٣١٠) من يسفل المحجة على من يارضة كلهم ظاهر لكره الارتفاع حتى في المحجة كما ياتي ولندوة

غير جهة الامام وحاصله ما في النهاية والصف الاول صادق على المستدرج حول الكعبة المتصل بمجاورة الامام وعلى من في شريحة الامام والامام اقرب منهم الى الكعبة ولم يفصل بينهم وبين الامام صفى مقابله اه من نسخة سقمة (قوله لاهم) أى فى شرح ولا يضر كونه اقرب بالخط من ان هذه الاقربية مكرهه والحق (قوله) دون من يلهم) أى دون من يلى من في القدم قاله الكردى والصواب من يلى من يتحاشا الخلفا (قوله) أنه) الى قول المتن والافى النهاية الاقوله لاغصير الى وامام صرا قوله أى من غيرى وان لم تكن وقوله اوسمة الى صف وقوله اوا السعة الى نعم (قوله لاهم قناسى) لعل الاولى اسقاط الامام (قوله وعلمه) أى قول القنوى (قوله فالى بالتام الخ) كان وجه عدم اكتشاف بناء تعق في رفع الابهام أن الخط كثيرا ما سقط ويتساهل فيها بخلاف الحرف بصري (قوله لئلا يوهم) أى اسقاط التام على المتن (وساطه) المراد أن لا تتقدم عليهم وليس المراد استوائهم على جنبها وسواها في العدد وفي سم على المنهج قرر مرر انها تتقدم بسبب بحيث تنازعتهم وهذا لا ينافى انها وسطهم انتهى فان لم يحضر الامامة فقط وقتت عن جنبها اتخذها مما تقدم في المذكور ع (قوله نبال) الى قوله ويؤخذ في المعنى الاقوله لاغصير الى سكيل ما (قوله) سكيل ما هو الخ عبارة المعنى فانه كل موضع ذكر فيه وسط ان صلح فيه بين فهو التوسيط كنهنا وان لم يصلح فيه ذلك كهلست وسط الدار فهو فيه بالفتح اه (قوله اسكانه) أى وسط الدار (قوله والاول طرف الخ) أى ان الجانبين يلى طرف فقال جلست وسط القوم بدون وان ما ليس بمعنى يلى اسم لما بين طرفى الشيء فلا يقال التوسيط الدار بل في وسط الدار (قوله وهذا اسم) أى الجزء المتوسط منها سم (قوله وامام عرا الخ) أى اذا كان أفضا عاريا والافلو كان مستويا وتقدم وقفا البصري الى المستدرج بحيث لا يرى محله سم عبارة والمعنى ويشمل المراتب في ذلك عاريا بمصره في ضوء افلو كواثر اذ كان كواثرها أى في طلبة أو وشو لهكن امامهم مكره كسبب ان يتقدم امامهم كغيرهم بناء على احتساب الجماعة لهم وان كانوا بصرا بحيث يتألف نظير بعضهم بغيرها للجماعة في صفهم وانما رادهم سواء كما صرنا صا واجعت هذه الحالة وقف الامام وطلهم اه (قوله والاطلالة) أى مشافها يظهر فتلها البعد ونحوه من مواع الزوية بصري (قوله كذلك الخ) هذا كجزء من الصغين في مجموع هذا أمكن وقوفهم صفا والوقوف اصغر فامع غرض البصر واذا اجتمع الرجال مع النساء والجمعة عرا لا يقف معهم لاقى صف ولا في صفين بل يتبعين ويحسب خلفهم ونسب تدون القبلة حتى تصل الرجال وكذا عكسه فان أمكن أن يتوارى كل طائفة بكمال حتى تصل الطائفة الاخرى فهو أفضل كذا ذكر ذلك في المجموع نهاية ومعنى قال عرش قوله مرر لا يقف معهم أنظر هل ذلك على سبيل الجواب أو لا يندب فيه نظر والاقرب الثاني ويؤمر كل من القريتين بغض البصر وقوله مرر فهو أفضل أى من جلوس خلف الرجال واستدبارهن القبلة وقوله مرر تستوى صفو فالخ صلااة الحجازة تستوى صفو فهى الفضلة عند اتحاد الجنس طاهره وان زادت على ثلاثة فابر لبعث عرش (قوله ويختلفا جميع ما ذكر) أى فى قول المصنف (ويقف الذكر الخ) وفي شرحه قول المتن (ويكره وقوف الاموم فردا) ويؤخذ كما قال الشارح من الكراهة قوات خضلة الى الجماعة على قياس ما ساقى في المقارن فنهاية ومعنى (قوله من جنس) أى اما اذا انتابت الجنس كما رآه ولاشأنه وخشى ولا تخافى فلا كراهة بل يندب أى لا يفراد كجملهم بجماعتهم ومنه ما رآه في قوله فامرهم باقربا وبالخط ان كانت الواقعة متعددة فهذا قريب أو واحدة فلا نذر زيادة التقميقية سم وكلام المتخى كالصريح في تعدد الواقعة (قوله لهذا) أى لمرصلى الله عليه وسلم بالاعادة أى لروايته (قوله ولهذا) أى لتضعه معنى (قوله) ويؤخذ من قولهم الخ في هذا الاختلاف ظاهر اذ لم يكن هناك اختلاف اعادته صلى الله عليه وسلم في أمر جرشى وعبارة عرش هذا الصنيع يقتضى أن الوقوف مفردا عن الصف في الصفة

ذلك فلم يرد من النص (وقف امامهم) أنه قال الراى لانه قياسى كما أن وجبة تأنيش رجل وقال القنوى بل القياس حذف التام لا فظ امام ليس صفة قياسية بل صيغة مصدر أطلقت على الفاعل فاستوى المذكور والمؤنث فيها بطله فافى بالثمة لئلا يوهم أن امامهم المذكور كذلك (وساطه) نذبا لثبوت ذلك من فصل عائشة ولم سلة رضى الله عنهما فان آمنه خفى تقدم كالتكرار والسين هنا كونه لاغصير في قول وفى آخر السكون أضع من الفتح سكيل ما هو معنى بين خلاف وسط الدار مثلا الاضع ففهم يجوز اسكانه والاول طرف وهذا اسم وامام عرا قديم بصير ولا ظلمة كذلك والانتقدم عليهم وبخالفه جيم ما ذكر مكرهة مفقوتة لفضلة الجماعة كالمكره وقوف الاموم فردا عن صفين جبهه للجنس الصنيع عنه وذلك على عدم اطلاق عدم أمره صلى الله عليه وسلم لغائه بالاعادة فامرهم باقربا في رواية للتدب على أن تحسن الترمذى لهذا وتصح ابن حبان له معترض بقول ابن عبد البر انه مضطرب بالبصير انه ضعيف ولهذا قال الشافعى رضى الله عنه لو ثبت قلبه ويؤخذ من قولهم هذان الامر بالاعادة للندب أن كل صلاة وقع خلافه أى غير شافعى عنهما تسن اعادتها

ولو وجدته كما مر (بل يدخل الصفات وجدسه) بفتح السين فيه بان كان لو دخل فيه وسه (أي (٢١١) من غير الحاق شقة لتغير كالمظهر

وإن لم تكن فيه فحجته ولو كان يدينه بن مافيه فرجة أوسعة كأي المجموع واقتضاه ظاهر التحقيق خلافاً لغير مراد وإن وجهه بأنه لا يتصور منهم في السعة خلاف الفرجة لأن تسوية الصغوف بأن لا يكون في كل منها فرجة ولا سعة متأكدة التنبه عن فكه تركها كما علم عن مصنف كثيرة نزعها كلها ليدخل تلك الفرجة أو السعة لتقصيرهم بتركها لكره الصلاة لكل من تأخر عن صحتها هذا كالذي مر عن القاضي يعلم ضعف ما قيل من عدم ثبوت الفضيلة هنا على المتأخرين من أن كان تأخيرهم لغير وقتها من بالمجد الحرام فلا كراهة ولا تقصير كالمظهر وليس مقتضى الاستسوى بصغير ونقله عن كثيرين بوجه بأنه التمس عليه بمسألة التخطي مع وضوح الفرق لا يتم إلى الآن لم يدخلوا في الصلاة فلم يتحقق تقصيرهم ويؤخذ من تعليلهم بالتقصير أنه لو عرضت فرجة بعد ذلك الصف في أثناء الصلاة لم يحرق الياء ويحتمل (والا) بجدة سعة (فغير) تدل على جعله في الفضائل وهو أجم الصلي هل دخلت في الصف وأجرت وحسب من الصف فيصلي معاً أعد صلاته ويؤخذ من فهمه ذلك فيمن لم يجد فرجة حتى تسع على من وجدها لتقف عليه الفضيلة على الصغير من غير عدد (شخصاً) منه فلا اقتضا لغيره في وجبه أو وضع يد عليه ذلك فيمن لم يجد فرجة حتى تسع على من وجدها لتقف عليه الفضيلة على الصغير من غير عدد (شخصاً) منه فلا اقتضا لغيره في وجبه أو وضع يد عليه

معه خلاف وإن الأداة تسع للعرض وهو أي ثبوت الخلاف فيها قضية قوله من الاستيذان شرح فليجبر الخ وتروا من الخلاف وفي سم على المنع من عرض واحد في أثناء الصلاة ينبغي أن يحرق شخصاً من تركه مع تسوية ينبغي أن يكبره من ربه الله تعالى انتهى أي وتوفيه الفضيلة من حيث أنه (قوله ولو وجدته) أي وبعد خروج الوقت أيضاً ع (قوله كما) أي في بحث الإعادة (قوله بأن كان الخ) عبارة الغني فقال عن الله الفرجة لا يظهر والسعة أن لا يكون خلافاً يكون بحيث لو دخل بينهما لوسعه اه (قوله) لغيره) ينبغي ولو لنفسه بصرى (قوله وإن لم تكن) أي قوله ويؤخذ في الغني الإقوله كأي المجموع على مصنف وقوله لكرهاته الصلاة إلى مقتضى الاستسوى (قوله أوسعة) وقوله الشيخ الإسلام والمغني وخلافاً للصنع النهاية حيث جرى على ما اقتضاه ظاهر التحقيق فأنصرف على الفرجة حتى إذا كان السعة كائناً عليه الرشد (قوله) خلافاً أي من أنه لا يتحقق السعة الرشد (قوله) لأن تسوية الصغوف الخ) على لقوله غير مراد (قوله فكه تركها الخ) أي التسوية على خلاف هذا ما قد سألنا عن ظاهر كلامهم أولاً لأن ذلك خاص بالصبيان وهذا لغيرهم وهذا صريح في أن الاصطغاف مع ابتداء السعة المذكورة مكرره سم (قوله صغوف الخ) اسم كان (قوله لم يخرقها الخ) جواب (قوله تركها كلها الخ) ولو كان عن غير الإمام يحمل بسعة وقف فيه ولم يخرقها فإنه قال الرشد أي قوله ولو كان الخ كان صورته فيما لو أقسم أمام الصغوف وكان هناك فرجة خلفه فلا يخرق الصغوف المتقدمة له لم تقصيرها وإنما التقصير من الصغوف المتأخرة لعدم سدها فراجع اه وعبارة ع ش قوله من ولم يخرق إلا الآن يصل فرجة في الصف الثاني مثلاً وينبغي هذه الصورة أنه لا تقف الفضيلة على من خلفه ولا على نفسه لعدم التقصير ومعلوم أن محله حيث لم يجد محلاً يذهب منه بل يخرق الصغوف اه (قوله لم يخرق الخ) يريد أن يخرق في هذا الصورة في أنه هل يتعين عليهم أثر يصل إلى الإمام لأن المسو لا ينقطع بالمسور ولا يتعين لأن الاتصال المطلوب بل لكانت فلا فرق بين بقية الأماكن محل تأمل داخل الأقرب بالأول بصرى أي كل موضع نظائره فيطالب كل من حضر أو يحضر بعد الوقوف في آخر يصل من الإمام حال من نحو الخ و يتعين لمسه ذلك ظاهر وإن أدى إلى الانصراف عن الصغوف لحضور واحد أو لعدم موافقة غيره له في التقدم إلى الأقر بولم يكن شخص من أمامه أنه أعلم (قوله كوقت الخ) أي يتصور الخطر (قوله فلا كراهة الخ) أي فلا تقصيرهم الفضيلة ع عبارة الرشد أي فليس لغيرهم حق صغوفهم لأجلها اه (قوله التمس الخ) أي ما نحن في مسألة خرق الصغوف عبارة الغني والنهاية التمس عليه مسألة بمسألة فأن من نقل عنهم أنما فرضوا المسألة في الخطي يوم الجمعة والخطي هو التي بين القاعدتين والكلام هنا في حق الصغوف وهم قيام وقد مرح المتولى يكون بمنسولين والفرق بينهما أن سداً لغيره كأي في الصغوف مصفحة عامة ولقوله ما تعلم صلاته وصلاتهم فان تسوية الصغوف في تمام الصلاة كما ورد في الحديث تختلف تركه الخطي فإن الإمام يستحب أن لا يخرق حتى يسوي بين الصغوف اه (قوله لأنهم إلى الآن الخ) أي في مسألة الخطي (قوله أنه لو عرضت فرجة الخ) أي بان علم عروضها مالاً وجداه لم يعمل هل كانت موجودة قبل أو طرأت فالظاهر أنه يخرق ليصلها إذا الأصل عدم سدها بما إذا كان ذلك من أحوال المأمورين المعتادة لهم ع (قوله لم يخرقها الخ) هذا هو المعتمد ع عبارة سم قوله لم يخرق الخ ظاهره وإن لم يزد على صغيف اه قول المتن (فأعبر الخ) أي في القيام نهاية ويغني (قوله ذبا) كذا في النهاية والغني (قوله لم يخرق الخ) أي وتروا من خلاف من قال من العلماء لا تصح صلاته من غير دخل الصغوف في نهايتها (قوله ويؤخذ من فهم الخ) لا ينبغي ما يقبضون كل الحجب وجها بصرى (قوله فرجة) الأولى هنا وفيما يأتي سعة (قوله صوت الخ) وظاهر أن شملها إذا لم

يصل منه ورائه أحواله أنه يعليه (٢٠٢) (بعد الاحرام) لا قبله فيحرم عليه كل الكفاية وان نوزع فيه بل أصل كون الحذب بعد

الاحرام بأنه اذا أحرم مشردا لا تمتد صلاته عند الخلقين وفيه نظر فان الغرض أنه لم يجد فرجة في الصف فلا يصير منه يقضي بطلان صلاته عند عدمه وذلك لاضرارته بتغيير منفردا ويؤخذ من حرمته ما يضافها لولم يكن في الصف الذي يصير منه الا اثنان فيحرم من أسبغها اليه أنه يصير الاخر منفردا بفعل أحدهم يعود نفعه اليه صورته على غيره وهذا فيما اذا ماكنه انظر ليصطفع الامام خرقوله أن وسعها مكانه برهما اليه (وليأصاعده المبرور) ندبا لان فيه اعانته على جمع حصول ثواب صفته لانه لم يخرج منه الا لعذر (ويشترط علمه) أي المأموم وأراد بالعلم ما يشمل الفطن بدليل قوله أو سلفا) بانقلان الامام ليتمكن من متابعتها (بان) أي كائن (واو) يرى (بعض صف) من المقتدين به أو واحد منهم وان لم يكن في صف (أو يسهه أو) يسمع (مبلغا) بشرط كونه ثقة كقوله جمع متقدمون ومتأخرون أي عدل ورواية لان غيره لا يقبل اخباره نعم من قول اخبار الفاسق عن فعل نفسه فيمكن القول بظاهره هنا في الامام الا ان يفرض بان ذلك اخبار عن فعل نفسه صريح بما عاين هذا

فلنرضاه سم ويأتي وعلم بالحزمة (قوله) الى قول المتن بعد الاحرام في النهاية (قوله) أي الصف (قوله) فانه لا يظهر هذا الصنيع أنه لا يستحب جواز النكاح قد يؤخذ من تعليقه المذكور أنه لو أمكنه حرمه بحيث لا يدخل في ضلته استحب كان عبه فتأخر بدون قضاء شيء من أجزائه وهو متجه سم (قوله) لا يتنوله في ضلته حتى لو سواه نحر يشتهين كونه رقة ادخل في ضلته كما أتت بذلك شيخنا الشهاب الرمي سم ونهاية (قوله) لا يتنوله عبارة النهاية والمغني ويحل ذلك اذا جاز زواجه وافتته والا فلا يحل بل يمنع خلف الفتنة اه (قوله) فيحرم الخ اعتمد النهاية والمغني الكراهة عبارة سم الذي أفتى به شيخنا الشهاب الرمي أنه مكر ولا حرام شرح مر وقد يقال قياس ما أفتى به عدم الخرمه أيضا فيما لو جاز وقد وجد فرجة أو من أحد الذين في الصف وان صير الاخر منفردا وجه عدمه ان الخرم مطلوب في الجلة سم (قوله) كمال الكفاية عبارة في شرح العباب كما شرح به ابن الرقة والغاري وسبقهما البهار وبأن في حلقته وقال ابن نونس أنه لا يصح عبارة الاخرى ذكر ما من الرقة وغيره وذلك للابصار منفردا فيقول عليه القضية له يؤيده ما يأتي من حرمه والدم الشهيد ما ثبت وقد يفرق بأنه هنا الغرض ما ذوق في أصله سم عبارة المصري وقد يفرق بعدم التحقيق أي تفويت القضية لانه لا النحر وير بسبيل من علم الرفة اه (قوله) وان نوزع الخ اعتمد النهاية والمغني النزاع كما يروى قال سم هل يجري هذا النزاع في الحرمه على من وجد فرجة فتوفيها لولم يكن في الصف الذي يصير منه الا اثنان والمصنف المبرر بان المعنى واحد في الجميع سم وقد قدم منه مثله (قوله) بأنه الخ متعلق بقوله نوزع (قوله) منفردا أي عن الصف (قوله) ونظر أي في النزاع المذكور (قوله) عند الخالفين أي كان المنذر وان خزعوا لحسد شوي أي بالامام أحمد اه يجزى (قوله) فرجة الاولى الوافق لما قدمه ان يقول سعة (قوله) وذلك الخ أي حرمه ليرقب الاحرام أو كون الخ بعد الاحرام (قوله) يؤخذ الى المتن في النهاية والمغني (قوله) وهنا أي ما اذا كان في الصف اثنان فقط (قوله) ان وسعها مكانه هو ما الخ وانظر أفضل من الجرح حيث أمكن كل منهما نهاية (قوله) هو ما اليه صادق بما اذا ذى ذلك الى بعده عن الامام بأكثر من ثلاثة أذرع وهو محل تأمل الا ان يقال يتعين على الامام التحلف بتدبيره اذا تقدم وبأن فيما لو ترك التحلف نظير التردد السابق فلا تغفل بصرى أي في هاهنا قول الشارع ولا تعين ما سهل الخ (قوله) من المقتدين الخ قوله على ما وقع في النهاية الا قوله نعم الى ما أقول المجموع وقوله فلو كان الى الوفاء (قوله) من المقتدين الخ أي العالمين بانقلاته (قوله) أو واحد الخ قصة كلامه الا في اشتراط كونه ثقة أو وقوع صدقة في قلبه قول المتن (أو يسهه) أي وان لم يكن مصليا نهايتومعنى وابعاب والصحيح عند الحنفية اشتراط كونه مصليا كروى في الحلي وكذا المصني المأموم والفاسق اذا اعتقد صدقه اه ويأتي مثله في الشرح في الفاسق وعن عش في الصبي (قوله) بشرط الى قوله وان نقله في الغنى الا قوله أي عدل الى ما أقول والمجموع (قوله) نعم الخ أي في الاجتهاد بين الماهرين

وظاهر ان محلهما اذا لم يظن رضاه (قوله) لا تقنا ظاهر هذا الصنيع أنه لا يستحب جواز النكاح لكن قد يؤخذ من تعليقه المذكور أنه لو أمكنه بحيث لا يدخل في ضلته استحب كان عبه فتأخر بدون قضاء شيء من أجزائه وهو متجه (قوله) لا يتنوله في ضلته أي وان يظن حرشتهين كونه قدما كما أتت بذلك شيخنا الشهاب الرمي (قوله) فيحرم الخ الذي أفتى به شيخنا الشهاب الرمي أنه مكر ولا حرام شرح مر وقد يقال قياس ما أفتى به عدم الخرمه أيضا فيما لو جاز وقد وجد فرجة أو من أحد الذين في الصف وان صير الاخر منفردا وجه عدمه ان الخرم مطلوب في الجلة (قوله) كمال الكفاية عبارة في شرح العباب كما شرح به ابن الرقة والغاري وسبقهما البهار وبأن في حلقته وقال ابن نونس أنه لا يصح عبارة الاخرى ذكر ما من الرقة وغيره وذلك لتلاصق منفردا فيقول عليه القضية له يؤيده ما يأتي من حرمه ازالة الدم الشهيد اه وقد يفرق بأنه هنا الغرض ما ذوق في أصله (قوله) وان نوزع فيه هل يجري هذا النزاع في الحرمه على من وجد فرجة فتوفيها



كردي (قوله وبأن) لعل في الصيام (قوله جواز اعتدائه) أي اخبار الفاسق (قوله تضعف) أي وهو  
 محمول على ما إذا لم توجد فيه ثمة تغلب على الفطن صدقه ع. عبارة تجلس أو يحمل على ما لو اعتقد المأموم  
 صدقه اه (قوله فعليه) أي قول الموع (قوله ونحو أعني الخ) عبارة لغني والنهاية أو بان جهديه نفعنا  
 كان أعني أصم أو بصري فلفظة أو نحوها اه (قوله لزمه) أي المأموم ع.ش (قوله نية المغارفة) ظاهره  
 فهو راقد بوجهه بعد عدم جرمه أو كرمه بصلابة أو بصري (قوله ما لم يرجع عودا الخ) ولو لم يكن ثم  
 ثقة وجه المأموم أفعال الماسك الظاهرة كالركوع والسجود لم تضع صلاجه ففقد اعتدائه تابعة - ينشأ  
 نهاية قال ع.ش قوله مر وجه المأموم الخ أي بان لم يعلم بانتقاله إلا بعد مضى ركعتين فعليه كذا ذكره هنا  
 وسأين في فصل خمسة تابعة للأم انه ان كان ثقة مميكن يملك ان كان عابدا ما لم ينصر عنه خلاف ما إذا كان  
 ساهيا أو جاهلا فإنه لا ينصرف عنه لا بعدته بهما انتهى وعليه ظاهر أو بطلان القدوة لعدم العلم بهنا اه إذا  
 اقتدى على وجهه لا يغلبه من ظنفة العلم بانتقاله إلا ما لم يجمع صلاته أي يمتنع القدوة مستند خلاف  
 ما إذا ظن ذلك وعرض له ما ينص على العلم بانتقاله عليه ولو ذهب الميكن ووجهه فاتفق أنه لم يعلم  
 يعلم بانتقاله إلا ما لم يجمع مضى ركعتين فبقي عدم البطلان لعزله كالجاهل اه (قوله عودا الخ) أي  
 أو انتصاب مبلغ آخر سم (قوله مبلغ مضى ميسر مكن) أي فمليين ووجههما هما الذي ينصر  
 التنازع أو التقدّم غما كذا في شدي قول المكن (وإذا جهمهما مسجد الخ) عبارة لغني والشرط الثالث من  
 شروط الاقتداء ان بعدا جهمين لظهور الشعار والتواضع والتواضع فلو اكتفى بالمعنى بالتمسك فقط كما قاله  
 عطية لبطل النسب المأمور به والبقاء إلى الجاهل أو كل واحد يصلي في سقته أو يثبت بصلاته إلا ما لم  
 انصعد إذا علم بانتقاله ولا جهمهما مالم يسه أحوال لانهما مالم يكونا مسجد أو بغيره من فضله أو بانه  
 أو يكون أحدهما من بعد الآخر بغيره وقد أخذ في بيانها فقال وإذا جهمهما الخ اه وفي النهاية نحوها  
 قال ع.ش قوله مر أو يكون أحدهما مسجد الخ فيمصر بيان وذلك لما ان يصحكون في الامم في المسجد  
 والمأموم من ربه أو بالمكن اه (قوله ومنه) أي قوله خلاف ما إذا سر في المغني الآخرة وأنهما في مسجد  
 إلى الآخر مع قوله خلافه في سواهما (قوله رجسته) أي وان كانت متشككة نية (قوله وهي ما جهر عليه الخ)  
 أي ولم يعلم كونها شارعا قبل ذلك أو نحو سواه أعلم ونفسه مسجد أم جهم امرها عسلا بالظاهر وهو  
 الخو يعطى عليها نهاية (قوله وان كان بينهما طريق) أي إذا كان يكون قدما أخذ ما يأتي سم ومعنى  
 (قوله وانما الخ) التعبير بأو أو بصري (قوله حدودها) أي الرجة سم (قوله ومنازله الخ) عبارة النهاية  
 كبر ومنازلة داخله فيب اه (قوله التي بابا فيم الخ) قضيت أن مجرد كون بابا فيم كاف في عددها من  
 المسجد وان لم تدخل في وقتها وتخرجت من بيت بنائه ع.ش وقوله وان لم تدخل الخ يعني وان لم يعلم  
 دخولها فيها أخذ ما سر في الرجة فلو تيقن عدم الدخول فيها بنائه ومسجد وسأين حكمهما (قوله لا حرجه  
 الخ) ويبلغ الوقت في غير الرجة من الحرم كقوله الزكشي تعطى حكم المسجد نهاية أي في حصة اقتداء من  
 فيها بابا في المسجد وان بعدت المسافة وقتا ثابتا نافذة ع.ش (قوله المتنافذة الأبواب الخ) ولابد أن يكون  
 المتنافذة في العدة كقوله بعض المتأخرين وأعلم أن التمييز للأبواب بغير جهمين لا اجتماع فاذ لم يتنافذ  
 أو بابا في السب أو لم يكن المتنافذة في العدة فلا يعلم الجاهل من جهمين أو جادا أو في الغني في ذلك السنوي فيض  
 التباين فلو وقف من رآته يجوز المسجد مضى معنى عبارة النهاية بخلاف ما إذا كان في بناء غير نافذ كاه - مر  
 بانه وان كان الاستطراد ممكن من جهمين اهلاء فبما يظهر لان المدا على الاستطراد العادي وكسطة  
 الذي ليس له صرف اه وبعبارة ع.ش قوله مر للمتنافذة الأبواب قال مر للرافضة نقودا عين

وبأن جواز اعتدائه وقع  
 في قلب صدقه في أي نفسية  
 ههنا أو ما قول المجمع ع.ش  
 لتبار الصي فيما ع.ش يته  
 المشاهدة كالغروب  
 فضمي وان تله من الجهور  
 واعتد غير واحد فعليه  
 لا بشرط كون نحو المبلغ  
 ثقة ونحو أعني اعتد حركه  
 من بجانبه ان كان ثقة على  
 ما تقرر ولو ذهب المبلغ في  
 أثناء الصلاة لزمه نية المغارفة  
 أي ما لم يرجع عودا قبل  
 مضى ما يسر ركعتين في ظنه  
 فيها لظهور وإذا جهمها  
 مسجد ومنه جدار ورجسته  
 وهي ما جهر عليه لاجله وان  
 كان بينهما طريق ما لم  
 يتيقن حدودها بعد وانما  
 غير مسجد ومنازله التي  
 بابا فيم أو في رجسته لا حرجه  
 وهو ما جهر عليه لاجله وانما  
 (مع الاقتداء) اجماعا  
 وان بعدت المسافة وقتا  
 لا يمتنع التي فيما المتنافذة  
 الأبواب الب

لوم يكن في الصف الذي يجرحه الاثنان والقبه الجرح لان المعنى واحد في الجميع (قوله أو ما قول المجمع  
 الخ) كذا تشرح مر (قوله أي ما لم يرجع عودا الخ) كذا تشرح مر (قوله ما لم يرجع عودا) أي أو انتصاب  
 مبلغ آخر (قوله وان كان بينهما طريق) أي إذا كان يكون قدما أخذ ما يأتي سم (قوله ما لم يتيقن حدودها)

أولاً سلطه كما أفهمه كلام الشيخين (٣١٤) خلافاً لوجه كلام الأول فلا يكون بوسطه بيت لآبائه إليه وانما ينزل اليمن سلطه كفي وان

استطره عادة فلا بد في كل من البئر والسطح من إمكان الرور ومنهما إلى المسجد عادة بان يكون لهما مرقى إلى المسجد حتى قال في ذلك المؤذين في المسجد ولو رفع عليه السطح اقتصد من بهما في المسجد لعدم إمكان الرور عادة سم على المنهج أقول وجعله إذا لم يكن للدة تاب من سطح المسجد الأصغر وقوله يمكن استطره عادة يؤخذ منه بان لا يار المعتادة لئلا يسهل الصلاح البئر واقعاً لا يكتفي به الآية لا يستطرق فيها الأمن له خبره وعادة زولها بخلاف غالب الناس اه وفي الجبري عن المحدثي قوله ممر على السطرق العبادي أي بحيث يمكن الاستطرق من ذلك المنفذ عادة ولو لم يصل من ذلك المنفذ إلى ذلك البناء إلا بالزور والاعطاف بحيث يصير ظهره للقبلة اه (قوله أولى سلطه) أي بان خرج بعض الممر من المسجد حدث كان الباب في المسجد أي أوجهه كله والغرض لم تطل المسافة عرفاً فيما يظهر عيش عبارة الرشد في قوله أولى سلطه أي التي هومنه كغيره ظاهر مما يلي أي والصوره أن السطح نافذ إلى المسجد أخذ من شرط التنافذ فليراجع اه (قوله لوجهه كلام الأول) أي من عدم اشتراط تنافذ أبواب أبنية المسجد (قوله فلا يكون بوسطه بيت) أي ثاب المسجد بغير الأبنية من مسجده وسأني حكمهما كغيره ظاهر سم وقوله أي ثاب المسجد بغير أي لم يتبين أنه غير مسجد أخذنا من مرقى في زحمة (قوله وانما ينزل إليه) أي نزولاً معتاداً بان كانه من السطح ما دام الرور منه إليه بخلاف نحو التسليق منه إليه (قوله من سلطه) أي الذي يمينه وبين المسجد فهو ذلك الرور وقبته منه إليه على العادة سم عبارة البئر في يد يقال ان كان أحد هما على السطح والاخر في البيت المذكور فهو واضع ولا وجه لتوقفه وان كان أحدهما في البيت أو في سلطه والاخر في بقعة المسجد كغيره المتبادر في نحو المسئلة فيبقى أن لا يصح لعدم الاستطراق من محل الإمام إلى محل المأموم فليسا بجناين داخل الواحد الذي هو مناط الصلوة لعل توقف الشارع المذكور زجول على هذا الصور وفتح رأيت الفاضل المحشي قيد بقوله نزولاً معتاداً الخ اه (قوله أغلقت تلك الابواب) أي وان ضاع مفتاح الغلق لانه يمكن فتحه بوجهه ومن الغلق القفل فلا ضرر وان ضاع مفتاحه فظاهر أن كان ذلك في الابتداء أو في الانتهاء أو بيني عدم الضرر فبما لو سمرت في الانتهاء أخذها ما يلي قبالي بيني بين الإمام والمأموم مائل في أنه لا ضرر وعلمه أنه لا يغتفر في الدوام إلا في تنفري في الانتهاء عيش (قوله بخلاف هذا) سمرت اعتمد مره سم أي والمخفى كغيره أنفاً (قوله سد الخ) التبادر بأنه بناء المفعول (قوله ولأنه) ان تقول الخ) محل تأمل فالحق ان افتناء شمع الاسلام إنما يتفصح على طريفة الاسرى والبقي من عدم اعتبار تنافذ أبنية المسجد أمامي اعتباراً كغيره مقتضى كلام الشيخين ومضى على ما شخ الاسلام في عامة كتبه فلا يصح بصري (قوله والساجد) إلى قوله بان سبقاً في النهاية الاقوله نعم إلى شرطه وإلى المتن في الغنى الاما ذكر (قوله المتناذرة الابواب) كذا كسر أي التي تنفذ أبواب بعضها إلى بعض معنى أي أو سلطه (قوله كمسجد واحد) أي في جهة الاقتداء وان بعدت المسافة واختلفت الا بنسقتي (قوله وشرطه أن لا يحول الخ) يعلم منه أنه بضر الشباك فلا وقف من ورائه بحدار المسجد ضرر كغيره المتقول من الرافعي فتقول الاسـ نوى لا يضر سوكائله المحشى نهاية في غنى ووافي النسخ مثله (قوله بان سبقاً) الأولى الافراد (قوله الاقتداء) أي الإمام والمأموم (قوله فيكونان) أي المكانان في الصور الست المذكورة (قوله وسأني) أي حكمهما قول المتن (ولو كانا) أي الإمام والمأموم نهاية (قوله كبيت) التي قول المتن فان كانا في بناءه في النهاية الاقوله وقيل إلى المتن (قوله كبيت واسع الخ) عبارة النهاية أي كان واسع كغيره أو بيت كذلك وكما وقع الخ (قوله والاخر) سسطع الخ قضية أنه لا يشترط إمكان الوصول من أحد السلطتين إلى الآخر عادة فوجه صريح سم على المنهج

توقف فيه شارح نسواه أغلقت تلك الابواب أملاً بخلاف ما إذا سمرت على ما وقع في عبارات لكن ظاهر المتن وغيره انه لا فرق وحري عليه شخناً في فتاويه فتأمل في مقصود سد مقتضونه وبقي نصفه في ينفذ أحدهما إلى الآخر له بضع اقتصد اعلم من في أحدهما من في الآخر به مسجد واحد قابل السد بعده اه ولأن أن تقع ولان فتح لكل من النصين باب مستقل ولم يمكن التوصل من أحدهما إلى الآخر فلا وجه ان كلا من قتل جند شرعاً والافلا عليه يجعل كلام الشيخ وسأني فيما اذا لم يكن بجاني المسجد نحو طريق حايو يدا كونه فتأمله والساجد الا لا رصقة المتناذرة الابواب كذا كسر مسجد واحد وان انفرد كل بإمام وجعله قيم التسبيح هيا ينفي أن يكون مانعاً قطعاً وشرطه أن لا يحول بين بجاني المسجد أو بينه وبين رجته أو بين المسجد ثم أو طر في قدم بان سبقاً وجوده أو وجوده ان لا يدان بجمعة من حيث يجعل واحد فيكونان كالسجد وغيره وسأني (ولو كانا بضعاً) كبيت واسع وكما وقف أحدهما سسطع والاخر سسطع وان حال بينهما شارع ونحوه (شرطه) أنه لا ينبغي بمانعاً على ثلثا متذراع

شروع بالدلالة لأن العرف بقدهما مجتمع في هسنادون نازاد طبع (تقرىبا) لعدم ضابطه فمن الشارع (وقيل تحذرا) وغالبا فعلى  
الأول لا تفرز زيادة غير متفاحشة كثرة أثر وعيها وما قال بها واستشكل بأنهم على (٣١٥) الترتيب في الثنتين لم ينفذ والأناقص

عن الشارع حر أولاه قال لكنه بعد ذلك قال أن الاقرب أن شرط الصفة مكان المرور من أحد السطعين  
إلى الآخر في العادة وسواء حتى كلامه حر اه ع (قوله بنزع اليد) إلى قوله ونحوها في المغني (قوله  
بنزع اليد الخ) وهو شران نهاية ونحو (قوله لأن العرف الخ) فتيته أنه لو حلف لا يجتمع مع معنى مكان  
واجبة في ذلك حشوه له غير مراد وأن العرف في الأعيان غير متهاد بل أنه لو حلف لا يدخل عليه في  
مكان أوله لا يجتمع عليه فيما يجتمع في محدد أو نحو لم يبحث ع (تقرىبا) قال الامام ونحن  
في التقرىب على عادة غالبه بصري (قوله على الأول الخ) أي وعلى الثاني بضرأى زيادة كانت معني  
في نهاية (قوله ونحوها) فتيته أنه يغفر مستأذرع لأن نحو الثلاث قبلها وليس للمراد به ما دونها الثلاث بعد  
مع قوله وما قال به البك بن سبأ حتى سم على المنهج خلاف تلك القضية وهو الأقرب ويمكن أن يجعل وما  
قال بهما على تفسير الحق ع (قوله وما قال به) أي ما هو دون الثلاث لا ما زاد فقد نقل سم على المنهج  
عن الشارع حر أنه بعد التقيد بالثلاثة وكذلك نقل بالردس من حواشي الرضا والله الشارع أنه تضر  
الزاد على الثلاث ع (قوله اقتصار المغني ونحوه) على الثلاث لاعتقاد التسديد بها ثم تفسر  
قول الشارع كالتأية وما قال بهما من ع (قوله على الأول الخ) وقد نقل بالردس من حواشي الرضا والله الشارع أنه تضر  
أي الحلي وما قال بهما تسمع حر أي في التأية بنواذ على حذف لانه أن كان مراد ما قال بهما من جهة النص  
كان مفهومها بالاولى وأن كان مراد ما قال بهما من جهة الزاد لم يصح لأن ما زاد بضر وان قل على المعتمد كقوله  
عش وقره وضعا للحق اه (قوله أي وقف) أي قول المتن ولا يضر في المغني الآتية وقيل في المتن (قوله  
اعتبرت) أي المسافة ع (قوله بشرط أن تكون متباينة) أي علمه بانتقاله (قوله المسقف كما هو بضمه)  
هنا زاد وغير المسقف مطلقا سم عبارة فاعني والتأية بالخطوط والمسقف بغيره اه (قوله كلابية) أي على  
الطريق الأول الآتي (قوله في الخ) عبارة للمغني بين الشخصين أو الوصفين اه قول المتن (ولا يضر  
الشارع بالطر والحق) أما الشارع الغير المطروق والنهر الذي يمكن العبور من أحد طرفيه من غير سباحة  
بالو ثبوت وقوله والمشي فيه أو على جسر معدود على حافته غير مضر خاتمة به ونحو وقد يناقش قول الشارع  
الآتي كالتأية وتوردا (قوله أي بالفعل فاندفع الخ) انظر مع قوله الآتي مع عدم الطروق سم عبارة  
البصري وندفع ما وعد على التوجه الآتي لا لتفعل اه (قوله وعن غيره المنع) أقول يمكن حله على ما إذا  
لم تكن التوصل منه عادة ع (قوله والأصح الأول) أي مع إمكان التوصل له عادة نهاية وسم أي بأن  
يكون لكل من السطعين في الشارع الذي بينهما سلم سلك عادة سم على المنهج ع والمراد بالاول  
ما قاله الزاجي من الصفة (قوله كالمسار) أي في شرح ولو كانا بفضاء قول المتن (والنهر الموجب إلى السباحة) أي  
وإن لم يحسب هو قال بجواز شرح الحضرة بغيره فلا يخلل الشارع والنهر الكبير وإن يمكن عبور الوادي ونحوها  
ولا يخلل البحر بين السفينتين لأن ههنا تعدد لوجه فلا يسمى واحدا منها لاعترافا انتهى اه ع  
(قوله فيها) أي الشارع والطروق والنهر الخ (قوله مكشوفتين) أي أما السفينتان فكالملاير ع (قوله  
أوجهن) إلى التنبؤ في الآتية لا قوله وراة الفتى إلى وهذا الوقت وقوله دون التقدم إلى ولا يضر وقوله  
الدال إلى اندفع وقوله ولا يمكن فتحه وقوله لتصير إلى المتن وقوله أوفضاه وكذا في المغني الآتية بأن كان يرى  
إلى المتن (قوله وعن أوصفة) إشارة إلى أن بيت في المتن يصح عطفه على قوله وعن نفي قوله بعد أو يصح  
(قوله سواء في ذلك المسقف كما هو بضمه) هلا زاد وغير المسقف مطلقا (قوله أي بالفعل فاندفع الخ) انظر  
مع قوله عدم الطروق (قوله فمن الزاجي الصفة) وهو الأصح أي مع إمكان التوصل له عادة تشرح حر  
(قوله أي أو الأصح الأول) يؤيد مسأله النهر المذكور وقنأله

مطر وقا والمراد كثير الطروق لأن يحمل الخلاف على ما دعاه السنوي وورد تحكا به أن الرقة لتفلا مع عدم الطروق في أو وقف بطل  
يتناول الامام بسط المحبوبة بينهما واه من الزاجي المحبوبة غير المنع أي والأصح الأول كالمسار والنهر الموجب إلى سباحة بكسر السين أي  
عوم (على الصريح) فهما لذلك لا يبعثا لاعترافا بطل أو كالمسار سفينتين مكشوفتين في البحر (فان كالمسار بناء من كهن وصفة أو) مجن أوصفة

(ويش) من مكان واحد كدروسه ثم على ذلك أومر مكانه وقيل على الأصل إلا على أن كان على ما يأتي (فعل) بغير أن يحومها كان بناء المأموم (أي موقعه) (بجنا) الإمام (٣١٦) (أو شملا) (وجب اتصال صف من أحد البناءين بالآخر) لأن الاختلاف لا يوجب الاتفاق فانه بشرط الاتصال

عطفه على قوله صلافة قد راها بعد أو شدي (قوله على ذلك) أي المذكور من الصن والصفة واليد (قوله إن كانا) أي الأصل والأعلى سم (قوله على ما يأتي) أي في قول الرافعي ولو وقف في العاقل وتول الملتن (أصحهما) أي عند الرافعي (قوله اتصال صف الخ) ليس بقيد بل وقف الإمام بالصن المأموم بالصن كفي على هذا الطريق ع ش قول الملتن (اتصال صف من أحد البناءين الخ) أي كان يقف واحد بطرف الصفة وآخر بالصن متصل به مغني وبأني في الشرح مثله (قوله وما عاهد من) أي الواقفين على الاتصال المذكور (قوله ووقوف واحد الخ) أي بدون اتصال بعض أهل البناء به بخلاف إذا اتصل به بجنا وسائر من أهل البناء في كفي أخذا من التعليل الآتي (قوله طرف الخ) أي أحد شعبه في بناء الإمام والشيء الآخر في بناء المأموم مع ش قول الملتن (فرجة) بفتح الفاء وضها كفر فغني وقوله ولا يمكنه الوقوف فيها) أي كعتبة فان وسعت واقفا أكثر ولم يتعد الوقوف عاها منها في موضع في الجبل على النهاية قوله مر كعتبة أي مسطحة تحت الجبل الوقوف عليها اه (قوله الواقف) عبارة عن بنيان المأموم قول الملتن (بين الصفتين) أي أو الشخصين الواقفين بطرف البناء من بنيان المأموم (قوله في سائر الأحوال) أي سواء كان بناء المأموم بجنا أم سيجلا أم خلف البناء الأيمن مع ش (قوله ما بينهما) أي الإمام والمأموم مع ش ولعل الأولى أي بين الواقفين بطرف البناء من (قوله على هذا) أي الطريق الثاني قول الملتن (إن لم يكن سائل) أي مع الاستعارة في موضع (قوله أو بعض المتقدمين) أي من الرئين سم (قوله من غير زوار) بيان للاستقبال (قوله ولا العطف) عطف تفسير ع ش (قوله بقية الأفعال) أي بان يبقى ظهره لقف ليرشدي أي خلف ما إذا كانت على بجنا أو سائر فانه لا يضر سم قول الملتن (أعمال باب الخ) يجوز زحله على حذف مضاف أي ذواب نافذ سم (قوله وقف مقابلة الخ) عبارة عن الوقوف وتشرع العباب اشترط أن يشقوا وحدها المتخذ شاهده أي الإمام أو من معه في بنيانها متخذة اشتراط المشاهدة عدم الاتفاق عند انتقامها وقد تقتضي العبارة أن مشاهدة الواقف بهذا المتخذ كجها شرط أصوة صلا من خلفه شرط لصحة صلاة الواقف أيضا سم أقول القضية الثانية بعد هذا وأما القضية الأولى فقد اعتمد الشروعي عبارة وقضية كلام شرح الروض أن الرابطة لو كانت بين الواقفين لم يضر سم (قوله) الرابطة تصير وأنها إذا كانت في ظلمة نصبت تخفى من رؤى الإمام أو أحد من معه في مكانه لم يضر اه (قوله) كذا كراهه) أي مع الاستقبال (قوله كلام الخ) ولو تعددت الرابطة قصد الارتباط بالجميع فهل يمنع كلامه من ذلك أم لا من غير ذلك في كفي انتفاء التقدم المذكور بالنسبة لواحد من الواقفين لأنه لو لم يوجد إلا هو في مراتبه سم على ج اه ع ش قال البصري وهو وجه اه أي ما استظهره سم (قوله فلا يتقدموا على الخ) ولو وجد عدم التقدم اتفاقا بان لم يتقدم أحدهما ذلك مع العلم بوجوده فلو جه الاكتفاء بذلك لحصل الفرق بين مجرد وجود عدم التقدم عليه ولوم التفرقة من مراتب ذلك فلم يعلم

لصل الربط والربط بهذا الاتصال أن يصل متبكم آخر واقف بينه الإمام بجنب آخر واقف بينه المأموم وما عاهد من أهل البناء لا يضر بعضهم عنهما بثلاثة فترافع فأقل ولا يكفي عن ذلك وقوف واحد طرفه في البناء وطرفه في هذا البناء لانه لا يسمي صفافلا اتصال (ولا تصرف فرجة) بين المتصلين المذكورين (الاسم واقفا) أو تسعوا لا يمكنه الوقوف فيها (في الأصح) لاتحاد الصفين معا (وإن كان الواقف) خلف بناء الإمام فالصحيح معناه لقدوة بشرط أن لا يكون بين الصفتين المحلى أحداهما ببناء الإمام والآخر ببناء المأموم أي بين آخر واقف ببناء الإمام وأول واقف ببناء المأموم (أكثر من ثلاثة أدفع) تقريرا لأن الثلاثة لا تصل بالالتزام العرفي في الخلف بخلاف ما زاد عليها (والطريق الثاني لا يشترط الاتساق في سائر الأحوال السابقة لأن لا بد ما بينهما على ثلثية فترافع (كالمشاهدة) أي قسامة عليه لأن الأول على العرف وهو لا يختلف فحشا اختلاف العرف كجها

ظاهر وإنما لا يكتفي بالثبوت على هذا (أن لم يكن حائل) بأن كان يرى الإمام أو بعض المتقدمين به ويكتفى بالهيب المأوراده بوجوده مع الاستقبال من غير زوار ولا عاقل بقية الآية في أي قبس (أحوال) بينهما سائل (غير باب نافذ) وقضه مقابلة واحد أو أكثر مرة التقدي ويكتفى بالهيب المالك كروا هو الواقف بأما المتخذ كلاما بالنسبة لمن خلفه فلا يتقدموا عليه

وجوده لكن اتفق جميع المتقدم عليه فهل يتعذر أو لا لأنه مع اعتقاد عدمه لا يستلزم بيان ما بالنسبة الثانية  
منقباض ولو نرى قطع الارتباط بالرابطة فهل يؤثر ذلك فيه فنظر وقال مدر إلى أنه يؤثر بظهور خلافه لأن  
الشرط وجود الارتباط بالفعل من غير ارتباطية سم (قوله بالاحرام الخ) ولا يكون قبل وقوعه بمعنى  
زاد النهاية ولا يسلمون قبل سلامه اه قال الرشيدي قوله مدر ولا يكون قبل وقوعه من قبل ما إذا كان  
الرابطة تخالفاً لثبوتها أو كان اعتذاراً فتنظر لهذا الباب يوم ما تنقوله مما سألني وهو غاية البعد في ارجاع اه  
وقال عش قوله مدر ولا يسلمون الخ وفي شرح العباين بعد أن رد القول باعتبار عدم التقدم عليه في  
الافعال أن بعضهم نقل عن بحث الأذري أنهم لا يسلمون قبل سلامه من نظر فيه انتهى وأقول لا وجه لمتنع  
سلامهم قبله لانقطاع القدوة بسلام الامام ويلزم من انقطاعها سقوط حكم الرابطة ليسير ورتهم منفردون  
فلا يجوز وفي سلامهم قبله سم على وجوه قوله ولا يسلمون الخ شامل لما لو بقي على الرابطة شيء من صلاته  
كان على آخره لانه أنه كان سجد على كونه سجد على كونه سجد على كونه سجد على كونه سجد على كونه سجد على كونه  
سلامه هو بعد بل امتناع سلام من خلفه قبل سلامه مشكل اه عش وقال الجبل قوله مدر ولا يكون  
الخ العنونه أنه لا يسير سجدتهم في الافعال والصلوات حتى علواً افعال الامام اه (قوله دون التقدم الخ) خلافاً  
لأنه يتوابعني والروض وفي عش ما نسوي على ما قاله ابن المقرئ فلو تعارضت بامانة الامام والرابطة بان  
اختلفت فعلاهما تقدموا فافهم راى الامام أو لا بطله في نظر فان قلنا راى الامام ذلك على عدم

بالاحرام والموقف) أهو لا تضر المساواة في الموقف لكن هل تنكره كل الامام فيه نظر ولو تعددت الرابطة  
وقصد الارتباط بالجميع فهل ينتج كلامهم مال مدر لمتنع ويظهر خلافه وقد يدل قوله فلا تقدموا  
عليه الخ بعد قوله واحداً أو أكثر على امتناع تقدمهم فيه إذ كره على الأكثر والظاهر وهو الوجه انه غير مراد  
بل يكفي في انتفاء التقدم المذكور بالنسبة لاسد من الواقع لانه لو لم يوجد الا هو كفي مراعاته ولو وجد عدم  
التقدم المذكور اتفاقاً بان لم يتصدرا مراعاته بذلك العلم بوجوده فالوجه الاكتفاء بذلك لحصول الرابطة  
بغير وجوده وعدم التقدم عليه ولهم الفقه عن مراعاة ذلك فلو لم يعلم بوجوده لكن اتفق عدم التقدم  
عليه فهل يتعذر الصلاة أو لا لأنه مع اعتقاد عدمه لا يكون بياناً لثبوتها ولا وجوده شرط للصحة في نظر والثاني  
منقباض ولو نرى قطع الارتباط بالرابطة فهل يؤثر ذلك فيه فنظر وقال مدر إلى أنه يؤثر بظهور في خلافه  
لان الشرط وجود الارتباط بالفعل من غير اعتبار بطله فلا يسقط أثره بطله (قوله دون التقدم بالافعال)  
قال في شرح الارشاد على الواجب من خلافاً للمصنف اه وعلى ما قاله ابن المقرئ فلو تعارضت بامانة الامام  
والرابطة بان اختلفت فعلاهما تقدموا فافهم راى الامام أو لا بطله في نظر فان قلنا راى الامام ذلك على عدم  
على عدم ضرر التقدم على الرابطة أو راى الرابطة لم يضر التقدم على الامام وهو لا يضر وأما  
الاذا اختلفت فافهم راى الامام أو لا اذا اختلفت القياس وجوب المخارفة فلا يخفى عدم اتعابه وقد يشكك  
توقعه وجوب المخارفة وجواز التأخر عن الامام دون ما عداها من الاقرب عنده مراعاة الامام فيها تبين ولا  
يضر تقدمه على الرابطة واثبت الجزم به بعض الفضلاء قال لأن الامام هو المقصد به فليتأمل اه  
شكنا عش وفي شرح العباين بعد أن رد القول باعتبار عدم التقدم عليه في الافعال ان بعضهم نقل عن  
بحث الأذري أنهم لا يسلمون قبله من نظر فيه أيضاً متنع سلامهم قبله لانقطاع القدوة بسلام الامام ويلزم من  
انقطاعها سقوط حكم الرابطة ليسير ورتهم منفردون فلا يجوز وفي سلامهم قبله وقوله ولا يضر والحمد لله  
الرابطة لانه الصلاة الخ قال في شرح العباين ما تقر بأن في محال واثبت الصوف بين الصلوات الاخير والامام  
وما بينهما من فرق للمنفعة فافهم راى الامام أو لا بطله في نظر فان قلنا راى الامام ذلك على عدم  
والمشاهدة لم يضر وان اقتضى اطلاق المنهاج وغيره من خلافه وظاهر مما مر ان محله ما إذا لم يكن البناء بامره  
انتهى وهل بشرط في مسئلة الصلوة ان لا يتقدم كل صفة يتوهم بين الامام أكثر من ثلثها فافهم راى  
النصف للمنفعة في الافعال على ما مر كل الرابطة يتوهم توقف صحة الاقتداء عليه فيه نظر واعتل الأوجه

بالاحرام والصلوة فيض  
أحد هذان التقدم  
بالافعال لانه ليس  
بمصلحة

ضرر التقدم على الرابطة أو راعى الرابطة لم يضر الضرر التأخيرين إلا ما هو ولا يصح أو راعيهما إلا إذا  
 اشتبهت فإيرى الإمام أو الأئمة اشتغالهما بالناس وجوب التفارقة لا يخفى عدم اتحادهما سم على جوفه وقد يؤخذ  
 من توقفه في وجوب التفارقة وجواز التأخيرين الإمام أن الأقر بعد مرعاة الأمام فيتمه ولا يضر تقدمه  
 على الرابطة وترايبها بزمه بخط بعض الفضلاء قال الإمام هو المتقدم اه **(قوله ومن ثم أحب الخ)**  
 خلافاً لما يقتضيه بشارته ويؤخذ من جعله كالإمام أنه يشترط أن يكون ممن يصح اقتداً وهو كذلك فيما يظهر  
 ولم أرى فيه شيئاً اه قال عرش قوله فيما يظهر أى خلافاً لبقوله ولم أرى فيه شيئاً لعله لم ير فيه تعاقباً لبعض  
 المتقدمين اه **(قوله جواز كونه امرأ الخ)** وقيل يجوز كونه أمياً أو ممن يلزمه القضاء بغيرهم ويحتمل  
 اعتبار كونه ذكراً بالنسبة للذكور ولولم يسمع فنوت الإمام ومع فنوت الرابطة لغيره على خلاف السنة  
 فالظاهر أنه لا يؤمن بل يقتل لنفسه لأنه ليس بإمام له حقيقة سم **(قوله وما جاورته)** أى بقدر مماثل فيه  
 بعداً وحال عبارة المعنى قدره بالبال **(قوله البالد الخ)** ما لوجه الدلالة سم **(قوله أو جدار)** لم يبق حال  
 مانع المرو والرخ **(قوله اعتراضه)** أى قول المصنف أو حال باب نافذ معنى **(قوله والباب المردود)** ليس مثلاً  
 لما يمنع المرو والرخ ويؤان أو همه كلامه انه عكس ذلك ولكنه لحق به في الحكم والاولى يقولون بلحق  
 به الباب المردود كالصنع الجلال رشدي وعش عبارة البصري لتأمل تمثيله لما لا يمنع المرو في باب  
 المردود مع تصريحه فيما يأتي في شرح قول المصنف وكذا الباب المردود الخ فإنه يمنع المشاهد وهذا الثاني هو  
 الذي يظهر ثم رأيت في المعنى مانعه فان حال مانع المرو والرخ في كاشك أو غيب المرو في بالار و كالباب  
 المردود وجوان الخ انتهى وهو كما ترى في غاية الحسن وأما صاحبها به فتبع الشارح فبما ذكر اه  
 قول المتن **(فوجوهان)** \* **(فائدة)** \* ليس في المتن ذكر خلاف بل ترجع سوى هذا وقوله في التفقات  
 والوارثان يستويان أم يوزع بحسبه وجوهان ولا ثالث لهما فيه إلا ما كان مفرعاً على ضعف كلا قول  
 المرفوع في البينين المتعارضين هل يقرع أم يقسم أقوال بالترجيح فهل يفتي زهناي **(قوله أن هذا)** أى  
 البطان **(قوله كالدراوس الخ)** أى كشيائكمها **(قوله يجدد المساجد الثلاثة)** أى مسجد مكة ومسجد  
 المدينة ومسجد القدس **(قوله صلاة الوقت فيها)** أى في الجدر **(قوله والجليلة فيه)** أى في المسجد **(قوله رده)**  
**(جمع الخ)** هذا اللفظ المعهود وقد أفراد الكلام عليه السيد السهمودي بالتحديد أو طالع في بيانه وفي تناوي  
 السدور البصري كلام طويل فيه حاصله أنه يجوز تقلد القائل بالجوهر مع ضعفه فصل في الشياطين التي  
 يجدد المساجد الحرم وكذلك مسجد المدينة وغيره اه كرده وقوله يجوز تقلد القائل الخ أى كما يفعله غيرهم  
 هنا بالاصح دون الصحيح **(قوله بأن الخ)** متعلق برده الخ **(قوله كالمس)** أى في شرح وأذا جمعهم مسجد مع  
 الاقتداء الخ **(قوله كنهافه)** أى في المسجد **(قوله من غير أن زور كالمس في غير المسجد الخ)** وواضح أن عمله  
 أن لم يمكن الاستطراق من الباب إلى الشباك لا بعد الخروج عن تحت الجدار أو ما كان الاستطراق إلى الشباك  
 في نفس الجدار بحيث لا يخرج عن حتمته فينبغي أن يصح مطلقاً كبقية آية في المسجد قد يبرى بصرى عبارة  
 عرش في مسئلة أي في قبس الآية صها قوله لا يلتفتن جهات القبلة الخ هذا الذي يؤخذ من مسئلة الأنسوى  
 التي حكها الحسن عليه السهو فهاشرك أن يكون بحيث لو أراد الذهاب إلى الأمام من باب المسجد احتاج  
 إلى استدبار القبلة ولا يضر احتياجه إلى التيامن والتيسر فليأمل فيجدا سم على التخييس ويؤخذ من  
 الاشتراط وقوله ورجلا الذي قد بدله أنه لا يضر لرداد السباب في الائتلاف تأمل **(قوله ومن ثم أحب)**  
 جواز كونه امرأة وقيل يجوز كونه أمياً أو ممن يلزمه القضاء بغيرهم ويحتمل اعتبار كونه ذكراً بالنسبة  
 للذكور فيفتح كونه امرأة أو ذكراً حتى يطل هذا يمكن أن يكتفى بالأي ومن يلزمه القضاء لا غير إمام حقيقة  
 لكن قياس اشتراط الذكور وتوحيها عدم الاكتفاء بهما لولم يسمع فنوت الإمام ومع فنوت الرابطة  
 لغيره على خلاف السنة فالظاهر أنه لا يؤمن بل يقتل لنفسه لأنه ليس بإمام له حقيقة **(قوله ولا يضر زوال)**  
**(الخ)** اعتداه مر **(قوله وما جاورته في حال الدال)** ما لوجه الدلالة

ومن ثم أحب جواز كونه  
 امرأة أو ذكراً من خلقه  
 وجلا ولا يضر زوال هذه  
 الرابطة أو اشتغالها بغيرها  
 خلافاً للإمام أن علوا  
 بانتقاله لأنه يقتضيه في  
 الدوام ولا يفتقر في الاشتداء  
 وما جاورته في حال الدال  
 عليه مع ما يلقه بقوله الآية  
 أو جدار لا يدفع اعتراضه  
 بأن التأخير ليس بمائل ثم  
 رأيت شارحاً ذكر ذلك أيضاً  
 أخذاً من إشارة الشارح  
 إليه (فان حال ما) أى يشبه  
 (منع المرو والرخ في)  
 كاشك والباب المردود  
 (فوجوهان) أي محصيات  
 المجموع وغيره البطان  
 وقوله الآية والشباك فيهم  
 ذلك فلذا لم يصرح هنا  
 بتبعه وبحث الأنسوى  
 أن هذا في غير شباك يجدد  
 المسجد والكالدراس التي  
 يجدد المساجد الثلاثة صحت  
 صلاة الوقت فيها بلان  
 جدار المسجد من قبل الجبل  
 فيه لا يضر رده وجوان  
 انتصره آخرون بأن بشرط  
 الابنية في المسجد تتأخذ  
 أبوابها على ما في غاية  
 جدار المسجد أن يكون  
 كبنية فيه فالصواب أنه لا بد  
 من وجود باب

أو نحو هذه يستطرق منه اليهم غير أن يزور كافر في غير المسجد يظهر أن المدار على (٣١٩) الأسطران العادي (أو حال جدار)

ومنه أن يغف في مقسرة

أوغرى بمن مدرسة بحيث

لا يرى الوقت في أحدهما

الأمم ولا أحد خلفه أو باب

مغلق ابتداء (طلات)

القعدة أي لم تعتقد (باتفاق)

الطريقين) أودوا ما علم

بانتقالات الإمام ولم يكن

بغله ولا أمكنة فقهه بضر

على الوجوه حكم الدوام

أقوى مع عدم نسبته

لتنصير بعدم أحكام فقه

أولا أدت كيشه بذلل شمع

مشقة وعدم دليل بصر

به بعد (قلت الطريق الثاني

أصح لأن المشاهدة فاضية

بأن العرف واقعها وإدعاه

أولئك من أفتت سابقا له

العرف عليه باعتبار صرفهم

الخاص وهو لا نظر إليه

إذا عارضه العرف العام

(والله أعلم وأصدق أقنائه

في بناء) أخو غيره الإمام

للاتصال على الأولى أو مطلقا

على الثانية (جمع اقتداء

من خلفه وسأل جدار)

أوجد (يتبين بين الإمام)

استقامته إلى رابط ومراه

لم خلفه كالإمام في التقدم

عليه مرقا وأحوالهم

لا يضر بطلان مصلاته في

الإنسان الدوام أقسى

نظير ما في الباب) ومن

تقارب الطريق الأولى

خلقا بلعنه (لو وقف في

عليه وإمامه سئل أو كعبه

شرط بمحاذاة بعض بدنه

بعض بدنه) بأن يكون بحيث

أن كان بعيد أو نواضع

من خلفه لا يتأخرهما (تسبه)

فخرج أو زرع في اعتبار المحافة

قوله ولا يضر احتياط الخ أنه لو كان يمكنه الوصول إلى الإمام من غير استدبار القبلة لكن يحتاج في

التحرر أن كان احتياجي في مروره بعد تحذير قصر كالعتبة لم يضر ذلك لأنه لا يصدق عليه أنه استدبر القبلة

(قوله أو نحو خاف) يشدان قصر الباب المخرج إلى أسطران أو الأسر والعتبة الظهر قليلا لا يضر وأما ما

إلى هشة الرأس فقهه تردد (قوله كافر) أي أغف (قوله ومنه) أي من هذا القسم (قوله أو باب الخ)

معلوف على جدار في التردد (قوله ابتداء) متعلق بحال (قوله أودوا ما الخ) فالو بين بين الإمام والمأموم حائل

لم يضر كبحر مجانب العمداء الأذرى أخذنا بعموم المقاصد فليسابقة أي أنه يغتفر في الدوام لا يغتفر في

الابتداء وظاهر مما مر أن محله ما لم يكن البناء بامره أي المأموم نهاية (قوله ولا أمكنة فقهه) الأولى وإن لم

يكنه فقهه عبارة أنها يغتفر في فتاوى البغوى في فتاوى ولو رد إلى باب في أثناء الصلاة فإن تمكن من فقه

فصل ذلك لا لإدغام في متابعتها ولا في تركها ذلك لأن الأذرى عنها ذلك ونقل الأسنوي عن فتاوى به أنه لا يضر

الباب مفتوح وقت الأجر فردا في جوف أثناء الصلاة لم يضر انتهى ولعل افتناء البغوى تعدد وانفصال أوجه

كظننا أه وأمر سم قال عرش قوله مدر والثاني أي عدم الضرر وأوجه هو العمد ومحل حيث

علم بانتقالات الإمام كجو ظاهر وظاهر وإن لم يتمكن من فقهه لأن رد الباب ليس من فعله وقوله مدر كظننا

منه ما لو رفع السلم الذي يتوصل به إلى الإمام في أثناء الصلاة أه عرش قول المتن (قلت الطريق الثاني الخ)

وهذا مله معظم العارفين والأولى برقة المأروضة معنى قول المتن (من خلفه) أي أو مجنبه معنى نهاية

(قوله إن خلفه) أي أو مجنبه معنى (قوله نعم لا يضر الخ) يمكن أن يكون في حيز ومر لا ن قوله السابق ولا يضر

ز والهداية إلى الخ لا يضر هذا بل يشبهه سم ولكن يمنع النحول في تميز مرقه أو الآتي فغير ما مر الخ

وعادة البصري هو ما مرنا وجماستورا كما لا يضر في أسقاطه أو الأخير بأن يقال وأنه لا يضر الخ فلتأمل

أه (قوله ومن تقارب الطريق الأولى الخ) أي وكلام المصنف يوم أن اشترط المحاذاة أي على الطريقين

معافاة ذكر مجز وبابه بعد استيفاء ذكر الطرقتين وليس مراد إفاد ذكر ذلك في أثناء الطريقين لأن

لا ستراح من هذا الإجماع معنى وإنما يقول المتن (في أو) أي في غيره مع عدم كسفه تفعه وسط دار مثلا

(وقوله سئل) أي كعبه تلك الدار (وقوله عكسه) أي الوقت أي وقتا عكس الوقت أو المذكور ولو

غير بقوله أو بالعكس كعبه في الحجر ولكن أوضف وخج بقولنا في غيره مع عدم ما إذا كانا فقهه بصح مطلقا

بأنه اقتداء ما ولو كانا في مقتضى كسوفه في العرف كافتقار أحدهما بالآخر في القضاء فبصح بشرط أن

لا يربما بينهما على ثلثة أقدام أو أكثر فيما بينهما لم تشدا لهما بالآخر فإن كانتا مسقتين أو أحدهما فقط

فكأنه اقتداء أحدهما بالآخر في بيتين في شرط مع قرب المسافة عدم الحائل وجود الوقت بالمتن أن كان

بينهما مقتضى التسوية التي فيها بيتون كالدار التي فيها بيتون والسرادات بالصره قال في المهمات والراية ما هنا

ما يدور حول الحياة كسيفه من كشوفه والحلم كالبيت معنى ونهاية قولنا المتن (شرط الخ) أي مع ما مر من

وجوب امتثال صف من أحدهما بالأخرى في وقت الإمام على صفته تتفق والمعلوم في الصفح فلا بد على

الطريقين المذكورين من توفير جبل على طرف الصفته ووقوف آخر في المصن من سلاله كقائه أو الرقي

وإسقاطه من الرضعة معنى (قوله مطلقا) أي وجد المحاذاة أم لا (قوله الا القرب) أي ما تقدم من عدم حائل

(قوله أودوا ما لصل الخ) في شرح الروض عن فتاوى البغوى ولو رد إلى باب في أثناء الصلاة فإن

أمكنه فقهه مالا فقهه وداهم في المتابعة والأقارب فم فرق بينه وبين زوال الرابطة بأنه مقصر بعدم إحكامه

فتح الباب وما تشبهه لفتاوى البغوى هو ما قبله الأذرى عنها والذي نقله الأسنوي عنها أنه لو كان الباب

مفتوحا وقت الأجر فرد له الخ في أثناء الصلاة لم يضر أي مطلقا وهذا أوجه كظننا ولو لعل افتناء البغوى

تعددوا خلفنا بين بين الإمام والمأموم حائل لم يضر كبحر مجانب العمداء الأذرى أخذنا بعموم القاعدة

السابقة وظاهر مما مر أن محله ما لم يكن البناء بامره ش مدر (قوله نعم لا يضر بطلان مصلاته في الانشاء)

بعض بدنه) بأن يكون بحيث

أن كان بعيد أو نواضع

من خلفه لا يتأخرهما (تسبه)

فخرج أو زرع في اعتبار المحافة

أما لو قصر فلم يحد ولو قدر معتسدا لأحذى صح وهو ظاهر وأنه لو طال غشاذى ولو قدر معتسدا لم يحد ولم يصح وقبحه شيخنا وقد يستشكل بأنه إذا تفي بالصفا إذا التقديرية فيبصر (٢٢٠) فهذه التي بالفعل أولى الآن يقال المدار في هذا الطريق يقع على القرب العرفي وهو لا يوجد

أوروقوف واحد في المنفذ **(قوله)** انه لو تصرف الخ وركذا لم كان فاعدا ولو قام لحاذي كفي **(تنبيه)** المراد بالعلو الساعو نحو وما لا جليل الذي يمكن صعوده فدخل في الفضاء لان الارض فيها عال ومستوى فالمعترف به القرب فقط فالصلا على الصفا والمرو وأوجب ان في قبس صلاة الامام في المسجد يصحوا ان كان أي منه على كفاض عليه المضاف ورضي الله تعالى عنه في معنى **(قوله)** وهو مستشكل **(الخ)** ولي ان تقول الاشكال لقوى والجواب لا يخفى في ما ذكره فيمنه من ما في موضعنا في الحظ في مستشكله كذا كون المضاف لا لا تقام بالحق المضافة في من بدل المعنى في طبق من اثنين الضبط بسماع المعتدل اذ هو الغالب واعتباره أولى من الزائد في مسألة الركون وجود حقيقته التي هي الاختصاص هي مفقودة في الصورة المذكور في نصري **(قوله)** (أشترع) الى قوله ومن ثم طاعته في الغنى الا قوله وان لم يفلح خلافا للامام وقوله بحيث يصل الى المتن والى قوله كما يفهمه قول الجمهور في النهاية الا قوله وان لم يفلح خلافا للامام وقوله ومن ثم الى وظاهر وقوله ولا ينافي ما في ومرو وقوله ومن ثم الى المتن وقوله ويؤخذ الى المتن وقوله وان لم يحسن الى قبل **(قوله)** (وكتب) أي بان كان انما مروي في المسجد والامام خارجا جعفتي **(قوله)** (عامة) لعل الاولى بمالتي **(قوله)** من كلامه وهو قوله أوصل بان نافذ كروي قول المتن (أشترع) ومن المسجد رحبته كروي **(قوله)** (الخ) أي المسجد كما في رواية **(قوله)** أي طرفه أي المسجد عرش **(قوله)** (فان لم يكن الخ) مفرع على القول **(قوله)** (وكتب) أي الخلاف **(قوله)** (عنه) أي المسجد **(قوله)** (فان أخوف) أي شراح المسجد نهاية ومرو في قول المتن (وان سال جدار) أي الاباب فيه نهاية ومعنى **(قوله)** (لعدم الاتصال) قال الاستوحي نعم قال البغوي في فتاوه لو كان الباب مفتوحا وقت الاحرام فانما في اثنية الصلاة ثم ينهي وقد قدمنا الكلام عليه معنى قول المتن (وكذا الباب اردود) وفي الامداد نقول ان الرفع أن ا. لم استرخى كالباب المردود كروي **(قوله)** (لأنه الاول المشاهدة) فيسعى مع غنيله قول المصنفين السابق فان حال ما يمنع المرو والارز وبقوله كالشباك والباب المردود سم وقدمه في البصري ومنهم **(قوله)** (ويعتبر بالمرور) أي وهو قوله التوصل الى الباب أي كروي **(قوله)** (عنه) أي من قبله والواقف الخ) فخره انه يعتبر بجهة الاعتدال في ان في قبس بالامام المصنفين ثم عرفت بالسافة وعدم الاز ورار والاعتطاف بالمرور الذي افاده الشارح يظهر ان شاء الله تعالى في شرح قول المصنفين فالشرط التقارب بانه يعتبر ايضاً بالصحة وقوف شخص بمحذ المقتضى الى المسجد بحيث رما المقتضى بابي قبس وظاهر ان على اعتبار الرابطة اذ الامام أو بعض المتقدمين فخالصه اشتراط ر بة الامام أو بعض المتقدمين عن المسجد أو الرابطة الواقف بمحذ المقتضى نصري **(قوله)** (يحول على البعد الخ) عبارة في شرح بأفضل يحول على ما اذا لم يكن المار ولا الامام الا بالاعتطاف من غير جهة الانيام أو على ما اذا بعدت المسافة أو حالت اذنية هناك منع المار وبقوله انه يعتبر في الاستطراق ان يكون استطرافا قاعداً أو بان يكون من جهة الامام وأن لا يكون هناك ازورار واعتطاف بان يكون بحيث لو ذهب الى الامام لا يلتفت عن القبلة بحيث يبق ظهره الى اليا ولا يلتفت لاعتطاف حدث من غير جهة الامام وانه لا فرق في ذلك بين المصلي على نحو جبل أو سطحي اه قال الكروي قوله أو سطحي قال القليوبي الى الحلي وان كانا على سطحي بينهما مشارعتا فلا رجع الا اذا كان لكل منهما دار محتلمان المتخفف بحيث يمكن استطراف كل منهما الى الآخر من غير استبدال القبلة اه **(قوله)** (بان يكون الخ) تصوير لعدم الازورار والاعتطاف عرش أي الذي يفهمه الاستثناء ولو حذف لفظة لا من لا يلتفت وجعل قوله المذكور تصوراً للمناقاة كان أولى وقول الرشدي تصويراً للنص الاول وفي بعض النسخ مر حذف لفظة لا من لا يلتفت فيكون تصويراً للنص الثاني وهو يمكن ان يكون في حين ومرو ان قوله السابق ولا يضرر والهندية الى ابطاله في هذا هو خبره **(قوله)** (لأنه الاول المشاهدة) فيه شيء مع غنيله قول المصنفين السابق فان حال ما يمنع المرو والارز وبقوله

قيس بن في السجود وهو ما نص عليه ونصه على عدم الصحة تحول على البعد أو على ما إذا حدثت أبتة بحيث لا يصل الظاهر إلى بناء الأمر أو توجه السمع من جهة تمامه إلا أن زرار أو انعطاف بأن تكون بحيث لو فهم إلى الأمام من مصلا لا يلتفت من جهة القبلة



ببحث يبق ظهره لها قلت  
 يكره ارتفاع المأموم على  
 امامه اذا تمكن وقوفهما  
 عتو (وعكسه) وان كانا  
 في المسجد كانص على مومن  
 ثم اطلقة اشطن الا لا صاحب  
 ولم يطر والى نصه لا تح  
 خلافة لان المخطأ اتواطة  
 الاتباع تقتضي استنواه  
 الموقف وهذا في المسجد  
 وغيره وعند ظهور تكبر من  
 المرتفع وعدمه خلافاً فان  
 نظر لذلك ذلك انتهى عن  
 الثاني رواه داود والحاكم  
 وقاما للأول عليه وظاهر  
 أن المدا على ارتفاع يظهر  
 حسا وان قل ثروايت عن  
 الشيخ في جالساً نسيه  
 الارتفاع لا تؤثر في بقی جله  
 على ما ذكره (الاحتاجه)  
 تتعلق بالصلاة كتبليغ  
 وقف سماع المأموم عليه  
 وكتبليهم صفة الصلاة  
 (فستحب الارتفاع لمافيه  
 من مصلحة الصلاة فان لم  
 تتعاقبها ولم يجد الامرضعا  
 عالياً بغير وفي الكفاية عن  
 القاضي انه اذا كان لا يمين  
 ارتفاع أحسدها فليكن  
 الإمام واقف شأنه بحمل  
 النهي فليكن المأموم لانه  
 مقبس ويحب بأن علة  
 النهي من بخلافه لا يسمع  
 المتزوج أعني القيس فكان  
 يشار الإمام بالعلو وفي (ولا  
 يقوم) مراد القدوة

الظاهر انه بعد (قوله بحث يبق ظهره لها) خرج ما لو كان بحث يبق عنه أو يشاره إليها سم وعش  
 وتروى وحلي قول المتن (يكره ارتفاع المأموم الخ) وفي فتاوى الحال الزملي إذا ضاق الصف الأول من  
 الاستنواه يكون الصف الثاني الخاضع الارتفاع الأول من الصف الأول مع الارتفاع كرى (قوله لا يفت  
 الخ) شمل ما لو احتاج في ذهله إلى الإمام إلى أن عشي القهري مسافة ثم يرفع في جهة الدين أو اليسار  
 فصل إلى الامم من غير التفت فلا يضر له ما قد عليه أنه يمكنه الوصول إلى الامم من غير لزور وانطاف  
 ويحتمل الضرر لأن المشي القهري ليس بمعاذ في المشي الموصيل إلى المقصود وله الاقرب ع (قوله  
 اذا تمكن الخ) أي أو فلا كراهة في صلبه ع (قوله) أي فان يمكن ذلك كان موضع المسجد مستثلاً  
 على ارتفاع وانخفاض ابتداء كالغوري فلا كراهة فيه صرح ج في شرح العباب كذا نقله العلامة الشوري  
 عنه لكن المخذر أنه في الشرح المذكور نفسه وما استند ببعض محقق المتأخرين للمجيد زاعاً أن ذلك في  
 الام فليس في محله وجازة الام لا تشهد ثم قال بعد سر دافعا لام تحبه انما استدل على عدم بطلان الصلاة  
 بالارتفاع على نفي الكراهة في مثل هذا المقام ثم رأيت البلقيني فهم من النص ما فهمت من حيث ساقه  
 استدلالاً على الصمت الارتفاع على أن الشافعي نصاً أو صرح بما في أن الكراهة مصلية حتى في المسجد انتهى  
 وبق ما لو تعارض على معكروان كالمصلاة في الصف الأول مع الارتفاع والصلوات غير مع قطع المصوف  
 فويل رأى الأول أو الثاني في نفسه ونظر الاقرب الثاني لأن في الارتفاع من حيث هو ما هو على صورة التمايز  
 والتعاطف بخلاف عدم تسوية المصوف فان الكراهة في من حيث الجماعة لا ضير انتهى فيه أن عدم  
 الوجدان لا يدل على عدم الجود فيمكن أن يجز كفي الابعاد في موضع آخر ما وافق قوله الاتي هذا فان لم  
 تتعلق بها لم يجد الخ فاعلم على الشوري ونقله عنه (قوله وان كان في المسجد) أي وان كان موضع المسجد  
 ابتداء مثلاً على ارتفاع وانخفاض كالمصلاة في الصف الأول مع الارتفاع والصلوات غير مع قطع المصوف  
 ما يصرح بذلك (قوله ومن ثم) أي لاجل النص على الكراهة في المسجد أيضاً (قوله وعند ظهور الخ) كطف  
 على قوله في المسجد الخ (قوله ذلك) أي النص الآخر (قوله وذلك) أي الكراهة (قوله على الثاني) أي  
 والعكس (قوله للأول) أي ارتفاع المأموم (قوله كتبليغ وقف سماع المأموم الخ) يؤيد من شأن  
 ما يفعله المايخون من ارتفاعهم على الدكة في غالب المساجد وقت الصلاة مكر ومقوت لفضيلة الجماعة لان  
 ثبائهم لا يوقف على ذلك الا في بعض المساجد في يوم الجمعة خاصة وهو ظاهر ع (قوله) فيستحب  
 الارتفاع الخ) يظهر أن محله في غير الجمعة ما فيها فحب نعت يردد النظر فيما لو كان الذي لا يسمع صوتاً ولا يرى  
 أحداً من المقتدين زائد على الأربعين فهل يجب لتبليغ لصم صلاته ولا يجب لان الإنسان لا يتعاطب  
 بتبصير صلاة الغير فحمل تأمل بصري (قوله تتعاقب) أي قوله وفي الكفاية في الغنى (قوله فان لم تتعاقبها) أي  
 الاحتاج بالصلاة (قوله لم يجد الخ) محتمل قوله اذا سكن الخ ع (قوله ايج) في الاقتصالي إلى الابعة  
 حينئذ وقفة لا وقف الجماعة المطلوب على الارتفاع حينئذ لان رادى بعد ما يصلح حاجته لمطافاة تأمل  
 ثم رأيت في شرح العباب عقبه قوله على ما قبل سم ولعل الأولى أن يجاب بأن الرادى أباحة عدم الكراهة  
 ككبره بالغنى فيقبل الواجب والمذوب أيضاً (قوله ويجاب بأن علة النهي الخ) وإما تخصيصه بالنهي  
 فاعلم حكم الكراهة بالنهي إلى صري غير قول المتن (ولا يقوم) أي بدافع المقيم من مدي الصلاة مغنى وعبار شرح  
 بافضل مراد الجماعة غير المقيم (قوله مراد القدوة) أي قوله كما فهمه قول المجموع في الغنى الآية ولا  
 ينافى ما في مراد قوله ومثله إلى المتن وقوله ويؤخذ في المتن وقوله أي ان لم يحش إلى يؤخذ (قوله مراد القدوة)  
 عبارة إلى مراد الصلاة وظاهره استنواه الإمام والمأموم في ذلك وهو ظاهر ولعل ما ذكره الشارح هو





[illegible]

﴿فصل﴾ في بعض شروط القدوة أيضاً **(قوله)** ابتداءً وفيه يعلم بالحق وإلى قوله ثم رأيت في التوبة **(قوله)** ابتداءً كان الحق أن حصول القدوة من ابتداء يتبعه التكبير سم **(قوله)** ابتداءً أي التقيد بالابتداء و**(قوله)** الخ بيان لما قبله من التكبير) ينبغي الانتقاد إذا فُرض أن إنشاء التكبير أو اختاره يكون من باب الاقتداء في أثناءه سم أقول وقوله الشرح لا يخرج جميع التكبير الخ كما صرح في أنه من الاقتداء ابتداءً **(قوله)** مع التكبير (الفرع) أي ولعم أخرجوه ممنوعاً عنه سم على المنهج ولو لم يمع آخر من القمر يبقى أي يصح ويصير ما مأمراً حينئذ وفادته أنه لا يضر تقدّمه على الأمام في الموقف قبل ذلك انتهت و ينبغي أن لا تقوّه في هذه قضية الاحتكام أو إياها وقر في سنن أبي نؤى القدوة في خلال صلاه بأن الركعة الموقوفة لجماعة ثم يحسن خلافه من أجله وقد يؤخذ من قوله الاحتكام

لديروك الجماعة تمكن منه أي من ادركها فان لم يكن منه أي من ادرك الجماعة وتجمع ركعتين من قطع صلاته ان لم يصف فوتر الوقت وقطعها جماعة والا بان شئ فوتر الوقت وقطع أو سلم من ركعتين بان يخرج بعض الصلاة على ولو استمالا كالأل الجموع على بقاعها أي لم يجزها قطعها ولا السلام منها من ركعتين اه  
وذكر الشارح في شرحه انه عني بالجموع بقوله من ان بهار ركعتين ويسلم منها ولو تكون نافله ثم فصل الجماعة فان لم يفعل استحب ان يقطعها ثم يستأنفها في الجماعة اه قاله وبه يعلم ان قول المصنفان يمكن منه ليس في محلها لا غير مختلفا فالمراد بالمرح به عبارة الجموع المذكورة فمن تأمير بين القليوب القطع ولوعه يمكن نعم ان ادراك المصنفان التمكن ينفذ أفضلية القلب بعدهم ينفذ أفضلية القطع على أصل السنة انهم ما قاله اه (قوله) ويقصر على ركعتين يعلم في حق الجماعة وصلواتها والادب بقاعها) قال الجلال السيوطي في ترجمته المرقوم انه وفان المشتغل بالانقصار على ركعتين تكون الركعة الواحدة كالركعتين لم أر من تعرض له من نظير الجواز الا لا فرق اه وما ذكره ظاهر وانما ذكر والا فضل شرح اه وقال في شرح العباب ظاهر كلامهم انه لا فرق في الانقصار على ركعة فقط وامتنع ذلك فيما اه فلنأمل ما بعد انقلص صاوت الصلاة فتلا وانما تجزى في الانقصار على ركعة (قوله) والادب بقاعها) هالندب الانقصار على ركعتين مستحسن وكان أولى من القطع (قوله) لان تلك الجماعة غير وعقها) يؤخف عنها انها لو كانت غير وعقها انما تحذف الفاتحة من القطع والقلب ولهذا قال في العباب او في رتبة متعوضة حرم قطعها الا مع فائتحتها انتهى قال الشارح في شرحه انه يجوز القطع والقلب لكنه لا يندب كذا قاله جمع عبارة الجموع عمن يحق التذم بهي الخيانة عنها

على ينتمى التكبير (قوله) انه لو اذاع الاثناء) ينفي ان يشعل أثناء التكبير (قوله) في المتن مع التكبير

أحوم منقر دالح أن الاقتداء مع آخر التبرم لا خلاف في جهة هو ويخط من قول سم ويصير ما مومن حينئذ أنه لا بد في الجملة من نسبة الاقتداء إلى أول العزم إلى آخر الزمان أصح والألم تعتقد جعلوه صرح العباب  
 اه ع ش وقوله خروجان خلاف الخ الأصغر الأول خلاف من يطل به قول المثل (الاقتداء بالخ) قضية  
 اقتضاه عليه كالتبعية كغاية ذلك وقضية قول شرعي المنع وباضل وزايعها بقية اقتداء أو اتساع بالامام أو  
 جماعة مع عدم اكتفائه به صرح الغني فزاد على قولهما المذكور ولا يكفي كمال الانزعى إطلاق نسبة الاقتداء  
 بين غير إضائي بالامام اه عبارة الكردى على شرح انضال بقوله بالامام الخ ذكر في اليعاقبة في اشتراط ذلك  
 خلافاً لمطوي لا يعتمد منه الاكتفاء بنسبة الامام والاقتداء به والجماعة وهو كذلك في شرعي الارشاد والتففة  
 والنهاية قواعد الخطب في المعنى خلافه قال لا يكفي كمال الانزعى الخ اه (قوله ع ل) يعني وصف العمل والا  
 فالتبعية كونها تابعة للامام وهذا ليس بواجب مجرى (قوله اه ولا يضرح الخ) جواب اشكال كيان (قوله ايضا) أي  
 كما يصح للمأموم (قوله لان اللفظ المطلق الخ) العبارة بالقلب بدون اللفظ فهلا قال لان المعنى المطلق سم عبارة  
 البصري قوله اللفظ الخ في مقام جعل الجماعة في قول المعترض أن الجماعة على لفظها واعيا فيها أقاده بتمت  
 لكن تقرر والاشكال على هذا اللفظ مشعر بزمه فقلان النسبة على الأمر القلي فلو تقرر بحمل الجماعة على  
 كلام المعترض على الأمر المعنى الذي هو مطلق ربط الذي يتحقق تارفع التابعية فيؤاخرهم المتبرع بمقتضى  
 يقول الشرح لان اللفظ الخ يحذف في الجواب وحديث يظهر أي الجواب عن الاشكال باحد وجهين اما بان  
 غنيت ان ذلك مقتضى كلامهم لا يخلو لفظا وأرادوا به التقدير في السياق واما بان ياترهم ذلك ويذكر  
 أن الجماعة المعلقة بكفي قصد الالتماس في الأمة على حقيقة الصلاة فوجب التعرض لها أو ما منصوص كونها  
 في ضمن التبعية أو المتبوعة فلا وإنما أسبقوا لهم لان المتابعة على الخ والله أعلم اه ولك أن تحجب بان  
 مراد الشارح اللفظ المطلق من حيث وجوده في النهن لا الخارج وقد تقرر في محله أنه لا يمكن نقل المعاني الخلق  
 بدون نقل اللفظ اه (قوله فهمي من الامام الخ) أي فحق الجماعة بالنسبة للمأموم ربط صلاته صلاة الامام  
 وبالنسبة للامام ربط صلاة الغير بصلاته مجرى (قوله فتزلفي كل الخ) أي مع تبعية الغير في حاله  
 لا بد منها نهاية ومعنى والقرينة تقدم الامام في المكان أو في التحريم مجرى (قوله على ما يلي به) وبكفي  
 بمجرد تقدم أحرام أحد هما في الصرف إلى الامامة أو إلى الخوف في الصرف إلى الامامة فان أحرامها وفوى كل  
 الجماعة فقهه فظهر سم عبارة ع ش أي فان لم تكن قرينة محالة وجب ملاحظة كونه اماماً أو مأموماً والا  
 لم تعد صلاته لتردد دعاه بين المقتدين لا مرجع والجل على أحدهما تصحك اه (قوله به يعلم الخ) ووجهه ما  
 ضعفه بما ذكر ان الرافعي فهم من كلام الاجاب أنهم قالون بالصفة صورة نسبة الجماعة وإن لم يتحضر  
 الاقتداء بالخاصة في رتب عليه اشكال الذي مرث الاشارة اليه بالجوابع عنه ولو كانت الصورة ما ادعاه هذا  
 الجمع لم يأت اشكاله وشيدى (قوله والامام بان اشكال الرافعي الخ) قلنا مجموع الجواز أن راد نسبة الجماعة بتبعية  
 مع الحاضر وهذه النسبة تصلح لكل من الامام والمأموم إذا حضر يصلح لكل منهما فبعدم الاشكال وان الجواب  
 قلنا بل سم (قوله المذكور الخ) أي اشارة بقره ولا ضرر كون الجماعة الخ (قوله والجواب الخ) عطف على  
 اشكال الرافعي الخ (قوله عنه) أي عن الاشكال المذكور (قوله قلت التبع الخ) هذا غير متعلق بالجمعة  
 والمعادة بصري يعني التعلل الاول والافتقار الثاني ينشأ فيما أيضاً (قوله التبع الخ) يدخل هذا

(الاقتداء أو الجماعة أو  
 الاتساع أو كونه مأموماً  
 أو مؤثراً لان المتابعة عمل  
 فافتقرت للنسبة ولا يضر كون  
 الجماعة تصلح للامام أيضاً  
 لان اللفظ المطلق ينزل على  
 المصودم الشرعي فهمي  
 من الامام غير هان المأموم  
 فنزلت في كل على ما يلي به  
 وبه يعلم أن قول جمع لا يكفي  
 نسبة نحو القدرة أو الجماعة  
 بل لا بد أن يستفهم الاقتداء  
 بالخاصة بضعف والامام بان  
 اشكال الرافعي المذكور  
 في الجماعة والجواب عنه  
 بما تقرر أن اللفظ المطلق  
 إلى آخره فان قلت مرث أن  
 القرآن الخارجية لا يعمل  
 له في النسخة قلت النسبة  
 هنا وقعت تابعة لانها غير  
 شرط للاقتداء لانها محصلة  
 لنسبة تابعة فافتقر هان المأموم  
 بفتقر في نفسه هان المأموم  
 بعض المحققين صرح بما  
 ذكره من أخذ بضعفه  
 ما ذكره

ينشأ الاقتداء إذا فوى في أثناء التكبير أو آخرها (قوله لان اللفظ المطلق الخ) العبارة بالقلب بدون اللفظ  
 فوهلا لان المعنى المطلق (قوله فتزلفي كل على ما يلي به) وبكفي بمجرد تقدم أحرام أحد هما في الصرف  
 إلى الامامة أو آخره لا يضر في الصرف إلى الامامة فان أحرامها وفوى كل الجماعة فقهه فظهر وبمحله اعتقادها  
 فردى استقل فتقرر تبعية الجماعة نعم ان تعدد كل مقارن لا يخرج العلم فلا يبعد البطلان ويحتمل علم  
 انتقادها مطلقاً اخذ من قوله الاتي فان تارنه لم يضر التكبير الاحرام وفرض على الاول بان نسبة تبعية الجماعة  
 لم تتعين (قوله به يعلم الخ) للجمع المذكور وان يتبع ذلك (قوله والامام بان اشكال الرافعي الخ) قلنا

الجواب انهم اكتشفوا في الغسل شبه رفع الحدث مع كونه محتملا لا صغرا ولا كبيرا كتنفاهما بالقر يستمع أن  
 نية ما ذكر ليست تابعة لشيء فالأولى أن يجرب بأن عدم التعميل على القرينة غالب للأزم ع (قوله)  
 أولئك أي الجمع المتقدم (قوله من أشكال الرافعي الخ) متعلق بالخذو (قوله منها) أي من الأشكال  
 وجوابه (قوله صريح الخ) قد تمنع لصراحة سم (قوله) بعد صلاتها بالمؤمن الخ أولها لتأمل في معنى سابقة  
 يظهر أنه لا اختلاف بين الفريقين إذا التمس عمل قاي معاني بلا حفظه المعاني المنهضة ولا فصل فيها إلا لاعتباط  
 تختص أن لاحظا الربط المطابق لم ينع بما تقاهما أو بالقدوم مع ما تقاهما ما صرى وقوله يظهر أنه لا اختلاف الخ  
 فيموقف طاهرة وقوله لم ينع بما تقاهما فانه نظر ظاهر (قوله وخرج) إلى قوله ومن ثم في النهاية (قوله وخرج  
 بجمع التكثير ناوها الخ) ولا يخفى أن ذلك من قبيل نية الاقتداء في الائنة فيشكل قوله ثم أن تابع الخ لأنه  
 مفروض عند ترك النية أو ما يمكن أنه وجه كلامه بان المراد من أن تابع أي قبل وجود النية المتأخرة سم  
 وللزار عن الاشكال المذكور عدل النهاية عن قول السارح ناوها على قوله ما ينو ذلك اه (قوله في)  
 اشتراط النية إلى قوله ويؤخذ منه في المعنى الأول بدليل إلى من ثم (قوله صريحها) أي من أول العزم إلى  
 آخر الزمان أكبر والألم تنهه لأنه ما خال الزمان أكبر بين دخول في الصلة لا من أولها لطغي وحفي  
 اه بجبري وتقدم عن ع ش مثله وقد يقال إن قياس كفاية المقارنة العرفية في نية الصلاة كفايتها في نية  
 الجماعة في نحو الجمعة فيبين نية الجماعة في نية التكبير بدخوله فيها إلى الجماعة من أول الصلاة كالمظهر  
 ضميمهم (قوله منع انعقادها) أي الجمعة أي ونحوها متى توقف مع تعالي الجماعة شيئا (قوله وكون  
 مع تعالي الخ) رد لتعليل مقابل الصريح ع ش (قوله وجوب نية الاقتداء الخ) وذلك في المادة ذات قصد بعضها  
 تحصيل القضية بخلاف ما قصد به ما حصر الخلل في الأولى كما دنا وخرجنا بخلاف ما أبطلها فان الجماعة  
 فيها ليست شرطا ع ش (قوله فهي كالجمعة) وكذا المندورة جماعة والجمعة بالمظهر بجبري (قوله أو شك  
 فيها) هو العزم بخلاف مقتضى كلام العز والاشكي ولعل المراد بالشك ما يشمل الظن كالموقف الغالب في أبواب  
 الفقه سم على ج اه ع ش (قوله في غير الجمعة) أي وألحق به من المادة والجموع بالمظهر كإثبات  
 عن البصري والكردي قول المتن (في الأفعال) آل للجنس سم ومعنى (قوله أو في فعل الخ) أي ولو مندوبا  
 كل نوع الإمام يديه ليركع فرفع معه المأموم يديه بائي وأطغى اه بخبري عبارة سم قوله أو في فصل  
 واحد أو في ولو بالشروع فيه مر اه (قوله أو في السلام) فلو عرض له الشك في التشديد لا يخبر لم يجز أن  
 يوقف سلامه على سلامه معني (قوله بان قصد ذلك الخ) تصو والمستمعة ع ش (قوله وطال عرفا الخ) بمعنى  
 أن يقصر بما قاله فعمل الواحس في ركوعه بدليل يريد الاقتداء به من أنه هو الذي لو وزع على جميع الصلاة

ممنوع لجواز أن يراد بنية الجماعة نية الجماعة مع الحاضر وهذه النية تصلح لكل من الإمام والمأموم إذا الحاضر  
 يصلح لكل منهما فإدراكه لا شك كالو يأتي بالجواب فتأمل (قوله ثم قال فكل منها صريح) قد تمنع الصراحة  
 (قوله وخرج بجمع التكثير ناوها عاته) ولا يخفى أن ذلك من قبيل نية الاقتداء في الائنة فيشكل قوله ثم أن  
 تابع الخ لأنه مفروض عند ترك النية أو ما يقال المراد بتأخرها عنه ترك أو أسلا تقول هذا ترك بقوله  
 أن ينوي لا يجبر دعم التكثير كقوله ويمكن أن وجه كلامه بان المراد من أن تابع أي قبل وجود النية المتأخرة  
 بق ما ذا قارنه آخر التكبير دون أوله هل تعتقد جماعة يكون من باب الاقتداء في الائنة أو وجه ثم (قوله  
 أو شك فيها) هو المنع بخلاف مقتضى كلام العز والاشكي في قول المراد بالشك هنا الرد باستواء أو ما يشمل  
 الظن كإثبات الغالب في أبواب الفقه وعلى الثاني فالفرق بين هذا والشك في مقتضى نية الإمام فان المراد به  
 المستوى حتى لو لم ينع عدم المقارنة مع أحرامها مع هذا الأصل الظاهر الثالث (قوله أو شك فيها) فظهر أنه في حال  
 الشك منفردين فالله المتابعون هذا بخلاف ما لو شك في نية الإمام أو المأموم لا يصح صلاته كاستدراك في الهلوس  
 والفرق ظاهر فانه هناك تحقق نية أحد الأمرين المتعوضين وهما لم يتحقق والأصل عدمه فهو منفرد (قوله  
 في المتن في الأفعال) آل للجنس (قوله أو في فصل واحد) ولو بالشروع فيه مر (قوله في المتن بطلت) هل

أولئك من أشكال الرافعي  
 وجوابه ثم قال فكل منها  
 صريح في أن نية الاقتداء  
 موضعها الشرع غير بصلاة  
 المأموم بصلاة الإمام الحاضر  
 فلا يحتاج لنية ذلك فتعبر  
 كشير من بانه يكفي نية  
 الاقتداء بالإمام الحاضر  
 مرادهم نية تعبد على ذلك  
 وقد تقرر أن نية الاقتداء  
 بجبردها موضوعه لذلك  
 شرعا وخرج بجمع التكثير  
 ناوها عنه فتعقله  
 فرادى ثم أن تابع فسمائي  
 والجمعة كغيرها في اشتراط  
 النية المذكورة (على  
 الصريح) وإن افترقا في أن  
 فقد نية القدوة مع تعمرها  
 تمنع انعقادها بخلاف  
 غيرها وكون معتمدا متوقفا  
 على الجماعة فلا يخفى عن  
 وجوب نية الجماعة في المأموم  
 في المادة ما ينفع منه وجوب  
 نية الاقتداء عند تعمرها

فهي كالجمعة (فالوترك هذه  
 النية) أو شك فيها غير  
 الجمعة (وإباح) مضللا  
 في الأفعال) أو في فصل  
 واحد كان هو للركوع  
 متبعا له وإن لم ينطبع كما  
 هو ظاهر أو في السلام بأن  
 قصد ذلك من غير اقتداء به  
 وطال عرفا

فانظر أثره ويحتمل أنه هنا أتت وهو الآخر بوجه بيان المدلول هنا على ما ينظر به كونه رابطا بصلاته  
 بصلاته امامه وهو يحتمل بعبادته ذلك (فرغ) لوانظره الركون والاعتدال والعجود وهو قائل في كل  
 ولكنه كثير باعتبار الجملة فانظره أنه من الكثير واعتد شخشا الطيلوي أنه قليل سم على المنهج أتول  
 والآخر بمناقشة الطيلوي عش وقال الجبيري والمراد بالانتظار الطويل هو الذي يسع الركن والتميم يفعل  
 كما نرى شخشا أه وفيه نظر (قوله) انتظار (الخ) واعتبار الانتظار الركون على بعد القراءة الواجبة سم  
 وعش (قوله) أي للمتابعة شرح المنهج قول المتن (بطلت صلاته) هل البطلان عام في العالم بالمتبع  
 والجاهل أم يختص بالعالم قال الأذري لم أر فيه شأ وهو يحتمل والاقرب أنه بعذر الجاهل لكن قال الأذري  
 في التوسط الأشبه عدم الفرق وهو الاوجس شرح مر اه سم قل عش بقى ما لو ترك نسبة الاقتداء أو  
 فصد أن لا يتابع الامام لغرض ما فيه من ذلك فانظره على طريقه معتد به فهل تضر متابعتة محتشد  
 أولا في نظر ولا يبعد عدم الضرر ثم رأيت الأذري في القول ذلك كونه مثل العالم والجاهل العام والناسي  
 فضرر اه (قوله) (ذات) أي المتابعة في شرح المنهج (قوله) أو انتظره يسيرا) أي مع المتابعة سم (قوله)  
 أو كتبها بالمتابعة) وينبغي أن يزاد كثيرا أو تابع لأجل فعله أخذنا من قوله سم وعش عبارة  
 الجبيري ولم يذكر بغير قوله للمتابعة ويحتمل زعمنا لانتظار كثير الاجل غيرها كان لا يجب اقتداء  
 بالامام لغرض ويخافوا لفرد منه حاصلة الامام وألوم الناس عليهم لاتباعهم بالرغبة عن الجماعة فإذا  
 انتظر الامام لم يضر هذه الريبة فلا يضر كثر وشخشا الحنفى اه أي كافي الحنفى والنهاية والمغنى ما يفيد  
 (قوله) (هنا) أي في الاقتداء (قوله) دليل قول الشافعي (الخ) فما تقدم في مسئلة الشك هو المعتمد في معنى  
 (قوله) كالغفرد أي والمغفرد لا تبطل صلاته بالانتظار الطويل بلامتابعة (قوله) ومن ثم) أي من أجل أن  
 الشك في نية القعدة كالغفرد (قوله) أو مضى (الخ) عطف على طرل الزنب (قوله) لان الجماعة (الخ) مقتضاه ان  
 العبادة بالجمعة فيكون الشك في نية القعدة فيها كالشك في أصل النية بصرى وذكرى (قوله) فهو) أي الشك  
 في نية القعدة في الجمعة (قوله) كالشك في أصل النية) فتبطل الجمعة الشك في القعدة ان طرل زمانه أو مضى معه  
 ركن (قوله) (هنا) أي من الشك هنا في الجمعة كالشك في أصل النية (قوله) فيها) أي في الجمعة سم (قوله)  
 فيستثنى (الخ) أي الشك في الجمعة بعد السلام (قوله) (من اطلاقهم) ينسب ان يستثنى منه العبادة أيضا بصرى  
 أي والجمهور بالمرور وكذا المنذور جماعة على ما يأتي من النهاية (قوله) (انه هنا بصد) أي ان الشك في  
 القعدة بعد السلام سم (قوله) (انه (الخ) منعا بقوله لا يؤثر وعلة لعدم التأثير (قوله) استثناء) أي الجمعة  
 يعني الشك في القعدة فيها بعد السلام قول المتن (ولا يجب (الخ) أي على المأموم في نية نهاية (قوله) (بسمه) الى  
 قوله كافي عبارة في النهاية والمغنى (قوله) (بسمه) أي كثر يدور ومغنى (قوله) (والأشارة) عطف على اسم  
 (قوله) ولو بأن يقول نحو التماس الامام (الخ) وينسب اشتراط إمكان المتابعة الواجبة لكل من أحسن انه  
 الامام سم جج أي ثم انظر له قرينة تعيين الامام فذلك والاحتياط فلا يتقدم على واحد منهما

انتظاره (بطلت صلاته)  
 على الصبح) لانه متلاعب  
 فان وقع ذلك منه اتفاقا  
 لاصدا أو انتظره يسيرا  
 أو كثيرا بلامتابعة لم تبطل  
 جزوا أو انتظره قول العز بن  
 وغيره ان الشك هنا كونه  
 في أصل النية من البطلان  
 بالانتظار طويل وان لم يتابع  
 ويسير مع المتابعة غير مراد  
 بدليل قول الشافعي انه في  
 حال شك كالغفرد ومن  
 أثره في الجمعة ان طرل  
 زمانه وان لم يتابع أو مضى  
 معه ركن لان الجماعة فيها  
 شرط فهو كالشك في أصل  
 النية يؤخذ منه انه يؤثر  
 الشك فيها بعد السلام  
 فيستثنى من اطلاقهم انه  
 هنا بعد لا يؤثر لانه لا ينافي  
 الاعتقاد ثم رأيت بعضهم  
 استثناء واستدل كلام  
 للزركشي وان العبادة (ولا  
 يجب تعيين الامام) باسمه أو  
 وصفه كالحائره أو الإشارة  
 اليه بل يكفي نسبة الاقتداء  
 ولو بأن يقول نحو التماس  
 الامام بغیره

البطلان عام في العالم بالمتبع والجاهل بالمتبع والجاهل بالمتبع والجاهل بالمتبع  
 الجاهل لكن قال في التوسط ان الأشبه عدم الفرق وهو الاوجس شرح مر (قوله) أو انتظره يسيرا) أي مع  
 المتابعة وينبغي أن يقال أو كثيرا أو تابع لأجل فعله أخذنا من قوله الجلال الحنفى عقب قول المصنف في الصبح  
 لانه وقعها على صلاة غيره من غير رابط بينهم والشافعي يقول المراد بالمتابعة هنا بأن يفعل بعد الصلاة  
 لا للبيعة وان تقدم انتظار كثير فلا راع في المعنى اه والفرق بين الحالين انه في الاول لم يقصد ربط الفعل  
 بفعله وانما اختار ان يتأخر فعله عن فعله وفي الثاني قصد الربط في يدي الانتظار الركون على متلاوته  
 ان ابتداءه اقتصد بعد ركنه فالواجب (قوله) غير مراد) كذا مر (قوله) (انه يؤثر) الشك فيها) أي الجمعة  
 (قوله) (انه) أي الشك هنا في نية القعدة بعد أي بعد السلام لا يؤثر ولو شك بعد السلام في أنه يؤثر الاقتداء  
 مع علمه بتأثيره في الانتظار الكثير قبله فهل يحكم بطلان صلاته لبطلان المتابعة المذكور أو لو لمع الجاهل

وانه يوتى كونه بعد همة أو تهاضره عليه تعينت نسبة المارقة عرش **(قوله)** قوت القدوة بالامام منهم ثم لو كان هناك امانا للجانعين لم تكف هذه التبعات لانهم لو وجدوا من متابعتهم احد همدون الاشر تحكم من انتهى سم على ج اه بصري عرش **(قوله)** لا يتخلف أى بالبعين وعدمه معنى **(قوله)** قال الامام الخ أى غيره معنى **(قوله)** بل الاولى عدم تعينه أى لانهم يعاصونه فبان خلافه فيبطل صلاته معنى ونهاية **(قوله)** فان عنه باسمه كان المراد بالبعين بالاسم ملاحظة لاسمى بذلك الاسم بقلبه كما يفيد الفرق ابن الاساذ لا فى سم **(قوله)** فبان عرا أى وان انز بامامهم أو غيره مصل معنى **(قوله)** وان لم يتابع لا تبطل الاية الانتداء ويصير منفردا ثم ان تابعه المتابعة لم تبطل بطلت والا فلا فله الزركشى وغيره بان فساد الاية مبطل للصلاة كالمراقتدى بين شك فى انه مأموم اه **(قوله)** من افساد التبعات الخ ظاهر فيه ان هذه بيانية لما فى قوله بجملة واحدة كلفوا واضع لان اصابعه انما نظره به السبكي ويحرم ومن المذكور وليس هو ذلك النظر بل رده فينبغي ان يحمل من على التعليل سم أى فلو قال بان فساد الخ بالباله كان انحصار ووضح **(قوله)** بطلان الخ لكان تقول هولم بطل صلاته بعرفه فالتوجيه الثانى اوجه نعم يؤيده من ان يدلو كان جملة الحاضر من لم يمنع مانع من الاقتداء به صح اقتداؤه ولا يعقد التزام ذلك فليتأمل ثم ارباب الشارح قال المراد بالباطى فى الاولى الصورى وفيه مرئى ما شتر باليمن المنع أى لوجه الاول لكنه غير واف بالتوجه لان الباطى الصورى لا يضرب وانما يضرب بشرط المتابعة الفعل مع الانتظار الطولى ولا كلام في حيث قلنا انما الكلام فى البطلان بعرفه فالتبعات سم **(قوله)** أو من ليس فى صلاة الخ الموافق لاحوال هذا تحت المتن ان يزيد بقوله السابق فبان عرا قوله أو بان انه غير مصل أو مأموم سم أى كذاه الخ **(قوله)** أى مطلقا أى بان لم يكن يدينى صلاة أو **(قوله)** أو فى صلاة أو قطع الخ أى بان كان يدينى مأموما سم وقصة هذا الصنيع وقول الشارح لا تبقى الاولى فى الثانية ثم قوله والعين المذكورتين ان قول الشارح أى فى صلاته الخ معطوف على قوله مطلقا واستظهر السيد البصري انه معطوف على من ليس فى صلاته وهو مكنونه بخلاف ظاهر منيع الشارح كان حقا ان يحذف منه لفظة من **(قوله)** الاولى أى العبارة الاولى والاعلة الاولى **(قوله)** وخرج الى قوله وجماعتهم رفق النابغ والمضى **(قوله)** أم حكمه وهو بهذا زيدا بالخاضر يد **(قوله)** بانه ثم أى فى قوله لا يصف فان عينه وأخطأ الخ عرش **(قوله)** لعين الخ كما تقدم ولا احتمال انه كان نوى ولا تبطل بالشك فيه نظر ولعل الوجه الثانى وقد روي أو لو هذا الاحتمال لم تضرب المتابعة حال الشك قبل السلام وهو خلاف مقتضى كلامهم فليتأمل ويحاج بان المتابعة حال الشك قبل السلام أو جدها مع تحقق امتناعها لانه يمنع المتابعة حال الشك أو ما قيل ان فيه مغل فيتحقق صدور المتابعة المتعينة فهو شك فى البطل فليتأمل **(قوله)** قوت القدوة بالامام منهم نعم لو كان هناك امانا للجانعين لم تكف هذه التبعات لانهم لو وجدوا من متابعتهم احد همدون الاشر تحكم من انتهى سم على ج اه بصري عرش **(قوله)** لا يتخلف أى بالبعين وعدمه معنى **(قوله)** قال الامام الخ أى غيره معنى **(قوله)** بل الاولى عدم تعينه أى لانهم يعاصونه فبان خلافه فيبطل صلاته معنى ونهاية **(قوله)** فان عنه باسمه كان المراد بالبعين بالاسم ملاحظة لاسمى بذلك الاسم بقلبه كما يفيد الفرق ابن الاساذ لا فى سم **(قوله)** فبان عرا أى وان انز بامامهم أو غيره مصل معنى **(قوله)** وان لم يتابع لا تبطل الاية الانتداء ويصير منفردا ثم ان تابعه المتابعة لم تبطل بطلت والا فلا فله الزركشى وغيره بان فساد الاية مبطل للصلاة كالمراقتدى بين شك فى انه مأموم اه **(قوله)** من افساد التبعات الخ ظاهر فيه ان هذه بيانية لما فى قوله بجملة واحدة كلفوا واضع لان اصابعه انما نظره به السبكي ويحرم ومن المذكور وليس هو ذلك النظر بل رده فينبغي ان يحمل من على التعليل سم أى فلو قال بان فساد الخ بالباله كان انحصار ووضح **(قوله)** بطلان الخ لكان تقول هولم بطل صلاته بعرفه فالتوجيه الثانى اوجه نعم يؤيده من ان يدلو كان جملة الحاضر من لم يمنع مانع من الاقتداء به صح اقتداؤه ولا يعقد التزام ذلك فليتأمل ثم ارباب الشارح قال المراد بالباطى فى الاولى الصورى وفيه مرئى ما شتر باليمن المنع أى لوجه الاول لكنه غير واف بالتوجه لان الباطى الصورى لا يضرب وانما يضرب بشرط المتابعة الفعل مع الانتظار الطولى ولا كلام في حيث قلنا انما الكلام فى البطلان بعرفه فالتبعات سم **(قوله)** أو من ليس فى صلاة الخ الموافق لاحوال هذا تحت المتن ان يزيد بقوله السابق فبان عرا قوله أو بان انه غير مصل أو مأموم سم أى كذاه الخ **(قوله)** أى مطلقا أى بان لم يكن يدينى صلاة أو **(قوله)** أو فى صلاة أو قطع الخ أى بان كان يدينى مأموما سم وقصة هذا الصنيع وقول الشارح لا تبقى الاولى فى الثانية ثم قوله والعين المذكورتين ان قول الشارح أى فى صلاته الخ معطوف على قوله مطلقا واستظهر السيد البصري انه معطوف على من ليس فى صلاته وهو مكنونه بخلاف ظاهر منيع الشارح كان حقا ان يحذف منه لفظة من **(قوله)** الاولى أى العبارة الاولى والاعلة الاولى **(قوله)** وخرج الى قوله وجماعتهم رفق النابغ والمضى **(قوله)** أم حكمه وهو بهذا زيدا بالخاضر يد **(قوله)** بانه ثم أى فى قوله لا يصف فان عينه وأخطأ الخ عرش **(قوله)** لعين الخ كما تقدم ولا احتمال انه كان نوى ولا تبطل بالشك فيه نظر ولعل الوجه الثانى وقد روي أو لو هذا الاحتمال لم تضرب المتابعة حال الشك قبل السلام وهو خلاف مقتضى كلامهم فليتأمل ويحاج بان المتابعة حال الشك قبل السلام أو جدها مع تحقق امتناعها لانه يمنع المتابعة حال الشك أو ما قيل ان فيه مغل فيتحقق صدور المتابعة المتعينة فهو شك فى البطل فليتأمل **(قوله)** قوت القدوة بالامام منهم نعم لو كان هناك امانا للجانعين لم تكف هذه التبعات لانهم لو وجدوا من متابعتهم احد همدون الاشر تحكم من انتهى سم على ج اه بصري عرش **(قوله)** لا يتخلف أى بالبعين وعدمه معنى **(قوله)** قال الامام الخ أى غيره معنى **(قوله)** بل الاولى عدم تعينه أى لانهم يعاصونه فبان خلافه فيبطل صلاته معنى ونهاية **(قوله)** فان عنه باسمه كان المراد بالبعين بالاسم ملاحظة لاسمى بذلك الاسم بقلبه كما يفيد الفرق ابن الاساذ لا فى سم **(قوله)** فبان عرا أى وان انز بامامهم أو غيره مصل معنى **(قوله)** وان لم يتابع لا تبطل الاية الانتداء ويصير منفردا ثم ان تابعه المتابعة لم تبطل بطلت والا فلا فله الزركشى وغيره بان فساد الاية مبطل للصلاة كالمراقتدى بين شك فى انه مأموم اه **(قوله)** من افساد التبعات الخ ظاهر فيه ان هذه بيانية لما فى قوله بجملة واحدة كلفوا واضع لان اصابعه انما نظره به السبكي ويحرم ومن المذكور وليس هو ذلك النظر بل رده فينبغي ان يحمل من على التعليل سم أى فلو قال بان فساد الخ بالباله كان انحصار ووضح **(قوله)** بطلان الخ لكان تقول هولم بطل صلاته بعرفه فالتوجيه الثانى اوجه نعم يؤيده من ان يدلو كان جملة الحاضر من لم يمنع مانع من الاقتداء به صح اقتداؤه ولا يعقد التزام ذلك فليتأمل ثم ارباب الشارح قال المراد بالباطى فى الاولى الصورى وفيه مرئى ما شتر باليمن المنع أى لوجه الاول لكنه غير واف بالتوجه لان الباطى الصورى لا يضرب وانما يضرب بشرط المتابعة الفعل مع الانتظار الطولى ولا كلام في حيث قلنا انما الكلام فى البطلان بعرفه فالتبعات سم **(قوله)** أو من ليس فى صلاة الخ الموافق لاحوال هذا تحت المتن ان يزيد بقوله السابق فبان عرا قوله أو بان انه غير مصل أو مأموم سم أى كذاه الخ **(قوله)** أى مطلقا أى بان لم يكن يدينى صلاة أو **(قوله)** أو فى صلاة أو قطع الخ أى بان كان يدينى مأموما سم وقصة هذا الصنيع وقول الشارح لا تبقى الاولى فى الثانية ثم قوله والعين المذكورتين ان قول الشارح أى فى صلاته الخ معطوف على قوله مطلقا واستظهر السيد البصري انه معطوف على من ليس فى صلاته وهو مكنونه بخلاف ظاهر منيع الشارح كان حقا ان يحذف منه لفظة من **(قوله)** الاولى أى العبارة الاولى والاعلة الاولى **(قوله)** وخرج الى قوله وجماعتهم رفق النابغ والمضى **(قوله)** أم حكمه وهو بهذا زيدا بالخاضر يد **(قوله)** بانه ثم أى فى قوله لا يصف فان عينه وأخطأ الخ عرش **(قوله)** لعين الخ كما تقدم ولا احتمال انه كان نوى ولا تبطل بالشك فيه نظر ولعل الوجه الثانى وقد روي أو لو هذا الاحتمال لم تضرب المتابعة حال الشك قبل السلام وهو خلاف مقتضى كلامهم فليتأمل ويحاج بان المتابعة حال الشك قبل السلام أو جدها مع تحقق امتناعها لانه يمنع المتابعة حال الشك أو ما قيل ان فيه مغل فيتحقق صدور المتابعة المتعينة فهو شك فى البطل فليتأمل **(قوله)** قوت القدوة بالامام منهم نعم لو كان هناك امانا للجانعين لم تكف هذه التبعات لانهم لو وجدوا من متابعتهم احد همدون الاشر تحكم من انتهى سم على ج اه بصري عرش **(قوله)** لا يتخلف أى بالبعين وعدمه معنى **(قوله)** قال الامام الخ أى غيره معنى **(قوله)** بل الاولى عدم تعينه أى لانهم يعاصونه فبان خلافه فيبطل صلاته معنى ونهاية **(قوله)** فان عنه باسمه كان المراد بالبعين بالاسم ملاحظة لاسمى بذلك الاسم بقلبه كما يفيد الفرق ابن الاساذ لا فى سم **(قوله)** فبان عرا أى وان انز بامامهم أو غيره مصل معنى **(قوله)** وان لم يتابع لا تبطل الاية الانتداء ويصير منفردا ثم ان تابعه المتابعة لم تبطل بطلت والا فلا فله الزركشى وغيره بان فساد الاية مبطل للصلاة كالمراقتدى بين شك فى انه مأموم اه **(قوله)** من افساد التبعات الخ ظاهر فيه ان هذه بيانية لما فى قوله بجملة واحدة كلفوا واضع لان اصابعه انما نظره به السبكي ويحرم ومن المذكور وليس هو ذلك النظر بل رده فينبغي ان يحمل من على التعليل سم أى فلو قال بان فساد الخ بالباله كان انحصار ووضح **(قوله)** بطلان الخ لكان تقول هولم بطل صلاته بعرفه فالتوجيه الثانى اوجه نعم يؤيده من ان يدلو كان جملة الحاضر من لم يمنع مانع من الاقتداء به صح اقتداؤه ولا يعقد التزام ذلك فليتأمل ثم ارباب الشارح قال المراد بالباطى فى الاولى الصورى وفيه مرئى ما شتر باليمن المنع أى لوجه الاول لكنه غير واف بالتوجه لان الباطى الصورى لا يضرب وانما يضرب بشرط المتابعة الفعل مع الانتظار الطولى ولا كلام في حيث قلنا انما الكلام فى البطلان بعرفه فالتبعات سم **(قوله)** أو من ليس فى صلاة الخ الموافق لاحوال هذا تحت المتن ان يزيد بقوله السابق فبان عرا قوله أو بان انه غير مصل أو مأموم سم أى كذاه الخ **(قوله)** أى مطلقا أى بان لم يكن يدينى صلاة أو **(قوله)** أو فى صلاة أو قطع الخ أى بان كان يدينى مأموما سم وقصة هذا الصنيع وقول الشارح لا تبقى الاولى فى الثانية ثم قوله والعين المذكورتين ان قول الشارح أى فى صلاته الخ معطوف على قوله مطلقا واستظهر السيد البصري انه معطوف على من ليس فى صلاته وهو مكنونه بخلاف ظاهر منيع الشارح كان حقا ان يحذف منه لفظة من **(قوله)** الاولى أى العبارة الاولى والاعلة الاولى **(قوله)** وخرج الى قوله وجماعتهم رفق النابغ والمضى **(قوله)** أم حكمه وهو بهذا زيدا بالخاضر يد **(قوله)** بانه ثم أى فى قوله لا يصف فان عينه وأخطأ الخ عرش **(قوله)** لعين الخ كما تقدم ولا احتمال انه كان نوى ولا تبطل بالشك فيه نظر ولعل الوجه الثانى وقد روي أو لو هذا الاحتمال لم تضرب المتابعة حال الشك قبل السلام وهو خلاف مقتضى كلامهم فليتأمل ويحاج بان المتابعة حال الشك قبل السلام أو جدها مع تحقق امتناعها لانه يمنع المتابعة حال الشك أو ما قيل ان فيه مغل فيتحقق صدور المتابعة المتعينة فهو شك فى البطل فليتأمل

قوت القدوة بالامام منهم لان مقصود الجمع لا يختلف قال الامام بل الاولى صلته تعينه (فان صلته) باسمه (وأصلها) فيه بان نوى الاقتداء به ولو اعتقد اذ ان الله الامام فبان عرا (بطلت صلاته) ان وقع ذلك فى الاثناء والام تنقصد وان لم يتابع على المتقول ونظر فيه السبكي ومن تبعه بجملة دخلهم الزركشى وغيره من ان فساد النسبة مبطل أو مانع من الاقتداء كما يأتى فيمن قاله فى التحريم ووجه فسادها وبطلان من لم ينو الاقتداء به كفى عبارة أى وهو عرو أو من ليس فى صلاة كفى أى أى مطلقا وفى صلاة لا تصلح له ربط بها وهو يد فالمراد بالربط فى الاولى الصورى وفى الثانية لنوى يخرج بعينه باسمه الى آخره من قوله بقلبه القدوة بالشخص واه أعرفه من ذلك من في الحراب أهو يد هذا والاحاضر أم حكمه ثم بهذا الحاضر ثم بهذا أم بالحاضر وهو نظمه أو يعقده زيدا فان عرا فيصع على المتقول المرجح فى الروضة والجموع وغيره بان على الجمع فى ودور فى ابن الاستاذ بانه ثم تصور فى ذهنه معناه اسم زيدا وان اعتقد انه الامام فظهر انه غيره فلم يصح للعين المذكورتين المعلوم منهما انه لم يجزم بامامته ذلك الغير



وهنا نحن في كل تلك النور نأمن من عاق اقتضائه شخصه وقصد بعينه لكنه أخطأ في الحكم عليه اعتقاداً أو ظناً بأن سمير يدهو أفعى الخطأ في ذلك لا يترتبه ولا يقع في أمر تابع لا مقصود فهو يقع في الشخص لعدم تأنيده (٣٢٩) فيه بل في الظن ولا عبرة بالظن البين

وهما بطليمان بنو لا اقتداه به وور بطليمان ليس في صلاة سم (قوله وهما) أي في الوفاق بقوله القدرة بالشخص سواء الخ (قوله بان اسم الخ) متعلق بالحكم (قوله فهو) أي الخطأ (قوله لعدم تأنيده الخ) أي لأن الشخص تصور والخطأ يقع مع قولان الشخص الذي أشار اليه قصد لم يتغير والخطأ إنما يقع في التصديق لا في الشيء اه بجري (قوله وهذا) أي الفرق المذكور (قوله متى عاق القدرة الخ) حاصله أن الحاضر مفعلة لا به من ملاحظة وصف فان لاحقا مقتضى أن موصوفه الشخص مع أو ز يدلم يصح لكن بشكل ذلك بما تقدم من جهة الاقتداء من الحاضر إلا أن يقال إن محل ما تقدم إذا لاحظ الشخص بعد تعقل ز يدقبس تعقل الحاضر ليكون الحاضر مفعلة لا ز يدبصر أي قوله لا من زرة إلى تصور المذكور بل متى لاحظ الشخص سواء قبل تعقل ز يدأو بعده مع الاقتداء (قوله بالحاضر) أي كان قال ز يد الحاضر أو ز يد هذا نهاية (قوله إن عاق الخ) خبر قوله محل ما يحمله التو دي الخ (قوله بان نوى القدرة بالحاضر) أي بان لاحظ مفهوم الحاضر فقط سم (قوله وبما تقر الخ) يعني في قول ابن العبد المار (قوله ينشد) أي استشكل الامام الخ في الاندفاع بحث لأن عدم الاستلزام وفرقاً بين الاستدلال بنائين البعد الذي ادعاه الامام لا من جهة ما يحمله كالاتبعي مع أدنى تأمل سم (قوله تصور كون الخ) مفعول الاستحكال الخ (قوله السابق) أي في المتن (قوله فوجد الخ) خبر كون نيتنا الخ (قوله لا استلزام الخ) متعلق بقوله استشكل الخ ونوعه بالبه كان أو مع (قوله ذلك) أي التصور المذكور (قوله وقول ابن المقرئ) ينشد ونوعه مردود (قوله تخرج الامام الخ) لا يعني ما في هذا التخرج فان كونه في نسبة الطرح بالمعنى المقرر في محله لا ينافي كونه مقصوداً من أو أضاد ذلك كاف سم ونهاية (قوله المار الخ) أي من الصحة على المفعول المار الخ الخ (قوله الصفة الخ) مفعول التخرج (قوله وعدمها) عطف عليه (قوله وهو الخ) أي البدل منه المفهوم من السابق بصري سم (قوله فهو عبارة عن ز يد) هو عبارة عنه أيضاً في البدلية سم (قوله لبيان مدرك الخلاف) أي السابق في قوله فصعب على المفعول الخ وان أطلق جسم في رده (قوله لا الخ) متعلق بقوله ولا ينافي الخ وقوله لعدم التناقض (قوله هذا) أي التخرج المذكور (قوله فهو ما قدمت) أي من التعديل بين التعليق بالشخص وعدمه موقفاً على الشيء الذي أي قوله فين عرافه سم (قوله ومن ثم استوى الخ) حاصل كلام الشارح في ظاهره أنه عند ملاحظة الريط بالشخص لا فرق في الصحة بين ملاحظة البدلية والبيان بصري (قوله فأنما يتألف الخ) فيه بحث لأن محل النية المعتد بها انما هو زمن تكبيره الاحكام وفي زمنها لا يتصور النطق زيد وهذا القيس الكلام في هذين اللفظين بل في معناهما ويزم من ملاحظة معناهما تعليق القدرة بالشخص سواء اعتبر معنى البدل أو عطف البيان فان حقيقة اسم الإشارة تعتبر في الشخص فانظر للبدل وعطف البيان يستلزم ذلك الريط فكيف يقال لا يتألف الا عند عدمه ومن هنا بشكل تخرج الامام لا من ملاحظة معنى اسم الإشارة تقتضي الريط بالشخص مطلقاً الآن يجب بأنه يمكن ان يزيد باسم الإشارة مفهوم المشار اليه من غير ملاحظة الشخص وان كان خلاف حقيقة معناه فليست الريط سم وتقدم ما يصل منه اندفاع هذا البحث من أن مراد الشارح زيد وهو لا يوجد ههنا انتهى لا الخارج (قوله عند عدم ذلك الريط)

بن ليس في صلاة (قوله والابان نوى القدرة بالحاضر) أي بان لاحظ مفهوم الحاضر فقط (قوله ينشد) استشكل الامام تصور الخ في الاندفاع بحث لأن عدم الاستلزام وفرقاً بين الاستدلال بنائين البعد الذي ادعاه الامام لا من جهة ما يحمله كالاتبعي مع أدنى تأمل (قوله لا ينافي ما قرئ زيد هذا تخرج الامام وغيره الخ) لا يعني ما في هذا التخرج فان كونه في نسبة الطرح بالمعنى المقرر في محله لا ينافي كونه مقصوداً من أو أضاد ذلك كاف فتأمل (قوله وهو في نسبة الطرح) أي زيد لا بد لفساده تأمل (قوله فهو عبارة عن ز يد) هو عبارة عنه أيضاً في البدلية (قوله فأنما يتألف عند عدم ذلك الريط) فيه بحث لأن محل النية المعتد بها انما هو زمن تكبيره الاحكام وفي زمنها لا يتصور النطق زيد وهذا القيس الكلام في هذين اللفظين بل في معناهما ويزم من ملاحظة معناهما تعليق القدرة بالشخص سواء اعتبر معنى البدل أو عطف البيان فان حقيقة اسم الإشارة تعتبر في الشخص فانظر للبدل وعطف البيان يستلزم ذلك الريط فكيف يقال لا يتألف الا عند عدمه ومن هنا بشكل تخرج الامام لا من ملاحظة معنى اسم الإشارة تقتضي الريط بالشخص مطلقاً الآن يجب بأنه يمكن ان يزيد باسم الإشارة مفهوم المشار اليه من غير ملاحظة الشخص وان كان خلاف حقيقة معناه فليست الريط سم وتقدم ما يصل منه اندفاع هذا البحث من أن مراد الشارح زيد وهو لا يوجد ههنا انتهى لا الخارج (قوله عند عدم ذلك الريط)

( ٤٢ - ( شرواف و ابن قاسم - نافي ) لبيان مدرك الخلاف وأما الحكم على الغنم فهو ما قدمت ومن ثم استوى زيد هذا وهذا في أن وجد الريط بالشخص مع أو لا فلا وأما النظر للبدل وعطف البيان فأنما يتألف عند عدم ذلك الريط

والاراد معانها معناها  
 لان البحث في النية القلبية  
 ومن ثم قالوا لا يتخرج  
 الخلاف هنا في بحث هذه  
 النفس فانبت بفعله لان  
 للعبارة المعارضة للاشارة  
 من خلاص لانها لو تعارض  
 الربط بال شخص و بال اسم  
 كخلاف هذا ان كان ز يدلم  
 يصح كالمظهر مما تقرر  
 لان الربط بالشخص حينئذ  
 أبسطه التعليق المذكور  
 وبحث بعضهم معناه به  
 مثلان القدي بال بعض  
 مقتد بال كل أي لان الربط  
 لا يشخص ويضعهم بطلانها  
 لانه متلاعب ويردع مع  
 ما على به على الاطلاق ومع  
 ذلك هو الاوجه لما على به  
 فحسب بل لان الربط انما  
 يتحقق ان ربط فعله بفعله  
 وهذا مفهوم من الاقتداء  
 به لا يشخص به أو أراد أن  
 نصفه السامع الا ان نوى أنه  
 عصبه بال بعض عن الكل  
 وتخرج هذا على قاعدة  
 ان ما قبل التعليق كطلاق  
 وعق تصح اضافته الى بعض  
 محله وبالا كمنكار وجعة  
 لا يصح فيه ذلك والامتنع  
 الثاني فيه نظرا لان القاعدة  
 في الامور المعنوية بالمحظوظ  
 فيها السراية وعدمها وما  
 نحن فيه ليس كذلك لان  
 المنوي هنا التمتع به أمر  
 حسن لا يشترط فيه تميز  
 فوجه ولا يتحقق الا ان ربط  
 بال نفس كاتقرر وبه فارق  
 ما هنا ما يأتي في الكلامه من الفرق بين نفي البدن ونفي الاراد (ولا يشترط لامام)

قد يقال النظر المذكور توجيه للخلاف وقد أفاض التقر والسابق أن موضوعه أي الخلاف الربط المذكور  
 وأيضا إذا كان النظر لهما انما هو عند عدم الربط فكيف يصح التخرج اذ ينز ان يكون  
 الصحيح مفر وضام عدم الربط سم (قوله هنا) متعلق بالخلاف و (قوله في بحث الخ) يتخرج سم  
 (قوله لا يتخرج الخلاف الخ) وفي مسأله البيع وجهان لا وجههما البطلان بصرى (قوله كالمظهر سم  
 تقرر) وفي دعوى الظهور من ذلك توقف (قوله وبحث) الى قوله وتخرج هذا في لنهاية (قوله معناه) أي  
 القدوة (قوله ويردع الخ) لا يتحقق بعد المنع بصرى (قوله هو الوجه) أي عدم الصحة نهاية  
 (قوله لا يتجوز به الخ) معطوف على قوله به بأعدادنا فاض (قوله الان نوى الخ) قد يقال ليس لهذا  
 الاستثناء معنى لان أصل الكلام مفروض في النية القلبية كالمظهر بصرى عبارة سم فيه بحث  
 لان الكلام في النسبة القلبية فلا يتصور فيها تعبير بال بعض عن الكل لان ذلك انما يتصور في الاقفاط  
 لا يقال المراد انه أراد من الاقتداء باليد الاقتداء بالكل لانما تقول ان قصد الاقتداء بالكل فهو اقتداء  
 بالكل وهو داخل في كلامهم لا يحتاج الى بحثه ولو فرض أنه لاحظ معناه السيد أيضا تخرج أيضا عن  
 كونه اقتداء بالكل ولا يصح انه أراد بال بعض الكل وان لم يقصد الاقتداء بالكل فليس في هذا ارادة  
 الكل بال بعض فليتامل فانه ظاهر اه (قوله وتخرج هذا) أي عدم الصحة (قوله في منظر) خبر وتخرج  
 الخ (قوله وهي أمر حسنى الخ) في منظر ظاهر بل المتابعة أمر معنوي لا لنهاية عن وقوع الفعل بعد  
 الفعل مثلا وذلك معنوي قطعنا غاية الامر أن متعلقها حسنى وهو الفعل فتأمل سم (قوله وبه الخ) أي  
 بقوله ولا يتحقق الخ قول المتن (ولا يشترط لامام الخ) (فرح) ونقل عن شيخنا الشورى أن الامام اذا لم يراع  
 الخلاف لا يستحق العلم قال لان الواقت لم يقصد يحصل الجماعة لبعض المصان دون بعض بل قصد حصولها  
 لجميع القديين وهو انما يحصل بوجاهة الخلاف المانع من صحة صلاة البعض أو الجماعة دون البعض انتهى وهو  
 هو زمن تكبير الاحرام وفي زمنها لا يتصور وتعلق بزيد وهذا نفس الكلام في هذين اللفظين بل في معناها  
 كما ذكره بان لاحظ حال التكبير معناها وبالزم من صلاحة معناها تعليق القدوة بال شخص سواء  
 اعتمد معنى البدل أو عطف البيان لان حقيقة معنى اسم الاشارة تعبير في الشخص فالنظر للسيد وعطف  
 البيان يستلزم ذلك الربط فكيف يقال لا يتأق الا عند عدم ذكره ولو كان الكلام في هذين اللفظين لزم  
 ما ذكرناه أيضا لانه ليس الكلام في اللفظين بدون تصور معناها فتأمل ولا تغفل ومن هنا شكل تخرج  
 الامام لان ملاحظة معنى الاشارة تقتضى الربط بالشخص مطلقا اللهم الا أن يجاب بأنه يمكن ان يريد معنى اسم  
 الاشارة مفهوم المشاوب ليس من غير ملاحظة الشخص وان كان خلاف حقيقة معناه فليتامل (قوله عند عدم  
 ذلك الربط) قد يقال النظر المذكور توجيه للخلاف وقد أفاض التقر والسابق أن موضوعه أي الخلاف الربط المذكور  
 وأيضا إذا كان النظر لهما انما هو عند عدم الربط فكيف يصح التخرج اذ ينز ان يكون الصحيح مفر وضام  
 عدم الربط (قوله لا يتخرج الخلاف هنا في بحث الخ) هنا متعلق بالخلاف وفي بحث يتخرج (قوله الان  
 نوى الخ) فيه بحث لان الكلام في النسبة القلبية فلا يتصور فيها تعبير بال بعض عن الكل لان ذلك انما  
 يتصور في الاقفاط لا يقال المراد انه أراد من الاقتداء باليد الاقتداء بالكل لانما تقول ان قصد الاقتداء بالكل  
 فهو اقتداء بالكل وهو داخل في كلامهم لا يحتاج الى بحثه ولو فرض أنه لاحظ معناه السيد أيضا تخرج سم  
 كونه اقتداء بالكل ولا يصح انه أراد بال بعض الكل وان لم يقصد الاقتداء بالكل فليس في هذا ارادة  
 بال بعض فليتامل فانه ظاهر اه (قوله وهي أمر حسنى) في منظر ظاهر بل المتابعة أمر معنوي لا لنهاية عبارة  
 عن وقوع الفعل بعد الفعل مثلا وذلك معنوي قطعنا غاية الامر أن متعلقها حسنى وهو الفعل فتأمل (قوله  
 وهي أمر حسنى الخ) قد يناقش بان كونه حسنا لم يظهر دليل على كونه مانعا من بان القاعدة فيه وعدم  
 تصور التجزى موجود في نحو الطلاق والنكاح والرجع جميعا بان القاعدة فيها يدل على ان ذلك غير مانع

قري بحث كان امام السجدة واحدا بخلافه ما اذا شرط الواقف ائمة مختلفين فبني ائمة لا ترقا استحقاق  
 العلوم على مراعاة الخلاف بل وينبغي أن مثل ذلك ما لو شرط كون الامام حنفيا مشايخا فلا يترتب قفا استحقاقه  
 العلوم على مراعاة غيره مذهبه أو حتى عادة الائتني ذلك المثل بتقليد بعض المذاهب وعلم الواقف بذلك يجعل  
 وقعه على ما يجوز به العادة في زمنه فيراعيه بدون غيره ولو تعذر مراعاة الخلاف كان مقتضى بعض المذاهب  
 بطلان الصلاة شي وبعضها وجوبه أو بعضها استصحاب شي وبعضها كراهته فبني أن راعى الامام مذهب  
 متبليه وسحق مع ذلك المعلوم عس أقول ويظهر أن المراد من الخلاف في كلام الشوري الخلاف الذي  
 لا ينعى مذهب الامام عن رعايته وجبه على هذا المراد فلا يظهر تقيد عس قريبا نقله عن الشوري بقوله  
 حيث كان الى قوله نعم الخ بل الظاهر الخ لا مائة الشوري فلا يرجع **(قوله في صحة الاقتداء)** الى قوله ونية  
 المأمور في النهاية والمغنى **(قوله في صحة الاقتداء)** الخ كلامهم كالصريح في حصول أحكام الاقتداء كتحصيل  
 السهو والقرأة بغير نية فالامامة سم على عي وقبه وقفا والميل الى خلافه عس وفي التعبير عن الحق  
 واذا لم ينو الامام الاقتداء استحقاق الجعل بشرط ولا لانه لم يشترط عليه نية الامامة وانما الشرط بعبادة  
 المأمورين بصلاته وتحصيل لهم فضله الجامعة وبجعل السهو وقرأة الفاتحة في حق الميسوق الى المعبد  
 وصريح به سم خلافا لمع شري مر اه قول الحق (نية الامامة) **(فرع)** لو لم يلزم ما من غير نية  
 الامامة لم يثبت كذا كره التقال وقال غير بالحث لان مدارا لان عالما الى العرف وأهلها يعدل مع عدم  
 نية الامامة اماما انتهى عس في الاعياب شرح العباب ولا قرب الاول لانه حلف على فعل نفسه وحسب ما ينو  
 الامامة فضله فرادى وبقي ما لو كانت صفة مغلطة لاصلي اماما لم يثبت أم لا فانظر والا قرب الثاني لان  
 معنى لا أصلي اماما لا جد صلافة كوفي اماما لو بعد اقتداء القوم به بعد احرام منفردا لما حصل منه اتمام  
 الصلاة لا يجادها بل ينبغي أنه لا يثبت أيضا لئلا يثبت اقتداءهم به اماما أن الحاصل منه اتمام  
 لا يحد عس **(قوله في نية الامامة)** فاعلم ان لم يمتنع فاعلم ان لم يمتنع بغير مستر بعدوا الى الجمعة سم **(قوله مع التعميم)**  
 وبأني هنا أقدم في أجل التتميم اعتبار المقارن بتجسيع التكبير عس **(قوله ولا)** أي وإن لم ينو الامامة سم  
**(قوله في المعادة الخ)** ومثله في ذلك المنذور جماعة فانه في فيها الامانة وسم قال عس قوله مر ومثله في  
 ذلك المنذور الخ أي فاعلم ينو الامامة لم يمتنع ففطر لانه لو صلاها منفردا اعتقد وأتم بعدم فعل ما لزمه  
 ويجب عليه اعادتها بعد في جماعة وبكفي تركه فبني يظهر خروجه من عهدته المنذور على ما ذكره في الروض  
 وشرح قوله مر المنذور جماعة أي وبجموعه جمع تقديم بالمر والمراد الثانية كالمظاهر لان الاولى تسع  
 فرادى اه عس وواقفه شخصتا بعبارة وظاهر أن المعادة والجموعه بالمطرح جمع تقديم والمنذور جماعة  
 كالجمعة في وجوبه الامامة بغير السكن المنذور جماعة هو تركه فبها هذه النسبة قد تدمع الحزمة اه وقال  
 الرضوي قوله مر المنذور الخ أي بان ندر أن يصلي كذا من النسل المطلق جماعة كالمظاهر من جعلها  
 كالجمعة التي لا يمتنع كونه بشرط لا يمتنع طائفة الشيخ عس حملها على الفرد لا يمتنع ما فيه اذ ليست  
 النشر طائفة اعتقادها فلا يكون كالجمعة بخلاف النقل المنذور جماعة بشرط اعتقاد معنى وقوعه من النذر  
 ما ذكر فاعلم اه **(قوله وهو)** لا يمتنع لهم فم يقابل لوجه التقيد به ههنا لان الحكم مطلقا لا يقتيد بهم

من الجريان **(قوله في صحة الاقتداء)** كلامهم كالصريح في حصول أحكام الاقتداء كتحصيل السهو  
 والقرأة بغير نية الامامة **(قوله في لزوم ان نية نية الامامة)** فاعلم ان لم يمتنع فاعلم ان لم يمتنع بغير مستر بعدوا الى  
 الجمعة **(قوله ولا)** أي وإن لم ينو الامامة **(قوله ومراعاة في المعادة الى قوله كالجمعة)** ولو نذر الجماعة  
 صلاة أم فيها لزمته نية الامامة انتهى أيضا كالجمعة **(فرع)** التبادر من كلامهم ان نوى الامامة وهو  
 يعلم ان لا أحد مر بد الاقتداء لم يتعد صلاته لئلا يعبونه لا لغيره داخل اقتداءه حتى أو ملك به نعم  
 ان ظن ذلك لم يعد جواز نية الامامة وطولها ثم أريت في شرح العباب قال أي الزكوى بل ينبغي نية  
 الامامة وإن لم يكن خافه أحد اذ لو قى الجماعة اه وقد يقال يؤخرها حتى ولو يؤخرهم اه **(قوله)**

في صحة الاقتداء به في غير  
 الجمعة (نية الامامة) أو  
 الجماعة لا استقلاله بخلاف  
 المأمور فانه تابع أماني  
 الجمعة فنلزمه ان لزمته نية  
 الامامة مع التعميم وإن زاد  
 على الاربعين والام تعتقد  
 له فان لم يلزمه وأحرم بها  
 وهو لا يمتنع اشترط  
 أيضا وان أحرم بغيره فلا  
 ومراعاة في المعادة تلزمه نية  
 الامامة فتكون جنسها  
 كالجمعة (وتستحب له) نية  
 الامامة بخروجه من خلاف  
 من أوجبها وبإبطال فضل  
 الجماعة

ثم ينبغي تفهيم قوله الآتي وإن أحرم بغيرها إلخ نصري **(قوله)** ووقتها عند الحرم **(فرع)** من أجل شرط عليه  
الامامة موضع هل شرط نية الامامة بمحمل وفا قام أنه لا تعبد لان الامامة كونه متبوعا للغير في الصلاة  
من موطن الصلاة غير هو وذلك حاصل بالجماعة للمؤمنين وإن لم يكن الامامة بدليل انعقاد الجماعة مختلف من لم ينو  
الامامة داخل يمكن من أهل الجماعة ونوى غيرها سم على المنهج **(فرع)** المتبادر من كلامهم أن من نوى الامامة  
وهو يعلم أن لا أحد من ربه الاقتداء له لم تعتد صلاته لتابعيه وأنه لا أثر لغيره داخل احتمال اقتداء محض به لم ينظر  
ذلك لم يعد جواز نية الامامة أو طمأنينة أو يثبت شرح العباب قال أي الزكشلي ينبغي نية الامامة وإن لم يكن  
خلفه أحد إذ أوثق بالجماعة انتهى وقد يقال بنوؤها بحضور الموقوف بهم سم على حج وقوله اقتداء محض أي  
أوامك عش عبارة شذوذ وتسحب النية المذكورة وإن لم يكن خلفه أحد حدث وجان مقتضى به ولا فلا  
تسحب لكن لا نصير كذا يحفظ المبدأ ونقل عن ابن قاسم أنها تنصرف لتابعيه إلا أن جواز اقتداء مملك أو جني  
به لا يقتصر اه **(قوله)** ويطلبه أي ما قيل **(قوله)** حصل له الفضل الخ ظاهر وإن أخرجه لا إنشاء بل اعتد  
**(قوله)** من حيث جليله خلاف نظيره من الاقتداء في الائتلاف ما ذكره ومفوت الفضلة والفرق استقلال الامام  
عبارة عش **(قوله)** خلافا لما هو والامام في التشهد فان جميع صلاته جاعلة بغيره بأن الجماعة حدثت هنا  
في أول صلاته فاستصحبته خلافا لذلك سم على المنهج اه **(قوله)** في غير الجماعة أي وما خلق بها محض ونماية  
**(قوله)** على تركها أي النية سم **(قوله)** خلافا لنية الجماعة عبارة الثانية والمغنى أم لو نوى ذلك في الجماعة أو  
ما أحق بها فإنه يضر لان ما يجب تركه لا يضر الخطأ فيه كأم اه وقوله ما فإنه يضر الخ  
قال شذوذ ما لم يشر اليهم اه **(قوله)** في الجماعة أي في غير الخطأ في تعيين تابعيه فيها وهما أمران الأول أنه ما فاده  
هذا الكلام من أنه لو أصاب في تعيين تابعيه في الجماعة يضر هل شرطه أن يكون من عينه فقد راعى العدد اعتبر فيها  
حتى لو عين عشرة فقط من غير نظر ولا بعد اشتراط ذلك لأن شرط صحة جماعة أن تكون جماعة في العدد المعتبر  
فيها فإذا انفصلت الامامة بدونه فالتزم الشرط والثاني أنه لو عين جماعة من دخل العدد اعتبروا خطا في تعيين قدر  
ما زاد على الحد المعتبر فهل يضر ذلك أو لا فيه نظر ولا بعد عدم الضرر لانه يكفي التعرض لما يتوقف عليه صحة  
جمعة فليست أكل سم وقوله ولا بعد عدم الضرر اعتمد شذوذ **(قوله)** توافق شرط صلاتهما احترازه يأتي قول  
المصنفات اختلف فعلهما الخ **(قوله)** في الأفعال خرج به الأقوال كالتداع من لا يصح النافعة مشاغلين  
بجسدهما **(قوله)** الظاهرة خرج به الباطنة كالتبعض عش قول المصنف وتضع قدوة المؤدى بالقاضي والمقتضى  
بالتنقل الخ قضية كلام المصنف كالشراح مر أن هذا مما لا خلاف فيه عبارة الزايدى وبج والاقتداء  
هنا أفضل خروج من الخلاف فيصنع عمل أنه خلاف لبعض الأغوية خلاف مذهبي لم يذكره المصنف لكن قوله  
أي حج بعد على أن الخلاف في هذا الاقتداء ضعيف جدا ظاهر أن الخلاف مذهبي عش **(قوله)** أي  
بعكس كل الخ أي القاضي بالمؤدى بالتنقل بالمقتضى وفي العصر بالظهور ثاب **(قوله)** لا أنقراده الخ  
عبارة والمغنى والنهاية ومع هذا لا يسر تركه ورجحان الخلاف لكن محله في غير الصلاة المعادة أمافه فاقسن  
كيقول معاذ بن عيسى ذلك حتى اه **(قوله)** وقضيت الخ أي التعليل **(قوله)** أنه لا فضيلة لجماعة  
حصل له الفضل من حيث ذلك ظاهر وإن أخرجه الائتلاف بلا عذر محصوره خلاف نظيره من الاقتداء في الائتلاف  
فانه مكره ومفوت الفضلة والفرق استقلال الامام **(قوله)** لا يضر على تركها أي النية **(قوله)** خلافا لنية  
الجمعة أي في غير الخطأ في تعيين تابعيه فيها وهما أمران الأول أنه ما فاده هذا الكلام من أنه لو أصاب في  
تعيين تابعيه في الجماعة يضر هل شرطه أن يكون من عينه فقد راعى العدد اعتبر فيها حتى لو عين عشرة فقط  
من غير نظر ولا بعد اشتراط ذلك والثاني أنه لو عين جماعة من دخل العدد اعتبروا خطا في تعيين قدر ما زاد على الحد  
المعتبر فيها فإذا انفصلت الامامة بدونه فالتزم الشرط وفي نظر ولا بعد عدم الضرر لانه يكفي التعرض لما يتوقف عليه صحة  
جمعة فليست أكل سم وقوله ولا بعد عدم الضرر اعتمد شذوذ **(قوله)** توافق شرط صلاتهما احترازه يأتي قول  
المصنفات اختلف فعلهما الخ **(قوله)** في الأفعال خرج به الأقوال كالتداع من لا يصح النافعة مشاغلين  
بجسدهما **(قوله)** الظاهرة خرج به الباطنة كالتبعض عش قول المصنف وتضع قدوة المؤدى بالقاضي والمقتضى  
بالتنقل الخ قضية كلام المصنف كالشراح مر أن هذا مما لا خلاف فيه عبارة الزايدى وبج والاقتداء  
هنا أفضل خروج من الخلاف فيصنع عمل أنه خلاف لبعض الأغوية خلاف مذهبي لم يذكره المصنف لكن قوله  
أي حج بعد على أن الخلاف في هذا الاقتداء ضعيف جدا ظاهر أن الخلاف مذهبي عش **(قوله)** أي  
بعكس كل الخ أي القاضي بالمؤدى بالتنقل بالمقتضى وفي العصر بالظهور ثاب **(قوله)** لا أنقراده الخ  
عبارة والمغنى والنهاية ومع هذا لا يسر تركه ورجحان الخلاف لكن محله في غير الصلاة المعادة أمافه فاقسن  
كيقول معاذ بن عيسى ذلك حتى اه **(قوله)** وقضيت الخ أي التعليل **(قوله)** أنه لا فضيلة لجماعة

وقتها عند الحرم وما قيل  
إنه الأصح معناه حديث  
غير امام قال لا فرق بين  
ويطالع وجوبه على الامام  
في الجماعة عند الحرم في الامام  
تعتقه فان لم ينو ولو لم  
علمه بالاعتداء ساروا الفضل  
دونه وإن نواها في الائتلاف  
جسبل له الفضل من حيث ذلك  
فان الخطأ الامام في  
تعيين تابعيه في غير الجماعة  
كان نوى الامامة في يديها  
عصر (لم يضر) لان شرطه  
في النية لا يرد على تركها  
وهو جائز له خلاف نية  
الجمعة ونها المأموم (د) من  
شرط القدرة توافق نظم  
صلاتهما في الأفعال  
الظاهرة في شذوذ تصح قدوة  
المؤدى بالقاضي والمقتضى  
بالتنقل وفي الظهور بالعصر  
وبالعكس أي بعكس كل  
جماد كذا نظر الاتفاق الفعل  
في الصلاتين وإن تجالفت  
النسبة ولا تفراد هنا أفضل  
وعبر بعضهم بأولى خروجا  
من الخلاف وقضيت أنه  
لا فضيلة لجماعة نظيره ما مر  
في فصل الموقوف

ورد بقوله المسمى الانتظار أفضل اذ كان الجماعة معكم وهم يقولون ذلك ونزل الاذرى ان الانتظار معكم او معكم ومنع عن الخلاف في هذا الانتظار ضعيف جدا فم يفتن تقوى فضيلة الجماعة وان كان الانفراد أفضل وقد نقل الماروي اجماع الصحابة على صحة الفرض خالف النقل وصح ما عدا ذلك كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقوم معي له تطوع ولهم (٢٢٢) مكتوب بولاء صحة الفرض خلف

المحمد في شرح بافضل (قوله ورد بقوله المسمى الانتظار) قد يقال قولهم لا في ليس في هذه المسئلة الا ان يقال يؤخذ منه الحكم فيها هنا ايضا سم (قوله في بعض تقوى فضيلة الجماعة) وقالوا له قال الجعري لكنه مشكل لان الجماعة في هذه غير مائة كما يطلب لا وابعدها (قوله ان معاذ كان يصلي الخ) أي اشاء الانتظار فيه ومعنى (قوله ولا يصح ما عدا الفرض الخ) وقالوا له في المسمى (قوله في السجود الخ) أي الاول عند تطويل الاعتدال والثاني عند تطويل الجلوس (قوله وفي القيام الخ) عطف على قوله في السجود (قوله) وبه يعلم الخ) أي قوله والثاني عند تطويل الجلوس (قوله لا يصح الخ) القياس جريان ذلك فيما اذا اقتدى بهن روى تطويل الاعتدال (قوله بل ينتظره الخ) جري عليه مره اسم (قوله وذلك الخ) أي وجوب الانتظار في السجود وعدم جواز التبعية (قوله في السجود الخ) قد يقال قد علم ان تطويل الاعتدال انما يحصل بان يستريح فيه يسجد الفاتحة ياد على الذكر المشرع في خان كان الكلام مفر وصافيا للشرع فيها بعد الاتيان بالذكر المشرع فهو قابل للخلاف وان كان القلب الى ما قاله شيخ الاسلام اصيل ويؤيده قول المتن الا في فلا يصح متنا مع الامام الخزان كان مفر وصافيا لآخر فيها استاءه فعمل تأمل لان المصبر الى ان تمام الفاتحة وركوعه ثم اعتداله لا يطول به اعتدال المأموم كلوا ظاهره صري (قوله فروى ذلك) أي المبط (قوله لظفره مع عدم حوج الخ) وفي بعض نسخ الشارح هنا زيادة على ما في أصل الشارح مانصفا فقلت هل يفرق الحال بين ان يعود الامام الى القيام باسمي أي لذكركه أنه ترك الفاتحة والفرق أنه لم يسبق في الاول الانتقال كما ذكره خلافة في الثاني فانه ما بان انه الى الا في القيام كان انتقال المأموم الى السجود سبقه أو تركه وبعض الثالث أو هما سواء قلت هما سواء يطل ذلك الفرق أن شرط البطلان بالتقدم كالآخر لم المأموم يتبعه وأعمدة خلافة فعله لما تقدم به وهما يوجد من المأموم حال الركوع والاعتدال وأحسن هذين فلم يكن لهما دخل في الاطال ولو بحسب ان التقدم المبط فزعم انه لم يسبق الا الانتقال الى السجود عاد للقيام باسمي أو بعد ما أنه قول المتن (وكذا الظاهر) أي ونحوه كالعصر (قوله وهو) أي المقتدى حيث يدغم في زيادة (قوله فاذا سلم) أي الامام (قوله في القنوت في الصبح) وهل من ذلك ما لو اقتدى بمصلي الصبح في القنوت في النصف الثاني من رمضان فكون الانفصل متابع في القنوت ولا يكون اقتدى بمصلي التسبيح لكونه مثله في الجملة فتم نظر والظاهر الاول والفرق ينسب بين المقتدى صلاة التسبيح مشاهة هذا الفرض بشوقته وتأكله عس أقول وقد بدى أن القنوت المذكور هو المراد من نحو المغرب في قول الشارح ونحوهما (قوله كالسبوق) القوله ويشكل في النهاية والمغنى الا قوله وجلسة الاستراحة بالتشهد (قوله بل هي أفضل الخ) قد يقتضى ندب الاتيان بدعاء القنوت وبذكر التشهد فليأتمل ولا يرجع صري أقول لو يؤيده قولهم

ورد بقوله المسمى الانتظار في هذه المسئلة الا ان يقال يؤخذ منه الحكم فيها هنا ايضا (قوله اذ كان الجماعة معكم وهم يقولون ذلك) انظر هل يدخل بما يأتي قبل قوله لا يصح ما عدا ذلك المسمى السجود الخ من قوله وهو الأفضل مع حكمه قبل بالكرهات هو فأن فضيلة الجماعة كإيمانه بالهاتش هناك فذكر الأفضل لا ينافي الكراهة وتواتر الفضيلة فليأتمل فالوجه ان لا يتصبر في توجيها لدعي قولهم الانتظار أفضل بل يجعل وجه الرد قولهم في تعليل الفضيلة بغير سلام مع الجماعة فانه بشر يحصل فضيلة الجماعة والافتقار في طلب وقوع السلام في جماعة ان لم يحصل فضله فليأتمل (قوله ولا يصح الخ) صكنا مر (قوله) لا يشبه القياس جريان ذلك فيما اذا اقتدى بهن روى تطويل الاعتدال (قوله بل ينتظره) جري عليه مر

ذلك الفرق ان شرط البطلان بالتقدم كالآخر لم المأموم يتبعه وأعمدة خلافة فعله لما تقدم به وهما يوجد من المأموم حال الركوع والاعتدال وأحسن هذين فلم يكن لهما دخل في الاطال ولو بحسب ان التقدم المبط فزعم انه لم يسبق الا الانتقال الى السجود عاد للقيام باسمي أو بعد ما أنه قول المتن (وكذا الظاهر) أي ونحوه (قوله كالسبوق) فاذا سلم قلم وأتم (ولا يصح متابعة الامام في القنوت) في الصبح (والجلوس الاعجب في المغرب) كالسبوق بل هي أفضل من فخره

ونزله على بطول بل اعتداله بالقنوت (٢٣٤) وجلسة الاسراع في التشهد لانه لاجل المتابعين هو لا يضر ويشكل عليه ما في صلاة التسبيح

ان الصلاة لاسكوت فيها الاما استثنى وما هنا ليس منه **(قوله ما في صلاة التسبيح)** أي من الانتظار في السجود أو الجالس بين السجدين **(قوله الآن يقرأ الخ)** الظاهر أنه يكفي في الفرق أن تقول بل الاعتدال بالقنوت معهود وكذا أن تقول بل الجالس بالتشهد وتوابعه بخلافهما بالتسبيح فليست أم **(قوله الآن يقرأ الخ)** عبارة عن الآن يقول بل الجالس بل هو الوقت معين وكان فعلها بالنسبة لغيرها تأخرت لأنها صلاة لا يقول المأموم بطول بل الاعتدال فيها **(قوله غير معهود)** وتغير المعهود لتطول بل الغير المطالب المطل تعمده كفي مسئلة اقتداء الشافعي بحمله المذكورة سم قول المتن **(وله فراق الخ)** أي بالنسبة **(وقوله بهما)** أي بالقنوت والجالس نهاية ومعنى **(قوله وهو فراق)** أي في القول المتن وإن أمكنه في النهاية الأقولة من تردد إلى خروج وقوله كما يصحح إلى وذلك وقوله فليس التعبير إلى ويصح **(قوله فلا تقرب به فضيلة الجماعة)** أي فبدأ ذكره مع الامام وفيما فعله بعد منفردا عن **(قوله كما قاله جمع متأخرون الخ)** وقال جماعة منهم لك أن تقول إذا كان الأول الانفراد أي كما قبل حصلت له فضيلة الجماعة لا لخلاف الأولى نهاية قول المتن **(ويجوز الصبح الخ)** وتعبيره بجوز إعماله أن تركه أول وقوع الانفراد ولكن يصح بل ذلك فضيلة الجماعة وإن فارق إمامه عند قيامه للثالثة كما أقي به في الدرر الجاهل تعالى شرح م د اه سم قال ع ش قوله م ولكن يحصل ذلك الخ قد يؤخذ منه صحة ما عدا ذلك من القصة لحصول فضيلة الجماعة فيها اه قول المتن في الظاهر محل الخلاف إذا لم يسبقه الامام بقدر الزا بادن سابقه سم انتهى معنى قول المتن **(وان شاء انتظر الخ)** هذه إذا لم يحش خروج الوقت قبل تحلل إمامه والا فلا ينتظر معنى ونهاية عبارة سم سيأتي تفصيلا لأدري جواز الانتظار بما إذا لم يلزم عليه خروج الوقت وقول الشارح هذا الظاهر لا شرع وتدين من الوقت لا يسعها ولا يجوز أن يخرج الوقت قبله مدو هو جائز اه وفي ع ش ما لو افترق بلاخر **(قوله وهذا الانتظار يشهد)** أي بغيره أن شرع فيقبل قبله المأموم لا يأتى به من أصله نه ما يظهر وان كانت عبارته قيد توه م الغامض فيه مع الامام وأنه لا بد من الاتيان بجميع التشهد في زمن الانتظار قبل تسليط وإبراج بصري وواقع قول ع ش مائه قوله ثم يفسل الدعاء الخ أي بدأ ولا يكرر التشهد فلو لم يحفظ الادعاء قصيرا كرهه لان الصلاة لاسكوت فيها لو لم يكرر والتشهد وجب من خلاف من ابطال بذكر الركن القولي اه **(قوله أنه محل ذلك)** أي القول المذكور **(قوله وخروج)** أي قوله فليس

**(قوله وان لم يزل على بطول بل اعتداله الخ)** لا يشك على ذلك أنه لو اتقيد به منى تقول بل الاعتدال لوس له متابعة بل يسجد ينتظره أو يفارق فلا تقول بل الاعتدال هنا و المأموم في الجهة وهناك لأوام المأموم أصلا شرح م د **(قوله الآن يقرأ الخ)** بشكل على هذا الفرق ما سيأتي في باب في الوقت شافعي من رى تقول بل الاعتدال وطوله من انقاضي من أنه ينتظر ما جدد الآن بعد الشارح فسمه قاله الفقهاء على خلاف ما اعتد به فيا مرقب أيام الظاهر أي يكفي في الفرق أن تقول بل الاعتدال بالقنوت معهود وكذا الجالس بالتشهد وتوابعه بخلافهما بالتسبيح فليست أم **(قوله غير معهود)** وتغير المعهود لتطول بل الغير المطالب المطل تعمده كفي مسئلة اقتداء الشافعي بحمله المذكورة **(قوله في المتن ويجوز الصبح الخ)** أي بتعبيره بقرب أو إلى أن تركه أول وقوع الانفراد لكن يحصل بذلك فضيلة الجماعة فراق إمامه عند قيامه للثالثة كما أقي به في الدرر الجاهل تعالى شرح م د اه سم قال ع ش قوله م ولكن يحصل ذلك الخ قد يؤخذ منه صحة ما عدا ذلك من القصة لحصول فضيلة الجماعة فيها اه قول المتن في الظاهر محل الخلاف إذا لم يسبقه الامام بقدر الزا بادن سابقه سم انتهى معنى قول المتن **(وان شاء انتظر الخ)** هذه إذا لم يحش خروج الوقت قبل تحلل إمامه والا فلا ينتظر معنى ونهاية عبارة سم سيأتي تفصيلا لأدري جواز الانتظار بما إذا لم يلزم عليه خروج الوقت وقول الشارح هذا الظاهر لا شرع وتدين من الوقت لا يسعها ولا يجوز أن يخرج الوقت قبله مدو هو جائز اه وفي ع ش ما لو افترق بلاخر **(قوله وهذا الانتظار يشهد)** أي بغيره أن شرع فيقبل قبله المأموم لا يأتى به من أصله نه ما يظهر وان كانت عبارته قيد توه م الغامض فيه مع الامام وأنه لا بد من الاتيان بجميع التشهد في زمن الانتظار قبل تسليط وإبراج بصري وواقع قول ع ش مائه قوله ثم يفسل الدعاء الخ أي بدأ ولا يكرر التشهد فلو لم يحفظ الادعاء قصيرا كرهه لان الصلاة لاسكوت فيها لو لم يكرر والتشهد وجب من خلاف من ابطال بذكر الركن القولي اه **(قوله أنه محل ذلك)** أي القول المذكور **(قوله وخروج)** أي قوله فليس

ونزله على بطول بل اعتداله بالقنوت (٢٣٤) وجلسة الاسراع في التشهد لانه لاجل المتابعين هو لا يضر ويشكل عليه ما في صلاة التسبيح  
الظاهر في وجوبه الآن  
يفرق بان هيئة تلك غير  
معهود ومن ثم قيل بعدم  
مشروعيتهما بخلاف ما هنا  
(وله فراقا إذا اشتغل خما)  
وهو فراق بعذر فلا يقرب به  
فضيلة الجماعة كما قاله جمع  
متأخرون وأجروا ذلك في  
كل مفارقة فتعبر بينهما وبين  
الانتظار (وتجوز الصبح  
خالف الظهور في الظاهر)  
كعكسه وكذا كل صلاة  
أفصر من صلاة الامام لا تتفاد  
نظم الصلاتين (فإذا قام  
الامام (الثالثة تارة مفارقة)  
بالنسبة (وسلم) لان صلاته  
قد تمت وهو فراق بعذر  
(وان شاء انتظر ليسلم معه  
قلت انتظاره) ليسلم معه  
(أفضل والله أعلم) يقع  
سسله مع الجماعة عند  
الانتظار يشهد كما قاله  
الامام ثم يفسل الدعاء على  
الاجم من تردد في الأدري  
فان قلت تشهد قبله ينأقه  
ما يأتي ان في تقدمه عليه  
وكن قول في صلا بل بعدد  
الاعتدال وقت الظاهر  
محل ذلك في متابع الادام  
لانه الذي تظهر فيه الخالفة  
إمامه خلف عند مقدمه فلا  
يأتي فيه ذلك القول إذا  
لا تخالفه عند دخوله  
بغرضه الكلام في الصبح  
الغير بخلاف الظاهر فإذا قام  
فلا يربطه لمتنع على المأموم  
انتظار وان جلس للاستراحة  
كما يصح به كلام الشيخين  
وغيرهم خلافا لما في جواز ما إذا جلس الاستراحة كما بينته في شرح العباب

التعبير في المتن (قوله وذلك) أي امتناع الانتظار (قوله لانه عذب به الخ) يؤخذ من هذا الاستدلال أنه انتظار في السجود الثاني فليراجع سم على سج أقول وانتظاره أفضل عش (قوله لم يفعل الامام الخ) أخذ بعضهم منه أنه لم يفعله الامام سهواً ولا عمداً وهو محتمل لانه لا اعتداد بما يفعله الامام سهواً ولا بخوضه في ما يفعله سهواً هر اه سم (قوله ولا أثر لجلسة الاستراحة ولا لجلوس الخ) أي خلافاً للآخر في شرح الروض سم (قوله في الصبح بالظهر) فيجب على المأموم المخافة والاولى اذا ترك الحائض والتشهد جميعاً كما يأتي به الله وجه الله تعالى نهاية أي فبطلت خلفه بعد رقبته الامام سم (قوله لانه) أي الحائض والتشهد (قوله ناسخه) أي للتشهد (قوله فلم يعتد به بدونه) هو ظاهر ان علم من حال الامام أنه لم يتشهد وألم يعلم ذلك بأن غلبت عليه خلافه فبطلت عدم الضرر لانه كالجاهل وهو يغفركه ما لا يغفركه عش (قوله وعلم من هذا) أي من قوله ولا لجلوسه للتشهد الخ (قوله فليس التعبير الخ) إشارة إلى قول شرح الروض ويؤخذ من التعبير أن أي تعب يزال وض وأصله معاً لانه ترك امامه الحائض والتشهد في تلك زمرة فاقترنوا بمحل عدم تركه لجلوسه وشهد من غير انحراف يصكون التعبير به حاشي ياد إلى الغالب انتهى و(قوله في ثالث) أي الصبح خلف الظهر سم عبارة عن الحش الكردى قوله فليس التعبير الخ أي بتدبير العلماء اه (قوله ويصح الخ) وتصح صلاة العشاء خلف من يصلي التراويح كما لا يقتضي في الظهر بالصبح فاذا صلى الامام قام إلى باقي صلاته والاولى ان يتهاون في اقتدائه بانه تابع ركنه من آخرين من التراويح كما لا يقتضي في انهاء صلاته بغيره وتصح الصبح خلف من يصلي العشاء الاستسقاء وعكسه كمن اقتضاه في تمام افعاله ما لا يلا في الواقع في التكبير الزائد ان صلى الصبح خلف العباد والاستسقاء ولا في ركنه ان عكس اعتباراً بصلاته ولا تفترق في ذلك لان كل لا يضر فعله وان لم يتدبر ولا تركه وان تدبعت في نهايته (قوله في التشهد) أي الاخير سم عبارة البصري وظاهر ان المراد به الاخير وسخه في الحاشية لو كان في الاول هل تعين المتابعة الاقرب نعم ان اراد استمرار القدوة والآخر واضح أنه المخافة اه (قوله وهو فرق اعز) قد يشعر هذا بحصول فضيلة الجماعة ذكر وهو قضية قوله هنا وهو أفضل الخ ايضاً لكن قد يقال في أن الاقتداء في انهاء الصلاة مكره ومغفون لفضيلة الجماعة في أي ذكر مع الامام عدم حصول الفضيلة هنا اللهم الآن يقال انه اذا قرأ الاقتداء وان لم يحصل له فضيلة الجماعة لكن حصل فضيلة في الجماعة فاذا قرأ المخافة ففازته الامام من حيث كونه قائماً وهو فاعبد مثلاً يكون ذلك عذراً لغيره مغفون لم يحصل له من الفضيلة المخافة بمجرد بطا صلاته صلاة الامام عش (قوله ان آتاه أحد جلوب الخ) في مسجعة الا لأحداث هنا شديد قول المتن (وان أمكنه) أي من يصلي

وذلك لانه يحدث به جلوسه الخ) يؤخذ من هذا الاستدلال أنه انتظار في السجود الثاني فليراجع (قوله لم يفعل الامام) أخذ بعضهم منه أنه لم يفعله الامام سهواً ولا عمداً وهو محتمل لانه لا اعتداد بما يفعله الامام سهواً ولا بخوضه في ما يفعله سهواً هر اه سم (قوله ولا أثر لجلسة الاستراحة ولا لجلوس الخ) أي خلافاً للآخر في شرح الروض سم (قوله في الصبح بالظهر) فيجب على المأموم المخافة والاولى اذا ترك الحائض والتشهد جميعاً كما يأتي به الله وجه الله تعالى نهاية أي فبطلت خلفه بعد رقبته الامام سم (قوله لانه) أي الحائض والتشهد (قوله ناسخه) أي للتشهد (قوله فلم يعتد به بدونه) هو ظاهر ان علم من حال الامام أنه لم يتشهد وألم يعلم ذلك بأن غلبت عليه خلافه فبطلت عدم الضرر لانه كالجاهل وهو يغفركه ما لا يغفركه عش (قوله وعلم من هذا) أي من قوله ولا لجلوسه للتشهد الخ (قوله فليس التعبير الخ) إشارة إلى قول شرح الروض ويؤخذ من التعبير أن أي تعب يزال وض وأصله معاً لانه ترك امامه الحائض والتشهد في تلك زمرة فاقترنوا بمحل عدم تركه لجلوسه وشهد من غير انحراف يصكون التعبير به حاشي ياد إلى الغالب انتهى و(قوله في ثالث) أي الصبح خلف الظهر سم عبارة البصري وظاهر ان المراد به الاخير وسخه في الحاشية لو كان في الاول هل تعين المتابعة الاقرب نعم ان اراد استمرار القدوة والآخر واضح أنه المخافة اه (قوله وهو فرق اعز) قد يشعر هذا بحصول فضيلة الجماعة ذكر وهو قضية قوله هنا وهو أفضل الخ ايضاً لكن قد يقال في أن الاقتداء في انهاء الصلاة مكره ومغفون لفضيلة الجماعة في أي ذكر مع الامام عدم حصول الفضيلة هنا اللهم الآن يقال انه اذا قرأ الاقتداء وان لم يحصل له فضيلة الجماعة لكن حصل فضيلة في الجماعة فاذا قرأ المخافة ففازته الامام من حيث كونه قائماً وهو فاعبد مثلاً يكون ذلك عذراً لغيره مغفون لم يحصل له من الفضيلة المخافة بمجرد بطا صلاته صلاة الامام عش (قوله ان آتاه أحد جلوب الخ) في مسجعة الا لأحداث هنا شديد قول المتن (وان أمكنه) أي من يصلي

وذلك لانه يحدث به جلوسه  
مع تشهد لم يفعل الامام  
فيجب على الخلف حيث  
فبطلت خلفه بعد رقبته  
الامام سم (قوله لانه) أي الحائض والتشهد (قوله ناسخه) أي للتشهد (قوله فلم يعتد به بدونه) هو ظاهر ان علم من حال الامام أنه لم يتشهد وألم يعلم ذلك بأن غلبت عليه خلافه فبطلت عدم الضرر لانه كالجاهل وهو يغفركه ما لا يغفركه عش (قوله وعلم من هذا) أي من قوله ولا لجلوسه للتشهد الخ (قوله فليس التعبير الخ) إشارة إلى قول شرح الروض ويؤخذ من التعبير أن أي تعب يزال وض وأصله معاً لانه ترك امامه الحائض والتشهد في تلك زمرة فاقترنوا بمحل عدم تركه لجلوسه وشهد من غير انحراف يصكون التعبير به حاشي ياد إلى الغالب انتهى و(قوله في ثالث) أي الصبح خلف الظهر سم عبارة البصري وظاهر ان المراد به الاخير وسخه في الحاشية لو كان في الاول هل تعين المتابعة الاقرب نعم ان اراد استمرار القدوة والآخر واضح أنه المخافة اه (قوله وهو فرق اعز) قد يشعر هذا بحصول فضيلة الجماعة ذكر وهو قضية قوله هنا وهو أفضل الخ ايضاً لكن قد يقال في أن الاقتداء في انهاء الصلاة مكره ومغفون لفضيلة الجماعة في أي ذكر مع الامام عدم حصول الفضيلة هنا اللهم الآن يقال انه اذا قرأ الاقتداء وان لم يحصل له فضيلة الجماعة لكن حصل فضيلة في الجماعة فاذا قرأ المخافة ففازته الامام من حيث كونه قائماً وهو فاعبد مثلاً يكون ذلك عذراً لغيره مغفون لم يحصل له من الفضيلة المخافة بمجرد بطا صلاته صلاة الامام عش (قوله ان آتاه أحد جلوب الخ) في مسجعة الا لأحداث هنا شديد قول المتن (وان أمكنه) أي من يصلي

الثانية

الصحيح خلف غير هاتيناه (قوله بأن وقف) الى قوله قال الخ في النهاية والمغنى (قوله بأن وقف امامه الخ) هذا  
 التصور يراد بالابتداء بالقبول وشدي ولأولى أماكن الاثنان الخ قول المتن (فت) ويظهر أنه لو أمكنه  
 الاثنان بالقبول لو لم يذكر الاعتدال أي به لانه أكد لاستحاجه الى الجبر بسجود السهو بخلاف ذكر  
 الاعتدال وأنه لو أمكنه الاثنان ببعضه تدب له أيضاً اذا لم يسور لا يسقط ما بصور بصري (قوله تركه نداء) أي  
 وله قراءة كليا غير شدي (قوله غيراً) أي غير مخرب بعدم السجود الخ وفي الروضة والعيان ما وافقه سم  
 (قوله وهو القياس) وقال في النهاية والمغنى وشرح المنهج (قوله بالنية) أي في قوله ومن ثم في النهاية والمغنى (قوله  
 وهو فراق بعد الخ) أي فراقه أفضل مغنى وبصري وفي الخبر عن عرش مثله (قوله اذا لحقته  
 السجدة الأولى) أي أو الجلوس بين السجدة على ما يأتي في قوله لكن ينافسه اهلا فقام الخ عرش (قوله  
 وفارق الخ) أي القنوت (قوله ومقتضى ما قدمنا الخ) وهو قوله ولا أثر لجلسة الاستراحة الخ (قوله انه يضر)  
 وقال في النهاية والمغنى (قوله ثم ظهر قول السجين) الى المتن في النهاية الا قوله بل يركن ولو طو (قوله اذا

بأن وقف امامه يسيراً (فت)  
 نداء بتحصيل السجعة عدم  
 الخالفه (والا) يمكنه (تركه)  
 نداء خوفاً من الخلف المبط  
 قال الاسوي والقياس انه  
 يسجد السهو اه وكله لم  
 ينظر لفعل الامام لان  
 صلته ليس فيها قنوت وفيه  
 نظر غيراً أي غير مخرب بعدم  
 السجود وهو القياس (وله  
 فراقه) بالنسبة (لوقت)  
 تحصيل السجعة وهو فراق  
 بسجد فلا يكون ولو لم يفارق  
 وقت بطلت صلته جهوى  
 امامه الى السجود كالأخلاف  
 للشهد الأولى كذا أفسق به  
 القفال والاعتماد عند الشافعيين  
 انه لا بأس بتفاته اذا  
 ما تقدم في الهامش من مر من الفرق بين قول المصنف ولا يضر ما جاء في الامام في القنوت وبين ما لو اقتضى  
 من يرى تطويل الاعتدال مع ما جوزه الدارمي اذا حصل تطويل الاعتدال فليست له ثم بحث في ذلك مع مر  
 فقال الى من جواز المتابعة في الاعتدال مع تطويله والى أنه يجوز أن يسبقها الى السجود وينظر فيه ولا رد  
 انه يلزمه سبقه بركن الركوع والاعتدال لانه فعله ما قبل اقتدائه به فليست له جواز الدارمي وغيره  
 المنعردان يقتضى في الاعتدال بغيره قبل ركوعه يتابعه اه وظاهر انه لا يفتقر هنا تطويل الاعتدال وهو  
 موافق لما نقله في شرح الروض في باب صفة الاعتصاف قضية كلام القفال بعد نقله ما يحتاج اليه من غيره حيث  
 قال ولو اتى شافعي بن يرى تطويل الاعتدال فطوله لم يوافقه بل يسجد وينظر مسجداً كما ينظره قائلنا في  
 سجدة ص وكذا لو اتى شافعي به فله فقرأ امامه الفاتحة وركع واعتدل ثم شرع في قراءة الفاتحة فله أن يتبعه  
 بل يسجد وينظر مسجداً كمر الكاظمي وكلام البغوي يقتضيه حال الركوع وهو واضح فالت وكلام  
 القفال يقتضيه ان ينظر في الاعتدال ويحتمل تطويل الركن القصير في ذلك والختار جواز كل من الأمرين  
 وقد أفتيت به في ظهري من الجلوس بين السجدة اه وقوله وركع واعتدل ثم شرع في قراءة الفاتحة  
 الظاهر ان مثله ما لو ركع واعتدل ثم شك بعد في قراءة الفاتحة قصد العود للقيام لياق جهاف عند القاضى  
 ليس للمأموم الاستمرار في الاعتدال مع تطويله والظاهر انه ليس له أن يسجد وينظر مسجداً لان ذلك  
 سبقه بركن الركوع لأن يتبع ذلك بانه فعله ما معه فليست له وهو مجتمع وحيد فحتمل أن تتممينا: الفارقة ويحتمل  
 أن لا تتممينا بل يجوز أن يقصد الرجوع الى القيام مع الامام فيقطع حكم الاعتدال لا يقال كيف يرجع  
 للقيام بالاعتدال ما تقول كل رجوع الامام عليه بذلك فليراجع ثم قد يقال كيف تصور المسألة اذ من أنما  
 العلم بشل الامام في الفاتحة وأنه رجع لتدارك ما قد يتصور بما اذا أخبره معصوم أو كتبه الامام ما فلا بد  
 لم يحصل العلم بالظواهر انه كما تقدم في قوله وكذا لو اتى شافعي به الخ هو شامل له - ذه فان قلت ما الفرق  
 بين صور ذلك المذكورة وما تقدم في قوله المذكور حتى سلت جواز الانتظار في السجود في ما تقسم لاني  
 صورة ذلك شك في صوره انه في صورة الشك قد أتى ركوعه واعتداله وصلى في القيام فلا تنظر في السجود يستلزم  
 السبق بركن بخلاف ما تقدم فانه في الاعتدال وان شرع في القراءة فلا تنظر في السجود ولا يستلزم ذلك  
 فليست له (قوله غيراً) أي غير مخرب بعدم السجود) وافقه قول الروضة كصله الاشياء عليه قال المصنف أي  
 لا يغيره بالسجود لان الامام يجعله عنه اه وظاهر ذلك ما في العباب في باب سجود السهو لاني في فرض  
 الصحيح جعل سئلته بنت: اجتمعنهما ولا يسجد المأموم للسهو اه وقد ذكر جماعة منهم القبول لكن  
 مشى الشارح في شرح الارشاد على السجود وقد ظهر لك ان اوافق ما في الروضة وعدم السجود وتوله لم  
 يقتض واحد منهما قياس قول المصنف وان أمكنه القنوت الخ انه يقتض المأموم اذا أمكنه الخ (قوله انه يضر)



لحقته في السجدة الاولى ووافق التشهد الاول بانهم اذ اشتركوا في الاعتدال فلم يفرقه المأموم ثم انفردوا بالجلوس ومن ثم جلوس الامام ثم للاستراحة لم ينصر الخلفه على اقتضاه هذا الفرق ومقتضى ما قدمناه نفاؤه بصره ثم ظهر قول الشيخين وغيرهما هذا الخلف في السجدة الاولى انه لو لم يخطف فيها بطا صلاته لكن ينافيه ملاقاهم اذا تيقن ان الخلف بركن بل ركنين (٣٣٧) ولو طوي لين لا يبطل فان قلت هذا

فيه غش مخالفة وقد قالوا

لو خالفة في سنة بعد اوتر كما

وقشت المخالفة كسجود

الثلاة والتشهد الاول بطلت

صلاته والخلف للفتوت من

ههنا قلت لو كان من هذا

لنعم اعتماد كلام القفال

وتباه على التشهد الاول

وتدبر وانتهى معه فتعني

أن الخلف للفتوت ليس من

من ذلك ويرى بأن المختلف

انحو التشهد الاول أحدث

سنة تطول زمنها لم يفعلا

الامام أصلا فحسب مخالفة

وأما قوله للفتوت فليس

فما حدثت شي لم يفعلا

الامام فلم تحسب مخالفة

الا بالخلف بتمام ركنين

فليس كما طعنوا بالحاصل

أن الغش في الخلف للسنة

غيره في الخلف بالركن وان

الفرق ان احداث عالم يفعلا

الامام مع طول زمنه غش

في ذاته فلم يخرج لغيره شيء

بخلاف مجرد طول بل ما فعله

الامام فانه مجرد صفة تابعة

فلم يحصل الغش به بل

بانضمامه الى ركنين ثامين

البرائة ولم يحنث فلو لهم

هذا لحق في السجدة الاولى

فبعدم الكراهة

لالبطلان حتى يهوى السجدة

الثانية وعلى هذا يجعل

قول الزركشي المعروف

للإحسان ان الخلف للفتوت مبطل

بدل قوله في محصل آخر وقد حكى الخلاف في ذلك لخلاف بل القول بالبطلان معصوم عما اذا غش مخالفة أي بأن تأخر ركنين وليس

كلام الرافعي فيه بدليل قوله اننا خلق على القرب (فان اختلف فلهما سماً مكتوباً بتوكسوف أو جوازاً) قال البلقيني وسجدت تلاوة أو شكر

لحق في السجدة الاولى بمقول القول (قوله انه لو لم يخطف الخ) خبره قوله ثم ظهر الخ (قوله بل ركنين) ممنوع ثم انظر مع قوله الا أي بان تأخر ركنين سم أي ومع ما يأتي من قوله فلم تغش مخالفة الا بالخلف الى اخر من قوله بل بانضمامه الى ركنين فانه مناقض لكل مما ذكره وقد يجاب بان مراد الشارح ركنين ههنا تمام ما بدون فراغ الامام عنهما (قوله هذا) أي تخلفه للفتوت (قوله كسجود الثلاة) أي بان تركه الامام وفعلا المأموم وعكسوه (قوله والتشهد الاول) أي بان تركه الامام وفعلا المأموم وكذا اذ فعله الامام وتركه المأموم تأسيسا ولم يعد عند التذكر وأما تركه عند فلا يبطل شرح بافضل (قوله اعتماد كلام القفال) أي من بطلان صلاته بهوى امامه الى السجود (قوله وقاس الخ) بالخبر طغيا على كلام القفال ويحتمل رفعه عطفه على الاعتداد وعلى كل واحد من الفتوت (قوله ويرى بان الخلف الخ) فيما اشار اليه نغش الحكم في التشهد كذا في وان جلس الامام للاستراحة فليست بركن (قوله الخ) أي كسجود الثلاة (قوله أحدث سنة) وهي الجلوس للتشهد رشديا (قوله الخ) أي الجلوس للتشهد بقرية مقارن الا وهو في مسئلة الفتوت أيضا مختلف ليسوا واحدا ههنا بالام وبهنا بآله لا لشارة للفرق بينهما كما يؤخذ مما ذكرته رشديا (قوله صفة تابعة) أي لاصل الاعتدال (قوله بل بانضمامه الى ركنين الخ) أي ولو غير طوي بل كما يقتضيه ملاقاهم كما بطلان بهوى امامه للسجدة الثانية كسباني فليست بركنين صريحا عبارة الحاي فلا يبطل اذا اختلف بتمام ركنين فعلى من ولو طوي بلا قصر بان بهوى الامام للسجود الثانية اه (قوله فبعدم الكراهة الخ) أي لو نذبت الفتوت سم ورشدي عبارة الكردية على بافضل سبق انه ان أدرك الامام في السجدة الاولى نذبه الخلف للفتوت وان لم يهوى المأموم الا بعد جلوس الامام بين السجدين تركه الخلف وان هوى الامام للسجدة الثانية قبل هوى المأموم لا يبطل صلاته المأموم اه وعبارة البصري قوله فبعدم الكراهة الخ مقتضاه انه اذا لحق في السجدة الاولى لا كراهة وان تخلف عنه في الهوى وهذا قياس ما يأتي من السنة في حق المأموم في كمال المتابعة ان لا ينتقل عن الركن الاول حتى يصل الامام للثاني لكن يحتمل ان يقال ههنا ان الاولى في حكمه المتابعة مجرد الهوى خروجا عن خلاف القفال ولعل هذا وجه ويكون ذلك مستثنى مما يأتي ما عارضا من جريان خلاف القوي بالبطلان فليست اه (قوله لا لبطلان الخ) عبارة النهاية فلا بطلان حتى الخ (قوله حتى يهوى الخ) أي هو يخرج به عن حد الجلوس والافاضع انه لا يضر بصري (قوله وعلى هذا) أي الخلف بركنين (قوله المعروف الخ) بمقول القول وقوله بدليل قوله الخ أي الزركشي والخارزمي بقوله يجعل الخ (قوله الخلاف في ذلك) أي في البطلان (قوله لا خلاف الخ) بمقول الزركشي في جعل آخر أي بدليل قول الزركشي لا خلاف الخ مع انه قد حكى الخلاف في البطلان وعدمه كردي (قوله في) أي في غش مخالفة (قوله بدليل قوله) أي الرافعي والجارم لم يعلق بقوله ليس الخ قول ما بين (فعلها) أي الصلاة (قوله أو جوازاً) أي أو مكتوب بتوكسوف (قوله قال البلقيني) أي الفصل في النهاية الا قوله وأخر تكبيرات الجوزة في قوله وان لم يفرغ الى ثامن فانك لا تف (قوله قال البلقيني الخ) اعني انه لا ينافي (قوله وسجدت تلاوة أو شكر) انهم يظهر محتملا لاعتداله في الشكر بالثلاة ويحتمل منهابة وشرح بافضل قول المتن (لم يصح الخ) ولا فرق في عدم الصحة ان يعلم نية الامام لها او لا يعلمه وان بان

كذا در (قوله بل ركنين) هذا ممنوع ثم انظر مع قوله الا أي بان تأخر ركنين (قوله فبعدم الكراهة) أي لو نذبت الفتوت (قوله التي مكتوب بتوكسوف أو جوازاً قال البلقيني الخ) في شرح العباب واذا اقتدى في صور عمدا كزعمه الاستئناف وان جهل نية الامام وبأنه ذلك قبل التكبير الثانية

للإحسان ان الخلف للفتوت مبطل

(٣٣) - (شرواني وابن قاسم) - (ثاني)

بدل قوله في محصل آخر وقد حكى الخلاف في ذلك لخلاف بل القول بالبطلان معصوم عما اذا غش مخالفة أي بأن تأخر ركنين وليس

كلام الرافعي فيه بدليل قوله اننا خلق على القرب (فان اختلف فلهما سماً مكتوباً بتوكسوف أو جوازاً) قال البلقيني وسجدت تلاوة أو شكر

ذلك قبل التكبير الثانية من صلاة الجنازة خلافا للرواية ومن تبعه من رواية سم عن الإيعاب عنه (قوله)  
وبه فارق الانقياد في ثوب ترى منها الخ أي لانه يمكنه الاستمرار بوضع ثيبي يستمر عونه نهاية عبارة البصري  
فانه غير معتدل بطول حصول الستر قبل الركوع فتستمر على الصفة اه (قوله وفي ثوب في قيام ركعة الكسوف  
الخ) عبارة النهاية وفي القيام الثاني فاحدهم من الركعة الثانية من صلاة الكسوف اه قال ع ش قال  
الزبادي وقضيت حصول الركعة من الركعة اه (قوله الثانية) كذلك في الركعة الأولى وغيره وفي النهاية بالجمال  
الرجلي الصريح بإدراك الركعة بالركوع وكذا رأيته في كلام غير واحد من أتباعه واعتدله من يادى لهم  
أوشاش من ذلك في كلام الشارح وقوة كلامه بما تقدمه من أدلة الركعة وهو الذي يظهر للفقير كركي  
على بأفضل (قوله) أو تركه برأت الجنازة الخ) والوجه استمرار المنع في الجنازة وسعد في الشكر والتلاوة  
الى تمام السلام اذ موضوع الأولى على مخالفة الأولى الغراغمة بما يدل على سلامهما من قيام ولا كذلك غيرها  
واما في الآخر بين فلانهما لم يقتل بالصلاة وليستامهما وجود مخالفة مخرج اه سم (قوله) وشملها  
الخ) أي مثل ثاني قيام ركعة الكسوف الثانية أو تركه برأت الجنازة في الصفة ما بعد سجود التلاوة والشكر  
وصرا نغاض النهاية بخلافه (قوله فيما قاله الباقر) أي من عدم صحة اقتداء المكاتب بسجدة تلاوة أو  
شكر (قوله) ما لو صلى الى قوله وقيام منفي الغنى (قوله فيصع الاقتداء بها) أي سواء كان في الركعة الأولى  
أو الثانية ع ش (قوله) وعلم من كلامه الخ) اعتذار عن عدم ذكر المصنف لهذا الشرط هنا (قوله) انه  
يشترط الخ) و (قوله) موافقة الامام الخ) وهو الشرط السادس من شروط الاقتداء والشرط السابع منها  
المتابعة لأفعال الصلاة كما قال الفصل بحسب متابعة الامام الخ) معني (قوله وفي قيام الخ) يظهر انه معطوف على  
قوله في سنن الخ) ونظيره قول النهاية يتوفايم الخ) يتعطف في انه معطوف على قوله وتشهد أول (قوله) منه) أي من  
التشهد الأول (قوله) عنه) أي التشهد الأول سم (قوله) بعدما أتى به) أي بعد اتيان الامام بالتشهد الأول  
والظرف متعلق بقوله قائم (قوله) فان خالف الخ) عبارة النهاية يتألف فيها عائد الخ) أي تأليف المأموم الامام  
في السنن المذكور وتورجعه سم الى التشهد فقط فقال قوله فان خالف الخ) كان المراد سابقا بنية تمام الخ)  
فان تأليف الخلف للتشهد الأول حتى فيما اذا لم يشر عن سجود الاول والا امام قائم عنه بعدما أتى به ولا  
يعني انه في الحالة المذكورة بوقوع الخ) فقد تختلف عن الامام تركين فلا بد ان يكون هذا الخلف يسيرا  
والأبطل صلته وبقى ما لو فرغ من سجود الثاني في سجود الامام قائم عن التشهد بعدما أتى به ومثله ما لو فرغ  
من الركوع فوجد الامام هو سى عن الاعتدال به ما أتى بالقنوت فخل بتخلف للتشهد أو القنوت أو تمتنع فيه  
أظهر وتذكر يد الامتناع انه لو سبقه بسجود التلاوة امتنع عليه به سى (قوله) بقصد الا الخ) وهو قوله اذا

(لم يصح) الاقتداء فيها  
(على الصحيح) لتعذر المتابعة  
مع مخالفة في النظم ووعم  
الصحة في القيام الأول منها  
الاذن للخالفة فيه ثم يفارقه  
ردان الربط مع تخالف  
النظم معتذر فمع الاعتقاد  
وبه فارق الانقياد في ثوب  
ترى منه عورته عند  
الركوع وفي ثاني قيام ركعة  
الكسوف الثانية كما هو  
تكير ان الجنازة لا تقتض  
تخالف النظم ومثلها ما بعد  
السجود فم قاله الباقر  
أما لو صلى الكسوف كسنة  
الصحيح فيصع الاقتداء بها  
وعلم من كلامه في سجود  
السجود والتلاوة انه يشترط  
أصاحبة الاقتداء به  
موافقة الامام في سنن  
تفحص المخالفة فيها فعلا  
وترى كما سجدة تلاوة  
وسجود سهو وتشهد أول  
وفي قيام منه وان لم يفرغ  
من سجود الاول امام قائم  
عنه بعدما أتى به فان خالف  
عابدا على أبطل صلته  
ثم لا يضر تخلف لتمامه  
بقده الا في شئ من قوله  
فان لم يكن عن

قام امامه وهو في أثناءه أي بعد ان فعله الامام كاعلم بمسار واقصع عنه الشهاب سم فعمله في حاشية ج واعلم ان الكلام هنا في كون الخلاف بينه مبطلا وغير مبطل ولا خلاف فيه بين الشارح مر والشهاب ابن حجر وفيما يأتي كونه بعد هذا الخلاف حتى يغتفره ثلاثا كان طوية او لا بعد ذلك فبعد الشارح مر بعد كافي بعند الشهاب المذكور لا فتية بالثوب دى (قوله بخلاف نحو جلسة الاستراحة) يحتمل قوله تعش الخلقه فيها ويشدى

بخلاف نحو جلسة الاستراحة

«(فصل) في بعض شروط

القدوة أيضا (تجسب متابعة

الامام في أفعال الصلاة)

نعم المصنف إن جعل

الامام ليوثبه فلا تختلفوا

عليه فاذا كبر فكبروا

واذا ركع فاركعوا يؤخذ

من قوله في أفعال الصلاة

ان الامام لو ترك فرضا لم

يتابعه في تركه لانه ان

تصعدا بطل والام بعدد

بغله وتسمية الترك لغيره

الكف فعلا اصلاح اصول

ثم المتابعة الواجبة انما

تصل (بان) يتأخر جميع

تحرمة عن جميع تحرمة

وإن لا يسبقه تركين وكذا

وكن لكن لا بطلان ولا

يتأخرهما أو كثر من

ثلاثة طوية ولا يخالف في

سنة تعش الخلقه فيها

وهذا كما يعلم من مجموع

كلامه في المندوبه ففضل

بان (يتأخر استماعه)

أي المأمور (عن ابتداءه)

أي فعل الامام

ه هنا يابض بالأصل

«(فصل) تجسب متابعة الامام في أفعال الصلاة» قول المتن (في أفعال الصلاة) لحرز به عن الاقوال كالقراءة وتشهد فيجوز فيها التقدم والتأخر إلى تكثير الاحكام كاعلم مما سيأتي والافى السلام فيبطل تقدمه اذ ان بنوى المخارقة نهاية تراخي ولو عدم المصنف بالمتابعة بدل المتابعة كان أولى لان المتابعة تقتضى و غالبا ه (قوله بغير المصعبين) الى قوله وتسمية الترك في النهاية (قوله ويؤخذ من قوله في أفعال الصلاة) أي لان الترك لا يسمى فخلاص اصطلاح الفقهاء (قوله ولو ترك فرضا) لكان تقول انما يؤخذ من عدم وجوب المتابعة فيما ذكر لا صدم جواز الذي هو المقصود بالافادة به مرى قوله لم يتابعه في تركه الخ) أي ثم ان كان الموضع يحمل تطويل كان ترك الركوع انتظاره في القيام والا كان طول الامام الاعتدال انتظار المأمور فيما بعده وهو السجود هنا ع ش (قوله وتسمية الترك الخ) جوابا ما ورد في يؤخذ من قوله في أفعال الصلاة لم يسم الترك فعلا وانما أطلق الفعل على الكف الذي مع الترك فتأمله سم (قوله بان يتأخر الخ) أي يقينا أو ظاهرا ويحل هذا الشرط اذا نوى الاعتدال في تحرمة بخلاف ما اذا نوى الانتهاء فلا يشترط التأخر بحري وبان في الشارح ما وافقه (قوله وتركين أي ولو طوي لم يلين شرح المنهج (قوله وكذا تركين الخ) وكذا يصح تركين كما يصح تركه قول شرح الروض فان فعل شيئا من ذلك بان سبقه ترك فاقبل أو قاربه أو تأخر الى فراغه لم تبطل صلاته وتركه كراهية ترك في سبقه وتركه تنزيه في الآخرين انتهى اه سم وبان في آخر الفصل عن النهاية والتمني ما يصرح بذلك أيضا (قوله ولا يتأخر مر) أي لا يندرج (قوله أو ابتداء الخ) أي ولو بعد سم (قوله وهذا كما الخ) اعتذر عن ترك المصنف تفسير المتابعة الواجبة (قوله وأما المندوب) أي ثم قوله لا في قوله هل ان هذا الخ لعل الاعتدال من هذا أن يجعل هذا احتيالا للمتابعة الواجبة فان هذا أقرب إلى كلام المصنف بل الحل في خلافه في غاية مخالفة للظاهر المتبادر بلا ضرر ودره وكون هذا احتيالا الواجبة بان في اسرارها ودونه وحاصله ان المتابعة الواجبة تحصل لو جرم منها هذا وهو أولاها فهو واجب من حيث هو ومنه بدو من حيث خصوصه فلذا لم يفرغ من سجود الاول والامام قائم عنه بعد ما أتى به ولا يخفى انه في الحالة المذكورة بقوله ناسخ الخ قد تخلف عن الامام تركين فلا بد ان يكون هذا الخفاف بعدد والاباط صلاته واذا كان بعد فقول بيسكون كعليه القراءة وان لم يخلف أيضا للتشهد وبقي ما لو فرغ من سجود الثاني فوجد الامام قائم من التشهد بعد ما أتى به وله ما لو فرغ من الركوع فوجد الامام هو من الاعتدال بهدما أي بالقنوت فهل يتوقف التشهد والقنوت أو مجتمع فقل وقد ثبت بالامتناع انه لو سبقه سجودا للتلاوة ما تمت عليه «(فصل) تجسب متابعة الامام الخ» (قوله وتسمية الترك لغيره) الكف فعلا اصلاح اصول (جواب ما ورد في يؤخذ من قوله في أفعال الصلاة لم يسم الترك فعلا وانما أطلق الفعل على الكف الذي بمعنى الترك فتأمله (قوله وكذا تركين الخ) وكذا يصح تركين كما يصح تركه قول شرح الروض فان فعل شيئا من ذلك بان سبقه ترك فاقبل أو قاربه أو تأخر الى فراغه لم تبطل صلاته وتركه كراهية ترك في سبقه ترك في الآخرين اه لا يقال لاحتمال استدراك هذا لان الكلام في وجوب تبطل مخالفتها والمخالفة بعض الركوع ليس كذلك لا تأخر هذا لا يصرح في الركوع لان مخالفتها لا تبطل أو ضامم انه ذكره (قوله ولا يتأخر بها) أي لا بعد (قوله أو ابتداء كثر) أي ولو بعد (قوله وأما المندوب) ثم قوله لا في قوله هل ان هذا الخ لعل الاعتدال من هذا أن يجعل هذا احتيالا للمتابعة الواجبة فان هذا أقرب إلى كلام المصنف بل الحل على

مع التثنية بل الواجب مع التثنية بعده على أن وجوبه من حيث العموم فلي تأمل سم **(قوله)** ويقدم  
 انتهاء فعل الامام على فراغه الخ عبارة المحلى أى والمغنى ويقدم ابتداء فعل المأموم على فراغه من أى فراغ  
 الامام من الفعل انتهت قال الشهاب سم وهى أقرب الى عبارة المصنف اه ولم ينبه على وجه تعديل  
 الشارح مر كالشهاب بن حجر عن ذلك الاقرب وأقول وجه لسانى له حمل ما فى المتن على الاكمل الذى  
 سذكره لاقتضائه المصنف باعتبار حصول الجلال صادقة بما اذا ما اختار ابتداء فعله عن ابتداء فعل الامام لكنه  
 قدم انتهاءه على انتهائه بأن كان سريع الحركة والامام بطئها وظهر أن هذا ليس من الاكمل رشيدى  
 وفى ع ش ما وافقه **(قوله)** اوكمل من هذا الخ كذا فى النهاية أيضاً وأما صاحب المغنى فقد اقتصر على حل  
 ما فى المتن على صور الكمال كالمصنف ولم يستدرك ما ذكره بقوله ما و اكمل الخ بصرى وقد وجهه من غير  
 المغنى بأن ما ذكره داخل فى صورة الكمال خلافا لما يقتضيه منعهما **(قوله)** فلا يشترع حتى يصل الخ قضيته  
 أنه يطلب من المأموم أن لا يخرج عن الاعتدال حتى يتلبس الامام بالسجود وقد يتوقفه اه سم وأقره  
 الهائى وأقول لا توقف فيه فثبتت فى الايديات الصحيحة ما يفيد كغير الخارى ويسلم وأجداد والترمذى  
 والنسائى وغيرهم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال سم اتفعلن جدمه من يحسن أحدنا ظهره حتى يقع النبي  
 صلى الله عليه وسلم سجدا ثم تقع سجودا فى بعض الروايات حتى يضع وجهه على الارض ثم أبت فى شرح  
 مسلم لقنو وى استثناء اذا علم من حاله أنه لو اتى هذا الخ لم يلزم من السجود انه سجد وانتهى وهو ظاهر ولعله  
 وجه توقف سم فبما ذكر كررى على ما فى فضل وهو الظاهر وأما جواب ع ش بمصاحبه اللهم الا أن يقال  
 أراد الشارح بالوصول للحقيقة أنه وصل الى ابتداء معنى الحقيقة وهو يحصل بوضع الركبتين لانها بعض  
 أعضاء السجود اه فبره الاحاديث المتقدمة **(قوله)** اه أن هذا أى قول المصنف بأن يتأخر الخ **(قوله)**  
 قوله فان قارنه أى الى الفصل **(قوله)** السابق بعنى قول المصنف فى أعمال الصلاة **(قوله)** فلا يستثناء أى  
 الآتى فى المتن (منقطع) أى اذ التكبيرة ليس من جنس الفعل **(قوله)** وعدم ضرر المقارن الخ جواب عما عارض  
 على التقييد بقوله فى الافعال من افهامه ضرر المقارن فى الاقوال **(قوله)** اه والاقتوال الخ عطف على ما يفيد  
 الاقتصار على الافعال أى فقط **(قوله)** والاستثناء الخ عطف على حذف العمول لعل المتن (لم يضر) أى لم  
 يأت معنى قال ع ش ومثل ذلك فى عدم الضرر بالويزم قبل الاقتداء على المقارنة فى الافعال لان القصد  
 الخارجة عن الصلاة قبل التلبس بم الأثر لها اه **(قوله)** لا تنظام الى قوله كالمضى فى النهاية والمغنى **(قوله)**  
 وتقول به الخ قال الزركشى ويجرى ذلك فى سائر المكر وهاتى المتعلقة بالخاصة فوايه أنه حيث  
 فعل مكر وهما المخاصصن مخالفتهما وبه فى الموافقة والمتابعة كالانفراد عنهم فانه فضلها اذا لمكر وه  
 لا جواب مع أن صلواته جماعتها اذا لمزم من انتفاء فضلها وانتفاءها فان قيل فأنه لا يتصل بالخاصة  
 انتفاء الثواب فيها أجيب بأن قائله حرقوا الامم على القول بوجوبها بالمالى العين أو على الصكافية  
 والبركة اه على القول بأنها متضمنة كدفع الشعار ظاهراً أو آثاراً بالصلوة فلا يغترب بار تكاسير وه فقد  
 صرحوا بأنها ذاتى بل ارض مقصوبة بأن المحققين على حصول الثواب فلكم وه أولى به معنى **(قوله)** فيما  
 وجدت به اه أى بما قارن ومفقط سواء كان ركناً أو كتر منى ونهاية **(قوله)** ذلك أى قول المصنف بأن  
 يتأخر الخ **(قوله)** أيضاً أى كما يصح أن يكون تفسير المتابعة الكاملة المشار اليه بقول الشارح أما

(و ينقسم) انتهه فصل  
 الامام (على فراغه) أى  
 المأموم (منه) أى من فعله  
 وأكمل من هذا أن يتأخر  
 ابتداء فعل المأموم عن  
 جميع حركة الامام فلا يشترع  
 حتى يصل الامام لحقيقة  
 المنقول اليه ودل على أن  
 هذا تفسير لكل المتابعة  
 كما قرر لا يتقدم وجوبها  
 قوله (فان قارنه) فى الافعال  
 كدليل على الساق فلا يستثناء  
 منقطع وعدم ضرر المقارنة  
 فى الاقوال مع ما هو الاول  
 لانها أصناف أو الاقوال  
 ولو السلام كدليل على حذف  
 الموصول المفسد للعموم  
 والاستثناء الآتى اذا لاصل  
 فيه الاتصال (لم يضر)  
 لانتظام القدوة مع ذلك ثم  
 تكرر المقارنة وتقول بها  
 فمما وجدت فيه فضلة  
 الخاصة كالمضى وطافى  
 فمسل لا يتقدم على امامه  
 ويصح أن يكون ذلك  
 تفسير الواجبة أيضاً

خلافة فى غاية الحاجة للظاهر المتبادر بلا ضرر ورة وكون هذا تمجيلاً لثاني اسوامها ودره واصاله ان  
 المتابعة الواجبة تحصل بوجوبها بهذا وهو أولها فهو واجب من حيث عموم مندوب من حيث خصوصية  
 فلهذا صم التثنية بل الواجب مع التثنية بعده على أن وجوبه من حيث العموم فلي تأمل **(قوله)** وينقسم  
 انتهاء فعل الامام على فراغه الخ عبارة المحلى ويقدم ابتداء فعل المأموم على فراغه من أى فراغ الامام من  
 الفعل انتهى وهى أقرب الى عبارة المصنف **(قوله)** حتى يصل الامام الخ قضيته ان يطلب من المأموم أن

الخروج (قوله بان راد الخ) أو بان تعمله بأن على معنى كان لأن المتابعة الواجبة تتأدى بوجودها ذكره  
أحدها سم (قوله المغمومين من عبارته الخ) يعني مفهوم بخالفه (قوله المبطل منهما) تأنيب فاعل قوله  
بأن راد يعني مفهوم قوله بأن يتأخر الخ أن لا يتقدم تقديمه بطلا ومفهوم قوله لا يتقدم الخ أن لا يتأخر الخ  
مبطلا كرى أى به يتقدم العلم بها من تأنيبه قوله المغمومين من عبارته أن أراد قوله بأن يتأخر الخ فعمل  
التأخر والتقدم فعمله المبطل فاسد كالإختي أو غيرهما من أه (قوله الدال عليه) أى على المبطل (قوله  
كلامه بعد) أى قول المصنف - إلا أنى وأتقأ وركبت إلى وزن كل الخ وقوله إلا حتى آخر الفصل ولو تقدم  
الخ أو لا راد الخ (قوله ولا ترد عليه الخ) صوره ألا راد أنه يلزم على كون ذلك تفسير المتابعة الواجبة بأن راد  
بالتأخر الخ إحصاءه في عدم التقدم والتأخر المبطلين الدال عليهما كلامه بعدم أن منها عدم المقارنة في  
الفرع وعدم الخلف بسنة تفحص الخالف فيها كغيره وحاصل الجواب منع لزوم الإحصاء بأن يكونه  
عنهما هذا العلم بهما من كلامه (قوله المقارنة في الفرع) قد يقال الفرع صغير فعمله المتابعة فيه مسكون  
عنه في التفسير رأسا سم وقد يجاب عن إشكاله بأن السكون في مقام البيان يقتضي الحصر (قوله العلم  
بهما الخ) أى بالاول من قوله فان قارنه الخ بالثاني في لعله من سجدى السهو والتلاوة كما ذكره قبل  
الفصل سم (قوله على الاول) أى على تقدير في الأفعال فقط (قوله فانه لا يجب المتابعة فيها الخ) ان أراد  
بالتأخر بما تقدم في المن خالف قوله بل تسن الخ نسبة تأخر المأموم بكل من الفاتحة والتسليم عن جميع  
فأحقه الامام وتسليمه واقضى أنه يسن تأخر ابتداء المأموم للتشهد عن ابتداء الامام وسأقيما يفيد به وان أراد  
بها التأخر بالجميع أشكل بالتشهد الذي بعده وان أراد بها مثل التأخر كالأول وبعضا واقارنه أشكل  
بالمقارنة السلام استأثر اللهم الآن وأدبها بغير عدم التقدم وأما التأخر والمقارنة في حكمه متفاوت في  
الأقوال وقضية هذا من عدم التقدم بالتشهد سم (قوله وردت جلسة الاستراحة) أى في قضى حصة صلاة  
الامام فيها فعل وتركها ليس كذلك (قوله ورد التأخر الخ) أى في مفهوم جواز تأخير المأموم به مع جلوسه اذا  
تركها الامام وليس كذلك (قوله فضر) الخ قوله فان تلفت في المقنى الاقوله يقينا وقوله واقفاه البغوى الى  
ولو زال وقور. فبغيره واقفاه والى قوله فقول في النهاية الاقوله يقينا وقوله واقفاه البغوى الى ولو زال  
عليه (قوله المقارنة فيها) أى أوفى بعضها نهاية ومعنى (قوله اذا نوى الاقتداء مع تحريمه هذا الاحتراز عن  
احرم من غير دائم اقتدى فانه تصح رونه وان تقدم تكبيره على تكبير الامام معنى ونهاية (قوله ولو بان شل الخ)  
أى في اثناها أى تكبيرة الاحرام أو بعدها أى يؤمغنى قال عش قوله أو بعدها أى بعد تكبيرة الاحرام وقبل  
الفرغ من الصلاة أو عرض بعد فرغ الصلاة ثم ذكر لا يضر مطلقا كالمثل في أصل النية اه (قوله يقينا)  
لا يخرج عن الاعتدال حتى يناسب الامام بالمعجود وقد توقف فيه (قوله بان راد بالتأخر والتقدم الخ)  
أو بان تعمله بأن على معنى كان لأن المتابعة الواجبة تتأدى بوجودها ذكره أحدها سم (قوله المغمومين من  
عبارته) ان أراد قوله بأن يتأخر الخ فعمل التأخر والتقدم فعمله المبطل فاسد كالإختي أو غيرهما من أه (قوله  
ولا ترد عليه المقارنة) قد يقال الفرع صغير فعمله المتابعة في مسكون عنه في التفسير رأسا سم  
لعمريهما من كلامه (قوله من قوله فان قارنه الخ بالثاني في لعله من سجدى السهو والتلاوة كما ذكره قبل  
الفصل (قوله فانه لا يجب المتابعة فيها بل تسن) ان أراد بالمتابعة بغيره فعمله المتابعة بالتأخر بالابتداء عن  
الابتداء الخ خالف قوله بل تسن سنة تأخر المأموم بكل من الفاتحة والتسليم عن جميع فأحقه الامام وتسليمه  
واقضى أنه يسن تأخر المأموم ابتداء التشهد عن ابتداء الامام وسأقيما يفيد به وان أراد بها مثل التأخر كالأول  
عن الجميع أشكل بالتشهد الذي بعده الذى قد يفيد من تأخر جميع تشهد عن جميع تشهد الامام وان  
أراد بها لما يشمل التأخر كالأول أو بمضاهي المقارنة أشكل بالمقارنة السلام لا تأخر ردا تأمل اللهم الآن رادها  
بغير عدم التقدم وأما التأخر والمقارنة في حكمه متفاوت في الأقوال وقضية هذا من عدم التقدم بالتشهد  
(قوله ورد التأخر الخ) مأمورا لا اراد (قوله عن جميع تكبيرة الامام يقينا) أى أو لم يأتها بآتقا (قوله

بأن راد بالتأخر والتقدم  
للمغمومين من عبارته  
المبطل منهما الدال عليه  
كلامه بعد ولا ترد عليه  
حسب المقارنة في الفرع  
ولا الخلف بالسنة السابقة  
للمعجم من كلامه  
بالأفعال على الاول الاقوال  
فانها لا يجب المتابعة فيها  
بل تسن التكبيرة الاحرام  
قبل ابتداء المتابعة ان أراد  
به في الفرع والنفل وردت  
جلسة الاستراحة وفى  
الفرع فقط ورد التأخر  
الاول اه وليس يسد  
لغيره قبل الفصل ان  
اليدل عليه كلامه ان  
المراد الاول لكن لا مطلقا  
في النفل بل فيما يخص فيه  
الخالفه وجلسة الاستراحة  
ليست كذلك (التكبيرة  
الاحرام) فضر للمقارنة فيها  
اذا نوى الاقتداء مع تحريمه  
ولو بان شل خاره فيها  
اولا وكذا التقدم بعضها  
على فراغ منها فلا تعتد  
صلاته حتى يتأخر جميع  
تكبيره عن جميع تكبيرة  
الامام بشلان الاقتداء  
به قبل ذلك اقتداء

عن ليس في صلاة ثلاثين سجدة فيها الإجماع التكبير وإرادتها كذا عليه يندفع بحمل المقارنة على ما يشمله في البعض والكل ولو لم يكن  
أدع اعتقد تأخر جميع تكبيره صحيحاً بين خلافه وانتهى الغوى بأنه لو تكبر في الصلاة لم يكبر اعتدلت متفرعاً عن أن اعتدلت  
والذي صرح به غيره أنها لا تعتد (٣٤٢) وإن اعتدلت تقدم تحريم الأمام وهو الذي دل عليه نص البولي وكلام آل رضي ولو زال شكه

أي أو طمأننا بأننا نقف سم (قوله) عن ليس في صلاة) أي لم يثبت كونه في صلاة بصري (قوله) امام  
بين خلافه) أي فإذا بان خلافه لم تعتد صلاته نهايتو يعني (قوله) إنها لا تعتد (الخ) اعتدلت النهاية  
والغنى أيضاً كما سألنا (قوله) في ذلك) أي المقارنة (قوله) كالتثنية في أصل التنية) يؤخذ منه أنه لا معنى  
معه ركن ضرر وإنزال الصن قريباً لتأمل ثم إن صرح به في فقر الجواب بصري قولاً للثنية (وإن تخلف  
الخ) أي عن غير عذر نهايتو يعني (قوله) سواء أوصل الخ) عبارة المأني كان ابتداء الأمام زرع الاعتدال  
والمأموم في قيام القراءة اهـ (قوله) لم تبطل قطعا) وكذا إذا تخلف ركن بعد لم تبطل قطعا يعني (قوله)  
ثم لحقه الخ) أي بان هوى السجود الأول قبل هوى الأمام للسجدة الثانية عـ (قوله) ولو فرغ من الخ)  
خرج به ما لو هوى السجود قبل فراغ الأمام منه فلا تبطل صلاته وإن قام الأمام من السجود قبل تبلى المأموم  
بوجوبه جازاً لم يردع الإمام بشيء (قوله) والمأموم قائم) أي لم يبعد قبل فعله ما كان في هوى السجود  
مع تخلف السجود بعد سادس قام الإمام عنه عـ (قوله) وإن سقط) انظر ما رجح الغير المرفوع  
والمصوب وشيئاً أقول الظاهر أن الأول للمأموم والثاني للأمام (قوله) أن سجدة التلاوة الخ) هـ (قوله) ما رجح  
اليه الشارح بعد أن ضرب على قوله أن الالقيام للم يفت بسجود التلاوة لرجوعهما إليهما لكن للمأموم  
شبهة في التخلف في بطلان صلاة به تخلف ما نحن فيه فإن الركن يقرب بانتقال الأمام عنه فكان للمأموم شبهة  
في التخلف لا كماله في الجملة فبعض نقض المخالفة لم تبطل صلاته بذلك انتهى واقصر مد على الفرق المضروب  
سم (قوله) لما كانت الخ) كان حاصله أن سجدة التلاوة لما كانت عبادة تامّة مستقلة بدليل أن الفعل خارج  
الصلاة أيضاً مفردة كانت الخالفة فيها الخ) بخلاف سبعة هي زمن الصلاة بصري ولعل هذا أحسن من  
قول سم فإنه قوله فوجد خارج الصلاة أي وأبست من الصلاة ولما أوجبت فيها سم (قوله) إلا أن تعدد  
هذا الاستثناء قطع (قوله) بان ابتداء الإمام الهوى الخ) أي والمأموم في قيام القراءة معني وسم زاد  
البصري وكلمة تركه الشارح لوضوحه اهـ أقول ولعله من قوله بعد أن تخلف الخ) (قوله) بان كان  
أقرب بالقيام الخ) أي وأبست على السواء كما صرح به الزبدي عـ (قوله) فتولى الخ) أي في  
تصور والتخلف ركنين سم (قوله) أي منه إلى السجود أو أكمل الركوع) اعلم أن كلام الاحتمالين  
لا يرفع الإشكال في عبادة شمس الارشاد من مسلمة لأنه إذا كان أقرب إلى القيام من أقبل الركوع  
يصدق عليه كل من العبارةين إذ كورين بصري (قوله) حتى ترك الإمام) أي وأقرب الركوع كما  
بأن عـ شرحه بأفضل (قوله) كقراءة السورة الخ) أي وتسبحت الركوع والسجدة معني (قوله)  
لسنة الخ) منها أو اشغل بشيء بعد من وقد تركه الإمام فلا يكون معذوراً عـ (قوله) وإنه  
أي التخلف لقراءة السورة (قوله) ولا تعلم التشبه الخ) أي الذي أتبعه الإمام سم ووشيئاً (قوله)  
قلت الفرقان سجدة التلاوة لما كانت فوجد خارج الصلاة الخ) هذا ما رجح الشارح اليه بعد أن ضرب على  
قوله أو لا تلت الفرقان القيام للم يفت بسجود التلاوة لرجوعهما إليهما لكن للمأموم شبهة في التخلف فبطلت  
صلاته به خلافاً ما نحن فيه فإن الركن يقرب بانتقال الأمام عنه فكان للمأموم شبهة في التخلف لا كماله في الجملة  
فبعض نقض المخالفة لم تبطل صلاته بذلك اهـ واقصر مد على الفرق المضروب (قوله) لما كانت فوجد  
خارج الصلاة) أي وأبست من الصلاة ولما أوجبت فيها (قوله) الهوى للسجود) أي والمأموم في القيام  
(قوله) فتولى في شرح الارشاد) أي في تصور والتخلف ركنين (قوله) ولا تعلم التشهد) لا يقال إن قضية

في ذلك عن ضرب الإمام بصر  
كانت في أصل التنية (وإن  
تخلف ركن) فعلى تفسير  
أو طويل (بان فرغ الإمام  
منه) سواء أو قبل الركن  
الذي بعده ما كان فيما بينهما  
(وهو) أي المأموم (فيما)  
أي ركن (قبله لم تبطل  
في الأصح) وإن علم وتعمد  
لغير الصبح لا يبادر في  
بالركوع ولا بالسجود  
فهو أيسرهم فإذا ركعت  
تذكر كونه إذا فرغوا فهم  
قوله فرغ أنه متى ذكره قبل  
فرغتم لم تبطل قطعاً فإن  
قلت علم من هذا أن المأموم  
لو طوّل الاعتدال على الأيسر  
حتى يجد الإمام وليس بين  
السجدتين ثم لحقه لا يضر  
وحيث ذكره على ماله  
بعد الإمام للتلاوة وفرغ  
منه المأموم قائم فإن صلاته  
تبطل وإن سقطت الفرق  
إن سجدة التلاوة لما كانت  
فوجد خارج الصلاة أيضاً  
كانت كالفعل الاجنبى  
فغضت المخالفة بمخالف  
أدائه بعض أجزاء الصلاة فإنه  
لا يشي إلا أن تعدد (أو)  
تخلف (ركنين) فعليين  
متوالين (بان فرغ) الإمام  
(منه) ما هو قسماً قبلهما  
بان ابتداء الإمام الهوى

للسجود يعني وإن حد القيام فيما ظهر والابان كل أقرب بالقيام من أقل الركوع فهو الال في القيام فلا يضر بل وقول  
قولهم هوى السجود بينهم ذلك فتولى في شرح الارشاد وإن كان للقيام أقرب أي منه إلى السجود أو أكمل الركوع (فإن لم يكن عذر) بان  
تخلف لقراءة الفاتحة وقد عمد تركها حتى ترك الإمام أو لسنة كقراءة السورة ومثله ما لو تخلف جلستة لا براءة ولا تعلم التشهد الأول  
إذا قام امامه وهو في أثناءه لتقصير هذه الجلوس الغير المطلب منه

وقول كثير من الخا اعتمد النهاية وقال سم منهم السيد السجودي وقد اطلب عما اذا أمكنه ادراك القيام مع الامام وهو نظير ما قلناه في الخلف للقنوت اذا تركه الامام وسعد وقضى بهذا التقيد انه اذا لم يمكنه ادراك المذكور لا يطلب الخلف ولكنه يجوز الا انه يصير مختلفا بغير عذر فلتنا مسل اه واقره عس والرشدي (قوله الغير المأخوذ) فانه ينظر فانه مطلوب منه ما لم يذاع في خلف كنهه لان يكون مراده الاذنى بالرجل على النهاية (قوله لا تعام التشهد) أى الاول وخروج بالانعام ما لو كان الامام سريع القراءة وانما بعد رفع المأموم رأسه من السجود وقام فيبقى للمأموم منابته وعدم اتيان بالتشهد في الحالة المذكورة فلو تخلف التشهد كان كالمتخلف بغير عذر عس أى باتفاق المجتبعين (قوله مطلوب كالواقف المعذور) قياس ذلك ان تخلف صلى الصبح خالف على الصبح لا تعام القنوت كذلك بخلاف ما تقدم في صلى الصبح خلف الظهر وكان الفرق عدم

كونه غير معذور ولا تخلف بالانعام بطلان صلاته اذا انصب الامام فختلف هو لا تعام لنفسه الخافضة فيها ليس مطلوباً كالأول تركه الامام بالكتابة وانصب عنه فختلف بخلاف ما لو قلنا بطلب الخلف لا تعام فلا بطلان كما هو ظاهر بمجرد ان تصاب الامام لا تمنع ان قضيه ذلك اذ لم يحدث ما لم يحدثه الامام من جالس أو شهود اذا الامام قد ادى جميع السجود فلم يبق فرائضه ومن السجود ولو رفع رأسه من السجدة الثانية فوجد الامام تشهد قائم فبني انه باق في خلفه لا تشهد ما قبل في تخلفه لا تعام من كونه غير معذور وفيه لعدم طلبه أو معذور والطلبه بالشرط المذكور وفي ما يقتضي بيان السيد ولا يقال ينبغي عدم جواز خلفه لانه لم يحدث بخلفه ما لم يحدثه الامام من الجالس للشهد وان لم يجتمع فيه فلا تأمل ثم اى شيئا باق من فتاوى السبوطي فلا تأمل ولا يجوز في شرح العباب بعد كلامه بل من جملة نقله عن الشرف المناوي فيما لاقى الامام به من التشهد الاول انه يجوز ولما عومل انعام ما منه قال تلذذ السيد السجودي لى ينبغي ان يكون الانعام مندوباً وانما حدث أمكنه ادراك القيام مع الامام وهو كولى من ذب الاتيان بالفتوى وجلسه لا سراحة مع ترك الامام لهما قالو رجع الامام قبل ان يتم هذا الخلف لا تعام التشهد الفاتحة طاهر انه امر روية الخلف له يكون معذوراً فيتم الفاتحة وسعى على نظم صلاته نفسه ما سبق باكثر من ثلاثة أركان مقصودة وقد اختلفت فتاوى أهل العصر في ذلك اه وفيما ذكرنا من انظر والذي يظهر انه كاتخلف لادعاء الافتتاح والتعذر فيما بقى من حيث شرع له الاتيان به قد يفرق بان هذا لم يطلب منه في هذا الجالس الا التشهد فلا تقصير منه بوجه في الاشتغال به بخلافه هنا طلب منه أى أن وجوبه بأدوه الفاتحة بان ظن ان ما أدركه من الزمن يسع مع الفاتحة فركع الامام فيما بقى خلاف ظنه اه ثم ذكر فحين اشتغل بالافتتاح والتعذر فركع الامام قبل انعام الفاتحة سواء كان ظن ان ما أدركه من الزمن يسع ما شغل به مع الفاتحة أم لا اذا تخلف بحد كوع الامام لباقي الزمان به من قرأه من الفاتحة بقدر ما اشتغل به تراعى كبراً في أنه حينئذ كبطىء القراءة أو لا وطب في تأييده له كبطىء والقراءة على خلاف ما مشى عليه فيما سأل أى عقب قوله الاتية في ذوق في هذا الشرح وحينئذ يشكل تنظيره فيما قاله السيد ولو لاقى الامام بعض القنوت وترك الباقي فختلفه للمأموم فهل يمكنه ان يتكلم في القراءة عند السيد على قياس ما ذكره في مسئلة التشهد مع قوله والذي يظهر انه كاتخلف الخلفا علمت انه لا يجب في الخلف المذكور انه كبطىء القراءة الا ان يكون التنظير من حيث الجزء وله ينبغي احواء النزاع الا ان في نفسه شيء من الشارح في هذا الشرح على انه لا يطلب الخلف لا تعام ما احتاج الى الفرق بين ذلك ومسئلة القنوت المذكور فلتنا مسل (قوله وقول كثير من ان تخلفه لا تعام التشهد مطلوب) منهم السيد السجودي وقد اطلب به اذا أمكنه ادراك القيام مع الامام كما هو متقول عنه فيما هو نظير ما قلناه في الخلف للقنوت اذا تركه الامام وسعد وقضى بهذا التقيد انه اذا لم يمكنه ادراك المذكور لا يطلب الخلف ولكنه يجوز الا انه يصير مختلفا بغير عذر فلا تأمل ثم على الخلف لا تعام التشهد بخلاف عدم الخلف لا تعام السوريات السو ولا ضابط لها يحصل المقصود بانه وأقل وأكثر والتشهد يتحدد بضوابط (قوله) مطلوب ليكون كالواقف المعذور) قياس ذلك ان تخلف صلى الصبح خلف على الصبح لا تعام القنوت اذا

وقول كثير من ان تخلفه  
لا تعام التشهد مطلوب  
فيكون كالواقف المعذور

منع كقول بعضهم انه كالسوق (٣٤٤) ثم رأيت شيخنا وغيره مصرحوا بما ذكرته ومراعاة نفائز الخلف للثبوت بما وافق هذا على ان ذلك

طلب الثبوت من الإمام هناك فلتأمل ويختلف ما لو تخلف لا تمام السورة لان السورة لا باطل لها لو تحصل  
 بآية أو أقل أو أكثر والتشهد مضبوط ومحدود ويختلف ما لو تخلف لا طالة السجود لان طالته بعد دفع الإمام  
 عنه غير مطلوب سم (قوله كما وافق المعذور) أي تخلفه ثلاثاً أو كان طويلاً ع (قوله ممنوع) خلافاً  
 للنهاية كما سم (قوله أنه كالسوق) أي قبحه مع الإمام ويحصل عنه الفاتحة (قوله عاذ كرتي) أي من  
 أن تخلف لا تمام السورة الأولى غير مطلوب كون كما وافق الغير المعذور (قوله ومراعاة) لعله قيل قول  
 المصنف فان اخلف فعلهما الخ (قوله لعل الخ) لعل الإمام يعني في (قوله خلاف هذا) أي الخلف لا تمام  
 التشهد فانه خلف الفعل مسنون هو الجالس للتشهد الأول قول المتن (بطلت) أي سواء كان طويلاً لم يكن  
 خلف المأموم في السجدة الثانية حتى قام الإمام وقرا أو ركع ثم شرع في الاعتدال أو قصر أو طويلاً كان ابتداء  
 الإمام هو السجود ولما أوم في قيام القراءة أو ما كنونها مقصور فلا يتصور دفعي (قوله أي وحيد)  
 في قوله وقد ينظر دفعي النهاية أو قوله ولم تقبلد إلى ما من تخلف وقوله كتعد تركها في ذلك الخلف (قوله)  
 والمأموم يعلى القراءة كذا في النهاية وشرح المنهج وقال الغني أن كان المأموم يعلى والقراءة واقعة قول  
 شرح بافضل أو أسرع الإمام قرائته وركع قبل ان يتم المأموم فاتحته سواء لم يكن يعلى أم لا والقراءة أو غير  
 الجبيري على المنهج قوله كان أسرع إمام قرائته المراجعة من قبل أو لم يتعد إلى ما لو أسع عرق الفاتحة  
 فلا يتقبل المأموم لانه كالسوق ولو في جميع الركعات يكفي عرش على مر وقوله وهو يعلى القراءة  
 لعل المراد يعلى بالنسبة لا سرعة الإمام لا يعلى في ذاته مطلقاً ولا ورحمالي كان الإمام معتدلاً للقراءة فان  
 الظاهر ان الحكم فيها كذلك شوري اهـ (قوله فركع عنها) أي فوراً أو بعد بعض زمن يسير كقراءة  
 سورة قصيرة أو يؤمن من قولهم أو انتظار الخ لانه لو علم من حال الإمام المبادرة بالركوع بعد الفاتحة فليس  
 معذور بصري أو قولاً أو بآتي تبيل قول المصنف ولو تقدم الخ ما يصح من هذا المأخوذ (قوله على الوجه) أي  
 خلافاً لقول الزركشي تسقط عنه الفاتحة سم ونهاية (قوله أو سهاها) أي بخلاف ما لو تركها بعد إسنائها  
 ركع إمامه فلا يكون معذوره عرش أي كاتقدم وراعى في الشرح (قوله ولم تقبلد الوسوسة هنا الخ) خلافاً  
 للنهاية ولكن اعتمد بحسبه عرش والرشدي مقالة الشارح (قوله لا هنا) محل تأمل بناء على ان المراد  
 بالظاهرة ما يطول منها عر فإلا لان الإمام إذا أسرع في الركوع وازرع منه والهوى تحقق التأخر في الركوع  
 مع انه لم يضر من طويلاً عرفاً فيما يظهر بصري ومراعاة عرش والرشدي كلام الشارح (قوله فلا  
 يسقط الخ) لوقال فلا تغفره ثلاثاً كان طويلاً كان أحسن لان عدم السقوط مشترك بينهما وبين غيره  
 جمل (قوله مني منها) أي القراءة (قوله ما يعلى بالحركة) أي يفعل الإمام الفاتحة عنه (قوله وما بعد  
 قول ومثله) معطوف على قوله كتعد تركها من جملة ما بعد قوله ان ذلك وما لو تخلف لا تمام التشهد  
 الأول يغيب كلامه انه الخلف إلى قرب فراغ الإمام من الركوع وقوله ما بعد هذا فوجد الإمام راكعاً فقام  
 ما ذكره امتناع الركوع مع لانه غير مسبوق لعدم عذر الخلف بل لسل بطلان صلاته بخلفه تركين كما  
 صرح به كلامه وسبب هذا الظاهر على ما قاله انه بخلف أيضاً القراءة الفاتحة إلى قرب فراغ الإمام من الاعتدال  
 فيركع عند قرب فراغ من ذلك قبل فاتحة نية رقة سم (قوله فراغ الإمام من الركن الثاني) أي بأن  
 شرع في هوي السجود بحيث يخرج به من حد القيام عرش (قوله فينتد) أي حين قرب بذلك قبل  
 اكمل الفاتحة (قوله لا كج) أي ما بقي من الفاتحة والجار متعلق بقوله تستالف رقة (قوله ان حصل اغتفر  
 تركين الخ) قد يوهم هذا انه لا يغفره الخلف تركين مع انه ليس بمركب كامل هاتين فقر بصري أي بل المراد

مستند ما لو اجاب هو الاعتدال  
 فلي بخلف لفعل مستون  
 بخلاف هذا (بطلت)  
 صلاته لغش الخلفه وان  
 كان أي وجد عذر (بان)  
 أسرع الإمام (قراهه)  
 والمأموم يعلى والقراءة لم  
 خلق لا الوسوسة أو انتظار  
 سكتة الإمام ليقرأ فيها الفاتحة  
 فركع عنها على الوجه أو  
 سهاها حتى ركع الإمام ولم  
 تعد الوسوسة هنا بالظاهرة  
 وان فسدت بها في ادراك  
 فضله الحرم لثاني التفصيل  
 ثم لا هنا الخلف لهما إلى  
 تمام تركين يستلزم ظهورها  
 امامن تخلف الوسوسة فلا  
 يسقط عنه شيء منها كتعد  
 تركها أو يفي في الوسوسة  
 صارت كالخلفه بحيث يقطع  
 كل من آياته لا يكتفي تركها  
 أن يأتي في ما يعلى بالحركة  
 وما بعد قول ومثله فلا  
 الخلف لا يكالها إلى قرب  
 فراغ الإمام من الركن الثاني  
 فينتد يلزم بطلان صلاته  
 بشرع الإمام فيما بعد نية  
 المارقة فان في عليه شيء منها  
 لا كجله وبعت ان يحصل  
 اغتفر تركين فقط  
 للموسوس اذا استوت  
 الوسوسة بعد ركوع الإمام  
 فان تركها بعد اغتفر  
 الخلف لا يكالها ما سبق  
 نيا كتر من ثلاثه ولو لا انه  
 لا تقصيره لان نية في نظر  
 بل الوجه انه لا فرق لان  
 قنوتها كمالها قبل ركوع  
 الإمام نشأ من قصيره بقرب كماله من غير وجه خلق في لسانه سواء



استقامت في الفراغ من ركعتين **(قوله أنشأ ذلك)** أي توريد الكلمات **(قوله أم من شكها الخ)** أي بعد فراغه منها نهاية أي من الفاتحة أو الوصل في ترك بعض الحروف قبل فراغ الفاتحة يجب أعادته وهو معذور وصو ذلك أن يشك في أنه أتى بتجميع الكلمات أو ترك بعضها كالشك قبل فراغ الفاتحة في البداية  
 فرجع اليها بخلافه لو شك بعد فراغ الكلمة في أنه أتى بغير وفاء إلى الوجه المطلوب فبها من نحو الهمس والراء فاعادها إلى ما يلي بها على الكل فإنه من الوسوسة فيما يظهر عن أقول النظار أن ضيقها في النهاية راجع إلى الحروف فصوروا الثلث حيثما ذكره عن آخر أقوله بخلافه لو شك الخ **(قوله تركه)** أي ترك الوسوسة **(قوله رفع ذلك الخ)** معقول بأن لا يقيد **(قوله وألقى الخ)** اعتدله النهاية وقالوا له مال إليه سم ثم قال وبأس ما أتى به شخصان الأخلاق اعتداده الآخر في الاعتقاد خلاف ما يأتي في قوله ومن ثم لو نسي الاقتداء في السجود الخ اه **(قوله وقد ينظر فيه)** أي في الأخلاق **(قوله من يدين)** أي المنتظر والساهي **(قوله كن تخلف الخ)** فيكون مسوقاً في الصورة والغرضه سم أي فيرك مع الإمام يتعمل عنه الفاتحة **(قوله وقد أتى جمع فين سم تكبيرة الرفع الخ)** أي ولو كان مع الإمام جماعة فكيف شخص الأحكام فظن أحد المأمومين أن الإمام ترك ركعة قبل تمام قراءة الفاتحة فظن أن الإمام لم يركع فيجب عليه العود للقيام لكن هل يكون الركوع المذكور قاطعاً للموافقة تأخر قراءة الفاتحة أولاً وإن طال فبم علهاءه نظر والآخر بالثاني لأن ركوعه معذور في غيبه السكون الطويل سهو وهو لا يقع بالاولاد في أنضامه لو كان مسوقاً ترك الركعة والحال ما ذكره تبين له أن الإمام لم يركع فترك ترك الركعة حجب عنه فهل يركع معه نظراً لكونه مسوقاً ولا بل يتخلف ويقرأ من الفاتحة بعد ما فوته في ركوعه فيه نظر والآخر بالثاني أضاع عن **(قوله فكبر)** أي الإمام و**(قوله فظنه)** أي المأموم التكبير **(قوله بأنه الخ)** متعلق بقوله أتى **(قوله وبه الخ)** أي بآفته الجع المتقدم شبدي **(قوله اقتداء آخرين الخ)** اعتدله النهاية به **(قوله بأنه الخ)** أي من سم تكبير الرفع الخ والآخر متعلق بالاقتداء **(قوله كالناسي للقراءة)** أي فيكون كبلي والقراءة سم **(قوله ومن الخ)** أي من أجل كون هذا الاقتداء مردوداً ومحملاً من أجل

ما بعد قوله المذكور ما لو تخلف لإتمام التشهد الأول فبعد كلامه أنه الخلف إلى قرب فراغ الإمام من الركوع لأن الركن الثاني من الأركان الفعلية التي هي المعتبرة هنا ولو قام هذا فرد الإمام ركعاً فقباس ما ذكره امتناع الركوع معناه غير مسوق لعدم عذره الخلف يدل بطلان مسلاته بخلافه ركعتين كما مرح به كلامه وحديثه فالظاهر على ما قلناه أنه بخلف أيضاً لقراءة الفاتحة إلى قرب فراغ الإمام من الركن الثاني ما بها القيام بأن يفرغ من الاعتدال فيلزم معذور فراغ الإمام من ذلك قبل فاقته نية المغفرة وهكذا فليأمل **(قوله وألقى يفتقر سكتة الإمام والساهي عنهن)** نام من كمال الخ أتى به هذا الخلق شفتا الشهاب الزملي والفرق بينهما بين المحرم الزم بالتحلف لمصلحة المغفرة لحل القراءة بغيره يمينه، بغير الحركة بقدرته في نفس الأمر على إدراك محل القراءة بخلاف البطلي وقباس ما أتى به شخصان اعتداده الآخر في ألا يروى عنه خلاف ما يأتي في قوله ومن ثم لو نسي الاقتداء في السجود الخ فليأمل **(قوله أو يطعم ركعة)** أي فيكون مسوقاً في الصورة والمغروضة **(قوله وبه ردائنا آخرين)** اعتدله الاقتداء مرد **(قوله بأنه)** كالناسي للقراءة أي فيكون كبلي والقراءة **(فرغ)** مثلاً الجلال السوطي عن مامون استقل عن التشهد الأول السجود الذي قبله فلما فرغ من السجود وجد الإمام قد تشهد وقام فزول تشهد ثم يقوم أو يترك التشهد ثم يقوم أو طال السائل في التفصيل والتفريع فليأمل بقوله قد تردد نظري في هذه المسئلة مرات والذي يحذر لي بطريق النظر تغير بيان له ثلاثة أحوال الأول أن يكون هذا البطله لقراءة فتأخر لإتمام الفاتحة وفرغ عنها قبل معنى الأول كان المعتبرة وأخذ في الركوع وما بعده فلما فرغ من السجود قام الإمام عن التشهد وهذا حكمه واضح في الخلف للتشهد وسقوط الفاتحة عنه إذا قام وقدر كمال الإمام ظاهر الثاني أن يكون أطال السجود فغفله وسهو أو هذا الأسيل إلى تركه التشهد لأنه لما لم يتابعه لكن

أنشأ ذلك من تقصير في التعلم من شك في تمام الحروف فلا يشده تركه بعد ركوع الإمام رفع ذلك التقصير وألقى ينتظر سكتة الإمام والساهي عنها من نام من كمال في تشهده الأول فليأمل بأنه والا لإمام راكع وقد ينظر فيه بالفرق بينه وبين ما كان من يدين أدرك من القيام ما يسعه بخلاف النائم فلا وجه أنه كن تخلف لرجعة أو بطله حوكة وقد أتى جمع فيمن سم تكبير الرفع من سجدة الركن الثانية فليأمل للتشهد طائفاً الإمام وتشهد فظاهر في الثالثة فكبر للركوع فظنه لقيامه فقام فوجده راكعاً بأنه يركع معه يتعمل عنه الفاتحة لغزده أي مع عدم إدراكه التمام وبداقتنا آخرين بأنه كالناسي للقراءة ومن ثم لو نسي الاقتداء في السجود مشألاً ذكره فليأمل عن سجدة الاول الإمام راكع



كلنركم والمأموم في الاعتدال

أوقام أو قعد وهو في القيام  
 (فقل يفرقه) بالنية وجوباً  
 لتعدوا الواقعة (والاصح) أنه  
 لا لزوم مفارقة قبل (بنيته)  
 وجوباً بل ينسب مفارقة  
 (فيما هو فيه) لنفس الخافعة  
 في عسسه على تركه بنفسه  
 ومن ثم أبطل من عايناهم  
 وإذا تعذر ترك وهو الآن  
 لم يتم الفاتحة تحليلاً كما لا  
 مالم يسبق بالاكتر أيضاً ثم  
 بتدرك ما فيه (بسلام  
 الامام) كالمسوق (ولو لم يتم)  
 المأموم (الفاتحة لشمله  
 بدعاء الانتشاح مثلاً وقد  
 تركه امامه (فقدور) كعظم  
 القراءة في حكمه عام وظاهر  
 كلامهم هنا دون انتم  
 ينسب له دعاء الانتشاح  
 بان ظن أنه لا يدرك الفاتحة  
 لو اشتغل به وحيداً بسبب  
 جمار في نحو تارك الفاتحة  
 متعمداً لأن يفرق بان له  
 هنا في تشبهه لا شغله صورة  
 سنة خلافه فعماماً وبما  
 فالخلف لا تمام التشهد  
 أغش منه هنا وبما ياتي في  
 المسوق بان سبب عدم علوه  
 كونه اشغل بالسنن  
 الفرض الآن يفرق بان  
 المسوق يتحمل عنه الامام  
 فاحتط له بان لا يكون  
 صرف شياً فليقر الفرض  
 والواقع لا يتحمل عنه فقد  
 للخلف لا كمال الفاتحة وان  
 قصر بصره بعض الزمن  
 لغبره لان تقصيره باعتبار  
 ثلثه دون الواقع والحاصل

صلاته قاله البلخي في غاية ويأتي ما يتعلق به (قوله كلنركم) أي تركوع الركعة الثانية (قوله في الاعتدال)  
 أي اعتدال الركعة لا في ملاحش (قوله أوقام أو قعد وهو في القيام) أي قول إذا قعد وهو في القيام فقدمه  
 كما هو الواجب عليه ثم قل الركعة الاخرى فهل ينبغي على ما قرأ من الفاتحة في الركعة السابقة الوجه أنه لا يجوز  
 البناء لا قطعاً فراهته: فإما قد ذلك القيام إلى قيام آخر من ركعة أخرى بخلافه في سجدة لا فرق في أثناء  
 الفاتحة كان تابع امامه في حال جوعه بعد السجود إلى قيام تلك الركعة بغيره وأما مسئلة ما لو قام أي الامام وهو  
 أي المأموم في القيام فلا يبعد حديثناؤه على قراهته لعدم مفارقة حيث قد تاملت اسم على ج  
 ولكنه ما عرفت في حاشية المنهج البناء في المسئلة ونقله عن ابن العماد أقول وهذا هو الاصح والقلب اليه  
 أملي عرش أقول ويأتي من الحلبي اعتماد الاول وان قول الشارح الآتي وإذا تبعه فترك كالصريح في  
 الثاني (قوله بل تبعه) قضية كلام الشيخ عرش أنه لا يضمن قصد التابعية وهو أحد اجتماع ثلاثاً ما جادها  
 الشهاب سم في بولس في المنهج والثاني أنه يشترط أن لا يقصد البقاء على قلم صلاة نفسه والثالث وهو أنه  
 استظهر أنه لا يشترط ثبوت ذلك بل يكفي وجود التابعية بالفعل وقول الشارح الآتي فراهته وإذا تبعه فترك  
 الخ يوجب الله سبحانه عرش الآن يقال أنه لا يقتضي وجوب التقصير اجتماعاً بما فيه أنه إذا قصد كان حكمه  
 ما ذكره واستفادهم سم يلزم منه ضعف حكم البلخي بالطلاق في الصورة المتقدمة التي ذكرها الشارح  
 من قائله رشدي وقوله وما استفادهم سم يلزم منه الخ لم يظهر في وجهه الزم (قوله وجوباً) فإذا كان قائماً  
 وافتمى في القيام وبعد عايناهم من الفاتحة وان كان الساجس معصوم مثلاً صورة بما قرأه وان هو ليجلس  
 قدام الامام ينبغي أن يقال ان وصل إلى السجدة بسبب في قائم له بعد ذلك أو الاعتدال ذلك لان ما فعله من  
 الهوى لا يلحق ذلك فان لم يتبعه ترك الامام بطلت صلاته ان كان عامداً على السجدة اه يعبري (قوله ومن  
 ثم) أي انفس الخافعة (قوله اطل) أي سمه سم (قوله وإذا تبعه) أي بالقصد كعلمه جمار رشدي  
 (قوله فترك أي الامام وهو الخ) أي المأموم (قوله المأموم) أي المرافق كباقي (قوله مثلاً في قوله ولو لم يكن  
 في النهاية الا قوله وايضاً إلى وجه ما يفرقه كايته في شرح الارشاد وغيره وما ينسب له (قوله مثلاً) أي أو  
 المتوضعي أي وان تفرقت الركعة الامام كالتميم (قوله وقد ترك امامه) أي أو قارب الركوع شرح بافضل قول  
 المتن (فقدور) أي في الخلف لا تمامه معنى (قوله فكلمه) أي من اغترار الخلف ثلاثة اركان طوبى  
 وقد علم جمار أن المراد بالفرغ من الركن الانتقال عنه لا الاتيان بالواجب منه بما يقرأه الغني وأنه لا فرق  
 بين أن ينسب بغيره أم لا وهو الاصح كافي التحقيق وقيل يعتبر ملازمة الامام ركناً خالفاً (قوله بجمام الخ)  
 أي في شرح فان لم يكن عدواً الخ (قوله في نحو تارك الفاتحة الخ) أي كالتخلف لوسوته أو جلسة الاسراة  
 أو لان تمام التشهد الاول (قوله الآن يفرق الخ) كذا شرح مر وهذا الفرق قريب ان لم يعتقد أنه  
 لا شديده حيث قد دعا الانتشاح سم (قوله وإذا خالف لا تمام التشهد الخ) وعلى ما تقدمت به من  
 الكثيرين لا لا شك له سم (قوله خلافه في جمار) فيه نظر بالنسبة لخلف جلسة الاسراة (قوله وما  
 ياتي الخ) معلوف على قوله بجمام سم (قوله دون الواقع) فيه نظر ظاهر الاضامى للتصغير في الواقع لا يكون

من كلامهم انما بالنسبة للعدو وعلمه عند الامر على الواقع والنسبة لتدب الانبياء بنحو التعداد للمسوق قد بد الامر على غلته

لقراءة نفسه على الارجح  
 يتبع في شرح الارشاد وفيه  
 قول شارح هوبن احم  
 مع الامام غيره صحيح فان  
 احكام الواقف والمسبوق  
 تأتي في كل الركعات الا  
 ترى ان الساعي على ترتيب  
 نفسه وسجود كبطي الفاتحة  
 اذا فرغ من سبعة على ترتيب  
 نفسه فان أدرك مع الامام  
 زمانه الفاتحة فوافق  
 والافسوق ولو شك انه  
 مسبوق او وافق لمسه  
 الاحتياط فيختلف لانعام  
 الفاتحة ولا يدرك الركعة  
 على الارجح من تناقض فيه  
 للمعترض لانه تعارض في  
 سبعة اصلان عدم ادراكها  
 وعدم تحمل الامام عنه  
 فالمنه انما هو رعاية  
 للشأن وفاقته الركعة مقدم  
 ادراكه وكودها رعاية للاول  
 احتياط فيهما وقضية كلام  
 بعضهم ان محل هذا ان لم  
 يحرم عقب اسرام الامام او  
 عقب قلم من عنوالام  
 يؤتركة وهو انما يأتي على  
 ان العبرة في الواقف بأدراكه  
 قدر الفاتحة من قراءة الامام  
 والمعتمد على خلافه فيقرر  
 (فاما مسبوق فركم الامام في  
 فاتحته فالأصح انه ان لم  
 يشغل بالاعتناء والتعذر  
 بأن قرأ عقب غيره (ترك  
 قراءته وركع) وان كان  
 بطي القسامة فلا يلزمه  
 غير ما أدركه هنا بخلاف  
 ما مر في الواقف لانها من

مقتضى الواقع ان لا يشغل بغير الفاتحة وهنا كذلك لكن ما أدركه لا يسع في الواقع غير الفاتحة سم على حج  
 ه رشدي واسار الكردى الى دفع النظر بما قصه قوله دون الواقع أي لان الواقع قد تطابق ظنه وقد لا يختلف  
 تعبيره اسبق فانه باعتبار الواقع لانه يتحقق عدم ادراكه الفاتحة لا اشتغال بالنسبة انه (قوله هذا كله) أي  
 قوله وان كان بأن أسرع الخ (قوله وهو من) الى قوله لا لقراءة الامام في الغنى (قوله وهو من ادرك الخ) هذا  
 لا شغل من احم عقب اسرام الامام بلا فصل ولم يدرك من قيام الامام فاذا ذكر ولا يتبعه الاجل بموافقا شرأت  
 قوله الا في وهو انما يأتي الخ وقضية خلاف ذلك وأنه قد يكون مسبوقا سم (قوله على الاوجه) أي وان رج  
 الزركشي اعتبار قراءة نفسه منها بقا كذا رجعه البصري عبارته والذي يظهر ان اناطة الحكم بقراءة نفسه أولى  
 من اناطته بالقراءة المعتدلة اه (قوله وقول شارح هوبن احم مع الامام الخ) من احم مع الامام موافق أيضا  
 مراد سم (قوله غير صحيح) عبارة النهائية قبل مردوداه (قوله فان احكام الواقف الخ) يمكن الجواب بان من  
 عبر بذلك اراد الواقف الحقيقي فان ما ذكره من بطي الفاتحة ونحوه مسبوق حكم عس ووشدي وبصري  
 (قوله ونحوه الخ) بالنسبة عطف على الساعي (قوله والافسوق) أي غير كرم مع تحصيله الركعة من ذلك  
 ما سبق لكثير من الاعتناء سم يسرعون القراءة فتلا عن المأمور بعد قلم من السجود قراءة الفاتحة بالنسبة  
 قبل ركوع الامام فبر كرم معصية وتحصيل الركعة ولو وقع ذلك في جميع الركعات فلو اختلف لانعام الفاتحة  
 حتى ركع الامام وأسه من الركوع أو كرم مع معلوم بطمأن قبل ارتفاعه من قبل الركوع فاته الركعة فاتباع  
 الامام فيها هو يوافق ركعة بعد سلام الامام عس (قوله ولو شك انه مسبوق الخ) اتفق شيخنا للشهاب  
 الرمي بأن حكمه حكم الواقف سم وواقفه الغنى والنهاية عبارته وهل هو بطي أي بالواقف في سائر احكامه  
 من شغل هل أدرك زمانه الفاتحة لان الاصل وجوبها في كل ركعة حتى يتحقق سقوطها وعدم تحمل  
 الامام شيء منها وحسن تدبيره ويتم الفاتحة يدرك الركعة ما يسبق باكثر من ثلاثة أركان طويلا في  
 ذلك ترد اليه المبشرين والاعتماد في باقي الركعات والوجه الله تعالى يتم الامر من موافق ذلك ان كان حراما عقب  
 اسرام امامه ام عقب قبله من ركعتين اه قال عس قوله هو ثم الجواب بقوله في آخره يتم  
 الفاتحة أي فيكون كالأوراق فيفتقره ثلاثة أركان طويلا اه (قوله لا الاحتياط) فتدبره من ان  
 ما ملكه هو الاحتوط مطلقا وليس كذلك الاحتياط ان يكون موافقا نفس الامر فالركعة زائد على الجمله فلا  
 يمكن ابقاء هذه الصلاة متفقا على جهتها ما ينو للمنافر فتقول بل يتبعها المكان مذهبها مع السلام من الخلل  
 بكل تقدير بخلاف بقية الاراء بصري (قوله فيختلف لانعام الفاتحة) أي ويسعى على ترتيب صلواته ما لم  
 يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلا الخ هذا ما يقتضيه الملاحقة فلو أنه انقول قد يؤدى حديثا الى  
 بطلان صلواته بغرض كونه مسبوقا بان جوى امامه له سبعة قبل انتمامها فتأمل بصري (قوله ولا يدرك  
 الركعة) أي اذا لم يدرك ركوع الامام سم (قوله على الاوجه) تقدم عن النهاية بخلافه (قوله ان محل  
 هذا) أي قوله لا الاحتياط فيختلف لانعام الفاتحة الخ (قوله يؤتركة) أي حكمه كالمواقف (قوله  
 كاترود) أي في قوله بالنسبة الى القراءة للعتلة الخ (قوله بأن الخ) لعل المراد بدون ابطاء عد اول  
 المتن (ترك قراءته وركع) فان اختلف لانعام الفاتحة وفاته الركوع مع ما ذكره في الاعتدال بطلت ركعته  
 لانه لم يتابعه في معقلها فكان تخلفه بلا عذر فتكون مكر وهاو لا تطيل صلواته محلي ونهاية ومعنى (قوله غير  
 ما ذكره) أي غير ما قرأ نهاية (قوله بخلاف ما مر في الواقف) أي من أنه يتم الفاتحة وتبقى خلفه الخ (قوله  
 ما أدركه لا يسع في الواقع غير الفاتحة فليتأمل (قوله وهو من أدرك من قيام الامام زمانه الخ) هذا لا يشل  
 من احم عقب اسرام الامام بلا فصل ولم يدرك من قيام الامام فاذا ذكر ولا يتبعه الاجل بموافقا شرأت قوله  
 الا في وهو انما يأتي الخ وقضية خلاف ذلك وانما قد يكون مسبوقا (قوله وقول شارح هوبن احم مع الامام  
 الخ) من احم مع الامام موافق أيضا مر (قوله ولو شك انه مسبوق او موافق) اتفق شيخنا للشهاب الرمي بان  
 حكمه كالمواقف (قوله ولا يدرك الركعة) أي اذا لم يدرك ركوع الامام (قوله في المتن ترك قراءته وركع)



أن يراد به كبطي عاقر امتقانه لا تنوته الركعة إذ لم يدرك الإمام في الركوع اه (قوله فبإمرته مؤولة)  
 عبارة لأنها تظهر على أنه مأزوم بالقرعة كما أشار إلى ذلك الشارح اه (قوله ثم) أي بعد أن اشتغل المسبوق  
 باتباع المارزمة (قوله إذا فرغ) أي من اتانته (قوله والخال) أي وإن لم يتابعه فرغ (قوله وكذا لم يسلخ)  
 كان المراد به الإشارة إلى أنه أدرك الإمام بعد رفعه من أدرك الركوع فوجب متابعتها الإمام فيها وهو يستحق لو رجع  
 عما بدأها بما عطلت صلواته هذا ويقتضي إطلاقهم هنا ذلك لا يبطل من الجاهل وإن كان غير معذور وكلامهم  
 في مواطن كثيرة قاض بالتفصيل بل أتأمل بصري وقوله وكلامهم في مواطن الخ وقد يقال إن ما هنا ما يتحقق على  
 بعض العلماء فضلا عن الجاهل (قوله وإن لم يفرغ الخ) عطف على قوله إذا فرغ الخ (قوله الآية في الغابرة)  
 ومعالم أنه إذا نوى المغارقة وجب عليه إتمام الغائبة فلا راد بعد ذلك المغارقة أن يحدد الاقتداء به فهل إذا  
 جده يتابعه أو يسقط قوله ما كان وجب شقراءه أولاً فيعطل نظر وإصل الوجه الثاني فيراجع سم (قوله بكل  
 تقدير) أي من تقديري الخلف والنحو مع الإمام سم وريدي (قوله ويشهد) أي لزوم نسبة  
 المغارقة (قوله فمتر) أي في شرح وان كان ما أن أسع قرأته (قوله ثم) أي شقراً أي شقراً خلق الخ) كان مراده  
 به أنه لم يقبل بين أن يكون فرغ عما لمزمه أو لا وأعلم أن كلام التحقيق صريح في تقرير لزوم المتابعة في الهوى  
 على القول بالضعف أنه يلزم المسبوق إذا ركع الإمام أن يركع معه مطلقاً وإن كان اشتغل بغير الغائبة فراجع  
 سم عبارة النهاية وتوابعه الشيخ عن التحقيق واعتزده من لزوم ما به في الهوى حيث نوه به أنه لا لزوم الخ  
 بحسب ما فهمه من كلامه والأصابع صريحة في تقريره على الرجوع اه (قوله أما إذا جهل) أي المترقي  
 النهاية (قوله أما إذا جهل الخ) بصريح قوله وهو عالم بأن واجبه ما لم يشد (قوله فهو) بخلافه لما لمزمه بخلاف  
 الخ) قال الشهاب سم قضية هذا أنه كبطي القراءة مع أنه فرض في المسبوق والـ بوق لا يدرك الركعة إلا  
 بالركوع مع الإمام انتهى أقول يحتل أن يكون هذا مراد القاض فيكون مخصوصاً بالقوام من المسبوق  
 لا يدرك الركعة إلا بالركوع مع الإمام فيكون بخلافه في العالم بأن واجبه ما لم يشد وهو لا يركع إلا بقرائه  
 شيئاً عرض في الحاشية من مراد القاض أن صلواته لا تبطل بخلافه في ما ذكر فيكون محل إطلاق ما جرى  
 وغيرهما لا فرق اه وهذا يقتضي هو المعتمد لبقائه محل القراءات لا سريان تقصيره بما ذكر مستغنى في  
 ذلك ولا صير بالظن البين سطوة له ما في شرح الرض وأقول ينبغي أن المراد بالتقصي المذكور أنه إن  
 كان الزمان الذي أدركه يسب جميع الغائبة تخلف لها كبطي القراءة أو بعضها لمزمه الخلفه قراءة قدره  
 فلستأمل (قوله ثم إذا فرغ الخ) هل يأتي هذا على ما عر من النص أنه إذا لم يظن أنه يدركه في ركوعه يفارقه  
 فتكون محل وجوب المغارقة ما لم يفرغ قبل هوى الإمام للصعود والاسقاط الوجوب أولاً فتسبب المغارقة  
 مطلقاً (قوله فلا تخلفه عن هذين الآية في المغارقة) معلوم أنه إذا نوى المغارقة وجب إتمام الغائبة ولو  
 أراد بعد ذلك المغارقة أن يحدد الاقتداء به فهل إذا جده يتابعه أو يسقط منه قرعاً ما كان وجب قرأته أولاً في  
 نظر وإصل الوجه الثاني فيراجع سم (قوله بكل تقدير) أي من تقديري الخلف والنحو مع الإمام  
 (قوله ثم) أي شقراً أي شقراً خلق الخ) كان مراده أنه لم يقبل بين أن يكون فرغ عما لمزمه أو لا وأعلم أن كلام  
 التحقيق صريح في تقرير لزوم المتابعة في الهوى على القول بأنه يلزم المسبوق إذا ركع الإمام أن يركع معه  
 مطلقاً وإن كان اشتغل بغير الغائبة فراجع سم (قوله وركع) أي شقراً أي شقراً خلق الخ) كان مراده  
 من الركوع تحقيق عدم أدراك الركعة فلا تأخذ في الخلف لقراءة بعد ذلك وقد تمتع في الفائدة بأن الإمام  
 قد ثبت ذكر ما يقتضي عدم إجراء ركوعه وعرضه لله يدركه معاً لأن قضية هذا القول في لزوم المتابعة في الاعتدال  
 قبل الهوى ويمكن أن يكون هذا مراد الشيخ وإنما ذكر الهوى لأنه الذي يظهر به المخالفة بخلاف ما قبله  
 فأنها متوافقة في صورته مشتركة كما قد عرفت قولاً لا تأخذ في الخلف بأن تأخذ في ذلك ما لمزمه قرأته  
 الآن يقال فرغ الإمام سقط الركوع إذا قرأه بعد هلا متابعته ولو لا تحصل الركعة فيلزم إبطال ما قبله من متابعته  
 للتحقق بل يتركه إلا على وجه ضعيف كما يعلم من رجوعه (قوله فهو بخلافه لما لمزمه بخلافه بغير قضية)

فعدونه مؤولة ثم إذا فرغ  
 قبل هوى الإمام المسبوق  
 وافقه ولا يركع ولا يبطأ  
 إن علم وتعمد وكذا حيث  
 فانه الركوع وإن لم يفرغ  
 وقد راد الإتمام للهوى  
 للمسبوق فقد تعرض في حقه  
 وجوبه وقامعاً لم يطل  
 صلواته هوى الإمام للمسبوق  
 لما تقرر أنه مختلف بغير عذر  
 فلا تخلفه عن هذين  
 الآية المغارقة فتعين عليه  
 حذراً من بطلان صلواته  
 عند عدم ما يمكن تقدير  
 ويشهد له ما عرفت في محمد  
 قولاً في الغائبة وبطلان  
 الوسوسة ثم رأيت شيئاً  
 أطلق نقلاً عن التحقيق  
 واعتد به أنه يلزمه متابعتها  
 في الهوى حيث ذكر يمكن  
 قوسيه بأنه لا زمنه المتابعة  
 قبل المغارقة استعجب  
 وجوبها وسقط ما وجب  
 تقصيره من الخلف لقراءة  
 قدر ما لحقه فغلب واجب  
 المتابعة فعليه أن يصح  
 لا تلتزم بمفرقة ما إذا جهل  
 أن واجبه ذلك فهو بخلافه  
 لما لمزمه بخلافه بغير عذر  
 القاضى

(ولا يشغل المسبوق بسنة)

بعد التجرم) أي لاسن له

الاشتغال بها (بل بالفاصلة)

لأنها الأهم وبسرها

لبسرها (الامتنع ان

أزيد بالمسبوق من مر باعتبار

ظنهم متصل أن أي يديه من

سبق بأول القيام ولكنه

يقضى أن من لم يسبق به

نستغل بها مطلقا والظاهر

خلافه وأنه لا فرق بين من

أدرك أول القيام أو اشتغف

التفصيل المذكور وجئت

فالتعريف بالأمور أول (أن

يعلم) أي فنحن لا نعتد بالامام

التطويل (ادراكها) مع

ما يأتيه فيأتي به نداء بخلاف

ماذا جعل حاله أو ظن منه

السرعة وأنه لا يعرف كاهمه

فيسدأ بالفاصلة (ولو علم

المأمور في ركوعه) أي بعد

وجود أدله (أنه ترك الفاعلة

أوشك) في فعلها (أو بعد لها)

أي فعلها فان فصل بطل

صلاته ان علم وتعد لفوق ان

عملها (بل يصلي ركعة بعد

سلام الامام) نداء كالما فات

كالمسبوق (فأولع أوشك)

في فعلها (وقدر كالأمام ولم

ركع هو) أي لم يوجد منه

أول الركوع وان حوى له

قرأها) بعد عوده للقيام

جدا أذهوى ببقاء عملها

(وهو مختلف بعذر) فبأن

فبسبب حكمه السابق من

التخلف لانتهاجها بشرطه

ويؤخذ منه انما حيث قلنا

بعسوه للركن كان متغافلا

بعسوفه في بيده وبسوقه على

نظم نفسه لم يسبق بأكثر

من ثلاثة طوي

الامام السجود اذ لم يقارن في غير هذه الصورة لكن تقوته الركعة وليس معنى كونه مختلفا بعذر أنه يعطى  
حكم المعذور من كل وجه ولا اشكال في ذلك وان أشار الشهاب المذكور الى اشكاله بما ذكره في قول المتن  
(ولا يشغل المسبوق) أي من لم يدرك أول الركعتين أدرك زمانا من الفاعلة سم وهذا انما يناسب  
اتصال الاسمة منه دون انقطاعه الذي قدمه المشرح في بابي قول المتن (يستأنس) أي كداه افتتاح وتعود  
نهاية معنى (قوله أي لاسن) الى قول المتن (بل يصلي) في النهاية (قوله أي لاسن) هلا قال أي بسن أن  
لا يشغلها سم أي كافي التمتع (قوله من) أي ضدا وافتقار تفسير (قوله من سبق بأول القيام)  
أي وان أدرك زمانا من الفاعلة (قوله لكنه) أي التفسير عين سبق الح (قوله مطلقا) أي وان نال من الامام  
السرعة وأنه لا يدرك كاهمه (قوله وأنه لا فرق) عطف على خلافه أي والظاهر عدم الفرق (قوله  
بالركوع) أي التي في المتن وشرحنا (قوله أي بظن الح) فلما اختلف ظننا متعه أنه كبطي والقراءة أن أدرك  
ما يسبغ الفاعلة سم أي وان لم يدركه فحكمه مبرا نفافي قولنا اختلفوا لا يركع القراءة والشرح (قوله مع ما يأتي  
به) أي مع اشتغاله بالسنة (قوله فيأتي به نداء) أي ثم يأتي بالفاصلة حجازا لفضلها معنى (قوله أو ظن منه  
السرعة) أي أو ظن أنه لا يقرأ السجدة أو يقرأ سورة قصيرة معنى (قوله فيبدأ بالفاصلة) أي بسن أن يقرأ  
الفاصلة مع الامام معنى قول المتن (في ركوعه) أي مع الامام معنى (قوله أي بعد وجود أدله) الظاهر ولو قبل  
الطمانينة سم قول المتن (بل بعد الالحاق) فلو لم يالحق الامام والاصل متغير اذ ذلك وجب عليه العود كما تقدم في  
ركن الترتيب لكن اذا عاد الامام فهل المأمور ينتظره أو يعود معه أو يقارن به بالنسبة أم كذا حال  
شرايتهم ما شى بخص بعض الفضلاء بعد كلامه هذه قال شيخنا المولى بالاول ويقتصر التطويل في الاعتدال  
للضرورة ثم يرجع عن ذلك واعتدائهم ينتظره في السجود ويقتصر سبقهم بركن للضرورة وهذا هو الواضح  
لأنه ركن طويل انتهى اه عني وعبارة الجعيري عن السلطان فلو نكح الامام في الفاعلة وجب عليه العود الى  
مطلقا ووجب على المأمور انتظاره في الركوع ان لم يرتفع معه ولا ينتظره في السجود في الاعتدال فلو شك معا  
ورجع الامام للقراءة وعلم المأمور منع الركوع عليه الرجوع أيضا فان لم يرجع الامام وعلم منه المأمور  
ذلك وجب عليه سنة المغلوبة عليه يصير كمن ترك امامة الفاعلة عدا ولا بطلت صلاته اه وهي أحسن قول  
المتن (بل يصلي الح) قال في شرح الروض أي والمعنى قال الزركشي فلو ذكر في قيام الثانية أنه قد كان قرأها  
حسبته تلك الركعة بخلافه ما كان متغيرا أو اماما فسل في ركوعه في القراءة قضى من غير نداء عامدا  
عالم بالتعريف ثم ذكر في قيام الثانية مثله أنه قد كان قرأها في الاول فان صلاه تبطل اذا اعتد بعد فعله  
مع الشك انتهى اه سم (قوله ان لم يعتمد) أي والاصل تبطل ولا يدرك هذه الركعتين قرأها بعد عوده كما  
هو ظاهر سم (وان حوى له) ظاهره وان كان أقرب الى أقل الركوع سم وعش قول المتن (قرأها) أي  
وجوب ما في (قوله فيبدأ اذهوى) قبل قوله بعد عوده الح (قوله لبقاء عملها) تعليل للمتن (قوله بشرطه)  
أي المسبق بما ذكر من ثلاثة أو كان طويلا (قوله ويؤخذ منه) انما يجب الح) تامل فيمن حيث لا يخلو

هذا أنه كبطي والقراءة مع أنه فرض في المسبوق والمسبوق لا يدرك ركعة لا بالركوع مع الامام (قوله في  
المتن ولا يشغل المسبوق) أي من لم يدرك أول الركعتين أدرك زمانا من الفاعلة (قوله أي لاسن)  
هلا قال أي بسن أن لا يشغلها (قوله أي بظن الح) فلما اختلف ظننا متعه أنه كبطي والقراءة أن أدرك  
ما يسبغ الفاعلة (قوله أي بعد وجود أدله) الظاهر ولو قبل الطمانينة (قوله بل بعد لها) بل يصلي ركعة  
بعد سلام الامام قال في شرح الروض قال الزركشي فلو ذكر في قيام الثانية كان قد قرأها أحسبته تلك  
الركعة بخلافه ما كان متغيرا أو اماما فسل في ركوعه في القراءة قضى ثم ذكر في قيام الثانية أي مثله أنه  
كان قد قرأها في الاول فان صلاته تبطل اذا اعتد بعد فعله مع الشك اه وقوله فان صلاته تبطل أي ان  
مضى عامدا عالما بالتعريف ثم أدرك نداء الركعة والاصل تبطل كالمظهر (قوله ان لم يعتمد) أي والا  
لم تبطل ولا يدرك هذه الركعتين قرأها بعد عوده كالمظهر (قوله أي لم يوجد منه) أقل الركوع ظاهره





في الركعة الأخيرة فهل جلوسه لشهد الأخير بقيامه في ذكر بحامس انه تلبس في كل ركعة أو يفرق بانه في صورة القيام قد تلبس بركن يقيناً مع خش الخلق بالعود بعد ما بين القيام والسجود بخلافه في صورة الجلوس فانه (٢٥٣) لم يلبس بركن يقيناً لما تقرر ان أحد طرفي شكه يقتضي أنه إلى

الآن في الجلوس بين السجدين مع عدم خش الخلق لا يفرق بين الجلوس والركعة الأخيرة في الجلوس بل يفرق بينهما في كل ركعة (قوله) متعلق بركن تلبس الخ (قوله) وبؤيده أي الفرق وتصل سم عن الرض وتناوى السجود على التصريح بأنه لو شئت جلوس التشهد الأول والأخير في السجود بل بعده وأقره الرشد (قوله) صولة الركون أي المتقدم في قوله ومنه مالو شك بعد رفع يديه من الركوع الخ (قوله) فان هذين أي عدم التلبس وعدم الغش (قوله) وهذا أي الفرق وكذا ضمير ولا يتخالف وجه الكردى إلى أي قرب (قوله) في الضابط المذكور أي المتقدم في قوله وبأى ذلك في كل ركعة الخ (قوله) فان قام الخ وقع السؤال هل هو جالس مع اعلمه بين السجدين هل أطمأن في الصلاة الأولى أم لا الجواب ان قضية تنقيد الشارح عدم العود بغش الخلق فتصريحه في الشك في السجود في الركعة الأخيرة بفقدان خش الخلق بين الجلوس والسجود انه يعود إلى السجود وان لم يبق طلاق الأسى والهاوية في وسعهم من التنقيد المذكور انه لا يعود إلى السجود بل ياتي في سم عن الرض وتناوى السجود على أي قرب الرشد بالوقوف في الجلوس التشهد في السجود بل بعده مع صريح في لا يعود إلى الجلوس والهاوية على الخ متعلق بقوله تلبس (قوله) أي سوا الخ تفسير بقوله على كل من طرفي الشك (قوله) هذا أي في مسئلة التلبس (قوله) ما تقرر مغفول يدفعه فاعلم خبر عدم العود (قوله) من التنقيد الخ أي الضابط المذكور (قوله) فان ركن الخ أي أحد هاتين الركعتين ولا يجوز تلبس به (قوله) مطلقاً أي واحداً كان أو متعدداً (قوله) بخلاف القول الخ قد يقال المراد بالقول هذا الفعل كما أشار إليه الشارح بقوله أي أحله (قوله) لا تنقض صلاته محله فيما لا يؤي المأموم الإتيان مع تحريمه لما لو فاء في أثناء صلاته فلا يشترط تأخره قبل بل يصح تقديمه على تحريم الإمام الذي اقتدي به في الإتيان وكذا لو كبر عقب تكبير إمامه ثم كبر إمامه تأنى في شك في تكبيره من الأولى بغيره المأموم لم يضر على أصح الوجوه وهو المعتد بتأخير يمينه وعش اه بجريه وقوله وكذا الخ تقدم في الشارح بما وافقه (قوله) كاجر الخ قوله مدرك في النهاية (قوله) فيها أي في تكبيره التحريم (قوله) بأن فرغ الخ قوله ويسن في الغنى (قوله) بان فرغ من أحد هاتين الركعتين أنه لو تأخر شرعاً وصح شرعاً والإمام ولكن فرغ الإمام قبله لا يفي هذا الخلاف وكذا لو سبقه ولكن لم يفرغ قبل شرعاً وصح اه عش (قوله) أو بعده وهو الأول كذا مر وهو يفيد من تأخر جميع تشهد المأموم عن جميع تشهد الإمام وله خاص بالأخير والأشكك ان كيف يطلب التأخر بالأول لا يقتضي الخلف عن قيام الإمام وهذا على القول كله وظاهر العبارة فليست بالحكمة على الرابع وفي شرح العباب للشارح عن المجموع والخواهر ويسن ان يصح ونعم الإمام في الأقوال الأخير التحريم والتأمن كالأفعال بأن يتأخر ابتداءه بالقول عن ابتداءه وفرغته عن فرغته انتهى اه سم عبارة شرح بأفضل وأما الدابة المندوبة في أي يحصر على أروقة الأفعال والأقوال بحيث يكون ابتداءه من قبلها

أو يوقعه من قبل لا يعود للسجود شرعاً والرض (قوله) ويصحب جلوس التشهد الأول الخ كذا شرح مر وقضيته ان من شك في جلوس التشهد الأول والأخير في السجود بل بعده وهو ممنوع مخالف لما في الحاشية عن الرض (قوله) وهو الأول كذا مر وهو يقيد من تأخر جميع تشهد المأموم عن جميع تشهد الإمام وله خاص بالأخير والأشكك ان كيف يطلب التأخر بالأول لا يقتضي الخلف عن قيام الإمام وهذا على هذا القول كله وظاهر العبارة فليست بالحكمة على الرابع ولا في الأقوال الأخير التحريم والتأمن كالأفعال بأن يتأخر ابتداءه بالقول عن ابتداءه وفرغته عن فرغته انتهى اه سم عبارة شرح بأفضل وأما الدابة المندوبة في أي يحصر على أروقة الأفعال والأقوال بحيث يكون ابتداءه من قبلها

أو بعده وهو الأول فان لم يعد بعد بطلان فعله مترتب على فعله فلا يعتد بما سبق به ويسن مراعاة هذا الخلاف بل يسن ٧ هكذا بالحسبي وليس في الشرح قوله استحققت اه معصية

ولوى أولى السرية تأخير بفتح فاتحته (٢٥٤) عن نسخة الامام ان طن آية يقرأ السور فكان قلتم قد ستم رعا بهذا الخلاف على خلاف

البطالان ينكر بر القولى  
قلت لان هذا الخلاف أقوى  
والقاعدة اخذ من كلامهم  
انه اذا تعارض خلافان قدم  
أولهما وهذا كذلك لان  
حديث فاخته نفعوا عليه  
يؤيده وتكر بر القولى لان  
له حديثا يؤيده ثم رأيت  
الاخبار قالى التقدم بقولى  
لاتسن اعادته للعرض من  
الخلاف لوقوعه فى خلاف  
اه وما ذكرته أوجه مدركا  
وفيه كالتبطل عن ان امامه  
يقصر على الفاتحة ثم ان  
يقراء الفاتحة قراءته اه  
وفى قوله لزمه نظر ظاهر الا  
ان يكون مراده انه متى أراد  
البقاء على متابعتهم لم ين  
نفسه انه يبدو كونه لا يمكنه  
قراءته الا وتقدم بما كثر  
من تركين يقتصر عليه قراءتها  
وله انه لو سكت عنها الى  
أن ترك يكون مختلفا بغير  
صدر لتقصير بخلاف نحو  
منتظر سكت الامام لانه لم يعلم  
من حال الامام شيئا فتم أن  
يحل نيب تأخير فاتحته ان  
رجائ امامه يستبعد  
الفاتحة قدر ايسرها أو يقرأ  
سورة شعها وان يحل نيب  
سكوت الامام اذ لم يعلم أن  
الماموم قرأها معه أو لا يرى  
قراءتها (ولو تقدمت) على  
انامه (بفعل كز كوع  
وحمسوفان كان) ذلك  
(بركنين) فليكن متروك  
(بطلت) صلاته ان تعدد

التشهد ان الامام لقوله على هذا القول وهو الاولى (قوله ولوى أولى السرية) فيه اشارة الى ان سن تأخير  
قراءته الفاتحة من قراءة الامام اياها انما يكون فى الاولين (قوله وما ذكرته أوجه مدركا) اعتمد  
(قوله لزمه ان يقرأ الفاتحة) أفتى شخشا الشهاب الرملى بانه لا يجب ذلك على المأموم الموافق فيها ثم مر  
(قوله فى المتن ولو تقدم بفعل) أراد به الجلس لنتأق التفاصيل (قوله فان سها أو جهل) ينفى أن يقال  
فيما لو هو للسجود مع الامام ثم عاد الامام لقسم انه ان علم انه عاد الفاتحة لعلمه بركها أو شذ فيه كان تصغيره  
معصوم ان عود ذلك كان كن تقدم بركنين سها أو جهلا حتى يجب العود الى المعان أو وجبنا هناك وان  
لم يعلم انه عاد ذلك انتظر لذلك ولا يجب. فالتفارقة لاحتمال غلطو يحتمل ان لا يجب العود اذ انما القسم  
الاولو وبقول من تقدم بركنين سها أو جهلا بتقصير ذلك وتعديه فى الواقع خلاف هذا لا تقصير ولا تعدى  
منه لما يقسمه الامام فما أتبعه بل يحتمل أن تنتع العود فيه كقوله تصغير الامام ما ذكرنا في التشهد الاول ثم عاد  
الامام اليه وقد يفرق فليتل (زياله سها أو جهلا) فيه اشارة الى ان يجب العود الى الامام عند سها وال  
السها والجهل وهو يرد وجوبه فى السابق بهما فحش المخالفون لعداها به البطلان عند التعمد  
والسبق سها أو جهلا اذا كان مع غش اقتضى وجوب العود الى الامام كقوله الامام فى التشهد الاول  
وانتصب سها أو جهلا فانه يجب عليه العود بل قد يقال ان الجوس هنا أولى ان الغش هنا اعم بدليل البطلان  
عند التعمد هنا لا ثم وقد قال شخشا العلامة الشهاب البرلى روجه لله فيه فليقتصر فيما معلوم الحال بعد ذلك  
فقلنا وجوب عوده الى الامام خلاف ما اذا سبقه بركن واحد سها أو جهلا بخير كسأيت على الاصح وقد يقال في

وعلى الخصر لم يغش المخالفان سها أو جهلا لم يضر لكن لا يعتد به ما اذا لم يعد للارتان بهما مع الامام سها أو جهلا  
أى بعد سلام امامه بر كعة

ومما يأتى عن عرش في التقدم ركن تقدمه هو جوهر الالم بذكره الامام قبل العود والاختيار **(قوله ولا أعاده)** أى وإن لم يأت بالركعة أعاد الصلاة **(قوله والامام قائم)** هذا التصو بهو الامام مع سمنه ياتى بتوضيحه **(قوله وأن ركن الخ)** هذا التثنية للمراقبين وهو ضعيف لانه ليس فيه الا لسبق ركن أو بعضه يعبرى بعبارة السكرى على سمنه افضل رجحاً التصو والثاني في سمنه على الارشاد والعبارة على الاصح هو الاول ورجح سمنه المنهج والمغنى والنهاية قياس التقدم على التأخر اهـ **(قوله وفارق الخ)** والمتمثلة لافرقوان التقدم والتأخر تأخر بن صورتهما وليس هو أى يسبق أى يختلف المأموم بتمام ركنين فلعين يعبرى وتقدم عن النهاية والمغنى وسمنه ما وافقه **(قوله ماسر)** أى من اعتبار التأخر بتمام ركنين فلعين يأتى بفرغ الامام منهما والمأموم فيما قبلهما **(قوله حرم)** الى قوله والكلام في النهاية **(قوله حرم ركن الخ)** ويؤخذ من خبر أمانى الذى رفع رأسه قبل رأس الامام أن يقول الله وأسمه رأس حمار أن السبق بعض ركن كان ركن قبل الامام ولحقه الامام في الركوع أنه كالسبق ركن وهو كذلك كما جرى عليه الشيخ نه يمتنع عبارة سمنه قوله بركن أى أى بعضه كإنيانه ماسر **(قوله الفصل اهـ)** **(قوله سمنه الخ)** أى لم يركع معتمداً وإذا دعا فهل يحسبه ركوعه الاول او الثاني فنظر والاقر به بحسبه ركوعه الاول ان لم يطمأن فيه والا فالثاني ثم على حساب الاول ولو لم يطمأن في الثاني لم يضر ولو لم يطمأن في الثالث لم يضر ولو لم يطمأن في الرابع لم يضر ففعل الامام ففعل الركعة الاولى ولا لانه كان لحض المتابعة فانت فاعبى الالم بتفقه وجود التلاوة مع ما لم يطمأن في الركعة الاولى ففعل الركعة الثانية في جميع الامام **(قوله جـ الخ)** جـ الى الزاوية عند ناسقة لتمامها من الكثرة هو مرجع الى الاثبات الصبيح به جزء من بعض المتأخر من وسمنه ان يجرد رفع الرأس قبل الامام والقيام والهوى فيه مكره وكراهة تنزيه فان سبقه ركن كركع واعتدل والامام قائم لم يركع حرم على ما يعيدان بحديث على هذه الحالة وتكون هذه النصبة كبيرة انتهى أقول وقوله وسمنه هنا أن يجرد رفع الرأس الى الثاني كون السبق ببعض الركن حرام لانه لا يتحقق السبق ببعض الركن الا بالانتقال من القيام مثلاً الى سمنه الركوع او السجود والقيام من القيام وسيله الى الركوع او السجود والقيام من السجود وسيله الى القيام او الخوس بين السجدين فلم يصدق عليه أنه سبق ركن ولا ببعضه عرش **(قوله بان تقدم ركن فعلى الخ)** أى او بركن فعلى غير المتين كان ركن ورفع قبل ركوع الامام واستقر في اعتداله حتى لحقه الامام فسد معه ثم رفع قبله وجلس ثم هوى للسجدة الثانية فلا يضر ذلك لعدم اوليها عرش **(قوله أى بالباب الخ)** هذا يشيانه اذا سبق الالم بإعادة الباب الاخير فمن التسليمه لاوى وتأخر بالباب عن تسليمه الامام او قارن آخره لم يضر وقفة فنظر سمنه عبارة عرش قوله أى بالباب الخ بل للمهمزة أن توى عندها لخر وجهدن سلاته اهـ **(قوله فهو به)** أى التقدم **(قوله هو به)** أى البطلان بذلك **(قوله ان هذا)** أى البطلان بتعمد المسبوق القيام **(قوله غير صحيح)** شرب وقول الانوار الخ

الاولى والوجه وده الى الامام اولى الى الركن الذى لا يبطل السبق اليه ولم أر في ذلك شياً عليه فلو هوى السجود والامام بعد القيام ثم عمل الحائز له العود الى الاعتدال والركوع كما يجوز الى القيام وهو محتمل فنظر اهـ وعوده الى الاعتدال لا يتغير على طريق القاضى اذ الزم تطويله **(قوله والامام قائم)** هذا هو الاصح **(قوله ومن حرم ركن)** أى أو ببعضه كإنيانه ماسر اول الفصل **(قوله ومن تقدم ركن سمنه)** العودان تقدم والاختيار فاذا أعاده هل يبطل الركوع الذى أتى به اولاً بل هو محسوب به وركوعه مع الامام لحض المتابعة حتى لو رفع منه قبل ان يطمأن المأموم لم يلزم لطمأنه بتفقه نظر فان قلت اذا دعا الى الامام ضار هذا الاعتدال ولم يطمأن به قلت لا نسلم انه اعتداله بل هو موافقة للامام في قيامه **(قوله أى بالباب الخ)** هذا يشيانه اذا سبق الالم بإعادة الباب الاخير فمن التسليمه لاوى وتأخر بالباب عن تسليمه الامام او قارن آخرها به لم يضر وقفة فنظر

ولا أعاده بصورة التقدم بهما أن يركع ويستدل ثم هوى للسجود مثلاً والامام قائم وأن ركن قبل الامام فلما أراد للامام أن يركع ورفع فلما أراد أن يركع سجد فلم يجتمع معق الركوع ولا في الاعتدال وقارن ماسر في التقلب بان التقدم أحسن ومن ثم حرم ركن ان علم وتعد بخلاف التقلب فإنه مكره ومن تقدم بركن سمنه العبود ان تعدوا لاختياره (والا) بان تقدم بركن فعلى أو بركن قولين أو قولاً وقصلي كالفناختار الركوع (فلا) تبطل وان علم وتعد لقلة الخلافه (وقبل تبطل بركن) تام مع العلم والتعمد لنفسه التقدم بخلاف التأخر والكلام في تفسير التقدم بالسلام أى بالباب آخر الاولى فهو به مبطل وبفهمه بالاولى ما بان أنه لو تعدد المسبوق القيام قبل سلام امامه بطلت وقبول الاول ان هذا معنى على ضعف أن التقدم بركن مبطل غير صحيح فلا معنى فاذا أبطل القيام لم يفسد من الخلافه لافسحة فالسلام اولى لانه أحسن



متعلقة بنفسه لشكافه عرش (قوله فان فعل بطلت صلاته) قد يشكك بان الجماعة ليست شرطاً في صحة الصلاة سم (قوله والمراد به) أي بالعذر (قوله ابتداء) كذا في النهاية المنجية وقال عرش قوله مرد ابتداء قضيت أن ما أُلحق هنا بالصلاة كالطول وترك السجدة المقصود لا يرضى في الترك ابتداء قال مدر وهو الظاهر فيدخل في الجماعة ثم إذا حصل ذلك تفاوت أن أراد سم على أنهم في عداية شيء خيماً الحلي بعد مثل ما ذكر ولا يبعد أن يكون التطويل من الرخص ابتداء حيث علم من ذلك اه وعلى هذا لا كان من عادة الإمام التطويل إلى الأذى ذلك منع الإمام منه وما ذكر من أن الرخص في ترك الجماعة ابتداء يرضى في الخروج منها يقتضي أن من أكل ذابح كرهه ثم اقتدى بالإمام أنه يجوز له قطع السجدة وقوله فذهب إلى الجماعة والذي ينبغي أن هذا ونحوه ما حصل بخروجهم عن الجماعة دفع ضرر الحاضر من أو عن الحلي نفسه كان حصل ضرر بشدة حر أو برد كان ذلك عذراً في حقهم إلا أنه عرش ونبأته الحلي هو الظاهر الموافق لما يأتي في الشرح آتياً (قوله أنه يجوز قطعاً) أي فالعذر الرخص يجوز القطع اتفاقاً (قوله لأن الفرق تال) استدلاله في قوله أنه يجوز الخ سم (قوله الحق بذلك) أي بما يرضى في ترك الجماعة في جواز القطع بلا كراهة عرش (قوله ويؤخذ من الحاقه بالرخص الخ) أقول يمكن جعل المتن على أن المراد من العذر المذكور وهو الرخص في ترك الجماعة ابتداء قال في العذر للعهد إذا كان ما ذكره من صواب ابتداء رخص في الإثابة وعلى هذا يستغنى عن الإلحاق والتأنيذ المذكورين فليتأمل سم (قوله وهو وجه) تقدم عن الرمي خلافة (قوله وتقبل فرق بينهما) أي بين الرخص والحق به و (قوله ذلك أولى) أي الحق بالرخص أولى عنه بالغرض ابتداء (قوله القراءة) أي قوله نعم في النهاية الآتية معارضته على شاذ وقوله وفي القصة إلى واستدلالهم في المتن (قوله بل الإمام) أي ورد ما ذكره من صحتها لا يمكن التأنيذ مع من إلا أن ما لا واجب أو بالسنة المتأخر كذا بصري (قوله أو غيرها) أي كركوع أو سجود أو غيرها (قوله لكن لمطلقاً الخ) راجع لأم من عبارة النهاية وحمل ذلك حيث يصير المأموم عليه لضعف الخ وجبارة الخني عقب المتر والمأموم لا يصير على التطويل لتعقب أو فعل اه (قوله بأن ذهب الخ) تصو لمعذر الصواب والغير المستلزم للتطويل بل لا يمكن أن يذهب من الخلاف وخشوعه فاعله ومتعلقه محذوف أي به أي بالتطويل (قوله مع ذلك) أي عند وجود المشقة نهاية (قوله وضوا تطويله الخ) بقى ما عدا ابتداء التطويل لا يصير عليه ما ذكره فاقدي به في عزمه أنه إذا حصل العاقل المؤثر فارقته فهل تقول أيضاً لا تذكره المقارفة فتعبد سم أقول وتقدم عن عرش ومن سم على أنهم ما يقتضي عدم الكراهة فتعبد (قوله لا هم) أي قوله وفي القصة في الخني (قوله ولم ينسرك له) أي على البعض ولم يأمراً بالأعذار معني (قوله معاوضة الخ) خبر ورواية مسلم الخ (قوله على أن الأولى شاذة) انقروها بمجرد بن عباد بن سفيان لم يذكرها أكثر أصحاب سفيان نهياً عن معني (قوله

فان فعل بطلت صلاته والمراد به كإقامة الإمام ما يرضى في ترك الجماعة ابتداء فانه يجوز قطعها لأن الفرقه الأولى في ذات الرافع فارتقت التي صلى الله عليه وسلم بعد ما صلى بهم ركعة (ومن العذر) الحق بذلك ويؤخذ من الحاقه بالرخص في الإثابة الحاقه به في ترك الجماعة ابتداء وهو وجه وتقبل فرق بينهما بعد بلر بما يقال ذلك أولى (تطويل الإمام) القراءة أو غيرها كجهو ظاهر وتفسيرهم بالقراءة لعله للبالغ لكن لا مطلقاً بل بالنسبة لمن لا يصير ضعيفاً أو شغل ولو خشيها بان يذهب خشوعه في أظهر وظاهر كلامهم أنه مع ذلك لا فرق بين أن يكونوا محصورين رضوا بتطويله بمعدغير مطروقة وأن لا وهو وجه لما صرح به بعض المؤرخين بجماعة طام الغدرة لتطويله بهم ولم ينسركه صلى الله عليه وسلم ورواية مسلم أنه استأنف معاوضة رواية أحمد أنه ينبغي أن الأولى شاذة ويقرض علم شاذوها فهي حجة أيضاً

وجه ودفع فلا يجوز بعد الشرع على شيء من ذلك قطع بغير عذر حيث عذرهم أو لاه وأعراض عنه لانه أراد به بخلاف التناوب في نحو حفر قبر وجه لا سراحة أو ترك مدر (قوله فان فعل بطلت صلاته) قد يشكك بان الجماعة ليست شرطاً في صحة الصلاة (قوله لأن الفرق تال) انظر وجدالاته على أن المراد بالعذر ما ذكره لأن يجب بان المراد الاستدلال على الخوازي قوله فانه يجوز قطعاً على كون المراد بالعذر ما ذكر (قوله) ويؤخذ من الحاقه بالرخص الخ) أقول يمكن حمل المتن على أن المراد ومن العذر المذكور وهو الرخص في ترك الجماعة ابتداء فاعله في العذر للعهد وان كان ما ذكره من صواب ابتداء رخص في الإثابة وعلى هذا يستغنى عن الإلحاق والتأنيذ المذكورين فليتأمل (قوله وضوا تطويله الخ) بقى ما عدا ابتداء التطويل لا يصير عليه ما ذكره فاقدي به في عزمه أنه إذا حصل الطول المؤثر فارقته فهل تقول أيضاً لا تذكره المقارفة حيثند (قوله على أن الأولى شاذة) قال في شرح المهذب وفيه نظر لا انظر والمعلوم عند الجمهور وقولنا بأدلة ثقة نعم أكثر المحدثين فيعمل هذا إذا اضيقنا فاعله لا يخذلهم أن يروى بالاروي به - إن الثقات تألفهم إلا ومذهب الشافعي وهو الصحيح وقول المحققين أن الشافعي يألف الثقات أماماً لا يخالفهم عنه مع تعارض الروايتين

لأنه إذا خُير بإبطال الصلاة  
لنحو جماعة أو لى فى الصلاة  
ما يلى للتعدد فتمتعل  
أتمها شخصان وأنه شخص  
واحد مرمى مرة امتانف  
شفعه الصلاة مشكل إلا  
يحتاج بأنه نلن أن  
الطويل بمجرى لقطع  
واستدلالهم بهذه القصة  
للمعارضة بقية غير مجبوع  
ما فى الخبر أن الرجل شكا  
العسل فى حرقه الموجب  
لضعف احتمال الطويل  
فأدع ما قبل ليس فها غير  
مجرد الطويل وهو غير  
عسرين أن قلنا بأنهما  
شخصان وثبت فى رواية  
شكابه مجرد الطويل  
الضعف ما قالوه (أنتر سنة  
مقصودة كتمهيد) أول  
وقوت وكذا سورة قال الذى  
يظهر فى ضبط المقصودة  
أنهما مجربون بسجود السهو  
أقوى الخلاف فى وجوبها  
ووردت الآية بضم فاعلها  
وتدبيل الشفرة كان  
عرض شديد لثباتها  
وقد علمنا من تنبيهنا أنها  
والانطلاق وأن تنابسه  
اتفاقا على المجموع ووجه  
بان المتابعة الصورية موجودة  
فلا بد من قطعها وهو متوقف  
على تنبيه وحسن فاولستد  
الامام أو تنازع فى المأموم  
التجعدم وهو ما زال  
الصورة (ولو أمم مجردا  
ثم روى القدوة فى خلال صلاته

أَذْخَالُ إِبْطَالِ الصَّلَاةِ) عبارة عنها أنها يتوالت في جواز إبطال أصل العبادة على إبطال صحتها أو في  
(قوله) (التعدد) أي لتعدد القطع (قوله) (ما يخصه) أي أحدهما بين الإختصاصات ولعل الأولى أفراد  
الضرب بل ربما إلى البعض في خبره ما دلل (قوله) (مقطع الصلاة متشكك) أي لأن قضية كلامهم أنهم لا  
يقولون بجواز إبطال الصلاة لتعلق بل وقد يقال لا شك مع قوله أنه أذخال إبطال الصلاة الخ لأن بيني هذا  
على الشذوذ سم أي كما هو صريح صنيع التها بتوالت ما تقدم (قوله) (مع ما في إبطال الخ) أي كإنيته في شرح  
الروض سم (قوله) (الموجب الخ) أي العمل (قوله) (وبني الخ) عطف على قلنا الخ قول المن (أو تركه سن الخ)  
أي فله مغايرته لبي تلك السنن ويحل جواز القطع في غير الجملة ما إلى الرخصة الأولى منها فيمتنع لمساقي  
الجماعة في الرخصة الأولى فيبسط ما يخالف الثانية فيجوز الخ ورفها ولو ترتب على خروجهم من الجماعة  
تعطيلها ولنائها فرض كفاية أي وهو الرابح أعني كإفاله بعض المتأخرون عدم الخرج منها لأن فرض  
الكفاية إذا انحصرت في خاص تعين نهاية ومضى قال ع ش قوله مر فله مغايرته بشعر بان الاستمرار  
معه أفضل وقوله مر في غير الجملة أي وما أطلق به المحابيس في الجماعة من العبادة والمذكور فعلها جماعة  
والثاني من الجموعة فقد عا بطر على ما نقل عن الشارح مر من أشراط الجماعة في الرخصة الأولى كلامها  
وأما على ما تقدم من سم على ج فصلا للسفر من أنه يكتفي لعله الثانية مع عدم الإمامان أو فقهه أو لا  
فلا يخرج بالمغايرة لحصول القصد بالنسبة وقوله مر أتجهل ما قد يشكل على استماع المغلوقة تقدم من أن  
العذر يجوز الترك أو توقف ظهور الشعاع على من فاهه إلا أن بعض ما هنا الذي يمكن عذر ع ش (قوله)  
وكذا هو (الخ) و يبنى أن مثل ترك السورة ترك الصلاة لعدم التغيب فله على المأمور لأنه  
الانتقالات وحالة الاستراح وقوع البدن عند القيام من التشهد الأول لعدم التغيب فله على المأمور لأنه  
يمكنه الاتيان به وان تركه أمامه بخلاف التسبب فان الاتيان به يؤدي لتأخر المأمور من أمامه ع ش (قوله)  
مكان عرض الخ) عبارة عنها أنها يتوقف على مغايرة كل شيء أم لم يمتد إلى إبطال الصلاة ولو لم يعلم الأمام به كان  
رأى على أنه خاصة غير معصية أي وهي خفية تحت قوله وكشفها الخ بمنزلة أو رأى في نفسه قراه وكذا في  
المغنى الا قوله أي إلى أو رأى قال ع ش قوله مر رأى أي وهي شفيخ الخ أي لما الظاهر في الواجب فيه الاستئناف لعدم  
انقضاء الصلاة بغيره ذلك بناء على ما قدمه من أن الظاهر في التي لو تأملها بصره بان كانت بغير الظهور الإمام مثلا  
أما على ما تقدم من مقتضى الضبط بما في الأثران يفرض باطن الثوب ظاهره أو ما في الثوب السافل أعلى  
عن الظاهر هي العينة وان الخفية هي الحكة فقط فله من الظاهرة وعليه فحين الاستئناف للمغايرة  
و ش وقوله بناء على ما قدمه الخ تقدم هذا أنه هو المحدث (قوله) (و هو من المتابعة الخ) كله لاشارة إلى  
الحجج من قبله بغيره بغيره إمامه الخ أخرجه الإمامان من الصلاة لتجسس حديثا فطغت القدوة فانه مصرع بعدم  
الاحتجاج إلى نفي المغايرة بصرى قوله (أو أحرم منفرد الخ) احتجاجه به لأنه إذا انتقضت في جماعة عذر

بلا خلاف كإتي الجمع عرولوا قام السجود أو المقيمون خلفه سافرا امتنع اقتداء بعضهم بعض على ماني  
 الر وضعت باب الجماعة عن عدم جواز استئناف المأمومين في الجماعة إذا تمت صلاة الإمام دونهم وكذا غيرهما في  
 الأصغر لأن الجماعة حصلت فإذا انحصر هاردي بالوافضلها لكن مقتضى كلام أهلها الجواز في غير الجموع وهو  
 المذهب كإتي بسبب وطاني باب الجمعة نهاية يومئذ في قول المتن (جاء في الأظهر) والمستحبان يفهمون كعين أي  
 بعد قبلها بغيره يسلم منها فكون نافلة ثم يدخل في الجماعة على لم يفعل استحبابان يقطعها ويضعها لجماعة  
 سم على المنهج ويؤخذ من ذلك أن قولهم قطع الغرض حرم محله ما لم يرتب عليه اتصال القطع بالماهو  
 أعلى مما كان فيه عش عبارة المنهج والسنة أن يقابل القرينة بغيره فلا يسلم من ركعتين إذا وسع الوقت  
 كما مر اه قول المتن (في الأظهر) ومقابلها لا يجوز وبطلان به الصلاة نهاية يومئذ في قول المتن (في خلال  
 صلانه) أي قبل الركوع أو بعده نهاية يومئذ في قول المتن (في خلال) إلى قوله قال الخلاف في النهاية (قوله مع  
 الكراهة) إلى قوله ومعنى في المتن (قوله مع الكراهة) المقوتة (الح) وإذا أحرم مع الجماعة ثم فارق ثم اقتدى  
 بأسر كروهل تفوت فضله اقتداء به بالإمام الأول أو لا تفوت فضلا بالاتقاء بالثاني فيه نظر ولا بعد  
 الثاني مر اه سم (قوله ومعنى أنه صلى الله عليه وسلم) (الح) هذا يشكل على قوله إلا أن هو إلى الثاني  
 أميل لأنه عليه الصلاة والسلام اتخاها وأخبر بقصدوا به على أنه ما أنكر عليهم سم (قوله أحرم بهم) (الح)  
 وفي البخاري ومسلم إن ذلك كان قبل الأحكام التي تقع الباري أنه مع رضى لاروى أو دواود ابن حبان عن أبي  
 بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل في صلاة العصر فكبر ثم أومأ إليهم ولما كان من طريق عطية بن يسار  
 مرسل أنه صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة من الصلوات ثم أشار بيده أن أمكنوا لو كان الجمع بينهم لم يحل  
 قوله كبر على أو أدان كبر أو بانهم ما وافقتان إبداء بعض والقرطبي احتمل وقال النووي أنه الأظهر  
 وحزم به ابن حبان كعادته فإن ثبت الخلاف في الصحيح أصح عش (قوله هنا) أي بعد ذهبه صلى الله عليه  
 وسلم (قوله به) أي صلى الله عليه وسلم (قوله بخلاف ما ياتي في رواية) أي في قوله أما ولا في الصحيحين (الح) (قوله  
 هنا) أي في الاقتداء في أثناء الصلاة (قوله بخلاف ما ياتي في رواية) هو قوله أحرم بهم ثم كبر (الح) عش (قوله  
 ليحصل مع (الح) يشيد من أحرم من غير دليله قبل قراءة الفاتحة أي في أي ركعة كان الاقتداء بمن في  
 الركوع فتسقط عنه لكن هذا ظاهر إذا اقتدى عقب أحرمه أو لم يضي بعد ما يسع الفاتحة أو بعضها من  
 غير قراءة فهل تسقط عنه أو يجب عليه قراءتها في الأول وبعضها في الثاني وعلى هذا هل هو الأول كما وافق  
 وفي الثاني كالسبوق أو كيف الحال فيه نظر سم على حج أقول الأقرب بأنه كالسبوق لأنه لم يدرك معه بعد  
 اقتداءه به ما يسع الفاتحة ولا نظر لما مضى قبل الاقتداء به إلا أنه كان منفردا في حقيقة عش  
 (قوله نظير ما مر) أي في قطع المأموم القدوة سم (قوله أو يفرق بالله مع العذر ثم لا خلاف (الح) أي فلا  
 الفاتحة أي في أي ركعة الاقتداء بمن في الركوع فتسقط عنه لكن هذا ظاهر إذا اقتدى عقب أحرمه أو لم يضي بعد ما يسع  
 الفاتحة أو بعضها من غير قراءة فهل تسقط عنه أو يجب عليه قراءتها في الأول وبعضها في الثاني وعلى هذا هل هو الأول كما وافق وفي الثاني كالسبوق أو كيف الحال فيه نظر (قوله نظير ما مر)

(جاء) فلا تبطل صلاته به  
 (في الأظهر) مع الكراهة  
 المقوتة لفصل الجماعة  
 وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم  
 الله عنه لما صلى الله عليه  
 وسلم وهو قائم فتنأخروا اقتدى  
 به إذا الإمام في حكم المنفرد  
 ومع أنه صلى الله عليه وسلم  
 أحرم بهم ثم كبر في صلاته  
 أنه حجب فذهب فاعتقل  
 ثم جاء أحرم بهم ومعاصم  
 أنهم أنشأوا اقتداء به لأن  
 صلاتهم هنالك ترتبط صلاة  
 الإمام بخلاف ما ياتي في رواية  
 وهل العذر هنا كإتي صورة  
 العذر وكان اقتدى ليحصل  
 عندا الفاتحة فذلك الصلاة  
 كعادته في الوقت ما لم يركع  
 نظير ما مر أو يفرق بالله مع  
 العذر

عليه أنه لو تقدم على الإمام بطلت صلاته كما تقدم أي ما لم ينو المخارفة كما هو ظاهر فلو كثر زوال الصورة عن  
 بناء المخارفة لم تبطل الآن يفرق بتعمد المأموم بالتقدم وعدم تعديده بتأخر الإمام (قوله مع الكراهة) المقوتة  
 لفصل الجماعة (إذا أحرم مع الجماعة ثم فارق ثم اقتدى بأسر كروهل تفوت فضله اقتداء به بالإمام الأول أو لا  
 تفوت الأفضلية الاقتداء بالثاني فيه نظر ولا بعد الثاني مر (قوله المقوتة) أي حتى فيما أدركه خلافا للزركشي  
 هنا ظاهر أنهم لا تفوت في المخارفة بخبر مشر مر (قوله ومعنى أنه صلى الله عليه وسلم) (الح) هذا يشكل على  
 قوله إلا أن هو إلى الثاني أميل لأنه عليه الصلاة والسلام اتخاها وأخبر بقصدوا به على أنه ما أنكر عليهم (قوله لم ترتبط  
 صلاة تمام) فيه نظر (قوله وكان اقتدى ليحصل مع الفاتحة) يشيد من أحرم من غير دليله قبل قراءة  
 الفاتحة أي في أي ركعة الاقتداء بمن في الركوع فتسقط عنه لكن هذا ظاهر إذا اقتدى عقب أحرمه أو لم يضي بعد ما يسع  
 الفاتحة أو بعضها من غير قراءة فهل تسقط عنه أو يجب عليه قراءتها في الأول وبعضها في الثاني وعلى هذا هل هو الأول كما وافق وفي الثاني كالسبوق أو كيف الحال فيه نظر (قوله نظير ما مر)

ثم لخلاف فيه خلافا هنا على المقتضاء (٣٦٠) كلامهم يحمل نظر وهو الى الثاني أميل قال الجلال البلقي لم يتعرضوا للإمام اذا أراد أن

يقسدي بأنه خرويعرض  
عن الإمامة وهذه وقت  
الصدق مع النبي صلى الله  
عليه وسلم لما ذهب الصلح بين  
جماعة من الأنصار وفي  
عرض موته شيئا وهو في  
الصلوة خارج بنفسه من  
الإمامة واقتدى بالنبي صلى  
الله عليه وسلم والعاصم يرضى  
الله عنهم أخرجوا أنفسهم  
عن الاقتداء به واقتدوا بالنبي  
صلى الله عليه وسلم وقضية  
استدلالهم بالأول للأظهر  
كلهم جواز ذلك بل الاتفاق  
عليه والثاني ظاهر اه  
مختصا واستظهار الثاني فيه  
نظر بل لا يصح اما الأول في  
الصحيحين أن أبا بكر استخلف  
النبي صلى الله عليه وسلم  
وعند الاختلاف لا يعتد  
بالمؤمنون لنية بل الخروج  
الإمام من الصلاة أي أخرج  
الإمامة كاصح به قولهم  
إذا لم يستخلف مع عدم  
بطان صلواته لا مانع  
بطانها أولى ثم قدم هو أخرج  
بعض المؤمنين أو تقدم  
أحد في ولو غير مقبده  
بشرطه لم يحتاجوا لنية  
بالخليفة كما في فائدة قول  
الجلال والعاصم أخرجوا  
أنفسهم الخ ووجه ادفاعه  
أن الجماعة باقية في حقهم  
لكن ربما بسطة الأول زالت  
وخلقت بها رابعة الثاني من  
غير استئناف نيبتهم وأما  
ثنا بقدم صرح الفقهاء بأن  
الإمام لو اقتدى بأخوسط

الصلوة لتقدم احترام المأموم على احترام الإمام واقتضت مراعاة ذلك بقاء الكراهة عرش (قوله ثم) يغني عنه  
ضرب بأنه الراجح لما مر (قوله خلافا هنا) والاولى بخلاف ما هنا (قوله وهو) أي انظر والفكر  
وأول القلب وكلامهم (قوله الثاني أميل) هو قوله أو يفرق وهذا هو المذهب عند عرش وكتب عليه سم  
أيضا ما نص قد يشكل على واقعة الصدوق مع عدمه كراهة بل الصلوة والسلام عليه عدمه بيان الحال مع أن  
ذلك الوقت وقت بيان الوجه استثناء فعل الصدوق بنفسه بكل حال إذ الثاني صلى الله عليه وسلم من الحرمه  
والجلال والصلوة لمتعلقه من الفضل والكمال ما ليس بغيرهما اه (قوله وفي مرض موته) أي ولا تأخروا  
يخرج إلى مسجد في مرض الخ (قوله وقضية أصه دلالة بالاول) أي أخرج الصدوق بنفسه من الإمامة ترشدي  
عبارة عرش وهو اقتداء الصدوق بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله كرام) أي في قوله وذلك استخلفه الصدوق  
الخ (قوله والثاني) أي أخرج المأمومين أنفسهم من الاقتداء والاقتداء بحور رشدي عبارة عرش قوله والثاني  
هو اقتداء العاصم بالنبي صلى الله عليه وسلم و (قوله ظاهر) أي في نفسه لوضوح أنهم لم يتابعوا غير الإمام  
الأول بدون نفاق اقتداء اه (قوله واستظهاره الثاني في نظر الخ) رءو يد كلام الجلال ما سأل في الاختلاف  
أنه ممنوع قبل الخروج من الصلاة وقضية قول الفقهاء لو اقتدى الإمام بأخرفي بطان صلواته قولان كلوا احرم  
منفرد دائم فوى جماعة واقفا مقالة الجلال من الجواز لأنه هو الراجح في المسألة وتربى انتقال على الجواز تصدير  
المقتدى به من فردين وأن لهم الاقتداء به مقتضى لا يقتضيه أي بكر وفي ذلك تصر منه جماعة من  
الجلال من أنهم ممنوع قبل انشاء القدوة والاختلاف في الجلال مأو بذلك تصر من راءهم قال الرشدي قوله  
مرد وما يوضح وجه التأييد أنه لو كان ما فعله الصدوق من باب الاختلاف ساكن أخرج نفسه من الصلاة قبل  
تأخوه عن صلى الله عليه وسلم لأنه شرط الاختلاف أي والواقع في القضية خلاف ذلك لكن أن نقول إذا كان  
الاختلاف فيها باقيا في الصحيحين لا يسوغ إنكاره وحديث فلا بد من جواب عن فعل الصدوق ليوافق ما قالوه  
واجاب عنه الشهاب سم بأنه ليس المراد بالاختلاف في القضية اختلاف الشرع اه (قوله في الصحيحين  
أن أبا بكر استخلف الخ) قد يقال ليس الاختلاف الشرعي سم (قوله بشرطه) وهو عدم مخالفة غير  
المقتدى للإمام في ترتيب صلواته (قوله سقط اقتداؤهم به الخ) وهل يحتاجون حينئذ إلى نية التفارقة لوجود  
المتابعة ظاهر أولادته نظر ولعل الأول أقرب وأما لو أخرج الإمام بنفسه من الإمامة بمجرد التبعين غير تأخر ولا  
اقتداء بغير فاقوجه بقاء اقتداؤهم به ووجوب متابعتهم لان إخراجهم أنفسهم من الإمامة لا يرد على تولي نية الإمامة

أي في قطع القدوة (قوله وهو الى الثاني أميل) قد يشكل على واقعة الصدوق رضي الله عنهم عدم  
إنكاره عليه الصلاة والسلام وعدمه بأنه الحال مع أن ذلك الوقت وقت السنان والوجه استثناء فعل  
الصدق بنفسه بكل حال إذ الثاني صلى الله عليه وسلم من الحرمه والجلال والصلوة لمتعلقه من الفضل والكمال  
ما ليس بغيرهما (قوله واستظهاره الثاني في نظر بل لا يصح الخ) وما يؤيد كلام الجلال ما سأل في  
الاختلاف من أنه ممنوع قبل الخروج من الصلاة بل من المأمومة قول الفقهاء لو اقتدى الإمام بأخ  
ففي بطان صلواته قولان كلوا احرم منفرد دائم فوى جماعة واقفا مقالة الجلال من الجواز لأنه هو الراجح  
المسألة وتربى انتقال على الجواز تصدير المقتدى به من فردين وأن لهم الاقتداء به مقتضى لا يقتضيه أي بكر  
وفي ذلك تصر منه جماعة من الجلال من أنهم ممنوع قبل انشاء القدوة والاختلاف في الجلال مأو بذلك تصر  
ذلك ش مرد (قوله بأن الإمام لو اقتدى بأخوسط اقتداؤهم به) ظاهره أنه لا يحتاج في حجة اقتداءه  
بأخواله إخراج نفسه من الإمامة قبل الاقتداء بل اقتداؤه بالأخوسط يرض عن وجه من عدمه لا يقتضيه  
وهل يحتاج المقتدى به حينئذ إلى نية التفارقة لوجود المتابعة ظاهر أولادته نظر ولعل الأول أقرب وأما لو  
أخرج الإمام بنفسه من الإمامة بمجرد التبعين غير تأخر ولا اقتداء بغيره فالوجه بقاء اقتداؤهم به ووجوب  
متابعتهم لان إخراجهم أنفسهم من الإمامة لا يرد على تولي نية الإمامة وذلك لا يمنع الاقتداء به في ذلك إنما  
بقتضيه اطلاق عبارة الشارح وباقى في الاختلاف آخر بابا لجمعة سنن عليهم ما ش ذلك الحمل وفافا مقتضى

اقتداؤهم به وصار وامن فردين ولهم الاقتداء بالإمام الثاني الذي اقتدى به الإمام لقصة الصدوق فتقوله صار وامن فردين وذلك



وان كان ضعيفا كما علم مما تقرر بدقول الجلال انخرجوا انفسهم عن الاقتداء به وامأثوله (٣٦١) واقتدوا بالنبي صلى الله عليه وسلم الى

تابعوه لما تقرر وانهم  
لا يحتلون لنية فصيح كما  
مرسومه ورواية الصيحين  
والحاصل ان ابا بكر اخرج  
نفسه عن الامامة بتأخونه  
صلى الله عليه وسلم الثالث  
في الصيحين ثم نوى الاقتداء  
به صلى الله عليه وسلم  
والصحيح يقتضيه صلى الله  
عليه وسلم بعد اختلاف آبي  
بكر له صار ومقتدين به  
وان لم ينو ذلك ومعنى رواية  
والناس يقتدون بابي بكر انه  
كان يستمعهم تكبيره صلى  
الله عليه وسلم لاستماع الاقتداء

بالمؤمنون اتفاقا (تنبيه) \*  
في الجموع في روايات قليلة  
ذكرها البيهقي وغيره ان  
النبي صلى الله عليه وسلم صلى  
فرض وفاته خلف ابى بكر  
وأبى الساقى والاصحاب  
عن ابن عتبات انها كانت  
مرتبة من كرامة صلى الله  
عليه وسلم أمورا ومرة كانت  
اماما له وقد يجمع بأنه أولا  
اقتدى بابي بكر ثم تأخروا  
بكر واقتدى به ولعل الجميع  
هنا أقرب لتصريحهم بأنه  
صلى الله عليه وسلم لا يصل وراه  
أحد من أمته الا وراه عبد  
الرحمن بن عوف في بسوك  
(وان كان في ركعة أخرى)  
غير ركعة الامامة بما عليه  
أولئك عن ابن عتبات لا يرتب  
عليه محذور لانه يلقى نظم  
صلاة تقسم شيعة كما قال  
(ثم) بعد اقتداءه (بشيعة)  
وجوبا فاعلم ان كان أو  
فاعدا متلوا بعبادة الحق الاقتداء

وذلك لا يمنع الاقتداء بهم وعش (قوله وان كان ضعيفا) في اطلاق تضعيفه نظر اذ يخرج اقتداء الامام  
بالاخر لا يستلزم تحقق استخلافه سم (قوله مما تقرر) أي في قوله ووجه اذ فاعلم (قوله) بدقول الجلال  
انخرجوا (الخ) أي لانه يدل على خروجهم من غير اخرج سم (قوله وامأثوله) أي الجلال البلقيني سم  
(قوله أي تابعوه) فيه ان ظاهر كلام الجلال انهم أخذوا ثبوت الاقتداء سم (قوله مما تقرر) (الخ) لتبطل  
أقوله أي تابعوه (قوله بتأخونه) (الخ) فيه ان مجرد تأخونه صلى الله عليه وسلم لا يقتضي خروجهم عن الامامة  
بل لا بد من تأخرون عن المأمومين وتأخونه عن لا يستلزم تأخرون عنهم بل عدم تأخونه عن الجميع قطعي القطع بأنه  
لم يصروا على الجميع فالواجب ان لا يسلل من انه اخرج نفسه بالنسبة نهاية (قوله والصحيح) (الخ) أي  
وان الصيحين (قوله) ومعنى روايته (الخ) الى التنبه في النهاية (قوله في الجموع) (الخ) ثم يقدم لما بعد مراده  
لفظه (قوله في روايات) خبره يقدم قوله ان الذي (الخ) (قوله عن ابن عتبات) أي تلك الروايات (قوله بانها  
الخ) أي القضية (قوله انتهى) أي مافي الجموع (قوله وقد يجمع) أي بين تلك الروايات والرواية السابقة  
عن الصيحين (قوله يصل) (الخ) أي صلاة كاملة قول المتأخرين ان كان في ركعة (الخ) هو غاية عش (قوله غير  
ركعة الامام) أي قوله ومر في النهاية والمغني (قوله مقدماعلم) (الخ) أي في أمثاله (قوله لانه يلقى صلاة نفسه  
الخ) أي في المستقبل لاني الماضي حتى اذا اقتدى بعد طمأنينة تركوه بغيره بحسبه هذا الركوع وعش  
ما يأتي به مع الامام بل ذلك للمتابعة سم وعش (قوله ثم شيعة فاعلم ان كان أو فاعلم مثلا) أي أو كما أو

قوله أولا لفصل واما الاقتداء بنسبة الامام قطعنا (الخ) (قوله وان كان ضعيفا) في اطلاق تضعيفه نظر اذ  
يجوز اقتداء الامام بالآخر لا يستلزم تحقق استخلافه (قوله) بدقول الجلال انخرجوا انفسهم (قوله) أي لانه يدل على  
خروجهم من غير اخرج (قوله وامأثوله) أي الجلال (قوله أي تابعوه) لا يقال كيف يلتزم هذا مع قول  
الجلال انخرجوا انفسهم (الخ) الذي اعترض عليه فمع تقدم هذا محل المعطوف في كلامه على ما يأتي به  
المعطوف عليه في ذلك الكلام لا ينافي لانه لو كان اخرجوا انفسهم عن الاقتداء معا تعان  
الاختلاف وهو منوع (قوله أي تابعوه) (الخ) فيمن ظاهر كلام الجلال انهم أخذوا ثبوت الاقتداء (قوله)  
بتأخونه صلى الله عليه وسلم (قوله) ثم تأخرون عن المأمومين وتأخونه عن لا يستلزم تأخرون عنهم بل عدم تأخونه عن الجميع قطعي القطع بأنه لم يصروا  
تأخرون عن المأمومين وتأخونه عن لا يستلزم تأخرون عنهم بل عدم تأخونه عن الجميع قطعي القطع بأنه لم يصروا  
الجميع الثاني ان الامام اذا اخرجوا هل يجب على المأمومين نسبة الغفار قولوا لقواته صرنا الاقتداء والخشوع  
الثاني ثم ايشما تقدم الثالث فتدبرهم بطلان صلاة المأموم بتأخر الامام وليس كذلك لان المبطل تقدم  
المأموم لا يصبر ورثه متقدما بالاعتدال (قوله والصحيح) (قوله) أي صار ومقتدين قال في شرح الارشاد  
وبكر ذلك أي الاقتداء للمفرد دون المأموم الا في مافي الجموع من انه لو افتتح جماعة ثم نقلها الى جماعة  
اخرى بان احرم خلفه جنب أو حرمه فبطل حاله ثم عمل الامام فخرج وتظهر ثم رجع فحرم بالصلاة فخلق  
المأموم صلاته بصلاته ثانيا واما خلقه فخلق صلاته بصلاته بعد صلته بعد ذلك الاول كما لا يخالف  
وتكون صلاة المأموم انقلبت جماعة صار من بعد ذلك جماعة مختلفة من احرم منفردا وكذا اذا حدث  
الامام واستخلفه المأمومين فقالوا صلاتهم من جماعة الى جماعة اه وبه يعلم انه لو كان في جماعة فترى  
قطعها من غير تبين نقص في اقامتهم ثم اقتدى بامام آخر كره له وجود الخلاف في بطلان خلافتهم وهم  
فيسولون فان الاول لعدم اقامتهم منفردا بكره الاقتداء به فوجب ان يظهر اه مافي شرح الارشاد (قوله)  
لانه يلقى نظم صلاة نفسه) أي في المستقبل فلا ينافي انه قد يلتزم انه لا يلقى في الماضي حتى اذا اقتدى بعد  
طمأنينة تركوه بمقام بحسبه هذا الركوع دون ما يأتي به مع الامام بل ذلك للمتابعة (قوله في المتن) ثم يتبعه  
فاعلم ان كان أو فاعلم مثلا) أي أو كما أو واجدا وتضعيف ذلك انه لو اقتدى من في الركوع أو السجدة  
الا في من في القدام فلم يتركوه او وجوده الموعلى هذا اهل يقتله تركوه او وجوده الذي فعله قبل  
لاقتداء من اذا خلفه عليه لا يلزمه قرأه انما يظهر ان الامر كذلك وتضعيفه انه لو اقتدى من

ساحداً لوقفته ذلك أنه لو اقتدى من في الركوع أو السجدة الأولى بمن في القيام فلم يذكره أو سجده إليه  
وعلى هذا هل يعتد به بركوعه أو سجده الذي فعله قبل الاقتداء حتى إذا قام عنه إليه لا يلزمه قراءة الفاتحة  
الظاهر أن الأمر كذلك ونضيفه أيضاً أنه لو اقتدى من في الاعتدال بمن في القيام وافقه وانزله تطويل  
الاعتدال لأنه ليس باعتدال بل موافقة للامام في قيامه انتهى سم وبقي ما لو اقتدى من في الجلوس بين  
الحمدتين بمن في التشهد فهل أن يأتي بالسجدة الثانية ثم لا يفعله ولا قرأ ببل التعيين الشافعي لوجوب  
تبعه للامام فيما هو فيه ثم إن كان الاقتداء في التشهد الأول وافق الإمام فيما هو فيه وقراءة بعد سلام إمامه  
وإن كان في الأخير وافقه فيما هو فيه متى سجد بعد سلام إمامه وإن طال ما بين السجدةتين وبني أن مثل  
الاقتداء في التشهد الأخير ما لو اقتدى به في السجدة الأخيرة من صلاته بعد الطمأنينة فينظر في السجود ولا  
يشبه فيما هو فيه عـ ش يحذف (قوله في تشهده) أي الأخير ومثله السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة  
والضابط أنه يتبعه إلا إذا كان المأموم في التشهد الأخير أو السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة يعبري ومر  
أنواع عـ ش ما وافقه (قوله ولو في الجمعة) ظاهره وإن نوى به التقديس الجمعة فحصل له الاجتماع فحصل  
أر بعين له ما في ذلك أفتى الشارح فيلنظر سم (قوله واقتداء غيره الخ) تقدم من فقر بعين النهاية والغني  
ما وافقه (قوله بالنسبة) إلى قول المتن فيجدي في النهاية (قوله بالنسبة) هو فرع على توافقاً بينه المارقة فدا بطالت  
صلاته كما هو واضح وقام المحرم مـ سم على التمسح أي بخلاف ما لو كان ناسياً أو جاهلاً فلا تنبطل صلاته  
لكن الأقر بأنه يسجد للمسحود ثلاثاً لا القنود وتختلف باللفظ بينه المارقة عـ ش قول المتن (وإن شاء  
انتظر) قال في شرح العباب قال الأذري ويجب الجزم بحرمته الانتظار إذا كانت صلاة الإمام يقع بعضها  
خارج الوقت وهو ظاهر أن شرع وقد بقي من الوقت ما لا يسعها والاجاز لأنه مدله هو وجبت خارجاً كما  
انتهى اه سم (قوله بقده السابق الخ) أي بأن لا يجتنب جلوس تشهد لمحمد إمامه عـ ش عبارة سم  
يحمل أن مراده أن لا يكون الانتظار في الجلوس أحد ثم لم يجدته الإمام كفى صلى المنع بطلان العشاء مثلاً  
اه (قوله وهو الأفضل) أي على قياس ما مر في اقتداء الصبح بالظاهر من عبارة سم وكونه الأفضل لا ينشأ  
أنه لا يفعله في نفسه من حيث الجماعة اه وعبارة عـ ش والرشد قد يقال كيف يكون أفضل مع حكمه  
بكرهه الاقتداء وقد يجب أن سبب ذلك ما في المارقة من قطع العمل وذلك لا ينشأ الكراهة وفوات فضل  
الجماعة باعتبار معنى آخر انتهى عبارة اه (قوله فانه) أي فعل ما لا يعتد به (قوله وما يفعله) إلى قول المتن  
فيجدي في المعنى (قوله وما فاتكم فاعموا) قد يقال حل فاعموا على ظاهره وتأويل وافق ماسبق ليقع ليس

في الاعتدال بمن في القيام واقعه وانزله تطويل الاعتدال وفي هذا كلام تقدم في هامش فصل تحب متابعة  
الامام فرجع فيه ثم بعد ذلك وقع البحث فيما لو اقتدى من في السجدة الأولى من آخر صلاته بمن في القيام فهل  
يجوز له الانتظار في السجود ويجوز مـ أنه يجوز له الانتظار فيه وقد يؤيد به ما لو اقتدى بمسلي المغرب بالظاهر  
فانه يجوز له الانتظار في سجود ركعة الأخيرة كما هو الظاهر فليتام (قوله ولو في الجمعة) ظاهره وإن نوى به  
الاقتدى الجمعة فحصل له الجمعة فعله أها جاعاً متعمق فعل أر بعين له ما في ذلك أفتى الشارح فيلنظر سم (قوله في المتن  
وإن شاء انتظره) قال في شرح العباب واستشكل جواز الانتظار بأنه يلزم عليه تكرار وتبكير والاعتداء ورد  
بأنه لا يجوز وفيه في ذلك خلافاً لن وهم قال الأذري ويجب الجزم بحرمته الانتظار إذا كانت صلاة الإمام يقع  
بعضها خارج الوقت وهو ظاهر أن شرع وقد بقي من الوقت ما لا يسعها والاجاز لأنه مدله هو وجبت خارجاً كما  
اه (قوله بقده السابق) يحمل أن مراده أن لا يكون الانتظار في جلوس أحد ثم لم يجدته الإمام كفى صلى  
المغرب بخلاف العشاء مثلاً (قوله وهو الأفضل) وكونه الأفضل لا ينشأ أنه لا يفعله في نفسه من حيث الجماعة  
بدليل قوله السابق مع الكراهة المارقة فليتام (قوله فانه) أي فعل ما لا يعتد به (قوله وما يفعله) إلى قول المتن  
الامام فقول الحل وظاهر أهم القوت في المارقة الأخير بينهما وبين الانتظار في غير ذلك علم بحكم بقوات الجماعة  
فيه كما في الصبح بخلاف الظاهر فليتام (قوله وما فاتكم فاعموا) قد يقال حل فاعموا على ظاهره وتأويل

ومر في فصل نية القدوة أنه  
لو اقتدى به في تشهده انتظره  
ولا يتابعه (فان فرغ الإمام  
أولاً فهو كسبون) فيقوم  
و يتم صلاته ويحدث سجود  
الاقتداء به ولو في الجمعة  
واقداً أو غيره (أو)  
فرغ (هو) أي المأموم أولاً  
(فان شاء فارق) بالنسبة وسلم  
ولا كراهة لأنه فراق لعذر  
(وإن شاء انتظره) بشبهه  
السابق في فصل نية القدوة  
(للسلم معه) وهو الأفضل  
(وما فكره المسبوق) مع  
الامام مما يعتد به به  
لا لا اعتدال وما بعده فانه  
لخص المتابعة فلا يكون من  
محل الخلاف (فاول صلاته)  
وبما يفعله بعد سلام الإمام  
فأخـ صلاته الأخير المتفق  
عليه فما أذكر كتم فصلوا وما  
فاتكم فاعموا والاعتمام  
يستلزم سبق ابتداء

فغير مسلم واقض ماسبقك بحمل القضية فيه على المعنى اللغوي لانه مجاز مشهور على انه يتعين (٣٦٣) ذلك لاستحالة حقيقة القضاء الشرعية

هنا (فبعد في الباقي) من الصبح مثلاً من أدرك نائيتها مع الباقي هي أولى للمأموم وقتت معها مكلو السنة كغيره وأفاده قوله بعد (الفتوت) لان محله آخر الصلاة ورفع له قبله مع الإمام لحض المتابعة (ولو أدرك ركعتين المغرب) مع الإمام (تستشهد في نائيتها) اذ هي محل تشهد الأول وتشهده مع الإمام في أولى نفسه لحض المتابعة وهذا إجماعنا ومن الخائف وهو جعلنا على ان ما يدرك معه أول صلاته ومراه أو أدرك في آخره بعد باعية مثلاً ان أمكنه فيما قرأه السورة معقراً والأقرأهما من غير جهر لانه صفة لا تقتضي في آخره نفسه تداركها لعزوه (وان أدركه) أي المأموم الإمام (راكما) أدرك الركعة أي ماقاته من قيامها وقرأتها وان قصر وتأخير قصره فلا عذر حتى ذكره الغير الصريح بذلك وبه عليه لا يسن الخروج من خلاف جمع من أصحابنا وغيرهم انه لا يدركها لمخالفهم سنة معصية فتقول الاذرى الاحتياط توفي ذلك الآن ينسب الوقت أو تكون ثانية الجمعة ود بما ذكرته وروايات الوقت وأمكنه ذلك ركعة تدارك ركوعها من من يعمل عنه

أولى من العكس الآن توجه الأول به باستحالة حقيقة القضاء الشرعية الآن يقال يحتمل أنه حقيقة أخرى شرعية سم (قوله فغير مسلم الخ) أي الموهوم سبق الآخر (قوله لا يجمع على القضاء الخ) وقد يقال هو وان حملناه على المعنى اللغوي لفظ ماسبقك بشعر بما قرأ منه رشدي (قوله لا يتعين ذلك) أي تحمله على القضاء اللغوي ع ش (قوله لاستحالة حقيقة القضاء الخ) أي لانه عبارة عن فعل الصلاة خارج وقتها معنى وقد تنعم دلالة هذه الاستحالة على التعيين لجواز أن القضاء شرعاً بمعنى آخر كوقوع الشيء في غير محله وان كان في وقته سم على ج ه ع ش (قوله مثلاً) أي أمن الوقتي النصف الأخير من رمضان (قوله لان محله) أي القول المتن وان أذكره في النهاية والمغنى والقوله من غير جهر لانه صفة لا تقتضي (قوله من الخائف) وهو مالك وأبو حنيفة رضي الله تعالى عنهما يعبري (قوله ومم) أي في صفة الصلاة (قوله مثلاً) أي أو ثلاثه كالغروب وفي الحلي عن الانعاب أنه بكر والسور ثم تبنى في الثالثة المغرب اه (قوله ولا أفرادها) الأولى هنا في قوله لا يجمعها للأفراد (قوله لا الخ) علة لقوله من غير جهر والمصير للجهير (قوله في آخر الخ) متعلق بقوله قرأهما (قوله تدارك الخ) عبارة للمغنى لئلا يخلو صلاته منها اه عبارة لرشدي قوله تدارك الخ أي لثلاثة خلاصاته من قراءة السور حتى لم يفعلوا ولم يدركها مع الإمام وليس المراد التدارك بحسب القضاء بدليل أنه لو أدركه القراءتين أخرت في الإمام فعلها لو تدارك اه الإمام وليس المراد التدارك بحسب القضاء بدليل أنه لو أدركه القراءتين أخرت في الإمام فعلها لو تدارك اه (قوله أولى المأموم) أي قوله وبه على المغنى والى قول المتن ويكره في النهاية قول المتن (راكما) أي أقر بيا من الركوع بحيث لا يمكنه قراءة الفاتحة جميعاً قبل ركوعه شرح بافضل قول المتن (أدرك الركعة) ظاهره أنه لا فرق في أدراكها بين أن يتم الإمام الركعة ويتهامعه أولاً كان أحدث في اعتداله وهو كذلك نهاية ومعنى قال ع ش قوله في اعتداله أي أقر ركوعه بعد طمأنينة السجود اه زائد لرشدي ويشمل هذا قوله الآخر يسافلا بضرطر وحدنا الخ وصرح به الشهاب ابن حجر نقلاً عن القاضي في شرح العباب اه (قوله أي ماقاته من قيامها الخ) أي ولا فإيه أنه لانه انما يتابع على فعله غاية هذا ان اذام تحمل عنه لعزوه ع ش وفي العبري عن الشوري قوله أدرك الركعة أي ولو لم يكن الخ في كتاب الصوم حتى نواب جمعها اه (قوله وبه) أي بذلك الخ (قوله لم يجمعها الخ) متعلق بعدم سن الخروج من خلاف وعلته (قوله قوله ذلك) أي خلاف الجمع (قوله ود الخ) خبر فنقول الاذرى الخ (قوله ولو شاذ الوقت الخ) أي عباس ركعة كاملة ع ش (قوله لم يزل الاقتداء به) ظاهره وان عذر بالتأخير وقتة سم على ج ه رشدي (قوله لانه الاقتداء الخ) كان وجهه لتصر صلاته أدها لا قضاءه ونظيره أنه لو كان ذلك يومه أو الوقوع جميع الصلاة في الوقت وجب أيضاً تلازم يؤدي تركه الى إخراج جزء من الصلاة عن الوقت بصري أقول كلام الشارح والنهاية المتقدم في شرحه ولو أحرز منه رد الخ كالصريح في خلافه ما استظهره وعلى فرض تسليمه ينبغي تقديره بما مر أن نقاي هامش قول المصنفون شاء انتظر (قوله انما يدركها) أي قول المتن قبل ارتفاع الخ في المغنى والى قوله ويكره النهاية (قوله بشرط أن يكون ذلك الركوع محصوراً بالخ) ولو أن المأموم الإمام لم يتيسر ركوعه بالركعة كاملة بان أدركه معصراً لانه مقتضى سبيله الركعة لان الإمام لا يعمل عنه شيئاً نعم ان علمه هو وأودنه ثمس لزم الاعتداء لتقصيره كعلمه ثمس نهايه ومعنى (قوله واقض ماسبقك لتتقوا) ليس أولى من العكس الآن توجه الأول به باستحالة حقيقة القضاء الشرعية الآن يقال يحتمل انه حقيقة أخرى شرعية (قوله لاستحالة حقيقة القضاء الخ) قد تنعم دلالة هذه الاستحالة على التعيين لجواز أن القضاء شرعاً بمعنى آخر كوقوع الشيء في غير محله وان كان في وقته (قوله لم يزل الاقتداء به) ظاهره وان عذر بالتأخير وفيه وقتة (قوله فلا يضرطر وحدنا الخ) قال في شرح العباب لو أحدث الإمام في سجودك ثم وثق في أدراك المأموم الركعة بالاختلاف كالحلي المصنوع كانه لانه أدرك ركوعاً محصوراً بالإمام ذكره اللغوي وغيره وهو ظاهر والذي يظهر ان حدثه بعد ان أدركه المأموم في الركوع وعاطف ان كذلك

الاحتياط لانه الاقتداء به كاهو ظاهر (قلت) انما يدركها (بشرط أن) يكون ذلك الركوع محصوراً به كايضد كلامي الجمعة بان لا يكون محدثاً منه فلا ينشطر وحدته

بعد ادراك المأمومه معه) ظاهر وان لم يدرك السجود سم بل وان لم يدرك الاعتدال كما مر عن النهاية والمغني  
والاعقاب (قوله) ان ذكر عصالته الثاني أي من الركعة الثانية أو الأولى اذا كان المأموم موقفاً لا مائلاً في  
صلاته لم يركع من عدم حتى يركع الركعة الأولى مطلقاً ع (قوله) لا يدرك به  
الركعة أي ركعة الكسوف نعم لو اقتدى به أي في الركعة الثانية من الكسوف في غير مصليها أدرك الركعة  
لأنه أدرك معبر كوعا يحسوا بأشوح مر اه سم قال الرشدي قوله غير مصليها أي وأصلها كسوف الظاهر  
فيما يظهر اه (قوله) لا بالامكان الخ) وصورة الامكان كل زائد في الخنا على أقل الركوع قدراً أو تركه  
لا علم أن (قوله) يقينا متعلق بطلعت ع (قوله) يقينا) الى قوله ويسجد الشاك في المغني (قوله) يقينا  
وذلك بالمشاهدة في البصر ووضع يده على ظهره في الاعي يجري قول المتن (قبل ارتفاع الامام الخ) دخل فيه  
مالو كان الامام أي بكل الركوع أو زائد في الانحناء ثم اقتدى به المأموم فشرع الامام في الرفع والمأموم في  
الهوى وأطمان يقينا قبل مفارقة الامام في ارتفاعه لاق الركوع وهو ظاهر وبصره به كلام شعبنا  
الزاد ع قول المتن (ولو شاك الخ) أي المسوق القتيدي ابتداء وماذا ذكر المغز الفاتحة ثم اقتدى من  
في الركوع ثم شك في ادراك حد الاجزاء فلا يضر لانه لما أتى بالفاتحة قبل الركوع كان غزله الموافق فيدرك  
الركعة وان لم يطمئن قبل ارتفاع الامام أو شاك فافاً مر اه سم (قوله) وكذا ان ظن الخ) أي وان نظره فيه  
الزركشي نهاية ومعنى (قوله) بل غلب على ظنه) يقينه لا كفتاه بالا اعتقاد الجازم مر اه سم عبارة الزركشي  
على باطل قوله يقينه هذا منقول للذهب وفي سم على الحقيقة نقلاً عن بحث مر اه يكفي الاعتقاد الجازم  
عبارة النقابى على الحقلى ومثل اليقين ظن لا يرد دمه كاهو ظاهر في نحو يسجد أو أي واعنده شيئاً الى  
ونظر العلامة من ادراكهم الكوراني في منقول المذهب بما يشتهى في الـ وكذلك نظيره في الزركشي ولا يصح  
الناس الا هذا والآخر ان مقتضى الامام في الركوع مع البعد لا يكون مدواً كالركعة مطلقاً اه وعبارة  
ونقل عن الفارقي أنه اذا كان المأموم لا يرى الامام فالتعبدان بطلت في ظنه أنه أدرك الامام في القدر الجزئي  
اه (قوله) ويسجد الشاك الخ) يؤخذ من التعلي أن عمله أن أسير الشاك الى ما بعده سلام الامام بصرى  
(قوله) لانه شاك الخ) يؤخذ منه أنه لا يسجد في المواقى على مصلى المغرب على العشاء في ركوع الامام وتلك  
ادراك حد الاجزاء لانه وان ألفى هذه لكن نالته يدرك كاهم الامام كاهو ظاهر سم قول المتن (و يسكب  
للاحرام) أي وجوباً كغيره في القيام أو بدله فان وقع بعينه في غير القيام أي ان كان في محض التحيز في  
القراءة لم تنقض صلاته فرضاً ولا نقلاً نهاية ومعنى وعبره قال الرشدي قوله لم تنقض صلاته فرضاً ولا نقلاً  
ظاهره ولو جاهلاً وافتقاراً على شرح هذه الناصح لكن بخلاف ما قدمه في هذا الشرح في صفة  
الصلاة قبل الركن الثاني اه وقال ع (قوله) مر فرضاً ولا نقلاً كذا في نسخة وظاهره أنه لا فرق في ذلك  
بين العلم والجاهل لكنه قال في صفة الصلاة ما تفسر أدرك مسبوق قبل تمام التكبير فيها لا انقلب

أشياء من العلة المذكورة ثم رأيت القاضي صرح بما يؤيد ما ذكره الخ اه (قوله) بعد ادراك المأمومه  
معه) ظاهر وان لم يدرك السجود (قوله) وسند كفي الكسوف ان ركوع صلاته الثاني لا يدرك به الركعة أي  
ركعة الكسوف نعم لو اقتدى به في غير مصليها أي في الركعة الثانية أي من الكسوف أدرك الركعة  
أدرك معبر كوعا يحسوا بأشوح مر (قوله) وان يطمئن قبل ارتفاع الامام من أقل الركوع والله أعلم ولو  
شك في ادراك حد الاجزاء لم يقصد ركعة) وقع البحث هل يجزئ ذلك في منفرد أو الفاتحة ثم اقتدى من  
الركوع فهل يشترط في ادراك الركعة ان يطمئن قبل ارتفاع الامام من أقل الركوع وبصره الشاك في  
ادراك حد الاجزاء لانه لم يدرك بعد اقتداءه بقدر الفاتحة كان غزله المسبوق فله حكمه أولاً يجزئ ذلك فيه  
لانه لما أتى بالفاتحة قبل ركوع الامام كان غزله الموافق فيدرك الركعة وان لم يطمئن قبل ارتفاع الامام أو  
شك في نظره والظاهر وفاقاً لمر الثاني فليست أم (قوله) وكذا ان ظن الخ) يقينه لا كفتاه بالا اعتقاد الجازم مر  
(قوله) لانه شاك بعد سلام الامام الخ) يؤخذ منه أنه لا يسجد في المواقى على مصلى المغرب على العشاء في

بعد ادراك المأمومه معه  
ولا في ركوع زائد سهابه  
وسند كفي الكسوف ان  
ركوع صلاته الثاني لا يدرك  
به الركعة أيضاً لانه وان  
سببه فتنة الاعتدال  
وان يطمئن) بالفضل  
لا بالامكان يقينا (قبل  
ارتفاع الامام عن أقل  
الركوع والله أعلم ولو شك  
في ادراك حد الاجزاء  
بأن شك هل اطمان قبل  
ارتفاع الامام عن أقل  
الركوع (لم يقصد ركعة  
في الظاهر) وكذا ان ظن  
ادراك ذلك بل أغلب على  
ظنه ان هذا رخصته  
لا بد من تحقق سببها فلم  
ينظر لاصل بقائه الامام فيه  
ويسجد الشاك بسهولة  
شاك بعد سلام الامام  
صدركهاته فلم يقصد عنه  
(وكبير)

السبوق (للاحرام ثم الركوع) ومثله هنا وفيما يأتي من بعد تلاوة خارج الصلاة (٣٦٥) تعارض في حقه ثلثا الانتفاع والهو

لاختلافهما وحيد  
لا يحتاج لنية احرام بالاول  
اذلا تعارض ويظهر ان محله  
ان عزم عند التحريم على ان  
يكبر للركوع ايضا مالم يكبر  
للتعزم غافلا عن ذلك ثم طرأ  
له التكبير للركوع فكبر له  
فلا تقضه هـ هذه التكبيرة  
الثانية شيابل بالحق الاول  
التفصيل الا في (فان  
فواهما) أي الاحرام  
والركوع (بتكبيرة)  
واحدة اقتصر عليها (لم  
تتعد) صلاته (على  
الصحيح) لانه شرل ين فرض  
وسنة مقصودة فاشبهت  
الفطر - وسنة لا تظهر  
والجسدة (وقيل تنعقد) هـ  
(نفسا) كالواحد خمسة  
دوام متلازمين به الفرض  
والنوع فاما بقوله تعالى  
وعلى الاول يرق بان النية  
ثم يغفر فيها مالا يغفرها  
وأصا فالنفس لم لا يحتاج  
لنية فليؤثر فيه فساد النية  
بالتشرب وهنالا ينقص  
النية فانوه اقتراها  
بمفسد وهو التشرب  
المذكور ولعل هذا هو محط  
من قال لا يصح معتبر بين  
المستلزمين (وان) نوى بها  
التعزم فقط وأنها وحوالي  
القيام مثلا أقرب من ان  
أقل الركوع ان تعقدت  
صلاته وان (لم ين) بها  
(شام تنعقد) صلاته (على  
الصحيح) لان قرينة الانتفاع

نفل لعزمه اذا لم يزعم بطلان الخصوص بطلان العموم اه وهو الاقرب لما عليه اه وبأن آتيا عن  
عن شرح الارشاد ما وافقه (قوله السبوق) أي الذي أدرك المأم في الركوع معني قول المتن (ثم الركوع)  
أي ندب لانه محسوب له فندسبه للتكبير بهما ومعني (قوله ومثله هنا وفيما يأتي من بعد تلاوة خارج) فيكبر  
للاحرام بهما ثم جوى السجود سم (قوله ويستند) أي حين اذ يكبر لكل منهما سم (قوله ويظهر ان  
محله الخ) أي عدم الاحتياج فهذا تقدير لقوله وحيد لا يحتاج الخ الظاهر في أنه يكفي بتعدد التكبير مطلقا  
وبه يندفع اعتراض سم بمناصته قوله اذلا تعارض فيه نظير بل التعارض ثابت حين الاتيان بالاول  
لانفرادها حيث وثبت عدم الانفراد عند الثانية لا يفيد فلو شرط هنا عند الابتداء بنية الاحرام أو نحوها كعزم  
الاتيان بالتكبير للركوع كان مقهرا وان كان خلاف ظاهر كلامهم اه (قوله نزع عند التعزم الخ)  
يتردد النظر فيما لو عزم عند التعزم على الاتيان بتكبيرين ثم أتى واحدا من غير قصد تعزم ثم أعرض عن  
الثاني هل تقع الصلاة الظاهر نعم بصري أي كما يفهمه قول الشارح ا ما لو كبر للتعزم الخ (قوله للتعزم) أي  
حين التعزم قول المتن (فان فواهما بتكبيرين) الخ أهم أنه لا يضر الاطلاق فيما لو أتى بتكبيرين لم يضر الاول  
للتعزم عن عدم المعارض والثانية للركوع وهو ظاهر في فتاوى الشارح من ما وافقوه بهذه يسقط ما ظن  
به سم على ج في هذه الصورة ونص الفتاوى سئل عن وجد الامام ركعا فكبر ركعا ثم كبر ركعا  
بقصد الانتقال فهل تقع صلاته فاجاب بوجوب صلاته خلا فالبعض عش أقول هذه الفتوى تتالف بقول  
الشارح المتقدم يظهر الخ كما يخالف كلام سم المتقدم هناك وان قوله أي عش مع عدم المعارض يقبل  
المتح فلا يذهب اشكال سم المتقدم (قوله أي الاحرام) الخ قوله وعلى الاول في المتن الاقوله واحدة الى المتن  
والى قوله وقرأ في النهاية الاقوله اقتصر عليها وقوله واهل الى المتن (قوله اقتصر عليها) يفهم الاعتقاد اذ لم  
يقصر بان أتى بتكبيرين ونواهما بالاول لكن قضية تعادل الصحيح عدم النية وهو الوجه سم (قوله  
ولعل هذا الخ) أي الفرق الثاني في النهاية والمعني ما ناصه على أن القياس مدفوع وليس فيهما معبر لان  
صدقة الفرض ليست شرطا في صحة صدقة النفل فاذا بطل الفرض مع النفل بخلاف تكبيرة الاحرام فانها  
شرط في صحة تكبيرة الانتقال فلا حاجة بينهما حيث ا ه (قوله وهو الى القيام مثلا) أي ان كان فرضه القيام  
رشيدي (قوله أقرب به) أي أقل (الركوع) يخرج اذا اصاب بينهما على السواء عوارش الا ارشاد ندخله  
وهي وان بينهما أي التكبيرة الواحدة التي اقتصر عليها أي نوا بالاحرام فقط قبل أن يصير أقرب الى أقل  
الركوع ولا لم تنعقد الالباهل فتعقد له نغلا ما اذا نوى الركوع وحده أو مع التعزم أو أحدهما بهينه  
أو أطلق فلا تعقد صلاته فرضا مطلقا ولا نفلا مالم يكن جاهلا انتهت اه سم وتقدم عن عش اعتباه  
(قوله تنعقد صلاته) ظاهر كلامهم ولو جاهلا وهو عاتبه بالو يقع كثيرا للعوام وفي شرح الارشاد  
وتتعد نفلا لمعاهل اه حاجي وتقدم عن سم وعش ما وافق (قوله عنهما) الاول عن الثاني (قوله به) رد  
الخ) أي بالتأمل المذكور و (قوله) أي الصحيح المذكور و (قوله محله) أي عدم الاشتراط (قوله من  
ركوع الامام وشك في ادائه الحد الاجزاه لانه وان أتى هذه لكن الثالثة بدر كها مع الامام كجوه ظاهر (قوله  
ومثله هنا وفيما يأتي من بعد سجدة تلاوة الخ) فيكبر للاحرام بهما ثم جوى السجود (قوله ويستند) أي حين اذ  
يكبر لكل منهما (قوله اذلا تعارض) فيه نظير بل التعارض ثابت حين الاتيان بالاول لانفرادها حيث وثبت عدم  
عدم الانفراد عند الثانية لا يفيد فلو شرط هنا عند الابتداء بنية الاحرام أو نحوها كعزم الاتيان بالتكبير  
للكوع كان مقهرا وان كان خلاف ظاهر كلامهم (قوله اقتصر عليها) يفهم الاعتقاد اذ لم يقصر بان أتى  
بتكبيرين ونواهما بالاول لكن قضية تعادل الصحيح عدم النية وهو الوجه سم (قوله أقرب به) أي أقل  
الركوع يخرج اذا اصاب بينهما على السواء عوارش الا ارشاد ندخله فثامه وهي وان بينهما أي  
التكبيرة الواحدة التي اقتصر عليها نوا بالاحرام فقط قبل أن يصير أقرب الى أقل الركوع واللات تعد الا

تصرفها الموقوف بنية الهوى تصرفها به فاحجب لقد صار فيهما ونية التعزم فقط لتعارضهما به يرد استسكال الاضوية بان قصد  
الركن لا يشترط ان محله حيث اصاب فيهما وصار فيهما صاف كما علمت من

كلامه ما اصابه ان ثبوت الركوع فقط (٣٦٦) كذلك اذا تعذر وكذا انية أحدهما بهما التعارض هنا ايضا وما ادسه سؤي ما لو شك انوى

كلامه) أى الصنف (قوله اذا الظاهر الخ) هل هو على الطلوع أو يقيد بالاطال الزمن أو مضى معه ركن لان الشك فيه اذا كرر لا يزيد على الشك فى أصل التيقن تأمل ولعل الشك فى وجوب كان خلاف ظاهر اطلاله بصري (قوله مثلا) يخفى عنه قول المصنف فابعد (قوله وهو الخ) أى الامام الآن يخلص بذلك الانتقال الى ركوع الامام مع علمه انه لا يمكن له الطمأنينة قبل قيام الامام من اقل الركوع (قوله أخذها من) أى قبل قول المتن الاتكيفية الاحرام (قوله ومضى شرح الخ) أى فى فصل تبطل بالنقض بحرفين كرى (قوله وان لم تحسب) الظاهر التذكير قول المتن (فى التشهد الخ) ووافق فى الجمال التشهد ايضا نهاية ومضى (قوله نداء) الى قوله وغلط فى النهاية والمغنى (قوله اذ كرما اذ كر الخ) هذا قد يخرج رفع البدن عند قيام الامام من التشهد الاول حيث يمكن اولا للمأموم و يظهر الا ان انا ياتى به متابعا لادامه وينقل عن سج فى شرح الارشاد انه ياتى به وان لم يات به له لم يقل اجتمع ع وش وفى الجبري ياتى به قال الشورى وأفهم كلامه هنا صرحوا به أنه لا يوافق فى كيفية الجلوس بل يجلس مفترضا وان كان الامام متورا كما ومنه يؤخذ انه لا يوافق فى رفع البدن عند قيام الامام من تشهده الاول حيث يمكن اولا للمأموم انتهى اه أقول وفى الاخذ توقف (قوله كالتعميد) أى فى الاعتدال الجبري (قوله والسمع) أى حتى عقب التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما اعتد ذلك شعبنا الزمى ووجهه بان الصلاة لا سكوت فبما سمى على المنهج اه ع ش (قوله بان فيه تكرير ركن الخ) انظر من أين لزم التكرير بالذم مع اختلاف جعل هذا التشهد وما ياتى به بعد سم (قوله بشذوذ الخ) أى الخلاف المذكور (قوله حتى على الاكل) كذا مر اه سم (قوله ولو فى تشهد المأموم الاول) خلافا لنهاية عبارته وظاهر كلامهم أنه نواقض حتى فى الصلاة على الاكل فى غير محل تشهده وهو ظاهر اه قال الرشيدى قوله هر فى غير محل تشهده أى بان كان تشهده اولاه فلا ياتى بالصلاة على الاكل وهو ظاهر لاحراج التشهد الاول عما طلب فيه وليس هو حيث دل الجهر والمتابعة ما لم قد تقدم فى صفة الصلوة فى الشرح ما يؤخذ من هذا كونه لكن الشهابان من جرح يخالف ذلك وكان الشارح مر اشار بما ذكر الى مخالفة غير راجع اه (قوله أى الامام) الى قوله اه فى المغنى والى قوله وكذا الناس فى النهاية الا قوله والمراد الى وان سهاقولى المتر (فى سجدة الخ) الظاهر انه يشترط شروما اذ ذكره فيه كطمانينة السجود فان تركها بعد ابطلت صلاته مر اه سم (قوله مثلا) أى وأجاس بين السجدين أو وتشهد اول أو ثانيا معنى عبارة النهاية ومثاله كل ما لا يحسب اه (قوله ولا هو محسوب له) قال شعبنا ع ش فى الحاشية يؤخذ منه أنه لا يجب عليه وضع الاغضاء السبعة فى هذا السجود وفى هذا الاخذ نظر ظاهر اذا لو جددت حتى حقيقة السجود فلا يصدق علمه تايعفى السجود على أن هذا الاخذ مبنى أن الغير فى ولا هو الخ للسجود وظاهر انه ليس كذلك بل هو كالشارة التى قبله للانتقال المذكور وكما هو ظاهر ومما لى التعليل الذى فى الشرح أن التكبير اما ان يكون المتابعة اوله محسوب به والانتقال المذكور وليس واحدا منهما شرى اقول تقدم آفناع سم ماوافق النظر وأما قوله وعلمه انه ليس الخ فصرح بصنيع المغنى أن انصهر للسجود والاشارة للانتقال (قوله بخلاف الركوع) أى فانه محسوب به نهاية (قوله فانه الخ) أى المصنف فى قوله ولو اذ ذكره للماحل فتقدمه نغلا أما اذا نوى الركوع وحده أو مع القوم أو أحدهما لا يعينه أو أطلق فلا تنقد صلاته فرضا مطلقا ولا تنقلا ما لم يكن جاهلا اه وقال فى شرح العلب ما منه محل على عدم الاعتقاد فيما ذكر فى العالم اما الجاهل فانه تاس انها تشهده نفسا مطلقا كن آخر خمسة ادم الى آخره ياتى به فراجعوا النظر قوى جدا فى نحو نية الركوع وحده كالا يخفى بل يجب أن لا يكون هذا مرادا (قوله بان فيه تكرير ركن فولى) انظر من أين لزم التكرير بالذم مع اختلاف جعل هذا التشهد وما ياتى به بعد (قوله حتى على الاكل) كذا مر (قوله فى المتن فى سجدة الخ) الظاهر انه يشترط شروما اذ ذكره فيه كطمانينة السجود فلو تركها بعد

بها القوم وحده أو اذا الظاهر فى هذه البطلان أيضا (ولو اذ ذكره) أى الامام (فى اعتداله مثلا) فبما بعده انتقل معه (وجوب با ثم يظهر فيما لو اخرج وهو فى جلسة الاستراحة انه لا يلزمه موافقته فيما اخذ مما امر ان مخالفة فيها غير فائضة ومضى فى شرحه ولو فعل فى صلاته غيرهما يتعلق بما هنا فراجع (مكبرا) نداء وان لم يحسبه موافقة له فى تكبيره (والاصح أنه يوافق) نداء (فى) اذ كر ما اذ كر معه وان لم يحسب له التكبير والتعميد (والتشهد والتسبيحات) وقيل يجب موافقته فى التشهد الاخير وغلط وقيل يجب فى القنوت والتشهد الاول واعتراض ندب الموافقة فى التشهد بان فيه تكرير ركن قوف وفى ابطاله خلاف ورد بشذوذه وأمن جرحه انه هنا لا بصورة المتابعة وبه يجمعوا فى الصلوة حتى على الاول فى تشهد المأموم الاول ولا نظر لعدم تنهايه لما تقرر من خلف الموافقة رعاية المتابعة لاحال المأموم (و) الاصح (أن من اذكره) أى الامام قبل ما لا يحسبه كان اذكره (فى سجدة) أولى أو ثانياة مثلا لم يكبر للانتقال اليها) لانه لم يتابعه فى ذلك ولا هو محسوب به بخلاف الركوع وأفهم قوله الهام اقدمه انه تكبر بعد ذلك اذا انتقل مع من السجود أو غيره موافقة وخرج بأولى أو ثانياة أو اذكره فى سجدة التلاوة

قال الأذري فالتى يتقدم أنه تكبر للمتابعة محسوس به قال وأما سجد السهو فينقذ (٣٦٧) في التكبير لهم اختلاف من الخلاف

في اعتداله الخ (قوله قال الأذري الخ) عبارة مغني والاولى كمال الأذري أن يقال انه يكبر في سجدة التلاوة  
لأنه محسوس به أى اذا كان سمع قراءة آية السجدة وأما سجد السهو فتبين على الخلاف في أنه بعدد أى  
مسألة أنه لم يقلنا بالاول وهو الصحيح لم يكبر والا كبراه (قوله ينقذ) أى يظهر نظروا أو أضحاع ع  
(قوله المتابعة) قد يتبعها - عاقله لا تلازمها ونعم كبر لا لمحسوس به لا للمتابع في الانتقال بها إلا  
متابعة في ذلك وكان ينبغي إبدال قوله للمتابعة بقوله للانتقال سم (قوله ولا فلا) أى وهو الرابع ع  
(قوله وفي كون التلاوة الخ) أى سجود التلاوة وسجد السهو وكان الصواب وفي كون سجدة التلاوة لأن  
سجد السهو لم ينقل فمعناه أحد أنهما محسوس بتأنيده وأماهما محض المتابعة بخلاف سجدة التلاوة  
عش صبرة الرشيدي لا ينبغي أنه كان المناسب في كون سجود التلاوة محسوسا بالاول والأذري لم يدع حسان  
سجد السهو والتأنيب التكبير وعدمه فمعناه على الخلاف المقرر فيها اه (قوله حينئذ الذى ينقل الخ)  
فان قيل يمكن جعل كلام الأذري بالنسبة لسجدة التلاوة على ما إذا سمع قراءة آية السجدة قبل الانتداب ثم  
اقتدى به ساجدا اذ هي حينئذ محسوس به قلت نعم حسان اه حينئذ ممنوع اذ لا ينسب للمصلح سجودا سم  
فراعه قبل النخول في الصلاة ولعن اقتدى به فهذا السجود ليس للمتابعة سم (قوله انه لا يكبر  
للانتقال الخ) خلافا لمغني بالنسبة لسجدة التلاوة تكبر (قوله لها) أى الى السجدة الثلاث عش  
(قوله يعنى انتقل الخ) أى وهو الغالب سم (قوله كان أدركه الخ) عبارة مغني بان الخ (قوله والمراد الخ)  
أى القيام في أولهم فان تعهدا الخ (قوله مغفر قسجد القعود) قد يقال ينبغي البطالين تعهدا لاخذنى  
المنوع وان لم يفرق حد القعود لأنه شروع في المبطل وهو مبطل كقوله ثلاث فعات متوالية فان مجرد  
الشروع في الاول مبطل فلتأمل سم أقول وقد يفرق بان ما هنا مقصود باعتبار الأصل بخلاف ذلك (قوله  
حتى يجلس الخ) أى وان سلم الإمام قبل أن يجلس وأذا جلس قبل سلام الإمام وكان موضع جباوسه كاهو  
الفرص لم يجب قيامه فوراً بعد سلام الإمام كقولهم بقوم وكذا إذا جلس بعد سلام الإمام فيما يظهر لا قيامه  
لغوف كانه باقى الجلوس ويعلم من قوله المذكور انه اذا جلس لا يعتد به بالركعة التى قام بها وهل يعتد به  
بما بعدها جلوسه بعدها بل القيام السوان كان قصد الجلوس بين السجدة تن أو الاستراحة فيقوم مقام  
الجلوس الذى تعهد ولا يتقدم في ذلك قصد ما ذكره في نظر ولا يعتد بالاعتدال ذكر سم وقوله وكذا اذا

بطلت مسلانه مر (قوله قال الأذري فالتى يتقدم انه تكبر للمتابعة محسوس به) قد يفهم سقاط قوله  
لما تعاد لا تلازمها ونعم كبر لا لمحسوس به لا للمتابعة في الانتقال بها إلا تلازمه معنى ذلك وكان ينبغي  
إبدال قوله للمتابعة بقوله للانتقال فلتأمل (قوله للمتابعة) لعل الوجه سقاطه (قوله الذى يتبعه) انه لا يكبر  
للانتقال (لها) فان قيل يمكن جعل كلام الأذري بالنسبة لسجدة التلاوة على ما إذا سمع قراءة آية السجدة  
قبل الانتداب ثم اقتدى به ساجدا اذ هي حينئذ محسوس به قلت نعم حسان اه حينئذ ممنوع اذ لا ينسب  
للمصلح سجودا سم فراهه قبل النخول في الصلاة ولعن اقتدى به بدليل انه لو انفردها غلبا حرام لم  
يجزه السجود لسماعه قبل الاحرام فهذا المعبود ليس للمتابعة فلا ينسب التكبير للانتقال به مر (قوله يعنى  
انتقل الخ) أى وهو الغالب (قوله مغفر قسجد القعود) قد يقال ينبغي البطالين تعهدا لاخذنى القعود  
وان لم يفرق حد القعود لأنه شروع في المبطل وهو مبطل كقوله ثلاث فعات متوالية فان مجرد الشروع  
في الاول مبطل فلتأمل سم (قوله حتى يجلس) علم منه انه اذا لم يجلس لا يعتد به بالركعة التى قام بها وهل يعتد به  
بما بعدها جلوسه بعدها بل القيام اليه وان كان قصد الجلوس بين السجدة تن أو الاستراحة فيقوم مقام  
الجلوس الذى طلب منه ولا يتقدم في ذلك قصد ما ذكره في نظر ولا يعتد بالاعتدال ذكر (قوله حتى يجلس)  
أى وان سلم الإمام قبل أن يجلس وأذا جلس قبل سلام الإمام وكان موضع جباوسه كاهو الفرص لم يجب قيامه  
فوراً بعد سلام الإمام كقولهم بقوم وكذا اذا جلس بعد سلام الإمام فيما يظهر لا قيامه لغوف كانه باقى الجلوس  
وهو لبقى في الجلوس لم يلزمه القيام فوراً بعد سلام الإمام (قوله على خلاف ما مر الخ) أى على صحيح المهر رانه

بعد الاول فان مكثت في محل جباوسه لم يكره وان طال أو في غيره

بطلت صلواته ان علم وتعمد أي جوب (١٦٨) القيام عليه فورا لا يجد للسهو ويظهر أن الخل بالغورية هنا هو ما يزيد على قدر جليلة

الاستراحة وقد مر أن  
 أقول بها لا يبطل بقدرها  
 يقدره بطول الجلوس  
 بين الصلوتين وذلك لأن  
 قدر عاده وتطول بلاغين  
 فأخبر وكذا يقال في كل  
 حالاً فيه يجب على المأموم  
 القيام أو يجوز أو ينضبط  
 الفورية يتعين بما ذكره  
 ثم أتت به في المجموع صرح  
 بذلك وصبرته وإن لم يكن  
 في اشتغال المأموم بها تخلف  
 فأخبر بأن ترك الإمام جلسة  
 الاستراحة أثناء المأمومة  
 قبل الصلاة فيها المأموم  
 قها سيرة قالوا ولماذا  
 قد حرم غير موضع علم  
 تبطل صلاته انتهت فتأمل  
 قوله زاد قدرها في غير  
 موضع فانه صريح في أن  
 كل ما وجب القوم في الانتقال

عنه إلى غيره فقلنا بقدر  
بطلية الاستراحة لا يضر  
لأنه لا يفتقد أحد جلس  
الاستراحة في غير محله وقد  
علمنا أنهم مصرحون بأن  
زيادة قدرها لا يضر  
\*(باب) كيفية صلاة  
السافر) من حيث السفر  
وهي القصر وينبغي الكلام  
في قصر فوات الحضر  
والجمع وينبغي الجمع بالمطر  
فانظر اعتراضه بأن الزجة  
ناقصة على أن المعيب  
النقص عافيا لا الزيادة  
عليه والاصل في القصر

\* (باب كيفية صلاة المسافر) \* (قوله فاندفع اعتراضه الخ) فيه نظر

ممكنو

محوراه عند الامن أيضا (انما تقصر) مكتوبة



لا يجوز مندور (رابعة) الصريح ومغرب اجاءا ثم حكى عن بعض اصحابنا جواز قصر الصبح (٢٦٩) في الخوف الخوكة وفي خبر مسلم ان

الصلاة فرضت في الخوف

ركعتين جازي على الله يصلها

فسمع الامام وينفذ ما يراه

وعنه ابن عباس ومن تبعه

القصر المندور في الخوف

في الصبح وغيرها لعموم

الحديث المذكور (مؤداة)

وقائسة السفر الاثنية

ملحقة بها فلا ينافي في الحصر

اياه اضافي (في السفر

الطويل) اتفاقا في الامن

وعلى الاظهر في الخوف

(المباح) أي الجائز في ظنه

كن أرسل بكلام يعلم فيه

معصية كالمظهر سواء

الواجب والمندوب والمباح

والكره ومنه أن يسافر

وحده لاسيا في الليل فليد

أحد وغيره كره على الله

عليه وسلم الوحدة في السفر

ولن ركب القلة وحده

أي أن نزل ضررا بالحقوق

الراكبة طهات والراكبان

شيطانان والثلاثة ركب

فكره أيضا ثنائتهما لكن

الكره هنا أخف وصح

شبهوا يعلم الناس ما أعلف

الوحدة ماسارا كعب بابل

وحده والاوجه أن من

أنس بالله بحيث صار بأنس

بالوحدة كأنس غيره بالرفقة

عدم الكراهة كالودعت

لأنفراد حاجة والبعدين

الرفقة حيث لا يفقه غوهم

كالوحدة كالمظهر

(لا تافا لخبر) ولو احتالا

ومثله في جميع ما ياتى سفر

مكتوب في حقها إعادة تأمات أي أن صلاحها مقصود ولو صلاحها تأمات ينبغي أن يتمتع إعادة تأمات مقصودة سم  
على التمسح وينبغي أن يحمل ذلك إذا لم يعد حاله في الأولى أو نحوها من الخلاف والأجزاء قصر الثانية  
وإنما ما يجب كل بقوله المتخالف وساقا للشرح من أن الوجه إعادة تأمات مقصودة في قول المصنف ولو  
اقتدى بجمع الخوف ع (قوله لا يجوز مندور) عبارة الغني فلا قصر المندور كان نذر أن يصل أو يرجع كون  
والناظر كان يرى أن بعد خمس سنين الظاهر القليقة تاله بدور وده اه (قوله فلا ينافي في الحصر) أي لأن  
الغني حيث مؤداة وما ألقى به بابل ليس ما ياتي ولو أيد مؤداة في السفر ولو بالمكان بان يمكن فعلها بال  
وجوبها مؤداة في قولنا تأمات السفر أصلا سم (قوله أو أنه اضافي) أي لا تأمات في الحضر سم ومعنى (قوله  
اتفاقا) أي قوله لا ينافي في الغني (قوله اتفاقا الخ) عبارة الغني فلا قصر في القصر أو المشكوك في طوله في  
الامن بلا خلاف وفي الخوف على الأصح اه (قوله وعلى الاظهر في الخوف) لعلم مقابل الاظهر لا يشترط  
الطول في الخوف فلا يرجع وشدي (قوله كن أرسل الخ) كن خرج لجهة معينة تبع الشخص لا يصح سب  
سفره به ومعنى قال السيد في قوله هو لا يعلم سب الخ أقدم أنه إذا علم أنه معصية لا يقصر وأشار الشيخ  
عش في الحاشية إلى أنه هذا المفهوم غير مراد أخذ من قولنا الشارح حر في الفصل الآتي عقبه قول  
أنه لا يعلم مضعه وإن استمع على التبع القصر الخ وقد عتق هذا الأخذ بمضمونه لأن ما ياتي معروض في  
الامر فهو مشهور فلم يوجبه تسبب معصية أصلا فلا يؤخذ منه حكم عموم التابع وإن لم يكن مقهورا  
فأرجح اه (قوله لم يعلم في معصية) يتردد النظر فيما لو تبين له بعد انتهاء السفر أنه سفر معصية فهل  
يقضي نظرا للواقع أو لا يقضي نظرا لغيره فعمل تأمل ويؤيد الأولى ولهم العبرة في العبادات الخ ويتردد النظر  
أيضا في ما لو علم في أثناء سفره في متن علمه الترخص من حيث نظر لكون سفره من حيث سفر معصية  
أو لا نظر الأصل السفر وطرو ما ذكره كقطر والمصنف في السفر يحمل تأمل أيضا وعلى الأول أقرب خبر أشقول  
المصنف الآخر ولو أنشأ الخوهم مع ذلك بصري وقوله يؤيد الأولى قولهم الخ يحمل نظرا لأن الثاني المذكور  
لا يجعله عاصيا في الواقع السفر المذكور (قوله كالمظهر) وينبغي أن مثل ذلك مالم لا كره على أصله وعلم  
أن فيه معصية عش عبارة المصري وقع السؤال عما لو كره على سفر المعصية والظاهر الترخص لأنه يصير  
حيث تميز ما بالأكراه اه (قوله سواء الواجب) أي كسفر (والمندوب) أي كزارة فيوصي الله عليه وسلم  
(والمباح) أي كسفر تحارة بمعنى (قوله ومنه) أي من المكروه (أن يسافر الخ) أي ولو قصر السفر عش  
(قوله أن يسافر وحده) أي أن يسافر الخارة بقصر رجوع المبالغة بأدفعه على أمثاله والمباح في غير ذلك  
كره على شر بافضل (قوله أي أن نزل الخ) هذا التماس احتياج المبالغة بالنسبة للحدث الثاني لأن الغني يؤذن  
بالحرقة فصار علمه وشدي (قوله الركب شيطان) أي كالشيطان فإنه يبعث الناس للثلا يعلم على  
أفعاله القبيحة ومنه يقال فيما بعده عش (قوله والأوجه أن من أنس الخ) لا يخفى ما في صنعه من حيث  
الصناعة بصري أي وكان حقا أن يسدل أن يفي أو عدم الكراهة فلا يكره في حقه (قوله أخف) أي من  
الواحد (قوله ماسارا كعب بابل الخ) خص الركب بالليل لأنهما مظنة الخوف أكثر والليل الركب  
المشي ومن الليل النهار عش (قوله والبعد الخ) مبتدأ وخبره قوله كالوحدة أي في الكراهة (قوله ولو  
احتال) أي بأن شكا فانتسفر أو حضرا سم وعش وإذا الغني احتال ولو أن الأصل الاتمام اه (قوله  
ومثله) أي الحضر (في جميع ما ياتي) أي من الترخص بالسفر (قوله فلا يقصرها) أي قوله وبه فارتضى  
(قوله المتن مؤداة) وأز يد مؤداة في السفر ولو بالمكان بأنه يمكن فعلها لعل وجوبها مؤداة فعمل رد تأمات  
السفر أصلا (قوله فلا ينافي في الحضر) أي لأن الغني حيث مؤداة أو ما ألقى به بابل ليس ما ياتي (قوله أو أنه  
اضافي) أي لا تأمات في الحضر (فرع) هل يجوز قصر العادة لأنها ليست بقصر مخصوصا أو قصر الأولى أو لا أو  
بشرط قصر الأولى فعمله نظر (قوله كن أرسل بكلام الخ) مشي عليهم وكرهه والأوجه أن من أنس بالله  
الخ (قوله ولو احتال) أي بأن شكا فانتسفر أو حضرا

الغنى الاقوله الامن شد **(قوله ولو سافر الخ)** هل صور المسئلة انه شرع فيها أو أدرك في الوقت كعمتي  
لوم بشرع فيها بل آخر جهان الوقت امتنع قصرها ويجوز بقاء قدر كعمتي الوقت بعد السفر يجوز  
لقصرها وان آخر جهان الوقت وكلام الشارح في شرح الارشاد الصغير وكذا كلام الهجة كالصريح في  
الثاني لكن نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب الزلي الاول وفيه نظر ظاهر فليأتم سلم قال عمن والزبيدي  
ورجع النهاية الى الثاني بعد حمله على الاول وهو اى الثاني المعيد اه وحوى الغنى على الاول ثم قال وهذا  
ظاهر بل تأمله وان لم يذكره أحد فيما علمت وقد عرفت ذلك على شيخنا الشيخ ناصر الدين الطبري فقبله  
واستحسنه اه اى انه يشترط وقوع ركعة في السفر والا تكون مقضية حصر فلا تقصر **(قوله لا تسعها)**  
اى الصلاة بنماها **(قوله فان قلنا انها قضاء الخ)** عبارة المغنى فان بقي ما يسع ركعة الى اقل من أو يسع ركعتان  
قصر ايضا قلنا انها اداء وهو الا فلا اه **(قوله انها قضاء)** اى بان لم يبق قدر كعمتي الوقت على  
الراجح زبيدي وعش **(قوله لو جرد سبب القصر الخ)** وهو السفر **(قوله ربه فارق الخ)** اى بقوله له جود  
سبب الخ **(قوله وعدم قضاء الجمعة)** اى لا تنقضه سبب كونها جمعة هو الوقت عش **(قوله وماذا كرتي)**  
السفر الخ اعم من انه مثل السفر الذي فاتته فيه **(قوله لا رد عليه)** اى الصنف سم **(قوله وان قلنا بالشهور)**  
الخ لك ان تقول المراد بالام في السفر الاول الحس وحسنه فلا اشكال وان قلنا بمقتضى تلك القاعدة كاهو  
ظاهر يصري **(قوله ان المعروف الخ)** هو بفتح الهمزة بدل من الشهر والبدل على نية تكرار العامل بالباء  
مقدرة فيه عش والظاهر انه على تقدير من البنية **(قوله ان المعروف الخ)** ليست بقيد بل الاسم مطلقا اذا  
اعيد معرفة يكون عين الاول او تكره يكون ذخيرة كما تقرر في محله **(قوله لان الخ)** على عدم ورود **(قوله بين)**  
انه لافرق اى بين السفر الذي فاتته فيه وغيره كرتي وعش **(قوله وحصل تلك القاعدة الخ)** على انها  
أكثر سم **(قوله بحث لاقرينة الخ)** اى وقدو حديث القرينة فنهاه دون الحضر عش **(قوله غير)**  
الاولى اى بابا بها **(قوله اوهاو اعم منها)** اى كاهنا **(قوله ونحو)** اى كسفر العصبية عش عبارة سم اى  
كسفر غير القرينة اه **(قوله ممنوعة)** اى كلبا سم **(قوله المختص بها)** اى قوله وبعضه المغنى الاقوله  
لكن الى وان لاى الى المتن في الهابة الاماذا كقول المتن **(بما جواز سفرها)** اعلم ان العادة ان باب السور له  
كتفان خارجان عن محاذات عتبة محاذات الخارج بجواز العتبة هو في محاذات الكتفين فهل يتوقف  
جواز القصر على مجاوزة محاذات الكتفين فيه نظر وما لم يتوقف فغير رانهمى سم اى مال لتوقف  
القصر على المجاوزة لعمل وجهه انه لا يعد مجاوزة للسور والمجاوزة جميع اجزائه ومنها الكتفان عش  
**(قوله وان تعدد الخ)** والظاهر ان فيما قاله ابن ابي السم أخذ من كلام البغوى وأقره الزركشى من انه لو كان  
البلد ذا محلتين كبيرتين جميعهما مسورا واحدا بينهما سور داخل البلد كبلد حاة اى والدينه لا يجوز قصر  
غيره لكن نقل عن فتوى شيخنا الشهاب الزلي الاول وفيه نظر ظاهر فليأتم سلم **(قوله لا رد عليه)** اى المختص  
**(قوله وحصل تلك القاعدة الخ)** على انها أكثر سم **(قوله ونحو)** اى كسفر غير القصر **(قوله ممنوعة)** اى كلبا  
**(قوله بمجاوزة سورها)** اعلم ان العادة ان باب السور له كتفان خارجان عن محاذات عتبة محاذات الخارج  
بمجاوزة العتبة وهو في محاذات الكتفين فهل يتوقف جواز القصر على مجاوزة محاذات الكتفين فليس له  
القصر قبل مجاوزة ذلك وان انفصل عن العتبة فيه نظر وما لم يتوقف فغير رانهمى سم **(قوله كذلك)** اى  
مختص بها **(قوله لكن ان بقيت سميتها سور)** اى في شرح الروض قال لا ذرى وهل للسور والمبهم حكم العام

ولو سافر وقد بقي من الوقت  
مالا يسعها فان قلنا انها قضاء  
لم تقصر ولا قصر (ولو قضى  
فائتة السفر) السبع القصر  
(فالاظهر قصره في السفر)  
الذي فاتته فيه أو سفر آخر  
يبع القصر وان تخللت  
بينهما قامة وله وجود  
سبب القصر في قضائها  
كأذا هو به فارق عدم  
قضاء الجمعة وماذا كرتي  
السفر الاستحالة رد عليه  
وان قلنا بالشهور ران المعرفة  
اذا أصيبت تكون عين  
الاولى لان قوله دون الحضر  
يبين انه لافرق وحصل تلك  
القاعدة على نزاع فيها بحث  
لاقرينة تصرف الثانية غير  
الاولى اوهاو اعم منها  
(دون الحضر) ونحوه لفقد  
سبب القصر حال فعلها  
ودعوى انه لا يلزم من  
القضاء الاما كان يلزم من  
الاداء منسوخا ومن سافر  
من بلدة فأولى سفره بمجاوزة  
سورها المختص بها وان  
تعدان كان لها سور وكذلك  
ولو في جهة مقصده فقط  
لكن ان بقيت سميتها سور

لان ما في داخله ولا خبايا من ارجح من موضع الاقامة وان خندق كالسور وبفضه (٣٧١) كعبضة وان لم يكن في ما على الارجح

ويظهر أنه لا ضرورة به مع وجود السور والخندق الاذري به قرية أُنشئت بجانب جبل بشرط فبن سافر في صوره بقطع ارتفاعه ان اعتدل والاقبال حسب الماهنة فلو يطبق السور أيضا على أهل القرى عليها بالتراب ونحوه فان كان وراءه عروا تشترط مجاوزته في الاصح لانها تابعة للماحلة فثبت لها حكمها على الاذري في الاتصاف (قلت الاصح) التي عليه الجمهور أنها (لا تشترط والله أعلم) لانها لانه من البلد ودعوى التبعه لانه هذا ان المدار فيه على محل الاقامة فاما لتبعها على أن التبعه من موعده الاخرى الى قول الشيخ اني ما جعل مجوزا في بلد أن يدفع مكانه من هو خارج السور لان نقله لا يكون ولا ينافي ما في أنه لو اتصل بناه قرية باخرى اشترط مجاوزته مالم يهاجروا السور فاصل بينهما ومنه يؤخذ ان من بالعمران التي وراء السور لو أراد أن يسافر من جهة السور لم تشترط مجاوزة السور لانه من خارجة كبلدة منفصلة عن أخرى ولا اطلاق المصنف في سافر قبل فجر رمضان اعتبار العمران لانه محمول على ما هنا من الاتصال بين

النهاية ولو كان السور منه مدبو بقتله بما اشترط مجاوزته أي السور الذي في منتهى والا فلا اه وفي سم بعدد كرمته عن شرح الرض وقد يقال ان كان المنهدم فيسقط السور وبعضها فلو جاعل اعتباراه والا فلا جاعل ان حكمه محكم بقتله انما ايرى الفرق بينهما بعد فليتم اه (قوله لان الخ) راجع للمتن (قوله لا عبرته) أي به لا يندق عرش (قوله اه) أي بالسور (قوله اه) أنشئت بجانب جبل أي يكون كالسور لها نهاية قل عرش هذا التعليق شعر بانهم لو لم يصدقوا كونه كالسور بل حصل ذلك بحسب ما اتفق عند ارادة البناء لعدم صلاحية هذا الموضع مثلا لم يشترط مجاوزته واسقط هذا التعليق ج فاقضى انه لا فرق وهو ظاهر حيث حصل به منتهى هذا القربة اه وعبارة المصنف انما يظهر أي الاخلاق اذا كان بقصد السور بل الجبل اما اذا كان خلوف من نحو جبل فلانظر وجهه أي الاخلاق اه (قوله بشرط الخ) أي فقال بشرط الخ قول المتن فان كان وراء عمارته أي كدور متلاصقة عرفانها يتوهم في (قوله اه) ينفق بالسور أيضا نحو بط أهل القرى الخ) أي لارادة حفظها من الماهنة لاما لم يحرم العادته من القضاة لاراد ونحوه حول البلد فليس مما يخص فبلا يكون كالسور لكنه بعد من مرا فحقا كما في سم من مر اه عرش (قوله اه ونحوه) أي كشركة (قوله لانه لا تمد) الى قوله ولا ينافي في المعنى الا قوله ودعوى الى الاخرى والى قوله والفرق في النهاية اما ذكر قوله ومنه يؤخذ الى ولا اطلاق المصنف (قوله ان يخرج السور) أي ولو كان لا تخد من الذين بينهم داخل السور فليتبناه فانه يقع بصرفا كثيرا عرش (قوله ولا ينافي) أي تصح المصنف عدم الاشتراط (ما ياتي) أي في شرح والقرية كبلدة (قوله لانهم) أي هنا (قوله جعلوا السور فواصل الخ) أي ولا فاصل في الاتصال المذكور سم ووافقه قول الكردى قوله فاصل بينهما أي بين بلد وسور وعمرته وراء اه واما قول عرش قوله فاصل بينهما أي فارا بين المستثنى اه فلفظ الظاهر بل الصواب (قوله ومنه يؤخذ الخ) أي من قوله لانهم جعلوا الخ (قوله لانه) أي السور (قوله ولا اطلاق المصنف) عطف قوله ما ياتي انه الخ سم (قوله اعتبار العمران) أي الشامل لما وراء السور سم (قوله محمول على ما هنا الخ) عبارة لها يتوهم على سمن من بالعمارة ولها الواقع ما هنا اه زاد المعنى وهذا هو المذهب وقد يعنى الى المصلحة ويرى بانه ثم بان العادة تبدل بخلافه اه (قوله قال كعتان) أي المترو وكان (قوله بان تبدل) قد ناقش بان كعتين المتعولتين بدل من مجموع الاربع الاصله سم (قوله فيه) أي الوقت (قوله ايضا) أي كالصوم وقال الكردى أي كلف غير الوقت اه (قوله مطلقا) الى قول المتن والفرق بقى المعنى الا قوله ومنه الى المتن والى قول المتن وأول سفر في النهاية الاما ذكر وما ينبع عليه (قوله

فيه فظهر قلت الا قرب ان حكمه وسبب ان في كلامه في ما ياتي به اه وأراد بالآتي في كلامه المذكور ما قلته عنه بعد في الخراب اذا ثبت بها احاطته فاقولم يتخذوا من ارجح ولا حجر وما يتوهم على العامر دونه من قوله الصحيح الاقرب الى التصريح بالاشترط اه وقد يقال ان كان المنهدم فيسقط السور وبعضها فالوجه اعتباره والا فلا جاعل ان حكمه محكم بقتله انما ايرى الفرق بينهما بعد فليتم اه (قوله ولا ينفق لانه لا عبرته الخ) اعتمد مر (قوله الاخرى الى قول الشيخ) أي فاصل الخ) قد يقال الشيخ أو لعدم الخالفين فلا يكون عطف على غيره مر (قوله لانهم) أي هنا جعلوا السور فواصل بينهما أي ولا فاصل في الاتصال المذكور (قوله لم تشترط مجاوزة السور الخ) ومعلوم ان العمارات على السور لم يشترط مجاوزة السور لان العمارات السور دون بيتي هو واحد بخلافه اذا انفصلت عنه فقد يتحقق مجاوزته قبل عروا فليتم اه (قوله ولا اطلاق المستثنى الخ) معطوف على قوله ما ياتي الى الخ ولا يقال في الاثر من منافاته لما الكلام في استحباب الجواب فتأمل (قوله اعتبار العمران) أي الشامل لما وراء السور (قوله لانه محمول على ما هنا من الاتصال) أي فهو محمول على بلدة لا سوراها شرح مر (قوله والفرق بانه ثم الخ) عبارة تشرح العباد والفرق بانه ثم بان العادة تبدل بخلافه لانه من مدار البابين على وجود السفر بشر وطه السابقة متوقفا على

ووجد سور وعلمه والفرق بانه ثم بان تبدل بخلافه هانريد بانه ثم ياتي بالقضاة كوفي به بل فان را في الوقت قال كعتان هانريد بان لها ما يبدل فيه ايضا فاسو (فان لم يكن لها سور)

لها سور غـ. غير مخصص لها  
كقري متفصلة بجها سور  
(قوله بجوارز العمران)  
وان تخلله خراب ليس به  
أصولاً أبينة لأنها وان كبر  
أو مسدان لأنه تجل الأقامة  
ومنه القمار المتصلة به  
ومطرش الزباد وماعب  
الصيان ونحو ذلك على  
ما تبعه الأذري وبينت حافيه  
في شرح العباب وان كالم  
صاحب المعتمد والسكي  
مصرح بخلافه والفرق بينهما  
هنا في الحلة إلا في مواضع  
(لا خراب) الذي بعده ان  
انقلوه خراوع أو هجره  
بالخويط على العاصم أو  
ذهبت أصولاً أشتت لولا  
اشترطت بجوارزه (و) لا  
(الساتين) والمزارع كما  
فهمته الأذري وان حوطت  
وانصابت بالبالاهم اتخذ  
السكنى ثم ان كان فيها أبينة  
تسكن في بعض أيام السنة  
اشترطت بجوارزها على  
ما هو به لكنه استظهر في  
المجموع عدم الاشتراط  
واستعمده الاسنوي وغيره  
(والقريه كبلدة في جميع  
ما ذكر والقريتان انما اتصلتا  
صرفاً فكريه وان اختلفتا  
اسماً والاكثي بجوارزه قرية  
المفسرة وقول الماوردي  
ان الاتصال بذراع كافى  
في اطلاقه نظر والوجه  
هنا ذكره من اعتبارها لغير  
تمزأيت الأذري وغيره  
اعتدوا (وأول سفر ساكن  
الحيام بجوارزه الحلة)

مطلقاً) أى أصلها نهاية (قوله كقري متفصلة الخ) أى ولوم التقارب بينهما ومعنى وفي الكري على  
بافضل بل ولوم الاتصال وبعبارة السيوطى في مختصره لوضول جمع سور قري متصلة أو بلدتين لم تشترط  
بجوارزه انتهت أى السور وانما تشترط بجوارزه القريتين أو البلدتين المتصلتين فقط فلو جرد السور  
الغريب المختص كمنعه اه قول المتن (قوله) أى سفرهما من قوله ليس به أصول الخ) أى فباله ذلك  
وشدده بجوارزه عـش قوله ليس به الخ صفة خراب أو الخراب المختل بين العمران والعمران وان صار أرضاً  
معضة لا أرضاً لبناء به بشرط بجوارزه اه (قوله لانه الخ) أى العمران وكذا ضمير قوله ومنه الخ (قوله على  
ما تبعه الأذري) ومضى عليه جاعلوا فاق عليه هرسم على المنهج وبقى ما هو جرح المنهج المذكور واخذ  
غيره هل بشرط بجوارزه أم لا فـه نظر والآخر بالاولى لنسبته اليهم واحترامها لهم ولو انبوت وانقطعت  
نسبتهما لهم فلا يشترط بجوارزها عـش وتعمقه العيوى بما قصده معناه الحنفى واعتد أن التري به يكتفى فيها  
بجوارزه أحد أمر وثلاثه السور أو ان اختلفت ان لم يكن سوراً والعمران ان لم يكن سور ولا خندق فافهم اه  
وهو الواقع لصرح الشارح الا في موضعين النهاية والختم حيث اعتبر ما ذكر في الحلة ولم يتعرض له في  
القريه (قوله وان كلام الخ) يظهر أنه عطف على وينت الخ ويحتمل عطف على قوله ما ذم عليه كان المناسب  
تقديم قوله في شرح العباب على قوله ما قيس (قوله صاحب المعتمد وهو البندعي (قوله مصرح بخلافه  
والفرق الخ) تقدم عن مر خلافه عـش (قوله والفرق بينهما) أى انما بالمتصلة بالعمران ومطرش الزباد الخ  
(و) (قوله هنا) أى في بلدة لا سور لها (قوله بعده) أى بعد العمران وشدي (قوله أو هجره) بالخويط الخ  
يخرج ما هو هجره بمجرد ترك التردديه سم وشورى (قوله على العاصم) أى وان جعل لغير سور أو لأربعة  
بمع وجود الخويط على العاصم عـش (قوله أصولاً أشتت) الظاهر أن المراد بالاساتين بصرى عبارة  
النهاية وانما فى أصول لحطاه اه (قوله كانه سم) أى المزارع عـش (قوله بلاتى) أى لان الساتين  
تسكن في الحلة بخلاف المزارع عـش عـش (قوله وان حوطت الخ) أى الساتين والمزارع عـش (قوله ان كان  
فيها) أى في الساتين معنى ونهاية أى ومثلها المزارع (قوله عدم الاشتراط) أى عدم اشتراط بجوارزه ساتين  
فيها قصور أو دود وتسكن في بعض فصول السنة أو فى جميعها على الظاهر في المجموع عـش بقوله أو فى جميعها  
فيه وقفة (قوله واعتمده الاسنوي الخ) وهو لانه نهاية ومعنى (قوله والفرق بين الخ) أى فاكتر شخناً وعل  
المراد بالقرتين هنا يشمل القرى بوالبلدة (قوله ان اتصلت الخ) أى لم يكن بينهما سور ولا اشتراط بجوارزه  
السور فقط وبه يعلم أنه بقصر بجوارزه قليله ويلة عـش زاد العيوى ومثله بجوارزه باب الفتوح لانها سما  
طرفاً القاهرة حتى اه (قوله والا) أى ان لم تتصلحاً (قوله وقول الماوردي) قد وافق قول المتن  
والمختصان ولو سيرا كفى بجوارزه فاحدهما اه (قوله فى اطلاقه نظر الخ) عبارة النهاية يسرى على الغالب  
والقول عليه العرف اه قال الرشيدى قوله مر جوى على الغالب تأمل اه (قوله اعتدوا) أى الضبط  
بالعرف سم قول المتن (ساكن الحيام) أى كالأعراب (قائدة) انجعة أو بعبارة أخرى انجعة تسقف  
يشي من نبات الأرض وجمعها شيم كثيرة وترجم جميع الخيم على الحيام ككباب وكلاب وكلام فالحيام جمع الجمع وأما  
المختصان ذياب أو شعراً أو صوف أو و فلا يقال له شيمة بل شجاة فقد يفتقر ون فسطاطونه عليه معنى وعـش  
قول المتن (بجوارزه الحلة) والحلتان كالقريتين معنى (قوله فقط) الى قوله وبقرى فى اللغة - الى الاقوله وان  
بحصوله فيها سور بجوارزه فالقول قصيدته على بجوارزه قماروا معن العمران لاسمعه اه وقوله  
فالركعان هنا قد يناقش بأن الركعتين المفعولتين بدلين مجموع الأربع المفعولتين (قوله أو هجره  
بالخويط على العاصم) يخرج ما هو هجره وبغير عدم التردديه ويؤيد قوله في شرح العباب بخلافه ما إذا  
يقتضوه مزارع أو لا هجره وبما ذكر فلا بد من بجوارزه وان لم يكن مسكوناً على المعتمد لأنه صالح للسكنى  
فهوم العمران اه لكن قضيتاه اذ لم يصلح للسكنى ولا ذهبت أصولاً أشتت لولا بـه وفيه نظر فلن تأمل  
(قوله واعتمده الاسنوي وغيره) وهو العند شرح مر (قوله ثم رأيت للأذري وغيره اعتدوا) عبارة شرح

استعت قوله هذا إلى فان وقوله وهي بجميع العرض وقوله أو كانت بعض العرض وإلى قوله ولو اتصل في النهاية الآتية وإن استعت وقوله وهي بجميع العرض وقوله ويترك إلى والنازل (قوله فقط) أي لا مع العرض بغيره (قوله بحيث يستمع الخ) أي بالقوة وهو قبل قوله أو متفرقة بغيره (قوله السمر) وهو الحديث بلاد (قوله في ناد الخ) وهو مجتمع القوم ومعتد بهم ع (قوله ويستعير بعضهم الخ) أي ولا فكأنه يرين فيهم سر سرح بافضل (قوله ويشترط مجاوزة مرافقتها الخ) فضايعا لما ذكر في الحلة وعدم التعوض في القرية أنه لا يشترط مجاوزة فيها وتقدم عن سم عن مدر أي في غير الشرح ما يخالفه فلا يرجع وحري عليه حج ع (قوله ويستعير لم يعتبر بر وامتله في القرية لان لها ما هو مفارقة العمران أو السور أو الخندق كذا في رد المحتار الذي أدى هو يرى واعتد سم أنه يعتبر فيها أيضا ومنعه شذنا الحقني اه (قوله وكذا ما وحط الخ) ظاهره وان بعدا ولو قيل باشتراط نسبتهما اليها سرحا لم يكن بعيدا ع (قوله في ناد الخ) أي في ناد الخ وحط الخ فلا بد من مجاوزة الآتية ناسع بحيث لا يخص بالنازلين اه و يؤيد ذلك الشارح الآتي أي التي تنسب الخ ثم قوله وبما ينسب الخ (قوله فلا ترد) أي الراقق المذكورة (عليه) أي المصنف (قوله وذلك) أي اشتراط مجاوزة تلافق (قوله هذا) أي لا اكتشافه بمجاوزة الحلة ومرافقتها (قوله فان كانت براد) انظر ما معني كون الوادي من جملة مفهوم المستوى لا يقل مراده بالمستوى بالنسبة اليها اعتدل فقد استعمل لفظ المستوى في حقيقة عماليس فيصعد ولا هو ط بالنسبة لمر وقوله في ناد الخ بالنسبة للوادي لا ما تقول في ناد الخ بقوله بعد ان اعتدلت هذه الثلاثة فتأمل رشدي أقول الوادي ما بين جبلين ونحوهما أو اربابا بالمستوى ههنا ليس فيه صعود ولا هو ط ولا ينحوي جبلين فلا إشكال (قوله وهي) أي البيوت (بجميع العرض) ليس في النهاية كائنها عليه قال البصري ولعله لسم سمته فانه ذكر بعد ذلك محترزة بقوله أو كانت بعض العرض الخ اه (قوله أو يرون) طف على براد سم (قوله اشترط الخ) هل يشترط مع مجاوزة العرض وما عطف عليه مجاوزة الرافق بالتسمة فان اشترط لم يخالفه ههنا في المستوى تشكيل التفرقة بينهما وان لم يشترط لم يظهر الضبط بمجاوزة العرض لان العرض انما عت العرض فيكون الضبط بمجاوزة سم عبارة ع (قوله ويحل الهبوط ويحل الصعود أي ان استوعبت البيوت أشد ما سرح وما يأتي هذا وقال عليه حيث كانت المسئلة مصورة بما ذكر فلا حاجة إلى ذكر اشتراط مجاوزة العرض أي وما عطف عليه اذ البيوت المستوعبة تلك داخلية في الحلة والظاهر أن من اشترط مجاوزة العرض أي وما عطف عليه لا يشترط استيعاب البيوت له ومن اشترط استيعابها لم يذكره اشتراط مجاوزة ما ذكر بعد الحلة ولعلها طرقتان احدهما ما سرح به الجمهور من أنه يشترط مع مجاوزة الحلة بمجاوزة العرض أي وما عطف عليه حيث كانت الحلة ببعض ذلك لا لجميع والثانية ما قاله ابن الصبان من أن الحلة ان كانت بجميع ذلك فيشترط مجاوزة وان كانت ببعضه اشترطت بمجاوزة الحلة فقط واعتد الأولى الشهاب الرطبي فإذا كانت الحلة لم يرافقتها في ثناء الوادي أو اربابا السرى لهسة العرض لا تكفي بمجاوزة الحلة لم يرافقتها بل لابد من مجاوزة العرض أيضا فتأمل ثم خرج مدر بخلافه فقال بل

فقط وهي بكسر الحاء بيوت  
مجتمعة أو متفرقة بحيث  
يجتمع أهل السمر في ناد  
واحد ويستعير بعضهم  
بعض ويشترط مجاوزة  
مرافقتها كطرح رباد  
وما بعدان واد وما عطف  
ابل وكذا ما وحط  
اختصاصها وقد يشمل اسم  
الحلة جميع هذه فلا ترد عليه  
وذلك أن هذه كلها وان  
اتسعت معدودة من  
موانع اقامتهم هذا ان  
كانت بمستوفان كانت براد  
وصافى في عرضه وهي  
بجميع العرض أو برودة  
أو وهذه اشترطت بمجاوزة  
العرض ويحل الهبوط ويحل  
الصعود ان اعتدلت هذه  
الثلاثة أو أن طرقتها  
أو كانت

الباب ثمانية اذ رأى سحن الضبط بالعرف (قوله وكذا ما وحط اختصاصها) عبارة شرح العباب  
ونظير جرح بان ذلك في نحو مطرح الرماذ أيضا وكان وجه التخصيص ان الغالب في هذه الاشتركات فاحتج  
لثبوتها بما ذكره بخلافه مما لا يخفى عليه من ذلك اه (قوله وكذا ما وحط الخ) انظر لولا انفصال  
عنها وعن بقية مرافقتها (قوله أو يرون) عطف على براد (قوله اشترطت بمجاوزة العرض الخ) هل  
يشترط مع مجاوزة العرض وما عطف عليه بمجاوزة الرافق المتقدم فان اشترطت لم تخالفه ههنا في المستوى  
فيشكل التفرقة بينهما وان لم يشترط لم يظهر الضبط بمجاوزة العرض لان العرض انما عت العرض فيكون  
الضبط بمجاوزة ما لم مدر إلى ذلك لان تصور المسئلة لا يدخلها واحدة فلا بد من مجاوزة العرض ان  
عمولها يجب مجاوزة الرافق ادعيا وان عت أيضا وحديثا تظهر التفرقة بينهما وبين ما في المستوى لانه مفرض

تكتفي كفى شرح الروض اه عش أى وفى الحققة والنهاية (قوله بعض العرض) أى ويحل الهبوط أو  
 الصعود (قوله ويرفق الخ) تقدم عن سم ما فيه الآن رجوع هذا إلى قوله أى الخ قائل (قوله ينها)  
 أى بين الجنة التى فى الوادى أو الوادى أو الوادى (قوله وبين الجنة فى المستوى الخ) ان أو يخالط المعتدلة  
 اتضع الفرق سم (قوله لا يميز) أى فى الجنة التى فى المستوى (قوله وما ينسب إليه الخ) كانه اشارة إلى نحو  
 مطرح الرمد وما عاب الصبيان سم (قوله وهذا لا يحتمل ما بحث الخ) عبارة المفتى وشرح المنهج وظاهر أن  
 ساكن غير الابنية والخيام كالأزلاق بطريق خالص من أجله كالحلة فيما تقرر اه (قوله أى الذى لا سور له الخ)  
 وفاقا للمفتى وخلافا لما يقتضى على أن أهل البلد المتصل بساحل البحر لا يعد مسافرا إلا بعد حرى  
 السفينة أو الزورق الموانئ كالأهواوسر عبارة سم قوله أى الذى لا سور له وكذا قال السور م راه (قوله)  
 لوضوح الفرق الخ) اعتمدنا لطبيب على هذا قال الساحل الذى له سور العدة فيه مجاوزة سور والذى فيه  
 عمران من غير سور العدة فيه بحر السفينة أو الزورق كروى على بافضل عبارة الكردى بفتح الكاف  
 على الشرح قوله أى الذى لا سور له احتراز من الذى له سور أن الشرط فيه مجاوزة السور فقط اه (قوله)  
 بساحل البحر) متعلق باتصل وفى العباب ما نصه خروج باتصال الساحل بالبلد أى بعمرانه مالى كان بينهما  
 فضاء فترخص بمجرده مفاصلة العمران كروى على بافضل (قوله اشترط حرى السفينة الخ) ومعلوم أن هذا  
 حق أهل البلاد الجوار للبحر أمّا غيرهم ممن رآى أنهم يقصدون البلد السفينة فلا يتوقف قصرهم على سير  
 السفينة لأنهم يقصرون بمجاورة عمران بلادهم أو سورها ع (قوله أو زورقه) وهذا يكون فى السواحل  
 التى لاتصل السفينة بها القلعة ع فى البحر فيها فيذهب إلى السفينة بالزورق فإذا جرى الزورق إلى السفينة  
 كان ذلك أول سفره قال الزورق أى وعش أى آخره فإدما تذهب وتعود فلا ترخص انتهى اه  
 كروى على بافضل وفى الجعبرى عن الحلي فلان بالسفينة أن ترخص إذا جرى الزورق جزمة وان لم يصل  
 إليها اه (قوله وان كان) أى حرى السفينة (قوله فى هواء العمران الخ) أى فى مسالمة العمران بحرى  
 وقول الكردى على الشرح قوله وان كان أى البحر فى هواء العمران بان يستتر البحر بعض العمران لانه  
 حشد كالعهد اه لا يتفق ما فيه (قوله) كالتضاء اطلاقهم أى خلافا لبعض المتأخرين عبارة الكردى على  
 بافضل قال الزورق أى وحمل ما تقدم مالم تغير السفينة بمحاذاة البلد كان مسافرا من لولا إلى جهة الصعيد والاذلاب  
 من مفارقة العمران اه وعبارة الرشيدى قوله مر حرى السفينة طاهر وان كان فى عرض البلد لكن من  
 الشهاب بن قاسم أن محله إذا لم يكن فى عرض البلد وكذلك هو فى ناحية الزورق أى وانما فيه الشهاب  
 ابن حجر اه وقوله فى عرض البلد الأولى فى طول البلد كفى الجعبرى عبارة تنبيه سير البحر كالب فغير  
 مجاوزة العمران ان مسافر فى طول البلد كان مسافرا من لولا إلى جهة الصعيد وسر السفينة أو حرى الزورق

فما بعد حلة واحدة وعلى هذا فلو علمنا مع العرض أو خرج عنه حلة واحدة سارى ما فى المستوى الان هذا  
 لا يناسب فرق الشارح ثم أى تفى شرح العباب استدلالا على شئ قرر ما نصه ثم أى تفى المحمى ع ما يوضح  
 ما ذكرته وهو لافرق فى اعتبار مجاوزة عرض الوادى والهبوط والصعود من المنفرق فى خيمة ومن حقوق  
 جماعة أهل خيام على التفصيل المذكور قال أصحابنا ولو كان من أهل خيام فأنما ترخص إذا فرق الخيام كلها  
 ولو متفرقة إذا كانت حلة واحدة اه فافهم ان أهل الخيام التى هى حلة لا بد من مجاوزة زورها أو فرقت سمعتها  
 وان هبط أو نزل أو جاوز العرض وأنه يكتفى بها وان قصرت بين العرض والمهبط والمصعدون يحمل ما جرى  
 التلافتى بغير ذكر الخيام التى هى حلة واحدة اه لكن انظر قوله بين المنفرق فى خيمة مع قوله فى شرح الروض  
 وحمل اعتبار ما فرقت فيه إذا اعتدل إذا كانت البيوت فى جميع عرضها فان كانت فى بعضه فبأن يفرقتها  
 بقوله ابن الصباغ عن أصحابنا اه اللهم الان تصو رسالة الانظر أى خيمة إذا جمعت عرضها وان كان فى غاية  
 البعد (قوله ويرفق ينها) بين الحلة الخ) ان أو يخالط المعتدلة اتضع الفرق (قوله وما ينسب إليه) كانه  
 اشارة إلى نحو مطرح حرماد وما عاب الصبيان (قوله أى الذى لا سور له) وكذا قال السور م راه (قوله)

الها آخره ان سافر في عرضه اه (قوله وينتهي) الى المتن في النهاية (قوله بمسافر) أي من السور وغيره  
 (قوله ذلك) أي البلوغ (أول بلوغه اليه) أي بان قصد محلام يدخله قبل (قوله من سفره) أي من موضع قول  
 المتن (واذا رجع الخ) ينبغي أو وصل مقصد فيقطع سفره ببلوغه ما اشترط بمجاورته في ابتداء السفر من  
 المقصد وكان هذا معنى قول الشارح سواء كان ذلك أول دخوله اليه سم وقوله فيقطع سفره الخ أي اذا  
 نوى الاقامة في المقصد والا فلا ينقطع بذلك كإبائه عن النهاية وانتهى (قوله المستقل الخ) انما يظهر مفهومه  
 بالنسبة الى قوله أو الى بره الخ (قوله من مسافة قصر) الى التنبيه في المعنى الاقوله ونخرج الى وجه  
 مسافة قصر والى الفصل في النهاية الاما ذكر وقوله وحكى الاجماع عليه وما أتبعه عليه (قوله مطلقا)  
 أي وان لم ينو الاقامته (قوله بنية الاقامة) أي المؤثرة قول المتن (انتهى سفره ببلوغه الخ) أي ولو مكرها  
 أو ناسيا فيما يظهر عرش وانظر هل يخالف هذا قول الشارح المار آنفا أو الى غيره بنية الاقامة  
 قول المتن (انتهى سفره الخ) ظهر للفقير في ضبط أطراف هذه المسئلة ان السفر ينقطع بعد استجماع  
 شروطه باحد خمسة اشكال الاول وصوله الى مسد سفره من سور أو غيره وان لم يدخله وفيه مسئلتان احدهما  
 أن يرجع من مسافة القصر الى وطنه وقيد النقص بالمستقل ولم يقيد بذلك النهاية وغيره الثانية أن يرجع  
 من مسافة القصر الى غير وطنه فيقطع بذلك ايضا لكن بشرط قصد اقامته مطلقا أو بعد أيام كراجل الثاني  
 انقطاعه بمجرد روعه الى الرجوع وفيه مسئلتان احدهما رجوعه الى وطنه من دون مسافة القصر الثانية  
 الى غير وطنه من دون مسافة القصر في زيادة شرط وهو بنية الاقامة السابقة الثالث يجرى دنية الرجوع وان لم  
 يرجع وفيه مسئلتان احدهما الى وطنه ولو لم يسفر طبل بشرط أن يكون مستقلا ما كثر الثانية الى غير  
 وطنه فيقطع بزيادة شرط وهو بنية الاقامة السابقة فيما نوى الرجوع الى المكان سافر من محل ينه يسفر جديد  
 والترز في الرجوع كالجزم به الرابع انقطاعه بنية اقامته لمدة السابقة بوضع غير الذي سافر منه وفيه  
 مسئلتان احدهما ان ينوي الاقامة المؤثرة بوضع قبل وصوله اليه فيقطع سفره بوصوله اليه بشرط أن يكون  
 مستقلا الثانية انها بوضع عند أو بعد وصوله اليه فيقطع سفره بوصوله اليه بشرط أن يكون  
 انقطاعا عما اقامته دون غير ما وفيه مسئلتان احدهما انقطاعه باقامته او بعد أيام كراجل غير نوى المستقل  
 والخروج ناهيتهما انقطاعه باقامة ثمانية عشر يوما محلا وذلك فيما اذا وقع ضموا طره قبل معنى أو بعد أيام  
 كراجل ثم وقع ذلك قبل مضيه لوكذا الى أن مضى المدة المذكورة تلخص انقضاء السفر واحدا من خمسة  
 المذكور زوني كل واحد منها مسئلتان فهي عشر وكل ثمانية من مسئلتين تزيد على أولاهما بشرط واحد  
 كتردى على بافضل (قوله من سور أو غيره الخ) أي في شخص الى وصوله لذلك نهاية وبمعنى أي ان كانت بنية  
 الرجوع وهو غير ما كتب فان كان ما كتبا انقطع بغير دنية العود فليس له الترخص مادام ما كتبا حتى  
 يسر على العود فهو حديث سفر جديد كإسائه في الفصل الاثنى رشدي (قوله وان لم يدخله) أي السور  
 أو غيره (قوله لان السفر على خلاف الاصل) أي ان قطع بغير وصوله وان لم يدخل فعله أنه انتهى بمجرد  
 بلوغه مسد سفره من وطنه ولو ماراه في سفره كان خرج منه ثم يرجع من بعد قصد امره وبه من غير اقامة  
 لأن ببلوغ مقصده ولا بد له فيها أهل وعشيرته ثم ينو الاقامة بكل منها فلا ينتهي سفره بوصوله اليها بخلاف  
 ما لو نوى الاقامة بمكانه ينتهي سفره بذلك نهاية وبمعنى قال الرشدي قوله هو ولو ماراه أي والنظر أنه  
 وصل مسد سفره وهو الفرض في ثمانية الشخ من صدق ذلك عما اذا كان المرء من بعد محاذيه ليس في  
 محله اه (قوله لا يجرى رجوعه) عطفت على قول المتن ببلوغه سم (قوله وسأقي الخ) أي في الفصل  
 الاثنى (قوله ومن مسافة قصر الخ) يرد النظر فيما سافر الى محل ينعو بينه مسافة قصر ولكن وطنه

وينتهي السفر ببلوغ  
 ما شرط بمجاورته ابتداء  
 مسر سواء كان ذلك أول  
 دخوله اليه أم لا بان رجوع  
 من سفره اليه كقول (واذا  
 رجع) للمسافر المستقل  
 من مسافة قصر الى وطنه  
 مطلقا أو الى غيره بنية الاقامة  
 (انتهى سفره ببلوغه ما شرط  
 بمجاورته ابتداء) من سور  
 أو غيره وان لم يدخله لان  
 السفر على خلاف الاصل  
 بخلاف الاقامة فاشترط في  
 قطعها الحسروا لا يجرى  
 رجوعه ويخرج رجوع بنية  
 الرجوع وسأقي الكلام  
 فيها وعن مسافة قصر والى  
 وجمع من دونها

واذا رجع) ينبغي أو وصل مقصد فيقطع سفره ببلوغه ما اشترط بمجاورته لو ابتداء السفر في المقصد وكان هذا  
 هو معنى قوله الشارح سواء كان ذلك أول دخوله اليه (قوله لا يجرى رجوعه) عطفت على قول المتن ببلوغه  
 ش وعبارته الى موضع فرغ فارق البنيان ثم يرجع من قرب الحاجة أو لواءه مستقلا ما كتبا فان كانت وطنه

في أثناء الطريق بحيث يكون المسافة بينهما وبينه دون مسافة القصر فهل يسوغ له الترخص مطلقاً أو بصل  
بين أن يقصد المر والى وطنه وإن لا يقصد جعل تأمل ولعل الثاني أقرب كما يؤخذ من قول الشارح الآتي  
وشمل بوضوئه الخ مظهر أنه يستمر يتخص إلى أن يصله فلا بد وأصله انقطع ترخصه ثم نظر فيه بعد ذلك  
إذا شرف على السير كان جسد أو مسافة القصر ترخص والأول لا يرد في غير ذلك وطنان فهل يكون  
مروءة بكل منهما على الترخص فيه الظاهر نعم يصري وقوله فهل يسوغ له الترخص مطلقاً الخ أقول  
الأقرب الذي يفهمه قول النهاية وتأني في جمع من بعد الخ في قوله هما المرأ فأنه لا يسوغ له الترخص  
مطلقاً إلى أن يصل وطنه بل ما يأتي أنفاً عنهما من شرح بأفضل كالصريح في ذلك (قوله لاجبة) أي كظهر  
وأخذ متاع نهاية ومعنى ومظهر أنه إنما يظهر فائدة بالنسبة لقوله الآتي في آخر وطنه الخ (قوله وهي) أي  
البلدة التي رجع إليها (قوله في صير مقبلاً الخ) أي ولا يتخص في رجوعه إلى غير وطنه فتلعب بالوطن  
نهاية ومعنى وشرح بأفضل أي يكون ما بعد وطنه سفرًا مبتدئاً وجبت الشرط وترخص والأول كما هو  
ظاهر عـش (قوله خلافاً لما ذكرناه في عبارته) أي في قوله لا يتخص في رجوعه إلى وطنه وحاشا إذا كان يتخص إلى أن  
يصله اهـ والأول هو المأخوذ من قوله لا يتخص في رجوعه إلى وطنه وحاشا إذا كان يتخص إلى أن  
لا يتناهى الوطن نهاية ومعنى (قوله والأول لاجبة) عطفي على قوله لاجبة (قوله مطلقاً) أي كانت وطنه أولاً  
سم (قوله وهو مستقل) سابق بغيره في قوله أمّا ما استشكل ذكر وجع الخ سم (قوله ولو نوى السفر  
الخ) أي ولو سار بها نية ومعنى قول المتن (قوله ولو نوى إقامة الخ) أي سواء كان ذاك لاجبة أو لا سواء كان  
وقت التماس كتاباً أو سائر ما يجري (قوله وإن لم يصلح الإقامة) عـلا ببيته وإن لم يكنه الخلف عن الغالب عادة  
ثم إن تنقّضه الإقامة فيكون مسافراً سفره إسفاراً جديداً بما جاوز مقامه في الإقامة عـش (قوله وإن لم  
يصلح الخ) أي كما ذكره معني (قوله عـش) مفهومه أنه لو نوى الإقامة في أثناء سفره من غير تعيين محل لم  
ينقطع سفره إلا أن مكث بمحل فاصداً الإقامة به فليراجع الكلام إذا قصد ذلك بعد انعقاد سفره ولا في  
انعقاد سفره (تنبيه) لو تردد هل يقيم أو لا يجزئ أن يقال أن وقع التردد حال سفره بعد انعقاد السفر لم يؤثر  
ولا أثر سم أي أخذاً بما يأتي في الفصل الآتي في التردد في الرجوع (قوله وهو ما الخ) حال من  
التيه المستقر في قوله أو نواها (قوله أو ما دون الراجحة) أي أو نوى إقامة ما دون الراجحة فمفهومه معطوف  
على ضمير النص في قوله أو نواها مع حذف المضاف (قوله أو أقامها) أي الأربعة أيام (قوله إقامة) الأولى  
التي تعرف (قوله وهو سائر الخ) محله إذا نوى الإقامة في ذلك الموضع وهو سائر في أمّ لو نوى وهو سائر أن  
يقيم في مكان مستقر فانه يؤثر إذا وصل إليه كروى (قوله لم يؤثر) أي لأن سبب القصر السفر وهو موجود  
حقيق معني (قوله وأصل ذلك) أي ما ذكر في المتن والشرح (قوله لا يؤثر) أي بخلاف الراجحة عـش  
(قوله) أبا جـ للمهاجر الخ أي من خصاله لهم ترخص السفر بحري (قوله مع حصة إقامة الخ) أي قبل النسخ  
وأنه لا يثبت له إلا أن الثلاثة ليست إقامة لانه كانت محجزة عنهم بحري (قوله وأما بقائه الخ) أي  
الراجحة ومعنى الثلاثة فما فوقها دون الراجحة عـش وشرح المخرج كروى (قوله وشمل بوضوئه) أي قول  
المصنف بوضوئه (قوله ثم عـش الخ) أي ثم نوى بعد معارضة القصران والأوردان بغير أربعة أيام فكان ليس  
في مسافة القصر ما يتوهم (قوله فله القصر الخ) أي وكذا غير من بقية الرخص عـش (قوله ما لم يصله)  
صار مقبلاً أو الترخص وإن دخلها ولو كان قد أقام بها اهـ (قوله والأول لاجبة) عطفي على قوله لاجبة (قوله  
مطلقاً) أي كانت وطنه أولاً (قوله وهو مستقل) سابق بغيره في قوله أمّا ما استشكل ذكر وجع الخ سم  
فلا أثر لبيتها الخ لانه لم يتوهم أنه لو نوى الإقامة بموضع لا ينقطع سفره بوضوئه أو نواها عند وصوله  
أو بعده وهو ما كـم ينقطع سفره وسبق أن لو نوى الهرب إلى أحد فرقتين أو إلى ما لم ينعقد به شخص  
قبل مرطون فيلزم الفرق بين الإقامة وبين الهرب والرجوع المذكور من (قوله عـش) مفهومه أنه لو نوى  
الإقامة بمكان غير معين فإن عزم على الإقامة في أثناء سفره من غير تعيين محل لم ينقطع سفره إلا أن مكث بمحل

للاجبة وهي وطنه فيصير  
مقبلاً ابتداء رجوعه خلاف  
لما نازعوا فيه أو غير وطنه  
فيستخص وإن دخلها ولو  
كان قد أقام بها والأول لاجبة  
فينقطع بمجرد رجوعه  
مطلقاً (ولو نوى) المسافر  
وهو مستقل (أقامة) مدة  
مطلقاً أو (أربعة أيام)  
بإلها (بموضع) عـش قبل  
وصوله (انقطع سفره  
بوضوئه) وإن لم يصلح الإقامة  
أو نواها عند وصوله أو بعده  
وهو ما كـم انقطع سفره  
بالنية أو ما دون الراجحة  
يؤثر أو أقامها بالنية انقطع  
سفره بنهاها أو نوى إقامة  
وهو سائر لم يؤثر وأصل  
ذلك أنه تعالى أباح القصر  
بشرط الضرب في الأرض  
أي السفر وبيننا السنة  
إن إقامة ما دون الراجحة  
لا يؤثر فانه صلى الله عليه  
وسلم أباح للمهاجر إقامة  
ثلاثة أيام بكمعه حصة إقامة  
بها عليه وأما بقائه  
نية أقامتها وشمل بوضوئه  
بما يخرج فلا يمازج مستلزم  
عنه أنه يقيم ببلد قريب  
منه فله القصر ما لم يصله  
لا انعقاد سبب الرخص في  
حقه فلم ينقطع



الاعراض ولما تغير اليه (تنبه) وقع لكثير من الحجاج انهم يدخلون مكة قبل الوقوف (٣٧٧) بنحو يوم ناوون الإقامة فكنة بعد جوعهم من منى أربعة أيام فأكثر

ولو كانت الاقامة باو وضع القرب المذكور معلقة كان قصد الاقامة بيان وجد كذا والا غير فهل ينفع  
السفر بمجرد وصوله اليه مطلقا وان لم يوجد المعلق عليه فيه نظر ولا يبعد عدم الانقطاع بمجرد ما ذكر  
قوله ما لم يصله فاذا وصله امتنع عليه الترخيص وعليه فاذا فارق في نظر المراقب فان كان مقدرا مسافة القصر قصر  
والا فلا لانقطاع حكم السفر بالاقامة بصري ومرعز الرشد وغيرهما وقوله قوله لا الوصول ما غير اليه  
نعم ان فارق وصوله ما غير اليه الا على من اعراض عن الاقامة وقصد الاسراع الى السفر فبين ان يستمر حكم السفر  
سم قوله يعني يوم أي بدون الازد بعد قوله لانه أي بمن قوله والثاني اقرب وقوله الاقامة وخلافه  
الحاشية من الغرض وان في المتن (ولا يحسب منها أي الزمان بعد موادة الخ) أي ويحسب السيلة التي تلي يوم  
البحلول وكذا اليوم الذي يليه ليلة الحلول وبه يظهر رد ما قاله الداركي عن قوله اول ما دخله الخ أي  
أو يوم دخوله والآخر وجه أو بالعكس سم قوله لان فيه ما الحط الخ أي في الازد لحط في الثاني الرجل  
نهاية ومعنى قوله وبه أي بذلك لا الخلل (فارق حسابهما) أي بوي الحديث والثاني عبارة عن الغنى والنهاية  
والثاني بحسبان كبحسب في مدة السمع يوم الحديث ويوم التزجر وقدر الاول بأن المسافر لا يستوعب النهار  
بالسير وانما يسير في بعض وهو في يوم الحلول والآخر وح سائر في بعض النهار بخلاف اللبس فانه مستوعب  
للمدة اه قوله وتقول الداركي قال في الانساب يقع الزمان نسبة الى دوائر قريبة باصنام سوطي اه  
قوله ما غير المستقل الخ قول المتن وقيل أو بمعنى الغنى الاقوله يعني اليوم من ذلك قوله فلا ترتبته الخ  
أي يقال في شرح الروض وكذا أي لا ترتبته الاقامة اذا فارقها غير المستقل كالمبدول ما كنا كالحسبان أي  
في من الروض انتهى لكن لا يبعد انه لو في الاقامة كما هو قادر على الخلق فهو على قصد الخلق فثبت  
نتيجه سم على ج قوله وهو قادر الخ أي كسما فعل مصرعش وقول سم وصحح الخ فاس ما يتقدم عنه عند  
قول الاقامة وعنه ما الخ التردد كما هو قول المتن (كل وقت) يعني هذا القطع السفر كرم أو يومين  
ولا تقويعا للمراكب فليست بتخيير قوله يعني قبل مضى أو بعد ما قيل اه هذا يقيد به اذا جاز حصول  
الحاجة قبل مضى الا بعد ما تخبر حصولها من ذاتها انما قصر سم قوله بدليل قوله بعد قوله الخ فيه  
نظر اذ لا دلالة في هذا على ما ادعاه ان هذا خبر عن مالوش هل تنقضي بيلته قبل الازد سم أو بعدها فثبت له  
الكلام الاول سم على ج اه عشا وثالث قول ان مدعى الشارح تفسير كل وقت بما ذكره بقطع النظر  
عما قبله قوله ومن ذلك انتظار الازد الخ ولو فارق مكانه ثم ردد الى الازد فاقام فيه استأنف المدة لان اقامته  
في اقامة جديدة فلا تنضم الى الاولى بل تعتبر منها وحدها كره في الجموع عنها يعني قوله والا فوجده

فاصد الاقامة فلما يرجع والكلام اذا قصد ذلك بعد ان يقادسفر ولا في انعقاده نظر (تبيين) ولو تردد هل  
يقم أولا بمحل ان يشاء ان وقع التردد حال سيره بعد ان يقاد السفر ولو تردد الازد قوله الا بعد وصوله ما غير  
اليه نعم ان فارق وصوله ما غير اليه الا على من اعراض عن الاقامة وقصد الاسراع الى السفر فبين ان يستمر حكم  
السفر ولو كانت الاقامة باو وضع القرب بسا المذكور معلقة كان قصد الاقامة ان وجد كذا والا غير فهل  
ينقطع السفر بمجرد وصوله اليه مطلقا وان لم يوجد المعلق عليه فيه نظر ولا يبعد عدم الانقطاع بمجرد ما ذكر  
قوله ما لم يصله فاعتداه (قوله والثاني اقرب) اعتداه (قوله اول ما دخله الخ) أو يوم دخوله والآخر وجه أو  
بالعكس قوله فارق حسابها في مدة مسع الخ قال في شرح العبايل ان اللبس يستوعب المدة فلم يأن  
منها شيء والسفر لا يستوعبها فالي ما هو من وقاها اه قوله فلا ترتبته الخ فثبت متبعوه أي يقال في  
شرح الروض وكذا أي لا ترتبته الاقامة اذا فارقها غير المستقل كالمبدول ما كنا قبله أي في من الروض  
اه لكن لا يبعد انه لو في الاقامة كما هو قادر على الخلق فهو على قصد الخلق فثبت  
قبل مضى أو بعد ما قيل اه هذا يقيد به اذا جاز حصول الحاجة قبل مضى الا بعد ما تخبر حصولها من ذاتها انما قصر  
له انما قصر قوله بدليل قوله بعد قوله الخ فيه نظر اذ لا دلالة في هذا على ما ادعاه ان هذا خبر عن مالوش هل  
تنقضي بيلته قبل الازد سم أو بعدها فثبت له الكلام الاول قوله والا فوجده أي بخلاف ما اذا اراد

كاملة غير بوي النحول والخروج (٣٧٨) لأنه والله عليه وسلم أكلها بعد دفع مكة لحرب هو أذن بتقصير الصلاة تحسنة الترمذي ولم ينقل

لا من جدها أن أحسن رواة  
وان طعنه الجهرور لانه  
شواهد تجبره وحسن رواية  
عشرين وتسعة عشر وسبعة  
عشر ويجمع بحمل عشرين  
على عدد بوي النحول  
والخروج وتسعة عشر على  
عد أحدهما وسبعة عشر  
أو خمسة عشر بتقدير بعضها  
على أنه بحسب علم الراوي  
وغيره زاد على مقدم وقيل  
أو بـ (١) لأن يجمعها أي  
ولامساها بسبل لا يبين  
نقص عن إثباتية أكلها  
تمنع الترخيص فأقامتها أي  
(وفى - قول أبدا) وحكي  
الاجتماع عليه لأن الظاهر  
أنه لو دامت الحاجة لدام  
القصر (وقيل الخلاف)  
فيه فوق الأربعة في ثمانية  
القتال لا التبر وضوءه فلا  
يقصران فيها خصوصاً إذا  
الوارد إنما كان في القتال  
ولما غايل أخرج للترخيص  
وأوجب بأن المرخص إنما  
هو وصف السفر والمقاتل  
وغيره فيسواه (ولو علم  
بقاها) أي حاجتها أو كره  
وعلم بقاءه كراهه فكلوا  
ظاهراً ومن بحث جواز  
الترخيص لم يلقا نقد  
أبعدوها (مدونة بوليه)  
بأن زادت على أربعة أيام  
صالح (فلا قصر) أي  
لا ترخص به بقصر وغيره  
(على المذهب) ليعدهن  
هنا ما في من وسائر الخلاف  
في غير المحايير الذي اقتضاه المتى علق كافي في وضعتين بزجوع ضمير علم الخائف القتال \* (فصل) في شروط القصر وتوابعها (قوله

أني بخلاف ما إذا أراد أن يترك جوارحه فلا قصر له سم ونهاية ومعنى قال ع ش ثم إذا جازت الرفقة  
فألقاها أنه لا قصر له بمجرد تجميع بل يعلم فارقته لم يتركهم بل يتركهم بأقاصمهم بما داموا يعلمهم اه (قوله لا ي  
جدها) بضم الجيم وسكون الدال المهملة والباء المهملة كافي جامع الأصول ع ش (قوله وإن ضعفه) أي  
ابن جدعان ع ش (قوله لانه شواهد) أي فهو حسن بالغير لا بالتواتر شديد (قوله بتقدير رخصتها) أي  
رواية خمسة عشر (قوله وغيره) أي غير الراوي هذين يعني راوي ثمانية عشر (قوله لأن يجمعها) أي  
الأربعة معني (قوله فأقامتها أي) أي لأن الفعل أبلغ من التبعيض (قوله أنه لو دامت الحاجة) أي لو  
زادت حاجتها صلى الله عليه وسلم على ثمانية عشر لقصر في الزائد أيضاً معني (قوله فيما فوق الأربعة) هل المراد  
بالعنى المراد في القول الثاني سم عبارة البصري الاتساق بما قدم في الأربعة فأقواها قول المتن  
(وضوء) أي كلفته منها بـ ومعنى أي مراد بالقصة بأن يأتي بقصد السؤل من حكم مسئلة أو مسائل معينة  
مثلاً وإذا لم يعلم جاع إلى وضوءه ع ش (قوله مطلقاً) أي لم يتركها إلا كراهة أو لم يعلم ع ش قول المتن (مدنة  
طوبى له) وهي الأربعة فأقواها منها بـ ومعنى وهي أن يسمي تفسير الشارح بصري (قوله بأن زادت على  
أو بـ) أي لعل المراد بأن ياد على الأربعة الأصحاب أنهم لا يتصل إلا بعد تمام الأربعة لأنهم لا يتصل إلا بعد  
الزيادة على الأربعة الأصحاب فليتامل سم (قوله وإجماع الخلاف) أي المذكور بقوله على المذهب (قوله  
الذي اقتضاه المتن) أي إذا ظهر نزجوع ضمير علم لطلق المسافر (قوله كافي في وضوء) أي كذا كافي في وضوء  
أن حكايته في خلاف في غير المحارب بـ غلط بل المعروف غير المحارب بالجزم بالمنع معني (قوله فتعين الخ) قد  
غنى التعيين بناء على أنه يكفي لصحة التعبير بالمذهب حكايته طريقتين في المذهب وأن غلطت حكايته بأحدهما  
ولما عبر في الوضوء في غير المحارب بالمذهب مع تغليب حكايته في الوضوء في غير المحارب كان غلطت حكايته  
والتبر فبالذهب لا يترخص أبداً وقيل هو كالمحارب بـ وهو غلط اه فللأنه يكفي لصحة التعبير بالمذهب  
ما ذكره ما عبر به مع قصره بما تغلط المذكور ولو لم يجز تعميم الضمير لانه لا يفتيد إلا بتأنيف التعبير  
بالمذهب بناء على التغليب وكونه في مجموع الأمرين فليتامل سم على ع ش  
\* (فصل في شروط القصر وتوابعها) \* (قوله في شروط القصر) أي قوله كذا قالوا في أنها بـ والمغنى

انهم ان لم يترك جوارحه فلا قصر له (قوله وتسعة عشر على عد أحدهما) يحتمل أن السبب قلة ما بين ذلك  
الروم فليعتد به وعدم اطلاع على قصره فيه (قوله في المتن وقيل أربعة) قال الاستاذ في التعبير الذي  
ذكره المصنف غلط سبب الالتباس وقع في المحرر والوضوء والصواب أن يقولون أربعة كراهة وضعها لرافعي في  
شرحه اه وقد يجب بيان المراد بأربعة بوي النحول والخروج (قوله كاهله) لعله لمن الهامه عنها  
ومعنى كاهله أنه لا يحبس عنها بوي النحول والخروج على أنها ساقطة من بعض النسخ (قوله وقيل الخلاف  
فيما فوق الأربعة) هل المراد بالعبء المراد في القول الثاني (قوله في المتن مدونة بوليه) هي الأربعة فأقواها  
شرح عمر (قوله بأن زادت على أربعة أيام) يحتاج لعل المراد بأن ياد على الأربعة الأصحاب أنهم لا يتصل  
الإبعد تمام الأربعة الأصحاب لأنهم لا يتصل إلا بعد زادت على الأربعة الأصحاب فليتامل (قوله فتعيز رجوع  
ضمير علم الخائف القتال) قد غنى التعيين بناء على أنه يكفي لصحة التعبير بالمذهب حكايته طريقتين في المذهب  
وأن غلطت حكايته بأحدهما أو لاداع في الوضوء في غير المحارب بالمذهب مع تغليب حكايته في الوضوء في غير المحارب  
قال وإن كان غير محارب كالتقوى والتأخر بالمذهب لا يترخص أبداً وقيل هو كالمحارب بـ وهو غلط اه فللأنه  
يكفي لصحة التعبير بالمذهب ما ذكره ما عبر به مع قصره بما تغلط المذكور وقال الاستاذ في التعبير المصنف  
هنا بالمذهب أنصاف وقد علم من التعبير بالمذهب الإشارة إلى طريقتين هما المحارب بـ كراهة في الأربعة من غير  
ترجيح أحدهما فاطاعة المنع والثانية التأخر في الكلام في التوقف وأما غير المحارب بـ فاهو وف في المجرم  
بـ المنع والتأخر في التوقف وذاً غلط كاهله في الوضوء اه ولو لم يجز تعميم الضمير لانه لا يفتيد إلا بتأنيف  
التعريب بالمذهب بناء على التغليب وكونه في مجموع الأمرين فليتامل \* (فصل) في شروط القصر وتوابعها

قوله  
\* (فصل) في شروط القصر وتوابعها (قوله

(قوله وتوايعا) أي كسلة الاختلاف ومسلتي أفضله القصر وأفضله الصوم (قوله وهي ثمانية الخ) وهي كما ستأتي طول السفر وجواره وعلم المقصد وعدم الرباط بجمجمة القمر وعدم المناسباتها ودوام السفر والعلم بالسكة وما سوى (قوله) أحدها سفر طول (ل) ولم ينسب عليه المصنف لتقدم التصريح به في قوله في السفر الطويل عرش (قوله) ذهبا باقضا أي لا ذهبا باواليا حتى لو قصد كماله في مرحلة بنية أن لا يتم قبل مرجع لم يقصر لا ذهبا ولا باواليا وان حصل له مشقة مرحلتين شخنا ومعنى (قوله) تحديدا أي حال كون الثمانية والأربعين ميلا محددة فيصير النقص ولو شيئا يسيرا ولا تضار إلى بادية شخنا (قوله) ولوطنا أي ناشأ عن قرية قوية كما أشعر به قوله لقولهم الخ عرش عبارة شخنا وكفى الفن بالاجتهاد وعبارة الخني ولوطنا طول سفره اجتهاد فان ظهر له أنه القدر المعتبر قصر والا فلا اه (قوله) فارقت أي مسافتا القصر (المسافة الخ) أي حيث كانت تقريرا سم (قوله) فاحتط له ولا ينافي بتحديد مسافة القصر بذلك جعلهم لها مرحلتين وهما سبع ومين معتدلين وأولتين معتدلتين أي نوم ليلة وان لم يعتدل بسبب الانحراف الذي الابل المحملة مع اعتبار النزول المعتدلا كالشرب والصلوة والأسراسة لان ذلك يزيد عليها شخنا (قوله) والقلتين أي تقسيرا القلتين حيث كان الاصغر فيما التقرب بمعنى (قوله) مانه لم يرد بيان للمنصوص بل فيهما أي القلتين وكذا لم يرد بيان المسافة بين الامام والمأموم وان أوجبت عبارة شخناه عرش عبارة الخني وكذا مسافة الامام والمأموم لا تقدر فيها الا ذراع اه (قوله) بخلاف ما هنا أي لان تقسيرا والاصحاب ناسخا الصواب بمعنى قول المتن (هاشمية) هو بالرغم أي على الوصفية والنسب أي على الحالية عرش (قوله) نسبة العباسيين عبارة النهاية نسبة إلى بني هاشم لتقدمهم له واثبت خلافهم بعد تقدير بني أمية لها اه (قوله) لا لها شيم جدهم كقولهم للرافعي) ينبغي أن يرجع كلام الرافعي فان مرح نسبة التعداد إلى الجد فشكل وان اقتصر على قوله لها شيم استعمل توجيهه بأن مراده الاشارة إلى أنه اذا أراد النسبة إلى التركيب الاضافي نسب إلى الجزء الثاني منه لا الأول ولها هاشمى وفي سم بعد ذكر مثله ثم رجعت كلام الرافعي فوجدته مصرعا بنسبة إلى الجد اه (قوله) أموية) هو بضم الهمزة نسبة إلى بني أمية أو بالأموية بفتحها نسبة إلى أمية بن عبد بن زيمان بن ثعلبة فليس يرد هنا شخنا وعرش (قوله) وأربعون الخ) عطف على قول المتن ثمانية الخ (قوله) وذلك أي التعداد المذكور (قوله) لا يعرف لها مخالف) أي ذلك يجمع عليه بالاجماع السكوني (قوله) ومثله أي ما عدا من القصر والافطار في أربعة نرد (قوله) لا يكون الا عن توقف أي عن سماع أو رؤية من الشارع اذا لم يدخل الاجتهاد معكم محكم المرفوع فضع كونه دليلا وماوى (قوله) بل جاء ذلك أي جواز القصر والافطار في أربعة نرد (قوله) أربعة آلاف خطوة أي بخطوة البعير بضم الحاء اسم لما بين القدمين وأما الفتح وهو اسم لنقل الرجل من مجلس لا خوف ليس مراده بغيره وعش (قوله) والخاتمة الخطوة ثلاثة أقدام أي قابل اثنا عشر ألف قدم نهاية وسم أي يقدم الأدي عرش وشخنا أي والقديمان ذراع والأراع أربع وعشرون أصبعه معترضات والاصبع ست عشرة متعدلات والشعيرة ست عشرة من شعر الفردوس معنى أي الفرس الذي أوامعها بفسافة القصر بالقدم خمسمائة ألف فوسنة وتسبعون ألفا وبالذراع مائتا ألف ومائة وعشرون ألفا وبالاصابع ستة آلاف وتسبعون ألفا والشعر اثنان وسبعون ألفا وبالشرع مائتا ألف ألف وثمانية وأربعون ألفا والشعر اثنان وثلاثون ألفا كرى على يافضل وفي حاشية شخنا

(قوله) وفارقت المسافة بين الامام والمأموم) أي حيث كانت تقريرا (قوله) لا لها شيم جدهم كقولهم للرافعي) لقال أن يقول ما موق للرافعي صحيح غير مخالف المقصود لان النسبة إلى بني هاشم طر بها النسبة لها شيم فالوجه لا اعتراض عليه بمجرد قوله أنها انسب لها شيم اللهم لأن يكون في كلامه شيء آخر ينافي ذلك فليجمع ثم رجعت قرأته ذكر ما ينافي ذلك البحث قال وهو أميال هاشم جدرسول الله صلى الله عليه وسلم وكان قبل أميال البادية اه (قوله) والخاتمة ثلاثة أقدام) أي فهي اثنا عشر ألف قدم قال في شرح العباب

وهي ثمانية أحدها سفر  
طويل و (طويل السفر  
ثمانية وأربعون ميلا) ذهبا  
فقط تحديد اولوطنا اقوامهم  
لوشن في المسافة اجتهاد  
وفارقت المسافة بين الامام  
والمأموم بأن القصر صلي  
خلاف الأصل فاحتط له  
والقلتين بأنه لم يرد بيان  
للمنصوص عليه فيهما من  
العبادة بخلاف ما هنا  
(هاشمية) نسبة العباسيين  
لا لها شيم جدهم كقولهم  
لرافعي وأربعون ميلا  
أموية اذا كل خمسة من هذه  
سنة من ذلك لصاح  
أن ابن عمر وعباس رضي  
الله عنهم كانا يقصران  
ويطهران في أربعة نرد ولا  
يعرف لهما مخالفا ومثله  
لا يكون الا عن توقف  
بل ذلك فحديث مرفوع  
صحيحان خرجتوا البريد  
أربعة فراعض والغرسخ  
ثلاثة أميال واللسل أربعة  
آلاف خطوة والخاتمة  
ثلاثة أقدام فهو ستة آلاف  
ذراع كذا قالوهنا

واعترض بان الذي يجمع بين عداله وهو ثلاثة آلاف ذراع وخمسمائة هو الموافق لما ذكره في تحديد ما بين مكة ومكة وهي ومنذ لغتوهي وعرفتم مكة ولتسمي المدينة (٣٨٠) وقباه وأحد بالاميال هو رديان الظاهر أنهم في تلك المسافات قلدا للحدود لهم من غير اختبارها

على ألفي مثله الا أنه فسر البردون بالبقل وعبار الشورى والشمير ستة شعرات من ذنب البقل اه (قوله) واعترض (قوله) المبل ستة آلاف ذراع (قوله) هو الخ بدل من الموصول والضمير المبل و (قوله) هو الموافق الخ خبران (قوله) ورد أي ذلك الاعتراض (قوله) انهم أي الاصحاب يعني ما ذكره وهو (قوله) في تلك المسافات أي في تحديد ما بين مكة ومكة وعلى حذف النضاف (قوله) فلا يعارض ذلك أي بما ذكره في تحديد ما بين تلك الاماكن و (قوله) هنا أي في مسافة القصر (قوله) هو الخ يتأمل سم (قوله) مع كونه أقرب الخ أي من الطائف (قوله) فيشمل قرن كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى ولعله استعمله ممنوعا من الصرف وتأويل البسطة بمرى قول المتن (قلت) أي كمال الزايف في الشرح محلى ومغنى ومنها بة قول المتن (وهي) أي النجاة وتأويل بعون يسلا وعبارتها بقول المتن وهو أي السفر الطويل اه قول المتن (سيرا الاثقال) أي الحيوانات المنقولة بالاحمال نهايتوقفي قال عس قوله هو أي الحيوانات الظاهرة سواء الجبال والبقال والجبلير لكن بعض الهوامش أن المراد بالانفعال والحق بها البقال فليراجع عس وفي الصبري والسكروديب على ما فضل عن المجلي والشورى المراد بالانفعال المحملة على خطوة البقال راجع عس اه (قوله) ودبيب أي قوله فيعتصر في الغنى الاقوله أو يوم وليلة وقوله وان لم يعتدلا مع النزول والى قوله وبه يفرد في النهاية لا ما ذكره وقوله فيعتبر بالى المتن (قوله) على العادة أي في صفة السير بحيث لا يكون بالتأني ولا الاسراع وهو غير ما يأتي في قوله مع النزول والمتاد الخ فهما قدان مختلفان عس (قوله) معتدلان راجع للجميع سم (قوله) أن المراد المعتدلين أي المساواة (قوله) مع النزول والمتاد الخ هو مع صنع الغنى والنهاية أنه متعلق بسير الاثقال وقال الكردى أنه متعلق بتقدير زمن اليوم الخ اه (قوله) فيعتبر زمن ذلك الخ أي حتى لو كانت المسافة تقطع في دون يوم وليلة الا ان يوم واحد كرم من النزول وغيره ولو وجد لم تقطع الا في يوم وليلة حال القصر فلي تأمل سم قول المتن (فلا تقطع الخ) لا يقال هذا مشكل لانه رتب القصر على قطع المسافة ما عر عنه بقطع الاميال وبعد قطع المسافة يتصور قصره لان محله المسافة لا تايقول لا نسلم أن صباره تقتضي تأخر القصر عن قطع المسافة الا يجب تقاير زمان الشرط مع زمان جزائه بل يجوز اتحادهما فالله في الاميال في ساعة تمر في تلك المسافة يقول المعنى الى أنه لو كان بحيث يقطع المسافة في ساعة ساراه القصر ولو سلم فلا نسلم انه بعد قطع المسافة لا يتصور قصره تصور رمى عوده وفيه مقصد محبت لا فاعلمه فاطمة فلي تأمل سم (قوله) لشدة الهوام عبارتها بقول المعنى لشدة حصى السقنة بالهوام ونحوه اه قال عس ومن الهوام والى كن ولما اه أي وما لو كان حوان السقنة بالخار (قوله) ورمى كوكب جواد أي ونحوه كالعرابة النار بة (قوله) ان اعتبار الخ بالذال المسألة (قوله) في اعتبارها أي هذا المسافة بالراء (قوله) مطلقا يعني في الغالب (قوله) فانه قد مضى ما قد يقال الخ في انفاذ معاذ كرتظر ظاهر احصائه الاعتراض على المصنف بان عبارته في هذا التفرع هو انه لا يقصر في الجر الا اذا قطع المسافة بالفعل وليس كذلك وهو لا يندفع بما ذكره وانما يندفع بما قد يقال ولا وجه لاحاق الجر بالجر لان العادة قطع المسافة في ساعة فندفع بقدره بمسافة أو مع من مسافة للرفق فرغ علمه المصنف ما ذكره لا شارة الى انه لا تزال تلك فتأمل وشي (قوله) انه كذلك أي التفرع المذكور (قوله) بل بقصد موضع الخ يعني بل العبرة بقصد موضع

لبعداه عن ديارهم على أن بعض الحدود اختلوا في ذلك وغيره اختلاف كثيرا كجايته في حاشية اوضح المصنف وجدد فلا يعارض ذلك ما حذر وهما واختر به لاسيا وقول مثل ابن عباس وابن عمر وغيرهما كان من جملة الطائفتين من صلى مرحلتين من مكة صرح فيمأ ذكر وهما قد يعارض ذكر الطائف قولهم في قرن انه صلى مرحلتين أنضام كونه أقرب إلى مكة بنحو ثلاثة أميال أو أربعة وقد يجاب بأن المراد بالطائف هو ما قرب اليه فشمل قرن (قلت) وهو مرحلتان بسير الانتقال) ودبيب الاقدام على العادة وهما يومان أوليتان أو يوم وليلة معشلان أو يوم بليته أو عكسهما وان لم يعتدلا كما أفهمه كلام السنوي ومن تبعه يه فيصل أن المراد بالمشدلين أن يكونا بقدر زمن اليوم بليته وهو ثلث ساعة وستون درجة مع النزول المعتاد للحس الاستراحة والاكل والصلاة فيعتبر زمن ذلك وان لم يوجد كالمحو ظاهر (والجر كالجر) في اشراط المسافة المذكورة (فلا قطع الاميال فيق

ساعة) لشدة الهوام (قصر ولما أعلم) كالمواضع التي في بعض يوم على مركب جواد وكان وجهه التفرع بيان أن مشتمل اعتبار قطع هذه المسافة في زمن قليل في الجر لا يؤثر في حلقه بالرفق اعترضا لها على ما قد يقال ليست العبرة بقطع المسافة حتى يحتاج لذكر ذلك بل بقصد موضع ما عر القصر بمجر ذلك قبل قطع شي منها (وا) ناهيها لم مقصده فيشدد (يشترط قصد موضع)

معروف وغير (معين) وقد  
 واد بالعين المعلوم فلا  
 اعتراض (أولا) لعل أنه  
 طويل فقصه فتم لو سافر  
 متبوعا بتبعه كسير وق  
 وزوجته جيش ولا يعرف  
 مقصده قصر بعد الرحلتين  
 لتحقيق طول سفره وقد يدخل  
 في عبارته مالم يقصد كافر  
 مرحلتين ثم أسلم أثناءهما  
 فانه يقصر فيما بين لقصده  
 أولا بما يجوز له القصر فيه  
 لو تأهل للصلاة وبه يفرق  
 بين هذا وعاص تأبى  
 الانطلاق له بتأهل للترخص  
 مع تأهل للصلاة فلم يحسب  
 له ما قطعه قبل التوبة (فلا  
 قصر للهائم) وهو من  
 لا يدري أين توجه سالك  
 طريقا أم لا وهذا يسمى  
 راكب التعاسيف أى  
 الطريق السائلة التى يسهل  
 سالكها من تعسف حاله  
 أو عصفه تعسفا أعم (وان  
 طال تودده) وبلغ مسافة  
 القصر لأنه عابث فلا يلحق  
 به الترخص وسيعلم مما  
 يأتي أن بعض أفراد حرام  
 فلذا ذكره بعضهم هنا  
 وبعضهم ثمنا أو هم كلام  
 بعضهم أنه عاص بسفره  
 مطلقا متبوع

مستعمل على المسافة بدليل جواز قصره بمجرد قصد ذلك الموضع أى بعد اتعاقده سفره (قوله معلوم) أى من  
 حيث قدر مسافته لأن حيث ذاته ولا سوى العين فلا تائدة في العدول وجنود فجوز أن واد بالعين  
 من حيث قدر المسافة فلا فرق فتأمل سم عبارة الرشدي قوله معلوم أى من حيث المسافة كأي نوحه بما يأتي  
 ويؤخذ منه أنه لو هم الهائم على سير مرحلتين فأكثر من أول سفره لكن لم يعينها في مسهة كل قال أن  
 سافرت لجهة الشرق فلا بد من قطع مرحلتين وأولاه الغرب فلا بد من ذلك أنه بقصر وهو واضح بقده  
 الآتى فلا يرجع أى مع وجود الفرض الصحيح (قوله معلوم) أى بالمسافة عش (قوله فلا اعتراض)  
 أى على المصنف نهاية قول المتن (أولا) أى أول سفره نهاية (قوله بقصر) أى أول فلا نهاية (قوله نعم لو  
 سافر الخ) استثنائه قولهم يعتبر العلم بطول المسافة بصري أى البشار المعلوم الشارح (علم أنه طويل  
 الخ) (قوله ولا يعرف مقصده) أى لا يعرف التابع مقصده المتبوع سم (قوله قصر بعد الرحلتين) أى حتى  
 ما فاته في الرحلتين كجهل يظهر سم عبارة المتن والنهاية فائدة متى فات من له القصر بعد الرحلتين  
 صلاة فيما قصر في السفر لا تفتقر طول كل ذلك قولهم تقصر فائدة السفر في السفر نه على ذلك  
 شئنى أى الشهاب الرمي قوله مدر قصر بعد الرحلتين أى وان لم يعلم مقصده متبوعه أو علمه وكان الباقي  
 دونهما عش (قوله لتحقيق طول سفره) أى مع العذر القائم به فيقارن الهائم الآتى رشدي (قوله مالم يقصد  
 كافر) أى غير عاص بسفره سم أى فلو كان سافرا لقطع الطريق مثلا حكمه حكم العاص بسفره بصري  
 (قوله فانه يقصر فيما بين) أى وان كان أقل من مرحلتين عش (قوله به يفرى الخ) أى بقوله لقصده الخ  
 (قوله وهذا) أى الذى لم يسلك طريقا عاص به أى سم عبارة المتن والنهاية قال أو الفقه الجملي هما عبارة  
 عن شئ واحد وقال الدميري وليس كذلك بل الهائم الخارج على وجهه لا يدري أين توجه جواز سلك طريقا  
 مسلوكا وراكب التعاسيف لا يسلك طريقا فها هم مشترك في أنهما لا يقصدان موضعا معلوما وان اختلفا  
 فيما ذكرناه انتهى وبذلك جمع الفري بينهما اه أى إذا لاصل في العطف المتأخرة فعلى هذا فينبغي ما عزم  
 ونصوص مطلق عش قول المتن (وان طال تودده) أى أشرط القصر أن يعزم على قطع مسافة القصر  
 معنى ونهاية (قوله بلوغ) أى قوله قال لا زكشى في النهاية (قوله لأنه عابث) وبه فارق نحو الأسير رشدي  
 (قوله وسيعلم مما يأتي الخ) أى في شرح لا يترخص العاص بسفره الخ (قوله أن بعض أفراد الخ) وهو  
 الآتى في قوله ومن سفر العاص الخ أمان صاحب مقصد الاجتماع بعالم أو صاحب فلا يحرم عليه ذلك وان قصد  
 عليه أنه هائم لأنه لا يقصد محلا معلوما بصري (قوله مطلقا) أى سواء كان خروجه لفرض أو لا عش (قوله  
 لا نسلم ان عبارته تقتضي تاخر القصر عن قطع المسافة فلا يجب تعاقب زمان الشرط مع زمان خروجه بل يجوز  
 اتحادهما فاحسن لو قطع الاستدلال في ساعة قصر في تلك الساعة أو نزل المعنى إلى أنه لو كان بحيث يقطع المسافة  
 في ساعة فإنه القصر ولو سافر فلا نسلم أنه بعد قطع المسافة لا يتصور قصر لتصوره في عودته وفي مقصده بحيث  
 لا تامة قاطعة فلا تأمل سم (قوله معلوم) أى من حيث قدر مسافته لأن حيث ذاته ولا سوى العين  
 فلا تائدة في العدول وجنود فجوز أن واد بالعين المعين من حيث قدر المسافة فلا فرق فتأمل (قوله ولا يعرف  
 مقصده) أى ولا يعرف التابع مقصده المتبوع عش (قوله قصر بعد الرحلتين) أى حتى ما فاته في الرحلتين  
 كجهل يظهر (قوله مالم يقصد كافر) أى في غير عاص بسفره وفي الروض آخوالباب وان نوى الكافر  
 أو الصبي مسافة القصر ثم أسرا أو باع في أثناء القصر في البقية قال في شرحه وما ذكره في الروضة في الصبي نقل  
 عن الرضاى وقضية أنه لا يصح قصره قبل بلوغه وهو ممنوع عنه من أهل القصر كإصره به البغوى والصواب  
 محتمل منه وقد قال الوجه تغذيا ثم بلغ الوقت بأن لم يحتمل عادته بأنه على ذلك الأذرى والارزكى لم ينب  
 عليه الاستوى بل ينب على غيره فقال ما ذكر في الصبي مقصده ان يعضو له فان سافر بغير أنه فلا نولما قطع قبل  
 بلوغه وان سافر معه فنجب أن ينجى فيه ما مر في ذكره من التابعين (قوله وهذا) أى الذى لم يسلك طريقا  
 (قوله وسيعلم مما يأتي الخ) كذا مدر

ومأخذه) أي المانع ع (قوله عقد سفره) سابق محترز في قوله أما ذا طرأ الخ (قوله أي مطلوبه منها)  
أشارته إلى أن الجملة تحت الطلب كجواهر الظاهر ويجوز أن يستغنى عنه بجعله اعتلاجا لحد المتعاطفين من  
غير مأخوذ وحذف نظيره من الاستحقر ينهوا ولم يرزوا القهر مع كونها جند صفة تنطوي على غير من هي  
له حيا على مذهب الكوفيين المحوز بن عدم الإقرار عند أمن اللبس كما هنا سم (قوله قصر فيها) ومثله  
الهائم في ذلك شيا يتوهم أي في أنه إذا قصد أنه لا يرجع قبل مرحلتين قصره ومعلوم أنه أغيا قصر إذا كان  
سفره لغرض صحيح ومن الغرض الصحيح ما لو خرج من نحو ظالم ع (قوله قال الزركشي الخ)  
وظاهر إطلاق الرخصة واستمرار الترخص ولو فيما زاد على مرحلتين وهو كذلك كما عند الشهاب الرمي خلافا  
للزركشي نهاية ومعنى عبارة سم الوجه أنه بقصر فيما زاد على ما أضاف إلى أن ينقطع سفره ولا يضر أنه ليس  
له مقصد معلوم لأن اعتبار معلومة المقصد إنما هو ليعلم طول السفر فإذا علم أنه لا يجده قبل مرحلتين فقد علم  
طوله فإذا استقر اعتقاد حاز الترخص إلى انقطاعه وكذا يقال في مسئلة الهائم إذا قصد مرحلتين أو أكثر  
وفي مسئلة طر بان العزم المذكور فلا تنتج ترخصه بمجرد الوجود حتى لو استمر بعد الوجود فبني أنه القصر  
اه (قوله وظاهر أنها الخ) أي المرحلتين (قوله ودون أصله) إلى المتن في النهاية والمعنى أن قوله لا فيجاز  
عليه (قوله شمل هذا) أي ما لو علم أنه لا يلقاه الحز (قوله والهائم) عطف على هذا (قوله في قصر فيما قصد)  
أي حيث لم يحصل تعاقب نفسه أو دابته بلا غرض تعاقبه ولا فلا عنه حيث تعاقب سفره كما هو ظاهر سم  
(قوله لا فيجاز إذا الخ) خلافا للنهاية والمعنى وسم كالمرا نفا (قوله أما طرأ الخ) عبارة في النهاية والمعنى وأحضر  
المصنف بقوله المأخوذ ولا محال في مسافة قصر ثم بعد مفارقة الحمل الذي يصير به مسافر أو في أنه يرجع إن  
وجد سفره أو يقيم في طريقه ولو يجعل قريب أو بعد أيام فإنه يترخص في الوجود سفره أو يوشيه ذلك  
الحمل لا بعد ما سبب الرخصة في حقه فيكون حكمه مستترا إلى وجود ما فيه البناء المتخالف للعرض ذلك له  
قبل مفارقة ما ذكرناه ولو أسفر سفره قصره ثم فويز بالسافة على ما صير وطه ولو فلا ترخصه ما لم  
يكن من محل ينتمى إلى مقصد مسافة قصره ويقارن محله لا انقطاع سفره بالتي توحيه بالمفارقة فتشعر سفره  
ولو نولي قبل خروجه إلى سفره قصره أقامه أو بعد أيام في كل مرحلة فلا قصر له لا انقطاع كسفره عن الأخرى اه  
(قوله ذلك العزم) أي عزم أنه يرجع متى وجده سم (قوله بعد قصد حمل معين) أي مسافة قصره (قوله  
وبجواز العمران) أي وبعد مفارقة الحمل الذي يصير به مسافر أو في العمران أو أسوة به يتوهم أي (قوله  
إلى أن يجده) أي المطلوب (قوله بكسر الصاد) إلى قوله ومنه يؤخذ في المتن لا قوله لأنه غرض مقصود إلى المتن  
والإتيان في النهاية لا ما ذكر (قوله كجمله) عول على خطا المصنف لأن القياس الأغنى وليس المراد أن

ومأخذه قواهم الآتي  
قصر مرحلتين قصر فيها  
ولا طلب غيرهم لا طلب  
(أبق) عقد سفره نيته  
(يرجع متى وجده) أي  
مطلوبه منها (ولا يعلم  
موضع) وإن طال سفره  
لأنه لم يعزم على سفر طويل  
ومن ثم لو علم أنه لا يلقاه إلا  
بعد مرحلتين قصر فيها  
قال الزركشي لا فيجاز  
عليه ما ذ ليس مقصد  
معلوم حيث ذ وظاهر  
أنهما مثال فلو علم أنه  
لا يجده قبل عشر مراحل  
قصر في العشر فقط وقول  
أصله ويشترط أن يكون  
قاصدا لقطع أي الطويل  
في الاستدعاء يشمل هذا  
والهائم إذا قصد سفر  
مرحلتين أو أكثر في قصر  
في قصده لا فيجاز عليه  
أما إذا طرأ له ذلك العزم بعد  
قصد حمل معين أو لا يجازة  
العمران فلا يترخص في  
شرح قوله لوصوله في ترخص  
إلى أن يجده (ولو كان  
للمقصد) بكسر الصاد كما  
يخطه (طريقان) طريق  
(طويل) أي مرحلتين  
(و) طريق (قصر) أي  
دونهما (فسلك الطويل  
لغرض

(قوله أي مطلوبه منها) يجوز أن يستغنى عن ذلك بجعل جملة يرجع إلى مسافة واحدة المتعاطفين  
من غير مأخوذ وحذف نظيره من الاستحقر ينهوا وأشار إلى جعلها طلب حكمها الظاهر  
فاحتاج إلى تأويل الصبر ورد على ما قلنا أن الصفة تنطوي على غير من هي فكان الواجب  
إقراره بمرجع ويجب تصحله على مذهب الكوفيين المحوز بن عدم الإقرار عند أمن اللبس والمراد  
هنا واضح لا ليس فيه قتامة (قوله قصر فيها) ظاهر كلام الروضة استمرار الترخص ولو فيجاز  
على مرحلتين وهو كذلك كما أهده شيخنا الشهاب الرمي خلافا للزركشي شرح مر (قوله  
لا فيجاز إذا طرأ الخ) الوجه أنه بقصر فيما زاد على ما أضاف إلى أن ينقطع سفره ولا يضر أنه ليس  
لأن اعتبار معلومة المقصد إنما هو ليعلم طول السفر فإذا علم أنه لا يجده قبل مرحلتين فقد علم  
أنه قد حاز الترخص إلى انقطاعه وكذا يقال في مسئلة الهائم إذا قصد مرحلتين أو أكثر وفي مسافة طر بان  
العزم المذكور فلا تنتج ترخصه بمجرد الوجود حتى لو استمر على السفر بعد الوجود فبني أنه القصر (قوله  
في قصر فيما قصد) أي حيث لم يحصل تعاقب نفسه أو دابته بلا غرض تعاقبه ولا فلا عنه حيث تعاقب  
بسفره كما هو ظاهر (قوله في المتن لغرض صحيح) أي انضمه ما ذكر ولهذا قال الشيخ أن الوجه أن يرقى

كسبه له (وأمن) أو زيارته أو تقديم ذلك استباحة القصر وكذلك الجرد تنزه على الوجه لا غرض مقصود أذهار الزالة الكدورة النفس توه به مستحبين يشغلهم به عناهم ثم لو أقر لوجه قصر أئنه بخلاف جرد و به البلا ابتداء (٣٨٣) أو عند العدول لأنه غرض فاسد ولزم

تنبه لغيره أخرى عـش (قوله أو زيارته) أي وعبادة أو للسلامة من المكاسين أو وحسب معنئ ونهاية (قوله يشغلهم) أي النفس (به) أي المستحسن (عنها) أي الكدورة ش هـ سم (قوله قصر أيضا) حال نفسه النهاية للبغي فاقصدها لأنه لا فرق بين التنز و به بالسلا فكان واحد منها مباحا لاصل السقر فلا يقصر أو للعدول إلى الطويل يقصر (قوله على أنه) أي الزوم (قوله لو جرد الشرط) وهو السفر الطويل المباح خبايه ومعنى قول المتن (والا) أي أن سلمك جرد القصر أو لم يقصد شأ كلفي المجموع خبايه ومعنى رسم (قوله قد يشمله) أي بان واد بالعرض الغرض الصحيح غير القصر أخذ من التمثيل أو القصر ليس منه أخذ من التمثيل (قوله بالتردده) أي بالذهاب عيناو يسار معني (قوله ومنه يؤخذ) أي من التعديل (قوله في متعدد ذلك) أي سلاو الطويل (قوله لو كانا طوي لين الخ) عبارة لافني وانها يتخرج بقوله طويل وقصر ما لو كانا طوي لين سلك لا طويل ولوغرض القصر فقط قصر فيه خبايه (قوله في هذا إذا كان الطويل) أي من الطويل ين سم (قوله بان الحرمه الخ) على أن الاتعاب غير لازم لجواز سيرة على وجهه لا تعب مع لا لنفسه ولا لبايه سم (قوله بان الحرمه الخ) هذا قد يصح القول السابق وهو سلم على وجهه وأهمه بعضهم الخ لا لانه على تسليم أنه عاص بسفره في الجلة الآن يفرق بأن الاتعاب وانتفاء الغرض هنا انحاهو بالنسبة للعدول دون أصل السفر سم (قوله لبقاء أصل السفر الخ) هذا قد يشكك بما يأتي من أنه يلحق بسفر الحصنة أن يعب نفسه وادتمار الكرض من غير غرض والاولى أن يقصر هنا على منع تسليم الحرمه فان العدول يجرده لا نسبته من الاتعاب بالنفس لجواز أن تكون المشقة الخاصة له في الطريق الأطول قريبه من المشقة الخاصة في الطريق الأقصر مع اشتراكهما في الوصول إلى المقصود لا كذلك الكرض الذي فانه محض عبث والتعب محقق أو غالب عـش (قوله ما تقر الخ) أي في المتن (قوله هل بعد ما كتبها الخ) أي فلا يلزم عدم التمتع والقران (قوله لا بعد الخ) أي فلا يلزم ذلك (قوله لا يعرف ذلك) أي حصول المشقة (قوله وعره) أو عرسه بالهـ ل قاموس (قوله ومن ذلك) أي من اعتبار الأبعد من طريق البقعات (قوله اعتبار الأبعد) أي يجوز الحكم على الغائب بذلك الحاصل (قوله والأول) أي قوله بخلافه في النهاية والمقتضى قول المتن (ولو تبع العبد الخ) والبعض إذا لم يكن ينعو بينه بينهما ياد فكذا العبد وان كانت في

بان التنزه هـ ناليس هو الماحل على السفر بل الحاصل عليه غرض صحيح كسفر التجارة ولكن سلك أبعاد الطريقين للتنزه بخلاف جرد و به بالبداهة بان فأنه الحامل على السفر حتى لو لم يكن هو الحامل عليه كان كالتنزه هنا وكان التنزه هو الحامل عليه كان كمجرد و به البلا في تلك اه وهو المجددون نوز عـبه وبه يعلم أنه لو أراد التنزه لآله مرض ونحوه كان غرضه محصدا لاشفاقه فلا يعترض عليه شرح مدر (قوله في المتن كسبه له أو أمن) أي وكثر من المكاسين شرح مدر (قوله يشغلهم) أي النفس به أي المستحسن عنها أي الكدورة ش (قوله ولا يكون له غرض صحيح) دليل ما سلكه لغرض مطلقا وهو ما في المجموع (قوله وكذا أن كان غرضه القصر فقط) يفارق جواز الاقتداء بمن إلى الركوع ليقصد سقوط الافتتاحه بان الجماعة مطالو بلما نهاية الصلاة مطلقا في الجلة بخلاف القصر وبان الجماعة مشروعة سفره و ضمرا لخلاف القصر فكانت أهم منه وبه فساقط شرط الصلاة بخلاف الاقتداء بالذكور (قوله وتظهر في هذا إذا كان الطويل) أي من الطويلين دليل قد نوز في القصر لأقصر في هذه الحالة في مسئلة المتن الأعلى المقابل (قوله بان الحرمه الخ) يشمله لا من خارج فلم نوز في القصر هذا قد يصح قوله السابق وسعلم أن فأنهم كلام بعضهم الخ لا لانه على تسليم أنه عاص بسفره في الجلة الآن يفرق بأن الاتعاب وانتفاء الغرض هنا انحاهو بالنسبة للعدول دون أصل السفر على أن الاتعاب غير لازم لجواز سيرة على وجه

من إحدى الطرق لا بعد من حاضري ذلك وهو هنا على مشقة سيرة مرحلتين ولا يعرف ذلك إلا بالطريق المسلول كذا و أيضا القصر مشروعة جدا فعدم اعتبارهم لهم لانه لا غرض له في ذلك ولو أخذنا من طريقه لكان محال على أحدهما مضافة العدوى والآخر دونها اعتبار الأبعد لا أن يفرق بان الأصل منع الحكم على الغائب حتى يتحقق بعد محصل من كل وجه (ولو تبع العبد الأول وجهه والآخر وجهه) (مأله أمره)

نوته كالحر وفي نوبته كالبدوع له فلا سفر في نوبته ثم دخلت في نوبته السدس - مدنى أثناءه الطر بق فينبقى أن  
يقال ان أمكنه الرجوع وجب عليه وان لم يمكنه أمكنه أن يملك وان لم يكن واحدا منهما سافر وترخص  
أخذهما عساه بالسفر حيث ذكرا على ما لو سافر المرأة بأذن زوجها ومعهما لم يمتنع العطف الطر بق فأنما يلزمها  
العدو إلى المحل الذي سافر منه أولا وإقامة محلها لم يتفق عودها وان لم يكن واحدا منهما أتمت السفر  
وانقضت حدة نفيه - ع (قوله لا نقد الشرط) وهو على بطول السفر (قوله بل بعدهما) أى حتى ما فاقه في  
المرحلتين لانها قاتنة سفر طول بل سم ونهاية زاد المعنى وان لم يقصر المتبوعون اه (قوله كسار) أى فى شرح  
ويشترط قدم موضع معين أولا (قوله ان علوا الخ) أى كان أخبر نحو السبب بعده بان سفره طول بل لم يعين  
موضعه فعنى (قوله لو جود الشرط) أى تبين طول سفرهم فعنى (قوله انهم من نوى الخ) أى فى ابتداء فيما  
يظهر فلو علوا ان سفره يبلغه ما تم بعد شروعهم فى السفر معه فلو زاد لم يؤثر فيه فظاهر كقوله قصد بعد  
الشروع فى السفر الإقامة لم يجعل قربا إقامة متبوعه فانه يترخص اليه تأمل سم (قوله انهم الخ) أى من  
التابعين العلين بطول سفر المتبوع نهاية ومعنى وكردى وقد نفا يقول الشارح الا لا لا تحقق الخ (قوله  
لم يترخص الابدعها الخ) ووجه جواز ترخصه حينئذ عدم جزم كونه باعلاان هو جازم و يقصر بعدهما  
ما فاقه قبلهما كائنه كلام شخنا الشهاب الرمى سم (قوله سبب ترخص الخ) وهو السفر الطول بل الباس  
(قوله قطعه) مفعول مقصده و (قوله قبل الخ) متعلق بقصده (قوله بهذا) أى بقوله لانه حينئذ وجد الخ  
(قوله هنا الخ) أى فى سائر الخ (قوله نيتين) أى للتابع ومتبوعه (قوله والوجه) الى المتن فى النهاية (قوله  
خلافا للأدري الخ) الوجه ما قاله الأذرى حيث ظن بهذا الفرع بطول السفر لانه حينئذ من باب الاجتماع  
وهو كاف هنا والتبني غير معتبر هنا كاهو ظاهر سم وعش (قوله يقصر وان امتنع على متبوعه الخ) قضية  
ذلك انه لو امتنع القصر على المتبوع لكون سفره معصية فلم يمتنع على التابع وقد وجه بأنه قصد قطع مسافة  
القصر ولا يلزم من عصيان المتبوع بالسفر عصيان التابع به لان الفرض انه لم يقصد سفره ما قصد المتبوع  
به ولا قصد معاونة المتبوع على المعصية سم عبارة القليوبى بقوله وان امتنع على متبوعه الخ أى لعدم غرض  
أو عصيان لعدم سر بان معصيته على التابع اه (قوله وحدهم) أى بقوله لا لهم كالأعرافى النهاية والمعنى  
ما يوافق (قوله وحدهم دون متبوعهم الخ) قال المحقق الحلى ما صوفى شرح المذهب قال البغوى لو نوى المولى

لا يصح له لنفسه ولا لغيره (قوله فلا قصر قبل مرحلتين الخ) ولو فات من له القصر بعد مرحلتين صلاة  
فله ههنا السفر لانها قاتنة سفر طول كائنه ذلك كلامهم اول الباب به على ذلك شخنا الشهاب الرمى  
وجهه لشرح حر (قوله انهم من نوى منهم الهرب) أى فى الابتداء فيما يظهر فلو علوا ان سفره يبلغه ما تم  
بعد شروعهم فى السفر معه فلو زاد لم يؤثر فيما يظهر كقوله قصد بعد الشروع فى السفر الإقامة لم يجعل قربا  
اقامته ثم رتقا لم يترخص اليه تأمل سم (قوله لم يترخص الابدعها على الوجه) اعلمه مر ووجه جواز  
ترخصه حينئذ عدم جزم كونه باعلاان هو جازم وهل يقصر بعدهما ما فاقه قبلهما كائنه المنقول عن  
شخنا الشهاب الرمى المار آنفا (قوله فيما يظهر خلافا للأدري) الوجه ما قاله الأذرى حيث ظن بهذا  
الفرع بنية طول السفر لانه حينئذ من باب الاجتماع وهو كاف هنا والتبني غير معتبر هنا كاهو ظاهر (قوله  
فيقصر وان امتنع على متبوعه القصر فيما يظهر من كلامهم) كذا شرح حر وقضية ذلك انه لو امتنع القصر  
على المتبوع لكون سفره معصية فلم يمتنع على التابع وقد وجه بأنه قصد قطع مسافة القصر ولا يلزم من  
عصيان المتبوع بالسفر عصيان التابع به لان الفرض انه لم يقصد سفره ما قصد المتبوع به ولا قصد معاونة  
المتبوع على المعصية ولا موافقة فيها ثم قد عفا ذلك القول الا نسوى فى قول المصنف السابق انما يقصر  
رباعية الخ ما نصه فرع اشتراط الإباحة بضمي امتناع القصر ان خرج اليه متبوع متبعين متبعين لا يعلم  
سبب سفره أو أحمالا كالباب الذى يدرى ما فيه من الخصم خلافا اه فان مفهومه انه لو علم سبب سفره وأنه معصية  
امتنع القصر الآن بخلافه على ما إذا سافر معه على وجه نصير عاصيه فلي تأمل (قوله وحدهم دون متبوعهم



والزوج الاقامة ثبت حكمها للعبد والمرأة بل لهما الترخص اه كلام المحقق وظاهره انه لا فرق في ذلك بين علمها بنية المتبوع الاقامة وجهلها ذلك ولو جهل بان من انقده سفره لا يقطعها الاستقامة واقامته دون نية واقامته غير ولم يوجد واحد منهما لانه لا فرق فيه بين كون التابع عند نية متبوعه ما كتوا كونه سائرا ووجهما تقدم لكن قال الشارح في شرح العباب وهو أي ما قاله البغوي مشكل اذ قضيت أنه لو نوى اقامة الحذ القاطع ونوى تابعه السفر بقصر التابع وكلامهم صريح في خلافه فينبغي حمله على ما اذا نوى المتبوع الاقامة وهو ما كتوا التابع سائرا فلا توترنة بالتبوع في حق التابع حيث دل على آخره ما طلب به وقد ورد على قوله فينبغي الخ ان نية التابع وحده السير لا يؤثر بدليل قول المصنف ولو نوى واسافة القصر الخ والفرق بين الابتداء والائتداء بعد سم والله ان غنم العبد بانه يتغير في الدوام لا يتغير في الابتداء (قوله بخلافهما) أي فذهبما وكالعدم نهاية (قوله به يعالج الخ) أي بالتعليل (قوله فلا تنافي بين قولهم الخ) عبارة الغني أما المثلث في اللون فهو مثلها لانه مقهور تحت بالامير ومثله الجيش اذ لو قيل بانه ليس تحت فخر الامير كالحاكم لعم الفساد (( تنبيه )) قوله لا يصفى ما لا أمره لا ينافيه التعليل المذكور في الجندی غیر المثلث لان الامير المالك الامر لا يبالى بان يفسر له عنه ويخالفه بخلافه ثلثة الجيش أي والمثلث في اللون ان يختلص من انظامه اه و يأتي عن النهاية مثله زيادة (قوله وكذا جميع الجيش) ظاهره ولو متعلقا بغيره فظاهر سم وتقدم انفا ما يستدفع به النظر (قوله لانهم كالاجراء) فيه تفطير في المتعلق سم ويتضح النظر مع جوابه بكلام النهاية عبارته ولا تناقض بين هذا أي مسئلة الجيش وما تقر في الجندی اذ قيل هو والمسئلة هنا فيما اذا كان الجيش تحت أمر الامير وطاعة فكيف حكمه حكم العبد لان الجيش اذا بعته الامام وأمر أمير اعلم وجبت طاعته شرعا كما يجب على العبد طاعة سيده فصور المسئلة في الجندی أن لا يكون مستأجرا ولا مؤمرا عليه فان كان مستأجرا أي مؤمرا عليه فلا حكم العبد ولا يستقيم حمله على مستأجر ومؤمرا عليه لانه اذا خالفه أمر الامير وسافر يكون سفره معصية لا بقصر أملا أو يقال الكلام في مسئلتنا فيما اذا نوى جميع الجيش فثبتهم كالعدم لانهم لا يكتفون بالاختصاص الامير والسلاطین في المسئلة الثانية في الجندی الواحد من الجيش

أوجه احواله قال المحقق الخ لم ينفه في شرح المهذب قال البغوي لو نوى الولي والزوج الاقامة لم يثبت حكمها للعبد والمرأة بل لهما الترخص اه كلام المحقق وظاهره انه لا فرق في ذلك بين علمها بنية المتبوع الاقامة وجهلها بذلك بل وانه لا فرق بين نيتهما ايضا الاقامة ولا نية غير المستقل لا توتر وهذا محل نظر ولو جهل من انقده سفره لا يقطعها الاقامة واقامته دون نية واقامته غير ولم يوجد واحد منهما او قد يستدل عليه بانه لو قد يجعلهما قاما أن يجب القضاء اذا علم بعد أو لا فان كان الاول فلا فائدة لذكر هذه المسئلة لانه على هذا تكون نسبة المتبوع قاطعة للسفر في حق التابع ايضا غاية الامر انه اذا لم يعلم بها حكمه بمسئلة قصره فظاهر فاذا علم تبين عدم العصة ووجب القضاء وهذا لا يخفى بذلك وان كان الثاني فاما ان يكون سيده لم يقطع السفر او يقطع فان كان الثاني ففسد واضع وان كان الاول لم يعقل انقطاعه مع العلم وعدمه مع الجهل وهذا يردف تقييد المسئلة بحاله الجهل كواقع لبعض المشايخ الموجودين وانه لا فرق بين كون التابع عند نية متبوعه ما كتوا كونه سائرا ووجهما تقدم لكن قال الشارح في شرح العباب وهو أي ما قاله البغوي مشكل اذ قضيت انه لو نوى اقامة الحذ القاطع ونوى تابعه السفر بقصر التابع وكلامهم صريح في خلافه لانهم انما أغفوا انما التاسع في مسئلة المثنى أي يوحى ما اذا نوى التابع الاقامة لعدم استقلاله فكانت نيته كالعدم وواضح ان ذلك لا يقال في المتبوع فينبغي حمله على ما اذا نوى المتبوع الاقامة وهو ما كتوا التابع سائرا فلا توترنة بالتبوع في حق التابع حيث دل على آخره ما طلب به وقد ورد على قوله فينبغي الخ ان نية التابع وحده السير لا يؤثر بدليل قول المصنف ولو نوى واسافة القصر الخ والفرق بين الابتداء والائتداء بعد (قوله وكذا جميع الجيش) ظاهره ولو متعلقا بغيره فظاهر سم وتقدم انفا (قوله لانهم كالاجراء) فيه تفطير في المتعلق

أوجه احواله (قصر الجندی  
دونهما) لانه ليس تحت يد  
الامير وقهره بخلافهما  
كلاسير وبه يعلم ان الكلام  
هنا في جندی متعلق  
بالسفر مع أمير الجيش فهو  
مالك أمره باعتبار طوعه  
بالسفر مع قضا أمره اليه  
وليس تحت قهره باعتبار  
أنه مغارقه وليس للامير  
اجباره على السفر معه فلا  
تنافي بين قولهم أولاً لا يك  
أمره والتعليل بانه ليس  
تحت قهره فاندفع ما شارح  
هنا أما جندی مثبتي  
الدون فلا أولاً وليس وكذا  
جميع الجيش لا تم تحت يد  
الامير وقهره اذ اجبازهم  
لانهم كالاجراء تحت يد  
المستأجرو به يعلم أن أجبر  
العين تابع استأجرو

لان مغارة الجليش ممكنة فاعتبرت نيت وانما عبر هنا بالجيش وقد أشار لهذا الأخير الشارح بقوله وقوله وما لك  
أمره لا يتأمله التعليل المذكور في الجندى لان الأمير المالك لاهراء لا يباين بانقراده ونحنا اقتضيه بخلاف  
نحنا قلنا بجيش اذ يتخلل بها نظامه وهذا الوجه معلوم أن الواحد والجيش مثال والافعال على ما يتخلل به نظامه  
لونهائه وما لا يتخلل بذلك اه وبعبارة الجعري على المنهج قوله بخلاف غير المثلث أي عالم يكن معظم الجيش أو  
معروفها بالشماعة بحيث يتخلل النظام بنحنا القتل ولو لاحدا أو كان كالمثلث فالمدار على التحليل النظام فمن  
يتخلل به النظام لا تغرب عنه وان لم يثبت ومن لا يتخلل به النظام اعتبر نيت وان أثبت اه **(قوله كاز وجنة**  
**لز وجهها)** وكذا الصبي مع ولده فقد قال في شرح الروض بعد أن قرر ما حاصله أن الصبي لو قصد مسافة القصر  
قصر مائه قال لا لا ينوي ما ذكر في الصبي متحدا بعنه ولده فان سافر بغير اذنه فلا أثر لما قطعه قبل بلوغه وان  
سافر معه فيقتضيه أن يجي عنه ماض في غيره انتهى اه سم قول المتن **(ثم في الخ)** قال في شرح المنهج أي  
والغنى ولوم طويل انتهى وفي شرح الروض والشمعة كلام في المسئلة سم **(قوله المستقل)** الى قول المتن  
ولا يترخص في المغنى الا قوله بله متقصده الى قوله ورابعها في النهاية الا قوله **(كفى قوله (قوله المستقل)**  
خرج به غير فلا أثر لنيته الرجوع أو تردده فيه نعم لو شرع في الرجوع بان سار واجعا والمحل قرر بلا بعد  
الانقطاع وان كان بعيدا فيجب له الانقطاع حيث امتنع الرجوع لانه حينئذ عاص بالسفر سم **(قوله أو ترد**  
**الخ)** أي وان قل التردد عش **(قوله مطلقا)** أي حاجة أو لا عش **(قوله لغرض حاجة)** عبارة فان في اللفظة اه  
**(قوله انقطع سفره الخ)** ومضى قيل بانتهاء سفره امتنع قصره مادام في ذلك المنزل كجرح موابه نهاية ومضى **(قوله)**  
بجرح دينه الخ ولا يقضى ما قصره أو جرحه قبل هذه النية وان قصر المسافة قبله لمغنى **(قوله له متقصده)**  
مفهومه أنه اذا فرغ الرجوع وهو سار لغرض مقصده الاول لا ينقطع ترخصه وسيأتي ما فيه في قوله فان سافر  
فسفر جدي عش **(قوله الممر)** أي في شرح قولوني انقطع الخ **(قوله ليس الا القيد)** أي ان كان نازلا **(قوله)**  
بنظر ممر أي في ابتداء السفر من مجاوزة سور أو عمران البلد والمقرر به وبعبارة أخرى **(قوله اما اذا)**  
نوا الخ عبارة شرح بافضل وخرج به أي بالوطن غير ذوات كان له أهله أو عشرة أو فترخص وان دخله  
كسائر المنازل وبنيت الرجوع مالم يرجع المضال عن الطريق أي فانه يترخص مالم يصل وطنه فينتد  
عن ترخص كردي **(قوله جواز سفره الخ)** المراد بالجارح الماس حراما فمثل الواجب والمندوب والمكره  
كالسفر للتحارة في أكناف الموقع يعبر أي يكفى في أول الباب **(قوله الا التيمم الخ)** لعلة في التيمم لا فقد الماء  
تخلله لغير مرض الا ان تاب سم عبارة فالمغنى قال في المجموع والعاصي يسفره يلزمه التيمم عند فقد الماء  
لمرة الوقت والعادة لتقصيره بترك التوبة اه **(قوله كاس)** أي في التيمم قول المتن **(العاصي يسفره)** يدخل  
فيه مالم قصد يسفره المعصية وغيره كان قصده قطع الطريق وزاد أهله سم قول المتن **(كأب وناشرة)**  
والظاهر أن الباقي ونحوه من لم يبلغ كالبالغ وان لم يبلغه الا ثم ياتى فلاذا سافر الصبي بلاذن من وليه لم  
يقصر قبل بلوغه به صرح سم وصح كذا النشرة الصغيرة وينظر فيما بقي من المدة بعد البلوغ فان بلغ

**(قوله كاز وجنتز وجهها)** أي وكذا الصبي مع ولده فقد قال في شرح الروض بعد أن قرر ما حاصله أن الصبي لو  
قصد مسافة القصر قصر مائه قال لا لا ينوي ما ذكر في الصبي متحدا بعنه ولده فان سافر بغير اذنه فلا أثر  
لما قطعه قبل بلوغه وان سافر معه فيقتضيه أن يجي عنه ماض في غيره انتهى اه **(قوله في المتن ثم في روى جونا)** قال في  
شرح المنهج ولوم طويل اه وفي شرح الروض والشمعة كلام في المسئلة **(قوله المستقل)** خرج به غير فلا  
أثر لنيته الرجوع أو التردد فيه نعم لو شرع في الرجوع بان سار واجعا والمحل قرر بلا بعد  
الانقطاع فان كان المحل بعيدا فيجب له الانقطاع حيث امتنع الرجوع لانه حينئذ عاص بالسفر **(قوله انقطع**  
**سفره الخ)** ومضى قيل بانتهاء سفره امتنع قصره مادام في ذلك المنزل كجرح موابه وما أقفهه كلام الحواشي الصغير  
ومن تبعه من أنه يقصر فغير معمول به لخالفته النقول شرح هر **(قوله الا التيمم)** لعلة في التيمم لا فقد الماء  
تخلله لغير مرض الا ان تاب **(قوله في المتن لا يترخص العاصي يسفره)** يدخل فيه مالم قصد يسفره المعصية

كاز وجنتز وجهها (قوله قصد  
سفره طويلا فصار ثم في روى  
المستقل (رجوعا) أو ترد  
فيه الى وطنه مطلقا أو الى  
غيره لغرض حاجة (انقطع  
سفره بجرح دينه ان كان نازلا  
لا سائر الجاهة متقصده الممر  
أن نسبة الاقامت مع السير  
لا تؤثر في نية الرجوع معه  
كذلك لا يؤثر لهذا القيد قوله  
(فان سار) المقصود الاول  
أو لغيره ولو لم يأت في حقه  
(فسفر جدي) فلا يترخص  
الا ان قصد ممر حلتين وفارق  
محل نظيره ممر اما اذا نواه الى  
غير وطنه لحاجة فلا ينتهي  
سفره بذلك (د) فانها جواز  
سفره بالنسبة للقصر وسائر  
الترخص الا التيمم فانه يلزمه  
لكن مع إعادة ماله الى  
كلمه فينتد (لا يترخص  
العاصي يسفره كأب وناشرة)

مرحلتين قصر واوالاتلا تسم وان لم يكونا عصاة حال السفر لكن لهم حكم العصاة وقال حج في الایعاب  
ما صاعده ان الصبي يقصر قبل البلوغ وبعد موافق سافر بلاذن من وليه لانه ليس بعاص ولا متناع القصر في  
حقه يتوقف على نقل خصوصه في ان من فعل ما هو بصو والمعهيه حكم العاصي وأما بذلك انتهى اه  
عش (قوله ومسافر بلاذن الخ) أي قاطع طريقها يتوقف (قوله يجب استئذانه) أي في ذلك السفر  
كان أو أدا السفر للعهاد وأصله مسلم عش (قوله دين حال الخ) أي وان قل (قوله من غير اذن دأته) أي  
أو من وضاه (قوله لا الرخص الخ) ظاهره وان بعد عن جبل رب الدين وتعد عليه العودا والتوكل في  
الوفاء وهو ظاهر ان لم يعزم على توبته اذا قدر بالتوكل أو نحو هو لم يتقدم على خروجه بلاذن قاسا على ما لو  
يجز عن رد الظالم وعزم على رد هذا اذا قدر كما قضى كلام الشارح مرف في أول الحنا وتقول توبته عش (قوله  
أما العاصي) الى قوله اه. في المعنى الا قوله وفي الثاني الى المتن وقوله ولو احتجلا وقوله أو مفر بوما أنه عليه  
(قوله) أنه يتبع نفسه الخ) لعل المراد ان بعد سفره بنية أن يتبع الخ بخلاف ما اذا لم يترك ذلك التعاقب في  
أثناء السفر المذبح القصر فيأتي حكمه في قول الصنف فلو أنشأ مسلما الخ (قوله من غير غرض) أي صحيح  
وشد (قوله) أو سافر مجرد روية البلاد) الوجه تنقيد كون هذا معصية بما اذا أنعت نفسه أودابته  
بالرخص لانه لا يزيد على الهام المقيد بذلك كما علم ما تقدم ولو هو بقوله كالسفر مجرد روية البلاد أو بقوله  
أو في السفر مجرد روية البلاد لكان معطوفا على قوله من غير غرض فيكون مقيدا بما ذكر فليتأمل سم  
(قوله وان قال يجلي الخ) أي في الثاني معنى (قوله في الأول) هو قوله أن يتبع نفسه الخ (قوله في الثاني)  
هو قوله أن سافر مجرد روية البلاد عش (قوله سفا) أي طو بلا معنى قول المتن (ثم جعله معصية) أي  
كالسفر لاخذ مكس أو زنا باهرا ثمغنى (قوله قصر جزا) أي وان كان الباقي أقل من مرحلتين نظر الأول  
وأخوه ناه زاد سم لكن ظاهر قول الشارح كفي قوله الخ بخلافه اه ووافق للمعنى الشارح فقال  
مشيرا الى رد انها يتماضه ولو تاب ترخص جزا كما ذكره الرافعي في باب القطة أي بشرط أن يكون سفر من  
حين التوبة مسافة القصر كما يؤخذ من كلام خنناني شرح من هجوعان ثالث في ذلك بعض التأخير من ملاء  
بين أوله وآخره مباحات اه قول المتن (ولو أنشأ عاصيا الخ) ولو لوى الكافر أو الصبي سفر قصر ثم أسلم أو  
بلغ في الطريق قصر في بقية كفى واذا رد وضمتها يتوقف على قال عش قوله مرف قصر في بقية أي وان كان  
دون مرحلتين ثم قضيت أن الصبي ليس له القصر قبل البلوغ وليس مراد ان الغرض أنه سافر باذن وليه  
فلا معصية اه قول المتن (قضاء السفر) هو بفتح الميم والشين أي فوضع انشاء السفر يعتبر من حين الخ  
هذا وعبارة الخلى أي والمعنى هو بضم الميم وكسر الشين اه وهي تنقيد أنه اسم لثان المسافر لالكان السفر  
وما لهما واحد عش (قوله مرحلتان الخ) وينبغي أن يكون ابتداء مرحلتين بعد مفارقة قصر التوبتين  
قربة أو بادية على التقصيل السابق في بيان ابتداء السفر سم (قوله من حين التوبة مطلقا) أي بقي  
مرحلتان أولا عش (قوله بل حتى تقوت الجمعة) أي ومن وقت خواتمها يكون ابتداء سفره كافي المجموع  
نهما يتوقف على قال عش قوله حتى تقوت الجمعة أي بسلام الامام منها باعتبار ثلثة طلته وقضيتها أنه قبل ذلك

وغيرها كان قصده قطع الطريق وزيارته لأنه لم يخبر حج من كونه عاصيا بسفره (قوله) أو سافر مجرد  
رؤية البلاد) الوجه تنقيد كون هذا معصية بما اذا أنعت نفسه اودابته بالرخص لانه لا يزيد على الهام المقيد  
بذلك كما علم ما تقدم ولو هو بقوله كالسفر مجرد روية البلاد لكان معطوفا على قوله من غير غرض فيكون  
مقيدا بما ذكر فليتأمل (قوله فان تاب قصر جزا) كذا قاله الرافعي وظاهره انه يقصر وان كان الباقي دون  
مرحلتين وليس بعدا لانه يتغير في الدوام لا يتغير في الابتداء لكن ظاهر قول الشارح كفي قوله بخلافه  
فليتأمل في أنه هل يشترط أن يكون مجموع الباقي وما قبل جعله معصية مرحلتين أولا كما هو ظاهر المنقول عن  
الرافعي (قوله) فان كان بين مجملها ومقصد مرحلتان الخ) وينبغي أن يكون ابتداء مرحلتين بعد مفارقة

ومسافر بلاذن أصل يجب  
استئذانه ومسافر عليه  
دين حال قاصد عليه من غير  
اذن دأته لان الرخص  
لائتباط بالهاعاصي أما العاصي  
في سفره وهو من يقصد  
سفا مسلما يعرض له فيه  
معصية غير تكليفية ترخص  
لان سبب ترخصه مباح  
قبلها وبها ومن سفر  
المعصية ان يتبع نفسه  
ودابته بالرخص من غير  
غرض أو يسافر مجرد روية  
البلاد والنظر اليها كقتله  
وأقواه وان قال يحلى في الاول  
ظاهر كلام الاصحاب لخل  
وفي الثاني المذهب أنه مباح  
(فلو أنشأ) سفا (سماحا)  
جعله معصية فلا ترخص له  
من حين الجملة (في الاصح)  
كلوا أنشأ السفر بقصد  
المعصية فان تاب قصر جزا  
كفي قوله (ولو أنشأ عاصيا)  
به (ثم تاب) توبه معصية  
(فأنشأ السفر من حين  
التوبة) فان كان بين  
محلها ومقصد مرحلتان  
قصر والا فلا وما لا يشترط  
لترخص طوله ككل الميتة  
يستحب من حين التوبة  
مطلقا وخرج بعضه تعالى  
عصى بسفره يوم الجمعة ثم  
تاب فانه لا ترخص من  
حين فو تسهل حتى تقوت  
الجمعة

(و) رابعها علم اقتدائه بنمذ (لو) احتمالي (افندي بنم) ولومسافر (لخطا) ولودون تكبير الاحرام كما يقبل الاذان مع الفرق كان  
 اذ كان في اصل حاله ولوم صبح اوجعة (٣٨٨) أو مغرب أو نحو عيدا أو اربعه زعم ان هذه الصلوات لا تسمى نامواها وتزعم ان المتغير

جميع (زمرہ الامام) لان  
ذلك حسنة ابي القاسم محمد  
صلى الله عليه وسلم كما يحسن  
عن ابن عباس قبل تأخير  
خلفه عن من ثم نعم الله لولم  
الامام الامام بعد خراف  
الاسم لولم له الامام  
وليس كذلك له والامام  
لا يخص بذلك بل يأتي وان  
قدم على الله بعد انتم اسم  
فاصل وهو حقيقة في حال  
التبس في غير ان الامام  
له الاقتداء فلا يراد ذلك  
رأسا (ولورع) بثبوت  
عنه واقصه الفخ وهو  
مستلذا بالخلا على بطلان  
الصلاة (الامام المسافر)  
القاصر (واختلف)  
بطلان صلاته وعاقبه  
لكنه كراهي مما قدمه  
في قسري وما الصلاة (منا)  
ولوغير مقتد به (ثم  
الافتقار) المسافرون  
وان لم ينو الاقتداء به  
لاهم مجر الاختلاف  
ساروا مقتدين به حكوا  
ثم قسم سهو وسجل  
سهوهم ان لو افرقه  
حين اسوا بأول عاقبه  
وحدث قبل تمام اختلافه  
سهر وأكلوا يستخلفه هو  
لا الامامون أو استعمل  
امرا وكذا لو عاد الامام  
في مقتد به يارامه الامام  
فقتدائه بغيره من  
لانه (ولولم) الامام



وانما خلت الجفنة تبين حدث امامها الزائد على الاربعين كتحققها بصورة الجامعة بل حصة القولهم ان الصلاة حافلة بجماعة كاملة كما  
 ولم يكتف بذلك في احوال السبوق التي كسخت الحداث لان عمله عنه رخصة والمحدث لا يصلح له ما دفعه مالا سري هنا (تنبيه) \* كلامهم  
 المذكور في انتدابهم من علمه مقيما (٢٩٠) فبين حدث منصرف بأنه نوى القصر والام يحتاجوا القولهم لزمه الاتمام وحيد فيشكل انعقاد

صلاته بهذه النسب لا يها  
 تلاصق بكنهم اشاروا  
 للجواب بان المسافر من  
 أهل القصر بخلاف مقيم  
 قوله وايضا صرح انه وان علم  
 اتمام الامام يتصور مع ذلك  
 قصره بان يتبين عدم انعقاد  
 صلاته بغير نحو الحدث  
 وقصر حديثا فذا فائدة  
 القصر ولا كذلك المقيم (ولو  
 علمه) او ظن به بل كثيرا  
 ما يريدون بالعلم ما يشمل الظن  
 (سافر اولئك) أي تردد  
 (في تنبيه) القصر لكونه  
 لا وجبه فخرم هو بنية  
 القصر (قصر) ادا بان قاصرا  
 لانه الظاهر من حاله ولا  
 تقصير (ولو شك فيها) أي  
 يتاماه (فقال) معلقا عليها  
 في تنبيه (ان قصر قصرت  
 والام) يقصر (انتمت قصر  
 في الاصح) ان قصر لانه صرح  
 بما في نفس الامر من تعلق  
 الحكم بصلاته امامه من حرم  
 فعله بضره ذلك ولو فسدت  
 صلاة الامام وجب الاخذ  
 بقوله في تنبيه ولو فاسدا أخذنا  
 من قولهم يقبل اخبار عن  
 فعل نفسه فان جعل حاله  
 وجب الاتمام احتياطا  
 (د) خامسائة القصر أو  
 ما في معناه كصلاته بالسفر أو  
 الظهور مثلا وكثير وان لم  
 ينوترخصا وانما انقصروا

الواو الحالية (قوله وانما خلت الجفنة) جواب سوال منشور قوله السابق اذ لا قدوة باطن الحادثة (قوله بل  
 حقيقتها) أي لو وجود حقيقتها عرش (قوله لا يصلح له) أي الفصل (قوله تنبيه كلامهم المذكور الخ) أي  
 السابق في قوله بكل اقتدى الخ وهذا التنبيه صريح في انعقاد صلاته مع العلم بالحال قال الشارح في شرح  
 العبد هذا ما اقتضاها طلاقهم ثم أيته صرح به في المجموع نقلا عن اتفاق الأصحاب والأذري قال ان هذا  
 مشكل جدا لانه متلاعب بالقياس عدم انعقادها وتبعه الزركشي ثم أجاب الشارح عنه وأطال به نعم نقل أن  
 شيخنا الشهاب الرمي أفتي بعدم الانعقاد عند العلم بالحال لتلاعبه سم وكلام الغني كالصريح في الانعقاد عند  
 العلم وقال ع وشو المعتمد اه أي الانعقاد (قوله وايضا صرح) أي الجواب (قوله يتصور مع ذلك الخ) فيه  
 نظرا فان أقل أمره اذا علم اتمام الامام يتروى في أنه يقصر أو يتم وذلك نوجب الاتمام فليتام جدا سم  
 (قوله اولونه) أي قوله ويرى الغني الا قوله قبل والي المتن والقصر أفضل في النهاية الا قوله بأن الی المتن  
 وقوله وكذا الوصل الى المتن قول المتن (وشك في تنبيه) احترو به عما لو علم مسافر اول مشك كان كان الامام  
 حنفيا في دون ثلاث مراحل فانه يتم الامتناع القصر عنده في هذه المسافة بوجه كقوله الاسوي أن يلحق به  
 ما اذا أخبر الامام بقصر احواله بان عزمه الاتمام وغني وبنها يتأخره سم قال عرش قوله مر و يتعالم الخ أي  
 فيجعل المأموم الاتمام وان قصر احواله من صلاته تتعقد تأمل لظنه اتمام اه (قوله لكونه لا وجبه  
 الخ) أي لكونه غير حنف في عرش (قوله ادا بان قاصرا) أي فان بان أنه من ثم أول يظهر حاله أنها يتم وتومعني  
 (قوله ان قصر) أي فان بان منها أنهم بها بعموم غني (قوله من تعلق الحكم) بان نافي نفس الامر و (قوله  
 وان حرم) أي المأموم بنية القصر بما يتفك البيان (قوله ذلك) أي التعلق (قوله ولو فسدت) وقوله فان  
 جعل كل من هذا راجع لكل من المستلزمين (قوله وان لم يولد الخ) غاية لقوله أو الظهور مثلا الخ (قوله عنه) أي  
 عن الاصل سم (قوله بخلاف الاتمام) أي فانه الاصل فيلزم وان لم يولد عرش (قوله كسائر النكاح) عبارة  
 الغني وشرح المنهج كامل النية اه (قوله اذا أصل هنا الخ) وقد عني بأن الاصل هنا الانفراد اول اذا لم ينو  
 القدوة انعقدت صلاته مرادى (قوله وسادسا القصر الخ) أي لاستدانة نية القصر بمعنى أنه يلاحظها اذا غابا  
 حدثه الخ ش \* (فرع) \* الوجهان كل من لزمته الاعادة اذا صلاها ما قبله القصر اذا أعادها سواء في  
 ذلك فاذا الطهورين وان قلنا ان ما فعله حقيقة فصلا فغيره شرح مر ولو صلي تمامه أراد أعادتها مع جماعة  
 فينبغي امتناع قصرها مر (قوله تنبيه كلامهم المذكور الخ) أي السابق في قوله بكل اقتدى الخ وهذا  
 التنبيه صريح في انعقاد صلاته مع العلم بالحال ولو لم يأت في العباد بغير احوال مسافر يتم بنية القصر قال  
 الشارح في شرحه وان لم يعلم عليه الاتمام لم يعل ما اقتضاها طلاقهم وفيه منافاة ثم أيته صرح به في المجموع  
 فقال متى علم او ظن ان امامه مقيم لزمه الاتمام فلو اقتدى به ونوى القصر انعقدت صلاته وانما نية القصر  
 باتفاق الأصحاب اه والأذري قال ان هذا مشكل جدا لانه متلاعب بالقياس عدم انعقادها وتبعه الزركشي  
 ثم أجاب الى آخر ما أطال به عنه وما يتعلق به اه نعم نقل ان شيخنا الشهاب الرمي أفتي بعدم الانعقاد عند العلم  
 بالحال لتلاعبه سم وكلام الغني كالصريح في الانعقاد عند العلم بالحال لتلاعبه سم وكلام الغني كالصريح في الانعقاد عند  
 العلم وقال ع وشو المعتمد اه أي الانعقاد (قوله وايضا صرح) أي الجواب (قوله يتصور مع ذلك الخ) فيه  
 نظرا فان أقل أمره اذا علم اتمام الامام يتروى في أنه يقصر أو يتم وذلك نوجب الاتمام فليتام جدا سم  
 (قوله اولونه) أي قوله ويرى الغني الا قوله قبل والي المتن والقصر أفضل في النهاية الا قوله بأن الی المتن  
 وقوله وكذا الوصل الى المتن قول المتن (وشك في تنبيه) احترو به عما لو علم مسافر اول مشك كان كان الامام  
 حنفيا في دون ثلاث مراحل فانه يتم الامتناع القصر عنده في هذه المسافة بوجه كقوله الاسوي أن يلحق به  
 ما اذا أخبر الامام بقصر احواله بان عزمه الاتمام شرح مر (قوله فاحتاج لاصراف عنه) أي عن الاجل

على أنه (يشترط للقصر نية) لانه خلاف الاصل فاحتاج لاصراف عنه بخلاف الاتمام ويشترط وجود نية (في الاحرام) فليست  
 كسائر النكاح بخلاف نية الاقتداء لانه لا بد في طر والجماعة على الانفراد كعكسه اذا أصل هنا راجع الى مختلف القصر لا يمكن طر وعلى  
 الاتمام لانه الاصل كما تقرر (د) سادسا (الفرع من منافيا) أي نية القصر (دواما) أي في دوام الصلاة بان لا يتروى في الاتمام فضلا عن

الخزيمه كالفاء (دلو) عبارة قاصلة لقول وهى احسن لان هذا من القصر ورد بانها من الماضى القصير زمالا من موهو قوله واقام انوار الاختصار لمحسن التفرغ (أحوم قاصراته وتصدق انه يقصر أقسام ثم أو) أحوم مثل ان قاله نوى القصر) أولا قيل هذا كسيفه مستقيم لانه قسم لى أحوم قاصراته لاقسم منه اه ورد بان كونه قاصر فى أحد الاحتمالين المشكوك فيما (٣٩١) سؤر حمله قسما (أوقام) حمله على

في جميع صلاته فلو في الأقامة) المنافاة للترخص (فيها) أو شل في نيتها (أو بلغت حدتها) فيها (دار أقامته) أو شل هل بلغها (أم) أو لزل تحقق سبب الرخصة ومنها كونه عالماً (٣٩٢) يجوز أن يقصر فإن قصر جاهلاً لم يصح صلاته لتلاعبه (والقصر أفضل من الاتمام على المشهور إذا

بلغ) السفر المبع القصر  
(ثلاث مراحل) والأفلاعام  
أفضل خروجاً من إيجاب  
أي حذفة القصر في الأول  
والأتمام في الثاني نعم الأفضل  
لن وجد في نفسه كراهة  
القصر أو شل فيه أو كان  
من يقتضيه بحضرة الناس  
القصر مطلقاً بسل بكره  
الاتمام وكذا إذا لم يحدث  
لوقصر خلازم صلاته عن  
سوانه كإحضار الأذى أما  
لو كان لوقصر خلازم  
وضوئه وصلاته عنه فيجب  
القصر كالمسافر والملاح  
مع أهله الاتمام مطلقاً  
لأنه وطنه وخروجاً من منع  
أحد القصره وكذا من  
لأمره وأقام السفر برا  
وقدم على خلافه أي  
حذفة لا تعاضده الأصل  
ومثل ذلك كل قصر يختلف  
في جوازها كالواقف في الثمانية  
عشر يوماً فالأفضل الاتمام  
لذلك وقد يجب القصر كان  
آخر الظهر ليجتمع تأخيرها  
إلى أن لم يسبق من وقت  
القصر إلى ما سبغ أربع  
ركعتين فإنه قصر الظهر  
ليس ذلك العصر ثم قصر  
العصر لتمامها في الوقت  
كذا عهده الأسنوي وغيره  
أخذنا من قول ابن الرقة  
لومضات الوقت وأرهقه  
الحديث يجب لوقصر مع  
مدافعتهم آخرتها في الوقت

عالم القصر القيام لغير الاتمام سمي على حج أه عش واعتماد الشورى والسلطان والحسن ما هو ظاهر  
كأنه الشارح والنهاية يقول المغي من أنه لا بد من تجديده بعد العدول لا يكتفي بالأول لأنها في غير محلها (قوله  
في جميع صلاته) أي ولا يتحقق ذلك إلا بالاتباع بالمع من عليه عش (قوله) وانما كونه عالماً (الح) أي  
في الرخصة قال الشارح وكله تركه لبعده أن يقصر من لم يعلم جوازها فيما مضى (قوله) فان قصر جاهلاً به  
(الح) أي كان قصر مجرد و يشه أن الناس يقصرون قول المتن (والقصر أفضل من الاتمام (الح) فلو نزل  
الاتمام فينبغي أن لا يعتقد نذره لكون المذنب ليس بقر عش وفيه موقفة طاهرة فان قول المصنف أفضل  
بقتضى الاشتراك في أصل الفضيلة وتقدم عن المغي أنه روى البهقي بأسناد صحيح عن عائشة قالت قال رسول الله  
قصرت برفع الناء وأتممت بضمها وأطمرت بفتحها وصمت بضمها قال أسنبت ما عايشته اه (قوله السفر) إلى  
الفصل في النهاية بالقوله أما لو كان إلى والملاح وقوله ثم رأيت إلى المسافر قول المتن (إذا بلغ ثلاث مراحل)  
أي إذا كان أمده في نيتوه صد ذلك فيقصر من أول سفره حدث عش و يراوى (قوله) فالأتمام أفضل  
ولا يكره القصر لكن يختلف الأول وما نقل عن المارودي عن الشافعي من كراهة القصر محمول على كراهة  
غير شديدة فهي بمعنى خلاف الأولى نهاية وبغنى (قوله) ويمن إيجاب أي حذفة القصر في الأول وهو  
ما إذا بلغ سفره ثلاث مراحل وهذا أطلق عليه أئمة النكح رأيت في الأعلام القطعي الحنفى بعد أن ذكر أن  
بجدة ومكة من حلتين وما ينطبق بذلك مانعه وما رأيت من علمائنا من صرح بجواز القصر فيها بل رأيت  
من أدركتهم من مشايخ الحنفية يكملون الصلاة فيها وأما أنا فأرى في يوم القصر فيها لأن مدتها سفر القصر  
عندنا ثلاث مراحل بقطع كل مرحلة في أكثر من نصف النهار من أقصر الأيام يسيراً لا انتقالاً وهاتان المرحلتان  
يكونان على هذا الحساب ثلاث مراحل فأزاد إلى آخر ما قاله لكن المسئلة عندهم خلافية وكان أئمةنا لا يحلوا  
غير ما لا يحلهم القطعي من الأقوال عندهم كردى (قوله) وجد في نفسه كراهة القصر) أي لا يشاره الأصل وهو  
الاتمام لأربعة من السنة لأنه كفر شرح بافضل (قوله) أو شل في أهلى لم يطمئن نفسه البهقي ونهاية عبارة  
البحري أي شل في دليل جوازها لغير معارض اه (قوله) مطلقاً) أي أو ما بلغ سفره ثلاث مراحل أم لا  
عش (قوله) لو قصر خلازم صلاته (الح) أي ولو أتى بجزء من حذفتها في وقتها (قوله) والملاح (الح) عطف  
على لن وجداً (الح) (قوله) بل بكرهه) أي لكل من المستثنى الثلاث (قوله) معه أهله) أي أن كان له أهل  
وأولاد فان لم يكن له شيء منهما كان كمن له ذلك وهم معه فيكون اتمامه أفضل عش عبارة البحري قوله معه  
أهله ليس قديماً اه (قوله) مطلقاً) أي سواء بلغ سفره ثلاث مراحل أم لا عش (قوله) وقدم) أي خلاف  
أحد فيهما مغي (قوله) ومثل ذلك) أي مثل ما ذكر من المستثنى الأخير من (قوله) كالواقف في الثمانية عشر  
(الح) أي في زاد على أربعة أيام لم حاجة توقفها كل وقت منها بغنى (قوله) لذلك) أي للغير وجب من اختلاف  
(قوله) كان آخر الظهر (الح) ويجري ما ذكر في العشاء أيضاً آخر الظهر ليعب معهما نهاية (قوله) وقد  
يجب القصر) أي أو لجمع معاشيتنا (قوله) ثم قصر العصر) ويجوز مدها وأن خرج بعضها من الوقت سم أي  
فقول الشارح لتقع كلها أي ولو حكا (قوله) وبه يعلم (الح) أي بذلك البحث (قوله) عن الطهارة والقصر

القيام لغير الاتمام (قوله) والأفلاعام أفضل (الح) وما نقله المارودي عن الشافعي من كراهة القصر محمول  
على كراهة غير شديدة فهو بمعنى خلاف الأولى شرح هر (قوله) فيجب القصر كالمسافر ظاهر) فان قلت هذا  
وجوباً لجمع في نظيره مع أنه أفضل فقط كسبأني أولاً الفصل قلت قد يفرق بلزوم إخراج إحدى الصلاتين عن  
نوتها فيجب فليتام (قوله) كالواقف في الثمانية عشر يوماً) عبارة الناشري عطف على المستثنى ومن أقام  
على نحتاج حاجته مدة تدعى أو بعه أيام وقلنا بقصره فالأتمام هنا أفضل قطعاً لأن قال قال الحب الطبري  
الاتمام أفضل في كل ما وقع فيه الاختلاف في جواز القصر اه (قوله) فإنه قصر الظهر (الح) لا يقال هاجلاً



الى الثانية لقدرته على  
ايقاعه اداء (الصوم)  
في رمضان ويحق به كجواهر  
ظاهر كل صوم واجب نحو  
نزع ارضاء أو كقراءة غير آت  
الزكشي نقل عنهم ان هذا  
الفصل يجري في الواجب  
وعينه لاسفر قصر  
(أفضل من الفطر ان لم  
يتضرره) تجزئ لبراءة  
ختمه ولاه الاكثر من أحواله  
صلى الله عليه وسلم فان  
قصر به لغو لم يشق  
احتماله عادة فالفطر أفضل  
لغير المحصن أنه صلى الله  
عليه وسلم رأى رجلا صائما  
في السفر قد ظلم عليه فقال  
ليس من البر أن تصوموا في  
السفر ما إذا خشيت من تعثر  
تأني منكم ففطر فيجب  
الفطر فان صام عصى وأجره  
ولو خشى ضعفه لا يحل  
فالأفضل الفطر في سفر حج  
أو غيره وهو أفضل مطلقا لمن  
سلك فيه أو وجد في نفسه  
كراهة لترخص أو كان ممن  
يقتدي به بحضرة الناس  
وكذا سائر الرخص

\*(فصل)\* في الجمع بين  
الصلتين (يجوز الجمع بين  
النظر والعصر فقد عا في  
وقت الأولى لغير المخير لأن  
شرطه ظن صحة الأولى كما  
يأتي به منتفها وأطلق  
بها كل من تكرر له عادة  
وفيه نظر ظاهر في الأولى  
مع ذلك صحة فلا مانع

كل المراد قصر الأولى لكن برع عليه أن هذا انما يأتي على القول بأنه يكفي نية التأخير إذا بقي من الوقت ما يسع  
ركعة لأن الفرض مضيق عن القصر فلم يبق منه ما يسع ركعتين مع الطهارة وقد يجب بغير ذلك لأن مضيقه عن  
الطهارة والقصر صادق بعدم مضيقه عن القصر وحده ونية التأخير جند كالمقتل عزم على القصر بناء على  
أنه لا يشترط كون نية التأخير في وقت يسعها مع طهارتها كجواهر ظاهر عبارتهم إلا أنه فلتأمل في  
(قوله في الثانية) أي الوقت قبل القول بالصوم والصوم (قوله في رمضان) ولم يراع مع أهل الظاهر الصوم لا يتحقق  
التمسك إلا بيقوت نية الصيام (قوله في رمضان) أي الفصل في المقتل الاقوى أنه رأيت إلى الملت  
وقوله فان صام عصى وأجره (قوله به) أي بما ذكر من القصر (قوله في رمضان) أي كصيام الحج (قوله ان  
هذا الفصل يجري في الواجب وغيره) اعتد به سم وعش (قوله لاسفر الحج) متعلق بالصوم في المتن (قوله ان  
تجمل الحج) هذه العلة قاصرة على الواجب (قوله ولاه الحج) بشبهه والنقل إذا كل وراه كصوم الاثنين  
وأنفس كذا كره الحايي بحجري (قوله بشق احتماله عادة) أي وان لم يعم التيمم عش (قوله في سفر حج أو  
غيره) مفهومة أن الصوم في غيرهما أفضل مع خوف الضعف ما لا عش (قوله وهو) أي الفطر عش  
(قوله مطاعة) أي سواه ففطر بالصوم لا (قوله أدرك من يقتدي به الحج) أي في فطر القصد ليدى يحمل  
الناس على العمل بالرخصة عش

\*(فصل)\* في الجمع بين الصلاتين أي للمعشر أو نحو الماطر عش قول المتن (يجوز الجمع الحج) أي خلافا  
لأبي حنيفة والذين لا يعرفان ومن دلت عليه غرواه في السلسلة السفر سم ورموى وعش اه بحجري  
(قوله في وقت الأولى) أي قول المتن فان كان في النهاية لا قوله لا يؤخذ وقوله أو كان عن مقتدي به وكذا في المقتدي  
الأوله وفيه نظر إلى كالأظهر (قوله في وقت الأولى) ظاهر أنه لا بد من فعلهما بنية ما في الوقت فلا يكفي  
ادراك ركعتين الثانية فيه وتروى ذلك سم على حج ونقل في ساحة المنهج عن الرواية عن والده أنه يكفي  
بإدراك دون الركعة من الثانية توسع من ادعاء نفسه أولو يؤيد الجواز ما يأتي من الاكتفاء في جواز الجمع  
لوقوع تحريمه في الصلاة في السفر أو أقام بعده فكما كتفي بعدد الساعات في السفر فينبغي أن يكفي به في الوقت  
عش واعتمد متصفا كجائتي (قوله كجائتي) أي قول المصنف البداية بالأولى فلو صلاهما في الحج (قوله وأجره)  
بالحج (أعتمد المقتدي) ونشر بافضل قال الكروى عليه وحج على هذا في شرح الارشاد وفي ساحة الايضاح  
وأقره شيخ الاسلام في الاسنى والخطيب وابن علان اه (قوله وفيه نظر الحج) هو الوجه لان المخير انما  
امتنع لعدم تحقق صحة صلاته وهذه الحقايق تحقها الصحة في اوله لا يضر لزوم القضاء سم عبارة النهاية  
وقول الزكشي ومثلهما فائد الطهور بن وكل من لم يسقط صلاته بالتيمم محل وقتها إذا شرط ظن صحة الأولى  
وهو موجود هنا ولو ذهبنا بهم كقوله الشرح كان أولى اه قال عش قوله من محل وقتها متعلق سم على حج  
عن الشارح برع اعتنا هذا ونقل عن المنهج عن ادعاء ما قاله الزكشي وهو الاقرب اه واعتمدنا  
الأول لصلاوته وبراءة أيضا صحة الأولى بعيننا أو غلبنا لوم لم زوم الاعادة فيجمع فائد الطهور بن والتيمم ولو لم يحل

الانعام لأنه مذهبنا لا نقول شرط المدان بشرع فيها في وقت يسع جميعها والباقي هذا لا يسعها ما تمت  
ثم ادقصر الظاهر فوي قصر العصر حزمها وان خرج بغيره عن الوقت (قوله ان الطهارة والقصر) ان  
كل المراد قصر الأولى فهذا انما يأتي على القول بأنه يكفي نية التأخير إذا بقي من الوقت ما يسع ركعة لأن  
الفرض مضيق عن القصر فلم يبق منه ما يسع ركعتين مع الطهارة وان كان المراد قصر الصلاتين فلازوم نية  
التأخير بينهما ممنوع على بل أو فعل الأولى وحدها في وقتها وقد يجب باختيار الأول ومنع قوله فلا مانع باقى  
الحج لأن مضيقه عن القصر صادق بعدم مضيقه عن القصر وحده ونية التأخير جند كالمقتل عزم على القصر بناء على  
أنه لا يشترط كون نية التأخير في وقت يسعها مع طهارتها كجواهر ظاهر عبارتهم إلا أنه فلتأمل في  
قوله في الثانية (قوله في رمضان) أي فصل في الصوم بالرخصة المانع من حج بها هذا الفصل في غيره  
\*(فصل)\* في الجمع بين الصلاتين (قوله وفيه نظر ظاهر) هو الوجه لان المخير انما امتنع لعدم تحقق

وكالظهور للجنة في هذا خلافا لمن (٢٩٤) نازعه (وتأخيرا) في وقت الثانية (و) بين (الغريب والعشاء كذلك) أي تقديرا وتأخيرا (في السفر

الطويل) المجرز للعصر  
للا تبايع الثابت في الصبحين  
وغيرهما في جبي التأخير  
والتقديم فمتن جمع العصر  
مع المغرب والعشاء مع  
الصبح ويرجع الظهور اقتضارا  
على الوارد (وكذا القصة غير  
في قول) اختيار كالتنقل على  
الراحلة وأشار بجوز إلى أن  
الأفضل ترك الجمع خوفا  
من خلاف من بعده وقد  
يشكل بقولهم الخلاف إذا  
خالفت معتقدا لرأى  
الآن يقال إن تأويلهم  
لهاء نوع غماسك في جمع  
التأخير وطفه عنهما  
في جمع التقديم محتمل مع  
اعتقادهم بالأصل فردى  
نعم الجمع بغرفة ومزدلفة  
جمع عليه فبين ولو للسفر  
لأنسك وكذا بغيرهما  
شك فيه أو وجد في نفسه  
كرهاته أو كان ممن يقتدى  
به ولن لو جمع اقتربت  
صلاته بكل كخالق عن  
جريان حديث سائس وعري  
وانفراد وكذا في معرفة أو  
أسير بل قد تجب في هذين  
(فإن كان سائر أوقات الأولى)  
وأراد الجمع وعدم مراعاة  
خلاف في حقيقة فتأخيرها  
أفضل والأفصح (لا تبايع  
ولاه الرقيق وإن كان سائرا  
أو نازلا وفتما فالقديم  
أولى فيما يظهر ثم رأيت  
شجنا أشار إليه وقد يشبهه  
قول المتن والآن أو أداسنا

تعال به وجود الماء على المعتدلو وجود الشرط كقوله الرمي وإن سحر خلافا للزركشي وإن اعتدما بن  
قاسم في بعض كتاباته واستقر به السبر لمسلم اه (قوله مع ذلك) أي نزل إعادة (قوله فلامانع) أي من  
الجمع (قوله كالظهور للجنة الخ) أي بشرط أن تغني عن الظهور بأن لم تعدد في البلد بأدلة في قدر الحاجة  
فإن لم تغني عن الظهور فلا يصح الجمع معها لعدم شرط من صحة الأولى بقينا أو فلما شئنا (قوله في هذا) أي  
جمع التقديم كان دخول المسافر في قطر بجمع الجمعة لا فضل في حقها الظهور لكن لو صلى الجمعة معهم  
فجوز له أن يجمع العصر معها تقديم الطغيي اه بغيري أي وأما جمع التأخير في الجمعة فلا يصح لانه  
لا ينافي تأخيرها عن وقتها كإيماءه إلى نهاية المعنى ثم قول لا طغيي فالأفضل في حقها الخ انظر هل هذا  
يخالف ما يأتي في باب الجمعة عن سم عن الحسن بن اسحق بن الجعة للمسافر (قوله أي تقديم) أي لغیر  
الخير سم (قوله ويمنع جمع العصر الخ) ويمنع الجمع أيضا في الحضر في سفر قصر ولو لمكان وفي سفر  
مغسبة منها في معنى (قوله كالظهور الخ) راجع للمتن (قوله وأشار بجوز الخ) أي لانه إذا قبل بجوز ذلك  
يفهم منه عرف الغلط أن تركه أولى حتى (قوله أي أن الأفضل ترك الجمع) أي يكون الجمع خيرا  
الأولى عش وبأنى ما فيه (قوله خروجا الخ) ولأن ذم خلافة أحد الوقتين عطف منه فتح الجواب وشئنا (قوله  
من خلاف من منعه) أي من خلاف أبي حنيفة فيها في معنى (قوله وقد بسكل الخ) أي رعا بقا لخلاف هنا  
(قوله سماع الخ) أي خبرا صحيحا عش (قوله أن تأويلهم الخ) وهو أن المراد بالسنة الصحيحة الجمع الصوري  
بأن آخر الأولى في آخر وقتها واصل الثاني في أول وقتها لكن هناك أعاديت صحته قبل هذا التأويل كما  
ذكرت شيئا منها في غير هذا المجل كردى (قوله نوع غماسك) أي قنوت (قوله وفي صحتها) أي السنة عش  
(قوله وهو للسفر الخ) أي في الظاهر كما يجب أن يشاهد الله تعالى في الجمع وإن صحح المصنف في منسكه الكبير أن  
سبب النسك لانه خلاف ما صح في سائر كتبه معنى (قوله وكذا بغيرها) أي وكذا في الجمع في غير مرة  
ومزدلفة (قوله فبين الخ) يعني أن الأفضل للمسافر الحاج جمع العصر من تقديمه بمسند غير مجمع  
العشاء من تأخيرها بمسند فان كان يصليهما قبل معنى وقت الاختيار للعشاء ثم سافر بأهل أي فان شئني فبني  
صلاهما تأخير قبل وصوله لمزدلفة كردى (قوله تكون جريان حديث سلس الخ) قياس ما تقدم في العصر  
أما إذا كان لو جمع خلاص حديثه الدائم في وضوئه وصلاته وجبا للجمع هلالا أن يفرق باتفاق العصر دون  
الجمع الأولى عر فتومزدلفة السك وهذا أولى من فرق سم بمحاصة قلت يفرق بلزوم إخراج إحدى الصلاتين  
عن وقتها فلم يجب الجمع انتهى لانه قد يمتنع أن في التأخير إخراج الصلاة عن وقتها والعدس صير وقت  
الصلتين واحدا عش (قوله بل قد يجب في هذين) في ذكر قد أشار إلى أنه تارة يجب وتارة لا وكان وجهه  
أما أن تعين طريقا في الأدلة ما ذكر وجب والأحكام كان أقرب إلى ادراكه كذب سم عبارة عش أو أضاف  
كلامه أنه قد يجب في بعض الصور ولعل المراد بذلك البعض ما لو تحقق فوتر عرفة أو انقضاء الأسير بترك الجمع  
فيقتد الأسير ويترك عرفة ثم يجمع الصلاتين تأخيرا اه قوله قول المتن (سائر أوقات الأولى) أي ونال في  
وقت الثانية (قوله والاه) أي بأن كان نال في وقت الأولى وسائر أوقات الثانية معنى ونهاية (قوله فالقديم  
أولى الخ) والذي يظهر أن التأخير أفضل لأن وقت الثانية فوق الأولى حقيقة أي ولو بلا عذر بخلاف  
العكس معنى ونهاية (قوله والاه) بقول القول و (قوله دون الثانية) معقول أراد (قوله أي في الأسمار الخ)  
بيان للشعور (قوله والأسير وفتما) أي بأن نزل في وقتيهما سم (قوله لانه في المسارعة الخ) الأولى تقديده  
صحة صلاتها وهذه المطمان تحققت العفة فيها ولا يضر زوم القضاء (قوله كالظهور للجنة) اعتدما من (قوله أي  
تقديم) أي لغیر الخير الخ (قوله بل قد يجب في هذين) في ذكر قد أشار إلى أنه تارة يجب وتارة لا وكان وجهه  
أما أن تعين طريقا في الأدلة ما ذكر وجب والأحكام كان أقرب إلى ادراكه كذب سم عبارة عش أو أضاف  
الاولى) أي ونال في وقت الثانية (قوله فالقديم أولى الخ) الأوجه أولوية التأخير من (قوله أي ولا يسر وفتما)

وقت الأولى دون الثانية أي ولا يسر وفتما أو سائر وقتيهما أو وقت الثانية دون الأولى لأن فيه المساواة على الاعتدال بقول على  
وأراد بالجمع الخ



بين أن يكون السفر باختياره أولاً كقوله سبحانه وفي النهاية نحوها (قوله ولو بعدنية فعله ثم تركه) قال في شرح الروض كقولوي الجميع ثم نوى تركه ثم نواه أه أي قبل الخبر وج من الصلاة في الجميع أم ألولي الجميع ثم نوى تركه قبل السلام ثم نواه بعد السلام فلا جمع لأن نية الجميع قبل السلام بطلت بنسبة تركه قبل السلام ووجودها بعده لا أثر له لفقد شرطها من كونها في الأولى كقولوي الجميع قبل السلام ثم بعد نوى تركه ثم أراد بعد جازان لم يطل الفصل فيما يظهر ثم رأيت الشارح قال غيباً يأتي أن نفي ذلك هو الأوجه ثم جرح عن ذلك قضي بجلي قوله ثم أراد قبل طول الفصل جاز على الأوجه بعد قوله ولو نوى تركه بعد الفصل وأثبت مكانه ولو في أثناء الثانية ثم أراد قبل طول الفصل كما بينته في شرح العباب ومنه الخ والمضروب أوجه كجاء عليه من أي في النهاية أه سم عذفو واستوجه عش والرشدي ما رجع إليه الشارح كما يأتي (قوله وان انعقدت الخ) أو الواجبة (قوله بأن الجميع الخ) أي وإن شأن السفر بأن يكون بالاختيار بخلاف المطلق سم (قوله) أقوى منه بالمطلق أي الخلاف فيه ثم أتت (قوله في التفرغ الأولى) أي بترغيبهم عليهم (قوله ذلك) أي النية في الانتهاء (قوله بعده) أي المضى (قوله ولو نوى تركه بعد الفصل) أي مع وجود نية مع الفصل أو قبله سم (قوله لم يجز الخ) والأوجه أنه لو تركه بعد الفصل ثم أراد قبل طول الفصل جاز كما مر في قوله في التفرغ الأولى ووضعت الدار أي أنه لو نوى الجميع أول الأولى ثم نوى تركه ثم قصد فعله فيه القول في نية الجميع في أثناءه بنهاية واعتاده سم كما مر وشيئنا وهو ظاهره أطلس إلى المضي ومال عش والرشدي في المقالة الشارح عبارة الأولى وقد عني الأخ من ذلك ويفرق بأن محل النية فيما قبله عن الدار أي باقي الفرض من الصلاة الأولى فرفض النية في أثناءها ينزل الأولى منزلة العدم ويجعل النية متباعدة أولاً وكذلك ما لو ترك النية بعد الفراغ من الأولى فإنه قد يقال فرفض النية بعد الفراغ يعلل النية الأولى وتعد نية الجميع لغواً لمعلمها ثم رأيت في ج

ومع تعمله ولو بعد نية فعله ثم تركه لبقه وقتها أو بعد سببه ولو بغير اختياره على الأوجه وان انعقدت الصلاة في الحضر وبشرى بين هذا وما يأتي في المطلق بأن الجميع بالسفر أقوى منه بالمطلق (في الأطهر) لأنه ضم الثانية للأولى فسلم تفسر في الأولى فوقت ذلك الضم باقياً وأما امتنع ذلك في القصر المضى جزء على التمام وبعده يستعمل القصر كما روي فوي تركه بعد الفصل ولو في أثناء الثانية ثم أراد قبل طول الفصل جاز كما بينته في شرح العباب

ما نحن فيه يمكن (قوله ومع تعمله) أي بخلافها بعد الفصل لا أثر لها مطلقاً (قوله ولو بعدنية فعله ثم تركه) قال في شرح الروض كقولوي الجميع ثم نوى تركه ثم نواه أه أي قبل الخبر وج من الصلاة في الجميع كما هو ظاهر لأن شرط نية الجميع وجودها قبل السفر وج من الأولى أم ألولي الجميع ثم نوى تركه قبل السلام ثم نواه بعد السلام فلا جمع لأن نية الجميع قبل السلام بطلت بنسبة تركه قبل السلام ووجودها بعده لا أثر له لفقد شرطها من كونها في الأولى كقولوي الجميع قبل السلام ثم بعده ثم نوى تركه ثم أراد قبل طول الفصل فيما يظهر لأن نية وجدت في الأولى فلا تؤثر فيها نية الترك بعد السلام فلا تمنع من الجميع حينئذ لا ترك الفصل كسائر صور ترك الفصل فليأتى ثم رأيت الشارح قال أن نفي ذلك هو الأوجه ثم جرح عن ذلك كما ترى أي فإنه ضرب على قوله ثم أراد قبل طول الفصل على الأوجه بعد قوله ولو نوى تركه بعد الفصل وأثبت مكانه ولو في أثناء الثانية ثم أراد قبل طول الفصل كما بينته في شرح العباب ومنه الخ والمضروب أوجه كجاء عليه من (قوله ولو بغيره) أي (أشار به) بقوله ويفرق الخ إلى دفع ما في شرح الروض حيث قال قال في المجموع قال المتولي ولو شرع في الظهور بالبدن سقينة فسارت فنوى الجميع فإن لم يشترط النسيغ التفرغ مع وجود السفر وقتها أو الاقلا يفرض بينهما وبين حدوث المضي في أثناء الأولى حيث لا يجمع به كما سأل في السفر باختار فقتل اختياره في ذلك منزلة بخلاف المطلق لو لم يكن اختياره فلو جتمع مانع الجميع على أن المقالة التي فيها ذكره ثم فعله لا فرق أه (قوله على الأوجه) كذا مر (قوله ويفرق الخ) ويرق أيضاً بأن من شأن السر أن يكون بالاختيار والمطران لا يكون بالاختيار (قوله ولو نوى تركه بعد الفصل الخ) أي مع وجود نية الفصل أو قبله وفي العباب ولو لم يتركه بعد الأولى وأسلم فوراً في جمعه تودد أه قال الشارح في شرحه أي أحسن حاله لو ما في والذي يقصده ترجعه منها أنه يجمع إذا دل فلا تحيط العمل ولا تنافي النسبة لا تنقض اعترافها بسلام الأولى وبه يفرق بين ما هنا وبين ما لو تناهى الصوم ليلاً ثم أسلم قبل التعبير بناء على القول بأنه بعد وقت النسيغ حينئذ أه ذكر ما يتعلق بذلك مما ينبغي مراجعته ومما وجه من أنه يجمع أقوى به شيئاً للشك بالبرئ (قوله ثم أراد) قبل طول الفصل جاز على الأوجه كما مر في قوله في التفرغ الأولى ووضعت

ومن ان وقت النية انقضى فلم يدر العود اليها شيئا والزم احوالها بعد تحلل الاولى به يقر (٣٩٧) في هذا الوقت انقطع فيها معنى

وهنا صريح وبغض في

الضمني فلا يتفرق في الصريح

(و) نالها (والله بان

لا يطول بينهما فصل) لانه

المأثور ولهذا تركت

الروابط بينهما وكيفية

صلاتها ان يصلي سنة

الظهر القبلة ثم الغرضين

ثم سنتا الظهر العبدية ثم سنة

الصبر وكتبت في جمع

العشدين وخلاف ذلك ان

ثم لا يجوز تقديم رابعة

الثانية قبلها حتى يجمع

التقديم ولا تقديم بعده

الاولى قبلها مطلقا كقولهم

جماس (فان طالع الفصل

بينهما ولو بعد) كجئون

(وجب تأخير الثانية على

وقتها الزوال المطلع لجمع

(ولا يضر فصل يسير) ولو

يصح حين وكذا ردة وتودد

فيها في نوى الجمع في الاولى

اذا ذكرها على قرب على

الاجرة مع فيه لانه الله

عليه وسلم امر بالاقامة بينهما

وتمازرت الردة في سنة الصوم

قبل الغرض على الراي لانها

لعدم اتصالها بالنوى متعينة

فاثرت ردة بخلافها

ولا تصح هنا اعادة النية

بعدها لاسيما يعرف فيها

هنا وانما الوضوء بان وقت

ما يؤخذ من ذلك وعبارته ولو نوى تركه بعد التحلل الخ اه (قوله ومنه) أي بما في شرح العباب (قوله به  
يقرب الخ) فيه أن مقتضاه عدم انقضاء وقت النية في صورة التردد وليس كذلك كما يأتي في سبب ما صوفا  
العباب ولو تردد بعد الاولى أو سلم فوراً في جمعه تردد اه قالنا لشارح في شرحه أي احتمالاً للزوال  
والذي يجب تركه جمعه من الله جميعه اذا تردد قطع العمل ولا تنافي النية بقضائه وقتها بإسلام الاولى انتهى  
وبما يحتمل من أنه يجمع أه في جمعة شعبة المنهاج الوصل اه وهذا الفرق هو الظاهر (قوله اذا انقطع الخ)  
لا يخفى أنه فرع آخر لاجل هذا كما ذكره فكان ينبغي أن يقول وبان القطع الخ (قوله ولهذا) الخ إلى المتن في باقي  
والى قوله وانما أوتيت في النهاية (قوله ولهذا) أي لاشتراط الموالاة (قوله تركت الروابط) أي وجوب الصلة  
الجمع عش (قوله وكيفية صلاتها) أي الروابط عش (قوله أن يصل سنة الظهر الخ) عبارة عن النهاية  
والغنى اذا جمع الظهر والعصر قدم سنة الظهر القبلة وله تأخيرها سواء أجمع تقديماً أو تأخيراً أو وسطاً  
ان يجمع تأخيراً سواء أقدم الظهر أم العصر وأجمع تأخيراً سواء أقدم الظهر أم العصر أو وسطاً أو تأخيراً  
سواء أقدم الظهر أم العصر وأجمع تأخيراً سواء أقدم الظهر أم العصر أو وسطاً أو تأخيراً أو وسطاً  
وقدم المغرب أو وسطاً سنة العشاء ان يجمع تأخيراً أو قدم الظهر أو عصر أو وسطاً أو تأخيراً أو وسطاً  
المغرب أو العشاء مستقصدة كما ينبغي الحكم بما تقرر في جملته والظهر والعصر كذلك اذا كان الشيخ في شرح  
الروض اه (قوله ولا تقديم بعده) أي في باب صلاة الغل كدري قول المتن (فان طالع الخ) في عرفه ولو شئت  
تقديماً أو تأخيراً (قوله يماس) أي في باب صلاة الغل كدري قول المتن (فان طالع الخ) في عرفه ولو شئت  
طال الفصل أولاً ينبغي امتناع الجمع ما لم يتذكر عن قرب مر اه سم على المنهج اه عش (قوله كجئون)  
أي وانما وسهر نهاية وغنى قول المتن (ولا يضر فصل يسير الخ) وضبطه بما ينقص عما نسخ وكتبت  
بأنه يمكن على الوجه المعتاد فلا يضر الفصل وضوءه ولو وجدوا فيهم وطلبه منصف وان لم يتحقق اليه زمن  
أفان وان لم يكن ملاباً وزمن أقاله على الوسط الملة دخل في ذلك حتى لو فصل بجمع ع ذلك لم يضر حيث لم يطل  
الفصل شيئاً (قوله ولو يصح جئون الخ) عبارة عن النهاية وتنبه في ذلك ما حصل الفصل اليسير يصح جئون أو  
رد وعاد لا سلام عن قرب بين سلام من الاولى وتحرره بالنية كما تأتي به إلى المرجحة لله تعالى أو تردد بين  
الصلتين في أنه نوى الجمع في الاولى ثم تذكر أنه نوى قبل طول الفصل كما تله الزوال فلا يضر في الصور وكما  
اه (قوله لانه الخ) تعييل لقول المتن ولا يضر الخ (قوله في سنة الصوم الخ) أي فيما لو تردد نوى الصوم للاثم  
أسلم قبل الغرض بناء على القول بأنه بعد النية مستحسن سم (قوله هنا) أي فيما بين الصلتين حيث لا تصح  
اعادة النية بعد الرد في الاسلام (قوله بعد اه) أي الردة أي وبعد الاسلام (قوله لاسيما) أي أنفا (قوله  
ويقرب بينهما الخ) أي حيث لا تصح اعادة النية بعد الرد في الاسلام بين الصلتين دون انتهاء الوضوء (قوله  
ثم) أي في الردة في أثناء الوضوء (قوله بخلافه) أي وقت النية (قوله هنا) أي في الردة بين الصلتين (قوله  
فلم يتحقق) أي قبل الثانية (قوله وقصر) أي قول المتن ويصح في النهاية الاقوله بأن كل ذنوب قدر تركت كما  
علم وكذا في الغنى الاقوله ولو باتص يمكن إلى المتن وقوله في غير النية والغيرم وقوله لسان الموالاة (قوله لانه  
ورده ضابطاً) أي في الشرع ولو في اللغو ما كان كذلك رجوعه في العرف كالخروج والقبض معنى ونهاية  
(قوله قد مر صلاته تركت) كقصر الصلاة أي الركعتين بينهما مطلقاً ولو رأتها مناهلاً مناجزة ولو بأقل  
مجرى والظاهر أنه ليس منها واحدة التلاوة أو الشكر حيث لم يطل الفصل مناهراً بل قال بعضهم أنه لو صل  
ركعتين وختمهما من القدر المعتاد لم يضر شيئاً (قوله ولو بأخف يمكن) عبارة سم على المنهج وظاهره موافقاً  
لمر أنه لو صلى الرتبة بينهما مقدار الفصل اليسير لم يضره انتهت أقول يمكن جعل قوله اليسير على زمن لا يسع  
وكتبت بأخف يمكن بالفعل المعتاد وعلى هذا فلا يخفى المصنف في الشارح مر عش (قوله كاتصفا الخ) أي  
الداري الله لو نوى الجمع في الاولى ثم نوى تركه ثم قصد فعله فيه القولان في نية الجمع في أثناءه شرح مر

لن يحد بدونه الاولى لا تتوقف على فعل الثانية فلم يحتمل نية أخرى (و يعرف طوله) وتصره (بالعرف) لانه لم يرد به ضابط ومن الطويل  
قد ردت ركعتين ولو بأخف يمكن كاتصفا طوله (والمستقيم) بين الصلتين (الجمع

صلى الصبح ولا يضرب الخلال  
 طلب خفيف) بأن كان  
 دون قدر ركعتين يكمل  
 كالأمانة بل الأولى لانه شرط  
 دونها (ولو جمع) تقدما  
 (ثم عمل) بعد فراغها أو في  
 أثناء الثانية وقد طال الفصل  
 بين سلام الأولى وتذكر  
 (ترك) ركن من الأولى بطلان  
 الأولى ترك الركن وتعد  
 التدارك بطول الفصل  
 والثانية بالغي السابق  
 لبطان شرطهما من جهة  
 الأولى وذكر هذه الأوليين  
 الترتيب هنا لبيان الموالاة  
 وتوطئة لقوله (ويعبدهما  
 جميعا) إنشاء تقدما عند  
 سماع الوقت أو تأخيرا لأنه لم  
 يصل أمّا إذا لم يصل فإن  
 ما أتى به من التائبين يبي  
 صلى الأولى وخرج بالعلم  
 الشك في غير النية والحرم  
 فلا يؤثر بعد فراغ الأولى كما  
 علم بحكم في سجود السهو  
 (أو) علم (من الثانية) بعد  
 فراغها (فإن لم يصل) فصل  
 عرفا بين سلامها وذكرها  
 (تدارك) وصحتا (والأوليان)  
 طالع (فيما طالع) لتعد  
 التدارك (ولا جمع) لطوله  
 في عهدها وقتها (ولو جهل)  
 فلم يدر من أيهما هو  
 (أعادها لوقتها) رعاية  
 للأسوأ في أعادتها وهو  
 تركه من الأولى وفيه منع  
 الجمع وهو تركه من الثانية  
 فيطول الفصل بها بالأولى  
 المعادة بعدها أنه جمع  
 التأخير إذا لم تلح على كل

الجمع المذكور بالغاية قول المتن (على الصحيح) أي كالتوضي عنهم أو قال أو لم يستحق ليجوز لانه يحتاج  
 إلى الطلب فاشوا المصنف إلى رد ذلك بقوله ولا يضرب الخلال (قوله) إن كان دون قدر ركعتين أي بأن كان  
 زمنه من التكبير فيظهر دون زمن ركعتين والأبأن كان زمنه مفردا دون ذلك ومع التبع يبلغ ذلك فقد حصل  
 الفصل الطويل وقد تقدم أنه يضر ولو بعدد بصرى عبارة الخليل وفي القول وضربا وللمعجم الفصل  
 بينهما أي بالتبهم والطلب الخفيف أي من حد الغوث وأقامة الصلاة اه أي بشرط أن لا يبلغ زمانها قدر  
 ركعتين معدلتين اه وتقدم عن شيخنا أنه زيادة (قوله) كالأمانة أي عا ساعدا (قوله) لانه أي الطلب  
 (قوله) وقد طال الفصل (لا يبرح) أي بالقوله بعد فراغها ولو جوعه أيضا سم أقول صنيع المعنى  
 وعش والحلي صريح في الرجوع للمعطوف فقط وكذا قول الشارح الأئى أمّا إذا لم يصل كالصريح فيه  
 وأيضا يغني عن اشتراط طول الفصل في الصورة الأولى وفعل الصلاة الثانية (قوله) والثانية بالغي السابق  
 أي وبطلان الثانية بمعنى عدم الوقوع عن فرضه سم وعش (قوله) وذكر هذه (أول) أي بقوله فلا يلزمها  
 فبأنفسها داخل (قوله) غمنا أي تذكرها هنا عش (قوله) لبيان الموالاة فيبحث في بقية على ترتيب  
 هذا الحكم على الولاء مع أنه ينظم وإن لم يشترط الأولى بل لا يعقل في هذا التقسيم أي علم ترك ركن من الأولى  
 كون البطان ترك الموالاة سم (قوله) وتأخيرا أي حيث نوى التأخير وقد بقي من الوقت ما سعهما  
 كلمته والأول تأخير وبحسب الأحكام ما قبل خروج وتبأن أمكنه ذلك لئلا يصير كهاضها ولا تلزم عليه في  
 ذلك لعرضه عش (قوله) أمّا إذا لم يصل (الح) محتمل وقوله قبل أو في أثناء الثانية وقد طال الفصل الخ عش  
 (قوله) فيلغو الخ) هذا اختصار لذكر الشارح في باب سجود السهو في شرح تركه هذا السلام ترك  
 فرض لم يؤثر الخ وموافق لما بيناه في أمسه من البغوى فراجع وتأمله سم (قوله) ويبنى على الأولى أي  
 وله الجمع سم وتقدم عنه في باب سجود السهو أنه يبنى على الأولى فيأخذ كركن تحلل كلامه سبعا أو سديرا  
 القبلة (قوله) غير النية والحرم أفهم أن الشك فيهما يؤثر في وجب بطلان الأولى وهو كذلك لا يمنع الجمع  
 سم قول المتن (فإن لم يصل فصل الخ) أي ولا وجب منافع أخرى ما ترقى في نظاره سم (قوله) أي  
 بالنسبة إلى طاعة (قوله) بعدهما أي بعد الثانية عش (قوله) أنه جمع التأخير الخ) تبين فيه نهي الإسلام  
 ولده بحث أو شخذهما من القنوى وشرح الإرشاد سم أقول وكذا تبعه النهاية والمعنى وأعمده شيخنا وكذا  
 الحلي كما يأتي ثم في جواز جمع التأخير هاتما من عرض أثناء (قوله) إذا لم تلح على كل تقدير لأن غاية  
 الشك أن يصير كانه لم يفعل واحدة منهم ولانه على احتمال كونه من الأولى واضح وكذا على احتمال كونه  
 من الثانية لأن الأولى وإن كانت محتملة في نفس الأمر إلا أنه تلزم أعادتها أو إعادة يجوز تأخيرها إلى الثانية  
 لتسلي معهما وقتها وكونه على هذا الاحتمال لا يسمى بجهل حيث لا ينظر إليه لعدم تحقق هذا الاحتمال كما

(قوله) وقد طال الفصل (هلا يبرح) أي بالقوله بعد فراغها ولو جوعه أيضا (قوله) بالغي السابق  
 أي عدم الوقوع عن فرضه (قوله) لبيان الموالاة فيه بحث في بقية على ترتيب هذا الحكم على الولاء مع أنه  
 ينظم وإن لم يشترط الموالاة بل لا يعقل في هذا التقسيم أي علم ترك ركن من الأولى كون البطان ترك  
 الموالاة (قوله) فيلغو الخ) هذا اختصار لذكر الشارح في باب سجود السهو ولتركه هذا السلام ترك  
 بعد السلام في ترك فرض لم يؤثر الخ المشهور وموافق لما بيناه في أمسه من البغوى فراجع وتأمله سم (قوله)  
 ويبنى على الأولى أي وله الجمع (قوله) في غير النية والحرم أفهم أن الشك فيهما يؤثر في وجب بطلان  
 الأولى وهو كذلك ولا يمنع الجمع لا يقال يبنى امتناعه لاحتمال أنه أتى بها متعمدا في الأولى فلو جمع أطال  
 الفصل بأعادته الأولى كما ساق في قوله ولو جهل الخ لا تأقول لو أتى بها وصحت الأولى بالجمع لم يحجج لأعادته  
 وأيضا اقتضا امتناع الجمع فيما يأتي احتمال أن الترك من الثانية يكمل على كلام الشارح الأئى في هذه المنافع  
 هنا فتأمل (قوله) في المتن فإن لم يصل فصل الخ) أي ولا وجب منافع أخرى ما ترقى في نظاره سم (قوله) أنه جمع  
 التأخير الخ) تبين فيه نهي الإسلام وفيه بحث أو شخذهما من القنوى وشرح الإرشاد (قوله) وسبب (كره)

تدبر وابعادها دوام سفره إلى عقد الثانية كما سجد ذكره بقوله ولو جمع تقدما فصار الخ وإذا أخر الأولى إلى وقت الثانية اتقى



الظهر ركعتين وان لم ينوتر خصا لان وصف الظهر مثلا بركعتين لا يكون الا قصر اذ صدق القصر وصلاة  
الظهر ركعتين واحد عش **(قوله)** مالا يسعها أي جمعها مائة قول المتن **(فمعي الخ)** وقول الغزالي  
لأنه النية حتى يخرج الوقت لم يعص وكان جامعاً له معذور صحيح في عدم عصيانه غير مسلم في عدم بطلان  
الجمع لقصد النية نهاية ومعنى وفي الكردى عن الاعراب يعصيه أن الجاهل كالمجاهل لأن هذا بما يخفى اه  
**(قوله)** لان التأخير بما جاز الخ صريح هذا التعليق أنه لو نوى وقديق ما يسعها لم يندفع عصيانه بترك العزم  
من أول الوقت والحاصل أنه اذا دخل وقت الظهر مثلا فان نوى التأخير للجمع فلا ثم مطلقا وكذا فعل أو  
عزم على التعليل في الوقت وكذا ان عزم على أحد الأمرين من الفعل قبل خروج الوقت أو نية التأخير فيه  
الجمع فان لم يفعل ولا عزم الى بقاء قدر ركعة فنوى التأخير للجمع بناه على صحة النية حيث صدق اندفع عنه ثم  
الأخرى عن وقت الأداء وأتم بترك الفعل أو العزم من أول الوقت فلنأمل سم وقوله بناه على صحة النية الخ  
أي على طريقتا الشارح وشيخ الاسلام وهي مرجوحة والراجح أي التي جرى عليه النهاية والمخفى رسم وعرض  
أنه لا بد أن يكون الباقي يسعها مائة فان لم رد القصر ومقصود وان أراد بترك شيئا **(قوله)** مالا يسع ركعة  
هذا على طريقتي شيخ الاسلام وعبد النهاية والخطيب وغيرهما من المتأخرين أنه لو أخر النية الى مالا يسع  
الصلاة كاملة معني وتكون قضاء **(قوله)** وندقي ماسع الصلاة أقول أو وقديق مالا يسعها لكنه كان عزم  
من أول الوقت على الفعل في الوقت أو التأخير بنية الجمع أي على أحد الأمرين فيما يظهر فلنأمل سم **(قوله)**  
وما ذكره الخ قد يقال لاجل ذلك بل يصح أن يجعل الشرط في الأمرين وجود النية وقديق ماسع  
الصلاة لان المراد أنه آخر الأولى حتى دخل وقت الثانية وهو حيث قضاء وان كان نوى وقديق ماسع أكثر من  
ركعة فأمه سم وهو معتد بالنهاية والمخفى يكسر **(قوله)** هو المعتقد أي بوقاف الشيخ الاسلام وعلمه فلا يزم من  
صحة الجمع عدم العزم وهي طريقتهم مرجوحة لان ادراك الزمن ليس كدراك الفعل والاثم أو لأو أحرم  
هما بالباقي من الوقت ماسع ركعتا كثر ولم وقع منهار كعقبة في الشغل كانت أداه وليس كذلك فالراجح أنه  
لا بد أن يكون الباقي يسعها مائة أو مقصود كما كانت شيئا **(قوله)** وندقي ماسع الخ فيه نظر ظاهر الذي  
**(قوله)** لان التأخير بما جاز الخ صريح هذا التعليق أنه لو نوى وقديق ما يسعها لم يندفع عصيانه بترك العزم  
من أول الوقت **(قوله)** وما ذكره الخ قد يقال لاجل ذلك بل يصح أن يجعل الشرط في الأمرين وجود النية  
وقديق ماسع الصلاة لان المراد أنه آخر الأولى حتى دخل وقت الثانية وهو حيث قضاء وان كان نوى وقديق  
ماسع أكثر من ركعة فأمه **(قوله)** ماسع الخ بوقاف ما في شرح المنهاج وظاهر أنه لو  
أخر النية الى وقت لا يسع الأولى معني وان وقعت أداه اه وذكره غيره مثله كإيهام شبهة وبه يعلم ان يتأجلح  
بعد التأخير الى مالا يسع وان أجزأ نافع الاثم ولا يدفعه أي بالنسبة لما تقدم وان منعتم من أن فان الصبر  
بالصلاة من الآن الى خروج الوقت حرام ولو لانتها التأخير بنية الجمع والحاصل أنه اذا دخل وقت الظهر مثلا  
فان نوى التأخير للجمع فلا ثم مطلقا وكذا ان فعل أو عزم على الفعل في الوقت وكذا ان عزم على أحد الأمرين  
من الفعل قبل خروج الوقت أو نية التأخير فيه للجمع فان لم يفعل ولا عزم الى بقاء قدر ركعة فنوى التأخير  
للجمع بناه على صحة النية حيث صدق اندفع عنه ثم الأخرى عن وقت الأداء وأتم بترك الفعل أو العزم من أول  
الوقت فلنأمل **(قوله)** وقديق ماسع الصلاة أقول أو وقديق مالا يسعها لكنه كان عزم من أول الوقت على  
الفعل في الوقت أو التأخير بنية الجمع أي على أحد الأمرين فيما يظهر فلنأمل **(قوله)** أي المتن ولو جمع قد عدا  
فصار بين الصلاتين مقبلا بطل الجمع الخ قال في شرح العباد وببحث البصري أنه لو خرج وقت الأولى أو شئت  
في خروجه وهو في الثانية بطل الجمع وتبطل الثانية أو تقع تغلا على الخلاف في نقلها وهو ظاهر أنه لا فرق  
بين أن يخرج قبل مضي ركعتين الثانية أو بعده وليس كذلك فهموا معنى ردعليه بولده الجلال فقال الذي  
يقضيه مطالعهم الجواز لأنه متصل لها في الوقت يقين ان وقت الأولى ان في فهو جامع والأفهم وقع لها في  
وقت الأولى ويمكن وقوع بعضها في وقت الأولى وبعضها في وقتها فيجوز الجمع وان لم يبق من وقت الأولى

مالا يسعها (فمعي) لان  
التأخير بما جاز عن أول  
الوقت بشرط العزم على  
الفعل فكان انتفاء العزم  
كانت انتفاء الفصل ووجوده  
كوجوده (و) فيما اذا ترك  
النية من أصلها أو نوى وقد  
يقى من الوقت مالا يسع ركعة  
(تكون قضاء) لما تقرر ان  
العزم كالفعل وبعد ركعة  
في الوقت تكون قضاء فكذا  
بعدم العزم قبل ماسع  
ركعة تكون قضاء وما  
ذكره من ان شرط عدم  
العزم وجود النية وقد  
يقى ماسع الصلاة وشرط  
الاداء وجودها وقديق  
ماسع ركعة هو المعتقد وبه  
يجمع بين ما وقع للمصنف  
من التناقض في ذلك



(ولو جمع) أي أراد الجمع

(تقدماً) بأن صلى الأولى

بينه (فصار بين الصلاتين)

أول فراغ الأولى كإبائمه

وعدلهن إلهامه وفهمه

بما ذكر (مقبياً) بخونه

أخمة أو شكت فيها (بطل

الجمع) لزوال سببه فتوشط

الثانية تلقوا الأولى بحجة

(و) إذا صار مقبياً في الثانية

(و) مثلها إذا صار مقبياً

(بعد إبطاله) (الجمع) (في

الأصح) اكتشفه باقتان

العدول بأول الثانية تصانها

عن الإبطال بعد الاعتقاد

والتماثل لإقامة أمهاتها

القصر لانهما تناهيه بخلاف

جنس الجمع جوازها بالمر

وإذا تقرر رهنها في اثنتان

فبعد فراغها أولى من ثم

كان الخلاف فيه أضعف

(أو) جمع (تأخيراً) فأقام

بعد فراغها ما لم يوتر) اتفاقاً

بجمع التقديم وأولى

(و) أقامته (قبله) أي

فراغها وأولى أمهات الثانية

تخلوا في الجموع (بجعل

الأولى قضاء) لأن الأولى

تبع لثانية فاعتبر وجود

سبب الجمع في جميع المتبوعة

وقضيه أنه لو قدم المتبوعة

وأقام أمهات المتابعة أمهات

تكون أمهات وجود العذر

في جميع المتبوعة وهو ثابت

بما صرح به جميع المتقدم ذكره

السبب واعتبره جميع مخالفه

آخرون وقرئوا بين الجمعين

بما يستلزم شرح الإرشاد

(وديجز)

في روضه وأصلها تعلقاً بالاحتمال أنه لا بد من وجود التثنية كقولنا بتدبث الأولى فيه لو قعت  
أداهم إلى الذي في الجموع وغيرهم وتشتد هذه التيقن وقت الأولى بحيث يبقى من وقتها ما يسعها أولاً كثر  
فان ضاقت وقتها بحيث لا يسعها سوى روضه فتضاهيها مابين كإقبال الشارح أن مراده بالإداه في الروضه الأداه  
الحقيقي بأن يوقى بجميع الصلاة قبل خروج وقتها بخلاف الثانيان ركعتيهما في الوقتين الباقي بعدهما حيث  
أداه بعبارة بعد الوقتين فإنه لا يتقدم في طلب الصلاة وقد علم مما مر أن كلام الروضه لا يحول على كلام  
الجموع ثم به ومعنى (قوله أي أراد) إلى قول المتن ويجوز في النهاية والمنسحق (قوله أي أراد الجمع) أي  
بدليل فصار إلى فهو مجاز مع قرينه والخصار إلى ما بلغ من الحقيقة ثم (قوله بأن صلى الأولى إلى) وهل يشترط  
جواز الجمع بقا الوقت في فراغ الثانية أو إلى عقد هاتفاً كالسفر فيه نظر والذي يفيد كلام سم على  
المنهج الاكتفاء بالغير وقد تقدم نقل عبارته عن وعقد من حيثنا عنه وعبارته سم هنا قال في شرح  
العباب وبعث البقينة أنه لو خرج وقت الأولى وأشك في خروج وجهه في الثانية بطل الجمع وبطل الثانية أن  
تقع بفلا على الخلاف في آثاره ورد عليه بالاحتمال فقال الذي يقتضيه إطلاقهم جواز الجمع وإن لم يبق من  
وقت الأولى إلا ما يسع ركعتين الثانية بل يبنى جوازها وإن لم يبق إلا ما يسع ركعة وبعض ركعة وتكون أداه قطعاً  
لأنها في الجمع وقتين فلم يترجح عن وقتها أنه وهو ظاهر وقد سبقه إليه إلى وإلى أنه وقد شك في قوله بل  
يبنى جوازها إلى قول المصنف السابق والافصح وتكون قضاء الأناخص بغيره من التقديم أو غير من  
شرح في عنوان قل الوقت عند الشرع انتبج حذف (قوله بنش) أي الجمع (قوله بإبائمه) أي يدل قوله  
بين الصلاتين عن (قوله إلهامه) أي لإلهامه بأصله بخلاف التصوذكردي (قوله وفهمه) أي ولا فهم  
ما في أصله بالأولى (قوله بخونه) أي كإبائمه (قوله الأولى بحجة) أي كإبائمه (قوله الأولى بحجة) أي كإبائمه  
على قول المصنف بطل الجمع بين المفهوم (قوله ومثلها إلى) أي بل أولى كإبائمه (قوله وانما صنعت إلى) أي كإبائمه  
وإلا لم يلح على الأصح من القياس على القصر (قوله وإذا تقرر هذا) أي قوله صانته لها كركدي (قوله  
ومن ثم كان الخلاف إلى) وعلى فكان يبنى البقينة أن يقول في الثانية لا تبطل في الأصح وكذا بعدها إلى  
الصح عن قول المتن (أو تأخيراً) فأقام إلى قال في شرح العباب قال الرواني ولو جمع تأخيراً وتيقن في  
تشهد العصر تركه بحجة لا يدري أنها من أومن الظهر أي ركعة أو أعاد الظهر ويكون ما عاياه الأمر  
أنه قدم العصر اه أقول بل ذلك إذا طال الفصل بين السلام والأحرام بالعصر والافضل تقدير أن الترك  
من الظهر لم تنعقد العصر فكيف يبرأ منها مع هذا الاحتمال سم أي فيأني حيث ذكره وأعاد العصر فيراً  
من كل منهما قول المتن (بجعل الأولى قضاء) أي فائتة حضر فلا تقصر شوي أي لو تبين فيها ما قصد  
وأعادها فبعد ما دام ما موع كونه بانه لا إمام فيها فادفع ما قبلها منها فقلت فكيف قال فلا تقصر بحجتي  
(قوله وقضيه) أي لتعليل (قوله أنه لو قدم المتبوعة) وهي العصر والعشاء (قوله أنها تكون إلى) أي  
المتابعة عن (قوله وتالفة آخرون إلى) منهم القارسي وأجروى الكلام على الخلاف فقال وإنما لا يكتفي

بما سرح ركعة من الثانية لأنه إذا قدم يكون وقت الأولى وقتها والصلاة الواقعة منها ركعة في الوقت إذا قبل  
يبنى جوازها وإن لم يبق إلا ما يسع ركعة وتكون أداه قطعاً لانهما في الجمع وقتين فلم يترجح عن وقتها  
اه وهو ظاهر وقد سبقه إليه إلى وأخيراً طال به وقد يشك على قوله بل يبنى جوازها إلى قول  
المصنف السابق والافصح وتكون قضاء الأناخص بغيره من التقديم أو غير من شرح به وان قل الوقت  
خلف الشرع (قوله أي أراد الجمع) أي بدليل فصار إلى فهو مجاز مع قرينه والخصار إلى ما بلغ من الحقيقة  
(قوله وإذا صار مقبياً) ذكر أن التلص لا يناسب قوله إلا في بعد فراغها أولى فتأمل (قوله أوجع  
تأخيراً) فأقام إلى قال في شرح العباب قال الرواني ولو جمع تأخيراً وتيقن في تشهد العصر تركه بحجة  
لا يدري أنها من أومن الظهر أي ركعة أو أعاد الظهر ويكون ما عاياه الأمر أنه قدم العصر اه شرح  
العباب أقول بل ذلك إذا طال الفصل بين السلام من الظهر والأحرام بالعصر والافضل تقدير أن الترك

ولو المقيم (الجمع) بين ما هو منه (٤٠٢) الجملة قبل الظهور (بالمر) وان ضعف بشرط أن يبل الثوب ومنه شتان وهو ربيع باردة فيها مطر

في جمع التقديم بدوام السفر الى عقد الثانية ولم يكتبه في جمع التأخير بل بشرط ما دامه الى تمامه لان وقت الظهور ليس وقت العصر الا في السفر وقد وجد عند عقد الثانية فيحصل الجمع وما وقت العصر فيجوز فيه الظهور بعذر السفر وغيره فلا ينصرف فيه لظهور السفر الا اذا وجد السفر فيما لم يبق هو الاصل وهذا أي كلام الطائوس هو الملقب بذهبية ومعنى وعش وشحن (قوله ولو المقيم) الى قوله وتيقنه في المعنى الا قوله فان دفع الى المنزل وقوله فاشترط العزم الى المنزل وقوله وقال فكثيرون في النهاية لا قوله فاشترط العزم الى المنزل (قوله ولو المقيم) انظر ما مر هذه الغاية قاله الشوبري وأقول يجوز أن تكون رداعى الحنفية القائمين بعدم جواز الجمع بالمطر سفر او حضر يعبري (قوله ومنه) أي عامس (قوله الجملة الخ) أي مع العزم خلا للرواية في منع ذلك معني ونهاية (قوله وان ضعف) أي المطر عش (قوله بشرط أن يبل الثوب) عبارة الغزي في شرح أبي شعاع على الثوب وسئل النعل اه قال ضحنا في سائنته الواو بمعنى أري قاله الشرايبي في القسط أحدهما أي ثوبه بحيث يبل على الثوب أو أسفل النعل اه (قوله ومنه) أي من المطر الذي شرطه أن يبل الثوب عش (قوله شتان) بغض الجملة وتشديد القاء معني (قوله فيها مطر خفيف) أي يبل الثوب سم (قوله بشرطه السابقة) أي في قولنا أضعف وشروط التقديم ثلاث عش وعش ومنه (قوله سبعاً) أي المغرب والعشاء (قوله وثانها) أي الظهور والعصر نهاية ومعني (قوله قال الشافعي) كالك (الخ) ويؤيده جمع ابن عباس وإن عر رضي الله عنهم بالمطر معني وشرح بافضل (قوله أرى) ضمن الهزة وقوله أي أظن أو اعتقد فيرى في فعل الحلي اه كمدى على بافضل (قوله واكثر) أي التأويل بل المذكور معني (قوله راية) أي مسلم (قوله بانها شاذة) أي الأولى واية الجهر وهي أولى معني (قوله أو لا مطر كثير) عبارة الغزي وبان المراد لا مطر كثير أو لا مطر مستدام فلهذا انقطع في انشاء الثانية اه وإذا النهاية أو أراها بالجمع التأخير بان أمرا الأولى الى آخر وقتها أو وقع الثانية في أول وقتها اه (قوله أخذت) أي كان المنزلة من أعقابنا وأبى الحق الروزي ورجاعه من أعقاب الحيدش (قوله بظاهرها) أي من جواز الجمع في الحضر لاسباب كمدى قول المتن (والجدد معني الخ) أي والقدر جـ وادوم معني على الاملاء قياسا على السفر نهي نهاية ومعني (قوله لان المطر الخ) عبارة النهاية يقول المتن لان استدامة المطر الاختيار الصالح فيها فقد ينقطع الخ يختلف السفر اه (قوله عليه) أي السفر (قوله وفيه نظر الخ) وقد يجب بان قوله عليه على خفيف مضاف أي على استمراره (قوله على ضد) أي ضد السفر قول المتن (ويجوده وألها) الخ) أي يقبأ أو طنا شقنا وبأن سم ما وافقه (قوله وفيه) أي قضية تحقق الاتصال سم وعش (قوله وهو كذلك) والحاصل أنه بشرط وجود المطر في أول الصلاة ومنه ما عند الضلال من الأولى ولا يضرا لقطعاه في أثناء الأولى والثانية ولا بعدهما شحنا (قوله وفيه الخ) ولا يبعد الاكتفاء بطل البقاء والاستمرار بالاجتهاد كما لا يخفى في القصر نطن طول السفر بالاحتياط مع ان القصر رخصة سم (قوله بعد سلامه) أي من الأولى (قوله بطل جمعة للثلاث الخ) هل محله ما بين بين بقاؤه واستمراره قبل ولا بعد ان يصل ذلك حيث لم يطل الفصل سم عبارة عش وأقرها الشافعي قوله بطل جمعة الخ قضية البطلان وان أشبه بانقطعاه وبأصغر الشك سر بعد قياس ما مر فيما قبل من أن جـ ثم وافقوا ومن عدم الضرر أنه لا ضرها كذلك ويؤيد ما تقدم للشرح مر من أنه لو تردد بين الصلاة انه نوى الجمع في الأولى ثم تذكر أنه نواه قبل طول الفصل لم يضر اه وقوله بانقطعاه صوابه بعدم انقطاعه (قوله ولله الخ) أي النقل عن القاضي عدم البطلان (قوله وهو القياس الخ) عبارة فلا نهاية وادعى غير الله القياس والأوجه

من الظهور لا يتعد العذر فكر - يبرأ منها مع هذا الا - جمال (قوله فيها مطر خفيف) أي يبل الثوب (قوله بشرطه السابقة) أي الا اربع أو اربا الد كبرية في المنزل (قوله وفيه) أي قضائه لا يفتقر وحري على هذه القضية مر أيضا (قوله بطل جمعة للثلاث الخ) هل محله ما بين بين بقاؤه واستمراره في نظر ولا بعد ان يحصل ذلك حيث لم يطل الفصل وينبغي أن محله أيضا شك باستوائه أو رجوعه عن عدمه فلا يبعد الاكتفاء بطلان البقاء

خفيف (تقدرا) شرطه السابقة غير العيصين أنه صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعاً جمعاً وثانها جدعان المسلمين غير خوف ولا سفر قال الشافعي كالك رضي الله عنهما أو ذلك لعذر المطر واعتزض بروايته أيضا من غير خوف ولا مطر وأوجب بأنها شاذة أو لا مطر كثير فاندفع أخذتة بظاهرها (والجدد معني تأخيرا) لان المطر قد ينقطع فيؤدي الى إخراج الأولى من وقتها غير علو وفارق السفر بأنه الى فاشترط العزم عليه عندئذ لا التأخير كذا صرح به بعضهم وفيه نظر وموابه فاشترط عدم حزمه على مذهبه بتدنية التأخير (وشروط التقديم وجوده) أي المطر (أو لهما) أي الصلاتين ليحقق الجمع مع العذر (والأصح اشتراطه عند سلام الأولى) ليحقق اتصاله آخر الأولى بأول الثانية في حال العذر وقضيته اشتراط امتداده بينهما وهو كذلك وتيقنه وأنه لا يكفي الاستصحاب به من القاضي فقال وقال لا آخر بفد سلامه انظر هل انقطع المطر أو لا بطل جمعة للثلاث في سبه ونقله بعضهم عن غير القاضي ومن القاضي خلافة وإله سهوان لكن القاضي تناقض فيه على ان الأنسوى مال الى أنه يكفي لاستصحاب وهو القياس

الأول يؤيده أنه رخصة فلا ديمس تحقق سببها اهـ **(قوله)** الآن يقال إنه رخصة الخ) ينبغي أن يقال فيه ما قيل في ادراك ركوع الإمام مع أنه رخصته من الاكتفاء بالظن أو بالأعتماد الجازم سم وتقدم عن شيخنا اعتداده قول المتن **(والشيخ والبرد)** أي وكذا السبل مر اهـ سم **(قوله)** كذلك أي بحيث يبلان الشوب **(قوله)** ومشتقنا الخ) جواب سأل **(قوله)** مر (ورد) أي في الشرع الجمع بذلك النوع قول المتن **(المحلي جماعة)** أي وإن كرهت ولم يحصل لهم شيء من فعلها كما تقتضاه أطلاقهم ووجه بان المداواتها هو على وجود صورته لا لدفع الأثم والقتال على قول فرضيتها شرح جيب **(تنبية)** ينبغي الاكتفاء بالجماعة عند انعقاد الأمام في الثانية والألم تنعقد صلاته ثم إن علم المأمومين بذلك لم تنعقد صلاتهم أيضا والألم انقضت ولو تابا إلى الأمام في الثانية والألم تنعقد صلاتهم قبل الركوع بأسرع الفاتحة ضرف في شرط أن يشكوا به قبل الركوع عما يسع الفاتحة ولو لا بشرط هذا البقاء إلى الركوع عتلاف الجمعة مر اهـ سم واعتد ذلك التنبية شيخنا في عس بعلية ذلك التنبية ما فيه وقد قلنا وأدع اعتبار ادراك زمن يسع الفاتحة عدم اشتراط بقاء القدوة في الركوع والاكتفاء بمجرد في الجماعة اهـ **(قوله)** أو بغيره أي كدسة أو رباط أو نحوهما من مواضع الجماعة شيخنا **(قوله)** أو بغيره أي قوله وبما أتهم في المعنى الأقوله تأذي بالي المتن **(قوله)** من محله أي عن باب دارومعني **(قوله)** يجب تباذي الخ) هل المراد تأذي النفس بغيره أو التأذي باعتبار غالب الناس ولعل الثاني هو الوجه فالمر وشوبه مر اهـ يجري بالأقرب الأول كإلى التهم والجلوس في الغرض وأعدار الجماعة **(قوله)** حيثئذ أي نحن اجتماع الشروط المذكورة **(قوله)** كان كل الخ) أي بان كل **(قوله)** منفردا بالمحلي أي ولو مسجدا عس **(قوله)** ولا ينافيه أي قوله أو فرينه أو قول المتن والاستراو بالاجتهاد كإياه في القصر ظن طول المسير بالاجتهاد من القصر رخصة **(قوله)** الآن يقال إنه رخصة) ينبغي أن يقال فيه ما قيل في ادراك ركوع الإمام الذي قيل فيه مع أنه رخصة لا ككتفه بالظن أو بالأعتماد الجازم **(قوله)** في المتن والشيخ والبرد أي وكذا السبل مر **(قوله)** المتن **(المحلي جماعة)** أي وإن كرهت لم يحصل لهم شيء من فعلها كما تقتضاه أطلاقهم ووجه بان المداواتها هو على وجود صورته لا لدفع الأثم والقتال على قول فرضيتها شرح جيب **(تنبية)** ينبغي الاكتفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية ونفردوا قبل تمام ركعتها الأولى ولا ديمس نسبة الإمام الجماعة والألم تنعقد صلاته ثم إن علم المأمومين لم تنعقد صلاتهم ولا انعقدت ولو تابا علم المأمومين فهل تعطل صلاته لصيرورته منفردا ينبغي أن يفرض على التباطؤ في الجمعة وقد تقررفه أنه لا بد أن يحرموا وقد بقي قبل الركوع عما يسع الفاتحة في شرطه هنا يقتدروا به قبل الركوع عما يسع الفاتحة لا لإبطال صلاته لكن لا يشترط القامعة في الركوع عتلاف في الجمعة أنه يشترط فيها وقوع الركعة الأولى جميعها في جماعة عتلاف هنا ظهر الاكتفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية فليتأمل مر **(قوله)** أو بصلي منفردا محلي عبارة لوضو أو صلاوة في المسجد فلا جمع انتهى وهو أدل دليل على أن ما قلناه في شرحه عن الحب العنبري وهو ما ذكره الشارح بقوله وإن اتفق وجود المطر وهو بالمسجد لا ينعاه أنه لا الجمع بشرط الجمع التي منها الجماعة متلافا لما هو منه بعض الطلبة فاحذر انتهى **(تنبية)** قد اشتهر أن الجماعة في المجرى بالمطر كقوله ولكن هي على شرط في كل من الأولى والثانية أو يكفي وجودها في الثانية والثالثة الأولى وقتها بكل حال فجمع الجمع وإن جعل الأولى منفردا إذا فرى الجمع في الثانية فما فيه نظر وهل يشترط الجماعة في جميع الصلاة كالأداة على اعتدائنا الشهاب إلى أن في الركعة الأولى فلا الأثر في الثانية كالأداة الأولى بجزء من أولها ولو دون ركعتيه نظر وفيه أنه لا يشترط الجماعة في الأولى وإياه يكتفي وجودها عند الأحرار بالثانية وإن انفرد قبل تمام الركعة ولو تابا للمأمومين عن الإمام اعتد في رخصة صلاته أحولهم في زمن يسع الفاتحة قبل ركوعه واقتدار مر مرة اشتراط الجماعة عند التحلل من الأولى

لأن يقال إنه رخصة فلا ديمس  
من تحقق سببها يؤيده  
ما مر فيقولوا شك في انتهائه  
سفره **(والشيخ والبرد)** كطهران  
ذابا وبالأشوب لو جرد  
ضابطه فيها حيث عتلاف  
ما ذابا بذيها وكذلك  
ومشتقنا فرع آخر مر  
نعم إن كان أحدهما قاطعا  
كبارة بحيث يمتد إلى الجمع  
عس ما مر به جمع  
**(والظاهر)** تخصيص الرخصة  
بالمصلي جماعة **(مخبر)** أو  
بغيره **(يعس)** عن فعله  
بحسب **(يتأذي)** تأذي  
لا يمتد عادة **(المحلي)**  
طريقه لأن المشتقنا  
فوجد حيث عتلاف ما إذا  
انتفى شرط من ذلك كان  
كان يصلي بيته منفردا  
أو جماعة أو عس إلى المصلي  
في كمن أو فرينه أو بصلي  
منفردا بالمصلي لا لتفاته  
التأذي في أبعاد الجبيرة  
والجماعة فيها ولا ينافيه  
جمع بصلي بقطعه وبسم مع  
أن يرون أو ليسه يجب  
المسجد لأنها كاهلها تكن  
كذلك بسلي أكثرها كان  
بغيره

فلعله كان فيه من جملة  
أن لا يأم أن يجمع بهم وان  
كان مقبلا بالمسجد ولو اتفق  
وجوز المطر وهو بالمسجد  
أن يجمع والاستحسان في صلاة  
العصر أو العشاء في جماعة  
وفيه شبهة على ما علم  
رجع عما لا يجوز الجمع  
بغير وجوب ومرض وقال  
كثيرون يجوز واخبر  
جواز به بالمرض قد سماه  
وتأخروا برأي الأرقط به  
فان كان زيدا مرضه كان  
كل يوم صلاة واحدة  
فقد بشر بشر وجمع  
التقديم أو وقت الأولى  
آخرها بنسبة الجمع وبما  
أفهمه ما قرئ أنه أن المرض  
هو وجود ما انفصل  
بين يادته وعدمه عادة  
ينسبهم ما قبل في كلامهم  
هذا جواز تعاطي الرخصة  
قبل وجود سببها كغناه  
بالعادة وقضية حل الغطر  
قبل مجيء الحجة بناء على  
العادة وعلله الحنفية بأنه  
لو صبر لحيها لم يستفد  
بالطعام لاشتغال البدن  
وتظهيره بغير الغطر قبل لقائه  
العدو إذا اشتغل الصوم عن  
القتال اه وضبط جمع  
متأخر من المرض خبابه  
ما سبق فعله كل فرض  
في وقته كشقة المني في  
المطر بحيث تزل ثيابه وقال  
آخرون لا بد من مشقة  
تظهره فإدعى ذلك بحيث  
تبع الجلوس في الغرض  
وهو الأوجه على أنهم

بعيد (قوله كان فيه) أي في البعد (قوله على أن لا يأم الخ) قضية لا تصح على الإمام أن يشرع من  
الجماعة من يقرأ بالمسجد وحضر ومعهم جماعة من بعدهم لا يصلون مع الإمام إذا جمع  
تقدم على يقرأ وتقرأ بالوقت وأدى تأخيرهم إلى صلواتهم فردى بأن يمكن هناك من يصلح للإمام مقرب  
من صلى وعلله بغير مراد لما عمن تقويت الجماعة عليهم ع (قوله وان كان مقبلا بالمسجد) صرح  
به أبوهريرة رضي الله عنه في الإجماع بما إذا كان اماما رايا بأنهم من عدم امامته تعطل الجماعة فإدعى زائد  
شخصا قال القليوبي يجوز للإمام المسجد ويجوز به أن يجمعوا لاتباعه فيهم لكونه ضيف بالنسبة  
للخيارين اه (قوله وان اتفق الخ) أي وهو من غير أهل المسجد كيدل عليه التعطيل أي ومنه به النهاية  
أما أهله كالخيارين بالزهر فلا يجمعون على الاحتدو يستثنى منهم الإمام الراجح بغيري أي ومنه بتعطل  
الجماعة بعدم امامته كغير من النهاية وتختلون بغيره على الجماعة إذا أخر الصلاة إلى وقتها لعدم من يصلح  
للإمامة غير من صلى كغير من ع (قوله وان اتفق الخ) هذا قيد لقول المصنف بعد أي فعمل اشتراط  
البدء في الخارج عن المسجد اه بغيري وقال شتان من ذلك يعلم أنه لا يشترط وجود المطر في بحيث يبينه  
إلى المسجد بل يكفي ما لو اتفق وجوده وهو بالمسجد اه (قوله ان يجمع الخ) أي بشرط الجمع التي بينها  
الجماعة سم وعش (قوله وفيه) أي في تحصيل الجماعة في صلاة العصر والعشاء (قوله ولا يجوز الخ) صرح  
بغير وجوب الخ عبارة النهاية وتوقف على ما رآه لاجع بغير السفر والمطر كرض ورجع وتظلم وخوف ودل وهو  
الاصح المشهور لأنه لم يفعل وتظلم والوقت ولا يتخالف الإجماع من وجوب اختيار المصنف في كل وقت وجوز في  
المرض وسحق في الجموع عن عمن أحضروا جوازهم المذكوراته وقال أنه تولى جدي في المرض والرجل اه  
وكذا في المنفى الأولى الأصح ولغة أن في ان اختيار المصنف الخ (قوله وقال كثير من يجوز الخ) وهو مذهب  
الإمام أحمد وقال الأذري أنه لا يفتي به ونقل أنه الشافعي رضي الله تعالى عنه به بعد جواز عمل الشخص  
به لنفسه وعليه فلا بد من وجود المرض في الأحوال محال عند سلامة من الأولى بينهما كمال المطر انتهى  
قليوبي وهو واضح خلافا لما وقع للعنف من عدم جواز تقليده كردى بغيري (قوله واختر جواز الخ)  
واختره في ال وضوح جري عليه ابن المقرئ قال في الماهية وقد تقررت بنقله عن الشافعي انتهى وهذا هو  
الراجح بحسب الشرح بعد وقد قال تعالى وما جعل عليكم الدين من حرج مفسر قد راد شخصافيجوز تقليد ذلك  
اه (قوله وراى الأرقط) أي ندب المفسر وشتم (قوله بشرط التقديم) أي من الترتيب والاولى الثانية  
الجمع في الأولى وتقدم تقدمان الكردى والبصري شروط آخر (قوله بنسبة الجمع) أي ودوام المرض  
عبارة المفسر وشتم بالآخر من المتقدمين اه (قوله ما قرئته) هو قوله فان كان زيدا مرضه الخ (قوله في)  
كلامهم هذا) أي قوله فمن تبهم وقت الثانية يقدمها الخ (قوله وقضية) أي جواز ما ذكر (قوله وعلله)  
أي الحل (قوله لم يستمر) أي لم يشته (قوله لاشتغال البدن) أي بالحي (قوله وتظلمه) أي حل الغطر  
الذي كور (قوله انتهى) أي ما قبل (قوله وهو الإجماع الخ) نحوه في الأعباء جري في شرح الإرشاد على  
الأول بل قال في الإبداء ولا يصح ضبطه بغير ذلك كردى (قوله بما قد تم) أي في ركن القيام (قوله في ضابطه)  
الثانية وهو قوله بحيث يتأدى الخ كردى

\*(باب صلاة الجمعة)\*

هي أفضل الصلوات وبها أفضل أيام الأسبوع وخبر يوم طلعت فيه الشمس يعنى الله فيه سائة ألف عتق  
من النار من مات فيه كتبه أجريه وفي فتنه القبر والجسد أي ليست ظهره مقصورا وان وتقرأ وقته

أيضا (قوله على أن لا يأم الخ) والوجه تقيد بما إذا كان اماما رايا بأنهم من عدم امامته تعطل الجماعة  
شرح حر (قوله ان يجمع) أي بالشروط هدامعنى ما ذكره الحنفية فليس له أن يجمع منفردا ويقاوم أفراد  
المتقدمين في هذا تقديم الصلاة على وقتها الأصلي حر والله أعلم

\*(باب صلاة الجمعة)\*

متعار بانها يعلم ما تقدمت في ضابط الثانية

تتبارك

من جيبنا متبنيته من اشتراط امور الصهارا اخرى فزومها وكيفية اداها ونواحي ذلك (٤٠٥). ومعلوم انها كتمان وكان حكمه تخفيف

عدها ما يستفهم من مشقة  
الاجتماع المشروط لصحة  
وعصم الحضور وسماح  
الخطيئين على انه قبل انهما  
ثابتا مندوب الر  
الاخيرين وهي باسكان الميم  
وتبليها والضم اقصر سميت  
بذلك لاجتماع الناس لها  
اولان خلق آدم صلى الله  
عليه وسلوى نبينا افضل  
الصلاة والسلام جمع فيها  
اولاها لاجتماع فيها مع حواء في  
الارض وهي فرض عن ونبلي  
فرض كفاية وهو شاذ في  
شبرر واه كثير ومنهم  
احمدان وسماح بالام  
واظنها واظنم عند الله  
من يوم الفطر ويوم الاضحي  
وقسمان فيسحق آدم  
واظهاره الى الارض وموته  
وساعة الاعابة وقام الساعة  
وفي خبر الطبراني وفيه دخل  
الجنة وفيه خرج ويصح ان  
حسان شعر لا تطلع الشمس  
ولا تغرب يوم افضل من  
يوم الجمعة وفيه يوم مسلم فيه  
خلق آدم وفيه افضل الجنة  
وفيه اخرج منها وفيه تقوم  
الساعة وانه خير يوم طلعت  
عليه الشمس وضعه خير وفيه  
تتبع عليه وفيه مائة واثنان  
احد من عيسى ومسلم وابن  
حسان انه افضل حتى من  
يوم عرفة وفضل كثير من  
الحنابلة لا تجلي له القدر  
وردها ان ذلك لا دلل  
خاصة قدمت وفرضت

تدارك له بل صلاة مستقلة لانه لا يغني عنها القول عرض الله تعالى عنه الجمعة كتمان تمام غير مصر على  
لسان يكمي على الله يوموسم وتغلب من افترى أي كذبر وبالامام احمد وغيره نهاية ومعنى وشيخنا قال  
عش قوله ثم من مائة في أي أول لتتوقفه ووقية ختة القبر أي الترتيب على السؤال ما هو فلا بد منه  
لكل أحد ما عدا الانبياء فلا يسئلون قطعا كذا الصبيان على الاصع وما وقع في كلام بعضهم من ان السبت يوم  
الجمعة لاستل فار احسنه لا يقين بان يلهم الصواب اه (قوله من حيث) الى قوله وقيل في النهاية وان يغني  
الاقوله ولكن كسامة الى وهي باسكان الميم (قوله من حيث ما تميز به) أي لامن حيث أنكرها وشروها أي  
العلاقة عش (قوله وكيفية الخ) و (قوله نواحي الخ) عطفان على قوله اشتراط الخ (قوله ومعلوم) أي  
من الدين بالضرورة عش (قوله ومعلوم انها كتمان) أي فلذلك لم ينصر به المصنف سم (قوله  
الاجتماع المشروط الخ) ولا يغني عنه ما عدا كافت يومهم اذا لم ينصر به المصنف سم (قوله وهي باسكان  
الميم وتبليها الخ) وجمعها جماعت باسكان الميم وتبليها ما عدا الميم في لغة المذكوون في باقيها والساكن  
الميم يجمع على جمع وهذه اللفظ في اسم اليوم والماسم الاسبوع فهو الساكن فقط شيئا أي فالكون  
مشترك بين يوم الجمعة وأيام الاسبوع كمال عش (قوله والضم اقصر) أي والكسر أضعت (قوله سميت  
الخ) أي صلاة الجمعة بالنظر الى وجهه الاول يوم الجمعة بالنظر الى وجهه الاخير من عبادة وشيئا وانما سمي  
اليوم بذلك لاجتماع فيه من الخير وقيل لانه جمع فيخلق آدم عليه السلام وقيل لاجتماع فيه مع حواء في  
الارض يسر يد بيد الى اربع بعد اربعين يوما وقيل غير ذلك وكان يسمى في الجاهلية يوم ربعة أي البين  
المعظم ثم قال وكيسى اليوم بالجمعة لما تقدمت تسمى الصلاة بالاجتماع للناس لها اه في كلام الشارح  
استخدم اواسم استعمال المشترك في معنيين وحذف في الاخير من أي في يومها (قوله الخ) أي الصلاة بالجمعة  
(قوله جمع) أي كل عش (قوله فيها) أي آخر اسما تسمى يوم الجمعة قبل في (قوله اجمع فيها) أي في  
يوم الجمعة (قوله وهي فرض عين الخ) وهي من نعم الله تعالى بحط وجسمه ومطهره لا تمام  
الاسبوع ولشدته انساب السلف الصالحين كانوا يكرهون لها على السرج فاحذر ان تنهات في تركها مسافرا  
أرمه قبال يوم دون أربعين تقابل والله عسى من يشاء الى صراط مستقيم اه حاشية الشيخ عبد الله  
الجزيري الخ يبدى على شرح افضل وياقن من فتح العين ناو فقت (قوله وفيه) أي في ذلك الخبر (قوله  
وفيخلق الخ) ببناء المفعول (قوله قدمت) والحاصل أن افضل الايام عندنا يوم عرفة ثم يوم الجمعة ثم يوم عيد  
الاضحي ثم يوم عيد الفطر وان افضل النائي ليلة القدر ثم ليلة القدر ثم ليلة الجمعة ثم ليلة الاسراء  
هذا بالنسبة لنا واما بالنسبة الى صل الله عليه وسلم فليلا الاسراء افضل ليلتي لانه رأى فيها به بعين رأسه على  
الصبح والليل افضل من النهار شيئا (قوله وفرضت) الى قوله وذكر في الغني والى قوله وهل من العسرة في  
النهاية الاقوله وذكر الى المتي (قوله مكة) وما نقل من الحفاظ ان حجر اتيها فرضت بالدينه فيمكن خسله على  
معنى انها استقر وجوها في الدين بقا الحاصل انه طاب فعلها بذكر كمال لم ينق فعلها للعسرة لم يوجد  
شرط الى يومه ووجد بالدينه في كل ما يطالبها الاقبا عش (قوله بالدينه) أي بجمعة المدينة سم  
على جرى اوطان المدينة على ما يشتمل ما قرب منها عش (قوله أسعد بن زرارة الخ) عبارة والله يرى  
وأول جمعة صلت بالدينه جمعة اقامها أسعد بن زرارة في بيضة يتبع من الخصمات وكان النبي صلى الله  
عليه وسلم في أسعد بن عمر امرأ المدينة وأمره أن يقم الجمعة فقل على أسعد وكان النبي صلى الله  
عليه وسلم جعله من التقية الاثني عشر يوما بعد جمعة في المدينة وأمره أن يقم الصلاة بنفسه وفي الخبرين  
عباس أن أول جمعة جمعت بعد جمعة في المدينة النبي صلى الله عليه وسلم جمعة عوا في قرية من قرى اليمن  
انتهى وفي القسلا في على البخاري أي في مسجد عبد القيس بجوا في بضم الجيم وتغيب الواو وقد تم مرثم

(قوله ومعلوم انها كتمان) أي فلذلك لم ينصر به المصنف (قوله وأول من اقامها بالدينه) أي بجمعة المدينة

بكتولم تتم بها القدر العسرة ولان شعارها الاظهر وكان صلى الله عليه  
وسلم به سخطا وأول من اقامها بالدينه قبل الهجرة أسعد بن زرارة





أي مما خرج بالضابط أومن بعضه (قوله بما مثل الخ) متعلق بيزو (قوله وهو) أي مما مثل الخ قول  
 المتي (على معذور بمرخص الخ) وليس من ذلك ما جرت به عادة المشتغلين بالسبب من خروجهم للبيع  
 ونحوه بعد الغبر حيث لم يرتفع على عدم خروجهم ضرر كفساد متاعهم فليثبت ذلك فإنه يقع في قري مصرنا  
 كثيرا عش (قوله لا كال بيع بالليل) اغنيانا في على ظاهر كلامهم أما على ما بحثناه ثم أنه حيث وجدت  
 بالنهار وترتب على حضور الجماعة معهما شقة مكشقة ليل كانت عذرا وان كلامهم خرج يخرج الغالب  
 فلا استثناء بصري قال عش قال بعضهم يمكن تصوير وجهه أي الرجح هنا أيضا وذلك في بعد الدار لم  
 تمكنه الجماعة إلا بالسقي من الغبر فإنه سقط الوجوب عنه لأن وقت الصبح ملق بالليل اه وهو تصوير  
 حسن اه (قوله واستشكله) أي قولنا المصنف ولا جمعة الخ (قوله من ذلك) أي المرخص في ترك الجماعة  
 (قوله أو بعد الخ) عذره في شرح العباب وفي الجواهر فيه بعد الجوع من أعاذ الجماعة اه ولا بعده  
 انشغل عليه الحضور معه مكشقة على الرض بضابطه السابق اه وانظر لو تمكن من الاكل الدافع للجوع  
 فانحو بلا عذر الحضور وهاهنا بحث في وقت الاشتغال به وقد يخرج على ما لو تعدد كل ذي الرزق الصكر به  
 لا سقطا له الآن غشي بخولف نفس لو حضر هاجم الجوع سم وتقدم عن النهاية وانفي ما وافق ما ذكره  
 عن شرح العباب من عدم البعد (قوله وبأنه كيف يطق الخ) قد يقال ما منع منه غابة الامر أنه قياس  
 أدون سم (قوله مستندهم) أي صاحب في قياس الجمعة على الجماعة غني (قوله ويوجب) أي عن  
 الاشكال الثاني (قوله بما أثرت له نفا) أي بقوله وبما سهل الخ كدرى عبارة الرشدي أي في قوله  
 ذكر افراسه المرض لانه منصوب عليه في الخبر اه (قوله بل مع النص الخ) بيان للمراد من قوله وهو  
 منع قياس الجمعة على الجماعة رشدي (قوله بالنص) أي بانظر الصنيع المتقدم للجمعة حق واجب الخ (قوله  
 من أعذارها) أي الجمعة عش (قوله وهو) أي ما هو في معنى المرض (قوله سائر أعذار الجماعة)  
 لا يخفى ما فيه بصري (قوله سائر أعذار الجماعة) أي ومنه الجوع أي الذي منتهى مكشقة المرض كعلم  
 من القياس وهذا يندفع الاشكال الاول وانما يتبدل الشارح لغير جوابه من كلامه كقوله راد رشدي  
 (قوله فاقض ما قالوه) أي من أنه لا جمعة على معذور بمرخص الخ عش (قوله ومن أعذارها الخ) ومنه  
 أيضا الاشارة إلى تغيير المستحاضة لضابط الشخص نفسه معفو ويحتمل منه ترك السجدة كالأفتقار ذكر  
 الزاقي في الجماعة أن الحبس عذرا إذا لم يكن مقصرا فيه فيكون هذا كذلك وأما في الدعوى بأنه يجب إطلاقه  
 لغيرها وانظر إلى بان القاضي ان رأى المصلحة منع من الإفلا وهذا أولى ولو اجتمع في الحبس أو يكون  
 فصلا قال الاخرى فالقياس أن الجمعة تلزمهم وإذا لم يكن فيهم من يصلح لأقامتها فهل لواحد من البلداني  
 لا يصرفها الاجتماع قلنا الجمعة لهم أم لا اه والظاهر أن له ذلك مغني عنها وتوجعنا وبقي في الشرح  
 ترجيح خلافه فالجمعة الاضوية قال عش قوله هو الاشتغال بتغيير البيت أي بان يكون المجهز من جملة خصوصية  
 باليت كانه وانه بل المتبرع بمساعدة أهله حيث احتج المعذور أمام من يحضر عند المجهز من غير  
 معذرة للجمعة فليس ذلك عذرا في حقهم ومثلهم بالظن في الاولي ما جرت به العادة من الجماعة الذين يذكرون  
 انه أمام الجماعة ونقل عن شيخ العلامة الشوري عن جواهر القموني ان من العذرات أيضا ما لو أنشغل برز  
 زوجته لثابتة انتهى وهل مثل ذلك وجب وجه تفسيره أولا فيه نظر والاقرب عدم الحاق لانه لا يترك الحق  
 الواجب عليه لمصلحة تتعلق به وظاهره ولو كان له به خصوصية ترك زوجته ولو قبل الحاق هذه زوجته

بما مثل القيس كالتيس  
 عليه وهو قوله (ولا جمعة على  
 معذور بمرخص في ترك  
 الجماعة) مما يمكن بحجبه  
 لا كال بيع بالليل واستشكله  
 ججع بأن من ذلك الجوع  
 ويعد ترك الجماعة وبأنه  
 كيف يطق فرض العيب  
 بما هو سنة وأعرض كفاية  
 قال السبكي لكن مستندهم  
 قول بان حبس رضى الله  
 عنه الجمعة كالجمعة  
 ويوجب بما أثرت له  
 آقا وهو منع قياس الجمعة  
 على الجماعة بل مع النص  
 ان من أعذارها المرض  
 فالظاهر ما هو في معناه  
 مما شقته مكشقة أو أشد  
 وهو سائر أعذار الجماعة  
 فاقض ما قالوه بان أن كلام  
 ابن عباس مقتضى ما سلكوه  
 لأنه الدليل المذكروه  
 ومن أعذارها



ما لو تعذر الماله لظهر بحمل  
 النجو ولم يجدها الا بحضرة  
 من يحرم نظره لعورته  
 ولا يفيض بصره عنها لان في  
 تكليف الكشف حدثن  
 من المشقة في ينص مشقة  
 كثير من الاعتذار وهل من  
 العذر هنا خلف بصره عليه  
 أن لا يصح له المشقة عليه  
 محذور الخروج اليها لكن  
 الحلو في علمه غشه وذلك  
 لان في تحينه مشقة  
 عليه لاجل اقله عند زمان لم  
 يتعد بحلقه فأمره كذا  
 مرض بل أولى وأيضاً  
 فالضابط السابق يشمل هذا  
 المشقة تحينه أئتمن  
 مشقة نحو المشي في الوصل  
 كقولهم ظاهر أولئك  
 عذراً لان مصادره بالحلف  
 في هذا قد ينسب فيها  
 فهو فلا يرى كل حتم  
 ولعل الأول أقرب بان عذر  
 في ظنه الباطل على الحلف  
 لشهادته في نفسه (د) لا  
 على (مكاتب) لانه عذر باقي  
 علمهم وقيل يجب عليه  
 (وكذا) من بعضهم (ق) لا  
 لاجعة علمه ولو في نوبته (على  
 الصريح) لعدم استقلاله  
 وعطفها مع عدم وجوب  
 الجاهة علمها أيضاً ليس  
 للخصلاف في البعض (وكذا  
 المكاتب) كما وان كان  
 المتن مصرحاً به لاختلاف  
 فيه (ومن صحت ظهراً) من  
 لاجعة عليه (صحت جعته)  
 اجزاء قبل تعبير أصله  
 بأمره أن أصولاً يساعده  
 بسقوط القضاء بخلاف  
 الصفة انه وهو منوع

فكانت عذراً لم يكن بعد اقل اربع وقوله وبرز وجهه أي حيث توقف ردها على قوائمه الجعة بان كان هو أو  
 هي متهماً بالسفر والا فلا يكون عذراً وقوله مرد الفاهر أنه لا ذلك ينبغي أن عمله الم يترتب على ذلك تعطيل  
 الجمعة تلي غير أهل الحس والاحرام عليه ذلك حيث لم يتم اجتماع الشكل في الحس وفعالها فيه اه ع  
 وعد شذوذ العذر هنا شذوذ الجعزة وأطلافة قد ينفي قول ع وشملهم بالطريق الأولى بل وقوله  
 اما من يحضر الخ أيضاً إذا حضروا عند المهر من بلاعوانه لا ينقص عن التشيع بلاعوانه فلا يراجع (قوله)  
 ما لو تعذر الماله الخ أي كان أكثر الخارج سم (قوله) ولم يجدها الا بحضرة من يحرم الخ أي أما إذا قدر  
 على غيره كان أمكنه الاستعانة به مثلاً وتخصيله بنحو ابريق يغترف به ولو بالشرع فلا يكون ذلك عذراً في  
 صفة (وقوله) ولا يفيض نظره أي بان ظن منه ذلك ولو لظنه في قري ع (قوله) لان في تكليف الكشف  
 حيث من المشقة الخ ثم هو إذا أراد تصليها فان خاف فوت وقت الظهر أو غيره من الفرائض وجب  
 عليه الكشف وعلى الحاضر من فض البصر الجعة لها بدل بخلاف الوقت أفت بذلك والدرجة الله تعالى  
 شرح مرد اه سم (قوله) وهل من العذر هنا الخ ولو حلف لا يصلي خلفه دامام الجمعة تعطل عنه  
 قاله مرد ثم قال سم السقوط يتشكل بحال الحلف لا ينزعه به فاجنب واحتاج التزعم في النسل فانه يجب  
 التزعم ولا حنث لا مكره شرعاً الا ان يفرض ثم قرر بعد ذلك سقوطها سم على المنهج وقال جرح السقوط  
 هو الأقرب ونقل عن شيخنا ابي رادى وجوب الصلاة خلفه ولا حنث لا مكره شرعاً وصورة المسئلة أنه لم يكن  
 عالماً حين الحلف انه امام ولا وجب عليه بحيث لا يحلف أنه لا يصلي الظهر ع عبارة الجعري ومن  
 العذر من حلف أنه لا يصلي خلفه لا بد من دامام الجمعة وقيل يصلي خلفه ولا حنث لا مكره شرعاً  
 انتهى قلوبى اه (قوله) تحينه عليه محذور الخ احترازاً عما لم يحش ذلك لتعديه بالحلف حدثن  
 فالخلف حدثن لا يكون عذراً في حق الحالف بل يجب عليه الحنث في حق غيره أولى سم (قوله) مشقة عليه  
 أي على الخلو في علمه (قوله) فالضابط السابق أي الأمر يفيض وهو قوله أن يلحقه الخ كروي (قوله) أو  
 ليس ذلك الخ عطف على قوله من العذر الخ (قوله) الخ (قوله) أو وقوعه في الامر بقرعة ببالاة ع  
 (قوله) ولعل الأول أقرب الخ وعليه فلا يصح الاحتياط بالحلف بل كان سبق عن الزايد خلافه ع وفي  
 الجعري عن السفني انه ضعف اه أي ما سبق عن الزايد أي يصلي خلفه ولا حنث (قوله) وعطفهما  
 الخ الانساق له لا فيكون كان المتن الخ وعطف البعض مع عدم وجوب الجماعة عليه الخ (قوله)  
 ايضا أي كالجمعة (قوله) ليشير الخ قد يقال قوله عدم تبادلهما من قوله معذور الخ سم (قوله) وكذا  
 المكاتب أي فيه اختلاف أيضاً (قوله) كما أي في النسخ انفا (قوله) وان كان المتن الخ أي صيغه  
 حيث لم يفصله بكذا قول المتن (ومن صحت ظهراً الخ) أي كاصي والعبد والمرد والسافر بخلاف المجنون  
 ونحوه نهاية ومعنى (قوله) من لاجعة الخ قوله ما قبل الوقت في النهاية الا قوله فتقبل عدم المتن وقوله  
 ولو اكل كره الى المتن (قوله) اجزاء أي لانها اجزاء من الكاملين الذين لا عذر لهم فاجاب العذر  
 بطريق الأولى وانما سقطت عنهم وقفاهم فاشبه بالو تكليف المريض بالقيام معنى (قوله) بل الخ واقفه  
 الخ (قوله) اجزائه أي جعته (قوله) أصوب أي من تعبير الصنف بصحت جعته (قوله) بخلاف الصفة

قياس أدون (قوله) ما لو تعذر الماله لظهر بحمل النجو) أي كان أكثر الخارج (قوله) لان في تكليف الكشف  
 حيث من المشقة الخ ثم هو إذا أراد تصليها فان خاف فوت وقت الظهر أو غيره من الفرائض  
 وجب عليه الكشف وعلى الحاضر من فض البصر الجعة لها بدل بخلاف الوقت أفت بذلك شذوذ الشباب  
 الزمى رجاءه تعالى شرح مرد (قوله) تحينه عليه محذور الخروج اليها) احترازاً عما لم يحش ذلك لتعديه  
 بالحلف حيث شذوذ الحلف حدثن لا يكون عذراً في حق الحالف بل يجب عليه الحنث في حق غيره أولى (قوله)  
 وعطفهما الخ) قد يكتفى في عطفهما بيان محذور (قوله) ليشير الخ قد يقال قوله عدم تبادلهما من قوله معذور

أي بدليل صحة جهة التميم موضع يغلب فيه وجود الماء ولا تخير ثمرة - (قوله بل همساؤه الخ) أي  
 بل الصصة والأجزاء سواء في أن كلامهما لا يستلزم سقوط القضاء على الرجو يستلزم على الرجو كما  
 يعلم من جمع الأصوات وغيره سم وعش وذلك أن تحصيل كلام جمع الجوامع فيها إذا تعاقى كلام  
 الشارع وكلام القليل فيما إذا تعاقى كلام المصنفين قول المتن (قوله أن ينصرف من الجامع) يشتمل من  
 أن كل دار مجرى به وهو ظاهر تحللها بالبحر وبعبارة يسر على المنهج هنا يشتمل من أن كل دار مجرى به  
 فلا نظر ما تقدم في الجماعه الهامش انتهت وبعبارة ثم لا فرق على الوجهين من أن كل ذلك لعذر أو غيره ولا  
 بين أن ينصرف مع الجماعة في مسجد أو غيره نعم أن كل ذلك بقصد إسقاط الجمعة أو الجماعة أتم في الجمعة ولم  
 تسقط عنه الجماعة وقضية عدم السقوط عنه أنه يلزمه الحضور وإن تأذى الناس به واعتمد من انتهت  
 اه عش (قوله به) أي بالانصراف نهاية (قوله لا يستلزم الترك) أي تركه للجمعة مع حضورها  
 رشدي (قوله وهو مرعى أن له الترك الخ) فيمبصر لانه انما هو مرعى في الترك من أصله قبل الحضور  
 وأما بعدهم الكلام فيه فيجوز أن يتغير الحكم ولذا نقل هذا المعترض وهو الأسنوي وجهان العبد إذا حضر  
 لزمتا للجمعة بل الجواب ما يفهم من الاستثناء الذي ذكره المصنف من أن المتبادر من قوله إلا في فغرض  
 انصرافه لزوم الجمعة وهذه ترين على أن الراد من قوله هنا أنه ينصرف الانصراف المانع من الزم  
 سم وقوله من أن المتبادر الخ يأتي عن عش ما ينطبق قول المتن (من الجامع) ينبغي أن يكون حضوره  
 باب الجامع مما لا يبيح مع مشقة كحضوره في نفس الجامع حتى يمنع الانصراف منه بشرطه سم (قوله يعني)  
 أي قوله ما قبل الوقت في المعنى الأقوله ولو كل كره به إلى المتن (قوله لأن الغالب الخ) أي أو أرباب الجامع  
 المعنى القوي أي المكان الذي يجتمعون فيه سم (قوله قبل الأحرام) متعلق بقولنا انصرف أي ينصرف  
 صلاوة المعنى ولحترز قوله من الجامع عن الانصراف من الصلوات فانه يحرم سواء في ذلك العبد والراة والخائض  
 والسافر والمريض ولو بقائها ظهر التمسك به بالقرض اه (قوله لأن نصه - الخ) أي نصه من لا يلزمه  
 الجمعة من نحو الرأفة أو الخائض والرق في هذا لانه يجوز انصراف الرأفة بعد الاستثناء (قوله المانع) أي من  
 الوجوبصة للنقص (قوله من عذر مخصص الخ) أي من ألحق بالرأض كالحج لا يستلزمه انما نهاية  
 ومعنى (قوله ولو كل كره به) قدر ما فيه (قوله ونضر والحاضر من الخ) ودخلاته لو نظر إلى ذلك لم  
 يكن أي كل ذي الرأض الكره به عذر مطلقا عش (قوله ولو كل كره به) هل يأتي فيه تغاير الاستثناء إلا في  
 فيقال إلا أن يزيد من الحاضر من سم (قوله ذلك) أي قول المصنف ونحوه قول المتن (فغرض انصرافه  
 أن ينصرف الوقت) فلو انصرف حينئذ أم وهل يلزمه العود إلى وجهه لا فافا لم سم على المنهج اه عش  
 وحلي ونحوه برى (قوله ما لم تقم الخ) أي فان أقيمت امتنع على المريض ونحوه بخلاف العبد والرأفة ونحوهما  
 فأنما يحرم عليهم الخروج منها فقط نهاية قال عش قوله من فان أقيمت امتنع الخ نعم أن كان ضل

الخ (قوله بل همساؤه كاهو مقرر في الأصول) أي بل هما أي الصصة والأجزاء سواء في أن كلامهما  
 لا يستلزم سقوط القضاء فذلك هو الصحيح في الأصول كما يعلم من جمع الجوامع وغيره لأن كلامهما استلزم  
 سقوط القضاء فذلك قول مرجوح في الأصول كما يعلم من ذكر الإضافات أراد هذا الثاني فهو نوع كاتين  
 (قوله وهو مرعى أن له الترك من أصله) فيمبصر لانه انما هو مرعى في الترك من أصله قبل الحضور وأما بعده  
 والكلام فيه فيجوز أن يتغير الحكم ولذا نقل هذا المعترض وهو الأسنوي وجهان العبد إذا حضر لزمتا للجمعة  
 وكذا أدل الزم من نحو الرأض إذا دخل الوقت بشرطه بل الجواب ما يفهم من الاستثناء الذي ذكره المصنف  
 تأمل (قوله ٥٠) أي التمسك في الانصراف (قوله في المتن من الجامع) ينبغي أن يكون حضوره ونحوه باب  
 الجامع مما لا يبيح مع مشقة كحضوره في نفس الجامع حتى يمنع الانصراف منه بشرطه (قوله وأرباب الجامع لأن  
 الأغلب الخ) أي أو أرباب الجامع المعنى القوي أي المكان الذي يجتمعون فيه (قوله ولو كل كره به) هل  
 يأتي فيه تغاير الاستثناء إلا فيقال إلا أن يزيد من الحاضر من (قوله المتن فيجوز انصرافه الخ) المتبادر منه

بل همساؤه كاهو مقرر  
 في الأصول (وله) أي من  
 لا يلزمه (أن ينصرف) قبل  
 تعبيره لا يستلزم الترك اه  
 وليس في محله لأن الكلام  
 في المندو والذي لا يلزمه  
 وهو مرعى في أنه الترك  
 من أصله ففصل عدم ذلك  
 الاستلزام عجيب مما حصل  
 كلامه أن جواز الترك من  
 أصله معذور لا تفصيل  
 فيه وإنما التفصيل في  
 الانصراف بعد الحضور  
 (من الجامع) يعني من محل  
 إقامتها أو أرباب الجامع لأن  
 الأغلب أفاض ما فيه قبل  
 الأحكام بها لا بعد لأن  
 نقصه المانع لا يرجع معضوره  
 (الارريض ونحوه) ممن  
 عذر برخص في ترك الجماعة  
 ولو كل كره به كاشمسه  
 ذلك ونضر والحاضر من به  
 يستعمل أو يسهل زواله  
 بتوفد يصح (ففسر  
 انصرافه أن دخل الوقت)  
 زوال المشقة معضوره (الا  
 أن يزيد ضرره بانظروا)  
 لفعلها فيجوز انصرافه ما  
 تقم



وليس كل حوض الر نفع مع غيره لان المائع مشقة الحضور وقد رثا بعضو مع كونه نايها لوسم ومتملا مشقة الحضور واما مسئلتنا  
فليس فيها ذلك لان القرض انهم (٤١٢) يجعل واحدا فيقرر ويؤخذ من ذلك ترجيح ما قاله السبكي انه لو اجتمع في الحبس أو بعون لم يلزمهم

بل لم تجز لهم اقامة الجمعة  
فيه لقيام العذر بهم وأيده  
بانه لم يبعد في زمن اقامتها في  
حبس مع ان تجس الجناح  
كان يجتمع فيه العدد  
الكثير من العلماء وغيرهم  
فقول الاسنوي القياس  
انها تلزمهم لجواز التعدد  
عند عصر الاجتماع فعند  
تعدده أولى فيه نظر لان  
الحبس عذر مسقط وبه  
يندفع قوله أيضا يلزم الامم  
أن ينصب من يقيم لهم  
الجمعة اه لو قيل لو لم  
يكن بالبلد غيرهم وأمكنهم  
اقامتها عليهم لم يلزم لم يبعد  
لانه لا تعدد هنا والحبس  
انما يمنع وجوب حضور  
مجلسه او قول السبكي المقصود  
من الجمعة اقامة الشعائر لا ينافي  
ذلك لان اقامتهم موجودة  
هنا الا ترى أن الاربعين  
أو اقامتهم هي صفة ثابتة  
وأنها قواعدهم بانه جعلت  
وان قوتها على غيرهم كما  
يعلم مما يأتي في فقه الشيخ  
الهرم والزم من بعض من  
لا يستطاع المشي وان لم  
توجد حقيقة الهرم وهو  
أقصى الكرم وانما انتهى  
الاتفاق على اقامة (ان وجد)  
مركباً ولو اتمام لم يلزم  
ركوبه كالمظهر بأعارة  
أي لانه فيها بان نفقت  
المنفعة تجد فيها انظر  
ويحتمل انه في الآدمي

لعدم التزوم (قوله بالحبس الرض الخ) أي في محل الجمعة (قوله ويؤخذ من ذلك الخ) قضية الاخذ  
منه أنه نظيره وحجته فقياس ما قاله الاسنوي أي الذي اعقده النهاية والفتن في ومبالا بعين مرضى أو عيباً ما  
بالاقتداء بتسليم اقامتها عليهم وأما ما أشار اليه الشارح من الفرق بين حضور الرضى وعدم حضورهم فلا  
يخفى ما في جواز تسليم التبعة التي ذكرها الهامد في الجواب فليست أم (قوله بل لم تجز لهم الخ)  
لأوجه لعدم الجواز في شغل التعدد والاستدلال به لعدم الجواز (قوله مع أن حبس الجناح كان  
يجتمع فيه العدد الكثير الخ) لعلمهم منعوا من اقامتها وهي وقائع حال محتملة سم (قوله يقول الاسنوي  
الخ) اعقده النهاية والفتن كما مر (قوله لان الحبس عذر مسقط الخ) للاسنوي أن يقول انما سقط إذا خرج  
الحضور عن آخره مطلقاً فهو عذر مسقط للحضور ولا لغيره لاجتماعهم في محلهم فلا استدلال بأنه عذر مسقط  
استدلالاً ساقط بل لا منشأ له الا للتباس سم (قوله وبه ينسحق قوله أيضاً الخ) اعقده من الزوم سم  
عارة النهاية وحجته في وجوب التنبه على الامام اه أي نصباً لطلب الامام عرش (قوله من  
يقم الخ) أي اتمامه الخ عرش (قوله لا ينافي ذلك أي الزوم) (قوله عما يأتي) أي في الشرط من شروط  
العصر (قوله والزمنا) عطف على الدور (قوله والعامة) أي الا فتقول التزم (مركباً) أي ملوكاً أو رؤساء  
أو موارولو آدمياً كما في المجموع نهاية ومعنى (قوله لم يزر به الخ) أي لا يجزى برونه عادة قال عرش هو  
نعت لقوله ولو آدمياً اه وهو ظاهر من نص الشارح كالتباهة ويجوز كونه نعتاً لركباً على كل فقهه به  
ان ذكر من الشيخ الهرم والزم من ركه به الا دعى على الاول ولعمرك انما بقوله ولو آدمياً على  
الثاني (قوله كالمظهر) أي التقييد بعدم الازراء (قوله بأعارة الخ) يجوز تعلقه بأعارة لا بأصل الكلام  
فتشمل العبارة حينئذ الملك والاعارة والاعارة لغير الآدمي لكن سكونه عن الملك لا الذي كعبه فيه فطار  
سم وقد منع السكوت فتدبر (قوله أي لانه فيها الخ) فلو وجهه مركوباً لم يجب قوله معنى وعش  
ويستأنف قوله سم من عر وأقره (قوله وأجازه) الخ قوله وان فرق في النهاية (قوله وأجازه الخ) وحمل  
يجب السؤال في الاعارة وكذا الاجارة فيه نظر والذي يظهر الوجوب على طلب الماء في التيمم وقد يفرق  
بوجود البدل هنا بما رأى اه يجزى (قوله فاضلة عما يعتبر في النظر الخ) ينبغي ومن دينه عرش (قوله  
التبني فيه وادر مر بالتم وحاول الفرق بحال بتضع فليحرم (قوله ويؤخذ من ذلك الخ) قضية الانحتمس  
انه نظيره وحجته فقياس ما قاله الاسنوي ومبالا بعين مرضى أو عيباً ما بالافتاء تسر لهم اقامتها بمجلسهم  
واما ما أشار اليه الشارح من الفرق بين حضور الرضى وعدم حضورهم فلا يخفى ما في جواز تسليم التبعة التي  
ذكرها الهامد في الجواب فليست أم (قوله انه لو اجتمع في الحبس أو بعون لم يلزمهم الخ) والحبس كقَالَ  
الغزالي عذران منعه لحاكم وله ذلك لغير رآها والا فلا وان أقره القوي وجوب اطلاقه لغيره وذكر  
الرافي في الحاشية ان عذران لم يقصر فيه كونها كذلك شرح مر (قوله بل لم تجز لهم الخ) لاجل عدم  
الجواز من غير التعدد والاستدلال به لعدم الجواز (قوله مع أن حبس الجناح كان يجتمع فيه العدد  
الكثير من العلماء وغيرهم) لعلمهم منعوا من اقامتها وهي وقائع حال محتملة سم (قوله يقول الاسنوي  
الخ) انها تلزمهم الخ) وبي في النظر انه اذا لم يكن فقههم من يصلح قبل يجوز لواحد من البلد ان يبعصر فيها  
الاجتماع اقامة لجمعتهم لانها جامعة صحيحة مشروعة لا لانها مجتزئة لاهل الضرورة ولا من ضرورة فيه الاوجه  
الاول شرح مر (قوله لان الحبس عذر مسقط الخ) للاسنوي ان يقول انما سقط إذا خرج الحضور رجلي آخر  
لامطلقاً فهو عذر مسقط للحضور ولا لغيره لاجتماعهم في محلهم فلا استدلال بأنه عذر استدلالاً ساقط بل لا منشأ له الا  
التباس (قوله وبه ينسحق قوله أيضاً يلزم الامام الخ) اعقده من الزوم (قوله بأعارة الخ) يجوز تعلقه بأعارة  
لا بأصل الكلام فتشمل العبارة الملك والاعارة والاعارة لغير الآدمي لكن سكونه عن الملك في الآدمي كعبه

لا فرق أخذ ما يأتي في بذل المنفعة للمعصوب في الخ وعالوا باعتدال المساحة بالارتفاق في من الغير مما يعتد به  
فما وقد يفرق بأن الحج عساق له أكثر لانه لا يجب في الضمير الامرة ولا يجزى عنه وأجازه بأجرة مثل وحدها فاضلة عما يعتبر في الغفارة كالمظهر

كثرة المشي الخ) فان شق عليهما مشقة شديدة لا تحمل غالباً فلوان لم يعم التيميم لم يقولوا ان (والا لى  
 يجد الخ) أى فى محل يسهل عليه تحصيله منه عادة لا مشقة عس (قوله قائداً) أى تلقى به مرافقته فيما  
 يظهر لا نحو فاسق شرى اه يجرى (قوله ولو بالحق) أى ويترعاً وما لو كاله لم يتوقف على شرح  
 المنهج (قوله كذلك) أى وجدها فاضلة عما يعتري القطر نهاية أى وعن ذنبه ع (قوله وان قرب  
 الجامع الخ) المتخو جوب الخصور اذا قرب بحيث لا ياله ضرره أى يتوقف على رسم وشحن (قوله مثلاً)  
 أى مثل النية بالبدن (قوله أى تعتقد) أى قوله ومن ثم فى المنفى الا قوله ولو بان امتنع الى المتن وقوله الى من  
 آخر الى المتن وللفظتان فى قوله وان لم يكن على عادى قوله ولا تسقط فى النهاية الاما ذكر (قوله لا نهمسهم  
 جوابات كان الخ) (قوله بل يحرم الخ) أى يسقط عنهم الجمعة فجعلهم لها فى بلد أخرى نهاية ومعنى قال عس  
 فى بعض الاحكام منهم من ذلك ولا يكون قصدهم البيع والشراء فى المصر عذراً تركهم الجمعة فى بلدتهم  
 الا اذا قرب عليه فسدت من أموالم أو احتاجوا الى ما يضر قوته فى نفقة ذلك اليوم الضرر وبقوله لا يكون  
 الافتراض اه (قوله تعطل بجلهم الخ) ولو صلاها الا يكون فى قرية أخرى ثم حضر واقربهم وأعدوها  
 فيها فليبقى جهة تلك الاعادة وهل يسقط عنهم أم التعطل أو دفعها افسدوا ابتداءه أن يعدوا الى قرية  
 لاعادتها في نظرهم ولعل الاقرب الثانى الا قد يعرض لهم بعد قصدهم الاعادة ما يمنعهم عنها فلا يقع ذلك  
 القصد الاثم (قوله والذهب الباقى فى بلد أخرى) ظاهره وان كان الذهب قبيل الفجر وسبأ فى باب الحج  
 هاشم شرح قولنا نصف وان خرج منهم من غدا الى منى ما يتعلق به وقد يستبدل على جواز الذهب قبل الفجر  
 وان تعطلت الجمعة بعدم الخطأ قبل الفجر ويحاج بان المراد أنه ليس لهم الذهاب والاستمرار الى فواتهم ابل  
 يلزمهم العودة وقتها لعلها لا وقتال هم بعد البحث معالى امتناع الذهاب قبيل الفجر بالمتن المذكور  
 سم ولا يخفى قوله الاستدلال وبعد الجواب ثم أى فيما يأتى فى بحث حرم السفر بعد الزوال ذكر ما راج  
 الحواش والاستمرار بما يأتى هناك أيضاً من الكردى عس فى شرح أى شجاع وعن ابن الجبال ما وافقه  
 (قوله ولو بان امتنع الخ) توقفه هم وجوزوا ما هو الاطلاق من أنه حدث كان فهم جمع قصدهم الجمعة ثم  
 تركوا اقامتها بلزم من ارادها الهى الى القرية التى سمع نداءها لم يعدوا وفى هذه الحالة لأنه ببلد الجمعة  
 والماتع من غيره بخلاف ما اذا لم يكن فهم جمع قصدهم الجمعة كل واحد فى هذه الحالة مطا بسا الى  
 ما يسمع نداءه وهو محل اجتماعه امالة سم (قوله يعنى معتدل السمع الخ) أى وان كان واحد انما يتوقف على (قوله  
 اذا تقطعت اليه) أى فاذا اراد على البلوغ بالقوة سلب (قوله ويعتبر كونه فى محل مسترخ) قال ابن الرضا فسكنوا  
 عن الموضع الذى يقف فيه السمع والظاهر أنه موضع اقامته وليس وبالمر الى هذا الظاهر وقال سمع من  
 موضع اقامته وجب عليهم من لا سماع على المنهج اه عس أقول ويحذف ذلك قول الشارح أى من آخر  
 طرف الخوا أيضاً يلزم على الظاهر المذكور أن بعضهم تغيب عنه الجمعة بعضهم لا تغيب عنهم كلام الشارح  
 والى ما يأتى والنحن كاصبر على صريح أى تغيب على كلهم سماع بعضهم (قوله من آخر طرف الخ) اسقط  
 فيه نظر (قوله باعارة الخ) فلو وهبه مكره لم يجب قبوله للمنعة (قوله وان قرب الجامع من الخ) المتخ  
 وجوب الحضور اذا قرب بحيث لا ياله ضرره عس (قوله والذهب الباقى فى بلد أخرى) ظاهره وان  
 كان الذهب قبل الفجر وسبأ فى باب الحج أى من خرج منهم من غدا الى منى ما نصه وان خرج  
 منهم من غير يوم الجمعة وان لم يلزمهم وان تقبل الفجر مالم تعطل الجمعة انتهت وسبأ فى هامشه  
 ما يتعلق به وقوله مالم الخ يحتمل ان معناه اذا تعطلت سبب غيره مالم يخرج بعد الفجر لان معناه انها  
 اذا تعطلت سبب غيره قبل الفجر امتنع فلما احتج وقد يستدل على جواز الذهاب قبل الفجر وان تعطلت  
 الجمعة بعدم الخطأ قبل الفجر ويحاج بان المراد أنه ليس لهم الذهاب والاستمرار الى فواتهم بل يلزمهم  
 العودة وقتها لعلها لا وقتال هم بعد البحث معالى امتناع الذهاب قبيل الفجر بالمتن المذكور (قوله  
 أو ليس نهمسهم جميع كذلك الخ) ولو بان امتنع بعض من تعقبه الخ توقفه هم وجوزوا ما هو الاطلاق من

ظاهر (ولم يبق لكوب)  
 عليهما كشقة المشى فى  
 الوحل الا لضرر (والا لى)  
 يجد قائداً ولو بالحق مثل  
 كذلك فان قدوة أو وحده  
 بأكثر من آخره مثل أو بها  
 وقد بدأ أول تغفل عس  
 لم يلزمه وان اعتاد المشى  
 بالعصا كما قاله جمع منهم  
 المصنف فى تعليقه على  
 التبيين فلا تخرب وان  
 قرب بالجمع منه خلافاً  
 لا لفرى لانه قد تحدث  
 حشرة أو قسمه ذابة  
 فنضرب بذلك (وأهل  
 القرية) مثلاً (ان كان  
 فهم جمع نص) أى تعتقد  
 (به الجمعة) لجمعهم  
 شرائط الوجوب والاعتقاد  
 الا يتبين أن كوفوا أو بعين  
 كلين مستوطنين لزمهم  
 الجمعة خلافاً لا يخيصة  
 لاطلاق الآية بل يحصر  
 عليهم تعطل عملهم من  
 اقامته والذهب الباقى فى بلد  
 أخرى وان سمعوا النداء  
 خلافاً للجمع وأو انهم اذا  
 سمعوا يقتضرون بين أى  
 البلدين شأوا (أو ليس  
 فهم جمع كذلك ولو بان  
 امتنع بعض من تعقبه  
 منها كقولنا ظهر لكن  
 بلهمس) بعض معتدل  
 السمع منهم اذا أصغى اليه  
 ويعتبر كونه فى محل مسترخ  
 ولو تقدير أى من آخر طرفه

مستأخ عبارة الجبري والمراد بلفظه ذلك وهو واقف طرف بلده الذي يلي المؤذن بان يكون في محل لا تقصر فيه  
 الأصالة اه **قوله** ما يلي الخ الاولى حذف مما قول المتن (صوت) وان لم يميز الكلمات والخر فوجب علم أنه  
 نداء الجمعة مره اسم عبارة النهاية والامداد ويعتبر في البلوغ العرف اي بحيث يعلم منه ان ما بعده نداء جمعة وان  
 لم يميز ككلمات الاذان فيما يظهر خلافاً في شرط ذلك اه قول المتن (عال) صادق باقصر بحيث يسمع من نصف  
 وهم وهو مشكل من حيث المعنى فنافيه من المخرج فليتامن ثمراً يتعنى شرح العباب فيسبده باعتدال آفاده  
 غالباً لا يذيع في تحصيل بصري عبارة الكردى على بافضل قوله عالي الصوت أي معتدلاً في العلو قال في  
 الا بعبارة كالعباس فقد بابه عنه أن صوته سمع من بجانبه أميال اه أقول أفاد قيد الاعتدال هنا قول  
 الشارح عرفاً **قوله** اذا كان يؤذن الخ الاولى تركها لموافقها ما سبقه عنه بصري **قوله** وان لم يكن  
 على عال اه هذه المبالغة تقتضي اللزوم عند سماع الاذان على العالي وان كان لا يسمع لو كان على ارض  
 ويخالقه قولهم والمعتبر كون المؤذن على الارض لا على عال انتهى فكان ينبغي اسقاط الواو أي كماله سقطه  
 النهاية والمعنى اللهم الآن تجعل والو الحال سم **قوله** كطبرستان هي بقية الباء وكسر الراء وسكون  
 السين اسم بلداً بالعجم مصباح اه عش **قوله** لا الخ تعلى لقوله سم الخ **قوله** في هذا ولا صوت الخ  
 وانما اعتبر سكون الاصوات لانما تختم من الوصول وسكون الراء باح لانها تارة تعين عليه وتارة تختم منه بجبري  
 ونهاية قول المتن (من طرف يلهم الخ) ضابطه ما تصعب الجمعة فيبان متع القهر قبل مجاوزته عش  
 وشو برى قول المتن (لزمتم) ولو سمع المعتدل النداء من بلد من بحضور الاكثر جماعة أو في ان استويا  
 فالوجه مرعاة الاقرب بـ كـ نظيره في الجماعة ويحتمل مراعاة الابدل لذكره الاجزء ونهاية ومعنى **قوله**  
 أو يعون الاولى الراء يعون بالترديد أي أرى يعون كما يكون مستوطنون **قوله** ولو استوت لسعوا المراد  
 فرضت مسافة تخلفها عن متددة على وجه الارض وهي على آخرها لسمعت هكذا يجب أن يفهم فليتامن  
 وقسم عليه نظيره في الاولى كذا ضبط شيخنا الشهاب البرلسي بهامش المحلى وهرق وجبه وان تبادر من  
 كلام الشارح ان اراد أن تفرض القرية على أول المستوي فلا تحسب مسافة الانخفاض في الثانية ولا  
 العلو في الاولى لان في هذا انظر الاصحى اذ يلزم عليه الوجوب في الثانية فوان طالت مسافة الانخفاض بحيث  
 لا يمكن ادراك الجمعة مع قطعها وعدم الوجوب في الاولى وان قلت مسافة الارتفاع بحيث يمكن ادراكه مع  
 قطعها ولو جعل ذلك ثمراً يتشعنا الشهاب البرلسي مقتصر في فتاويه على أن الله هو من كلامهم ما تقدم  
 انه المتبادر من كلام الشارح سم على عوج وعبارة على المتعجب كركلام البرلسي المتقدم واعتقد  
 مر كايه نحو هذا وهي بخلافه لما في الشرح مر والاقر بما في سم ووجهه أن السداد على المشقة

انه يجب كان فهم جمع تصعب بالجمعة ثم تركوا اقامتها بلزم من أرادها السمس الى القرية قال في سيم  
 نداهه لانه معذور في هذا لحالة لانه بلد الجسوة والمتع من غير تخلاف ما اذا لم يكن فهم جمع تصعبه  
 الجملة كل أحد في هذه الحالة مطالب بالسبي الى ما سيم نداهه وعلى جمعة **قوله** في المتن (صوت) أي  
 وان لم يميز الكلمات والخر ووجب علم انه نداء الجمعة مر **قوله** وان لم يكن على عال هذه المبالغة  
 تقتضي اللزوم عند سماع الاذان على العالي وان كان لا يسمع لو كان على الارض ويخالقه قول الارض  
 كغيره والمعتبر ما صحت يؤذن كعادته وهو على الارض لا على عال انتهى فكان ينبغي اسقاط الواو اللهم  
 الآن تجعل والو الحال فليتامن **قوله** ولو استوت لسعوا المراد لو فرضت مسافة انخفاضها عن المعتدل على  
 وجه الارض وهي على آخرها لسمعت هكذا يجب أن يفهم فليتامن وقسم عليه نظيره في الاولى كذا ضبط  
 شيخنا الشهاب البرلسي بهامش المحلى رحمه الله وهو حق وجب وان تبادر من كلام الشارح أن المراد ان تفرض  
 القرية على أول المستوي فلا تحسب مسافة الانخفاض في الثانية ولا العلو في الاولى لان في هذا انظر الاصحى اذ  
 يلزم عليه الوجوب في الثانية فوان طالت مسافة الانخفاض بحيث لا يمكن ادراك الجمعة مع قطعها ولا وعدم  
 الوجوب في الاولى وان قلت مسافة الارتفاع بحيث لا يمكن ادراكه مع قطعها ولا وجه ذلك قلت بشرط في

ما يلي باداء الجمعة كلهم  
 ظاهر (صوت عال) عرفاً  
 من مؤذن بلداً جمعة اذا  
 كان يؤذن كعادته في علو  
 الصوت في بقية الايام وان  
 لم يكن على عال يسواء في  
 ذلك البلد الكثير الغسل  
 والتجبر كطبرستان وغيرها  
 لا تانقد البلوغ بتقدير  
 زوال المانع كما صرح به  
 قولهم (في هذه) للاصوات  
 والراء (من طرف يلهم  
 لباداء الجمعة لزمتم) تحسب  
 الجمعة على سم مع النداء  
 وهو صواب لكن له شاهد  
 قوي كايها السبي (والا)  
 يكن لهم أو يعون ولا يفهم  
 صوت وجد في هذه  
 الشروط (فلا) تلتزمهم  
 لعذوبهم وأفهم قولنا ولو  
 تقدر انه لو علت قرية بقية  
 جبل وسعوا ولو استوت لم  
 يسمعوا أو انخفضت فلم  
 يسمعوا ولو استوت لسعوا  
 ووجب في الثانية دون الاولى  
 فظهر التقدير الاستواء بأن  
 يقدر زوال العالي وطلوع  
 المنخفض

وعدهما ع يش وقوله بخالفنا في الشرح أي شرح. ثم الصريح فيما ينادون من كلام الحقيقة عبارته  
 من وهل المراد يقول لهم لي كل من يخضع لاسم النداء ولو استثنى سمعته لم أن تسقط هذه المسافة أو أن  
 يطالع فوق الأرض مسامتا لها هو في المعهوم من كلامهم المذكور الاحتمال الثاني كما قاده الولد رحمه الله  
 تعالى في فذاه به انتهى في الجبري عن الحلبي والحلبي اعتماد أي ما في النهاية من ترجيح الاحتمال الثاني  
 وفي السكردى بعد سردي عارف سم. والنهاية ما نصه فخلص أن الحقيقة والنهاية متفقان وإن ابن قاسم مال  
 في حواشي الحقيقة إلى ما قاله أو أشار إلى جوع من موافقة البركتي اه. وقوله وإن ابن قاسم مال الخ فيه نظر  
 ظاهر كما يظهر بالتأمل في عبارته المتقدمة (قوله مسامتا لانداء) ينبغي تنازع نزول ه. وبلغ فيه سم  
 (قوله نظر التقدر والاستواء الخ) أي والخبر السابق محمول على الغالب بمعنى ونهاية (قوله لو أن) أي لأهل  
 الغربة الذين يبايعهم النداء ونهاية (قوله حضر والله الخ) أي بصدمة العبدان وجهوا إليها  
 ينتميان أو أن ينزل كوها أو ما للحضر وليبع أسباجهم فلا سقط عنهم الحضور سواء جمعوا إلى خلعهم أم لا  
 عيش قال الجبري أي أو لولا أو رجوعوا إلى محلهم اه. وفيه موافقة ونظير أن التشريك لانداء في  
 آثاره فليراجع (قوله تيل دخول وقتا) أي كان دخل وقتا لجمعية عقب سلامهم من الغيبة فلا يمكن لهم  
 تركها كما لا يظهر ما يشعخش نهاية ونهاية (قوله وعدم العود لها الخ) فتستثنى ههنا إطلاق المصنف بمعنى  
 ونهاية (قوله مطلقا) ظاهر سواء بقاء بلده التي سافر منها أو بغيره أو جرى على هذا الظاهر العزري  
 فقال ومن هذا ما يقع في بلاد اليمن أن الفلاحين يخرجون للصداء نصف الليل ثم يسمعون النداء  
 من بلدهم أو من غيرهما فيجمع عليهم الجمعية فيسبحون منه النداء أو ما عدا ما قاله الحلبي وواقعة العناني من  
 عدم الوجوب على نحو الحدادين أو غير ذلك أو قبل الغمر إلى مكان لا يسمعون فيه نداء بلدهم وإن سمعوا نداء  
 غير بلده لا يقال لهم سافرون وإنما سافر لأجمع جمة أو سمع النداء من غير بلده اه. يجبري بتصرف  
 وبقية سم ما وافقه أي الحلبي وبإزالة الكردى قوله مطلقا أي سواء كان السفر للعبد أو لغيره لكن  
 يلزم أن يقيد هذا بنقله من سفره في أهل المقتل بل إن لم يقصد. فالسفر أكثر من ذلك لئلا ينافي ما سافر  
 من سقوط الوجوب ببلده الخ أو سافر أو العمران اه. (قوله لانداه) أي جعل السماع معها أي  
 مع بلدة الجمعية التي سافر منها أو بالنسبة إليها كجمعية منها) أي فكانه لم يسافر وهذا التعليق ظاهر فيما سافر  
 عن الكردى من تفسير الأطلاق عن الحلبي من تخصيص الوجوب بعدم السقوط بين سمع نداه بلدهم  
 وباقي سم ما وافقه أي الحلبي (قوله وإن لم تعقبه) أي قوله فإن هناك بدلا في المعنى إذ قوله كان  
 أصله إلى وذلك وقوله فإن فرض الضام إذا ذكر في النهاية لا قوله أما إذا إلى المتي (قوله تقسيم لاجبوا الخ)  
 أي بان أقام أو قوى أقامه أو بعضه أيام خلافا لما إذا كانت المدة دون ذلك فإن له حكم المسافرين ولا يلزم منه  
 الجمعية بصرى وقوله أنه في أو أقامه مطلقا (قوله لانداه وقتا) أي لوجوبها على بمجرد دخوله  
 فلا يجوز له تقوية بها السفر ونهاية (قوله بان تغلب على طنه الخ) لو تبين خلاف طنه بعد فلازم والسفر غير  
 مخصصه كغيره ظاهر نعم إن كان جودا أو كوا فنجبه وجوبه سم وعش (قوله وهو الخ) أي الفان  
 الغالب بظواهره أن مجرد الفان لا يكفي هنا وبقية عيش ما يؤيده لكن قضية ما يأتي في محضره غلبه الفان  
 أنه يكفي فابرجع (قوله لو يدين الفان) أي غلبه الفان معنى (قوله الفان) الأولى ما يشمل الفان  
 بصرى (قوله ويجوز القضاء بالعلم) أي بالفان أن تلك الواقعة كذلك ولكن لا بد من كونه طنعا غالبا  
 المتبادر من كلام الشارح (قوله مسامتا) ينبغي تنازع نزول وبلغ فيه (قوله بان يطلع على طنه ذلك) لو تبين

مسامتا لانداء وان

حضر والعيد الذي رافق

يومه يوم جمعة أو أنصرف

به د قبل دخول وقتها وعدم

العود لها وإن سمع تخفيفا

عليهم ومن ثم لم يحضر وا

لزمهم الحضور الجمعية على

الأوجه ولا تسقط بالسفر

من مجاز الخ يسمع اه. له

النداء مطلقا عند هملانه

معها كجمعية منها) ويعزم

عسلى من زمته) الجمعية

وإن لم تعقبه بجمع لا يجوز

له القصر (السفر) بعد

الزوال لانداه وقتها (الا

أن سمع الجمعية) أي

يمكن منها بان يغلب على

طنه ذلك وهو مراد

المجموع بقوله يشترط عليه

ادراكها إذ كثيرا

ما يطلقون العلم ويريدون

الفان كقولهم يجوز ألاكل

من مال الغير مع علم رضاه

ويجوز القضاء بالعلم (في

طريقه) أو مقصده كما يراه

ه. قوله وبلغ كذا غلظه

ولعل الصواب بلوغ اه

من هاشم الأصل

كان حصل عليه بقر يستقونه تركتمزله العلم فاخضعناه فانه دقيق عرش (قوله وحذفه) أي قوله أو  
 مقصوده (الفهمه مما قبله) أي من قوله في طريقه (قوله وذلك وقوله وقيل) أي الاستثناء (قوله)  
 مما مر (أي) أي في شرح وأهل القرنه الخ (قوله بخلاف المسافر) حاصله ترجع جواز سفره ملحقه  
 وان تعطلت الجمعة لكن هل يخص ذلك بالواحد وتقرر أولا في حق لوسافر الجميع ملحقه فكان  
 أمكنهم في طر بقهم كان سائر اوان تعطلت الجمعة في بلدهم ويخص بذلك ما تقدم من تحريم تعطيلها  
 في محلهم فظهر والوجه أنه لا فرق بين علي حج وقد يقال لا وجه للتردد في ذلك لأنه كان السفر لعذر  
 من خصائص تركها لا فرق في ذلك بين الواحد وغيره عرش (قوله لكن الفرق الخ) وفاقا لنهاية والمخني كما بينا  
 (قوله لها) متعلق بقول المتن تخلفه سم (قوله وأيده) أي أيد الاستثنى البعث (قوله فان هناك الخ) ولان  
 الرفعة أن يقول لأجدوى له بعدا شرا كما في أن لا يكون مقام الواجب عند العذر ثم في بنهما غير ذلك  
 وهو أن الظاهر يسكر في كل يوم وليس له بخلاف الجمعة وأنه يتغير في الوسائل ما لا يتغير في القاصد سم  
 وعبارته بالهرى ولك أن تقول: يؤيد بحثنا من الرفعة ثم سم جعلوا من جهة أذا راجعوا لحياتهم المربض  
 ولا شك أن الوحشة أولى لكونهم أعذر منه فله أمل بانصاف اه وقوله ولا شك أن العمل يحمل (قوله ومعناه)  
 أي كون الظاهر أصلا لا بدلا (قوله حديث) يعني عنه قوله لا يجوز فرضه الخ (قوله ان قولهم لا الخ) أي أن  
 في شروط صحة الجمعة (قوله يجوز) أي أو ازال القضاة الغوى (قوله في قوله) أي لا في أنفاه شروط الصحة  
 قول المتن (وقيل الزوال الخ) وأوله الفخير ولوسافر يوم الجمعة بعد الغيم طر أعلي بنون أدوم فالظاهر  
 سقوط الاحتياط منه كإلزامهم في نهار رمضان وأوجبا على الكفارة طر أعلي مالوت وأجابون شرح مر  
 أول قوله فظهر تعديه بالأقدام في طرته ويؤيد عدم السقوط في زوجته بطلان أنها أجنبية فان الظاهر  
 عدم سقوط الاحتياط بالثنين والفرق بين الكفارة والاحتياط ظاهر فليست له الأهم الآن ويذهب سقوط الاحتياط  
 لا ارتفاعه من أصله وقد يقال ينبغي سقوط الاحتياط فيصير الاحتياط في طرته فيصيرها سم وعش قول المتن  
 (كعبه) بإجراء النصيب الأول منقول من خط المصنف عرش (قوله في التفسير) الذي هو أمه المسافر في  
 النهاية يتوابع في الأوله ليس في المتن وقوله أولا نقاذ نحو مالوت به بسد ذهابه (قوله في التفسير)  
 المذكور) أي فان أمكنه الجمعة في مقصده أو طر به أو قصر بالتخلف عن الرفعة أو لا فلا مغي فيها بقول  
 المتن (في الجدي) والقديم ونص عليه في رواية حمله من الجدي به لا يجوز لأنه لم يدخل وقت الوجوب وهو الزوال  
 مغني ونهاية قول المتن (سفر ابهام) أي كسفر تجاروه يشل المكروه وكأله الاستثنى كسفر منفره ثم أيد  
 ومغني (قوله لان الجمعة الخ) الأولى ذكره عقب قول المتن في الجدي في النهاية والمغني (قوله مضافا في اليوم)  
 أخذ بعضهم من ذلك أنه يحرم النوم بعد الغيم على من ذهب إلى طرته عدم الاحتياط قبل نوب الجمعة متعنه  
 مر أقول وهو ظاهر يدل به جواز انصراف العذرون من المسجد قبل دخول الوقت إتيان العذرون ثم عرش

وكأله أخذهم مما مر انما من حمة تعطيل بلدهم عنها لكن السفر واضع فان هؤلاء معطلون بغير حاجة بخلاف المسافر فان فرض ان سفره لغیر حاجه تجب ما قاله وان تمكن منها في طر به أما إذا لم يقبل على طر به ذلك بان ظن عدمه أو شك فيه فلا يجوز سفره (أو) يتضرر تخلفه عن الوقت) فها فلا يحرم ان كان غير سفره مستغنى عن السفره وقضيته بغير الدوحة تغير عذر وهو محتمل وان عوب الاستثنى بحثنا من الرفعة آثاره وأيده بأنه لا يصح السفر للصالحين لوضوح الفرق فان هناك عدلا لا هنا وليست الظاهر بدلا لان الجمعة بل كل أصل في نفسه ومعناه أنه لا يتخاطب بالظاهر مادام يتخاطب بالجمعة بل عند قدسها لا بد لانها لان القضاء إذا يجب الاحتياط جدي فأي إذا أخر غايته أن الشارح جعله حديث فرض الوقت لتعذر فرضه الأول وجه: اعلم أن قولهم الا في بل يقضى ظهر فيه تجوز وان الرفق في قوله جمعة صحيح لما في ما تقرر أن الظاهر ليست فضله منها (وقيل الزوال كعبه) في التفسير المذكور (في الجدي ان كان سفر ابهام) لان الجمعة مضافا إلى



ونظروا له لا يلزمه قوله وان لم يترك الجمعة الاله (وان كان طامعة) مندوباً واجباً (جاء) قطعاً لغيره لكنه متعفف (قلت للاصم ان الطاعة كالباح والله أعلم) فيجزم ثم ان احتياج السفر لادخال نحو وقوف عرفة ولا تقاضا نحو (٤١٧) مال أو سير حال ولو بعازل والبل

يحب لا تقاضا لاسير أو نحوه  
كقطع الفرض لذلك ويكره  
السفر لاله الجمعة لاروى  
بسد ضعف جدا من سافر  
لغيره دعا عليه مكاله اما  
السافر اصبه فلا تسقط  
غضبه الجمعة لطلالته في  
حكم التمتع كالمع من الباب  
قبل هذا وحيث حرم عليه  
السفر هاهنا يترتب صام  
تقتل الجمعة فحسب ابتداء  
سفره من الان كما مر (ومن  
لا جمعة عليهم) وهم بالبد  
(تسن الخائفة في ظهرهم  
في الاصم) لعدم الأدلة  
الطالبة للجمعة اما من هم  
خارجها فتسن لهم اجابا  
(ويصغرونها) كما ذكروا  
(ان في صدرهم) ثلاث  
يتموا بالربقة عن صلاة  
الامم ومن ثم كره اظهارها  
عند جمع خلافها اذا كان  
ظاهر والا لانه (و يندب  
ان يمكن زوال صدره)  
كمن يرجو العلق ويصبر  
يتوقع الشفاء وان لم يظن  
ذلك تأخير ظهره الى اليأس  
(من ادراك الجمعة) بان  
رفع الامم أو سمنه من كوع  
الثانية أو يكون بمسجل  
لا يصل منه لجمعة الا  
وقد فرغ من سمنه على الارجح  
وله لتفصيل فرض أهل  
الكمال ثم لو تأخر وهاتين  
في من الوقت فسد أو بع  
وكفتم لم يس تأخير الظهر

يخفف وتقدم عن شذنا ما وافقه (قوله وظاهر الخ) أي تعالى ناد كور (قوله لانه) أي بالنسي تيل  
الجمهر (قوله دوبا أو واجباً) كسفر باره تقرب صلى الله عليه وسلم وسفر حج نهاية ومعنى (قوله فيجزم) أي  
التفصيل المذكور سم (قوله نحو وقوف عرفة الخ) وما انفصل عن الصوم وطه الا كقوله لانه من دار  
الاسلام ولا يبعد ان يدخل به وذو حجة الناشئة (قوله وأتوه) أي كدراك عرفة سم أي وانفاذ حاجة  
وعنها كسفر ومعنى ونهاية (قوله وكره السفر الخ) ولا يحرم هل وان فعلت سفر جمعة لمده مختلف  
فاطاق الشارح امتناع السفر من مكة يوم التروية اذ لم يبق ثم امن تنعده الجمعة في حاشية الاضاح  
ويختصره وفي الخ من شرح مختصر الاضاح وسوى عليه الجمال الرولى وابن صلان في شرحه على الاضاح  
والاستاذ أبو الحسن البكرى في شرح مختصره وهو ظاهر كلام الشارح في الخ من الحقة وقال العلامة ابن  
قاسم في شرح أبي شجاع ظاهر كلامهم ان حرم السفر فلا فرق بين ان يترتب عليه فوات الجمعة على  
أهل جمعة بان كان تمام الايام أو لان بحث بعضهم خلافه وظاهر الاخرى بين سفر الكل أو البعض  
انتهى وقال ابن الجمال في شرح الاضاح التقيد بقا من تنعده لم يظهر وجهه الا يجب على الشخص  
تصحيح عبادة غيره فليتنازل انتهى اه كدوى على بافضل ويقدم من عس ما يؤيد (قوله ويكره السفر لاله  
الجمعة) هذان قصد الغرض من الجمعة والا فلا ذكر الاصبى حرزى (قوله دعا عليه مكاله) في قولنا  
لا تصلاه الله من سفره وأعانه على قضاء حاجته حتى وشذنا (قوله مطلقاً) أي سواء سافر يوم الجمعة أو  
قبله (قوله وبحث) القول ومن ثم قالوا في انفي الادوة أو يكون بمسجل الرولى (قوله فحسب ابتداء  
سفره من الان) يبنى اذ وصل محل لوجع منه لم يتركها ان يكون بمسجل الرولى (قوله فحسب ابتداء  
لم يتصل في مجلسه على الخ اه عس وبند قوله لا في الشارح الا في أو يكون بمسجل الرولى (قوله كسفر)  
أي في شرح ولوانش السفر عامه ثم تاب كبر (قوله وهم بالبد) القول ثم رأيتهم في انهاء الادوة أو  
يكون بمسجل الرولى يسامونه ومن ثم انى انتم بمسجله وليس الى هنا (قوله وهم بالبد) يى بلد الجمعة معنى (قوله  
جاءوا) أي في غير بلد الجمعة معنى ونهاية (قوله بالربقة الخ) أي أو يترك الجمعة تساهل معنى ونهاية (قوله  
ومن ثم كره اظهار الخ) وهو كقوله لا يدرى ظاهر اذا قلوهما بالاسلم معنى ونهاية (قوله خلافها اذا كان  
ظاهر الخ) أي كالمرة اذ تسن اظهار شرح بافضل ونهاية (قوله أو يكون بمسجل الخ) أي فلا تسن التأخير هنا  
الى الرفع سم (قوله أو أخرها) أي الجمعة (قوله لم يس تأخير الظهر الخ) بل يبنى حرمه متداً في رد فعل  
الجمعة سم (قوله ولا يشك الخ) يعنى ان ما هنا في العذون وما في قولهم لو احرم الخ في غير العذون فافترا  
كدوى (قوله ما هنا) أي من تصو بالياس مجاز كمر (قوله قولهم) أي الا تخفى في غير العذون (قوله

الجمعة بعد اشتراكها في ان كلا يقوم مقام الواجب عند العذرة كجواز التيمم لعذر الوضوء لاجل الظاهر  
لذلك ثم فرق بينهما بغير ذلك وهو ان الظهر يشكر في كل يوم وله يتخلف الجمعة نه يتغير في الوسائل  
ملا بغير في المقاصد (قوله فيجزم) أي على التفصيل (قوله وأتوه) أي كدراك عرفة لاجب تأخير النساء  
لادراكها كظاهر ظاهر (قوله وحيث حرم عليه السفر الخ) قال في الانوار وادراج لا مكان في طريقه فقبله  
حضوره حديث يمكن اه وكان يمكن ان يلزمه حضوره حيث لم يقصد تركها عند ابتداء السفر بل مرض  
له ذلك الفصل لا يمتنع سماع السفر وعدم سافر اثبت حكم المسافر فان من صف القتال تمتنع  
الاعلى فاصب التحقيق انه اذا اشرف بقصد التغيير لا يلزمه العود فتمام (قوله فحسب ابتداء سفره من  
الان) يبنى اذ وصل محل لوجع منه لم يتركها ان يكون بمسجل الرولى (قوله فحسب ابتداء سفره من  
في مجلسها (قوله أو يكون بمسجل الخ) أي فلا تسن التأخير هنا الى الرفع (قوله لم يس تأخير الظهر مطلقاً)

(٥٣) - (شرواني وان قاسم) - (نافي)  
بالظهور قبل السلام واحتمال يصح لان الجمعة لازمة فلا ترفع الا يقين بخلافها ومن ثم قالوا لم يبلغ السلام الا اجناط حتى يعلمه

أو بعون كمالون الخ) يجري هذا الكلام فيما لو تعددت حيث عتق التعدد ووجب استثنافه الوقوعهما معا  
والشك في ذلك واعتادوا عدم الاستئناف سم (قوله وان لم يأس الخ) أي يضي الوقت عن واجب الصلاة  
والخطبة (قوله) قال بعضهم) عليه أو ادبه الشهاب الرمي (قوله) الخاطب بها يقينا) ان أراد الخاطب بها يقينا  
في الجمله لم يغير أوفى هذا الخالة فهو أول المسئلة فلا يستعمل لانه استدلال بعمل النزاع فليأمل سم (قوله فلا  
يخرج عنه إلا باليأس يقينا) قد يقال اليأس العادي حاصل يقينا وهو كاف سم (قوله ولو يس) أي ما هنا) من  
تلك القاعدة) أي لا أثر للمتوقع (قوله) لم يعارض متيقنا وهذا عارضه الخ) في هذا الأخير توفيقا له (قوله) علم  
بصاحب متيقنا وهذا حاصله الخ) (قوله) وهذا عارضه يقين الوجوب) فيه ما مر عن سم (قوله) فلم يخرج  
عنه الا يقين اليأس منها) نعم لو كان عدم اعادتهم لها أي الجعة أمرا عاديا لا يختلف كافي بالمتنا بعد اقامتها  
أولا لاحتج فعل الظهور وان لم يضي وقته عن فعلها كمشاهدته من فعل الوالد رحمه الله تعالى كثير ما مر  
اه سم قال عر ش قوله مر الا يقين اليأس الخ وهو سلام الامام منها أو ما قبل السلام فلم يأس لاستحالة  
أن يتذكر الامام ترك من الأولى فتكمل بالثاني فيبقى عليه موكمة باقية هو قوله مر (قوله) لو كان الخ  
استدراك على ما فهم من قوله مر الا يقين اليأس الخ ان هو لا من حقهم أن لا يفعلوا الظاهر الاستدراك  
وقته بحيث لا يمكن فعل الجمعة خطبته اه عر ش وقال الرشدي قوله مر (قوله) لو كان عدم اعادتهم لها  
الخ) أي في ما إذا أقيمت جعته بمدة لغير حاجته أو قبل سبق بعضها لم يعلم في هذا الحالة تعيب عادة الجمعة كما  
يأتي ويوجه على هذا الاستدراك بما قبله النظر للعاد توفيقه وان كانت صورة الاستدراك فيها عادة  
الجمعة والاستدراك عليه جمعة متباعدة أو كانه أراد بالاستدراك تقديرا للصواب والذكر قوله بأن محلها إذا كانت  
تلك العادة يمكن تخلفها اه (قوله) مر حوا ذلك الخ) فيه نظر اذ ليس في ذلك القول انه علم من عادتهم ذلك  
سم (قوله ولو لم ي) إلى التي في النفي والنهية (قوله ولو لم ي) عبارة النفي بتولي والاعذار اثنائه  
الظهور قبل فوت الجمعة أو جزمهم وتسليم لهم الجمعة ان بان الخ في جزمه لتبين كونه من أهل الكمال  
ولنظر فيما لو عتق العبد قبل فعله الظهور ففعله جاهلا بعتقه ثم علمه قبل فوات الجمعة أو بخطاب لمرى ثم ان  
أن عتقه أو بانه أو لا فوف من ظالم أو غير سم ثم بان غيبته ما رواه في ذلك والظاهر أنه يلزم حضور الجمعة  
في ذلك اه أي في جميع ما ذكر عر ش (قوله) ثم زال عذره الخ) مثله اذ زال في اثنائه الظهور كافي الرض  
وبغيره سم (قوله) فلنرب) أي لتبين أنه من أهل الكمال فان لم يتمكن من فعلها فلا شيء عليه أنه أدى وظيفة  
الوقتة حتى وهو ظاهر من صنع الشارع فيضا في البصير عر ش البرماوى وان لم يتمكن من فعلها أعاد الظهور  
لتبين أنهم في غير محلها ولا يلزم قضاء كل ظهر جمعة تقدمت فلو عر ظهري التي بعد قضاءها عنها اه وفي عر ش  
عن سم ما رواه عر عبارة قوله مر (قوله) لم يضي وقتا من ذلك العباد اذ عتق قبل فعله الظهور وقبل  
الجمعة لقضاءه شيء منه لعذره ولكن في سم على المنهج ما نصه من ذلك العباد اذ عتق قبل فعله الظهور وقبل  
فوات الجمعة لكن لو لم يعلم بعتقه حينئذ واستمر مدة صلى الظهور قبل فوات الجمعة لم يضره قضاؤه وحسب ان أول  
بل ينبغي حرمه حينئذ لم يرد فعل الجمعة (قوله) أو بعون كمالون بلا علم من عادتهم م الخ) يجري هذا  
الكلام فيما لو تعددت حيث عتق التمهدد ووجب استثنافه الوقوعهما معا أو الشك في ذلك واعتادوا  
عدم الاستئناف (قوله) الخاطب بها يقينا) ان أراد الخاطب بها يقينا في الجمله لم يغير أوفى هذا الخالة فهو  
أول المسئلة فلا يستعمل لانه استدلال بعمل النزاع فليأمل سم (قوله) فلا يخرج عنه إلا باليأس يقينا) قد  
يقال اليأس العادي حاصل يقينا وهو كاف (قوله) فلم يخرج عنه الا يقين اليأس) نعم لو كان عدم  
اعادتهم لها أمرا عاديا لا يختلف كافي بالمتنا بعد اقامتها أولا لاحتج فعل الظهور وان لم يضي وقته عن فعلها كمشاهدته  
من فعل شيخه الشهاب الرمي كثير ما مر (قوله) مر حوا ذلك الخ) فيه نظر اذ ليس في ذلك القول انه علم  
من عادتهم ذلك والافترض الكلام في الافراد (قوله) ولو لم ي) الظهور ثم زال عذره الخ) مثله اذ زال في اثنائه الظهور  
كافي الرض وغيره (قوله) لا ان كان خشي واضع بالذكورة (لزمه) قال في شرح العباب والحق به أي بان شئ

\*(تنبيه)\* أو بعون  
كمالون بلا علم من عادتهم  
أنهم لا يقعون الجمعة فقول  
لمن تلوهم اذا علم ذلك أن  
يصلى الظهر وان لم يأس  
من الجمعة قال بعضهم نعم  
اذلا أثر للمتوقع وفيه نظر  
بل الذي يقبل لانها الواجب  
أصالة الخاطب بها يقينا فلا  
يخرج عنه إلا باليأس يقينا  
وليس من تلك القاعدة  
لانها في متوقع لم يعارض  
متيقنا وهذا عارضه يقين  
الوجوب فلم يخرج عنه  
الا يقين اليأس منها  
رأيتهم مر حوا بذلك حيث  
قالوا تركها أهل بلد  
يضع ظهرهم حتى يضي  
الوقت عن واجب الخطبتين  
والصلاة ولو صلى الظهر ثم  
زال عذره وأمكنه الجمعة  
لم تلزمه بل تسن له ان  
كان خشي واضع بالذكورة  
فلنزمه (و) ينب (غيره)  
وهو من لا يمكن والحد  
(كلالة والزمن) العبر  
عن الركوب

ظهر فعله بعد العتق المذكور لم يصح لانه من أهل الجعقوم فتشعر الظهر الذي فعله في الجعقة الثانية وقع  
قضاءه من هذا الظهر وهكذا هذا الظهر وقاقتا السخنة الطلوي فاعلم يعلم أنه كان يصلي قبل فوت الجعقة  
أو بعده فلا يعدن الحكم كذلك لان الأصل بعد العتق هو وجوب الجعقة فليست تأمل اه وقضيت أنه لو علم  
بالعتق بعد فوت الجعقة وجب عليه فعل الظهر ولو بعد خروج وقتها وهو ظهر لان صلته الأولى غيرة برصحة  
لكنه قد مضى فعما أفهمه قول الشارح مر ثم عليه قبل فوت الجعقة اه عرش (قوله وقد عزم الخ) مع  
قوله الا فقام الموعزم الخ هذا التفصيل بالاختاره والنووي دون ما أطلقه عن اختيار الخراسانيين وقال انه

وقد عزم على عدم فعل الجعقة  
وان تمكن (تجعلها) أي  
الظهر محاطة على فضلة  
أول الوقت أمالي عزم على  
أنه ان تمكن أمالي ففعلها  
فيسن له تأخير الظهر للأس  
منها ولو فاقته غير المذخور  
وأيس منها لم يفعل الظهر  
فولان العيصان بالتأخير  
هنا يشبهه بغير وجوب الوقت  
وأذا فعلها فيه كانت أذاعتلافا  
لكثير من لأن الوقت الآن  
صار لها (ولمضت مع شرط)  
أي شرط (غيرها) من  
الخمس (شرط) خمسة  
(أحدها وقت الظهر) بأن  
يبقى من مابيعها مع  
الخطبتين لا يتابع واه  
الجاري وعليه سوى الخلفاء  
الراشدون في بعدهم ولو  
أمر الامام بالمبادرة

أصح من نيب التجيز فكان مراد الشارح الاشارة الى جعل اختيارهم على التفصيل سم واعتدلتهمج  
والغنى والنهاية اطلاق التمايز عبارتهما قال في الرضا والجمهور ع هذا أي نيب التجيز مطلقا هو اختيار  
الخراسانيين وهو الاصح وقال العراقيون هذا كالاول فيسحب له تأخير الظهر حتى تفوت الجعقة والاختيار  
الوسط فقال لان كان زمانه لا يتصرفه اوان تمكن منها فسحب له تقديم الظهر وان كان لو عجز أو شط  
حضرها فسحب له التأخير قال الاخرى وما ذكره المصنف من الوسط أي أبدأ لنفسه وقوله ان كان زمانا  
يؤداه فدين له بعد الجزم عدم الحضور وكهم من جازم بشئ ثم أعرض عنه انتهى فالتعدي في المتن اه  
بجذف (قوله أو شط) وفي القلموس والمختار انه من باب علم وفي المصباح انه من باب ضرب فعل هذا فقه  
لغتان حتى اه يعجز (قوله ولو فاقته غير المذخور الخ) أي فاقته بغير عذر بدليل العلة الآتية وتولاني  
عن هذا التقيد قوله غير المذخور فقامه سم (قوله وأيس منها) أي بان يسلم الامام (قوله يشبه) أي  
العيصان (قوله وإذا فعلها فيه) أي الظهر في الوقت مع التأخير (قوله الآن) أي بعد فوت الجعقة (قوله أي  
شرط غيرها) أشار به الى أنه ليس بغير الجعقة شرط واحد والى ان الشرط بمعنى الشروط ويمكن الاستغناء  
عن التأويل انذ كقولهم للاضافة لا يستغرق أي مع كل شرط من شروط غيرها عرش (قوله شرط  
خمس) لا ينافي بعد هذا في المنهج ستلناه اعتبر كون العدد أربعين شرط مستقلا بخلافه هنا عرش قول المتن  
(احدها وقت الظهر) أي خلافا لالامام أحمد فقال بجوازها قبل الزوال والغنى وعرش (قوله بان يبقى الخ)  
أي يقينا وأوطنا سم وعرش (قوله مابيعها الخ) ومعنا هو أنه يخرج منها بالتسليم الأولى وعليه فلو أتى بها  
فدخل وقت العصر لم يمتنع عليه الا تان بالتسليم الثانية أم لا فقه نظر والاقرب الثاني لانها تابعة لما وقع  
في الوقت فابراجم عرش أقول قياس الحديث عقب التسليم الأولى الاول (قوله لا يتابع الخ) لو لم يمتنع  
فرضا وقت واحد فليختلف وقتها كصلاة الحضر والسفر يعني زمانية (قوله فجزى عليها خلفاء الخ) أي  
فصار اجماعا فعليا (قوله ولو أمر الامام) الى قوله ولو شئت في النهاية الا قوله أو عدها وقوله على ما قبل الى الفاء  
(قوله ولو أمر الامام بالمبادرة الخ) كان المراد بالمبادرة فعله قبل الزوال وبعدها تأخيرها الى وقت العصر كما  
قال بكل منهما بعض الأئمة ولا بعد في زمان بل هو المعنى القابل لذلك لما سألني أن حكم الحاكم برفع الخلاف  
ظاهر أو اوطنا وبأن في الكساح في الوطى نكاح بغيره ولو يصرح بذلك وتظهر أنه فيه ذكر كل يختلف  
فيه فمقتضاها خرج خطبة الا لا يشترط بقاء العبارة على ظاهره من أن المراد بالمبادرة فعله الأول الوقت  
وبعدها تأخيرها الى آخر وقتها بصرى وقوله ولا بعد في زمان فمقتضى طهارة فاتهم صرحوا بأنه لا يجوز لالامام  
أن يدعو الناس الى مذهب وان يعرض بأوقات صلوات الناس ويأله انما يجب امثال أمر الامام بالعداذا أمر

اللقن اذا بان حواجرها لم يظهر نظير الله المذكور وهم عارفون بالصلى اذ صلى الظهر ثم بلغ بالنسب والاحتلام  
قبل فوت الجعقة لانه لم يكن من أهلها حين صلى الظهر انتهى (قوله وقد عزم على عدم فعل المجتمع قوله  
الاقام الموعزم الخ) هذا التفصيل بالاختاره والنووي دون ما أطلقه عن اختيار الخراسانيين وقال انه اصح  
من نيب التجيز بل فكان مراد الشارح الاشارة الى جعل اختيارهم على التفصيل (قوله ولو فاقته غير المذخور  
وأيس منها) أي فاقته بغير عذر بدليل العلة الآتية ولا ينبغي عن هذا التقيد قوله غير المذخور فقامه (قوله  
أحدها وقت الظهر) فلا تقتضي جمعة كل منها كذلك حتى لو صلى جمعة بغير وقتها سئل في خروج الوقت لم



الظن بل أن المتبادر من سياق قوله الآتي ولم يؤثره الشك الخ أن التفاوت بين الموضعين في الشك فقط دون الظن ولو أحرمو عند الاحتمال بالظهور فبانت سعة الوقت هل يتقدم علم انعقاد الظاهر وبقية نعم اه سم وقوله ولو أحرمو الخ تقدم عن ع ش أن تفاؤوا نفسه بزيادة قول المتن (صلاوا ظهرا) أي وجب عليهم أن يحرموا بالظهور ولا ينقد أحرامهم بالجعة وشعنا وكذا عند الشك في جة الوقت كافي المنهج والروضة والنهاية يتقدم وبقي الشرح (قوله بحث نيته الخ) أقول هذا بنا في قول الرض بأنه سم لم يسع أي الوقت الواجب من الخطبتين والركعتين أو شكوا في بقائه تعين الأحرام بالظهور انتهى الآن ينحصر هذا القائل كلام الرض بغير التعليق ولا يخفى ما فيه نعم ان صورته المسئلة بما اذا لم يشك لنحو اعتقاده سعة الوقت فعاق كذا ذكر كانت الصحة ظاهرة سم (قوله كذا حرم به بعضهم) أفتي به شيخنا الشهاب الرمي سم وظاهر بل مرميه أن الاقتناء في صورة الشك وبقي عن ع ش عن سم على المنهج خلافة (قوله بل لا يصح) يؤيده كلام الرض وغيره ولو شكوا في بقاء الوقت تعين الأحرام بالظهور كرهى (قوله الجزم) أي الظهور (قوله لان الخ) عمله لقوله ن غير ضرر وزو (قوله أو جعنا الخ) صلف على صحة كرهى (قوله لان الشك في سعة ما ن الخ) أي كاتقدم وينبغي أنه لو تولى عند سعة الوقت ولو قلنا لجمعنا توفرت شر وطها والا فلهي ظهر جعته هذه الذية وحصلت الجعنة توفرت شر وطها والا فالظهور ولا يضر هذا التعليق لانه تصرف بمقتضى الحال سم (قوله أو جعته لجمعنا الخ) سوى علم أنها يتكهنه لم تصرح بالشك بخلافه ولو قال ان كان وقت الجعة أتمها لجمعنا لم يكن ظهريم بان بقاءه فوجه ان أتمها لجمعنا كما أفتي به بالردح الله تعالى لان الأصل بقاء الوقت ولانه فوى على نفس الامر فهو تصرف بمقتضى الحال اه قال ع ش قال سم على المنهج بعد هذا وصورة المسئلة أنه عند الأحرام يعلم بقاء ما يحسمان الوقت أو يظن ذلك فلا يرد ما عساه يتوهم من أن هذا لا يرضى ولانه اذا شك في بقاء الوقت قبل الأحرام وجب الأحرام بالظهور انتهى وهذا التصور وهو الاقبح لغيره هو ان وقتنا شعبة باليدى ما ينافى هذا التصور بحيث قال لو شك في جعة ان في الوقت والا فالظهور جعته نيته لم يضر هذا التعليق الخ ثم نظر تبعا لحج في الصفة التي نقل الجزم من غير اه أقول يؤيد دليل النهاية لظاهر في التصور بالشك كحرمه الحلبي بمبارته ولو تولى في صو والشك الجعنة ان كان الوقت باقيا والا فالظهور لم يضر هذا التعليق حيث تبين بقاء الوقت كما أفتي به والله شيخنا لانه تصرف بمقتضى الحال عند الاحتمال وأما عند يقن الوقت أو ظنه فلا يصح هذا التعليق بل الواجب الجزم بنسبة الجعة اه (قوله لكلامهم) أي الذي سبق في بداية قوله اتفاقا كرهى (قوله هنا في بقاء) لعل هنا قلب مكان من الكاتب فان حق المقابلة بما ياتي في بقاء هنا وقت الفعل خبر فالشك في تأمسل (قوله و ثم قبل دخول الوقت الخ) وأيضا فتم علامة على بقاء رمضان وهو عدم تمام العدد بخلافه سم قول المتن (ولو خرج الوقت الخ) ينبغي تصور المسئلة بما اذا حرم ما في وقت بسعها لكنه طوي حتى خرج الوقت أمالوا أحرم ما في وقت لا بسعها جاهدا بأنه لا بسعها قال جعته عدم انعقادها جعته لانه الموضعين في الشك فقط دون الظن ولو أحرمو عند الاحتمال بالظهور فبانت سعة الوقت هل يتبين عدم انعقاد الظهور وبقية نعم (قوله ولو شك فأنها ان في الوقت والا فالظهور جعته نيته) أقول هذا بنا في قول الرض ما نصبل ان لم يسع أي الوقت الواجب من الخطبتين والركعتين أو شكوا في بقائه تعين الأحرام بالظهور انتهى الآن ينحصر هذا القائل كلام الرض بغير التعليق ولا يخفى ما فيه نعم ان صورته المسئلة بما اذا لم يشك لنحو اعتقاده سعة الوقت فعاق كذا ذكر كانت الصحة ظاهرة سم (قوله كذا حرم به بعضهم) أفتي به شيخنا الشهاب الرمي سم وظاهر بل مرميه أن الاقتناء في صورة الشك وبقي عن ع ش عن سم على المنهج خلافة (قوله بل لا يصح) يؤيده كلام الرض وغيره ولو شكوا في بقاء الوقت تعين الأحرام بالظهور كرهى (قوله الجزم) أي الظهور (قوله لان الخ) عمله لقوله ن غير ضرر وزو (قوله أو جعنا الخ) صلف على صحة كرهى (قوله لان الشك في سعة ما ن الخ) أي كاتقدم وينبغي أنه لو تولى عند سعة الوقت ولو قلنا لجمعنا توفرت شر وطها والا فلهي ظهر جعته هذه الذية وحصلت الجعنة توفرت شر وطها والا فالظهور ولا يضر هذا التعليق لانه تصرف بمقتضى الحال (قوله و ثم قبل دخول الوقت فلم يؤثر) وأيضا فتم علامة على بقاء رمضان وهو عدم تمام العدد بخلافه هنا (قوله ولو خرج الوقت

(صلاوا ظهرا) كالأوقات  
شرط القصر لمزايا الختام  
ولو شك فأنها ان بقي  
الوقت والا فالظهور جعته  
نيته لم يضر هذا التعليق  
لاستدائه الى الأصل بقاء  
الوقت فهو كنية لثلاث  
رمضان صوم غدا كان من  
رمضان كذا حرم به بعضهم  
وهو نظر بل لا يصح لانه  
ان أراد أن هذا التعليق  
لا ينافى بقاء نيته الظاهر سواء  
أبانت سعة الوقت أم لا بطله  
وجود التعليق المانع  
لجزم من غير ضرر ودلان  
الشك في سعة ما ن لاصحة  
الجعة ومعين الأحرام بالظهور  
وحشد فليس التثنية  
بمسئلة الصوم محصيا لاصحة  
بنسبة الجعة ان بانت سعة  
الوقت كان مخالفا لكلامهم  
فان قلت لم يمنع الشك هنا  
نسبة الجمعة ولم يعمل  
بالاستصحاب وعمل به في  
رمضان فانت لان ربط الجعة  
بالوقت أقوى من ربط  
رمضان بوقته لانه يقضى  
مخالفتها وأضاف الشك هنا  
في بقاء وقت الفعل فأؤثره  
قبل دخول وقت فلم يؤثر  
(ولو خرج الوقت

لاستماع الاستدلال بها بعد خروج وقتها فطافت بقراءة كالحج ولو تزهر هذا السلك بخلافه فيسأل لانه يعترف في الدوام بالانقضاء في الانتداء ولو لم يدهق حتى علم ان ما بقي منها لا يسمع ما بقي من الوقت انقلب ظهر من الان وليس ظهروه مالا ارجم بصلاته وكانت مدة الخلف تنقضي فيها أو حالف لها كان ذا الويف غدا في نفسه اليوم لا تحت صلاح على ما يأتي ان الأولى فيها غدا لا انقلاب فاحتج بها وكذا الثالثة لان فيها الزام للمصلي بالانقضاء فان قاتل ما كان حتى الوقت هانا ما تم من الانقضاء بخلاف من مضى مدة الخلف قلت يفرق بأن المبطّل لم الانقضاء وهو يوجب في أدنى لحظة فلو تغير ما قبله وغنا الضيق وهو يستدعي النظر بما قبل الانقضاء فاذا تحقق ابطال وجبت انقلب ظهر اوجب الاستمرار فيها (بناء) على ماضى لانها صلاتا وقت واحد وان كانت كل مستقلة اذا اصح انهما صلا على حدتها كما في قسمين بناء على انهما على أقصرهما تغيرت بغير ما قبله الصلاة الواحدة كصلاة الحضر مع السفر (وفي قول) لا يجب الاستمرار فيها بل يجوز قطعها وفعل الظاهر (استئنافا) لا تحتلالها بغير وجوب وقتها وربان

أجرمها في وقت لا يقبلها وهل تعتد ظهرا أو غلا مطلقا في نظر الثاني أو وجه فهو كالأجرم قبل الوقت جاهلا فلا تأمل سم على ج وكتب عليه الشورى ما صوفه والثنائي أو جلا وجه بل الوجه الأول قوله فهو كالحج عن خروج الوقت انتهى أقول ولعل الفرق بينهما انه قبل دخول الوقت أرحم بها فيقبل ظهرا ولا يعتد بما إذا أرحم بها في وقت لا يسمعها في وقت قابل للظهور للجمعة والافتداء أنه إذا بقي شرط من شروطها كفوات العدد ونحوه وقت ظهر اه عش واعتد بالقلوب (قوله يقينا) الى قوله ولو مد في النهار لولم يأت (قوله يقينا أولنا) أي لا شك كما يأتي (قوله ذلك) أي الخروج (قوله باخبار عدل الج) أي ولو رواية استدل بها بما في الاخبار بالسبق (قوله كالحج) أي يتحالف فيه بعمل عمره نهاية (قوله هنا) أي في أثناء الجمعة (قوله فيسأل) أي بان شكوا قبل الاحرام سم (قوله من الآن) والمعتد عند خروج الوقت نهاية ومضى وزاد أي فيسأل بالمرأه من حيث هو هذه فائدة الخلف عش بصلاته سم قوله من الآن هو أحد وجهين ويحتمل الثاني وان بينهما انما تنقلب عند خروج الوقت وهو المعتد كقال حشنا الشهاب الرمي كلفي مسئلة الرغيف وقضية انه يجهر بالمرأه فدام الوقت بخلافه على الأول فانه يسر من الآن اه (قوله هنا) أي في الجمعة (قوله قلت يفرق بان المبطّل الخ) يسأل حيث لم كان المبطّل الضيق وهناك الانقضاء فاذا بين ذلك كفي في الفرق حيث تذان يقال لوجود المبطّل حاله لا هناك وان لم يبين اشكال الفرق واعلم انه ان اراد بيقص مدة الخلف ما اذا صار الباقي منها لا يمكن ان يسع الصلاة فلا تحتل عند حيث هو وظاهر الجمعة تنبعضهم خص عدم الانقضاء بمحالة العلم سم (قوله الانقضاء) أي أي انقضاء مدة الخلف (قوله وحيث) الى قول التزم استئنافا في الغنى وكذا في النهاية لا قوله وان كانت في قسمين (قوله وحيث انقلب الخ) دخول في المتن (قوله فيها) أي الجمعة (قوله هنا) على ماضى الخ) أي فيسأل بقراءتها من حيث هو لا يحتاج الى نية الظاهر نهاية ومضى عبارة سم قال في الرض ولو لم يجددوا النية أي الظاهر انتهى فدل على جواز التعبد في تأمل اه وبعبارة عش قوله مر ولا يحتاج الى نية الظاهر قضيت في الاحتياج جواز نية الظاهر وهو غير ما اذا كان استئناف الظاهر يصير قضاء مع امكان وقوعه عاده وهو لا يجوز اه ذلك حصل كلامهم الى أنه لا يحتاج الى نية القلب بل تنقلب بنفسها فلا يوجب القلب الا بغير وانما الضرر بنية الاستئناف فلا اشكال (قوله على حالها) أي استقلالها (قوله كالحج) أي في شرح ثقافته عن الرفقة كروي قول المتن (وفي قول استئنافا) أي فينون الظاهر حيث هو هل ينقلب ما فعل من الجمعة نقلا أو يسل قولان أحدهما في الضموع أولهما تنبعضه ومضى (قوله الى صبر ورثا) أي صلاة يقينا أولنا وهم فيها وجب الظاهر بناء على قول استئنافا) ينفي تصو والمستهلما إذا أرحم بها في وقت يسعها لكنه طول حتى خرج الوقت مالا أرحم بها في وقت لا يسمعها مالا يسمعها فالوجه عدم انعقادها جمعة وهل تعتد ظهرا أو غلا مطلقا في نظر الثاني أو وجهه لانه أرحم بها في وقت لا يقبلها فهو كالأجرم قبل الوقت جاهلا فلا تأمل (قوله أولنا) خروج الشك في خروج (قوله بخلافه فيسأل) أي بان شكوا قبل الاحرام (قوله انقلب ظهر من الآن) هو أحد وجهين ويحتمل الثاني وان بينهما انما تنقلب عند خروج الوقت وهو المعتد كقال حشنا الشهاب الرمي كلفي مسئلة الرغيف وقضية انه يجهر بالمرأه فدام الوقت بخلافه على الأول فانه يسر من الآن (قوله قلت يفرق الخ) قد يفرق هنا بان الوقت هنا نفس الصلاة والوقت هنا خروج عنها فالتأمل (قوله بان المبطّل) ليم الانقضاء الخ) يسأل حيث لم كان المبطّل الضيق وهناك الانقضاء فاذا بين ذلك كفي في الفرق حيث تذان يقال لوجود المبطّل حاله لا هناك وان لم يبين اشكال الفرق واعلم انه ان اراد بيقص مدة الخلف ما اذا صار الباقي منها لا يمكن ان يسع الصلاة فلا تحتل عند حيث هو وظاهر الجمعة تنبعضهم خص عدم الانقضاء بمحالة العلم سم (قوله بناء على ماضى) قال في الرض ولو لم يجددوا النية أي الظاهر انتهى فدل على جواز التعبد وفيه تأمل قال حشنا الشهاب الرمي واعلم ان الاستوى مرجح بان البناء على وجه الوجوب وهو مشكل على مسئلة ما لو انصرفوا

وهذا فرق ما أتى من جواز قطع المسبوق قبل تحصيله بطل ما مضى (والمسبوق) المرد لكفة (كثيره) أى الموافق فى أنه اذا خرج الوقت قبل  
الميم من سلامته انما ظهر أسوأه كان معذورا فى السبق أم لا كما تنضاف اطلاقهم ولا (٤٣٣) نظر لكون جمعة تابعة لجمعة صحيحة

الظهر (قوله ما أتى) أى افتقار الوقت (والمسبوق الخ) أى هذا كفى فى حق الامام والمأموم والموافق وأما  
المسبوق فهو كثير بمعنى (قوله أى الموافق) الى قوله نعم فى النهاية والمضى الاولوه سواء الى ولا نظر وقوله لانه  
بان الى وفارق (قوله قبل الميم من) لانه أى قبل ميم لا يمكن سلامه الاول (قوله لانه انما ظهر الخ) ولو  
سلموا منها هم أو المسبوق التسعة الاول خارج الوقت فالنظر وجه بطلت صلاتهم كالسلام فى أثناء الظهر  
عند افان كانوا هائلا أو ظهرها نهاية متعين أى وجدوا السهو لرفعهم ما يطلعه عده (قوله ولا  
نظر الخ) وذلك ليل القيل الاتى (قوله نعم) أى من أجل ان الوقت الخ (قوله لو سلم الامام الخ) بعد ما مضى  
والنهاية ولو سلم الاول الامام وتسعة وثلاثون فى الوقت وسلموا الباقيون تلوحه بجمعة الامام ومن معه  
أما السالون تلوحه أوفى وقصصا أن ربع كان سلم الامام فى وسلم من معه وبعضهم خارج فلا  
تصح جمعهم أى من سواوا على غير الوقت بطلت صلاتهم ولا فلا تبطل ويظهر ان علوا  
بالحال قبل طول الفصل عرش (قوله بطلت صلاة المسلمين الخ) ظاهر بطلان الصلاة من حيث هو وهو  
يحل تأمل لانهم انما ألقوا بالسلام بطلان أن واجبه الجمعية فيثبت أن واجبه الظاهر علم أنه يقع موقعه  
قائه ما سواوا جاهلين بغير الوقت وقد صرحوا بعدم بطلان الصلاة حيث قبل بحسب اتمامها بطلان الفعل  
الاقرب بطلان خصوص الجمعية لا طلق الصلاة وفى تفسيره أى كالتها بقوا مضى بعدم صحة جمعهم إشارة  
لذلك فلن تأمل وليراجع بصرى ومعه من عرش ما وافقه (قوله به) لا حاجة اليه (قوله سواء أنصرا الخ)  
وقال فى النهاية (قوله به) أى فى خارج الوقت كبرى (قوله بالتأخير) أى تأخير السلام الى خروج الوقت  
(قوله فيه) أى فى الوقت (قوله وهذا) أى الفرائض (قوله ويؤيده) أى التعميم المذكور بقوله سواء الخ  
ويحتمل أن الراجع قوله لا المظن الخ (قوله بطلت صلاتهم) حتى لو تأخر واحد فى المصداق انصرف غيره الى  
يدته ثم أحدث من فى المصداق قبل سلامه بطلت صلاة من فى البيت وذلك يلزم فيقال لنا شخص أحدث فى  
المصداق بطلت صلاة من فى البيت فخذنا (قوله وفارق ذلك) أى لو سلم الامام وحده الخ (قوله ويحث الاسوى  
الخ) اعتمد الفنى والى نأذى والى ما رأى وكذا اعتمد سم كياتى (قوله انه) أى المسبوق (قوله ويؤخذ  
منه) أى من البحث المذكور (قوله بقاؤه) أى المسبوق (معه) أى الامام (قوله والمعتد بخلافه) هذا مجموع  
بل المعتد بعدم الاستعرا بسم قول المتن (فى خطبة أنبئة الخ) أى وان لم تكن فى مصعد والخطبة بكسر  
الخاء الجمعية أرض خط عليها اعلام ليل أنه اخذها بالنسبة معنى وعش (قوله بالتعبير) الى المتن فى النهاية  
(قوله انكسر الغيران) جمع غار (قوله والسراديب) جمع سرداب يست فى الأرض (قوله والبناء الواحد  
الخ) ظاهره ولو كان لا يسمى فى العرف وهو محتمل تأمل بصرى أقول وفى النهاية من مثل ما فى الشرح  
واعتمد عرش على التهجج بغيره وقضته أى التعبير بالانبياء لا يصح اطلاقه ببناء واحد منسج استوطنه  
جماعة تتعبد بهم الجمعة وليس مراد فى ممر مانصه التعبير بها أى بالانبياء فمثل الواحد اذا  
كثيره عدد معتبر كالخبيث انتهى اه قول المتن (أوطان الجمع) أى التى يتخذها العدد الجمعون وطنا

يسبق جمعة أخرى فانهم قالوا يستحبهم الاستئناف ولهم انما الجمعة ظهر اوقد يفرق بان جواز الاستئناف  
فى مثلنا يلزم عليه ايما يقع فعل من الصلاة قضاء بعد ما كان فله اتمام بخلاف مسألة السبق ولكن قضيت هذا  
الفرق انه لو فرض وقوع الاخبار فى مسألة السبق بعد ان ساروا كفة وبقى من الوقت ما سار كفة أخرى فقط  
ان يلزم البناء يتمتع بالاستئناف وقد يلزم انتهى (قوله انما أتى على ما اعتد انه لا يشترط الخ) هذا المحصر  
يدل على انه لا فرق عند من بشرط البقاء بين ادراكه الثانى من أولها وادراكه وكوعها فابده فقط والام  
بأن هذا المحصر له يكتفى بحران البحث بمدركهما من أولها تأمل (قوله والمعتد بخلافه) هذا مجموع بل  
ادراك الجمعة تركوع الثانية بقاؤه مع ما أتى سلم والمعتد بخلافه كياتى (وقيل بتمهاجة) لانه تابع لجمعة صحيحة (الثانى أن نظام  
فى خطبة أنبئة) التعبير بالبناء والجموع للبالغ بالذبح والغيران والسراديب نحو الجبل كذلك والبناء الواحد كان كذا مظهر (أوطان  
الجمعية)

الجمعة بحيث تسمى بالداوقربة واحدة (٤٢٤) للاتباع والمراد بالخطئة كقولهم وصح به جمع متقدمون بمثل معدود

بحيث لا يظنون عنهما شأ ولا صفه إلا لحاجة تخيضا قول المتن (الجمعين) بقسده الميم إلى الصلين للجمعة معني  
فيهاية (قوله الجمعة) صفة أبنية أو أوطان سم واقصر المضي وشرح ما يقبل على الأول عبارة ما  
ولا يأتى تكرر الانبئة بجمعة والمرجع في العرف اه (قوله للاتباع) أي لانها لم تقبل في عصر  
النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين إلا في موضع واحد (قوله والمراد) إلى قوله أن في  
النهاية المتخى (قوله يحمل عدود الخ) أي ولو فضاء ولا فرق في العدود منها بين المتصل بالابنة والمتصل عنها  
كحكمة السبك أخذ من كلام الأمام واستحسنه الأذرى قالوا أكثر أهل القرى يؤخرون المسجدين جدار  
القرية عن سلاسله من نجاسة الهام وعدم انعقاد الجمعة فيه بدور في القاضي أي الطب قال أصحابنا في  
بن أهل القرية مسجدهم خارجا لم يحز لهم إقامة الجمعة فلا تفصله عن البين بمحول على انفصال لا بعده  
من القرية انتهى فالضابط في أن لا يكون بحيث تقصر الصلاة قبل مجازته نهايته معني (قوله وفيه نظر  
والوجه الخ) وفاقا لها يتوالت (قوله وكذا مهماله) أي لو صرح بكلام الشيخين بالضابط المذكور (قوله  
الوضع الخارج الخ) أي من محل الإقامة (قوله له) أي من حيث الإقامة وهو انقطاع الزرى  
(قوله فوالخ) أي المسجد المذكور (قوله ويردع عن ذلك الخ) أي لا يتردد في باب القصر أن الخراب  
حيث لم يهجره ولا يتخذ مزارع ولا حوطوا على العامردية بعد من الشدوي لم يكن متعلقا بين عراها  
بل في جانب منها وجئت فوالوجه أنه حيث لم يهجر وهذا المسجد والخراب الذي بينه وبين البلد ولا يتخذ ذلك  
مزارع ولا حوطوا على العامردية عدل المسجد والخراب من البلد وهذا لا ينبغي التوقف عما انحصر  
التوقف ما لو درس ما بين ذلك المسجد والبلد لم يبق الحدان بقايل صلاهما معا فاعزم ترددهم إلى ذلك  
المسجد سم (قوله أن ذلك الخراب) أي الذي بين المسجد والعامر (كذا) أي كالخراب المقتل بين العمران  
(قوله أن عدمها) أي عدم المسجد البلد (قوله نحو السبع الخ) السبع مفر من الضل كرى (قوله  
أن خرب الخ) ولا تعتقد غير بناء إلى هذ منتهى ومعني (قوله فاقوا) أي أقام أهلها على عمارتها ولو في  
غير مقام نهاية ومعهم ماله لو أقام غير أهلها العمارتها لم يحز لهم إقامتها فيها إلا لاستصحاب في حقهم ومفهومه  
أيضاً عدم الزوم بل عدم الجواز إذا قصدوا ترك العمارة سم على ج وهو ظاهر وبقي ما لو أقاموا ثم  
على العمارة وهم على نية عدمها أو العكس هل العبرة بنية الأولياء أم بنيتهم فنظر في الأقرب الأول وجوده  
وعدمه لا غير الكامل لا اعتداد بنيتهم في أيضا ما لو اختلفت نية الكاملين في بعضهم نوى الإقامة وبعضهم  
عدمها فنظر في الأقرب أن الصبرة بنيتهم نوى البناء وكان غيرهم معهم جماعة أعرب أحد البلد فيهم  
فتضمنهم تعلاهل البلد عر و قوله والأقرب أن العبرة بنيتهم نوى الخرب في أيضا ما لو اختلفت نية الأولياء  
(قوله فاقوا العمارتها) أي أو أطلقوا عر (قوله بخلاف القيم الخ) أي بخلاف ما لو نزلوا مكانها  
وأقاموا فاقوا عمارتهم فرب لا تصح جعلتهم فيه معني في نهاية (قوله وإنما يقال عر عبادة الشورى قال في البحر  
وحد الأقرب أن يكون بينه نزل ومزلة دون ثلثا متفرقا قال والاشئنا الزاج المعتبر العرف اه (قوله وهو  
منجى) اعتقد أنها يتوالت معني وسم وعر ما أتى به الشواب إلى من عدم محبة جعتم هو خارج عن الخطئة  
المجمعة عدم الاشتراط (قوله الجمعة) صفة أبنية أو أوطان (قوله ويردع عن ذلك الخ) أي لا يتردد  
في باب القصر أن الخراب حيث لم يهجره ولا يتخذ مزارع ولا حوطوا على العامردية بعد من الشدوي لم يكن متعلقا بين عراها  
بل في جانب منها وجئت فوالوجه أنه حيث لم يهجر وهذا المسجد والخراب الذي بينه وبين البلد ولا يتخذ ذلك  
مزارع ولا حوطوا على العامردية عدل المسجد والخراب من البلد وهذا لا ينبغي التوقف عما انحصر  
التوقف ما لو درس ما بين ذلك المسجد والبلد لم يبق الحدان بقايل صلاهما معا فاعزم ترددهم إلى ذلك  
المسجد سم (قوله أن ذلك الخراب) أي الذي بين المسجد والعامر (كذا) أي كالخراب المقتل بين العمران  
(قوله أن عدمها) أي عدم المسجد البلد (قوله نحو السبع الخ) السبع مفر من الضل كرى (قوله  
أن خرب الخ) ولا تعتقد غير بناء إلى هذ منتهى ومعني (قوله فاقوا) أي أقام أهلها على عمارتها ولو في  
غير مقام نهاية ومعهم ماله لو أقام غير أهلها العمارتها لم يحز لهم إقامتها فيها إلا لاستصحاب في حقهم ومفهومه  
أيضاً عدم الزوم بل عدم الجواز إذا قصدوا ترك العمارة سم على ج وهو ظاهر وبقي ما لو أقاموا ثم  
على العمارة وهم على نية عدمها أو العكس هل العبرة بنية الأولياء أم بنيتهم فنظر في الأقرب الأول وجوده  
وعدمه لا غير الكامل لا اعتداد بنيتهم في أيضا ما لو اختلفت نية الكاملين في بعضهم نوى الإقامة وبعضهم  
عدمها فنظر في الأقرب أن الصبرة بنيتهم نوى البناء وكان غيرهم معهم جماعة أعرب أحد البلد فيهم  
فتضمنهم تعلاهل البلد عر و قوله والأقرب أن العبرة بنيتهم نوى الخرب في أيضا ما لو اختلفت نية الأولياء  
(قوله فاقوا العمارتها) أي أو أطلقوا عر (قوله بخلاف القيم الخ) أي بخلاف ما لو نزلوا مكانها  
وأقاموا فاقوا عمارتهم فرب لا تصح جعلتهم فيه معني في نهاية (قوله وإنما يقال عر عبادة الشورى قال في البحر  
وحد الأقرب أن يكون بينه نزل ومزلة دون ثلثا متفرقا قال والاشئنا الزاج المعتبر العرف اه (قوله وهو  
منجى) اعتقد أنها يتوالت معني وسم وعر ما أتى به الشواب إلى من عدم محبة جعتم هو خارج عن الخطئة

وان

قوله ههنا خطئة وفيها يأتي بأربعين شرط الصحة كون الأربعين في الخطئة وأنه لا يصح ترك واحد من عددهم  
بما فيه صرح بها صلاتهم الجمعة بسلامة ما بها بشرط وهو متخير بكلامهم في شرط الغنوة الكافية بتقصيه أيضا





اعتبار من يغلب فعلهم لها عادتوان (١٢٦) ضابط العسر أن يكون في مشقة لا تحتمل عادة (في مكان) واحدا منها ولو غير مستبعد فبحوز

اجتماعهم بسبب واحد منهم فقط بان سهل اجتماع واحد او عسر اجتماع الجميع أنه يجوز التعدد اه  
وفي الكبردى عن الابعاب وكذا في عرش سم والزيادى على المنهج عن رم ما نقله (قوله اعتبار من  
يفسح الخ) فدخل الارفاق والصبيان حتى أى الحامون غالباً (قوله وان ضابط العسر الخ) عطفت على  
قوله اعتبار من يفسح الخ (قوله أن تكون فيه) أى فى الاجتماع فى مكان واحد من البلد (قوله مشقة الخ)  
امالك فترهم أولقتل بينهم أول بعد اطراف البلد عيا رب واحدنا كالى الخارج عن البلد ايعاب أى ان  
يكون من يعطى فها لا يبلغهم الصوت بشر وطاة الآية اه كرى على بافضل و باقى الشرح ضبطاً آخر حذف  
البعدين سم غيرهما (قوله ولو فى غير مسجد) أى مع وجود مسجد ولو كان فى البلد مسجدان وكان أهل  
البلد اذا صاوا فها وسعاهم مع التعدد وكان هناك محل متسع كز يتعد اذا صاوا فها لا يحصل التعدد هل  
يتعين عليهم فعلها فيه فيمنظر والاقر بنهم حرصاً على عدم التعدد عرش أقول ولو وقع لهذا الرد فغان كلام  
الشارح وانها يتوالتنى هاهنا ربح في تعين نحو الزاوية في هذا كرك (قوله فبحوز الزاوية الخ) أى لان الشافعى  
دليل بعد اذوا هاهنا يقين بمجاين وقيل ثلاثاً بل ينكر عاهم فلهذا لا كثر على عسر الاجتماع بها بقوته  
(قوله بحسب الحاجة) ومع ذلك يسر لن صلى جمعة في عسر اجتماعهم لم يعسر سبق جعته أن يعيدها  
ظها خروجه من منع التعدد ولو لحاجة فيخافو سم وباقى الغنى والنهاية ونشرح بافضل مثله  
(قوله قالى الاور) أى عاطفا على عسر اجتماعهم الخ (قوله والاول لا يحتمل الخ) قد يقال أى اجتماعهم ما  
تقر من أن العمرة فى موقف مؤذن بالاجتماع فها الذى على السامعين لا يحتمل إقامة الجمعة فيشذ بنوع من  
كلام الاور على ما ساقى صرى ولك أن تجيب عنه أخذاً بما فى سم بان محل ما تقر اذالم بنات إقامة  
الجمعة محل البعد (قوله ان كان البعد محتمل الخ) بل هو محتمل لو كان محتمل يسمع منه حيث لحقه بالحضور  
مشقة لا تحتمل عادة لتحقيق العذر المحوز للتعدّد حيث ذولع هاهنا اذ الاور ولا بنات ذلك قولهم يجب  
السمى من الغمر على بعده لالان محله اذالم بنات إقامة الجمعة في محله فاحصل أن مشقة السعى التى لا تحتمل  
عادة بحوز التعدد دون الترك رأساً مر اه سم أقول وهذا هو الظاهر الموافق لاضطهم بعسر الاجتماع  
بان تكون في مشقة لا تحتمل عادة (قوله وظاهر ان كان محتمل لو شرح الخ) بل وان كان لو خرج أدر كها  
حيث شق الحضور سم (قوله كاسم) أى فى شرح ان كان سفر امبا سم (قوله كذلك) أى محتمل  
لو خرج منه عقب التجر لم يدرك الجمعة (قوله ومن ثم اطل السبى الخ) فاحتمل اطل على جمعة يناد تعدد  
فيما لجمعة بحسب الحاجة ولم يعلم سبق جعته أن يعيدها ظهر اخر جاعن الخلاف مقرر و شرح بافضل ونهاية  
قول المتن (وقيل لا تستثنى هذه الصورة) هذا ما اقتصر عليه صاحب التنبية كالشيخ أبى حامد ومابعه  
وهو ظاهر النص وانما سكت الشافعى رضى الله تعالى عنه على ذلك أى انه يدبى بغداد لان المنه ليد ينكر على  
مجهود وقد قال أوجهة بالتعدّد مفعلى ونهاية (قوله وقال الخ) وصف فيه أربع مصنفات نهاية (قوله  
على ذلك) أى الانتصار على جمعة واحدة (قوله أحدث المهدي) أى فى أيام خلافة قول المتن (ان حال  
الخ) أى كيفة اذ نهاية (قوله أكثر من جمعة) اسم التفضيل ليس على بابه قول المتن (ان كانت) أى  
البلدة نهاية (قوله والتمه قائله) أى التزم الجواب صاحب القيل ليدفع الاعتراض (قوله يجعلها) الى  
قوله كاي قبل فى النهاية وانفى الاقوله ويجعله الى يعرف قوله وابه أرمع و (قوله يجب لا يجوز زفه  
التعدد) وذلك بان لا يعسر اجتماعهم بكان على الاول ومطلقا على الثانى وان لا يجوز نهى على الثالث وان

الزيادة بحسب الحاجة لا غير  
قال فى الاور أو بعدت  
أطراف البلد أو كان بينهم  
قتال والاول محتمل ان كان  
البعد جعل لا يسمع منه  
نقلها بشر وطاة السابقة  
وظاهر ان كان محتمل لو خرج  
منه عقب الغمر لم يدركها  
لانه لا يلزمه أنسى المالا  
بعد الغمر كاسم وحيد فغان  
اجتمع من أهل محل البعد  
كذلك ان يكون صلا الجمعة  
والا فالظاهر والثانى ظاهر  
أيضاً قبل فثبتت أو بعين  
تأويلها إقامة الجمعة (وقيل  
لا تستثنى هذه الصورة)  
وتحتمل المشقة لا تقرر  
انها لم تعدد فى الزمن الاول  
ومن ثم اطل السبى  
الانتصار له نفساً ولو بسلا  
وقال انه قول أكثر العلماء  
ولا يحفظ عن صحابى ولا  
تابعي يجوز تعدد اهل منزل  
الناس على ذلك الى أن  
أحدث المهدي بغداد  
معاً آخر (وقيل انما لم يزد  
عظيم) بحوز الى سباحة  
(بين منقها كائنا بكدلين)  
فلا يقام فى كل شق أو شجر  
من جمعة واعترضه الشيخ  
أبو حامد بنابه يلزمه جوار  
فصر من دخل من أحدهما  
الى الآخر بقصد السفر  
والتمه قائله (وقيل ان  
كانت قرى) متفاصلة  
(فاصلت) عبارتها  
(تعدد الجمعة بعددها)  
أى تلك القرى استعصارها  
لحسب كمها الاول (ولو سبها جمعة) يجعلها بحيث لا يجوز زفه التعدد (فالجمعة السابقة) لجمعة الشريعة

ولا تحبث طائفة بانهم  
مسوقون بأخرى أوها  
نظرا والاستئناف أفضل  
وحمله كالمسوقين إنهم  
يكنهم أدوال جمعة السابقين  
والآنهم القطع لادراكها  
ويعرف السبق بغير عدل  
رواية أو معذور كالمسوقين  
كما يقبل اخباره بخاصة على  
الصلى وأما لم يقبل في عدد  
الركعات خبره الغير لانه  
لا يدخل فيه لانه ما  
في قلب الصلى (وفي ذلك ان  
كان السلطان مع الثانية)  
أما كان أو ما أو ما في  
الصحة) والاداء الى  
تقويت جمعة أهل البلد  
بمداوة شرعية ونائب  
السلطان حتى الامام الذي  
ولاه منه في ذلك وكذا الذي  
أذن فيها أما يجوز فيه  
التعدد فتعدت زيادة على  
الحاجة فتصعب السابقة الى  
أن تنهى الحاجة ثم تبطل  
الزائدات ومن شك في أنه من  
الاولين أو الآخرين أو في  
ان التعدد لحاجة أو الزائدة  
الاعادة فيما يظهر كما يعلم مما  
يأتي فان قلت كيف سمع  
هذا الشك بحرم أو لا وهو  
متردد في السلطان قلت  
لا نظر لهذا التردد لاحتجال  
أن يظهر من السابقات  
الحاجة اليهن فقص ذلك  
لان الأصل عدم مقارنة  
المبطل ثم إن لم يظهر شيء  
الاعادة

لا تكون البلدة في الأصل ترى على الرابع عشر (قوله ولو أخرت الخ) ببناء المفعول قصد جملوا كان  
الغير واحد في ردائي أن خبر الواحد كلف كسأنفي قوله ويعرف السبق بغير عدل رواية الخ (قوله  
بانوى) أى طائفة أخرى (قوله آخرها ظهرا) أى كالأخرى الوقت هوهم تها لغيرى وثنا قال الرشيدى  
قوله در آخرها ظهرا لا يفتى اشكاله لان قضية الاحتياط قول الغيرين وجوب الاستئناف لان حاصل  
اخبارهم سبق آخرى لهم أن يحرمه ولا باطل في وقوعه مسبوقا بجمعة صحيحة والفرق بين هذه وما يخرج  
الوقت وهم فيها أنهم هنالك أحرموا بالجمعة وقتها والصوره أنهم يحلون خروجها في أثناءها فعدوا  
بخلاف هذا فتأمل اه (قوله الاستئناف أفضل) أى ليصح ظهورهم بالاتفاق معنى (قوله ويحمله) أى  
بمحل جواز الأمرين (قوله ان لم يكن الخ) أى وفيما إذا اتسع الوقت والآنهم الاعام ظهرا أخذنا بما  
يأتى (قوله ويعرف السبق بغير عدل الخ) فاجاب العذر الواحد كاف في ذلك كما استظهره شيخنا معنى وثناية  
(قوله بغير عدل) واما الخ) صور به حالان كلاهما بالجمعة فوضع تركه للجمعة والاخبار بالسبق سم  
وبعارة عش أى وغيرهما ممن لا يفتى عليه التخصيص بغير عدل من المسجود باده على الاربعين لتصح  
الخطبة في غيبته اه (قوله خبر الغير) أى إذا لم يبلغوا عدد التواتر (قوله لا يدخل فيه) أى الغير  
العدد (قوله لا تطلع الخ) أى فلا تطلع عليه أو لا تطلع على المن (وفي قولنا كان الخ) قال البلقيني هذا  
القول مقيد بالام لان لا يكون وكيل الامام مع السابقة فان كان معها فالحقيقة السابقة نهاية ومعنى  
(قوله والا) أى بان قلنا بصحة السابقة مطلقا (قوله جمعة أهل البلد) أى جمعة أكثرهم المصلين مع الامام  
مضى (قوله الذى يراه) الضمير المستتر للمصنف كما هو صريح من صريح النهاية أو المصنف اليه كما هو صريح  
صريح المعنى والاول أكثر استعمالا وأقربها (قوله اذن) أى السلطان أو نائبه (قوله أما ما يجوز الخ)  
بغير قوله المتقدم حيث لا يجوز زيادة التعدد (قوله تبطل الزائدات) أى فيجب على مصلها ظهور يومها  
نهاية (قوله ومن شك) أى عند الاحرام بدليل ما يأتى من السؤال والجواب ولا يفتى أن هذا الشك حاصل  
الشك في أن جتمعت القدر الزائد على الحاجة فتصعب ما طالع أو الحاجة اليه ففى جمعة سم أقول وكذا حكم  
الشك بعد الفراغ كما يأتى في قول المصنف فلو وقعته ما أو شك استوفت الخ وشرحه (قوله في أنه من الاولين  
الخ) وهذا موجود لأن فتح كل من أهل مصران كلامهم لا يعلم جمعة سابقة أو لا ومعهم لكل  
أحدان هناك فوق الحاجة فيجب عليه فعل الظهر عش وياق عن شيخنا مشله (قوله ولا آخر الخ) أى  
والفرض ان هناك ما لا يحتاج اليه بغير حاجتي (قوله لم تنه الاعادة) أى اعادة الجمعة سم أى كالمسوقين  
ظاهر كلام الشارح وفيه ان الشك لا يزول باعادة الجمعة فالظاهر ما حرمه النهاية من لزوم الظهر بغيره ومن  
لم يعلم هل جتمعت من المصنفات أو غيرها وجب عليه ظهر يومها اه وحمل عش والكردى كلام الشارح  
على ما وافقه ففسر الاعادة فيه باعادة الجمعة ظهرا (قوله ان يظهر) أى أحرم به التردد (قوله من  
السابق الخ) أى وأنه هو السابق (قوله لم تنه الاعادة) أى اعادة الجمعة وظهرا ان علم أن وقت  
الحاجة لم ينقض فان علم انقضائه لم يلزم الاعادة بل لم يجز وقد فاتت الجمعة وان شك في فعل يومه ثم ان لم يظهر شيء  
تلزم الاعادة أيضا وبود التفصيل المذكور أو كيف الحال سم وقوله ان علم ان وقت الحاجة الخ ونسبه  
كان لو نخرج أدرك صاحب شق الحضور (قوله بغير عدل رواية أو معذور) صور به حالان كلاهما  
الجمعة فتصعب تركه للجمعة والاخبار بالسبق (قوله ومن شك) أى عند الاحرام بدليل ما يأتى من السؤال  
والجواب ولا يفتى ان هذا الشك حاصله الشك في أن جتمعت القدر الزائد على الحاجة فتصعب ما طالع أو الحاجة  
اليه ففى جمعة فعل حكمه على قوله فلو وقعته ما أو شك استوفت الخ ففسر ذلك انه إذا استأنفها  
برئى حيث لم يقارن استئناف القدر الزائد وان سبقه بالفعل أو لا وان مقتضى شكه عدم اجرائهم ما فعلوا ولا  
فليتأمل (قوله تلزم الاعادة) أى اعادة الجمعة وظهرا ان علم ان وقت الحاجة لم ينقض فان علم انقضائه لم  
تلزم الاعادة بل لم يجز وقد فاتت الجمعة وان شك في فعل يومه ثم ان لم يظهر شيء تلزم الاعادة أيضا وبود التفصيل

انه اذا علم ذلك فاشمعي لزوم الاعادة وقوله أو كيفما خالو يظهر انه صير الى ضيق الوقت فان تبين ان جمعة من الصلوات فلا شيء عليه ولا يجيب عليه الظاهر ثم رأيت قال الكردى قوله تلزم الاعادة أى أعادتها ظهرا لاجبة لانها غير مكتملة كما هو ظاهر وعلم من هذا ما مر فى الجملة من انه لو اقتضى عن مجوز كونه أمياد لم تبين كونه قارنا لزمته الاعادة انه لو شك فى بعض من الاربعين لم يضمن انه من أهل الجملة أم لا ولم يبين الحال لزمته الاعادة لان كل واحد منهم بالنسبة الى آخر من اه أى على ما يأتى فى الشرح خلافا للنهاية والمغنى وغيرهما (قوله براء أكبر) الى قوله وقيل فى النهاية والى قوله وبحساب المغنى (قوله براء أكبر الخ) أى وان سبقه الآخر بالهمز مغنى (قوله الاربعون) أى تكمله الاربعين عبارة عن النهاية والمغنى تسعة وثلاثون (قوله المتأخر) أى الامام المتأخر احواله من احوال امام آخر (قوله لان الخ) تعيل للمعنى (قوله تبين الاعتقاد) أى وتبينت جمعة للسبق ولم تنع على غيره افتتاح جمعة أخرى نهاية ومغنى (قوله) وقيل الخ عبارة عن المغنى وقيل الثانى تعيل الصفة لان الامام لا يعرفه مع وجوده بل كمل من دليل أنه لو سلم الامام فى الوقت الخ (قوله كبرى) أى فى شرح والمسبوق كغيره (قوله سبق الهمزة) أى من الله مغنى (قوله من تلحق الخ) بيان للمتأخر مع عبارة الكردى قوله من عليكم أى أن آخرهم السلام كما هو المعهود (قوله والاسلام) أى أن آخرهم من عليكم بان قال عليكم السلام اه (قوله يعمل) الى التنبيه على النهاية والمغنى الاقوله للتردد فى الاحتمال تقدم قول المتن استوفى جمعة أى فلما أس من استئنافها صلى الظهور وفى هذه الحالة بقية أم ومنا يندب سنة الجمعة لتقليد دون البعدية أما ندى القليلة فتبعا لوجوب الاداء على الجمعة لاحتمال ان يسبق وأما عدم ندى البعدية فلا بد بالجمعة والاشارة تبين عدم استوفائها وانما يجب كفاية الجماعة فى الظهور لانه الذى صار فرض الوقت (فرع) حيث تعددت الجمعة طلب الظهور وجوب بان لم يحز التعدد وندى بان صار فرضا من منع التعدد مطلقا أى سواء كان بقدر الحاجة أو زائدا عليها م (قوله لتدفعهما فى المخرج) أى فليست احدهما أولى من الاخرى مغنى (قوله مع أن الأصل الخ) لا يقال هذا بعينه مع وجوده وتلحقه فى الاماكن غير محتاج السأولا وقد قلتم فبعدم وجوب الاعادة لانا نقول الاحتمال فى هذه الصلوة تأخير من الاحتمال فى الجمعة لأن الشك فى الجمع قبل فى الاعتقاد حلى اه يصحى (قوله ومع اخبار العدل) أى بالسبق بقى ما تعرض عليه بخبرنا فى الزركشى انه يقدم المفسر بالسبق لانه معناه يادعته وانزع فى الابهاب بالسبق انما يرجع اذا كان

الذكور أو كيفما خالو فليصروا (قوله والمعتبر سبق الغرض براء أكبر الخ) فان قلت بنهاج الراى يبين القول من أول التكثير فى سبق براه وان تأخرت راؤه عن راء الآخر تبين سبقها به فكان ينبغي اعتبار الابتداء وقت السابق بالراه تبين دخوله قبل تمام احواله الا ان وقتها من الاعتقاد قبله قبل تمامه وهو مانع من انعقاده فلما لم يقدّر اعتبار الانتهاء (قوله فى المتن فلو وقعت معا أو شكا استوفى جمعة) فلما أس من استئنافها صلى الظهور وفى هذه الحالة بقية أمور منها يندب سنة الجمعة لتقليد دون البعدية أما ندى القليلة فتبعا لجواز اتمامه على الجمعة وانما يجوز الاداء قبلها بل وجب لاحتمال ان يسبق ومن لا يؤمر مشروعية اتمامه عليها شرعية سننها المتقدمة والامتنع الاداء فى الجمعة وأما عدم ندى البعدية فلا بد بالجمعة والاشارة تبين عدم استوفائها وانما يقع ليس فرض وقتها فلم يبق له بل القياس انقلاب ما وقع من الجمعة وتقليدتها تفصلا مطلقا ومن هنا ظهر ان ندى القليلة منوط بحواز الاداء لم يبق له بل القياس انقلاب ما وقع من الجمعة وتقليدتها تفصلا فلما لم يقدّر اعتبار كفاية الجماعة فى الظهور لانه الذى صار فرض الوقت والجمعة فى فرض الوقت واجبة كفاية فلما لم (قوله فى المتن استوفى جمعة) فلما أس من استئنافها صلى الظهور واكتفى شيئا للشهاب الرولى بالناس العادى بان حوت العادة بعدم استئنافها بشرط شيئا عند الجدل بالناس الحقيقى بان يضيق الوقت ويؤداهم لم يولم بفعلوا شيئا مطلقا المتنع الظاهر الاعتراض فى الوقت فلما لم (فرع) \* حيث تعددت الجمعة طلب الظهور وجوب بان لم يحز التعدد وندى بان صار فرضا من منع التعدد مطلقا أى سواء كان

(والمعتبر سبق الغرض) براء أكبر من الامام وان لم يبقه الاربعون الابداد احواله روى المتأخر لان براه يبين الاعتقاد والعديد تابع فلم يعتبر وقيل هو المعتبر ويدلله أن الامام لو سلم فى الوقت والقوم خارجا فلا جمعة للجميع وبحساب براه يفسر للتبسيط فى السابق ليكون الشكل فى الوقت ما يقتضيه ثلثان الوقت هو الأصل كبرى (وقيل) سبق الهمزة وقيل سبق (التمثيل) وهو السلام أى مع المتأخر منسمة من عليكم والاسلام كما هو ظاهر وذلك لان من بعده من عروض مقدس للصلوة بخلاف الغرض (وقيل) للعتبر السابق (بأول الخطبة) بذه على ان الخطبتين يدل على الركعتين (فلو وقعتا) بمجلس متبع تعددها فيه (معاً أو شكا) أو وقتاً معاً أو مرتبة (استوفى جمعة) ان اتسع الوقت لتدفعهما فى الجمعة واحتمالها عند الشك مع ان الأصل عدم وقوع جمعة مجزئة فى حق كل طائفة ولا أثر للتردد مع اخبار العدل لان الشارع أعلم بخبرنا فى نحو ذلك مقام اليقين



صلاواظهر) التيقن وقوع جمعة صحبة (٤٣٠) في نفس الامر لكانهم غير معلومة ما عينته منه الاصل بقا الغرض في حق كل فائزتهما الظاهر

الاجتماع بإمكان تلك الجمع فلا يجب على أحد من فصلهم صلاة ظهر يومها لكنها تستحب وبما من خلاف قول جمعة لان الغولتين (الرابع) ضمير مجزئتين (الرابع) الجماعة) باجماع من بعده به لكن في الركعة الاولى بخلاف العدل لا يمين بقائه الى سلام الكل حتى لو أحدث واحد من الاربعين قبل سلامه ولو بعد سلام من عدم انهم به قلت جمعة الكل وقد يشكك علمه ما يأتي أنه لو بان الاربعون أو بعضهم جحدت جمعة للامام لاستقالة والمعتصر منهم تبعاله وقد يجعل بان الذي دل عليه منه هم حيث عبروا عنها بأحد وثوبين أن الفرض هناك ظهر بطلان سلامه قبل سلامه ويجتنب في فرق بان العدد ثم جحدت صورته الى السلام فلم يؤثر تبيين الحدث الرابع لما يأتي ان جماعة الحديث صحح بحسبنا انوا بخلاف ما هنا فان خروج أحد الاربعين قبل سلام الكل أبطل وجود صورة العدد قبل السلام فاستقال القول بالصحة عند علمه فاعلم بين حدث الواحد حدثا بعد سلامه وسلامهم لم يؤثر لانه من جزئيات تلك حديثا واختلاف في اشراط تقدم اجرام من تعقد بم على غيرهم والمنقول الذي عليه جميع محققون كابن الزعة والاسنوي وغيرهما أنه لا بد منه وجرت عليه في

الاجتماع بإمكان تلك الجمع فلا يجب على أحد من فصلهم صلاة ظهر يومها لكنها تستحب وبما من خلاف قول جمعة لان الغولتين (الرابع) ضمير مجزئتين (الرابع) الجماعة) باجماع من بعده به لكن في الركعة الاولى بخلاف العدل لا يمين بقائه الى سلام الكل حتى لو أحدث واحد من الاربعين قبل سلامه ولو بعد سلام من عدم انهم به قلت جمعة الكل وقد يشكك علمه ما يأتي أنه لو بان الاربعون أو بعضهم جحدت جمعة للامام لاستقالة والمعتصر منهم تبعاله وقد يجعل بان الذي دل عليه منه هم حيث عبروا عنها بأحد وثوبين أن الفرض هناك ظهر بطلان سلامه قبل سلامه ويجتنب في فرق بان العدد ثم جحدت صورته الى السلام فلم يؤثر تبيين الحدث الرابع لما يأتي ان جماعة الحديث صحح بحسبنا انوا بخلاف ما هنا فان خروج أحد الاربعين قبل سلام الكل أبطل وجود صورة العدد قبل السلام فاستقال القول بالصحة عند علمه فاعلم بين حدث الواحد حدثا بعد سلامه وسلامهم لم يؤثر لانه من جزئيات تلك حديثا واختلاف في اشراط تقدم اجرام من تعقد بم على غيرهم والمنقول الذي عليه جميع محققون كابن الزعة والاسنوي وغيرهما أنه لا بد منه وجرت عليه في

الاجتماع بإمكان تلك الجمع فلا يجب على أحد من فصلهم صلاة ظهر يومها لكنها تستحب وبما من خلاف قول جمعة لان الغولتين (الرابع) ضمير مجزئتين (الرابع) الجماعة) باجماع من بعده به لكن في الركعة الاولى بخلاف العدل لا يمين بقائه الى سلام الكل حتى لو أحدث واحد من الاربعين قبل سلامه ولو بعد سلام من عدم انهم به قلت جمعة الكل وقد يشكك علمه ما يأتي أنه لو بان الاربعون أو بعضهم جحدت جمعة للامام لاستقالة والمعتصر منهم تبعاله وقد يجعل بان الذي دل عليه منه هم حيث عبروا عنها بأحد وثوبين أن الفرض هناك ظهر بطلان سلامه قبل سلامه ويجتنب في فرق بان العدد ثم جحدت صورته الى السلام فلم يؤثر تبيين الحدث الرابع لما يأتي ان جماعة الحديث صحح بحسبنا انوا بخلاف ما هنا فان خروج أحد الاربعين قبل سلام الكل أبطل وجود صورة العدد قبل السلام فاستقال القول بالصحة عند علمه فاعلم بين حدث الواحد حدثا بعد سلامه وسلامهم لم يؤثر لانه من جزئيات تلك حديثا واختلاف في اشراط تقدم اجرام من تعقد بم على غيرهم والمنقول الذي عليه جميع محققون كابن الزعة والاسنوي وغيرهما أنه لا بد منه وجرت عليه في

الجواب لعدم الاشتراط وهو المذهب الكردى على باطل وقوله والتعففه توقف بل آخر كلام الغفلة كالصريح  
في عدم الاشتراط (قوله لعدم الاشتراط) متعلق بالمتصرفين وأقبح بعدم الاشتراط المشابه الرولى سم (قوله  
بما يشبههم) أى المنتصرين و (قوله مأمراً) نقلاً أى فى شرح والتعريف فى التحريم و (قوله وما يأتى) أى فى  
المتن نقلاً (قوله وعلى الرولى) أى الاشتراط (قوله كاسر) أى فى الجماعه فى شرح أوصل باب نافذ كردى  
(قوله هنا) أى فى الجمعة (قوله عدم اشتراط ذلك) أى ناخوالا فعلا و (قوله ثم) أى فى الرابطة (قوله ونسبة  
الافتقار) الاتسب لاستثناها الا فى حد فقهنا (قوله كاسر) أى فى باب الجماعه فى (قوله لا) تالاقتداء  
الح) اقتصر الثبات على ما على استثناء الامامة بعبارة (قوله) فى نسبة الامامة فقبض هنا فى الاصح لفصله  
الجماعه اه ولعل وجهه أن نقلا اقتداء شرط فى جماعه فغير الجمعة أضافوا قول المتن (أن تقام بأمره) أى  
منهم الامام ومحل ذلك فى غير صلاة ذات الرقاب ما فيها فيشترط بأمره على الاربعين لعزم الامام بأمره  
وبقائه فى وجه العدو ولا يشترط بلوغهم أو بعينه على الصحيح لا ثم تبع للاولين نهاية أى بل يكتفى  
بواحد كباقي فى صلاة الخوف عن قول المتن (أمره) أى بواحد كالمقتضى كقوله فى الرضى نقل عن  
الرولى شيخنا عبارة سم ولو وجد بيان منصفان بحث عند اثنين فى باب المرات فبل بعدان هنا اثنين لوجه  
أنهما بعدان هنا اثنين بل فى عبارة ابن القطان أن حكمهما حكم الاثنين فى سائر الاحكام واه وسئل  
الباقى عن أهل قول بل يبلغ عددهم أو بعينه بل يصلون الجمعة أو الظاهر فأجاب رحمه الله تعالى بأنهم يصلون  
الظهر على مذهب الشافعى وقد أجاز جمع من العلماء أن يصلوا الجمعة وهو قولى فاذا قلوا أى جميعهم قال  
هذه المقالة فأنهم يصلون الجمعة عن احتياط أو أصلا الجمعة الظهر كان حسنات فالحسين وتقدم عن الجهرى  
ما وافقه وقول رسالة الجمعة للشيخ عبد الفتاح القزوينى سئل الشيخ محمد بن سليمان الكردى عن المذموم  
بأنى أن الجمعة إذا لم تستوف الشرط وصلى بتقليد أحد المذاهب أو أداها المصلون أعادها فظهر أهل  
يجوز ذلك أم لا وأجاب بأن ذلك لا يستلزم منه بل هو الاضطراب والى الخلاف وفى الامداد ولا يجوز  
اعادة الجمعة طهورا وكذا عكسه لغير العذر وقله عند الاتفاق على صحة الجمعة لا عند وجود خلاف قولى  
عدم صحتها ثم أذهب التفسير فى صحة الجمعة شرط لا بد من وجوه أو تقليد من وجودها والاصح للجمعة قولى  
مذهب الرضى فرأى من التلخيص المختار أجازوا من الشرط المعتبر فى مذهب مالك القائل بأعادتها  
بأنى عشر رجلا طهروا قالوا بعرب البصرة والمكان من المنى والوضوء الثلث فى الحديث ومسح جميع الرأس  
فى الوضوء والموازية بين أعضاء الوضوء والى ذلك فى الوضوء والغسل ووضع الأنف على الارض فى السجود  
وضوء الدين مكشوفتين على الارض ونسبة الخروج من الصلاة وإن يكون الامام بالفاو لا يكون فاسقا  
بجواهر وأن يكون الخطيب هو الامام وأن تكون الصلاة فى المسجد الجامع وسئل رحمه الله تعالى إذا فقدت  
شرط الجمعة عند الشافعى فما حكمها وأجاب بأنه يحرم فعلها حيث دللناه ليس بعبادة فاسدة ثم إن قال بصحتها  
من يجوز تقليده وقوله الشافعى فتقليد المذهب بجماعته وطهروا فعلها حيث دللنا على يجب ثم إذا أرادوا أداها  
ظهورا ورجاء من الخلاف فلا بأس به بل هو مستحب حيث دللنا على منفردا وقولهم لا تعاد الجمعة ظهرا لمحل فى غير  
العذر ومن منهم من وقع فى صحة جعفر خلاف وسئل الشيخ محمد صالح الرئيس مفتى الشافعية عما شرفة  
رحمته الله تعالى هل يسر إعادة الجمعة ظهرا إذا كان امامها متخالفها وأجاب بقوله نعم تسر أعادتها ظهرا حيث دللنا  
ولو منفردا فقولهم كل صلاة سوى فيها خلاف تسر أعادتها ولو فرادى ولا شك أن هذه مما حرم الخلاف فى  
صحتها كما نبه على ذلك الحق فى باب صلاة الجمعة وسئل رحمه الله تعالى عن أهل قرية يتقون الاربعين يصلون  
الجمعة تادرن الامام مالك فى عدم جعلهم بشرط الجمعة عند وقال لهم امامهم ما ملوا وكفى ذلك التقليد  
فأجاب بقوله نعم حيث تنصوا عن الاربعين جاز التقليد للامام مالك لكن مع العلم بالشرط والمطهر عند  
(قوله لعدم الاشتراط) أى فى عدم الاشتراط مع الشهاب الرولى (قوله أن تقام بأمره) أى لو صلاها الاربعون  
فى قرية أخرى لم يضر وأمرهم وأعادوها فيها فى حق تلك الاعادة وهل يسقط عنهم أم التعطيل أو دفعه

لعدم الاشتراط لكن مما  
يؤيدهم مأمراً نقلاً أن  
احرام الامام هو الاصل وأنه  
لا عين بأمره العدد وما يأتى  
أنه لو بان حدث للمؤمنين  
انعتقدت الامام فعمل أن من  
لم ينعقد بهم وغيرهم كلهم  
تبع للامام وأنما سحيت  
انعتقدت لهم بنظر للمؤمنين  
قبل وعلى الاول لا عين  
تأخر أفعالهم من أفعال  
من تنه قد به كالاحرام  
انتهى وهو بعيد جدا  
لوضوح الفرق بين الاحرام  
وبغيره كاسرى الرابطة فى  
الموقف بل الصواب هنا  
عدم اشتراط ذلك وإن قلنا  
باعتباره لم يوضح الفرق  
بين البابين (وشرطها) أى  
الجماعه فيها (كغيرها)  
من الجماعات كالقرب  
ونسبة الاقتداء وعدم المغالفة  
القاسية والعلم بأفعال  
الامام وغير ذلك مما سار  
نفا الاقتداء والامامة فأنما  
شرطان هنا لا اعتقاد كما  
مراد لا يمكن انعقاد الجمعة  
مع الانفراد (و) انخست  
بأمره أمور أخرى منها  
(أن تقام بأمره)

والعمل به أيضا وتسأل الاعادة وأما قول مامهم لهم وبكى الخ فان أراد بذلك أنه لا يشترط العلم بالشرط فهو قول غير صحيح انتهى ما تيسر نقده من تلك الرسالة باختصار **(قوله وان كان)** إلى المتن في النهاية الاقوله وقباسه إلى أومن الجبن **(قوله وان كان)** من بعضهم الخ أي المتوطن بهذا الحقل وهو شامل للامام وهو مقبوه وان بادر هر بالخالفه ونبقى صحة الاعادة المذكورة من كاهم أيضا سم **(قوله أومن الجبن الخ)** عطف على قوله مسلما عبارة النهاية بقوله تعديا بعين من الجبن أو منهم ومن الاتساق له القمولى وقبسه الدميرى في حياة الجوانب على اذا تصور وبصورة بنى آدم اه قال سم هذا أى التقيد جوى على الغالب لا شرط بل حيث علم أول من انهم جن ذكور كفى وان تصور وبصورة غير بنى آدم هر اه وأقره عش وعبدالقلوبى وشخنا والبصرى التقيد عبارة شخنا ولو كان الاربعون من الجبن سمحت بهم الجمعة كالى الجواهر حيث علمت ذكورهم وكافوا على صورة الأديمين وقال بعضهم لا يشترط كونهم على صورة الأديمين بخلاف ما لو كانوا من الملائكة لانهم غير مكلفين اه وستأفى عبارة البصرى **(قوله كما قاله القمولى)** قد يقتضى الاكتفاء بكون بعض الاربعين من الجبن أنه لو أقامها أو بعون من الجبن مستوطنون بالقصر به لم يأثم انس القرية بتعطيل القرية منها حتى يجوز لهم الذهاب لفعليها في قرية أخرى وقد سبق بعد ذلك فليحصر سم على حج اه عش **(قوله ان علم الخ)** وهل يشترط انصتارهم كونهم في أرضنا أو في الأرض الثانية أم لا يشترط فتعقد بهم وان كان مسكنهم في الأرض السابعة من ذلك البلدة فنظر والآخر بالتأنيديس قولهم من وقف أو ضامرت وقفتها للأرض السابعة وهو صريح في أن كل من كان فيها هو من أهلها ثم ان كان بينهم وبين الأمل سافة تزدعى ثلثا ثم تفرغ في غير المسجد لا تصح بعد كالاتساق له بعد وعن الامام عش وفيما استقر به نظر طاهر أكثر أرضنا بعد وطننا **(قوله يعز رمدى الخ)** ان قلنا بكفر مديرو و بينهم فهو مرثوا الرثا يعز وأول مرة هر وعبرة النهاية بكفر مدي الخ وقبسه نظرا أيضا لا لا تسلم أولنا بحسبه للقرآن لان قوله تعالى انه براكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم يحتمل أن المراد به أن الغالب سر و به لنا من غير أن نراهم فلا يبنى وقوع عز و يتناهاهم ولو سلم فلا يبنى الكفر من علمه أن ذلك هو المراد في الآية وان لا يقصد الكذب والافتلا بعبه الكفر فلي تأمل سم عبارة البصرى بعد كلام أصفاها لحاصل أنه لو قيل في مقام انعقاد الجمعة بهم لا بد من تصورهم بصورة بنى آدم وفي مقام عدم تكفير مديرو و بينهم على غير صورهم الأصلية لافرق لكان هو وجوبه فلي تأمل وقوله لانه حينئذ يخالف القرآن قد يقال ليس في الآية ناشرة ما يقتضى عموم الاحوال والازمان فكيف في صدقها ثبتت هذه الخاصية لهم في الجملة فلي تأمل ثم رأيت البضاوى أشار إلى ذلك في تفسيره فراجع اه **(قوله وذلك)** أى اشتراط الاربعين **(قوله لما سمع أن أول جمعة قبلت الخ)** عبارة لغنى لما روى البيهقي عن ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم جرح المدينين كالأر بعين

وان كان بعضهم صلاحا في قرية أخرى على ما عساه جمع وقباسه أن الرئيش لوصلي التلمس ثم حضر نحسب أيضا أومن الجبن كما قاله القمولى ان صل بعد العلم بوجودهم وجود الشرط فيهم وقول الشافعى يعز مديرو و بينهم محمول على مدعها في صورهم الأصلية التي خلقوا عليها لانه حينئذ يخالف للقرآن وذلك لما صرح أن أول جمعة قبلت بالدينسة كانت بأر بعين والغالب على أحوال الجمعة التعبد

انقضى ورواياتها أن يعود إلى قرية بينهم لا عادت بها فظهر **(قوله وان كان بعضهم)** أى المتوطن بهذا الحقل وهو شامل للامام وهو مقبوه وان بادر هر بالخالفه **(قوله أومن الجبن)** قد يقتضى الاكتفاء بكون بعض الاربعين من الجبن أنه لو أقامها أو بعون من الجبن مستوطنون بالقصر به لم يأثم انس القرية بتعطيل القرية منها حتى يجوز لهم الذهاب لفعليها في قرية أخرى وقد سبق بعد ذلك فليحصر **(قوله ان علم وجود الشرط فيهم)** وقبسه الدميرى في حياة الجوانب على اذا تصور وبصورة بنى آدم هذا جوى على الغالب لا شرط بل حيث علم أول من انهم جن ذكور كفى وان تصور وبصورة غير بنى آدم هر ولا يلغى ذلك ما نقل عن نخص من كفر مديرو و بينهم علما بطلان النص لانه محمول على من ادعى و بينهم على ما نقلوا عليه وكلامنا في ادعى ذلك على صورة بنى آدم شرح هر أقول اما قوله أولا وقبسه الدميرى الخ فقبسه نظرا لا لا تسلم أولنا بحسبه للقرآن لان قوله تعالى انه براكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم يحتمل أن المراد به أن الغالب سر و به لنا من غير أن نراهم أو أن الغالب ذلك فلا يبنى وقوع عز و يتناهاهم ولو سلم فلا يبنى الكفر من علمه أن ذلك هو المراد في الآية وان لا يقصد الكذب والافتلا بعبه الكفر فلي تأمل **(قوله وقول الشافعى يعز الخ)** ان قلنا بكفر مديرو و بينهم فهو



رجلا قال في المجموع قال أصحابنا وجه الدلالة أن الأمة اجتمعوا على اشتراط العدد ولا يصل الظاهر فلا يجب  
الجمعة إلا بعد ثبت فيه توقف وقد ثبت سواها باربعين وثبت صلاها كإتيان أبي بصير في أصلي ولم يثبت صلاته لها  
بأقل من ذلك اهـ وعبارة النهاية غير كعب بن مالك قال أول من جمع بينا في المدينة أحد عشر من زوار قبل  
مقدم النبي صلى الله عليه وسلم لم يند في نفع الخضاة وكنا أربعين وخمسين مسجودا لله صلى الله عليه  
وسلم جمع بالدينه وكانوا أربعين رجلا وقلوب جابر مضت السنة أن في كل ثلاثة أيام لوفى كل أربعين جماعة  
أخرجهم الدار فلهي وقول العصاة مضت السنة كقوله قال صلى الله عليه وسلم وقلوه صلى الله عليه وسلم إذا  
اجتمع أربعون فعليهم الجمعة وقوله صلى الله عليه وسلم لا جمعة إلا بأربعين اهـ قال عرش قوله ولقول جابر  
مضت السنة الخز وأه الدار فلهي واليهي وفيه عبد العزيز قال الدار فلهي منكر الحديث وقال البيهقي هذا  
الحديث لا يصح عنه وحديث إذا اجتمع أربعون رجلا الخ أو رده صاحب التمهيد ولا أصل له وحديث الجمعة  
الأربعين لا أصل له انتهى الحافظان بن حجر في تخرجه أحاديث الرافعي اهـ (قوله وقد اجتمعوا) أي من بعد  
به كأمير فلا يدخله في حرم عبارة شتقا قد اختلف العلماء في العدد الذي تنعقد به الجمعة على خمسة عشر  
قولا الأول تنعقد بالواحد وهو قول ابن حزم وعليه فلا يشترط الجماعة كقولنا هارث بن ثابثين كالمجتمع وهو  
قول الخفي الثالث باثنين مع الإمام عند أبي حنيفة وسنن الثوري ومحمد والي الثالث باثنين كالمجتمع وهو  
عند أبي حنيفة وسنن الثوري الخامس بسبعين عند عمر الساجد وسبعة عند سدر بدعة التابعين  
عشر وهو مذهب الإمام مالك الثامن مثله غير الإمام عند أصحابنا عشرين في رواية ابن حبيب عن  
مالك العاشر بثلاثين كذلك الحادي عشر بأربعين ومنهم الإمام وهو أصح القولين عند الإمام الشافعي  
الثاني عشر بأربعين غير الإمام وهو القول الآخر عند الإمام الشافعي وبه قال غير بن عبد العزيز وطائفة  
الثالث عشر بمحسين في رواية عن الإمام أحمد الرابع عشر بمائة فيكون حكمه المار في الخامس عشر جمع  
كثير من غير حصص وأهل هذا الاختلاف يجهلون حيث الدليل قاله في فتح الباري اهـ (قوله والأربعون أقل  
ما ورد) \* فرع \* لو شك عند الإجماع في وجود الحد الذي تنعقد به الجمعة ينسب أن لا ينعقد له ولو شك  
بعد السلام منها في ذلك فهل يغتفر هذا الشك كالشك بعد السلام من سائر الصلوات في شيء من  
شروطها فإنه لا يضر ما تقدم في وجود السهو وأولا يفرق بين هذا الشرط وغيره من الشروط فيه فإما  
وقد يؤيد الثاني أنه لو شك بعد السلام حيث امتنع التعدد في أنهم أسبقت غيرها أو فترتها وسبقت به بطلت  
مع أن أسبقتها غيرها حينئذ من شرط صحتها على أن هذه الشروط الزائدة فيها شريك حكم من بعده  
الشرط فلا يرجع سم في فتاوى الشيخ محمد صالح الرئيس مثل رجائه تعالى عن صلى الله عليه وسلم الخال لو شك  
هل فيها أربعون أم دون ذلك والخال فيها أربعون وشك هل في الأربعين أي أو من لا يعرف شرط الجمعة  
أم لا شك في هذا الشك هل يضر أم لا وإذا لم يضر فهل ينسب أن يصلي الظاهر أم لا جابر رجائه بقوله لو كان  
الشك في ما تنه العذر قبل الصلاة لا تصح معه الجموع والشك بعد الأضواء والشك في الأسماء ونحوها  
فلا يضر والله أعلم اهـ وبما بين الفتاوى المذكورة مما يتعلق بالمقام (قوله وخمسين رجلا) عبارة  
النهاية وأما خبرنا فنضاهم فليق الإثنا عشر فليس فيه أنه ابتدأ بأربعين عشر بل يحتمل عودهم أو عود  
غيرهم مع أنهم أربعون كان الخطبة اهـ قال الرشيد في قوله مر بل يحتمل عودهم أي قبل الغرم وأكرم  
بالأربعين فالانقضاء كل قبل الصلاة في الخطبة كما مرحت به رواية مسلم وأما رواية البخاري فنقضوا  
في الصلاة فمعمولة على الخطبة بما بين الاختبار اهـ قول المتن (مكثنا) عبارة الغني والنهاية بشرط كل

وقد اجتمعوا على اشتراط  
العدد والأربعون أقل  
ما ورد غير الانقضاء  
يحتمل (مكثنا) ذكر  
خبرنا لخرج السكون بنه  
على أنه مكث

مرتين أو ثلاثا أو أربعين مرة \* (فرع) \* لو وجد ثمان مئة صلاتين بحيث عدد اثنين في باب المراتب في  
نحو حجب الأيمن الثاني إلى السدس فهل يعدان هاتين أو جماعتهما يعدان هاتين بل في أصله أن  
الطمان أن حكمهما ملك الاثنين في سائر الأحكام مر \* (فرع) \* لو شك عند الإجماع في وجود العدد الذي  
تنعقد به الجمعة ينسب أن لا ينعقد له ولو شك بعد السلام منها في ذلك فهل يغتفر هذا الشك كالشك لو شك بعد

واحد منهم أن يكون مسلماً كما أتى بالغا قلا حراً كلاً اهـ **(قوله)** لأنها إلى قوله يقول بعضهم (خ) في  
 النهاية والمخفى **(قوله)** لأنها لا تلزم (خ) عبارة النهاية فلا تنعقد بالكفار وغير المكلفين ومن فمروا بالنساء  
 لو خافن اهـ **(قوله)** أضرار أهولاه ان دخل في الاشتراك قوله مجازاً ورد السكركان سم **(قوله)** بخلاف  
 المرض) أي فإن عدم زواجهما ليس لنقص فـسـمـلـ للفقـر عـن فـلـامـحـ من اعتقاده به بصرى **(قوله)**  
 وجبت الاعادة) يحتمل أن يستثنى ما لو اعتقد من عد الخلفي تمام العدد بغير الخلفي أو أنه وجب واعتقدوه  
 تمام العدد بغيره وأنه وجب ثم بان وجلا فيجب أن لا اعادوا لوجود الشرط في اعتقادهم وفي نفس الامر  
 وكذا فيجب عدم الاعادة لو بان في الائنه خشي ثم قبل طول الفصل ومضى ولكن رجلا سم **(قوله)** باو بعين  
 أي غير الامام معني **(قوله)** أو قبلها) أي قبل شرع الجمع بعد فراغ الوضوء عـش **(قوله)** بعمل أقامتها  
 خرج به ما يوقار بشر يمان في كل منهما دون أو بعين بصفة الكمال ولو اجتمعوا بالقبول أو بعين فأنها  
 لا تنعقد بهم وإن سمعت كل واحدة نداء الأخرى لأن الأربعة غير متوطنين في موضع الجمعة نهاية **(قوله)** بمن  
 لم يحضروه (خ) أي ولا بالتوطن خارج محل الجمعة وإن سمعوا نداءها فقد أقامتهم بجمعها نهاية ومعنى  
 وباقي الشرع ما يفيد بل يفيد قوله هنالك غير المتوطنين أي بعمل أقامته الجمعة **(قوله)** لأنه صلى الله عليه  
 وسلم لم يتم (خ) يمكن أن يكنى في الدليل أن الغالب على أحوال الجمعة التعبد ولم تثبت أقامتها بغير المتوطنين  
 سم **(قوله)** على الإقامة) أي بكية **(قوله)** في حجة الوداع) أي وكان يوم عرفته فقاموا جمعة على الصعيصين وصلى به  
 الظهر والعصر بقية على بني مسلم شرح المنهج **(قوله)** وفيه نظر) أي في الاستدلال المذكور **(قوله)** فانه  
 كان مسافراً (خ) أي ويجوز دعوى على الإقامة أياماً بكة بعد عدة فلا ينشئ سفره وإنما ينتهي إلى جها  
 تقدم في باب صلاة المسافر فعدم تحميمه عند السفر لا يعدم التوطن بمجري **(قوله)** فانه لم يتم (خ) أي وكما  
 يدل عليه بعد بقاءه في الظهر والعصر بقية بمجري **(قوله)** وعرفنا (خ) عطف على اسم وشبان قوله فانه  
 كان (خ) والحاصل أن الاستدلال المذكور مشكوك في وجهه الأول لأنه صلى الله عليه وسلم كان مسافراً فعدم  
 أقامته الجمعة يعرفه السفر والثاني أنه لا ينبغي معرفة فعدم أقامته الجمعة لعدم كونها دار إقامة ومن قال  
 الشيخ الغزالي في هذا التعليق مشكوك فدل على وحدها بمجري **(قوله)** لأن ما يجب (خ) فيه بحث طاهر لانا  
 سلمنا أنه لا مانع مما ذكره لأن عدم أقامته الجمعة يعرفه وقوعه في دار ما لا مانع مما ذكره لا يدل على هذا السبب المعين  
 أي عدم الاحتياط بل جواز أن يكون لغیره دونة فلا يثبت المطلوب بخصوصه وافتعال فعلية سم  
 عبارة البصري قوله بأنه لا مانع من المسلم لـكـنـهـ لا يجزى لانه مستدل بالمانع اهـ **(قوله)** ومستوطن ثم أي  
 وعدم مستوطن في عرفه **(قوله)** أن من وطن خارج السور (خ) وفي رواية الشيخ محمد صالح الرئيس مثل رجه  
 الله تعالى عن بلد منصوره فيمنسوه وهاجر فوميسرته حارة فو تقام في داخل السور جهتان جمعة للشائفة  
 مستوفية للشرط كله العدد وجمعة الفوارج مختلفة للشرط وانقصت العدد وفي كل من الحارتين  
 السلام من سائر الصلوات في شيء من شرطه فانه لا يضر كاتقدم في حيز السور وأما من فـسـمـن ذلـلـان  
 وجود العدد لا يكون من شرط جمعها أو لا يعرف بين هذا الشرط وغيره من الشرط وفيه نظر وقد يؤيد  
 الثاني أنه لو شك بعد السلام حيث امتنع التعبد في أشهر سابقة فغيرها أو قارنته أو سبقت به بطلت مع أن  
 سبقتها غير حاجتها من شرطه وخطها فدل على أن هذه الشرط والزيادة فيها أضيق حكمها بقية الشرط  
 فاجتمع **(قوله)** لأنها لا تلزم أضرار أهولاه) ورد السكركان ان دخل في الإشارة كونه مجزاً **(قوله)** وجبت  
 الاعادة) يحتمل أن يستثنى ما لو اعتقد من عد الخلفي تمام العدد بغيره وأنه وجب واعتقد تمام العدد  
 بغيره وأنه وجب جل ثم بان وجلا فيجب أن لا اعادوا لوجود الشرط في اعتقادهم وفي نفس الامر وكذا فيجب عدم  
 الاعادة لو بان في الائنه خشي ثم قبل طول الفصل ومضى ولكن رجلا **(قوله)** لأنه صلى الله عليه وسلم لم يتم (خ)  
 يمكن أن يكنى في الدليل أن الغالب على أحوال الجمعة التعبد ولم تثبت أقامتها بغير المتوطنين **(قوله)** لأن  
 يجب (خ) فيبحث طاهر لانا سلمنا أنه لا مانع مما ذكره لأن عدم أقامته الجمعة يعرفه وقوعه في دار ما لا مانع مما ذكره

لأنها لا تلزم أضرار أهولاه  
 لنقصهم كاتدمعلا تنعقد  
 بهم كذا كرهنا فلا تكرار  
 بخلافه المرض ولو كمل  
 العدد بخشي وجبت الاعادة  
 وإن بان رجلا ولو أرحم  
 بأربعين فيهم خشي  
 فانقض واحد في الخشي  
 لم تبطل كإفاله جمع تبعا  
 للسبكي لا ناعتنا انعقادها  
 ثم شكنا في وجوده بطل  
 وهو أوقع الخشي فلا يضر  
 لأن الأصل بقاء الاعتقاد  
 أن الأصل بقاء الوقت وعدم  
 المسد قبل الوشكونه في  
 خروجه أو فيها أو قبلها في  
 مصحح الرأس في الوضوء  
 يقول بعضهم تبطل في  
 مسئلة الخشي الأصل هنا  
 ورد ما قرره من أن الأصل  
 قوام جمعها (مستوطنا)  
 بعمل أقامتها فلا تنعقد  
 يلزمه حضورها من غير  
 المستوطنين لأنه صلى الله  
 عليه وسلم لم يتم الجمعة يعرفه  
 في حجة الوداع مع جمعه على  
 الإقامة أياماً وفيه نظر فانه  
 كان مسافراً الذي يتم بعمل  
 أربعة أيام صحاح وحررة  
 لأنيتها فاليست دار إقامة  
 لأن يجب أن لا مانع أن  
 يكون عدم فعله الجمعة  
 لأسباب منها عدم أيقنة  
 ومستوطن ثم عرض أول باب  
 صلاة المسافر

أثن من فوطن خارج السور

لا تتعد به الجمعة داخله  
وعكسه لأنه أصغر السور  
يجعلها كذلك في متغلبين  
وأقوى شرح فبن منه فغائبه  
وأمكنه إذا كهي بالده  
لجواز تعدد هذاه في أوفى بلد  
أخرى بأنهم يلزمه ولم يحزنه  
الظهر مادام قادرا على سائر  
الشيء وما قاله في بلده وأضع  
وفي غيره ما لم يتبين أن سمع  
السنداء منها لا غايته أنه  
بعد أيام من الجمعة يلبه بن  
لأجعية يلبه وهو إنما يفرقه  
بغيرها أن سمع نداءها  
بشرطه والمستوطن هنا  
ههون (لا يظن) أي  
بساقر من محل إقامة  
(شاه) ولا سيما الحاججة  
فلا تتعد بها سائر ومقيم على  
عزم عود فوطن ولو بعد  
مدة طويلة من إمكان  
بأن في عدم الاتصال لا تخفى  
حاضري الحرم نسلم لأبائي  
هنا اعتبارهم ثم ما نوى  
الرجوع إليه فلا فائدة فيه  
ثم نلتزم منه ثم موضع  
الحول له لعدم تصور ذلك  
هنا وإنما التمسوا واعتبر  
ما قلتم به أكثر فأن استوت  
بهما فإنه أهل ومجاخير  
ولده فإن كان به بكل أهل أو  
مال اعتبر به أحدهما  
دائما أو أكثر أو واحد  
وهذا قولنا باعتبار فيه  
الأهل فإن استوى في كل ذلك  
٣ هنا يضاف بالأصل وكان  
الشيخ أراد الكفاية في  
هذه القولة بعد ثم يكتبه  
عليها له من محض

المذكور بين الجمعة مستوفية للشرط كالملة العدد فهل يجوز في هذه الصورة إعادة الظهور جماعة  
أو فرد أو يتقدم واحد ببقوله وحديث الأمر ما سطر فليجوز ذلك في كل من داخل السور من الشافعية إعادة  
الجمعة تظهر الآن جمعا لخروج الغير المستوفية للشرط ليست جمعة ولا تفصلهم عن هو في خارج السور  
بالسور وأما أهل الحارثين فإن كانت عدلان بلدا لو احسد أبان كل بعضهم يستعين ببعض واحد النادى  
ومعالم الصبيان فإن لم يوجد محل يسع الجميع لا بأس بمقتضى إعادة مستأن لم يتقدم جمعة يقتضيانا وجود محل  
يسمعهم كذلك فلا إعادة واجب مستأن تأخرت جمعة والجميع إذا وقع تاسعا أو شل في العتق وحديث سنت إعادة  
سنتا الجماعية في الظهور وحديث وجبت لإعادة كانتا الجماعية فرض كتابه وإن كانتا الحارثان تعددان  
بلدتين بأن لم يتعدا ذكر فلا تجوز إعادة اه (قوله أن من فوطن خارج السور الخ) شمل لما إذا كان له  
سورا أو متصل طرفا بذلك السور كالقلاية المنورة (قوله لأنه أعني السور يجعلهما) الخ ٣ (قوله في زمنه)  
أي بان أقيمت الجمعة في محل من بلده يجب عليه السعي إليها (وقوله أمكنه إذا كهي الخ) أي إذا كان  
جمعة في محل من بلده لا يجب عليه السعي إليها العدة وتوقف على مشقة لا تتحمل إعادة بذلك ندفع استشكل  
الصبرى بقوله فدينا لا مضي القواوت حيث فليست أملا اه (قوله إنما يتعين سمع النداء منها) يمكن توجيهه  
الاطلاق المذكور بأنه حيث منسوب إلى التصبر فلا بد في التغلظ عليه بخلاف من لأجعية بلده ولم يسمع  
النداء من غير هاتهما بل يصري عبارة سم قوله لأن غايته لله بعدد ما سطر الخ قد منع و يرق اه قول المأني  
(اللاحقة) أي كتحارب في زيارته نهاية (قوله فلا تتعد) أي قوله ومنه في النهاية والفتي (قوله ومقيم  
على عزم عود الخ) ومنه لو سكن ببلد باهله عازما إلى أنه ان احتج البقي ببلدهما خطبها أو أدائها مشلا  
ورجع إلى بلده فلا تتعد به الجمعة في محل سكنه لعدم التوطن واهم قوله على عزم عود الخ أن من عزم على  
عدم العود أتت بدته لا يهاجر وتوطن عرش أقول ومفهومة أيضا لا انعقاد إذا لم يعزم على شيء لكن قضية  
صنيع عرش دمه ولعل الأقرب فلا يرجع (قوله ولو بعد مدة طويلة) أي كتحققه في التجار نهاية ومعنى  
(قوله وإن لم يسكن الخ) أي كاهل القاهرة الذين يسكنون نارة قبل أخرى يصبر القديم أو يولاق  
سم (قوله في فدينا التفصيل الخ) وأقوى شيئا الشهاب الرمي فبين سكن بزوجه في مصر مثلا ويأخو في  
الخامسة مثلا ولا زراعية بينهما في قيم في الزراعة غالب بنارو بيت عند كل واحد منهما مال في غالب الأحوال  
بأنه يصدق عليه أنه متوطن في كل منهما حتى يحرم عليه سفره في يوم الجمعة بعد الفجر لمكان نفوته بالوف  
ضرورية في سم قال عرش قوله مرأته متوطن في كل منهما أي تتعد به الجمعة فيما اه (قوله ثم يخرج  
منه فدينا لا مضي من اثبات هذا بأن يعتبر ما كان فيه يوم الجمعة سم وياتي في النهاية ما وافقه (قوله اعتبار  
ما قلتم به أكثر) أي سواء كان له في الآخر أهل أو مال أو لا عرش (قوله أن استوت) أي أقامته (قوله أيضا  
فيه أهل) يعني والله أخذنا بما يأتي وكله سطر هو بصري (قوله أو مال) أولئك الحاصلون له أحدهما أي  
لا يدل على هذا السبب المبرهن أي عدم الاستيطان لجواز أن يكون لغيره دونه فلا يثبت المطلوب بخصر ما  
وهذه واقعة فعلية اه (قوله لأن غايته الله بعد ما سطر الخ) قد منع ففرق (قوله ومن لم يسكن) أي  
كاهل القاهرة الذين يسكنون نارة بها أو أخرى يصبر القديم أو يولاق وفي فتاوى شيئا الشهاب الرمي لو  
كان له زوجتان كل واحدة منهما في بلدة فحينئذ كل واحد من البلدة التي أقامت بها أكثر دون  
الأخرى فإن استوى فاقبها أو تعدت في البلدة التي فيها أكثر دون الأخرى فإن استوى فاقبها عسرت نيته  
في المستقر فإن لم يكن له نية اعتبار الموضع الذي هو فيه اه وفيها أيضا فبين سكن بزوجه في مصر مثلا  
ويأخو في الخامسة مثلا ولا زراعية بينهما في قيم في الزراعة غالب بنارو بيت عند كل منهما مال في غالب  
الأحوال أنه يصدق عليه أنه متوطن في كل منهما حتى يحرم عليه سفره في يوم الجمعة بعد الفجر لمكان نفوته به إلا  
تخوف ضرر اه (قوله ثم يخرج منه) فدينا لا مضي من اثبات هذا بأن يعتبر ما كان فيه يوم الجمعة  
(قوله إنما يه) ٣ ش

انعتقد به في كل منهما فيما يظهر ولا تأني نظيره هذه ثم لتعذر ثم اذكر لا يناسبه ما في الاوراء ثم او كانوا يحمل شتاوه با توصيلهم بكونوا  
مستوطنين واحد منهما لان حمل هذا (٤٣٦) فيمن لم يوطنوا يحملين معنيين ينتقلون من أحدهما الى الآخر ولا يتجاوز ونه ما الى غيرهما

بخطاف من يوطنوا يحملين  
كذلك لكن اختلفت حالهم  
في اقامتهم فبما كان الوطن  
بهما او باحدهما بناطجا  
نط به الوطن في حاضري  
الحرم وافتى الجلال البلقيني  
في أهل بلد يغار قوتها في  
الصيف الى مصيفهم  
بأنهم ان سافروا وعادوا  
سفر قصيرا لم تنتقد بهم  
فان خرجوا عن المساكن  
فقط وتركها أموالهم  
لم يكن هذا لاعتلال السفر  
فنزلهم ولو فيما خرجوا اليه  
ان هدمن الحطة والازمهم  
فيما ماله في خروجهم  
عن المساكن ظاهر الاقوله  
جرت كما أموالهم فليس  
يقصد سفرهم ان راديه  
أنها لا تعتقد بهم في  
مصافهم فواضع نم تازمهم  
ان أقيمت فيها جمعة معتبرة  
أولى بلدهم لو عادوا اليها  
فليس يصح لخروجهم  
عنها لحاجة لا يمنع استطاعتهم  
بها اذا عادوا اليها كما صرح  
به المتن وانما سقط عنهم  
الجمعة ثم ان سماع النداء  
ولم يحشوا على أموالهم لو  
ذهبوا للجمعة منهم مطلقا  
وانتقدت بهم في بلدهم  
ولو أكره الامام أهل بلد  
عصى سكتي غيرهما فتناولوا  
لكنهم عازمون على الرجوع  
لبلدهم حتى زال الأكره

أو كلاهما (قوله انعقدت به الخ) عبارة النهاية اعترفت بنسبة المستقبل فان لم تكن له في اعتبارها الموضع الذي  
هو فيه كذا فتقر به والوجه انه (قوله نظيره هذه) أي الاخرة (قوله غدا كر) أي قوله ومن له  
مسكنات الخ (قوله لم يوطنوا مستوطن الخ) أي فلا تعتقده بالجمعة في واحد منهما (قوله يحمل هذا) أي ما في  
الاوراء (قوله كذلك) أي معنيين الخ (قوله لكن اختلف الخ) أي وما اذا استوتب تعقده بالجمعة في كل  
منهما كما صرح (قوله عنها) أي عن بلدهم (قوله لم تعتقد بهم) أي في مصافهم (قوله وان خرجوا الخ) عطف  
على قوله ان سافروا الخ (قوله فنزلهم) أي وتعتقد بهم (قوله ان سافروا اليه) أي ما خرجوا اليه (قوله والا) أي  
وان لم يعمدوا الحطة (قوله فما) أي في الحطة (قوله وما قاله الخ) أي الجلال (قوله وسفرهم) عطف على  
قوله في خروجهم (قوله ثم تازمهم الخ) لعل هذا اذا سماع النداء من بلدهم والآن تازمهم لان المسافر ولو سافرا  
قصيرا لا تزمه الجماعة لم يسمع نداءهم من بلدها سم أقول لاحاجة الى ما رماه اذ نصبه الشارع كالمخرج  
في أن الكلام فيما اذا قاموا في المصافى فاطمة قاطعة للسفر فنزلهم فقامتها في المصافى اذا أقيمت فيها جمعة  
معتبرة (قوله وفي بلدهم) عطف على قوله في مصافهم (قوله وانما يسقط) أي المخرج (قوله ثم ان سماع  
النداء الخ) أي من بلدهم أو غيرها وقد قاموا في المصافى فاطمة قاطعة للسفر (قوله مطلقا) أي أما في بلدهم  
أو غيرها فالشامل للمصافى بشرطها (قوله ولو أكره) أي قوله ولو خرج في النهاية (قوله ولو أكره الامام)  
وظاهر أن الامام ليس يقيد (قوله أهل بلد الخ) و يظهر أن رتبته بعدهم مثلهم في اقيمت (قوله لم تعتقد  
بهم الخ) وافتى بعض العلماء بانهم لا تازمهم الجماعة بل لا تصح منهم ولو فعلوا لفقد الاستيطان وذلك ظاهر  
لاشك فيه نهاية وقوله من لا تازمهم الجماعة في اطلاقه نظر من ان فرض أنهم يتوقعون زوال الأكره اقبل  
معنى أربعة أيام فقط عنهم الى معنى ثمانية عشر يوما وسافر وحشدوا فيها اذا لم يكن في المنقل  
على غيرهم فقسطة مطلقا وقوله من لا تصح المتمسك جدا لأن يكون اذ راديه لا تعتقد بهم أو يحمل  
على ذلك لم يكن بالبلد غيرهم بصرى عبارة ع ش قوله من لا تازمهم الخ أي لكن لو سماع النداء من قرية  
أخرى وجب عليهم السعي اليها (قوله عازمون على الرجوع الخ) مفهومة أنهم اذا خرجوا على عدم الرجوع  
أولهم يزعموا على شيء منهما انتقدت بهم وتقدم عن ع ش ما يقتضي عدم الاعتقاد في الصور الثلاثة (قوله  
بعد الغرض) يحمل تأمل فانه لما ان يكون المراد به غير موها كما هو الظاهر فكيف يصح قوله الاقيم من  
الغرض أو غير موها فاجابوا بالتعديده بصرى أقول في قوله الا في تسامح المراد بذلك من وثق بسمع الرجوع  
الى وطنهم واقامة الجماعة (قوله فهل يازمهم الخ) أي بأن يسرعوا الرجوع الى وطنهم واقامة تاجه  
كردي (قوله كما صرح) أي قبيل قول المصنف أو بلغهم صوت الخ كركدي (قوله أو ينتظر في محله الخ) قد  
يتوقف على كل الاحتمال أما الاول فلانه من ان لم يتقدم من أن التعطيل انما يحرم اذا كان السفر لغير  
حاجة وقد ورد فيها الحاجة وأما الثاني فلان السماع انما ينظر الى ما يظهر وقطعة وقوله كلامهم فيما اذا  
أقيمت الجماعة بالفعل يعمل فليست بل بصرى حاصلة الميل الى الله لا يازمهم الرجوع الى بلدهم مطلقا (قوله فان  
كان يسمع أهل الخ) أي ولم يحشوا على أموالهم سم (قوله لئلا) أي قبيل قول المصنف ويحرم على من  
زمت الخ (قوله الاول احوط) ينافيا مع تقدم الشارح من تنقيدها صاحب التبيين فلا تغفل بصرى

(قوله ثم تازمهم الخ) لعل هذا اذا سماع النداء من بلدهم والآن تازمهم لان المسافر ولو سافرا  
قصيرا لا تزمه الجماعة لم يسمع نداءهم من بلدها سم (قوله ثم تازمهم الخ) ان كان السفر القصير كما في  
سفر الجماعة الطويل فانه لا ينقطع الاقامة أربعة صحاح أو نسفا فقامتها في اطلاق الزم نظر اذا لم يسمعوا  
نداء بلدهم من تلك المصافى وكذا يقال في قولهم الا في نعمان سماع الخ (قوله فان كان يسمع أهل  
النداء من بلدهم) أي ولم يحشوا على أموالهم (قوله يحمل نظرا) والاول احوط لعل الوجه

لم تعتقد بهم في الثانية بل في الاولى لو عادوا اليها كما هو ظاهر ولو خرج بعد الغرض أهل البلد لهم لحاجة كالصوفى وامكنهم  
واقامة لجمعة لوطنهم فهل يازمهم السعي اليها من حين الغرض لانهم يحرم عليهم أن يعطوا كما صرح في محله فان كان يسمع أهل النداء  
من بلدهم يزمهم لما في حكمه بعض أجزاءه والاول احوط

وعبارة سم لعل الواحدة الثاني لانهم مسافرون والمسافر لاجمعة عليه وان قصر سفره الا انفسه الى ما يبلغ  
 أهله نداءه بلده كاصرحوا بذلك وهذا مما يؤيد النظر في قوله السابق نعم تلزمهم ان أقيمت فيها جمعة لان ذلك  
 لان اسافر لاجمعة عليه وان دخل بلد لاجمعة وقصر سفره الى مكان خرج منه الى ما ذكر قلنا بل اه أقول قد  
 تقدم الجواب عن النظر في قول الشارح السابق بأنه مفر وضفما اذا انقطع سفرهم بأهله فاطاعة للسفر  
 وتقدم استحالة السد البصري الثاني أيضا (قوله قال الأسوي ومن تبعه الخ) لك أن تقول في توجيهه لا يتصل  
 اما أن يكون المراد بالجمعة من تلزمهم أومن تنعقد بهم أومن يفعلون فان كان المراد بعد الأخير وردت  
 الصورة التي فاذا هو الأسوي وان كان الأخير ورد ما أقامها أو يكون مقتبون غير مستوطنين وأقامهم معهم  
 جميع من الأرقاء المستوطنين مع أهلهم بصفة أيضا فيستدل بدين قوله مستوطنين فله بصرى وقوله لك أن  
 تقول في توجيهه الخ لعله أراد بقطع النظر عن الراد في الشارح والا فقله فان كان المراد بعد الأخير الخ  
 فظاهر المنع لاسباب النسبة لاداء من تنعقد بهم كايظهر بالتأمل (قوله لانه) أي محل الاستيطان (قوله لانه)  
 يحتمل المراد الخ أقول هذا الجواب غير ملائم لرد المذكور وذلك لانه وان احتمل أن المراد بالجمعة  
 ما ذكره لأن تقديره لانه بكونه في الخط مع إضافة الخط على الاوطان ثم إضافة الاوطان الى الجمعة نص  
 صريح في أن محل الذي تقام فيه لا بد أن يكون محل استيطان الجمعة فالصورة المذكورة لا تحتمل الا ان يروج  
 بقوله الجمعة باعتبار ما تقرر بدون خفاء في ذلك نعم اعتبارا لتكليفه والحريه والذكورة فهم لا يفيد ما تقدم  
 فاذا هو بما يقابل قوله مستوطنين الخ وصار قوله مستوطنين مستغنى عنه نعم يمكن حينئذ دفع دعوى الاستغناء  
 بأنه اذ تفسر الاستيطان على الاستعداد بما تقدم قلنا بل فانه في غاية الظهور سم (قوله من أهلها) أي أهل  
 وجوها (قوله وعلم) الخ في النهاية الا انه في بعض النسخ (قوله وعلم) بمسار الخ يتأمل  
 سم لعل وجه التأمل أن مدر وهو قوله والجمعة يفعلها التيمم لفقد الماء ويقضي الظهر انما يتعني عدم  
 اغناء جمعة من ذكر عن القضاء وهو لا يستلزم عدم الانعقاد بعبارة النهاية ومعلوم مما جرى في صفة التيمم  
 الامين اذا لم يكن فوافي درجته لا يصح اقتداء بعضهم ببعض لان الجماعة لا بد الخ حال عش  
 قوله مدر مما تقرر أي من الامين اذا لم يكن فوافي الخ اه (قوله انه لا بد) أي فمن تنعقده أم لو وجد أو يكون  
 تقى صلاتهم عن القضاء فظاهر محتمل في لا تقى صلاته ثم وان لم يقضه الظهر سم (قوله وهو ظاهر الخ)  
 وهو ظاهر ان وجد هناك أو يكون غيرهم وكذلك لم توجد فلا تصح الجمعة أخذ من توجع ما أتى به البغوي  
 في الاي بقوله لان الجماعة المشرط على ذلك لان من لا تقى صلاته عن القضاء كالأي في عدم محتمل اقتداء به

الثاني لانهم مسافرون والمسافر لاجمعة عليه وان قصر سفره الا انفسه الى ما يبلغ أهله نداءه بانه كما  
 صرحوا بذلك وهذا مما يؤيد النظر في قوله السابق نعم تلزمهم ان أقيمت فيها جمعة الخ وذلك لان المسافر  
 لا يعتد به وان دخل بلد لاجمعة وقصر سفره الى مكان خرج منه الى ما ذكر قلنا بل اه أقول قد  
 المراد الخ أقول بهذا الجواب غير ملائم لرد المذكور وذلك لانه وان احتمل أن المراد بالجمعة ما ذكره  
 أن تقديره لانه بكونه في الخط مع إضافة الخط على الاوطان ثم إضافة الاوطان الى الجمعة نص صريح  
 في أن محل الذي تقام فيه لا بد أن يكون محل استيطان الجمعة فالصورة المذكورة لا تحتمل الا ان يروج  
 بقوله الجمعة باعتبار ما تقرر بدون خفاء في ذلك نعم اعتبارا لتكليفه والحريه والذكورة فهم لا يفيد ما تقدم  
 ما تقدم فاذا هو بما يقابل قوله مستوطنين الخ وصار قوله مستوطنين مستغنى عنه نعم يمكن حينئذ دفع دعوى  
 الاستغناء عنه بأنه اذ تفسر الاستيطان على الاستعداد بما تقدم قلنا بل فانه في غاية الظهور (قوله وعلم)  
 بمسار الخ يتأمل (قوله انه لا بد) أي فمن تنعقده أم لو وجد أو يكون تقى صلاتهم عن القضاء فظاهر محتمل  
 لمن لا تقى صلاته تبعوا وان لم يقضه الظهر (قوله وهو ظاهر) هو ظاهر ان وجد هناك أو يكون غيرهم  
 تقى صلاتهم عن القضاء وكذا ان لم توجد بان جميع أهل البلاد لا تقى صلاتهم عن القضاء فلا تصح  
 منهم الجمعة أخذ من توجع ما أتى به البغوي في الاي بقوله لان الجماعة المشرط على ذلك لان من

قال الأسوي ومن تبعه  
 وهذا الشرط لا يقضى عنه  
 قوله أوطان الجمعين فان  
 ذلك شرط في المكان وهذا  
 في الأشخاص حتى لو أقمها  
 في محل الاستيطان أو يكون  
 غير مستوطنين لم تنعقد  
 بهم وان لم يمتهم اه ورد  
 بأن هذه الصورة خارجة  
 بقوله الجمعين لانه في هذه  
 الصورة لغير الجمعين  
 وبجوابها وان خرجت  
 به الا ان ذلك يخفى اذ يحتمل  
 أن المراد بالجمعين مقتبوس  
 الجمعون لم يكونوا من  
 أهلها فاحتاج لبيان هذا مع  
 ذكر قيود لا تستغنى عنها  
 منها اشتراط التكليف  
 والحريه وعلم مما جرى في التيمم  
 انه لا بد من قضاء صلاتهم  
 عن القضاء وهو ظاهر  
 وان لم يكن من صرح به في غير  
 فائدة الظهور بن

بل هو أولى بالمنع لان الاى يصح اقتداء عمله به بخلاف من تلمذه الاعادة سم (قوله وسيعلم) الحقوله وبه يعلم في المنهج (قوله فهم) أى فى الامين (قوله فانه أى الخ) وفى فتاوى الشيخ محمد صالح الرئيس مسئلة رجل الله تعالى عن أهل بلدة يصلون الجمعة كثر من الاربعين ثم رجع دون الظهر لظنهم ان فهم اميون ومن لا يعرف شروط وان كان الصلاة الخطية فتكون عددهم أقل من الاربعين كالمعلوم فى أكثر العوام المنقرضين الذين لا يبالون بالدين والمتمكنين فى طلب الدنيا فهل يؤثر هذا الظن فيقرعهم عليهم الجمعة ويحب عليهم ان يصلوا الظهر فقط أو لا يؤثر فيكون وجود العبد يصل حسب الظاهر فقط ما لم يتبين ويلمقن ان فهم ذلك لان التفتيش عن كل واحد منهم سوء الظن بهم سم وما أمرناهم بذلك فاصول الجمعة وان قلنا بالثاني فهل يسئلهم إعادة الظهر احتياطا لظنهم المتقدم أو نحرهم اعادته وأجب بأنهم ان دخلوا الى الجمعة ذلك الظن فلا تصح صلاتهم فالاعادة واجبة الا ان قلوا القائل يجوز هابدون الاربعين وأما ان دخلوا فاجمع لمن استجمع الشروط فلا يجوز الاعادة لعدم الوجوب اهـ وتقدم عن الفتاوى المذكورة ان الشافعى لا يوجبها ولا يؤثر مطلقا أى لا فى الصلاة قبله ولا بعدها (قوله هنا) أى فى الجمعة (قوله بينهما) الا ترى بينهم بضيق الجمع كلنى النهاية (قوله وبه يعلم) أى بالتعليل المذكور (قوله انه لا فرق الخ) خلافا للنهاية والمنفى وشيخ الاسلام وشرح باختصار وشرح الاوضاع عبارة الاول وظهر ان محله أى اقتنه البغوى انفسه فى التعليل والافتقار الجعنان كل الامام قلنا اهـ (قوله وان الفرق بينهما الخ) اعتمد شيخنا العبرى وقال للنهاية والمعنى عبارة الاولين ولو كانوا أربعين فقط وفيهم أى فان قصر فى التعليل تصح جعته لم يلان صلاته فيقصرون عن الاربعين فان لم يقصر فى التعليل صححت جعتهم كالأربعين فى درج واحد فشرط كل أن تصح صلاته لنفسه كفى شرح لم يلان وان لم يصح كونه اماما للقوم فقول القابو أى تبعا للتحقق بشرط فى الاربعين ان تصح امامة كل منهم للبيعة ضحك والمعمدا تقدم اهـ (قوله فصلاته باطله والافعال اعاد الخ) بقى أى اطلاق التسمي آخر تصح صلاته ولا اعادته وهو من لا يمكنه التعليل مطلقا سم (قوله كما رآه نفا) أى بقوله وعلم (قوله فلا تصح ارادته هنا) حمل نظر بصري (قوله وفى انعقاد) أى قوله ولو كان فى المنفى (قوله) عدم صحة جعتهم فان وجد من خطب لهم ولم يكن بهم سم منع السماع انعقدت بهم لانه يتناولون كذا فى شرح مدر وهو ظاهر على ما اعتمد تبعا للشيخ الاسلام من حمل كلام البغوى فى مسئلة الاى المذكورة على من قصر فى التعليل لان هؤلاء غير مقصرين ومع ذلك لا بد ان لا يكون الامام منهم كبحرهم به خطبا للشهاب الرملى من امتناع اقتداء الاخرى بالآخرى اما على ما اعتمد شيخنا الشافعى فى مسئلة الاى من كلام البغوى فالقياس عدم انعقاد جعتهم وان وجد من خطب لهم بل وان كان فى الاربعين آخرى ولحد فتأمل سم

لاتنفي صلاته عن القضاء كالأى فان كلا يصح الاقتداء به بل هو أولى من الاى بالمنع هنالكا ادى يصح اقتداء بمثله بخلاف من تلمذه الاعادة (قوله باطله والافعال اعاد) بقى قسم آخر تصح صلاته ولا اعادته وهو من لا يمكنه التعليل مطلقا (قوله وجهان) أو جهه ما عدم الاعتدال فى الخطبة فان وجد من خطب لهم لم يكن بهم سم منع السماع انعقدت بهم لانه يتناولون كذا فى شرح مدر وهو ظاهر على ما اعتمد تبعا للشيخ الاسلام من حمل كلام البغوى فى مسئلة الاى المذكورة على من قصر فى التعليل لان هؤلاء غير مقصرين ومع ذلك لا بد ان يكون الامام منهم كبحرهم به خطبا للشهاب الرملى فى شروط الامامة من امتناع اقتداء الاخرى بالآخرى اما على ما اعتمد الشارح فى مسئلة الاى من كلام البغوى فالقياس عدم انعقاد جعتهم وقوله فالقياس الخ أى الان يجوز ان اقتداء الاخرى بالآخرى وخطب غيرهم ان لم تنكف خطبة أحدهم بالاشارة وأما أحدهم باقهم فقط فتأمل فتموان وجد من خطبهم يوم كفى مسئلة الاى لانهم آمنون أو فى حكم الامين (قوله ومعلوم من اشتراط الخطبة الخ) كان وجه جعل ذلك توقفا لخطبة على النطق لكن لم يكنف خطبة أحدهم لغيرهم بالاشارة اذا كانت مفهومة لمحصل المقصود بها كإخباره وحديثه تدمجهم وان أهم أحدهم ان قلنا بصحة اقتداء الاخرى بالآخرى خلاف ما قاله شيخنا الشهاب الرملى وان قلنا بصحة خطبة أحدهم

وسيعلم بما يقا ان شرطهم امتنان يصح أو ان كان الخطبتين وان يكونا قراءه أو أربعين متعدين فيهم سم بحسن الخطبة فلو كانوا قراءه الا واحد منهم فانه أى لم تتعديهم الجمعة كما أتى به البغوى لان الجماعة المشرقة وهذا للصحة بينهما ارتباطا كلا وتباط بين صلاة الامام والمأموم فصار كاستدائه فارى أى به به يعلم أنه لا فرق هنا بين أن يقصر الاى فى التعليل وأن لا وان الفرق بينهما غير متروك لما يقصر من الارتباط المذكور على أن القصر لا يحسب من العدد لانه ان أمكنه التعليل قبل خروج الوقت فصلاته باطله والا فلا اعادته لازمة ومن لم يمتنع لا يحسب من العدد كما مرأ نفا فلا تصح ارادته هنا وفى انعقاد جعته أربعين آخرى وجهان ومعلوم من اشتراط الخطبة بشرطه الا ان تقدم صحة جعتهم ولو كان فى الاربعين من لا يعتقد وجوب بعض الاركان

كفى تضع حسبانهم من الاربعين وان شك في ثباته بجميع الواجب عندنا كما تسمع امامته (٤٣٩) بنام ذلك الظاهر قوله الخلاف

يختلف ما اذا علم منعه عندنا فلا يحسب كغيره ظاهر بحسب بطلان صلاته عندنا ثم رأيت في الخادم عن مقتضى كلام الشافعيين الذين يعتقدون الشافعي اماما كان أو أموماً وهو صريح فيما تقرر (والصحيح اعتقادها بانه صريح) وان صلاوا الظاهر على ما مر لك اللهم وانما سقطت عنهم رفقا بهم (و) الصحيح (أن الامام لا يشترط كونه فوق أو بعين) نظراً لوجه السابق (ولو انقضت الامور) يعني العدد المتصور ولو تسعة وثلاثين اذا كان الامام كمالاً والانتفاض مثالي والاضابط النقص (أو بعضهم في الخطبة ليس بصاحب الموعود) من أركانها (في غيرهم) لاشتراط سماعهم جميع أو كمالهم أو يجوز البناء على ما مضى ان عادوا قبل طول الفصل عرفاً وان انقضوا لغير عذر لان السبيل لا يقطع الولاة تظهر ما مر في الجمع وغيره (وكذا) يجوز (بناءه) الصلاة على الخطيبين انقضوا ايهاً وعادوا قبل طول الفصل عرفاً لذلك (فان عادوا في المورتين) بعد طوله عرفاً وضبط جمع له بماز يدعى ما بين الإيجاب والقبول في البيع بعد جدوا لا وجهاً قلناه من الضبط العرف الأوسع

عبارة عن قوله من اعتقدت بهم أي حيث كان الامام ناظراً والا فلا تعد معه اماماً الاخرى ثم هذا ظاهر بنامه على ما تقدم من جهة جملة الاربعين اذا كان بعضهم أميماً بقصر في العلم الماصلي ما تضاءل كلام البقوي وهو ضعيف من عدم الضبط لظلال تباطؤ صلاته بعضهم بعضاً فالتقاسم هنا عدم الصلوة (قوله) من اشتراط الخطبة (الخ) كان وجعله من ذلك من توقف الخطبة على النطق سم (قوله) مع حسبانهم (الخ) مثل ذلك ما في فتاوى السبكي فإنه مثل عاذاً كان الخطيب مختصاً لا يرى جهة لجهة الا في السور فهل له أن يخطب ويؤم في القرية وهل تصح الصلاة خلفه في أي بلد أعبر في الاقتداء ببناء المقتدى فتص صلاته في الجمعة خلف حتى ان كان في قرية لا سور ولها اذا حضراً أو بعون من أهل الجمعة انتهى وينبغي تقييده بنظر ما تقدم به من مس فرجه سم وقوله من مس فرجه جعل على صوابه من اقتصد وان المراد بذلك القيد انما هو الاقتصاد على ما تخرج وان لم يرض به الشارع (قوله) علم (الخ) أي في اقتدائه الشافعي بالحنفي كرهى (قوله) مع حسبانهم (الخ) أي كسفر جرح (قوله) فيما تقرر من قوله بخلاف ما اذا علم منعه عندنا (الخ) وقال عن قوله بطلان صلاته عندنا ١٠ قول المتن (والصحيح) كان الاولى أن يعبر بالظهور لان الخلف قولان لا وجه ما مضى وعش (قوله) على ما مر أي في شرح بار بعين (قوله) لك اللهم (الخ) أي قوله وضبط جمع في المعنى والى قوله الأوسع في النهاية يقول المتن (لا يشترط كونه الخ) أي اذا كان بصيغة الكمال المعنى ونهاية (قوله) من الخ (الخ) أي لا يطلق هذا الخبر (قوله) السابق أي في شرح بار بعين (قوله) يعني العبد (الخ) أي قوله كان مع الامام الكامل أو بعون ناقض واحد منهم لم يضر وأورد بعضهم هذه على المتن معنى (قوله) ولو تسع (الخ) عبارة التباينة وانما هي وهو تسعة وثلاثون على الأصح ١١ (قوله) اذا كان الامام كمالاً (قوله) الاولى ذكره عقب قول المتن فوق أو بعين (قوله) والانتفاض مثالي (الخ) كان الاولى تأخير هذا ذكره في شرح أو بعضهم (الخ) (قوله) مثال أي لا بد ان لا ينافي الانتفاض وهو اللفظا بمن مكان الصلاة والمراعاة الخروج من الصلاة لوجه البقاء في محلها (قوله) والاضابط النقص أي فلو اثنى على واحد منهم أو بعدى المصداق مكان لا يسمع فيه الامام كان كالتلفظ عن (قوله) لا يشترط سماعهم (الخ) لقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحموا (قوله) أي قبل انفضاضهم سم (قوله) وان انقضوا (الخ) أي الخطيبين بنو من معني قول المتن (على ما مضى) أي قبل انفضاضهم سم (قوله) وان انقضوا (الخ) ان الاربعين كلاً أو بعضها كان الاولى ذكر هذه الغاية قبل قول المصنف قبل طول الفصل قول المتن (ان عادوا الخ) خرج به ما لو عاد بعد لهم فلا بد من الاستئناف وان قصر الفصل معني ونهاية (قوله) تظهر ما مر في الجمع (الخ) فيجب أن لا يلحق قدر كعتين بأشياء يمكن كافتداهما الشارع من عش (قوله) وغيره أي كان يسلم تأسيماً ثم كره قبل طول الفصل نهايتها معني (قوله) لذلك أي لان السبيل لا يقطع (الخ) (قوله) وضبط جمع له أي لماول الفصل (قوله) بعد (قوله) خبر وضبط (الخ) (قوله) هو أي الطول عرفاً (قوله) صريحه أي بان العاقل

من ذلك وهو ما بطل بالرواية في جنس التقدم ثم رأيت في باقي صريحه وسبقه اليه القاضي أبو الطيب

من فاما بطل الموالاته قوله وابن الصباغ اطلق الخ مبتدأ وخبره قوله به أي بما بطل الخ قوله وان  
 انقضوا إلى قوله لم يفسد في النهاية والمعنى قوله لان ذلك أي ما ذكر من الخطية والصلاة قوله لم يفسد الخ  
 أي لان الواو اللاحقة وقع في استثناء القلوب منها ومعنى قوله عفا عن قتل الخ عبارة عن النسيان الخروا  
 أنفسهم من الجماعة في الركعة الاولى أو بأجلها اه أي الصلاة بطلان قوله لا الأولى أي الركعة الاولى  
 وقوله بطلان أي الصلاة وقوله الثانية أي الركعة الثانية وقوله لم يفسد الخ أي في شرح الرابع الجماعة  
 قوله ولم يفسد الخ أي ولم يفسد النقصون قال في الروض وألفظوا في الركعة الاولى ثم عادوا ولم يفسد  
 بنوا انتهى أي سمع ويمكن ادخالها في كلام الشارح بان راد قوله أرهون سمعوا الخطية بما يشمل العائدين  
 بعد انقضائهم وعبارة عرش قوله بطلت الجمعة أي حيث كان الانقضاء بعد الرقوع من الركوع أو ما لم يكن  
 قبله فان عادوا أو اتوا بالامام قبل ركوعه أو وقروا الفاتحة وأما أوامير الامام قبل وقعه من أقل الركوع  
 استمرت جهمته كجوابه بالامام في الركعة الاولى ثم اقتدوا به اه قوله في الركعة الاولى في بطلان الجمعة اذا  
 أحرم عتبا فنقضناهم أرهون سمعوا الخطية في الركعة الثانية وذلك لتبين انفراد الامام في الأولى أي فلم  
 تحصل الركعة الاولى للمدعوين فإذا كان احرم الاربعين الساعين عقب انقضائهم في الأولى لكن ينسفي  
 تنقيده بما اذا أدركوا الفاتحة قبل ركوعه كفي مسئلة النباطي ثم رأيت التنبيه الا في المصريح فيه بأنه  
 لا فرق في جريان الخلاف في اعتبار ادراك الفاتحة قبل الركوع بين الجائين والنباطين سمع وتقدم عن  
 عرش ما وافقه قوله فيتمونها إلى قوله ويرقى في النهاية والمعنى ما وافقه قوله فيتمونها الخ أي بينهما  
 من يق ظهر معنى زاد الرشد في صورهما إذا كان المنقض بعضهم وان كان خلاف المتبادر من السياق  
 اذا تأمل ذلك فيما إذا انقض الاربعون اه وعبارة عرش أي يفعلونها ظاهر باستثناها بالنسبة فبين  
 انقض إلى بطلانها وبالنسبة على ما مضى في حق غيره اه قوله فيتمونها اطرها ثم لو عاد المنقضون لمهم  
 الاحرام بالجمعة اذا كانوا من أهل وجوبها كما في قوله الواو لرحمة الله على الاذاتصع ظهر من لزمتها للجمعة  
 امكان ادراكها ليس فيمنشاء جمعة بعد أخرى لبطلان الأولى نهاية يقال عرش قوله مر لزمتها الاحرام  
 الخ أي مع إعادة الخطية ان طال الفصل بين انقضائهم وعودهم اه قوله فليعه أي على بطلان الجمعة  
 بالانقضاء ويحتمل على اشتراط العددا تسددا ودواما قوله بتباطوا أي لو أحرم الامام وتباطوا المأمومون  
 أو بعضهم عنه ثم أحرموا فان تأخر ضمهم عن ركوعه فلا جمعة لهم وان لم يتأخروا عن ركوعه فان أدركه الخ  
 معنى ونهاية قوله فلا جمعة ظاهر وان قرأ الفاتحة وأدرك ركوع الامام الركوع وقفه فظهر رأيت سم  
 على نقل عن مقتضى الروض أنهم حيث قرأ الفاتحة وأدرك ركوعه الركوع قبل رفعه عن أقله أدركوا  
 الجمعة انتهى وهو ظاهر اه فتقول الشارح مر قبل الركوع أي قبل انتهائه عرش قوله اشتراط أن  
 يتكئون الخ الفاتحة الخ أي بان يقرأوها قبل رفع الامام رأسه من أقل الركوع عن نهاية أي وركعوا  
 قوله ولم يفسد عقب انقضائهم الخ فيفسد بطلان الجمعة اذا أحرم عقب انقضائهم أرهون سمعوا  
 الخطية في الركعة الثانية وذلك لتبين انفراد الامام في الأولى أي فلم تحصل الركعة الاولى للمدعوين والجمعة  
 اذا كان احرم الاربعين الساعين عقب انقضائهم في الأولى لكن ينسفي تنقيده بما اذا أدركوا الفاتحة قبل  
 ركوعه كفي مسئلة النباطي الان يفرق ثم رأيت التنبيه الا في المصريح فيه بأنه لا فرق في جريان الخلاف  
 في اعتبار ادراك الفاتحة قبل الركوع أو لا بين الجائين والنباطين قوله ولم يفسد عقب انقضائهم في  
 الركعة الاولى أرهون أي ولم يفسد النقصون قال في الروض وألفظوا في الركعة الاولى ثم عادوا ولم يفسد  
 فصل بنى قال في شرحهما أقوم ن طول الفصل بضر ليس كذلك انسداد ذكره في النباطي اه واحتمل  
 مر الفرق بشدة الاعراض هنا لقطع القدرة بعد اتقائها قوله وان أدركه قبل الركوع اشتراط ان  
 يتكئون الخ الفاتحة قبل ركوعه مع يرقى انه لا يضمن التكمن من الفاتحة قبل الركوع لكن عبر في الروض  
 بقوله كماله ولو بتباطا المأمومون وأدركوا الركعة الاولى أي الركعة الاولى مع الفاتحة سمع وهو شامل لما

وابن الصباغ اطلق اعتبار  
 العرف ويعين ضبطه بما  
 قرره وجب الاستئناف  
 في الاظهر وان انقضوا  
 بعد ذلك لم ينقل عنه  
 على الله عليه وسلم الاموال  
 وكذا الآية بعده وان  
 انقضوا أي الاربعون أو  
 بعضهم بغيره أو بطلان  
 صلاة بالنسبة الاولى  
 وبطلان بالنسبة الثانية  
 كما سمع ان بقائه العذر شرط  
 الى السلام بخلاف الجماعة  
 فانها شرط في الاولى فقط  
 في الصلاة ولم يفسد عقب  
 انقضائهم في الركعة الاولى  
 أو بعون سمعوا الخطية  
 بطلت الجمعة فيتمونها  
 طهرها لان العذر شرط  
 ابتداء فكذلك ادواما كالوقت  
 فليس لو بتباطوا حتى رجع  
 فلا جمعة وان أدركه قبل  
 الركوع اشتراط أن يتكئون  
 من الفاتحة قبل ركوعه  
 والمراد كما هو ظاهر ان  
 يدركوا الفاتحة والركوع  
 قبل قيام الامام من أقل  
 الركوع لانهم حينئذ  
 أدركوا الفاتحة والركعة  
 فلامعنى لاشتراط ادراك  
 جميع الفاتحة قبل أخذ  
 الامام في الركوع



والحمد لله الذي رفع الامام الخ عش وفي سم بعد سر تغير الروض مائه وهو شامل لما اذا ذكره  
واكما واخبرنا الفاشية ثم كروا واعلموا قبل ارتفاعه من اقل الركوع فليراجع اه وتقدم عن ع  
اعشاده **(قوله قبل اقل الركوع)** كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى فاشمل فان الظاهر عن يصرى **(قوله)**  
أوهمة العبارة) أي بان جل قولهم قبل ركوعه على قبل ابتداء ركوعه أما إذا جل على قبل انتهائهم ركوعه  
فلا إشكال **(قوله أما إذا لم يصرى)** محض رزقه السابق وهو الخطية **(قوله فلا بد من إتمامهم الخ)**  
حاصل هذا التمام أنه ان طلت صلاة بعض الاربعين من غير أن يكمل العدد بغيرهم بطلت الصلاة وسواء وقع  
ذلك في الركعة الاولى أو في الثانية وان أخرج بعضهم أنفسهم عن القدوة فان كان في الاولى بطلت وأيضاً بعدها  
لم يضر وان انقضت الاربعون أو بعضهم ولحق تمام العدد فان كان الحقوق قبل الانقضاء بطلت الجماعة  
سواء كان ذلك في الاولى ولو بعد الرفع من ركوعها أو في الثانية قبل الرفع من ركوعها فبطلت الجماعة وسواء سمع  
اللاحقون الخطية أو لا وان كان بعده فان كان قبل ركوعه الاولى وهو الخطية بطلت الجماعة والأصل سم  
وكذا في الشورى والنهاية الا انه قبل الرفع الى سواء سمع **(قوله لانهم لا يصرون الخ)** عبارة الغنى لانهم  
اذا لحقوا بالعدد تام سمعهم واحداً فاستغنا عنهم سمع الخطية اه **(قوله الاحيئت)** أي حين  
اذا حووا قبل الانقضاء **(قوله لانهم لا يصرون ان ذكرها)** هل يعتبر بالفعل بان يقرأها جسم السامعين  
أو يكفي معنى من يكفي فيجعل تأمل يصرى أول تغير النهاية المتقدمة انقضاء عن في الاول **(قوله وانه يعلم)**  
أي بان تحليل **(قوله لانهم)** أي السامعين **(قوله يدركوها)** أي الفاشية **(قوله ادراكها)** أي ادراك  
اللاحقين الفاشية **(قوله بخلاف الخطية الخ)** خبر مبتدأ محذوف أي وهذا أي ما أفاه كلام من جواز  
تبعض صلاة الجماعة بان يفعل بعضها البعض واللاحقون بشرط بخلاف الخطية الخ **(قوله)**  
أربعون) أي أو بعضهم والمراد بالاربعين العدد المعتبر وهو تسع وثلاثون نهاية بمعنى قول المتن (وفي  
قولنا ان بقى اثنان) وفي قولنا ان بقى اثنان نشر حديثاً ما فهم انقضاء من التي صلى الله عليه وسلم فلم  
يبق معه الا اثنان نشر وجلاء الامام فاقول الله تعالى وإذا أرادوا نجاة لا يغفلوا على أن الاربعين لا تقتصر  
في دوام الصلاة وأجاب الاول بان هذا كان في الخطية كجود في مسلم ووجه البقي على رواية البخاري  
في الصلاة وجمعا بعضهم على الخطية جعاً بين الاربعة واذا كان في الخطية فلهذا عادوا قبل طول الفصل  
معنى ونهاية **(قوله لو جود مسمى الجماعة)** فيما فهم أن مسمى الجماعة بشرط فيه الثلاثة وليس كذلك كما  
صرح فالاولى مسمى الجمع كغيره بالشرح المحقق أي والنهاية وانما يصرى **(قوله ويبحث بعضهم الخ)**  
تقدم عن النهاية أنه قد تعالوا الله فقل الشارح أراد بالبعث الشهادة التي **(قوله ان تحمل انماها)**  
الخ أي السابق في شرح بطلت **(قوله لانهم أعادتها جماعة)** أي ان اتسع الوقت ولا تظهر اوان فعلوا

إذا أدركوا ركعاً أو الفاشية ثم كروا واعلموا قبل ارتفاعه من اقل الركوع فليراجع **(قوله ان شرط)**  
ان يتكثروا من الفاشية) أي بان يتوافر اربعتهم قبل رفع الامام أو سبعين اقل الركوع شرح حر **(قوله فلا)**  
بدن إتمامهم قبل انقضاء السامعين) وإذا حووا كذلك صار حكمهم حكم الاولين وحصلت الجماعة  
وان كان إتمامهم بعد رفع الامام من ركوعه الاولى كائناً به الشارح في شرح الارشاد اذ اعلى ابن المقرئ  
ما وقع له مما يحاط بذلك وما لم يزل هذا التمام انه ان طلت صلاة بعض الاربعين من غير أن يكمل العدد بغيرهم  
بطلت الصلاة وسواء وقع ذلك في الركعة الاولى أو في الثانية وان أخرج بعضهم أنفسهم عن القدوة فان كان في  
الاولى بطلت وأيضاً بعدها لم يضر وان انقضت الاربعون أو بعضهم ولحق تمام العدد فان كان الحقوق قبل  
الانقضاء بطلت الجماعة سواء كان ذلك في الاولى ولو بعد الرفع من ركوعها على ما تقدم أو في الثانية قبل الرفع  
من ركوعها فبطلت الجماعة فلهذا عادوا قبل طول الفصل **(قوله لانهم أعادتها جماعة)** أي ان اتسع الوقت ولا تظهر اوان فعلوا  
فكيف تصح الجماعة وقد يقال لو لم يزل هذا في الاولى فاشمل وسواء سمع اللاحقون الخطية أو لا وان كان بعد

التي أوهمة العبارة أما إذا  
لم يصرى هو افاه بد من إتمامهم  
قبل انقضاء السامعين  
لانهم لا يصرون منهم الا  
حينئذ وفي هذه الحالة  
لا يشترط تكثرتهم من الفاشية  
لانهم لا يصرون ان ذكرها  
يصلهم لانهم لم يدركوها قبل  
انقضاءهم اشترط ادراك  
هؤلاء لها وهو ظاهر بخلاف  
الخطية اذا انقضت الاربعون  
سواء بعضهم وبعضهم  
أو بعون قبل انقضاءهم  
لا يكفي سمعهم لبقائها  
ويشترط بان الارتباط فيها غير  
تام بخلاف الصلاة (وفي قول  
لا يضر ان بقى اثنان) مع  
الامام لو جود مسمى الجماعة  
اذ تغتفر في الدوام لا تغتفر  
في الابتداء وبطلت بعضهم  
ان تحمل انماها ظهر أي  
والاكتفاء به اذ لم تتوفر  
شروط الجمعة ولا كان  
عادوا لانهم أعادتها جماعة

واعتمده خشيته فقالوا انفضوا أو قدموا أو بلغوا بعد فعلها قائمتا ثانياً بغيره انفضوا بل يلزم المصيرين كلفته في ذلك اه وما قاله فمن قدموا أو بلغوا غلط لقولهم المذكور ما اذالم يسعوه الخ وفي المصيرين رده كالاول اطلاق الاصحاب انهم بنوعها ظهروا يلزم من صحة الظهور سقوط الجملة ونحوها يؤيد عدم فعل الجملة لقولهم لو بانوا ربهم بنوعها يحصل لا تعدد فيه فانت على جميع أهل البلد فيصيرونها ظهراً لا امتناع الجملة عليهم فاذا امتنع الجملة هناع تقصير المبادر بنوعها من غير قبيل انهم يسودون فأدرك في مسئلتنا بحث بعضهم أيضاً انه لو غاب بعض الاربعين فصولاً لظهر ثم قدم الغائب في الوقت تلزمهم اعادتها جمعة كالمبلغ الصبي بعد فعلها واصل مسافر الظهور في السفر ثم قدم وطنه قبل اقامتها ويحمل ان قدمه بعد اولهم بالظهور كذلك (نبيه) مما من شرط ادراكه من قبل الغائبين فقدر الفاتحة في الأولى هو ما قاله الامام ومحمده الغزالي وحري عليه شرح الحاشي في وغيره بل وظاهر الشرع الصغير بل صريحه الاكتشاف بان ذلك وكو على الامام فقط وسبقه اليه ما قبل مره وقال البغوي انه المذهب وعليه غلط واحد بأن ما قبل الركوع

على التفصيل المار عن عرش (قوله واعتمده غيره) وأفتى به شيخنا الشهاب الرملي سم (قوله فقال) أي الغير (قوله بل انفضوا الخ) أي من الحاضر بن الكلين (قوله أو قدموا) أي من الغائبين و (قوله أو بلغوا) أي من الصبيان و (قوله بعد فعلها) أي الجملة تنان عن فيه فقدموا أو بلغوا (قوله بل يلزم المصيرين) أي بترك الحضور أو بالتباطؤ عن الركوع و (قوله كالنفضين) أي كاتزان النفضين أي الحارحين من الجملة بعد الاحرام بها قول الكردى قوله كالنفضين مثال للعقصرين اه خلاف الظاهر (قوله ذلك) أي اقامة الجملة ثانياً لذكرها كقول المتبادر وعليه معنى قول الشارح الا في (وعما يؤيد الخ) ويحمل أن المشار اليه فعل الجملة ثانياً وهو عليه معنى رد سم والبصري لذلك القول الا في (قوله انتهى) أي قول الغير (قوله لقولهم الخ) الاستدلال به في غاية الظهور ولانه يدل على عدم حصول الجملة باحرام من لم يسع الخطية بعد انفضاض السامعين ودلالة ذلك على عدم حصولها باقامة جديدة ثانية أي بعبئة المصلين أو بأعمالهم فيه سم (قوله المذكور) أي السابق آنفاً (قوله أما اذالم الخ) بيان لقولهم المذكور سم (قوله رده الخ) هذا من عني في المصيرين لجواز حل الاطلاق على ما اذالم تتوفر الشروط سم عبارة البصري قوله رده الخ يحمل تأمل اذ يمكن حل الاطلاق على ما اذالم تتيسر الاعادة اه (قوله كالاول) وهو قوله والاك ان عادوا لزوم الخ كردى (قوله اطلاق الاصحاب انهم الخ) أي السابق في شرحه بطلت كردى (قوله وعما يؤيد) يدعم فعل الجملة الخ قد يمنع ويفرق بحصول الجملة في الجملة في مسئلة المبادر دون مسئلة بل لا جامع بين المستثنين سم عبارة البصري لا يابيد في كجها ظاهر لاقلة جملة بالبق في تلك الصور فقامت لاقمتها ثانياً لا اتمام جمعة تعد أخرى وفيما نحن فيه لم تقم جمعة أصلاً فلم نقل وجوبه بالاداء حيث تسرت لادى في تعطيل الجملة بالكتابة فليست تأمل حتى التأمل ثم أتت في النهاية ما تضمنه لوعاد انفضاض لزوم الاحرام بالجمعة اذا كانوا من أهل وجوبها كما أتت به والله رحمة الله تعالى الخ اه (قوله لو غاب بعض الاربعين) أي من يجزى الجمعة ولو بعد ولو بلا سفر (قوله فصولاً الخ) أي الحاضر ونحو (قوله تلزمهم) أي الاربعين (قوله كالمبلغ الصبي الخ) الفرق يمكن قريب سم أي يكون الغائب مكافئاً لحاضر فعلمه الظهور بغرض الوقت دون الصبي (قوله بعد فعلها) أي فعل من دون الاربعين الظاهر (قوله قبل اقامتها) أي اقامة الحاضر بن دون الاربعين الظاهر (قوله ان دونت) أي الغائب بعد اولهم سم (قوله كذلك) أي فلا تلزمهم اعادتها جمعة (قوله من اشترط الخ) أي في صورة الانفضاض بشر ينقوله الا في ثم هذا الخلاف الخ لئلا يمكنه بصرح فيما مر باشتراط ذلك فيها بل في صورة التباطؤ (قوله ادراك الاربعين الخ) شامل المنفضين ولا حتى قبل الانفضاض مطلقاً وكذا بعده اذا سعى الخطية كما تقدم عن سم و (قوله قدر الفاتحة) أي بالعنى السابق في قوله والمراد كجها ظاهر الخ و (قوله في الاولى) أي الركعة الاولى (قوله فقط) أي وان لم يذكر الفاتحة (قوله القائل مره) اشارة الى ما نقل عنه ايضاً من موافقة مقالة الامام السابقة بصري (قوله وقال البغوي انه المذهب الخ) فتبينه عن الضمير واجمع الى الاكتشاف وجعله المنفى والنهاية الى عقالة الامام عبارة عن ما لو أحرم الامام وتباطؤ المأمورين أو بعضهم بالاحرام ثم أحرم اوفان أدركوا الركوع مع الفاتحة صحت جمعتهم والا فلا وسبق في الاولى بالتكبير والقيام كالمبلغ ادراكهم الركعة لا يمنع انعقاد الجمعة وهذا ما جرى عليه الامام والغزالي وقال البغوي انه المذهب وجزم به صاحب الانوار

فان كان قبل ركوع الاولى وسعى الخطية صحت الجمعة والا فلا (قوله واعتمده غيره) وأفتى به شيخنا الرملي (قوله لقولهم الخ) الاستدلال به في غاية الظهور ولانه يدل على عدم حصول الجملة باحرام من لم يسع الخطية بعد انفضاض السامعين ودلالة ذلك على عدم حصولها باقامة جديدة ثانية أو بأعمالهم فيه سم (قوله أما اذالم الخ) بيان لقولهم المذكور و (قوله رده كالاول اطلاق الاصحاب الخ) هذا من عني في المصيرين لجواز حل الاطلاق على ما اذالم تتوفر الشروط قد يمنع ويفرق بحصول الجملة في الجملة في مسئلة المبادر دون مسئلة بل لا جامع بين المستثنين (قوله كالمبلغ الصبي الخ) الفرق

اذ لم يمنع السبق به الركوع فكذا الجمع بشرط الجوبى فربما يحرمهم من يحرم الامام أى (٤٢٣) عرقاً هذا الخلاف هل هو خاص

بالجائين بعد الانقضاء

أو يجري حتى في أو بعين

حضر وامعاً ولا بتساوياً

عنه والوجه جوبى

الصورتين ثم أين أب

الهم صرح بذلك ثم قال

فالتفريع بالتفريع وكذا

الرافى يكافئه جمع فانه جعل

هذا الخلاف مستبطل القول

بأن صلاة الجماعة تبطل

بأنقضاء القوم وقال ابن

الزعرى بل انما فرجه على أن

الانقضاء عنه في الانتهاء

بوجوب الظاهر لا الإبطال

لكنه نظري فهو ردوان

اقتضى كلام الزركشى

تقرير بان أفراد الامام

أولاً حتى يخطو كما تفرده في

الانتهاء فان ثلثه مطلق ثم

أبطل هنا والأفلاوجه

الانتهاء أفراد الامام بعض

الصلاة في الصورين قبل

بل البطلان في غير مسئلة

الانقضاء أولى لان أفراد

الامام وجدها ابتداء وفي

ذلك دواماً والشروط يغتفر

فيها في الجوامع لا يغتفر في

الابتداء كل اربعة السابعة

في الموقف وكرفع الجنائز

قبل ان تمام السجود صلاته

ولان المقرري هنا كلام

بين فيه أن الشكل شرطاً

نحو لا انقضاء ادراك

الركعة الاولى وانما الخلاف

في ادراك الفاتحة ثم استمتع

من ذلك ما هو مردود عليه

كايست ذلك مستوفى في

وابن المقرى وهو العبد وقال الشيخ أبو محمد الجوينى الخ اه (قوله سبق) فاعل منع وقوله (يه) متعلق  
بالسبق وخبره لما قبل الركوع وقوله (الركوع) الاول الركعة كفى النهاية والمغنى (قوله هذا الخلاف)  
أى الذى بين الامام والده (قوله خاص بالجائين الخ) أى من المنفذين وغيرهم (قوله والوجه جوبى) الخ  
اعنده النهاية والمغنى كجاء هنا (قوله بذلك) أى بالجوابان (قوله ثم قال) أى ابن أبى الميم (فالتفريع  
كالتفريع) يعنى ان الخلاف في اشتراط ادراك فداء الفاتحة في جهة الجمعة في صورة التباطى متفرع على  
القول بان صلاة الجمعة تبطل بانقضاء القوم كما أن الخلاف في اشتراط ذلك في صورة العيوب بعد  
الانقضاء متفرع على هذا القول (قوله وكذا الرافى) أى قال ان التفريع في التباطى كالتفريع في  
الصورة (قوله فانه الخ) أى الرافى (قوله هذا الخلاف) أى الذى بين الامام والده (قوله على القول الخ) أى  
الاصح كردى (قوله بان صلاة الجمعة) كذا في أصله خطه بصرى أى والاوى صلاة الجمعة (قوله تبطل  
بانقضاء القوم) أى بانقضاء الامام بسبب انقضاءهم غيب وجد لا فساد كفى الصورة الثانية يعبر فيه  
الخلاف واليه أشار بقوله الآتى ووجه البناء الخ كردى (قوله بل انما فرجه) أى فرغ الرافى هذا الخلاف  
و (قوله عنه) أى عن الامام (قوله لكنه نظري) أى لكن نظرا من الرافى في تفريع الرافى المذكور  
ورجم الكردى الضمير الجوبى والى المغرب عليه أى ان الانقضاء عنه في الانتهاء (قوله ورد) عطف  
على قوله لكنه نظريه يعنى قال ان الرافى في نظره غير معتبر وأقول بل هو مردود فالرد واجم الى انما نظره الى  
التفريع كردى (قوله بان أفراد الامام) أى بتباطى القوم عن (قوله كما تفرده الخ) أى بانقضاء القوم  
عنه (قوله انه) أى الانفراد (قوله ثم) أى فى الانتهاء (قوله هنا) أى فى الانتهاء (قوله وجه البناء)  
يعنى وجه اتحاد المنى عليه للخلافين في الصورتين السابق في قوله فالتفريع كالتفريع أو في قوله مبني على  
القول الخ وتقدم هذا الاحتمال الثاني عن الكردى (قوله في غير مسئلة الانقضاء) يعنى في مسئلة التباطى  
(قوله وجدها) أى فى الغير والتأنيش ليا يتجانب المغنى و (قوله فى تلك) أى فى مسئلة الانقضاء  
(قوله ولابن المقرى الخ) عبارة النهاية بقسمتها تقدم ناقض من قوله الامام والله قاله الكمال بن أبى  
شريف فقد ظهر ان ادراكهم الركعة الاولى معصّل وفادى المصنف يعنى ان المقرى في شرحه  
أنه يؤخّر عن الاتفاق على ذلك تقييد بطرف الاخيرين بكونه في الركعة الاولى فلو قصر أو يكون لاحقون  
بعد رفع الامام من ركوع الاولى ثم انقض الاربعون اربعون ارجومهم أو تقصوا اذا جعل قبل منها الامام  
ومن يبق معه ظهروا لانه قد تبين فساد صلاة الاربعين ومن نقص منهم أنه قد مضى للامام ركعة فقد فيها  
الجماعة او العاد اذا تبين الذين تضع بهم الجماعة الملاحقون ولم يحرموا الا بعد ركوعه ويحجب  
عنه ما بينهم اذا قصرمو او العاد تام صرح بهم واحدا كجاء به الاصحاب فكما لم يؤثروا بانقضاء الاولين  
بالنسبة الى عدم سماع الاخيرين فخطبة كذلك لا يؤثروا بالنسبة الى عدم حضورهم الركعة الاولى اه قال  
عش قوله مردود كذا لا يؤثر الخ اعني (قوله ان الكل) أى من الجوينى وولده وغيرهما (قوله من ذلك)  
أى من الاتفاق على اشتراط ادراك الركعة الاولى حيث لا ينقض (قوله ما هو الخ) وهو تقييد بطرف  
الاخيرين بكونه في الركعة الاولى (قوله مردود عليه) وفاقا للنهاية وسم والشورى وعش كجاء (قوله  
كايست الخ) ومراً فغان النهاية بانه أيضاً (قوله خلف المتنقل) الى قول المتن الخامس في النهاية والمغنى  
(قوله خلف المتنقل) أى بان آخره بنافذ والحال انه امام الجماعة صلى الله عليه وسلم لكونه مسافراً صلى الله عليه وسلم  
اماماً عش (قوله لصاحبهم هؤلاء) أى ما وقع من اماما كما في سائر الصلوات نهاية ومعنى (قول المتن  
غيره) كان الاولى بغيرهم لان العطف اذا كان بالاولا يفرد الضمير معنى (قوله الابه) أى بواحد من  
يمكن قرب (قوله وتصح الجمعة خلف العبد الخ) بيق هاتين وهاتين هو أنه بشرط في الصحة خلف من ذكر

شرح العباد وفات في آخره فتأمل هذا الجمل فانه التيسر على كثير من (وتصح) الجمعة (خلف) المتنقل وكل من (العبد والصبي) والمسافر في  
الاطهر ان تم الدفند بغيره) أى كل منهم احصينهم هؤلاء العدد قد وجد بصفة الكمال فان لم يتم العدد لابه

لم تصح حراماً (ولو بان الامام جنباً) او محسناً بحيث جعلهم في الاطهر ان تم العدة بغيره) كافي سائر الصلوات باعتبارها في الاصح ان الجماعة افضلها  
محصلان خلف الحدث ومثل ذلك (٤٤٤) عكسه وهو ما لو بان للمؤمنين أو بعضهم محدثين ففصل الجمعة للامام والمنظر منهم تبعاً له أي

واغتفر في حقه فوان العدة  
هندون مافي التلاثة متبوع  
مستقل كما اغتفر في حقه  
انقطاع صلاته جمعة قبل أن  
يجرموا خافه وان كان هذا  
ضرورياً (والا) يتم العدة  
بغيره (فلا) تصح جعلهم لما  
من (ومن خلق الامام الحدث  
راكماً لم تحسب ركعتيه على  
الصحيح في الجموع وغيرها كما  
مر قبيل صلاة المسافر بذيله  
ولا ينال هذا ما قد لان  
الحكم بادراك الركوع  
انما هو لتحمل الامام عنه  
انقراء والمحدث ليس من  
أهل العمل وان كانت  
الصلاة خلفه جماعة  
الخامس خطبتان لمافي  
الصحيح أنه صلى الله عليه  
وسلم لم يصل الجمعة الا خطبتين  
(قبل الصلاة) اجاء الامن  
شذوذ فارقنا القسدها  
خطبتهم مؤثران عده  
للا تبايع ايضاً وان ههنا شرط  
والشرط مقدم بخلاف  
تلك فانها تكملها فكانت  
الصلاة أهم منها بالتقديم  
ويصرف بين كونها شرطا  
هنا لانهم ان المقصود منها  
التذكير بجماعات المصلح  
الشريعة حتى لا تنسى  
فوجب ذلك في كل جمعة  
لان ما هو مكرر وكذلك  
لا ينسى غالباً وجعل شرطاً  
تنوقف عليه الصلوات المتبقية

ذكره مبنياً (قوله لم تصح حراماً) أي لانه تمام العدة باعتبار نهاية القول (ولو بان الامام جنباً) بخلاف  
ما لو بان كافراً أو أمراً أهلاً لاجل النساء أهلاً لاجل الجماعة بحال معني ونهاية القول (لو بان الامام جنباً) بخلاف  
الغيبات الخلفية وكل ما لا يلزم الا عدا معه وخرج بذلك ما لو بان أمراً أو خنثى أو كافراً أو نحو ذلك من تلزم  
فيه العدة فلا تصح الجمعة وما روي وقيل في اه يصير (قوله عكسه) مثله ما لو بان عليهم أو بعضهم  
نجا غير معفو عنها فلا يجعله لا بد من بان كذلك وضع جمعة الامام والمظهر منهم نهاية (قوله محسناً)  
أي خلاف ما لو بانوا نساء أو عبيداً سهولة الاطلاع عليهم نهايتهم في (قوله فصل الجمعة للامام الخ) أي  
وان لم يكن الامام زائداً على الاربع نهياً يقرش بافضل (قوله أي واغتفر الخ) عبارة الغني والنهاية فان قيل  
كيف صح صلاة الامام مع فوان الشرط وهو العدة فيها ولهذا شرطنا في عكسه ايجاب بانها لم يفت بل يوجد  
في حقه واحتمل فوجدتهم لانه متبوع ويصح اوله من غير ما اغتفر له مع عدمه ولا يغتفر في غيرهما وانما  
صحت المظهر المؤثر به تبعاً له (قوله هنا) أي في العكس (قوله دون مافي المتن) أي ما لو بان حدث  
الامام عرش (قوله فلا تصح جعلهم) أي زماناً يتوقف (قوله لاس) أي في شرح بطل من قوله  
لان العدة شرط ابتداء كروى عبارة النهاية في الغني لان الكمال شرط للاربعين كرس اه (قوله ما قبله)  
أي من جهة الجملة بان الامام محدثاً بشرطه (قوله عه) أي اللاحق في الركوع قول المتن (الخامس  
خطبتان) قال الباقر في شرط الخطبتين يكون من يوم الجمعة داء به انتهى وقضيه أنه لا تصح خطبة الا في  
اذم يكن القوم كذلك وقد وجهنا قاله لئلا يسلهم (قوله في الصحيحين) الى قوله بخلاف تلك في الغني  
وكذا في النهاية بالقوله اجاء الامن شذوذ في المتن (قبل الصلاة) والخطبة المشروعة عشر خطبة الجمعة والعديد  
والكسوفين والانساقاه أو بع في الحج يوم السابع من ذي الحجة بالمسجد الحرام يوم التاسع بغيره ويوم  
الغريقي ويوم النحر الاولين وكلها بعد الصلاة الا خطبة الجمعة وعرفتها وما عداها خطبة الاستسقاء  
فقد روي قبل الصلاة بعدها وكلها ثلثان الا الثلاثة الباقية في الحج ففرادى نهاية وأثنى وشهدنا (قوله اجاءها  
الخ) أي مع خبرها كلاً يشعني أصلي ولم يصل صلى الله عليه وسلم الا بعد ههنا لان الجماعة تؤدى جماعة  
فاخرت به وكما المتأخر معني زاد النهاية بقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض فاباح الانتشار  
بدها ما لم يزل تأخيرهم لاجل الانتشار اه قال عرش قوله مر ولم يصل صلى الله عليه وسلم الا بعد ههنا  
أنه يخالف ما نقله الشيخ غيره عن شرح المعاني على البخاري من أن الانتقاض كان في الخطبة وانما كانت  
في صدد الاسلام بعد الصلاة وانما هم في ذلك اليوم حول الى قبل الصلاة اللهم الا ان يقال ان الضو بل كان  
لحكمة فقل من تركه الانساقاه وان ذلك وانه لم تصح أو ان الصلوات فهو ما من عليه الصلاة والسلام ان كونها  
بعد الصلاة نسخ بالامر بقل الصلاة اه عبارة شخبنا بعد كرام من شرح المعاني بل لا بد من واليه  
فقول الشيخ الخطبة لم يصل صلى الله عليه وسلم الا بعد ههنا اي بعد قول الان يا مؤامق له فكان يصلي قبلها  
اه (قوله ايضاً) الاولى اسقاط عبارة شرح بافضل قبل الصلاة لا تبايع واخر خطبتا عو العدة لا تبايع  
ايضاً وهي ظاهرة (قوله والشرط مقدم) فيه أنه يقارن ايضاً لاستقباله بجماعات بغيره (قوله في ذلك) أي  
سم عبارة البصري لعل الاولى والشرط لا يتأخر اللهم الا ان يريد التقديم للذاني اه (قوله فوجبه ذلك) أي  
الذي ذكره الخطبة وذلك كرام الاشارة لان الخطبة لا تستعمل بدون التاء (قوله في حقه) أي يقطع القصد  
منها (قوله ونم) أي المقصود منها في العدة (قوله وذلك) أي الصلوة (قوله يوم الجمعة) أي في قضاءه  
أن المقصود من خطبة المرفوع في ذكر خطبة العدة (قوله لا تبال) أي عبد الغفر والآخر (قوله لا يؤيد  
بشرط حضور الخطبة كشرطه وذلك في مسئلة المبادر وغيره (قوله والشرط مقدم) فيه أنه يقارن ايضاً

حفظه والاسترايع له. ونم صرف التفرس عما يقضيه العدين بغيرها ومجهول ذلك من مهمات المندوب بان ذلك  
الواجبات فان قلت يوم الجمعة يوم عيداً يضاف اليه العدة فلا بد من عود السرور والحي وهدا من عود السرور والسرعى اكثر ما به  
من الوظائف التي يتقرب من ساعة الاجابة بغيرها كايته في كتاب الجمعة في نصوصها بالجمعة يؤيد

ذلك) أي الاختلاف وفي دعوى التأيد تأمل قول المتن (وأركانهم خمسة) أي أركانها لا خمس بل ثمانية  
 تفصيل لا تذكر إلا ثلاثة الأول فيها لو سر دخل الخطيب الأركان ولا يختص به ثم أعادها مبسطة كما دكره الآتي  
 اعتد على ثمانية الأول وما أتبعه ثانيا بعد تأكدنا كذا فلا يضر الفصل به وإن طال كبحته من فاسم يختصا يأتي عن  
 عمن مثله نيزادة (قوله من حيث المجموع) أي في قوله ولا نظير في النهاية (قوله من حيث المجموع) أي جواب عما  
 يقال إن الإضافات كانت للاستقرار أو لزوم وجوب الخسفي كل من الخطيبين وإن أركان مجموعهما لم  
 جواز اثنين بعضهما ولو واحد أي ولا هما والباقي في تأنيدهما وإثبات الجميع في أحدهما فقط وحاصل الجواب  
 اختيار الشق الثاني وحمله على بعض ما صدق عليه بقرينة ما سيعلم من كلامه الآتي ع (قوله كما سيعلم من  
 كلامه) أي على ما سيعلم الخ ع (قوله وقياس ما مر من الشك الخ) وقياسه أيضا تأنيرا للشك في إثباته الخطبة  
 وأنه لا يرجع لقول غيره وإن كثرا لأن بلغ حد التواتر وأما القوم ولو شكوا كلامهم أو بعضهم في ترك الخطيب  
 شيئا من الأركان ثلاثا تأنيده مطلقا أي بعد الفراغ أو قبله سم وحدي (قوله عدم تأنيير الشك) أي شك الخطيب  
 (قوله بعد فراغها) أي بعد الفراغ من خطبتها تأنيده قال ع مفهومه أنه يؤثر إذا شك في إثباته الثانية  
 بعد فراغ الأولى أو في الجلوس بعده حتى ترك شيئا من الأولى وفي ما لو علم تركه ولم يدركه هو من الأولى أم  
 من الثانية فيجب عا دته بما أم أعاد الثانية فقط فيه نظر والأقرب يجلس شيئا من الخطبة الثانية لا احتمال  
 أن يكون الترتول من الأولى فيكون جلوسه أولا لوقوع التكامل الثانية بقدر كونه من الثانية قبل الجلوس  
 الثاني لا يضر لأن غايته أنه جلوس في الخطبة وهو لا يضر وما يأتي به بعده تكرير لما أتى به من الثانية واستدراك  
 لما تركته بما هو (قوله ثم رأت الخطبة الثانية أي ويقرأ آية فيها ولا فلا يزال الشك (قوله به) بنديم أي  
 بالقياس المذكور (قوله يأتي في الشك الخ) أي بعد فراغ الوضوء وقبل الشروع في الجمعة أو بعده (قوله لها) أي  
 التي قوله وروى البيهقي في النهاية وأما قوله ولا شرط في المعنى الاقوله كما مر به إلى وظاهر كلام الشافعي  
 قول المتن (والصلاة على رسول الله الخ) وتسبب الصلاة على آله وسئل الفقيه اسم عبد الله الحصري هل كان  
 النبي صلى الله عليه وسلم يصل على نفسه فقال نعم ثم يقول له مر وتسبب الصلاة على أي والسلام ع (قوله  
 مر على آله أي وصحبه وقوله مر فقال نعم هذا محتمل لأن يكون في غير الخطبة شيئا ولا يكون بالاسم الظاهر

لا يستقبل ويجاب بتعذر المقارن فنعنا (فرع) قال البلقيني إن شرط الخطيب أن يكون ممن يصح  
 الاقتداء به اه وضمينه أنه لا تضع خطبة إلا على من يمكن القوم كذلك وقد وجب ما قاله فلي تأمل (فرع  
 آخر) لو حل في الأركان لم يتغير المعنى وأما يحمل آخر كما ظاهرا لم الصلاة هل يضر كفي الشاهد ويحتمل  
 الصلاة نظر (قوله عدم تأنيير الشك في ترك فرض من الخطبة بعد فراغها) قياس ما ذكر أيضا تأنيير  
 الشك في إثباتها ولا يرجع لقول غيره وإن كثرا لأن بلغ حد التواتر وهذا كله ظاهر في الخطيب فأولئك  
 الأربعة أو بعضهم في ترك الخطيب شيئا من فرضها في إثباتها فهل يؤثر حتى يتجنى على الشك الإجماع  
 قبل الإثبات بالمشكوك فيلزم توقف انعقاد صلاتهم على وجوب الخطبة وقد شكوا فيها ويرى بهذا القول  
 لو لم يقتضون في بقية الصلوات في ترك الإمام بعض فرض الصلاة وترطها بحيث لا يؤثر بأن الشك في  
 هذا فيما يتوقف عليه انعقاد أصل الصلاة في تركه فيما يتوقف عليه الاقتداء بأصل الصلاة في تركه وظاهر  
 صريحهم أن ذلك لا يؤثر ويؤيد أنهم لو شكوا حال صلاة الجمعة في إحلال الإمام بفرض منها أو شرط له لم يؤثر  
 مع أن الاقتداء بها يتوقف عليه أصل الاعتقاد فلي تأمل وقد فرق بان الخطبة تعلقا بفرض الخطيب لا بشرط  
 سماع الأربعين ولو بالضرورة ولو شكوا أو بعضهم توقف انعقاد صلاتهم على إعادة تأنيير الخطيب أعادته ثم إذا  
 علم شكهم أو شك بعضهم فلي تأمل فقد ينعقد هذا الفرق بأن صلاة الجمعة تعلق بالأمميين أيضا لا بشرط  
 وطهم مما في انعقادها ويرى بأن الشرع اعتبر سماع الخطبة فلا ينعقد وجوده مع الشك لم يعملوا  
 وجوده فأورد ذلك ولم يعتبر اطلاع الأمم على صلاة الإمام فلم يؤثر الشك ومال مر تارة إلى ضرر الشك من غير

ذلك إطلاق العديد ثم دافعا  
 واضافة للمؤمنين هنا بابا  
 (وأركانهم خمسة) من حيث  
 المجموع كما سيعلم من كلامه  
 وقياس ما مر أن الشك بعد  
 الصلاة أو وضوء تركه  
 فرض لا يؤثر عدم تأنيير  
 الشك في ترك فرض من  
 الخطبة بعد فراغها به  
 بنديم قول الروابي بتأنييره  
 هنا لا نظير لكونه شاكا  
 في انعقاد الجمعة لأن ذلك يأتي  
 في الشك في تركه ولكن من  
 الوضوء مثلا وهو لا يؤثر  
 (حدث الله تعالى) لا يتابع  
 رواه مسلم (والصلاة على  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم)

لأنها عباداً افتقرت إلى ذكر الله تعالى فافتقرت إلى ذكر رسوله صلى الله عليه وسلم كالآذان والصلوة وروى البيهقي خبر قال الله تعالى وجعلت أمثلكم ليجوز عليهم خطبة حتى يشهدوا أنك عبدى وروى قبل هذا أيضاً بقدره الشافعي رضي الله عنه ورأى أنه لا يقدّر صحيم ولا يقال إن خطبة صلى الله عليه وسلم ليس فيها صلاة (١٤٦) لأن اتفاق السلف والخلف على التسمية في خطبتهم دليل لوجوبها أيضاً بعد الاتفاق على سنة

دائماً (وله ظهما) أى جد  
الله والصلوة على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم (متعين)  
لأنه الذى معنى عليه الناس  
في عصره صلى الله عليه وسلم  
إلى الآن فلا يصح كفى ثناء  
وشكر ولا الجدل لرجح أو  
الرجح مثلاً ولا ربح الله  
رسول الله وأمر الله عليه  
ولا صلى الله على جبريل ولا  
الخبير كصلى الله عليه وأن  
تقدمه ذكر كما صرح به  
في الأثر وجعله أصلاً مقبلاً  
عليه واعلمه العبادى وغيره  
خلافاً ما وهم فيه من ظاهر  
المتن تعين لفظ رسول وليس  
مراداً بل يكتفى لفظ محمد  
واحد والنسب والحشر  
والمحلى والعاقب وتخصوا  
بما ورد وصفه ورفاروق  
الصلوة بأن ما هنا أوسع  
ويقرق بينها وبين الآذان  
فانه لا يجوز إبدال محمد فيه  
بغيره مطلقاً كما هو ظاهر من  
كلامهم وهو قياس التشهد  
بجماع اتفاق الروايات في  
كلامه عليه بأن السامعين  
ثم غير حاضرين فأبدله  
مؤمراً بخلاف الخطبة وأيضاً  
فان الخطبة تتعدد بجميع  
ألفاظ أركانها بخلاف غيرها  
وأيضاً فالآذان قصديه  
الإشارة لكليات الشريعة

وبالضمير عرش (قوله لأنها عباداً الخ) هذه الأدلة لا تدل على خصوص الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم سم (قوله  
افتقرت الخ) أى وجوبها فى الواجب وبما فى المذنب عرش (قوله وروى البيهقي الخ) لتأمل إلى دلالة قوله  
للمطالع بصرى وتقدم عن سم قوله (قوله قبل هذا) أى إيجاب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فى الخطبة  
(قوله بأنه لا يقدّر صحيم أى لما تقدم من الأدلة معنى (قوله أيضاً بعد الاتفاق الخ) فاعلم الوجوب على من صلى الله  
عليه ورسول إلى آخر الأمر ولم يخطب بعده بصرى أى أوجب تعذيب الوجوب عليه ما دونه صلى الله عليه وسلم (قوله  
أى جد الله الخ) إلى قوله لا بعض آتفى النهاية الآتية له ما ورد إلى وظاهر كلام الشئخين وقوله ويكتفى إلى المتن قول  
المتن (ولغفلهم متعين) أى من حيث ما تم ما وإن لم تكن مصداقاً فتشمل المشتقات شغناً (قوله معنى عليه  
الناس الخ) أى غير النبي صلى الله عليه وسلم بل لمرأى نفعين من خطبة صلى الله عليه وسلم من الصلاة عليه  
(قوله فلا يكتفى بثناء الخ) ولا لاله ولا الله ولا المدح والجلال والعظمة فتعز ذلك معنى ونهاية (قوله ولا أحد  
الرجح الخ) فان خطبة الله متعينة بها يتومعنى (قوله ولا ربح الخ) فإدعاء الصلاة متعينة (قوله ولا صلى  
على جبريل الخ) فيعين اسم ظاهر من اسمها صلى الله عليه وسلم (قوله وأحد الخ) فان قيل لم تعين لفظ  
الجلالة في صيغة الجدي في الخطبة فدون اسم النبي صلى الله عليه وسلم في صيغة الصلاة بل كنى نحو المالح والحشر  
مع أنه لم يوجب بأن لفظ الجلالة اختصاصاً بالله تعالى ومزناً بامه فيهم عند ذكره ما توصفاته الكمال  
كانت عليه العلماء بخلاف بقية أسمائه تعالى وصفاته ولا كذلك نحو محمد بن اسمائه صلى الله عليه وسلم سم  
على المنهج اه عرش (قوله وفارق الصلاة) أى وفارق الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فى الخطبة الصلاة عليه  
صلى الله عليه وسلم فى الصلاة حيث اشترطوا فيها ما ورد فيها من اسمائه صلى الله عليه وسلم يتقصصوا وكفوا  
فى الخطبة بكل ما كان من اسمائه عليه الصلاة والسلام وإن لم يرد فيها بخصوصه عرش (قوله ويرق بينها)  
أى الخطبة (قوله فيه) أى فى الآذان (قوله مطلقاً) أى أسماء أوصف (قوله عليه) أى لفظ محمد (قوله  
بأن السامعين الخ) هذا الفرق بالنظر للآذان ويقرق بالنسبة للتشهد ويرق بأن أمر الصلاة أضيقت  
فاقتصر على ما ورد سم (قوله أكتليات الشريعة) أى أصولها (قوله وأشهر اسمائه محمد) بغيره منها بعده  
(قوله ليكون ذلك) أى الاتيان بذلك (قوله أشهر الخ) لعله ما مضى باب الانفعال (قوله ومن سم) أى  
لأجل أن يكون ذلك الخ (قوله لكن صرح الجليلي الخ) وهو ما عني معنى ونهاية (قوله من إخوانه أنا حامد لله  
الخ) ويظهر أن مثله إلى حامد لله وأن الله الحمد لا شمله على حروف الحمد ومعناه عرش (قوله كعليكم  
السلام) أى باسماء عليه (قوله وأجد الله الخ) أى ويحمد الله والله أى أحسنها بآى والله محمد عرش (قوله  
وصلى الخ) «(فرع)» أفتى شغناً للشهاب الرملى بأنه لو أريد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم غيره لم  
ينصرف عنه وسأوت وأقول ينبغي أن يكون بخلاف ما قصد بالصلاة عليه غير الصلاة على هذا صرح عن  
الخطبة وذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم سم على المنهج اه عرش (قوله وصلى الخ) وصلى الله على  
محمد ونهاية (قوله ولا يشترط قصد الدعاء الخ) لكن ينبغي عدم الصارف عن الدعاء بعض الخبر سم عبارة  
عرش قوله ولا يشترط الخ أى وقع ذلك يحصل الثواب المرتب على الصلاة على صلى الله عليه وسلم اه (قوله

المطرب وتارة إلى عدم ضرره (قوله لأنها عباداً الخ) هذه الأدلة لا تدل على خصوص الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم (قوله بأن السامعين الخ) هذا الفرق بالنظر للآذان ويقرق بالنسبة للتشهد ويرق  
بأن أمر الصلاة أضيقت فاقتصر على ما ورد (قوله ولا يشترط قصد الدعاء بالصلاة) لكن ينبغي عدم الصارف  
لأنها  
التي أى بينا وبين أشهر اسمائه محمد فدون خبر الاتيان بأشهر اسمائه هو محمد ليكون ذلك أشهر لتلك الكليات ومن ثم تعين  
لفظ محمد في التشهد أيضاً لأنه أشبه بالآذان وظاهر كلام الشئخين كالأخبار تعين لفظ الجمع فليكن صرح الجليلي بجماع اقتضاء المتن من  
إخوانه أنا حامد لله وجبت الله وتوقف ذلك على أن يكون غيره بغيره يكتفى أيضاً لله الحمد كعليكم السلام قاله ابن الأستاذ وجد الله وجدته وصلى  
وأصلى ونصلى خلافاً لما فهمه المتن من تعين لفظ الصلاة معروفاً ولا يشترط قصد الدعاء بالصلاة خلافاً للمحب الطبري

لأنهم موضوعون لذلك شرعاً (والوصية بالنفوس) لأنهم المقصود من الخطبة فلا يكفي مجرد العذر (٤١٧) من الدنيا فإنه مما اتواصى به مشركو

الشرائع إلى بلاديمن الخشب  
على الطامعوا نوحين  
العصوي يكتفي أحدهما  
لزم الأسرله (ولا يتعين  
فغفلها) أى الوصية بالتقوى  
(على الصبح) لأن الغرض  
للعصا كقاسم رفيكى  
أعطوا الله والله الثلاثة  
(أركنك) من واحدة من  
(الخطبة) لأن كل خطبة  
مستقلة ومفصلة عن  
الأخرى (والإبرع قراءة  
آية) منهجكم كنم أنظر  
وانا تعلقت بحكم مسوخ  
وأوصف لبعض آية وان  
طال لموسلم كان صلى الله  
عليه وسلم يقرأ سورة ق  
فى كل جمعة على المنبر وفى  
رواية له كانه صلى الله  
عليه وسلم خطبته ان مجلس  
يقيم بينهما فى القرآن يؤيد كثر  
التمسك وأما كفى فى بل  
القصيدة بغیر المقصود مناب  
تشر وهذا المعنى غالباً (فى  
أحدهما) ثلوث أوصل  
القراءة من غير عين محلها  
فدل على الاتكاء بها  
أحدهما وسين كونهما  
الأولى بل سن بعد تفرغها  
سورة ق دائماً للأدب  
ويكنى فى أصل السورة قراءة  
بعضها (وقبل فى الأولى)  
تكون فى مقابلة الدعاء  
فى الثانية (وقبل قدمها)  
كانت الأولى (وقبل لا)  
نصب لأننا اقتضينا الوسط  
لأنه آية وعظ أو أحد

[illegible]

عندئذ القراءه اذا شئ الواحد لا يتردى به فرفه ان مقصود ان بل عنه وحده ان قصده وحده

نظامهم ثم اقتضى كلام صاحب البيان وغيره أنه لا يحطو ر في أن يراد بالقرآن غيره كاذلها وبها سلام  
استأذن ثم ان كان ذلك في نحو يحون حرم بلز بما أفضى الى كفر اه وينبغي أن يلحق بالقرآن فيما  
ذكر الاحاديث والاذكار والادعية عش (قوله في الاخيرة) أى صورة الاطلاق (قوله أخرى)  
فلا يكفي الدنوي ولو مع عدم حفظ الاخرى كذا قال بعضهم لكن القياس كما قال الطهطاى أنه يكفي  
الدنوي عند العجز عن الاخرى شئنا قول المتن (للمؤمنين الخ) لو خص بالدعاء أو بعين من الحاضر من  
فنبقى الاجزاء ولو انصرفوا من غير صلاة وهذا أر بعون سامعون أيضا فنص اقامة الجمعية ثم راه سم  
وقوله أر بعين الخ أى بخلاف ما لو خص دون أر بعين أو غير الحاضر من فلا يكفي شئنا (قوله وان لم يتعرض  
للمؤمنات الخ) قال الأذرى وظاهر نص المختصر بفهم يحجب الدعاء للمؤمنات وحوى عليه كثير من ثم أخذ  
أى الأذرى من بعض العبارات أنه يجب التعرض للمؤمنات وان لم يحضر انتهى فان أراد بالتعرض ان  
لا يقصد الخطيب اخراجهن بان يريد المؤمنين المذكور فقط فواضح أن هذا لا يجوز وان أراد تعين لفظ  
بدلطين بان لا يقتضى باندراجهن في جمع المؤمنين فمنوع لان استعمال المذكور مراد به الجنس الشامل  
لجميع المؤمنات مع جماعه واستعماله في مقصده الخطيب خلاف ذلك كن داخلات ولا يحتاج الى التصريح  
بما يدل عليهن بخصوصهن ايعاب اه سم (قوله لان المراد الخ) الظاهر أن المراد بيان الكل وأنه يجوز  
ارادته المذكور فقط وان حضر الاناث ثم أيسمى بالحاشية الأخرى وهو وجوب الدعاء للمؤمنات أيضا  
لكن ان كان شرط الصفة الخطبة خالف قولهم يكفي تخصيصه بالسامعين فانه شامل للمائة المحضوذة كروا  
فاجبر سم وفي العبري عن عش والقلوبى ان التعيين مندوب ولا يشترط ملاحظة الجنس ولا قصد  
التغليب اه وحمل الرشدى كلام النهاية على اعتماد ما من عن الأذرى من أن السب ولعل الظاهر ما من عن  
الاعباب مما حاصله أنه لا يحتاج الى التصريح بما يدل عليهن والى ملاحظة الجنس أو التغليب ولا يجوز  
اخراجهن بان يريد المؤمنين خصوص المذكور وأنه أعلم (قوله الجنس الشامل الخ) قد يقتضى أنه لو أراد  
المذكور فقط ضرر والظاهر أنه غير مراد سم وفيه وقع وصار عش هذا يقتضى أنه لو خص المؤمنين

والابان قصدهما أو القراءة  
أو أطلق فنهنا فقط فيما  
يظهر في الاخيرة ولو أتى  
بآيات تشتمل على الاركان  
كلها ما عدا الصلاة لعدم آية  
تشتمل عليها لم تفرز لانها  
لا تسمى خطبة (والجنس  
ما يقع عليه اسم دعاء)  
أخرى (للمؤمنين) وان  
لم يتعرض للمؤمنات لان  
المراد الجنس الشامل لهن  
لنقل الخلفه عن السلف

أى بعد فراغها كما قاله الأذرى مر (قوله والابان قصدهما) مر صرح به في المجموع (قوله والجناس  
الخ) لو خص بالدعاء أر بعين من الحاضر من فنبقى الاجزاء وعليه فلو انصرفوا من غير صلاة وهذا أر بعون  
سامعون أيضا فهل تصح اقامة الجمعية بهم نبقي الصلة الخطبة صححت ولا يضر انصرفوا بخصوصين  
بالدعاء من غير صلاة مر (قوله وان لم يتعرض للمؤمنات الخ) قال في شرح العباب قال الأذرى وظاهر  
نص المختصر بفهم يحجب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وحوى عليه كثير من وعندهم ثم أخذ  
من بعض العبارات أنه يجب التعرض للمؤمنات وان لم يحضر اه فان أراد بالتعرض ان لا يقصد الخطيب  
اخراجهن بان يريد المؤمنين المذكور فقط فواضح أن هذا لا يجوز وان أراد تعين لفظ بدلطين ولا يكفي  
باندراجهن في جمع المؤمنين فمنوع لان استعمال جمع المذكور مراد به الجنس الشامل لجميع المؤمنات مع  
لغة واستعماله في مقصده الخطيب خلاف ذلك كن داخلات ولا يحتاج الى التصريح بما يدل عليهن  
بخصوصهن اه فلننظر في الجمع قولهم لا يكفي تخصيصه بالسامعين كرجمك الله فان السامعين قد يتعمنون  
ذكر راوليس في تخصيصهم تعرض للمؤمنات لأن يدعى ان المراد ان الدعاء للمؤمنات واجب وليس شرطاً  
في جهة الخطبة ونفسه نظر وقد خص كفاية تخصيصه بالسامعين بما اذا حضر المؤمنات اه (قوله لان المراد  
الجنس) الظاهر أن المراد بيان الكل وأنه يجوز ارادته المذكور فقط وان حضر الاناث ثم أيسمى بالحاشية الأخرى وهو  
الحاشية الأخرى وهو وجوب الدعاء للمؤمنات أيضا لكن ان كان شرط الصفة الخطبة خالف قولهم يكفي  
تخصيصه بالسامعين فانه شامل لاذل المحضوذة كروا فليجبر (قوله لان المراد الخ) قد يقتضى أنه لو أراد  
المذكور فقط ضرر والظاهر أنه غير مراد (قوله لنقل الخلفه عن السلف) نقل مر عن صاحب الانتصار انه



(في الثانية) لان الاخر به أليق ويكتفي تخصيصه بالسامعين كرحم الله وظهر انه لا يكتفي (٤٩) تخصيصه بالغائبين (وقيل لا يجب)

بالدعاء كمنى لصديق الجنس من لكنه غير مراد اه قول المتن (في الثانية) نقل عن بعض من أدركه أنه لو  
 قدم الخطبة الثانية على الأولى كان مكررها وانه أفتى بذلك وأقول لا حاصل لهذا الكلام لان أي خطبة  
 قدما كانت أولى والدعاء مقدمه للمؤمنين لا أثر له بل لابد أن يأتيه فيما آتوا به لانه  
 سم (قوله وظهر انه لا يكتفي في الخ) وجزم ابن عبد السلام في الأمانى وأقر في تحريم الدعاء للمؤمنين  
 والمؤمنات بمقتضى جبرهم وقد مضى القول ان لا تافطع بخبر الله تعالى وخبر رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم أن فهم من يدخل النار غاية وأطال عيش في الدخول ما في الاعباب ما قد يخالفه (قوله ولا بأس  
 بالدعاء الخ) أي مع الكراهة كإثباتي عن الشافعي سم أي ان لم يخف الفتنة (قوله لا بأس بالجماع فإلخ) أي  
 مخالطة جنة عن الحد كان يقول أخفى أهل الشرك من لا يعلم أن الجاهزة في وصفه ليست من الدعاء ولكن  
 لما كان الدعاء قد شتمت عليها حدث كتابه من يجرى (قوله واسن الدعاء الخ) أي في الخطبة الثانية  
 وتحصل السنة بغيره في الأولى أيضا لكن الثانية أولى لا مقدمه أن الدعاء أليق بالواقع عيش (قوله ورد  
 الخ) وقد يجب جعل الاعتقاد على التعيين بدكر اسمائهم فوافق حيث دللنا في عن الشافعي (قوله ان الأول)  
 أي ذكر الصلابة (قوله هو مطلوب) ان أراد في الخطبة كجمله الظاهر ورد على ما في مصادره (قوله شك  
 البغض تحضر) الصبر الأول لا موسى والآخرين لعمر (قوله قد علمنا الخ) من إضافة المصدر إلى مفعوله  
 (قوله في أي غير) (واستغفر) أي طلب من انكر العفوة عن آتائه بالاستحضار (قوله وقد سكتوها  
 الخ) قد يقال غايتها عدم المنع الشامل للأباحتين المسمى بغيره أي شافعي سم ماضيه ظاهر ما في شرح  
 العباب ان ما في قصتي أي موسى وابن عباس على سبيل الإباحة اه (قوله وكان ابن عباس الخ) عطف على  
 قوله ان أي موسى الخ وقال وان ابن عباس كان يقول كان أسكن (قوله قال بعض المتأخرين لو قيل الخ)  
 تأييد لقوله السابق ولا بأس الخ (قوله السلطان) أي ونحوه من ذوي السيادة (قوله في قيام الناس الخ)  
 وثله تقبل بعضهم لسبب بعض (قوله ولا الاعتناء الخ) ان أرادوا الصلابة على الأجل فقد ينظر في  
 ذكر هذام الاستغناء عنه بقوله السابق ويسن الدعاء لولا السليز وان أراد على التعيين فقد يشكك في  
 شرح الروض وغيره عن الشافعي ولا بدعوى الخطبة لأحدية نه فان فعل ذلك كرهته انتهى فان خص أي  
 ما نقل عن الشافعي غيرا لما في في الشك في قوله وكذا يقتضيه العدل فليأمل سم أقول هذا مبني على  
 أن ما ذكر ليس من مقول بعض المتأخرين وأما إذا كان ما ذكر في قوله وذكرنا تبين من قوله كجمله

يجب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وانه يكتفي تخصيصه بالسامعين اه فليأمل فيه (قوله في الثانية) نقل عن  
 بعض من أدركه أنه لو قدم الخطبة الثانية على الأولى كان مكررها وانه أفتى بذلك وأقول لا حاصل لهذا  
 الكلام لان أي خطبة قدما كانت أولى والدعاء مقدمه للمؤمنين لا أثر له بل لابد أن يأتيه فيما آتوا به لانه  
 الثاني: وثوقا لم (قوله وظهر انه لا يكتفي تخصيصه بالغائبين) هل يكتفي تخصيصه بل بعين من السامعين  
 معينين أو غير معينين الجمل أو كفا وقاسه الاستغناء بالذكور دون الإناث ثم رأيت ما في الخاتمة المارة  
 (قوله ولا بأس بالدعاء لسلطان بعينه) ظاهره انه لا يسن الدعاء بعينه وان كان عادلا والفرق بينه وبين  
 تعين ولا الصلابة كإثباتي أي موسى وابن عباس الا تبيين ان كان ما في على سبيل الاحتياط ظاهر  
 لكن طهر ما في شرح العباب ان ما في قصتي أي موسى وابن عباس الا تبيين ان كان ما في على سبيل الاحتياط ظاهر  
 الكراهة بما إذا جاز في الإباحة إذا لم يخاف في أي وصف السلطان قاله غيره عن المتأخرين لأن أي موسى  
 الأشعرى دعا في خطبة لعمر الخ فخصه أي موسى ثم أراد على ابن الرفعة كجمله قصتان عباس فليأمل (قوله  
 ولا بأس بالدعاء الخ) أي مع الكراهة كإثباتي عن الشافعي (قوله ولا الصلابة مندب الدعاء لهم) ان أراد  
 ولا الصلابة على الأجل فقد ينظر في ذكر هذام الاستغناء عنه بقوله السابق ويسن الدعاء لولا المسلمين  
 الخ وان أراد على التعيين فقد يشكك في معنى شرح الروض وغيره عن الشافعي ولا بدعوى الخطبة لأحدية نه

لما في تركه من الفتنة بالجميع بعد كإثباتي في قيام الناس بعضهم بعض  
 وولا الصلابة يندب الدعاء لهم قطعاً وكذا يقتضيه العدل وفيما احتمال

المتبادر وذكره الشارح لتأييد الدال السابق فلا اعتراض عليه **(قوله والولاية المخلطون عافهم الخ)** أي  
 ووصف الولاية العافلين للطاعة والعصية جميعا عافهم الخ وهذا كما تقدم تأييد لقوله حيث لا يجازفة في وصفه  
 قال الخ وبذلك يتدفع قول سم قوله مكره فديخالف إطلاق قوله السابق لا بأس بالدعاء لسلطان الخ ولو  
 سلم أنه ليس من كلام البعض فتقوله لا بأس الخ لا ينافي الكراهة **(قوله وصرح القاضي)** إلى قوله وبصحت الخ  
 تأييد لقوله وذكر المناقب الخ **(قوله ما ينحطه)** أي يحصل جواز الدعاء لمن ذكر **(قوله لا يعلية)** أي الدعاء  
**(قوله)** أي الظن الغالب **(قوله في ترك لبس السواد)** أي في انساب الأئمة لان خلفاء العباسيين أمروا  
 الخطباء بلبس السواد كإثباتي كردى **(قوله أي الأركان)** إلى قوله وسواء في النهاية والغنى الأقوله وتغليظ إلى  
 فان التعلم قول المتن **(و بشرط كونها الخ)** وجه شرط وجعله شرط الخطبتين اتنا عشر الاسماع والسماع والموا الة  
 وسائر العورة وطهارة الخدث والخث وكونها بالعبادة وكون الخطيب ذكرا أو إناهما فيها المقادير عليه  
 والجلوس بينهما بالطعام دينة وتقدمهما على الصلاة وتوقهما في وقت الظهر وفي صلاة ناسية ولا يشترط في  
 سائر الخطب إلا الاسماع والسماع وكون الخطيب ذكرا أو كون الخطبة عرسية وبحل اشراط العري بستان  
 كان في القوم عري وبالإلصاق كونها بالجمعة إلا في الأندلس لم يحسن شبأمن القرآن إلى تبدل الأيمن  
 ذكر أو دعاء عجز وقب شدوا شخشا **(قوله دون ماعداها)** يفيد أن كون ماعدا الأركان من قواعدها  
 بغير العربية لا يكون ماعدا من الموالاة والتجسس وفاقا لم أن عمله إذا عمل الفصل بغير العري وبالأضرم ومنع  
 الموالاة كالسكوت بين الأركان إذا طلل سم على المنهج والقياس عدم الضرر لمطاعا بفرق بينه وبين  
 السكوت بان في السكوت عراض عن الخطبة بالكتابة بخلاف غير العري فان فيه وعطائي الجمل عرش  
**(قوله نعم ان لم يكن الخ)** أي ولم تحض المدعاة تيقنا أنه سم **(قوله من يحسنها)** المراد احسان لفظها وان  
 لم يفهم معناها كاتبه عليه سم وبإثبات الشرح وعن النهاية والغنى **(قوله واحد باسانهم)** عبارة  
 النهاية بتوالفي واحد بلغته وان لم يعرفها القوم فان لم يحسن أحد منهم الترجمة فلا جعلهم لانها شرطها  
 اه قال عرش قوله مر وان لم يعرفها الخ قضيت أن الخطيب لو أحسن لغتين غير عربيتين كرومية  
 وفارسية مثلا باق القوم يحسن أحدهما فقط أن الخطيب أن خطب بالغة التي لا يحسنونها وفي نظر بل  
 الظاهر أن الخطيب لا يجزى حينئذ إلا بالغة التي يحسنها وقوله مر فان لم يحسن أحد منهم الترجمة أي سم  
 شيء من أركان الخطبة كما تقدم عن سم في قوله حتى ولو يحسن الخطبة سقطت الجملة عرش **(قوله)**  
 باسانهم) أي ماعدا الآية فتأني ما تقدم ولا يترجم عنها سم وكردى على بافضل **(قوله وان أمكن تعلمها)**  
 الخ) أي ولو بالشر إلى فوق مسافة القصر كما يعلم مما تقدم في تكبيرة الاحرام عرش **(قوله وجوب الخ)** أي  
 على سبيل فرض الكفاية **(فرع)** هل يشترط في الخطبة تغيير وضمان منها دعاء في الصلاة في العا  
 وتغير من التصيل المقر عن فتاوى الفرائي وغيره سم على المنهج اه عرش **(قوله على كل منهم)** أي  
 وان أودعوا إلى أربعينها يتوشح بافضل **(قوله عبوا كلهم الخ)** **(فرع)** هل يلحق في الأركان خلفا غير  
 المعنى أو أن يحمل آخره كطهار لأم الصلاة هل يضر كل الشهد ويحوي في الصلاة نفسه نظر سم على  
 والأقرب عدم الضرر في النسبة الحاقها بما يلحق في الفاتحة لخلافه لاغير المعنى وأما الأولى فلا يرب فيها  
 الضرر لان العن حيث غير المعنى خرجت الصفة عن كونها جامدا مثلا وصارت أجنبية فلا يعتد بها عرش  
 بحذف **(قوله بل يصلون الناهر)** قال شيخنا طاهر ولو في أول الوقت أو أنه يلزمهم السعي إلى الجمعة في بلد

والولاية المخلطون عافهم من  
 الخطير مكر والاحتمالية فتنة  
 بوجاهة ليس فيهم لا توقف في  
 تبعونه إلا فتنة فيستعمل  
 التوريقا مكنه وذكر  
 المتناقب لا يقطع الولاية ما لم  
 يعذبهم معراض الخطبة  
 وصرح القاضي في الدعاء  
 لولاية الإسم بان محله ما لم  
 يقطع نظم الخطبة عرافا في  
 التوسط بشرط أن لا يعلية  
 طاعة تقطع الموالاة كما يفعله  
 كثير من الخطباء الجبهال  
 وبصحت يفهم أنه لا يشترط  
 فنشوف الفتنة غلبا لظن  
 وإذا بذلك اشراط المصنف  
 له في ترك لبس السواد  
**(و بشرط كونها)** أي  
 الأركان دون ماعداها  
**(عربية)** لا يتابع نعم ان لم  
 يكن يفهم من يحسنها ولم  
 يمكن تعلمها قبل شيق  
 الوقت خطب منهم واحد  
 بلسانهم وان أمكن تعلمها  
 وجب على كل منهم فان  
 مضته ما كان تعلم واحد  
 منهم ولم يتعلم عسوا كلهم  
 ولا جهة لهم بل يصلون  
 الظهر وتغلبا الاستوى

فان فعل ذلك كرهته اه فان خص بغير العاصية في الاشكال في قوله وكذا يقتضيه الفصل فلتأمل **(قوله)**  
 مكره) فديخالف إطلاق قوله السابق ولا بأس بالدعاء لسلطان الخ **(قوله دون ماعداها)** يفيد أن كون  
 ماعدا الأركان من قواعدها بغير العربية لا يكون ماعدا من الموالاة **(قوله نعم ان لم يكن الخ)** أي ولم تحض المدعاة  
 الآية تيقنا أنه وهل المراد باحسانها احسان لفظها وان لم يفهم معناها **(قوله خطبهم واحد بلسانهم)**  
 هذا طاهر بالنسبة لماعدا الآية من الأركان أما هي فبصحة نظر في باب الصلاة أن القرآن لا يترجم

لقول الروضة كلهم الغلط

فان التعلم فرض كفاية

مخاطبه الشكل على الاصح

ويستقط فعل المعص

وقائدها بالبري يمنع عدم

معرفة لها العلم بالوعظ

في الجلة قاله القاضي ونظر

فيه شارح بما يصح وأما

أصابعه أعني القاضي فهم

الخطيب لا كأنهم أفسدود

بأنه يجسور أن يؤمن ولم

يعرف معنى القراءة توسوا

في ذلك من هو من الاربعة

والزائد عليهم بشرط على

خلاف التعمد الآتي

قرينا كونها (مرتبة

الاركان الثلاثة الاول)

فبدأ بالحد فاصلا فوصية

لانه الذي جرى عليه الناس

لا تقرب بين الاخيرين

ولا بينهما بين الثلاثة

(و) صلى التعمد كونها

(ب) بعد الزوال (لا اتباع

(و) بشرط (القيام فيها

ان قدروا بالبري السابق في

قيام فرض الصلاة فان

عجز ما عني السابق ثم جلس

والا فأت يستقبل فان

عجز فكسرت (والجلوس)

مع الطمأنينة فيه (بينهما)

لا اتباع الثاني فسلم

وغيره

٣ (قوله الموعظة به كذا

بخط الشيخ وكذا في سم

ولعل المناسب للموعظة به

والله أعلم اه من هامش

سبحوا الزيادة منه وأنه لا يسقط عنهم وجوب التعلم بسماهم فراجعهم ماوى اه يصحى أقول ما استظهره  
أولاهومى على ما تقدم من الشباب المسمى والنهاية للمعنى من كفاية اليأس العادى وأما على ما تقدم من  
الشرح من اشتراط اليأس الحقيقي فلا بد من ضيق الوقت كما أشار إليه نقا (قوله قول الروضة كل) أى  
على كل منهم (قوله مع عدم معرفتهم) شامل للخطيب سم (قوله لها) أى لعلى الخطيبين ومغنى  
(قوله العلم بالوعظ الخ) الاشارة على سماعها عنهم معناها شرح افضل (قوله في الجلة) كان معنى في الجلة  
ان يعلم أنه يعط ولا يعلم الخطيب ٢ به سم (قوله أعني القاضي الخ) عبارة للمعنى والنهاية ونشره افضل ولا  
يشترط أن يعرف الخطيب ٣ هى أو كان الخطيب خلافا للزكريا بن يوم القوم ولا يعرف معنى الفاعلة اه  
(قوله وسواء في ذلك) أى في عدم اشتراط فهم الخطيب لعلى الزركن (قوله وبشرط) أى قوله بل عدم  
الصارف للمعنى وإلى قوله وفي الجواهر في النهاية (قوله ألا في الخ) أى فى المتن (قوله بين الاخيرين) أى  
القراءة والاعادة نهاية (قوله كونها مرتبة لاركان الخ) ٤ (فرع) ٥ شىء الرمى قبل لو ابتداء الخطيب  
يسر الا لاركان مختصرة ثم أعادها بسوطه كاعتدال لأن كان قال الحمد والصلوة على رسول الله وصلى  
بقرى الله الحمد لله الذى كان به ان قصر ما أعاده بحيث لم بعد فصل مضى احسب ما أتى به أو لامن سر الا لاركان  
والاحسب ما أعاده والنظر ماسد أولا أو قبل ينشئ بعد ما أتى به أو لاما مطلقا أى طال الفصل أم لا لان  
ما أتى به ثانيا بعبارة العادة التى كانت كدفعه بغيره تكرار الزكركن وذلك لا يؤثر سم على المنهج ويؤخذ من  
هذا تقيد ما تقدم من عدم اجزاء الصبر ولوع تقدم ذكره بما اذا لم سر الخطيب لاركان والا كجزء وهو  
ظاهر فاحفظه فإنه مهم وقوله بعبارة العادة الشئ لئلا يكتفى بعبارة أنه لو صرفه الغير الخطيب بمقتضى  
قول المتن (وبعد الزوال أى يقيننا لوجوب خطيبين دخول الوقت هل بعد ما فعله فله نظر ومقتضى  
عدم اشتراط الثانية الاول فليراجع عرش وعبارة الجعبرى ولو فهم بخطيبان في الوقت مع شورى  
وعش على هر وقال سم بعدم الصلوة بينهما وان لم تتصلا إلى نسبة لكتبت لملكتان من الزكركن  
فأثبت الصلاة اه وهذا هو المعتقد اه (قوله لا لا اتباع) أى الاختيار في ذلك وحرمان أهل الاعصار  
والامصار عليه ولو لم يتقدم على الهدم الذى صلى الله عليه وسلم تخفيفا على المبكرين وبقا على الصلاة أول الوقت  
نهاية ومعنى (قوله فكسرت) أى فخطب مضطربا فان عجز عن الاضطجاع خطيبا سم (قوله وبصرى  
وعش (قوله جلوس الخ) ويجوز الاقتداء به أى في صلاته فاعادها قال لا استطاع أم سكت لان  
الظاهر أن ذلك القعود أو الاضطجاع أو الاستلقاء لعدو فان بانت قدرته لم يؤمر أى في محبة الخطيب نهاية  
ومغنى واسنى زاد فضاء وله كان من الاربعين أو زاد اجماعهم عند الرمى واشترط الزنادى كونه زائدا  
على الاربعين بخلاف ما وصلى من قعود وتبين أنه كان قادرا على القيام في الصلاة فانها لا تصح والفرقان

منه فنظر ماذا يفعل حينئذ (قوله مع عدم معرفتهم الخ) شامل للخطيب بلعمر (قوله في الجلة) كان معنى في  
الجله ان يعلم أنه يعط ولا يعلم الموعظة به (قوله في المتن ان قدر) قال في الروض تضع خطبة العارض فاعادها  
مضطربا لم يقل مستقبلا قال في شرحه ويجوز الاقتداء به سواء أقال لا استطاع أو سكت لان الظاهر انه  
انما أقعد أو اضطجع ليجزه اه ثم قال في الروض فان كان قادرا فكمن بان جنبها اه قوله فكمن بان جنبها  
قد يقضى الشبهة اشتراط كونه زائدا على الاربعين ويحتمل خلافه لان الاشتراط هناك لان الخطيب يصح  
صلاته بخلاف الخطيب فان صلاته تكملته بمحضه فليأتها فأنظر هل يحرم في ذلك كونه في ترك الجلوس  
بينهما ألا في فصل خطبة العارض مع تركه ويجوز الاقتداء به سواء أقال لا استطاع أم سكت لان الظاهر  
انه انما تركه ليجزه واذ بان قادرا كان كمن بان جنبها واصل أن المعتد عند شئنا الشباب الرمى ما في الروض في  
صلواته لجامعين وجوب الاعادة اذا بان الامام قادرا على القيام وفرق بينهما بين ما هنا مر (قوله فان عجز  
فكسرت) يشمل الاستلقاء (قوله في المتن والجلوس) فلو تركه لم يصح خطبته ولو سهوا فيها بنظره الا الشرط  
يضر الاختلال بها ولو لم يصح السهو (قوله والجلوس مع الطمأنينة فيه) ظاهر انه لا يكفي عنه نحو الاضطجاع

الخطبة وسيلة والصلوة مقصود في الوسائل لا يغتفر في المقاصد اه واستظهر عن مقالة الزياتي وسم مقالة الرمي من عدم اشتراط زيادته على الاربعين ثم قال فانظر هل يجزئ ذلك كله في تركه الجلوس بينهما الا في فتحة خطبة العز عن آي بحسب ما يظهر لنعم تركه ويجوز الاستدعاء به سواء اقل أو استطيع أم سكت الخ اه أقول قضيتا يأتي منه ومن النهاية من وجوب الفصل بسكتة على قائم عز عن الجلوس كعوض جالس عز عن القيام الجواب والله أعلم (قوله) يجب على نحو الجالس الخ أي من المضطجع أو المستلق فيما يظهر في فصل في ذلك كله بسكتة وجوباً يشترط (قوله) على نحو الجالس الخ أي كقائم عز عن الجلوس سم عبارة الصري أي يجب على المضطجع من الجلوس بعز عن القيام الفصل بين الخطبتين بسكتة الخ ومثله كما أفاده في النهاية قائم لم يقدّر على الجلوس قال بل هو أولى انتهى أي يجب الفصل في المستلزم بسكتة ولا يكتفي بالاضطجاع اه (قوله) بسكتة) ويؤخذ من كلامه في شرح العباب أنه يشترط أدنى زيادة في السكوت على سكتة التنفس وإلى سم (قوله) ولا يجوز عنها الاضطجاع) ظاهره ولومع السكوت وهو ظاهر ووجهه بأنه مخاطب بالقيام في الخطبتين وبالجلوس بينهما فإذا عز عن القيام سقط وبقي الخطاب بالجلوس في الاضطجاع تركه الواجب مع القدرة عليه أكره في سم على في ما تحت الفصحيت قال كان المراد الاضطجاع من غير سكتة انتهى اه عرش وفيه ان كلام سم فمن مضطجع بالجلوس واجبه بين الخطبتين بالجلوس بل السكتة تفصل ولومع الاضطجاع وإذا جرى شذو على مقاله سم فقال فلا يكتفي الاضطجاع على سم كقولنا لا سكتي اه (قوله) الاضطجاع) وكذا لا يكتفي كلام اجنبي كما أفهمه كلام الرافعي خلافاً لصاحب الفروع شرح العباب وطاهر أن مراده الاجنبي وليس من الخطبة فليست سم (قوله) وفي الجواهر الخ) قال في شرح العباب ولو وصلهما محسباً واحدة سم (قوله) فلا تفرق كلامهما) أي لا تضاف في كلام الجواهر كرهى أي في تغييرها بالثمة (قوله) من حيث اطلاقه الثانية) أي في قوله لان الثاني كانت نافية الخ (قوله) بعد الحاجة) أي نحو الدعاء للسلطان (قوله) على أتمها) يرجمه) أي ان الخطبة الاولى ليس محل نحو الدعاء للسلطان (قوله) وتذبحان) أي عن التفريق بعد الاذان قول المنز والسماع أر بعين) أي بان رفيع الخطيب حوته باركانه ما حتى يسمعها من تعقد بهم الجملة ان تعقدوه واهو ظاهره وهو لا يحصل الا بذلك فعلم أنه يشترط الاسماع والسماع وان لم يفهمها فلا يكتفي الاسرار كالاذان والاسماع دون من تعقد بهم الجمعة معني ونهاية قال عرش قوله هر باركانه ما ففهمه انه لا يضر الاسرار بغير الاذان وبنيت أن يحمله اذالم يطل به الفصل والاخر لقطعه الواو اه كالسكوت وقوله هر حتى يسمعها عند داخل أي أن واحد فيما يظهر حتى لو سمع بعض الاربعين بعض الاركان ثم انصرف وحضر غيره وأعادها له لا يكتفي لان كلامه الاسماعين له وان الاربعين فقيم لقوا ونقل بالنفس عن فتاوى شيخ الاسلام ما وافقه لغير جامع عرش وقوله وبنيت الخ فيوقفوا الفرق بين السكوت والاسرار فيسحق وقوله في أن واحد الخ فيوقفوا طاهره فان المقصود اسماع الاربعين وقبوه جد (قوله) أي تسعة) أي قوله ويعتبر في النهاية والغنى (قوله) وهو) أي الخطيب (قوله) اسماعه) لا حاجته اليه (قوله) يفهم ما يقول) لعل الاول يعلم ما يقول أي الالفاظ لما تقدم أنه لا يشترط فهمه خلافاً للقاضي سم وقوله الاول يعلم أي كل في النهاية يغفل عن (قوله) ويعتبر على الاصم الخ) الذي أفاده شيخنا الشهاب الرمي أن المتمدن ان اعتبر السماع بالقوة بحيث

ويجب على نحو الجالس الفصل بسكتة ولا يجوز عنها الاضطجاع ولا يجب نية الخطبة بل عدم الصارف فيما يظهر وفي الجواهر لو لم يجلس حسبتا واحدة فيجلس و يأتي بثالثة أي باعتبار الصوف والافهي الثانية لان الثاني كانت نافية صارت بعضها من الاولى فلا تفرق كلامهما خلافاً لزم زعمهم ان كان النظر فيه من حيث اطلاقه الثانية الشاملة لنحو الدعاء للسلطان فلا تعباه من حيث بعدها لانه الاولى مع الاجماع الفعلي على انها غير مجزئة وقد يجب بانها موقع نابها فاختار (واسماع أو بعين) أي تسعة وثلاثين وهو لا يشترط اسماعه ولا سماعه لانه وان كان أصم يفهم ما يقول (كلمين) ممن تعقد بهم السم اركان لا يجع الاضطجع ويعتبر على الاصم عند الشخبين

ويؤيد الاتباع (قوله) نحو الجالس) أي كقائم عز عن الجلوس (قوله) بسكتة) قال في شرح العباب ليعصل الفصل ويؤخذ منه أنه يشترط أدنى زيادة في السكوت على سكتة التنفس وإلى سم (قوله) ولا يجوز عنها الاضطجاع) قال في شرح العباب ولا كلام اجنبي كما أفهمه كلام الرافعي خلافاً لصاحب الفروع اه وظاهر أن مراده الاجنبي وليس من الخطبة فليست سم (قوله) الاضطجاع) كل من اراد من غير سكوت (قوله) وفي الجواهر لو لم يجلس الخ) قال في شرح العباب ولو وصلهما محسباً واحدة اه (قوله) يفهم ما يقول) لعل الاول يعلم ما يقول أي الالفاظ لما تقدم أنه لا يشترط فهمه خلافاً للقاضي اه (قوله) ويعتبر على الاصم عند الشخبين

وغيرهما تتابعهما لها

بالفعل لا بالقوة فلا يجب  
الجمعة على أر بعين بعضهم  
صم ولا تصم مع وجود  
لفظ طمع سماع ركن على  
المعتمد فمما وإن شافيه  
كثيرون أولا كثر من قلم  
بشروطوا إلا الحضور فقط  
وعليه بدل كلام الشيعين  
في بعض المواضع ولا يشترط  
طهورهم ولا كونهم بمحل  
الصلاة ولا فهمهم بها  
بسهونه كاتفي قراءة  
الفاتحة في الصلاة من  
لا يفهمها (والجديد أنه  
لا يصح عليهم) يعني  
الحاضرين سهوا أولا  
ويصح وجوع الضمير  
للأربعين السكانيين يستغاد  
عدم الحزم على مثلهم  
وغيره بالسأوا والأربعين  
ولا بد عليه تفصيل القديم  
فهم لأنه مفهوم (الكلام)  
خلافا للأربعة الثلاثة بل كره  
الحاق الخبر الصحيح أن وجلا  
سأل النبي صلى الله عليه وسلم  
عن الساعة وهو يختب  
ولم ينكر عليه وبه يعلم أن  
الامر للسند في إذا قرئ  
القرآن فاستمعوا وأصغوا  
بناء على أنه المختب به قاله  
أكثر المفسرين وإن أراد  
بالقوة خير أي هزوة  
المشهور بخلاف السنة  
وأعترض الاستدلال بذلك  
باحتمال أن انتمكم تكلم  
قبل أن يستقر في موضع  
لا ومتعينة قطعاً وأقبل  
الخطبة

لواصغوا السجوا وان اشتغوا عن السماع نحو الخذف مع جلوسهم سم وكذا اعتدوا بها بقوم تبعه  
من متأخر الزهر كشفاً والعبرى عداؤها بأنها تفصل أنه يشترط السماع والسمع بالقوة لا بالفعل  
أدلو كان سماعهم بالفعل واجبا لكان الانصات مقتضاه قال عرش قوله مر والسمع بالقوة أي  
يجب أن لا يسمع وسمعه يؤخذ أن من نفس وقت الخطبة بحيث لا يسمع أصلاً لا بعد حضوره اه عبارة  
شعنا في النوم خلاف مقتضى كلام الشرايين أنه كالصم وجعله القلوب كاللغظ وسمعه الحشى أي  
الزماوى وضيقه فالختم أنه بصر كاصم اه (قوله فمما) أي على الصم واللفظ (قوله وإن شافيه) (قوله  
أي في اشتراط السماع بالفعل) (قوله وبه) أي على اشتراط الحضور والسمع بالقوة فقط (قوله ولا  
يشترط) أي في قوله وبصر في النفي الإقرار ولا كونهم بمحل الصلاة ولا قوله وظاهر كلامهم في النهاية الإقرار  
خلافا للأربعة الثلاثة وقوله ولا حال الدعاء للمحال على ما في المرشد (قوله طهورهم) أي السامعين نهايتها وبمقتضى  
(قوله ولا كونهم بمحل الصلاة) أي كدخل السور من اختلاف الخطب بشرط كونه حال الخطبة داخل  
السور حتى لو شطب داخله والقوم خارجيه سمعه كفي يجزى (قوله ولا فهمهم الخ) أي ولا سترهم  
نهايتها وبمقتضى (قوله لسا يسمعون) أي أدلوه أنه رشدى (قوله كما كن في الخ) في هذا القياس تأمل (قوله على  
مثلهم) أي في الكمال رشدى (قوله باسأوا الخ) تشرى على ترتيب المسموع بحيث لا أن أو يخبى بل (قوله ولا  
بد عليه) أي على وجوع الخبر للأربعين السكانيين (قوله تفصيل القديم) لعله يقول يعزم على الأربعين  
لأجل من زاد عليهم عرش وقد يخالفه قوله النفي والنهاية والقديم يحرم الكلام ويحب الانصات اه  
وأشياء تفصيل القديم انما ودعي التفصيل الإقرار الثاني (قوله لأنه مفهوم) أي بالمفهوم إذا كان فيه  
تفصيل لا يعترض به عرش (قوله بل يكره) أي قوله وظاهر كلامهم في النفي الإقرار وأعترض على ولا يعزم  
(قوله بل يكره الخ) أي المعاصرين من سمعوا أولاً ولم يسمعوا (قوله أنه حلال الخ) هو ذلك العطفاني  
عرش (قوله ولم ينكر عليه الخ) أي ولم يبين له وجوب السكون نهايتها وبمقتضى (قوله وبه يعلم الخ) أي بالسحر  
أو بعدم الانكسار (قوله على أنه) أي أن المراد بالقراءة الخطبة أي أو سمعوا لا لا شاعها عليه (قوله وإن  
المراد الخ) عطف على قوله أن الأمر الخ (قوله في خبر أي هر رة الخ) وهو إذا قبل لم أجعل أنست يوم الجمعة  
والإمام يختب فقد غنها نهايتها وبمقتضى (قوله يخالفه السنة) أي لا الواجب (قوله ذلك) أي بالخبر  
الصحيح المذكور (قوله باحتمال أن المتكلم الخ) قد يجاب عن هذا بأنه خلاف الظاهر جداً فلا أثره في  
الامر والتي يكتفي فيها بالنظر وأنه في خبر العصمين عن أنس بينما النبي صلى الله عليه وسلم يختب يوم الجمعة  
أقام أمراي فقال يا رسول الله هلكت المال الخ فإن قوله أقام أمراي الخ في غاية الظهور روى أنه قام ثم استقر  
فيه بل لا يكاد يحتمل خلاف ذلك كما يخفى (قوله وأقبل الخطبة) يجاب عنه بأنه في غاية البعد مع قوله وهو  
وتتبعهما سماعهما لها بالفعل لا بالقوة الخ الذي أفاده شيخنا الشهاب الرملي أن المعتد أن المعتد السماع  
بالقوة بل يكون بحيث لو سمع وإن اشتغل عن السماع بقصد شمع جلوسه أو نحوه مر (قوله سهوا أولا)  
بمقتضى وجوع قوله لا يتركه لغير سماعين ولا يخالف قوله بهذا ولا يكره الكلام بل أجب قطعاً  
الخ (قوله بل يكره) قال في الروض واختص أي الكراهة بالأربعين الحاضرين فيها سألوا (قوله  
ولم ينكر عليه) قد يقال أن ذلك على عدم الحرمة بل على عدم الكراهة (قوله وبه يعلم الخ) أي بالخبر  
بذلك باحتمال أن المتكلم شكاً قبل أن يستقر في موضع قد يجاب عن هذا بأنه خلاف الظاهر جداً فلا  
أثره في الامر والتي يكتفي فيها بالنظر وأنه في خبر العصمين عن أنس بينما النبي صلى الله عليه وسلم يختب يوم  
جمعة أقام أمراي فقال يا رسول الله هلكت المال الخ واجاب الخ لما دفعه به وبه دعا فان قوله أقام أمراي  
في غاية الظهور روى أنه قام ثم استقر قبل لا يكاد يحتمل خلاف ذلك كما يخفى مع أنه لم ينكر عليه ولم يبين له  
حرمة الكلام وجوب السكون وقوله أو قبل الخطبة يجاب عنه بأنه في غاية البعد مع قوله وهو يختب وعبارة  
شرح الروض وخبرنا النبي بسند صحيح عن أنس أن رجلاً دخل والنبي صلى الله عليه وسلم يختب يوم الجمعة

أو أنه معذور بحجه وبحجابان هذه واقعة قولنا الاحتمال بغيرها وإنما الذي يستلزم بالاحتمال الواقعة للعلماء كجهو مقرر في محله فان قلت هذه فعلة لأنه إنما أقدمه إنكاره (٤٥٤) عليه قلت يجوز على جوابه له قول من ضمن لجوابه على أي حال كان فكأن قوليه بهذا

الاعتبار ولا يحرم قطعا الكلام على خطيبه ولا على من لم يستقر في موضع كما تقرر ولا حاله الدعاء للملوك على ما في المردد ولا على سامع خشى وقوع محذور بغاة لئلا يلجب عليه صمتا ان انحصر الأمر فيه وظن وقوعه لولا تنبيهه أن ينهيه عليه أو عدم غيره غير أنما أوقفه عن سكر بل قد يوجب في هذين أضافا كان التعليم لأوجه ضيق والنهي عن محرم ويسن له أن يقتصر على إشارة تكفي وظاهر كلامهم أن الخبير والنهي الغير الواجبين لا يبينان قول بل يستتبعان ان حصل كلامه لم يسير لم يبعد كشيء للعالم بل الأولى (ويسن الانصات) أي السكوت مع الانصات لا يجب سماعه بخلاف ما لو كان من الحاضرين أو يكون تلوته فقط فيحرم على بعضهم كلام قوته سماع ركن كاعلم من وجوب الاستماع لتسببه الى ابطال الجعة و بسن ذلك وان لم يسمى الخطيب فهو وامن الخلاف ثم الأولى لغير السامع أن يشتغل بالتلاوة والله كسر التلاوة وش على غيره ولا يكره الكلام لمن أتبعه قطعا من ذكر

يخطب و (قوله أو أنه معذور الخ) يحجب عنه بأنه لو كان جاهلا بله لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة لأنه لو فهم غيره الجواز سم (قوله بغيرها) أي بغيرها علة (قوله ولا على من لم يستقر) المراد بالاستقرار اتخاذه مكان وان لم يجلس كما أشار المشرح الى روض سم (قوله كما تقرر) أي في الاعتراض السابق أنفا (قوله ولا على سامع الخ) أي ولا يحرم قطعا الكلام على سامع الخطيب وظاهره ولو لم يزد على الراجح وينبغي حينئذ إعادة الخطيب الى الركن الذي لم يسمعه السامع المذكور اذ تميزه الراجحون (قوله بل يجب عليه) أي على السامع الذي يخشى وقوع الخ (قوله أن ينما الخ) فاعل يجب (قوله أو على الخ) عطف على قوله خشى الخ (قوله ويسن له) أي بان يجب عليه ما ذكره عبارة النهاية والمغني لكن يستحب أن يقتصر على الاشارة ان أغنت اه (قوله كشيء للعالم) أي اذا جاهد الله بان يقول ربح الله أو ربح الله ع (قوله أي السكوت مع الانصات) أي القاء السمع الى الخطيب فإذا انقلبت السكون مع الانصات سعى انصاتا شيخنا ع (قوله لا يجب الخ) أي لغير الاركن (قوله لتسببه الخ) مستعمل قوله فيجزم (قوله ويسن) الأولى ولو غير حاجتي النهاية (قوله ويسن ذلك) أي الانصات (قوله ليسير السامع) أي نحو (قوله) أن يشتغل بالتلاوة الخ بل ينبغي أن لا يفضل اشتغاله بالصلاة على التي تصل الى الله عود لمقدمها الى التلاوة لغير سورة الكهف على المذكور لان شعار اليوم ع (قوله قطعا) راجع لقوله أجب (قوله من ذكر) أي في قوله السابق ولا يحرم قطعا الكلام على خطيب الخ قوله كونه قبل الخطبة أي ولو بعد الجلوس الى المنبر نهاية (قوله وقد بد) أي كافي شرح الروض سم (قوله ويكره) الى قوله ورفع الصوت في النهاية والمغني (قوله ويكره الداخل) أي ع. ير الخطيب على ما يأتي في التكرير سم (قوله أن يسلم) أي على المستمع سم ونهاية مغني (قوله فان سلم زعمهم الرد) هذا والاسلام على ما لم يمتدني من قولهم حيث لا شرع السلام لا يجب الرد سوى اه بحسري (قوله ويسن الخ) أي للمستمع ومثله الخطيب بالاولى لأنه لا يحرم عليه الكلام قطعا ع (قوله تشبث العالمس) أي اذا جمدني (قوله لان سبب الخ) أي وانما يكره التشبث لان الخ نهاية مغني (قوله ورفع الصوت الخ) أي بسن كجهو صريح صنيعة لكن لما قال في الروض والمستمع أن يرفع صوته الخ قال في شرحه قضية كلام المصنف كمال وضحة أن ما قاله مباح مستوي الطرفين لكن الأولى تركه بل مخرج القاضى أو الخطيب بكرهته لأنه يقطع الاستماع سم وفي النهاية ما وافق معتمد ذكره ولا قضية كلام الروض ثم كلام القاضى ثم قال ولعل مراد القاضى بالكرهته اختلاف الأولى اه وقال شيخنا المغيرة ما قضية كلام الروض وأصلها من الاباحة اه (قوله من غير مائة) قال الاذرى والرفع البلخي كما يفعله بعض العوام بدعة منكثرة نهاية (قوله عند ذكر الخطيب له عبارة النهاية وغيره) اذا سمع ذكره صلى الله عليه وسلم اه قال ع (قوله لا فرق بين سماع من الخطيب سم غيره) فائدة هو لو كان شافعي ما كتب وقت الخطبة فقول يحرم كالواعب الشافعي مع الحنفى الشطرنج لاعتناقه على العصبية أو الأخر بعدم المعصية يفرق بينهما بان لعب الشطرنج في المثل ثبات الا منهما كان الشافعي كالخبي له خلافا في مسئلتنا فانه حيث أياه المالكى وتركه مع كان اختياره لئلا يكتنه فقال معق السابعة والخامسة لا ينبغي أنه لا يفهم من هذا الكلام إلا أن القول لصال الخطبة (قوله أو أنه معذور بحجه) لو كان جاهلا بله لا يجوز تأخير البيان عن وقت الخطبة ولا فهم غيره الجواز (قوله ولا على من لم يستقر في موضع) المراد بالاستقرار اتخاذه مكان وان لم يجلس كما أشار اليه سمس الى روض (قوله وتقيده) أي كافي شرح الروض (قوله أن يسلم) أي على المستمع (قوله لا داخل) يستثنى الخطيب على ما يأتي في التكرير (قوله) ورفع الصوت من غير مائة الخ) أي بسن كجهو صريح صنيعة لكن لما قال في الروض والمستمع أن يرفع

غيره كونه قبل الخطبة أو بعدها أو بينهما ولو لغير حاجتي الاوجه وتقيده بالخاتمة نظر لأنه عندنا كراهة اوتوان من ثم بعه قطعا كجهو ظاهر ويكره الداخل أن يسلم أي وان لم ياتخذ لنفسه مكانا بالاشتغال المسلم عليهم فان لم ينهم الرد لان الكراهة لا مخرج و بسن تشبث العالمس والرد عليه لأنه لا يسمي قهرى ورفع الصوت من غير مائة بالصلاة والسلام على النبي عليه وسلم عند ذكر الخطيب

من أن لا يجعوا يؤخذ منه أنه لو كان ذلك محققاً يحصل له منه ضرر لكون الشافعي المكمل له - غيراً أو داسطوة  
يحرم عليه ذلك من جهة الكلام بل من جهة الأكره على المعصية فلتأمل اهـ (قوله في النية) قضية  
هذا الصواب والمسألة بالقائمة الجمعية في محذوراتها التي أقيمت في غيره فلا صلاته مطلقاً مر وقد يقتضيه أيضاً قوله  
الإنشائي في قوله لم تنس له النية سم وبأنه عن الإنشاء والافتقار ما وافقه (قوله وهو الأول) أي صلاتهما  
بنية النية أولى من صلاتهما غيراً مر محققاً ولا غيراً فعلم أن ذلك ما ذكره وسأبني به مرى (قوله أو رتبة  
الجمعية) أو رتبة قرباها سم أن مثل سنة الجمعة لفائدة أن كانت وكعتين كالمعبر عن (قوله معها)  
أي مع الرتبة (قوله فإن أراد الانقصار) أي على واحد من النية والرتبة (قوله لأنها نفوت) أي النية  
بقواها أي النية (قوله بالكيفية) أي بخلافها في الواقع (قوله إذا لم تنو) يعني عنه قوله بقواها وأبعده  
مقدم عن مؤخر والأصل بخلاف الرتبة القليلة إذا لم تنو (قوله بخلاف الرتبة) أي فيمكن تداركها بعد  
الجمعة (قوله لا تدخل الخ) متعلق بقوله ويسمى - لا ذكر كعتين الخ اعتباراً بالنهاية والغنى وكذا قرعاً  
بالأجاء تغل أحد من الحاضرين بعد صعود الخطيب على المنبر وجلس عليه وان لم يسع الخطبة  
بالكيفية لأمر اشتمت على كيتوب يستدعي النية للدخول في المنبر فيسأل له فاعلموا تخففها  
وجوباً هذا أن صلى سنة الجمعة والأصلا تخفف وحسات النية ولا يزيد على ركعتين بكل حال فإن لم تحصل  
تخفة كان كأن في غير مسجد يصل شيئاً أما بالدخول في آخر الخطبة كان غلب على فله أن أتى صلاة  
فاته تكبيراً الاحرام مع الإمام يصل النية أي يدبيل يقف حتى تقام الصلاة ولا يقعد للابحس في المسجد  
قبل التصديق لها في هذه الحالة استحب للإمام أن يذوق كلام الخطبة بقدر ما يكملها اهـ محذف  
قال عرش قوله مر فيسأل له فاعلموا أي سواء في ذلك سنة الجمعة غيرها كفاتنته ثم تدعى ركعتين  
مر سم على المنهج وقوله ولا يزيد على ركعتين الخ أي يجب على بالزيادة أو التمهيد - على ركعتين اهـ  
واحدة سم له ركعتان الأصل عدم الفعل اهـ عرش (زيادة أصلاً أخرى الخ) أي بان فوى هما مبادي  
غير القبول التامة أي ما ياتي وتقدم آفان عرش ما خلفه (قوله لم تنعقد) هذا يدل على أن الكلام  
في حال الخطبة سم (قوله على ما تقر) وهو قوله وهو الأول مع قوله أصلاً أخرى الخ (قوله نطقاً) أي  
بلانية سبب أصلاً (قوله بخلاف نية ركعتين الخ) تقدم وبأن سم اعتماداً خلفه (قوله بالماضي السابق)  
وهو سقوط الطلب (قوله قلت يفرق الخ) وفي سم بعد أن أطال في رد ما أصوله الذي يتبعه أنه يصل ركعتين

صونه الخ قال في شرحه قضية كلام المصنف كالرضاء ما له مباح مستوي الطرفين لأنه وإن كان مطلوباً  
فلا استيعاب كذلك وإن تقول لا تسلم على مطلوب هنا المتعمد الاستيعاب الأولي تركه بل صرح القاضي أو  
الطلب بكرهاته لأنه يقطع الاستيعاب اهـ وعبارة العباي ولا أي ولا تكرر وقع الصوت بلا المعنا الخ (قوله  
بنية النية) قضية هذا التصريح والمسألة بالقائمة الجمعية في محذوراتها التي أقيمت في غيره فلا صلاة مر مطلقاً  
وقد يقتضيه أيضاً قوله الإنشائي من لم تنس له النية (قوله لم تنعقد) هذا يدل على أن الكلام في حال  
الخطبة (قوله بخلاف نية ركعتين سنة الصبح الخ) راجع (قوله قلت يفرق بان نية ركعتين الخ) أن قول قد  
ينظر في هذا الفرع من وجهين الأول أن قضية بعد تسليمه متناع الركعتين بشرط التامة لجمع القليلة وذلك  
ينافض ما أفاده قوله السابق بنية الصبح الخ الصريح في جواز الانقصار على نية الرتبة القليلة التي ترى قوله  
وجبت الخ فإن أبواب بان نية الرتبة ليس فيه مرفوع النية بخلاف نية غيره فافهمه تحت بحث والثاني  
منع أن مجرد نية سبب أخف فيه مرفوع من النية وانما يحصل الصرف إن نفي النية في نية على أن الحكم  
بالصرف ينافي ما أفاده قوله مع استوائ الخ فلتأمل والذي يتبعه أنه يصل ركعتين ولو قضاء سنة الصبح أو  
نفس الصبح سواء فيهما النية أو لا يختلفا أو مرفوعاً عنها \* (فرع) \* ينبغي فيما لو ابتدأ فريضة  
قبل جلوس الإمام مجلس في أثناءها أنه إن كان الباقي ركعتين فإنه فعلهما ولو لم يفتن فيهما أو ينبغي مراجعة  
ما تقدم في ما دخل وقت الكراهة وهو في نافذة مطلقة لكن ما هنا أشبه من أنه أو كراحتهم فعله وعليه

وصلاة ركعتين بنية النية  
وهو الأولي أو رتبة الجمعة  
القليلة إن لم يكن صلها  
وحسب الأولي بنية النية  
معها فإن أراد الانقصار  
فالاولي فيما يظهر بنية النية  
لانها نفوت بقواها بالسكينة  
إذا لم تنو بخلاف الرتبة  
القليلة للدخول فإن فوى  
أكثر منهما أصلاً أخرى  
بقدرهما لم تنعقد فإن قلت  
يلزم على ما تقر أن نية  
ركعتين فقط جائزة بخلاف  
نية ركعتين سنة الصبح مثلاً  
مع استوائهما في حصول  
النية بهما بالمعنى السابق  
في بابها قلت يفرق بأن نية  
ركعتين فقط ليس فيه مصرف  
عن النية بنية بخلاف  
ينشئب آخر فأنجب الأول  
دون الثاني

ولو قضاء سنة الصبح أو نغس الصبح سواء نوى معهما التيمم أو لا بخلاف ما لو صرفهما عما اه عس (قوله)  
 ويلزم أن يقتصر على أقل مجزئ (قوله) وفا للمعنى وخلافه للنهاية وتبعه شخنا عار بما والمراد بالتخفيف فيما  
 ذكره التفتا على الواجبات قاله الزركشي والأوجه أن المراد به ترك النطيل عرفاً اه أي فله أن يأتي  
 بسو يقتصر بعد الغائبة عس (قوله على ما قاله جمع الخ) وفي نسخة على الوجه (فرع) وينبغي فيها  
 لو ابتدأ في صفة قبل جلوس الإمام بغسل في اثنتاه أن كان الباقر ركعتين مازله فعلهما أو لم يفتد فهما أو  
 أكثر امتنع فعله وعطأ قطعها أو قطعها بغيره أو لا يقتصر على ركعتين مع لزوم تخفيفهما سم على ج أقول  
 والظاهر الاستمرار سيما إذا أحرم على من سعة الوقت لانه يقتصر في الدوام لا يقتصر في الابتداء عس (قوله)  
 وان يخفف صلاة طرأ الخ يظهره قد وجهه الصنيع اقتصر على الأقل وان تعمد ابتداءه بعد عمله أن ما في  
 إلى جلوس الإمام لا يسعها وفيه نظر سم على ج أقول والأقرب الصلوة لانه حال شرع لم يكن متبهاً لشي  
 يسعه فعدم صلاته باشتغاله بالصلاة عس (قوله قبل الخطبة) متعلق بجلوس الإمام و (قوله في اثنتاه)  
 متعلق بغيره والصبر للصلاة (قوله على ذلك) أي على أقل مجزئ وفا للمعنى وخلافه للنهاية أي بغير (قوله)  
 على ما قبله) أي على ما قاله جمع في ركعتين لما قبل المسجد وانطبع على المنبر (قوله أو في التي قبلها) أي في  
 الركعتين لما قبل (قوله زيادة الخ) أي على ما قاله جمع واعتد المعنى أو طولاً لمر فاعل واختاره للنهاية (قوله)  
 بطلت وفا للثانية والمعنى وشخنا (قوله محتمل) بغير أي معتد (قوله ونحرم) إلى قوله وسعد في النهاية  
 الأوله أي ما تم تسن إلى بعد جلوس وكذا في المعنى الأوله لا طواف (قوله ونحرم الخ) ويستمر ذلك إلى فراغ  
 الخطبة وتوابعها كل شيء سم عن مرو في كلام ج ههنا ما يصح به فانه سم عنه فيما تقدم في التوابع  
 لعله في غير التيمم عس وفي البصري ما وافقه (قوله على جالس) متعلق بنحرم (قوله أي ما تم تسن له التيمم)  
 الخ استخرج من جالس جاهلاً أو ناسياً لم يطلب التيمم ثم علم أو ترك قبل طول الفصل (قوله بغير محله) أي محل  
 الجمعة (قوله) وقد نواه لمعهم الخ أي وقد قصد أن يقيم الجمعة معهم وهو في بلد ما قرب بلده من بلد الإمام كجسر  
 في الشرط الرابع كردى وعبارة عس بعد سرد قول الشارح ونحرم الخ قضية قوله وفاه لمعهم بجعله أنه لو بعد  
 عن المسجد وظاهر لا يحرم عليه فعلها في موضع طهارته حسب قصد فعلها في غير محل الطهارة فتنبه له فانه دقيق  
 اه (قوله بعد جلوس الإمام) ظرف ليجرم أي أما بعد الصعود وقبل الجلوس فلا يحرم عس أي خلافاً لما  
 عن سم (قوله صلاة فرض الخ) والفرق بين الكلام حيث لا بأس به وان صعد المنبر ما لم يبدئ الخطبة  
 والصلاة حيث يحرم جثثاً ان قطع الكلام متى ابتدأ الخطبة الخطبة حين يتخلل الصلاة فانه قد يفترق بها  
 سماع أول الخطبة فمضى ومنها يتوشخنا (قوله ولو فاتته الخ) أي فلا يفعلها وان خرج من المسجد وعاد إليه  
 بسبب فعله أي بما يظهر أخذ ما قالوه في الوصل المسجد في الأوقات المذكورة بقصد التيمم عس عبارة  
 سم ولأراد بعد جلوس الإمام بعض الجالسين فرصة ثالثة تفترج عن المسجد ثم دخله بقصد التوصل لفعل  
 تلك الفرصة فينبغي امتناع ذلك كالودخل المسجد وقت الكراهة بقصد التيمم بل قياساً منسبلة التيمم أنه  
 قطعها أو قطعها بغيره أو لا يقتصر على ركعتين مع لزوم تخفيفهما ولو أراد بعد جلوس بعض الجالسين فرصة  
 ثالثة تفترج عن المسجد ثم دخله بقصد التوصل لفعل تلك الفرصة فينبغي امتناع ذلك كالودخل المسجد وقت  
 الكراهة بقصد التيمم فمضى بل قياساً منسبلة التيمم أنه لو دخل ابتداء بعد جلوس الإمام بقصد التيمم أو ثالثة  
 لم تعقد فإبراح غيراً يستقبل الشارح وان يتفحص الخ فتعلمه مع ما ذكرناه (قوله على الوجه) في  
 نسخة على ما قاله جمع و يثبت ما في شرح العباب (قوله وان يخفف صلاة طرأ جلوس الإمام الخ) يظهره  
 قد وجهه الصنيع اقتصر على الأقل وان تعمد ابتداءه بعد عمله أن ما في إلى جلوس الإمام لا يسعها وفيه نظر  
 (قوله بان يقتصر الخ) ويحتمل أن الاعتبار بالعرف (قوله ويحرم جساء الخ) وان آمن فوات سماع أو قبل  
 الخطبة بخلافها في الفر واليه وقد يؤخذ من ذلك أن الطواف ليس كالصلاة يمنع من سعة التسلاوة  
 والشكر كما في شيخنا الشهاب الرمي وشبهه كلامهم وان كان كل منهما ليس صلاة وانما هو ملحق بها

و يلزمه أن يقتصر فيها  
 على أقل مجزئ على الوجه  
 وأن يخفف صلاة طرأ  
 جلوس الإمام على المنبر قبل  
 الخطبة في اثنتاه بان  
 يقتصر صلى ذلك بناء على  
 ما قبله ويؤخذ من عدم  
 كغفارهم في الدوام هنا  
 ما يغتفر في الاستدانة لو  
 طوله هنا وفي السبق قبلها  
 فائدة على أقل المجزئ بطلت  
 وهو محتمل لأن الحرمه هنا  
 عند القائتين بماذا تنس  
 ويحرم اجتماع على محاكمه  
 المارودي على جالس أي  
 من لم تسن له التيمم كجهر  
 يظهر وان لم يسعهم ولزم  
 تلزمه الجفوتان كان بغير  
 محلها وقد نواه لمعهم بجعله  
 وان حال مائم الاقتداء الآن  
 فيما يظهر في الشكل بعد  
 جلوس الإمام على المنبر  
 صلاة فرض ولو فاتته  
 تذكرها الآن وان لم تنسها  
 فوراً أو نفل



ولمّا قال الله بالسلطان والاعتدال واخبر بمجدة تلاقه أو شكر فبينما فهم أخصبنا من تعليمهم حومة الصلوات بينهم اراضاعن  
الخطب بالكلمة \* (فرع) \* كلمة الحافظات آخر حجة من رمضان يستنكره كقوله التمولي لما فهم تغير به من الخطبة والوقت  
النسب يفهم الحفظان يستبدى ومن اللفظ المهرل وهو كسبون أي أدخلوا عتبتا (٤٥٧) وغيرهم بحكمة كانوا قولا قال كمان

الرادى أن لا يكون الفصل قد رد كعتين بانخف يمكن عـش ويحتمل أن المراد ضبط مغلها بان يكون الخ  
 (قوله لمعوم هذا) أى قول المصنف والظاهر الخ بصري (قوله لما قرئته) بيان للعموم لاصلا كما هو الظاهر  
 والمراد بما قرئته قوله لا وكلهم ما هو بينهما وبين الصلاة أما يظهر في حل كلامه وهو بعد محل  
 نظر لاسبق بين الانتفاض فيها وهو ما يلي صادق بالانتفاض بين كل من اركانها مع ما يليه فيعلم منه  
 اشتراط الموالاة بين اركان الخطبتين وبينهما وسبق بيانه بينهما فما بين الصلاة فيعلم منه اشتراط الموالاة بينهما  
 وبينها فاشتمل بصري زاد سم عقيبته نعم فديجاب بان ما مر لا يشيد الموالاة في غير الانتفاض وصار أن  
 تعتبر في الانتفاض دون غيره بخلاف هذا اهـ عبارة النهاية تؤيد كراهتها بعد ما تقدم لمعومه فدعا لما قد  
 يتوهم من أن ذلك خلص بحال الانتفاض اهـ (قوله قول جمع الخ) وفاقا للمعنى قول المتن (وطهارة الحدث  
 الخ) أى والسابع من الشروط طهارة الحدث والخبث فيها قال عـش قضية صنعتها من أنها الطهارة وما  
 بعدها بالرفع وجوز أظهر ليقيد اشتراط ذلك صرحا وهل يعتبر بذلك في الأركان وغير هاجتى لو انكشف عجزه  
 في غير الأركان بطلت خطبته أولاؤه ونظر والاقرب الثاني لجميع الشروط التي ذكرها الخ باعتبار في الأركان  
 خاصة ولو بان الخطيب محذور أو أنما يستحقه قال سم على المنهج لا يبعد الاكتفاء بالخطبة كالبيان  
 قادر على القيام اهـ وقاسم أنه لا يضر لو خطب مكشوف العورة ثم بان قادرا على الستره \* (فائدة) \* وقع  
 السؤال في الموضع عما لو رأى خفي فليس فرجه مشلا ثم خطب فهل تضع خطبته أولا والجواب أن الأقرب بل  
 المتعين عدم الصفح لانه وان لم يكن بين السامع والخطيب رابطة ولكنه يؤدي الى فساد نسبة المأموم لاعتقاده  
 حين البناء أنه يصلى صلاته تسبق خطبته في اعتقاده اهـ (قوله الأكبر) الى قوله أو ثابتة في النهاية والمعنى (قوله)  
 فان سبقه الخ بمجازه المعنى والنهاية والاشنى فالواضح عليه أو أحدث في أثناء الخطبة استأنفها ولو سبقه ما حدث  
 وقصر الفصل ولو أحدث بين الخطبة والصلاة وتطهر عن قربان بصره اهـ قال عـش قوله أو أحدث في أثناء  
 الخطبة الخ أما ما يختلف غيره بنى على ما مضى \* (فرع) \* اعتمد من أن الخطيب لو أحدث ما استأنف الاستغفار  
 والبناء على خطبته بخلاف ما إذا أنعم عليه لان المعنى على ما أهله بخلاف الحدث سم على المنهج اهـ  
 عـش وقوله بخلاف ما إذا أنعم عليه الخ بان ما نسبته (قوله لان الخطبة الخ) أى فلا تؤدي بطهارتين نهاية  
 (قوله تشبه الصلاة) أى على الأصح (قوله أو ثابتة الخ) أى على نقابله (قوله وبفرق الخ) أقره عـش  
 (قوله وجوازه فيما لو استخلف من سمع الخ) وفي العباب ما نصه فرع لو أحدث في الامام في الخطبة أو بينها  
 وبين الصلاة فاستخلف من سمع واجبا لا تخير جاز انتهى وقوله ولو أحدث الامام الخ قال في شرحه بانما أو

لمعوم هذا لما قرئته لم  
 يكف عنه عامر في مسئلة  
 الانتفاض فاندفع قول  
 جمع هذا مكرر (وطهارة  
 الحدث) الأكبر والأصغر  
 فان سبقه تطهر واستأنف  
 وان قسرب الفصل لان  
 الخطبة تشبه الصلاة أو ثابتة  
 عنها ويرق بين عدم البناء  
 هنا وجوازه فيما لو استخلف  
 من سمع ما مضى بأن في  
 بناء الخطيب

والرافعي أن مراد أصحاب السماع الحضور وان لم يسمع ثم قال ما ذكره في الحدث في الخطبة بانما أو غيره  
 هو ما سوى طلبة الشك أن هذا في الحدث بغير انما أو انتضاء في الحدث بالانما أو انتضاء من صاحب التذنب  
 لكن استثنى في الوضوء في انما أو انتضاء في الحدث بالانما أو انتضاء من صاحب التذنب  
 وقاسم على منع البناء على أذان غيره ولا وجه الاول الخاقا للخطبة بالصلاة وفارقته الاذان بانما السامع من  
 فلا يسل وهو لا يثبت فيحصل اللبس باختلاف الاصوات وفريقين الحدث بالانما أو انتضاء ومشكلة الجنون بالاولى  
 والحدث بغيره بعد ذوال الالهية بكل منهما ما لا نظير لبقاء التكليف بعد تغير الانما أو انتضاء والوجه الاول بغيره  
 بذلك هنام معنى مناسب فالوجه التسوية بينهما ما في المنع على ما مضى من المجموع أو في الجواز على ما مضى  
 العز وهو الاول وجه كما تقرر اهـ ثم قال في العباب تبع العز من ذبانه ويكره ان تسمع الوقت فتطهر  
 ويستأنف قال في شرحه فان صدق الوقت عن الطهارة والاعتناء بالاستغفار اهـ وعبارة شرح الروض  
 ذكره أى الاستخلاف بعد الخطبة أو فيها ان تسمع الوقت فتطهر ويستأنف أو يبنى بشرطه اهـ وقوله أو  
 سبق في غير الحدث في الخطبة لتقوله مع الروض بعد ذلك فلا أحدث في الخطبة استأنفها ولو سبقه ما حدث وقصر  
 الفصل اهـ ثم قال فيما لو أحدث بين الخطبة والصلاة وتطهر عن قربان بصره اهـ (قوله وبفرق الخ) أقره عـش  
 هذا لما قرئته لم يكف عنه بجماع الخ) فيه نظر واضح لان الذى قرره هنا اعتبار أو لا فى ثلاثة مواضع

غيره من بين الجمع بعل العمراء والرافعي أن مراد الأصحاب السماع الحضور وان لم يسمع ثم قال ما ذكره في الحديث بأخيه أو غيره هو ما جرى عليه الشئكان هناك في الحديث بغير إجماعه واقتضاه في الحديث بالأخيه ما نقله من صاحب التهذيب لكن اختار قال في روضته لا إجماع مع الاستقلال بالأوجه الأولى الحاق الخطبة بالصلاة أو فرق هر بين الحديث بالأخيه وبينه بالجنون بالأولى والحديث بغيره بعيد عن الأول الأهلية بكل منهما ولا نظر لبقاء التكليف بعد غير الأخيه وزواه به أكثر ربط بذلك هنا معنى مناسب ثم قال في العباب تبعاً للرؤى من زيادته ويكره أي الاستقلال أن تسرع الوقت فتظهر ويستأنف وقال في شرحه من ضاق الوقت عن الطهارة والاستئناس فاستغفل انتهى اهـ ثم **(قوله)** تكبيل على ما فسد قد يقال لا معنى فسد بالنسبة ولم يفسد بالنسبة لغيره وقد يقال هو تغير الصلاة إذا أحدث لا يني عليها وغيره بأن استغفله يني أي بالنسبة لاقتداء القوم وقد يعرف سم **(قوله)** على ما فسد المعترض الطالب للفرق بينه أنه فسد سم **(قوله)** الذي إلى قوله وبحق في النهاية وما غنى الأقوله ولهذا إلى وسن وضعه وقوله إذا ناعد إلى ومنه **(قوله)** لا نال الخ لتعليل لكل من الطهارة والستر **(قوله)** وهو مطهر أي من الحديث والحديث قول المتن (على منبر) بكسر الميم من المنبر وهو الارتفاع ويقى أن يكون بين المنبر والقبلة قدر ذراع أو ذراعين **(قوله)** الصبري ويكره منبر كبير يصق على الصليين أو يستحب التيامن في المنبر الواسع نهاية ومعنى قال عرش قوله مرقد ذراع الخ لعل حكمته أن يتأني في المبادأة للقبلة مع فراغ الإقامة بفعل الأت من قر به منه جلد أخيه الأولى لكنه أدى للمبادأة إلى الممراد بعد فراغ الخطبة وقوله هر ويستحب التيامن أي الخطيب وهو القريب من جهة اليمين اهـ عرش **(قوله)** لمن قال الخ وهو السبب نهاية ومعنى **(قوله)** وذلك الخ راجع إلى ما في المتن **(قوله)** وخطبته الخ رد له في الخالف **(قوله)** وهذا أي وتسبب ذلك من العذر **(قوله)** وأخبرنا وهو الارتفاع **(قوله)** ويسن وضعه الخ أي أن منعه صلى الله عليه وسلم هكذا وضعه وكان خطبته قبله على الأرض وعن يساره جرح تخلفه لعدم علمه بما يقرأه في العلم اقتضد المنبر يقول المصنف الجذع فأنه صلى الله عليه وسلم فأنزله وقبره وأبعده في أخرى فجمعه الخ مثل أصوات العشار اهـ **(قوله)** إذا قصد الخ علة التفسير **(قوله)** فأنه بفتح التاء **(قوله)** يساره عينه جلت شربان **(قوله)** وكان الخ عطاف على قوله عراب الخ **(قوله)** من بينها الخ وهو كثر الخجرا الأسود لأنه يقابل يساره عند سداسه تقابلها سم عبارة الكردى لأن الطائف يتدنى بيساره فهو **(قوله)** على التي تها الخ أي على الدرجة التي تلي الدرجة للمصباح المستراح فان قيل أن أبكر رتبة من موقعه صلى الله عليه وسلم درجة وعمره درجة أخرى ثم وقف على على موقعه صلى الله عليه وسلم أعجب أن فعل بعضهم ليس يخطئ بعض ولكن منهم قصد جميع والختار موافقته صلى الله عليه وسلم لعموم الأمر بالاقترانه بمعنى **(قوله)** فمن أن طال وقف على السابعة أي لأن مروان بن الحنك زاده من معاوية رضي الله تعالى عنه على المنبر الأول ستر حرق فصار عدد درجه أي غير المستراح تسعة فكان الخلفاء يقيمون على الدرجة السابعة وهي الأولى من الأول لأن الزادة كانت من أسفله معنى ونهاية **(قوله)** ان قدس إلى قوله نعم في النهاية الأقوله فإذا صعد إلى المنبر وقوله ولا يني إلى

بين الأركان وبين الخطبتين وبين الخطبتين والصلاة واعتبار الأمانة بين هذه الثلاثة تساق من مسئلة الانقضاض أما الأولان فإن قوله ثم ولو انقض الأركان بعن أو بعضهم في الخطبة فإنه شامل للانقضاض في أثناء أحدهما وبينهما ثم قال في مجرى البناء على ما مضى أن عادوا قبل طول البناء وأما الثانيان فإن قوله ثم وكذا بناء الصلاة على الخطبة الخ ثم قال فإذا عادوا قبل طوله أي في المسائتين وجب الاستئناس في الظاهر فلا كفاة بما مرعاهنا ظاهر ثم قد يجب بيان ما مر لا يبعد الموالاة في غير الانقضاض وجاز أن يستمر في الانقضاض دون غيره بخلاف هذا فلا شمل **(قوله)** تكبيل على ما فسد قد يقال لا معنى فسد بالنسبة ولم يفسد بالنسبة لغيره وقد يقال هو تغير الصلاة إذا أحدث لا يني عليها وغيره بأن استغفله يني أي بالنسبة لاقتداء القوم وقد يعرف **(قوله)** على ما فسد المعترض الطالب للفرق بينه أنه فسد **(قوله)** من بينها أي وهو على السابعة يجب أن يستبدل لأن من التزول في الخطبة الثانية إلى جرحه من ثم العود بعد وجبة شنيعة

(أو محل مرتفع) ان فقد المنبر لانه أبلغ في الاعلام فان فقدنا سنده نحو شعبة (وسلم) هذا داخل من باب المسجد لقوله عليهم ثم (على من عند المنبر) اذا انتهى اليه لا يتابع (٤٦٠) ولانه يرد بمقارعتهم وظاهر كلامهم انه لو تعدت الصفوف بين الباب والمنبر لاسلم الاعلى الصف

الذي عند الباب والصف الذي عند المنبر ولا يرى بقية وهو القياس انه يسكن في السلام على كل صف أقبل عليهم ولعل اقتصارهم على ذلك لانهما أكد ثم رأيت الاذرى صرح بشعور ذلك ومراة لا يسكن له تحية المسجد الاتباع وان قال كثيرون ينبداه فاذ اُصعد سلم ثالثا استردوهم في صعوده فكأنه قارنهم (وان يقبل عليهم) وجهه بهم لانه لا يثنى بأدبيا لخطاب ولما قسم نوجهم للقبلة ولانه أبلغ لقبول الوصف وتأثيره من ثم كرمخلاله نعم يظهر في المسجد الحرام أنه لا كراهة في استقبالهم لخطوهم أخذ من العلة الثانية ولأنهم محتاجون لذلك فيه غالبا على أنهم ضروريات الاستدارة المنذوبة لهم في الصلاة اذ أمر السلك بالجلوس تلقاه وجهم بالاستدارة بعد فراغهم غاية العسر والمشقة (افاضل) العرجاني تلى مجلسه ونسب الاستراح (وسلم عليهم) كلهم للاتباع وفي المرات المذكورة يلزمهم على الكفاية الرد (ويجلس ثم) هي بمعنى الغاء التي أقادتها عبارة أصله (يؤذن بين يديه) والاولى اتحاد المؤذن للاتباع الا

ولانه وكذا في المغنى الاقوله وظاهر كلامهم الى ومراة قول المتن (أو مرتفع) أي على عين المهراب شرح المنهج والسنان لا يبالغ في ارتفاعه بحيث يرد على المنايا المعلقة عرش (قوله ان فقد المنبر) أي كفى الشرحين والزواجر وان كان مقتضى عبارة النصف التسوية معنى ونهاية (قوله فان فقد) أي المرتفع (قوله استند الخ) أي كان صلى الله عليه وسلم يقبل قبل فعل التزم معنى ونهاية (قوله من باب المسجد) أي يسلم على الحاضرين فيه على عادة الناطقين كروي أي من يقف الميم ويحذف على ويحذف انه بكسر الميم متعلق بدخل ويقول يسلم ويحذف أي على الحاضرين عبارة المغنى والنهاية عند دخوله المسجد على الحاضرين اه (قوله يرد بمقارعتهم) أي باستغاله بصعود المنبر ويؤخذ منه أن من فارق القوم لشغل ثم عاد اليهم من له السلام وان قربت المسافة جاز عرش وقوله ويؤخذ كان حقه ان يكتب على قول الشارح فاذا صعد سلم الخ (قوله على ذلك) أي من عند الباب ومن عند المنبر (قوله ومرا) أي في باب صلاة النفل (قوله انه لا تسن له تحية المسجد) ومعلوم أن التحية كان في غير المسجد أمومه يعلم أن من كان سالما في المسجد وراود الخطيبين له فعل رايتهما قبل الصعود عرش (قوله فاذا صعد الخ) يعني غنما باقى المتن قول المتن (وان يقبل عليهم) أي على جهتهم فلا يقال هذا لما يتأق في من مقابلته لا من بينه أو يسلمه وكذا قوله كهم أي يسلم لهم أن يقبلوا عليه أي على جهته فلا يطلب من على بينه أو يسلمه أن يعرف اليه عرش اه يجيرى (قوله كهم) أي كايسن للقوم السامعين وغيرهم ان يقبلوا عليه وجوههم لانه الأدب ولا يفهم من وجوههم للقبلة معنى ونهاية قال عرش قوله بوجوههم أي وان لم ينظروا له وهل يسكن النظر اليه أم لا فيسقط النظر والآخر بالذات أخذنا ما جوهوا به حرمه اذ ان المرأة تسن النظر للمؤذن دون غيره وفي الخطيب هل ينظر منه النظر اليهم فكرهه فغضض عنه وقضا لخطبة أم لا فيسقط النظر والآخر بالاول أخذنا من قول الخطيب الآخر أي يأتون يقبل عليهم اذ التبادر منه أنه ينظر اليهم اه (قوله انه لا يثنى) عبارة الغنى وانما حسن استقبله عليهم وان كان فيه استدبار القبلة لانه لو استقبلها فان كان في صدر المسجد كجوه العادة كان خارجا عن مقاصد الخطاب وان كان في آخره ثم ان استدر ولم يزم ما ذكرنا من استقبلوا ولم ترك الاستقبال نطق كثير وتركه لو احدا سهل اه (قوله هم) الى قوله اذ أمر السلك في النهاية (قوله من العلة الثانية) وهي قوله لما قسم نوجهم للقبلة ويؤخذ منها أيضا أن استدبار من بين الكعبتين بين المنبر والمحل المرتفع حتى (قوله ليس بيسلم) يستعمل خلافه فلما راجع (قوله لذلك فيه) أي الاستقبال لخطوهم الخطيب في المسجد الحرام قول المتن (افاضل) أي أو استند الى ما استند اليها يقوم معنى (قوله البرجة) الى قوله لا العذرى في النهاية وكذا في المغنى الاقوله هي الى المتن (قوله البرج الخ) أي أو نحوهم من المحل المرتفع معنى (قوله ونسب الخ) أي مجلسوا في البيت باعتبار البرجة (قوله كاسر) أي ناقول المتن (ويجلس) أي بعد سلامه على المسراخ ليس من صعوده وينسب دفع صوته أي بالخطبة زيادة على الواجب الاتباع وامسلم ولانه أبلغ في الاعلام نهاية قال عرش قوله مدر بعد سلامه أي فالزم بأنه قبل الجلوس فينبغي أن يأتيه بعدو يحصل له أصل السنة اه قول المتن (ثم يؤذن) يرفع النافل في حال جلوسه كما قاله الشارح وقال اليمري ينبغي أن يكون بكسر هاء واو في مافي الحرم من كون الاذان المذكور ومن واحدا من جملة معنى ونهاية (قوله والاولى اتحاد المؤذن) ولفظ الشافعي واحسان يؤذن مؤذن واحد اذا كان على المنبر لاجتماع المؤذن لانه لم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم المؤذن واحد فان أذن جماعة كرهت ذلك معنى ونهاية (قوله الانعذر) أي ان كان ثم عذر بأن اتسع المسجد ولم تكف الواحد تعدد المؤذنين فواحي المسجد بحسب الحاجة ولا يجتمعون الاذان كاسر به صاحب الجمعية عرش (قوله فاحده عثمان الخ) وفي البخاري كان الاذان على عهد ركن الحجر لانه يقابل يسار له عند استقبالها

لعذر وبفراغ الاذان أي ما يسكن بعده من الذكر بشرع في الخطبة أو ما الاذان الذي قبله على المنارة فأحده عثمان رسول  
وضى الله عنه وقيل عاوى يرضى الله عنه لما كثر الناس ومن ثم كان الاقتصار على الاتباع أفضل أي الحاجة كان توقف حضورهم على

ما بالناثر \* (تنبيه) \* كلامهم هذا وغيره صريح في أن اتخاذ مرق الخطيب يقرأ الآية والخبر المشهور من يدعوه هو كذالك لأنه حديث بعد الصدور الأول قبل أن يكتسبها حسنة إلا أنه على ما يندب لكل أحد من كثرة الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم لا سيما في هذا اليوم ولحق الطرعي تأكل الانصاف الموقوف تركه لفضل الجمع بل موقوف في الامم عند كثير من من العلماء اه وأقول يستدل بذلك انضاده على الله عليه وسلم من يستنصه الناس عند ارادته خطبة من في حقه الوداع فقياسه أنه يندب الخطيب (٤٦١) أخر غيره بأن يستنصه الناس وهذا هو شأن المرق فلم

يدخل ذكره للصغر فحين  
البدعة أصلاً فلم  
أمر بذلك من دون المدينة  
قلت لا اجتماع أصلاً  
الناس وجهاً ثم  
فاتحوا لمنه بخلاف  
أهل المدينة على أنه صلى  
الله عليه وسلم كان بينهم  
بقراءته ذلك الخبر على  
المسرف خطبته (وأن  
تكون الخطبة (بلغته)  
أي غاية من الفصاحة  
ورصانة السبك وحالة  
اللفظ لا يهمل ذلك تكون  
أوقع في القلب بخلاف  
المتبذلة التي تكون كالمشكلة  
على الالفاظ المألوفة أي في  
كلام العوام ويحوسم  
ويؤخذ من نيب بلاغة  
فيما حسن ما يفعله بعض  
الخطباء من تضييق آيات  
الالحق أن تضييق ذلك  
والاقتباس منه ولو في شعر  
جائر وان غير نظم ومن ثم  
اقتضى كلام صاحب البيان  
وغيره أنه لا يحظر في أن  
يراد بالقرآن غيره كادخاها  
بسلام استأذن ثم ان كان  
ذلك في قصور يحرم من

رسول الله صلى الله عليه وسلم وأي بكر وعمر حين جلس الامام على المنبر فلما كثرت الناس في عهد عثمان أمرهم بأذات آخر إلى الز ولما استقر الامر على هذا معني **(قوله كلامهم هذا)** إلى قوله اه في النهاية الاقوله قبل **(قوله كلامهم هذا الخ)** أي قولهم ونس من غير وأمر نفع الخ **(قوله يقرأ)** أي بعد الاذان وقبل الخطبة نهاية **(قوله الآية)** أي ان الله وملائكته يصلون على النبي الآية **(قوله والخبر الخ)** أي ان قلب صاحب يوم الجمعة **(قوله قبل لكتنه لحسنه)** عبارة النهاية بعد كلام طويل فعمل أن هذا أي خرافة المرق بين يدي الخطيب ان الله وملائكته الخ ثم ما يابى الحديث بدع حسنة اه **(قوله بل والموقع)** عطف على الحذف والقوت والصير للترك **(قوله ذلك)** أي اتخاذ المرق وحسنه **(قوله أيضاً)** أي كاستدله بما يسبق من الحذف من اكنوا الصلاة والسلام والحديث على تأكد الانصاف **(قوله فلم يدخل الخ)** اعقده شخبنا **(قوله لم يدخل)** من الشخول **(قوله ذكر)** أي المرق فاعله وانما ينبت على ذلك مع ظهوره لتلايف عرفاء الكردى **(قوله)** لاجتماع أصلاً الناس الخ قياس هذا الجواب من الترقية عند الحاجة دون غيره لكنه أطلق نيبها فيما يأتي سم وقد يحسب أن قوله على أنه صلى الله عليه وسلم كان بينهم الخ يقصد التذنب مطلقاً **(قوله في غاية من الفصاحة الخ)** عبارة فغيره فصيحته اه **(قوله ورصانة السبك الخ)** والرصانة والجزالة هما معني الحكم والسبك النظم والمحسن ما يقابل من غير المالة كردى **(قوله بخلاف المتبذلة)** هي المشورة بين الناس **(قوله)** **(قوله الر كسكة)** هي المشقة لعل على التناظر والتعقد **(قوله ويؤخذ)** التي قوله ومن ذكر الخ آخره عش كس **(قوله تضييق ذلك)** أي ما ذكر من الال يتوالجديت ويحتمل ان الاشارة للقرآن فقط **(قوله)** أي انظر الخطبة **(قوله والاقتباس منه)** مما ذكر من القرآن والحديث وكذا ضمير نظم **(قوله ان كان ذلك)** أي الاقتباس مما تقدم **(قوله ومن ذكر ما يناسب الخ)** عطف على قوله من تضييق الخ **(قوله أي قريبة)** التي قوله وصاحبة الايام في النهاية الاقوله أي من معاني السوا وقوله وذلك الخ ولا مرق وقوله وانما الغزالي الى قوله وكذا في الغنى الاقوله وقد يفسر الى المتن **(قوله أي بين معاني الخ)** ويظهر ان يصح كلام المتن على ما ذالم تقدم قرينة نفع من المرد والاقلاص بدور بصري ويظهر ان المراد ما في مافوق الواحد **(قوله وقد يجرم الانخير)** أي ما ينكره الخ **(قوله فلا ينافي)** أي اقصار الخطبة قال الاذرى وحسن ان يختلف ذلك باختلاف أحوال الزمان وأسباب وقد يقتضى الحال الاسهاب أي التوايل كالحث على الجهاد اذا طرقت العدو والعدا بالله تعالى البلاد وغير ذلك من النهي عن الخروا والقواض والزنا والظلم اذا تابعت الناس فيها انتهى وما ذكره من منافس لم لا الاطلاعه عند دعاه الحاجة اليها العارض لا يعكس ما أفضله ان يكون مقصداً لها **(قوله على وتضمر)** كلامهم من باب الالفعال **(قوله في خبرهم)** وهو اطلاقاً ولا يقتصر الى الخطبته **(قوله وقال الخ)** أي قاله صلى الله عليه وسلم خروا وان صلاته صلى الله عليه وسلم كانت قصداً وتختصت بصدوان قصره فاعلام على التقصير في **(قوله وتطول بل الصلاة)** وبحكمه ذلك حقوق المتأخرين برؤى والى العمل الات بالعكس بجري **(قوله ففى قصيرة)** أي الخطبة **(قوله بالنسبة للصلاة الخ)** قد يشك **(قوله قلت لا اجتماع أصلاً الناس الخ)** قياس هذا الجواب من الترقية عند الحاجة دون غيره ولكنه أطلق نيبها فيما يأتي **(قوله ففى قصيرة بالنسبة للصلاة الخ)** قد يشك على ذلك خبره قراءه في بينها

وما أفضى الى الكفر ومن ذكر ما يناسب الزمن والاحوال العارضة فيه في خطبهم لا يتابع ولا من لازم رعاية البلاغة في مقتضى ظاهر الحال في سوق بلاطه **(مفعولة)** أي قري يثاقه لم لا كثر الحاضر من لان الغريب الوحشي لا يتنفع به قال التولي ويكثر الكلمات المشتركة أي بين معاني على السوا البعد عن الانعام وما تنكره عقول بعض الحاضرين ثم اه وقد تقدم الانبياء اوقع في محذور (قصيرة) يعني من موسطة فلا ينافي في نديق قراءه ق في أو اهلما في كل جمعة وذلك لان الظول له ثقل وتغير والامر في خبرهم يصغر هو طول بل الصلاة وقال ان ذلك من قمار الرجل ففى قصيرة بالنسبة للصلاة وان كانت موسطة في نفسها فلا اعتراض على المتن خلافاً لنوعه

على ذلك أنه اذا صحت في الخطيئة بما اذنت على الصلاة اذ اقرأها باسم وهمل ألك الآن منع ذلك  
 وفيه بعد أو يقال جعل ندب جكونها دون الصلاة اذا لم يأت بسنة قراعة في وقراء الصلاة السورتين  
 المذكورتين سم أي وفيه بعد أيضا لما مر من ندب قراعة في خطية كل جمعة قول المولى ولا يلتفت بمنا  
 وشمالا (الخ) أي بل يستمر على ما مر من الإقبال عليهم إلى قراعتها ولا يعتد بل يتجسس على الصلاة فلا يستقبل  
 القبلة أو استدبرها الحاضرون أحرز ذلك منع الكراهة نهية بقوله غنى (قوله ولا شألا ولا خلفا) عبارة  
 الغنى تنبيه كان ينبغي أن يقول ولا شألا زيادة لا يكفي الشرع والى فضله انما التفت بمنا فقط أو شيلا  
 فقط صدق عليه أن ية لم يلتفت بمنا ولا ولو حذف سم كان أعم اه (قوله ويكره ذلك الوجه الخ)  
 عبارة أنها يتوالت في ويكره ما بدت عليه الخطية من الإشارة بيد أو غيرها والالتفات في الخطية الثانية  
 ودق الوجه في صعوده بخوسيف أو جله والدعاء اذا انتهى إلى المستبرح قبل جلوسه عليه وقول البيضاوي  
 يقتضي كل مرة أي خرجت فقتنه غنى سأل الله تعالى المعونة والتدبير في ندب ضعيف أي أي فلا يسر  
 بل يندب يقتضي كلامه كره ذلك لو وقف فطلب منه الصعود ستر في منتهى العادة كافي الزاوي عن  
 النضره وفي سم على المنهج عن العباب عرض (قوله واقعا للزالي) عبارة للمغني وإن أقر ابن عبد السلام  
 باسحابه والشجر عن الدالين بأنه لا بأس به اه (قوله والدعاء الخ) أي وبالله لا اعتراض في الثانية وتخفف  
 الصوت بها ويكره الإحتباء للحاضر من وهو أن يجمع الرجل ظهره ومساكنه أو يديه أو غيرهما والامام  
 يجنب الناس عنه ولأنه يجلب النوم فيمنعه الاستماع غنى ونها يتوشح بانضال وفي الكردى عليه مانعه  
 قال ابن زبالي إذا كان يعلم من نفسه عادة أن الإحتباء يندف نشاطه فلا بأس به اه وهو وجهه وإن لم  
 أره في كلامهم ومعمل النسي عنه والقول بكمراهة على من يجلبه الغفور والنوم فراجع الأصل ففيه  
 ما نشر المصدر ذلك اه وأيضا النهي مقيد بما يقتضي إلى كشف العورة وعدم نحو العروال (قوله قبل  
 الجلوس) أي لا إذا نزع بما توهموا أنها ساعة الإجابة وهو جعل لها بعد جلوسه معنى (قوله وذ كر شر  
 فيها) أي يكره معنى (قوله واعترض) أي كراهة ذكر الشرع في الخطية (قوله وبجواب الخ) فديقال عدم  
 أنكار الصلاة يدل على الموافقة سم (قوله لعدم الكراهة) صلا لا يخلف الخ (قوله لا نه الخ) فيه ما لا يخفى  
 (قوله في ذلك) أي في السكوت على الكره (قول المتن يعتمد) أي بدنا بها نه في معنى (قوله كالقوس الخ)  
 قوله نحو وحاشا أنها يقال في قوله والأصل في المغني قال الآية الذي أنان في شغلها (قوله كالقوس) أي في الخ  
 نهية (قوله وإشارة إلى الخ) عبارة النهائية والمغني وحكمته الإشارة الخ (قوله في مراد الضرب الخ) أي فحين  
 يريد الجاهد غنى وإذا النهائية وليس هذا تناولا حتى يكون بالعين بل هو استعمال وامتنان بالاكساف كان  
 السابره إلى مع ما فهم من تمام الإشارة إلى الحكمة المذكورة اه (قوله وبشغل الخ) ومما سمته بالباوي  
 في أماكن كثيرة من بلد تان عملك الخطيب حال خطبته حرف النمرود يكون في ذلك الحرف عاج بعد عنه  
 وقد أفنى أو الوجه الله تعالى به خطبته أي جبت لم يغير بجزء كما تصح صلاة من صلى على سر يرقو الخمين  
 نجس أو على حصره مفروش على نجس أو يندم جبل مشدود في سفينة لا يجاسوهي كبير فلا يجبر ملائها  
 كالدار فان كانت صغيرة تجبر بمجرم تصح صلاة قال السنوي في الإهمان ومصوره منسقة السفينة على  
 الكفاية أن تكون في البحر فان كانت في البر لم تطبل فلعاصميرة كانت ذكيرة اه وانما طبلت صلاة  
 القابض طرف شي على نجس وإن لم يقر كبحر كنه لجه ما هو متصل بنجس ولا يتجسس في مستلثاته حامل  
 للمنهية (قوله ذرق طير) أي لا يعني عنه نهية (قوله نحو عاج) والعاج عظم الفيل كرهى على بافضل  
 (قوله واصله) أي التفصيل السابق (قوله يده) أي أو شئ من ثيابه (قوله مطلقا) أي انجر المنبر بغيره ولا  
 فانما اذا انصمت البهائم بما اذنت على الصلاة اذ اقرأها باسم وهمل ألك الآن منع ذلك وفيه بعد أو يقال  
 محل ندب كونها دون الصلاة اذا لم يأت بسنة قراعة في وقراء الصلاة السورتين المذكورتين فليأتمل  
 (قوله وبجواب الخ) فديقال عدم أنكار الصلاة يدل على الموافقة

(ولا يلتفت بمنا ولا  
 شمالا ولا خلفا) (في  
 منها) لان ذلك بدعة ويكره  
 ذلك الوجه في صعوده موافقة  
 الغنى للتنبيه تنبيه للناس  
 ضعيف ومع ذلك فحسنة  
 تأيد لما مر من ندب المرق  
 والدعاء قبل الجلوس وساعة  
 الاجابة انتهى من جلوسه  
 إلى فراغ الصلاة على الأصح  
 من نحو تحسين قولنا  
 وذ كر شرعها واعترض  
 بان غير كان كثيرا ما يقول  
 فيها

نحش عليك فان الامور  
 بكف الله مقاديرها  
 فليس بأنت منها  
 ولا فامر عنك ما مرها  
 ويحاسب بأن هذا تسليم  
 صحت عنه رأى له رضى الله  
 عنه وسكوتهم عليه حينئذ  
 لا حقيقة لعدم الكراهة  
 لانهم قد يتساهلون في ذلك  
 (وأن يعتد) في حال خطبته  
 على سيف أو عصا) ونحوه  
 كالقوس لا لتابع وإشارة  
 إلى أن الدين قام بالسلاح  
 ويقتض ذلك بيد السرى  
 لانه العادة في مراد الضرب  
 والرى وبشغل عنه يعرف  
 المنبر الذي ليس عليه ذرق  
 طير ولانه نحو عاج والا  
 بطلت خطبته بنفسه  
 السابق في شرط الصلاة  
 وحاصله أنه انما يستبد  
 ذلك أو بطل مطلقا إذا كان  
 قبضه بما انجر بغيره أو بطل  
 والآنلا

فان لم يشغلها به وضع النبي  
على اليسرى أو أرسلوها من  
أمن العبت فظهر ما مر في  
الصلاة (و) أن يكون  
جلوسه بينهما أي الخطيئة  
(بحسب سورة الاخلاص)  
تقر يا حشر وامن خلاف  
من أو يجبو ويشغل فيه  
بالشراة للغير الصبي بذلك  
والأفضل سورة الاخلاص  
ولو طول هذا الجلوس بحيث  
انقطعته المودة بطلت  
خطيئة لم امران المودة  
بينهما شرط مختلف فالحال  
طول بعض الأركان مناسب  
له وإذا فرغ منها شرع  
للؤذ في الأقامة وبادر  
الامام (هذا) ليبلغ الهرب  
مع قرائته تحسب المودة  
(ويقرأ في الركعة  
الأولى الجعة) أو سمع (في  
الثانية المنافقين) وهل آتاك  
للا تبايع فيها ما واصل  
لكن الأدب أن أفضل ولو  
لغير محصور من امران  
ما ورد بخصوصه لا تفصيل  
فيولو ترك ما في الأولى قرأه  
مع باقي الناس أو أدي  
تعلق بهما في الأولى لنا كد  
أمرهاتين السورتين ولو  
قرأ ما في الثانية في الأولى  
عكس في الثانية فلا تخلو  
صلاته عنهما فلو اقتضى في  
الثانية فسمع قراءته الامام  
للمنافقين فيها فظاهر أنه  
يقرأ المنافقين في الثانية  
أما لو كان ما يجره أول  
صلاته لان السنة قد حسبت  
الاستماع وليس كل الجعة  
في الأولى وقارئ المنافقين  
فما حثي فحسن له الجعة  
الثانية

(قوله فان لم يشغلها به وضع النبي الخ) عبارة المعنى فان لم يجد شأنا من ذلك أي نحو السيف جعل النبي الخ اه  
زادها يتلو أو يكتبه شغل النبي بحرف النحر وإرسال الأخرى فلا بأس وبكره وله من الشر بمن غير طهر  
فان حصل فلا وان لم يستد كما اقتضاه كلامه لم يمتد وغيره اه (قوله وضع النبي الخ) لعل هذا لا يمكن نحو  
السيف يسره سم ومرآة عن النهاية والمعنى بالمرح بذلك (قوله على اليسرى) أي تحت صدره  
نهاية (قوله) أو أرسلها أو ينيق أن تكون الأولى أولى للامرح بها في الصلاة وقد يشعر به التقديم ع  
أقول بل يصح بذلك قول الشارح فظهر ما مر في الصلاة قول المتن (وأن يكون جلوس الخ) و يسر أن عقم  
خطيئة الثانية بقوله أسعق الله وليكفيها يومئذ ويحصل عرقه به بعد أن ما يقع من بعض جهلة الخطباء  
من تنكر رهان لا لأصله ع شر قول المتن (بحسب سورة الاخلاص) استجابا وقيل بجوابه معني (قوله  
أوجه) أي كون الجلوس قدس سورة الاخلاص بحسب (قوله فيها) في الجلسة بين الخطيئين (قوله والأفضل  
الخ) اعتمد ع شر وشعنا (قوله سورة الاخلاص) عبارة العباد وان يقرأها فيه قال في شرحه لم أمن  
نعرض لندهم بخصوصه فها هو وجهه بان السنة قرأه متى من القرآن وهي أولى من غير هاتين بدوهما  
وفضلها لخصوص مسامحة النبي اه سم (قوله تحقيقا للمودة) أي بما يقع في تحقيق المودة وتحققها على  
الحاضر من وقضية أنه لو كان الامام غير الخطيب وهو بعيد عن الهرب أو يعلى والنهضة من له القيام  
بقدر يبلغ به الهرب وان كانت منة تأخر القيام الى فراغ الأقامة نهاية (قوله أو سمع) الى قوله ولو قرأ في النهاية  
والعنى (قوله لا تبايع فيها) قال في الرضة كان صلى الله عليه وسلم يقرأ بها في وقت وهاتين في وقت آخر  
فهما مسانئ نهاية يومئذ ولو قرأ الامام الجعة للمنافقين في الركعة الأولى فبنيق أن يقرأ في الثانية سبع وهل  
آل لانهما طلبتا في الجمعة في حد ذاتهما ع شر وفيه موقفة بعبارة سم ولو قرأ في الأولى الجعة للمنافقين  
وفي الثانية سبع وهل آتاك فالوجه انه حصل أصل السنة اه (قوله ولو لم يقرأ محصورين) كذا في شرح  
الروض هنا أيضا سم وكتب عليه ع شر أضامنا مصمما شمل ما لو تضرعوا أو بعضهم محصورين  
مثلا وبنيت خلافا لانه قد يرد في المفاخرة القوم له وصبر وانه منفرد اه (قوله ولو ترك ما في الأولى  
الخ) أي فان ترك الجمعة أو سم في الأولى عدا أو هو أو جهلا فقرأها مع المنافقين وهل آتاك في الثانية نهاية  
(قوله فقرأ مع ما في الثانية الخ) كذا في شرح الروض هنا أيضا لكنه قد عفي آخر صلا للجماعة بالمحصورين  
الواضحة وفيه نظر ولعله غير مبني و يسن في حديث أن رأى ترتيب المحقق فقر الجمعة ولا ثم المنافقين لان  
الترتيب سنة تكون الثانية محل المنافقين بالأصالة لا يقتضي مخالفة الترتيب المطلوب ولا ينافيه تقديم الجمعة  
ذال لا ينافيه وقوع المنافقين في محلها الأصلي وهذا ظاهر لا توقف فيه سم (قوله لان السجدة الاستماع

(قوله وضع النبي على اليسرى الخ) لعل محل هذا لا يمكن بحواله في يسره (قوله والأفضل سورة  
الاخلاص) عبارة العباد وان يقرأها فيه قال في شرحه لم أمن نعرض لندهم بخصوصه فها هو وجهه بان  
السنة قرأه متى من القرآن وهي أولى من غير هاتين بدوهما وفصلها لخصوص مسامحة النبي اه باختصار (قوله  
الجمعة أو سمع) لقرأ في الأولى الجعة للمنافقين وفي الثانية سبع وهل آتاك فالوجه انه حصل أصل السنة  
ولهم عدم صحبه عسك بعد وروده رد ما مر حصوله من حصول أصل السنة فيما لو قرأ المنافقين في الأولى  
والجمعة في الثانية أو قرأها جماعا في الثانية مع عدم ورود ذلك (قوله ولو لم يقرأ محصورين) كذا في شرح  
الروض هنا أيضا سم قوله ولو ترك ما في الأولى قرأه مع باقي الثانية كذا في شرح الروض هنا أيضا لكنه  
قد عفي آخر صلا للجماعة بالمحصورين الراضين حيث قال تغير الشيء ذكره معانته كسورة الجمعة والركعة  
في أولى الأقامة بقوله واهم المنافقين في الثانية إذا كان المؤمنون محصورين راضين اه وفيه نظر ولعله  
غير مبني (قوله فقرأ مع ما في الثانية) أي ورأى ترتيب المحقق فقر الجمعة ولا ثم المنافقين لان الترتيب  
سنة تكون الثانية محل المنافقين بالأصالة لا يقتضي مخالفة الترتيب المطلوب ولا ينافيه تقديم الجمعة لان ذلك  
لا ينافي وقوع المنافقين في محلها الأصلي وهذا ظاهر لا توقف فيه (قوله لان السجدة الاستماع) قد

(الح) قد يقال استماعه بمنزلة قراءته لأن قراءته امامه قائمه مقام قراءته فكانه قرأ المنافقين في أولاء فالجائز  
قراءته الجمعة في ثانيته للاتصال بصلاته عنهما سم على جولو قيل يقرأ في ثانيته المنافقين لم يعدلان  
قراءة الامام للمنافقين التي سمعها المأمور ليست قراءة تحقيق بل ينزل منزلة ما لو أدركه في الركوع فيقبل  
القرآن عنه فكانه قرأ ما طلب منه في الأولى أصالة وهو الجمعة ع.ش (قوله للاتصال بصلاته منهما) وقراءة  
بعض من ذلك أفضل من قراءة قدم من غيرهما إلا أن يصكون ذلك الغير مشاعلة أثناء كآية التكرسي  
نهما في معنى وشيخنا قال ع.ش قوله أفضل من قراءة قدم من غيرهما ظاهر مولى كل سورة كاملة وعليه  
فخصص ما تقدم له من أفضل السورة الكاملة من قدرهما من طويلة الآية رديعه طلب السورة التي  
قرأ بعرضه فلا يرجع اه (قوله فان لم يسمع) أي قراءة الامام (قوله فيها) أي الأولى ع.ش (قوله)  
احتمل أن يقال يقرأ الجمعة (الح) هذا هو الذي يقبه بصري عبارة ع.ش والآخر بالاحتمال الأول لأنه اذا قرأ  
المناققين في الثانية خلت صلاته من الجمعة فلا بد اذا قرأ الجمعة فبطلت صلاته اشتبهت على السورتين وان  
كانت كل منهما في غير موضعها الأصلي اه وقال سم الوجه أنه يقرأ المنافقين فقط في الثانية لأن  
الامام يحمل عنه السورة كالفتحة مر اه وفيه نظر ظاهر قول المتن (جهرا) أي وسن كون قراءة  
الامام في الجمعة نهايتها ومغنى و سم (قوله وسن (الح) أي الجهر بها بمغنى (قوله قبل أن يثنى  
رجله (الح) وفي فتاوى السيد البصري سئل رضى الله تعالى عنه هل للمارئي الرجل هنا في نظرنا من الأذكار  
الاثبات بالوراء قبل تغيير جلسة السلام وهو عليها أو الإشارة إلى المبادرة بكل تقدير وقد تتفق صلاة على جنازة  
حاضرة أو غائبة قبل تمام ما ذكر أو قبل شروعه فيه فهل يغتفر اشتغاله بها وماذا يفعل إذا بان في شرح  
العباد ما يصرح بتفسيره إلى رجل بالبقاء على هيئة جلسة الصلاة التي كان عليها وهو ظاهر إيجابها ولا  
ينبغي العدول عنه بناؤه وقول السائل فهل يغتفر الخ تحمل وأمل والذي يظهر بناء على ذلك الظاهر عدم  
الاعتذار بالنسبة إلى ترتيب ما ترتب عليه لأن الشروط بغت بغت شرطه وأما حصول الثواب في  
الجمعة فلا نزاع في وقوعه وماذا يفعل بغيره أنه يشغل بصلاته الجنازة لكونها مقرر كفايتها لغيره ما ورد فيها  
وفي فضله والفقير الصادق من جهة الاشتغال بها هو الأهم يعني صلاة الجنازة اه (قوله وفي رواية زيادة  
(الح) قال الفراني قل بعد ذلك أي قراءة ما ذكر سبعاً سمعها اللهم يا غني يا حديد يا مني يا معبود ربي يا دود  
أغني بجلالك عن حرامك وفضلك عن سؤلك وبما عتلك عن معصيتك قال الفاكهي في شرحه على بداية  
الهداية للغزالي ما نصراً يتفعلن بالعلامات من أبي الصفي كتابه وغائب يوم الجمعة قال هذا الدعاء يوم  
الجمعة من غير أنه لم يخص عليه جمعاً حتى يستغنى وذكر الفاكهي قبل هذا أنه حاد في حديث عند الترمذي  
حكم عليه بالحسن والغريب وحديث عند الحاكم حكم عليه بالصح من حديث علي رضي الله تعالى عنه وفي  
حديث عند أحمد والترمذي أيضاً باللفظ الآتي كذا قالوا كان عليه مثل جبل ثبير بناؤه الله تعالى  
صلى اللهم اكفني بجلالك عن حرامك (الح) كذا في بعض النسخ (قوله وقيل أن يتكلم) أي ومع ذلك لا يكون  
اشتغاله بالقرآن عذراً في عدمه والسلام فيما يظهر على أنه يجوز أن لا يثبت ذلك لوجوبه عليه ع.ش  
أي عينا لا اعتذاراً ما عمن عن البصري من علم اعتذار صلاة الجنازة  
(فصل في آداب الجمعة والاعمال السنونة) \* (قوله والاعمال السنونة) أي في الجمعة وغيرها وما يطأ  
الفرق بين الغسل الواجب والمستحب كما قاله الحلبي والقاضي حسين أن ما شرع بسبب ما مضى كان واجباً

فان لم يسمع وسئل  
السورة فقرأ المنافقين فيها  
احتمل أن يقال يقرأ الجمعة  
في الثانية كما سئل كلامهم  
وأن يقال يقرأ المنافقين  
لأن السورة ليست مشاعلة  
في حق (جهرا) إجماعاً  
ويمن أيضاً سوق فلم  
لما يثنى بانه \* (قائدة) \*  
ورد أن من قرأ عقب سلامه  
من الجمعة قبل أن يثنى رجله  
الفتحة والاشلاص  
والهوذتين سبعاً سمعها غفر  
له ما تقدم من ذنبه وما تأخر  
وأعطى من الآخر بعد من  
آمن بالله ورسوله وفي رواية  
لأبي السني أن ذلك باعقاط  
الفتحة بعد من السوء إلى  
الجمعة الأخرى وفي رواية  
زيادة وقيل أن يتكلم  
سقطه ذنبه وذنبه وآله  
ولله اه  
\* (فصل في آدابها والاعمال  
السنونة) \* (نسن الغسل





في شرحه وهو كابن سم على ج اه عش وشحننا (قوله بنيت) أي التيم عش (قوله بلا عن  
 الغسل) أي يقول نيت التيم بلا عن غسل الجمعة شحنا إذا القلوب والبرماوى ولا يكتفى نيت التيم عن  
 الغسل لعدم ذكر السبب كسائر الاغتسال اه أى خلافاً فنيت التيم عن غسل الجمعة يكتفى كإتيانها  
 (قوله أو بنيت طهر الجمعة) أي بان يقول نيت التيم طهر الجمعة ولا يكتفى أن يقتصر على نية الطهر بدون  
 ذكر التيم عش وفي الكردى عن القلوبى وكذا في البيهقي عن البرماوى يكتفى نيت التيم طهر  
 الجمعة أو الجمعة أو الصلاة أو عن غسل الجمعة ولم يلحظ البدلية اه (قوله مراده من غسل الجمعة) أي الاقرب  
 أن يؤول بان مراده بنسبة التيم بدلا عن الغسل بصرى (قوله تلك) أي النطاقات (قوله هذه) أي العبادة  
 (قوله كل محتمل) والاقرب بالكرهية لأن الأصل في البدل أن يعلى حكمه إلا ما أتى به ولم يوجد عش  
 عبارة الكردى على بافضل وبكره ترك التيم كقوله القلوبى في الشورى وغيرهما اه (قوله ما يكتفى في  
 غسل الاحرام) ومنه هناك فالذي يتجه أنه إذا كان بدنه تقرباً إليه به والا فان كفى الوضوء وضأبه والاغسل به  
 بعض اعضاء الوضوء وحيث أن نوى الوضوء عن باقيه غير تيم الغسل والاكتفى تيم الغسل فان فضل شيء  
 عن اعضاء الوضوء وغسل به أثنى عليه اه ومعلوم أن الكلام في الوضوء المسنون فلا يقال أن قضية قوله  
 أن كان بدنه تقرباً إليه تقدم ذلك على الوضوء الواجب وليس مراد عش (قوله بنيت طهر) خرج ما لو نوى  
 أحدهما فقط فلا يحصل الاحتكام بعلم عمار آخر الغسل سم (قوله فقياس مأمراً آخر الغسل  
 حصولهما) هو الظاهر كما نقل عن افتاء مر عش وفي الكردى على بافضل عن الشورى أن في السئلة  
 ترا عا لوى يلقى شرح الرضى في باب الاحرام والحج والذي لفظ عليه كلامه أنه يكتفى حينما تيم واحد اه  
 قول المتن (من المسنون الحج) أثنى السبكي بان الاغتسال المسنون لا يقتضي مطلقاً الاثنان كانت الوقت فقد فات  
 أو لاسبب فقد زال أو يستثنى منه جود نول مسكة أو المدينة فإذا لم يتم دخوله انتهى شرح العبادى يفتى أن  
 يستثنى نحو غسل الألفاق من جنون البالغ نعم أن حصلته جنباً بعد الألفاق وغسل لها انقطع طلب الغسل  
 السابق سم على ج اه عش عبارة النهاية ولو فاتت هذه الاغتسال تمضي اه قال عش نقل  
 شحنا لى رادى من شحنا الطند تانى أن غسل العبد يفرج بخر وج اليوم وغسل الجمعة يغوث بغوث اباعة  
 ونقل شحنا المذكور عن بعض مشايخه أن غسل غاسل الميت يقتضى نية الاغراض عنه اه يقول الغسل  
 انتهى وقياس ما قلناه في سنة الوضوء اعتماداً هذا وبنى أن غسل نحو الفصد والحلمة كغسل غاسل الميت  
 اه قول المتن (غسل العبد) أي الأصغر والكبرهية (قوله لمار) اه اه أراد مأمراً في شرح قبل بسن لعل  
 أحد لكن محكمه لعلنه (قوله لاجتماع الناس الحج) قضية هذا التعليل اختصاص الغسل بالمصلحة جماعة  
 وقضية المتن أنه لا فرق في الثلاثة بين ذلك وبين يصلى منفرداً سم على ج وقوله لا فرق هو العبد عش  
 (قوله أراد الاجتماع الحج) لعل هذا في غير من أراد الاقترابها سم قول المتن (ولغسل الميت) أي أو  
 ميم كاهو ظاهر وصرح به الناصر الطبرائى أى ولو شهدوا ان ارتكب بخر ما وسوا كان الغسل واحداً  
 أو متعدداً حيث شأروا كلام الغسل بخلاف المعاترين بمناولة الماتم بخره وظاهره أنه لا فرق بين مباشرة كل  
 منهم جميع بدنه أو بعضه كعدم شابل وظاهره أيضاً أن الحكم كذلك ولو لم يكن الماتم بخره من الالعضو  
 المذكور فقط وغسلوه وهو قريب عش (قوله المسلم) أى قوله كاتفر في المعنى وإلى قول المتن وكدها في  
 النهاية لا فرق ما لم يحصل إلى أماد أو قوله وأذن ودخل مسجد أو قوله ولباغوا لسن وقوله وكذا إلى وعند  
 (قوله المسلم الحج) وسواء كان الغاسل طاهر أم لا كما تفسر ما كايمن الوضوء من حله أى إرادته حله ليكون على  
 لكن عبارة الحمير عموماً بعدم استحبابه للعلل بل يحتمل عدم استحبابه للعبادة أيضاً كيبينه الشارح  
 في شرحه وهو كابن (قوله بنيت طهر) خرج ما إذا نوى أحدهما فقط فلا يحصل الاحتكام بعلم عمار آخر  
 الغسل (قوله في المتن غسل العبد والكسوف والاستسقاء) ظاهره وان فعلت الثلاثة فإدى  
 وان أشعر التعليل بخلافه (قوله وإرادة الاجتماع) لعل هذا في غير من أراد الاقترابها (قوله

يكتفى بدلا عن الغسل أو بنيت طهر الجمعة وقول الشارح  
 جمعا لا يستوى بنيت الغسل  
 مراده من غسل الجمعة  
 ما ذكرته (في الأصح)  
 كسائر الاغتسال المسنونة  
 ولأن القصد النطاقات  
 والعبادة فإذا فاتت تلك  
 بقيت هذه وهل يكره ترك  
 التيم إعطاه حكمه بدله  
 كاهو الأصل أو لا فرق  
 الفرض الأصل فيه من  
 النطاقات كل محتمل ولو  
 وحدهما يكتفى ببعض بدنه  
 فظاهر أنه بائى هناما يكتفى  
 في غسل الاحرام ولو فقد  
 الماء بالكلية س له بعد أن  
 يشتم عن حديثه تيم عن  
 الغسل فان اقتصر على تيم  
 بينهما فقياس مأمراً آخر  
 الغسل حصولهما محتمل  
 خلافاً لضعف التيم (ومن  
 المسنون غسل العبد) لما  
 مر (والكسوف) الشامل  
 للكسوف والاستسقاء  
 لاجتماع الناس لهما يكتفى  
 وقته بأول الكسوف وإرادة  
 الاجتماع لصلاة الاستسقاء  
 (و) الغسل (لغسل الميت)  
 المسلم

طهارة فيها يزاد الغنى وقبل يتوضأ من حله أى بعد الاحتفال أنه خرج منه شئ لم يغسل به وبسن الوضوء من  
 مسه اه (قوله وغيره) أى وان حرم الغسل كالشهاد أو كره الحرجى بغيرى (قوله من يغسل ميتا  
 نلبه يغسل) بقية الخبر ومن حله فليتوضأ زهل المراد أن الوضوء بعد الحبل كله يظهر الغنى أو قبله ومعنى  
 الحديث ومن أراد حله كجرى عليه النهاية أى والغنى فيه نظر وقضية كلام شرح الرضا أن الوضوء بعد  
 الحبل كإنه بعد غسله وأيضاً يظهر فليغتسل فى الحديث أن الاغتسال بعد تغسيل الميت سم على حج اه  
 عش عبارة البعيرى وأصل طلب الغسل من غسل الميت إزالة ضعف بدن الغاسل بها على حسد حاله من  
 الزوح وذلك يندب الوضوء من حله لكن بعده ويندب الوضوء قوله أيضاً يكون حله على طهارة اه قول للمتن  
 (وليجنون) والغنى عليه الخ) شمل كلامهم هذا غير البالغ أيضاً نهاية قال عش قضيتهم قوله ألا فونوى  
 هنا رفع الجنابة عن غير البالغ أيضاً بنوى رفع الجنابة وإن قطع ما تنهاه منه لكونه ابن ثمان من السن مثلاً  
 وهو بعد جدال الظاهر أن الصبي بنوى الغسل من الأفاق فوئى شرح الخطيب على الغاية أن البالغ بنوى  
 رفع الجنابة بخلاف الصبي فانه بنوى السبب عش وبأنه سم والبصرى والغنى ما وافقه الصبي قول المتن  
 (والغنى عليه الخ) بنفى أن يلقه به السكران فيندب له الغسل إذا أفاق بل قد يدعى دخوله في محذور عش  
 قول المتن (إذا أفاق) أى ولم يصدق منهم التناول ونحوه ما وجبه والاوجب الغسل مغنى ونما ينز (قوله لانه الخ)  
 أى الجنون عبارة النهاية والغنى لما قيل عن الشافى أنه قال قل من جن الا وازل اه (قوله ولم يلق بالنوم  
 الخ) أى لم يجعل الجنون مظنة للجنابة كجسهل النوم مظنة للعدوث وضيق كونه للنوم وتعليه للعدوث كرى  
 عبارة سم قوله ولم يلق بالنوم الخ أى حتى يجب الغسل وان لم يعلم خروج الخى اه (قوله لا يمارطه) أى  
 على خروج الرجح بها بنومغنى (قوله فاذ لم يزل) أى إلى (قوله وينوى هنا رفع الجنابة) أى يغسل الجنون  
 والأشعر وهل هى على سبيل التبيين أو على سبيل الاستصحاب جعل تأمل ولعل الشافى أقرب ويؤيد قوله الشارح  
 ألا فتما لم يجعل وقوع الجنابة على الخ بصرى (قوله وينوى هنا الخ) ظاهره وجوب باحث لا يجوز فى السنن  
 هذه لما قال فى شرح العباب على أنه بشرع الغسل بل لا يتصور منه أنزال كالصبي الجنون إذا أفاق انتهى  
 ومعلوم أنه لا وجه لتعيينه فى حصول هذا الغسل بل لا يتصوروا والحاصل أن الصبي بنوى الغسل من الأفاق  
 والبالغ بنوى هذا وأرفع الجنابة أو نحو رفع الحدث من كل ما يلقى لرفع الجنابة سم على حج اه عش  
 (قوله رفع الجنابة) أى أو نحو (قوله ويجزئه) أى الغسل و (قوله بفرض وجودها) أى الجنابة (قوله  
 إذا لم يزل الحال الخ) وهل يرتفع به الحدث الأصغرى أولاً لا غسله للاحتياط والحدث الأصغرى بمحقق فلا

وغيره لقدر الصبي من غسل  
 ميتا يغسل ومصره عن  
 الوجوب الخبر الصبي ليس  
 عليه كفى غسل ميتة كغسل  
 إذا سئل وهو وقبض ميتة ميت  
 غيرنا (و) غسل (الجنون  
 والغنى عليه إذا أفاق) لانه  
 صلى الله عليه وسلم كان  
 يغنى عليه فى مرض موته  
 ثم يغسل وقبض به الجنون  
 بل أولى لانه مظنة لا يزال  
 الخى ولم يلق بالنوم فى كونه  
 مظنة للعدوث لانه لا إشارة  
 عليه منها خروج الخى شاهد  
 فاذ لم يزل الحال الخى  
 وينوى هنا رفع الجنابة لان  
 غيبه لا احتياطاً لها كما تقرر  
 ويجزئه بفرض وجودها  
 إذا لم يزل الحال أخذ ما سمى  
 فى وضوء الاحتياط

الخبر الصبي من غسل ميتا يغسل بقية الخبر ومن حله فليتوضأ قال فى شرح العباب أى ندبا اه وهل المراد  
 أن الوضوء بعد الحبل كله يظهر الغنى أو قبله والغنى من أراد حله فيه نظر فليراجع عبارة الرضا والغسل  
 من غسل الميتة كالوضوء من مسه اه وفى شرحه قوله فى الخبر ومن حله فليتوضأ وقبض بالحبل المس اه  
 وقوله وقبض الخ يقتضى أن الوضوء بعد الحبل كإنه بعد غسله لا قبله كله يظهر الغنى وفى شرح هر ومن حله  
 أى أراد حله اه فليراجع وظاهر قوله فى الحديث فليغتسل أن الاغتسال بعد تغسيل الميت (قوله ولم  
 يلق بالنوم فى كونه مظنة للعدوث) أى حتى يجب الغسل وان لم يعلم خروج الخى (قوله وينوى هنا رفع  
 الجنابة الخ) ظاهره وجوب باحث لا يجوز فى السنن هذه البنية هر قال فى شرح العباب على أنه يسرع  
 الغسل لن لا يتصور منه أنزال كالصبي الجنون إذا أفاق اه ومعلوم أن الصبي لا يتعمل الأزال وحديثه يلزم  
 أن لاتعين نرفع الجنابة فى حصول هذا الغسل بل لا يتصور بل تحصل منه بنومغنى أيضاً بنوى الغسل  
 من الأفاق فكبرن الحاصل أن الصبي بنوى الغسل من الأفاق والغنى بالغ بنوى هذا أو رفع الجنابة لم يردوا  
 بانه بنوى رفع الجنابة تعين ذلك كله وظاهر العبارة لكن لا وجه لتعيينه أن قالوا يسرع وعية هذا الغسل لمن  
 لا يتصور منه أنزال (قوله رفع الجنابة) بنفى أو نحو رفع الحدث من كل ما يلقى لرفع الجنابة (قوله

يرتفع بالشكوك فيه والاقرىب الثاني لما ذكره **عش** **(قوله وغسل الكافر الخ)** وبسن غسله بما عوسدر وأن يحلق رأسه قبل غسله وتظهر الخلاف في عدم الفرق بين الذكرو وغيره وهو محتمل ويحتمل أن جعل ذنبه للذكر المحقق وإن السنة للعر أو الحنثي التقصير كالخ وعلى الأول يكون ذنب الحلق هنا العرف الذي ذكره مستثنى من كراهته وقيل ما ساقى الخ في ذنبه ما راى موسى على رأسه لا يشعر به فما يتبادر سم قال في شرح العباب وأصله حلق رأس الكافر بشعر رأسه الأثني وله وجه نظر المصلحة القاهر الكفر وان سلم أن الحلق مثله في حقيقته تستثنى هذه الحالة لما ذكره وأما حلق لحية الذكرو فالظاهر أنه غير مطلوب هنا انتهى اه قال **عش** قوله مر قبل غسله أي لا بعدة كما وقع لبعضهم وقال مر أن حصلت منه جنابة فقال الكفر غسل قبل الحلق أي لترتفع الجنابة عن شعره والاقبعد الحلق لأنه انقلب لرأسه سم على أنه سم قوله مر عدم الفرق بين الذكرو وغيره مع دق قوله مر وعلى الأول أي عدم الفرق وتظهر كمالهم اختصاص الحلق بشعر الرأس وأنما لم يعد لشعر الو جمل في أو التماس المثلة ولا كذلك الرأس استره **عش** قول المتن (إذا أسلم) أي ولم يسبق منه متنجس جنابة أو لا فيجب غسله بها يتوغم في يأتي في الشرح مثله **(قوله أي بعد إسلامه)** إلى قول المتن وأكده في ما في الأقوله مالم يحتمل إلى أما إذا وقوله وأذن ودخل معه دق قوله ونسبه نظر إلى ولحق عانته وقوله وكذا إلى وعندك وقوله أو نحو قصد **(قوله وينوي هنا سببه)** تظاهره وجوب ذلك في حصول هذه السنة سم **(قوله لا يغسل ذنبك)** أي المجنون والغمى عليه كرى عبارة فاعني لا يغسل من الجنون فإنه ينوي الجنابة وكذا الغمى عليه ذكر صاحب الفروع ويحل هذا الذنب أو أغنى عليه بعد البلوغ أما إذا جن أو أغنى عليه قبل بلوغه ثم أقام قبله فإنه ينوي السبب كغيره أو تقدم من سم **عش** مثله **(قوله كما مر)** أي في نية وينوي هنا رفع الجنابة **(قوله مالم يحتمل الخ)** متعلق بقوله وينوي هنا سببه ما في تنقيده له **(قوله وتوقع عنيها)** أي أو نحوها **(قوله أيا)** أي نية السبب و **(قوله لا يرفع الجنابة)** أي أو نحو رفع الحدث كما مر من سم نفا **(قوله وتوقعها)** أي أو وقوع الحدث سم **(قوله فإنه لا يغسل)** وينبغي غسل آخر للإسلام مالم يمنع غسل الجنابة **عش** ويعبري **(قوله الشامل الخ)** مقتا لج **(قوله لا تسعة)** مقتا لا غسل سم **(قوله وغسل اعتكاف وأذن ودخل مسجد الخ)** أي قبلها **عش** **(قوله الحلال)** أي وأما الحرم فذا نحل في قوله وأغسل الخ سم **(قوله ولكل الخ)** ويدخل وقته بالغروب ويصرف بطاوع الفجر **عش** **(قوله وفيه نظر الخ)** والأوجه الأخذ باطلاقهم نهاية فلا يتقدم بها الجماعات لان الغسل للجماعة سنة مستقلة كما يصح به **(قوله أنه لا حضور الجماعة الخ)** ويشمل ذلك قوله لا يتوعد كل مجمع الحج ولكن بشكل كل هذا على قوله مر إلا في أما الغسل للصلاة الخمس فغير مستحب فإنه شامل لما لو فعلت جماعة أو فرادى فليتأمل الآن يقال مراده مر أن الغسل لا يسن له من حيث كونها صلاة فلا ينافي سنه لمن حيث الجماعة **عش** أقول وهذا المراد على فرض تسلمه ينبغي تنقيده بما إذا تغير جدره بالغلط بين كل صلاتين **(قوله وخلق عانته الخ)** أي كلاً أو بعضا **عش** **(قوله أو تنبأ بط)** ويقاس به خصوص الشارب نهاية **(قوله ونظروا من حجام)** أي عند إرادة الخروج وإن لم يتنور نهاية ومعنى أي بقاء بارد في فداوى شفيخا حج سم

المن والكافر إذا أسلم قال في العباب وحلق رأسه قبل غسله قال في شرحه لا بعده كالحق الجواهر عن النص خلافاً ومنهم من يه أه ويحتمل حل الأول على ما إذا لم يكن عليه جنابة أو الثاني على ما إذا كانت عليه لترتفع عن الشعر أيضاً ويحتمل ترجيح الأول مطلقاً فلا اعتبار بشعر الكفر وإطلاق حلق رأس الكافر يشمل حلق رأس الأثني وله وجه نظر المصلحة القاهر الكفر وان سلم أن الحلق مثله في حقيقته تستثنى هذه الحالة لما ذكره وأما حلق لحية الذكرو فالظاهر أنه غير مطلوب هنا انتهى اه قال **عش** قوله مر قبل غسله أي لا بعدة كما وقع لبعضهم وقال مر أن حصلت منه جنابة فقال الكفر غسل قبل الحلق أي لترتفع الجنابة عن شعره والاقبعد الحلق لأنه انقلب لرأسه سم على أنه سم قوله مر عدم الفرق بين الذكرو وغيره مع دق قوله مر وعلى الأول أي عدم الفرق وتظهر كمالهم اختصاص الحلق بشعر الرأس وأنما لم يعد لشعر الو جمل في أو التماس المثلة ولا كذلك الرأس استره **عش** قول المتن (إذا أسلم) أي ولم يسبق منه متنجس جنابة أو لا فيجب غسله بها يتوغم في يأتي في الشرح مثله **(قوله أي بعد إسلامه)** إلى قول المتن وأكده في ما في الأقوله مالم يحتمل إلى أما إذا وقوله وأذن ودخل معه دق قوله ونسبه نظر إلى ولحق عانته وقوله وكذا إلى وعندك وقوله أو نحو قصد **(قوله وينوي هنا سببه)** تظاهره وجوب ذلك في حصول هذه السنة سم **(قوله لا يغسل ذنبك)** أي المجنون والغمى عليه كرى عبارة فاعني لا يغسل من الجنون فإنه ينوي الجنابة وكذا الغمى عليه ذكر صاحب الفروع ويحل هذا الذنب أو أغنى عليه بعد البلوغ أما إذا جن أو أغنى عليه قبل بلوغه ثم أقام قبله فإنه ينوي السبب كغيره أو تقدم من سم **عش** مثله **(قوله كما مر)** أي في نية وينوي هنا رفع الجنابة **(قوله مالم يحتمل الخ)** متعلق بقوله وينوي هنا سببه ما في تنقيده له **(قوله وتوقع عنيها)** أي أو نحوها **(قوله أيا)** أي نية السبب و **(قوله لا يرفع الجنابة)** أي أو نحو رفع الحدث كما مر من سم نفا **(قوله وتوقعها)** أي أو وقوع الحدث سم **(قوله فإنه لا يغسل)** وينبغي غسل آخر للإسلام مالم يمنع غسل الجنابة **عش** ويعبري **(قوله الشامل الخ)** مقتا لج **(قوله لا تسعة)** مقتا لا غسل سم **(قوله وغسل اعتكاف وأذن ودخل مسجد الخ)** أي قبلها **عش** **(قوله الحلال)** أي وأما الحرم فذا نحل في قوله وأغسل الخ سم **(قوله ولكل الخ)** ويدخل وقته بالغروب ويصرف بطاوع الفجر **عش** **(قوله وفيه نظر الخ)** والأوجه الأخذ باطلاقهم نهاية فلا يتقدم بها الجماعات لان الغسل للجماعة سنة مستقلة كما يصح به **(قوله أنه لا حضور الجماعة الخ)** ويشمل ذلك قوله لا يتوعد كل مجمع الحج ولكن بشكل كل هذا على قوله مر إلا في أما الغسل للصلاة الخمس فغير مستحب فإنه شامل لما لو فعلت جماعة أو فرادى فليتأمل الآن يقال مراده مر أن الغسل لا يسن له من حيث كونها صلاة فلا ينافي سنه لمن حيث الجماعة **عش** أقول وهذا المراد على فرض تسلمه ينبغي تنقيده بما إذا تغير جدره بالغلط بين كل صلاتين **(قوله وخلق عانته الخ)** أي كلاً أو بعضا **عش** **(قوله أو تنبأ بط)** ويقاس به خصوص الشارب نهاية **(قوله ونظروا من حجام)** أي عند إرادة الخروج وإن لم يتنور نهاية ومعنى أي بقاء بارد في فداوى شفيخا حج سم

**(و) غسل (الكافر إذا أسلم)** أي بعد إسلامه لا من به صحه ابن حبان وغيره ولم يجب لآن كثيرين أسلموا ولم يؤمروا به وينوي هنا سببه كسائر الأغسال إلا غسل ذنبك كما مر مالم يحتمل وقوع جنابة منه قبل فبضم ندبها لا يرفع الجنابة كما هو ظاهر أما إذا تحقق وقوعها منه قبل فلازمة الغسل وإن اغتسل في كفه لبطلان نيته (و) غسل الحج (الشامل للصورة الذاتية وغسل اعتكاف وأذن ودخل مسجد وحرم المدينة ومكة خلال ولكل ليلة من رمضان قال الأذري أن حضر الجماعة وفيه نظر لانه لحضور الجماعة لا يختص بمرضان ففهم عليه دليل على ذنبه وإن لم يحضرها لشرف رمضان ولخلق عانته أو تنف ابط كما صرح ابن عمر وعباس رضي الله عنهم وبلوغ السن ونجاسة أو نحو قصد ونظروا من حجام ولتغير الجسد

على المنهج وقوله مر عند اعادة الخروج يفيد أنه يغتسل داخل الحمام وعليه فلو اغتسل من الحنفية مثلاً ثم  
انصل بغسله الخروج لا يطلب غسل بشره ع (قوله وكذا كل حال يقتضي الخ) هل الغسل حيث سد  
عند اعادة الشرع فيه أو بعد الفراغ منه لغسل الاول أقرب والا فهو مستغنى عنه بما قبله بصرى وقد يؤخذ  
من اقتصار النهاية والمغنى على ما قبله أن الأقرب الثاني (قوله وعند كل مجمع من مجامع الخير) قال في شرح  
العباب أى الاجتماع على مباح فيما نظر لان الاجتماع على معصية لا حرمته انتهى اه سم على ج ومن  
المباح الاجتماع على القهوة التي لا تشبه على أمر محرم ولو كان المباح من بليل قد دخلوها كغسل ثلاث  
ينفي أن هذه الاعمال السبعة اذا وجد لها أسباب كل منها يقتضي الغسل كالأقمار من الجنون مثلاً وحلق  
العانة وثقب الأبط إلى غير ذلك بكني لها غسل واحد لتداخلها الكونها مسنونته وانها لو اغتسل بعدها  
ثم طرأ غيره تعدد الغسل بعدد الأسباب وان تقارب بشوك الغسل التيمم في ذلك أو يؤيد ما ذكر من تعدد الغسل  
والتيمم بعدد الأسباب أنه لو اغتسل العبد قبل الفجر لا يسقط بذلك غسل الجمعة بل يأتي به بعد دخول  
وقت ع (قوله وعند سد سيلان الوادي) أما الغسل للصلاة الخس فغير مستحب كما أفتى به الشهاب الزملي  
رحمه الله تعالى لشدنا ما خرج والشبهة فيه منه بامتناعه قال ع ش المتبادر أنه لا يستحب الغسل له لوان  
فعلت في جماعة فكأن كتب على قول ج ولكل مجمع الجماعة غسل ولو لماعة كل من الخس اه  
وعلم من المتبادر والمذكور فراجع وقد تقدم ما فيه اه (قوله فكيف تغسل مسنة الخ) ما المانع فان  
لذلك نظائر سم (قوله ورد بيان الخ) حاصل هذا الخلاف القديم في وجوب غسل الجمعة وهذا الأديع  
الاشكال بالكلية الا ان اختلف اضافى وجوب غسل غاسل الميت اذ لو جزم وجوبه واختلف في وجوب  
غسل الجمعة لم يخل تغسل ما اختلف في وجوبه على ما جزم وجوبه به عن الاشكال سم عبارة البصري قد  
يقال قول الصنف قلت القديم الخ ان فر على قول الاستحباب ورد الاشكال أو صلى الثاني فكذلك لان  
الظاهر من كلامهم أن القديم يرى تقديم غسل الجمعة مطلقاً اه (قوله فيه) يفنى عنه ما به قد قول المتن  
(واكد هذا الخ) أى في الجديده بانه قول المتن (وأدائه) أى غسل الجمعة نهاية ومغنى (قوله في أفضلية  
غسل الميت الخ) عبارة الخ من الأحاديث الطالبة للغسل غاسل الميت اه قال في شرح العباب وسكتوا عن  
ترتيب البقية يظهر أن الاولى منها اختلف في وجوبه ثم ما صرح حديثه فان استوى اثنان أو أكثر  
الاختلاف في الواجب بوجهة الدليل قدم ما كثر أخباره العصبية ثم ما كان النفع متعدداً فيه أكثر وكذا  
يقال في مسنونته ضعف دللهم ان تقدم ما نفعه أكثر انتهى اه سم وعكس الثلاثة الاولى النهاية فقال  
الأفضل بعدهما ما كثر أدايه ثم ما اختلف في وجوبه ثم ما صرح حديثه ثم ما كان النفع متعدداً أكثر اه  
قال ع ش قوله مر ما كثر أدايه الخ لعل وجه تقدمه على غيره انهم قدموا غسل الجمعة لكثرة  
أدايه فافهم بأنهم يقدمون ما كثر أدايه على غيره ثم قال فلو اجتمع غسلا اختلف في وجوبه بل  
منهما قدم ما قبل وجوبه أقوى فان استوى باعتبار كونها في مرتبة واحدة اه قول المتن (وليس  
الجديد الخ) لا يتجاوز مساحتها فليس في شى من الأحاديث الصريح بتفضيل أحدهما على الآخر ويجاب  
لخاصة أنهار وغير رمضان وقضية ذلك من الغسل جماعة كل من الخس فراجع (قوله وعند كل مجمع  
الخ) هل ولو لجماعة كل من الخس وعبارة العباب ولكل اجتماع قال في شرحه أى على مباح فيما نظر لان  
الاجتماع على معصية لا حرمته الخ اه (قوله فكيف تغسل مسنة الخ) ما المانع فان ذلك نظائر (قوله  
ورد بيان الخ) حاصل هذا الخلاف القديم في وجوب غسل الجمعة ويحرم هذا الأديع الاشكال بالكلية  
الا ان اختلف اضافى وجوب غسل غاسل الميت اذ لو جزم وجوبه واختلف في وجوب غسل الجمعة لم يخل  
تفضل ما اختلف في وجوبه على ما جزم وجوبه به عن الاشكال (قوله في المتن وليس الجديد) عبارة الخس  
من الأحاديث الطالبة لغسل غاسل الميت اه قال في شرح العباب وسكتوا عن ترتيب البقية ويظهر ان  
الاولى منها اختلف في وجوبه ثم ما صرح حديثه فان استوى اثنان أو أكثر في الاختلاف في الواجب بوجهة

وكذا عند كل حال يقتضي  
تفسيره وعند كل مجمع من  
مجامع الخير وعند سد سيلان  
الوادي (واكد هذا الخ)  
غاسل الميت للاختلاف في  
وجوبه ويؤخذ منه  
كراهة تركه أيضاً (م)  
غسل الجمعة وسكتوا  
القديم فقال ان غسل  
الجمعة أفضل منه للاخبار  
الكثيرة فيه مع الخلاف في  
وجوبه أيضاً واستشكل  
بان القديم يرى وجوب  
غسل غاسل الميت وسنة  
غسل الجمعة فكيف تغسل  
سنة على واجب ورد بيان  
قوله في وجوب غسل الجمعة  
أيضاً قلت القديم هنا أظهر  
وربما أكثر من واحد  
بوجهة كثره وليس الجديد  
في أفضلية غسل الميت على  
غسل الجمعة (خديت) صحيح  
والله أعلم أى متعلق على  
صحته فلا ريب من غسل  
ميتا وان صح له بغض  
الحفاظ مائة وعشرين  
طريقاً قال ان الخاضع  
وقته على أغير رؤوسهم  
جمع أنه صلى الله عليه وسلم  
كان يغتسل من أربع من  
الجماعة ويوم الجمعة من  
الجماعة

بان مقصود المصنفان كثرة الاحاديث المصحفة في أحد الجانبين مشعرة برعاية بصري (قوله وغسل الميت)  
 هذا يدل على أنه عليه السلام غسل الميت سم (قوله ومن فوائده اختلاف) الى قوله فليس الخ في الغني  
 الا قوله أي من محل خروج وجهه الى المشي وكذا في النهاية لا قوله ومن جاء اول ساعة الى وانما عبر (قوله)  
 ون فوائده اختلاف الخ) أي من فوائدهم فقل لا شك تقدمه فيها لو أوصى بما لا يولى الناس به نهاية ومعنى  
 (قوله ولو أوصى الخ) أي أو وكل معنى (قوله وليس لغريم عذور) أي ينشق عليه البكور (التبكير اليها) أي  
 لباحثها واجتالسهم وينظر والصلاة في غيبته قال ع.ش. يؤخذ من هذا التعليق أن من هو مجاور  
 بالمسجد أو يأتيه لغريم الصلاة كطالب العلم بحسب آتيه للجمعية من وقت النهي ويؤخذ منه أيضا أن الخطيب  
 لو بكر الى مسجد غير الذي يخطب فيه لم يحصل له سنة التبكير لأنه ليس منها بالصلاة فيه اهـ (قوله من طالع  
 الغبر) فلو جاء قبل الغبر لم يشب على ما قبله نواب التبكير للصحة ولو استحب المذبح معه وله الصغير المميز ولم  
 يقصد الولد بالحي والمجيء للجمعية لم يحصل له فضل التبكير ولو بكر أحدكم مع أهلي التبكير لم يحصل له فضل  
 التبكير فلو زال الأكرام حسب له من حيث أن قصد الإقامة لأجل الجمعة فيها يظهر في كل من الأربع سم  
 وقوله ولو بكر الخ انتقله ع.ش. عنه وأقره (قوله بعد اغتسله) فقص هذا التقيد الوارد في الحديث توقف  
 حصول البدنة وأضمر هاهنا كون المجيء مسبوقا بالاغتسال والثواب أمر توقيفي فيوقف على الوجه الذي  
 ورد عليه سم على ج. اهـ ع.ش. ورشدي لكن في العبارة عن ع.ش. أن الفضل ليس بتقدير لبيان  
 التمام فلهذا إذا راح من غير غسل اهـ فليراجع (قوله في الساعة الأولى بدنا الخ) وظاهر أن من جاء في  
 الساعة الأولى ناء بالتبكير ثم عرض له عذور فرج على نفسه العذر لا تغتفره فسيئة التبكير نهايتها قال ع.ش.  
 قوله من لا تغتفره الخ قد يفهم منه أنه لو رجع الى المسجد في ساعة أخرى لا يشارك أهلها في الفضيلة  
 ويحتمل أن يشاركهم ويكون المعنى أنه إذا خرج في الساعة الأولى لم يذرك لا يغتفر ما استقر له من البدنة فتملا  
 بمسئلاته أعطاه في مقابلته المشقة التي حصلت له أو لا إذا جاء في الساعة الثانية فقد حصلت له مشقة أخرى  
 بسبب المجيء فيكتسبه فلهذا في سم على ج. (فرع) يدخل المسجد في الساعة الأولى ثم يخرج وعاد اليه في  
 الساعة الثانية لم يشاركه في بدنة وقوله لا يشاركه في بدنة يعني أن استحقاق البدنة يكامل بل ينبغي عدم حصولها  
 إن خرج بلا بدنة لأن المتبادر أنما إن دخل واستمر اهـ وبما قدمناه في قولنا ويحتمل أن يشاركهم الخ  
 بعلم الجواب عن قوله الوجه لا ع.ش. أقول ما ذكر من الاحتمال بعدد وانما الاقرب ما أفاده كلام سم  
 الصغير المميز من استحقاق حصص من البدنة فقيام البقرة ثم ما فهمه كلام النهاية من استحقاق تمام البدنة فقط (قوله)  
 دجاجة) بثلاث الدال والغنغ أقصع كروى على بافضل (قوله والسابعة بيضة) فإذا خرج الإمام أي الخطبة  
 الدليل قدم ما كثر أخبار المصححة أخذنا من تقدمهم غسل الجمعة ثلاث مع استوائه هو وغسل غاسل  
 الميت في الاختلاف في وجوبهما ما كان النفع متعديهما أكثر وكذا يقال في مسنونين ضعف دليلهما  
 فقدم ما نفعه أكثر اهـ (قوله وغسل الميت) هذا يدل على أنه عليه السلام غسل الميت (قوله من طالع  
 الغبر) فلو جاء قبل الغبر لم يشب على ما قبله نواب التبكير للجمعية فيظهر ولو استحب المذبح معه وله  
 الصغير المميز ولم يقصد الولد بالحي والمجيء للجمعية لم يحصل له فضل التبكير فيما يظهر ولو بكر أحدكم مع أهلي  
 التبكير لم يحصل له فضل التبكير فيما يظهر فلو زال الأكرام حسب له من حيث أن قصد الإقامة لأجل الجمعة  
 فيها يظهر (قوله لغريم الخطيب) في شرح الروض قال في الروض مؤد كرم صاحب العدة والبيان انه يسبق  
 للخطيب إذا وصل المنبر ان يصلي تحية المسجد ثم يصعد وهو غيب مره وذلك لأن الأسنوي بل أبو جود لا تحية  
 المذهب الاستيعاب قال الأذري والختار أنه إذا حضر حال الخطبة لم يصر على غيرها قال وقد سماه الأسنوي  
 قاضي حجة عن هذه فاجاب بأنه ينبغي أن يقال إذا دخل المسجد للخطبة فإن لم يقصد المنبر لم يحق تحقق الوقت  
 أو لا انتظار ما لا بد منه صلى التحية ولا فلا يصح ما يكون اشتغاله بالخطبة والصلاة يقوم مقام التحية كما يقوم  
 مقامها طواف القدوم اهـ بانتصار (قوله بعد اغتسله) فقص هذا التقيد الوارد في الحديث توقف

وغسل الميت ولا دليل  
 فيه القديم ولا الجديد ومن  
 فوائده اختلاف لو أوصى  
 بما لا يولى (ويسن)  
 لغريم عذور (التبكير اليها)  
 من طالع الغبر لغبر  
 الخطيب لما في الخبر الصبح  
 ان المعاني بعد اغتسله غسل  
 الجنابة أي غسلها وقيل  
 حقيقة بان يكون جامع لانه  
 يسن ليله الجمعة أو يومها  
 في الساعة الأولى بدنة  
 والثانية بقرة والثالثة كشت  
 أقرن والرابعة صليحة  
 والخامسة عصفورا  
 والسادسة بيضة المراد أن  
 ما بين الغبصر وخرج  
 الخطيب ينقسم ستة أجزاء  
 متساوية سواء أطلال اليوم  
 أم قصرو يؤيده الخبر الصحيح  
 يوم الجمعة ثنتا عشر ساعة

ومن جاء ألبساعة أو وسعها أو خربا شتر كون في أصل البدن شلالا كنهم يتفاوتون في كماليها والمخاض عرفت الخبر والزواج الذي هو حقيقة في الآخر وج بعد الزوال من ثم أخذت مغيرة أن الساعات من الزوال لأنه تزوج لما ينقضي (٤٧١) بعده على أن الأزهر ي قال أنه

يستعمل حقيقة يضاق

مطلق السر ولو ليل أو تسلم

ان هذا يحجزا تعين أوادته

نظر يوم الجمعة المذكور اما

الامام ففسن له التأخير في

وقت الخطبة لاتتباع وقد

يجب التذكير كما مر في بعيد

الدار وبسن لمطلق المشي

ان يأتي إليها كمثل عبادة

(ماشيا) لا العزير الغير الصريح

من غسل أي بالتقصير على

الاربع يوم الجمعة أي رأسه

أو زوجته لامر من

نذب الجاع ليلها أو يومها

كذلك أو مظهره استراؤها

لكن مظهر الحديث أنه

يومها أفضل ووجهه بان

القدسية أصالة تنف بصرة

جماله براه فيشتغل قلبه

وكما قرب من خروجه

يكون بالغ في ذلك واغتسل

وبكر أي بالتشديد على

الاستمرار في الصلاة أول

وتها وبالخصف خروج من

بيته باكرا واستراى أدرك

أول الخطبة أو أتا كسد

ومش ولم يركب أي في جميع

الطريق ودنا من الامام

فاستمع ولم يعل كانه بكل

خطوة أي من محل خروجه

الى مصلاه فلا ينقطع

الثواب كما قاله بعضهم

بوصوله للمسجد بل يستمر

فيه أيضا الى مصلاه وكذا في

المشي لكل صلاة على سنة

أمر صليها وقامه قبل ليس في السنة في غير جميع أكثر من هذا الثواب فليتم به ومحرف في غير نحو الصلاة مسجد مكمل فائفي الاعتكاف من مضاعفة الصلاة الى لحة فعلى ما يفرق هذا غير أن الساعات انضم إليها حتى جاعوا سواك وغيرهم من كماليها وأن يكون طريقه

حضرت الملا شمس الدين الكركي طوواله والصفحة في يكتبوا أحاديثا في معنى (قوله من جاء الخ) وانظر هل المراد بالجيء الخارج من المنزل الى المسجد أو الخول فيه والاقرب الثاني ونقل في الدرر عن الزبادي ما وافق نعم المشي فوابية خزانة على فوابية دخوله في المسجد قبل غيره عرش (قوله الذي هو حقيقة في الخروج من جاء الخ) المشهور أنه اسم الرجوع بعد الزوال ومنه قوله صلى الله عليه وسلم تغدو خاصا وروح طائنا وعليه فالنقطة عار تكبو معجاز بن حيث استعملوه في الذهاب وفيما قبل الزوال رشيدى (قوله أن هذا يحجز) أي الخروج بعد الغير معنى مجازي للرواح (قوله أما الامام الخ) أي فلو لم يحصل له فواب التذكير وحكمته أن التأخير أهيب له وأعظم في النفوس وتأخيره لكونه مأمورا به يجوز أن يثاب عليه لو أتى بساوى فواب المبكر أو يزيد عرش (قوله ففسن له التأخير الخ) ويطبق بالامام من به سلس ولو نفعه فلا ينسب له التذكير وأطلاقة يقتضى استصحاب التذكير للمحور وأن استعمل حضوره أو كذا لا الخنى الذى هو فى معنى الجوز وهو موقوفه نهاية قال عرش قوله مر فلا ينسب له التذكير لمظهره وأن تسلسل بين المحمد أو وجه بان الساس من حيث هو مفضل لغيره حتى منه ولو على القنطة والعصا بنقوله ان استعملت أى بان لم تكن مفضل من غير مفضل عرش (قوله ودور رجب التذكير الخ) أى قبل الزوال بمقدار يوقفه على الجمعة عليه نهاية (قوله كمثل عبادة) دخل فيها الحج والعمر ولكن بانى الحج ركبا أفضل سم (قوله لا العزير) عبادة الغنى ان قدر ولم يمش عليه اه (قوله أى بالتقصير) الأولى هو بالتقصير (قوله أى رأسه الخ) عبارة عن النهاية والمغنى وتقف فغسل رأسه عن تشديدها ومنها غسل اما دلالت على جملتها على الجاهالى الفصل اذ ينسب له الجاع في هذا اليوم لى ما من الخ أو أعضاء وضوءه بان توضع اغتسل الجمعة أو ياتيه ورأسه ثم اغتسل وانما أقدر الرأس بالذكر لانهم كانوا يعملون فيه فتدوهم وخطمى وكافوا بفساؤه أو لا يغتسلون واختير الأخير اه أى قوله أو يثابته ورأسه عرش (قوله أى) الأولى حذفه فمن هنا ذكر قبل أى الخ وقيل خرج الخ (قوله أو تابد) عبارة عن النهاية والمغنى وقيل هما معنى واحد جمع بينهما كما كذا اه (قوله أجوسها وقامها) أى من فعل يغسل فغسل عرش (قوله وأن يكون طريق) الخ قوله وكذا ان يسهلها في النهاية الاقوله أولهم وأوتوه الا ان يفرق وكذا في المغنى الاقوله أى وان يلقى الى المتن (قوله وان يكون طريق ذهابه أطول) أى من طريق جوعه من أمن الفتون نهاية ومعنى (قوله ويغفر عوده الخ) ينبى أن محله اذا لم يكن العود فربما أيضا كما قصد به اناس أهله والقيام بهم شرى يتعلق بهم أو بغيرهم أو سادس فجوارحه وقوام من مخالفة التوقفة عنده فارقا لما تزلو طيه بعمل ما ورد في الحديث الذى اعترض به ابن الصلاح على الأصحاب في تعذيبهم المشى بالذهاب وهو غير مسلم انهم قالوا الى جل الخ كذا كره في النهاية بصري (قوله وأن يكون مشى مسكنة) أى ان لم يبق الوقت وكما سجد عرش (قوله هذا لا العزير يستحب) أى انى العبد والجنازة عبادته الى بعض ومن ركب لعزير أو غيره سيرا به يكون كالمشي ما لم يبق الوقت معنى زاد النهاية وشبهه أن يكون الى كواب أفضل من يجهد المشى لهم أو ضعف أو بعد من يجهدت بعبادته ما يناله من التعب الحشوع والحضور في الصلاة عاجلا اه قال عرش قوله مر وغياة الى بعض أى بل حصول البدنة أو غير هاهنا كون المشى مسبوقا بالغتسل لثواب أمر فوقي فيتوقف على الوجه الذى ورد عليه (فرع) دخل المسجد في الساعة الأولى ثم خرج وعاد اليه في الساعة الثانية فاقول له بدنة وبقرة الوجه بان خروجه بانى استحقاق البدنة بكامله بل ينبى عدم حصوله الى الخروج بالاعتزال والتبادر أنهما لم يدخل واسن ولو حصله لزم أن يكون من غاب ثم جمع أكمل بمن لم يغيبه لا يقوله أحد خصوصان طالت غيبته كان دخل في أول الساعة الأولى وعاد في آخر الثانية (قوله كمثل عبادة) دخل فيها الحج والعمر

أمر صليها وقامه قبل ليس في السنة في غير جميع أكثر من هذا الثواب فليتم به ومحرف في غير نحو الصلاة مسجد مكمل فائفي الاعتكاف من مضاعفة الصلاة الى لحة فعلى ما يفرق هذا غير أن الساعات انضم إليها حتى جاعوا سواك وغيرهم من كماليها وأن يكون طريقه

في سائر العبادات لم يأت في شيء من يسكون كالمشي أي فلو لم يكن تسبيها يسكون  
لصعد بها واعتادها العدو وكثيرها أن يسير له ذلك لتفصيل تلك السنة عس (قوله لا مزه) أي  
بالتأني يسكنة (قوله واه) أي ما ذكر من الأمر والنهي (قوله ومن ثم) أي لأجل النهي عن السي  
و (قوله كره) أي العدول إلى الجمعة (قوله كثر في به الخ) المتبادر وجوع الضمير بالحضر والكن قضية  
انقضاء النهار وشرح المنهج على أمضا أنه المقر وعشاد (قوله وجب) وكذا يجب السي إذا لم يدرك الوقت  
في غيرها الآية بخلاف ما إذا خشى فوات تكبيره أو الحرام فمشى يسكنة بخلاف ما إذا لم يدرك جماعة بقية  
الصلاة إلا بالسي فلا يسرع كأنه المجموع وغيره عن الأصحاب وإن اقتضى كلام الرافعي وغيره أنه يسرع  
ومصرحه الغارفي بخلافه ما بين أي عصر وشرح الروض اه سم (قوله وإن لم يلق به) وقفا لنهاية  
وفتح الجواد في عس على المنهج هو المعتمد اه (قوله فيها) أي في الجمعة (قوله الآن يفترق) قد يفترق  
بشؤون ثلاثة السي شرعا بالنسبة لكل أحد كافي العدو بين المبلين في السي وكافي الرمل في الطواف وكافي  
الكر والفر في الجهاد سم (قوله محل الصلاة) أي ولو لم يكن مسجدا عس (قوله وأفضله) أي الذكر  
وقد جعله مقابل للقرعة فلا يشبهها فلا يفيد أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من سورة الكهف  
والوجه أن الاشتغال بسورة الكهف أفضل من الاشتغال بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لأن القرآن  
أفضل من غيره وقد اشتر كافي طلب الأكثر من هذا الوقت سم (قوله قبل الخطبة) متعلق بيشغل في  
حضوره (قوله وكذا إن لم يسمعها الخ) أي وكذا إن أن يشغل بذلك في حالة الخطبة إن لم يسمعها الخ وبعد  
(قوله كاسر) أي في شرح ويسن الانصات (قوله لا لاخبر الخ) أجمع كافي المنز (قوله في ذلك) أي  
لاشتغال بما ذكر (قوله وإنما يكره) أي قوله وقضية في المنع وكذا في النهاية الأقوله لم يجد غير هاهو قوله  
وكذا في أو كانا الجالس (قوله وإنما يكره) أي صاحبه نهاية قول المنز (ولا يفتل) ويكره الفضلي أضافي غير موضع  
عس (قوله إن النهي الخ) أي صاحبه نهاية قول المنز (ولا يفتل) ويكره الفضلي أضافي غير موضع  
الصلاة من المحدث أن أي الباسحة ونحوها أو اقتصرهم على مواضعها جرى على الغالب نهاية قال عس ومن  
التخطي الكره والاولى ما جرت به العادة من التخطي لفترة الأجزاء أو بغيرها أسعد أو سوسق الماء أو السؤال  
إن يقرأ في المسجد ما لم يرغب الحاضر وإن التزم بغيرهم في ذلك والافلاكر اه أخذنا مما يأتي في مسئلة  
تخطي المظلم في النفر من ثم الكراهة في مسئلة السؤال من حيث التخطي أما السؤال بمجرد فدينسي أن

لكن باتقان الحج ركبنا أفضل (قوله إلا بالسي وقد أطرقه وجب) وكذا يجب السي إذا لم يدرك الوقت في  
غيرها لا يهز في ما إذا لم يدرك جماعة بقية الصلوات إلا بالسي وفي شرح الروض في باب الجماعة بعد أن فرغ  
أنه مشى يسكنة وإن مشى فوات تكبيره أو الحرام منه أو الخوف فوات الجماعة فتقضية كلام الرافعي  
وغيره أنه يسرع بعد صرح الغارفي بخلافه سم (قوله لا يفتل) أي صاحبه نهاية قول المنز (ولا يفتل) ويكره الفضلي أضافي غير موضع  
جماعة قال أن قال يفتل في المجموع عن الأصحاب نعم لوفاء الوقت ونحى فواته فلا يسرع الخ وإذا كره في  
شرح الإرشاد الصعي منه أنه ما عند منة فلا دلى الأسراع بل يجب جهده على الوجه ما إذا لم يدركه إلا بالسي وان لم  
يلق به فيما يظهر انتهى وكتابنا سأل عن هذه العبارات فأنه قوله بل يجب جهده الخ هو المعتمد في جميع  
وإن سلم أن الجهور على خلافه لأنه هو الاثني بالاحتياط المبني عليه أمر الجماعة ما كان فتأمل ورحم أن الأسراع  
منه عند لا يجدى لأن محل النهي في غير هذه الحالة انتهى (قوله الآن يفترق) قد يفترق بشؤون ثلاثة السي  
شرعا بالنسبة لكل أحد كافي العدو بين المبلين في السي وكافي الرمل في الطواف وكافي الكره والفر في الجهاد  
(قوله وأفضله) أي الذكر وقد جعله مقابل للقرعة فلا يفيد أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من سورة الكهف  
والوجه أن الاشتغال بسورة الكهف أفضل من الاشتغال بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لأن القرآن  
أفضل من غيره وقد اشتر كافي طلب الأكثر من هذا الوقت سم (قوله في ذلك) أي قوله وقضية في المنع وكذا في النهاية الأقوله لم يجد غير هاهو قوله  
وكذا في أو كانا الجالس (قوله وإنما يكره) أي صاحبه نهاية قول المنز (ولا يفتل) ويكره الفضلي أضافي غير موضع  
عس (قوله إن النهي الخ) أي صاحبه نهاية قول المنز (ولا يفتل) ويكره الفضلي أضافي غير موضع  
الصلاة من المحدث أن أي الباسحة ونحوها أو اقتصرهم على مواضعها جرى على الغالب نهاية قال عس ومن  
التخطي الكره والاولى ما جرت به العادة من التخطي لفترة الأجزاء أو بغيرها أسعد أو سوسق الماء أو السؤال

للازم به مع النهي عن  
السي أي العدو وراه  
الشيخان ومن ثم كرهوا  
في كل عبادة والمراد بقوله  
تعالى فاسعوا أمضا أو  
اسعروا وأكثر في به شاذ  
عمد لم يدركها إلا بالسي  
وقد أطلقه وجبا وإن لم  
يلق به به يحتمل خلافه  
أخذنا من أن فقد بعض  
اللباس الاثني به عذوبها  
لأن يفترق (وأن يشغل  
في نظر بقية حضوره) محل  
الصلاة (بقرأة أو ذكر)  
وأفضله الصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم قبل  
الخطبة وكذا إن لم يسمعها  
بكره للاخبار المرجحة في  
ذلك وإنما يكره الرافعي  
الطريق أن انتهى عنها  
(ولا يفتل)



لا كراهة فيه بل هو سعي في الخير وإعانة عليه اه (قوله رقاب الناس) يؤخذ من التعبير بالرقاب أن المراد بالقطي أن يرفع وجهه بحيث تتأذى في تحطيه أصلي منكبا الجالس وجلسه فيقع من المروءة بين الناس ليصل إلى نحو الصف الأول ليس من القطي بل من خرق الصفوف إن لم يكن ثم خرج في الصفوف يعني فيها عرش لكن فضيلة الجالس فقد أذيت في حديث النبي إن المدا على الأذنة ولو بنى جنب الحاضر وتوجهه وياتي عن سم مانه حبه (قوله فيكره الخ) ويجوز أن يقيم أحد المجلس مكانه ولكن يقول تصعب أو توسع الأمر به فإن قام الجالس بالخير أو اجلس غيره فلا كراهة في جلوس في غيره وأما هوفان انتقل إلى مكان أو إلى الامام لم يكرهه إلا كره إن لم يكن عدولان الأثر بالقر بمكر ويتخلله في حفظ النفس فانه مطلوب لقوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم معنى زاد النبا يتوفى الامدادته ولو أترخص أحق بذلك الجلس منه لكونه قارئاً أو عالماً يسهل الامام لجله أو رده عليه إذا غلط فهل يكره أيضاً ولا لكونه لمصلحة عامة الراجح الثاني اه قال عرش قوله مر ويجزم أن يقيم الخ أي حيث كانوا كما يوم ينتظرون الصلاة كما هو الفرض أما حرم العادة من أقامة الجالس في موضع الصف من المصلين جماعة إذا حضرت جماعة بعدهم وأرادوا فعلها فالظاهر أنه لا كراهة ولا حكمة لأن الجالس ثم مقصر باستمرار الجلوس المؤدى لتعويث الفضلة على غيره اه (قوله ذلك) أي القطي ولو من جهة العلو كما هو الظاهر بأن امتدحت خشبة فوق رؤسهم بحيث يتأذون بالمرور عليها القرب من رؤسهم مثلاً سم (قوله كرهه شديدة) صابر النبا يكرهه كراهة تنزيه كلفي المجموع وإن نقل عن النص حرمته واختاره في الروضة اه (قوله) ثم للإمام القطي الخ أي فلا يكرهه لاضطرار الأئمة بما يتوهم في (قوله إذا أذناه في الخ) عبارة الغني إذا أذن له القوم في القطي ولا يكرهه لهم الأذن والرضا بأن ضاهم للضرر على أنفسهم لكن يكره لهم من جهة أخرى وهو أن الأثر بالقر بمكره كراهة ابن العباد اه وفي البصري ما نصه هل العلم بوضاهم كذا ثم في جدار القرب ثم اه أي أخذ من مسألة الخطي المعظم (قوله) ثم إن كان فيه آثار الخ) لعل يترك القريبين يديه (قوله) أو كانوا نحوهم به الخ) أي كذلك قال الغني ولهذا يجوز أن يعثر عبده أي المالك لأخذ له موضعاً في الصف الأول فإذا حضر السيد تأخر العبدة قاله ابن العماد يجوز أن يعثر من يده في مكان لم يقوم عنه إذا ضاهى ولو فرش لأحد ثوب أو نحوها فغيره تعثره الصلاة مكانه بحيث لم يكن به أحد لا الجلوس عليه بغير رضاه صوابه ولا يرفع يده وغيره لا يمتدح في ضمائه اه وإذا انتهت أتم ما جرت العادة من فرش السجادة بالروضة الشرع ونحوه من الفجر وأطوع الشمس قبل حضور أصحاب المجمع تأخرهم إلى الخطبة وما يقار به لا بعد في كراهته بل قد يقال بضر عمداً فيمن تعثره المسجد من غير فائدة تعذبه غلبة اللان يحصل ضرر لئلا يتأخر الجلوس، فانها اه قال عرش قوله مر ويجوز أن يعثر الخ أي فهو مباح وليس مكرهاً ولا تخلف الأولى بل لو قيل بنديه لكونه وسيلة إلى القرب من الإمام مثلاً لم يبعد وقوله مر من يعذبه في مكان الخ طاهره وإن لم يرد المبعوث حضور الجماعة بل كان عزماً إذا حضر من بعده انصرف هو من المسجد وهو ظاهر وقوله مر بل قد يقال بضر عمداً عرش وفي الكردى على أفضل من فتح الجاني إلى الحاشية الموات مانعه والسابق إلى محل من المسجد وغيره صلاة أو استماع حديث أو وعظاً أي ونحوهما أحق به فيها وفيها بعد هاشم بن قرقه وإن كان خلف الإمام وليس فيه أهلية الاختلاف فإن قاربه لغير عزراً أو أعذر لا يعود بطل حقه لأن قاربه أعذر بنية العود إليه كقضاء حاجة وتعذيب وضوء واجبة تداع كل أحق به وإن اتسع الوقت ولم يترك نحواً من راحتي بعضي صلاته أو سجدة الذي يستمع فيه ثم إن أتممت وأصلت الصفوف فالوجه سدد الصفوف مكانه ولا يبره في فرش سجدة قبل حضوره فغيره تعثره بما لا تدخل في ضمائه بأن لم تفصل على بعض إحزائه ويتعذر فرشها خلف المقام كما وفي الروضة المكرمة حرمته الناس بما لو تفتشوا بان جازت وفي الجلوس خلف المقام لغير دعا مطلوب وفي صلاة أكثر من سنة الطواف حرمته أيضاً إن كان وقت احتياج

لغيره من رؤسهم مثلاً انتهى (قوله) ثم للإمام القطي) أي بلا كراهة

رقاب الناس للنبي الصبح عنه فيكرهه ذلك كراهة شديدة بل اختار في الروضة حرمته وعليها كثيرون ثم للإمام القطي للعنبر أو الضراب إذا لم يمسد طريقاً سواءه وكذا غيره إذا أذناه لئلا يلاح على الأوجه ثم إن كان فيه آثار بقربه كره لهم أو كانوا نحو عبده أو أولاده أو كان الجالس

الناس بالصلاة اه (قوله في الطريق) خبر كان سم (قوله) وكان عن لا تنعقده الجمعة الخ عبارة النهاية  
والغنى وشيئا راسق العبد والصديق أو غير المستوطنين إلى الجامع فإنه يجب على الكماين إذا حضر وأ  
التخطي لسمع الأركان إذا توقف سماع ذلك عليه اه قال ع ش بل يجب أن يتسم من مجلسهم إذا توقف  
ذلك عليه وبه يقتضونهم أذا سبق الصبي إلى الجنب لا يقام منه اه (قوله) أو وجد فرج حاله (عبارة النهاية)  
والغنى أو وجد في المصروف التي بين يديه فرجتم بيلغها لا يخطئ رجل أو رجلين فلا يكرهه وأن وجد غيرها  
لتقصير القوم بإخلافه فرج لكن ليس له عدم التخطي إذا وجد غيرها فان زاد التخطي عليه أي الرجلين ولو  
من صف واحد وجأت بتقديموا إلى الفرجة إذا أقيمت الصلاة كره لكثره لا الذي اه أي وجها مسدها قال  
الرشيدي قوله مر ولومن صف واحد انظر ما صورته في مادة في الصف الواحد وقوله مر وجها إن يتقدموا  
الخصم أنه إذا لم يرح ذلك فلا كراهة فتنة اه (قوله) لكن يكره أن يرد الخ ولو وجد فرجة يخطئ في  
وصولها صا واحدا وأخرى يخطئ في وصولها صنفين فالوجه عدم كراهة التخطي للثانين لأن التخطي للصنفين  
مأذون فيه والوصول إليها لكل سم وبأنه من الأعيان ما يتخالف (قوله) على صنفين الخ التقييد بصنف  
أو صنفين غيره بالشافعي وغير كثير من منهم النووي في مجموعه رجل أو رجلين فالرأى كافى التوسيع وغيره أثنان  
مطلقا فقد يحصل تخطيهم صنف واحد لا زحام وزعم أن العبارة في سواءه لا يمدن تخطي صنفين ممنوع  
بل الوجه ما تقرروا تعرض تخطي واحد أو اثنين فالواحد كما هو ظاهر لأن الذي فيه أخف منه فهم ما تم علم  
منهم أن الله سبحانه يعلم منة أوهما فبما يظهر أعيان اه كرهى على بائض (قوله) أو لم يرح أنهم الخ  
فإن لم يرح ذلك ولا كراهة وإن كثرت الصلاة وفوق ذلك إذا قامت الصلاة ولم يسدوها فغيرها وإن كثرت  
كرهى على بائض (قوله) ألف موضعها أي أولم بألف ع ش (قوله) وقيد الأخرى الخ أقروا النهاية واعتده  
الغنى وقال سم ومال الله شيئا ما نصه أقول يمكن بقاؤه على ظاهره لأن العظم ولو في الدنيا كالآلام ولوا به  
يسامع الناس يخطئه ولا يتأذون به اه (قوله) عن ظهر صلاحه الخ ولو فرض تأذيم به استحتم الكراهة  
أيضا سم أي كما هو الظاهر من التعليل (قوله) وقضيتها أي العلة (أي محله) أي عدم الكراهة (قوله) في  
تخطي الخ خبران (قوله) وأنه لا فرق الخ اعفده ع ش والعبري قول المتن (وان يترن) أي مرى بحضور  
الجمعة الذكر وأما المرأى ولو عو إذا أوردت حضورها فبكره له التخطي والى منه فآخر الشباب نعم تسحب  
لها قطع الرخصة الكراهة ومثل المرأة فيما ذكر الخ حتى نها يقوم معنى قال ع ش قوله مر قطع الرخصة الخ  
أي وإن ظهر لها من يلبه ربح حيث لم يتأذ له اه (قوله) وأفضلها الخ إلى قوله وبأن في حديث الخ في النهاية  
والغنى (قوله) وأفضلها الأبيض أي حتى في المعام أي كافي سم ويسن أن تكون ثيابه جديده أي كافي  
النهاية فإن لم تكن جديده سن أن تكون ربيعتها أي كافي ع ش والاكمل أن تكون ثيابه كلها بيضاء فان

في الطريق أو كان ممن  
لا تنعقده الجمعة والجان  
ممن تنعقده يخطئ  
ليسمع أو وجد فرجة بين  
يديه لتقصيرهم لكن يكره  
أن يزيد على صنفين أو اثنين  
الأداء بعد غيره أو لم يرح  
أنهم يسدون عند القيام  
قال جمع ولا يكرهه العظماء  
موضع وقيد الأخرى بمن  
ظهر صلاحه ولا يته لتبرك  
الناس به وقضيتها أن يخطئه  
في تخطي من يعرفونه وأنه  
لا فرق حديث بين أن يخطئ  
لموضع ألقه وغيره (وأن  
يترن بأحسن ثيابه) لغت  
على ذلك في الخبر الصحيح

(قوله الطريق) خبر كان سم (قوله) لكن يكره أن يزيد على صنفين أو وجد فرجة يخطئ في وصولها صفا واحدا  
وأخرى يخطئ في وصولها صنفين فالوجه عدم كراهة التخطي للثانين لأن التخطي للصنفين مأذون فيه والوصول  
إليها لكل (قوله) وقيد الأخرى الخ أقول يمكن بقاؤه على ظاهره لأن العظم ولو في الدنيا كالآلام ولوا به  
يسامع الناس يخطئه ولا يتأذون به (قوله) وقيد الأخرى بمن ظهر صلاحه الخ ولو فرض تأذيم به استحتم الكراهة  
أيضا (قوله) وأفضلها الأبيض قال في شرح العباد واستثنى من ذلك الغزى أيام الشتاء والوحل  
وفيه نظر لأنه يمكنه لبس ما يوق به الأبيض فاذا وصل الجامع فرعه فان لم يتيسر له ذلك لم يبعد أن تكون خوفه  
تدس فيه الأبيض بعذرا في عدم لبسه انتهى ما في شرح العباد في مالو كان يوم الجمعة يوم عيد فهل راعى  
الجمعة فيقدم الأبيض أو العبد فلا غنى أو راعى الجمعة وقت أقامتها فيقدم الأبيض جيشد أو العبد في بقية اليوم  
فيقدم الأخرى فيها لكن قد تشكل على هذا الأخيران قضية قوله في كل زمن أنه ان روعيت الجمعة وعيت في  
جميع اليوم وقد رجع ما عاذا العبد مطلقا التي تنقضي كدمنها في الجمعة ولها من الفصل وغيره فيه لكل  
أحد وان لم يحضر فلا يامل انتهى

وأفضله الأبيض في كل زمن حيث لا عد على الأوجه الغير الصبيح السوا من ثيابك البياض فانهم ان خسر ثيابكم وكفوا فاقبلوا ما هم يلبس  
 الأبيض صبيح قبل تنصيصكم بكم مما صبح بعده لانه صلى الله عليه وسلم لم يلبس كذا ذكره جمع متقدمون واعتمدوا لما نحو وثبه نظر فان  
 اطلوا الصبا على الله عليه وسلم الصبح على اختلاف آرائه يدل على أنه لا فرق وفي حديث آخر اختلف في شفعه أنه صلى الله عليه وسلم  
 أتته بعد غسله لمخفتم صبر غياورس قال فبالراو به فبين من سعد رضى الله عنهما (٤٧٥) وكلما أنظر أنراورس على عكته وهذا

ظاهر في أنه لم يصبه بعد  
 النسخ بل رأى قبل العبد  
 أنه صلى الله عليه وسلم كان  
 يصبح ثيابه بالورس حتى  
 علامته وهذا صريح فيما  
 ذكرته (وطيب) الأخير  
 صام على الأوج على الأخير  
 الصبح الجمع بين الغسل  
 وليس الأحسن والطيب  
 والانتصاب وترك الغسل  
 يكفر ما بين الجمعتين ويسن  
 الغسل أن يبالغ في حسن  
 الهيئة وفي موضع من  
 الإجماع يكره لبس السواد  
 أي هو خلاف الأول وتبعه  
 ابن عبد السلام فقال أدامته  
 لبسه بدعلكن قضية  
 تغييره بالأدامة أنه لا بد  
 في غيرها ويؤيد ما يأتي  
 وتقول الماوردي يبنى لبسه  
 يجعل على زمنه منع  
 العباسين الخطباء الأبه  
 مستند في فعله وأدان  
 عدى وأزعمه باليهقي عن  
 جدهم عبدالله بن عباس  
 رضى الله عنهما قال مررت  
 بالنبي صلى الله عليه وسلم  
 وادامه جبريل وأنا أثنى  
 دحية الكلبي فقال جبريل  
 للنبي صلى الله عليه وسلم إنه  
 أوسع الثياب وإن والله

لم يكن كله فاعلاها وطلب ذلك حتى في غير يوم الجمعة العترة أي كافي سم وعش في العبد الغلبي في الثمن  
 لانه يوم ينتهي لو كان يوم الجمعة يوم عترة أي يوم العترة في جميع خبره على المتعدي شينا (قوله في كل زمن  
 الخ) وقد بعض المتأخرين أن أفضله البياض بغير أيام الشتاء والوحل وهو ظاهر حيث خشي ثوبه ثيابه به  
 وبوافقه قول الشارح في التحفة حيث لا عد على الأوجه اه وظفر في الإمداد بأنه مكنه جله معالي المسجد  
 يلبسها اه وقال في الإيعاب فان لم يتسره ذلك أي يحولس ما في ثوبه الأبيض في الطريق ثم تركه في الجامع  
 لم يعد ان يكون خوفه من ثوبه الأبيض عترة أي عدم لبسه اه وبه يجمع بين الخلاف في ذلك كروى على  
 بفضل (قوله فانهم خير بياض الخ) التبعض فيه لا ينافي أنها الخيرة على الإطلاق لجواز تفاوت أفراد الأخير  
 سم (قوله وفيه نظر الخ) عبارة النهاية والفتى أسكن سياق فيما يجوز له لبسه لا يكره لبس مصبوغ غير  
 الزعفران والعصفر اه أي سواء أصبح قبل النسخ أم بعده قال ع ش قوله هو أنه لا يكره له لبس بعد ما عصاره  
 سم قال شينا الشهاب الرمي بالعدم الكراهة وهو الموافق لقول الإجماع باب البياض لا يكره  
 المصوغ إلا الزعفران والعصفر على ما فيه اه وما اعتمد موافقا لما اختاره شينا الشارح اه وعبار شينا  
 خلاف ما صبح بعده فلبس خلاف الأول على المتعدي وقيل بكرهته اه (قوله على أنه لا فرق) أي في عدم  
 السكر اه وهو المتعدي (قوله وبان في حديث الخ) عطف على قوله فان اطلوا الخ قوله بمعنى الإلام ولي  
 حذف كان انحصر وأولى (قوله على عكته) أي ما عطف بطنه (قوله وهذا الخ) أي الحديث (قوله في ذكره) اه  
 أي من عدم الفرق قول المتن (وطيب) وأفضله وهو أسكن آ كشر بفضل عبارة أن تأسم الغزى  
 والتطيب باحسن ما وجدتمناه اه قال شينا أولاد المسلك اه (قوله لغير صائم) أي ولغير امرأة كحرم وغير  
 حرم كيان (قوله يكره ما بين الجمعتين) هذا يقتضي أن تكفي بما ذكره شرط عماد كفي الحديث وقضية  
 الحديث السابق في شمس ما شاخت لانه لعل ما هنا بيان لال كل ع ش (قوله في حسن الهيئة) أي والعمه  
 والانداء نهاية ومعنى (قوله وفي موضع الخ) عبارة الفتى والنهاية وتقول لبس السواد للام أو من لبسه  
 إلا ان خشي فتنة تعرت على تركه من سلطان أو غير اه (قوله أدامته لبسه بدعه) أي لى أحد أي على  
 الر من وغيره ومجمله ما يمكن بغير عرض كعمه الوسخ ع ش (قوله في غيره) أي الأدامه (قوله ما يأتي) أي  
 آ نافي السؤال جواب (قوله وتقول الماوردي الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله عن جدهم) أي جد  
 الخلفاء العباسين و (قوله عبدالله) بدل من جدهم (قوله أنه) أي التوب الاسودود (قوله وإن) أي وإن  
 عبدالله بن عباس رضى تعالى عنهما (قوله ثالث مع الخ) أي يقتضي هذا دليل لبس الأسود (قوله وأنه  
 خطب الناس الخ) أي يوم دخوله مكة (قوله وفيه) أي لبسه السواد في يوم الجمعة قاله الفقه على الكروى  
 وانظر تقييد اللبس بيوم الجمعة من أن يذهب بل رده قول الشارح على أنه ليس فيها الخ (قوله في العبد  
 عطف على قوله في نحو الخ) الخ (قوله من يديه) أي قوله حتى تسد وفي النهاية والى قوله والذي عطف  
 الختابة في شيا شينا على الغزى (قوله لا أحدهما) أي لا از الثمن بد واحدة ورجل واحد أو ما لا يتصل

(قوله وأفضله الأبيض) الأفضل في العلماء أيضا البياض كله ظاهر (قوله فانهم خير بياض الخ) التبعض  
 فيه لا ينافي أنها الأخيرة على الإطلاق لجواز تفاوت أفراد الأخير (قوله ويكره ما صبح بعده الخ) قال شينا

لبس السواد فان كانت مع صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعليه عمامة سوداء وأنه خطب الناس وعليه عمامة سوداء في رواية دخل مكة يوم  
 أنفذه وعليه شقة سوداء في أخرى عندنا أي عدى كان له عمامة سوداء لبسها بن العبدن ورخصها خلفه في أخرى الطغراف أنهم علمه عمامة  
 سوداء وأوله الخ خبره وتقول لبس السواد عن كثير من الصحابة التابعين قلت هذه كلها قانع فعلته تحتمل تقديم القول وهو الأمر بلبس  
 البياض عليها على أنه ليس فيها لبس يوم الجمعة في نحو الخبر لانه أوهب وفيه يوم الفخ الاشارة إلى أنه لم يلبس لا لتبريد أو لكونه غيرة قبل  
 التغير وبالعبدان الزرع فيه أفضل من البياض كيان (وازالة الغطر) من يديه ورجليه لأحدهما

فكره كاش محو نعل أو ثوب واحدة لم يضره وحو اطلوا عنه تعليم من بين النسخة في عشر احو ذلك لا يتابع واه الزاوي وقص شارحها  
تدويرة الشقة وهو المراد بالاحياء المأمور به في خبر النسخة و بكره استمالة وحلف وفور في الحاشي بصحرو وهو الذي ذهب الى الامة  
الحنابلة في ما قبل والتي في معنى (٤٧٦) الحنابلة في خبر دينه بين القص ونقل الطحاوي عن مذهب أحد فقهوا صاحبها

وزفر أن احفاه أفضل  
 من فصاته قلت ما جربنا  
 عن مختصر الحلق قلت  
 هي واقعة فعلية مختصة أنه  
 صلى الله عليه وسلم كان  
 من ماكن قصمو يعلق  
 الملايسر قصم من معاطفه  
 التي يصر قصمها فان قلت  
 فهل نقول ذلك قلت قد  
 أشار إليه بعض التامرين  
 وله وجه ظاهر اذ به يجمع  
 الحديثان على قراءتنا  
 فليسعين لان الجمع بينهما  
 أمكن واجب وحلق الرأس  
 مباح الا ان تأذي بقاءه  
 شره أوشق عليه فعده  
 من غير مختصر من حلق  
 رأسه أو بعين مرقأ أو بعين  
 أربعة صافرة على الأصل  
 والمعتد في كيفية تقليم  
 للبدن أن يبدأ بمحبة عينه  
 في خصرها ثم يمشها ثم  
 ينصر يسارها إلى يسارها  
 على التوالى والرجلين أن  
 يبدأ بخصر اليمنى إلى الخصر  
 اليسرى على التوالى ويخير  
 من قص أطرافه ثم الغالب  
 روي عنه يوم قال الحافظ  
 احتاج هو في كلامه غير  
 أحد ولم أجده وأتره  
 لحافظ الدماطي عن  
 أبي سفيان أنه وكذا  
 يمشيت في فلاة  
 على البدن من الحلق

بالماء أو غيره قال أماننا الشافعي رضي الله تعالى عنهما نلقف ثوبه قل همدوم من طاهر بحذر اعتقه نهاية  
ومعنى قل شخفا قوله كالمسكن هورج كره به يكون تحت اللبث ودخل بالكاف يخبر ويخبر قوله وأخبره  
أي كالمسكن الذي يلبس واللبث واللبث ويخبرها بان يلبس ذلك موضع الجمع اهـ (قوله وهذه) إلى قوله  
كأينهما في الغنى الآتية فيسرد إلى المتن وإلى قول المتن يحرم في النهاية الآتية ذلك وقوله الماس إلى المتن  
وقوله كأيئنها إلى ويند (قوله وهذه الخ) أي التزم وما بعده (قوله لكل من أراد الحضور الخ) أي وهو  
مباح كما تقدم قول المتن (وان يقرأ الكهف الخ) وقرأ تمام التذمر أفضل من قرأته بدون تدوخل فالما  
نوعهم من تساويهما سم (قوله فيسرد الخ) أي في الاقتصاد على الكهف بدون لفظ سورة (قوله فكره  
ذلك الخ) أي كره في جميع القرآن أن يذكر اسم السورة من غير إضافة لفظ سورة إليه عـش (قوله  
والأفضل أولهما الخ) عبارة النهاية وقرأته منها رواه كدرو لا بعد الصبح الخ اهـ وصاروا في الظاهر  
كما قال الأذري أن المبادرة إلى قرأته أول النهار أولى مساواة في وقت قبل طلوع الشمس وقيل بعد العصر  
وفي البشائر الصغير عند الراي إلى الجمع اهـ (قوله وأن يكثر منها الخ) وأقل الاكثر ثلاثة عـش (قوله  
ان الأول) أي من قرأها يوم الجمعة نهاية (قوله يعني له من النور الخ) هل وإن لم يقرأها في الجمعة الآتية أو  
بشرطها سم على التخييل والأول هو الظاهر لأن جمعة نوافل القراءة فيها تعلق بما بينها وبين الجمعة الآتية أو  
أربابا لواحد من الجمع بغيرها عـش (قوله ان الثاني) أي من قرأها في ليلتها نهاية (قوله ما بين بين  
البيت العتيق) يحتمل أنه على ظاهره فيكون نور الأبعد أكثر من نور الأقرب بل إن الله تعالى يفعل ما يشاء  
و يحكم ما يريد يحتمل أن نور الأقرب وإن كان أقل مسافة إلى نور الأبعد أن يبدله وإن كان  
أطول مسافة سم على وجه (قائده) قال السيوحي كنية صلاة ليلة الجمعة لحفظ القرآن أن يسمع ركعات  
يقرأ فيها يس والتميز بل والنسب وتبارك فاذا قرأ غزيراً وحسن التناهي على محمد وسائر الأنبياء واستغفر  
للمؤمنين والمؤمنات من الله سم يترك الماهي أي ما يقبني وارحني أن أكشف ما لا يعني وارحني  
حسن النظر فيما روي عن الله سم يدعي السموات والأرض والجلال والكرام والقوة التي لا تروم أسألك  
بآله وارحني بحسب الدور وجهان تلزم قاي حفظ كلك كالحلتي وارحني أن أتأله على الضم الذي  
برضيك على الله سم يدعي السموات والأرض والجلال والكرام والعزة التي لا تروم أسألك يا رحمن بجلالك  
ونور وجهك أن تنور بكنا بصرى وأن تعطيني به لسانى وأن تفرج به عن قاي وأن تشرح به صدرى  
وأن تشغل به بدنى فانه لا يعني على الحق غيرك ولا يؤثني بالانشغال ولا قوة إلا بالله العلي العظيم  
انتهى وظاهره أنه لا يكر والدعاء لو قيل به لكان حسناً وقوله واستغفر للمؤمنين والمؤمنات أي كان يقول  
استغفر الله للمؤمنين والمؤمنات عـش وقوله كناية عن سم أو يزيد عليه لا يظهر وجهه (قوله  
وحكمة ذلك) أي تخصيص الكهف بالقرأة في يوم الجمعة ليلتها قول المتن (ويكثر الدعاء الخ) وتسحب كثرة  
الصدق وتعمل الخير في يومها ولبثها معني وضعنا (قوله جاء أن يصادف ساعة الاجابة الخ) اعلم أن وقت  
الخطبة يختلف باختلاف أوقات البلدان بل في البلاد الواحدة أذ يتقدم الخطيب في بعض الجمع ويتأخر في  
بعض فالظاهر أن ساعة الاجابة في حق أهل كل محل من جلاوس خطيب إلى آخر الصلاة وتجعل أنهم مهمة  
بدر الزوال فقد يصادفها أهل محل ولا يصادفها أهل محل آخر بتقدم أو تأخر وشل البقي كيف يستحب  
الدعاء في حال الخطبة وهو مأمور بالانصات فاجابه أنه ليس من شرط الدعاء التلقظ بل استحضار ذلك القلب  
كاف في ذلك وقال الخطيب في منهاج هذا المأمن يسكنون إذا جلس الإمام قبل أن يفتتح الخطبة يؤمنون

ان يعمل على أنه فعله احساناً للدين الجواز (قوله في المتن يومها ولبثها) قال في شرح الروض قال في الأذري  
وقرأته منها رواه كدرو انتهى شرح دم وقرأته تمام التذمر أفضل من قرأته بدون تدوخل فالما نوعهم من تساويهما  
سم (قوله ما بين بين البيت العتيق) يحتمل أنه على ظاهره فيكون نور الأبعد أكثر من نور الأقرب  
لأن الله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ويحتمل أن نور الأقرب وإن كان أقل مسافة إلى نور الأبعد أن يبدله أو

وهذه كلها لا تختص بالجمعة  
بل تسن لكل من أراد  
الحضور وعند الناس لكنها  
فيها أكد (قلت وأن يقرأ  
الكهف) فيبرد على من شذ  
فكره ذكر ذلك من غير  
سورة (يوها ولبثها)  
والأفضل أولهما باهرة  
للشعر وحذر من الاهمال  
وأن يكثر منها فهما للغير  
الصحیح ان الأول يعني له  
من النور ما بين الجمعتين  
ونفس المارح ان الثاني  
يعني له من النور ما بينه  
وبين البيت العتيق وحكمة  
ذلك ان فيها ذكر القناسة  
وأمرها ومقدمتها وهي  
تقوم يوم الجمعة على مسلم  
ولشبهها في اجتماع الخلق  
فيها (ويكثر الدعاء في يومها  
وجاء أن يصادف ساعة  
الاجابة وهي لحظة توافيق  
وأزواجها

خطيبه وإيمان الخطبة والصلاة وإما في الصلاة بعد التشهد قال الناشري وهذا غالف قول البلقيني وهو أظهر ثم يقال عَشْ قوله مدر كلف في ذلك فهو وإن كان كلفاً في الدعاء لا بعد كما قال بطل الصلاة باحتضار دعا معجم أو مشتمل على خطاب بل ولا يثاب عليه ثواب الذكر وقوله مدر وهو أظهر أي مما ذكره البلقيني فإنه لا يخفى على نظر إمامي اشتغاله بالدعاء بالقلب من الإعراض عن الخطيب غير أنه إذا ثبت على كلام الجاني جاز أن يكون وقت الاجابة وقت الخطبة وقت صلاة الجمعة فلا يصادفها لم يدع جواس عَشْ وفي سَم بعد ذكر السؤال والجواب إذ كور من عن الأعيان ما نصه واصل السؤال أن طلباً كثيراً الدعاء رجاء أن يصادف ساعة الاجابة تمنع تفسيرها بما ذكر تضمن طلب الدعاء عمل الخطيب مع أنه ينافي بالانصات للمأمور به وواصل الجواب التزام طلب الدعاء عمل الخطيب لما ذكر ومنع المناقاة بما ذكر وقد يقال ليس المقصود من الانصات الاملاحة بمعنى الخطبة والاشغال بالدعاء بالقلب بما يفوت ذلك اه (قوله من حين يجلس الخطيب بالخطبة) المراد ذلك عدم خروجها عن هذا الوقت لأنهم استغفروا لها لحظاً لطيفاً نهاية ومعنى (قوله بنظر المختار في ليلة القدر) قوله في المجموع ولعله عندهم حيث الدليل والافاضة بأنها لا تزم ليلتها يعنيها عَشْ (قوله أنها تنتقل) قال ابن ونس الطرقي في ادراك ساعة الاجابة إذا قلنا أنها تنتقل ان تقوم وجاءت يوم الجمعة فحضر كل واحد منهم اعقوا يدعو بعضهم لبعض معنى (قوله وفي ليلتها) عطس على قوله في يومها (قوله والله استعجبها) وسن أن لا يصل صلاة الجمعة صلاة أخرى ولو ستهل بل يفصل بينهما بنحو تحوله أو كمال تغيره واهم مسلم ويكره تشديد الاصابع والعيش بالذهب لصلاة وإن لم تكن جمعة وانتظارها ومن جلس يطر يق أو يحل الامام أمر أي ندباً بالقيام وكذا من استقبل وجوه الناس والمكان ضيق بخلاف الواسع نهايتومعنى قال عَشْ قوله مدر وانتظارها أي حيث جلس ينتظر الصلاة فإذا جلس في المسجد لا الصلاة لم تغيرها كخبر ودرس أو كتابة فلا يكره ذلك في حقها وما إذا انتظر ههما معا فينبغي الكراهة لأنه يصدق عليه أنه ينتظر الصلاة اه قول المتن (والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي بكثرها قال أبو طالب السكتي وأقل ذلك ثلثمائة مرة وروى العارضي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى على يوم الجمعة ثمانين مرة غفر له ذنوب ثمانين سنة قيل يا رسول الله كيف الصلاة عليك قال تقول اللهم صل على محمد عبدك ووليته ورسولك الذي لا يعبود الا الله العليم الخبير (قوله) قال الأصمعي رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقلت يا رسول الله محمد بن ادر يس الشافعي ابن عاتق هل خصصته بشئ قال نعم سألتني بعز وجل أن لا يجاسبه قلت عاذ يا رسول الله قال كن صلى على صلاة لم يصل على مثلها فأتيت وما تلك الصلاة يا رسول الله قال كان يقول اللهم صل على محمد كما ذكره التاكرين وصل على محمد وعلى آل محمد كما غفل عن ذكره الغافلون انتهى اه معنى عبارة عَشْ لم يتعرض أي الرمي كان جملة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وينبغي أن يتقدم بأبي صيغة كانت ومعلوم أن أفضل الصبح الصيغة الإبراهيمية ثم رأيت في فتاوى ابن حجر المدينية نقلاً عن ابن الهمام ما نصه أن أفضل الصبح من الكسفات الواردة في الصلاة عليه اللهم صل أبداً أفضل صلواتك على سيدنا عبدك ووليته ورسولك محمد وآله وسلم عليه تسليماً كثيراً ورواه تشرى بفار تكراراً وآثره المنزل المقر بعد ذلك يوم القيامة انتهى وآله ثلثمائة بالليل ومثله بالهنا ثم رأيت في السخاوي ما نصه

يزيد عليه وإن كان أطول مسافة (قوله من حين يجلس الخطيب بالخطبة) لا ينبغي أن من حين يجلس الخطيب إلى فراغ الصلاة يتفاوت باختلاف الخطباء إذ يتقدم بعضهم ويتأخر بعضهم بل يتفاوت في حق الخطيب الواحد إذ يتقدم في بعض الجمع ويتأخر في بعض فهل تلك الساعة متحدة فهي في حق كل خطيب ما بين جلوسه إلى آخر الصلاة وتختلف في حق الخطيب الواحد أيضاً باعتبار تقدم جلوسه وتأخره منظر وظاهر الخبر التعدد ولا مانع منه ثم رأيت الشارح سئل عن ذلك فاجاب بقوله لم يقل في نفسه ذلك منذ سنين حتى رأيت الناشري نقل عن بعضهم أنه قال يلزم على ذلك أن تكون ساعة الاجابة في حق جماعة وغيرها في حق آخرين

من حين يجلس الخطيب على المنبر إلى فراغ الصلاة كما مر في أخبارنا في غير ذلك ويجمع بينها بنظر المختار في ليلة القدر أنها تنتقل وفي ليلتها يجلس عن الشافعي رضي الله عنه أنه بلغه أن الدعاء يستجاب فيها والله استعجب بها (والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) في يومها وليلتها للأخبار الصحة الأخرى بذلك والناس على ما فهم من عظيم الفضل والثواب كما ينتهي في كتابي الدر المنصور في الصلاة والسلام على صاحب المقام المحمود

قوله أكثر وأمن الصلاة على قال أو طالب السكى صاحب القوت أقبل ذلك ثلثمائة مرة قلت ولم أتف على مستنده ذلك ويحتمل أن يكون تلقى ذلك عن أحد من الصالحين أما بالتعبار بأو بغيره أو يكون من يرى بان الكثرة أقل ما تحصل ثلثمائة كما حكوا في التواتر قولان أقبل ما يحصل ثلثمائة أو بضعة عشر ويكون ههنا قد ألفي الكسر الزائد على المئين والعلم عند الله تعالى اه (قوله يؤخذ منها) أي الاختيار (قوله ان الاكثر منها الخ) بل الاشتغال بها في ليلة الجمعة وومها أفضل من الاشتغال بغيرها عالم بردفيس نص مخصوصه أماما ورد فيه ذلك كقراءة الكهف والتسبيح عقب الصلوات فلا اشتغال به أفضل عرض (قوله) أو قرآن كان الرابح غير الكهف سم أقول بل خرج الكهف بقوله لم يرد الخ (قوله أي من زمته الخ) أي ومن بعدد معه كسباً أي معنى (قول المن ويحرم الخ) أي إلى الفراغ من الجمعة انتهى بغيره اه سم (قوله فان قلت الخ) أقول بهذا السؤال جوابه المذكور كلاهما مبنى على غير أساس وهو قومه أنذى لاضاف الاشارة الخذا من قولهم انهم الاضاف الا إلى اسم جنس ظاهر قومه ان المراد باسم الجنس النكرة وليس كذلك بل الراديه ما يقابل الصفة قال العلماني في شرح التسهيل فقد قومه بعضهم المراد باسم الجنس النكرة فاستشكل بسبب هذا الوهم الفاسد ما وقع في الحديث أن أصل ارجل وغالب عنه موافق من التزبل والله ذو الفضل العظيم وذو العرش المجيد وذو الطول وذو الجلال والاكرام انتهى اه سم (قوله) واضافها الخ) مبتدأ وخبره قوله بتقدير الخ (قوله بتقدير تنكيره الخ) لاجابة الى ذلك لما صرح به في التسهيل وغيره من أنها قد تضاف إلى علم سما عا بل نقول أن القراءة بقية فتأمل سم (قول المن التماس الخ) بالبيع الخ) قال الرادوي في التيسير سبع ماله وقت النداء للضرر وقومهم تلزمه الجمعة بذل دينار او من لا تلزمه بذل نصف دينار وهو ممن مثله اه على أن يسبع من الثاني للتلاوة في الاولى المعصية واحتمل أن يسبع من الاول

وهو غلط ظاهر وسكت عليه وفيه نظر ومن قال بعض المتأخرين ساعة الاجابة في حق كل خطيب وسامعه ما بين أن يجلس إلى أن تنقضي الصلاة كما صرح في الحديث فلا دخل العقل في ذلك بعدد جهة النقل انتهى قال الشارح في شرح العباب وقد سئل البلقيني كيف يدعو حال الخطبة وهو مأمور بالانصات فأجاب بأنه ليس من شرط الدعاء الالتفات بل استحضاره بقلبه كلف اه ويحصل السؤال ان طلب كثرة الدعاء رياء أم تصادف ساعة الاجابة مع تفسيرها بما ذكر تضمن طلب الدعاء حال الخطبة مع أنه بنى الانصات المأمور به وما حصل الجواب أن الزام طلب الدعاء حال الخطبة لا ذكر ومنع المناقاة المذكورة وقد يقال ليس المقصود من الانصات الا ملاحظة معنى الخطبة على اشتغال بالدعاء بالتعبير بما يغوث ذلك (قوله أو قرآن) كان المراد غير الكهف (قوله في المن ويحرم على ذي الجمعة الخ) أي إلى الفراغ من الجمعة اه بغيره يقال في شرح العباب قال الرادوي في التيسير سبع ماله وقت النداء للضرر ونهم من تلزمه الجمعة بذل دينار او من لا تلزمه بذل بعينه احتمل أن يسبع من الثاني للتلاوة في الاولى في الاثم واحتمل أن يسبع من الاول لان الموجب وهو الوفاء بغير عاص والقول للطلاب وهو عاص به ويحتمل أن يخص به في القبول اذ لم يؤذله ترك الجمعة لنفع التيسير وخصص للولي في الجواب للعاجلة اه وبجملته جعل الرد حدث كان ممن مثله نصف دينار والذي يظهر ترجحه أخذنا مما يفتي أن الاعانة على المعصية منه أنه يلزم للولي السمع من لا تلزمه ولا يقاس القابل بالذات لانه اذا عازله ذلك للضرر وروا لا ضرر والى الحاق القابل به والزيادة التي بذله ما يحيطه لا ضرورة اه (قوله) فان قلت كذا اضاف ذي الخ) أقول بهذا السؤال جوابه المذكور كلاهما مبنى على غير أساس وهو قومه ان ذي الاضاف لا النكرة أخذ من قولهم انهم الاضاف الا إلى اسم جنس ظاهر قومه ان المراد باسم الجنس النكرة وليس كذلك بل المراد به ما يقابل الصفة قال العلماني في شرح التسهيل فقد قومه بعضهم المراد باسم الجنس النكرة فاستشكل بسبب هذا الوهم الفاسد ما وقع في الحديث أن أصل ارجل وغالب عنه موافق من التزبل والله ذو الفضل العظيم وذو العرش المجيد وذو الطول وذو الجلال والاكرام اه سم (قوله بتقدير تنكيره) لاجابة الى ذلك لما صرح به في التسهيل وغيره على أنها قد تضاف إلى علم سما عا بل نقول أن القراءة بقية فتأمل سم

ويؤخذ منها أن الاكثر  
منها أفضل منه بذكر  
قرآن لم يرد بخصوصه  
(ويحرم على ذي الجمعة) أي  
من زمته فان قلت كيف  
أضاف ذي بمعنى صاحب  
المعرفة قلت أل هذا يصح  
أن تكون الجنس أو العهد  
الذهني وكلاهما في معنى  
النكرة كما هو مقرر في  
محله فصح الاضافة لذلك  
واضافتها للعلم في أنا الله  
ذو بكة بتقدير تنكيره أيضا  
نظير ما قاله الرضوي في  
فرعون موسى وموسى بنى  
اسرائيل بالاضافة  
(التشاغل) عن السبي إليها  
(بالبيع)

أو الشروع في غير ما ينظر إليه (وغيره) من (٨٠) كل العقود والصنائع وغيرهما من كل ما يشغل عن السعي الهادئ كان عبادة (بعد

لان الواجب هو الذي غير عاص والقول للطالب وهو عاص ويحتمل ان يخصه في القول اذا لم يرد الى  
قوله الجمعة كل شخص الوالي في الاعجاب الحاجبة تنتهي والذي يتجه ترجيحاً لهذا بما يأتي ان الاعان على  
للمعصية عصبية أنه يلزم الوالي البيع من الثاني أي من تلزمه الجمعة بالعبادة وبهاية أو قوله سم (قوله أو  
الشراء) الى قوله ويطبق في النهاية والغنى (قوله لغیر ما ينظر اليه) عبارة عن الغنى والاسنى قال الأذرى وغيره  
ويستثنى من تعصير البيع مال الاحتياج الى الماء طهارة أو ما يورى عزه أو ما يقوته عند الاضطراب اه  
وصارفة النهاية وتواستثنى الأذرى وغيره شراء ماء طهره وشترته الاحتياج اليها وما دعت به الحاجة الطفل أو  
المرضى الى شراء دواء أو طعام أو نحوهما فلا يعصى الوالي ولا البيع اذا كانا بذكران الجمعة مع ذلك بل يجوز  
ذلك عند الضرورة وقوات الجمعة في صور منها اطعام المصطر وبه ما يبيع كغن مستخف بغيره  
بالأشهر وفساده ونحو ذلك اه قال ع ش قوله مر بل يجوز ذلك الخ هذا جواز بعد منع فيصنف  
بالوجوب اه (قوله من كل العقود) الأولى من سائر العقود (قوله وقوله) أي بالبيع نهاية (قوله من  
كل شغل الخ) أي بمن شأنه ان يشغل نهاية يتوسر بافضل قال ع ش هذا يشمل ما لو منع بعدم فوائده وقوله  
سم على المنهج من الشراح مر اه وتقدم عن الاعباد والنهاية ما قد يفهمه (قوله وان كان عبادة) أي  
ككتابة القرآن والعلم الشرعي فخرج المسجد ونكره فيه ع ش (قوله ما ينظر اليه) أي ونحوها  
(قوله فعل ذلك) أي البيع ونحوه معنى (قوله وان كان عبادة) أي في المسجد مطلقاً فلا تشدد في كراهة هذا  
الوقت ع ش عبارة عن الغنى لان المسجد ينزه عن ذلك اه (قوله ويطبق الخ) خلافاً للنهاية والامداد عارفاً بما  
ولو كان منزلة باب المسجد أو قرب بيانه فهل يحرم عليه ذلك أو لا فلا تشاغل كالحاضر في المسجد كاحتمل  
وكلاهم الى الاول أقرب اه (قوله) أي بالمسجد (قوله كاهو ظاهر) أي لا تغاير التغير يتو (قوله  
كل محل الخ) أي كل مكان يكون منزلة باب المسجد أو قرب بيانه من (قوله وقوله) أي وحال انه في هذا المحل  
و (قوله وقوله) مفعول بعلم (قوله فيها) أي في الجمعة تعلق بالشروع (قوله ويسر الخ) عطف على  
قوله بعلم الخ (قوله بالاذن المذكور الخ) أي يخرج بالاذن الخ الاذان الاول (قوله لاسم) أي في  
شرح ثم وذن (قوله من حيثئذ) أي من وقتش يوم السعي نهاية (قوله بذي الجمعة الخ) عطف على قوله  
بالتشاغل الخ (قوله مطلقاً) أي قبيل الاذان وبعد (قوله لان النهي لغنى خارج الخ) أي فله منع الصلة  
كالصلاة في الدار المقصود بمنعني زاد الله ما يتوسر العيبان بعلم فافاده خرا اه (قوله في مكة) أي في  
زمنه وأما في زماننا فليس فيها ما يحرق فاحش (قوله للضرورة) أي لتضرر الناس بتعطل مصالحهم في تلك المدة  
الطويلة  
\* (فصل) فيما يندرك به الجمعة \* (قوله المتطهر الخ) أي يتغافل المحدث فانه لا يعمل القراءة عن المأموم  
وكلاهما من به نجاسة متعصية ع ش (قوله من ذلك) أي ادراك الجملة والاستغفار وفعل المزحوم رسيدي  
(قوله المحسوب) نعت سببي للامام ولم يبرز لامن اللبس ويحتمل انه مفضل كوع الثانية (قوله الاغنياء) أي  
أي تغافل قوله وادراك ركعتيها (قوله واستمر الخ) عطف على ادراك ركوع الخ (قوله ان ينيك  
معه) خالفاً للنهاية والغنى وشرح المنهج فاستغفار الاستمرار الى فراغ الجمعة الثانية كما يأتي (قوله وهذا)  
أي بما يفهمه قول المصنف فصول الخ من اشتراط الاستمرار الى السلام (قوله لا تعارض عليه الخ) أو المانع  
عبارة تنبيه قول المهر ومن أدرك مع الامام ركعة أدرك الجمعة الأولى من قول المصنف من أدرك ركوع  
الثانية أدرك الجمعة لان عبادة المهر وتشمل ما وصل الى مع الامام الركعة الأولى وفارق في الثانية فان الجمعة

يقسمه فامل (قوله ويطبق الخ) ذكر في شرح الاشارة ما مضى ولو كان منزلة باب المسجد وقرب ما فضل  
بحرم عليه ذلك أو لا كلامهم الى الاول اصيل وهل الاشتغال بالعبادة ككتابة كاشتغال بنحو البيع قضية  
كلامهم نعم اه مختصاً \* (فصل) فيما يندرك به الجمعة \*

تحصل

ممنع من ذلك (من أدرك ركوع) (الركعة الثانية) مع الامام المتطهر المحسوب به الاغنياء ما ياتي واستمر معاً ان يسلم كما  
أفاده قوله فيصلي بعد سلام الامام وهذا يتقدم الاعتراض عليه بان قول أصله أدرك مع الامام ركعة أحسن



على أن هذا اجتماعهم منه المثلث الذي فيه لا اكتشافه بادر الركون والسعد بن فقط والمحدث كآفاده كلام الشيخين واعتمدوا الأثرى وغيره وإن سالف فيه كثير ونحوه ولا كلامه على التعديل دون التقيد واستدلوأ بنص الام وغيره (٤٨١) أنه لا بد من استمراره على السلام

والا كان فارق أو بطلت صلاة الامام لم يدرك الجمعة وأدله الغزى بما يأتي في الخليفة فلو أدرك ركوع الثانية وسجدتها لا يدرك الجمعة وهو استدلال بحتم وإن أمكن الفسق وكون الركعة تنتهي بالفراق من السجدة الثانية فاما بعدها ليس منها كاهو واضح من كلامهم لا ينافي ذلك لأن الاحتياط للمعصية يقتضى اعتبار تابع الثانية منها فلو لا استمرارها بخصوصيات غير كمالها مما هو يأتى (أدرك الجمعة) حكلا لاويا كمالا (فصل في سلام الامام ركعة) جهر الغير الصبح من أدرك ركعتين الجمعة فقلصل أى يضم فتقع فتشديد الأثرى ويرواية مخصوصة من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة وتحصل الجمعة أيضا بأدرك ركعة أولى معصوان فأرقت بعد ما لمراعاة الجماعة لا يجب إلا في الركعة الأولى وأدرك ركعة معصوان لم تكن أولى الامام ولا ثانيته بأن قلل زائدة ولو عايدا كما ينشئ في شرح الارشاد في محبت القدوة ونقول أصل الرضى سهوا أو قصر بديل أنه فاسم على الحديث وهو تصح الصلاة تلغ وان علم

تحصل به بذلك ولا تشهاه بغير المصنف وبعبارة المصنف وهم أن الركوع وحده كاف فيكون أن أدركه الخراج نفسه وانما هو متفردا وليس مرادا وذلك قلت وأتم إلى ركعته اه أى عطف على قول المصنف أدرك الخ (قوله على أن هذا) أى قول أصله المذكور (قوله أذنته لا اكتشاف الخ) اعتمد الخطيب والجال الرضى وسم وغيرهم وهو ظاهر الاثنى لشيوخ الاسلام كرى على يافضل (قوله والمحدث كآفاده كلام الشيخين الخ) المعتمد شيخنا الشهاب الرضى رحمه الله تعالى وغيره وقفا المصنف خلاف هذا المعتمد وهو ظاهر الاخبار وظاهر المعنى وعليه فاعتمد قضاياه الغزى خلاف ما ذكره فموفقا لاسمى على عن البغوى سم وقوله وغيره أى كانه بانه والغزى وشرح المنهج (قوله كلام الشيخين) أى قولهما فصل بعد سلام الامام (قوله واستدلوأ بنص الام الخ) أى وبطله الحديث الاثنى أيضا سم (قوله انه لا ينافي الخ) خبره قوله والمعتمد (قوله لم يدرك الخ) خبره قوله (قوله كان فارقته الخ) أى في التشهد (قوله لا ينافي الخ) خبره قوله (قوله وان أمكن الفرق) لعلمه ما يأتى من أن المسبوق تابع والخليفة ملزم لا يمكن جعله تابع لهم (قوله وكون الركعة الخ) جله استنداقه (قوله لا ينافي ذلك) أى اشتراط استمرار الرضى الاسلام (قوله منها) أى من التناقص (قوله فيها) أى في الجمعة وكل من الجارين متعلق بالاعتبار (قوله لا ينافيها الخ) متعلق بيقضى الخ (قوله عاصر) أى من شروط الجمعة (قوله ويأتى) أى في الاختلاف وكان الأولى وما يأتى قول المتن (أدرك الجمعة) أى بشرط بقائه العددا إلى تمام الركعة فلو فارقته القوم بعد الركعة الأولى ثم اقتدى به شخص وصلى معه ركعتين فصل الجمعة فقد شرط وجود الجماعة في هذه الصورة فيكتفى في الشروط عرش وقوله فلو فارق القوم الخ إلى سوا قبل الامام كفى سم وقوله بشرط وجود الجماعة صوابه وجود العدد كفى سم أيضا ما وافق (قوله حكما) أى قوله وبذلك ركعته في النهاية (قوله حكلا لاويا كمالا) كذا في النهاية وقال الغزى أى نقتضيه اه ولعله أحسن (قوله الغزى الصبح الخ) لما كان في المتن دعوان أن يبدلين الاول للثانية والثاني للاولى كذا في الجبري ونظروا أن الاول دليل للدعوى بمعاذ الله (قوله فصل الخ) يمكن أنه ضمن معنى الاضافتي تعدي بالى أى مضى اليها أخرى سم (قوله أى يضم فتقع الخ) لعلمه انما اقتصر على مسكونه والى واية والايجوز في دفع اليه وكسر الصاد وهو الظاهر من التعدية بحرف الجاء فان صلى بتعدى بنفسه وكنه ضمن معنى يضم عرش (قوله وان فارقته الخ) الواو هنا وفي قوله الاتحوا لم تكن الخ للجمال (قوله لجامه الخ) عطف على قوله قل الخ (قوله وأدرك الفاتحة) أى فلا بد منها من أدراك الركعة معه بقرعته ممن عدم علمه بآدابها (قوله الى أن سلم) لعلمه على ما تقدمه سم أى وتقدم ما فيه (قوله ويؤخذ منه) أى من القياس في قوله فهو فصل الخ (قوله انه لا بد منها الخ) كان الإشارة الى ما إذا كان عامدا في الزائدة سم أو قبل قضية القياس المتقدم أن المشار اليه القيام للزائدة مطلقا (قوله وفى هذه الاحوال) أى الثلاث (قوله أن يقتدى به) أى يدرك ركعتين الجمعة فقط (قوله اسأل الخ) يأتى

(قوله والمحدث كآفاده كلام الشيخين الخ) المعتمد شيخنا الشهاب الرضى رحمه الله وغيره وقفا المصنف خلاف هذا المعتمد وهو ظاهر الاخبار وظاهر المعنى وعليه فاعتمد قضاياه الغزى خلاف ما ذكره فموفقا لاسمى على عن البغوى (قوله واستدلوأ بنص الام وغيره) أى وبطله الحديث الاثنى أيضا (قوله لا ينافي الخ) خبره قوله (قوله وان أمكن الفرق) لعلمه انما يأتى من أن المسبوق تابع والخليفة ملزم لا يمكن جعله تابع لهم (قوله وكون الركعة الخ) جله استنداقه (قوله لا ينافي ذلك) أى اشتراط استمرار الرضى الاسلام (قوله منها) أى من التناقص (قوله فيها) أى في الجمعة وكل من الجارين متعلق بالاعتبار (قوله لا ينافيها الخ) متعلق بيقضى الخ (قوله عاصر) أى من شروط الجمعة (قوله ويأتى) أى في الاختلاف وكان الأولى وما يأتى قول المتن (أدرك الجمعة) أى بشرط بقائه العددا إلى تمام الركعة فلو فارقته القوم بعد الركعة الأولى ثم اقتدى به شخص وصلى معه ركعتين فصل الجمعة فقد شرط وجود الجماعة في هذه الصورة فيكتفى في الشروط عرش وقوله فلو فارق القوم الخ إلى سوا قبل الامام كفى سم وقوله بشرط وجود الجماعة صوابه وجود العدد كفى سم أيضا ما وافق (قوله حكما) أى قوله وبذلك ركعته في النهاية (قوله حكلا لاويا كمالا) كذا في النهاية وقال الغزى أى نقتضيه اه ولعله أحسن (قوله الغزى الصبح الخ) لما كان في المتن دعوان أن يبدلين الاول للثانية والثاني للاولى كذا في الجبري ونظروا أن الاول دليل للدعوى بمعاذ الله (قوله فصل الخ) يمكن أنه ضمن معنى الاضافتي تعدي بالى أى مضى اليها أخرى سم (قوله أى يضم فتقع الخ) لعلمه انما اقتصر على مسكونه والى واية والايجوز في دفع اليه وكسر الصاد وهو الظاهر من التعدية بحرف الجاء فان صلى بتعدى بنفسه وكنه ضمن معنى يضم عرش (قوله وان فارقته الخ) الواو هنا وفي قوله الاتحوا لم تكن الخ للجمال (قوله لجامه الخ) عطف على قوله قل الخ (قوله وأدرك الفاتحة) أى فلا بد منها من أدراك الركعة معه بقرعته ممن عدم علمه بآدابها (قوله الى أن سلم) لعلمه على ما تقدمه سم أى وتقدم ما فيه (قوله ويؤخذ منه) أى من القياس في قوله فهو فصل الخ (قوله انه لا بد منها الخ) كان الإشارة الى ما إذا كان عامدا في الزائدة سم أو قبل قضية القياس المتقدم أن المشار اليه القيام للزائدة مطلقا (قوله وفى هذه الاحوال) أى الثلاث (قوله أن يقتدى به) أى يدرك ركعتين الجمعة فقط (قوله اسأل الخ) يأتى

(٦١ - (شروا في وان قاسم) - ناني (حدث نفسه فاجاهل بحاله واتقدي به وأدرك الفاتحة ثم استمر معه إلى أن سلم لانه أدرك مع الامام ركعة قبل سلام الامام فهو فصل أدرك صلاة أصلية جمعة وأغيرها خلف حدث ويؤخذ منه انه لا بد منها من زادة الامام على الاربعين وفى هذه الاحوال الى كمالها لو أراد أن يؤخذ من شديده في ركعته الثانية ليدرك الجماعة كل في البيان عن أبي ماسعود جري على الرضى وابن كبر وغيرهما



في الثانية ان قوى الجمعة أنه سلم من كعتين سلم معهم وحسبته والاقام معهم وأتم الظهور لان نيته ان يوجد ما يمنع من انعقادها الجمعة وقبعت ظهرها اه قول المتن (ينوي الخ) ولو أدرك هذا المسبوق بعد صلاته الظهور جماعة يصلون الجمعة ثم أنه يصل معهم نهاية (قوله وجوبا) أي كلهم مقتضى عبارة الروضة وهو المعتمد وجعل الأوزار ينوي الجمعة تجوز أو قال بان المقرئ يبدأ والجواز لا ينافي الوجوب والندب يعمل على من لم تزلزم الجمعة كالسافر والعبد هكذا له شخى الشهاب الملى مغنى ونهاية (قوله موافقة للإمام) أي امام المجتوعان كان يصلي غيرها فبشمل ما لو اوى الأدم الظهور فنوى المأموم المجتعلقه وانضاف الوقت فاندفع ما يقال ان التعليل قد يخرج هذه الصورة عرش (قوله ولان الأساس الخ) قضية العلة الاولى التي اقتصر عليها الشنخان دون الثانية أنه ينوي في اقتداء المجتوعان علم ضيق الوقت بحيث لو فرض أن الامام تذكر ترك ركعتين فافى بركعة وعلم هو ذلك وأدركهم معه لا يمكنه الاتيان بالباقي فيعبر ولا مانع من ذلك لان الاصل أن كان علة مستقلة لم يثبت أمر عن ذلك ففعل على البدلية وي الجمعة ولو ضاق الوقت كلما ذكر نفرا لعلة الاولى انتهى سم اه عرش (قوله اذ قد يتذكر الخ) ومثل ذلك ما لو كان الامام يصلي ظهرها فيقام الثالثة وانتظره القوم ليسوا معه فاعتدى به مسبوقا بركعة فبني حصول الجمعة لأنه بعد طلبة أنه أدرك الركعة الاولى في جماعة بلو بعين عرش (قوله ويعلم الخ) أي أو يظن فلتناقوا عرش (قوله فيدرك مع الجمعة) أي وان امتنع على القوم متابعتي تلك الركعة عليهم يتسلم معهم وذلك لأنه أدرك ركعتين الجمعة في الساعة فمضى وجرد العبد في تلك الركعتان القوم باقون في القدر وسكنوا لم يسل القوم قبل فراغ الركعة فاحتجوا بالجمعة عليه لأنه لم يدرك ركعته الاولى منها مع وجود العدد المتبرر الاعلى ما تقدم عن البيهقي أن يسلد فيحصل حصول الجمعة لثبته في هذه الركعة بالامام المختلفين سلام القوم فهو كالقندي بالسبوق سم على حج والمعتدى القندي بالسبوق أنه لا تتعدد جمعة تكون المعتمد هنا عدم ادراكها عرش (قوله ولو بالنسبة الخ) ارحم لقوله ولا في القيام الخ و (قوله الخ) علة العشر (قوله ورا الخ) أي في شرح ومن الجمعة عليه الخ (قوله بان اخرج نه سمالخ) فيه جعل الخروج من الجمعة وأغبرها على أهم من الخروج من امامتها والخروج من نفسها باذلة للقائدة وان كان المتبادر الثاني سم (قوله بنحو آخره) هذا قد يشمل مجردة بالخروج منها ان قلنا يخرج بها حتى لو تقدم واحد بنفسه أو اشارته أو اشارته القوم عند مجردة بالنسبة صاوية خليفه وقبسه نظر بل الوجه بقائه اقتداء بهم ونسبته بالخروج من الإمامة

(الخ) قدره أن نوه ذلك لا ينافي مع قوله فاته الجمعة (قوله وجوبا على المعتمد) وفي الأوزار جواز اوى الروض يذبح وجع سخنا الشهاب الملى بين الاوابين يعمل الجواز على ما اذا كانت الجمعة مستغنية أو غير واجبة عليه كالسافر والعبد والوجوب على ما اذا كانت لازمة فاحرامها واجب وهو محل قول الروضة في أواخر الباب الثاني من أن نعتله لا يصح ظهره قبل سلام الإمام اه ولو أدرك هذا المسبوق بعد صلاة الظهر جماعة يصلون الجمعة ثم أنه يصل معهم نهاية (قوله موافقة للإمام ولان الأساس الخ) قضية العلة الاولى التي اقتصر عليها الشنخان دون الثانية أنه ينوي في اقتداء المجتوعان وان علم ضيق الوقت بحيث لو فرض ان الامام تذكر ترك ركعتين فافى بركعة وعلم هو ذلك وأدركهم معه لا يمكنه الاتيان بالباقي فيعبر ولا مانع من ذلك (قوله فيدرك مع الجمعة) أي وان امتنع على القوم متابعتي تلك الركعة عليهم يتسلم معهم وذلك لأنه أدرك ركعتين من الجمعة في الساعة فمضى وجرد العبد في تلك الركعتان القوم باقون في القدر وسكنوا لم يسل القوم قبل فراغ الركعة فاحتجوا بالجمعة عليه ظاهر خلافها هو علة طلبة من انتفاه العبد قد يرنع لم يسل القوم قبل فراغ الركعة فاحتجوا بالجمعة عليه لأنه لم يدرك ركعته الاولى منها مع وجود العدد المتبرر الاعلى ما تقدم عن البيهقي أن يسلد فيحصل حصول الجمعة لثبته في هذه الركعة بالامام المختلفين سلام القوم فهو كالقندي بالسبوق (قوله بان اخرج نفسه عن الإمامة الخ) فيه جعل الخروج من امامتها والخروج من نفسها باذلة للقائدة وان كان المتبادر الثاني (قوله بنحو آخره) هذا قد يشمل مجردة بالخروج منها ان قلنا يخرج بها حتى لو تقدم واحد

(ينوي) وجوبا على المعتمد  
(في اقتداء المجتوعان) موافقة  
للإمام ولان الأساس لا يحصل  
بالسلام اذ قد يتذكر  
الامام ترك ركعتين فافى بركعة  
ويعلم المأموم ذلك فيدرك  
معه الجمعة وانما قلنا ويصل  
الى آخره لقوله لم ينجوز  
متابعة الامام في فعل السهو  
ولا في القيام لخامسة ولو  
بالنسبة للمسبوق فلا على  
أنه سهاو كن ومن الفرق بين  
الأساس هنا وفي المعذور  
(واذا اخرج الامام من الجمعة  
أغبرها) بان اخرج نفسه  
عن الإمامة بنحو آخره

أخرج عن الصلاة (حدث أو غيره) (٤٨٤) كرهنا كثيرا ولا يلبس أصلا (جزا الاستخفاف) للامام ولهم وهو أولى بل بعضهم في

عمره لا يزدي على ترك الامامة ابتداء فليست له سم وان تمنع الشول بظهور نحو التأخر في الفعل  
 المحسوس كالبدل الذي ادعى ثلثا ثم ادعى في غير المسجد (قوله أو غير) الى قوله وان خوف النهاية وانغي  
 الاقوله قالوا قول المتن (حدث) أي عدا وسهو نهاية (قوله كرهنا) أي وعاطي مقصد معنى (قوله  
 ولا يلبس) عطف على قول المتن يحدث الحق قول المتن (جزا الاستخفاف) أي قبل اتيانهم وركن نهاية  
 معنى (قوله وهو أولى) أي واستقلالهم أولى من استخلافه لان الحق في ذلك لهم من حينه للاستخلاف  
 أولى من عينه ولو تقدم واحد بنفسه لم معنى زاد النهاية ومقدمهم أولى من الان يكون رتبة اظاهر أنه أولى  
 من مقدمهم ومن مقدم الامام ولو قدم الامام واحد او تقدم آخر بنفسه كان مقدم الامام أولى اه قال  
 ع ش أي فبعد على المأمومين متابعة الاولى في جميع الصور المذكورة ويمنع عليهم الاقتداء بالآخر سواء  
 كان في الرخصة الاولى أو الثانية تعفى سم على المنهج فرع مقدم القوم أولى من مقدم الامام الا الامام  
 الراتب مقدمه أولى مز انتهى اه ع ش (قوله فيمن لم يتصل صلاته) وذلك في قصة أبي بكر ع ش  
 (قوله ومن فعل عراخ) عطف على قوله من فعل أبي بكر عراخ (قوله كذا قيل) وهو الاصح من نهاية (قوله  
 والا جمل) خلافا للنهاية واطار اطلاق المعنى جواز التقدم (قوله وان خوفه على نفسه) أي بان لم يدرك  
 الاولى على ما ياتي سم أي في شرح دونه في الاصح (قوله أن جعل الخلاف) لعله الا حق من ابن الاستاذ  
 سم (قوله ولو تركه) الى قوله كما يفهمه في النهاية يقول المعنى (قوله لم يلزمهم) أي الاختلاف بينهم فورا في  
 سم وانقسموا فرقتين حيث ذكرك فرقا استخلفوا واحد فيبقى الامتناع لان بعد تقدم الجماعة فليست له انتهى  
 أي ثم ان تقدمه على جميع الجماعة لم يلزمهم ما وان ترتب على ذلك ولو قل سم فبني الامتناع الم صرح به  
 الامام اعتبارا به ويجوز كذا في التحقيق والمجموع خلافا للامام وغيره ان تقدم اثنين فأكبر يصل كل جماعة  
 الا في الجمعة لامتناع تعددها ان ثبت بقوله الا في الجمعة الم صرح به في امتناع تعدد الجماعة فيها دون غيرهما قال  
 ما قاله من الامتناع هو الظاهر وان نظروا فيه شيئا الشورى اه ع ش أقول والامتناع انما يظهر في أولى  
 الجمعة دون ناهية بل فضيعة قول الشارح الا في اذ لو اتفق من فرادى الم يجوز التعدد في الثانية بقوله اصح (قوله  
 دون الثانية) أي فلا يلزمهم الاستخلاف لادراكهم مع الامام ركعتين ونهاية (قوله حيث ذكرك) أي حين اذ  
 كان خروج الامام من الجمعة في الثانية (قوله وقدم النسوة الم) أي في الجمعة كالموقفه هذا السباق سم  
 (قوله ولو قدم الامام الم) أي طلبته أن تقدم ع ش (قوله لم يلزمه التقدم) اعقده المعنى (قوله وله  
 احتمال بالازد) هو الوجه حيث ظن التواكل أو شك م اه سم عبارة النهاية وهو الاوجه حيث ظن  
 على ظنه ذلك أي التواكل اه (قوله ولا عبرة) الى قوله ولو فعله بعضهم في النهاية يقول المعنى الا قوله ولو قولنا  
 الى والا (قوله ولا عبرة الم) عبارة النهاية تقول المعنى ولا يستخلف الامم يصلح للامامة لا امر أو لا مشكلا للرجال  
 بنفسه وأشارته أو إشارة القوم عند مجرد النقصا عطفه عطفه نظر بل الوجه بقا اقتداهم به ونية الخروج  
 من الامامة بغير هذا لا يزيد على ترك الامامة ابتداء فليست له (قوله في المتن يحدث أو غيره) يدخل في الغير  
 تمام صلاة الامام أخذ من قولهم واللفظ للروض وشرحه لولا أن السبوق أو من صلاته أطول من صلاة  
 الامام ان يستخفوا من يتهم لم يجوز الا في غير الجمعة اه (قوله ويجوز أن يتقدم واحد بنفسه وان خوف  
 على نفسه) أي بان لم يدرك الاولى على ما ياتي (قوله لان الظاهر ان جعل الخلاف) لعله الا حق من ابن  
 الاستاذ (قوله لم يلزمهم في ألاها) لو اتفقوا فرقتين حيث ذكرك فرقا استخلفوا واحد فيبقى الامتناع لان  
 فيه تعدد الجماعة فليست له (قوله وقدم النسوة) أي في الجمعة كالموقفه هذا السباق (قوله وله  
 احتمال بالازد) هو الوجه حيث ظن التواكل أو شك م لا يقال ترجيح هذا الاحتمال بنا في قوله  
 السابق والأوجه كما يستفاد من شرح العياض الم لا نقول الاختلاف في الرخصة الاولى لاستزاج تعف بنات الجمعة  
 على الخليفة كما يعلم مما ساق في قوله ثم ان كان أدرك الاولى تحت جمعهم (قوله وهو وجه) هو الوجه حيث

الاطهر لان الصلاة  
 بامامين على التعاقب سابقة  
 كما صرح فعل أبي بكر ثم  
 التي على الله عليه وسلم في  
 مرضه الذي مات فيه قالوا  
 واذا جاز هذا فمن لم يتصل  
 صلاته في من بطلت الاولى  
 لضرورة الى الخروج  
 منها واحتجاجهم الى الامام  
 ومن فعل عمر لم يطق ثم  
 عبد الرحمن بن عوف رضي  
 الله عنه ما يجوز أن يتقدم  
 واحد بنفسه وان خوفه على  
 نفسه الجمعة لان التقدم  
 مطلوب في الجملة فتدبره  
 كذا قيل والأوجه كما بينته  
 في شرح العياض الم لا يجوز  
 له ذلك بل وان تقدم الامام  
 لان الظاهر أن حصل  
 الخلاف في وجوب امثاله  
 اذا لم يرتب عليه فسوات  
 الجمعة ولو تركه الامام ولم  
 يتقدم أحد في الجمعة منهم  
 في ألاها فقط لغير من  
 اشترط الجماعة فيها دون  
 الثانية فلو أتم الرجال حيث ذكرك  
 منفردين وقدم النسوة امرأته  
 منهن جاز كما يفهمه تعبير  
 الروضة بصلاحة المتقدم  
 لامامة القوم أي الذين  
 يتقدمون وان لم يصلح لامامة  
 الجماعة لو اتفق من فرادى  
 جاز فالجماعة أولى ولو قدم  
 الامام أو المأمومون قبل  
 فراغ الاولى واحد لم يلزمهم  
 التقدم على ما بينه من  
 الاستاذ وله استحسان للزوم

للازد في التواكل وهو محتمل ولا عبرة بتقدمه ان لا تضع امامتهم كرامة فلا يتصل صلاتهم الا ان اقتدوا به وانما يجوز ولم  
 الاختلاف أو التقدم

ولم يتعرض له المصنف هنا كتفا بما قدمه في صلاة الجمعة اهـ (قوله قبل ان ينفردوا بالخ) أي وقبل  
مضي زمن يسرع ركعا عش (قوله ولو توليا) نقله عرش عن الزبدي وأقره (قوله والاه) أي بان انفرادوا  
وركن سم عبارة النهاية ما اذا انفردوا كان فانه يمنع الاختلاف بعده كبقائه عن الامام أو أوجبت ما تمتع  
الاختلاف أتم التورم صلاتهم فرادى ان كان الحديث في غير الجمعة كان فيها تقدم اهـ قال عرش  
قوله مر اما اذا انفردوا كل واحد له ما لو طال الزمن وهم مسكوت بقدر مضي ذكره وقوله مر فانه تمتع  
الاختلاف بعده أي ان كان ذلك في الركعة الثانية أو فرادى أو في الأولى استأنفوا الجمعة وقوله مر  
وحدث ما تمتع الاختلاف أي بان طال الفصل وقوله مر فيقدم وهو أنه يطل الصلاة في الركعة الأولى  
ويؤخرها فرادى ان كان في الركعة الثانية اهـ عرش (قوله مطلقا) سواء جددوا ابتداء أم لا أخذوا  
بما بعده وسواء انفردوا في الركعة الأولى أو في الثانية كإليه من سم (قوله ولو فعله بعضهم) أي بان انفراد  
وركن قبل الاختلاف و (قوله والابلط) محله كغيره يظهر ان كان الانفراد في الركعة الأولى فان كان في  
الثانية بقيت الجمعة كإليه ملام الأوزار واما جواز اقتداءهم به بعد ذلك الانفراد في الثانية فيصحت  
ان يجري فيه ما قاله في المسبوقين وقد قالوا ليس للمسبوقين في الجمعة ان يستقلوا من بينهم فانه كإشياء  
جسدية بعد أخرى ويحتمل ان يفرق بان الانفراد صير الاقتداء جديدا وبما تقر يظهر جمعة شمول قوله  
والامتنع في الجمعة مطلقا لما اذا وقع الانفراد في الركعة الأولى أي لبطان صلاتهم حيث دلت اذا وقع  
في الثانية على ما تقدم أن تعلم أنه يجري فيه ما قاله في المسبوقين فليست بان الواجب عدم حرمانه سم (قوله  
والابلط) أي خصوص الجمعة الصلاة كإقتداءهم بغيره يصري (قوله مادام اماما) أي ولو صوره على ما تقدم  
من سم (قوله استخلافه) تنازع فيه الفعلان (قوله بخلاف ما اذا أخرج نفسه الخ) أي حيا بنحو ما ذكر  
تقدم (قوله هو) إلى قوله أمانته في النهاية وما يغني قول المتن (قبل حديثه) يخبره أن يقال أو بعد حديثه قبل  
تيسلا ليعتاد الاقتداء بالحدث عند ما يجل حديثه فاذا أدرك معه الأولى تبيين حديثه وخرج مع  
استخلافه وادبو به التعليل المذكور والذليل في استخلافه في إنشاء جمعة بعد أخرى ولا فصل الظهور  
قبل فواتها يمكن ادخال ذلك في عبارة المصنف بان رادالا مقتديا به قبل تبيين حديثه فليست قل أم عرض  
غلب على ظننا التواكل مر (قوله والاه) أي بان انفرادوا بركن (قوله ولو فعله بعضهم) بان انفراد ركن  
قبل الاختلاف (قوله والابلط) محله كغيره يظهر ان كان الانفراد في الركعة الأولى فان كان في الثانية  
بقيت الجمعة ولها قال في الأوزار ما فيه الشافعي من شرط الاختلاف أن يقدم على قرب فان فصولا كما  
على الانفراد امتنع التقدم والاتباع ولو كان هذا في الركعة الأولى من الجمعة بطلت انتهى أي بطلت  
بالانفراد بالركن ومفهوم ذلك عدم البطان بذلك الانفراد في الركعة الأولى مطلقا وأما جواز اقتداءهم به بعد  
ذلك الانفراد فيها أي في الثانية فيصحت أن يجري فيه ما قاله في المسبوقين وقد قالوا ليس للمسبوقين  
في الجمعة ان يستقلوا من بينهم وعلى ما به كإشياء جمعة بعد أخرى فانه في شرح الرضوي وكانهم أرادوا  
بالإشياء ما بين الحقيق والخيال أي أذليس فيجاء اذا كان الخليفة بينهم إنشاء جمعة وانما فيه ما يشبهه صور على  
أن بعضهم قال بالجواز في هذه الحالة اهـ فقال فيما نحن فيه اذا قدموا واحدا منهم امتنع الاعلى قول  
العضد المذكور وعليه ينبغي وجوب تيسلا الاقتداء لان الانفراد بالركن قطع حكم الاقتداء السابق  
وحديثه لا يلزم الخليفة مراعاة تنظيم الامام فليست له بوجبه ان يفرق بان الانفراد صير الاقتداء جديدا وبما  
تقرر يظهر جمعة شمول قوله والامتنع في الجمعة مطلقا لما اذا وقع ذلك في الركعة الأولى أي لبطان صلاتهم  
حيث دلت كما اذا وقع في الثانية لا على قول البعض المذكور في تلك الصورة على ما تقدم وما قوله ولا  
بطلت فهو خاص بما اذا وقع ذلك في الأولى بخلاف ما اذا وقع في الثانية بلكت منع الاختلاف الاعلى ذلك  
القول في تلك الصورة على نظر في خبره انما هي في الموضع فليست قل فان الواجب عدم جريانه (قوله في المتن  
الاقتديا به قبل حديثه) يخبره أن يقال أو بعد حديثه قبل تيسلا ليعتاد الاقتداء بالحدث عند الجلس حديثه

قبل أن ينفردوا بركن  
ولو لو لم يستعمل ما اقتضاه  
اطلاقهم والامتنع في الجمعة  
مطلقا وفي غيرها بغير تجديد  
نية اقتداء به ولو فعله بعضهم  
ففي غيرها يحتاج من فعله  
نية دون من لم يفعله وفيها  
ان كان غير الغاطلين أو بعين  
يقين والابلط كغيره يظهر  
وأفهم تيسلا الاختلاف  
على خروجها انه لا يجوز له  
الاختلاف قبل الخروج  
وبه صرح الشافعي في باب  
صلاة المسافر نقله عن المحامي  
وغیره واما راد كغيره يظهر  
انه مادام اماما لا يجوز ولا  
يصح استخلافه لغيره بخلاف  
ما اذا أخرج نفسه من  
الامام فانه يجوز استخلافه  
وان لم يكن له عذر لقولهم  
السابق أنفا واذيل هذا  
الى خروج قول أبي محمد في  
حضر امام أكسل جائز  
استخلافه مراده ان أخرج  
نفسه عن الامامة وحديثه  
لا يقتضي بالأكسل (ولا  
يستخاف) هو أنهم (الجمعة  
الاقتديا به قبل حديثه) ولا  
يتقدم فيها أحد بنفسه

ذلك سم **قوله** كذلك أي مقتديا بالامام قبل نحو حديثه **قوله** لا نفيها **الح** يعني في اختلاف غير  
المقتدى **انشاء** جمعة بعد أخرى أي أن نوى الخليفة الجمعة **أو** فصل الظهر **الح** أي أن نوى الظهر سم  
**قوله** وكل منها ممتنع أي قتل صلته وإذا بطلت جمعة وظهر أيقنت بطلانها وظهر أن جمعة إذا كان بها حال  
الحكم بطلت صلاتهم إن اقتدوا به مع علمهم بطلان صلاته نعم إن كان من لا تلزمه الجمعة ونوى غيرها حثت  
صلاته وحيث حثت صلاته ولو بطلت واقتدوا به فإن كان في الأولى لم تصح ظهر العدم قوت الجمعة ولا جمعة لانهم  
لم يدركوا منها كاعتهم مع استغنائهم عن الاقتداء به بتقدم واحد منهم أو في الثانية أي نحوها جمعة حثت  
الروض وتبعه في جمعة الشارح في شرح العباب سم وكذا تتبعه النهاية في قوله نعم إن كان من لا تلزمه **الح**  
قال عش قوله مر وحيث حثت صلاته أي غير المقتدى وقوله مر ولو بطلت أي وكذلك في غير الجمعة  
سأهلا هو من تلزمه الجمعة فإن صلاته تقع بطلانها مطلقا وقوله أو في الثانية أي نحوها جمعة قضيت صحة القدوة وبه  
أنه يخالف القول بالصف ولا يستخالف الجمعة في فعل المراد أي نحوها جمعة فرادى فلم يرجع عش وتقدم  
عن سم والنهيات ما وافقه وقد صرح بذلك قول المغني وإذا لم يجز الاستخلاف أتم القوم صلاتهم فرادى  
إن كان أحد ثبت في غير الجمعة أو في المكان في الركنة الثانية فإن وقع في الأولى منها فصح ونحو الظاهر **الح** أه لكن  
قوله فيتم بظاهر العلم فيمن لم تلزمه الجمعة وفيها الذنوح الوقت والاختلاف ما تقدم في الشرح وعن الاسني  
والاعراب أنها بتعبارة عش فإن كان أي اقتدوا بهم بغير المقتدى لأن نوى غير الجمعة في الأولى لم تصح  
صلاتهم ظهر الأمكان فعل الجمعة باستغنائه ولا جمعة لانهم صاروا منفردين بطلان صلاة الامام سم على  
المنهج **أه** **قوله** ذلك أي الاحرام بالجمعة **قوله** لا لا في مطلقا أي من أي صلاة كانت **قوله** أما غيرها  
أي غير الجمعة فلا يشرط في ذلك أي كون الخليفة مقتديا بالامام قبل حديثه نهاية **قوله** أو في الثانية **الح** الغرب  
أي أو أن تأتيها سم **قوله** لأنه حينئذ يحتاج للقيام **الح** قضية هذا التعليل أنه لو كان موافقاهم كان حصر  
جماعتهم ثابتا متغيرا أو خيرة فاقترنوا به فهاجم بطلت صلاته فاستخافوا فقالهم جازوه بظاهر وأطلقهم  
المنع سوى على الغالب يجوز كل الجموع استخلاف اثنين فذكر بصلي كل بطلتة والاولى الاقتصار على  
فأذا أدرك معه الا في ثلاث تبيين حديثه وخروج مع اختلاف هذا يؤيد التعليل المذكور وأدلى في  
استخلافه حينئذ انشاء جمعة بعد أخرى ولا فعل الظهر قبل فوالله لو تمكن ادخال ذلك في عبارة الخلف بان راد  
الاقتداء به قبل تبيين حديثه فليست تأمل فلم أر من تعرض لذلك والله أعلم **قوله** لا نفيها يعني في اختلاف غير  
المقتدى انشاء جمعة بعد أخرى **الح** أي قتل صلته قال في شرح الروض وإذا بطلت جمعة ظهر أيقنت بطلان  
وظاهر أن عمله إذا كان ساهلا لا يحكم بطلت صلاتهم إن اقتدوا به مع علمهم بطلان صلاته نعم إن كان من  
لا تلزمه الجمعة ونوى غيرها حثت صلاته وحيث حثت صلاته ولو بطلت واقتدوا به فإن كان في الأولى لم تصح ظهر  
علمهم قوت الجمعة ولا جمعة لانهم لم يدركوا منها كاعتهم مع استغنائهم عن الاقتداء به بتقدم واحد منهم أو في الثانية أي نحوها جمعة حثت  
الامام مع استغنائهم عن الاقتداء به بتقدم واحد منهم أو في الثانية أي نحوها جمعة حثت  
في شرح العباب وأعلم أنهم قالوا ليس الحمد - بوقين في الجمعة إن يستخلفوا من بينهم وعلموا به لا تنشأ جمعة  
بعد أخرى قال في شرح الروض وكانهم أرادوا بالانشاء ما بين الحقيق والمجازي **الح** كلامه الأسطر في الحاشية  
الأخرى وقضية هذا الذي علوا به الجواز إن كان الخليفة ممن لا تلزمه الجمعة ونوى الظهر وهو نظير ما تقرر في  
غير المسبوقين من لا تلزمه في الثانية ونوى غيرها وحينئذ نسوي المستثنى في جواز ما ذكره والأشكال  
أحداهما بالأخرى بل ينشئ الجواز في هذه أيضا إذا كان ممن تلزمه وكان ساهلا لا يحكم بطلت صلاته فلا  
يكتفي أن لم يشكل فيها التعليل بطلانها إذا كان ساهلا حثت كان متمكنا من الجمعة ولو اقتداه به في استخلاف  
من المقتدين فليست تأمل **قوله** لا نفيها انشاء جمعة بعد أخرى أي أن نوى الخليفة الجمعة **قوله** أو فصل  
أي أن نوى الظهر **قوله** أو في الثانية **الح** الغرب قياس قوله السابق بخلاف نأيتها وقوله الاسني لأنه حينئذ **الح**  
إن راد أو تأتيها **قوله** لأنه حينئذ يحتاج للقيام **الح** وقضية التعليل أنه لو كان موافقاهم كان حصر

الآن كان كذلك لأن فيه  
انشاء جمعة بعد أخرى أو  
فعل الظهر قبل فوالله لو تمكن  
وكل منها ممتنع وإنما  
اغتر فرادى في المسبوق  
لأنه تابع لا منسئ لما غيرها  
فلا يشرط في ذلك بل  
الشرط في غير المقتدى به  
قبل نحو حديثه أن لا يخالف  
الامام في ترتيب صلاته  
كلا في مطلقا أو في الثانية  
الزبانية بخلاف نأيتها أو  
وابعتها أو في الثانية **الح** الغرب  
حدث لم يجدوا نسبا لاقتداء  
به لأنه حينئذ يحتاج للقيام  
وهم لا يقدرون على مقتداه قبل  
ذلك فيجوز استخلافه

واحد ولو بطلت صلاة الخلق بغير استخلاف ثالث وهكذا وعلى الجميع مراعاة ترتيبه لالة الامام الاصلى  
 نهايه ومضى قال ع ش قوله مر فاستخلفوا ثانياً وهو غير معتد به وقوله ويجوز كذا المجموع  
 استخلاف اثنين الخ فظاهره ولو لم يجز لم يفتن من تعدد الجمع حقيقة أو حكماً في كلام سم  
 ما يصح بالمتم في هذا بخصوص بغير الجمعة ع ش أقول وهذا ظاهر فيها اذا كان الاستخلاف في الاولى  
 وما اذا كان في الثانية فلا مشأراً بأن سم خص المنع بالى الجمعة لانه (قوله مطلقاً) أى سواء اختلف  
 امامه في ترتيب صلاته أم لا لقول المتن (ولا بشرط الخ) أى في جواز الاستخلاف في الجمعة بما يقتضى (قوله أى  
 الخليفة الخ) عبارة التباين والمضى أى المقتضى اه (قوله لانه) الى قوله على ما حوز به في النهاية لا قوله  
 وان زاد الى لان من لم يسمع وكذا في المنع الا قوله فان قلت الى وامن لم يسمع (قوله قاموا مقامهم) أى قام  
 غير السامع بمن مقام السامع (قوله كاسر) أى في بحث الانقضاء (قوله ولا بشرط الخ) عبارة النهاية  
 والخمسى واحترز بقوله حضر الخطبة بسماعها فغير مشروط بزمانها كما صرح به الزرقى اه قل ع ش  
 قوله مر عن سماعها الخ فظاهره وان بعد بحثنا لوقى لم يسمع وهو غير مراد اه (قوله ولو استخلف الخ)  
 عبارة التباين والمضى ويجوز له الاستخلاف في اثناعا الخطبة بين الخطبة والصلاة بشرط كون الخطبة في  
 الثانية بشرط الخطبة بسماعها والبعض الفائت في الاولى اذ من لم يسمع ليس من أهل الجمعة كما يصير غير  
 السامع من أهلها اذا دخل في الصلاة نزل السماع هناك ثم لا يقتضيه اه (قوله قبل الصلاة) أى بين  
 الخطبة والصلاة نهايه (قوله اشترط سماعها لها) محل هذا الاشتراط حيث كان الخطبة بنوى الجمعة فاستخلاف  
 ما لو كان بنوى الظهر مثلا فلا بشرط سماعه ولا حضوره ع ش (قوله وان زاد على الاربعين الخ) هذا  
 وجب تقدير قول المصنف كغيره السابق وتصح خلف العبد والمضى والمسافر في الاظهر اذ اتم العدد بغيره بما  
 اذا سمع المذكورون الخطبة اذا كانوا غير الخطيب وبذلك تسهر عبارة السؤال الا فى انفا واصل الكلام  
 فمن نوى الجمعة وفى شرح مر أى والخطيب ولو استخلفه من يصلى بهم ولم يكن يسمع الخطبة من لا تلتزمه  
 الجمعة ونوى غير الجمعة بغير اه ويستفاد من هذا الكلام ونحوه أن شرط امام الجمعة التنازى لها ان يكون  
 يسمع الخطبة وان زاد على الاربعين وكان من لا تلتزمه قد بحثت بذلك مع مر فاعترف بافادته هذا الكلام  
 ذلك لكن استغفر به ووقف فيه سم (قوله بغير السامع) ثم حيث اعتقدت للمبادىء من وجب على  
 غيرهم الاقتداء بامامهم للتنازى انفرادهم بامامهم الى انشاء جمعة بعد أخرى بدون سماعه ليس فان لم يتفق  
 لهم اقتداء به فانهم الجمعة وبعز ذلك الامام المبادىء على تنويع الجمعة على أهل البلد ع ش (قوله زاد)  
 أى على الاربعين ع ش (قوله فى الفرق) أى بينه وبين الكامل الذى لم يسمع سم وع ش (قوله من  
 أهلها) أى الجمعة (قوله وطلان صلاته) أى فى حق الحديث (أو نقصها) أى فى حق المضى وهذا يقتضى  
 أن الضمير زاد لكل من الحديث والمضى ع ش (قوله ولا فى الظاهر) عطف على مقدس أى لا تبغوا ولا فى

جاء فى نائيتهم مراداً أو أخرته فاعتدوا به فيما ثبت بطلت صلاته فاستخلفوا فقالهم أى غير معتد به حاز  
 وهو ظاهر وأطلاهم المنع جرى على القالب شرح مر (قوله لانه يلزم مراعاة نظم صلاة الامام) قيد بل  
 على انه لو استخلف من لم يقتد به قبل حدثه لم يلزم مراعاة نظم صلاته لكن تقدم ان شرطه ان لا يخالف الامام  
 فى النظم (قوله وان زاد على الاربعين) هذا وجب تقدير قول المصنف كغيره السابق وتصح خلف العبد  
 والدين والمسافر في الاظهر اذ اتم العدد بغيره بما اذا سمع المذكورون الخطبة اذا كانوا غير الخطيب وبذلك  
 تسهر عبارة السؤال الا فى انفا واصل الكلام فمن نوى الجمعة ولو استخلفه من يصلى بهم ولم يكن يسمع الخطبة  
 من لا تلتزمه الجمعة ونوى غير الجمعة بأخذها شرح مر ويستفاد من هذا الكلام ونحوه ان شرط  
 امام الجمعة التنازى لها ان يكون يسمع الخطبة وان زاد على الاربعين وكان من لا تلتزمه قد بحثت بذلك مع مر  
 فاعترف بافادته هذا الكلام ذلك لكن استغفر به ووقف فيه (قوله فى الفرق) أى بينه وبين الكامل الذى  
 لم يسمع (قوله واملأ من يسمع الخ) فان أسمى عليه فى اثناعا الخطبة لتنع الاستخلاف كما يحتمل في المجموع

مطلقا ويجوز الاستغفار في الخطبة (٤٨٨) من جمع ما مضى من أركانها دون غيرهم على محورية في شرح الإرشاد (ثم) إذا استغفر واحدا

الظاهر كودي (قوله مطلقا) أي زاد على الأربع أم لا (قوله ويجوز) الاستغفار (الخ) ثم أن أعني عليه في  
أنها الخطبة متبع الاستغفار فيها يفرق بينه وبين الحديث بأن المعنى عليه يخرج عن الأهلية بالكلية  
بخلاف الحديث بما يتوهم في صحته شروط الخطبة عن الاعياب اعتماد الفرق وعن سم فوجه  
(قوله في الخطبة) أي في أثناءها نهاية (قوله دون غيره) أي غير من لم يسعه (قوله إذا استغفر) إلى قوله وأن  
أدرك معني النهاية والمعنى قول المتن (أن كان (الخ) أي الخليفة نهاية (قوله وأن بطلت (الخ) يعلم منه أنه ليس  
المراد بأدراك الركعة أن يكون معتد بها كمالها بل المدعى على كونه اقتدى بالامام قبل قول الفرائد كوع  
على المأموم بأن اقتدى به في القيام وان بطلت صلاة الامام قبل ركوعه وأقتدى به في الركوع وركع معه وان  
بطلت صلاة الامام بعد ذلك عش وسم أي بعد الركوع وطما أئتمت محلي (قوله وأن استغفر فيها) أي  
كان استغفر في اعتداله نهاية ومعنى عش وسم أي وقد اقتدى به بعد الركوع وأقضى ولم يدرك ما يتقدم أنه معني  
أدركه قبل فوات الركوع صحت الجمعة عش قول المتن (فتم له دونه (الخ) وظاهره لا يشترط أن يكون  
زاد على الأربعين والأفلا تصح جمعهم كلبه عليه الفتى لهذا من القري نهاية ومعني (قوله فيهما اطهرا)  
(فرع) كما مسروق فوجدا الامام قد خرج من الصلاة وانفرد القوم بالركعة ولم يستغفروا فهل له الآن الشروع  
في الطهارة لا يمكنه ذلك الجعل صبرا ويجب الصبر على سلامهم أو يجب أن يقتدى بأول واحد منهم ويحصل له  
الجمعة الظاهر لا يخبرهم فأتى به شيئا صحيح سم على المنهج لكن تقدم للشرح مرمو يصح ركعتين وسواء أتى  
قوله مرمو لكن قبله قول الخ مالم يشير إليه عش وقوله ثم أتى في الشرح بما وافقه (قوله قال البغوي  
شعبا جمع (الخ) هذا هو الظاهر معني ونهاية (قوله قد صرح (الخ) أي في أول الفصل وهذا لتبديل لقوله فتمت  
ظهر الخ قوله ما ينبغي (قوله أن العتمة لا بد (الخ) فعلى مقابلة العتمة قول البغوي وهو أنه بعد (قوله من  
بقائه) أي السبوق (مع) أي الامام (قوله وفارق (الخ) رد دليله مقابل الأصح عبارة الغني، النهاية والثاني  
أنها تتم له أيضا لا يصح ركعتين الجمعة في جماعة فاشبهه السبوق فباب الأول بأن المأموم يمكن جعله تعالى الامام  
والخليفة تمام (الخ) اه (قوله اقتدى به) أي بالخليفة أو بالامام (قوله أنه) أي الخليفة (قوله مطلقا) أي أدرك  
ركعة مع الامام أولا (قوله لبقاه كونه مأموما حكا) يؤخذ منه أنه لو استغفر في غير الجمعة من غير المعتد  
بشرطه لا يصح صلاة الخليفة جماعة لان في الامامة وهو ظاهر سم (قوله ولم يصح) أي في قول المتن وتصح  
خلف العبد والصبي الخ (قوله أن تصح (الخ) بيان لما صرح (قوله من لا تزعم) مفهومه أنها تصح خلف  
القيم غير المستوطن وان لم يزد على الأربع لانها تزعمه ورد عليه أن شرطها أن يكون مستوطنا سم (قوله وان  
العد (الخ) مرمو هذا في شرح الرابع الجماعة (قوله ان فرض ما هنا) أي تمام الجمعة للجمع أو للمأموم فقط  
واقصر عش على الثاني (قوله وأنه حسن لم الخليفة (الخ) هذا بخلاف قضية الاقتناء التي سم (قوله والا  
لم يصح (الخ) بل ينبغي أي كافي النهاية والغني أن لا تحصل لهم الجمعة كان الاستغفار في الركعة الأولى بان  
ويقر بينه وبين الحديث بأن المعنى عليه يخرج عن الأهلية بالكلية بخلاف الحديث بليل بمحنته غير  
الجمعة من شرط مرمو (قوله وان بطلت فيها إذا أدركه (الخ) أي أو بطلت فيها إذا أدركه في الركوع قبل  
الصبر كذا هو ظاهر هذه العبارة (قوله وان استغفر فيها) أي بان استغفر بعد الركوع (قوله في المتن  
فتمت لهم دونه) هلا تخله أيضا كسفة يادرا كه أولاه في جماعة وجوابه قوله وفارق (الخ) (قوله قد صرح  
المعتد (الخ) فعلى مقابلة العتمة قول البغوي وهو العتمة (قوله لبقاه كونه مأموما حكا) لا يزال صار اماما  
حكم القيام مقام الامام (قوله لبقاه كونه مأموما حكا) يؤخذ منه أنه لو استغفر في غير الجمعة من غير المعتد  
بشرطه لا يصح صلاة الخليفة جماعة لان في الامامة وهو ظاهر (قوله من لا تزعم) مفهومه أنها تصح  
خلف القيم غير المستوطن وان لم يزد على الأربع لانها تزعمه ورد عليه أن شرطها أن يكون مستوطنا  
(قوله وأنه حسن لم الخليفة الطهر اشترط (الخ) هذا بخلاف قضية الاقتناء التي سم (قوله والا لم يصح اقتداؤها

وتقدم بنفسه في الجمعة  
(ان كان أدرك) الامام في  
قبل أو ركوع الركعة  
(الأولى) وان بطلت فيها  
إذا أدركه في القيام صلاة  
الامام قبل ركوعها (ثم)  
جمعهم) أي الخليفة  
والمأمومين لانه صار قائما  
مقامه (والا) يدرك ذلك  
وان استغفر فيها (فتمت)  
الجمعة (لهم دونه في الأصح)  
لانها كغير ركعة كاملة مع  
الامام بخلافه فيهما اطهرا  
وان أدرك معه ركوع  
الثانية وصحودها كما أفهمه  
كلام الشافعي وغيرهما  
وان قال البغوي ينمها  
حجة لانه صلى مع الامام ركعة  
قد صرح أن المعتد انه لا بد  
من بقائه معه إلى أن يسلم  
وفارق هذا الخليفة تسبوقا  
اقتدى به باله تابع والخليفة  
امام لا يمكن جعله تابع لهم  
وحدث بعضهم أنه معني أدرك  
ركعتهم تزعمه نسبة الامامة  
والا لزعمه فطر لانه ليس  
امام لمن ركع جهلا لا وجه  
انه لا لزعمه في الامامة مطلقا  
لبقاء كونه مأموما حكا  
لأنه يلزم على نظم الامام  
الأول (تنبيه) يؤخذ  
من قوله لم من هنا بعض  
المسائل ويصريح أنها لا تصح  
خلف من لا تزعمه لان زاد  
على الأربعين وان العدد  
يقول مشروط إلى السلاسل  
فرض ما هنا إذا كان الامام

وأدعى إلى الأربعين لانه إذا كان منهم بطلت بخروجه نقص العدد وانما حيث لم الخليفة الطهر اشترط أن يكون زائدا على الأربعين والامام يصح اقتداؤهم به





(وأشار) الخلفه عند بيان ترتيبهم بعد نبذ ذلك لغير متصل أو غيره فليقرأ ما من أن أحرم على يسار الامام من له ولغيره من مصل أو غيره نحو ربه الى الدين وظاهر المتن وغيره نبذ اشارته وان علم أن من وراءه لا يخفى ذلك عليهم ووجهه عليه فهو جماعهم قد يشكون أو ينظرون سهوهم اليهم لبقاؤهم وتجب ان تحسن خروج (٩٠) الوقت والى بكره (أو ينظر) واسلامه ليسلوا معه وهو الافضل ثم يعرج الى ما بقى عليه من ركعة

ان أدرك الجمعة بناء على ما مر من البغى أو ثلاث ان لم يدركها وقوله لبقاؤه أو ينتظر واحتمل أن يكون من جملة ما يشير اليه وعطه ففهم التغيير من الاشارة فكأن لا يخفى ويحتمل أن يكون بيان الحكم المترتب عليها فلا اعتراض عليه خلافا لجيع وقضية المتن عدم صحة اختلاف قسمين بوجاهل ينظم صلاة الامام ببعضه في الروضة لكن يرجح التحقيق الحصة واعتمد الاسنوي وغيره وعليه فمراقبين شافعه فان هو بالقيام قام والا فعدوى في رابعة اذا هو بما يقوم فبعد تشهد معهم ثم يقوم فان قاموا معه علم أنها تأنبهم والا علم أنها آخرتهم ولا ينافي هذا ما مر في سهو السهو أنه لا يرجع لقول الغير ولا لفعله وان كرر ثلاث هذا مستثنى لغيره وقد وقف العلم بالنظم عليهم أي الصلاة فلا ينافي أنه اعتما دتغير ثقة غيرهم و اشارته كافي المصوم عن البغى وأقره قال عنه كالأخبار الامام أي الذي بطلت صلته ان السابق من صلته كذا فله اعتما دتغيره اتفاقا (ولا يلزمهم استئنافه) نسبة القدوة بالمتقدم غيره أو بنفسه في المجعوت غيرها كاقضاه كلام الحادى وغيره لكن الذي يحتمل الاخرى واقضاه كلام الشافعي وغيرهما أنه لم يفتحه الامام منهم استئنافا والذي يقضاه الاول ان الزامهم له الجري على نظم الامام مطلقا صرح في انه تابع له ومتردد بينهما ولا كان كذا لم يفتحه الاقدم له النيابة كجمله ولا فرق في غير ما بين من اقتدى به قبله ورجوع من يقتدبه

بالمقام بالمتقدم غيره أو بنفسه في المجعوت غيرها كاقضاه كلام الحادى وغيره لكن الذي يحتمل الاخرى واقضاه كلام الشافعي وغيرهما أنه لم يفتحه الامام منهم استئنافا والذي يقضاه الاول ان الزامهم له الجري على نظم الامام مطلقا صرح في انه تابع له ومتردد بينهما ولا كان كذا لم يفتحه الاقدم له النيابة كجمله ولا فرق في غير ما بين من اقتدى به قبله ورجوع من يقتدبه

ورأى ج من الوجوب ظاهر وموافق لقول المصنف وراى المسوق الخ اه (قوله) وأشار الخلفه الخ) أى بعد تشهد عند قيامه بها بنزاد المعنى وله أن يقدم من يسلمهم كل ذكره العمري ثم يقوم اه (قوله) من له أى الامام (قوله) وعليه الخ) أى على هذا الظاهر والآخر الاسك وجهه قول المتن (لبقاؤه) أى لبقاؤه المتقدمين بعد اشارته وغايتهما يفعلون بعده أن يفارقوه باليقين يسلموا أو ينتظروا واسلامهم معنى (قوله) وتجب الخ) أى قوله ولا ينافي في النهاية الا قوله بناء على ما مر من البغى وقوله يحتمل ان يبين الله كذا في المعنى الا قوله وفي الرابعة الخ (قوله) وتجب الخ) أى فيما اذا كانت جمعة كجمله ظاهر ورشدى (قوله) لم تكره الخ) أى المارقة (قوله) وهو الخ) أى الانتظار (قوله) ويحتمل الخ) اقتصر عليه النهاية والمعنى (قوله) بيان الحكم الخ) عبارة أنها يتوقل المصنف لبقاؤه الخ قال الشارح عليه غائبة فلاشارة إلى كونها خفية قد تفهم وقد لا حيث فهمت فغائبة التغيير بينهما والغرض من ذلك دفع ما اعترض به على المصنف من أن التغيير المذكور فيه غير مفهوم من اشارة المصلى خصوصاً مع الاستدبار وذكره الجماعة بينا وشمالا وخلفا اه (قوله) لكن يرجح الخ) حقيقة الصفة وهو الاعتماد معني ونهاية (قوله) واعتمد الاسنوي الخ) وأقرب به شخصاً الشهاب الرملى سم (قوله) وفي الرابعة الخ) ومنها الثلاث فيما يظهر (قوله) ولا ينافي الخ) عبارة المعنى والنهاية قال بعضهم وفي هذا دليل على جواز التقليد في الركعات ويكون محل المنع اذا اعتقد شيئا آخر انتهى وهذا ممنوع فان هذا ليس تقليدا في الركعات اه أى فلا يقال كيف يرجع الى فعل غيره عـش (قوله) لان هذا مستثنى الخ) قد يقال لاحتمال ذلك لان المتن المتعرج عـش وغيره فيما يتعلق بصلاته لا فيما يتعلق بغيره سم (قوله) عليهم الخ) أى المأمومين (قوله) قال عنه الخ) أى قال المصنف في الجموع عن البغى و (قوله) كما قالوا غيره الخ) مقول قال قول المتن (ولا يلزمهم) أى المتقدمين (استئناف القدوة) ويجوز التخصيص أى لنية القدوة ولو ينفى أن يكون مكره والانه لا ينافي اثناء الصلاة سم على المنهية أقول قد يقال بعدم الكراهة لانهم معذورون بأحوالهم الاول فطر والبطلان لا دخل لهم فيه ومعصون أن النية بالقلب فلو تغفلوا بها بطلت صلاتهم عـش وأقول بل الظاهر ما ينافي في الشارح من نذب التخصيص (قوله) بالمتقدم الخ) الى قوله ولا فرق في النهاية والمعنى (قوله) غيره الخ) أى من الامام أو القوم سم (قوله) مطلقا الخ) أى تقدم بنفسه أو غيره (قوله) ولا فرق الخ) ولو أراد السيقون أو من صلته أطول من صلته الامام أن يستخفوا ومن يتم لهم لم يجز الا في غير الجمعة اذا لم ينافي في غير ما بطلت فيها الممارسة لا ينشأ جمعة بعد أخرى ولو صوره معنى لا زالها إلى قال الناسرى ويحل ما ذكر في الجمعة لاذنهم ومن لم يكن من جللتهم جاز حتى لو اقتدى شخص بهذا المتقدم وصلى معهم ركعة وسلموا فله أن يتبعها جمعة لانه وان استغف الجمعة فهو تبع لامام والامام مستديم لها لاستغف فله صاحب البيان عن الشيخ أبي حامد وأقره وكذا على لكن تعليلهم السابق بخالفه اه قال عـش قوله مدر أنه أن يتبعها جمعة عـش عليه عـش وقوله مدر لكن تعليلهم السابق بخالفه أى فلا يجوز في الجمعة مطلقا وهو المعتد اه عـش (قوله) ولا فرق في غيره الخ) أى في عدم لزوم استئنافه القدوة (قوله) أى بعد أدراك ركعة من الجمعة فهذا أولى اه وهو متعين (قوله) في المتن وأشار اليهم) قال في شرح العباب وعليه ففهم التغيير من الاشارة كالمه من قوله وراى (قوله) واعتمد الاسنوي وغيره) وأقرب به شخصاً الشهاب الرملى (قوله) لان هذا مستثنى الخ) قد يقال لاحتمال ذلك لان المتن المتعرج عـش وغيره فيما يتعلق بصلاته لا فيما يتعلق بغيره (قوله) بالمتقدم بغيره الخ) أى من الامام أو القوم (قوله) والذي يقضاه الاول اعتمد

الاعتدخال في النظم أو فعله من كمال ماسر (في الاصطلاح) انتر بلهم امره الاول في رعاية نظم ومقترعه ثم شيق فيهم سائر طامن الخلاف (ومن  
 منجم عن المجموع) في الجملة أو غير هالكن لظنية فيبأذ كر وهانها (فأمكنه) بأن وجف هيئة الساجدين فيسولو (علي) عضو (إنسان)  
 لبعض منه فنة: أخذ ماسر في الجرم الصفوقناو يفرق بينهما وبين ماسر ثم انجوه فيه (491) استدلاله مبني على خلاف مجرد

الجمعة فليجعله مع ذلك تقوى بها وفيه اذا زعم في الثانية لا بد له الجمعة الا ان سجد السجدةتين قبل سلام الامام كباقي (نعم) كانت الزيادة في الاولى (عكس) من السجود (قبل ركوع امامه) في الثانية أي قبل شروعه فيه (سجد) وجوبه بالانهم يسبق بأكثر من ثلاثة اركان طويلاه (فان يومئذ سنة) والامام قائم

السجود (قوله فر الفاتحة) أي شرعها (قوله وتحمل عنه بقية الخ) أي فسركم الركعة ان اهلما  
يقضيا قبل ان يركعوا أو قبل الركوع وقت اجتماع الامام او بالركعة بعد سلام الامام قالوا (قوله  
فيحمل عنه الفاتحة) يؤخذ منه انه امكن قبل ارتفاع ايديهم عن اقل الركوع غيرها (قوله حين  
فراخه) أي فراغ المزموع عن (قوله مطلقا) أي سواء كان الامام - أو قبل الركوع المثلث (فانتهاج الحجة)  
أي فيجوز ظهر اختلاف ما روي من السجود فسلم الامام في الحال فانه بينهما جرح في وجهية قال  
من قوله هر فسلم أي شرع في السلام بخلاف ما روي رفع يديك فلا يدرك ركعتك قبل سلام امامه  
ويحمل وهو الاقرب بادراكه اكمال القدوة انما تقطع باليمن على غير رأيت سم على المنهج نقل هذا  
الشافعي من اه (قوله وفضله انه لو قال الخ) فدعنا ان قضيت ذلك بل عكسه بنا على أن معنى وان  
كان سلم وان كان تسلا مع قبل فراخه من السجود وبذلك ان معناه المراد ذلك انه لا يصح أن يكون معناه وان  
وان كل شرع في السلام لاقتضاه الفوات بجهد الشرع وقبل الفراغ وهو فاسدة فمن أن المراد وان كان  
تسلا مع فقامل سم على سج اه عن عبارة البصري قوله وقضيت الخ كون ذلك قضيتا كما يحمل  
نايل بل قضيتة عدم الفوات لان الرفع المذكور ليس عن بقية الركعة الأولى وان الامام انما يخرج من  
الجلسة بعد انتهائهما التعلق باليمن لالحال النطق بها فقامل اه (قوله يكون الخ) فدعنا اقتضاه هذه المقارنة  
سم قولنا المثلث (وان لم يكن السجود الخ) ولورحمه عن الركوع في الأول ولم يتمكن منه الاحال الركوع  
الناظر ترك مع وجه الثانية معنى (قوله لانه سيقا الخ) فيدعنا في السابق بذلك غير لازم اذن  
افراد ذلك الى الزعم عن السجود ما روي عن السجود فوجد الامام في الاعتدال مثلا ولا سبق هنا بما ذكر  
وبعض السبق به زاله وبكفي التعليل باله بذكر الركوع كالسجود فقامل ولعل لذلك  
رجوع عن ذلك التعليل في النسخ المعتمدة سم عبارة النهاية والمغني لظاهر انما جعل الامام يؤتم به فاذا ركع  
فاركعوا وان متابعة الامام كذلكها اشيعه المسوق بترك القراءة والقيام اه قولنا المثلث (ويجب  
ركوعه الاول الخ) يمكن أن يكون من فواته سبحانه انه لو بان شغل في الثاني لم يؤتمر بل بان الخلل في الأول فهل  
يوجب الثاني أو لا فنقول الركعة في نظر لعل التحصيل سم (قوله لانه الخ) أي قوله واصرضوه في  
النهاية يوافق قولنا المثلث (مطلح صلا) أي ويجزى وهو لا لسجود لانه شرع لم يطل ويروي اه يجزى  
(قوله واصرضوه الخ) أي بان يتركه النهاية بما نصت وسكت أي في هذه من حكمه قد روي لعل محامدا  
أن الاصح - وما اضاف قولنا الاستوى بل يلزمه ذلك ما يسلم الامام انما يصح ان الامام قد سمي القرا فقامل  
فيود البها هو مراد ان وضعتوا دعواه أن عبارة القرا غير مستقيمة متنوعة اه وفيه ان المراد لا دفع الاراد  
أجاب عنه بالمغني أيضا بما صرحه أي في زم الاحكام بل يسلم الامام هو المعتمد وكلامه في وضعتوا على  
بذكر الأولى (قوله وفضله الخ) فدعنا ان قضيت ذلك بل عكسه بنا على ان معنى وان كان سلم وان  
كان تسلا مع قبل فراخه من السجود وبذلك ان معناه المراد ذلك انه لا يصح أن يكون معناه وان  
شرع في السلام لاقتضاه الفوات بجهد الشرع وقبل الفراغ وهو فاسدة فمن اراد ان كان تسلا مع  
فقامل (قوله يكون الخ) فدعنا اقتضاه هذه المقارنة (قوله لانه سيقا الخ) فيدعنا في السابق بذلك  
يلزم اذن افراد ذلك ما روي عن السجود فوجد الامام في الاعتدال مثلا ولا سبق هنا بما ذكر وبعض  
يوجب السبق به زاله وبكفي التعليل باله بذكر الركوع كالسجود فقامل (قوله لانه سيقا الخ) رجوع  
من هذا التعليل في النسخ المعتمدة (قوله في المثلث ويجزى ركوعه الاول الخ) يمكن أن يكون من فواته  
سببنا وكوعه: ولعلنا اتفاق به لو بان شغل في الثاني لم يؤتمر بل بان الخلل في الأول فهل يوجب الثاني أو لا  
فنقول الركعة في نظر لعل التحصيل سم (قوله على ما في الروضة كاصها) وسكت أي صاحبها لوضعتوا

غير مؤثر في ذلك (فلو سجد على ترتيب نفسه) آمدا (علما بأن واجبه المتابعة) في الركوع كهلوا الاظهر المذكور (بطلت الوجوب  
صلاته) للتلاعب حيث يجد في موضع الركوع ويلزمه الفحرم بالاعتناء ان مكنته ادراك الامام في الركوع على ما في الروضة كصلته واعتزله.

الوجوب اتفاقاً وهذا على خلاف قد تقدم وان الاعم الا ان دم فلا منافاة بينهما واذ علمت ذلك يقول الاسنوي ان عبارته قال وغيره مسقمة بمنوع اه (قوله ان يلزمه الخ) خبره ان الواقف الخ (قوله ما علمه) الى قول المتن والاصح في النهاية الا قوله اول سطر الى المتن وكذا في الغنى الا قوله ولوعلمه الى المتن (قوله ما علمه) أي من وجوب المتابعة نهاية (قوله باسترخ) كذا نقل في شرح الروض التصوري بذلك عن السبكي والاسنوي فقال قالا وروى المسئلة ان يستمر سهو أو جهله الى آياته بالسجود الثاني والافعلي المفهوم من كلام الاكثر من تحجب متابعة الامام فيما هو فيه أي فان أدرك معه السجود تمت كعتما انتهى وقوله المفهوم من كلام الاكثر من أي وهو عدم حسابان سجوده ثانياً المقابل لما في المنهاج والمحرر من الحسابان ومفهوم قوله والافعلي المفهوم الخ عدم وجوب المتابعة على ما في المنهاج وفي فتاوى شيخ الاسلام صاحبها انه الظاهر انتهى اه سم وعبارته ما في قول المصنف والاصح الخ فلوزالجهله أو نسيه قبل سجوده ثانياً واجب عليه ان يتابع الامام فيما هو فيه كما هو المفهوم من كلام الاكثر من اه زاد النهاية أي فان أدرك معه السجود تمت كعتما كما أشار اليه بقوله والاصح الخ اه (قوله وسجد) أي سجد فيه وهو على نسيانه أو جهله نهاية ومعنى (قوله ففرغ من السجدة الخ) ولوفرغ من سجوده الاول فوجد الامام ساجداً فاعتابه في سجوده حسبها ركعتين ملققتين (قوله قبل سلام الامام) أي قبل تمامه بكسري عليه سجداً الشروء فيه كاذب اليه يجرى (قوله حسب ما في الخ) ولولم يتمكن المرحوم من السجود حتى يجد الامام في الركعة الثانية سجدت معه وحصلت ركعتان ملقتان من ركعتي الاول وسجدت الثانية فان لم يتمكن الا في السجدة الثانية سجدت معه فيها وهل يسجد الاخرى لانها ركن واحد أو يجلس معها فاذ سلم على سجدة أو ينظره ساجداً حتى يسلم فينبئ على صلاته احتمالاً لا والوجه منها الاول كما عتبه شيخه وان خالف في ذلك بعض المتأخرين أي شيخ الاسلام ومغني وسم ونهاية (قوله والاصح بناء على الحساب الخ) اعتقه التمسج والنهية وما في (قوله وانصره اليك الخ) ذكر في الفرغ من السبكي ما يقتضي انه انما يقول بالحسبان فيما اذا استمر على

عن حكم ما اذا فكر بعد علمه بما قدم من أن الاعم له وما أضافه قول الاسنوي بل يلزم ذلك لما لم يسلم الامام ان يحتمل ان الامام قد نسي القراءتين فوجد السجدة ساجداً فاعتابه في سجوده وان خالف في ذلك بعض المتأخرين ممن عتبه حر (قوله واعتبروه بان الواقف الخ) حرم في العباب هذا الواقف ويمكن انه مراد الروض (قوله باسترخ الى ترتيب نفسه سهو أو جهلا) كذا نقل في شرح الروض التصوري بذلك عن السبكي والاسنوي فقال قالا وروى المسئلة ان يستمر سهو أو جهله الى آياته بالسجود الثاني والافعلي المفهوم من كلام الاكثر من تحجب متابعة الامام فيما هو فيه أي فان أدرك معه السجود تمت كعتما انتهى وقوله المفهوم من كلام الاكثر من أي وهو عدم حسابان سجوده ثانياً المقابل لما في المنهاج والمحرر من الحسابان ومفهوم قوله والافعلي المفهوم من كلام الاكثر من عدم وجوب المتابعة على ما في المنهاج وفي فتاوى شيخ الاسلام صاحبها انه الظاهر انتهى فلينأمل قال في الروض فرغ فان لم يتمكن حتى يجد الامام في الركعة الثانية سجدت معه وحصلت ركعتان ملقتان من ركعتي الاول وسجدت الثانية فان لم يتمكن الا في السجدة الثانية سجدت معه فيها وان يسجد الاخرى لانها ركن واحد أو يجلس معها فاذ سلم على سجدة أو ينظره ساجداً حتى يسلم فينبئ على صلاته لان الاحتمال الاول يؤدي الى الخلل في الثاني الى ان يخطو بالركن القصير أو بعده ما قدمه من القاضي والبعوي أوائل صفحة لا تحصى وقد تمت ثم ان المختار جواز الخطو بالركن القصير في مثل ذلك وقد جوبز الدارمي وغيره للمنفرد ان يقتدي في اعتداله بغيره قبل ركوعه ويتابعه انتهى والوجه وفاقاً لما فينا هو الاحتمال الاول ثم قال في الروض فان لم يتمكن أي من السجود حتى تشهد الامام سجدت فان فرغ من السجود ولو بالركعة قبل سلامه أي الامام وان لم يعتدل حصلت ركعة وأدرك الجمعة وان رفع بعد سلامه فثبت ما ظهر الظاهر انتهى قال في شرحه كذا نقله الرافعي عن التتبع حرمه النووي وليس على وجهه انه انما ذكر في التتبع تقريره على القول بأنه يجري على ترتيب نفسه أو ما على القول بأنه يتابعه

بان الموافق لما قدمه أن  
 ليس لا يحصل الا بالسلام  
 أنه يلزمه الاحرام بها  
 ما لم يسلم ولا يصح تحريمه  
 بالظاهر لأنه لم يأس (وان  
 نسي) ما علمه (أو جهلا)  
 حك ذلك ولوعلمه ما علمه  
 للعلماء كلهم ظاهر لان  
 هذا لما في على العوام  
 (لم يحسب سجوده الاول)  
 لأنه أتى به في غير محله وانما لم  
 تبطل صلاته لعذر (فاذا  
 سجد ثانياً) بان استمر على  
 ترتيب نفسه سهو أو جهلا  
 ففرغ من السجدة ثم قام  
 وقرأ ركع واعتدل وسجد  
 أول سطر بان ذكره  
 علم والامام في التشهد  
 قبله من سجوده فسجد  
 سجدتين قبل سلام الامام  
 (حسب) له ما أتى به وبحث  
 به ركعتي الاولى لسجود  
 وقتها في ما قبله (والاصح)  
 بناء على الحسابان التي  
 هو المتقول كما في المحرر  
 وانصره السبكي والاسنوي  
 وغيرهما دون ما في الغريز  
 من عدم الحساب وان تبعه  
 عليه في الرضة والمجموع  
 (اذراك) ليعتبه في الركعة

ترتيب نفسه سهواً أو جهلماً إذا لم يستمر بانزال السجود أو جهله فهو موافق لما اقتضاه كلام الأكثر من من وجوب المتابعة للإمام فيها هو فيه أي فإن أدرك معه السجود حسب هذا والا فلا وهذا التفصيل منطبق على ما حل به صاحب النهاية أي والمغني من المنهاج فليتأمل بعرضي وتقدم عن الأسنن ما وافق ما في الغرر (قول المتن إذا تكلم السجدة ثان الخ) أي بخلاف ما إذا تكلم بعد سلام إمامه فلا يدرك بها الجمعة نهاية يومغني (قوله وإن كان الخ) \* (فرع) \* قال في الروض فإن لم يتمكن أي من السجود حتى تشهد الإمام سجد فإن فرغ من السجود ولو بالرفع من قبل سلامه أي الإمام وإن لم يعتدل حصاة له ركعة وأدرك الجمعة وإن رفع بعد سلامه أي الإمام فاتته فيتمها طهر انتهى واعنده النهاية توسع بخلاف الأسنن قال عس قوله هو بعد سلامه أي بعد فراغه بخلاف ما لو رفع مقام السلامه فأنه يحصل له وقوله فاتته الخ معتقد اه قول المتن (ناسيا) أي للسجود أو كونه في الصلاة يصح في قول المتن (ركع معه الخ) أي وحصل له من الركعتين ركعة ملغية ويسقط الباقي منها بما يتوهم في

فلا يسجد بل يجلس معه ثم بعد سلامه يسجد سجدتين وينها طهر انته على ذلك الأفرعي وغيره انتهى وأقول إذا اعتدنا ما في الروض تبعاً للرافعي والنووي كأن سجد السجدة الثانية وأدرك الجمعة في مسئلة الركعتين السابقة الأولى فترددان ركعتي فيها انما يأتي على تقرير ما هنا على الضعيف كما زعم الأذري وغيره والله تعالى أعلم

\*(تم الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث آتية باب صلاة الخوف)\*

إذا تكلم السجدة ثان قبل سلام الإمام وإن كان فيها نقص التلغيق ونقص عدم متابعة الإمام (و) الخلف بالنسيان أو نحو مرض أو ينطهر كونه بالزحفتي جميع ما مر في بحثنا (و) تخلف بالسجود في الأولى (ناسيا حتى ركع الإمام للثانية) فذكره (ركع معه) وجوبا (على المذهب) لأنه سبق بأكثر من ثلاثة أدرك فلم يحضره الجري على نظام نفسه



\*(فهرست الجزء الثاني من حاشيتي العلامةين الشيخ عبد الجيد الشرواني والعلامة ابن قاسم العبادي على  
تحفة المحتاج بشرح المنهاج للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي رحمه الله تعالى)\*

صحيحة

باب صحة الصلاة	٢
باب شروط الصلاة	١٠٨
فصل في ذكر مطلقات الصلاة وسننها ومكر وهاتها	١٣٧
باب مجزوء السهو	١٦٨
باب في مجزوء التلاوة والشكر	٢٠٤
باب في صلاة النفل	٢١٩
كتاب صلاة الجمعة	٢٤٦
فصل في صفات الأئمة	٢٧٧
فصل في بعض شروط القدوة الخ	٣٠٠
فصل في بعض شروط القدوة أيضا	٣٢٤
فصل في تبعية الإمام في أفعال الصلاة	٣٣٩
فصل في زوال القدوة بإيجادها وإدراك المسبوق للركعة	٣٥٦
باب كيفية صلاة المسافر	٣٦٨
فصل في شروط القصر وتوابعها	٣٧٨
فصل في الجمع بين الصلاتين	٣٩٢
باب صلاة الجمعة	٤٠٤
فصل في آداب الجمعة والغسلات المسنونة	٤٦٤
فصل فيما يشرط به الجمعة	٤٨٠

\*(تمت)\*









